جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدرس النحوي

مع تحقيق كتابه شرح الجمل

رسالة دكتوراه

إعداد

حماد بن محمد حامد الثمالي

إشراف

د/ محمود محمد الطناحي

العام الجامعي ١٤٠٩-١٤١٠هـ

القسم الثاني :

التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى(١) الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

الأصل في الباء(٢) من "بسم الله" الفتح، وكذا كل ما كان على حرف واحد من اسم أو حرف، لأنّ الفتحَ أخفُّ الحركاتِ(٣)، ومتى رأيته مبنياً على غيرِ الفتحِ فسبيلُك أنْ تسألَ عن ذلك، فإنْ قلتَ: فلِمَ كُسِرتِ(٣) الباءُ؟

فالجواب: أنّها [إنّما] كُسِرت(٤)(٥) عند بعضِ النحاةِ(٦) تشبيهاً بعَمَلِها، وملازَمتِها الحرفيّةَ، فالأول جزءُ عِلّةٍ، والثاني به كَمُلَتِ العِلّةُ، ولو لم يذكر لدخلت كافُ التشبيه في ذلك الحكم(٧).

وقال قومٌ: إنّما كُسِرت(٨) بعَمَلِها اللازمِ لها(٩)، وهذا أصحُّ؛ لأنّه قد يَرِدُ على الأول اعتراضٌ بواوِ القسمِ، وتائه، وما جُعِلَ عوضاً من حرفِه، كألفِ الاستفهام، وقطعِ ألفِ الوصلِ، على مذهبِ من جعلَ الجرَّ بهما.

ثم إنَّ هذه(١٠) الباءَ، في زيادتِها وعَدَمِ ذلك قولان: فإن قلنا بالزّيادةِ(١١) لم تَحْتَج إلى متعلَّقٍ، والاسمُ المجرورُ بها مرفوعُ المحلِّ بالابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ والتقديرُ "اسم اللهِ ما أبدأُ به" بمنزلةِ: بِحَسْبِك زيدٌ، وهذا القول يمكن، إلاّ أنَّ الزّيادةَ في مثلِ هذا لا يُقْدَمُ عليها إلاّ بدليلٍ، لأنّ ذلك على خلافِ الأصول.

وإنْ قلنا بعدم الزيادةِ، فلا بدَّ لها من متعَلَّق، واختلفَ الناسُ في ذلك على أربعةِ مذاهب:

أحدها: أنّها مُتَعَلّقةٌ باسمِ فاعلٍ محذوفٍ، على أنّه خبرُ مبتدأ، تقديره: ابتدائي كائنٌ، أو ثابتٌ باسم الله.

---

(١) في "ح" "صلى الله" هكذا بدون حرف عطف، وبقية التصلية غير واضحة، وطرح حرف العطف مذهب لبعض الأندلسيين. انظر تفصيل المسألة في نتائج الفكر: ٥٦، والبسيط: ٦٤٤، والأشباه والنظائر: ٣/١٦٨، وانظر ص:٨

(٢) "الأصل في الباء" ذاهب من "ح" لتمزق الصفحة، وهذا التمزق ذهب به كثير من الصفحات الأربع الأول، لذلك سأعرض عن ذكر مواضع هذا التمزق فيما بعد الا ما دعت الضرورة لذكره.

(٣) انظر سر صناعة الاعراب: ١/١٤٤، ٢٢٥، ٣٣٠.

(٤) في "ح": "كسر". (٥) زيادة من "ح".

(٦) منهم ابن أبي الربيع في تفسيره: ١/٣، واعراب القرآن للنحاس: ١/١١٦، والبيان في غريب اعراب القرآن: ١/٣١، واعراب القرآن لمكي: ١/٦٤. (٧) انظر البيان في اعراب غريب القرآن: ١/٣١.

(٨) في الأصل بعد كلمة "كسرت" علامة الحاق لم يظهر في الهامش ما تشير اليه. (٩) منهم الزجاج في معاني القرآن واعرابه: ١/٣.

(١٠) في "ح" "هذا". (١١) ممن قال بزيادتها الزجاج في معاني القرآن له: ١/٣.

والثاني : أنّها مُتَعَلِّقةٌ بفعلٍ محذوفٍ ،يكون تقديرُه بحسَبِ ما تَقْتَضِيهِ الحالُ [التي يكونُ عليها الانسان] (١) فإنْ كانَ في حالِ قراءةٍ كان التقديرُ "أقرأ بسم الله" ،وان كان يُخَاطِبُ غيره ،كان التقديرُ "اقرأ بسم الله" وما أشبه ذلك. (٢)

قال بعضُ الأئمة : حُذِفَ هذا الفعلُ ،لدلالةِ الحالِ عليه ، لا لكثرةِ الاستعمالِ ،لأنَّ "بسمِ الله الرحمن الرحيم" لم يكثر استعمالُها إلاّ بعد نزولِها ،وهذا لا يلزم ،والقول فيه كالقولِ في حذفِ الألفِ (٣-) من "بسم الله" وهم يقولون : إنَّما حُذِفَت لكثرةِ الاستعمالِ ،ومعلومٌ أنّه لم يستعمل بالألفِ قطّ ،وانما معنى ذلك أنَّهُ وُضِعَ وَضْعَ ما كَثُرَ استعمالُه ، وله نظائرُ ، من ذلك حذف ألف "ابن" إذا كانَ نعتاً لعلم ،أو كنيةٍ ، مضافًا إلى واحدٍ منهما ،والتَّعبيرُ عن هذا بكثرة الاستعمال إنما هو اعتبارٌ بالوضعِ ،والله أعلم.

فان قيل : فإذا كان من بابِ ما حُذِفَ فيه الفعلُ لدلالةِ الحالِ عليه ،فهلا جازَ فيه الأمران ؟ الأظهر ...(٤) على الأصل ... (٤) لجواب ... (٤) لزم الحذفُ وكان من بابِ ما يجوزُ فيه الأمرانِ ،ليطابقَ اللفظُ (٥) المعنى ،وذلك (٣-) أن اسمَ اللهِ مُقدَّمٌ في المعنى على جميع الأشياءِ ،فكان تقديمه في اللفظِ مطابقاً لتقديمه في المعنى ،لأنَّ الفعل لو ظهر لكان المتكلمُ مبتدئا باسمه قبل اسم الله تعالى ، فكانَ يكونُ اللفظُ غير مطابقٍ للمعنى ، كذا (٦-) قال صاحب هذه الطريقة ،وليس بصحيح ،لأنّ التزام تأخيره إذا أظهر يعطي هذا المعنى ،وأيضا ففيه مزيد فائدةٍ ،وهو الاهتمام بافادة الاختصاص ،لأنّ المشركين كانوا يبتدؤن بأسماءِ آلهتهم فوجب على الموحِّدِ القصدُ إلى معنى اختصاصِ اسم الله تعالى بالابتداء ،وذلك إنّما يحصل بتقديمه وتأخير الفعلِ ، وهو ظاهر ،وبالله التوفيق. (٦-)

---

(١) تكملة من "ح".

(٢) تقدير الفعل ضعيفٌ ،لأنهم قد قالوا : ان الفعل الذى يصل بالحرف يضعف حذفه ، انظر تفسير ابن أبي الربيع : ٣/١.

(٣-٣) ما في "ح" مغاير لما في الاصل واكثر الفاظه غير مقروءة.

(٤) مطموسة في الأصل. (٥) ساقطة من "ح".

(٦-٦) يقابله في "ح" "بهذا المعنى لزم الحذف ،ولم يكن ما يجوز فيه الأمران كما جاز فيما حذف لدلالة الحال ...". وما بقي حوالي ثلاث كلمات غير واضحة.

الثالث : أنّها متعلقةٌ باسمِ فاعلٍ محذوفٍ ،منصوبٍ على الحال(١) من الفاعلِ ، في الفعلِ المحذوفِ ،تقديرُه : أبدأ(٢) متبركاً ومستعيناً باسم «الله» (٣- ومثله قوله للمُعْرِسِ : بالرِّفاءِ والبنينَ ، أي أعْرَسْتَ ملتبساً بالرِّفاءِ والبنينَ -٣) ،وهو وجه جيد .

الرابع : أنّها متعلقةٌ بالمصدرِ الذى هو / المبتدأُ ،والخبرُ محذوفٌ ،تقديرُه "ابتدائي باسمِ الله ثابتٌ" قاله بعضُ أهلِ الكوفةِ ،وهذا وإنْ كان صحيحاً من جهةِ المعنى ،فهو فاسدٌ من جهةِ اللفظِ ،على أصلِ البصريين ، لما فيه من حذفِ الموصولِ وابقاءِ الصِّلةِ ،وموضِعُهُ الشِّعرُ. ٢

فصلٌ : واُختلِفَ في اشتقاقِ «اسمٍ» ،فزعم أهلُ البصرةِ أنّه من تركيب "س م و" واستدلوا على ذلك بالتّصريفِ والقياس جميعاً ،وذلك أنّ ما حُذِفت لامه أكثر مما حُذِفت فاؤه في غير "زنة" و"عدة" وزعمَ الكوفيون(٤) أنّه من تركيبِ "و س م" ،وقولهم ظاهر المعنى ،لأنّه علامة(٥) على مسماه ، وهو عندهم مقلوب الفاء الى موضع اللامِ في جميع تصاريفه(٦) ،إلّا أنّ التّصريفَ (٧- يشهدُ بفسادِه ،لأنّهم قالوا في تصغيره : "سُمَيٌّ"(٨) وفي تكسيره "أَسْماء" وفي النسب اليه سِمَوِيٌّ ، وَسُمَوِيٌّ في قول سيبويه(٩) ،وسِمْوِيّ وسُمْوِيٌّ في قولِ أبي الحسن(١٠) ، ولو كانَ على ما يقوله الكوفيون لقالوا في تصغيره : وُسَيْمٌ ،وفي تكسيره أوسامٌ ، ولما لم يقولوا ذلك دَلَّ على صحةِ ما يقوله البصريون ،لأنّ التصغير والتكسير يردان الاشياءَ الى أصولها ،كذا قالوا ،وفيه نظر ، لأنه إنما يرد فيهما(١١) الى أصله ما كان تغييره قياسيا كميزان ،وموازين ومويزين ،وأما ما كان تغييره على غير قياس ،فانه يبقى على الوجه الذى وافقه عليه التكسير ،أو التصغير ، لأنّه كأنه بناءٌ قائمٌ بنفسه ، هذا هو القياس ،إلّا أنْ يكونَ الكوفيون قائلين بخلافِ ذلك ،فيلزمهم حينئذ ما أَلْزَموه(١٢) والله أعلم. -٧)

---

(١) في "ح" على أنه حال . (٢) في "ح" ابتدائي .
(٣-٣) يقابله في "ح" "وفيه بعد" فقط.
(٤) في "ح" أهل الكوفة . (٥) غير مقروء في "ح".
(٦) انظر المسألة الأولى من مسائل الانصاف .
(٧-٧) ساقط من "ح" وهناك احالة الى هامش الصفحة لم يظهر ماتشير اليه لتمزق الصفحة . (٨) انظر الكتاب : ٣/ ٤٧١.
(٩) الكتاب : ٣/ ٢٦١.
(١٠) انظر المقتضب : ٣/ ١٥٢ ،وشرح الرضي : ٢/ ٦٧. حيث إنّ أبا الحسن يسكن الميم ،لأنّ أصلها السكون ،على أنه يصح أن ينسب الى اسم "إسمي" برد الف الوصل وحذف لام الكلمة.
(١١) كذا في الاصل والاولى أن يقال "بهما". (١٢) انظر شرح الرضي: ١/ ٢١٩-٢٢٠.

وأما وزنه فعلى ثلاثة أوجه .

أحدها : أن يكون " فُعْلاً " كقفلٍ ، وذلك على من قال : من العرب سُم بالضم كما قال الراجز (١) :

* بِاسم الذى في كلِّ سُورةٍ سُمُه * (٢)

رواه أبو زيد الأنصارى وغيره ، بضم السين وكسرها . (٣)

الثاني : أن يكون فِعْلاً كحِمْلٍ ، وذلك على من قال : سِمٌ بالكسر.

الثالث : أن يكون "فَعَلا" كجَمَلٍ ، وذلك على من قال : "سَم" بالفتح ، كما قال (٤) :

آثركَ اللهُ به إيثاركا
الله أَسماك سُمًا مباركا

ويروى أيضا بالضمِّ والكسرِ ، ولا يكون فَعْلا كنسر ، لقولهم : أسماء ؛ لأنَّ فعلا الصحيح العين لا يجمع في القياس على "أفعال" وهذا واضح ان شاء الله .

وأما هذه المكتوبة "الله" فلسيبويه في وزنها قولان :

أحدهما : أن تكون "فِعَالاً" ، والأصل "اله" (٥) بمعنى مألوه ، أى معبود ، والأَلَه ، والإِلهة العبادة كقوله (٦) :

* فهل من عالم أو ذى اله *

---

(١) الرجز في النوادر لأبي زيد : ١٦٦ لرجل من كلب ، وينسب لرؤبة ولم يجده في ديوانه البغدادي انظر شرح شواهد شرح الشافية : ١٧٦ ، وهو في المقتضب : ٢٢٩/١ ، ومعاني القرآن واعرابه : ١/١ ، والانصاف : ١٦ ، واللسان : "سما" ٤٠٢/١٤ .

(٢) الرجز ساقط من "ح" لتمزق أطراف الصفحة ، والقدر المتمزق لا يحتمل البيت .

(٣) في "ح" "بضم السين وكسرها رواه ابو زيد" وانظر هذه اللغات في الصحاح .

(٤) الرجز ساقط من "ح" ورسمت "ايثاركا" في الاصل مقيده ، والبيتان لأبي خالد القناني ، وهما في الصحاح "سما" والانصاف : ١٥ ، واللسان "سما" ٤٠١/١٤ ، وشرح الشواهد الكبرى : ١٥٤/١ .

(٥) الكتاب : ١٩٥/٢ ، وانظر فهارس كتاب سيبويه للشيخ عبدالخالق عضيمة : ١٤ ، ١٥ ، وقد ضبط "اله" بفتح أوله . وذكر أبوحيان أن لفظ الجلالة علم مرتجل غير مشتق عند الأكثرين . البحر المحيط ١٤/١ .

(٦) لم أجد لهذا الشطر قائلا فيما رجعت اليه .

أي عبادة ،وقرأ ابنُ عبّاسٍ ﴿ ويَذَرَكَ والإلاهَتَك ﴾[1] ،أي عِبادتَك ،فحذفت الهمزة ، وجعل[2] لزومَ[3] الألفِ واللامِ عوضاً منها [4- كما فعلوا في "أناس والناس ".-4]

الثاني : أن يكون "فعلا "[5] من مادة " ول ه " ، لأنّ الوله[6] من العباد ذهاب عقولهم في النظر في مخلوقاته ،وبدائعِ صنعه ، وعِظمِ سلطانه جل وتعالى ،فَقُلِبَتِ الفاءُ إلى موضعِ العينِ ،فصارَ اللفظُ في التقدير " لَوَها "فانقلبت الواو ألفا ،لتحرّكِها وانفتاحِ ما قبلها ، فصار "لاها" ثم دخلت الألف واللام.

والقول الأول أقوى من جهةِ [7- الاشتقاق ،وقد قالوا في الكلاء : كلاء البصرة أنْ يكون مشتقا من كلأك الله اذا حفظك ،أحسن من أن يكون مشتقا من كل يكل ،وهذا المعنى مذكور في التصريف.

وهذا المأخذ لا يقدحُ في المعنى من جهة الشَّرع[8] ،لأنّ اللفظ عربيّ لم يتكلم به غيرُ العربِ ،ولا خلافَ بين أهل السنّة أنّ النّطق بالحروف عملٌ لنا محدث ،وإذا حكمنا على المحدث باشتقاق ،أونقل لم يكن فيه حظر مع الجري على أساليبِ العربِ. -7]

وحُكي عن الخليل أنّ أصله "ولاه" وهمزت الواو بمنزلتها في "وِشاح "و" وِسادة " حيث قالوا[9] : "إشاح " و" إساده "[10].

قال بعض المتأخرين : يَحتملُ أن تكونَ حركة الهمزة منقولة إلى اللام كأنه "ألاله "[11] على حد "قد افلح " فاجتمع مثلان ،فسَكن الأول وأدغم في الثاني[12].

---

(١) الاعراف : ١٢٧ ،وهذه القراءة لابن عباس وغيره انظر معاني القرآن للفراء : ١/ ٣٩١ ،والمحتسب : ١/ ٢٥٦ ،وتفسير الطبري : ٩/ ٢٥، ٢٦ ،وهي بكسر الهمزة ،انظر اللسان "أله " ١٣/ ٤٦٨.

(٢) في "ح " جعلت . (٣) سقطت من "ح ".

(٤-٤) سقط من "ح ".

(٥) انظر فهارس كتاب سيبويه : ١٤، ١٥ ،وانظر الكتاب :٣/ ٤٩٨.

(٦) في "ح " غير واضحة ولا يوافق رسمها رسم "الوله ".

(٧-٧) ما أثبت من الأصل وحده ويقابله في "ح " عبارات اخرى لم تفهم لتلاشي اطراف الورقة.

(٨) كأنه يلتفت الى قول الزجاج : " واكره أن أذكر جميع ما قاله النحويون في اسم الله " معاني القرآن : ١/ ٥.

(٩) في "ح " قال . (١٠) انظر البحر المحيط: ١/ ١٥.

(١١) في "ح " "الله " بكسر اللام الأولى ،ومثله في هامش الأصل من نسخة أخرى الا انها غير محركة. (١٢) انظر البحر المحيط: ١/ ١٥.

فان قيل : نَقْلُ الهمزةِ على القياسِ ،وما كان هكذا كان (١) عارضاً ، والعارضُ لا يُعتَدُّ به ،فيكون النقدُ على هذا القولِ كالنقدِ الواردِ على الزجاج في قوله تعالى ﴿ لَكِنَّا هو الله ربي ﴾ (٢) ، وقد رَدَّه الفارسيُّ [عليه] (٣) / (٤) بما تقدم. ٣

فالجواب أَنَّ الفرقَ بينهما : أنَّ هذا الاسمُ قد اختصَّ بأشياءَ لا تكونُ في غيره سَيَتَكلَّمُ عليها في بابِ القسمِ إن شاء الله (٥) ،فيكون هذا من ذلك القبيل والله أعلم.

وأما "الرحمن الرحيم" فصفتان مشتقتان من الرّحمةِ ،واختُلِف أيهما أبلغ ؟ على ثلاثة مذاهب: (٦)

أحدها : أنّ "الرّحمن "أبلغ ،وإليه ذهب الزمخشرى (٧) ، مستدلاً بكثرةِ حروفه ،لانّ الكثرةَ في حروفِ اللفظ تَدُلُّ على المبالغةِ في المعنى ،وهذا الاستدلالُ أكثريٌّ ،الا ترىٰ أنّ حَذِراً أبلغُ من حاذرٍ، وان كان حاذرٌ أكثرَ حروفاً منه ؟

والثاني : أن "الرحيم" أبلغ ، لأنَّه من أمثلةِ المبالغةِ ،ولأنه جاء بعد الرحمن ، ولوكان الرحمن أبلغ منه ، لكانَ مساقه أنْ يكونَ تابعاً ،وقد ينفصلُ الأولُ عن هذا بأنَّه إنّما قُدِّمَ الأَبلغُ (٨) ها هنا من جهةِ جَرَيانه مَجْرَى الأسماءِ في مباشرةِ العوامل ،والثاني صفةٌ محضة لم تجرِ مَجْرَى الأسماءِ التي أصلها أن تكون متبوعة ، فكأنهما اسمٌ وصفةٌ ،والاسمُ مُقدَّمٌ على الصفة.

والثالث : أنهما في الدلالة على المبالغة سواءٌ (٩) ، وقُدِّمَ الرحمنُ ،لِمَا تَقَدَّمَ من استعمالِه استعمالَ الأسماءِ ،أو لاختصاصه ،بخلافِ "الرحيم".

وأما اعرابه فقال قومٌ : "الرحمن" بدلٌ مما قبله (١٠) ،وقيل : هو نعتٌ له ، أو (١١) عطفُ بيان ، ورَجَّحَ بعض [حذاقِ] (١٢) المتأخرين

---

(١) ساقطة من "ح".	(٢) الكهف : ٣٨.
(٣) تكملة من "ح".	(٤) في "ح" قدمناه .
(٥) انظر باب القسم : ص	وانظر رصف المباني : ٧١.
(٦) في "ح" "أقوال".
(٧) الكشاف:١/	والبحر المحيط : ١/ ١٧ ،وهو مذهب الزجاجي انظر اشتقاق اسماء الله الحسنى : ٥٥. (٨) في "ح" "الرحمن".
(٩) ممن قال بذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى . انظر مجاز القرآن : ١/ ٢١ ،واشتقاق اسماء الله الحسنى : ٥٥.
(١٠) في "ح" "من اسم الله الذى قبله"
(١١) في "ح" "وقيل".	(١٢) زيادة من "ح".

أن يكونَ نعتاً ،واعترضَ البدلُ بأنَّ موضعَه في كلامِ العربِ أنْ يأتي للبيان ، والاسم الأولُ في غايةِ البيانِ ؛ [(١)] لا مشاركةِ فيه فيحتاجَ إلى بيانٍ ، بخلاف النعتِ ، فإنه يفيد المدحَ ،ولا يفيدُ رفعَ تنكيرٍ ، فكان النعتُ أولى [(٢)].

ويقول من جوّز البدلَ : يصحُّ وقوعُ البدلِ وعطفِ البيانِ في حق من لم يعرفه تعالى بصفاتِه ،لأنه لا يعرفه بصفاته الا العالمون من المؤمنين ،وهذا صحيحٌ وبالله التوفيق .

و يجوز في نعتِ المدحِ وما جرى مجراه أن يكونَ تابعاً للمنعوتِ في إعرابه ،وأنْ يُقْطَعَ من اعرابه برفعٍ أو نصبٍ ،فتقول : "الرحمنِ الرحيمِ" و "الرحمنُ الرحيمُ" و "الرحمنَ الرحيمَ" [(١-١)].

فصلٌ [(٣)] : وأما التَّصلية فبعضهم يرى عطفها بالواوِ ،وبعضهم لا يرى ذلك ،فوجه الثاني أنَّ الجملتين لا تداخلَ بينهما عنده ، بل هما جملتان متباينتان لفظاً ومعنى [(٤)].

وأما على إثبات الواو فيحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكونَ الجملة معطوفة على ما بعد الباء ،كأنَّه قال : ابتدائي كائن باسم الله وبِصَلَّىٰ الله على محمد ، على معنى الحكايةِ ،وكأنَّه قال : وبقولي : صلى الله [(٥)] على محمد .

الثاني : أن تكونَ الجملة [(٦)] معطوفة على الجملةِ الأولى بأسرها ، والأحسنُ حينئذ أن تكون الجملة الأولى في تقدير الفعلية ؛ بسبب استحسانِ المشاكلةِ في الجمل ،وذلك واجب عند ابن الطراوة [(٧)] ،على ما يتبينَ في

(١-١) ما أثبت من "الأصل" وما في "ح" هو : " فالبدل غير محتاج " بخلاف النعت ،فانه يكون على اقسام : منها أن يكون للمدح .. انما هي للمدح . فان قلت : قد يأتي البدل وعطف البيان للتأكيد ،فالجواب أن ... تأسيس مقدم على حمله على التأكيد ،لأن المقصود حاصل دونه ".

(٢) كأنه يعني أبا زيد السهيلي . أنظر نتائج الفكر : ٥٣ والبحر المحيط ١/ ٦١ ،وانظر ما تقدم ص٢ (٣) زيادة من "ح".

(٤) لأن الاولى جملة خبرية ،والثانية جملة انشائية . انظر نتائج الفكر : ٥٦ .

(٥) ذكر ذلك السهيلي في نتائج الفكر : ٥٦ . (٦) ساقط من "ح".

(٧) ابن الطراوة : هو ابو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله المالَقيّ السبئيّ كان نحويا ماهرا وأديبا بارعا له اراء في النحو انفرد بها لا يعتقد الصواب في غيرها ، تتلمذ على الأعلم الشنتمري وغيره.من تلاميذه القاضي عياض والسهيلي توفي سنة ٥٢٨ هـ . انظر الذيل والتكملة : ٤/ ٧٩ ،وابو الحسين بن الطراوة ،وابن الطراوة النحوي.

الاشتغال (١) ،إنْ شاءَ الله.

وإنْ قدّرتَ الجملةَ الاولىٰ اسمية ،كانَ الاحسنُ أنْ تكونَ بغير واوٍ على قولِ الجمهور .

وأما " محمد " هذا اللفظ فوزنه "مفعَّل" منقولٌ من الصِّفَةِ ، والمحمَّدُ : هو الذى يحمد كثيرا .

وأما " آل " فأصله عند سيبويه "أهل " ثم أبدلت الهاء همزةً ،وهو قليلٌ ،والعكس أكثر ، كَهَرَقْتُ الماء ، ثم أُبدِلَ من الهمزة ألفاً على اللزوم ،لأنّها ساكنةٌ وقبلَها همزةٌ مفتوحة. (٢)

والألف عند الكسائيّ بدلٌ من واو ،لأنّه يقول في تصغيره : (٣) " أُويل " ،وسيبويه يقول في تصغيره : " أُهَيّل " نقلاً عن العرب ،وهذا يدل على صحةِ ما ذهب إليه ،لأنّ التصغيرَ يردُّ الشيءَ إلىٰ أصله ،واعتمد الكسائيّ على القياسِ في العينِ المجهولةِ ،ولا معنى للقياس مع وجود السّماع ، ولمّا كثر فيه التغيير قلّت إضافته إلىٰ المضمرِ ،وما جاء من ذلك قول عبد المطلب (٤) :

وانصر على آلِ الصّليب وعابديه اليوم آلك

والكثيرُ الشائع إضافته إلى ظاهر معظّم .

وأما التّرجمة التي توجد في أوّل الجَمل (٥) فيترتّب عليها ثلاثة اسئلة :

(٦)
حدها : تعبيره بلفظ " قال " عن المستقبل ،والألفاظ عبارات عن المعاني . فتجب المطابقة.

---

(١) طرح الواو من التصلية مسألة شاعت عند علماء الأندلس ،وقد اعترض عليهم ابن الطراوة . انظر ذلك في البسيط : ٦٤٤ ،الاشباه والنظائر : ٣/١٦٨ ،وانظر ما سيأتي ص

(٢) انظر اللسان " أول " ١١/٣٨ ،وهمع الهوامع : ٤/٢٨٥.

(٣) انظر اللسان "أول " ١١/٣٨ ،وهمع الهوامع : ٤/٢٨٥.

(٤) همع الهوامع : ٤/٢٨٥ ، وذكر ابن هشام في تهذيب سيرة ابن اسحاق : ١/٦٢ - ٦٣ ،ثلاثة ابيات من وزن هذا البيت وعلى رَوِيّه ،ثم عقب ذلك بقوله : هذا ما صح له منها ،يعني ما صح لعبد المطلب من القصيدة التي منها هذه الأبيات . ومعلوم ما يتحيّف شعرَ عبد المطلب من شكوك . والله أعلم بالصواب .

(٥) الجمل : ٤.   (٦) في "ح " "عبارة ".

الثاني : كِنايتُه نفسَهُ، فإنّ ذلك يُشبهُ التّزكية المنهي عنها .

الثالث : اعراب مابعدها .

فأما الأول، فيجاب عنه بأن يقال : لا يخلو أن يكون واضع الترجمة صاحب (١) الكتاب، أو غيرَه (٢)، فان كان واضعُها غيرَه، فلا إشكالَ، لأنّ التعبيرَ بلفظِ " قال " على هذا المأخذ [إنّما حَصَل] (٣) بعدَ الفراغِ من الباب، أو من الكتابِ، فاللفظُ مطابقٌ للمعنى .

وان كانَ واضِعُها صاحبَ الكتاب / ، فلا يخلو أنّ يكونَ وَضعَها ٤ بعدِ الفراغِ من الباب أو قبلِه، فعلى الأوّلِ لا اشكالَ لحصولِ المطابقة، وعلى الثاني هو الاشكال المذكور، ويتخرج ذلك على وجهين :

أحدهما : أن يكون تعبيره بلفظ الماضي اعتباراً بالتّبييض، دون التخريجِ والتلخيص .

والثاني : أن يكون ذلك منه التفاتاً إلى قوله تبارك وتعالى ﴿ أتى أمر الله فلا تستعجلوه ﴾ (٤) اعتباراً بالغالب في الروية (٥)، وقد قيل هذا المعنى في ترجمة سيبويه، وبالله التوفيق .

وأما القول الثاني : موضوع وروده أن يكون الواضع لها صاحب الكتب (٦)، ويتخرّج الجواب على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون الكنية مقصودا بها التعظيم، وذلك سائغ في حقِّ الأئمةِ والعلماء، [كما (٧) يجوز لهم أن يعبروا عن أنفسهم بلفظ : نحن فعلنا، وفيه بعد، لأنه من باب التوكيد] .

والثاني : أن يكون ذلك اعتبارا بكثرة الاستعمالِ، حتى صارتِ الكنية أشهرَ من اسمه، ثم جاء بالاسم بعدَ اشعارا بالتقائهما على معنى واحد .

والثالث : أن يكون ذكرها لمجردِ التعريفِ بها، إذ كان الغالب في كنية المسمى بعبد الرحمن أبا زيد، ولو (٨) لم يذكرها لذهب الوهم الى مَن كنيتُه "أبو زيد" .

---

(١) في "ح" واضع . (٢) في الجمل قال أبو القاسم . . . رحمه الله .
(٣) ساقط من "ح" وفي مكانها احالة لم تظهر في الهامش لتآكل الورقة .
(٤) أول النحل . (٥) غير واضحة في كلتا النسختين .
(٦) في "ح" الكتاب . (٧) ما بين القوسين ساقط من "ح" .
(٨) ساقطة من "ح" .

فان قيل (١) : لو كان كذلك لكان مساقُها أنْ تكونَ بعد الاسم على طريق البيان .

فالجواب : أنَّه يمكن أن يكونَ فعل ذلك على طريقةِ العرب ؛لأنَّهم يُقدمون في كلامهم الذى بيانه أهم لهم (٢) ، وهم ببيانه أعنى . قال ذلك عنهم سيبويه (٣) .

وأما السؤال الثالث ،فالإعراب : أمّا "عبد الرحمن" فيحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون بدلا من الكنية قبله .

والثاني : أن يكونَ عطفَ بيان عليها .

والثالث : أن يكونَ خبر ابتداء محذوفاً (٤) .

وأما "ابن" فيحتمل أربعة أوجه ، الثلاثة المذكورة .

والرابع : أن يكون نعتا ؛[لاستعماله كذلك في غير هذا] ،(٥)

فان جعلته بدلا ،أو خبرابتداء محذوف ،وجب كُتْبُهُ بالألفِ ، وإنْ جعلته نعتاً وجب كتْبُه بغير الفٍ (٦) ،وفي حكمه عطف البيان ،على مقتضى القياس .

وأما "إسحاق" فغيرُ مصروفٍ ،لانضمام العلميّةِ الى العجمة ،فإن سُميت رجلا باسحاق مصدر أسحقَه السفرُ إذا أبعده ،وجبَ صرفه ؛لانفراد العلمية ؛لأنه حينئذ عربي .

وأمّا "الزجاجيّ" فمنسوبٌ الى شيخه "أبي اسحاق الزّجّاج" (٧) ؛ لملازمته إيّاه ،وهو عطف بيان (٨) ،وهل يجوز فيه القطع ، أو يلزم التبعية ؟ قولان : أكثرُ النحاة على إلزامها ،بخلافِ نعوتِ المدح والذم والترحم ، وأجاز صاحب (التلخيص) فيه القطعَ ، مع جوازِ إظهارِ الرافع والناصب .

---

(١) في "ح" "قلت".
(٢) في "ح" "اهم لقولهم".
(٣) انظر الكتاب : ١/ ٥٦ .
(٤) في كلتا النسختين "محذوف" ولعل المثبت هو الصحيح .
(٥) في "ح" "لمكان الاشتقاق".
(٦)
(٧) هو ابراهيم بن السَّريّ بن سهل ،كان يَخرُطُ الزجاج ،ثم مال إلى النحوِ فلزم المبرد فأصبح من كبار أهل العربية ، كان - رحمه الله - حسَنَ الإعتقاد جميلَ الطريقة . نزهة الالباء : ٢٤٤ ،وبغية الوعاة : ١/ ٤١١ .
(٨) في كلتا النسختين "نعت بيان".

و "النحوي" في حكمه، لأنّ القصد به البيان، لأنه انما جيء به للفصل (١) بين مشتبهين، وكلاهما مشتمل على ضمير السابق، لأنّ المنسوب ملحق بالصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، وسيأتي ذلك مبسوطا في بابه، ان شاء الله تعالى.

ثم قال: (أقسام الكلام ثلاثة : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى) (٢).

ينبغي أن يقدم بين يدي مراده البحث في سبع مسائل:

المسألة الأولى في معرفة "أقسام" المسألة الثانية في معرفة الكلام، [المسألة] (٣) الثالثة في الدلالة على انحصار هذه الأقسام في ثلاثة، [المسألة] (٣) الرابعة في اعرابها وما بعدها، [المسألة] (٣) الخامسة: في أفراد كل واحد من هذه الأقسام، [المسألة] (٣) السادسة: في وجه تقدم (٤) الاسم وتوسيط الفعل وتأخير الحرف، [المسألة] (٣) السابعة: في وجه تخصيص الحرف بقوله: "جاء لمعنى".

المسألة الأولى: أما "أقسام"، فلا تخلو أن تكون جمع فعل، كجمل وأجمال، أو جمع فعل، كفرخ وأفراخ، أو جمع فِعْل، كحِمْلٍ وأحمالٍ، فأما الأول فيبطل بأن القسم هو اليمين والحلف، ولا مدخل له في هذا الموضع، وأما الثاني فيبطل بأمرين:

أحدهما: أن "فعلا" الصحيح العين لا يجمع في القياس على "أفعال" وما جاء منه كذلك [فهو] (٥) موقوف على السماع (٦).

والثاني: أن القسم مصدر قسمت الشيء أقسمه قسما، وقياسه ألا يجمع الا أن يكون محدودا بالتاء، وفي القياس على المسموع من المختلف الأنواع خلاف يذكر في موضعه (٧)، ان شاء الله.

وأما "فعل" فهو المقصود هنا، الا أنّ يقال القسمَ يستعمل على وجهين:

أحدهما: أن يراد به الجزء، أى الحظ، يقال: هذا قسمك، أى حظك ونصيبك.

---

(١) في "ح" "انما جاء ليفصل".
(٢) الجمل: ١.
(٣) تكملة من "ح".
(٤) في "ح" "تقديم".
(٥) زيادة من "ح".
(٦) انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٩٠.
(٧) انظر ص

والثاني : أن يراد به النوع ، فهل الأقسام [هنا](١) جمع قسم ، الذى يراد به الجزء ، فتكون أقسام بمعنى أجزاء ؟ أو جمع قسم / الذى يراد به النوع ،فيكون أقسام بمعنى أنواع ؟ معرفة ذلك مبنية على معرفة الكلام ، فان أخذت الكلام بازاء كل لفظ موضوع لمعنى ،وسيبويه يستعمل ذلك في كتابه كثيرا(٢) ، كانت "أقسام" بمعنى أنواع ؛لأنّ(٣) اسم الجنس الذى هو "الكلام" على هذا المأخذ يصح اطلاقه على كل واحد من الأقسام الثلاثة ،التي هي الاسم ،والفعل ، والحرف ،وان أخذت الكلام بازاء اللفظ المركب المستقل بالافادة المقصودة ، وهو المصطلح عليه ،كانت "أقسام" بمعنى أجزاء ،ولم يجز أن تكون بمعنى أنواع ؛لأنّ من شرط النوع أن يصح اطلاق اسم الجنس عليه ،واسم الجنس هنا لا يصح اطلاقه على الاسم وحده ، ولا على الفعل وحده ،ولا على الحرف وحده لعدم التركيب.

وقد أبطل بعض النحاة المتأخرين أن تكون "أقسام" بمعنى أجزاء ، بأنه يلزم عليه ألا يوجد كلام أصلا الا وفيه مجموع الاسم والفعل والحرف ؛لأنّ الشيء لا يتم ويكمل الا بجملة أجزائه(٤) ،والنحويون مجمعون على أن مثل "قام زيد" كلام تام ،وذكر الحرف ليس بلازم وكذلك الفعل ، وهذا ظاهر على بادئ الرأى ،وربما كان بعض أشياخنا(٥) وهو الأستاذ ابو عبدالله بن عبد المنعم(٦) - رحمة الله عليه - يرى هذا الرأى في بعض مجالس إقرائه.

والجواب : (٧-أن الألف واللام في قوله : (اقسام الكلام)-٧) جنسيه ،واستعمالها (٨-من حيث هي جنسية-٨) على وجهين :

---

(١) تكملة من "ح".

(٢) ويستعمل سيبويه أيضا "الكلام" بمعنى اللفظ المركب المفيد ،قال : " واعلم أن "قلت" في كلام العرب انما وقعت على أن يحكى بها ، وانما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا " الكتاب : ١/١٢٢، وانظر البسيط في شرح الجمل : ١٥٨. (٣) في "ح" "اذ".

(٤) انظر البسيط : ٤ ،ونتائج الفكر : ٦٢.

(٥) في "ح" " وربما كان شيخنا ".

(٦) هو محمد بن عبدالله الصِّنْهَاجِي الحميرى ،كان من صدور الحفاظ لم يستظهر أحد في زمانه من اللغة ما استظهره ،قائما على كتاب سيبويه يسرده بلفظه ،أخذ عن أبي اسحاق الغافقي ،ولازم ابن الشاط . الاحاطة : ١/١٣٤.

(٧-٧) في "ح" "أن الألف واللام في الكلام" فقط .

(٨-٨) ساقطة من "ح".

أحدهما : أن تكون على معنى التفصيل (١- وتسمى كلية.(٢)
والثاني : أن يراد بها الشمول والعموم ،وتسمى(-١) كلا ،ويظهر من المعترض أنه أخذها على معنى التفصيل ، اذ التقدير حينئذ : أقسام الكلام جملة ينطلق عليها كلام ثلاثة ،ولا شك في بطلانه على هذا المأخذ ، ولو أخذها على الوجه الثاني لقطع بصحته ، اذ التقدير حينئذ أقسام الكلام كله منظومه ومنثوره ثلاثة ،أى أجزاؤه ،وهذا ظاهر ان شاء الله تعالى .

المسألة الثانية :اختلف النحاة في حقيقة الكلام ، فالجمهور منهم يجعله اسما لما جمع الأوصاف المذكورة ، ولذلك قال ابن جِنِّيٌّ : الكلام اسم جنس للجمل المفيدة ،ما قل منها وما كثر ، فيقال في " زيد قائم": كلام ويقال في شعر امرئ القيس " مثلا : كلام.(٣)

وقال سيبويه : وانما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا(٤) قولا ، وفيه بحث موضعه الكتاب.(٥)

ومنهم من يجعل الكلام مرادفا للقول واللفظ ،فيقول : الكلام على ضربين ، مفيد ، وغير مفيد ،وما عليه الجمهور أصح في النظر.

وقد يقع الكلام في اللغة على ما يردده الانسان في ذهنه ، كقوله :(٦)

ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وقد يقع على الاشارة كقوله :(٧)

أرادت كلاما فاتقت من رقيبها فلم يكُ إِلا ومؤُها بالحواجب

(١-١) ساقط من "ح" . وانظر أقسام "أل" الجنسية في الجَنَى الداني .
(٢) هي التي لاستغراق خصائص أفراد الجنس ،والتي يراد بها الشمول هي التي لاستغراق افراد الجنس ، انظر المغني :٧٣ ، والجنى الداني : ٢١٧.
(٣) انظر الخصائص : ٢٧/١ ، ٣٦ ، ١٧ ،وليس ما هاهنا بنصه من الخصائص .
(٤) سقطت من "ح" ،وانظر الكتاب : ١٢٢/١.
(٥) في "ح" "وفيه بحث لا يحتمله الموضع".
(٦) البيت للأخطل على ما قال ابن هشام في شرح شذور الذهب :٢٨ ، وليس في شعره الذى ضعّفه السكرى ولا في ديوانه ، واثبت في ملحقاته ، وانظره في شرح الجمل لابن عصفور : ٨٥/١ ،والبيان والتبيين ٢١٨/١.
(٧) في "ح" في قوله ،والبيت في معاني القرآن للفراء : ٤٠/١، ٢/ ٢١ ، ٢٤/٣ ،ويروى صدره * فقلنا السلام فاتقت من أميرها *

أى لم يكن الكلام الا ومأها (١) بالحواجب .

وقد يقع أيضا على الكتابة ،نحوقولهم لما بين دفتى (٢) المصحف كلام الله ، وانما أوقعت العرب الكلام على هذه الاشياء ،لنيابتها منابه.(٣)

عبارة (٤) أخرى : الكلام اصطلاحا : هو ماجمع أربعة أوصاف ، وهي : أن يكون ملفوظا به ،وأن يكون مركبا ،وأن يكون مفيدا ، وأن يكون مقصودا ،واختلف في خامس ،وهو اشتراط اتحاد المتكلم .

فأما الوصف الأول فتحرز مما ليس ملفوظا به ، كحديث النفس ، فأما قول الشاعر :(٥)

ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

فقيل فيه : انه من باب التسمية بالمآل كقوله :(٦)

الحمد لله العلي المنان

صار الثريد في رؤس العيدان

فانما سماه ثريدا ، وهو سنابل ، لأنه يؤول اليه ،ومنه يكون ،والذى ينبغي أن يقال في المسألة : ان تسميته كلاما حقيقة ،وتسمية العبارة عنه باللسان كلاما ، مجاز ، لأنك تصوره أولا في نفسك ، ثم تعبر عنه ثانيا باللسان ، فيكون من باب تسمية الفرع باسم الأصل .

وأما الوصف الثاني فتحرز من اللفظ المفرد لفظا وتقديرا ، فان سمي هذا النوع كلاما فبالقوة دون الحصول ، لأنه قابل أن ينضم اليه ما يكون به كلاما ،وهو مجاز ،وقد وقع ذلك في عبارة سيبويه .

والصور في وجوه التركيب ست مسائل ، يصح منها ثنتان / ، ٦ وتبطل البواقي ، فيتركب الاسم مع الاسم فيكون كلاما نحو " زيد قائم "

---

(١)

(٢) في "ح" "الدفتين". (٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٨٧/١.

(٤) هذه العبارة وما تحتها جميعه ساقط من "ح" ومثل هذه الأسقاط سمة لنسخة "ح" في المواضع المشابهة لهذا الموضع ،ولعل ذلك لأن المؤلف أملى هذا الكتاب اكثر من مرة .

(٥) البيت ينسب للأخطل ،وليس في شعره ،وهو في شرح المفصل لابن يعيش : ٢١/١ .
وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٨/١ ،وشرح شذور الذهب : ٢٨ .

(٦)

ومع الفعل فيكون أيضا كلاما ،نحو : قام زيد ،وأما الاسم مع الحرف نحو : يا زيد ، والفعل مع الفعل نحو : ضحك خرج ،والفعل مع الحرف نحو : " قد قام " وحرف مع حرف نحو : " وهل " ، فذلك كله باطل ، وقد نقد العلماء قول الفارسيّ في الايضاح (١) : " يا زيد " من حيث جعله من باب تركيب الاسم مع الحرف ،وانما التأليف من الاسم والفعل ، الذى ناب الحرف عنه . هذا هو الصحيح في المسألة ، لأن الحرف لا حظ له في التركيب ،وانما يدخل على الجملة لمعناه الذى سيق له بعد صحة التركيب ،يدلك على ذلك أن التركيب لا يختل بزواله.(٢)

وأما الوصف الثالث ،فتحرز من غير المفيد ،نحو أن تقول :الاثنان أكثر من الواحد ، فهذا غير مفيد وضعا ، وأما قولك : الله ربنا ،ومحمد نبينا فهو موضوع للافادة ،وانما نقوله الآن ، طلبا للأجر وتحصيل الثواب والعبادة ،لا على جهة الاخبار به .

وأما الوصف الرابع فتحرز من غير المقصود نحو نطقِ الطائرِ المعلَّم، وكلامِ المجنون ،وغير ذلك ،مما لا يقصد به افادة السامع ،لأنه لا يشترط في ذلك السلامة من اللحن .

وأما الوصف الخامس فنحو أن يقول انسان : " زيد " فيقول آخر : " قائم " فهل يعتبر الاجتماع (٣) ، وهو فرع ،أو الافتراق وهو أصل ،فيكونَ على الأول كلاما ،وعلى الثاني غيرَ كلامٍ ،لأن لفظ الثاني انما كان بالعَرَض ،ولم يقصده الأول ،ولا بُنِيَ عليه ،وتظهر ثمرة ذلك في باب الاقرار والانكار ،فاذا قال قائل : " زيد " فيقول آخر باثره : زان فهل يُحَدُّ صاحب الخبر الأول ؟ فيه نظر وبحث (٤) ،وبالله التوفيق .

---

(١) الايضاح : ٩ .

(٢) انظر كتاب المقتصد في شرح الايضاح : ١/ ٩٦ ،والكافي في شرح الايضاح ١/ ٣٤ ،وقد اعتذر ابن أبي الربيع عن الفارسي في هذه المسألة .

(٣) يريد اجتماع القولين في نظم واحد .

(٤) من اشترط اتحاد المتكلم فلا يُحَدّ ،ومنهم ،الباقلاني ،والغزالي ، ولم يشترط ذلك ابن مالك وأبوحيان انظر شرح الكوكب المنير : (مختصر التحرير) ١/ ١١٧ ومابعدها ،وهمع الهوامع : ١/ ٣٠ ، ٣١ .

المسألة الثالثة : اختلف النحاة في وجه الدلالة على إنحصار أقسام الكلام في الاشياء الثلاثة (١) فمنهم من قال : لا تخلو الكلمة من أن تدل على مَعْنىً أَوْلا .

الثاني باطل ، فان دلت [على معنى] (٢) كان ذلك المعنى اما في غيرها ليس غيرُ ،واما في نفسها ، فان كان في غيرها ليس غير ، فهي الحرف ،وان كان في نفسها ،فان لم تتعرض (٣- بِنْيَتُهَا لزمان ذلك المعنى كانت -٣) الاسم ،وان تعرضت كانت الفعل .

ومنهم من قال : الالفاظ عبارات على (٤) المعاني ،والعبارة بحَسَبِ المعبَّر عنه ،والمعبر عنه (٥) اما أن يكون ذاتا . أو حدثا من ذات ،أو واسطة بين الذات وحدثها ، فقد انحصرت الالفاظ المعبر بها (٦) عن المعاني في ثلاثة (٧).

و منهم من قال : المعاني بالنظر الى التقسيم أربعة :

معنى يخبر به وعنه ، والعبارة عنه هي : الاسم ،و معنى لا يخبر به ولا عنه والعبارة عنه هي : الحرف ،و معنى يخبر به ولا يخبر عنه ،والعبارة عنه هي : الفعل ،و معنى يخبر عنه ولا يخبر به وهوغير موجود فالعبارة عنه (٧) مهملة .

و منهم من قال : الكلمة الدالة على معنى ، اما أن تكون مستقلة في دلالتها على ذلك المعنى ، أوغير مستقلة ،فان كانت غير مستقلة في الدلالة على ذلك المعنى ،كانت الحرف ، فان استقلت بأن لم تدل بِبِنْيَتِهَا على الزمان الذى فيه ذلك المعنى ، كانت الاسم ،وان دلت على ذلك الزمان كانت (٨) الفعل .

فهذه قسمة منحصرة لا رابع (٩- لها يرد على هذا الموصول ، فانه غير مستقل -٩).

---

(١) في "ح" "في الثلاثة الاشياء".
(٢) زيادة من "ح".
(٣-٣) في "ح" "ببنيتها للزمان كانت".
(٤) ساقطة من "ح".
(٥) "والمعبر عنه "ساقط من "ح".
(٦) في "ح" "عنها".
(٧) ساقطة من "ح" .
(٨) في "ح" "فهي".
(٩-٩) سقطت من "ح".

ومنهم من عبر عن ذلك بأن قال : الكلمة اما أن تدل على معنى في نفسها أولا .

الثاني الحرف ، والأول اما أن يكون بأحد الأزمنة الثلاثة أو[1] لا ، الثاني الاسم وقد علم بذلك كل واحد منها[2] ، وهذا[3] أحسنها عبارة والله أعلم[4] .

المسألة الرابعة : الاعراب : فأقسام مبتدأ ، والكلام مضاف اليه ، وهل الخافض له المضاف ، أو المعنى الذى هو الاضافة ، أو الحرف المحذوف الذى اقتضته الاضافة ؟ ثلاثة أقوال ، أصحها في النظر الأول ، وهو ظاهر الكتاب[5] وعليه الأكثر ، وسيبين فيما يستقبل[6] ان شاء الله .

وقوله : " ثلاثة " خبر المبتدأ ، وهل يحتاج الى رابط أولا ؟ الثاني مذهب أئمة النحو .

وقوله : " اسم وفعل وحرف " يرتفع على ثمانية أوجه .

أحدها : على اضمار مبتدأ للجميع ، كأنه قال : هي اسم وفعل وحرف .

الثاني : على اضمار مبتدأ لكل واحد كأنه قال : أحدها اسم والثاني[7] فعل والثالث[8] حرف .

الثالث : على اضمار خبر[9] / لكل واحد ، كأنه قال : 7
منها اسم ومنها فعل ومنها حرف ، وهو حسن ، لأنه موضع تبعيض .

الرابع : تشريك الاسم والفعل في خبر واحد وتخصيص الحرف

---

(١) في " ح " " أم لا " .　　(٢) في " ح " " منهما " .

(٣) في " ح " " وهذه " .

(٤) " والله اعلم " سقطت من " ح " .

(٥) الكتاب : ٤١٩/١ وعبارته " والجر انما يكون في كل اسم مضاف اليه . واعلم أن المضاف اليه ينجر بثلاثة أشياء بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا " .

(٦) في " ح " " وسيبسط القول فيه في موضعه " وانظر بسطه في ص ١١٧ من نسخة الأصل .

(٧) في " ح " الآخر .　　(٨) في " ح " الآخر .

(٩) ساقطة من " ح " وله وجه .

بخبر واحد (١) كأنه قال : منها اسم وفعل، ومنها حرف .

الخامس : تشريك الفعل مع الحرف دون الاسم ،كأنه قال : منها اسم ،ومنها فعل وحرف .

السادس : على البدل من ثلاثة ،لأن الثاني أبين من الأول في اعطاء المعنى المرادِ ،ومَنْ جَوَّزَ عطفَ البيانِ في النكراتِ (٢) جَوَّزَه هنا ،وهو الوجه السابع .

الثامن : أن يكونَ خبراً ثانياً عن "أقسام" كأنَّه قَصَدَ الإخْبَارَ عنها بمجموعِ الأمرين بأنها ثلاثةٌ ،وبأنها اسمٌ ، وفعلٌ ،وحرفٌ ،وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ الأظْهرَ في "اسم ،وفعل ،وحرف" أنها تفسيرٌ لقولِه :"ثلاثة" لا إخبَارٌ عن الأقسام . والله أعلم.

والذى لا يجوز : تشريك الاسم والفعل في "منها" الأول ، وتخصيص الحرف ب "منها" آخرَ مُقَدَّراً بين اسم وفعل ،كأنَّه قال : منها اسمٌ ،ومنها فعلٌ ، وحرف ؛لما يلزم عليه من الفصلِ بين العاطفِ والمعطوفِ ب "منها" الثاني ،ومن تقديم ما في حيِّزِ (٣) العاطفِ عليه ، وذلك كله ممنوع ، وكذلك لا يجوز تَشْرِيكُ الثلاثةِ في خبرٍ واحدٍ دون اعتقادِ ثانٍ وثالثٍ (٤) ؛ لما يلزم عليه من كون الشيء بعضَ نفسه ،كأنَّه [قال :] (٥) منها اسم وفعل وحرف [أى لفظها اسم وفعل وحرف] (٦) ، وذلك محال ، بناءً على أنَّه لا رابعَ لها . والله أعلم.

المسألة الخامسة : وهي افراد كلِّ واحدٍ من الاقسامِ الثلاثةِ ، وكان ينبغي أن يقول : أسماء وأفعال وحروف ،والجواب أن يكون مراده بيان الحقائقِ الثلاثِ : حقيقةِ الاسم وحقيقةِ الفعلِ ،وحقيقةِ الحرفِ ،وهذه معانٍ مفردةٌ ؛لأنَّ الاسمَ ما وُضِعَ بازاءِ حقيقةٍ قائمةٍ بنفسِها والفعلُ ما وُضِعَ

---

(١) في "الأصل" آخر.
(٢) هم الكوفيون ،وتبعهم الفارسي وابن جني والزمخشرى وابن مالك. انظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٥٩٥ ،وحواشي المفصل : ٤٠٩ ، وارتشاف الضَّرَبِ : ٩٦٧ . (المخطوط).
(٣) في "ح" "حيز".
(٤) في "ح" "أو ثالث".
(٥) زيادة من "ح".
(٦) زيادة من "ح".

بازاء معنى يستدعي موجده في وقت الدلالة ، والحرف ما استدعى محـــلا متحملا لوصف يدل عليه الحرف ،فلما كان الأمر كذلك أوقع لفظا مفـردا بازاء معنى مفرد ، ليناسب اللفظ المعنى ، ويحتمل أن يكون مراده الألفاظ دون الحقائق ،فيكون قد وضع المفرد موضع الجمع ، اعتبارا بفهــــم المعنى ، غير أن هذا مخصوص بمواضع (١) ،ليس هذا منها .

المسألةالسادسة : أما تقديمه الاسم على الفعل فلثلاثة أشياء :

أحدها : أنه أصله الذى أوجده على النسبة المجازية ،والأصل مقدم على الفرع.

الثاني : أنه اكثر دورا منه ، من جهة أنه يخبر به وعنه .

والثالث : أنه مستقل بنفسه ،غير محتاج الى غيره. (٢)

وأما توسيطه (٣) الفعل ،فلأنه يكوّن مع الاسم كلاما مستقلا (٤) ، وليس الحرف كذلك .

وسمى الحرف (٥) حرفا من الحرف الذى هو طرف الشـــيء ، فلذلك جعله آخراً ، لتحصل الموافقة والمناسبة ،ولأنه انما سيق لمعنـــى فيهما ، فينبغي أن يكونا مقدمين عليه ،وسمى الفعل فعلا ،لأن الاســم فَعَلَه وأوجده ،ويقال : ان أول من قال الكلم (٦) اسم وفعل وحـرف ، على بن أبي طالب رضي الله عنه .

المسألة السابعة : والجواب عنها أنه إنّما خَصَّ الحرفَ بقوله : "جاء لمعنى" مع اشتراك الاسم والفعل معه في ذلك ، فصلا بين معنَيَي اللفظ المشترك ، اذ كان لفظ الحرف يقع على ميم " من " وهو المسمى حــرف هجاء ،وعلى "من" نفسها ،وهو المسمى حرف معنى ،ولكن ليـــس

---

(١) في "ح" وقد وضع المفرد موضع الجمع ،وفيه نظر اذ ذاك مخصوص بمواضع . . "
(٢) يعني أن الاسم يتكون منه جملة كقولنا : " الله ربنا " وذلك معدوم في الفعل والحرف . انظر شرح الجمل لمجهول : ٧/أ.
(٣) في "ح" " توسيط " . (٤) سقطت من "ح".
(٥) سقطت من "ح" . (٦) في "ح" "الكلام".

حرف الهجاء دالا على معنى ، وانما هي حروف مقطعة ، يتألف منها الاقسام المذكورة ، وأما الحرف الذى يطلق بازاء كلمة ، فقد أخرجه في التقسيم.

وأما اطلاق الحرف بازاء الحركة ، ففي (١) الاصطلاح الأول القديم فحصل أن لفظ حرف يطلق بازاء أربعة أشياء في استعمال أئمة العربية.

أحدها : أن يراد به الكلمة.

والثاني : أن يراد به حرف المعنى.

والثالث : أن يراد به حرف الهجاء.

والرابع : أن يراد به الحركة ، اذ كانت الحركات أبعاض الحروف ، نقل ذلك القدماء.

ثم قال : (فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا ، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض) (٢).

ينبغي أن يقدم بين يديْ هذا الفصل تحصيلُ قاعدة ، وهي أن الأسماء على قسمين : حقيقية ومجازية ، فالحقيقية هي التي تدرك بالحد ، والمجازية تدرك / باستعمالها استعمال الحقيقية ، فمن ٨
رام اقتناص الأسماء على الاطلاق بشبكة الحد فقد رام محالا ، اذ لا يتصور اشتمال حد واحد على حقيقة ومجاز ، فلا يلزم اذاً في حدود النحاة أن تكون كحدود أهل المنطق ، وانما غرضهم افهام المقصود بما أمكن من العبارات ، فما كان أقرب الى المقصود كان الأخذ به أولى (٣) ، ومن هذا كلام أبي القاسم فلنعد اليه. والله المستعان.

وذلك أن بعض النحاة قال : غرض أبي القاسم بهذا الكلام أن يحد الأسماء ، وهو "معترض" [عليه] (٤) من وجهين .

---

(١) في "ح" "فهو في".

(٢) الجمل : ١ ، وقد عرف ابو القاسم الاسم في كتابه الايضاح : ٤٨ بقوله الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل أو المفعول به.

(٣) ذكر أبو القاسم الزجاجي : أن اختلاف النحاة في الحد ليس اختلاف تضاد وتنافر ، وانما كان ذلك ، لأن لكل من قصد الحد هدفاً ، اما تقريب المحدود ، أو حصر أكثره ، أو طلب الغاية القصوى. الايضاح في علل النحو : ٤٦-٤٧.

(٤) زيادة من "ح".

أحدهما : أنه ليس بجامع والآخر أنه ليس بمانع ،ومن شرط الحد أن يكون جامعا مانعا أما كونه غير جامع فان كثيرا من الاسماء غير مندرج (١) تحته ،كسبحانَ اللهِ ، وَرَيْحَانَهُ ،ولبيك ،وسعديك من المصادر ،ويا هناه ،ويالكاع ونحوه من المناديات ، وسَحَرَ مجردًا ليوم بعينه ونحوه من الظروف ،ونحو: أيمن الله ولعمرو الله ، من المبتدآت .

قال المعترض فهذه الأشياء لا تكون فاعله ولا مفعولة ،ولا يدخل عليها حرف الخفض ،فهذا بيان كونه غير جامع .

وأما كونه غير مانع فانه يدخل عليه كثير (٢) من الأفعال ، مثال قوله تعالى : * ليغفر لك الله ما تقدم * (٣) و * ليقطع طرفا من الذين كفروا * (٤) * وزلزلوا حتى يقول الرسول * (٥) فيمن نصب (٦) ونحوه وقولهم (٧) :

* والله ما زيد بنَامَ صاحِبُهْ *

وقولهم (٨) :

* ولله عن يشقيك أغنى وأوسع *

الا ترى أن حرف الجر قد باشر الفعل فى ذلك كله ،ويدخل عليه أيضا كثير (٩) من الحروف لمباشرة حرف الخفض اياها نحو (١٠) : عجبت من أن زيدا منطلق ،وهو كثير (١١) ، فهذا بيان كونه غير مانع .

الجواب عن (١٢) الأول : أن الجواز على وجهين ،استعمالي وعقلي ،ويظهر من المعترض أنه فهم من قوله : "ما جاز" الجواز الاستعمالي ،

---

(١) في "ح" "مندرجة".
(٢) في "ح" "كثيرا" منصوبا . وانظر ما اعترض به على أبي القاسم في : اصلاح الخلل : ٦ -٨ ، وانظر البسيط : ١٦٠ - ١٦١ .
(٣) سورة الفتح : ٢ و" ما تقدم " من "ح ".
(٤) آل عمران : ١٢٧ . (٥) البقرة : ٢١٤ .
(٦) هو اختيار أبي عبيد انظر اعراب القرآن للنحاس : ١/ ٢٥٥ .
(٧) الرجز مجهول القائل ،وبعده : ولا مخالط اللَّيَّانِ جانبه ،وهو في الخصائص : ١/ ٣٦٦ ،وأمالي ابن الشجرى : ٢/ ٤٨ ، شرح الشواهد الكبرى ٤/ ٣ ،والخزانة : ٤/ ١٠٦ ويروى :
* والله ما ليلي بنام صاحبه *
(٨) هذا عجز بيت صدره * رعاك ضمان الله ياأم مالك * ولم أجد له قائلا وهو في شرح الفية بن مالك لمحمد بن على بن هانئ ص ٨ .
(٩) في "ح" "كثيرا" بالنصب . (١٠) في "ح" "كقولك".
(١١) "وهو كثير" سقطت من "ح". (١٢) في "ح" "على".

ألا ترى أنه اعترض بعدم استعمال تلك الأشياء المذكورة فاعلة أو مفعولة أو داخلا عليها حرف خفض ، واعتراضه على هذه المآخذ ،ساقط، اذ الأنواع الثلاثة ، المصادر ،والمناديات ،والظروف المعترض بها مندرجة تحت قوله : أو مفعولا ،اذ كل واحد منها يصح أن يطلق عليه اسمٌ مفعولٌ ، وقد قال هو وغيره من النحويين : إنّ (١) المفعولات خمسةٌ ،مفعول به ، ومفعول فيه ،ومفعول معه ،و مفعول من أجله ،ومفعول مطلق ،فالمنادى من قبيل المفعول به ،والمصدرُ من قبيل المفعول المطلق ،والظرفُ من قبيل المفعول فيه ،ولم يخص أبو القاسم مفعولا دون مفعول ، بل أطلق القول .

وأما "أيمن الله " ، "ولَعَمْرُ اللَّهِ " فيشبه أن يكونا داخلين تحت قوله : ما جاز أن يكون فاعلا ،وبيان ذلك أن يكون قد أطلق "فاعلا" هذا اللفظ على الفاعل والمبتدأ معا (٢) ،اتساعا في العبارة ،اذ المبتدأ عنده إنّما ارتفع بشبهه بالفاعل ، نص على ذلك في بابه (٣) ، فانظر اليه هناك ،والشبه بالشيء يصح اطلاق اسمه عليه ، ألا ترى الى قولهم: زيد أسد ؟ فأطلقوا اسم أسد على زيد من حيث كان فيه منه شبه ما ، فيمكن أن يكون (٤) ابو القاسم نحا هذا النحو ،والله أعلم.

غير أن في هذا التوجيه استعمال اللفظ في حقيقته و مجازه ، و فيه خلاف .

وان قلنا انما يعني بقوله : " ما جاز " الجواز العقلي : كان الاعتراض أوضح سقوطا من الأول ،وذلك أن العقل يجوز في كل واحد من تلك الألفاظ المعترض بها أن يكون فاعلا أو مفعولا ،أو داخلا عليه حرف الخفض ،اذ معنى " سبحان الله " براءة الله من السوء ، وهما لفظان مترادفان ، والبراءة يجوِّزُ العقلُ استعمالها على الأوجه الثلاثة المذكورة ،وكذلك ما ترادفه ،وكذلك "أيمن الله "؛ اذ معناه بركة الله ، وكذلك "لعمر الله " ،أي بقاء الله ، غير أن العرب ألزمت هذه الأشياء

---

(١) زيادة من "ح ". (٢) ساقطة من "ح ".

(٣) الجمل : ٣٦ ،وانظر البسيط : ١٦٢ ،وشرح ابن عصفور : ٩٢/١ ، فأيمن لم يستعمل الا مبتدأ .

(٤) "ان يكون " ساقطة من "ح ".

طريقة واحدة ، وهوخلاف ما عليه الأكثر ، فتفهم هذا فعليه تجرى (١) النظائر كلها ان شاء الله .

وقد أورد بعض المذاكرين على هذه الطريقة إلزاماً بأن العقل عنده يُجَوِّزُ في جنس الأفعال ، الفاعلية ، والمفعولية ، ودخول الخافض اعتباراً بمعناها ، جما جوز العقل في تلك الألفاظ المعترض بها الفاعلية ، (٢-) والمفعولية ، ودخول (-٢) الخافض اعتبارا بمعناها ، وليس هذا الالزام بصحيح ، من جهة أن مدلول الفعل / بالضمن نوع ، وذلك [أن] (٣) النوع لا لفظ له يخصه ، ٩
فنسبة الفاعلية ، والمفعولية ، ودخول الخافض عليه (٤) مستحيلة ، اذ كان مجهولا غير محاط به ، والفعل هو الذى دل عليه الدلالة المذكورة ، وعلى الفصل بين القبيلين ، نبهنا بذكر الترادف ، وبالله التوفيق . (٥)

وكنت قد أجبت بعض (٦) الأصحاب عن هذا الالزام بجواب آخر ، (٧) وهو : (٨-) أن الاخبار عن الفعل يناقض الغرض به ، لأن الفعل إنما أخذ من الحدث ليسند الى الفاعل ، أو النائب عنه ، فوضعه أن يكون مجهول الوقوع ، وان كان معلوم الحقيقة ، ووضع المخبر عنه أن يكون معلوم الوجود ، وهذان أمران متدافعان (٩) ، [فتفهم على هذا التنزيل ، فانه حسن في معناه والله أعلم] (١٠) (-٨) .

وأما الحرف فانه لما كان غير مستقل بالمعنى الذى سيق دليلا عليه ، صار كالجزء من غيره ، اذ كان معناه فيه ، وجزء الشيء لا يجوز العقل الإخبار عنه ، اذ ليس مستقلا بمعنى ، والله أعلم .

وأما الوجه الثاني من الاعتراض الأول ، فيجاب عنه بأن يقال : هذه الأفعال الداخل عليها حروف الخفض مؤولة بالاسم ، ألا ترى أنها منصوبة باضمار "أن" (١١) و "أن" مع الفعل بتأويل مصدر مجرور بالخافض (١٢) ، وانما ذلك أمر لفظي ، والمعنى على خلافه ، وأما قوله : (١٣)

---

(١) في "ح" يجيء .
(٢-٢) مطموسة في "ح" .
(٣) زيادة من "ح" .
(٤) في "ح" "له" .
(٥) في "ح" والله المستعان .
(٦) في "ح" "لبعض" .
(٧) بعد "آخر" في ح قوله : " من نحو هذا الجواب وهو : فان قلت : هذا التأويل وان كان القصد به أن يكون الحد جامعا فانه يصيره غير مانع لدخول الفعل والحرف عليه اذ كل واحد منهما بازاء معنى معقول بالعقل اذ لم يجوز الاخبار عنهما ، هذا وجه تقديم (...)هـ
(٨-٨) وقعت هذه الفِقْرَةُ في "ح" بعد قوله : " اذ ليس مستقلا بمعناه" والله اعلم .
(٩) انظر الكافي : ٢١/١ .
(١٠) زيادة من "ح" .
(١١) باضمار "أن" في "ح" بأن محذوفة" .
(١٢) ساقطة من "ح" .
(١٣) سبق ص

* والله ما زيد بنام صاحبه *

فأصله : والله ما زيد برجل نام صاحبه (١) ،فلما اضطر الى حذف الموصوف، باشر حرف الجر الفعل لفظا والنية على خلافه ،ومثله قوله :(٢)

* ولله عن يشفيك أغنى وأوسع *

النيه به : عن أن يشفيك ، فاضطر الى مباشرة حرف الجر الفعل ،ورفع الفعل حينئذ أوجه من نصبه (٣) لضعف بقاء عمل الحرف مع حذفه ،يشهد لذلك كثرة بطلان عمله ،وقلة بقائه مع الحذف والله أعلم (٤) .

مسألة :(٥) واختلف النحاة في الألفاظ المعبر عنها بأسماء الأفعال على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها أفعال من جهة معانيها ،اذ مدلولها مدلول الأفعال ، غير أنها مخالفة لأحكام الأفعال في الأبنية والتصرف ،واتصال الضمائر ،فلذلك قيل لها أسماء أفعال ، نظرا الى ألفاظها وأحكامها ،وهو مذهب الكوفيين (٦) ،وذهب اليه بعض حذاق البصريين المتأخرين (٧) .

الثاني : أنها اسماء أفعال حقيقية ،ودلالتها عليها كدلالة الأسماء على مسمياتها ،لأنها كلمات وضعت عبارة عن الأفعال (٨) ،كما أن " زيد " مثلا عبارة عن الشخص ،ولا موضع لها من الاعراب ،لأن الاعراب في ألفاظ (٩) الأسماء انما هو بازاء المعاني الثلاثة الكائنة في مدلولاتها ، الفاعلية ،والمفعولية ،والاضافة (١٠) وكل ذلك معدوم في الأفعال ، فلزم ألا يكون لها موضع من الاعراب ،وهذا مذهب كثير من البصريين (١١) وعليه يترتب الاعتراض على قول أبي القاسم ،اذ هذه الأسماء خارجة عن حده .

---

(١) ذكر ابن جني وغيره أن " نام صاحبه " اسم شخص كُشَّابٍ قرناها ، انظر الخطائص :٢/ ٢٦٧والخزانة : ٤/ ١٠٦.

(٢) سبق ص٢٢

(٣) يمكن توجيه "عن" في البيت بأنها "أن" على لغة تميم التي تقلب الهمزة الف فتكون "أن" داخلة على الفعل ،ولا اشكال في ذلك.

(٤) "والله أعلم" من "ح" . (٥) من "ح".

(٦) انظرالبسيط:١٦٣-١٦٤ ،والكافي : ١/ ٣٤٣ ،ومنهج السالك : ٥٠.

(٧) سقطت من "ح" . (٨) مطموسة من "ح".

(٩-٩) ذهبت اكثر هذه الكلمات من "ح" (١٠) انظر البسيط : ١٦٤.

(١١) انظر الكتاب : ١/ ٢٤١ ،والمقتضب :٣/ ٢٠٢ ، وشرح السيرافي : ٢/ ٥١ ،والاصول : ١/ ١٤١ والخصائص :٣/ ٤٤ومابعدها .

وقد يجاب عنه بأن يقال : لما كانت دلالتها على الأفعال بالعرض ، لا بالذات ،لم يلتفت إلى إخراجها عن استعمالها ،فاعلة -٩) أو مفعولة أو داخلا عليها حرف الخفض ، وكأنها بالنظر الى جريان أحكام الأسماء عليها غير ممتنعة من ذلك ، ألا ترى أن "ضربا" من قولك : ضربا زيدا اسم صريح مدلوله مدلول "اضرب" لكن ليس له ذلك بالذات (١) ،ووضعه الأول ، بل بنيابته مناب "اضرب" فلا يخرجه ذلك عن أن يكون اسما وكذلك أسماء الأفعال لما لم تكن دلالتها على الأفعال بالذات ، ووضعها الأول (٢) ، بل من حيث نابت مناب الأفعال لم يخرجها ذلك عن توهم استعمالها فاعلة ،أو مفعولة ،أو داخلا عليها حرف الخفض (٣) فتأمل ذلك فانه حسن في معناه (٤) ،[ان شاء الله] (٥)

الثالث : أنها أسماء أفعال كما قدمنا ،غير أن لها موضعا من الاعراب ؛ إذ هي نوع من أنواع الأسماء ،وهي موضوعة موضع المصادر الموضوعة موضع الأفعال ،ف" نزال " مثلا (٦) موضوع موضع " نزولا " ، و "نزولا " موضوع موضع " انزل " فوجب لها النصب من جهة وضعها موضع المصدر المنصوب ،وهذا مذهب قوم من البصريين ،منهم ابن جني (٧) ،ويظهر ذلك من كلام سيبويه في باب "لبيك" (٨) وعلى هذا المذهب تكون مندرجة تحت حد أبي القاسم في قوله : أو مفعولا ، بلا اشكال والله أعلم.

ثم قال : (والفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل) (٩) .

١٠ اعترضه الناس ،فقالوا : الأفعال ثلاثة : ماض وهو / ماوقع وانقطع ،وفعل مستقبل وهو ما لم يقع بعد ، وفعل حال ،وهو ماوقع

---

(١) في "ح" " ليس ذلك فيه بالذات " .
(٢) " وضعها الأول " ساقط من "ح " .
(٣) في "ح" " خفض " .
(٤) ساقطة من "ح " .
(٥) زيادة من "ح " .
(٦) ساقطة من "ح " .
(٧) الخصائص : ٤٩/٣ .
(٨) الكتاب : ٣٥٣/١ .
(٩) الجمل : ١ .

ودام ولم ينقطع (١) ،فكان ينبغي أن يقول : والفعل ما دل على حدث وزمان ماض ، أوحاضر أو مستقبل ، فما وجه اضرابه عن فعل الحال وقد ظهر من كلامه في باب الأفعال أنه ليس من الفئة التي تنكر فعل (٢) الحال؟

الجواب : أن الغرض انما هو (٣) اعطاء عبارة تميز الأفعال جملة ،واذا تأملت عبارته وجدتها تعطي التعريف بالأفعال جملة ،وهذا هو الغرض المقصود ،ألا ترى أن " ضرب " مثلا (٤) يعلم أنه فعل من جهة أنه يدل على الحدث والزمان الماضي ،و "اضرب " وما أشبهه يعلم أنه فعل ،من جهة أنه يدل على الحدث والزمان المستقبل ،و " يضرب " وما أشبهه يعلم أنه فعل من جهة (٥) أنه يدل على الحدث (٦) والزمان (٧) المستقبل ، في أحد وجهيه ،اذ هو لفظ مشترك بين الحال والاستقبال ، فلا حاجة اذا الى (٨) التنبيه على فعل الحال ،اذ ليس الغرض التعريف بانقسام الأفعال (٩) ،ولعله أضرب عن ذكر فعل الحال ، لمكان ما فيه من الخلاف ، على ما يأتي في بابه ان شاء الله. (١٠) (١١) هكذا كان يمشي لنا في مجالس المذاكرات .

وعندي فيه نظر آخر ، وهو أنه يمكن أن يكون سكت عن ذكر الحاضر ،تنبيها على أن مضارع "كان " مخالف لمضارع سائر الأفعال على ما أبسطه ان شاء الله. (١٢)

والقول في ذلك : أنه لا خفاءَ أنّ كلَّ واحدٍ من "فَعَلَ "أو"أَفعل" يدل بصيغته على تعيين زمان حدثه،على سبيل الاختصاص،و " يفعل " يدل أيضاً بصيغته على زمان حدثه ،لكن على سبيل الاشتراكِ ،[فهو] (١٣)

---

(١) انظر اصلاح الخلل : ١٧ ومابعدها .
(٢) من "ح " وانظر الجمل : ٧ وانظر اصلاح الخلل :١٧ ومابعدها .
(٣) "انما هو " ساقط من "ح". (٤) في "ح " "وما أشبهه".
(٥) في "ح " "حيث". (٦) في "ح " "حدث ".
(٧) سقطت من "ح ". (٨) في "ح " "في ".
(٩) بمثل هذا اعتذر ابن أبي الربيع عن أبي القاسم الزجاج . البسيط: ١٦٦-١٦٧.
(١٠) "على ما يأتي في بابه ان شاء الله " في "ح " "ولا ينبغي أن ينسب اليه انكاره ،لأنه قد بين مذهبه في باب الأفعال ،ونص على أنها ثلاثة ،وهناك يبسط القول ان شاء الله " وانظر المسألة في ما يأتي ص ٧٠ فما بعدها
(١١) من هنا الى قوله : " وقد اعترض بعض الناس" الآتي في ص ٢٨ سقط من "ح ".
(١٢) انظر ص (١٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

مفتقر في تعيينه الى دليل من خارج ،كسائر المشتركات الا "كان" و"كن" وأخواتهما من نواسخ الابتداء ،فإنها تدل بصيغتها على تعيين أزمان أخبارها المعوضة من أحداثها ،الا المضارع منها ، فانه يدل بصيغته على استقبال زمان خبره ،وفي دلالته على حضوره نظر.

وبيان القول في ذلك : أنك اذا قلت : كان زيد قائما ،ويكون زيد قائما ، فان السامع يعلم مضي هذا واستقبال هذا ،بدلالة سقوط مدلول تلك الدلالة بسقوطهما ،وليس في مضارعها دلالة على حضور زمان خبره أصلا ،لأنه لو كانت فيه دلالة على حضوره لسقط بسقوطه ،وفي بقاء الأمر بعد زواله على ما كان عليه قبل وجوده دلالة واضحة على ما قلناه ، لأن المدلول يدور مع دليله وجودا وعدما ،كما في الماضي والمستقبل.

وفي الموضع نظر آخر أدق من هذا بيانه : أن "قائما" من قولك : "زيد قائم" محمول على الحال مع التجريد من القرائن (١) ، وان كان فيه اجمال من جهة المعنى ، فاذا أدخلت عليه "يكون" صار واجب الوجود، مترددا بين الوجود والعدم ترددا متساوي الطرفين ،اعتبارا بقول المحققين في المضارع : انه كسائر المشتركات فصار على هذا ادخال "يكون" زيادة تعود بنقص ،وظاهر الأمر أن المسألة مهملة ،وقد كان يجوز أن يقال : ان ادخالها كان يكون توكيدا ، كما قالوا فيما اذا كان خبر كان فعلا ماضيا مجردا من حرف "قد" انها توكيد لعدم الحاجة اليها ، لولا ما قلناه من العودة بفساد المعنى ،الا أن يقال : دخلت لتدل على دوام الحال ، وفيه نظر من جهة أن الحال الدائمة ذات طرفين ،فالطرف الأول مفهوم من حال التجريد ،والطرف الثاني مفهوم من "يكون" التي يراد بها الاستقبال ،فعاد النظر الى القول بالإهمال ، فتأمله فانه دقيق.

وقد اعترض بعض الناس هذا الحد بأنه ليس بجامع ولا مانع ألا ترى أن "كان" وأخواتها وعسى ونعم وبئس وليس وفعل التعجب خارجة عنه ، لعدم دلالتها على الحدث ، فهذا بيان كونه غير جامع ، (٢)

---

(١) الكوفيون يعربون خبر كان حالا ،ولكنهم محجوجون بأن الحال فضله يمكن اسقاطها ،والخبر عمدة لا يصح اسقاطها.

(٢) ذكر هذا الاعتراض ابن عصفور ،انظر شرح الجمل ، ١/ ٩٥ ، ٩٦ ، وانظر البسيط : ١/ ٥٣٢.

وأما كونه غير مانع (١) ،فان أسماء الأفعال داخلة عليه ،من جهة (٢) أنها تدل على الحدث والزمان المستقبل أو الماضي ، فـ " نزال " يفهم منه ما يفهم من " أنزل " و " هيهاتَ " يفهم منه ما يفهم من " بَعُدَ " وكذلك سائر أسماء الأفعال يفهم منها ما يفهم من الأفعال ،وذلك لازم فيها ، اذ هي عبارة عنها ،وأما الصَّبوح والغَبُوق فلا يُعتَرَضُ بهما ،وإن كانا دالين على الحدث والزمان ؛ لتجرد اللفظ بهما من الدلالة على كون الزمان (٣) ماضيا أو مستقبلا .

الجواب عن الأول : أما "كان " وأخواتها ففي دلالتها على الحدث قولان ، فان قلنا باثباتها فلا اشكال في اندراجها / تحت ١١ الحد ، (٤-) وقد صرح بذلك بعض حذاق المتكلمين على كتاب سيبويه ،وزعم أن فيه اشارةً إلى ذلك (-٤) [وللبحث فيه موضع غير هذا] (٥) وان قلنا بانتفائها وتجرّدِها للزمان - واليه ذهب الأكثر - (٦) لزم الاعتراض .

ويجاب عنه بأن يقال : يمكن أن يكون من باب ما أُجْرِيَ (-٧) فيه المعاقِبُ مُجْرَى المُعَاقَبِ ،وذلك أن خبر "كان " وأخواتها مُعَاقِبٌ للمصدر ، وعوض منه وقد استمر اجراء المُعاقِب مُجْرَى المعاقَبِ في موضع ، فقد صار خبر كان وأخواتها على هذا المأخذ ، كأنه نفس المصدر الذى كان لها في أصلها ؛ إذ هو عوض منه ،ومعاقب له .

---

(١) نبه ابن أبي الربيع على ان هذا الحد ليس مانعا على الاطلاق ،لأن اسماء الأفعال تدل على الحدث والزمان . البسيط ١/١٣ .

(٢) في "ح " ألا ترى .

(٣) في "ح " اللفظ ،وانظر المسألة في شرح الجمل : ١/٩٥ .

(٤-٤) في "ح " "وقد صرح بذلك بعض حذاق المتأخرين ،وزعم أن في كتاب سيبويه اشارةً الى ذلك " ،وذكر الأُبَّذِيُّ في شرح الجزولية أن سيبويه اشار إلى ذلك بقوله :" فهو كائن ومكون كما كان ضارب ومضروب " ثم قال : وقد أشكل على الناس مَكونٌ غاية الاشكال ... والوجه الذى اشكل منه ، إمّا على مذهبنا من أنها تدل على الحدث وهو أن كان زيد قائما كضرب زيد عمرا " انظر شرح الجزولية : ١/٩٤٧ ،والكتاب : ١/٤٦ . (٥) زيادة من "ح " وانظر ص

(٦) منهم ابن السراج في الأصول : ١/٧٤ ،وانظر البسيط : ٦٦٤ ، ومعنى تجردها للزمان أننا لو اسقطناها لم يسقط بسقوطها الا الزمان ،ففي نحو قولنا : كان زيد قائما فهم أن القيام كان في الزمن الماضي ،فاذا اسقطت وقلنا زيد قائم لم يسقط الا الزمان وحده ،واما الحدث وهو وجود القيام فانه باق لم يسقط ،الا أن الأُبّذِيَّ ذكر خلاف هذا وأنها تدل على الحدث والزمان ،انظر شرح الجزولية للابذى : ١/٩٤٦ ، ٩٤٧ .

(٧-٧) ذهبت هذه الاسطر من "ح " لتآكل أسفل الورقة .

وأما " عسى " و "نعم " و "بئس " و "ليس " وفعل التعجب، فيعلم أنها أفعال من جهة جريان أحكام الأفعال عليها، المندرجة تحت الحد عليها، فقد سرى لها العلم بأنها أفعال من جهة الحد، فهي مندرجة تحته (٧-) بهذا الاستدراج، وان شئت قلت ذلك في "كان " وأخواتها فانه أوضح من المأخذ الأول. والله أعلم.

وأما الجواب عن الثاني، فهو أن تقول: ان دلالة أسماء الأفعال على الحدث والزمان ليس بالوضع، ولا بحق الأصل، وانما عرض لها ذلك، من جهة أنها جعلت أسماء لما يدل على الحدث والزمان، فليست على هذا دالة عليهما (١) بذاتها، وانما هي دالة على ما يدل عليهما، بخلاف الأفعال فانها دالة بذاتها على الحدث والزمان من غير تقدير واسطة، فالحد على هذا التنزيل مانع فتأمله، فاني راجعت فيه بعض الحذاق ممن آخذت عنه وبالله التوفيق. (٢)

ثم قال: (والحدث المصدر). (٣)

لما كان لفظ الحدث (٤) يقع على المعنى الواقع من الفاعل، وهو الفعل الحقيقي، ويقع على اللفظ (٥) الدال على ذلك المعنى، وهو المسمى مصدرا، جاء بقوله: "والحدث المصدر" فصلا بين معنى اللفظ المشترك، وإنما احتاج إلى هذا الفصل، وإن كان العلم بالفعل حاصلا دونه، بيانا للاصطلاح في لفظ حدث، وتوطئة لما يأتي بعدُ من بيان اشتقاق الفعل من المصدر، والله أعلم.

ثم قال: (وهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه). (٦)

قال بعض من تشاغل باللفظ، وأعرض عن تأمل المعنى الذى بني اللفظ عليه: هذا كلام ينقض بعضه بعضا، لأنه يلزم منه أن يكون الفعل قبل المصدر في الوجود من حيث جعل المصدر اسما له، وقد علم أن المسمى

---

(١) في "ح" "عليها".
(٢) في "ح" "والله أعلم بالصواب".
(٣) الجمل: ١٠.
(٤) في "ح" "حدث".
(٥) سقطت من "ح".
(٦) الجمل: ١٠.

قبل اسمه ،ويلزم أيضا أن يكون المصدر قبل الفعل في الوجود ، من حيث جعل الفعل مشتقا منه ،لأنه قد علم أن المشتق بعد المشتق منه وهذا نهاية [في] (١) التناقض .

والجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن يعني بالفعل الأول الفعل اللغوى ، وهو المعنى الواقع من الفاعل ،وبالفعل الثاني الصناعي ، فكأنه قال :والمصدر اسم المعنى الواقع من الفاعل ،أى دليل عليه ، والفعل الصناعي مشتق منه ، أى من المصدر الذى هو اسم ذلك المعنى ،وهذا [مأخذ] (٢) حسن في معناه .

والثاني : أن يعني بالأول والثاني معا الفعل الصناعي ، فكأنه قال : والمصدر اسم الفعل الصناعي ، أى الاسم الذى أخذ منه الفعل ، واشتق منه ،وتكون الاضافة على جهة الملابسة ، على حد قولهم : تراب الآنية ،اى التراب الذى تصنع منه الآنية ،ثم كرر ذلك المعنى بعبارة أخرى أبين من الأولى مبالغة في البيان ،ويسمى هذا النوع التتبيع (٣) ،ومنه قول الكندى (٤) :

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مقبلٍ مدبرٍ معـاً كجلمودِ صخرٍ حطّه السيلُ من علِ

وهذا المأخذ الثاني أقرب الى مراده لأمرين :

أحدهما : أن مأخذ النحاة اذا كان دائرا من جهة الاحتمال بين اللغة والاصطلاح وجب حمله على الاصطلاح ،حتى يدل دليل على خلافه ، وهذا منه .

الثاني : أنه قال في باب ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية : واعلم أن أقوى تعدى الفعل الى المصدر ،لأنه اسمه ،

---

(١) زيادة من "ح" والقول الذى ذكره في شرح الجمل لابن عصفور ٩٧/١ ، ٩٨ ، واصلاح الخلل : ٢٥ .

(٢) زيادة من "ح".

(٣) استفاد هذا الجواب من ابن عصفور في شرح الجمل : ٩٧/١-٩٨ وانظر البسيط : ١٦٩ .

(٤) هو امرؤ القيس ،والبيت في ديوانه للأعلم ص ٨٣ من معلقته ، وانظر البسيط : ١٦٩ .

ولا شك أن الفعل ها هنا هو الصناعي ،فحصل من هذا أن الفعل مشتق من المصدر ،وهي مسألة خلافية (١) بين أهل البلدين ،فذهب أهل الكوفة الى أن المصدر مشتق من الفعل ،مستدلين على صحة (٢) ذلك بأربعة أشياء :

أحدها : كون الفعل عاملا في المصدر ،والعامل قبل المعمول ، وهذه مغالطة أوغلط . (٣) انما العامل قبل عمله ،ويلزم على قولهم أن تكون الأسماء المعمولة للأفعال مأخوذة من الأفعال والمعمولة للحروف مأخوذة منها ، ولا قائل بذلك .

الثاني : كون المصدر يعتل (٤) باعتلال الفعل ،ويصح بصحته ،والمستمر حمل الفروع على الأصول (٥) ،وليس في هذا كبير دليل ،لأن الأصل قد يحمل على الفرع ،فيما هو أصل في الفرع ،ألا ترى أن الاسم يحمل على الحرف ،فيبنى ،وعلى الفعل فيمنع الصرف ، مع أنه أصل لهما ،ويحمل أيضا الفعل على الحرف فيمنع التصرف نحو "نعم" و "بئس" وهذا واضح (٦) ؟

الثالث : أن الفعل مؤكَّد والمصدر مؤكِّد ،والمؤكَّد قبل المؤكِّد ،
فالمصدر مأخوذ / من الفعل ،ولا حجة في هذا ، لأمرين : ١٢

أحدهما : أن التأكيد انما طرأ بعد التركيب ،والاشتقاق انما كان قبل التركيب .

والثاني : أن التأكيد يكون بتكرير (٧) اللفظ ،ولا يوجب ذلك أن يكون (٨) قبله ولا بعده .

---

(١) انظر المسألة في الايضاح في علل النحو: ٥٦ والانصاف ٢٣٥ وما بعدها ،والتبيين عن مذاهب النحويين :٢٧٠ . وما ذكره هنا من أدلة للكوفيين استفاده من شرح ابن عصفور : ١/٩٨-٩٩ .

(٢) ساقطة من "ح" . وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٩٨ ، والبسيط : ١/١٦ .

(٣) في "ح" "وهذا غلط" .

(٤) في "ح" "معتل" .

(٥) في الأصل "والمستمر حمل الاصول على الفروع" والصواب ما أثبت.

(٦) في "ح" "بين جدا" .

(٧) في "ح" "وبتكرار" .

(٨) في "ح" "أن يكون ذلك" .

الرابع : أنهم وجدوا أفعالا لا مصادر لها ، ولو كانت الأفعال مأخوذة من المصدر لوجب ألاَّ يوجَدَ فعل الا وله مصدر ، وهذا ليس فيه دليل ، لأنه ينعكس عليهم ، فقد وجدنا مصادر لا أفعال لها ، فالصحيح ما ذهب اليه البصريون ، من أَصَالَةِ المصدر ، وأن الفعل مشتق منه ، واستدلوا على ذلك بستة أشياء :

أحدها : أن المصدر صالح لكل زمان ، لا يخص منه ماضيا من مستقبل ، ولا مستقبلا من حاضر ، بخلاف الفعل ، فانه معين الزمان ، وحكم الخاص أن يكون من العام ، ويستحيل عكسه .

قال ابن عصفور : لا يلزم على هذا أن يكون الفعل مأخوذا من المصدر ، وان كان المصدر قبله ، كما أن "زيدا" مثلا في الوجود قبل "عمرو" وليس مأخوذا منه (١) ، وهذا خُلْفٌ ، إِذْ لم يختلف أحد" من أهل البلدين أن الخلاف دائر بين الفعل والمصدر ، وأن أحدهما مأخوذ من الآخر ، وانما اختلفوا في الأصل منهما ، فالذي تُثْبِتُ (٢) الأدلةُ أَصالته لزم أن يكون الفرع مأخوذا منه ، اذ ليس أجنبيا منه بمنزلة زيد وعمرو ، وهذا ظاهر [جدا] (٣) .

والثاني : أن المصدر يدل على معنى مفرد ، والفعل يدل على معنيين ، والمفرد في الرتبة قبل المركب ، فالمصدر أصل ، والفعل فرع منه .

الثالث : أن الفعل مع المصدر على حسب سائر المشتقات مع ما اشتقت منه ، من جهة تضمنه ما يدل عليه المصدر وزيادة ، ألا ترى أن أسماء الفاعلين والمفعولين وسائر الصفات ، تدل على معنى ما اشتقت منه ، وعلى معنى آخر زائد ، وهو فائدة الاشتقاق ، فلما كان الأمر كذلك وجب أن يكون الفعل مشتقا من المصدر جريا على حكم النظائر .

الرابع : أن المصدر من جنس الأسماء ، وهي قبل الأفعال اتفاقا ، فليكن المصدر قبل الفعل نَظَراً إلىٰ جنسه الذى هو منه ، واذا كان قبله لزم أن يكون الفعل مأخوذاً منه .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٠٠ .
(٢) في "ح" "أثبتت" . (٣) زيادة من "ح" .

الخامس : أن تسمية المصدر (١) مصدرا ، تقتضي أن يكون الفعل مأخوذا منه ،لأن المصدر هو المكان الذى يصدر عنه ، فلولا صدور الفعل عنه ما سمى مصدرا. (٢)

السادس : أن المصادر جاءت على أبنية كثيرة ،وأبنية الأفعال مخصوصة ،وهذا يشعر بأصالة المصادر ؛ اذ لو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لجرت على سَنَنٍ واحد ،كأسماء الفاعلين والمفعولين ،وكون الأمر بالعكس دليلٌ على أنّ الأفعال مشتقة من المصادر ،والله أعلم .

ثم قال : (والحرف ما دل على معنى في غيره نحو من والى). (٣)

هذا الحد جامع (٤) ،اذ الحروف كلها تدل على معنى في غيرها ، ولا توجد على خلاف ذلك ،واعترضه ابن عصفور بأنه ،وان كان جامعاً ، فانه غير مانع ،من جهة أن هذا الوصف موجود في بعض الأسماء ، ألا ترى أن "بعضا " من قولك : " أكلت بعض الرغيف " يدل على معنى فيما يدخل عليه ،وان كان دالا على معنى في نفسه قال : والصحيح أن تقول : والحرف كلمة تدل على معنى في غيرها ،لا في نفسها. (٥)

وهذا غير لازم ،لأن قوله : نحو " من " و " الى " بدل من قوله : ما دل على معنى في غيره ، فكأنه قال : والحرف نحو " من " و " الى " فذكر " من " و " الى " ومابعدهما ،وبين فيهما كونها تدل على معنى في غيرها لا في نفسها ، ونبه بقوله : نحو كذا ، على أنه ما كان على هذه الصفة فهو حرف وليست " بعض " وغيرها مما كان على حكمها كذلك ،اذ هي تدل على معنى في نفسها مع دلالتها على معنى في غيرها ،فتأمل ذلك فانه صحيح ،" ان شاء الله ".

---

(١) في الأصل " الحدث ".

(٢) الذى سماه مصدراً هم النحاة ،والنحاة مختلفون في سبقِ أحدهما فكيف يؤخذ من تسميتهم دليل ؟

(٣) الجمل : ١

(٤) ذكر في البسيط : ١٦٩ أنه جامع أيضا .

(٥) شرح الجمل : ١/١٠٠-١٠١.

بـاب الاعـــــراب

الاعراب : مصدر أعرب ، وهوفي أصل اللغة يتصرف(١) على خمسة أوجه : يقال أعرب الرجل : اذا بين ومنه الحديث : " والثيب تعرب عن نفسها "(٢) ، أى تبين ، ويقال : أعرب الشيء ، اذا غيره ، من قولهم : عربت معدة(٣) الرجل : اذا تغيرت ، وأعربها الطعام : اذا غيرها ، ويقال : أعرب الشيء اذا حسنه وزينه من قوله تعالى : ﴿ عربا أترابا ﴾(٤) أى حسانا ، ويقال : أعرب : اذا كان له خيل عراب ، أى عتاق / ويقال : أعرب ١٣
اذا كان عارفا بالخيل العراب وان لم يكن مالكها(٥) .

فأما هذان الوجهان الاخيران فليس الإعراب عند النحاة منقولا منهما ، وانما هو من أحد الاوجه الثلاثة المذكورة قبل ، وذلك أن الحركات الموضوعات في أواخر الاسماء المعربة بازاء المعاني الثلاثة : الفاعلية والمفعوليــــة ، والاضافة ، مبينة لهذه المعاني فهو اذا من أعرب ، اذا بين ، وهذه الحركات أيضا تغير حادث في الآخر ، فهو من أعرب : اذا غير ، وهي أيضا تحسين للكلمة وتزيين لها ، اذ بها يفهم المعنى المقصود ، وأقرب الاوجه الثلاثة الوجه الثاني ، لأن التصرف(٦) فيه ليس بالنقل ، انما هو بالاقتصار على بعض ما وضع له في أصل اللغة .

فنقول على هذا : الاعراب تغير آخر الكلمة بعامل يدخل عليها(٧) ، كقولك : قام زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد ، فآخر الكلمة قد تغير بهذه العوامل الداخلة عليها ، التي هي " قام " و " رأى " و " الباء " .

ولا يعترض على هذا بنحو(٨) " سبحان الله " ، فانه قد تغير بالعامل فيه ، من حالة الى حالة لم يكن عليها قبل التركيب ، وكذلك لا يحتاج

----

(١) في " ح " " وهويتصرف في أصل اللغة " .
(٢) مسند الامام أحمد : ٤/١٩٢ ، والحديث في صحاح الجوهري " عرب " ١/١٧٩ .
(٣) في " ح " " معيدة " .
(٤) سورة الواقعة : ٣٧ .
(٥) الصحاح " عرب " ١/١٧٩ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٠٢ والبسيط : ١٧١ وهو متأثر بما فيهما .
(٦) في " الاصل " التصريف .
(٧) انظر هذا التعريف في التوطئة : ١٦٠ ، وشرح ابن عصفور : ١/١٠٢ .
(٨) في " ح " " بمثل " وفي المسألة قال الشلوبين : الاعراب حكم
===

الى أن نقول : لفظا أو تقديرا ؛لامتناع نسبة الابتداء إلى اللفظ به ،وان كان بعضهم (١) قد زاده ،لأن اللفظ عام شامل للصنفين ، فتأمل ذلك.

مسألة : اختلف النحاة في إطلاقه ،فذهب أهلُ النَّظرِ منهم إلىٰ أنَّه إنّما يطلق على الحركات ،وما ناب عنها كما قال أبو القاسم : (اعراب الاسماء رفعٌ ونصبٌ و خفضٌ) يعني الحركات وما ناب عنها ،وهو ظاهر كلام سيبويهِ (٢) ، وذهب قومٌ إلىٰ أنَّ الإعرابَ وصفٌ يلحقُ الاسمَ المعربَ؛ وهو كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، والحركاتُ أماراتٌ علىٰ ذلك ،وهو قولُ جماعةٍ من كبارِ النحويين.

ثم إنَّ هذا التَّغيُّرَ الذى يكون في الآخِر على قسمين :

أحدهما : أن يكون بحركة.

والآخر : أن يكون بحرف ،فان كان بحرف ، فلا يكون الا ظاهرا ، كالتثنيةِ والجمعِ الذيْ على حدها ، وسيأتي (٣) ان شاء الله.

وإن كانَ بحركةٍ فإنَّه على ضربين :

أحدهما : أن يكون ظاهراً ،وذلك في حروفِ الصِّحةِ ،والجاري مجراها ،وهو الساكنُ ما قبلَه من حروفِ العِلَّةِ كظبْيٍ وغزْوٍ ووليٍ وعدْوٍ. (٤)

والثاني : أن يكون مقدراً ،وذلك في حروفِ العلة .

والمعتل الآخر على قسمين :

أحدهما : أن يكون اسماً ،والآخر : أن يكون فعلاً ،فان كان

=== في آخر الكلمة يوجهه العامل ... وهو أجود من قول من قال : الاعراب تغير آخر الكلمة لتغير العوامل ،لأن ثَمَّ معرباتٍ لا يعمل فيها الا عامل النصب خاصة كالمصادر ،والظروف غير المتمكنة غالبا . التوطئة : ١١٦، وانظر شرح الآبذى على الجزولية : ٥٣/١.

(١) ذكر ذلك ابن أبي الربيع في البسيط مفصلا : ١٧٢-١٧٣.

(٢) الكتاب : ١٧/١ ومابعدها.

(٣) انظر ص: ٩٠ فما بعدها. (٤) انظر الكتاب : ٣٠٩/٣.

آسماً معتلا بالياء ،فانه يرفع بضمة مقدرة ، وينصب بفتحة ظاهرة ،ويخفض بكسرة مقدرة إنْ كان منصرفاً ،وبفتحةٍ مقدَّرةٍ إن كان غير منصرف ، مطلقــا ، على مذهب سيبويه (١) ، وليونس هنا مذهب سيأتي في موضعه (٢) ان شاء الله .

وان كان معتلا بالألف فانه يرفع بضمة مقدرة ،وينصب بفتحــة مقدرة ويخفض بكسرة مقدرة ان كان منصرفا ، وبفتحــة مقدرة ان كان غيرمنصرف.

فان كان فعلا معتلا بالياء أو بالواو ، فانه يرفع بضمة مقدرة ، وينصب بفتحــة ظاهرة ويجزم بالحذف ،وان كان معتلا بالألف ،فانـــه يرفع بضمة مقدرة ،وينصب بفتحــة مقدرة ،ويجزم بالحذف . وسيأتـــي الكلام على هذا الفصل مستوعبا ، حيث تعرض له أبو القاسم ،ان شاء الله (٣).

ثم قال : (اعراب الأسماء رفع ونصب وخفض) (٤).

يريد اعراب الاسماء المعربة ،لا بد من ذلك ،لأن الأسماء علـى قسمين معرب ومبنى ، فحذف الصفة اعتمادا على فهم المعنى دون ذكرها ، اذ لا يكون الاعراب الا في معرب .

والمعرب : هوما تغيرآخره [بالعامل الداخل عليه ، والمبنــي ما لم يتغيرآخره] (٥) بعامل يدخل عليه ، وكلام أبي القاسم ها هنا (٦) انما هوفي المعرب ،وأما المبني فقد وَضَعَ له بَاباً في النصف الثاني من هذا الكتاب فينبغي أن يؤخر الكلام عليه الى موضعه ، ومن تعرض لـــه هنا ، فقد وضع الشيء في غير موضعه .

ثم قال : (واعراب الأفعال كذا) (٧).

يريد أيضا (٨) : واعراب الأفعال المعربة ،وهي المضارعـــة السالمة من إحدى النونات الثلاث الخفيفة والثقيلة ،ونون جماعة الاناث (٩).

---

(١) الكتاب : ٣/ ٣٠٨ ،وهونحو غواش وجوار.
(٢) في "ح" وسيأتي الكلام في هذا ويفصل ان شاء الله حيث تعرض له أبو القاسم ".
(٣) الجمل : ٢.
(٤)
(٥) تكملة من "ح ".
(٦) في "ح " " هنا " فقط.
(٧) الجمل : ٢.
(٨) زيادة من "ح ".
(٩) انظر البسيط : ١٧٥.

ثم قال : (وتنفرد الأسماء بالخفض)[١] الخفض : عبارة عن عمل الخافض نحو : مررت بزيد ،ودخلت الى عمرو ، فكسرة دال زيد وراء عمرو ، خفض ،لأنه عمل "الباء" و "الى" وأما ما هو على صورته ،ولم يوجبه خافض ،فلا يسمى خفضاً ،وإنما يسمى كسرا ،وليس من خصائص الاسماء .

ثم قال : (والتنوين) التنوين على خمسة أقسام :

أحدها / تنوين التمكين : وهو الذى يكون في الأسماء ١٤
المعربة المنصرفة ،كزيد وعمرو ،ورجل وفرس .[٢]

الثاني : تنوين التنكير ،ولا يكون الا في المبنيات ،بعكس الأول ، [و] في أسماء الأفعال نحو صه ، ومه ، وأف ،وفي الأصوات[٣] نحو : غاق غاق ،وفي الأسماء المركبة مع الأصوات نحو : سيبويه ، وعمرويه ،وخالويه ، اذا أردت بهذه الاسماء التنكير نونت ، واذا أردت بها التعريف لم تنون ،ولا يكون تنوين التنكير الا في هذه الأقسام الثلاثة.[٤]

الثالث : تنوين العوض ،وهو على قسمين : أحدهما أن يكون عوضا من حرف ، والآخر أن يكون عوضا من جملة ،فالعوض من حرف يكون في كل اسم فيه مانع الصرف ،آخره ياء ،قبلها كسرة مطلقا ، على مذهب سيبويه[٥] نحو : جوار وغواش ويغز ويرم ،علمين غير منوى فيهما ضمير ،وكذلك غاز وقاض علمين لمؤنث ،وأما يونس فتنوين العوض عنده مخصوص بالجموع المتناهية نحو : جوار وغواش ،وغير ذلك عنده يجرى مجرى الصحيح ، فيرفعه بضمة مقدرة ،وينصبه بفتحة ظاهرة ،فيقول : هذا يغزى ،ورأيت يغزى ، ومررت بيغزى[٦] ، وهذا عند سيبويه مخصوص بالشعر.[٧]

وهذا التنوين لا يكون الا في حالة الجر والرفع ،وهو عوض من الياء المحذوفة ، ولم يكن في حالة النصب ، لخفة الفتحة[٨] ،وأما عدم

---

(١) الجمل : ٢.
(٢) انظر البسيط : ١٧٥.
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٤) انظر البسيط : ١٧٥.
(٥) الكتاب : ٣/٣٠٨.
(٦) الكتاب : ٣/٣١٢.
(٧) الكتاب : ٣/٣١٣.
(٨) قال ابن أبي الربيع "ولا ينون في النصب لكمال البناء ".

ظهور الفتحة في حالة الجر ،فلكونها جارية مجرى الكسرة ، فكانت على حكمها .

وأما الذى هو عوض من جملة فانه يكون مع " اذ " الزمانية كقولك : يومئذ ، وحينئذ ،والأصل فيه : يوم إذ كان كذا ،بحسب ما يدل عليه المعنى ، فحذفت الجملة وسيق التنوين عوضا منها ،فلما اجتمع ساكنان كسرت الذال ؛ لالتقائهما ،وليس ما يحكى عن الأخفش من أنها كسرة اعراب (١) ،بصحيح ،ونظير هذا التنوين الألف ،في " بلى " فانها عوض من الجملة ، ولذلك (٢) أميلت (٣) ،وان كانت الحروف لا تمال .

الرابع : تنوين المقابلة : وهو الذى يكون في الجموع بالألف والتاء المزيدتين نحو : هندات وزينبات ،فالتاء بحركتها بمنزلة الواو والياء في جمع المذكر السالم نحو : الزيدون والزيدين ،وبعد الواو والياء نون ، فجعلوا بعد التاء التنوين في مقابلة تلك النون ،ليجرى الفرع على حكم الأصل ، فسموه ،لذلك تنوين المقابلة .

وهذا التنوين لا يسقط لعلل ما لا ينصرف ،كما لا تسقط النون لها من الجمع المذكور ،لأنهما متقابلان فكان حكمهما في ذلك واحدا (٤) ، وبعض العرب يجرى هذه التاء مُجْرَاهَا في أَرْطَاة (٥) ،فيكون اذ ذاك حكمها في الصرف وعدمه على حكمها .

الخامس : تنوين الترنم : وهذه التسمية مشكلة (٦) ،لأن الترنم هو ترجيع الصوت وترديده ،وذلك انما يتأتى مع حرف المد ، دون التنوين ،

---

(١) مذهب الأخفش ذكره في الجنى الداني : ٢١١ ،ومنهج السالك : ٢٨٦.

(٢) في "ح " "وقد ".

(٣) انظر شرح كلا ،وبلى ،ونعم لمكى : ٧٧ - ٧٩ . والبسيط: ١/ ٢٣ فالأصل "بل " ثم زيدت الألف لتدل على المحذوف في كثير من المواضع ،وان كان قد جمع بين هذه الألف والعوض في كثير من الآيات.

(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في سر صناعة الاعراب : ٤٩٥- ٤٩٧ ، وانظر : ظاهرة التنوين في العربية : ١٣٨ - ١٣٩.

(٥) أَرْطَاة علمٌ لشخص ،واسمٌ لِمَاءٍ لبني الضِّبَابِ . التكملة والذيل على الصلة ،والقاموس "أرط " وهو بفتح الأول .

(٦) انظر هذه المسألة في المغني : ٤٤٧.

ووجه ذلك أن يكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه للعلم به ، والاصل عدم تنوين[1] الترنم ،ويكون سمى بذلك اعتبارا بالموضع الذى يكون فيه الترنم اذا كانت القوافي مطلقة ،فتكون تلك التسمية لهذه الملابسة ، والله أعلم.

وهذا التنوين هو الذى يكون في آخر[2] القوافي الموصولة ، وهو بدل من الواو والياء والألف ،التي يوصل بها الرويّ عند ارادة الترنم ، والعرب فيه على ثلاثة مذاهب[3] : أما أهل الحجاز فالوصل عندهم إذا لم يترنموا على حاله اذا ترنموا ؛ فرقاً بين ما وضع للغناء وما لم يوضع له ،فيقولون[4] :

قفا نبك من ذكرى حَبيبٍ و منزلي[5] بسِقْطِ اللّوَى بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِي[5]

كما ترى ،وأما بنو تميم فالكثير منهم يبدلون مكان المدة النون ،فيما ينون وما لا ينون كما قال[6] :

* يا أبتا علك أو عساكن *

وكما قال الآخر[7] :

يا صاح ما هاج الدموع الذرفن من طلل كالأتحمي أنهجن

---

(١) ساقطة من "ح". (٢) في "ح" "أواخر".
(٣) انظر ذلك في الكتاب : ٤/ ٢٠٦ - ٢٠٧.
(٤) البيت مطلع معلقة امرئ القيس وهو في ديوانه ،والكتاب : ٤/ ٢٠٥.
(٥) " منزلي " و "حوملي " رسمت في كلتا النسختين بالياء وهو الصواب.
(٦) البيت لرؤبة بن العجاج ،كما في الكتاب : ٢/ ٣٧٥ ،وشرح أبياته لابن السيرافي : ٢/ ١٦٤ ،وفرحة الأديب : ١١٩ والخزانة : ٢/ ٤٤١ وملحقات ديوانه ،وانظره في سر صناعة الاعراب : ٤٠٦ ، ٤٩٣ ، والخصائص : ٢/ ٩٦ ،وشرح ابن يعيش : ٣/ ١٢٠.
وينسب للعجاج وليس في ديوانه ،وقد ذكر في فرحة الأديب أن صواب الانشاد تأنيا بدل "يا أبتا " . وانظر تخريجات أخرى في معجم شواهد العربية : ٥١٢.
(٧) البيتان للعجاج وهما في ديوانه : ٤٨٨ ، والكتاب : ٤/ ٢٠٧ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٢/ ٣٥٢ ورواية الديوان وابن السيرافي :
* من طلل أمسى تخال المصحفن *

وأما الثالث : فأن تجرى القوافي مجراها في الكلام اذا لم يترنموا ، كقوله (١) :

(٢)
* أقلي اللوم عاذل والعتاب *

حذف الألف للعلم أنها في أصل البناء ،لأن التقطيع :

أقلِلْللو ،معاذل ول ،عتابا (٣) مفاعيلن ، مفاعيلن ، فعولن

ثم قال : (ودخول الالف واللام عليها) (٤).

الألف واللام على سبعة أقسام .

أحدها : أن تكون لتعريف العهد في الشخص ،وهي الداخلة على الاسم المعهود ،حقيقة أو حكما .

والثاني : أن تكون لتعريف العهد في الجنس ،وهي الداخلة / على الاسم الذى يراد به العموم والشمول (٥) كقولهم : الرجل خير ١٥ من المرأة ،أى هذا الجنس خير من هذا الجنس ،ومنه قوله تعالى : * ان الانسان لفي خسر * الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات * دليله الاستثناء منه ،ومنه أيضا قولهم :أهلك الناس الدرهم البيض ،والدينار الصفر ،أى هذا الجنس .

والثالث : أن تكون (٦) لتعريف الحضور ،وهي الداخلة على الاسم الذى يقتضى الكلام حضوره ،كقولك : هذا الرجل ،ويا أيها الرجل (٧) ، والآن ،في أحد القولين .

والرابع : أن تكون للمح الصفة ، وهي الداخلة على الاسم

---

(١) البيت لجرير بن عطية ،وهوفي ديوانه بشرح الصاوى : ٦٤ ،والكتاب ٤: ٢٥/٤ ، والنوادر : ١٢٧ والمقتضب : ٢٤٠/١ ،والخصائص ١٧١/١ ، ٩٦/٢ ،وشرح المفصل : ٣٣/٩ . وشرح الجمل لابن عصفور : ١١٠/١ ،والمغنى : ٤٤٧ ،والخزانة : ٣٤/١ .

(٢) فتحة الباء من "الأصل" وانظر الكتاب : ٢٠٨/٤ وكان حق هذه الباء السكون ،لأنه موقوف عليها .

(٣) ورد تقطيع هذا الشطر في "ح" هكذا "أقلل لوم عاذل ولمتابا" وهوخطأ .

(٤) الجمل : ٢ . (٥) في "ح" "الشمول والعموم".

(٦) ساقطة من "ح" .

(٧) انظر الجنى الداني : ٢١٨ . والمغني : ٧٢ .

المنقول من الصفة أو المصدر ،نحو : الحارث والفضل ،وكأنها دخلت لتحقيق المعنى المفهوم منه قبل النقل.(١)

الخامس : أن تكون زائدة ،وهي الداخلة على الحال ،في نحو قولهم : ادخلوا الأول فالأول (٢) ،وعلى التمييز في نحو قولهم : مافعلت العشرون الدرهم (٣) ؛لأنهما لا يكونان الا نكرتين ،ومن ذلك الألف واللام في الأسماء الموصولة (٤) نحو : الذى ،والتي ،في مذهب الفارسي (٥) وأتباعه ،لأنها انما تعرفت عنده بالصلة ، بدلالة أن فيها ما ليس فيه ألف ولام ،نحو : من ،و ما ،وأما أبو الحسن فانها عنده للتعريف ،تمسكا بأصلها (٦) ، وأما "من" و "ما" ففي معنى ما فيه الألف واللام.

والسادس : أن تكون موصولة ،وهي الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول ،كالضارب (٧) والمضروب ، وهل هي حرف موصول ،أو اسم موصول ، أو حرف غير موصول ،بل لمجرد التعريف بمنزلتها في الرجل ،أو مختصرة من "الذى" ؟ أربعة أقوال (٨) ،الأول للمازني ،والثاني لأبي القاسم الزجاجي وجماعة ، والثالث لأبي الحسن ،والرابع للزمخشرى ،وتحقيق ذلك في موضعه.

والسابع : أن تكون غالبة ،وهي الداخلة على الاسم النكرة للتعريف، ثم تغلب عليه على طريق اللزوم ،نحو النجم للثريا ،وزاد بعضهم أن تكون للتعظيم نحو : أنت الرجل علما وفهما ،معناه أنت الكامل ،وزاد آخرون أن تكون عوضا من تعريف العلمية ، في نحو الزيدين والزيدين ،والصحيح أن الألف واللام هنا ،بمنزلتها في الرجلين لتعريف العهد .

---

(١) انظر الجنى الداني : ٢١٨.

(٢) انظر الكتاب : ٣٩٨/١ ،والمغني : ٧٦.

(٣)

(٤) في "ح" "الموصوفة" خطأ.

(٥) الايضاح : ٥٧ ،وانظر اللسان "لذا" ٢٤٥/١٥ ،وشرح الرضي ٣٦/٢ . والمغني : ٧٤ ،والجنى الداني : ٢١٩ .

(٦) في "ح" "بالأصل" وانظر قول أبي الحسن في شرح الجزولية للأبذى : ٤٤٠/١ ،وهمع الهوامع : ٢٩١/١.

(٧) في "ح" "نحو الضارب".

(٨) انظر بعض هذه الآراء في شرح الرضي : ٣٧/٢.

ثم قال : (والنعت).(١)

النعت من خصائص الأسماء ، وانما لم يكن في الأفعال ، لأنه خبر عن المنعوت في المعنى . وليست الأفعال مما يخبر عنها . وقد تقدم وجه امتناع الاخبار عن الأفعال .

ثم قال : (والتصغير).(٢)

التصغير جار مجرى النعت ، لأن الاسم المصغر في معنى الموصوف ، والدليل على ذلك أمران :

أحدهما : أن الاسم الممنوع جمعه جمع سلامة جائز جمعه اذا صغر كقولك(٣) : رجيلون ، ودريهمات من جهة أن التصغير أدخله في باب الوصف .

والثاني : أن اسم الفاعل اذا صغر ، لا يعمل كما أنه اذا وصف لا يعمل ، وأما قولهم في " ما أملحَ زيدا " ، " ما أُمَيْلِحَ زيدا " فشاذ ،(٤) ووجه ذلك شبهه بأفعل التفضيل في المعنى ، وفي عدم تصرف اللفظ بحسب الزمان ، و(٥) في الوزن ، وفي أن فيه ضميرا غير مستعمل اظهاره ، ومع هذا فليس المراد بالتصغير نفس الفعل ، وانما المراد بذلك الموصوف بالملاحة ، كأنك قلت : زيد مليح جدا ، ونظير ذلك علامة التأنيث نحو : قامت هند ، فانها لحقت الفعل ، والمراد غيره . ومن تلك المشابهة سرى له التصحيح نحو : ما أقوله وما أبيعه(٦) .

ثم قال : (والنداء).(٧)

النداء(٧) من خصائص الأسماء ، وإنّما لم يكن في الأفعال ،

---

(١) الجمل : ٢.
(٢) الجمل : ٢.
(٣) في " ح " كقوله .
(٤) " الواو " ساقطة من " ح ". لأن تصغير الفعل غير جائز وكذلك فعل التعجب ، ولكنهم أرادوا تصغير الضمير وهو فاعل فعل التعجب ، ولما لم يجر تصغير الضمير ، ولا تصغير ما يعود عليه الضمير وهو " ما " ولم يصغروا المفعول ، لأن تصغيره يؤدى الى تصغير في غير الملاحة ، فلذلك صغر الفعل . انظر شرح المفصل : ٥/١٣٦.
(٥) " الواو " ساقطة من " ح ".
(٦) انظر البسيط : ١٨٠ وشرح المفصل ٧/١٤٣.
(٧) مطموستان في " ح ".

لأنّ المنادى مفعول به ،والفعل لا يكون مفعولاً؛لأنّ المفعول مخبر عنه في (١) المعنى ،والفعل لا يخبر عنه ،وقد تقدم وجه ذلك ،فان دخل حرف النداء على الفعل ،أو على الجملة ،أو على الحرف (٢) (٣) ،فمذهبان :

أحدهما : اعتقاد حذف المنادى .

والثاني : أن الحرف لمجرد التنبيه ،من غير اعتقاد حذف ، وهذا (٤) المأخذ أقرب من تكلف حذف بعد حذف ،مع صحة المعنى .

ثم قال : (وتنفرد الأفعال بالجزم). (٥)

الجزم في اللغة هو القطع ،وبهذا المعنى هو عند النحاة ، لأنّ الجازم يقطع من الكلمة شيئا ،اما حركة ،واما حرفا ، وهذا هو الذى يختص بالأفعال .

وأما ما يكون على صورة الجزم ،وليس عن عامل ،فانه يكون في الكَلِم الثلاث ،نحو " كم " ، و " اضرب " ، و " من " ،والنحويون يخصون ما يحدث في آخر الكلم عن عامل باسم ،وما يكون فيها دون عامل باسم آخر ،فيقولون : القاب الاعراب أربعة : رفع ،ونصب ،وجر ، وجزم ،وألقاب البناء أربعة : ضم ،وفتح ،وكسر ،ووقف ،أخذا من قول سيبويه : وأواخر الكلم تجرى على ثمانية مجار ،على الرفع والنصب والجر والجزم ، / والضم ١٦
والفتح والكسر والوقف (٦) ، فالصور متشابهة والمقاصد مختلفة ،وسيعود القول في ذلك بأشبع من هذا في باب المعرب والمبني ،ان شاء الله تعالى .

ثم قال : (والتصرف). (٧)

يريد بالتصرف هنا اختلاف الأبنية بحسب الأزمنة ،وموافقتها لها،لا بد من ذلك ، وبيان ذلك أن التصرف وعدمه في استعمال النحاة

---

(١) قوله " مخبر عنه في " طمست في " ح ".
(٢) " أو على الحرف " مطموسة من " ح ".
(٣) انظر في ذلك رصف المباني : ٤٥٣ ،والجنى الداني : ٣٤٩.
(٤) مطموسة في " ح ".
(٥) الجمل : ٢. (٦) الكتاب : ١/١٣.
(٧) الجمل : ٢.

على ضربين : ضرب يختص بالأسماء ، وضرب يختص بالأفعال ، فيقولون : الأسماء على ضربين ، متصرف وغير متصرف ، فالمتصرف ما استعمل على وجهين فأكثر ، نحو زيد ، فانه يستعمل فاعلا ، ومفعولا ، وغير ذلك ، وغير المتصرف ما اقتصر به على وجه واحدٍ ، نحو : سبحان الله ، فانه لا يستعمل الا منتصباً على المصدر ، بفعل غير مستعمل إظهاره ، ونحو "أيمن الله" فانه لا يستعمل الا مبتدأ ، ونحو "يا فل" و "يا هناه" و "يا لكاع" فانها مخصوصة بالنداء ، ونحو "سحر" اذا كان مجردا من يوم بعينه ، فانه لا يكون الا ظرفا .

ويقولون : الافعال على ضربين ، متصرف وغير متصرف ، فالمتصرف ما اختلف لفظه بحسب الزمان ، كضرب وقام وقعد (١) ، وغير المتصرف ما استعمل على شكل واحد ولم يطابق لفظه ما يراد به من الزمان ، وجملة ذلك خمسة أفعال : "عسى" ، و"نعم" ، و"بئس" ، و"ليس" وفعل التعجب ، وأما "حبذا" فالصحيح أنه اسم ، وهو ظاهر مذهب سيبويه والخليل (٢) ، وسيأتي الكلام فيه في بابه ان شاء الله تعالى (٣) .

ثم قال : (وإنما لم تجزم الأسماء لأنها متمكنة يلزمها حركة وتنوين) (٤) .

يحتمل أن يريد بهذا الكلام ، الأسماء التي لا تنصرف (٥) ، لأنها لما حملت على الأفعال في منع الجر والتنوين لشبهها بها ، كان ينبغي أن تجزم حملا عليها ، فأجاب على (٦) امتناع ذلك بقوله : لأنها متمكنة يلزمها حركة وتنوين ، فكأنه يقول : لو جزمت لتوالي عليها اخلال بحذف الحركة ، للجازم ، واخلال بحذف التنوين ، لشبه الفعل ، وهذا إجحاف كثير (٧) .

---

(١) معنى التصرف في الأسماء والأفعال ذكره ابن ابي الربيع في البسيط : ١٨١ ، وتبدو استفادة ابن الفخار منه .

(٢) انظر الكتاب : ٢/١٨٠ .   (٣) انظر ص

(٤) الجمل : ٢ .

(٥) في "الاصل" "تتصرف" بتائين وهو تصحيف .

(٦) في "ح" عن .

(٧) قال سيبويه : " وليس للاسماء جزم لتمكنها ، وللحاق التنوين ، فاذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة " الكتاب ١/١٤ وانظر شرح ابن عصفور : ١/١١٥ .

فان قلت : ومن أين يلزم التنوين الأسماء التي لا تنصرف.

فالجواب : أنها وان لم تكن منونة لفظا فانها في نية التنوين ، ألا ترى أن الشاعر اذا اضطُرَّ أَظْهر ما كان في النية (١) ؟ ولا يُفْعَل ذلك فيه اذا كان بالألف واللام؛لأنه إذ ذاك ليس في نية تنوين أصلا. (٢)

ويحتمل أن يريد بذلك الكلام الأسماء المعربة مطلقا ،فتكون علة امتناع الجزم من غير المنصرف ما تقدم ،وعلة امتناعه من المنصرف اذهاب شيئين :

أحدهما : اذهاب الحركة (٣) للجازم .

والآخر : اذهاب التنوين بذهاب الحركة ، -٣) اذ كان التنوين تابعا للحركة ،واستبعد بعض المتأخرين (٤) أن يسأل عن الأسماء المنصرفة لم لم تجزم ؟ وقال : هو خُلْفٌ ،والجواب عنه تكلف لا يحتاج اليه ،لأن المعاني قد استغرقتها الحركات الثلاث ،فالضمة دليل الفاعلية ،والفتحة دليل المفعولية ،والكسرة دليل الاضافة ،ولا سبيل الى معنى رابع فيكون الجزم دليلا عليه .

قال : فان قلت : انما كان يكون الجزم بدل واحدة من الحركات الثلاث ،فهو أيضا خُلْفٌ ،لأنه سؤال عن مبادئ اللغات فلا يلزم ،وليس لذلك عنده وجه ، الا أن يكون السؤال عن الأسماء التي لا تنصرف فقط ،لأنها لما أشبهت الأفعال ،أمكن أن يسأل عنها لِمَ لَمْ تجزم ؟ فيكون الجواب ما تقدم .

وليس ما استبعده هذا المتأخر ببعيد ويلزمه الا يعلل شيئا من العربية ،بل يقول في ذلك كله : سؤال عن مبادئ اللغات وهو خُلْفٌ ،وانما يقال : سؤال عن مبادئ اللغات فيما لا يوجد له وجه ،وأما اذا وجد له وجه مناسب فلا يقال فيه ذلك (٥) . هذا هو التحقيق في ذلك والله أعلم.

---

(١) انظر أمثلة ذلك في ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٢ ومابعدها . وقد ورد أيضا أن من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف.

(٢) ساقطة من "ح" . (٣-٣) ساقط من "ح".

(٤) هو ابن الطراوة انظر نتائج الفكر للسهيلي : ٩١.

(٥) انظر : البسيط : ١/١٨٢ ومابعدها فقد استفاد منه كثيرا .

وقد قال سيبويه : قف حيث وقفوا ثم فسر ،اشارة الى مثل هذا .

وعلل بعض المتأخرين امتناع الجزم من الأسماء بأن جوازم الأفعال لا معنى لها في الأسماء ،وهذا ضعيف ، لأن الجزم فيها انما كان يكون بجوازم مغايرة لجوازم الأفعال ،لأنه قد (١) تقرر أن عوامل الأفعال خلاف عوامل الاسماء وبالعكس ،فالقول في ذلك ما تقدم . والله أعلم.

ثم قال : (وانما لم تخفض الأفعال ، لأن الخفض لا يكون الا بالاضافة) (٢).

معناه أن الاضافة ـ التي يحل الثاني فيها من الأول محل تنوينه ـ لا تصلح في الأفعال لأمرين .

أحدهما : أن الأفعال أدلة على الأحداث ،ولا يضاف الى الدليل ، الا اذا كانت دلالته مطابقة ،كزيد وعمرو ،وأما الفعل فدلالته على الحدث بالتضمن لا بالمطابقة (٣) ، فلذلك لم ينزل منزلة المدلول عليه ، فلو أضفت الى الفعل لكنت قد أخبرت عنه ،اذ كانت الاضافة / خبرا في المعنى ، ١٧ ففيه من الفساد ما ترى .

والثاني : أن الاضافة الى الفعل منافية للغرض ،وذلك أن المقصود من الاضافة تخصيص الأول وتعريفه (٤) ، ولا يحصل شيء من ذلك بالاضافة الى الأفعال ، إذ (٥) كان مدلولها بالضمن نوعا ،وذلك النوع لا لفظ له ، لأنه غير متصور ،لاستبهامه ،فالاضافة اليه مستحيلة ،اذ كان مجهولا غير محاطبه ،والفعل هو الذى دل عليه ،فقد تناقض الأمر ،وكل واحد من هذين التعليلين يتنزل عليه كلام أبي القاسم (٦) ،وتنزيله على الأول أبين والله أعلم .

---

(١) مكررة في "ح" . (٢) الجمل : ٢ .

(٣) هذا الدليل للأخفش ،انظر الايضاح للزجاجي : ١٠٩ ،وقد ضعف هذا الدليل ابن بزيزة بأن الأسماء أيضا أدلة على مدلولاتها وليست هي الشيء بعينه ،انظر شرح الجمل له : ١٦ .

(٤) كذا في كلتا النسختين ،والأوضح أن يقول : "أو تعريفه" ،لأن التعريف غير التخصيص . (٥) في "الاصل" "اذا" خطأ .

(٦) هذان التعليلان ذكرهما ابن أبي الربيع انظر البسيط : ١٨٣ ، ١٨٤ ،وانظر نتائج الفكر : ٩٣ ، ٩٤ .

ثم قال : (لأنّ الأفعال لا تملك شيئا ولا تستحقه) .(١)

هذا التعليل قاصر ،لأنه إنما يتناولُ الخفضَ الذي هو على طريقة الملك والاستحقاق ،ولا يتناول الخفضَ الذي يكونُ بالحروفِ ،فلمّا كانَ الأمر كذلك ، وجب أن يحمل كلامه على أنه أجاب عن موضع السؤال ،وهو أنَّ الأفعال المضارعة للأسماء قد أضيف اليهاأسماء الزمان ،ولم تخفض كقوله سبحانه : ﴿ هذا(٢) يومُ يَنْفَعُ الصادِقِينَ صِدْقُهُم ﴾ فانفصل(٣) بماتقدم ، وقد كان يمكن أن يحمل قوله : " لأنّ الخفض لا يكون الا بالاضافة - على اطلاقه ،فيكون حينئذ شاملا للاضافتين : الاضافة بالأسماء والاضافة بالحروف، لولا قوله بعد ، " لأنّ الأفعال لا تملك شيئا ولا تستحقه " لكن يمكن أن يكون قد خص أحد قسمي الاضافة بالتعليل ،وأضرب عن الآخر،لبيان امتناع ذلك فيه ،إذ كان اتصال الحرف الجار بالمجرور أشد من اتصال المضاف بالمضاف اليه مع أن الحرف يستدعي ما يتشبث(٤) به ،والفعل لا يتحمل الزيادة لثقله ، فلما كان امتناع الاضافة بالحروف الجارة متضحا بينا أعرض عن التنبيه عليه ،ونبه على(٥) الأخفى . فتأمل هذه المآخذ فانها حسنة ان شاء الله .

وأما "الهاء" من "تستحقه" فتحتمل أن تعود على "شيئا"(٦) ويحتمل أن تعود على الملك المفهوم من " تملك " ،والأول أوجه من أربعة أوجه .

أحدها : أن "شيئا" أقرب اليه .

والثاني : أنه ملفوظ به ،ومراعاة الأقرب والملفوظ به أولى من مراعاة الأبعد وغير الملفوظ به .

---

(١) الجمل : ٢ .
(٢) ساقطة من "ح" والاية من سورة المائدة : ١١٩ .
(٣) في "ح" ، " فالفعل " وهو تحريف.
(٤) في هامش الاصل من نسخة أخرى " يتشبه " وهوتحريف .
(٥) في "الاصل " "عن " والاولى ما أثبت من "ح" .
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٥٥ .

والثالث : أن الكلام حينئذ يفهم أن الاضافة تكون على وجهين ، على جهة الملك ،نحو غلام زيد ،ودار عمرو ،وعلى جهة الاستحقاق ، نحو حصير المسجد ،وباب الدار ،ولو أعدتَ الضميرَ على مدلولِ "تملك" لم يعد الكلام إلاّ إضَافةً واحدة ،إذ التقدير حينئذ لا تملك شيئا ولا تستحق أن تملك شيئا (١) ،وقد تقرر أن الاضافة تكون على ذينك الوجهين المذكورين ، فالاشارة اليهما أولى .

الرابع : أن عودة الضمير على مدلول " تملك " يصير ما اتصل به توكيدا ، اذ كان الغرض حاصلا دونه ،وحمل الكلام على التأسيس اذا أمكن ،أولى من حمله على التأكيد (٢) .

(٣) وهذا الوجه الرابع فيه نظر ،وذلك أن قوله : " لأنها لا تملك شيئا " لا يستلزم نفي استحقاق الملك عنها ولا بد ،ألا ترى أنك تقول : زيد لا يملك شيئا وهو آهل أن يملك ،وتقول ذلك فيه ،وليس آهلا للملك ، فلما كان قوله : " لأنها لا تملك شيئا " يحتمل هذين الاحتمالين استظهر على رفع أحدهما بقوله :" ولا تستحق أن تملك " ، فلم يكن توكيدا ،كما قال بعض الشراح ،واذا لم يكن توكيدا كان عده في جملة الترجيحات غير مستقيم . والله أعلم.

فصل : اختار بعض المتأولين ،أن يكون الضمير من "تستحقه" للملك المفهوم من "تملك" ،كأنه قال : لا تملك شيئا ،ولا تستحق أن تملك ،وانما ذهب الى ذلك ، لأن عودته على قوله : " شيئا " تعطي نفي الاستحقاق عن الأفعال ،حتى كأنه قال : لا تملك شيئا ولا تستحق شيئا على الاطلاق ،وهذا غير مستقيم ،لأنها تستحق أحكامها الخاصة والمشتركة ،كالبناء ،والاعراب ،والتصرف ،وغير ذلك من احكامها ، واذا كان الضمير للملك المفهوم من "تملك" توجه النفي على الملك بانفراده ،وذلك مستقيم فكان أولى .

---

(١) في "ح" ذلك الشيء.
(٢) هذه الأربعة الأوجه ذكرها بن أبي الربيع في البسيط : ١٨٥ ومابعدها .
(٣) من قوله : "وهذا الوجه الرابع" الى نهاية الباب ساقط من "ح" .

والجواب عن هذا الالزام : أن معنى قوله : " لا تملك شيئـا ولا تستحقه " ،أي لا تملك شيئا على حد ما تملكه الأسماء ،ولا تستحـق شيئا على حد ما تستحقه الأسماء (١) ،وذلك أن اضافة الملك تتضمـن الاخبار عن المضاف اليه ،بأنه يملك المضاف ،واضافة الاستحقاق تتضمن أيضا الاخبارعلى المضاف اليه بأنه يستحق المضاف ،والأفعال لا يتصور الاخبار عنها على وجه من ذينك الوجهين ،واليه الاشارة بقوله : ولا معنـى للاضافة إلى الأفعال والله أعلم.

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/١١٥.

/ باب معرفة علامات الاعـــراب 17

الكلام على هذه الترجمة من وجهين :

أحدهما : فيما يجوز في "معرفة".

والثاني : في اضافة "علامات" الى "الاعراب".

أما "معرفة" فيتصور تنوينُها واضافتُها .

أما اضافتها فبينة ،وأما تنوينها فمع نصب "العلامات" ورفعها ، فأما النصب فعلى المفعول به ،والتقدير : باب أن تعرف علامات الاعراب، نظير قوله تعالى : ﴿أو اطعام في يوم ذى مسغبة * يتيما﴾ (1) والمصدر المنون ينصب اتفاقا (2) ،وهل يضمر فيه الفاعل أو يحذف معه ؟ قولان ، كلاهما صحيح في القياس ،وبسط ذلك في موضعه.

وأما رفع "العلامات" فعلى المفعول الذى لم يسم فاعله ،تقديره: : باب أن تعرف علامات الاعراب ،وهي مسألة خلافية ،فالفارسي يجيز تقدير المصدر بأن وفعل المفعول (2) ، وابن أبي العافية (3) يمنع ذلك ، ولعل ذلك يذكر بعد ،ان شاء الله تعالى .

وأما اضافة "العلامات" الى "الاعراب" فان بيان ذلك ثان عن معرفة الاعراب ،وقد تقدم أن فيه قولين :

أحدهما : أن الاعراب عبارة عن الحركات التي في أواخر الكلمات المعربة وما في حكمها .

والثاني : أن الاعراب وصف يلحق الكلمة المعربة ،وهو كونها مرفوعة أو منصوبة أو مخفوضة ،والحركات أمارات على ذلك.

---

(1) سورة البلد : ١٤.

(2) الكتاب : ١/١٨٩ - ١٩٠ ،والايضاح : ١٥٥.

(3) ابن أبي العافية هو : محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة الازدى أبو بكر الكتندى شيخ فقيه اديب بارع عارف بالعربية واللغة ، كتب عن بعض الولاة بمالَقَة سمع عن أبي بكر ابن العربي وغيره وأخذ عنه ابناء حوط الله وغيرهم وقد تنسك وانقطع للاعمال الخيرة توفى سنة ٦٤٣ ،أو ٦٤٤ وكان مولده سنة ٥٠٧ ، الذيل والتكملة : ٦/٣٤٩ ،بغية الوعاة : ١/١٥٤.

فعلى هذا القول الثاني لا اشكال في اضافة العلامات الى الاعراب، لأنه أضاف الشيء الى غيره.

وأما على القول الأول، فالاعتراض وارد عليه (١)؛ لأنه قد أضاف الشيء الى نفسه، إذ كانت العلامات عبارة عن الاعراب والإعراب عبارة عن علامات، والشيء لا يضاف الى نفسه.

والجواب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: أن يكون من باب اضافة العام الى الخاص، ألا ترى أن لفظ "علامات" ينطلق في استعمال النحاة على أشياء متعددة، منها علامة التصغير، ومنها علامة التكسير، ومنها علامة البناء، ومنها علامة التأنيث، ومنها علامة الاعراب، ومنها علامة التثنية، وعلامة الجمع الذى على حدها، فاضافة العلامات الى الاعراب من حيث قصد رفع هذا الاشتراك، بمنزلة قولهم: عِرق النَّسَا، ودقيقُ الحُوَّارَى.

والثاني: أن غرضه بيانُ أنواعِ كلٍّ من أنواع الإعراب؛ إذ كان الاعراب جنسا للرفع والنصب والجر والجزم، وكل واحد من هذه الأربعة جنس لما تحته، فتكون العلامات على هذا التنزيل، واقعة على أنواع نوع الاعراب، فكأنه قال: باب معرفة أنواع الرفع، وأنواع النصب، وأنواع الجر، وأنواع الجزم، فأضاف العلامات الى الاعراب، من حيث قصد بها أنواع نوع الاعراب، والله أعلم. (٢)

ثم قال: (للرفع أربع علامات، الضمة والواو والألف والنون) (٣).

أما الضمة فيرفع بها أربعة أنواع:

أحدها: الاسم المفرد، كزيد وعمرو، وعبد الله.

والثاني: جمع التكسير وهو ما تغير فيه بناء الواحد، بزيادة كثوب وأثواب، أو نقصان كمثال ومثل، وكتاب وكتب، او بزيادة ونقصان كرغيف ورغفان، أو بتغيير حركة، لفظا، كسقف وسقف، أو تقديرا كالفُلْكِ فى

---

(١) "عليه" ساقطة من "ح".
(٢) هذان الوجهان ذكرهما ابن أبي الربيع في البسيط: ١٨٧.
(٣) الجمل: ٣.

في جمع الفُلْكِ ،وبسط ذلك في آخر الكتاب ان شاء الله.

والثالث : الجمع المؤنث السالم : وهو المجموع بالألف والتاء المزيدتين ،كالهندات ،والزينبات ،والطَّلَحَاتِ.

والرابع : الفعل المضارع الذى لم يلحقه من آخره شيء ،كيضرب ويذهب .

وأما الواو فيرفع بها نوعان :

أحدهما : الجمع المذكر السالم كقولك : الزيدون والعمرون ، والجارى مجراه ،كقولك عشرون وثلاثون.

والثاني : الأسماء الستة : وهي أخوك ،وأبوك ،وفوك ،وذو مال ،وهنوها ،وحموها ،وانما أسقط أبو القاسم منها "هنوها" ، لقلة استعماله بالحروف ،ولكثرة استعماله معربا بالحركات ،كيد ودم ،وفي التثنية والجمع الذى على حدها .

وفي الأسماء / الستة اختلاف سيأتي بيانه في آخر الباب ان شاء الله تعالى . ١٩

وأما الألف فيرتفع بها نوع واحد ،وهو الاسم المثنى خاصة ، كقولك : الزيدان والعمران.

وأما النون فيرفع بها كل فعل مضارع لحقه من آخره ألف اثنين ، أو(١) واو جمع ،أو ياء مؤنث(٢) ،كقولك : يضربان ،ويضربون ، وتضربين يا هند .

ثم قال : وللنصب خمس علامات : الفتحة والألف والياء والكسرة وحذف النون)(٣).

أما الفتحة فينصب بها ثلاثة أنواع :

---

(١) في "ح" "وواو".
(٢) في "ح" تأنيث .
(٣) الجمل : ٤ .

أحدها : الاسم المفرد .
والثاني : جمع التكسير ، وقد تقدم بيانه .
والثالث : الفعل المضارع الذى لم يلحقه من آخره شيء.(١)

وأما الألف فينصب بها نوع واحد : وهو الأسماء الستة المذكورة قبل .

وأما الياء فينصب بها نوعان :
احدها : التثنية .
والثاني : الجمع المذكر الذى على حدها ، والجاري مجراه ، وقد تقدم .

وأما الكسرة فينصب بها الجمع المؤنث السالم خاصة .

وأما حذف النون فينصب به الفعل المضارع الذى رفعه بثباتها ، وقد تقدم بيانه .

ثم قال : (وللخفض ثلاث علامات : الكسرة والياء والفتحة)(٢).
أما الكسرة فيخفض بها ثلاثة أنواع.

أحدها : الاسم المفرد المنصرف ، كزيد وعمرو .
والثاني : جمع التكسير المنصرف كالزيود والهنود .
والثالث : الجمع المؤنث السالم ، كالهندات والطلحات.(٣)

وأما الياء فيخفض بها ثلاثة أنواع :
أحدها : التثنية .
والثاني : الجمع الذى على حدها .
والثالث : الأسماء الستة .

وأما الفتحة فيخفض بها الاسم الذى لا ينصرف ، وهو ما فيه سببان من الأسباب المانعة من الصرف ، أو ما يقوم مقامهما . وسيأتي استقصاء ذلك في بابه ان شاء الله.

---

(١) تنصب الفتحة الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب أو كان معطوفا على منصوب .
(٢) الجمل : ٤ .
(٣) في "الاصل" الصالحات ، وما أثبت من "ح" ومن هامش "الاصل" عن نسخة أخرى .

ثم قال : (وللجزم علامتان السكون والحذف).(١)

أما السكون فيجزم به نوع واحد ، وهو : ما يرفع بالضمة ظاهرة من الأفعال المضارعة مطلقا .

وأما الحذف فيجزم به نوعان :

أحدهما : ما يرفع بالضمة مقدرة من معتل المضارع ، نحو : لم يخش ، ولم يغز ، ولم يرم .

والثاني : ما رفع منه بثبات النون ، نحو : لم يفعلا ، ولم يفعلوا ، ولم تفعلي يا هند .

فالحاصل أن الأسماء المعربة على خمسة أقسام :

أحدها : الاسم المفرد وجمع التكسير ، فهذان يرفعان بالضمة ، وينصبان بالفتحة ، ويخفضان بالكسرة ان كانا منصرفين ، وبالفتحة ان كانا غير منصرفين .

والثاني : الجمع المؤنث السالم ، فهذا يرفع بالضمة ، وينصب ويخفض بالكسرة .

والثالث : الأسماء الستة ، وحكمها أن ترفع بالواو وتنصب بالألف وتخفض بالياء .

والرابع : التثنية ، وحكمها أن ترفع بالألف وتنصب وتخفض بالياء .

والخامس : الجمع المذكر السالم ، وحكمه أن يرفع بالواو ، وينصب ويخفض بالياء .

وتحصّل أيضاً أن الأفعال المعربة على أربعة أقسام :

أحدها : الصحيح الآخر الذى لم يلحقه من آخره شيء ، فهذا يرفع بالضمة ظاهرة ، وينصب بالفتحة ظاهرة ، ويجزم بالسكون .

والثاني : المعتل الآخر بالألف ، فهذا يرفع بالضمة مقدرة ، ويجزم بالحذف ، وينصب بالفتحة مقدرة.(٢)

---

(١) الجمل : ٤٠.

(٢) في "ح" "وينصب بالفتحة مقدرة ، ويجزم بالحذف" تقديم وتأخير فقط.

والثالث : المعتل الآخر بالواو أو الياء ،فهذا يرفع بالضمة مقدرة ،ويجزم بالحذف ،وينصب بالفتحة ظاهرة.(١)

والرابع : ما لحقه من آخره ألف اثنين ،أو واو جمع (٢) ،أو ياء مخاطبة ،فهذا يرفع بالنون وينصب ويجزم بحذفها .

ثم قال : (وجميع ما يعرب به الكلام تسعة أشياء).(٣)

انما قال : تسعة أشياء ،بعد أن قال : انها أربعَ عَشْرةَ علامة ، لأنَّ بعضها مكرر ، وهي علامات النصب كلها ، ألا ترى أن كل واحدة منها في اعرابين ، فعدها أولا بأحكامها ،فكانت أربع عشرة علامة وعدها ثانيا بألفاظها فكانت تسعا .

مسألة : قوله : (وجميع ما يعرب به الكلام تسعة أشياء).

مشكل من جهة دخول الحذف (٤) في عموم قوله : (تسعة أشياء) وهي عدم الحرف ،والعدم عند أهل السنة ليس بشيء ، ومرادف له عند المعتزلة (٥) ، فكان بعض المذاكرين يقول : هذه نزعة إعتزالية .

والجواب : أنا لا نسلم أن الحذف ها هنا عدم ؛وبيان ذلك، أن علامة الجزم في قوله : لم يغز مثلا حذف الواو ،وذلك الحذف معنى موجود من حيث هو صفة فاعل موجود ، وهو الجازم ،ألا تراه متصفا بالحذف حال وجوده ؟ نعم الحرف المحذوف معدوم في الحال ،وأما الحذف فوصف قائم بالحاذف ، فان قال قائل : لا أسلم اتصافه بالحذف مدة وجوده ،لأنّ الحذف انما وقع / في حال دخوله ،ولا يتصور امتداد الحذف ،لأنه ليس مما يمتد زمانه ،لأنه عرضٌ مفرد ،والعرض المفرد لا يتصور بقاؤه زمانين.

---

(١) في " ح " " وينصب بالفتحة ظاهرة ،ويجزم بالحذف " تقديم وتأخير فقط .

(٢) في " ح " " جماعة ". (٣) الجمل : ٦.

(٤) يعني حذف حرف العلة من الفعل المجزوم.

(٥)

فالجواب : أنه وان كان كذلك ، فان هذا الجازم تحصل له التسميةُ بالحذف ،فيتصف بأنه حاذف ،اعتبارا بأن التمادى على الفعل جار مجرى ابتدائه ، كمن حلف ألا يلبس ثوبا ، أولا يركب دابة ، وهو لابس أو راكب ،فإن تمادى على اللباس أو الركوب كان كمبتدئ ذلك ، والله أعلم.

فصل : اختلف النحاة في الأسماء الستة ، اذا كانت مفردة مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم ،على سبعة مذاهب.

أحدها : أنها معربة بحركاتٍ مقدرة في أواخرها ،وأُتبِع فيها ما قبلَ الآخرِ الآخرَ (١) ، فأصل : جاء أخوك "أخَوُك" بفتح الخاء ، فأُتبعت الخاء الواو ،فصار في التقدير : أخُوُك " ثم حذفت الضمة من الواو تخفيفاً فصار "أخوك " كما ترى ،وفي النصب : رأيت أخاك ،وأصله "أخَوَكَ "فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفي الخفض : مررت بأخِيك وأصله "مررت بأخَوِك " فأتبعت الخاء الواو فصار "بأخِوِك" ،ثم حذفت كسرة الواو تخفيفاً ، فصار في التقدير " بأخِوْك " بواوٍ ساكنةٍ بعد كسرةٍ ،فانقلبت لذلك " ياء " فصار "بأخيك " كما ترى (١).

الثاني : أنها معربة بالحروف ، على ظاهر كلام أبي القاسم ، وأبي علي في أول ("الايضاح" (٢)) ، وهذا المذهب إن كان على معنى أن هذه الحروف علامات للاعراب ،أى علامات يُعْرَفُ بها استحقاقُ المعرَبِ للاعراب ،من غير أن يكن في أنفسهن إعراباً ، فصحيح.

وان كان على معنى أنها اعرابٌ محض ، فغير صحيح من جهة بقاءِ "فيك " و "ذي مال "على حرف واحد ،لأنّ الاعرابَ المحضَ زائدٌ على الكلمةِ ،ولا يوجد اسم ظاهر معرب على حرف واحد غالبا (٣) . وكان

---

(١) هو مذهب سيبويه والفارسي وابن مالك وأبي حيان وابن هشام ، همع الهوامع : ١/ ١٢٤ ،وانظر المسألة في البسيط : ١/ ٣٨.

(٢) الايضاح : ١٢ ،وهو أيضا رأى قُطْرُبٍ والفراء والزيادى وهشام الضرير ،أسرار العربية : ٢٣ ،وهمع الهوامع : ١/ ١٢٣-١٢٤.

(٣) وبمثل هذا قال ابن عصفور في شرح الجمل : ١/ ١٢١ ،والسيوطي في همع الهوامع : ١/ ١٢٤ ،وقال ابن الشجرى في الأمالي : ٢/ ٣٩ : انه معدوم في الاسماء الظاهرة ،وذكر المبرد في المقتضب ١/ ٣٧٥ أنه قد لحّن كثير من الناس العجاجَ في قوله : ===

بعض المذاكرين يرد هذا المذهب أيضا بأمر آخر ،وهو : اختلاف علامة الاعراب على الكلمة الواحدة ،وذلك أنها في حالة الافراد معربة بالحركات، وفي حالة الاضافة معربة بالحروف على هذا المذهب ،ولا نظير لذلك.

فأجيب بأنها في ذلك ،بمنزلة التثنية والجمع ،الذى على حد التثنية (١) ، على سبيل التوطئة ،ألا ترى أن اعراب المفرد منها مخالف لاعرابهما ؟

فأجاب : بأن الفرق بينهما أنه لما اخْتَلَفَ معناهما اختلف إعرابهما ، ألا ترى أن المفرد يدل على معنى مفرد ،فلما لحقته الزيادة صار يدل على معنيين أو معان ،فصارت علامة الاعراب اذ ذاك تابعة لهذا المعنى ؟.

فأجيب : بأن كلامنا إنما هو في مجرد الألفاظ ،وعلامة الاعراب إنما هي أمر لفظي ، فقد يختلف المعنى ويتحد الاعراب ، كجموع التكسير مع واحدها ،فليس اختلاف المعنى موجبا لاختلاف الاعراب ،اذ لو كان كذلك لوجب أن يختلف إعراب كل ما يختلف معناه ،ولما لم يكن كذلك ، لم يكن فيما أورده هذا الراد كبير دليل ،وهذا واضح ان شاء الله.

الثالث : أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف ، والحروف اشباع (٢) ، فيكون اعرابها في حالتي افرادها واضافتها جاريا على أسلوب واحد ،وهذا المذهب غير مستقيم من وجهين (٣) :

أحدهما : بقاء " فوك " و " ذو مال " على حرف واحد ، على ما تقدم ،اذ الحرف المشبع زائد على الكلمة.

والثاني : أن الاشباع لا يكون الا في الشعر المبنى على الضرائر.

=== * خالط من سلمى خياشيم وفا *

وقال هو : انه ضرورة.

(١) في "ح" "الذى على حدها".

(٢) اى أن الحركات لما أشبعت نشأت منها الحروف ،وهو رأى المازني والزجاج ،انظر شرح الرضي : ١/ ٢٧ وهمع الهوامع : ١/ ١٢٥.

(٣) انظر هذين الوجهين في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٢٠ والبسيط : ١٩٤ ،وهمع الهوامع : ١/ ١٢٥.

الرابع : أنها معربة بشيئين : بالحركات والحروف معا ،(١) ووجه ذلك أنه لما رأى الحركات والحروف تختلف باختلاف العامل على السبيل المعهودة في الاعراب المحض ، جعل ذلك اعرابا ،وهذا غير مستقيم من وجهين :(٢)

أحدهما : بقاء " فوك " و " ذومال " على حرف واحد ،وان كانت النسبة حقيقيــة .

والثاني : عدم النظير ؛لأنه لا يوجد ما يعرب باعرابين ؛ لأنَّ المراد حاصل بأحدهما ،فلا معنى لتكلف ما لا يحتاج إليه .

الخامس : أنها معربة بالحركات التي قبل الآخر ، منقولة من الآخر(٣) ، اعتباراً باختلافها بحسب العامل ؛ولأنَّ أصل الإعراب أن يكون بالحركات ،وهذا غير مستقيم ،فان نقل حركات الاعراب مخصــوص بالوقف ،ولا يكون الى متحرك ، وليس ذلك هنا ، فكان غير مستقيم.(٤)

السادس : أنها معربة بالتغير والانقلاب ،ووجه ذلك أن التغير / والانقلاب(٥) صفة محلها لام الكلمة ، فصار ذلك بمنزلة الحركة في الدال من " زيد " مثلا .

ويرد على هذا الخروج عن النظائر ،اذ ليس في المفــردات ما يعرب هكذا .

السابع : سمعت بعض الاشياخ يحكيه عن ابن الطراوة ، وذلك أنه جعل الاسماء الستة على قسمين : قسم يعرب بالحــروف ، وذلك أربعة أسماء ؛ أخوك ،وأبوك ،وحموك ،وهنوها .

---

(١) نسبه المبرد في المقتضب : ١٥٣/٢ ،وابن الانبارى في الإنصاف: ١٧ ، والرضي في شرح الكافية : ٢٧/١ للكوفيين . وينسب للكسائي والفراء انظر امالي ابن الشجرى ٤٠/٢ ،وهمع الهوامع : ١٢٥/١.

(٢) انظر البسيــط : ١٩٤.

(٣) صاحب هذا الرأى هو الربعي . انظر شرح الرضي : ٢٧/١ ، وشرح ابن يعيش : ٥٢/١ ،ومنهج السالك : ٧ ،وهمع الهوامع : ١٢٥/١.

(٤) انظر البسيط : ١٩٤.

(٥) من هنا في نسخة الاصل سقط ترقيم صفحتين ،ووضعت أرقامهما لما بعدهما .

وقسم يعرب بالحركات مقدرة في الحروف ،وذلك فوك ،وذومال ، وإنَّما فعل ذلك من قِبَل أنَّه لو جعل هذين معربين بالحروف ،كالقسم الأول ،للزم بقاؤهما على حرف واحد ، وليس ذلك في القسم الأول .

والجواب : أن هذه دعوى لا دليل عليها ، والأولى في هذا الحرف أن يكون من أصل الكلمة ، والزيادة على خلاف الأصول (١) ،وهذه الأسماء من باب واحد ، فاجراؤها كلها على أسلوب واحد واجب ،وهو الصواب ان شاء الله .

والصحيح من هذه الأقوال ،وهو ظاهرُ مذهب سيبويه (٢) ، وَنَصُّ أبي علي في النصف الثاني من "الايضاح" (٣) ،وإنما أتبع فيها ما قبل الآخر ،الآخر اشعاراً بأن هذا الحرف المتبع لما بعده قد كان محل اعراب في حالة الافراد ،ولهذا النحو نظائر ،قالوا : أنا أجوءك (٤) ،في أجيئك ،ومثله أيضا : ابنمٌ ،وابنَماً، ابْنِمٍ (٥) ،فان قلت : انما ينطبق هذا التوجيه على غير "فيك" و" ذي مال " ،ألا ترى أن الفاء من "فيك" والذال من "ذي مال" لم يكونا قط حرفي اعراب ،فما وجه الاتباع فيهما ؟

فالجواب : أن وجه ذلك مجرد الحمل على نظائرهما ،لأنها كُلَّها من باب واحد ،فوجب أن تجرى كلها على أسلوب واحد ،والله أعلم.

فصـــل : في أوزان هذه الأسماء ولغاتها .

أما أوزانها فهي كلها فعل كجمل ، الا فوك ، اتفاقا ،وذومال عند الخليل (٦) ،واستدل سيبويه على ذلك بأمرين : أحدهماالجمع

---

(١) في "ح" "الوصول" . (٢) انظر الكتاب :٣/٣٥٩ .
(٣) انظر التكملة للفارسي : ٢٣٤ ،٢٥٠ . وانظر أيضا أمالي ابن الشجري :٢/٤١ .
(٤) انظر الكتاب : ٤/١٤٦ ، ٢٧٣ .
(٥) التكملة لابي على الفارسي :٢٣٤ ، وأمالي ابن الشجرى :٢/٤٠ .
(٦) " ذو " عند الخليل " ذوّ " بتشديد الواو على وزن فعـل بسكون العين الكتاب : ٣/٢٦٣ وانظر شرح السيرافي : ٤/

على أفعال ،و(١) الثاني تحرك الأول منها بالفتح(٢) ،فالجمع على أفعال يمنع أن يكون فَعْلاً كَنَسْر ،وتحرك الأول بالفتح يمنع أن يكون فُعْلا كقُفْل ،أو فِعْلا كجِمْل ،فلم يبق الا أن يكون فعلا كجمل ،أو فعلا مثل كَتِف ،أو فَعُلا مثل عَضُد ،والأول أكثر من هذين ، لكون الفتحة أخف الحركات .

وقد استدل سيبويه على أن " هنا " فعل كجمل ،بقولهم : هنوك ، كما أن استا فعل ، لقولهم : أَسْتَاهٌ ،قال : فان قيل : لعله فعل أو فعل ، فان الدليل على ذلك قولهم : سه ، ولم يقولوا : سه ولا سه(٣) ،فهذا سيبويه قد استدل على أن أستاً فَعَلٌ بأمرين : بالجمع على أفعال ،وبفتح الأول ،فلما رأى اشتراك فعل ،وفعل ، وفعل في هذا الجمع احتاج الى دليل آخر ،يزيل هذا الاشتراك ،فاستدل بفتح أوله .

فأما فوك ، فهو فعل ، كحوض لقولهم : أفواه ،لأن فعلا المعتل العين يكسَّر على أفعال(٤) والحركة لا يقدم عليها الا بدليل ، لأنها زيادة على الحرف.(٥)

وأما ذو مال فاختلف فيه سيبويه والخليل ،فذهب سيبويه الى أنه فعل كجمل ،واستدل على ذلك بقولهم : ذواتا مال كما يقال : أبوان ، وأب فعل(٦) ،على ما قدمنا .

واضطرب المتأخرون في وجه الدليل من قولهم ذواتا مال فقال بعضهم : تحرك العين في التثنية يدل على تحركها في المفرد(٧) ،لأنَّ التثنية لا يتغير فيها عين مفردها ،ولو كانت العين ساكنة في المفرد ،بحكم الأصل ،لكانت ساكنة في التثنية ،فكنت تقول : ذيتا مال ،والأصل : ذويتا مال ،فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون ،فوقع الادغام.

---

(١) الواو ساقطة من "ح".
(٢) الكتاب : ٣/٢٦٣-٢٦٤.
(٣) الكتاب : ٣/٢٦٤.
(٤) الكتاب : ٣/٢٦٤.
(٥) انظر هامش (١) من الكتاب : ٣/٢٦٣ نقلا عن شرح السيرافي .
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢/٣١٤.
(٧) انظر شرح ابن عصفور : ٢/٣١٤.

وقال بعضهم : ليس في هذا دليل اذ يمكن أن تكون حركت في التثنية اعتبارا بأنسها بالحركة في المفرد ،لأنها لما حذفت لام الكلمـة انتقل الاعراب الى العين ،فصارت متحركة في النية ،كما أن يدا ودما لما اضطرّ الشاعرُ الى ردّ لامهما تركهما متحركين ،لاستعمالهما في الكلام (١) ، كما قال (٢) :

يديانِ بالمعروفِ عند مُحَرِّقٍ قد تمنعانك أنْ تُضَامَ وتُضْهَـدا

وقال الآخر (٣) :

ولو أنا على حَجَرٍ ذُبِحْنـا جَرَىٰ الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليقيـنِ

ويد ودم ، فعل بسكون العين ،ولكنهما لما أنسا بالحركة في المفرد تركا على حالهما لئلا يكون زوال الحركة نقضا لما قصدوا من تقوية الكلمة برد لامها ، لأن حذف الحركة تضعيفٌ لها، وهذا أصلٌ من أصـول سيبويه في بابِ النَّسبِ فإنّ النسب عنده إلىٰ يدٍ ودمٍ وغدٍ ونحوها عنـد ردّ اللام : يدوي ودموى / وغدوى ،بتحريك العين ، لكونها أنست بالحركة قبل النسب ، فبقي عليها ذلك الحكم (٤) .

وقال بعضهم : هذا (٥) استدلال صحيح ؛لأنه لو كان "ذو" فعلا بسكون العين ، لقيل في التثنية : ذيتا مال بالادغام ،كما تقدم ،

---

(١) انظر امالي ابن الشجرى : ٢/ ٣٤-٣٥.

(٢) في "الاصل" "كذلك قال". والبيت لم اقف له على قائل وهو في المنصف : ١/ ٦٤ وأمالي ابن الشجرى : ٢/ ٣٥ والتبصرة : ٥٩٩ ،وشرح المفصل لابن يعيش : ٤/ ١٥١ ، ١٥٢ ، ٥/ ٨٣ ، ٦/ ٥ ، ١٠٠/٦ ٥٦ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٤٠ والخزانة : ٣/ ٣٤٧ ،ويروى برواية أخرى وهي :

* يديان بيضاوان عند محلّم *

(٣) البيت أورده ابن دريد في المجتنى ٩٨ ضمن ثلاثة أبيات لعلي ابن بُذّال السُّلَمِي ،وهو في المقتضب : ١/ ٢٣١ ، ٢/ ٢٣٨ ، ٣/ ١٥٣ ،والمنصف : ٢/ ١٤٨ ،وامالي ابن الشجرى : ٢/ ٣٤ ، ،والانصاف ٣٥٧ ،والتبصرة : ٥٩٩ ، ٧٨٣ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٤٠ ،والخزانة : ٣/ ٣٤٩ ،وينسب الى الفرزدق ، والأخطل ،والمُثَقِّب وليس في دواوينهم.

(٤) الكتاب : ٣/ ٣٥٨ ،وانظر التكملة للفارسي : ٢٥٠.

(٥) في "ح" هو.

ولا يقال : انها أنست بالحركة في المفرد ،لأن تلك الحركة مقدرة غير ملفوظ بها ، بخلاف حركة يد ،ودم ،فانها ظاهرة ملفوظ بها ،وليست الظاهرة كالمقدرة ،، الظاهرة تثبت في بابي التثنية والنسب لقوتها ،والمقدرة لا تثبت لضعفها ،فالحرف المقدر فيه الحركة بمنزلة الحرف الذى ليست فيه حركة ،فاذا حصل الفرق بين الحركتين صح الاستدلال على أن "ذو" فعل بتحريك العين في التثنية .

وعَلَّقْتُ عن بعض الأشياخ ،أن قول هذا القائل ،من تفريقه بين الحركتين مردود من غير احتياج الى دليل ،فانه قد تقرر عند علماء العربية أن الحركة الظاهرة والمقدرة في الحكم سواء ،ومما يقطع بأن الحركة المقدرة كالحركة الظاهرة قولهم في النسب إلى شاة:شاهي ،وذلك أن شاة فَعْلَة ،على وزن جَوْزَة ،وأصلها شَوْهَة ،فحذفت اللام ، وهي هاء ،بدليل شياه في الجمع ،فبقي في التقدير : شوة ،فحركت العين بالفتح ،لأن هاء (١) التأنيث تطلب بفتح ما قبلها ،وانقلبت الفا فصار شاة ، فاذا نسبوا اليها ردوا اللام ،وتركوا العين في نية الحركة ،لأنها قد أنست بها ،والدليل على أن الحركة باقية في النية قولهم : شاهي ، لأن حرف العلة لا ينقلب الفا ،إلّا إذا كانَ متحركاً لفظاً أونية ،ولا ينقلب إذا كان ساكناً لفظاً ونية غالبا ،ولولم يكن في نية الحركة لقالوا : شوهي ،وهذا لازم على قول أبي الحسن ،حيث أصل مذهبه رد الشيء في هذا النحو الى أصله عند رد ما حذف (٢) منه .

فاذا بطل ما قال هذا القائل ، لم يستقم رده على من قال :إنّما حركت " ذو " في التثنية ،لأنها أنست بالحركة في المفرد ،وإنما يبطل قوله بأمر آخر ،وهو أن يقال : تحرك العين في التثنية انما هو بحكم الأصل ، ولو كان أصلها السكون لكانت مدغمة على ما تقدم.

فان قال : لعلها انما ثبتت حركتها ، على حد ثباتها في يديان ،ودميان ، للأنس بهما ،وهما فعل بسكون العين .

---

(١) في "ح" "تاء".

(٢) انظر مذهب الأخفش في المقتضب : ٢/ ٨٥ ،والتكملة للفارسي : ٢٥٠ ،ورسالة الملائكة : ١٦٣.

فالجواب أن يديان ودميان محمولان على الشذوذ ،وكان حقهما أن يكونا ساكني العين ، يدْيان ودْميان ،ولا يعتبر في التثنية الأنس بالحركة ،لأن حق التثنية أن يسلم فيها بناء واحدها ، إذا رُدَّ ما حذف منه ، فاذا كانا محمولين على الشذوذ لم يصح الاستدلال بهما ،وإنما يعتبر الأنس بالحركة في باب النسب ،وقد فرق سيبويه بين بابي التثنية والنسب ،فقال : ما يرد في التثنية وجب رده في النسب اذ لا يجوز غير ذلك.

قال : وانما وجب رد الذاهب ،لأنا (١) رأينا النسبة قد ترد الذاهب الذى لا يعود في التثنية كقولك (٢) في يد : يدوي ،وفي دم : دموي ،وأن تقول : يدان ،ودمان ،فلما قويت النسبة على رد ما لا يرد في التثنية صارت أقوى من التثنية في باب الرد ،فلما ردت التثنية الحرف الذاهب كانت النسبة أولى بذلك (٣) ، فهذا سيبويه قد جعل باب النسب أقوى من باب التثنية ،لأن باب النسب باب تغيير ،وليس باب التثنية كذلك ،فلما حصل الفرق بينهما ،لم يكن في يديان ودميان دليل ،فتحصل من هذا كله أنها لم تحرك في التثنية لكونها أنست بالحركة التي كانت في المفرد . وانما حركت بحركة الأصل ، فتأمل ذلك ،فان فيه غموضا ، والله المستعان.

وأما الخليل فذهب الى أن " ذو " فعل كدلو ،والزجاج على مذهبه (٤) ،وحجة الخليل أن الحركة غير محكوم بها ،الا بثبت ،ولم يقم عنده دليل على أن العين متحركة ،وذكر من يحتج له ،أن الاسم اذا حذفت لامه ثم ثني برد لامه تحركت (٥) العين ،وان كان أصلها السكون ، كقولهم : بديان ،ويد عندهم فعل كظبي ،ولكنه لما حذفت لامه وقع الاعراب [على الدال] (٦) ، ثم لما ردوا المحذوف لم يسلبوا الدال الحركة ، وهذا احتجاج ضعيف ،وقد تقدم وجه ذلك.

وعندنا (٧) أن الذى حسن للشاعر بقاء الحركة مجاورتها في الحكم

---

(١) في "ح" "لأنه". (٢) في "ح" "فقولك".

(٣) هذا القول بنصه للسيرافي انظر هامش الكتاب ٣/٣٥٩.

(٤) انظر الكتاب ٣/٢٦٣ ،وانظر قول الزجاج في هامش الكتاب ،٣/٢٦٣ نقلا عن شرح السيرافي .

(٥) في "الاصل" "بحركة" ،وفي "ح" "لحركة" وكلاهما غير مستقيم ولعل الصواب ما أثبت.

(٦) تكملة من "ح". (٧) في "ح" "وعنده".

علامة التثنية ؛ اذ يلزم أن يكون / ما قبلها مفتوحا ،ولما كان رد اللام ٢١
ضرورة لم يعتد به ،وصاركالمعدوم حسا ،وقد تقدم الفرق بين التثنية والنسب بما أوضح استدلال سيبويه ،والله أعلم.

وأما لغاتها فمضبوطة على الترتيب :

فذو لغة واحدة ،على حسب استعمالها.

وهنوك لغتان :

احداهما : بتغيير[1] الحروف ،بالواو في الرفع ،وبالالف في النصب ،وبالياء في الجر.[2]

والثانية : النقص ،كيد ودم.[3]

وأبوك : ثلاث لغات ،اللتان في هنوك . والثالثة القصر[4] ، كعصاك.

وأخوك أربع لغات ، الثلاث[5] التي في أبوك ،والرابعة تشديد الخاء .

وفوك : خمس لغات ، أربع اذا كان بالميم ،وهي فتح الفاء مع حركات الميم الثلاث ،وضمها معها ، وكسرها معها ،والرابعة إتباعُ الفاءِ الميمَ كعيني ابنمٍ وامرئٍ ،والخامسة بلا ميم ،بتغيير[1] الحروف ،بمنزلة ذو .

وفي حموها ست لغات ، احداها بتغير الحروف ،بمنزلة ما تقدم ، والثانية القصر ،كعصاك والثالثة النقص كيد ودم ،والرابعة حموءك بمنزلة قروءك ،والخامسة : حموك بمنزلة دلوك ،والسادسة : حمءك ، بمنزلة رشءك ،وهذا الترتيب المذكور انما هو على اللغات المشهورة فيها[7] ، وفيها غير ذلك .

---

(١) في "ح" "بتغير".
(٢) حكى هذه اللغة سيبويه عن بعض العرب . الكتاب : ٣٦٠/٣ .
(٣) هذه هي اللغة الفصيحة ،وهي بعد حذف اللام تعرب بالحركات على العين . انظر شرح الجزولية للابذى : ١٥٩/١ ،وهمع الهوامع : ١٢٨/١ .
(٤) انظر همع الهوامع : ١٢٨/١ .
(٥) في "الاصل" "الثلاثة" وهو متجه .
(٦) يعني أن تكون عينها ساكنة ،ولامها همزة .
(٧) انظر هذه اللغات في شرح الجزولية للابذى : ١٥٨/١-١٥٩ .

فصل : وأما التثنية والجمع على حدها ،فاختلف فيها على ستت مذاهب :

أحدها : أنهما معربان بالحروف (١) ،ورد بثلاثة أوجه :

أحدها : وجود هذه العلامة في غير معرب ،وهو قولهم في العدد : اثنان ،ثلاثون ،أربعون ، ولو كانت علامة اعراب لم توجد الا في معرب ،فوجودها في غير معرب دليل على أنها ليست علامة اعراب .

والثاني : أن جعلها علامة اعراب يؤدى الى أن يكون الحرف الواحد دالا على معنيين في حال واحدة ، وهو مناف للوضع ،وفي هذا نظر ،لأنّ " أم " المنقطعة دالة على معنيين في حال واحدة ،وذلك قولهم : "إنها لإبِلٌ أَمْ شَاءٌ " (٢) ،معناه انها لابل بل أهي شاء ، فقد دلت " أم " هذه على معنى "بل " و معنى الهمزة .

الثالث : أن علامة الاعراب لا يسقط المعنى بسقوطها ،كقولك : رأيت زيدا ،اذا وقفت ،فمعناه موقوفًا عليه ،وغيرَ موقوف عليه سواءٌ ،وعلامة التثنية لو سقطت لسقط المعنى بسقوطها ، فدل ذلك على أنها ليست علامة اعراب لخروجها عن النظائر ، وفي هذا أيضا نظر ،لأنّ فساد المعنى بسقوطها ليس من حيث هي علامة اعراب ، انما ذلك من حيث هي علامة على ذلك المعنى الساقط بسقوطها .

المذهب الثاني : أنهما معربان بالانقلاب وعدم الانقلاب (٣) ، والألف انما سيقت لمجرد التثنية والواو لمجرد الجمع ، وثبوت الحرفين علامة الرفع ،وهو أول أحوال الاسم ،وانقلابهما الى الياء علامة الخفض والنصب ، فالحرف محل لهذا المعنى ،كما أن الدال من زيد مثلا محل (٤) للحركة ، والمسألة من باب اجراء المعنى مُجْرَى العين (٥) ، ولا يعترض هذا

---

(١) هو مذهب الكوفيين ،وقطرب ،والزجاج ،والزجاجي ،وابن مالك ، وغيره ،انظر : الايضاح في علل النحو : ١٣٠ ،وهمع الهوامع ١/ ١٦١ وانظر التذييل والتكميل ١/ ٨٤ ب.

(٢) هذا القول في الكتاب : ٣/ ١٧٢.

(٣) هو مذهب المازني والجرمي ،واختاره ابن عصفور : التذييل والتكميل ١/ ١٤/ب ،وهمع الهوامع : ١/ ١٦٢.

(٤) في الاصل " محلا ". (٥) انظر التذييل والتكميل : ١/ ٨٥/أ.

بجعل العدم علامة اعراب ،لأنه لا يستحيل فيه ذلك ،انما يستحيل أن يكون عاملا على طريقة أهل السنة ،وانما يعترض بأنه لو كان ذلك الحرف انما سيق لمجرد التثنية أو الجمع لوجب ألا تغيره العوامل ،لأن حرف المعنى تلزم سلامته من تغيير العوامل ؛لأن المحافظة على معنى التثنية والجمع أولى من المحافظة على ما يحدثه العامل ؛لأن ما يحدثه العامل يفهم من التركيب غالباً ،كالأسماء المبنية والمنقوصة والمقصورة ، فكان يجب على هذا أن يكون ذلك الحرف كألف حبلىٰ ،وسكرىٰ ،محلاً للحركة. والله أعلم .

المذهب الثالث[(١)] : أنهما معربان بحركات مقدرة في حروف العلة ، وهذا غير مستقيم لثبوت الياء فيهما في حالة النصب والخفض ساكنة ، ولو كانا محلي إعرابٍ لوجب انقلابهما[(٢)] في التثنية ألفاً؛لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولوجب ظهور الفتحة فيها في الجمع في حالة النصب، على المعهود في حركات الاعراب ، لأن فتحة الاعراب في الياء غير[(٣)] مستقلة ، وأما انقلاب ألف " كلا " مع المضمر الى الياء مقدرا فيها الاعراب، فعلى التشبيه بعلى ولدى ، بدليل اختصاص ذلك باضافتها الى المضمر غالباً[(٤)] ،وليست التثنية والجمع مشبهين بغيرهما ،فينقلب الحرف فيهما الى الياء ، وحكي / أن لزوم الألف لغة حارثية[(٥)] ، فعلى هذا تكون كألف ٢٢
حبلى . والله أعلم.

المذهب الرابع : أن هذه الحروف ليست باعراب ولا حروف اعراب ، وانما هي دليل على الاعراب[(٦)] ،وهو ضعيف ،لأن هذا الاعراب المدلول عليه لا يخلو من أحد أمرين :

---

(١) هو مذهب الخليل وسيبويه ،واختاره الاعلم ، والسهيلي انظر الكتاب ١/١٧ ،والايضاح في علل النحو : ١٣٠، والتذييل والتكميل : ١/٨٦/أ وهمع الهوامع : ١/١٦١ .

(٢) في "ح " "انقلابها ". (٣) ساقطة من "ح ".

(٤) في "الأصل " "غالب " خطأ .

(٥) هذه اللغة لا تختص بالمثنى وحده ،بل كل اسم فيه ياء ساكنة مفتوح ما قبلها تقلب الفا . انظر النوادر لأبي زيد : ٥٨ ، وهي لغة لكثير من العرب . انظر همع الهوامع : ١/١٣٣.

(٦) هو مذهب الأخفش ، والمبرد ،والمازني والزيادي ، انظر التذييل والتكميل : ١/٨٧/أ ، وهمع الهوامع : ١/١٦١.

اما أن يكون مقدراً في حرف العلة المسوق للتثنية والجمع ،أو في الحرف الذى قبله ،والأول باطل بانقلابه في حالتي النصب والجر، على ما تقدم ،وصاحب هذا المذهب يسلم هذا ،والثاني باطل أيضا بأن الحرف المتحرك لا يصح أن تقدر فيه حركة أخرى ، لاستحالة (١) حركتين في حرف واحد ،وأيضا فان هذا القول يوءدى الى سقوط المعنى المدلول عليه ،لأنّ هذا القائل جعل علامتيِ التثنية والجمع دليلاً على الإعراب ، والإعراب دليلُ على المعنى الذى هو الفاعلية والمفعولية والاضافة ،فقد صارت العلامة دليلا على الدليل ، فأدى ذلك الى سقوط المدلول عليه ، لأنه اذ ذاك يصير غير مقصود ،فكان ساقطا والله أعلم.

المذهب الخامس : أن علامة التثنية والجمع حرف مد ولين غير معين ، كمدة الانكار والتذكر ،وتَشَكُّلُه ألفا أو واوا علامة الرفع ،وتَشَكُّلُه ياء علامة النصب والخفض ،وزعم من لقيناه من حذاق أشياخ سَبْتَةَ أنه أسعد لكلام سيبويه (٢) ، مع ثبوت النظير نصا عن العرب ،وهو ما ذكرناه من مدة الانكار والتذكر ، فانها مدة مجهولة ،تتعين بحسب ما قبلها ،فكذلك علامة التثنية والجمع مدة مجهولة ،يعينها العامل ،فكونها على تلك الصورة هو علامة الرفع والنصب والجر ،وهذا كله بِنَاءٌ على أن التثنية والجمع الذى على حدها ،لا وجود لهما قبل التركيب ،وانما يوجدان مع العامل ،لأنّ صورة حرف المد أثر العامل ،ولا يصح (٣) تقدم الأثر على الموءثر ضرورة ،فاذا اعترض هذا المذهب بوجود هذه العلامة قبل التركيب في قولهم : اثنان ، ثلاثون ، اذا عدوا ،قيل ذلك اتساع وخروج عن القياس، والحرف حينئذ بمنزلة الألف والواو في قولهم : قاما الزيدان وقاموا الزيدون ، مجرد من (٤) الوصف الزائد الذى أوجبه العامل ،وفيه بحث .

---

(١) في "ح" "لاستحال".

(٢) قال سيبويه : " واعلم أنك اذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف مد ولين ،وهو حرف الاعراب غير متحرك ولا منون . الكتاب : ١٧/١.

(٣) في "ح" "لا يتصور". (٤) في "ح" عن.

المذهب السادس : حكى لي عن بعض الأشياخ المتأخرين ،وهو أنها معربة بهذه الحروف وهي مجتلبة للعامل ،وعلامة التثنية والجمع محذوفة لالتقاء الساكنين ،وبيان ذلك أنهما كانا قبل التركيب على لفظ المرفوع ،زيدان وزيدون ،فالألف والواو علامة التثنية والجمع ، فلما حصل التركيب جلب العامل علامة الاعراب حرف مد ولين ، لما تعذرت الحركة ، فصار في التقدير : قام (١) الزيداان والزيدوون ،بألفين وواوين (٢) ، كما ترى ،فالأول من الألفين والواوين علامة التثنية والجمع ، والثاني علامة الاعراب ،فلما اجتمع ساكنان حُذف الأول منهما؛ لالتقائهما ، وهذا فيه نظر ،لأنّ التزام حذف هذه العلامة مناف للغرض بها ،وسيأتي بيان ذلك في بابه (٣) ان شاء الله تعالى .

---

(١) ساقطة من "ح" .
(٢) في "ح" " ووائين ".
(٣) انظر ص

بـــاب الأفعــــــــال

الأفعال تنقسم بأقسام الزمان ، والأزمنة ثلاثة ، فالأفعال ثلاثة :
فعل ماض : وهو ما وقع وانقطع ، وفعل مستقبل : وهو مالم يقع بعد ،(١)
وفعل حال ، وهو ما وقع ودام ولم ينقطع .

وذهب قوم الى إنكار زمان الحال ، محتجين بعدم تصور الاخبار عنه بكونه واقعا أو غير واقع ، فلا محسوس يشهد بوجوده(٢) ، وهذا مذهب فاسد ، لما يلزم عليه من اثبات العالم في غير زمان موجود ، وهو(٣) عين المحال .

وذهب آخرون الى انكار فعل الحال دون زمانه ، محتجين بأمرين :

أحدهما : أن الاخبار عنه في حال كونه حالا ، متعذر ، غير ممكن الا بعد صيرورته في حيز المضي ، لأن زمان الحال غير متسع للاخبار عنه(٤) .

والثاني : أن العرب لم تَخُصَّهُ ببناء ، ولو كان موجودا لكان له بناء يخصه ، كالطرفين(٥) .

الجواب عن الأول : أن الحال في استعمال العرب انما هي على ما ذكرناه آنفا ، من أنها ما وقع ودام ولم ينقطع ، فالاخبار على هذا عن فعل الحال في حال كونه حالا غير متعذر .

/ والجواب عن الثاني : أن العرب قد فعلت مثل ذلك ٢٣
في كلامها ، مما لا يخالفون فيه ، وذلك أن " رائحة " : هذا اللفظ يقع على كثير من الأنواع ، تنفرد كلها بالتقييد لا بصيغة مفردة ، بل تقول : رائحة العنبر ، رائحة المسك ، ونحو ذلك(٦) .

----

(١) ساقطة من "ح".
(٢) انظر المسألة في اصلاح الخلل : ١٨ .
(٣) في "ح" "وهذا".
(٤) انظر اصلاح الخلل : ٤٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/١٢٧ .
(٥) الطرفان هما الماضي والمستقبل .
(٦) انظر الايضاح في علل النحو : ٨٧ .

فان قلت : فهلا انفصلت عن هذا بالاشياء المشتركة ،كالجون والعين .

فالجواب : أن كل مشترك له في كل محتمل لفظ يخصه ، كالأسود في أحد مدلوليه والابيض في الآخر ،وليس لفعل الحال لفظ يخصه لكن جاز ذلك ، اذ كان له في كلامهم نظير ،وهو ما ذكرناه قبل .

ثم قال : (وهو مبني على الفتح أبدا) .

يريد ما لم يتصل به ضمير رفع بارز ، وذلك في عشرة مواضع، يبنى منها على السكون في ثمانية مواضع . ضربتُ (١) ،وضربْنا ،وضربْتَ، وضَرَبْتِ ،وضربتُما ،وضربتم ،وضربتن ، وضَرَبْنَ ، يجمعها ثلاثة ضمائروهي : التاء والنون ،ونا ،ويبنى منها على حذف النون في موضعين ،وهما : ضربا ،وضربوا .

قال سيبويه : لأنه كان في أصله بالنون ،وكذلك ينبغي أن يكون حملا للمبني على المعرب ،آلا ترى أن حذف النون في معرب الأفعال نظير الفتحة فيه (٢) نحو : لن يضربا ولن يضربوا مع لن يضرب ، فكذلك حذف النون في ضربا ،وضربوا ،نظير الفتحة في ضرب ،وفي هذا الفعل سؤالان :

أحدهما : لم بني على حركة ،وأصل البناء السكون ؟

والثاني : لم خص بالفتحة دون الضمة والكسره ؟

الجواب عن الأول : أما استحقاقه للحركة فلأمرين :

أحدهما : وقوعه موقع الاسماء في الصفة ،نحو قولك : مررت برجل قام ،فقام في موضع (٣) قائم .

والثاني : وقوعه موقع المضارع في الشرط ،كقولك : ان قام زيد قام عمرو ،والمعنى : ان يقم زيد يقم عمرو ، فكان له بذلك مزية على صيغة الأمر ،لأنها لا تقع في هذين الموضعين ، ولا في أحدهما .

---

(١) في "ح" "ضربته".

(٢) في الأصل " في ".

(٣) في "ح" موضعه .

فان قلت : قد وجدنا صيغة الأمر واقعة موقع المضارع ، في قولك : أمرته بأن قم ، والأصل أمرته بأن يقوم.(١)

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنه على اضمار القول ، كأنه : أمرته بأن قلت له قم ، فالواقع موقع المضارع انما هو الفعل الماضي دون فعل الأمر ، على هذا التقدير .

والثاني : أن فعل الأمر هنا ليس واقعا موقع المضارع ، بل هو في موضعه ، وهو بنفسه صلة لحرف أن ، يدلك على ذلك مخالفة معناه في هذا الموضع لمعنى المضارع ، بخلاف الشرط ، فان الماضي فيه على معنى المضارع ، ألا ترى أن قولك : ان قام زيد قام عمرو ، على معنى : ان يقم زيد يقم عمرو ؟ واذا قلت(٢) : أمرته بأن يقوم ، فان اللفظ المأمور به غير منصوص عليه ، واذا قلت : أمرته بأن قم ، فاللفظ المأمور به منصوص عليه ، فاقتضى ذلك أن فعل الأمر غير واقع موقع المضارع ، ولو كان واقعا موقعه لكان على معناه ، فتأمل ذلك ، فانه بديع.(٣)

وأما اختصاص الفتحة فلكونها أخف الحركات ، ولو بني على ضمة أو كسرة للزم فيه الخروج من ضم الى كسر في نحو : ظرف ، أو من كسر الى ضم في نحو : ضحك وعلم ، وهذا مستثقل في مستثقل(٤) ، فوجب اجتنابه ، وذهب الفراء الى أن وجه ذلك الاستعداد لضمير الاثنين ، اذ لا بد من الفتحه معه :

رأى الأمر يفضي الى آخِرٍ فصيَّر آخـِرَهُ أَوَّلا(٥)

وكان أولى من ضمير الجماعة ، لأنه أقرب اليه من جهة الترتيب ، ورده ابن جِنِّيْ بأن فيه حملَ أصلٍ على فرع ، والأصل خلافه(٦) ، فالأول أولى .

---

(١) انظر البسيط : ٢٢٠ - ٢٢١ فانه في هاتين الفقرتين مستفيد منه .

(٢) في "ح" "قلته". (٣) انظر البسيط : ١/ ٧٠ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٥ .

(٥) لم أعثر على قائل البيت وهو في الخصائص : ١/ ٢٠٩ ، ٢/ ٣١ ، ١٧٠ ، وسر صناعة الاعراب : ٦٨٧ والمحتسب : ١/ ١٨٨ ، وشرح المفصل : ٥/ ١٢٠ .

(٦) انظر الخصائص : ٣٥٥ .

ثم قال : (والمستقبل ما حسن فيه غد ،وكانت في أوله احدى الزوائد الأربع).(١)

هذا كلام جيد في تحصيل المعرفة بالفعل المضارع ،لأنه يصلح معه " غدٌ " وتكون (٢) في أوله احدى الزوائد الأربع .

وقيد بالشبه ما ذكر من المُثُل ، فلا يدخل عليه : أكرم ،وتكرم في الأمر ،ولا تحصل معرفة المضارع من كلامه الا بمجموع الأمرين ،وانفراد أحدهما يخل بمعرفته ، غير أن في كلامه اشكالا ،وذلك أن التقسيم في أول الباب يقتضي أن يكون غرضه بهذا القسم الشامل لنوعي المستقبل ، ولا يحصل ذلك في عبارته ، فكان ينبغي أن يقال : والمستقبل ما لم يقع ، أو ما كان منتظرا (٣) ، أو نحو ذلك مما يستدعي الزمان / المستقبل ٢٤
بصيغة ، وقد يجاب عن ذلك بأن يقال : لما كان الغرض (٤) حاصلا بذكر أحد قسمي المستقبل أكتفي بذلك. والله أعلم.

مسألة : سمعت من لفظ الاستاذ أبي عبدالله بن هاني (٥) رحمة الله عليه ،في هذا الموضع ، أن بعض أهل العلم والوجاهة سأل من أبي على الشلوبين (٦) أن يقرأ عليه " الجمل " فاستصغر له ذلك ، وحضه على قراءة سيبويه ، فأبى الا ما سأل منه ، فأسعفه فلما بلغ هذا الموضع من "الجمل " ألقى اليه الأستاذ مايلقى في العادة الى الغلمان ؛ اذ كان ذلك من جملة مطلبه ،فلما فرغ الاستاذ من كلامه قال له :

---

(١) الجمل : ٧. (٢) في "ح " "وكانت ".

(٣) اذهبها الترميم من "ح ". (٤) أذهبها الترميم من "ح ".

(٥) هو : محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي يكنى أبا عبدالله ويعرف باسم جده ،امام في علم العربية رَيَّانٌ من الأدب بارع الخط ، قيم على القراءات ،ذو عفاف و خلق قويم ،اخذ عن أبي بكر بن عبيدة وأبي اسحاق الغافقي ،توفي مجاهدا سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة. انظر الاحاطة : ١٤٣/٣، ونفح الطيب : ١٤٦/٦.

(٦) هو : عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي يكنى أبا علي ويعرف بالشلوبين ،والشلوبين بلغة أهل الأندلس الاشقر الازرق ،ولد بإشْبِيلِيَة سنة ٥٦٢ هـ وكانت اليه رئاسة النحو في عصره اقرأه نحوا من ستين سنة ، ذو معرفة بالقراءات والآداب ،وتوفي سنة ٦٤٥هـ انظر الذيل والتكملة : ٤٦٢/٥ والقِدْح المُعَلَّى : ١٥٢ ،وبغية الوعاة : ٣٦٤.

يا سيدى لو كان جمع تلك الزوائد بلفظ "أنيت" لكان أنسب ليكون كل واحد منها تضعيف ما قبله ،فالهمزة في موضع واحد وهو فعل المتكلم وحده ، والنون في موضعين ،وهما فعلا الاثنين والجماعة ،والياء أربعة مواضع وهي أفعال الغائب ،والغائبين والغائبين والغائبات ،والتاء في ثمانية مواضع ،وهي : أفعال المخاطب والمخاطبَيْنِ والمخاطَبِيْنَ والمخاطبة والمخاطبتين والمخاطبات، والغائبة والغائبتين . فاستحسنه الشلوبين وان لم يكن ذلك لازماً ؛لأنَّ الغرض حصل دونه والله أعلم.(١)

ثم قال : (وهو مرفوع أبدا).(٢)

يتكلم هنا في ثلاث مسائل ،أهمل أبو القاسم التنبيه عليها .

المسألة الأولى ،في وجه(٣) تسمية تلك الأفعال بالمضارعة ، والثانية في موجب اعرابها ،والثالثة في تعيين الرافع لها.(٤)

المسألة الاولى : ذهب بعض النحاة(٥) الى أنها انما سميت مضارعة من لفظ الضرع كأنها رَضَعَت مع الاسماء ضرعا واحدا حتى صارت معها كالأخوين المجتمعين في رضاع الضرع الواحد ، تنبيها على قوة الشبه بينهما ،فوزن المضارعة على هذا مفاعلة .

وذهب قوم الى أنها من مقلوب الرضاع ،فوزنها على هذا المأخذ معافلة ،وهذا ضعيف ،لأنه لا يدعى القلب اذا كان اللفظ معلوما،على ما يذكر في باب التصريف ان شاء الله .

المسألة الثانية : اختلف نحاة البلدين في وجه استحقاق المضارع للاعراب ،فذهب نحاة البصرة الى أن ذلك بالحمل على الاسم ، لمكان الشبه الحاصل بينهما ، من جهة الابهام والتخصيص بالحرف ،وبيان ذلك

---

(١) هذه المسألة بأجمعها ساقطة من "ح" وقد ذكرها ابن الفخار لتلاميذه ومنهم أبو اسحاق الشاطبي ، انظر ذلك في نفح الطيب : ٣٧٨/٥ .

(٢) الجمل : ٧

(٣) "في وجه" ذهبت من "ح" اثناء الترميم.

(٤) "لها" ذهبت من "ح" بسبب الترميم.

(٥) منهم الأُبَّذِي في شرح الجزولية : ١٢٤/١ وذكر في اللسان "ضرع" أن الفعل المضارع سمي بذلك لمشاكلته الأسماء فيما يلحقه من الاعراب .

أنك اذا قلت : يقوم زيد فهو مبهم ،فيما يدل عليه من الزمان ، ألا ترى أنه يحتمل الحال والاستقبال احتمالا واحدا ،ثم تقول : سيقوم ، فيختص بالاستقبال ، وان زيدا ليقوم ، فيختص بالحال ،كما أن "رجلا" هذا اللفظ مبهم فيما يدل عليه ،ثم تقول : الرجل منطلق ، فيختص بواحد معين ، تقدم فيه العهد ، بعد أن كان مبهما ،فهذه المضارعة هي التي أوجبت له جملة الاعراب.(١)

وذهب بعض المتأخرين الى أن دخول لام الابتداء عليه اذا كان خبرا لِإنَّ ، من جملة الشبهِ الموجبِ للاعرابِ (٢) ،وليس هذا بصحيح عند الحذاق ؛لأنّ لام الابتداء نظير الاعراب ،كل واحد منهما أصله أن يكون في الأسماء ،فكما أن الاعراب في المضارع إنما كان بعد استقلال الشبه بالأسماء فكذلك دخول هذه اللام عليه انما كان بعد استقلال الشبه ؛ من جهة اتفاقها مع الاعراب ،في الاختصاص بالأسماء ،ألا ترى أن الماضي لا تدخل عليه هذه اللام ؛ لفوات ما أَوجب دخولها في المضارع ،وهذا ظاهر. وليس في كلام سيبويه ما يتمسك به هذا المتأخر ؛لأنّ سيبويه لم يُرِدِ الاقتصارَ على ذكر المضارعة الموجبة للاعراب ،ولكن أراد ذكر المضارعة جملة ، منها الموجبة ومنها غير الموجبة ،وحصل في ضمن ذلك التنبيه ،على أن الاعراب إنما دَخَلَ في الأفعالِ من قِبَلِ المضارعة . والله أعلم.

وأما الكوفيون ، فذهبوا الى أن استحقاق الفعل المضارع للاعراب انما هو من باب الواو ،نحو قولك : لا تأكل السمك وتشربِ اللبنَ ،إذا نهيته عنهما مطلقا ،ولا تأكل السمك وتشربَ اللبن اذا نهيته عن الجمع بينهما ، ولا تأكل السمك وتشربُ اللبن ،اذا نهيتَهُ عن الأكل وأبحت له الشرب ، أو نهيته عن الأكل في حال الشرب ،فكما أن سبب دخول الاعراب في الأسماء ، انما هو التفرقة بين المعاني الثلاثة ،الفاعلية والمفعولية والاضافة / وأصله ٢٥

---

(١) الكتاب : ١/١٤٩٣، ٣/٩-١١،والانصاف : ٥٤٩ ،وشرح المفصل : ٧/١٢ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/١٣٠-١٣١ ،والبسيط : ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٢) منهم الصيمرى ،وابن خروف تبعا للفارسي . التبصرة : ٧٦ ،وشرح الجمل لابن خروف : ٩ ، وانظر التذييل والتكميل : ١/٣٨/ب .

من باب التعجب ، فكذلك سبب دخوله في المضارع انما هو التفرقة بين المعاني ،وأصله من باب الواو ، ولولا تلك الحركات ما فهمت المعاني ، فلا فرق اذا بين الأسماء والأفعال في أصالة الاعراب ،وهذا عند البصريين غير صحيح ،لأن النصب في قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن انما هو "بأن" محذوفة (١) ، والجزم بحرف " لا " من حيث التشريك ،والرفع على أنه في موضع خبر مبتدأ ،فاذا كان كذلك (٢) فليست الحركات موضوعة بازاء المعاني (٣) ، كما أنها كذلك في قولك : تقوم ،وستقوم ،وماتقوم ، وهلا تقوم ،ولولا تقوم ، فتلك المعاني انما هي بازاء الحروف ،لا بازاء الحركات . والله اعلم.

---

(١) انظر الكتاب :٣/ ٤٢-٤٣ ،والمقتضب :٢/ ١٦ ،والجنى الداني :١٧٨ ، والكوفيون يجعلون النصب على الصرف "أى الخلاف" انظر معاني القرآن للفراء : ١/ ٣٣-٣٤ ،وانظر المسألة في المغنى : ٤٧٢ .

(٢) في "ح" كقولك خطأ .

(٣) هذه المسألة التي تنازع فيها البصريون والكوفيون تتضح بمايلي : يقول البصريون ان الاعراب مفتقر إليه في الاسماء مطلقا ،لأنه هو الذى يبين الفاعلية والمفعولية والاضافة ، في نحو : ما أحسن زيد برفع زيد ونصبه وخفضه ،فالرفع على نفي الاحسان والنصب على التعجب من حسنه ،والخفض على الاستفهام عن الاحسن منه ، ولولا الاعراب ،لالتبست هذه المعاني في الأسماء ،أما الافعال فانها ليست مفتقرة الى الاعراب ،لاننا لو رفعنا الاعراب منها لم تلتبس معانيها .
أما أهل الكوفة ،فقالوا : انه قد يفتقر الى الاعراب في الافعال في بعض المواضع للدلالة على المعاني في نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فان الفعل الثاني اذا رفعته كان المعنى على النهي عن الاكل ،واباحة الشرب ، واذا نصبت ذلك الفعل كان المعنى على النهي عن الجمع بين الاكل والشرب في آن واحد ، واذا جزمت كان المعنى النهي عن الأكل والشرب مطلقا مجتمعين أو مفترقين ، فبناءً على ذلك قالوا ان الاعراب له في الفعل دلالة في بعض المواضع . والصحيح انه لا يحتاج الى الاعراب في الفعل للدلالة ،لأن النصب في الفعل الثاني بأن مضمرة ويجزم على ارادة " لا " والرفع على القطع فلو ظهرت هذه العوامل المضمرة لكانت هي الدالة على المعنى ولم يحتج الى الاعراب ،وانما كان الاعراب في المضارع لمضارعته للاسم ، لأن الأصل في الأسماء الاعراب فحمل الفرع على الأصل . انظر ذلك مفصلا في شرح الجزولية للأُبَّذي : ١/ ٦٥ - ٦٧ .

المسألة الثالثة : اختلف الناس في تعيين الرافع للمضارع ، فذهب سيبويه وجمهور نحاة البصرة الى أن ارتفاعه بوقوعه (١) موقع الاسم مرفوعا كان ذلك الاسم ، أو منصوبا أو مخفوضا ، وذلك في الابتداء ، والخبر ، والحال ، والصفة ، كقولك : يقوم زيد ، وزيد يقوم ، وهذا زيد يقوم ، وهذا رجل يقوم (٢) .

فأما ارتفاعه بعد قد والسين وسوف ، فلصيرورة هذه الأحرف كبعض حروفه ، لأنها سيقت لمعنى فيه ، فالفعل مع حرفه واقع موقع الاسم .

وأما ارتفاعه بعد كاد وأخواتها ، فلما قدمنا (٣) من وقوعه موقع الاسم ، لأنه خبر في الأصل ولكنه التزم فيه أحد الوجهين الجائزين في باب كان (٤) ، لمعنى تقف عليه في موضعه ان شاء الله .

وأما ارتفاعه بعد حروف التحضيض ، فلأنها مركبة من حرفين لا اختصاص (٥) لأحدهما باحدى الجملتين ، غير أن التركيب أحدث حكما التزم له أحد الوجهين الجائزين قبله ، وأمر آخر ، وهو أن الفعل وجب له الرفع قبل دخول حرف التحضيض عليه ، وكان حرف التحضيض غير عامل في شيء ، وجب استصحاب الرفع ، اذ العمل لا يزول الا لورود عامل آخر ، والله أعلم .

وأما وقوع الاسم بعده لفظا ، فلا اعتداد به ، اذ هو موجود بعد حرف الشرط ، وانما الجواب ما تقدم .

وأما الكوفيون وبعض البصريين فزعموا أن ارتفاعه بتعريه (٦) من الناصب والجازم (٧) ، ورده بعض المتأخرين بأن التعري قد ثبت

---

(١) في "ح" "لوقوعه" .
(٢) الكتاب : ١/ ١٣، ١٤، ٣/٩-١١، والمقتضب ٢/ ٥ ، والانصاف : ٥٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٢ .
(٣) في "ح" "قدمناه" وانظر المسألة في الكتاب : ١/ ١٣، ١٤ .
(٤) انظر الكتاب : ٣/ ١٢ ، وشرح المفصل : ٧/ ١٣، ١٤ .
(٥) في الاصل "لاختصاص" خطأ .
(٦) انظر الكتاب ٣/ ١٢ .
(٧) معاني الفراء ١/ ٥٣ والانصاف : ٥٥٠ - ٥٥١ ، وشرح المفصل : ٧/ ١٢ .

عاملا في الاسماء ،وعوامل الاسماء لا تعمل في الأفعال ،وهذا أصل مقرر عند علماء العربية ،وهذا الرد أقرب الى الوهم ، لأن تعرى الأفعال خلاف تعرى الأسماء ، فتعرى الأفعال تَعَرٍّ من (١) الناصب والجازم ، وتعرى الأسماء تعر من نواسخ الابتداء وانما وقع الاشتراك في مجرد لفظ التعرى ،و من ها هنا أُتِيَ على الراد ،والله أعلم.

وقد رده بعضهم بأن التعرى من الناصب والجازم انما معناه عدم الناصب والجازم ،والعدم ليس بشيء (٢) ، ونسبة العمل للاشيء باطل ،اللهم الا أن يسلك في ذلك مسلك من زعم أن العدم شيء ،فتصح النسبة حينئذ ،ويرتفع النزاع من هذا الفرع ،وينتقل معه الى البحث في الأصل المبنى عليه ذلك الفرع ،وهو فاسد على مذهب أهل السنة ، وما بني على أصل فاسد فهو فاسد.

فصل : وينبغي أن يحقق النظر في هذه المسألة ،وذلك أن التعرى من الناصب والجازم ،وصف يتصف به الفعل ،وبه يرتفع ،كما تقول : ان الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به ، وهو كونه أولا لثان يخبر به عنه ،وكذلك هذا الفعل ارتفع بوصفه الذى هو عليه ،وهو كونه مُعَرًّى من الناصب والجازم ،وليس هذا عدما لصحة اتصافه به ، نعم هو وصف سلبي ،ومن ها هنا أتي على المعترض بما تقدم ،والله أعلم.

وحكى عن الكسائي : أن المضارع انما ارتفع بالزوائد التي في أوله ،وهي حروف المضارعة (٣) ،كأنه ذهب الى نسبة العمل الى الحروف المختصة به ، اذ كانت الحروف العوامل انما أوجب لها العمل الاختصاص بما تعمل فيه.

وذهب عنه ان هذا الضرب مستثنى فيقال : الحرف اذا كان مختصا وجب له العمل فيما اختص به بشرط ألا يكون كالجزء منه وهذا من ذلك (٤) ،وهو أيضا غير مستقيم من جهة انتصابه وانجزامه ،مع ثبات

---

(١) في " ح " "عن".

(٢) انظر شرح المفصل :٧/١٥ والبسيط : ٢٢٩.

(٣) انظر الانصاف : ٥٥١ ،وشرح المفصل :٧/١٢.

(٤) وهذه الحروف باقية مع عوامل النصب والجزم ،ولا يدخل عامل على عامل . شرح المفصل : ٧/١٢.

حروف المضارعة فيه ،وليس الرفع أحق من غيره ،ولا يصح الاعمال ولا التعليق في هذه الحروف ، اللهم الا أن يكون ذهب الى ذكر العلة في رفعه ونصبه وجزمه ،لا الى ذكر العامل ،واقتصر على ذكر الرفع والجزم ، والنصب عنده بمنزلته ،وهو (١) أليق بعلم الكسائي والله أعلم/ ٢٦

ثم قال (حتى يدخل عليه (٢) ناصب).

النواصب أربعة "أن " الخفيفة وضعا و "لن " و "اذا" (٣) و " كي " فأما "أن " فانها تنصب على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون محذوفة ،لا تظهر ،وذلك (٤- في ستة مواضع ، بعد "حتى " -٤) الجارة ،و "كي " الجارة ، (٥- ولام الجحود ، والجواب بالفاء ،والواو ،وأو " -٥)

والثاني : أن تكون مخيرا في حذفها واظهارها ،وذلك في موضعين :

أحدهما : بعد لام كي ، ما لم يقع بعدها " لا " فيلزم حينئذ اظهارها ،ليكون فاصلا بين المثلين.

والثاني : اذا كانت هي والفعل معطوفين على اسم قبلهما صريح ، نحو قوله : (٦)

لَلُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني أحبُّ الي من لبس الشُّفوفِ

---

(١) في "ح " "وهذا ".
(٢) في "ح " "عليها " خطأ وانظر الجمل :٧.
(٣) " اذا " هكذا في النسختين منونة وانظر بحثها في المغني و اللسان.
(٤-٤) في "ح " بعد ستة أحرف وهي حتى ".
(٥-٥) في "ح " ولام الجحود ،والفاء ،والواو ،وأو في الأجوبة.
(٦) البيت لميسون بنت بَحْدَل الكلبية ،وهو في الكتاب : ٤٥/٣ ، والمقتضب : ٢٦/٢ ،والاصول : ١٥٠/١ ،والصاحبي : ١٤٦ ، والجمل : ،واعراب القرآن للنحاس : ٥٠٤/١ ،وسر صناعة الاعراب : ٢٧٣ ،والمحتسب : ٣٢٦/١ ،وامالي ابن الشجري : ٢٠١/١ ،وشرح المفصل : ٢٥/٧ ورصف المباني : ٤٢٣ ، والجنى الداني : ١٥٧ والمغني : ٣٢٣ ،وشرح شواهد : ٦٥٣/٢ ، ٧٧٨ ،والخزانة : ٥٩٣/٣ ،٦٢١.

والثالث : أن تكون ظاهرة لا تحذف اختيارا غالبا ،وذلك فيما عدا الوجهين المذكورين كقولك : أن تقرأ خير لك .

وقد جاءت "أن" هذه مهملة حملا على "ما" المصدرية (١) لاتفاقهما في الحرفية والمصدرية ،واحتياجهما للصلة ،وذلك كقراءة من قرأ * لمن أراد أنْ يُتِمُّ الرضاعة * (٢) وكقوله (٣) :

أن تقرآنِ على أسماء ويحكما منى السلامَ وأن لا تشعرا أحدا

وأما "لن" فلا تنصب الا ظاهرة ،وفيها ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها مركبة ،وأصلها : لا أن ،فالنفي لـ"لا" والنصب لـ"أن" ،فحذفت الهمزة تخفيفا ، ثم حذفت الالف (٤) لالتقاء الساكنين ،وهو أحد قولي الخليل (٥) ، واستدل سيبويه على بطلان ذلك بقولهم : زيدا لن أضرب ،فلو كان على ما قاله الخليل رحمه الله لم يجز تقديم معمول معمولها عليها ،لأنه اذ ذاك داخل في حكم الصلة ،والصلة أو شيء منها لا يتقدم على الموصول (٦) ، وقد أجاب القاضي أبو سعيد عن ذلك بأن التركيب أحدث حكما لم يكن قبله ،كما كان ذلك في "لولا" و"لوما" وفي (٧) "اذ ما" في "باب الشرط على قول سيبويه (٨) ،ولذلك رده بعض حذاق المتأخرين بوجه آخر ، وهو أن معمولها يلزم أن يكون خارجا عن أصناف المركبات تركيب الاستقلال بالافادة ، اذ كانت "أن" مع مابعدها في حكم المفرد المعرفة ،و"لا" العاملة مختصة بالدخول على النكرة (٩) ،وهذا واضح ان شاء الله.

---

(١) قال ابن جني ان "أن" هنا مخففة من الثقيلة وهو مذهب البصريين وخففت ضرورة ،واما الكوفيون ،فانهم يجعلونها مشبهة "بما" . سر صناعة الاعراب : ٥٤٩ ، ٤٤٨ ،وانظر الخصائص ١/٣٩٠.

(٢) سورة البقرة : ٢٣٣ هذه القراءة نسبها النحويون لمجاهد ، البحر المحيط ٢/٢١٣.

(٣) لم أقف له على قائل وهو من انشاد ثعلب انظر المجالس : ٣٩ ،وورد أيضا في المنصف ١/٢٧٨. وسر صناعة الاعراب : ٥٤٩ ،والانصاف : ٥٦٣ ،والمغني : والبحر المحيط : ٢/٢١٣ ،والخزانة ٣/٥٥٩.

(٤) في الاصل "الهمزة" والصواب ماهنا .

(٥) الكتاب : ٣/٥ وبه قال السهيلي في نتائج الفكر : ١٣٣ ،وانظر البحر المحيط : ١/١٢.

(٦) ذكر السهيلي ان ما قاله سيبويه لا يلزم ،لأنه يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط ،نتائج الفكر : ١٣٣.

(٧) سقطت من الاصل .

(٨) شرح السيرافي ٣/١٨٨/ب ،وانظر الجنى الداني : ٢٨٥ ،ورصف المباني : ٢٨٦ والمغني : ٣٧٤.

(٩) منهم احمد بن عبد النور المالَقِيّ في رصف المباني : ٢٨٦.

الثاني : أنها غير مركبة ،حرف واحد ،جاء لنفي المستقبل ،وهو جواب سيفعل ،قاله أيضا الخليل واعتمد عليه سيبويه (١) ،وعليه الجمهور ،وليست مخصوصة بالتأبيد ،خلافا لبعضهم (٢).

والثالث : أن الأصل فيها " لا " فقلبت ألفها نونا ،قاله الفراء (٣) كما تقلب النون الفا ،وهذه دعوى لا يقتضيها قياس ولا نظر ، فلا سبيل الى القول بها .

وأما " اذًا " فحرف جواب وجزاء (٤) ، وهي تنصب الفعل المضارع بثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون أولا ، ومعناه ألا يكون مابعدها معتمدا على ما قبلها .

الثاني : ان يكون الفعل (٥) بعدها مستقبلا .

الثالث : عدم الفصل بينها وبين معمولها ،الا بالقسم (٦) ، أو بالنداء أو بلا ، وزعم الأستاذ أبو الحسين (٧) أن الفصل بهذه الثلاثة بمنزلة الفصل ببعضها ، في أنها لا أثر لها (٨).

---

(١) الكتاب : ١/٦٨،٣/١١٧، ٤/٢٢٠.

(٢) هو الزمخشري في الأنموذج ،الجني الداني : ٢٨٤ ،والمغني ٣٧٤ والبحر المحيط : ١/١٠٢ .

(٣) رصف المباني : ٢٨٥.

(٤) هو مذهب سيبويه والجمهور . والشلوبين والفارسي يريان انها جوابٌ في موضعٍ وجزاءٌ في موضع انظر الكتاب ٤/٢٣٤ ،ورصف المباني : ٦٢،٦٣.

(٥) في "ح " " المضارع " فقط.

(٦) الكتاب : ٣/١٣.

(٧) هو الاستاذ أبو الحسين ،عبيد الله بن احمد بن عبد الله بن محمد ابن عبيد الله بن أبي الربيع ينتهي نسبه الى عثمان بن عفان رضي الله عنه ،أخذ النحو عن الدباج ،والشلوبين ،سكن سبتة بعد سقوط إشبيلية ، من أنجب تلاميذ الشلوبين ،ولد سنة : ٥٩٩ ، وتوفى سنة : ٦٨٨ ،عنوان الدراية ٢٦٦ ،وبغية الوعاة : ٢/١٢٥ ومقدمة البسيط .

(٨) هكذا عبارته في النسختين ،وعبارة ابي الحسين : " فان الفصل بهذه الثلاثة كلافاصل " . البسيط : ٨١.

وزعم صاحب المقرب أن الفصل بينها وبين معمولها بالظرف والمجرور جائز (١) ، وفيه نظر ، ان كان ذلك بالقياس ، لأنّ القسم والنداء قد يفصل بهما ، حيث لا يفصل بظرف ولا مجرور .

فصل : اختلف الناس في " اذاً " على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها مركبة وأصلها " اذ أن " فنقلت حركة الهمزة الى الذال قبلها (٢) ، وهذا ضعيف من أربعة أوجه :

أحدها : لزوم الرفع فيما اذا اعتمد مابعدها على ما قبلها كقولك : زيد اذاً يكرمك ، ولو كان على ذلك التقدير للزم نصب الفعل بعدها مطلقا (٣) .

والثاني : اخراج " اذ " عن المعنى الذى وضعت له من الدلالة على الزمان الماضي .

والثالث : وقوع فعل الحال بعدها ، و "أن " مخصوصة باستقبال المضارع بعدها .

والرابع : استقلال الكلام بمعمولها كقولك : اذا يكرمك زيد ، وقد تقدم بيان هذا في "لن ".

الثاني من الأقوال : أن الفعل بعدها منصوب بـ " أن " محذوفة ، وهو محكى لسيبويه عن الخليل (٤) ، واليه ذهب الزجاج (٥) ، ورده سيبويه بأنه لو كان كذلك لنصبت في قولك : عبدالله إذاً يأتيك ،

---

(١) المقرب : ٢٦٢/١ ، وانظر المغني : ٣٩ ، والجني الداني : ٣٥٦ وبه قال ابن عبد النور في رصف المباني : ٦٤ . وذكر الأدلة التي تجوز ذلك .

(٢) هذا القول للكوفيين . انظر رصف المباني : ٦٩ .

(٣) انظر رصف المباني : ٧٠ .

(٤) الكتاب ١٦/٣ وذكر في رصف المباني : ٦٩ ، والجني الداني : ٣٥٧ أن ابا عبيده رواها عن الخليل . لكن ما سمعه سيبويه عن الخليل أنها الناصبة ، وسيأتي قريبا .

(٥) شرح السيرافي : ١٩٦/٣/أ ، ورصف المباني : ٦٩ ، والمساعد : ٧٤/٣ ، والجني الداني : ٣٥٧ .

أي لو كان النصب لأن محذوفة لاستوى حكم " اذا " مع تقديمهـا وتوسيطها ، كما أن "حتى" و"اللام" كذلك (١) ، ورده بعض المتأخرين بوجه آخر ، وهو أنه لو كان كذلك لم يكن مابعدها كلاما مستقلا اذ كانت "أن" والفعل بتأويل المصدر ، على حَسَب ما تقدم في "لن" مع الخليل (٢).

الثالث : أن النصب بها نفسِها ، وهي حرف واحد غير مركب ، وهو مذهب سيبويه الذى حكاه عن / الخليل (٣) ، وهو الصحيح الذى ٢٧
عليه الجمهور ، وحكى سيبويه عن عيسى بن عمر أن من العرب من لا يعملها مطلقا (٤) ، وأكثر العرب على وجوب اعمالها عند توفر الشروط المذكورة.

مسألة : اذا وقعت " اذا " بعد الفاء والواو المعطوف بهما جاز اعمالها ، والغاؤها أكثر ، وبه جاء القرآن الكريم ، فوجه الغائها توسيطها ، على ما تقدم ، ووجه اعمالها عدم الاعتداد بحرف العطف ، لكونه على حرف واحد ، فكأنه بعض حروفها ، ولأن دخولها بعد وجوب العمل ، فهو عاطف ذلك كله على ما قبله (٥).

قال سيبويه : وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف ﴿ واذا لا يلبثوا خلفك الا قليلا ﴾ (٦) وسمعنا بعض العرب قرأها فقال : ﴿ واذا لا يلبثوا ﴾ (٧).

قال أبو عمر الجرمي (٨) : انها قراءة هارون القارئ (٩).

---

(١) الكتاب : ٣/١٦.

(٢) انظر ما سبق ص ، وممن ذكر ذلك بن عبد النور المالَقي في رصف المباني : ٦٩. (٣) الكتاب : ٣/١٦.

(٤) الكتاب : ٣/١٦ ، وهذه اللغة أثبتها من الكوفيين أبو العباس ثعلب المساعد : ٣/٧٢. (٥) الكتاب : ٣/١٣.

(٦) الاسراء : ٧٦.

(٧) الكتاب : ٣/١٣ ، وهذه القراءة قرأ بها عبدالله بن سعود وأبي البحر المحيط : ٦/٦٦.

(٨) هو ابو عمر صالح بن اسحاق الجرمي بالولاء ، انتهى اليه علم النحو في زمانه مع علم بالحديث والسيرة أخذ عن الأخفش ويونس ولم يلق سيبويه ، مات سنة : ٢٢٥هـ ، اخبار النحويين البصريين ٥٥ ، وبغية الوعاة : ٨٨.

(٩) هو هارون بن موسى الأزدي العتكي بالولاء ينبز بالأعور ، عالم بالقراءات والعربية سمع من طاوس وغيره ، وكان يهوديا فأسلم ، وهو أول من تتبع وجوه القراآت والشاذ منها . وثقه ابن معين وروى له البخاري ومسلم مات في حوالي السبعين ومائة . بغية الوعاة : ٢/ ٣٢١ ، والأعلام ٨/٦٣.

وأما "كي" فاستعمالُها على وجهين :

أحدُهما : أن تكونَ مصدريةً بمنزلة "أنْ" تنصبُ المضارعَ بنفسِها ، ويُستدَلّ على صحةِ ذلك بدخولِ حرفِ (١) الجرّ عليها ، في نحو قوله تعالى: ﴿لكيلا تأسوا﴾ (٢) وحرفُ الجرّ لا يدخلُ على مثلِه ؛ لما يلزم عليه من تعليق أحدِهما ،وهو ممنوعٌ ،وقد جاء من ذلك ما لا بالَ له (٣) ، فدلَّ ذلك على أنّها مصدرية بمنزلة "أن".

والثاني : أن تكونَ حرفَ جرٍّ ، وهي لغةٌ لبعضِ العربِ حكاها سيبويه .

قال : وبعضُ العربِ يجعلُ "كي" بمنزلةِ "حتّى" وذلك أنّهم يقولون : كيمَهْ في الاستفهامِ ،فيُعْمِلونها في الأسماءِ ،كما قالوا : حتى مَهْ ، وحتى متى ،ولِمَهْ .

فمن قال : كيمه ،فانه يضمر "أن". (٤)

وهذا الكلامُ من سيبويهِ يقتضي أن العربَ الذين يستعمِلونَها حرفَ جرٍّ يدخِلونَها على الأفعالِ ،فإذا فعلوا ذلك أضمروا بعدها "أنْ" لأنّ حروفَ الجرّ لا تعملُ في الأفعال .

وذهب بعضُ المتأخرين إلى أنّ "كي" الداخِلةَ على الأفعالِ هي الناصبةِ على كلّ حال ، سواءٌ تقدمها حرفُ جرٍّ أم لا ، فإن تقدمها فلا إشكالَ في أنها الناصبةُ ،وإذا لم يتقدَّمها كان مقدراً قبلها . (٥)

وأما من جعلَها من العربِ حرفَ جرٍّ ، فإنّه لا يُدخِلُها على الأفعالِ أصلاً ؛لأنّ فعلَ ذلك في لامِ كي ،ولامِ الجحود ،وحتى الجارة ينبغي أنّ يكونَ موقوفاً على السماع ،ولو كان ذلك قياساً لجاز أن تقول :

---

(١) في الأصل "حروف".

(٢) الحديد : ٢٣.

(٣) مثل قوله : فلا والله لا يُلْفَى لما بي ولا لِلِما بهم أبداً دواءُ
فقد قال فيه ابن جني : "هذا البيت لم يعرفه أصحابنا ولا رووه ،والقياس من بعد على نهاية المج له ، والاعراض عنه. المحتسب : ٢/٢٥٦.

(٤) الكتاب :٣/٦.

(٥) منهم ابن عبد النور المالَقيّ في رصف المباني :٢١٧ ،وانظر البسيط : ٢٣١.

عجبت من تكرمني ،وهذا لك بتقوم ،تريد من أن تكرمني ،وبأن تقوم ، فإذا لم يكن حذف "أنْ" بعد حرفِ الجرّ قياساً ،وجبَ الاقتصارُ على الموضعِ الذي قامت الدلالةُ على أنّه من ذلك ،وهذا تحقيقٌ في الموضع كان يجب الأخذ به ،لولا أن سيبويهِ قد أثبتَ دخولَ كي الجارةِ على الأفعالِ ،على حَسَبِ ما تقدم.

ثم قال : (أو جازم) .(١)

جملةُ الجوازمِ خمسُ عشرةَ كلمةً ،وهي : لم ،ولمّا ،ولام طلب الفعل ،ولا التي لطلب تركِ الفعلِ ،وهذه الأربعةُ تجزمُ فعلاً واحداً ، لا بالتشريك ،والبواقي تجزم فعلين على رأيٍ ،وهي (٢) : إنْ ،وثلاثة أسماء ،وهي : مَنْ ،وما ،ومهما ،وثلاثة ظروفِ زمانٍ ،وهي : متى ،وإذما ، وأيان ،وثلاثةُ ظروف مكان ،وهي : أنّى ، وأين ،وحيث ما . و"أيّ" وهي بحسب ما تضاف اليه.

فصل : يذكر فيه بعض ما في هذه الكلمات من الخلاف ،أما "لم" و "ولما" فزعم أبو العباس أنهما دخلا على لفظ المضارع ،وحولا معناه الى الماضي محتجا بإنِ الشَّرطِيَّةِ المتفق على أنها حولت معنى الماضي الى الاستقبال .(٣)

ويظهر من سيبويهِ أنَّهما دخلا على لفظِ الماضي (٤) وحَوَّلا لفظَه إلى المضارعِ ليظهرَ فيه العملُ ؛ لئلا يقع في الوهم إنتفاؤه ويحتج ذلك بأنهما موضوعان لنفي الماضي ،فقولك : لم يفعل ،نفي فعل . ولما يفعل نفي قد فعل فينبغي أن يدعى أنهما دخلا على ما وضعا (٥) له ، والا كان منافيا للوضع .

---

(١) الجمل : ٧ .
(٢) في "ح" وهو .
(٣) المقتضب : ١/١٨٥ ،ولم ينص على لما في هذا الموضع .
(٤) الكتاب : ٤/٢٢٠ قال : وهي نفي لقوله فعل .
(٥) في "ح" "وضعت" .

وأمّا "إنْ" فهي موضوعة للمستقبل ،وقد دخلت عليه كثيرا ،ثم وضعوا الماضي موضع المستقبل ، لضرب من التوسع ،وليس في هذا تناف .

ولأبي العباس أن يقول : لما أرادوا تحصيل الفرضين ،اعمالهما في لفظ مابعدهما ،ومطابقةَ المعنى لوضعهما ،أوقعوا المضارع بعدهما ؛ اذ هما حاصلان بوجوده ،وهو أسهلُ مأخذاً ،واليه ذهب ابن السراج (١) والفارسي وكثير من المتأخرين .

وأما "مهما" فاختلف في اسميتها وحرفيتها على ثلاثة أقوال (٢) ، أصحها في النظر ما ذهب اليه الجمهور من الحكم عليها بالاسمية مطلقا ؛ بدلالة جريان بعض أحكام الأسماء عليها ، من ذلك قوله تعالى ﴿ مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾ (٣) وهي في هذا الموضع مبتدأ ،وفعل الشرط خبرها ،والضمير في "به" راجع اليها ، ويجوز أن تكون نصبا / على اضمار فعل يفسره فعل الشرط ، من ٢٨
باب الاشتغال ،والأول أحسن ، فهذه ثلاثة أحكام من أحكام الأسماء .
وزعم بعض النحاة أنها حرف مطلقا ،اعتمادا منه على أنها تدل على معنى في غيرها ،وغفل عن (٤) دلالتها على معنى في نفسها ، مع كونها تدل على معنى في غيرها وعما قدمنا من جريان أحكام الأسماء عليها ،وهو القول الثاني (٥) .

وذهب الشيخ أبو القاسم السهيلي الى الحكم عليها بالاسمية ،مع وجود عود ضمير عليها ،وبالحرفية ان عدم ذلك وهو القول الثالث (٦) .
ورد بعدم انفكاكها عن حكم من أحكام الأسماء . (٧)

---

(١) الأصول : ٢/١٥٨ .
(٢) انظر الجنى الداني : ٥٥١ ،والمغني : ٤٣٥ ،وشرح الجزولية للأبذى : ١/٣٥٣ .
(٣) الأعراف : ١٣٢ .
(٤) في "ح" "من" تحريف .
(٥) انظر الجنى الداني : ٥٥١ ،فقد حكى خطاب الماوردى عن بعضهم أنها تكون حرفا بمعنى "ان" .
(٦) انظر الجنى الداني : ٥٥١ . قال : وهو قول غريب وقال الابّذى : ولا اعلم أحدا ذهب الى ذلك غيرَه . شرح الجزولية : ١/٣٥٤ .
(٧) انظر المغني : ٤٣٣ ، ٤٣٤ ،وشرح الجزولية للأبذى : ١/٣٥٤ .

واختلف أيضا فيها من جهة تركيبها فقال الخليل : هي "ما" أدخلت عليها "ما" لغوا ،كما فعل ذلك مع متى وأين ثم أبدلوا الألف الأولى هاء لاستقباحهم تكرار اللفظ الواحد.(١)

وقال سيبويه(٢) : وقد يجوز أن تكون مه ، ضمت اليها ،"ما" يعني أنهما ركبا وصيرا كلمة واحدة ،ودخلها معنى الشرط ،كما فعل ذلك بإذما .

وقال الزجاج : مه اسم فعل ، في معنى اسكت ،لكلام يتكلم به ، و"ما" التي بعدها للمجازاة(٣) ، ولو كان على ما قاله الزجاج رحمه الله ، لم تستعمل الا حيث يكون الفرضَ بها الأمرُ بالسكوت ،وفي كون الأمر على خلاف ذلك دليل على أنه ليس على ما ذهب اليه ،فعلى قول الخليل انما وقع الجزم بما الأولى ،والثانية زائدة للتوكيد ،والجزم على قول سيبويه بمهما نَفْسِها ،وأما على قول الزجاج فلا حظ لمه في الجزم ،وانما هو لما .

وأما " اذ ما " فذهب سيبويه الى أنها حرف(٤) ،تعلقا بعدم جريان حكم من أحكام الأسماء عليها ، وأن معناها في غيرها ، اذ هي تدل على أن ما بعدها شرط في الجواب ،وهذه سبيل الحروف ، فوجب الحكم عليها بالحرفية ،ولا يستنكر أن يكونَ اللفظ على حكم ، ثم يصيرَ بالتركيب الى حكم آخر ،ألا ترى أن "حبذا" اسم عند جِلَّة النحاة(٥) ؟ وقد كان " حب " قبل التركيب فعلا ماضيا ، فلما ركب مع "ذا" صار جزء من كلمة ، وجزء الكلمة لا يصح أن يحكم عليه بالاسمية ، فكذلك " إذْ " كانت قبل التركيب ظرفا زمانيا ،فلما ركبت مع " ما " زالت عن أن تكون اسما ، لانها صارت بالتركيب بعض

---

(١) الكتاب : ٣/٥٩ - ٦٠.
(٢) الكتاب : ٣/٦٠.
(٣) شرح السيرافي : ٣/٢٢٧/أ.
(٤) الكتاب : ٣/٥٦ - ٥٧.
(٥) انظر ذلك في "باب حبذا".

حروف الكلمة ، ولم تغلب على المركب جهة الاسمية ،لقيام معنى الحرفية فيه ، وعدم وجود الاسمية ،وهذا واضح ان شاء الله .

وأما أبو العباس فحكم عليها بالاسمية ،اعتمادا على مصاحبة الحكم الاصلى .(١)

قال : وقد أَحدثَ التركيبُ حكما لم يكن قبله ،وهو أنها كانت لما مضى من الزمان ،وهي الآن لما يستقبل منه ،واذا أمكن البقاء مع الاصل فلا سبيل الى العدول عنه ،وأكثر المتأخرين على هذا القول .

فصـــل ثم قال : (وأما فعل الحال الى آخره).(٢)

اعلم أن المضارع اذا كان مجردا من القرائن ،كان مشتركا بين الحال والاستقبال ،كسائر المشتركات (٣) ،فان كانت معه قرينة وجب العمل على مقتضاها ،والقرائن ثلاثة أقسام.:

قسم يصرف معناه الى الماضي ،وذلك لم ،ولما ،ولو ،وربما ، وظرف الزمان الماضي وعطفه على الماضي ،والماضي عليه.(٤)

و قسم يخصه بالحال وذلك "ما" و"ان" النافيتان ،وليس ، وظرف الزمان الحاضر (٥) ، واللام في خبر ان مطلقا ، على رأى ،ويشرط عدم التقييد على رأى .(٦)

---

(١) ظاهر كلام المبرد أن " اذ ما " حرف قال : ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إنْ وإذ ما . المقتضب : ٢/٤٥ ،الا أنه قد نقل عنه أنها باقية على اسميتها . قال في شرح الرضي :٢/٢٥٤ قال المبرد : " اذ ما باقية على اسميتها ،وما كافة لها عن طلب الاضافة ،مهيئة للشرط والجزاء كما في حيث . وانظر شرح الكافية لابن مالك : ١٦٢٢ ،والجنى الداني : ٢١٤.

(٢) الجمل : ٨.

(٣) ذكر ابن أبي الربيع أنه للحال أظهر . البسيط : ١/٩٠.

(٤) انظر التوطئة : ١٣٤ ،والبسيط : ١/٩٢.

(٥) نحو الآن ،والساعة . انظر التوطئة .

(٦) قال سيبويه في اللام المقترنة بخبر ان : "... فان ان حرف توكيد ،فلها لام كلام اليمين ... وقد يستقيم في الكلام : ان زيدا ليضرب وليذهب ، ولم يقع ضرب ،والأكثر على ألسنتهم ـ كما خبرتك ـ في اليمين . فمن ثم الزموا النون في اليمين ،

===

وقسم يخص معناه بالمستقبل ،وذلك الجوازم كلها ،ما عدا لم ولما ،وهي ثلاثة عشر ، والنواصب كلها ،وهي أربعة ،والنونان الخفيفة والثقيلة ،وظرف الزمان المستقبل ،ولا النافية غالبا على رأيٍ (١) ،ولفات " سوف " وهي خمس (٢) ،وأن يكون طلباً أو وعداً أو تمنياً او ترجِّياً أومسنداً إلىٰ متوقع ، فذلك أحد وثلاثون مخلِّصاً (٣).

ثم قال : (فان أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف) (٤).

انما خصهما بالذكر دون غيرهما من المخلِّصات ،لأنهما ليس لهما معنى سوى التخليص وغيرهما له معنى آخر سوى التخليص والله أعلم.

=== لئلا يلتبس بما هو واقع . قال الله عز وجل : ﴿ انما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة ﴾ الكتاب : ١٠٩/٣ ،وانظر التوطئة : ١٣٤.

(١) هو مذهب سيبويه قال : "وتكون لا نفيا لقوله : يفعل ولم يقع الفعل، فتقول: لم يفعل ،فتقول : لا يفعل " الكتاب : ٢٢٢/٤ وانظر بقية المذاهب في الجنى الداني : ٣٠٣.

(٢) انظر الانصاف : ٦٤٧ ،والجنى الداني : ٤٣١ ،وشرح المفصل ١٤٨/٨ ،والقاموس المحيط : " سوف ".

(٣) انظر ذلك في التوطئة : ١٣٤ - ١٣٥.

(٤) الجمل : ٨.

باب التثنية والجمع

التثنيةُ : ضَمُّ ٱسمٍ إلى مثلِه ،وأَصْلُها العطفُ ،وعُدِلَ عنه ٱختصاراً ،ولا يُثَنَّى ٱلاَسم عند بعضِ المتأخرين إلا بخمسةِ شروط :(١)

الافرادُ ،والإعرابُ ،والتنكيرُ ،والإتفاقُ في اللفظِ ،والإتفاقُ في ٱلدّلالة.

فإذا ثنيتَ ٱلاَسمَ ،فإن كان صحيحَ الآخرِ الحقتَه ألفاً ونوناً في الرفعِ ،وياءً ونوناً في النصبِ والخفضِ ، من غيرِ تغييرٍ كقولك : قام الزيدان ،ومررت بالزيدين ،ورأيت الزيدين ،وإن كان معتلاً بالألفِ ، فإن كانَ ثلاثياً / ثُنِّيَ بحسبِ أَصْلِه(٢) ،فإن كانَ من ذواتِ الياءِ قَلَبْتَها ٢٩
ياءً نحو : فَتَيان ورحَيان ،وإن كانَ من ذواتِ الواوِ قَلَبْتَها واواً نحو : عصوان ،ومنوان .(٣)

وإن كان زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ قلبتها ياءً على كلِّ حالٍ ،إلّا ما لا بالَ له(٤) ،وإن كانَ معتلاً بياءٍ قبلها كسرةٌ وهو المسمى منقوصاً بقياس ، ثُنِّيَ باثبات الياء على كلِّ حال ،سواء كان من ذواتِ الياءِ أومن ذواتِ الواو ، كقولك : قاضيان وغازيان .

وإنْ كانَ ممدوداً وهو ما آخِرُه همزةٌ قَبْلَها ألفٌ ، فإنْ كانتِ الهمزة زائدةً للتأنيثِ قلبتها واواً لا غيرُ ،وإن كانت أصلية أثبتها لاغيرُ، إلا ما شذَّ في البابين ، وإن كانت بدلاً من أصلٍ ،أو زائدٍ كالأصلِ ، كنتَ مخيراً بين إثباتها وَقَلْبِها واواً ،والأولُ أوجه.(٥)

---

(١) ذكر هذه الشروط مفصلة ابن أبي الربيع في البسيط : ١/ ٩٤ - ٩٥ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٥ ومابعدها،وهمع الهوامع ١/ ٣٩-١٤٣.

(٢) في "ح" "وصله".

(٣) انظر التكملة للفارسي : ٢٢٢.

(٤) التكملة : ٢٢٣.

(٥) المرجع نفسه : ٢٢٦ - ٢٢٧.

وإن كانَ منقوصاً على غير قياس ،وجبَ اعتبارُه بالاضافةِ ،فما رُدَّ فيها رُد في التثنية ،وما لم يُرَد فيها لم يردّ في التثنية ، فتقول : أبوان وأخوان وحموان وهنوان ،لقولهم : أبوك واخوك وحموك و هنوك ، وتقول : دمان ،ويدان ، لقولهم دمك ويدك ، وهذا بين ان شاءالله.

فصل : الجموعُ على خمسةِ أقسامٍ ، قسمٍ يسمى جمعاً مذكرا سالما ،وهو ما رفع بالواو ونصب و خفضَ بالياءِ وَسَلِمَ فيه بناءُ الواحد .

وقسمٍ يسمى جمعاً مؤنثاً سالماً ، وهو ما نصب وجر بالكسرة.

وقسمٍ يسمى جمعاً مكسراً ،وهو ما تغير فيه بناء الواحد ، إمّا بزيادة مجردةٍ ، وإما بنُقصانٍ مجردٍ ،وإما بتبدلِ شكلٍ في المسألتين ، واما بزيادةٍ ونقصانٍ وتبدلِ شكلٍ ،وإما بتبدلِ شكلٍ في اللفظِ فقط، أو في التقديرِ فقط .

وقسمٍ يسمى اسم جمعٍ ، وهو ما ليس له واحد من لفظه لا تحقيقاً ولا تقديراً ، اتفاقا ،أو له واحدٌ من لفظِهِ ،ولم يثبتْ في أبنيةِ الجموعِ ، خلافاً للأخفش .

وقسمٍ يُسمى اسْم جنسٍ ،وهو ما فَرّقَ بينه وبين واحده تاء التأنيث ، وصح فيه التذكير ،وكلامه في هذا الباب انما هو في القسمِ الأولِ ، دون ما ذُكِرَ بعدَه ،فعلى هذا نتكلم في هذا الفصل ان شاء الله.

فنقول : الاسمُ الذي يجمع بالواوِ والنونِ رفعاً ،وبالياءِ والنونِ نصباً وخفضا إما أن يكون جامداً أو مشتقاً ،فان كان جامداً جُمِعَ ذلك الجمع بثلاثةِ شروطٍ زائدةٍ على شروطِ التثنية ،وهي : أن يكون علما لمذكرٍ من يعقل ،خالياً من تاءِ التأنيث.(١)

---

(١) وذلك مثل طلحة وحمزة ،فانهما لا يجمعان جمع مذكر سالم ، وانظر البسيط : ١/ ١٠٢.

(٢) في الأصل : " خاليا من تاء التأنيث ، والا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء " . وهو انتقال نظر وسيأتي .

وان كان مشتقا فثلاثة شروط أيضا : أن يكونَ لمذكرٍ من يعقل ، خاليا من تاء التأنيث ، وألّا يمتنع مؤنثُهُ من الجمعِ بالألفِ والتاءِ ، وهذا الشرط الأخيرُ احترازٌ من أَفعَل فعلاء ، ومن فَعْلان فعلى.(١)

فصل : ثم إنَّ هذا الاسم الذي يُجْمَعُ هذا الضربَ من الجمعِ ، إن كان صحيحَ الآخرِ لحقتهُ العلامةُ من غيرِ تغييرٍ ، وإنْ كانَ معتلاً بالألفِ وهو المسمى مقصوراً حُذِفت ألفه؛ لالتقاءِ الساكنين ، لدلالة الفتحةِ الباقيةِ عليها ، وإنْ كان معتلاً بياءٍ قَبْلَها كسرةٌ ، وهو المسمى منقوصاً ، فإنك تضم ما قبل الواو بضمةِ الياء المحذوفةِ؛ لالتقائها ساكنةً مع واو الجمع لا بضمة أجنبية(٢) ، خلافا لابن عصفور(٣) ، وأما في حالة الجر والنصب ، فإنك تحذف الكسرة من الياء استثقالا ، ثم الياء لالتقائها(٤) ساكنة مع ياء الجمعِ اتفاقا .

فصل : وأما الممدودُ فهو ما آخرُهُ همزة قبلها ألف ، وهو على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكونَ الهمزةُ زائدةً للتأنيثِ ، وحكمها قَلْبُها فيه واواً لا غير ، عند سيبويه.(٥)

الثاني : أن تكون أصليةً وحكمُها الإثباتُ لا غير عند سيبويه أيضا ،(٦) وقد نَدَرَ في البابين ما لا بال له ، وما عدا هذين القسمين

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٤٧-١٤٨ والبسيط: ١/١٠١-١٠٢.

(٢) كذا قال الفارسي في التكملة : ٣١.

(٣) قال ابن عصفور : فان كان منقوصا الحقت العلامتين له من غير أن ترد المحذوف منه وضممت ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء. شرح الجمل :٣/١٤٩.

(٤) في "ح" "لالتقائهما".

(٥) الكتاب : ٣/٣٦٤-٣٦٥ قال : واذا جمعت ورقاء اسم رجل بالواو والنون وبالياء والنون جئت بالواو ولم تهمز ... فقلت ورقاوون.

(٦) انظر التكملة : ٢٢٧ ، والبسيط : ٢٤٨ ومابعدها.

أنت فيه مخيرٌ بين إثباتِ الهمزةِ وقلبها واواً ، والأولُ أجودُ ، وسواءٌ كانت الهمزةُ بدلاً من أصلٍ ، أو من زائدٍ للإلحاقِ على الأصح. (١)

ثم قال : (ونون الاثنين مكسورةٌ أبدا ونونُ الجميع مفتوحةٌ أبدا). (٢)

أما كسرُ نونِ الاثنين فعلى أصلِ التقاءِ الساكنين (٣) ، اذ لا أصل لها في الحركة ، وأما فتحُ نُونِ الجماعةِ (٤) ؛ فليحصلَ الفرقُ بينها وبينَ نونِ الاثنينِ ، ولولا طلبُ هذا الفرقِ لاستوى الحكمان اعتبارا بالأصل في التقاء الساكنين ، ويَحتَمِلُ أن يكونَ كَسْرُ نون الاثنين فرقاً بينها (٥) وبين نونِ الجماعةِ (٦) ، وكان ينبغي أن تكون مفتوحةً على أصلِ التقاء الساكنين على طريقة المتبعين ، على رأي من يرى ذلك ، لولا طلبُ هذا الفرقِ . والطريقةُ الأولى أَوجَهُ اعتباراً بالسَّبْقِيَّةِ ؛ إذ التثنية أسبق من الجمع ، وأصلُ الفرقِ أن يكونَ في المتأخرِ دونَ المتقدمِ ، وهذا واضحٌ ان شاء الله.

وأما نونُ الجماعةِ فلو كُسِرَت للزمَ في ذلك الثقلُ ؛ من جهةِ توالي الضمات في حالةِ الرفعِ / ؛ لأنّ الواوَ أكثرُ من الضمةِ ، وتوالي الكسْراتِ ٣٠
في حالة النصب والجرِّ ؛ لأنّ الياءَ أكثرُ من الكسرةِ ، فعدلوا الى الفتحةِ فراراً (٧) من هذا الثقل ، وإنما خالفوا بين هذين النونين ، من جهة أن حرفَ الإعرابِ مختَلِفٌ فيهما ، فأرادوا أن يكونَ التابعُ جارياً على حكم المتبوعِ في الاختلاف ، والله أعلم.

---

(١) انظر التكملة : ١٢٧ وشرح الفية ابن معطى : ١/٢٨٢-٢٨٣.
(٢) الجمل : ٩.
(٣) هذا مذهب الجرمي ، وينسب لسيبويه ، التذييل والتكميل : ١/٧٠ أ.
(٤) في الاصل "الجميع".
(٥) في "ح" "بينهما".
(٦) عزا هذا النحاس لسيبويه : انظر التذييل والتكميل : ١/٧٠أ.
(٧) "فرارا" سقطت من "ح".

ثم قال : (وتسقطان في الاضافة) .(١)

اختلف الناسُ في نونِ التثنيةِ والجمعِ الذي على حدها ،على ثمانيةِ أقوال .(٢)

أحدها : أنَّها عوضٌ من التنوينِ ،والحجةُ في ذلك أنَّها تَسقطُ في الإِضافةِ كما يسقطُ التنوين. ولم يجعلها قائل هذا عوضاً من الحركة ،لأنها قد عُوِّضَ منها التغيير والانقلاب فكان يكون في ذلك جمع بين العوض والمعوض منه ،ونقد هذا القول بثباتها مع لام التعريف، وقد يوجه ثباتها معها بقوتها بالحركة(٣) ،بخلاف التنوين ،كما فرقت الحركةُ بين ألفِ التأنيث وهمزتِهِ ،في بابِ النسب .

الثاني : أنها عوضٌ من الحركةِ ، ويحتجُّ قائلُه بثباتها مع الألفِ واللامِ كالحركةِ ،ونقد بسقوطِها في الإِضافةِ ، ولو كانت عوضاً من الحركةِ لوجبَ ثباتُها عند الإضافةِ ،كما تثبتُ الحركةُ وأيضاً فقد عُوِّضَ من الحركةِ التغيرُ والانقلابُ ، فكأنَّ الحركةَ ثابتةٌ فيجيءُ في المعنى ، كأنه جَمَعَ بين العوض والمعوضِ منه على ما تقدم ،إن كان قائلا بذلك .

الثالث : أنها عوضٌ من الحركةِ والتنوينِ معا ،ويحتجُّ قائلُه بظهورِ حكمِهما فيها ،من حيثُ تحذفُ في الاضافةِ كالتنوينِ ، وتَثبُتُ مع لامِ التعريفِ كالحركةِ ،ونُقِدَ بحصولِ التنافي من جهةِ أنَّها يجب إِثباتها في الإِضافة ،من حيثُ هي عِوضٌ من الحركةِ ،وحذفها من حيث

---

(١) الجمل : ٩ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٥٢-١٥٣ والبسيط : ١٥٧-١٥٨، ورصف المباني : ٣٤٠ ،والتذييل والتكميل : ١/٨٧ ب وما بعدها .

(٣) انظر رصف المباني : ٣٣٩ .

هي عوضٌ من التنوين ،وحذفها مع لام التعريف ، من حيث هي عوض من التنوين ،وإثباتها من حيث هي عوض من الحركة ،فكان يجب أن يكونَ الشيءُ الواحدُ موجوداً معدوماً في حال واحدة ،وذلك محال ،وفيه ما ذكرناه من أن الحركةَ قد عُوِّضَ منها التغييرُ والانقلابُ ، إن كان قائلا بذلك.

الرابـــع : أنَّها عوضٌ من تنوينين في التثنية ،وتنوينات في الجمع ، بيانه أن قولك : الزيدان مُغنٍ عن زيدٍ وزيدٍ ، فألف التثنيـة مثلا قائم مَقَام الإعراب ،ونُونُها قائمةٌ مَقَامَ التنوينين اللذين كانا فـي الاسمين وعوض منهما ، وكذلك الجمع اذا قلت : الزيدون في زيـد وزيد وزيد مثلا ،فالواو قائمة مقام الاعراب ،والنونُ قائمةٌ مقامَ التنوينات، وعِوَضٌ منها ،ويُحكى هذا القول عن أبي العباس ثعلب(١) ، ونقد بأن فيه تعويضَ حرفٍ من حرفين فأكثر ،وأيضا فثباته مع لام التعريف يمنع من ذلك ، على ما تقدم ،وعندي أنه ساقط بنفسه من جهة أخرى ،وذلك أنك لما ثنيت أو جمعت إنما عمدْتَ الى أحد الاسمين أو الاسماء فألحقته العلامة ، فزال لذلك تنوينه ،فالنون إذاً على تسليم العوضية انما هي عوض من تنوين الاسم الواحد الذى لحقته العلامة ،فبطل كون هذه النون عوضا من تنوينين ، أو تنوينات .

هذا ما كان يمشي لنا في التدريسِ ، ثم ظهَرَ بعدُ أَنَّ علامـةَ التثنيةِ والجمعِ لما كانت بازاءِ متعدد ،وهو المثنى أو المجموع ، انْبَغَى أن تكون النون بازاء متعدد ، وهو تنوين المثنى والمجموع ،لأنهما سيقـا معا فهما متقابلان وفيه نظر.

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٥٣ ،والتذييل والتكميل : ١/٨٨ أ.

الخامس : أنها عوض من الحركة مع لام التعريف لثبوتهما معها ، وعوض من التنوين مع الاضافة لسقوطها معها ، وعوض منهما مع التجريد . قاله ابن جني (١) ، ونقد بكون العوضية فيه على حَسَب النسب ، فكان في الأصل الذى هو التنكير عوضا من الحركة والتنوين ، فاذا طرأت الألف واللام أو الاضافة صار عوضا من أحدهما ، فاذا رجع الى الأصل صار عوضا منهما قالوا : وهذا غير مرضي من أبي الفتح (٢) ، وهذا تحامل فيما أرى ، إذ يقال : ان لام المعرفة لما دخلت على المثنى وفيه النون عوضا من الحركة والتنوين ، غلب عليها جانب الحركة وألغي جانب التنوين ، وبالعكس مع الاضافة ، وهذا متصور معقول فتأمله وبالله التوفيق .

السادس : أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في الوقف ، قاله الفراء (٣) ، وذلك أن هذه النون لو لم تلحق لصار لفظ الاثنين في الرفع كلفظ الواحد في النصب في حالة الوقف ، كقولك : ضرب (٤) زيدا عمرا ، تريد : ضرب زيدان عمرا ، فلحقت النون فارقة بين الواحد والاثنين ، وحُمِلَ / منصوب التثنية ومجرورها على مرفوعها وكذلك ٣١
الجمع .

ونقد بأن حالة الوقف عارضة فلا يعتد بها ، وبأن الجمع باب آخر ، فلا يحسن حمله على التثنية .

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ١/٨٨/أ .
(٢) قال أبو حيان قال بعض اصحابنا : " وهذا كله تخليط " . التذييل والتكميل : ١/٨٨/ب .
(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٥٣ .
(٤) مطموسة في " ح " .

السابع : أن هذه النون انما زيدت في آخر المثنى والمجموع، لرفع توهم الاضافة أو الافراد ، قاله ابن مالك .(١)

بيان ذلك أنها لو لم تلحق في الجمع لكان يلتبس بالاضافة والافراد ، في قولك : قام زيدو ومررت بزيدي ورأيت زيدي ، فالأول يشبه المفرد الموقوف عليه في بعض اللغات ، والثاني يشبه المفرد المضاف الى [ياء](٢) المتكلم ، والموقوف عليه في تلك اللغة أيضا ، والثالث يشبه المضاف الى المتكلم لا غير ، والمثنى المرفوع يشبه المفرد المنصوب الموقوف عليه ، على ما تقدم للفراء ، فألحقت النون في آخرهما لرفع هذا الشبه وازالة اللبس ، وحُمِل منصوبُ التثنية ومجرورها على مرفوعها لتجريَ التثنية كلها على أسلوب واحد ، ولذلك نظائر فتأمله .

الثامن : قول سيبويه : كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين(٣) ، ولم يقل : عوض مخافة الزامه ما تقدم ذكره(٤) ، ولما كانت كذلك أرادوا أن يظهر فيها حكم الحركة والتنوين ، فأسقطوها مع الاضافة تغليبا لحكم التنوين ، وأثبتوها مع الألف واللام تغليبا لحكم الحركة ، ولم يكن بالعكس لقربها من موجب الحذف ، في حال الاضافة وبعدها من موجبه مع الألف واللام ، فلو غلبوا عليها حكم الحركة لوجب اثباتها في الموضعين ، ولو غلبوا عليها حكم التنوين لوجب اسقاطها فيهما ، فكان ما تقدم أنسب اشعارا بالأمرين ، وهذا من بديع الاستنباط وأنبله ،

---

(١) التسهيل : ١٣ .
(٢) تكملة من "ح" .
(٣) الكتاب : ١/١٨ .
(٤) قال ابن عبد النور المالقي : " والذى يظهر لي بعد البحث أنها ليست عوضا من شيء ، وانما معناها في الكلمة على كمال الاسم وأنه منفصل مما بعده كما فعل بالتنوين ، الا أنها حذفت ===

على أن بعض المفسرين لكلام سيبويه زعم أن قوله : كأنها عوض ،(١) على معنى التحقيق ، وليس التشبيه على موضعه ، واستشهد على أن التشبيه يأتي على معنى التحقيق بقول الشاعر :(٢)

فأصبح بطن مكة مقشعِرًّا   كأن الأرضَ ليس بها هشامُ

قال : والمعنى أن الأرض ليس بها هشام ، لأنه يرثيه ، وليس في البيت كبير دليل ، لأنه يجوز أن يكون المعنى فيه : ان الأرض بها هشام مدفونا في بطنها ، فأنكر كونها على تلك الصفة ، من الاقشعرار مع كونها بها هشام ، أى في بطنها ، وما كان ينبغي لها أن تكون كذلك ، وهذا أولى من اخراج التشبيه عن موضعه ، والله أعلم .

=== مع الاضافة لأنهما يتضادان ، اذ الاضافة دليل الاتصال ، والنون دليل الانفصال ، وثبتت مع الألف واللام ، لكونها قويت بالحركة ، وأنها ليست كالتنوين في الدلالة على التنكير وانصراف الاعراب ، الا ترى أنها تكون في الاسم الذى لا ينصرف نحو : أحمرين وأحمدين وفي الاسم العلم نحو الزيدين وفي المبنى نحو اللذان ؟ فهذا كله يقويّ أنها ليست كالتنوين في تلك الأوجه وإن كانت مثله في الدلالة على تمام الكلمة وانفصا لها مما بعدها .
ثم قال : واذا تحققت كلام سيبويه علمت أنها ليست عنده عوضا من شيء ، لأنه قال : كأنها عوض ، ولم يقل : إنها عوض ، رصف المباني : ٣٣٩-٣٤٠ ، وذكر أبوحيان أن بعض الناس يحمل كلام سيبويه على أنها عوض ، لأن كأن قد تستعمل للتحقيق مثل إنّ . التذييل والتكميل ١/٨٩ .

(١) هو السيرافي : ١/ وهوأيضا مذهب الكوفيين والزجاجي ، الجنى الداني : ٢١٩ والمغني ٢٥٣٠ والتذييل والتكميل : ١/٨٩/ب ، وانظر الهامش السابق ، كلام ابن عبد النور وأبي حيان .

(٢) البيت للحارث بن أمية الصفري الاموي يرثى هشام بن المغيرة وهو في الحذف من نسب قريش : ٤٠ ، ٦٧ ، والكامل : ٢/١٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٤٨ ، والمغني ج٣ ٢٥٣ ، والجنى الداني : ٥٢٠ ، وشرح أبيات المغني : ٤/١٦٩ .

باب الفاعل والمفعول بـه

الفاعل : كل اسم مرفوع تحقيقا أو تقديراً ، مسندٍ إليه فعلٌ أو ما في معناه ، مقدمٌ عليه غيرُ مبنيٍّ لمفعول .

والافعال بالنظر إلى ما ترفعه على أربعة أضرب :

ضرب يرفع الفاعل حقيقة كقام زيد وقعد عمروٌ ، وضرب يرفع النائب عنه كضُرِبَ زيدٌ ، وأُكرِمَ عمروٌ ، وضرب يرفع المشبه به وهو كان وأخواتها ، وضرب فيه قولان وهو الفعل المؤكد به فعل آخر ، كقولك : قام قام زيد ، وكان الزائدة .

فصل : والرافع للفاعل إذا كان اسما (١) ظاهرا أو ضميرا منفصلا أحد ثمانية أشياء . وهي : الفعل ، واسم الفعل ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة به ، وأمثلة المبالغة ، والمصدر ، والظرف ، والمجرور ، اذا وقعا صفتين ، أو صلتين ، أوحالين ، أو خبرين ، وما خرج عما (٢) ذكر فنادر .

وأما رفع الضمير المتصل فتقع المشاركة فيه اعتباراً بالقاعدة المعلومةِ ، وهي أنَّ كلَّ ما يرفع الظاهر يرفع المضمر المتصل (٣) ، ولا ينعكس .

فصل : وأما المفعول به فعبارة عن كل اسم منصوب تحقيقاً أو تقديراً ، بفعل أوجارٍ مجراه ، على أنه محل لمعنى ناصبه فقط ، وهذا المفعول ينحصر ناصبه في ستة أشياء وهي : الفعل ، واسم الفعل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، وأمثلة المبالغة ، فلا يكون مفعول به منصوباً إلّا بأحد هذه الاشياء ، خلافاً للفراء في قوله : إنّه منصوبٌ بالفاعل ،

---

(١) سقطت من "ح ".
(٢) في "ح " "مما ".
(٣) سقطت من "ح ".

ولهشام الطّوالِ (١) في قوله : إنه منصوب بجملة الفعل والفاعل (٢) ، ولاستقصاء القول في ذلك موضع غير هذا .

فصـــل : ثم قال : (الفاعل مرفوع أبدا) (٣) ، وقال في باب المفعول المحمول على المعنى : (الا أنه قد جاء في الشعر شيء قلب فصير مفعوله فاعلا ، و (٤) فاعله مفعولا) .

فظاهر هذا / الكلام التدافع من حيث قال في هذا الباب: ٣٣
الفاعل مرفوع أبداً ، فظاهره أنه لا ينفك عن الرفع في موضع من المواضع، وظاهر ما قال في باب المفعول المحمول على المعنى : أنه ينفك عن ذلك.

والجواب عن هذه الشبهة أن المفعول الذى حصل فيه إعراب الفاعل يسمى فاعلا اعتبارا باللفظ ،لأنّ الإعراب انما يجرى على حسب اللفظ دون المعنى ، فإذا كان كذلك حصل ما قاله في باب الفاعل : من كونه مرفوعا أبدا لا ينفك عن ذلك بهذا الاعتبار (٥) ، فتدبره فانه صحيح ان شاء الله.

ثم قال : (والمفعول به إذا ذكر الفاعل فهو منصوب أبداً) (٦).

---

(١)

(٢) انظر المسألة في الإنصاف : ٧٨ ،حيث ذهب الكوفيون إلى أن ناصب المفعول هو الفعل والفاعل معا ،وذهب البصريون أن عامل النصب في المفعول هو الفعل .

(٣) الجمل : ١٠.

(٤) في الأصل "أو فاعله" والمثبت من "ح" والجمل : ٢٠٣.

(٥) قال ابن أبي الربيع : النحويون كلهم ... يقولون إن العرب تلزم رفع الفاعل ونصب المفعول فُهِمَ المعنى من غير الاعراب أو لم يفهم ،إلا أن يُضْطَرّ شاعر فيعكس ،وذلك عند فهم المعنى ، وان وجد في الكلام فيكون كالغلط، ويكون قول أبي القاسم "أبدا" يريد به في الكلام . البسيط : ٢٦٣ وقد ذكر ابن الطراوة أنه إذا فهم المعنى جاز نصب الفاعل ورفع المفعول وبه قال ابن عصفور. البسيط : ٢٦٢.

(٦) الجمل : ١٠.

أما كونه منصوبًا أبداً ،فليس فيه إشكال ،لأن كل واحد من المفعولات منصوبٌ إذا ذكر الفاعل ،ومفهوم كلامه أنه اذا لم يذكر الفاعل فليس منصوبا أبدا ،وهذا انما يمشي فيما يتعدى الى مفعول واحد ، وأما ما يتعدى إلى أكثر من واحد كباب أعطى وباب أعلم ، فانه اذا لم يذكر الفاعل فإنه (١) يرفع واحدا ،ويبقى ما عداه منصوبا على حاله ، فهذا إشكال ، وحله أن الالف واللام في قوله : والمفعول به جِنْسِيَّةٌ يراد بها التفصيل ،كأنه قال : وكل واحدٍ واحدٍ من المفعولات منصوب بشرط ذكر الفاعل ،فإن لم يذكر الفاعل ،فليس كل واحدٍ واحدٍ منصوبا ،فانما تَوَجَّه النفي المفهوم على نصب كل واحد واحد دون البعض ،وهذا بين ان شاء الله.

فصل (٢) : ثم قال : (لأن الفعل إذا تقدم الأسماءَ وُحِّدَ) (٣) الى آخره.

تلخيصه : لأن الفعل إذا قُدِّمَ على مَرفوعِه وُحِّدَ ،وإذا تأخر ثُنِّيَ وجمع ،وهذا معناه ،وهو كما ترى غَيْرُ صحيح ،لأنّه تقسيمٌ ما لا يُتَصَوَّر فيه هذا التقسيم ،لأنّ الفعل لا يَعْرَى عن تقدمه على مرفوعه مطلقا ،ظاهرا كان أو مضمرا ،لأنك إذا قلت : قام زيد ،وقام الزيدان ،وقام الزيدون ، فالفعل كما ترى مقدم على مرفوعه ،وإذا قلت : زيد قام ،والزيدان قاما ، والزيدون قاموا ،فالفعل أيضًا مقدمٌ على مرفوعه وهو المضمر المستتر ، أو البارز المسند إليه الفعلُ ،فلا فرق إذاً ، لكن قد يتجه قوله على تقدير أن الاصل إسناد الفعل إلى الظاهر ،ثم يقدم ذلك الظاهر على الفعل ، فيجب حينئذ أن يصير الفعل مسنداً إلى ضمير ذلك الظاهر ،لارتفاعه بالابتداء ،فعلى هذا يتجه قوله والله أعلم وهو (٤) تلفيق كما ترى ،

---

(١) في "ح" "فإنما".
(٢) سقطت من "ح".
(٣) الجمل : ١٠.
(٤) في "ح" "وهذا".

وأشبه من تلك العبارة أن تقول : إذا كان الفعل مسندا إلى اسم ظاهر ، أوجارٍ مُجْرَاه وحّد ، واذا كان مسندا الى ضمير متصل ظهرت فيه علامة الاثنين والجماعة كقولك : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا .

ثم قال بعد : (ثني وجمع للضمير (١) الذى يكون فيه) .

اعترضه بعضهم (٢) بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، قال : واصلاحه : " ثني وجمع الضمير " برفع قوله : " الضمير " ، على أن يكون قوله " ثني وجمع " مسندا الى الضمير ، وانما أفسده الناسخ ، وقال بعض الشراح هذا الإصلاح إفسادٌ ، لأنّ التثنية والجمع ليسا من أوصاف الضمائر ، كما أنهما ليسا من أوصاف الافعال ، والأولى أن يكون أوقع (٣) على الأفعال ما أصله أن يقع على الأسماء ، لشَبَهٍ لفظي بينهما ، لأنه إذا أشبه شيءٌ شيئاً جاز أن يطلق عليه ما أصله أن يطلق على المشبَّه به ، فلما كان قولك : يضربان ويضربون وتضربين ، على صورة ضاربان وضاربون وضاربين ، جاز له (٤) ذلك ، فهذا أولى ما يوجه به هذا الموضع والله أعلم .

فصـــل (٥) : ثم قال : (وظفرت يداك وظفر يداك (٦)) .

بسط هذا أن تقول : إذا كان الفعل مسنداً إلى مؤنث حقيقي التأنيث لزمت العلامة مع عدم الفصل غالبا (٧) ، وإذا كان مسندا الى

---

(١) في الجمل : ١٠ ، وهامش الأصل عن نسخة أخرى " الضمير " وأشار محقق الجمل إلى أنها في نسخة الأصل " للضمير " كما هنا ، وشرح هذه العبارة يقتضي ما اثبت.

(٢) ذكر ابن السيد شيئا من هذا في إصلاح الخلل : ٣٥ ، ٥٣ .

(٣) في " ح " " يكونا وقعا ".

(٤) في " ح " " لك " خطأ .

(٥) سقطت من " ح ".

(٦) " وظفر يداك " ليست في كتاب الجمل بطبعته انظر: ١٠ ، ٢٣ .

(٧) قال " غالبا " احترازا مما رواه سيبويه عن العرب من قولهم : " قال فلانة " . الكتاب : ٢/٣٨ .

موءنث مجازى التأنيث ، فان كان ضميرا متصلا لزمت[(١)] العلامة كالحقيقي ، وان كان اسما ظاهرا جاز الأمران مطلقا ، فصلتَ أو لم تفصِل ، الا أن اسقاطها مع الفصل أجود من اسقاطها مع عدمه . والله أعلم.

فصـل[(٢)] : ثم قال : (واعلم أن الوجه تقديمُ الفاعل)[(٣)] . إلى آخـره .

الأصل تقديم مرفوع الفعل عن منصوبه لأمرين هما[(٤)] : اللزوم ، وعدم الاستغناء ، بخلاف منصوبه ، فانه بالعكس مما ذكر.

٣٤ ثم إن / المفعول بالنظر الى تقديمه و تأخيره وتوسيطه ينقسم الى سبعة أقسام : قسم يلزم التقديم ، وهو إذا كان فيه معنى شرط أو استفهام ، او كان كم الخبريةَ أو مضافاً إلى واحد مما ذكر ، كقولك : أيَّهم تكرم أكرم ، وغلامَ أيِّهم تكرم اكرم ، وكم رجلٍ أكرمت ، وغلامَ كم رجلٍ أكرمت ، لأن المضاف يكتسي حكم الشرط والاستفهام والتصدير من المضاف إليه ، كما يكتسي منه التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير ، وسيأتي بيان ذلك كلِّه في أثناء الكتاب إن شاء الله تعالى .

وقسم يلزم التأخير : وهو إذا كان مقرونا بإلا ، أو في معنى المقرون بها ، أو كان ضميرا متصلا بالفاعل ، أو عدم الفارق بينه وبين الفاعل كقولك : ما ضرب زيد إلاَّ عمرا ، وإنما ضرب زيد عمراً ، وضربتك ، وضرب موسى عيسى .

وقسم يلزم التوسيط : وهو إذا كان الفاعل هو المقرون بالا ، أو ما في معنى المقرون بها ، أو كان ضميراً متصلا مع كون الفاعل اسما ظاهرا

---

(١) في " ح " " لزمته ".
(٢) سقطت من " ح ".
(٣) الجمل : ١٠ .
(٤) في " ح " " وهما " باثبات الواو .

كقولك : ما ضرب زيداً إلا عمروٌ، وإنما ضرب زيداً عمروٌ، وضربك زيد .

وقسم يتوسط ويتأخر ولا يتقدم : وذلك مع أدوات الشرط وأدوات الاستفهام ما عدا إنّ، والهمزة ، كقولك : هل ضرب زيد عمرا (١) ، وهل ضرب عمرا زيد ؛ لأن هذه الأدوات لا يضمر بعدها الفعل ، ولا يفصل بينها وبينه الا في الشعر ، وحكى أن بعض المتكلمين على هذه المسألة من كتاب سيبويه ألقى هذه المسألة على طلبته (٢) ، فقال : كيف يقال : هل زيد ضربته ، أو هل زيدا ضربته رفعا أو نصبا ؟ فرفع قوم بالابتداء؛ الحاقاً لهل بالهمزة ، والتزم قومٌ النصبَ باضمارِ فعل ؛ ليليَها الفعلُ في التقديرِ ؛ لأنّها ليس لها تَصَرُّفُ الهمزةِ ؛ لأنها دخيلةٌ في الاستفهامِ ، والهمزةُ فيه أصليةٌ ، فصوَّب الشيخُ هذا الاحتجاجَ وخَطَّأ الأولَ ، وكانَ إذْ ذاك بالحضرةِ بعضُ المشارقة فقال : كل ذلك خطأ ، وأخرج المسألة من كتاب سيبويه ، على ما ذكرناه آنفاً (٣) ، فبُهِتَ الشَّيْخ . ولا توفيق الا بالله .

وقسم يتقدم ويتوسط ولا يتأخر : وذلك إذا اتصل بالفاعلِ ضميرٌ يعودُ إلى المفعول ، كقولك : ضرب زيداً غلامُه ، وزيداً ضَرَبَ غلامُه .

وقسم يتقدم ولا يتأخر ولا يتوسط : وذلك إذا كان المسند إليه الفعل ضميراً متصلاً كقولك ضربتُ زيداً ، وزيداً ضربتُ .

وقسم يتقدم ويتأخر ويتوسط وهو ما عدا ما ذكر ، كقولك : ضرب زيدٌ عمراً ، ما لم يَعْرِضْ له عارضٌ ، فيجب العمل على مقتضى ذلك العارض .

فصـل (٤) : لم يتعرض أبو القاسم إلى جوازِ تقديم المفعول على فعله ، ولا لامتناع تقديم الفاعل على فعله .

---

(١) في الأصل "أوهل".
(٢) في "ح" "ألقاها على طلبته".
(٣) الكتاب : ٩٩/١ ، ١١٥/٣ .
(٤) هذا الفصل بأكمله سقط من "ح" وينتهي عند قوله : " نوع منه آخر " الآتي .

فأما تقديم المفعول على فعله ، فقد مضى بيانه ، وأما تقديم الفاعل على فعله فمسألة خلافية (١) ، والأصحُّ الأشهر الذى يعضُدُهُ النظرُ ، امتناعُ التقديمِ ، فلا بدَّ من إقامة دليلٍ على صحةِ ما عليه الجمهور.

وترتيب القول في ذلك : أن السؤال عن عِلّةِ امتناعِ تقديم الفاعلِ على فعلِهِ ثانٍ عن الاستدلالِ على امتناعِ تقديمِهِ ، فيقال في الجواب عن السؤالِ الأولِ :

قام الدليلُ على امتناع تقديمه ، وهو أنه لو كان " زيدٌ " من قولك : زيدٌ قام فاعلاً مقدماً ، لاجتمعت العربُ على امتناعِ المطابقة ، فكنتَ تقول : الزيدان قام والزيدون قام ، والهندان قام ، والهندات قامت (٢) ، وأنت إنما تقول ذلك بالمطابقةِ فهذه دلالةٌ واضحةٌ على أنّه ليس فاعلاً مقدماً.

فإن قيل : إنّما يتّضِحُ هذا الاستدلالُ على اللغةِ الفصيحةِ ، وأما على اللغة الأخرى ، فالأظهرُ أنّه فاعلٌ مقدمٌ (٣) ؛ لأنَّ المطابقةَ عند هؤلاءِ إنّما حَصَلَتْ بحروفٍ لا بضمائر.

أجيب بأنّه إنّما يكونَ ذلك عندهم مع تقديم الفعلِ على الأسماءِ الظاهرةِ والجاري مجْرَاها ، وأمّا مع تأخيرها عنها فتجتمع العربُ كلّها على لغةٍ واحدة ، وهي الفصيحةُ مع التقديمِ ، كما اجتمعتِ العربُ في " ما " النافيةِ على لغةٍ واحدةٍ عند نقصانِ شرطٍ من شروطِ إعمالِها إعمالَ " ليس " ، وإلّا فلو كان الفاعلُ مما يتقدّمُ عند أحدٍ من العربِ لقالوا ،

---

(١) ذهب الأخفش وبعض الكوفيين الى جواز تقديم الفاعل على فعله. انظر المسألة في المقتضب : ٤/ ١٢٨ ، وأسرار العربية : ٧٩-٨٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٥٩ ، والمغني : ٧٥٧-٧٥٨.

(٢) هذا من أدلة المبرد على امتناع تقديم الفاعل. المقتضب : ٤/ ١٢٨.

(٣) هذه اللغة هي لغة " أكلوني البراغيث " وقد ورد بها التنزيل في قوله تعالى : ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾.

أو أحدٌ منهم ، أنا قام ،على أن يكون أصله قمتُ ،فلمّا قدّمَ / انفصلَ ٣٥
الضميرُ لتعذرِ الاتصالِ ،والمسألةُ من بابِ ما قدّمَ فيه ما أصلُه التأخيرُ ،
وأُخِّر ما أصلَه التّقديمُ ،لأنّ الفعلَ أثرُ الفاعلِ ، والمؤثّرُ في الوجودِ
قبلَ أثرِه عقلا .

ويقال في الجواب عن السؤال الثاني : لما كان الفاعلُ أحدَ جزئي الجملةِ لا يتم الكلامُ دونَه ، وكان مدلولُ الفعلِ متصلاً بمدلوله ، لزمَ من ذلك أن يكونَ معه كالشيءِ الواحدِ ،ألا تراهم سكّنوا له آخرَ الماضي ،وألحقوا علامةَ الاعرابِ بعده في نحو : يضربان ويضربون ؟ (١)

وقد استدل ابن الأبرشِ (٢) على أنّ الفاعلَ في نحو : زيدٌ يضربُ ، مقدّرٌ بين الباءِ والضمةِ ، وكذلك ألحقوا علامةَ التأنيثِ الفعلَ ؛ دِلالةً على تأنيثِ فاعِلِه في نحو : قامتْ هندٌ ، وكذلك قالوا في النسبِ الى الشيخ المسن : كُنْتِيٌّ ،لأنه يذكر أيامه فيقول : كنت وكنت ،فهذا كلُّه يدلُّ على أنّ الفعلَ والفاعلَ كالشيءِ الواحدِ . (٣)

فإن قلت : فيجب على هذا ألا يكون قولك : "قمتُ" كلاماً ؛ لأنهما بمنزلةِ شيءٍ واحد .

قلنا هو تركيبُ إسنادٍ ،وليس تركيبَ مزجٍ وخلطٍ ، فأبصِرْ ما ذكرتُه تَجِدْه صحيحاً إن شاء الله .

---

(١) انظر بسط ذلك في البسيط : ١/١٢٥-١٢٦.

(٢) ابن الابرش هو : خلف بن يوسف بن فرتون ابو القاسم الشنتريني النحوي ،إمام في العربية ،يستظهر كتاب سيبويه ،والمقتضب والكامل ،كان من أهل الزهد والانقطاع ،لا يدخل في ولاية ولا يقبل على أمراء في جامع ولا إمامة . توفى بقرطبة سنة ٥٣٢هـ . بغية الوعاة : ١/٥٥٧.

(٣) قال بن أبي الربيع في أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد : ومن هذا أيضا قولهم في النسب الى كُنْتُ : كُنْتِيٌّ ،وانما كان القياس أن يقال : كوني ،وقد قيل هذا ،ولكنهم قالوا : كنتى ،لأنهم نزلوا الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، فتنزل كنت عندهم منزلة فعل . البسيط : ٢٧٥.

نوع منه آخر

الغرض بهذا الباب الإعلام أن المبنيات لا تؤثر العواملُ في ألفاظِها ، ولكنها إذا دخلت عليها أوجبت القضاءَ على مواضِعِها بالاعرابِ ، فاذا دخلت عليها فارغةً ، كان موضعها رفعا ، واذا دخلت عليها مشغولةً ، كان موضعها نصباً ، وجملةُ ما له موضعٌ من الاعرابِ ثلاثةُ أقسام :

المبنياتُ ، وحرفُ الجرّ مع مجروره ، والجملُ الواقعةُ موقعَ الاسمِ المفردِ ، وذلك الجملة الواقعة خبرا لمبتدأ لفظاً أو أصلاً ، ويندرج تحت هذا الجملةُ الواقعةُ خبراً "إِنَّ" و "كَانَ" وأخواتِهما ، ولِلا المحمولةِ على "إِنَّ" ، و "لِمَا" و "لاَ" المحمولتين على "ليس" من أخوات كَانَ ، والجملةُ الواقعةُ مفعولاً ثانيا لظننت وأخواتِها ، والقولُ المحمولُ عليها ، أو ثالثاً لأعلم وأخواتها ، والجملةُ المضافُ إليها الظرف الزماني والمكاني وما جرى مَجْرَاهُمَا من الأسماء نادراً ، والجملةُ المحكية بالقولِ ، وما جرى مَجْرَاهُ ، والجملةُ الواقعةُ صفةً لموصوفٍ أو حالاً لذى حالٍ ، وأما الجملةُ الواقعة بعد عاطف فداخلةٌ في حكم المعطوف عليه .

ثم قال : (أعجب زيداً ماكره عمرو) .(١)

جمع في هذه المسألة بين فعلين ، مفعولُ أحدهما مختصٌّ بالعقلِ ، وفاعلُ الآخرِ مختصٌّ به دونَ العكسِ فيهما ، وبعد سيأتي (٢) بيان ما يحصل به الفرق إنْ شاء الله .

ثم قال : (ونظيرُ "ما" من الأسماءِ النَّواقصِ) .(٣)

كلامه هاهنا في الموصولات ، وهي على قسمين : حروف وأسماء ،

---

(١) الجمل : ١١ .

(٢) في الأصل "يأتي" وانظر شرح الجمل لابن خروف : ١٢ ، والبسيط : ٢٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/١٦٨ .

(٣) الجمل : ١١ .

فالحروف ستة على اختلاف في بعضها وهي : أَنْ ، وأَنَّ ، وما ، وكي ، و "لو" المصدريّاتُ ، والألفَ واللامُ الموصولةِ باسمِ الفاعلِ واسم المفعولِ .

فأما "أنْ" فإنها توصل بالفعل الماضي لفظاً ومعنىً ، وبالمضارعِ مُعْمَلَةً هي فيه غالباً ، واختُلِفَ في وصلها بفعلِ الأمر ، وهو ظاهر كلام سيبويه.(١)

وأما "أنَّ" فانها تُوَصَلُ بالجملةِ الاسميةِ معملةً فيها ، أو مكفوفة ب "ما" ، وتُوصَلُ أيضاً بالجملةِ الفعليّةِ بشرطِ الفصلِ ب "ما" الموطِّئة والمخففةُ منها على حكمها من الصلةِ ، على ما نبينُ في بابِها إنْ شاء الله.

وأمَّا "ما" فإنها تُوصَل [-بالفعلِ-](٢) الماضِي والمضارعِ ، وقد تُوصَلُ بالجملةِ الاسميّةِ(٣) المفهمِ أحدُ جزئيها معنىً فعلٍ ، فقيل : إنَّ بابَه الشعرُ(٤) ، وقيل إنَّه يستمر في الكلام ، واختلف في اسميتها وحرفيتها على قولين : الأول للأخفشِ(٥) ، والثاني لسيبويهِ(٦) خلافاً

---

(١) قال سيبويه : وتقول : كتبت اليه أن لا تقل ذاك ، وكتبت اليه أن لا يقول ذاك وكتبت اليه الا تقول ذاك . فأما الجزم فعلى الأمر ، وأما النصب فعلى قولك لئلا يقول ذاك ، واما الرفع فعلى قولك : لأنك لا تقول ذاك ، أو بأنك لا تقول ذاك تخبره بأن ذا قد وقع من أمره . الكتاب : ٣/ ١٦٦ . وذكر المرادي وابن هشام أنه حكى عن سيبويه : " كتبت اليه بأن قم " الجَنَى الداني : ٢٣٥ والمغني ٤٣ .

(٢) زيادة من "ح".

(٣) سيبويه لا تكون صلة "ما" عنده إلا جملة فعلية . انظر شرح الرضي : ٢/ ٣٨٦ .

(٤) انظر شرح الرضي : ٢/ ٣٨٦ ، ورصف المباني : ٣١٤ .

(٥) واليه ذهب بعض الكوفيين وابن السراج : رصف المباني : ٣١٥ ، الجني الداني : ٣٣١ ، ٣٣٢ ، والمغني : ٤٠٢ ، وانظر المقتضب : ٣/ ٢٠٠ .

(٦) الكتاب : ٢/ ٣٥٠ ، قال : " وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبدالله ، فجعل خلا بمنزلة حاشا ، فاذا قلت : ما خلا ، فليس فيه الا النصب ، لأنَّ "ما" اسم ، ولا تكون صلتها الا الفعل ها هنا ." وانظر : ٢/ ٣٢٦ ، ٣/ ١١ .

لِابن خروفٍ (١) ، في عكس هذه النسبة .

وأما "كي" فإنها تُوصَلُ بالمضارعِ ، مُعْمَلَةً هي فيه ، مقدراً قبلها لامُ الجرِّ أو ظاهراً .

وأما "لو" فإنّها تُوصَلُ بالماضي والمضارعِ كقولك : ودِدْتُ لو قام زيد ، ولو يقوم عمرو.

وأما الألفُ واللامُ فإنّها تُوصَل باسمِ الفاعلِ واسم المفعول غالباً ، واختُلِفَ في اسميتها وحرفيتها على قولين ، الثاني لأبي عثمانَ (٢) ، والأول للجمهورِ ، وهو الأصح والله أعلم.

فصل : وأما الأسماء الموصولات فالكلامَ فيها ينحصر في ثلاثِ مسائلَ : الأولى في حصرها ، والثانية في بيانِ صلاتِها ، والثالثة في بيانِ أحكامِ ضمائرها.

فأما انحصارها ففي "مَنْ" و"ما" و"الذى" و"التي" وفروعهما والأُلَى بمعنى الذين ، والألف واللام ، بمعنى الذى والتي ، على المشهورِ ، و"ذا" مع "مَنْ" و"ما" الاستفهاميتين في أحد الوجهين ، و"أي" و"ذو" و"ذات" في لغةِ طَيِّئٍ وأما ما تُوصَلُ به فأحدُ أربعة أشياء ، وهي الجملتان : الاسميةُ والفعليةُ والظرفُ / والمجرورُ . ٣٦

---

(١) هو علي بن محمد ابو الحسن بن خروف . كان اماما في العربية ، مشاركا في علوم كثيرة ، وله ردود على كثير من أهل العلم ، توفي سنة ٦٠٩ وقيل غير ذلك عن ٨٥ سنة . الذيل والتكملة ٣١٩/١/٥ وبغية الوعاة : ٢٠٣/٢ . قلت : وقد اختلطت ترجمته بترجمة ابن خروف الشاعر. والله أعلم.

(٢) نقل عن المازني في هذه المسألة ثلاثة أقوال . أحدها أنها حرف تعريف ، كما في سائر الأسماء الجامدة كالرجل والفرس . شرح الرضي : ٣٧/٢ ، والمساعد ١٤٩/٢ وهو قول الأخفش الجنى الداني : ٢٢٢ . والثاني انها حرف موصول لا اسم موصول الجنى الداني : ٢٢٢ ، والثالث أنها اسم موصول ، منهج السالك : ٢٧.

وأما ضمائرها فثلاثة أقسام : منصوبُ الموضعِ ، ومرفوعهُ ،ومخفوضُه .

فالمنصوبُ الموضع يجوز حذفُه بثلاثةِ شروط : (١)

أن يكون متصلا ،وأن يكون العامل فيه فعلاً ،وأن لا يُوقِعَ حذفه لبساً . (٢)

فإن كان منفصلا لم يجز حذفه ؛ لمفارقته ما شبه به في باب الحذف ،وهو ياء اشهيباب . (٣)

والمرفوع الموضع إنْ كان فاعلاً ،أو نائباً عنه ،أو مشبهاً به ، أومشبهاً بما شبه به ، لم يجز حذفه (٤) ،وان كان مبتدأً ،فان كان في صلةِ غير " أي " لم يحذف مع عدم الطول (٥) إلَّا قليلاً (٦) ، وإنْ كانَ في صلةِ " أي " جاز حذفه جوازاً حسناً (٧) بشرط ألَّا يكونَ خبره جملةً ولا ظرفاً ولا مجروراً ، فإنَّه إنْ كانَ كذلك لم يُحذَف ؛لأن التركيب لا يقتضيه

---

(١) ذكر منها ابن أبي الربيع الأول والثالث . البسيط :٢٨٣ .

(٢) نحو : جاءني الذى ضربته في داره ، فلو قيل جاءني الذى ضربت في داره ،فلا يعلم من المضروب ،أصاحب الدار أم شخص آخر ضرب فيها .

(٣)

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٨٢/١ .

(٥) تطول الصلة بأن يكون في الخبر معمول واحد أو أكثر نحو: جاءني الذى هو ضارب زيدا ومنه ما سمعه الخليل عن العرب : ما أنا بالذى قائل لك سوءً . انظر الكتاب : ١٠٨/٢ وأمالي ابن الشجرى ٧٥/١ ،وشرح ابن عصفور : ١٨٣/١ .

(٦) قال ابن أبي الربيع : " ويجوز الحذف ،وليس بالقوى ،وذكر ابن عصفور انه لا يجوز حذفه الا حيث سمع ،شرح الجمل : ١٨٣/١ .

(٧) مثل قوله تعالى * ثم لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيّهم أشد على الرحمن عتيا * تقديره : ايهم هو اشد .

لاستغنائهِ عنه (١) ، فإنْ كانَ على خلافِ ما ذُكر فحذفه نادرٌ .

والمخفوضُ الموضع يجوز حذفه بأربعةِ شروطٍ : أن يكون الخافضُ له حرفاً ، وأنْ يكونَ الموصولُ أو موصوفُه مجروراً بمثله ، وأنلا يُوقعَ حَذفُه لَبْساً ، واتحادُ مادَّةِ ما يَتَعَلَّق به الحرفانِ ، فإنْ تخلَّفَ شرطٌ من هذه لم يُحذَف الا قليلاً . (٢)

مسألة : (٣) رغبتُ فيما رغبتَ فيه .

سئل شيخنا ابو إسحاقَ الغافقي عن حذف الضمير من الصلةهنا ، فجوز ذلك ، فأُنهيَ الخبر الى تلميذه شيخِنا أبي عبدالله بن عبد المنعم، (٤) رحمة الله عليهما فمنعه ، واستشهد بأنه يقال : رغبتُ فيما رغبتَ فيه ، على معنى القبول ، ورغبت فيما رغبت عنه ، على معنى الإعراض ، ولا يكون الحذف إلاَّ حيثَ يتعيَّن المحذوف ، خوفَ اللَّبْس ، فلو حُذِفَ الضمير هنا لصار في الكلام إجمالٌ ، وهو خلافُ المطلوبِ ، فوجبَ اجتنابُه ، وشرط انتفاء اللبس من جملةالشروط المجوزة للحذف .

فأُنهي ذلك إلى الأستاذ ، فاستدل على الجواز بأنك إذا رأيته محذوفا دلك ذلك على اتفاق الحرفين ، ولو كانا متباينين لم يجز حذفه ،

---

(١) نحو : جاءني الذى هو عند ، وجاءني الذى قد أحسن الي ، وجاءني الذى هو في الدار . ومعنى كلامه : أن حذف الضمير "هو" مع ارادته يؤدي إلى أن يكون ما بعده هو الصلة من غير زيادة عليها . شرح الجزولية للأبذى : ١/٤٥٩ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور .

(٣) هذه المسائل جميعها سقطت من "ح" .

(٤) مطموسة في الأصل .

(٥)

(٦)

لأنه مشروط بالاتفاق ، وعكسها مثلها ، وهي أن تقول : رغبت عما رغبت عنه ، يجوز فيها حذف " عنه " لحصول الموافقة ، ولا لبس فيه أصلا ، لوجود الحذف ، لأنه لو كان غيرَ موافق لم يجز الحذف ، وهذا من الأستاذ نظر حسن . وعلى ذلك وقف الأمر عند نحاة سَبْتَةَ .

فصل : ثم قال : (فأمّا " ما " فإنها تقع على ما لا يعقل).(١)

كان ينبغي أن يقول : فأمّا " ما " فلها ثلاثة مواضع :

أحدها : أنها تَقَعُ على ما لا يعقل مطلقا .

والثاني : أنها تقع على جنس من يعقل .

والثالث : أنها تقع على صفةِ مَنْ يعقل (٢) ، هذا هو الذى جَرَىٰ به الاستعمال .

وقال ابن خروف : إنّها تقع على كلّ شيءٍ مطلقا (٣) ، تعلقا منه بقول الامام في " باب عدّة ما يكون عليه الكلام " " ما " مبهمة تقع على كلّ شيء (٤) ، وبقولهم : سبحانَ ما سَخَّركن لنا (٥) و : سبحان ما سبح الرعد بحمده (٦) وبنحو قوله تعالى ﴿ والسماء وما بناها ﴾ (٧) إلى غير ذلك ، مما ورد مثله في التنزيل ، والأكثر على خلاف هذا المذهب ، فأما قول سيبويهِ ، فخرج مخرج الغالب ، لأنه لا يستثنى منه إلّا الوقوعَ على ذاتِ من يعقل خاصة .

---

(١) الجمل : ١٢ .

(٢) صفة من يعقل نحو : ما زيد ؟ فيقال طويل ونحوه ، انظر : المقتضب ٣ / ٢٩٥ وانظر البسيط : ٢٨٦ .

(٣) شرح الجمل لابن خروف : ١٣ .

(٤) الكتاب : ٤/٢٢٨ .

(٥) حكاها ابو زيد . انظر شرح السيرافي : ٢/٢١٢ .

(٦) ذكر ابن فارس : أن أهل مكة يقولون اذا سمعوا صوت الرعد : " سبحان ما سبحت له " الصاحبي : ٢٦٩ ، وانظر حواشي المفصّل للشَّلَوْبين : ٤٩١ .

(٧) الشمس : ٥ .

وأما قولهم : سبحانَ ما سخّركنَّ لنا ،وسبحان ما سبح الرعد بحمده ، فقال الأستاذ : ان "ما" ها هنا مصدرية ظرفية والتقدير سبحان الله مدة تسخيركنَّ لنا ،وسبحان الله مدةَ تسبيحِ الرَّعدِ بحمده ، وسُبحانُ اسم عَلَمٍ لمعنى (١) التَّسبيح ،لا ينصرف كعثمانَ ، وأمَّا "ما" في قوله تعالى : * والسماء وما بناها * وما بعدها ،فيحتمل أن تكون مصدرية ،فلا يكون له فيها دليل.(٢)

فتحصَّل في "ما" هذه ثَلاثَةَ مذاهبَ ،على ما تقدم.

ثم قال : (ومَنْ تَقَعُ على من يعقل).(٣)

كان ينبغي أيضاً أن يقولَ : و "مَنْ" لها ثلاثة مواضع :

أحدُها : أن تقع على ذاتٍ من يعقل.

والثاني : أن تقع على ذاتٍ ما لا يعقلُ ،إذا نُزِّلَ منزلةَ من يعقل.(٤)

والثالث : أن تقعَ على ذات ما لا يعقل ،في بابِ التَّغليبِ ، كقوله تعالى : * والله خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ من ماء * (٥) الآية.

---

(١) في "ح" بمعنى ".

(٢) البسيط : ٢٨٧.

(٣) الجمل : ١٢.

(٤) في هامش الأصل تعليق بخط مغاير وهو :" مثال الأول قوله تعالى * ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى * ،ومثال الثاني قوله :

* وهل يَعِمَنْ من كان في العُصُرِ الخالي *

لمَّا عاملَه معاملةَ من يعقل حين خاطبه وناداه وحياه. وانظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٥.

(٥) النور : ٤٥ وتتمة الآية هو موضع الشاهد وهي * فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ،ومنهم من يمشي على أربع .. *.

هذا ما جاء به الاستعمالُ ،فكانَ ينبغي أن ينبّهَ على ذلك ،ولكنه اقتصَرَ على الوجهِ الذي وُضِعَت له ،بحقِّ الأَصَالَةِ.(١)

ثم قال : (والذي ،وأيّ يقعان على مَنْ يعقل وما لا يعقل).(٢)

أما الذي فإنّها كما قال ،لكن بشرطِ الإفرادِ والتذكيرِ ، فإن كان هذا المفرد موءنثا اختص به التى .

وأما أيّ فإنها أيضا كما قال ، غير أنها قد تلحقها تاء التأنيث ، إِذا كان مدلولها موءنثًا ،وعليها حملت " كل " في لَحَاقِ التاء.(٣)

ثم قال :(وتقول كره أخوك ما أَحَبَّ أبوك).(٤)

هذان الفعلان من القسم الذى يختص فاعله بالعَقْلِ.

وقوله : (وأَسخَطَ عمرًا ما أرضى أباك) / ٣٧

من القسم الذى يختص مفعوله بالعقل ، فإنه في الأول مرفوع ، وفي الثاني منصوب .

ثم قال : (وتقريب هذا الباب)(٥) إلى آخره .

هذا الاعتبارُ بالمضمر مأخوذٌ من كلامِ أبي عمرٍ الجَرْمِيِّ ،وهو كلام غيرُ مستقلٍّ بالمرادِ ؛ لأنّك تقول : أسخطت وأرضيت ،كما تقول : أسخطني وأرضاني ، فيقعَ هذا مكانَ هذا ،وهذا مكانَ هذا ، فلا يَقعَ فرق؛ لما في ذلك من لزومِ الدّور ،والأَوْلَى أنْ يَضْبِطَ ذلك باعتبارِ الأفعال ، فيقال : كلُّ فعلٍ اختص مفعولُه بالعقلِ فأنت فيه منصوبٌ ،وكلُّ فعلِ

---

(١) في "ح " "الاصل".
(٢) الجمل : ١٢.
(٣) حكى سيبويه : كُلّتهُنَّ مُنْطَلِقَةٌ. اللسان " كلل " ١١/ ٥٩١.
(٤) الجمل : ١٢.
(٥) المرجع نفسه.

اختصّ فاعِلُه بالعقلِ فأنت فيه مرفوعٌ ،وكلّ فعلٍ وَقَعَ فيه الاشتراكُ فأنت فيه بالخيارِ ، وَيحْتَمل أن يكونَ أبو القاسمِ أرادَ هذا الاعتبارَ ،ولكنّه استغنى عن شرحِ ذلك بالمثالِ ، على عادتِه في غيرِ موضعٍ من الكتابِ والله أعلم.

وقال بعض المتأخرين : لعلّه إنّما اعتَبَرَ الظاهرَ بالمضمرِ ، من جهةِ أنَّ الظاهرَ يقعُ فيه القلبُ كثيراً ،بخلافِ الضميرِ ، إذْ كانَ أَصْلُ الضميرِ أنْ يَرُدَّ الأشياءَ إلى أُصُولِها . والله أعلم.

ثم قال : (وتقول : ما دعا زيداً إلى الخروجِ ؟).(١)

" ما " في موضع رفعٍ بالابتداءِ ،والجملةُ بعدها في موضعِ الخبرِ، وهي اسمٌ تامٌ ،لأنّها استفهاميةٌ ،والتقديرُ : أيُّ شيءٍ دعا زيداً إلى الخروجِ ؟ ،وإنّما كانَ زيدُ منصوباً في هذه المسألةِ ،لأنّ اسمَكَ يَظْهَرُ هنالك بالياءِ والنونِ ،تقول : ما دعاني إلى الخروجِ ؟ فتجده جارياً على ما تقدَّمَ من كلامه .

ثم قال : (وتقول : ما كره أخوك من الخروج ؟).(٢)

و " ما " في موضعِ نصبٍ ،لأنّه مفعولٌ مقدّمٌ ،والتقديرُ : أيَّ شيءٍ كره أخوك من الخروج ،وكانَ أخوك هاهنا مرفوعاً ،لأنّ اسمَكَ يَظْهَرُ ثَمَّ بالتاءِ ،كقولِكَ ما كرهت من الخروج؟ فهو جارٍ على ما قدَّرَ ،والله أعلم.

---

(١) الجمل : ١٢.

(٢) المرجع نفسه .

باب ما يتبع الاسم في إعرابه

التوابع على الحقيقة خمسة : النعت ، وعطف النَّسَق ، وعطف البيان ، والتوكيد والبدل .

وإنما نسب ، هذه التوابع للاسم مع العلم بالاشتراك في بعضها ، لأمرين :

أحدهما : أن فيها مايختص بالاسم ، ولا يشارك فيه .

والثاني : أنه يشارك غيره في البواقي ، ولما كان يشارك غيره فيما يضاف إليه ، ولا يشاركه غيره فيما يضاف اليه ، خصه بما ذكر . والله أعلم .

وإنما لم يذكر هنا عطف البيان ، لأنه لا يقوم عليه دليل (١) إلا في موضعين : في باب اسم الفاعل ، في نحو قولك : هذا الضارب الرجل زيد ، بخفض (٢) الاسمين ، وفي باب النداء في نحو : ياأيها الرجل زيد منونا وغيرَ منون ، إذا اعتقدت فيه البدلية بنيته على الضم ، لأنه على تقدير تكرار العامل ، وإذا اعتقدت فيه عطف البيان نونته ، لأنه تابع لمرفوع على غير تقدير تكرار الحرف ، فلذلك سكت عن ذكره هنا (٣) . والله أعلم.

---

(١) كلُّ عطفِ بيانٍ يمكنُ أن يعرب بدلاً ، واعرابه بدلاً أو عطف بيان مبني على مراد المتكلم ، فإن أراد رفع توهم عند السامع ، فهو عطف بيان .

(٢) في الأصل " فخفض " تصحيف .
لأنه إذا أعرب زيد بدلاً لا يصح ، لأن البدل على نيّةِ تكرير العامل ، واذا كرّر العاملُ وهو "الضارب" اقتضى أن يضاف الى زيدٍ ، واسم الفاعل بالألفِ واللام لا يضافُ لما بعده إلاّ إذا كان ما بعده مثله بالألفِ واللامِ . انظر البسيط : ٢٩٥ واصلاح الخلل : ٦٩ ومابعدها .

(٣) بمثل هذا اعتذر ابن أبي الربيع عن الزجاجي . البسيط: ٢٩٥ - ٢٩٦ .

فان قلت : لعله مندرج تحت قوله في الترجمة : " والعطف"

قيل : لو كان كذلك لترجم عليه في جملة الأبواب ، ولما ترجم على كل واحد من الأربعة ، ولم يجر له ذكر في الجملة ، حمل ذلك على أنه أراد بقوله : " والعطف " عطف النسق بانفراده والله أعلم.

فصل : (١) رتب أبو القاسم التوابع على ما هو مذكور في المتن (٢) ، وقد اختلف ترتيب المصنفين لهذه التوابع ، وأحسنها ترتيبا ترتيب ابن السراج (٣) في كتابيه الموجز ، والأصول ، بدأ فيهما بالتوكيد وثنى بالنعت ، وثلّث بعطف البيان ، وربّع بالبدل ، وخمّس بعطف النسق (٤) ، وكذلك فعل من أخذ عنه ، كالفارسي ، والرماني ، الا أن الفارسي لم يذكر لذلك توجيها (٥) ، وأما الرماني (٦) فوجه توجيها قال فيه : يقدم التوكيد ، لأنه الأول على معناه (٧) ، ويثنّى بالنعت ، لأنه الأول على خلاف معناه ، ويثلث بعطف البيان ؛ لأنه مشبه بالنعت ، ويربّع بالبدل ؛ لأنه منه ما يكون غير الأول ، ويخمس بعطف النسق ، لأنه تابع بتوسط حرف. (٧)

----

(١) هذا الفصل كله ساقط من " ح ".

(٢) قال ابن بزيزة : (... وعلى كل حال فترتيب أبي القاسم فاسد إن كان مقصودا). شرح الجمل : ٥٤.

(٣) انظر الاصول : ١٩ - ٥٥ . ومثل ذلك قال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ١/١٥/ب .

(٤) الايضاح للفارسي : ٢٧٣.

(٥) الرماني : هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله ابو الحسن ، امام في العربية علامة في الأدب من طبقة الفارسي والسيرافي ، معتزلي ، معدين وتأله وفصاحة ، قال عنه التوحيدي لم ير مثله قط علما بالنحو ، وغزارة بالكلام ، وبصرا بالمقالات ، وكان يمزج النحو بالمنطق ، ولد سنة ست وتسعين ومائتين ومات سنة أربع وثمانين وثلثمائة ، وفي البغية ولد سنة ست وسبعين . نزهة الالباء ٣١٨ ، وبغية الوعاة : ٢/١٨٠.

(٦) كذا قال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ١/١٥/ب وشرح المقدمة المحسبة : ٢/٤٠٧.

(٧) بمثل ما قال الرماني قال ابن بزيزة في شرح الجمل : ٥٤.

انظر : ينبغي أن يقدم كل واحد من النعت وعطف البيان
على التوكيد / ، لأن التوكيد شانٍ عن معرفة عين المؤكَّد ، ولذلك ٣٨
لم يطَّرد توكيد النكرة ، لأنها لم تثبُت لها بعدُ عَيْنٌ فتؤكَّد ، وكل واحد
من النعت ، وعطف البيان ، به ثبتت العين التي جيء بالتوكيد لرفع
المجاز عنها ، لأنّ وضعها لبيانها ، فإذا ثبتت بكل واحد منهما جيء
بالتوكيد لرفع المجاز عن تلك العين الثابتة ، ثم يتردد النظر بين تقديم
النعت على عطف البيان ، وبين تقديم عطف البيان على النعت ، فيقول قائل :
النعت أولى بالتقديم ؛ لأنّ النعت وعطف البيان كأصل وفرع بالنظر إلى
الوضع ، وذلك أن النَّعت مشتق ، أو في حكمه ، وأصله أن يكون تابعا غير
متبوع ، وهو كذلك ، وعطف البيان جامد ، وأصل الجامد أن يكون متبوعا
غيرَ تابعٍ ، وليس هو كذلك ، فلما كانا كذلك بمنزلة أصل وفرع ، والأصول مقدمة
على الفروع ، وجب تقديم النعت على عطف البيان ، وأيضاً فإنه أوسع
باباً من عطف البيان ، فإنَّه يكون عبارة عن المنعوت ، ويكون عبارة عن
شيء من سببه ، وعطف البيان لا يكون أبداً الا عبارةً عن المبيَّن به ، فكان
معه بمنزلة عموم وخصوص ، والعموم مقدم على الخصوص في موضع التداخل .

ثم يقول قائل : عطف البيان أولى بالتقديم ، لأنه يدل على
معنًى مفردٍ ، والنعت يدل على معنى مركب ، والمفرد قبل المركب ، وأيضا فان
عطف البيان جامد والجامد مقدم في الوجود على المشتق ، وإذا كان
كذلك وجب أن يقدم في اللفظ على النعت ، لتحصل المطابقة بين اللفظ
والمعنى ، فهذا مما ينظر فيه ، وبالله التوفيق .

وأما الترتيب بالبدل فواضح ، لأنه في حكم الاستقلال بناء
على أنه على تقدير تكرار العامل ، والجمل بعد المفردات ضرورة ،

وأما على من يرى أنه على تقدير طرح الأول (١) ،فواضح فيه الفرعية ، لأن الاعتداد بالمنطوق (٢) به أصل ،ونفي الاعتداد به فرع ،وحق الفروع التأخر عن الأصول .

وأما تأخير عطف النسق فواضح أيضاً ،لأن تبعيته متوقفة على توسط حرف والغيرية في جميعه وضعية . والله أعلم.

---

(١) هو رأي أبي عثمان المازني والمبرد ،انظر المقتضب : ٤/ ٢١١ . وحواشي المفصل للشلوبين : ٤٠١ ،والتذييل والتكميل : ٤/ ١٤٦/أ وانظر المقدمة المُحْسِبَة : ٢/ ٤٢٣-٤٢٤ ،اذ نسبه ابن بابشاذ الى المبرد ، وأنه عني بالطرح الطرح في اللفظ والمعنى والمبرد لا يعنى إلا" الطرح في المعنى فقط ، وقد وضح الشلوبين مراد المبرد بالطرح . انظر التذييل والتكميل الموضع السابق ،المقدمة المُحْسِبَة : ٢/ ٤٢٤ حاشية تلك الصفحه .

(٢) يبدو من كلام ابن الفخار هنا أنه فهم من " الطرح " الطرح في اللفظ والمعنى ،وقد تكلم العلماء على أن المراد هنا هو الطرح في المعنى دون اللفظ . انظر مراجع الحاشية السابقة.

باب النعت

النعت : هو الاسم الجارى على ما قبله ، تحقيقا ، أو تقديرا ؛ لإفادة وصف فيه أو في شيء من سببه.(١)

والأوصاف أربعة : حِلَى ، وهي الصفات الظاهرة ، وغرائز ، وهي الصفات الباطنة ، وأفعال ، وهي حركات الجوارح (٢) ، ونسب كقرشي وهاشمي ، وزاد بعضهم الوصف بـ " ذو " بمعنى صاحب.(٣)

وإنما جيء بالنعت لأحد ستة أشياء : اما لاختصاص نكرة ، أو لرفع اشتراك عارض في معرفة ، أو لمدح ، أو ذم ، أو ترحم ، أو توكيد .

ثم إن النعت على قسمين : حقيقي ، وسببي ، فالحقيقي : هو ما أفاد وصفاً في متبوعه ، والسببي : هو ما أفاد وصفاً في مرفوعه [دون متبوعه](٤) وقال بعضهم : الحقيقي : ما رفع ضميرَ الأول (٥) ، والسببي : ما رفع الظاهر وفيه بحث .

فأما الحقيقي فيتبع الموصوف به في أربعة أشياء من عشرة غالباً : واحد من الإعراب الذي هو الرفع والنصب والخفض ، وآخر من الإفراد وضديه

---

(١) هذا التعريف اكثره من عبارة ابن أبي الربيع : ١/١٤٨ .
(٢) كالماشي والراكب . انظر البسيط : ١/١٤٨ ، وتقسيمات الأوصاف بهذه الطريقة عند ابن أبي الربيع ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٩٣ ، ١٩٥ - ١٩٦ ، وشرح الجمل لابن خروف : ١٥ .
(٣) منهم ابن بابشاذ في المقدمة المحسبة : ٢/٤١٣ ، وابن خروف في شرح الجمل : ١٥ وابن عصفور في شرح الجمل ١/١٩٦ .
(٤) تكملة من " ح " .
(٥) في " ح " متبوعه ، وكلاهما بمعنى واحد .

وآخر من التعريف وضده ،وآخر من التذكير وضده.(١)

وأما السببي فيتبع الموصوف به في اثنين من خمسة ، واحد من الاعراب ،وآخر من التعريف وضده ،هذا هو اللازم ،ولذلك لم يذكر أبوالقاسم غيره.(٢)

ثم قال : (فأما(٣) النعت فتابع للمنعوت) إلى آخره.

إنما ذكر هذه الخمسة(٤) وأمسك عن الخمسة ، لأن المذكور لازم في قسمي الحقيقي والسببي ،والمسكوت عنه إنما يلزم الحقيقي دون السببي ، فلذلك اعتنى بذكر اللازم مطلقا دون غيره.(٥)

ثم قال : (في رفعه ونصبه وخفضه).

يريد لفظا أو موضعا في الأعاريب الثلاثة ، وذلك أن المتبوع بهذا النظر على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون له لفظ فقط ، كقولك : قام زيد العاقل.

والثاني : أن يكون له موضع فقط ،كقولك : قام هوء لاء العقلاء.

والثالث : أن يجتمع فيه الأمران كقولك : هذا ضارب زيد العاقل ، بالخفض / حملاً على اللفظ ،والعاقل بالنصب حملا على ٣٩

الموضع. والله أعلم.

---

(١) انظر البسيط ٢٩٧ ،وشرح الجمل لابن خروف : ١٥ ،وشرح ابن عصفور : ١٩٣/١ ،وشرح قطر الندى لابن هشام :

(٢) انظر البسيط : ٢٩٧ ،وشرح الجمل لابن خروف ،وشرح ابن عصفور : ١٩٣/١.

(٣) في الجمل :"١٣" "أما" وما هنا موافق لبعض النسخ المعتمدة في تحقيق الجمل.

(٤) الخمسة هي : الرفع ،والنصب ،والخفض ،والتعريف ،والتنكير.

(٥) اعتذر ابن الفخار عن سكوته عن الخمسة الأخرى بمثل ما اعتذر به ابن ابي الربيع في البسيط : ٢٩٨.

مسألة (١) : حكى سيبويه عن قوم من النحويين ، أنهم يعتبرون في إجراء الصفة الثانية على الموصوف ، صحة القلب ، وإلا نصبوا ، فمثال ما يصح فيه القلب قولك : مررت برجل معه صقر صائد بباز ، فهذه الصفة الثانية تجرى على الموصوف كالتي قبلها ، لصحة القلب فيها ، فتقول : مررت برجل صائد ، بباز معه صقر ، وهذا صحيح ، فالإجراء صحيح ، ومثال ما لا يصح فيه القلب قولك : مررت برجل معه صقر صائدٍ به ، فهذا لا يصح فيه القلب ، فلا يصح فيه الإجراء ، لانك لو قلت : مررت برجل صائد به معه صقر لم يصح لمكان تقدم الضمير ، وإذا لم يصح الإجراء وجب العدول عندهم إلى النصب على الحال ، فيقولون : مررت برجل معه صقر صائدا به (٢) .

ثم ساق سيبويه مسألة : مررت برجل عاقلة أمُّه لبيبة (٣) ، على سبيل الاعتراض على أصحاب القلب ، لانّ قاعدتهم إنما هي في اجتماع صفتين ، فظاهر الامرأَنَّ "عاقلة لبيبة" صفتان لرجل ، لأنه لما لم يصح القلب هنا ألزمهم سيبويه النصبَ ، على أن يكون وجه الكلام ، وليس ذلك المعنى بوجه الكلام (٤) .

فإن قيل : فما قول سيبويه في إعراب "لبيبة" ؟ قلنا : كلامه عند المحققين محمول على آن "لبيبة" صفة لعاقلة ، وإذا كان كذلك لم يلزم فيها من إبراز الضمير ما يلزم إذا كانت صفة لرجل (٥) .

---

(١) هذه المسألة جميعها ساقطة من "ح".
(٢) الكتاب : ٢/٤٩ ومابعدها ، والمقتضب : ٣/٢٦١ ومابعدها . وانظر شرح السيرافي ٢/١٧٩/أ .
(٣) الكتاب : ٢/٥١ ، وانظر شرح السيرافي : ٢/١٨١ ومابعدها .
(٤) اى ليس النصب على الحال وجه الكلام.
(٥) انظر تفصيل ذلك في شرح السيرافي : ٢/١٨١ ومابعدها .

فإن قلت : يسقط هذا الاعتراض [(١)] على أصحاب القلب بهذه المسألة ، لأنه لا يستقيم الاستدلال عليهم ، إلا على أن يكونا صفتين لرجل ، فيعدلون حينئذ الى النصب ، لتعذر القلب في الصفة الثانية .

فالجواب أنا نقول : انهما صفتان لرجل من جهة المعنى المقصود ، لأنك إنما قصدت أن تقول : مررت برجل عاقلة أمه ، لبيبة امه ، هذا هو الأصل في المسألة وعليه المعنى ، فلما أضمرت " الأم " لتكرار اللفظ ، امتنع القلب ، فألزمهم سيبويه النصبَ ، وهو معنى ضعيف [(٢)] ، والاجراء قَوِيٌّ المعنى ، فلما امتنع الاجراء عند سيبويه لعدم ابراز الضمير ، والنصب على الحال ضعيف المعنى وإن كان جائزا على حاله ، عدل الى أقوى المعنيين ، وهو أن يكون صفة لعاقلة .

ويتفرع على مذهب الأخفش القائل بجواز الربط بالمعنى أن يكونا معا صفتين لرجل ، على أن يكون أصل المسألة : مررت برجل عاقلة أمه لبيبة أمه ، ثم أضمرت " الأم " لمكان تكرار اللفظ ، فزال المضاف إليه ، لاستحالة إضافة الضمير ، فصار الرابط بين هذه الصفة والموصوف بها بالمعنى ، لأن هذا الضمير المستتر في "لبيبة" عبارة عن "أم" المضاف إلى ضميره ، فقولك : مررت برجل عاقلة أمه لبيبة في معنى لبيبة أمه ، فكما يجوز : مررت برجل عاقلة أمه لبيبة أمه ، كذلك يجوز ما هو في معناه .

ونظير هذه المسألة ما قاله أبو بكر بن طاهر [(٣)] في قوله تعالى : ﴿ ولمن صبر وغفر إنَّ ذلك لمن عزم الأمور ﴾ [(٤)] إنَّ التقدير : ولمن صبر

---

(١) في الأصل "يسقط على هذا الاعتراض" "فعلى" مقحمة.
(٢) لأن الحال فيه معنى الظرفية ، وتصور الظرفية هنا ضعيف .
(٣)
(٤) الشورى : ٤٣ .

وغفران صبره لمن عزم الأمور. وإذا كان المعنى على ذلك ، كان اسم الإشارة عبارة عن الضمير المضاف إلى ضمير الأول ، فوقع به الربط الذى كان يقع بـ " صبره " فهذا رابط بالمعنى ،وهو أحد الأقوال الثلاثة المقولة في الآية ،وكذلك أيضا قيل في قوله تعالى ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن ﴾ (١) إنَّ المعنى : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربص أزواجهم ،ثم أضمر الأزواج لمكان التكرار ،وزال المضاف اليه لاستحالة اضافة الضمير ، فضمير جماعة المؤنث عبارة عن الاسم المضاف الى الرابط ،فوقع به الربط ،فهذا رابط بالمعنى .

فلبيبة في المسألة دائرة بين أمرين :

أحدهما : أن تكون صفة لرجل ، وتكون المسألة من باب الربط بالمعنى .

والثاني : أن تكون صفة لعاقلة ،فيكون الضمير المستتر عائدا على عاقلة ،لأنها الأم. على هذا الثاني ينبغي أن يحمل كلام سيبويه ، لأنه غير قائل بالأول ،فينبغي أن يحمل قوله على ما هو معلوم من مذهبه ، لا على ما هو مذهبٌ لغيره ، وهذا واضح إن شاء الله .

ثم قال : (واعلم أن النكرة تنعت بالنكرة) (٢) إلى آخره.

قال الأستاذ : إنما لم تنعت المعرفة بالنكرة ،ولا النكرة بالمعرفة ،من جهة أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، والشيء الواحد لا يكون معرفةً نكرةً في حالٍ ،فلو قلت : قام الرجل عاقل ، على النعت ، لزم أن يكون / الرجل معرفة اعتباراً بالألف واللام ، نكرة اعتباراً ٤٠
بالنعت بالنكرة . (٣)

---

(١) البقرة : ٢٣٤ .
(٢) الجمل : ١٣ .
(٣) البسيط : ٣٠٠ ،وليس ما هنا نص الأستاذ بن أبي الربيع ، ومثله قال ابن خروف في شرح الجمل : ١٦ .

وهذه الطريقة منتزعة من قول سيبويه : زيد الأحمر عند من لا يعرفه بمنزلة زيد عند من يعرفه ،أى زيد الأحمر عند من لا يعرفه وحده ،بمنزلة زيد عند من يعرفه وحده ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

وقال بعض النحاة : انما لم تنعت المعرفة بالنكرة ،لأنّ نعت المعرفة انما وضعه لرفع الاشتراك العارض فيها ،والنكرة لا ترفع الاشتراك عن نفسها فكيف ترفعه عن غيرها ؟ ولم تنعت النكرة بالمعرفة ، لأنّ حق المعرفة التقديمُ على النكرة ،وحق النعت التأخيرُ عن المنعوت ، فهما متدافعان ،(١)

وقال الفارسي : إنما لم تنعت المعرفة بالنكرة ، ولا النكرة بالمعرفة ، من حيث لم ينعت الواحد بالجمع ،ولا الجمع بالواحد ،لأنّ النكرة تشبه الجمع من حيث الشِّيَاعُ والمعرفة تشبه الواحد من حيث الاختصاص.(٢)

فصل : وظاهر كلامه منع نعت المعرفة بالنكرة مطلقا ،وليس كذلك ، لأنه يجوز عند الحُذَّاقِ من العلماء نعت المعرفة بالنكرة ، بشرطين : شرطٍ في المنعوت وهو أن يكون تعريفه تعريف الجنس ،وشرطٍ في النعت وهو ألا يصلح فيه الألف واللام كقول العرب : ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا ، فخير نعت للرجل ،والمنعوت بلفظ المعرفة ، والنعت نكرة كما ترى.(٣)

وأما تشبيه نعت النكرة بالنكرة لنعت المعرفة بالمعرفة ،فهو من باب عكس التشبيه على وجه التنظير ،وإنما قلنا هذا من جهة أن الاستعمال في باب التشبيه تقديم الفرع وتأخير الأصل ، في المعنى الذى سيق له التشبيه ، ومعلوم أن نعت النكرة بالنكرة أصل لنعت المعرفة

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ١١٥/٤ ،وهمع الهوامع : ١٧٢/٥ .

(٢) الايضاح : ٢٧٥ .

(٣) انظر الكتاب : ١٣/٢ ،والحاشية الثانية من نفس الصفحة ،وشرح الرضي : ٣٠٨/١ ،ومثال ما يصلح فيه الالف واللام : مايحسن بالرجل شبيه بك ،فيقال : الشبيه بك .

بالمعرفة ،من جهة أن النكرة أحوج للنعت من المعرفة ،لأن المعرفة موضوعة على الاختصاص ،والنكرة موضوعة على الشّيَاع . والله أعلم.

فصل ثم قال : (فأما النكرة) (١) الى آخره .

ظاهر هذا الرَّسْم ،أن الاسم لا يحكم عليه بالتنكير ،إلاّ بشرط أن يكون له جنس يكون فيه شائعا ،فيلزمه لذلك القول بتعريف شمس وقمر، وهما نكرتان ،بدليل دخول الألف واللام عليهما في نحو قوله تعالى : ﴿ الشمس والقمر بحُسْبَانٍ ﴾ (٢) فكان للأستاذ رحمه الله في توجيه ذلك عبارتان :

إحداهما : أن يكون المعنى : النكرة كل اسم شائع في جنسه وضعا ،وشمس وقمر وضعهما وضع النكرات ،بدليل جريان أحكام النكرات عليهما ،فيكون على هذا رسمه صحيحا بهذا الاعتبار .

والعبارة الثانية : أنّ الاختصاص في النكرة نظير الاشتراك في المعرفة ،وكلاهما عارضٌ ،والعارض لا يعتدّ به ،فلهذا لم يعتدّ أبو القاسم بالتنبيه على اختصاصهما لهذا المعنى . والله أعلم. (٣)

ثم قال : (والمعرفة خمسة أشياء) (٤) إلى آخره.

اختلف الناس في ترتيب هذه المعارف (٥) ،فمنهم من قال : أعرفها المضمرات ،ثم الأعلام ثم المبهمات ،ثم المقرون بالألف واللام ، وأما المضاف (٦) فبمنزلة المضاف إليه ،إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلَم ، وهذه طريقة علماء سَبْتَة.

---

(١) الجمل : ١٤.
(٢) الرحمن : ٥.
(٣) البسيط : ٣٠١ ، ومابعدها ، وقد أدرج الكلام فيهما ابن أبي الربيع ادراجا ،وفصله هنا ابن الفخار .
(٤) الجمل : ١٤.
(٥) انظر همع الهوامع : ١/ ١٩١-١٩٣.
(٦) في "ح" " ثم ،وأما المضاف " فثم مقحمة.

ومنهم من قال : أعرفها الأعلام ،ثم المضمرات ،ثم المبهمات على النسق المذكور ، ومنهم من قدم المبهمات على الأعلام ، فحجة من قدم المضمرات أمران :

أحدهما : أن من جملتها ما لا يتصور فيه اشتراك ، وهو ضمير المتكلم .

والأمر الثاني : أن المضمرات لا تفتقر إلى نعت افتقارَ غيرها لبعدها عن الاشتراك ،لأن الاسم لا يضمر إلَّا بعد أن يعرف .

وحجة من قدم الأعلام على المضمرات أن العلم يدل على مُسَمَّاه دلالة مطلقة والضمير لا يدل على مسماه إلا بقيد الحضور أو الغَيْبَةِ ، وما دلالته مطلقةٌ أَقْوَىٰ مما دلالته مقيدةٌ .

وحجة من قدم المبهم على العلم ،وهو الفراء ،أَن المبهم يعرف من جهتين من جهة القلب ،ومن جهة العين ،والعلم إنما يعرف من جهة القلب ،وما يعرف من جهتين أقوى مما يعرف من جهة واحدة (١) ، وأيضا فإنهما إذا اجتمعا قدم المبهم على العلم ،ولا حجة في هذا ، لأن معرفة القلب تابعة لمعرفة العين ،لأن ذلك تأدى إلى القلب بواسطة العين ، وأما تقديم المبهم على العلم فمن باب الاهتمام والاعتناء ،ولا يلزم من هذا أن يكون قبله في الترتيب ، / ألَا ترى أَن المفعول يقدم على ٤١
الفاعل وعلى الفعل لهذا المعنى ، ولا يلزم من ذلك أن يكون قبلهما في الترتيب ،وهذا ظاهر ان شاء الله.

فصل : اعلم أن كل قسم من هذه المعارف في باب ترتيب التعريف على ثلاثة أقسام : فالمضمرات ثلاثة أقسام ،أعرفها المتكلم ،ثم

---

(١) انظر همع الهوامع ١/ ١٩٢ ونسب هذا لمذهب الكوفيين وابن السراج .

المخاطب ،ثم الغائب (١) ، فاذا اجتمعت في لفظ لزم فيها ذلك الترتيب، كقولك : الدرهم أعطيتكه.

والأعلام ثلاثة أقسام : قسم متوغّل في الاختصاص ،مجرد من معنى الالتباس ، كمكة ، وبغداد ،فهذا الضَّرْبُ أعرفها .

وقسم موضوع على الاختصاص ،وقد يَعْرِض فيه الاشتراك نحو : زيد وعمرو ،فهذا الضرب دون الأول في التعريف .

و قسم تعريفه تعريف الجنس كأسامةَ ،لجنس الاسد ،وثُعَالَةَ لجنس الثعلب ،فهذا دون الذى يليه (٢) في التعريف .

والمبهمات ثلاثة أقسام ،أعرفها " ذا " وفروعُهُ ،لأنها إشارة إلى القريب الحاضر بين يديك ،ثم ذاك وفروعُهُ ،لأنها إشارة إلى المتراخي عن القريب ، ثم ذلك وفروعه (٣) ؛ لأنها إشارة إلى البعيد المتراخي عن الذى يليه . هذه طريقة كثير من المتأخرين .

و من النحاة من جعل أسماء الإشارة على قسمين : قريب و متراخٍ عنه ،إلا أن المتراخي على نسب ، (٤-) وبهذا كان شيخنا أبو عبدالله ابن عبد المنعم ،رحمة الله عليه ،يقول .

وتجردها من الزوائد ،و تلبسها بها ،و تفاوت الزيادة يدل على صحة الطريقة الأولى (٥) ،ونظيرها في إثبات ثلاث (٦) مراتب ما قاله بعضهم في حروف النداء من الهمزة للقريب ،وأَيْ للوسط ،وسائرها للبعيد والله أعلم. (-٤)

---

(١) انظر البسيط ٣٠٣.

(٢) هكذا رسمت في كلتا النسختين مع عدم وضوح ،ولعل الصواب" قبله".

(٣) البسيط : ٣٠٨ - ٣٠٩ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠١-٢٠٢.

(٤-٤) ساقط من "ح " وانظر المسألة في رصف المباني : ٥٢، ١٣٤-٤٥١، والمغني ١٧ ، ١٠٦، ٤٨٨ . ونسب ابن عقيل للمبرد ،ولجماعة من المتأخرين منهم الجزولي أن "أى "للقريب . المساعد : ٢/ ٤٨٢.

(٥) ما ذكره هنا هو ما ارتضاه بن ابي الربيع : ٣٠٨-٣٠٩ ،وانظر شرح ابن عصفور: ١/ ٢٠٠.

(٦) في الأصل " ثلاثة " وما ذكرت هو الصواب .

وقد ذكر حكم المضاف .

فصل : ثم قال : (والمضمر نحو أنا وأنت) (١) إلى آخره .

المضمرات على ثلاثة أقسام : مرفوعة ، ومنصوبة ، ومخفوضة ،

فالمرفوعة أربعة وعشرون ، اثنا عشر منفصلة ، واثنا عشر متصلة ، فالمنفصلة : أنا ، ونحن ، وأنت ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، وهو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهن .

والمتصلة : ضربت ، وضربنا ، وضربت ، وضربت ، وضربتما ، وضربتم ، وضربتن ، وضرب ، وضربت ، وضربا ، وضربوا ، وضربن ، فهذه أربعة وعشرون ضميرا .

والمنصوبة أربعة وعشرون أيضاً اثنا عشر منفصلة واثنا عشر متصلة ، فالمنفصلة : إيايَ ، وإيّانا ، وإياك ، وإياكِ ، وإياكما ، وإياكم ، وإيّاكن ، وإياه ، وإياها ، وإياهما ، وإياهم ، وإياهن .

والمتصلة اثنا عشر وهي : نفعني ، ونفعنا ، ونفعكَ ، ونفعكِ ، ونفعكما ، ونفعكم ، ونفعكن ، ونفعه ، ونفعها ، ونفعهما ، ونفعهم ، ونفعهن ، فهذه أربعة وعشرون .

والمخفوضة (٢) اثنا عشر ، متصلة كلها ، وهي : لي ، ولنا ، ولكَ ، ولكِ ، ولكما ، ولكم ، ولكُنّ ، وله ، ولها ، ولهما ، ولهم ، ولهن .

وإنما سقط المنفصل منها لاستحالة انفراد المخفوض من خافضه ، (٣) إلا ما شَذَّ من ذلك ، وزاد سيبويه الياء في خطاب المؤنثة نحو : أنت

---

(١) الجمل : ١٤ .
(٢) في "ح" والمخفوضات .
(٣) انظر الكتاب : ٢/٣٦٢ - ٣٦٣ ، وشرح السيرافي : ٣/١٤٤/أ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٢٠١ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٦٨٢ ، والبسيط : ٣٠٧ .

يا هند تفعلين (١) ،وزعم الأخفش (٢) أنها حرف ،علامة (٣) لتأنيث الفاعل المضمر في النية عنده ،وهذا القول مردودٌ بعدم النظير ، لأن الياء لا تكون علامة للتأنيث في موضع .

فإن قال : وكذلك ضمير الواحد لا يظهر في مضارع من الأفعال .

أجيب بأن خوف اللَّبْس بين فعل الواحدة وفعل الواحد دعا إلى إظهاره .

فإن قال : وكذلك أقول أنا : ان خوف اللَّبْس دعا إلى الياء علامة للتأنيث ،لِيُفَرِّق بها بين المذكر والمؤنث .

أجيب بأنّ قولنا : جَارٍ على الأصول بوجه مَّا ، وقولُك خارج عن الأصول من كل وجه ، لأنّ الياء لا تكون علامة للتأنيث في موضع ،والياء تكون ضميرًا في بعض المواضع ،وأيضًا فإن هذه الياء تلحق بعدها النون التي تكون علامة للرفع ،وإنما يرفع بها ما اتصل به ضمير قبلها ، وحمل النظير على النظير معتبرٌ ، وأيضا فإن علامة التأنيث لا تلحق المضارع من آخره في موضع ،وإنما تدخل عليه من أوله في نحو قولك : هند تقوم . والله أعلم .

ثم قال : (والمبهم نحو هذا) (٤) الى آخره .

قال الأستاذ : المبهمات هي الأسماء الظاهرة التي يشار بها ،

---

(١) الكتاب : ٢٠/١ ،والبسيط : ٣٠٧ .
(٢) انظر شرح الفية ابن معطي لابن القواس : ٣٦١ .
(٣) في الأصل " علامة " منونة مخفوضة ،ولا وجه لذلك. ولم تضبط في " ح " .
(٤) الجمل : ١٣ .

وهي على ثلاثة أقسام ، قسم يشار به الى القريب ، مذكرا أو موءنثا ، وقسم يشار به الى الوسط مذكرا أو موءنثًا ،وقسم يشار به الى البعيد ، مذكرا أو موءنثًا .

فأما المذكر فيقال في الواحد القريب منه : ذا ، وفي الاثنين : ذان ، وفي الجماعة : أُولَى مقصوراً كما ترى ،وفي الوسط للواحد المذكر : ذاك ،وفي الاثنين : ذانك ، وفي الجماعة : أولاك ، أو : أولاء ، وفي البعيد الواحد المذكر : ذلك ،وفي الاثنين : ذَانِّك ، مشددَ النونِ ،وفي الجماعة : أُولئك ،أو أولا لك . وأما في الموءنث فتقول في الواحدة القريبة ذى / ، أو تى ،أوتا ، أوذه ، في الحالين (١) ، ٤٢

أو وقفا مكسورةَ الهاء ، موصولة بياء وصلا ، تشبيها بهاء الضمير ، وفي الاثنين : تان ، وفي الجماعة : أولى ، كالذكور ،وفي الوسطى : تيك ولا تقل : ذيك ،وقد حُكِيَ نادراً ،وفي الاثنين : تانك ،وفي الجماعة اولاك ،وأولاء كالذكور أيضاً ،وفي الواحدة البعدى تلك ، وفي الاثنتين : تانِّك مشددَ النون ،وفي الجماعة : أولئك وأولا لك كالذكور أيضا .

هذا الترتيب كله على طريقة علماء سَبْتَة ،ومن الناس من أنكر المرتبة الوسطى ،وكان شيخنا أبو عبدالله بن عبد المنعم رحمة الله عليه ، شديد الإِنكار لذلك التقسيم ،وقائلًا بالثاني . وبالله التوفيق .

---

(١) اى في حال الوقف وحال الوصل . قال ابن أبي الربيع : "ومن العرب من يقول : تا للواحدة وعليه جاءت التثنية ، ومن العرب من [- يبدل -]من الياء هاء في الوقف ،فيقول : "ذى" في الوصل و "ذه" في الوقف ،ومن العرب من يقول : "ذه" في الوصل والوقف ، وهذا من باب إِجراء الوصل مُجْرَى الوقف". البسيط : ٣٠٨ ،وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠١ .

فصــل : ثم قال : (وما عرف بالألف واللام) .(١)

نبه بهذه العبارة على تعدد أقسام الألف واللام من جهة أنه قال : وما عرف بالألف واللام ، ولم يقل وما فيه الألف واللام ، فذكرُ التعريف قيدٌ والله أعلم .

ثم قال (وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف تعرف به) .(٢)

ظاهره أن المضاف يتعرف بالمضاف إليه إذا كان معرفة مطلقا ، وليس كذلك ، وإنّما يتعرف المضاف بالمضاف اليه ، أو يتخصص بـه إذا كانت الإضافة محضة ، فكان ينبغي أن يحرر العبارة فيقول : وما أضيـــف إلى واحد من هذه المعارف إضافةً محضةً ، وقد يتجه كلامه بأن يكون أطلق القول ثم قيد بالمثال ، لأنه إنما أتى بما إضافته محضة ، وفيه توجيه آخر وهو : أن يكونَ قوله : وما أضيف الى واحد من هذه المعارف معطوفاً على ما قبله من المرفوعات ، ويكونَ قوله : (تعرف بـه) في موضع نصـــب على الحال من الضمير المرفوع فأضيف كأنه قال : وما أضيف إلى واحـــد من هذه المعارف في حالِ كونِهِ معرفاً به ، وهذا التوجـيه أجود(٣) ، لأن الأول عندهم ضعيف والله أعلم .

مسألة :(٤) هذا زيد ضارب عمرو ، إن قام دليل على أن ضاربا هنا يراد به الحال ، أو الاستقبال كانت إضافته غيرَ محضةٍ ، لأنها(٥) فرع

---

(١) الجمل : ١٤ .
(٢) في احدى النسخ المعتمدة في تحقيق الجمل وهي التيموريه " وتعرف " بالواو ، وانظر التعليق التالي .
(٣) في احدى نسخ الجمل وهي نسخة المكتبة التيموريه " وتعرف به " بزيادة الواو ، وعلى ذلك يكون مراده يتفق معتوجيه الشارح هنا .
(٤) هذه المسألة كلها ساقطة من " ح " .
(٥) في حاشية الاصل عن نسخة أخرى " لأنه " .

النصب ،وإذا كان كذلك كان بدلاً من زيد ،ولم يكن نعتا ،لفوات موافقته في التعريف ،ولا يشترط ذلك في البدل ،وإن قام دليل على أنه يراد به الماضي كانت اضافته محضة لأصالتها، واذا كان كذلك كان نعتا لزيد ، لموافقته إياه في التعريف وهو أجود من البدل ، لمكان الاشتقاق المشترط في النعت ، وفوات الجمود المشترط في البدل ، فإن كان مجرداً من الادلة كان مجملاً واحتمل وجهين :

أحدهما : أن يلحق بما إضافته محضة ؛لأنها أوسع باباً مما إضافته غير محضة ،والدخول في أوسع البابين عند الاحتمال واجب ، وأيضا فان المحضة أصل وغير المحضة فرع ،والحمل على الأصول مقدم على الحمل على الفروع فيكون " ضارب " على هذا نعتا لزيد ،وجاز البدل على ما ذكر.

والوجه الثاني : أن يلحق بما إضافته غير محضة ، بناءً على أن اللفظ إذا كان دائرا بين الحقيقة والمجاز وجب حمله على الحقيقة دون المجاز عند الاحتمال ،وبيان ذلك أن " ضاربا " ها هنا إن كان بمعنى الماضي كان وصف " زيد " به مجازاً ، لأن معناه غير قائم به في الحال ، واذا كان بمعنى الحال كان وصفه به حقيقة ؛ لأن الوصف عبارة عن المعنى القائم بالموصوف ، وهذا ظاهر والله أعلم ، والوجه الأول أظهر ،لأن المجاز قد كثر في باب الوصف حتى صار لاحقاً بالحقيقة وبالله التوفيق .

ثم قال : (وتقول جاءني زيد الراكب).(١)

هذا بين ؛لأن من شرط النعت أن يكون مساوياً للمنعوت

---

(١) الجمل : ١٤.

أو دونه في التعريف ولا يجوز أن يكون أخصَّ من المنعوت ،لأنك إنَّما تبدأ بالأخص فلم يبق إلَّا الأعم أو المساوى .

مسألة:(١) قال ابن مالك : والأكثر أن يكون النعت دون المنعوت في الاختصاص أومساويا له ولا يمتنع كونه أخص من المنعوت كرجل فصيح وأمثاله كثيرة.(٢)

قال الشَّلَوْبين : الفراء ينعت الأعم بالأخص ،وهو الصحيح ، وحكى عنه:مررت بالرجل أخيك على النعت . انتهى (٣) ،وانكر الاستاذ(٤) ذلك في المعارف ،والفرق بينهما أن المعارِفَ موضوعةٌ على الاختصاص واعرفها المضمرات ثم الأَعلام ،ولا ينعت بشيء من ذلك ،ومابعدهما هو الذى ينعت به ،وحق المخبر أن يبدأ بالأخص على سبيل الإعذار ، وإذا كان كذلك لم يبق إلا المساوى أو الدون ،وأما النكرات فأولها وضعا الأجناس، وبعدها في الترتيب المشتقات الموضوعة لرفع الاشتراك الوضعي في آحاد الأجناس ،فإذا أردت رفع ذلك الاشتراك لم تجد ما ترفعه به إلّا ما هو أخص ،وهو أحد تلك الأوصاف بما تضمنته في المعنى الذى وقع به

---

(١) هذه المسألة كلها ساقطة من "ح ".

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/٦٦٤، والتسهيل :١٦٨، وانظر التذييل والتكميل : ٤/١١٦/أ وانظر شرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ ٥٩٨ ومابعدها ،ففيها تحقيق للمسألة مفيد .

(٣) هذا النص في حواشي المفصل للشلوبين :٣٩٢، ٣٩١ ،ولعل ابن الفخار نقله من شرح التسهيل لابن مالك ،لأنه في الحواشي مفرق في مكانين ،أولهما ص ٣٩١ وهو : "أجاز الفراء مررت بالفاضل أخيك على النعت " . والآخر في الصفحة التي تليها ،وهذا الأخير في شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٦٠٢.

(٤) الأستاذ : هو ابن أبي الربيع ، انظر البسيط : ٣١٣.

الاختصاص ،بخلاف المعرفة الموضوعة على / الاختصاص فإنك تجد ٤٣
معها ما هو دونها وفي طبقتها على الغالب في الموضعين.(١)

ثم قال : (ولو قلت جاءني زيد راكب على النعت لم يجز)(٢).

يريد إذا كان زيد باقيا على تعريفه ،فلا يكون راكب حينئذ الا بدلا على ضعفه(٣) ، أو تنصبه على الحال وهو الوجه ،فإن كان زيد مُزالاً عنه التعريفُ كان راكبٌ نعتاً له ،والتعريفُ وإن كان فرعًا ، فإنّه أصلُ للتنكير في نحو هذه المسألة ،فاذا كان التعريف بين نكرتين كان التنكير الأول أصلا والثاني فرعًا ،وأما التعريفُ فأصلٌ باعتبار مابعده وفرعٌ باعتبار ما قبله ، وهذا مُنْتَزَعٌ من كلام سيبويه(٤).

فصل : ثم قال : (وإذا تقدم نعت النكرة عليها نصب على الحال)(٥).

ظاهره أن نصبه على الحال إنما هو بعد حصول التقديم ، وهو نقض لوضع النعت ،لاستحالة تقديم ما وضع تابعا(٦) ، لكن

---

(١) انظر : التذييل والتكميل : ٤/١١٦/ب.
(٢) الجمل : ١٤-١٥ ونصه "ولو قلت : جاءني زيد راكب على أن تجعل "راكبا" نعتا لزيد لم يجز".
(٣) قال ابن ابي الربيع : في البدل قبح ،لأنه على تقدير حذف الموصوف ،واقامة الصفة مُقَامَهُ ،لأن البدل على تقدير تكرار العامل ،والمشتق لا يلي العوامل ،فلا بد أن يكون الأصل : جاءني زيد رجل راكب . البسيط : ٣١٣.
(٤) الكتاب : ٣/٢٤١، ٢٤٢.
(٥) الجمل : ١٥.
(٦) المسألة في البسيط : ٣١٣ ،قال ابن عصفور : " ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف الا حيث سُمِعَ " شرح الجمل : ١/٢١٨.

قد يتجه قوله على أن يكون من باب حذف السبب والاستغناء عنه بذكر المسبَّب : كأنه قال : واذا أريد تقديم نعت النكره عليها نصب على الحال ليكون نصبه على الحال عقيبَ الارادة ، وإذا كان عقيب الإرادة كان قبل حصول التقديم ، فاذا حصل النصب فحينئذ يصح التقديم ، لأن الحال لا يمتنع تقديمها على صاحبها امتناعا مطلقا والنعت يمتنع تقديمه على المنعوت به امتناعا مطلقا ، ونظير ما ذكرناه من حذف السبب وإقامةِ المسبَّب مُقَامَهُ قوله تعالى : ﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ (١) .

المعنى والله أعلم : فاذا أردت أن تقرأ [القرآن] (٢) لأن الاستعاذة انما هي عقيب الإرادة لا عقيب القراءة وبالله التوفيق .

ثم اعلم أن النكرة تجرى على النكرة نعتا وحالا ، والنعت أقوى لما فيه من تناسب اللفظين ، وإذا كانوا يؤثرون ذلك (٣) مع فساد المعنى في نحو قولهم : هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ (٤) فأولى أن يؤثروه مع صحته وتجرى على المعرفة حالا لا نعتا لتعذر نعت المعرفة بالنكرة ، والمعرفة تجرى على المعرفة نعتا لا حالا ، لامتناع تعريف الحال ، فالحاصل أن جريان المعرفة على المعرفة عكس جريان النكرة عليها وإنه يجتمع في جريان النكرة على النكرة ما افترق في جريان المعرفة على المعرفة والنكرة عليها والله أعلم .

---

(١) النحل : ٩٨ .
(٢) تكملة من " ح " .
(٣) أى التناسب .
(٤) الكتاب : ١/ ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، فإن سيبويه قد حمل خَرِبُ على أنه صفة لجُحر .

ثم قال : (كقولك هذا رجل مقبل).(١)

هذه المسألة يتصور فيها ستة أوجه :

أحدها : هذا رجل مقبل ،على ما في الكتاب.(٢)

والثاني : نصبه على الحال من النكرة ،فتقول : هذا رجل مقبلاً.(٣)

والثالث : أن تقدم هذه الحال على صاحبها فتقول : هذا مقبلا رجلٌ فصار راجحا مع التقديم ما كان مرجوحا مع التأخير .

الرابع : أن تقول : هذا مقبل رجل برفع مقبل على أنه خبر عن المبتدأ ، ورجل بدل منه.

الخامس : أن تقول : ها مقبلا ذا رجل ،فتجعل مقبلا بين حرف التنبيه واسم الاشارة .

وفي المسألة قولان مبنيان على تحقيق العامل في الحال الذي هو مقبلا ، فمن اعتقد أن العامل فيه حرف التنبيه جوز المسألة ،ومن اعتقد أن العامل اسم الاشارة منع المسألة ؛لأن الحال لا تقدم على المعنى؛ لضعف عمله فيها(٤) ،وفي المسألة نظر آخر ، وهو : هل يصح هذا الفرض فيتصور الخلاف ، أولا يصح فينتفي الخلاف(٥) ؟ هذا مما فيه بحث .

---

(١) الجمل : ١٥.

(٢) قال سيبويه : " وأما قولك : ياأخا رجل ، فلا يكون الأخ هاهنا إلا نكرة ، لأنه مضاف الى نكرة ،كما أن الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرة " الكتاب : ٢/٢٢٩.

(٣) أجاز سيبويه مجيء الحال من النكرة ،لكن جعله صفة أكثر . الكتاب : ١/١٢٢ ،ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : " وصلى وراءه رجال قياما ". انظر حواشي المفصل للشَّلَوْبين : ٢١٢.

(٤) انظر البسيط : ٤٠٥ ومابعدها .

(٥) قال ابن بزيزة : " فان اعملت "ها" قدمت الحال على "ذا" وإن اعملت "ذا" لم يجز تقديمه عند سيبويه " وذكر أن المحققين على أن الحال لا تتقدم على العامل المعنوى لضعفه في نفسه ،شرح الجمل : ٦٢.

السادس : تقديم الحال في صدر الكلام ،كأنك قلت : مقبلا هذا رجل وهذا الوجه متفق على منعه لما قلناه من أن الحال لا تقدم على صاحبها إذا كان معنًى لضعفه . والله أعلم.

فصل : ثم قال : (وإذا تكررت النعوت) [(١)] إلى آخره.

لو قال : واذا كثرت النعوت ،لكان أقرب قليلا ،لأن مثاله الذى جاء به مجردٌ من التكرار [(٢)] ، لأن حقيقة التكرار إنما هي إعادة اللفظ الواحد مرتين فأكثر مثل أن تقول : قام زيد العاقل العاقل العاقل ،أو رأيت زيدا الكريم الكريم الكريم ،فقد بان لك أن قوله : واذا تكررت النعوت ،مُشْكِلٌ جدا ،لأنه لا يتصور في مثاله التكرار لا باعتبار الألفاظ، ولا باعتبار مدلولات الألفاظ ،لتباين الألفاظ والمدلولات بعضها من بعض ، لكن قد يتجه ذلك على أن يكون قولُهُ : النعوت ، جمع نعت الذى يراد به المصدر ، كأنه قال [(٣)] : وإذا تكرر نعتك المسمّى ، وإذا تكرر ثناؤك على المسمّى ، ولا يلزم من هذا تكرار كل واحدٍ واحدٍ من الألفاظ التى تجرى نعوتا على ذلك المسمى ؛لأنك إذا أثنيت على زيد مثلا بمعنيين ،أو بمعانٍ مختلفة ،قيل فيه ، تكرر منك النعت لزيد ،أي تكرر منك الثناء عليه ،وهذا صحيحٌ إن شاء الله ، ويكون قد جمع المصدر لاختلاف أنواعه ؛ لأن كل واحد / من هذه المعاني الصادرة من ٤٤
المادح متباينة ،فلذلك قال : وإذا تكررت النعوت ،ولم يقل وإذا تكرر النعت .

فإن قيل : وما تصنع بقوله بعد : فإن شئت أتبعتها [(٤)]

---

(١) الجمل : ١٥.
(٢) مثال أبي القاسم هو : مررت بإخوتك الظرفاء الكرام العقلاء.
الجمل : ١٥.
(٣) في "ح" "أراد ".
(٤) في "ح" أتبعت ،وما أثبت موافق لما في الجمل : ١٥.

الأول ،وإن شئت قطعتها والإتباع والقطع لا يتصور واحد منهما إلا باعتبار الألفاظ دون المعاني ؟ .

فالجواب أن الضمير في قوله : وإن شئت أتبعتها الأول على هذا المأخذ عائد على الألفاظ التي دل عليها سياق الكلام ، لأن المدح والثناء مثلا لا بد أن يكون بلفظٍ ،فعلى (١) هذا المدلول يعود الضمير [والله أعلم] .(٢)

ثم اعلم أن النعوت بهذا النظر من جواز القطع وامتناعه على ثلاثة أقسام :

قسم يجوز فيه الأمران اتفاقاً ،وذلك نعوت المدح ،والذم ، والترحم ،(٣) (٤) فهذا القسم كل مسألة تتصور فيه من القطع والإتباع ،فهي جائزة (٥) ، الا الإتباعَ بعد القطع فإنها ممنوعة اتفاقا ،إلا ما (٦) شذ من الناس ،واختلف في توجيه ذلك على ثلاث طرق :

فقال ابن عصفور : المانع من ذلك ما يلزم عليه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية .(٧)

----

(١) في الأصل : " فعلى فعلى " .

(٢) زيادة من " ح " .

(٣) انظر الكتاب : ٦٢/٢ ومابعدها .

(٤) من هنا الى قوله : " وقسم يلزم فيه الإتباع " وقعت في " ح " بعد قوله : " وهذا واضح إن شاء الله وسيأتي ص
وهذا اضطراب في النسخة يشهد به أنه قدم له بنص الجمل فقال : ثم قال : وان شئت ونص الجمل هذا سيأتي مع ما يناسبه في الشرح .

(٥) يريد أن يقول : " فهذا القسم كل مسألة يتصور فيها القطع والاتباع ". والعبارة مضطربة .

(٦) الأولى أن يقول : " من ".

(٧) شرح الجمل : ٢٠٨/١ ،وشرح الجمل لابن بزيزة : ٦٤ .

وقال الأستاذ : المانع من ذلك ما صرح به الشاعرفي قوله: (١)

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تَكَدْ

إليه بوجه آخرَ الدهرِ ترْجِعُ

فكان من طباع العرب وعلو هِمَمِها أنها إذا انصرفت عن الشيء لم تعد اليه، فجعلوا لذلك ألفاظهم جاريةً على حدِّ معانيهم. (٢)

وقال بعض نحاة قرطبة وأدبائها : المانع من ذلك ما يلزم عليه من تسفل بعد تصعد وقصور بعد كمال ، بيان ذلك أن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتباع (٣) اعتبارا بتكثير الجمل ، وعلى ذلك كان القطع (٣) ، ولولاه ما ذهب به ذلك المذهب البعيد ، وهذا بين إنْ شاء الله. (٤)

وقسم يلزم فيه الإتباع اتفاقًا وهو نعت التوكيد والمشار ، وما وضع على اللزوم نحو : مررت برجلين اثنين ، ومررت (٥) بهذا الرجل ،

---

(١) البيت لمعن بن أوس المزني ، وهو في ديوانه : ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١١٣١ ، وشرح الحماسة للتبريزي : ٣ / ٨٠ ، والقصيدة التي منها هذا البيت لامية ، إلاّ أنه جعل قافية البيت هنا عينا ، ويبدو أنه سبق قلم ، فالصواب "تقبل" بدل "ترجع".

(٢) انظر البسيط : ٣١٧.

(٣) هذا التعليل منتزع من قول سيبويه : "وقد يجوز أن تقول : مررت بقومك الكرام اذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ... تنزله هذه المنزلة وإنْ كان لم يعرفهم". الكتاب : ٢ / ٧٠ ، و"الكرام بالرفع والنصب". وانظر شرح قطر الندى : ٣٢٥.

(٤) من قوله : "قال الاستاذ" إلى هنا نقله الراعي عن ابن الفخار بنصه . انظر عنوان الافادة : ١٨٨.

(٥) ساقطة من "ح".

ومررت بهم الجمّاء الغفير ،وإنما لزم اتباع هذا الضرب ،لأنه لم يتضمن معنى من المعاني المجوزة للقطع .

وقسم فيه قولان :

منهم من يلحقه بالأول في جواز الأمرين ،ومنهم من يلحقه بالثاني في لزوم الاتباع ، وهو نعت البيان كقولك : مررت بزيد الخياط، وأكثر الناس على لزوم الإتباع فيه ، من جهة أن الغرض به بيان المنعوت ورفع الاشتراك العارض فيه ان كان معرفةً ،وتقليل التنكير ان كان نكرة ، وهذا الغرض لا يحصل بالقطع ،وانما يحصل بالإتباع ،ولأنّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد في هذا الضرب ،واليه أشار سيبويه بقوله : زيد الأحمر عند من لا يعرفه بمنزلة زيد عند من يعرفه ، أي زيد الأحمر عند من لا يعرفه وحده بمنزلة زيد عند من يعرفه وحده ،وهذا ظاهر .

وذهب الأستاذ أبو الحسين ومن لقيناه من أشياخ سَبْتَةَ إلى جواز الأمرين ، على وجهين مختلفين ،وذلك أنك إذا قلت : مررت بزيد ، فإنْ بنيت على أن مخاطَبك لا يعرف زيداً وحده كما قلناه عن سيبويه لكثرة الاشتراك في الأعلام لزم الإتباع على هذا التقدير ، وإن بنيت على استقلال المخاطَب بمعرفته دون أمر زائد ، ثم لمّا نطقت به على سبيل الاستقلال فهمت من حال المخاطَب أنه على خلاف ذلك التقدير ،وكأنه قال : من تعني ،أو من هو ؟ فقلت : الخياط ،أي أعني الخياط ، أو هو الخياط ، فعلى هذا الوجه يجوز القطع وإظهار الرافع والناصب (١) ، وهذا واضح إنْ شاء الله .

---

(١) البسيط : ٣١٦ .

ثم قال : (وإن شئت عطفت بعض النعوت على بعض)(١).

نبه بهذه العبارة على مسألتين :

إحداهما : أن النعت لا يعطف على المنعوت ، لأنّ العطف يستلزم التعدد ، والنعت يقتضي الاتحاد ، فلم يجز عطف النعت على المنعوت لذلك.

فإن قيل : ويمتنع أيضاً من جهة أخرى ، وهو ما يلزم عليه من عطف الشيء على نفسه ، لأنّ النعت عبارة عن المنعوت.

قلنا : وهو أيضا عبارة عن المعنى الذى يدل عليه بحروفه ، فالمغايرة حاصلة من هذه الجهة ، ولتلك المغايرة جاز عطف النعوت بعضها على بعض ، فالمانع إذاً ما ذكرناه أولا والله أعلم.

المسألة الثانية : أن حكم النعوت بعد العطف في جواز القطع والاتباع جار على حكمه قبل القطع(٢) ، ثم أدخل البيتين(٣) مستشهداً بهما على ذلك وإعرابه : "لا" حرف يراد به الدعاء ، وهو المستعمل في / النهي "يبعدن" فعل مستقبل في موضع ٤٥
جزم بحرف "لا" الا أنه مبني لِلَحاق النون الخفيفة "قومي" فاعل بـ "يبعدن" إلاَّ أنه مضاف إلى المتكلم ، فلذلك تغير إعرابه "الذين" نعت لقومي "هم سم العداة" جملة من مبتدأ وخبر صلة الذين و "آفة الجُزُرِ" معطوف على "سُمّ العُدَاةِ" داخل في الصلة "النازلين" منصوب بإضمار "أعني" كما قال ، و "الطيبون" مبني على مبتدأ محذوف

---

(١) الجمل : ١٥.
(٢) في حاشية الأصل عن نسخة أخرى "عطف".
(٣) البيتان هما :

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين همُ * سُمُّ العُدَاةِ وآفة الجُـزُرِ
النازلين بكل معترك * والطيبون مَعَاقدَ الأُزُرِ

كما قال "معاقد" نصب على التشبيه بالمفعول به ،ومن جوز تعريف التمييز (١) جوز مع ذلك فيه التمييز .

وفي قوله : لا يبعدن قومي ،سوءال ،وهو كيف قال : لا يَبْعَدَنْ ، بعد حصول البُعْدِ وهو الهلاك ؟

والجواب عن ذلك والله اعلم أنها أرادت بذلك بقاء ذكرهم وتخليد مفاخرهم بعد هلاكهم ،لأن ذلك بمنزلة بقائهم هذا أظهر في المعنى والله أعلم.

ثم قال : (واعلم أنه يجوز أن تنعت الأسماء كلها الا المضمر) (٢).

الأسماء بالنظر الى جواز النعت وامتناعه على أربعة أقسام :

قسم لا ينعت ولا ينعت به كالضمائر ،وأسماء الشرط ،وأسماء الاستفهام ،و"ما" التعجبية ،وكم الخبرية ،والموصول المجرد من حرف التعريف غير "ذو" الطائية وفروعها ،واسماء الأفعال ،والظروف غير المتمكنة ، والاسم الثاني من الكُنَى ،إذْ ليس تحته (٣) معنًى ، والأسماء المختصة بالنداء نحو يا هَنَاةُ ،هذا كله لا ينعت ولا ينعت به (٤).

وقسم ينعت وينعت به ، كأسماء الإشارة غير المكانية ،والأسماء المشتقات على الجملة ،والموصول المقرون بحرف التعريف ،وأسماء الأجناس

---

(١) هم الكوفيون .

(٢) الجمل: ١٥

(٣) في الأصل : "تحت".

(٤) قال ابن عصفور : "فالذى لا ينعت به خمسة : المضمرات ،واسماء الشرط ،واسماء الاستفهام ،وكم الخبرية ،وكل اسم متوغل في البناء نحو الآن ،وأين ،ومن . شرح الجمل : ١/ ٢٠٦ ،ثم قال فيما بعد ،لأنها وضعت على الإبهام ،فلو وصفت لكان الوصف لها تخصيصا ،فيخرجها عما وضعت له من الإبهام ١/ ٢١٦ .

لكنها لا ينعت بها إلا أسماء الإشارة ، و "أى" في النداء بشرط اقترانها بالألف واللام.

وقسم ينعت ولا ينعت به كالأسماء الأعلام (١) ،و "من" و "ما" النكرتين .

وقسم ينعت به ولا ينعت غالباً ،وذلك "أى" المضافة إلى موصوفها كقولك : مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ ، إلاّ أنها إن كانت مضافة إلى جامد كانت لمطلق المدح ،وإن كانت مضافةً إلى مشتق كانت للمبالغة في مقتضى ذلك المشتق ،إنْ مدحًا فمدحٌ وإنْ ذمًّا فذمٌّ (٢) ، وكذلك اسم الفاعل واسم المفعول قبل العمل ،ثم يعمل بعد ،وأما نعته بعد حصول العمل فجائز.

فأما القسم الأول ، فإنما لم ينعت ،لأن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يعرف (٣) ،فقد استغنى عن النعت ، فإن قلت : هذا إنما يجرى في نعت البيان . أجيب بأن المسألة من باب ما حُمِلَ فيه الفرع على أصله ، وإنّ لم يكن في الفرع السبب الذى في الأصل ؛ ليجري الباب كله على أسلوب واحد . (٤)

وأما كونه لا ينعت به ،فلأنه جامد ،والأصل في النعت أن يكون مشتقا ،أو في حكمه ،وليس الضمير كذلك. (٥)

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٧٩.
(٢) التذييل والتكميل : ٢/١١/أ.
(٣) هذا نص كلام أبي القاسم . الجمل : ١٦ ،وهو منتزع من كلام سيبويه قال : " واعلم أن المضمر لا يكون موصوفا ،من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني ". الكتاب : ٢/١١ ، وانظر نتائج الفكر : ٢١٣.
(٤)(٥) انظر البسيط : ٣٢١ ،وتظهر استفادته منه.

وأما امتناع ذلك فيما ذُكر (١) مع الضمائر، فلأنها شبيهة بالحروف، والحروف يمتنع فيها ذلك، فكذلك ما أشبهها.

وأما القِسْم الذى ينعت وينعت به فأمره ظاهرٌ، أما كونه ينعت به، فلاشتقاقه، وأما كونه ينعت، فلأنَّه قد يحذف الموصوف ويقام هو مَقَامَه، فيجرى عليه حكمه.

وأما القِسْمُ الذى ينعت ولا ينعت به، وهو العلم، فواضح أيضا لأنه قد يَعْرِض فيه اشتراك فيحتاج إلى رفعه بالنعت. (٢)

وأما ما ذكر معه فإنَّ بيانَ معناه موقوف على النعت ولذلك كان النعت لازماً (٣) له.

وأما كونها لا ينعت بها فلمكان الجمود، كما تقدم في الضمير، ويزاد في "من" و "ما" أنَّ بيانَ معناهما متوقف على النعت، ومن شرط النعت أن يفيد مَعْنًى في المنعوت، فلذلك افتقرا إلى النعت، وامتنع أن ينعت بهما، والله أعلم.

وأما القسم الرابع وهو "أيٌّ" فإنها إنَّما يوصف بها بشرط إضافتها إلى نكرة تماثل الموصوف لفظا ومعنى، كقولك: مررت برجل أيِّ رجل، أو معنًى دون لفظٍ كقولك: مررت برجل أيِّ فتًى (٤)، وتنصب على الحال إن تقدمها معرفةٌ كقولك: مررت بزيد أيَّ رجلٍ (٥)، وإنَّما قيدنا

---

(١) أيِ ما ذكر ابو القاسم في تمثيله بقوله: لو قلت: ضربته الكريم، أو مررت به العاقل. الجمل: ١٦.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢١٧/١، وقال سيبويه: ١٢/٢: "واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة، لأنه ليس بحِلْيَةٍ، ولا قرابةٍ، ولا مبهم.

(٣) الكتاب: ١٠٦/٢ قال: "... ما ومن إنما يذكران لحشوهما، ولوصفهما، ولم يرد بهما خِلْوَيْنِ شيء... وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى.

(٤) الكتاب: ٢٥/٢ وانظر التسهيل: ٣٧، وشرح الرضي: ٢٨١/١ والتذييل والتكميل: ٢/١١/ب.

(٥) انظر التسهيل: ٣٧، والتذييل والتكميل: ٢/١١/ب.

كونها لا تنعت بقولنا : " غالبا " ،لأنه قد حكى فيها ذلك كقولك : مررت بأيٍّ معجبٍ لك ،الا أنه قليل (١) ،ولقلته لم يحفظه سيبويه ولا حكاه في كتابه ، وسيأتي في النداء أنها تُنْعَتُ ثَمَّ - مبنيةً على الضم - بأسماءِ الأجناس (٢).

ومما ينعت به ولا ينعت كلٌّ وجِدٌّ ،وحَقٌّ في حالتي التعريف والتنكير كقولك : مررت بالرجل كلِّ الرجل ،أي بالرجل الكامل ،لأنهما إنما / جيء بها لبيان كمال المنعوت ،وكذلك مررت بالرجل حق الرجل ،وبالرجل جِدِّ الرجل ،ومثاله في حال التنكير : مررت برجل كل رجل ،وحق رجل ،وجد رجل ، فان أضفتهاثلاثتَها إلى صفة ، كانت للمبالغة في مقتضاها (٣) ،كما تقدم في أيٍّ ، كقولك : مررت بعالم كل عالم ، وحق عالم ، وجد عالم كأنك قلت مررت بعالم جدا ،أى قد بلغ الغاية في العلم ،فان جرت هذه الثلاثة على اسمِ علم كقولك : مررت بعبد الله كل الرجل ، كان فيه قبح ،لأنه كأنَّه على حذفِ الموصوف ، أي مررت بعبد الله العالم كل العالم . والله أعلم.(٤) ٤٦

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٢/ ١١/ب ومنه قول الفرزدق :

اذا حارب الحجاج أيَّ منافق * علاه بسيف كلما هُزَّ يقطع

قال أبوحيان في حذف موصوف أي وابقائها صفة للمحذوف : " وهذا عند أصحابنا في غاية النُدُور ،قالوا فارقت " أى " سائر الصفات في أنه لا يجوز حذف الموصوف واقامتها مقامه ، لا تقول : مررت بأى رجل ،وذلك لأن المقصود بالوصف بأى انما هو التعظيم والتوكيد ،والحذف مناقض ذلك ".

(٢) انظر ص: ٦٨٠

(٣) الكتاب : ٢/ ١٢-١٣.

(٤) الكتاب : ٢/ ١٢.

ثم قال : (وإذا اختلف إعراب الأسماء المنعوته)(١) إلى آخره.

لا يجمع بين النعتين أو النعوت إلّا بخمسة(٢) شروط وهي :

الاتفاق في اللفظ ،وهذا الشرط مذكور فيما قبل ، والاتفاق في الإعراب(٣) ، والاتفاق في العامل ، إمّا في جنسه(٤) ،وإمّا في نوعه على الخلاف في ذلك(٥) ، والاتفاق في التعريف والتنكير ،وألاّ يكون أحد الموصوفين اسم اشارة فلو قلت : مررت بهذا وزيد العاقلين لم يجز على النعت لحصول الفصل بالمعطوف بين اسم الإشارة ونعته(٦) ،وذلك لا يجوز،

---

(١) الجمل : ٦.

(٢) ذكر اربعة من هذه الشروط في البسيط : ٣٢٤-٣٢٥.

(٣) نحو ضرب زيد العاقل عمرا ،فلا يقال : ضرب زيد عمرا العاقلان. البسيط : ٣٢٤ ،وشرح ابن عصفور : ١/ ٢١١ ، وفيه تفصيل مذهب الكوفيين والبصريين.

(٤) اختلاف العامل في جنسه هو : أن يكون أحد العاملين من جنس الأسماء والآخر من جنس الأفعال أو الحروف. انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١١.

(٥) في الكتاب : ٢/ ٦٠ " ومما لا تجرى الصفة عليه نحو : هذان أخواك ،وقد تولى أبواك الرجال الصالحون ،الا أن ترفعه على الابتداء ،أو تنصبه على المدح ... وتقول : هذا رجل وامرأته منطلقان ،وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان ،لأنهما ارتفعا من جهة واحدة ،وهما اسمان بنيا على مبتدأين ،وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان ،لأنهما ارتفعا بفعلين.

قال المبرد : وكان سيبويه يجيز : جاء عبد الله ،وذهب زيد العاقلان على النعت ،المقتضب : ٤/ ٣١٥ والجَرْمي أنه لا يجوز القطع والإتباع فيما اختلف فيهما جنس العامل. شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٢١١ والتذييل والتكميل : ٤/ ١٢٥ وانظر همع الهوامع : ٥/ ١٨٠.

(٦) ذكر ابن الفخار ص ١٥٠ ← أنه انما امتنع الفصل بين اسم الإشارة ونعته من حيث إنّ اسم الاشارة أحدث في صفته تعريف الحضور ،فهو بمنزلة "ال" التعريف ،فكما لا يجوز الفصل بين "ال" التعريف والمعرَّف به ،فكذلك لا يجوز هنا. ===

وكذلك أيضا لو قدمت زيدًا على اسم الإشارة فقلت : مررت بزيد وهذا العاقلين لم يجز ،وإن عدم الفصل ،لكن امتنع لأمر آخر ، وهو : مايلزم عليه من التنافي ،وذلك أنّ اسم الاشارة اذا نعت بالمشتق ،فلا بد أن يكون على تقدير موصوف ،ونعت زيد ونحوه ، يمتنع فيه تقدير موصوف ، فحصل التدافع ،فامتنع لذلك ،وزاد بعض النحاة شرطا سادسًا ،وهو : ألا يكون أحد الموصوفين في جملة غير خبرية ، والآخر في جملة خبرية ،لأن سيبويه منع أن تقول : من عبدالله ، وهذا زيد الرجلين الصالحين ،رفعت أو نصبت (١) ، وذلك والله أعلم لما في ذلك من التناقض ، وذلك أن الاستفهام يستلزم الجهل بالصفة ،والمدح يستلزم العلم بها لأنه قد علم أن المستفهَم عنه مجهول عند المستفهِم ، وأن الصفة الممدوح بها معلومة عند المادح ، فلما تناقض الأمران امتنع الجمع مطلقا ،لما يلزم عليه من أن يكونَ الشيء الواحد معلومًا مجهولاً في حالٍ ،ولذلك قال سيبويه في المسألة :ولا يجوز أن تُخْلِطَ من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة ،وَ إِنَّما الصفة عَلَمٌ فيمن قد عَلِمْتَهُ (٢) ، وكذلك لو قلت :

=== ولابن عصفور تعليل آخر هو أن صفة اسم الإشارة لا تكون الا بالجامد نحو: رأيت هذا الرجل ،ولا تكون بالمشتق ،وما كان من ذلك فهو في نية حذف موصوف واقامة الصفة مُقامه مثل : رأيت هذا الكريم، تقديره الرجل الكريم ،ولما كانت الصفة بالجامد لا تحتمل الضمير الرابط بين الصفة والموصوف جعلوا المطابقة بين اسم الإشارة ونعته إفرادا وتثنية وجمعا قائمة مُقَام هذا الرابط ، فلا يقال : مررت بهذين الطويل والقصير . شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١٢-٢١٣.

(١) الكتاب :٢/ ٦٠.

(٢) الكتاب : ٢/ ٦٠ وقيل ذلك :" لأنك لا تثني إلّا على من أثبته وعلمته ".

من زيد العاقل بالنصب على المدح لا يجوز للتناقض ؛ لأن الاستفهام يقتضي أنه مجهول ،والمدح يقتضي أنه معلوم ،ولكن يجوز ذلك على وجه آخر، وهو أن يقول قائلٌ : قام زيد العاقل ،نصباً على المدح فتقول أنت : من زيد العاقل ، على معنى من زيد الذى قلت فيه ذلك.

والفرق بين المسألتين أن الصفة الأولى خارجة عن الاستفهام وفي الثانية داخلة فيه ، فاذا توفرت تلك الشروط جاز الأمران ،التفريق والجمع ، وإن اختل شرط من تلك الشروط امتنع الجمع على النعت ،وجاز على وجه آخر ،وهو القطع على أن تكون مرفوعة بإضمار مبتدأ ،أو منصوبة بإضمار فعل لائق (١).

فصل : إنّما اشترط الاتفاق في اللفظ لاستحالة كون اللفظ الواحد مركبا من أصلين مختلفين ،الا فيما غُلِّبَ فيه أحد اللفظين على الآخر مع اختلاف المادة ،وهو موقوف على السماع ،واشترط الاتفاق في الإعراب لاستحالة كون اللفظ الواحد مرفوعًا منصوبًا ،أو مرفوعا مخفوضا ،أو منصوبا مخفوضا ، أو مرفوعًا منصوبًا مخفوضا في حالة واحدة ،مثال الأولى : ضرب زيد العاقل ، عمرًا العاقل ، ومثال الثانية : مر زيدٌ العاقل بعمرٍ العاقل ،ومثال الثالثة : مررت بزيد العاقل وعمرا العاقل ، ومثال الرابعة : مر زيد العاقل بعمرو العاقل وبكرا العاقل . فهذه النعوت إمَّا أن تدعها مفرقة كما ترى ،وإما أن تجمعها على أن تكون مقطوعة ،إما على أن تكون خبر ابتداء مضمر ،أو تكون منصوبة بإضمار فعل ،لا على النعت ،لما تقدم ،وهذا بين إنْ شاء الله .

وأما اشتراط (٢) الاتفاق في نوع العامل أو في جنسه ،فإشارة

---

(١) انظر الكتاب : ٢/ ٦٠.
(٢) في "ح" "اشتراك" خطأ.

إلى الخلاف في المسألة . فزعم علماء سبتة (١٥٠) أن الاتفاق في نوع العامل لازم ،حتى إنهم منعوا أن يقال : قام زيد وقام / عمرو العاقلان ، ٤٧ على النعت ، الا بشرط أن يعتقد في قام الثاني أنه تكرار للأول على سبيل التوكيد ، بناءً منهم على أنَّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت ، ولا يعمل عاملان في معمول واحد.(١)

وقال غيرهم من علماء العربية : إنما يلزم الاتفاق في جنس العامل فيقال على هذا : قام زيد وقعد عمرو العاقلان ، على النعت ،لإتفاق العاملين في الجنس وإن إختلفا في النوع .

وأما اشتراط الاتفاق في التعريف أو التنكير ، فلاستحالة أن يكون اللفظ الواحد معرفة نكرة في حال .

وأما اشتراط ألا يكون أحد الموصوفين اسم إشارة ،فلما يلزم على الجمع بين النعتين من الفصل بين اسم الإشارة ونعته في نحو قولك : قام هذا وزيد العاقلان ،وذلك لا يجوز ،وإنَّما لم يجز الفصل بين اسم الإشارة ونعته بخلاف غيره ،لأنّ اسم الإشارة لما أحدث في نعته تعريف الحضور تنزل منه منزلة حرف التعريف ، فلم يجز الفصل بينهما ،كما لم يجز بين حرف التعريف والمعرَّف .(٢)

---

(١) هذا خلاف ما قاله سيبويه : ٢/ ٦٠ والذى عليه علماء سبتة (١٥٠) كما قال هو مذهب المبرد قال : "فإذا قلت جاء زيد وذهب عمرو العاقلان لم يجز أن يرتفع بفعلين ،فإن رفعتهما بجاء وحدها فهو محال ، لأنّ عبد الله إنما يرتفع بذهب ،وكذلك لو رفعتهما بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب . المقتضب : ٤/ ٣١٥ ،وقال قبل : " لأنّ النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت " وانظر ص ١٤٧ هامش (٥) . وبمذهب المبرد قال ابن السراج وابن كيسان . التذييل والتكميل : ٤/ ١٢٥.

(٢) في الأصل :" والمعرفة " وانظر ص ١٤٧ هامش (٦).

فإن قلت : فيلزمُ على هذا جوازُ المسألةِ مع تقديمِ الظاهرِ على ٱسمِ الإشارةِ كقولك : قام زيدٌ وهذا العاقلان ، لِعَدَمِ الفصلِ بينَ ٱسمِ الإشارةِ ونَعْتِه بخلافِ الأولى ، فإنَّ المعطوفَ قد فُصِلَ (١) به بين ٱسمِ الإشارةِ ونَعْتِه ، لأنَّ قولك : العاقلان على هذا نعتٌ لهما معاً .

قيل في الجواب : عَرَضَ هاهنا (٢) مانعٌ آخَرُ ، وهو أنَّ ٱسمَ ٱلإشارةِ إذا نُعِتَ بٱلمشتقِّ فهو على حذفِ جامدٍ ، موصوفٍ بذلك ٱلمشتق ، والاسمُ ٱلظاهرُ إذا نعت بٱلمشتق ٱمتنعَ تقديرُ جامدٍ موصوفٍ بذلك ٱلمشتقِّ ، فلمّا تدافع الأمران حصل ٱمتناعُ ما ذكر .

وهذا التعليل يقال أيضاً في ٱمتناع المسألة الأولى ، فٱلأولى ممنوعةٌ لأمرين ، وٱلثانيةُ ممنوعةٌ لأمرٍ واحدٍ ، وقد تَقدَّم (٣) هذا ٱلمعنى ، (٤- ويقال أيضا في الامتناع : إن الألفَ -٤) واللامَ في نعتِ ٱسمِ ٱلإشارةِ للحضور ، وهي في نعتِ غيرِه لِلغَيْبةِ (٥) ، ولا يمكن ٱلجمع بينهما ؛ لما يلزم عليه من كون الاسمِ الواحد غائباً حاضراً في حالٍ ، وذلك محالٌ وٱللّه أعلم بٱلصواب .

---

(١) في الأصل " قد يفصل ".
(٢) في الأصل " هنا ".
(٣) انظر ص
(٤-٤) ساقط من " ح ".
(٥) غير واضحة في " ح " ورسمها لا يشبه رسم ما هو مثبت.

بـاب العطـف

قال الأستاذ : العطف تشريك الثاني مع الأول في عامله بحرف من حروفٍ تسعةٍ (١) ، وهي : الواو ، والفاء ، وثمّ ، وأو ، وأم ، وبل ، ولا ، ولكن ، وحتى .

وقال ابن عصفور : العطف حمل اسم على اسم ، أو فعلٍ على فعلٍ ، أو جملةٍ على جملةٍ (٢) ، بحرفٍ من حروفٍ تسعةٍ (٣) ، وهي ما ذكر . فعبارة الأستاذ أجود من جهةٍ أنّ فيها تنبيهاً على أنّ العامل المذكور قبل ، عاملٌ في جميع المعطوفات بتوسّط العاطف ، إلا أنه خاصّ بنوعٍ من المعطوفات ، لأنه إنما يتناول ما فيه إعراب يقتضيه العامل ، لفظاً أو موضعاً ، وعبارة ابن عصفور أجود ، من جهة أنها تعُمّ جميع المعطوفات مطلقاً ، إلّا أنها ليس فيها تنبيهٌ على ما نبه عليه الأستاذ في عبارته ، واعترضها عليه أبو الحسن ابن الضائع ، بما فيها من التداخل في ظاهر الأمر ، لأنّ قوله : حمل اسم على اسمٍ ، أو جملةٍ على جملةٍ ، مُوفٍ بالغرض المقصود .

وقوله : أو فعلٍ على فعل ، داخلٌ تحت قوله : أو جملة على جملة ، لأنّ الفعل لا ينفرد بنفسه ، إذْ لا بدّ من فاعلٍ ، أو نائبٍ عنه ، فقد ظهر التداخل . والظاهر أن هذا تحامل على ابن عصفور ، لأنك إذا قلت : إنْ يقم زيدٌ ، ويخرجْ أبوه أُكرمهما (٤) ، فهذه الواو قد شرّكت بين الفعل الثاني

----

(١) البسيط : ٣٢٩ ، ومابعدها .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٢٢٣/١ .
(٣) ذكر ابن عصفور اكثر من تسعة احرف للعطف عند البصريين وهي : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأو ، وإمّا ، وأم ، وبل ، ولا بل ، ولا ، ولكن ، ثم ذكر أن النحويين متفقون على أن إمّا ليس بحرف عطف وإنما يذكر مع حروف العطف لمصاحبته لها ، واختلف في ليس ، وبناء على ذلك تكون حروف الجرّ المتفق عليها تسعةً . شرح الجمل لابن عصفور : ٢٢٣/١-٢٢٤ .
(٤) في "ح" "فأكرمهما".

والفعلِ الأول في حرفِ "إنْ" مفردين دونَ اعتبارِ بمرفوعيهما ،لأنّ الجازمَ إنّما يتعلّق حكمه بالفعلِ دون توابعه ،ولا حكم له في الجملة أصلا ، إذْ كان الجزم من خصائص الأفعال ،ولو كان تعلقه بالجملة لم يؤثر فيهـــا ،لأن الجمل لا تؤثر فيها العوامل إذا كانت مطلوبةً لها طلباً واحداً ،والمسألة فيها طالبٌ ومطلوبٌ ومطلوبُ مطلوبٍ ، فحرف الشرط هو الطالب ،والفعـــل بانفراده ، هو مطلوب الحرف ،والفاعل مطلوب الفعل ،فإذا لم يقع التشريـــك بالعاطف ،الابين الفعلين فقط ، وما عدا الفعلين انما هو / تابـــــع ٤٨ لهما ،فهذا هو الصواب إن شاء الله.

مسألة[(١)] : من قال من النحْويّين: إنّ حكم العامل في المعطوف عليه منسحب على المعطوف[(٢)] ، يستدل بنحو قام غلام زيد وعمرو ،ووجه الدليل أن المعنى على الاشتراك في ذات واحدة ،ولو كان على تقديـــر التكرار ،لزم التعدد وهذا خلاف المعنى ،ومن قال : بالتقدير[(٣)] استدل بنحو قام زيد وعمرو، ووجه الدليل أنه إن لم يقل بالتقدير أدى إلى أن يكـــون قيام زيد منسوبا الى عمرو وهو محال ،لأن مدلوله عرَضٌ واحد ،والعـــرَض الواحد لا يقوم بمحلين ،

والجواب عن هذه الشبهة أنه إنّما أسند القيام إليهما من حيـــث هو قيام من غير نظر إلى معنى موجود ،وإنّما قصد القيام المعنوى الذهني ، وعلى هذا المعنى يسند إلى مفرد وإلى متعدد ،فإذا نسب إلى مفـــرد

---

(١) هذه المسألة جميعها ساقطة من "ح ".
(٢) أى ان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ،وهو مذهب سيبويه . انظر شرح المفصل :٣/٧٥ . وقال سيبويه : أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب ،وذلك قولك : رأيتك وزيدا ،وانك وزيدا منطلقان الكتاب : ٢/٣٧٧.
(٣) اى بتقدير تكرير العامل في المعطوف ففي نحو قام زيد وعمرو يقدرون قام زيد قام عمرو.

فلا إِشْكَالَ ،وإذا نسب الى متعدد ، علم بمدلوله أن المراد جنسه ومعقوله ، وأيضا فلو كان العطف محمولا على التقدير لم يجز أن تقول : هذان زيد وعمرو ، إذ التقدير على ذلك : هذان زيد وهذان عمرو ، أو هذان زيد وهذا عمرو ،وذلك كله باطلٌ ،ومن قال بالتقدير في نحو : قام زيد العاقل استدل بما يلزم على الانسحاب من أن يعمل العامل الواحد رفعين من غير تشريك ولا نظير له ،وإلى هذا المعنى نظر من نسب العمل الى التبعية ، وكلاهما باطل .

أما القول الأول فإنه يؤدي إلى ما لا يتناهى ،بيانه أنه إذا كان التقدير في قولك : قام زيد العاقل : قام زيد قام العاقل ، لزم تقدير موصوف قبل العاقل ،من حيث هو صفة ثم قدر بينهما العامل من حيث هو محمول عليه ، ثم قدر أيضا موصوف ثم عامل ثم موصوف ،وكذا أبداً ، وذلك باطل قطعا .

وأما الثاني فإنَّ العمل إنما هو للألفاظ بالأَصَالَةِ بدلالة ندور نسبته الى المعنى ، فلا يجوز العدول عنه ما وجد إليه سبيل ،وقد وجد ، وهو الانسحاب ،لأنّ الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد ،على ما قاله سيبويه في سواد الكتاب.(١)

ولبعضهم فرق في المعطوف بالحرف فقال : إن اتحد المنسوب الى المعطوف وجب الانسحاب ،وإن تعدد جاز الانسحاب والتقدير ، فالأول كقولك : قام زيد وعمرو.

والثاني : كقولك : قام غلام زيد وعمرو ،فيجب الانسحاب في نحو هذا الاتحاد المسنوب ،ويجوز التقدير في مثل الأول لتعدد المنسوب .

---

(١) الكتاب : ١/ ٤٢١ ، ٤٢٢ .

وأما قوله : (باب العطف) ،ثم قال : (وحروف العطف) كذا . (١)

فغير مطابق في الظاهر ،وكان ينبغي أن يقول : العطف هو كذا وكذا ،أو يقول : باب حروف العطف ،وحروف العطف كذا وكذا ،ولكنه يتجه ذلك بأحد أمرين :

إما أن يكون على حذف مضاف ،كأنه قال : باب حروف العطف ، دليله ما بعد .

وإما أن يكون من باب حذف المعطوف ،كأنه قال : باب العطف وحروفه ،أى باب أحكام العطف وحروفه ،دليله أنه يُذْكَرُ في أثناء الباب شيئا من أحكام العطف ،فلذلك حذف ما ذكر ،والله أعلم.

ثم لما عدد حروف العطف ذكر في جملتها " اما " (٢) وكذلك فعل سيبويه . وليست عند حذاق العلماء من حروف العطف. (٤)

" إمّا " الأولى : فيستحيل أن تكون حرف عطف ،لدخول حرف العطف عليها في نحو قوله تعالى : ﴿ فإمَّا منّا بعدُ وإمَّا فداءً ﴾ (٥) ولوقوعها أيضا أول الكلام كقولك : اما زيد قائم ،واما عمرو ،وحرف العطف لا يقع أولا ،كما لا يدخل عليه مثله ،ولما يلزم على ذلك [- أيضا -] (٦) من عطف الفاعل على فعله كقولك : قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ. (٧)

---

(١) الجمل : ١٧.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) الكتاب ١/ ٤٣٥.

(٤) منهم الفارسي ،وابن خروف ،وابن مالك انظر الايضاح : ٢٨٩ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢١ ،وشرح عمدة الحافظ : ٦٠٧ ،ونقل عن الزجاجي في غير الجمل أنها غير عاطفة . انظر إصلاح الخلل : ٨٧ ، وانظر كتاب حروف المعاني والصفات للزجاجي ،إذ لم يعدها من حروف العطف . وانظر ما سيأتي ص ___

(٥) سورة محمد صلى الله عليه وسلم : ٤.

(٦) تكملة من " ح ".

(٧) إصلاح الخلل : ٨٨ ،وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٢٣.

و "إمّا" الثانية : فغير جائز أن تكون عاطفة لأمرين :

أحدهما : لزوم حرف العطف اياها ، وحرف العطف لا يدخل على مثله .

والأمر الثاني : تدافع المعنيين ، وذلك أن الواو موضوعة للجمع ، وإمّا موضوعة للتفريق ، والجمع والتفريق أمران متدافعان ، وإنما سميت حرف عطف ، للزوم حرف العطف إياها ، فيكون ذلك من باب تسمية الشيء بما يلازمه ، كما تسمى الفاء التي يتلقى بها الشرط جوابًا ، وليست هي الجواب في الحقيقة ، وإنما الجواب الجملة التي صدرت بها فتسميتها جوابًا ، مستعارٌ على الوجه المذكور . والله أعلم.(١)

ثم قال : (وحتى في بعض المواضع).(٢)

إنما أفاد بهذا القيد التنبيه على قلة العطف بها (٣) ، إذ لم يأت العطف بها في موضع من التنزيل ، وجاء فيه (٤) كونها جارّةً ، وحرف ابتداء (٥) ، فلذلك قيدها بقوله : (في بعض المواضع) / والله أعلم. ٤٩

ثم قال : (واعلم أن هذه الحروف تعطف مابعدها على ما قبلها) (٦) إلى آخره .

المعطوف عليه على أربعةِ أقسام : قسم له لفظ ، معتبر فقط ، وقسم له موضع معتبر فقط ، وقسم منفيٌّ عنه الأمران ، وقسم يجتمع فيه الأمران .

---

(١) يمثل هذا منع أن تكون عاطفةً ابن السيد في إصلاح الخلل : ٨٨.
(٢) الجمل : ١٧.
(٣) ذكر سيبويه الجرَّ بها : ١/ ٩٦.
(٤) في الأصل : "فيها".
(٥) الكتاب : ١/٩٧.
(٦) الجمل : ١٧.

فالأول كقولك : قام زيد وعمرو ،ورأيت زيدا وعمرا ،

والثاني كقولك : قام هؤلاء وزيد ،ورأيت هؤلاء وزيدا ،ومررت بهؤلاء وزيد .

والثالث الجملة التي ليس لها موضع من الإعراب (١) كقولك : قام زيدٌ ، فهذه لا يعطف عليها الا مثلُها . تقول من ذلك : قام زيد ، وخرج عمرو ،ورأيت زيدا ،وأكرمت عمرًا ، فإن كانت الجملة لها موضع من الاعراب جاز أن يعطف عليها مثلها ،وجاز أن يعطف عليها مفرد اعتبارا بموضعها . تقول من ذلك : ظننت زيدا يقوم وخارجا ،وظننت زيدا يقوم وينطلق .

والرابع كقولك : عجبت من قيام زيد وعمرو ، بالخفض اعتبارا باللفظ ،وبالرفع اعتبارا بالموضع ،ويدخل في هذا القسم الجملة التي لها موضع من إعراب من جهة جواز اعتبار اللفظ مرة والموضع أخرى ، وقد تقدم مثاله ، فهذه الأقسام الأربعة نظائر .

ثم قال : (فأمّا الواو فإنها تجمع بين الشيئين [او الأشياء] (٢)) .

هذه الحروف بالنظر الى التشريك على قسمين :

قسم يشرّك في اللفظ والمعنى على الجملة وذلك أربعة أحرف : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى . (٤)

وقسم يشرّك في اللفظ دون المعنى ، وذلك الخمسة الأخرى الباقية ، وهي : أو ،وأم ، وبل ، ولا ،ولكن . (٥)

---

(١) في "ح " "من اعراب ".
(٢) تكملة من "ح " وانظر الجمل : ١٧ .
(٣) انظر الكتاب : ١/٤٣٧ - ٤٣٨ .
(٤) انظر رصف المباني : ٤١٠ ، ٣٧٧ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ،وشرح ألفية ابن معطي : ٧٧٣ ، ٧٧٩ ، ٧٨٧ .
(٥) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٧٨٧ .

هذه طريقة الأستاذ، رحمه الله ، وهي المجمع عليها .

وقوله في الواو : (إنها تجمع بين الشيئين وليس (١) فيها دليل على الأول منهما) (٢) .

هو قول الحذاق من أصحاب علم (٣) اللسان ، فالمتأخر بعدها قد يكون في حكم المتقدم (٤) ، دليله قوله تعالى : ﴿ يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي ﴾ (٥) فالركوع وإن كان متأخراً في اللفظ ، فإنه متقدم في الحكم ، واتفاق الناس على الاستدلال بهذه الآية دليل على أن الركوع مقدم على السجود ، في شرع من قبلنا ، كما هو كذلك في شرعنا . والله أعلم .

ثم قال : (والفاء معناها أن الثاني بعد الأول بلا مهلة) (٦)

بسطه أن الفاء لها ثلاثة معان : الجمع ، والترتيب ، وانتفاء المهلة (٧) ، فإذا قلت : قام زيد فعمرو ، فالقائم أولا زيد ، وبعده عمرو ، بلا مهلة إلا المقدار الذي لا يمكن شروع الثاني في الفعل بعد فراغ الأول منه الا به ، فلا يلزم ألا يقال : قام زيد ، فعمرو ، إلا أن يكون قيام الثاني (٨) متصلاً بقيام الأول ، من غير شيء ما من التراخي ،

---

(١) في الجمل ، " فليس " وما هنا يوافق بعض أصول الجمل .
(٢) الجمل : ١٧ ، وفيها " فأما الواو فتجمع بين الشيئين فليس . "
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) الكتاب : ٤٣٧/١ قال : " وتقول : مررت برجل وحمار قبل ، فالواو أشركت بينهما .... ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار " . وانظر شرح ألفية ابن معطي : ٧٧٦ ومابعدها ، والبسيط : ٣٣٤ ومابعدها ، ورصف المباني : ٤١١ ، والجنى الداني ١٨٩ ومابعدها .
(٥) آل عمران : ٤٣ .
(٦) الجمل : ١٧ .
(٧) انظر البسيط : ٣٣٦ ، وشرح ابن عصفور : ٢٢٦/١ .
(٨) في " ح " " إلا أن يكون قيام زيد الثاني " بإقحام " زيد " وهو خطأ .

وقد أشار الفارسي في (الإيضاح) إلى هذا المعنى .(١)

وذكر عن بعض النحاة أن الفاء تكون للاجتماع كالواو في بعض المواضع (٢) ،واحتج بقول امرئ القيس :(٣)

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ و منزلِ　　بسِقْطِ اللّوى بينَ الدَّخول فحَومَلِ

وهما موضعان . وبين تحتاج الى اسمين ،كاحتياج الاختصام والاقتتال ، واحتج أيضا بقول الله عز وجل ﴿ فتعاطى فعقر ﴾ (٤) ، وبقوله ﴿ ثم دنا فتدلى ﴾ (٥) وبقوله : ﴿ فكذبوه فعقروها ﴾ (٦) ، لأن المعنى عند المفسرين : فعقر فتعاطى ،وثم تدلى فدنا ،وفعقرها فكذبوه ،لأن التعاطي كان بعد العقر ،والدنو كان بعد التدلي ، والتكذيب بعد العقر .

الجواب : أما بيت امرئ القيس ، فان الرواية البينة فيه الواو ،(٧) وهي القياس ، فإن صحت الرواية بالفاء (٨) ،فوجهها أن الدَّخولَ مكان

---

(١) الايضاح : ٢٨٦ .
(٢) قال به الأخفش وقطرب والجرمي : الصاحبي : ١٤٢ ،والجنى الداني : ١٢٢ ،قال قطرب :" ولولا أن الفاء بمعنى الواو لفسد المعنى ،لأنه لا يريد أن يصيره بين الدخول أولا ، ثم حومل ، وهذا كثير في الشعر " الصاحبي : ١٤٣ .
(٣) البيت أول معلقة امرئ القيس ،انظر ديوانه تحقيق الشيخ ابن أبي شنب : ٦٠ ،وديوانه بتحقيق أبو الفضل ابراهيم : ٨ .
(٤) القمر : ٢٩ .
(٥) النجم : ٨ .
(٦) الشمس : ١٤ .
(٧) ما هو مثبت في ديوان امرئ القيس بتحقيق ابو الفضل موافق لما هنا ، انظر ص ٨ ، وفي تحقيق الشيخ ابن أبي شنب ص ٦٠ ،بالفاء ،وكلا ما في طبعتي الديوان من رواية الأعلم بسنده الى الاصمعي ،وقد نص ابن النحاس على أن الأصمعي يرويه بالواو . شرح القصائد السبع المشهورات : ١٠٠ .
(٨) الرواية بالفاء ثابتة عن الأخفش وقطرب ، انظر الصاحبي : ١٤٢ .

مشتمل على أمكنة كثيرة ، فتم الكلام عنده كما تقول : قعدت بين الكوفة ، تريد بين دورها وأماكنها ،فجئت بالفاء على تقدير : فبين حومل ،وجعلت حوملا مكانا متضمنا لأمكنة (١) ، فصار هذا كقولك : اختصم إخوتك فأعمامك .

وأما قوله تعالى: ﴿ فتعاطى فعقر ﴾ فمعناه أن قوم قُدار ،نادوه وأشاروا عليه بعقر الناقة ، فتعاطى ،أيْ تناوَل أمرهم (٢) ، وقبله ، فعقر بعد تعاطى ما رغبوا منه ،فالفاء على معناها ،والله أعلم.

وأما قوله تعالى : ﴿ فكذبوه فعقروها ﴾ فمعناه أن صالحا عليه السلام قال لقومه : أتؤمنون (٣) إذا جئتكم بالآية ؟ فقالوا : نعم، فأتاهم بالناقة وهم مبصرون ،فقالوا : هذا سحر فكذبوه ،وحملهم التكذيب على عقرها . ولو كان التكذيب بعد العقر ، لعقروا الناقة وهم غير مكذبين ، وهذا خلاف ما عليه المعنى ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ ثم دنا فتدلى ﴾ أيْ دنا مما شاء الله ثم تدلى إليه أو إلى غيره ، ولو قلت : دنا / زيد من البيت ،فتدلى إليه أوفيه ، لكان صوابا ،وتأويلا ٥٠
قويما . (٤)

وأما قوله تعالى : ﴿ وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ﴾ (٥) فالمعنى والله أعلم : وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا ،فمجيء

---

(١) بمثل هذا التوجيه وجه ابن النحاس في القصائد السبع : ١٠٠ ، والأُبّذى في شرح الجزولية ١/ ٦٠٢ ،وانظر شرح الجمل لابن خروف : ٢١ .

(٢) انظر مقاييس اللغة : "عطو" ٤/ ٣٥٣ ،واللسان "عطا" ١٥/ ٧٠ .

(٣) في الاصل "تؤمنون" بدون همزة استفهام.

(٤) في حاشية الاصل عن نسخة أخرى "قريبا". والإجابة على الآيات الثلاث أجاب بمثلها الابذى في شرح الجزولية : ١/ ٦٠٢ .

(٥) الاعراف : ٤ .

البأس إنما هو عقيب الإرادة ، وإذا كان عقيب الإرادة فالهلاك (١) بعد مجيء البأس ولا بد (٢) ، فاعلم ذلك. وهذا (٣) من باب حذف السبب والاكتفاء بالمسبَّب ، وهو عكس حذف المسبب والاكتفاء بالسبب ، نحو قوله تعالى : * فأدلى دلوه قال يا بشراى * (٤) والمعنى : دلاها ، أي أرسلها ثم أخرجها ، وهذا النحو كثير في التنزيل العزيز ، وفي كلام العرب الفصيح الوجيز ، ومن الأول قوله : (٥)

* كراعي البيت يَحفظُه فَخَانَا *

أي يريد حفظه ، لأنه لو أنفذ الحفظ لم يخن.

ثم قال : (وثم مثل الفاء إلا أن فيها مهلة). (٦)

تلخيص هذا أيضا أن ثم لها ثلاثة معان : الجمع والترتيب واثبات المهلة . والمهلة عبارة عن التراخي الذي بين قيام الأول وقيام الثاني ، في نحو قولك : قام زيد ثم عمرو ، وهو تراخٍ غير محدود بمقدار معلوم من الزمان (٧) ، إلا أن أدناه فوق ما أشرنا إليه في الفاء ، على ما وقع للفارسي في الإيضاح (٨) .

----

(١) في "ح" "الهالك".
(٢) انظر البحر المحيط ٤/٢٦٨ ، ونظم الدرر للبقاعي : ٧/٣٥٦ ، وانظر البسيط : ٣٣٦.
(٣) في الأصل "وهو".
(٤) يوسف : ١٩.
(٥) لم أقف له على تتمة ولا قائل.
(٦) الجمل : ١٧.
(٧) انظر البسيط : ١/٢٠١.
(٨) انظر الإيضاح : ٢٨٦.

مسألة: (١) في خبر: دخل يوماً علينا بمسجد القفال بسبتة، بعض طلبة قصر عبد الكريم، فألقى مسألة "ثم" من حروف العطف فقال: ما معناها؟ فقالوا: الجمع والترتيب والمهلة، فقال: ما المهلة وهذا الموضع؟ أليست المهلة واحدة المُهْل، وهو دُرْدِيّ الزيت؟ (٢) فيكون المعنى على هذا: أنها تدل على الجمع، والترتيب، ودردي الزيت، فقالوا: فكيف يقال؟ فقال: حدثني شيخي فلان، بالقصر، عن شيخه أبي إسحاق الغافقي، عن شيخه ابن [أبي] (٣) الربيع أن الصواب مَهْلَة بفتح الميم، وهي التؤدة والتراخي، وهذا هو المراد من حرف ثم، فاستُحْسِن قوله، وكان ذلك بعد وفاة الغافقي (٤) رحمة الله عليه، ثم نظر بعد في المسألة، فاستخرج به أن مهلة بالضم، من مهلة، بالفتح، بمنزلة غُرفة بالضم، من غرفة بالفتح، وخَطْوة من خُطوة، وشَربه من شُربه، ورَقعة من رُقعة، وخبزة من خُبزة، الضم بإزاء الاسم والفتح بإزاء المصدر، فحصل أن مُهْلةً بالضم لفظ مشترك وبالفتح مختص بالمعنى المقصود، فكان أولى، والله أعلم.

مسألة: لو أن شهودا شهدوا، فقالوا: رأينا العدو قتل زيدا وأخاه، فقيل لهم: نصّوا الشهادة على ترتيب الفعل، فقالوا: قتل العدوّ زيدا ثم أخاه، فالأخ على هذا وارث لزيد، وكذلك بالفاء، فإن قالوه بالواو، كان ذلك مجملًا، فإن ماتوا قبل ترتيب الموت وتوقيته

---

(١) هذه المسألة جميعها ساقطة من "ح".
(٢) دُرْدِيّ الزيت: ما يبقى أسفله، القاموس المحيط: "درد".
(٣) تكملة تصح بها النسبة، وهو الإمام المشهور أستاذ أبي اسحاق الغافقي.
(٤) كانت وفاة الغافقي سنة ٧١٦، انظر بغية الوعاة: ٤٠٥/١.

لم يرث واحد (١) منهما أخاه ،لأن الميراث لا يكون بالشك .

و[قد] (٢) قال بعض النحاة (٣) : ان ثم قد تكون بمعنى الواو واستدل بقوله تعالى : ﴿ فلا اقتحم العقبة ﴾ (٤) وقال عطفا على اقتحم ﴿ ثم كان من الذين آمنوا ﴾ (٥) والمعنى ،فلم يقتحم العقبة ، ولم يكن من الذين آمنوا . قال : ولا معنى لثم ها هنا ،لأن هذا موضع اجتماع. (٦)

والجواب : أن هذا المعطوف إنما كان بحرف ثُمَّ ، تنبيها على تراخي الإيمان وتباعده في الرتبة والفضيلة على العتق والصدقة ،لا في الوقت ، لأن الإيمان هو السابق المقدم على غيره ،ولا يثبت عمل صالح إلاَّ به ،فهو أصل كل طاعة وأساس كل خير.

وأما قوله تعالى : ﴿ ولقد خلقناكم ثم صورناكم ﴾ (٧) فإنه على حذف مضاف ، كأنه : ولقد خلقنا آباءكم من تراب ثم جعلناه صورة ناطقة حية ، لأن أمر الملائكة بالسجود لآدم إنما كان بعد خلقه وتصويره. (٨)

وأما قوله تعالى : ﴿ خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ﴾ (٩) فمحمول على أن الفعل معطوف بثم على ما في واحدة من

---

(١) في "ح" "أحد".
(٢) زيادة من "ح".
(٣) منهم :الأخفش في معاني القرآن له : ٢٩٤ ،وابن فارس في الصاحبي : ٢١٥ ،وحكاه السيرافي عن الفراء ،انظر معاني الفراء : ٢/ ٤١٤ ، ٤١٥ ،والجنى الداني : ٤٠٦ ، وزاد في التذييل والتكميل ٤/ ١٥٥/ أ قطرب .
(٤) البلد : ١١.
(٥) البلد : ١٧.
(٦) من قوله قال بعض النحاة الى هنا مذكور بنصه في شرح الجزولية للأُبَّذِيّ : ١/ ٦٠٤ مع اختلاف يسير.
(٧) الأعراف : ١١.
(٨) انظر البحر المحيط : ٤/ ٢٧٢.
(٩) الزمر : ٦.

معنى الفعل ، كأنه قال : من نفس وحدها ، أى أفردها ثم جعل منها زوجها ، لأنّ جَعْلَ زوجِها منها إنما كان بعد أفرادها ، وقيل : أخرج ذرية آدم من ظهره كالذَّرّ ثم خلق بعد ذلك حواءَ عليهما السلام ، فالكلام على ظاهره.

فقد صح مما ذكرناه (١) أنّ ثُمَّ لا تكون بمعنى الواو ، وقد أجمع الفقهاء أنه لا يجوز أن يقال : هذا بيمن الله ويمنك ، بالواو ، فإن قلته بثم جاز ، ولو كانت ثم بمعنى الواو ما فروا إليها . والله أعلم. (٢)

ثم قال : (و "لا" لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول). (٣)

هذه العبارة ليس فيها بيان أن العطف بها مخصوص بالإيجاب/ (٤) ٥١

وأبين من هذه العبارة أن تقول : وأما " لا " فمعناها أنها تنفي عن الثاني ما وجب للأول ، كقولك : قام زيد لا عمرو ، والعطف بها يكون بعد الماضي ، كما يكون بعد المضارع ، وحكي عن أبي القاسم في غير هذا الكتاب (٥) : أنها لا يعطف بها بعد الماضي لما يلزم على ذلك من نفي الماضي بها (٦) من غير تكرار ، وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنك إذا قلت:

---

(١) في الاصل " ما ذكرناه ".
(٢) قريب من هذا بنصه في شرح الجزولية للأبذى : ١/ ٦٠٦.
(٣) الجمل : ١٧.
(٤) انظر البسيط : ٣٣٨.
(٥) ذكر ذلك الزجاجي في كتابه "حروف المعاني والصفات : ٤٣" قال : "لا" لها اربعة مواضع تكون جحداً وعطفاً ، ونهياً ، وحشواً ، وصلةً ... والعطف بمنزلة لَمْ ، وذلك أن لَمْ إنما تقع على الافعال المضارعة ، فكما جازَ دخول لم عليه حسن دخول لا عليه ..... ولو قلت : مررت بعبد الله لا بزيدٍ لم يجزْ ، لأنك إنما تنفي بها في المستقبل لا في الماضي " وانظر الخزانة : ٤/ ٤٧١.
(٦) ساقطة من " ح ".

قام زيد لا عمرو، فقد شرّكت بين الثاني والأول في الماضي بحرف " لا "

فجاء من هذا أن حرف " لا " قد نفى الفعل الماضي عن الثاني وحرف "لا " لا ينفى به الماضي الا بشرط التكرار، لئلا تلتبس بها إذا كانت دعاء، والصواب جواز المسألة كما وقع له في هذا الباب، لأنها لم تباشر لفظ الماضي، وانما ذلك أمر حُكْمِيّ، قال الكندي: (١)

كأن دِثَارًا حلقت بلبونه عقابُ تَنُوفَى لا عقاب القواعل

فعطف بها بعد الماضي .

مسألة : تقول : رأيت غلام زيد في الدار لا عمرو، يجوز لك في عمرو أربعة أعاريب :

أحدها : أن يكون معطوفا بحرف "لا " على "غلام" فالرؤية على هذا واقعة على الغلام دون عمرو، لأنّ "لا " تنفي عن الثاني ماوجب للأول .

والثاني : أن تخفضه بالعطف على زيد، فالملك على هذا ثابت لزيد منفي عن عمرو .

والثالث : أن ترفعه بالعطف على ضمير المتكلم، وهو التاء في رأيت لمكان الفصل، فالرؤية واقعة من المتكلم دون عمرو .

---

(١) هو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ٩٤، و مجالس ثعلب، الخصائص: ٣ / ١٩١، والصاحبي : ٢٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٤٠، والبسيط : ٣٣٩، والجنى الداني : ٣٠٣، والخزانة : ٤ / ٤٧١ .
ودِثار : اسم راعي إبل امرىء القيس، وتَنُوفَى، والقواعل : موضعان .

والرابع : أن تعطفه على المضمر المرفوع ،فالمجرور إذا (١) جعلته حالا من الغلام ،إلا أن الوجه ضعيف لعدم التوكيد أو الفصل ، فان جعلت المجرور متعلقا برأيت لم يكن فيه ضمير فيسقط الرابع على هذا والله أعلم.

ثم قال : (و "أم" للاستفهام).(٢)

اعلم أن أم على وجهين :

أحدهما : أن تكون متصلة ،وهي العاطفة على الحقيقة.(٣)

والثانية : أن تكون منفصلة ،وقد تسمى عاطفة مجازا (٤) ، وقد ورد من المَرِيَّة (٥) سؤال عن بيان حكميهما (٦) فأجبت بما أذكره.

أما "أم" المتصلة فحرف عطف بلا إشكال ،وفيها معنى الاستفهام كما هو في الألف التي تعادل لها ،فاذا قلت : أزيد قام أم عمرو ، كان كل واحد من الاسمين مسؤولا عنه ،فالأول مسؤول عنه بالألف ،والثاني مسؤول عنه بأم.

فإذا كان فيها معنى العطف ومعنى الاستفهام ، فجائز أن يقال عنها حرف عطف ، وهو الجاري على ألسنة المعربين ،وجائز أن يقال

---

(١) إذاً ،ترسم بالنون ،وترسم بالألف . وفي ذلك تفصيل انظر: الجني الداني : ٣٥٩ ،والمغني : ٣١.

(٢) الجمل : ١٧.

(٣) انظر رصف المباني : ٩٣ ،والجني الداني : ٢٢٥.

(٤) قال في الجني الداني : ٢٢٦ ،المغاربة يقولون : انها ليست عاطفة لا في مفرد ولا في جملة ، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد " .

(٥) بفتح الميم ،وكسر الراء بعدها ياء مشددة مفتوحة ،مدينة كبيرة بالأندلس مطلة على البحر الأبيض ،وانظر معجم البلدان : " مريه " ٥/ ١١٩ ،ولم يذكرها البكري .

(٦) في "ح" " حكمهما ".

عنها : حرف آستفهام ، وهوقليل في الآستعمال ،فرارًا من آشتراك التعبير بينها وبين المنقطعة ،فيقع اللبس في سياق التعليم ،وجائز أنْ يجمع بين الأمرين فيقال : حرف عطف وآستفهام ، لأنَّه قد تقرر أن الحرف يعبر عنه بحسب معناه ،كما تقول في "لكن" المثقلة : حرف آستدراك وتوكيد ، وقد قال بعض النحاة إنَّ "أمْ" دخيلةٌ في حروف العطف ، لأنها تكون لسؤال مستأنف غير معادل بها الألف وهي المنقطعة ،وليست بعاطفة ، فالآستفهام غير مفارق لها ،والعطف قد يفارقها .

وآعتل غيره من الحذاق على آمتناع وقوعها في الأمر ،بأن وضعها للآستفهام ، فضادَّت الأمرَ لذلك ،لأن الجملة الواحدة لا تكون أمـرًا آستفهامًا في حالٍ واحدةٍ.

وأما المنقطعة فحرف إضراب وآستفهام لتضمنها المعنيين ، وهو الأكثر ،فإن جاءت لمجرد الإضراب عبر عنها بذلك ،ومثال الوجهين في قولهم (١) : " إنَّها لإبلٌ أمْ شَاءٌ " ،فتقديرها على الأول : إنها لإبلٌ بل أهي شاءٌ ؟ وهي طريقة الفارسي (٢) وغيره من الحذاق ، وتقديرها على الثاني : إنها لابلٌ بل هي شاء ،وعلى هذا تكون عاطفة مفردا على مفرد ، يصحح ذلك الرواية الأخرى ان هناك إبلا أم شاءً (٣) ، بنصب ما بعد "أم" حين نصب ما قبلها وهذا عطف صريح ،وقائل هذا يزعم أن هذه المنقطعة عاطفة في كل موضع ، وليها فيه مفردٌ (٤) ،

---

(١) في "ح" "لأن وضعها".
(٢) القول في الكتاب : ١٧٢/٣ ،والأصول : ٢١٣/٢ ،والإيضاح : ٢٩١.
(٣) الإيضاح : ٢٩٢ ، وانظر التذييل والتكميل : ١٦٣/٤/أ.
(٤) هذه الرواية نقلها آبن مالك في شرح التسهيل : ٧٤٣/٢والتذييل والتكميل : ١٦٣/٤/أ.
(٥) قال آبن مالك في شرح التسهيل : ٧٤٣/٢ : أم هنا لمجرد
===

والأصح أنها مخصوصة بالجمل ،لفظا أو تقديرا ،وفيها عطف ما ؛ عطف جملةٍ على جملةٍ بما تضمَّنَته من معنى "بلْ" ؛ ولهذا المعنى لم تَقعْ أولاً ،فأمّا من عبر عن المتصلةِ بأنّها عاطفةٌ ،وعن المنقطعة بأنها غيرُ عاطفةٍ ، فلأن المتَّصِلَة أَمْكَنُ في بابِ العطفِ ، لأنّها تعطفُ المفردَ والجملةِ التي في معناه ، ومابعدها مع ما قبلها في حكم الجملةِ الواحدةِ ، بخلافِ المنقطعةِ ، فإنّ ما بعدها مستأنَفٌ أبداً ولم يردْ أنَّها مجردةٌ / من معنى العطف جملة ؛ لما ذكر قبل . والله أعلم. ٥٢

ثم إن المتَّصِلَةَ لا يُعطَفُ بها إلّا بعد ألفِ الاستفهامِ ، لفظاً أو تقديراً ،وهي مقدَّرة بأيِ ،والجواب معها بالتعيين ،والمنفصلة تقع في الخبر والاستفهام ،وجوابها بنَعَم ،أو لا ، لتضمنها معنى الاستفهامِ عن الوقوعِ ،وهذا كلُّه ظاهرٌ إنْ شاء الله .

== الاضراب عاطفة مابعدها على ما قبلها ،كما كان يكون بعد "بل" فإنها بمعناها ،وزعم ابن جني أنها بمنزلة الهمزة و "بل" وأن التقدير : بل أهي شاء ، وهذه دعوى لا دليل عليها ،ولا انقياد إليها ،وقد قال بعض العرب : ان هناك ابلا أم شاء ،فنصب ما بعد "أم" حين نصب ما قبلها ،وهذا عطف صريح مقوّ لعدم الإضمار قبل المرفوع .

قال ابن هشام : " ولا تدخل "أم" المنقطعة على مفرد ،ولهذا قدروا المبتدأ في " إنَّها لإبلٌ أمْ شَاءٌ " وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين ،فقال : لا حاجة الى تقدير مبتدأ ، زعم أنها تعطف المفردات ك "بل" وقدرها هنا ب "بل" دون الهمزة ،واستدل بقول بعضهم : " ان هناك لإبلا أم شاء " بالنصب ،فإن صحت روايته ،فالأولى أن يقدر لشاء ناصب ،أى "أم أرى شاء " المغني : ٦٨ . وذكر أبوحيان زيادة على ما قال ابن هشام : أنه يحتمل أن "أم" هنا متصلة ،وحذفت الهمزة والتقدير : أإنّ هناك.

ثم قال : (ولكن للاستدراك بعد الجحد) [١].

حذاق النحاة يذهبون الى أنها من جملة حروف العطف [٢] ،لكن لا تكون كذلك إلا بثلاثة شروط :

أحدها : تقدم النفي عليها . [٣]

والثاني : تجردها من حروف العطف. [٤]

والثالث : وقوع المفرد بعدها كقولك : ما قام زيد لكن عمروٌ ،

وقال بعض الناس إنَّها تعطف الجملة كما تعطف المفرد ،فعلى هذا القول يكون العطف بها بشرطين :

أحدهما : تجردهما من حرف العطف .

الثاني : تقدم النفي عليها ، ويكون مابعدها ضدا لما قبلها [٥] إن لم يتقدم عليها حرف النفي ،كقولك : سافر زيد لكن عمرو مقيم ،وكلام أبي القاسم يوهم جواز : خرج زيد لكن عبدالله يضحك ،لأنها جملة تامة [٦] ، فالصواب أن يشترط في الجملة

---

(١) الجمل : ١٧٠.

(٢) قال في الكتاب : ١/ ٤٣٥ : " ما مررت برجل صالح لكن طالح ، أبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه في بل .
وقال أيضا : " واعلم أن بل ،ولا بل ،ولكن يشركن بين النعتين فيجريان على النعوت ،كما أشركت بينهما الواو ،والفاء . . "
وقال ابن أبي الربيع : " لا اعلم بين النحويين خلافاً في أنها للعطف . البسيط : ٣٤٠.
وذكر عن يونس وغيره أنها ليست عاطفةً ،وانما الواو التي قبلها هي العاطفة ،الجنى الداني : ٥٣٤ ،وانظر ما يأتي ص ١٧٢

(٣) هذا مذهب البصريين ،والكوفيون يرون أنها تعطف في الايجاب . انظر الإنصاف : ٤٨٤ ،وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٤٠.

(٤) هو مذهب الفارسي واكثر النحويين . الجنى الداني : ٥٣٣.

(٥) اشترط ابن عصفور الضدّيّة ،لأنه لا يحفظ غيرها من كلام العرب . شرح الجمل ١/ ٢٤١.

(٦) قال أبو القاسم : " فإن جئت بعدها بكلام تام قائم بنفسه جاز" الجمل : ١٩.

ما ذكرته قبل ، ولعله أراد ذلك ،وقيده بالمثال ،وذلك أن "لكــن" مضادة للا ، في الوضع لأن "لا" وضعت لتنفي عمابعدها ما وجـب لما قبلها ، و "لكن" وضعت لتوجب لما بعدها ما نفي عما قبلهـا ، فإذا جاءتْ بعد كلام مُوجَب ، صارت مثل "لا" فنفت عمابعدها ماوجب لما قبلها ،ويقع بعدها حينئذ المبتدأ والخبر ،وقد يقع بعدها الفعـل والفاعل كقولك : خرج زيد لكن لم يخرج عبدالله.(١)

ثم قال : (وبل للإضراب عن الأول).(٢)

اعلم أن الإضراب عن الأول بحرف " بل "على وجهين :

أحدهما : أن يكون على وجه الابطال إذا كان ذكره غلطـا.

والآخر : أن يكون على جهة الترك من غير إبطال ،ولكن على معنى ترك الإخبار عن الأول ،والانتقال لما(٣) هـو أهم منه عند السامع.(٤)

وأما استعمال حرف " لا " معها فإن كانت بعد الواجب كانـت نفيا كقولك : قام زيد لا بل عمرو، وإنْ كانت بعد النفي ،فإن أردت ببل أن توجب بها للثاني ما نفي عن الأول بمنزلة لكن ،كانت "لا" توكيداً ،وإن أردت بها في النفي ما أردت في الإيجاب ،زوال الغلـط والنسيان كانت " لا " معها نفيا فتقول : ما قام زيد لا بل عمرو ، علـى معنى ما قام زيد بل ما قام عمرو(٥) . والله أعلم.

---

(١) ما اعترض به هنا من كلام ابن السيد في إصلاح الخلل : ٩٣-٩٤ مع تصرف يسير الا أن ما اعتذر به عن أبي القاسم لم يذكره ابن السيد .

(٢) الجمل : ١٨.

(٣) في "ح" " الى ما هو ".

(٤) انظر رصف المباني : ١٥٣ ،والجَنَى الداني : ٢٥٣ ،والمغني : ١٥١.

(٥) في "ح" "على معنى ما قام زيد لا بل ما قام عمرو" بإقحام "لا" خطـأ.

ثم قال : (وأو وإمّا) .(١)

وضع هذين الحرفين في الحقيقة لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، وأما استعمالهما في الشك ، والإبهام ، والإباحة ، والتخيير والتفصيل ، فإنما ذلك من صفات الكلام ، وليس دلالتهما على ذلك بالوضع الأصلي ، فمثال استعمال "أو" في الشكّ قولك : قام زيد أو عمرو ، إذا كنت تشك في القائم منهما ، ومثال استعمالها في الإبهام قوله تعالى : ﴿ أتاها أمرنا ليلا أو نهارا ﴾(٢) وقد علمنا أن الله سبحانه يعلم الأشياء على ماهي عليه ، لأنه خالقها سبحانَهُ ، ولكنه أبهم على عباده ، ومثال الإباحة قول الطبيب للعليل : كل كذا ، أو كذا ، أو كذا ، فلو كان واحد من المذكور غيرَ صالح به ، لما ذكره ، فلما خص له بالذكر هذه الأشياء دل على جواز استعماله لها على الإطلاق ، فهذا معنى "أو" في الإباحة.

وأما "إمَّا" فالقول فيها : ما أذكره ، وذلك أنه كان قد ورد(٣) علي سوءالٌ من المَرِيَّةِ عن حقيقتها ، فأجبت بما رأيت أن أكتبه هاهنا.

فقلت : لا خلاف أنّ "إمَّا" الأُولى موضوعة للإشعار بأن مَبنَى الكلام على مقتضاها من الشك أو غيره ، وهو من أوجه الفرق بينها وبين "أو" وإنّما خلاف القوم في الثانية وفيها ثلاثة أقوال :

أحدها : أنّ "إمَّا" والواوَ التي تصحبها حرف موضوع للعطف بكماله ، لوقوع المتفق على كونه حرفَ عطف موقعَهُ ، على معناه من كل وجه ،

---

(١) الجمل : ١٨ ونصها : "وأو للتخيير ، وإمَّا للشك" وما أثبت موافق لبعض أصول الجمل .
(٢) يونس : ٢٤ .
(٣) في "ح" "أورد".

وهو "أو" ، وألزم قائل هذا ذلك القول في "ولكن" ولا قائل به (١) ، وفرّق بملازمة الواو لإمّا ، بخلاف لكن ، ولم يسلّم هذا التفريق ؛ لأنّ تجريد لكن من الواو غير ثابت عن العرب ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، (٢) مع أنه قائل بأنها حرف عطف (٣) ولهذا منعه يونس (٤) ، فهذا القول غير مستقيم.

الثاني : أن العطف لإمّا ، دون الواو ، وشبهة قائل هذا ما يلزم على كون الواو هي العاطفة من التدافع ، وهو الجمع اعتبارا بالواو ، والتفريق اعتبارا / بإمّا . (٥) ٥٣

وألزم قائل هذا ذلك في "ولكن" من جهة أنه جعل العطف بالواو (٦) مع لكن دونها ، وجعل العطف هنا لإمّا دون الواو ،

---

(١) اى ولا قائل بأن الواو مع لكن - مجتمعين - حرف عطف ، وانظر ما سبق حاشية (٢) ص ١٨٢

(٢) انظر الكتاب : ١/ ٤٣٥ ، ١/ ٤٤٠ ، فقد مثل سيبويه بلكن على أنها حرف عطف ، مقرونة بحرف الواو في مثل قوله : "ما مررت برجل صالح ولكن طالح" قال ابن مالك : " وما يوجد في كتب النحو من نحو : ما قام سعد لكن سعيد ، فمن كلامهم لا من كلام العرب . ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة إلا ب "ولكن" وهذا من شواهد أمانته وكمال عدالته ، لأنه لم يجز العطف بها غير مسبوقة بواو ، وترك التمثيل به ؛ لئلا يعتقد أنه مما استعملته العرب " التذييل والتكميل : ٤/ ١٤٧/ب ، والجنى الداني : ٥٣٤ قلت المثال الذى مثل به سيبويه وسقته سابقا لم تقترن فيه لكن بالواو في طبعة الأستاذ عبد السلام هارون ، وهو خطأ ، فان الواو ثابتة في طبعة بولاق : ١/ ٢١٦ ، وثباتها هو الصواب يشهد بذلك قول ابن مالك وابن الفخار.

(٣) قال ذلك ولم يقرنها بحرف الواو فقال : " واعلم أن بل ، ولا بل ، ولكن يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت ، الكتاب : ١/ ٣٤٥ .

(٤) انظر شرح الفية ابن معطي : ٧٨٥ ، والجنى الداني : ٥٣٤ .

(٥) هذا قول الصيمرى في التبصرة جـ ١٣٨ . ونقل ذلك ابن مالك عن أكثر النحويين . انظر التذييل والتكميل : ٤/ ١٤٩/أ ، الجنى الداني : ٤٨٧ ، وانظر رصف المباني ، وظاهر كلام سيبويه أنها من حروف العطف : ١/ ٤٣٥ ، وسيأتي قريبا أن سيبويه ذكرها في حروف الجر تجوزا .

(٦) في "ح" " للواو ".

ولا فرقَ بينهما ، في أن كل واحدة منهما لأحدِ الشيئين ،وفي لزوم الواو على ظاهر كلام سيبويه في لكن.

وأجيب عن التدافع بتَصَوُّرِ بقاء كل واحد من الحرفين ، على وضعه الأصلي ،فيستفاد من الواو الجمع بين الشيئين أو الأشياء ، في المعنى الذي سيقت له " إمّا " من الشك أو غيره ،كما أن " لكن " لإفادة معنى الاستدراك ،والواو معها على وضعها من العطف اتفاقا ، ولا معنى لقوله في الواو قبل " اما " انها للتنبيه ،على أن الثانية هي الأولى ، من جهة أن هذا الغرض حاصل دونها ، وأيضا فإن وضع الواو يقتضي الغَيْرِيَّة ، ثم كيف يقول : ان الثانية هي الأولى مع اختلاف الغرض بهما عنده ، من جهة كون الأولى لمجرد الشك مثلاً من غير عطف ،والثانية لهما معاً، فالأصح قول الفارسي وأتباعه من كون كل واحد من الحرفين على أصلِهِ ومعناه الذى وضع (١) له ، وهو القول الثالث .

ولا يعارض الفارسي ومن تبعه من المحققين بالصيمرى (٢) والجزولي ومن تبعهما ،وإنما ذكرها سيبويه في حروف العطف تجوزا ،لملازمتها العاطف ،كما تجوزوا في ألِفَيْ نحوِ صحراء ،والحرف المجاب به الشرط والقسم ،ومعلوم أن الأمر على خلاف ذلك ،وإنّما وقع التجوز من جهة لزوم المصاحبة . والله أعلم.

وأما إعراب الواو على قول الصيمرى ،فحرف بيان أن الثانية هي الأولى ، من جهة أن الحرف يسمى بمعناه الذى سيق له ،كما تقول

---

(١) الإيضاح : ٢٨٩ ،وهو مذهب يونس وابن كيسان انظر التسهيل : ١٧٤ ، والتذييل والتكميل ٤/١٤٨/ب .

(٢) انظر التبصرة : ١٣٨.

في "أى" حرف تفسير أى حرف بيان ، أى يبين أن ما بعده هو ما قبله في المعنى ،وقد بيَّنَ ذلك الصيمرى بقوله [فيها] (١) إنَّها جيء بها لتؤذن أن الثانية هي الأولى (٢) ،وقد تقدم ما في هذا والله أعلم بالصواب .

وكون الواو مشتركة في اللفظ والمعنى لازم في عطف المفردات دون الجمل ،وقد تقدم ردها مع إمَّا الى هذا الأصل ،وأما إشكال ذلك مع " لكن " فاغتُفِرَ ،لأنها في حكم عطف الجمل ، ولذلك الإشكال التزم بعض المتأخرين كون الواو معها لعطف الجمل لفظا أو تقديرا ، فتأمل ذلك .

وأما حرف حتى فإنَّه قد أفرد له بابا فينبغي أن يؤخر الكلام عليه إلى موضعه ، فهنالك يستوفى حكمه ،إن شاء الله .

ثم قال : (واعلم أن الأسماء كلها (٣) يعطف عليها الا المضمر المخفوض فإنه لا يعطف عليه إلَّا بإعادة الخافض) (٤).

هذا التعميم غير صحيح ، وذلك أن الضمير المرفوع المتصل لا يعطف عليه حتى يؤكد أو يفصل (٥) ، وأن مخفوض بين ، ومرفوع

---

(١) زيادة من "ح ".
(٢) انظر التبصرة : ١٣٨.
(٣) "كلها " ساقطة من "ح ".
(٤) الجمل : ١٨.
(٥) مذهب سيبويه أن العطف على الضمير المرفوع دون توكيد أو فصل قبيح . انظر الكتاب : ٣٧٨/٢ وبه يقول ابن جنّي : الخصائص : ٣٨٦/٢ ،ومذهب البصريين أن ذلك لا يجوز في سعة الكلام ، وهو جائز عند الكوفيين على الإطلاق . انظر الإنصاف : ٤٧٤ ومابعدها ،وانظر المسألة في شرح المفصل : ٧٦/٣. وانظر تفصيل تلك المذاهب في التذييل والتكميل : ١٧٣/٤/ب ومابعدها .

كل فعل لا يستغنى بفاعل واحد ،لا يعطف على واحد منهما إذا كان مفرد اللفظ والمعنى الا بالواو خاصة ،(١) وأن الاسم الظاهر المخفوض لا يعطف(٢) عليه الضمير إلّا بإعادةِ الخافضِ ،وكذلك لا يُعطَفُ عليه بحتى إلّا بإعادةِ الخافضِ .

فظهر من هذا كلِّه بطلانُ تلك الكليّةِ ،إلّا أنْ يكون قصَدَ بتخصيصِ تلك المسألةِ التّنبيهَ على قولِ المخالفِ؛لقوةِ الخلافِ فيها ،فقد يكون لقوله وجهٌ والله أعلم.

فصل : فأمّا امتناعهم من عطفِ الظاهرِ على الضميرِ المخفوضِ إلّا بشرطِ إعادةِ الخافضِ ، فمن بابِ حملِ الشيءِ على عكسِه ،فكما يلزم تكرار الخافضِ في قولك : مررت بزيدٍ وبك ،فكذلك في عكسِها (٣) ، وإنّما كان كذلك ،لأنّ الواو لا تقتضي ترتيبا ،فالمتأخر معها في حكم المتقدم.

فإن قلت : يلزم على هذا التعليلِ الاقتصار بإعادة الخافض مع الواو ، دون غيرِها من حروفِ العطفِ ، فما بالُهُم سَوَّوا بين جميعها في هذا الحكم ؟

---

(١) انظر اللسان " بين " ٦٥/١٣ ،والبسيط ٢١٩/١ وقد ذكر أبو القاسم الفعل الذى لا يكتفى بفاعل واحد فقال : " وما كان من الافعال لا يستغني بفاعل واحد ،لم يجز العطف على فاعله إلّا بالواو خاصة كقولك : اختصم زيد وعمرو " الجمل : ١٩-٢٠.

(٢) في "ح" "ما يعطف".

(٣) هذا التعليل للمازني ،وتبعه المبرد . أنظر شرح السيرافي : ١٥٧/٣/ أ ،والتذييل والتكميل : ١٧٤/٤ /أ والمسألة في شرح عمدة الحافظ : ٦٦٦ .

فالجواب أن الواو أصل حروف العطف ،فلما لزم فيها الحكم المذكور لوجود سببه ، حمل عليها سائر حروف العطف ، ليجرى الفرع على حكم الأصل ،وإن عَرِيَ الفرعُ عن السببِ الموجبِ للتكرارِ ، وقد تَقَرَّرَ في غير موضع حمل ما ليس فيه سبب على ما فيه سبب ، إذا كان الجميع (١) من باب واحدٍ ،ليجريَ الكلُّ على أسلوبٍ واحدٍ والله أعلم بالصواب .

ولم تشترط إعادة العامل مع ضميرى الرفع والنصب ،لأن عكسهما بالانفصال ، على الأصل ،ولا يتصور ذلك في ضمير الخفض ، لأنه لا يكون أبداً إلا متصلاً إلا ضرورةً . (٢)

٥٤ عبارة أخرى (٣) في تحقيق القول في العطف على ضمير الخفض والخلاف فيه . وذلك أن العطف على ضمير الخفض مشروط عند سيبويه وجمهور البصريين بإعادة الخافض (٤) ، نحو قولك : مررت بك وبزيد ، وذلك موجه بثلاثة أوجه :

أحدها : ما ذكرناه آنفًا ، من أن المسألة محمولة على عكسها ،من جهة أن الواو موضوعة لمطلق الجمع من غير ترتيب ،فالمتأخر معها في حكم المتقدم ،فإذا قلت : مررت بك وزيد ،فكأنك قلت : مررت بزيد وك ، فكما يلزم تكرار الخافض هنا ،فكذلك في عكسها .

قال ابن مالك (٥) : هذا توجيه ضعيف ،لأن المعطوف له حكم

---

(١) في "ح" "الجمع".
(٢) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ١٧٤/أ .
(٣) هذه العبارة ساقطة جميعها من "ح".
(٤) انظر الكتاب ٢/ ٣٨١ ، ٣٨٢ ،والإنصاف : ٤٦٣ ومابعدها .
(٥) انظر قول ابن مالك هذا مع اختلاف في اللفظ في شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٦٦٦ - ٦٦٧ . وانظر المسألة في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٧٦٤ ،والتذييل والتكميل ٤/ ١٧٤/أ .

نفسه ولا يلزم في كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه أن يحل محل صاحبه ، وليس ذلك من شرط صحة العطف ، ولو كان كذلك لم يجز: ربَّ رجل وأخيه ، ولا رجلٍ وأخاه ، وما من رجل وأخيه ، وكل شاة وسخلتِها بدرهم و (١) :

* أي فتى هيجاء أنت وجارِها *

وهذه ناقة وفصيلها راتعان ، و (٢) :

* الواهبُ المائةِ الهجان وعبدِها *

الجواب : هذا نظر ضعيف ، وذلك أنّ الأصل في المعطوف أن يكون جاريا على حكم المعطوف عليه ، لأنه شريكه في العامل ، والمسائل التي جلبها على جهة الاستدلال واقعة على خلاف الأصول ، ولذلك تكلفوا تقدير إضافة نحو : رب رجل وأخيه ، غير محضة ، (٣) وجعلوها في نية الانفصال ؛ ليصير هذا المعطوف الى حكم المعطوف عليه بوجه ما ، والا فمتى كانت هذه الإضافة غير محضة وليس اللفظ مما أصله أن يكون كذلك؟ ولكنهم راموا ذلك ، ليصير الثاني على حكم الأول ، لما كان

---

(١) هذا صدر بيت مجهول القائل ، وتمامه :
* إذا ما رجال بالرجال استقلت *
وهو في الكتاب : ٥٥/٢ ، والأصول : ٣٩/٢ ، وشرح عدة الحافظ وعمدة اللافظ : ٤٤٨ ، ٦٦٦ ، والمغني : ٩٠٨ ، وشرح أبياته : ١٠٠/٨ .

(٢) هذا صدر بيت للأعشى الكبير ، وتمامه :
* عوذاً تزجّي بينها أطفالها *
والبيت في ديوانه : من قصيدة يمدح بها قيس بن معدي كرب ، والكتاب : ١٨٣/١ . والمقتضب : ١٦٣/٤ ، والمقرب : ١٢٦/١ ، والخزانة : ١٨١/٢ .

(٣) قال سيبويه " أما رب رجل وأخيه منطلقين ، ففيها قبح حتى تقول : وأخ له ، والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله : وأخيه في موضع نكرة ، لأن المعنى انما هو وأخ له ، الكتاب : ٥٤/٢ .

شريكه في العامل ،ولذلك أيضا لما قال الأعلم (١) في " بشر " من قوله (٢) :

أنا ابن التارك البكريِّ بشرٍ   عليه الطيرُ ترقبُهُ وقوعـــا

أنه بدل ، ردوا قوله ،من جهة أنه لا يصلح مكانَ الأول ،وجعلوه عطف بيان (٣) .

فهذا كله يدلك على أن الأصل في المعطوف أن يكون جاريا على حكم المعطوف عليه ، من جهة الشركة في العامل الواحد ، فهذه المسألة التي هي قوله : مررت بك وزيد ، دائرة بين إجرائها على الأصول ، وبين الحاقها بما هو خارج عن الأصول ،وقد قام الدليل على صحة القاعدة المذكورة ،وهو أن ما جاء من ذلك غيرَ مكرر معه الخافض ،نادر في جنبِ ما كرر معه الخافض ،وأيضا فإن ذلك النادر محمول على تقدير

---

(١) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري ،عالمٌ بالعربية واللغة والشعر ،رحل الى قرطبة وأخذ عن إبراهيم الافليلي ، وعمي في آخر حياته بسبب مسألة نحوية راجعها وهو رمد . توفى سنة ست وسبعين واربعمائة .
انظر بغية الوعاة : ٢/ ٣٥٦ ،وما سيأتي ص :

(٢) البيت للمرار الأسدي كما في الكتاب : ١/ ١٨٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١/ ١٠٦ ،وفرحة الأديب : ٣٧ ومابعدها ، وانظره في الأصول : ١/ ١٣٥ ،والتبصرة : ١٨٤ . والمفصل : ١٢٣ ، وشرحه لابن يعيش : ٣/ ٧٢ ، ٧٤ ،والمقرب : ١/ ٢٤٨ ،والخزانة : ٢/ ٩٣ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ .

(٣) انما رد ذلك من جهة أن اسم الفاعل المعرّف بالألف واللام المضاف الى ما فيه الالف واللام إذا أتبع هذا الأخير باسم ليس فيه الألف واللام لا تصح إقامته مُقام متبوعه ،لأن اسم الفاعل المعروف بالالف واللام لا يضاف إلّا إلى ما فيه الالف واللام نحو: هذا الضارب الرجل زيد ، فلو أردنا أن نجعل زيدٍ بدلا من الرجل لم يصح لعدم اقترانه بال التعريف ، فهو عطف بيان .
شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٩٥ .

خافض محذوف منه ،لتقدم ذكره ،وبقى عمله ،لأن تقدم ذكره محرز لذكره ، وربما كانت نظائر هذا تُربي على ما اجتلبه هو من النظائر ،وانظر إلى البدل من المجرور في نحو : مررت بأخيك زيد ،على المذهب المنصور ، فهذا المسلك الذى سلكه في هذه المسألة غير مرضيّ . وبالله التوفيق.

الوجه الثاني من أوجه التوجيه : أن ضمير الخفض شبيه بالتنوين ، من جهة أنه زيادة في آخر المضاف إليه ،ومعاقب للتنوين ، فمن حيث لم يجز العطف على التنوين ،لم يجز العطف على ما أشبهه ، فكرر معه الخافض ليخرج بذلك عن أن يكون معطوفًا على نفس الضمير ،إلى الاستقلال بعامله.(١)

قال سيبويه : ومما يقبح أن يكون شريكه المظهر علامة المضمر المجرور ،وذلك قولك : مررت بك وزيد ،وهذا أبوك وعمر ،فكرهوا ان شَرَكَ المظهرُ مضمراً داخلاً فيما قبله ،لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلّا معتمدة على ما قبلها وانها بدل من اللفظ بالتنوين ،فصارت عندهم بمنزلة التنوين ،فلما ضعف عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم.(٢)

قال ابن مالك : في هذا النظر أيضا من الضعف ما لا يخفى ؛ لأن شبه ضمير الخفض بالتنوين ،لو منع من العطف عليه بلا إعادة لمنع منه مع الإعادة ،لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه ،ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ، والإبدال منه ؛لأن التنوين (٣) لا يؤكد ولا يبدل

---

(١) شرح عمدة الحافظ : ٦٦٥.

(٢) الكتاب : ٢/ ٣٨١.

(٣) في الأصل : "التوكيد " خطأ ،والتصويب من شرح عمدة الحافظ: ٦٦٦ ؛لأن هذا الكلام ساقط من "ح " كما ذكر ص ١٩١

منه ،وضمير الخفض يؤكد ويبدل منه بإجماع . فللعطف أسوة فيه .

والجواب : انظر الى هذا التحامل على الإمام(١) ،وذلك أنك اذا قلت : مررت بك وزيد قائما ، زيد معطوف على نفس الكاف وشريكه في الجار ،واذا قلت : مررت بك وبزيد . بتكرار الخافض ، فليس العطف / على نفس الكاف ، هذا محال ؛لما يلزم عليه من دخول ٥٥
حرف الجر على مثله تقديراً ، وإنَّما عطفت جارّاً ومجرورا على جارٍّ ومجرور على سبيل الاستقلال كل واحد منهما بالعامل ،حتى كأنه قال : مررت بك ومررت بزيد ، فأمَّا البدل فإنَّه في حكم الاستقلال ، فله حكم نفسه ،وأمَّا التَّوكيد فإنَّه مع المؤكَّد بمنزلة شيء واحد ، إذْ ليس على تقدير عامل ،وأما العطف فإنه يستلزم الغَيْريَّة على كل حال ،هذا مع ما قاله الامام من أنه اذا شبه شيء بشيء لم يلزم أن يكون مثله في جميع أحكامه ،وإنما ذلك تعليل مناسب للغالب ،وبالله التوفيق .

الوجه الثالث من أوجه التوجيه : أن الضمير المخفوض لَمَّا كان اتصاله بخافضه أشد من اتصال المرفوع برافعه امتنع العطف عليه دون شرط ، كما امتنع العطف عليه مرفوعا دون شرط ، لِأَنَّ الاتّصال هو السبب المانع من إطلاق العطف في الموضعين ، وهذا أَولى بالقيد من المرفوع ، لأنَّ المخفوض لا ينفصل في موضع والمرفوع ينفصل في مواضع، فلهذا أعادوا معه الخافض ،ليكون في حكم الاستقلال ،فصاحب هذا التوجيه نظر إلى الجامع بينه وبين ضمير الرفع المتصل ،وصاحب التوجيه الذي قبله نظر إلى قوة شبهه بالتنوين .

---

(١) يعني سيبويه في قوله السابق.

فصل : لا خلاف في جواز تعدد المعطوف بالحرف مع اتحاد العامل ،كقولك ضرب زيد عمرًا وبكر خالدا ،وأعلم زيد عمرًا بكرًا قائمًا ، وخالد جعفرًا أخاك ذاهبًا ،فالواو في المثال الأول عطفت مرفوعًا على مرفوع ،ومنصوبًا على منصوب ،وعطفت في الثاني مرفوعًا على مرفوع ، وكلّ واحد من المنصوبات على كلّ واحد من المنصوبات كلّ ذلك على سبيل التشريك في العامل المذكور ،وإنّما اختلف الناس في تعدد المعطوف مع تعدد العامل ،وله صورتان :

إحداهما : متفق على امتناعها ، وصورتها : انّ زيدا في الدار وعمرًا السوق ، لمكان الفصل بين المخفوض والعاطف .

والثانية : هي المختلف فيها ،وصورتها : ان زيدا في الدار والسوق عمرًا ،لعدم الفصل بين المخفوض والعاطف ، فجوزها الأخفش،(١) ومنعها سيبويه (٢) ،فأما الأخفش فاستدل على صحة مقاله بأدلة ، منها قوله تعالى : ﴿ وإنّا أو إيّاكم لعلى هُدًى أو في ضلال مبين ﴾ (٣) ووجه الدليل أن قوله تعالى : ﴿ في ضلال مبين ﴾ معطوف على قوله ﴿ على هدى ﴾ وإذا كان كذلك كان حرف العطف مشرّكا بين المعطوف والمعطوف عليه في " ان " وفي " اللام " فيكون على هذا مرفوعَ المحل بإن ومؤكدا باللام على سبيل التشريك .

فإن قلت : ليس ها هنا عطف على عاملين ،وانما هو عطف على معمول واحد .

فالجواب : أنّ هذا لم يخف على الأخفش ،وانما أراد أن العطف ناب منابَ شيئين ،وهما ان واللام ،لكن إذا سلم هذا ،كان الجواب عنه من ثلاثة أوجه : (٤)

---

(١) المقتضب : ٤/ ١٩٥ ،والكامل : ٣/ ٩٩ ،والأصول : ٢/ ٦٩ ،ومابعدها والجمل لابن عصفور : ١/ ٢٥٥ ،والبسيط : ٣٥٣ .

(٢) الكتاب : ١/ ٦٤-٦٦ .

(٣) سبأ : ٢٤ .

(٤) الوجهان الأولان من هذه الوجوه ذكرهما ابن أبي الربيع وذكر أنهما مما انفصل به ابو علي الشلوبين وذكر معهما ثالث ايضا من انفصالات الشلوبين : البسيط : ١/ ٢٢١-٢٢٢ .

أحدها : أن " إنّ " و " اللامَ " ، معناهُما واحدٌ ، وهو التوكيد ، فكأن ٱلعاطف إنما ناب منابَ شيء واحد ، وهو التوكيد ، ولا فرق أن يعبر عن ٱلمعنى ٱلواحد بلفظ واحد أو بلفظين .

الثاني : أَنَّ ٱلعطف لا يوجب التسوية بين ٱلمعطوف وٱلمعطوف عليه في كل شيء قد يكون كذلك ، وقد لا يكون ألا ترى أنك تقول : ليس زيد بقائم ولا قاعد ، فتسوى بينهما اذا عطفت على اللفظ ، ولك أن تنصب فتقول : ليس زيد بقائم ولا قاعداً ، فتشرك في ليس دون الباء ، فكذلك يكون في الآية .

الثالث : أنك إذا قلت : ليس زيد بقائم ولا قاعد ، بخفض " قاعد " فانما شركتِ ٱلواو بين قائم وقاعد في " الباء " و " ليس " ، لأن كل واحد منهما خبرٌ لليس ، وكذلك " أو " في الآية ، شركت بين الخبرين في اللام و " ان " وهذا صحيح ، وإنّما الذي لا يصح أن يشرك العاطف بين أربعة أشياء في عاملين ، نحو : إنّ في ٱلدار زيدا وٱلسوق عمرًا .

ومما ٱستدل به ٱلأخفش أيضا قولُهُ (١) :

أَكُلَّ ٱمرئٍ تحسبين ٱمرأً   وَنَارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نَارَا

---

(١) البيت لأبي دؤاد انظر ديوانه : ٣٥٣ ، وهو في ٱلكتاب : ١/ ٦٦ ، وٱلأصمعيات : ١٩١ ، والكامل : ١/ ٢٨٧ ، ٣/ ٩٩ ، وأمالي ٱلشجري : ١/ ٢٩٦ ، والأصول : ١/ ٧٠ ، والإنصاف : ٤٧٣ ، وشرح المفصل : ٣/ ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٧٩ ، ٥/ ١٤٢ ، ٨/ ٥٢ ، وشرح ٱلجمل لابن عصفور : ١/ ٢٥٧ ، وضرائر ٱلشعر له : ١٦٦ ، وشرح أبيات ٱلمغنى : ٥/ ١٩٠ ، ونسبه المبرد إلى عدى بن زيد نقلا عن سيبويه وليس لعدي ، ولم يقل ذلك سيبويه وذكر في شرح أبيات المغني عن أبي جعفر أن من لم يعطف على عاملين رواه " نارا " وبهذه الرواية أورده ٱبن عصفور في شرح ٱلجمل .

فعطف مخفوضا على مخفوض ومنصوبا على منصوب ،وليس في هذا دليل ، لأن حمله على ما ثبت في غير هذا بإجماع (١) ،أولى من جعله أصلاً لما لم يثبت ،فيكون من باب حذف المضاف ،لتقدم ذكره وإبقاء / عمله كأنه ٥٦
قال : أكل امرئٍ تحسبين امرأ وكل نار توقد بالليل ناراً ،فالتشريك على هذا إنما وقع في عامل واحد ،وكذلك استدل أيضا بقولهم : ما كل سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً ،ووجه الدليل أن قوله بيضاء مخفوض بالفتحة بالعطف على سوداء بكل ،والمنصوب معطوف على المنصوب ، فقد شركت الواو بين الاسمين في ناصب وخافض ،وهذا عند سيبويه محمول على حذف الخافض ،لتقدم ذكره وإبقاء عمله ،كما تقدم في البيت ،فالتشريك على هذا إنَّما وقع في عاملٍ واحدٍ .

ومن دلائله (٢) أيضا قوله تعالى : ﴿ واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الريح آيت لقوم يعقلون ﴾ (٣) في قراءة النصب (٤) ،ووجه الدليل أن الواو شرّكت بين المخفوض والمنصوب في الناصب وهو " ان " وفي الخافض وهو " في " .

وليس في هذا دليل ،لأنه محمول على حذف الخافض لتقدم ذكره وإبقاء عمله ،ومثل هذا قد ثبت في غير موضع اتفاقاً ،فاعتباره أولى من إثبات قاعدة بالاحتمال ،ويدل على صحة ذلك قراءة الرفع ، لأنه إذ ذاك على حذف الخافض ،وهو بيّنٌ إنْ شاءَ الله .

----

(١) انظر تفصيل المسألة في شرح المفصل :٣/ ٢٦-٢٨ ،وانظر شرح أبيات المغنى : ٥/ ١٩٠-١٩٢ .

(٢) أي الأخفش .

(٣) الجاثية : ٥ ،وقبل الآية : ﴿ ان في السموات والأرض لآياتٍ للمؤمنين ﴿ وفي خلقكم ومايبث من دابة آيات لقوم يوقنون ﴾

(٤) أي نصب آيات ،وهي قراءة حمزة ،والكسائي ،والجحدرى والأعمش والرفع قراءة الباقين ؛ وهم ابن كثير ،ونافع ،وأبوعمرو ،وابن عامر ،وعاصم وغيرهم. السبعة لابن مجاهد : ٥٩٤ ،وحجة القراءات : ٦٥٨ ،والبحر المحيط : ٨/ ٤٢ .

وينبغي أن لا تجوز ٱلمسألة أصلاً ، لاتفاقهم على ٱمتناع أَصلها ، وهو : ان زيدا في الدار وعمرا ٱلسوق ، فٱمتناع فرع هذا الأصل أولى ، وهو : ان زيدا في الدار والسوق عمرًا ، ألا ترى أن أصل هذا المخفوض التأخير ، لكن قد يقال : إنما امتنع الأصل لعلة معدومة في الفرع ، وهو ما فيه من ٱلفصل بين ٱلمخفوض وٱلواو النائبة عن ٱلخافض ، وليس ذلك في ٱلفرع ، لكن قد يقال في جواب هذا : هذا القدر لا يوجب ٱمتناعا ، وإنما يعطى ٱختيارًا ، لأنه شبيه بٱلخافض وليس به.

وتظهر ثمرة ٱلخلاف في قولك : ليس زيد بقائم ولا قاعد عمرو ، فإن كان ذلك على تقدير أن الواو عطفت مخفوضا على مخفوض ، ومرفوعًا على مرفوع ، كان عطفا على معمولي عاملين ، فهذه يجيزها ٱلأخفش ويمنعها سيبويه ، وإن كان على حذف ٱلخافض وإبقاء عمله كما تقدم قبل لم تجز ٱلمسألة من جهة ما بين التوكيد والحذف من ٱلتنافي ، وذلك أَنَّ ٱلغرض بالحذف الٱختصار وٱلمراد بالتوكيد الإسهاب والإكثار ، وهما مقصدان متنافيان ، فٱلمسألة ممنوعة عند سيبويه على ٱلوجهين ، وممنوعة عند ٱلأخفش على ٱلثاني جائزة على ٱلأول . وٱلله أعلم.

مسألة : قوله تعالى : ﴿ لن يستنكف ٱلمسيح أن يكون عبداً لِلّه ولا ٱلملائكة ٱلمقربون ﴾.(١)

صور ٱلزمخشرى في هذا ٱلعطف ثلاثة أوجه :(٢)

أحدها : أن يكون عطفًا على ٱسم "يكون" لمكان ٱلفصل .

الثاني : أن يكون عطفا على المستكِنّ في "عبدا" لجريانه

---

(١) النساء : ١٧٢.

(٢) انظر قول الزمخشرى في ٱلكشاف : والبحر المحيط: ٣/٤٠٤.

مَجْرَى الأوصاف في نحو : مررت برجل عبد أبوه ، وإذا رفع الظاهر كان رفعه المضمر أسهل .

والثالث : أن يكون عطفا على المسيح ، وهذا الوجه هو المختار عنده ، لأن الأوَّلَيْن يقصران عن الوفاء بالمعنى الذى يفي به [هذا] (١) الوجه ، وذلك أن كل واحد من الوجهين الأولين إنما يعطي نفي الاستنكاف عن المسيح عليه السلام بانفراده دون تعريض إلى من ذكر معه ، والوجه الثالث يعطي نفيه عنه عليه السلام ، وعمن ذكر معه نصا ، وعليه المعنى ، فكان هو المختار . والله أعلم .

وذكر لي عن ناصر الدين المشدّالي (٢) : أنه سأل ابن عصفور عن هذا الوجه الذى اختاره الزمخشرى ، فمنعه . قال : وأنسيت وجه ذلك ، ولم يقل هو فيه شيئاً .

والقول في ذلك والله أعلم : أنه يشبه أن يكون ابن عصفور إنما منع ذلك لِمَا يلزم عليه من الوجه المتفق على منعه ، وهو العطف على عاملين مع تأخر المجرور عن المرفوع ؛ وبيان ذلك أن تقدير الكلام : لن يستنكف المسيح عن أن يكون عبداً لله ، ولا الملائكة المقربون أن يكونوا عبيداً لله ، فحذف من الثاني ما دلّ عليه الأول ، وهو بمنزلته مثبتا ، فإذا كان كذلك كان الملائكة معطوفا بالواو على المسيح ، وأن يكون المقدر مجرور المحل

---

(١) تكملة يستقيم بها الكلام .

(٢) هو ابو علي منصور بن أحمد بن عبد الحق المِشدّالي ، فقيه متقن مجيد رحل إلى الشرق فلقى العز بن عبد السلام وغيره ، له مشاركة في علم العربية ، قال عنه تلميذ ابن مرزوق "الجد" : إنه بلغ مرتبة الاجتهاد ولد سنة ٦٣١ وتوفي سنة ٧٣١ ، عنوان الدراية : ٢٠٠ وانظر ترجمة له ضافية في هوامش تلك الصفحة .

بالعطف بها أيضا ، على أن يكون المجرور المحل / بعن المقدرة ،وتقديره ٥٧
تصريحا : لن يستنكف المسيح عن كونه عبدًالله ،ولا الملائكة المقربون كونهم عبيدا لله ،وهذا التقدير على صورة المسألة المتفق على امتناعها وهي : زيد في الدار وعمرو السوق ،وإنما اختلف الناس فيما إذا قدمت المجرور على المرفوع فقلت : زيد في الدار والسوق عمرو ،وبسط ذلك فيما قبل .

فإن قيل : يكون المجرور الثاني في الآية مقدراً معه " عن " كما كان الأول مقدراً بها ،فيكون كل واحد من المجرورين مستقلا بعامله ، فلا يكون التشريك إلاّ في الرافع فقط .

فالجواب : أنه كأنه لحظ أن العطف يصح فيه الاكتفاء بالعامل الأول ، دون احتياج الى تكراره .

قلت : هذا اللحظ ضعيفٌ ،لأنَّ ذلك إنما يكون حيث يصح التشريك ،وأما حيث يمتنع فلا بد من التكرار ،كمسألتنا ،فإذا لزم التَّكرار فراراً من الوقوع في ذلك المحظور ،كانت المسألة من باب اتحاد العامل وتعدد المعمول ،ولا خلاف في جواز ذلك.

فإن قال : إنما قلت ذلك ، تفريعاً على طريقة الأخفش .

أجيب بأن الأخفشَ إنَّما يقول ذلك بشرط تقدم المجرور على المرفوع ،وأما مع تأخره فموافق على الامتناع ،فكان التفريع فاسداً ، فإذا كان كذلك كان المختار ما اختاره الزمخشري ،وينبغي أن يعلم أنَّ ما تقدم من تصوير العطف على عاملين إنما يمشي على طريقة سيبويه القائل بأن الجار إذا حذف مع أَنْ بقي عمله ،وأما على طريقة الخليل القائل بانتصاب محله فلا تفريع ،لأنَّ المسألة حينئذ من باب اتحاد العامل وتعدد المعمول كما تقدم والله أعلم.

مسألة : مررت بزيد وعمرًا . قال سيبويه : إنه عربي جيد.(١)

واعلم أنَّ في هذا الاسمِ المقرونِ بالواو عشرةَ أوجه :

أحدها : أن يكون منصوبًا بفعلٍ مضمرٍ ،يدل عليه هذا الظاهر كأنه قال : مررت بزيد ولقيت عمرًا ، وهو أحسن من مسألة الاشتغال؛ لتقدم المفسر هنا ،وتأخره هنالك .

والثاني : أن يكون عطفا على موضع المجرور ،لأنه في موضع مفعولٍ منصوبٍ ، قاله ابن جنّي (٢) ،وهو من باب ما يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه. ويمنع هذا الوجه ابن أبي العافيةَ ؛ لِأَنَّ اعتبار الموضع عنده مشروط بحضورِ محرَزٍ ،وجوازِ التصريح بالموضع ، والثاني هنا فائت .(٣)

والوجه الثالث : أن يكون عطفاً على الصالحِ في الموضع ، من باب الحمل على المرادف ؛ لأنه إذا قال : مررت بزيدٍ ، فكأنه قال : لقيت ،فقال عليه : وعمراً اعتباراً بهذا المعنى ،قاله أبو بكر بن عَبِيْدة ، نظيره مسألة الإيضاح : «رأيت التَّيْمِيّ تيم عدي» ، بخفضِ تيمٍ عطفاً على المعنى ،لأنَّ رأيت التيمي في معنى رأيت المنسوبَ إلى تيمٍ فقال عليه : تيمِ عديّ ،على البدَلِ ، قاله الأستاذ في شرحِ الإيضاح .

---

(١) الكتاب : ١/ ٩٤.

(٢) قال سيبويه : "ولو قلت : مررت بعمرو وزيداً لكان عربيا ،فكيف هذا ؟ لأنه فعل والمجرور في موضع مفعول منصوب ،ومعناه أتيت ونحوها ". الكتاب : ١/ ٩٤ ،وانظر المقتضب ٤/ ١٥٤ ، وما ذكره عن ابن جني يعنى به ما قاله في الخصائص في فصل في الحمل على المعنى : ٢/ ٤٣٢ ،وانظر المغني : ٦١٦ ،وهمع الهوامع : ٥/ ٢٧٧.

(٣) انظر تفصيل مذهب ابن أبي العافية في البسيط : ٧٩٣ ،وفي تقييد بن لب ٣٥ ،وانظر المغني : ٦١٧ ،وانظر فيما يأتي ص:٢٤١

الوجه الرابع : أن يكون مفعولا معه ، والمصاحب المجرور ، فيكون هو والمجرورُ ممروراً بهما في وقتٍ واحدٍ .

الوجه الخامس : أن يكونَ مفعولاً معه أيضاً ، والمصاحبُ هو الفاعلُ ، فيكون هو والفاعلُ هما اللذان مَرّا بزيدٍ في وقتٍ واحد ، لمكان الواو الجامعة .

الوجه السادس : أن يكونَ مجروراً بواوِ القسمِ ، كما قِيل في قوله تعالى : ﴿ واتّقوا الله الذى تساءلونَ به والأرحامِ ﴾ (١) في قراءة حمزة (٢) إن كان مما يقسم به على طريقة العرب . (٣)

الوجه السابع : أن يكونَ عطفاً على الفاعلِ ، لمكان الفصلِ بالمجرور (٤) ، كأنه قال : مررتُ أنا وعمروٌ بزيدٍ ، ويكون مُرورُهما بزيدٍ على هذا مجملاً ، أعنى أنّه مترددٌ بينَ اتحادِ الزمانِ وتعدّدِه ، والتقدم والتأخر على التعدد ، وهذا هو الفرق بين المعطوفِ والمفعولِ معه .

الوجه الثامن : أن يكون مبتدأً محذوف الخبر ، لدلالة المعنى عليه كأنه قال : مررت بزيد وعمرو مررت به ، على قول الفراء في إجازة : ضربت زيداً وعمروٌ ، أي ضربت زيدا وعمرو ضربته ، قال ذلك

---

(١) أول النساء .

(٢) وقرأ بقراءة حمزة قتادة والأعمش . انظر البحر المحيط ٣/١٥٧ .

(٣) انظر المسألة في حجة القراءات : ١٨٥ ، والإنصاف : ٤٦٧ .

(٤) لأنه يقبح العطف على الضمير المرفوع المتصل إلّا بعد أن يؤكد بضمير رفع منفصل أو يفصل بفاصل . الكتاب : ٢/٣٧٨ ، والإنصاف : ٤٧٤ .

في مسألة (١) :

* من المالِ إلاّ مُسْحَتاً أوْ مُجَلَّفُ *

في بيت الفرزدق وسيأتي / الكلام فيه في باب المفعول المحمول على ٥٨
المعنى (٢) ان شاء الله.

الوجه التاسع : أن يكون مجرورا عطفا على لفظ قبله ،والمعنى على الاجمال في اتحاد الزمان وتعدده ،والمبدوء به ،وذلك واضح.

الوجه العاشر : أن يكون خفضاً على الجوارِ ،كأنه كان معطوفاً على الفاعل، فلما بعد منه حُمِلَ على الأقرب ؛لأنه يكون في المعطوف عند بعضهم (٣) ،وقد قيل في قوله تعالى : * فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم * (٤) بالخفض (٥) ، هذا كله مع كون الباء لِلإلْصَاقِ ،وتكون هذه العشرة مع كونها للنقل المعاقبة لهمزة التعدية ،وكذلك مع كونها باء الحال فنضرب الثلاثة في العشرة ، فيكون الجميع ثلاثين مسألة ،ومعانيها واضحة بينه عند التأمل ، ينبني على ذلك مسائل عجيبة في بابِ الأيْمَان ، فشد عليها يد الضنين ،وبالله التوفيق.

---

(١) انظر معاني القرآن : ١٨٢/٢ - ١٨٣ ،والحلل في شرح أبيات الجمل : ٢٨٢ ،واصلاح الخلل وفيه ينقل عن الفراء كلاما يوضح مذهبه. وماأنشده عجز البيت وصدره :
* وعض زمان ياابن مروان لم يدع *
وهو في ديوانه : ، ومعاني القرآن للفراء : ١٨٢/١-١٨٣ ،والجمل : ٢٠٤ ،والخصائص : ٩٩/١ ،والمحتسب : ١٨٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣١/١، ١٠٣/١٠ ،واصلاح الخلل : ٢٥٩ ،والحلل : ٢٨٢ ،واللسان : " جلف " والخزانة : ٣٤٧/٢.

(٢) انظر ما سيأتي ص :

(٣) قال ذلك في الآية التالية الأخفش في معاني القرآن : ٢٥٥/١، وانظر معاني القرآن واعرابه للزجاج : ١٦٧/١ ،والمغني : ٨٩٥، وكلهم يضعف العطف على الجوار.

(٤) المائدة : ٦.

(٥) هي قراءة كثير من القراء منهم ابن كثير، وأبو عمرو ،وحمزة ، انظر البحر المحيط : ٤٣٧/٣ ،وحجة القراءات : ٢٢٣.

فصل أذكر فيه تنزيل المسائل على المعاني في الأيمان، مسألة مسألة.

مسألة: إذا قال: والله ما مررت بزيد وعمراً، بنصب عمرو، فإن كان مفعولا معه والمصاحب الفاعل، وكان قد مر بزيد وحده، لم يأثم وكذلك إذا مرّ هو وعمرو بزيد في وقتين، لأنّ المحلوف عليه مقيد بالمصاحبة في الأولى، وباتحاد المرور في الثانية، ولا اثم مع فقد القيد، وذلك أن المفعولَ معه نصٌّ في اتحادِ الزمان؛ لأنّ الواوَ ثَمَّ موضوعةٌ موضعَ "مع"، على معناها، و"مع" نصٌّ في الصحبةِ، ولذلك عدل عن العطف إليه وهو أحد معانيها في العطف، فتأمل ذلك، فإن فيه غموضاً.

مسألة: فإن اعتقدت أنّ المصاحب هو المجرور، وكان الحالف قد مرَّ بهما في وقتين، أو مرَّ بأحدهما فلا شيء عليه، لفقد القيد المحلوف عليه (١)، وانظر هل يأثم بالأقل، كما يقع الحِنْثُ به أولاً؟

مسألة: فإن كان عمرو معطوفا على موضع المجرور بالباء، كان الجواب عليه كالجواب عليه مجروراً بالعطف، وذلك أنَّ المرور يحتمل التعدد والاتحاد، فإذا قال: والله ما مررت بزيد وعمرو، على معنى الاتحاد وتعدد منه المرور، فلا إثم عليه، فإن حلف على معنى التعدد واتحد منه المرور، فلا إثم عليه أيضا، وإنّما يأثم بالمطابقة، وهي اليمين الغَموس (٢).

---

(١) القيد الذي فقده هو عدم المصاحبة، لأنّ حلفه يقتضي المرور بهما مجتمعين في آن واحد.

(٢) اليمين الغموس هي التي يحلف صاحبها وهو يعلم كذبه، وانما سميت غموسا لأنها تغمس صاحبها في النار. اللسان "غمس".

مسألة : فإذا قال : والله ما مررت بزيد وعمرو ، واعتقد في قوله : وعمرو،أنه قسم ،فإنه يأثم إن كان مر بزيد ، من جهة القسم الأول ، ولا يأثم إن كان مر بعمرو دون زيد .

مسألة : فإن قال : والله ما مررت بزيد وعمرو ، رفعا بالعطف على الفاعل فان قصد اتحاد زمان مرورهما بزيد ،والواقع المتعدد لم يأثم ،لأن المعنى على هذا : والله ما اتحد زمان مرورنا بزيد ،وإن قصد التعدد والواقع الاتحاد لم يأثم أيضا ، لأن المعنى : والله ما تعدد زمان مرورنا بزيد ،لأن الواو تحتمل كل واحد من المعنيين (١) . والله أعلم.

---

(١) انظر في معنى الواو رصف المباني : ٤١٠ .

باب التوكيد

يقال : توكيد وتأكيد ، وكلاهما يتصرف تصرف صاحبه ، فليس أحدهما أصلا للآخر ، فهما لغتان ، كأَرَّخَ وَوَرَّخَ ، والأُولى لغة القرآن ، قال تعالى : ﴿ ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ﴾.(١)

والتوكيد عبارة عن تمكين المعنى في نفس السامع ، وإثبات الحقيقة ، ورفع المجاز ،(٢) وهو على قسمين : لفظي ومعنوي .

فاللفظي : تكرار الشيء بلفظه(٣) ، فليس من خصائص الأسماء ، كقولك : قام زيد زيد ، وقام قام زيد ، وفي الحروف نعم نعم ، وبلى بلى ، وما أشبه ذلك.(٤)

وأما المعنوي فمخصوص بالأسماء ، وألفاظه سبعة ، ولها أربعة مواضع : الواحد المذكر ، والواحد المؤنث ، وجماعة الذكور ، وجماعة الإناث ، مثاله في الواحد المذكر : رأيت زيدا نفسه عينه كله أجمع أكتع أبصع(٥) أبتع ، وفي الواحد المؤنث : رأيت هندًا نفسها عينها كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء ، وفي جماعة الذكور رأيت الزيدين أنفسهم/ ٥٩ أعينهم كلهم أجمعين أكتعين أبصعين أبتعين ، وفي جماعة الإناث : رأيت الهندات أنفسهن ، أعينهن ، كلهن ، جمع ، كتع ، بصع ، بتع ،

----

(١) النحل : ٩١.
(٢) هذا القول بنصه في البسيط : ٣٦١ ، وبمثله قال أبو إسحاق الغافقي في شرح الجمل ٥ : ٢١.
(٣) مطموسة في "ح".
(٤) انظر البسيط : ١/ ٣٦١ - ٣٦٢.
(٥) المشهور في هذه الكلمة أنها بالصاد المهملة ، وقد ترد بالضاد المعجمة ، اللسان "بصع" وشرح ألفية ابن معطي ٧٥٩.

وكل ذلك بهذا الترتيب المذكور ،إلّا ما بعد أجمع ففيه قولان :(١)

أحدهما : أنه على الترتيب المذكور.(٢)

والثاني : أنه غير لازم ، بل يجوز تقديم بعضها على بعض.(٣)

فصل : وأما الاثنان فمذهب البصريين الاقتصار في توكيدهما على ثلاثة ألفاظ ،وهي : أنفسهما ،أعينهما ،كلاهما(٤) في المذكر ،وكلتاهما في المؤنث ،والكوفيون يزيدون عليها بقية السبعة ،وابن خروف من البصريين يختار طريقة الكوفيين ويقول : لا معنى لمخالفتهم في ذلك ، والصواب ما ذهب اليه البصريون؛ لاحتمال أن تكون العرب قد استغنت عن ذلك بكلاهما ؛لأنه يؤدي ذلك المعنى؛ لأنها تستغني بالشيء عن الشيء إذا أدّى معناه حتى يصير المستغنى عنه مرفوضا في كلامهم (٥) ،

---

(١) قال الراعي :" فتقول : رأيت زيدا نفسه ،عينه كله ، أجمع ،أكتع، أبصع أبتع بهذا الترتيب لا غيرُ حَسَبَ ما نص عليه الأستاذ البيرى. عنوان الإفادة : ٢٠٢ ،وانظر ما سيأتي ص : ٢١٨

(٢) هو مذهب الجمهور . انظر التذييل والتكميل : ٤/١٠٧/أ ، وانظر المسألة في الاشباه والنظائر : ٣/٢٠٨.

(٣) هو مذهب الكوفيين وابن كيسان . شرح الكافية لابن مالك: ١١٧٣ والتذييل والتكميل : ٤/١٠٧/أ ،وشرح ألفية ابن معطي : ٧٥٩ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٢٦٦ ،وشرح الجمل لابن خروف : ٢٤ ،وتقييد ابن لب : ١٥٧ ،وذكر ابن مالك: أنه سُمِع عدمُ الالتزام بترتيب، شرح عمدة الحافظ : ٥٦٣ ،وذكر ابن بزيزة أن للعرب في ذلك ثلاثةَ مذاهبَ ، عدم مراعاة الترتيب مطلقا ،واللغة الثانية البدء بأيِّهَا شئت بعد أجمع ،واللغة الثالثة الترتيب في جميعها . شرح الجمل : ٨٢.

(٤) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٧٦٠ - ٧٦١ ،وشرح ابن عصفور : ١/٢٦٥ ،وشرح عمدة الحافظ : ٥٦٠ ، قال ابن القواس : " واجاز الكوفيون : قام الرجلان كلاهما أجمعان أبصعان ،ولم يرد به السماع ".

(٥) انظر تفصيل المسألة في إصلاح الخلل لابن السيد : ٩٥ - ٩٦ ، وانظر شرح الفية ابن معطى : ٧٦٠ ،وشرح عمدة الحافظ : ٥٦٠ ، والاشباه والنظائر : ١/١٢٨.

فيجب الاقتصار على ما سمع من ذلك ؛لأنّا إن استعملنا في الشيء ما استعمل في غيره كنا قد وضعنا لغة من عند أنفسنا وذلك خطأ والله أعلم.

ويجرى مُجْرَى تلك الألفاظ ما هو في معناها (١) كقوله تعالى : ﴿ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ﴾ (٢) أى كلها ، ومن ذلك مسألة الكتاب: (٣) ضرب زيد الظهر والبطن ،وكذلك : ضرب عمرو اليد والرجل (٤) ، إذا أردت الإحاطة على التفصيل ،فاقتصرت على ذكر العضوين ،فان أردت أن الضرب مخصوص بهذين العضوين كان بدل بعض من كل ،والضمير محذوف ،وإن شئت جعلت الألف واللام عوضاً منه ،فهو قول جيد .

ومن ذلك أيضًا : جاء القوم ثلاثتهم إلى قولك عشرتهم (٥) ، إن جعلتَه تابعا لما قبله توكيداً ،لأنه في معناه ،وإن أُلزمته النصب على اللغة الأخرى (٦) كان اسما في موضع المصدر الموضوع موضع الحال ،وهذا مذكور في باب " وحده " ، وستقف عليه إنْ شاء الله.

ثم قال : (واعلم أن هذه الأسماء تجرى على ما قبلها في الإعراب كما يجرى النعت) (٧).

شبه ما يلزم فيه الإتباع بما يجوز (٨) فيه الإتباع ، ففي قوة هذا

---

(١) انظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٧٤- ٢٧٥ ،وتقييد ابن لب : ١٥٨.

(٢) الاعراف : ٣٣.

(٣) في الأصل "الكتب" خطأ.

(٤) الكتاب : ١/ ١٥٨ ، ١٦٠ ،وانظر : الأصول : ٢/ ٥٤.

(٥) قال الأخفش : " فإذا جاوزت العشرة لم يكن إلاّ مفتوحا إلى العشرين " الأصول : ٢/ ٢٢.

(٦) اللغة الأخرى يعني بها لغةَ أهل الحجاز فإنهم ينصبون على الحال ،وبنو تميم يتبعون على التوكيد ،انظر الكتاب : ١/ ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٧) الجمل : ٢١.

(٨) في "ح" "بما لا يجوز" خطأ.

الكلام أن الوجوه الجائزة في النعت جائزة في التوكيد ، وليس كذلك ، فما وجه هذا التشبيه ؟

الجواب : أن ذلك إحالة على وجه مخصوص مذكور في باب النعت، وهو قوله : (اعلم أن النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه) (١) ، فكأنه قال : إنّ هذه الأسماء كلّها تجرى على ما قبلها كما يجرى النعت في الوجوه المذكورة .

فان قلت : إنما يعطى هذا أنها توافق النعت في هذا الحكم المذكور ، ولا يلزم على هذا ألا يكون فيها غير ذلك الحكم.

فالجواب : أنه لو كان هنالك حكم آخر وهو جواز القطع ، مع الإجراء ، لأشار إليه ، لأنه لا يجوز في مساق التعليم السكوت على حكم من الأحكام دون إشارة إليه بوجه ما ، فحصل أن هذه الألفاظ يلزم اجراؤها على ما قبلها في الإعراب لفظًا أو موضعا من غير قطع (٢) . والله أعلم.

ثم قال : (وأما كل وأجمع) (٣) إلى آخره .

ألفاظ التوكيد على قسمين : قسم لإثبات الحقيقة ، وهو النفس والعين .

---

(١) الجمل : ١٣ مع اختلاف في العبارة غير مخل .
(٢) هذه الشبهة التي ذكرها الإمام ابن الفخار ، لا أرى أنها ترد على ابي إسحاق الزجاجي ، لأنه قال " اعلم أن هذه الأسماء تجرى على ما قبلها " فجريان الأسم على ما قبله يعني أنه يأخذ حكمه الإعرابي ، فلا سبيل إلى توهم القطع ، لأنه ليس جريانا على ما قبله ، وهناك أمر آخر تندفع به هذه الشبهة وهو أن أبا القاسم أراد أن يقول " وأعلم أنّ هذه الأسماء . . . . كما يجرى النعت على ما قبله " لكنه اكتفى بما ذكره لدلالته على ما هو في النية وهو قوله " على ما قبله " والله أعلم بالصواب .
(٣) الجمل : ٢١ .

وقسم لمعنى الإحاطة والعموم ، وهو كل وما بعده (١) ، فالقسم الأول يؤكد به ما يتبعض وما لا يتبعض ،فتقول : مررت بزيد نفسه ،كما تقول : مررت بالقوم أنفسهم .

والقسم الثاني لا يؤكد به إلاّ ما يصح فيه التبعيض كقولك : قام القوم كلهم ورأيت زيدا كله ،لأنّ هذا الفعل كما يمكن تعلقه بجملة زيد كذلك يمكن تعلقه ببعضه.

ثم قال : (وأعلم أن الأسماء كلها تؤكد إلاّ النكرات) (٢) .

وذلك أن هذه الأسماء كلها معارف ، إمّا بالإضافة الصريحة ، وإمّا بالعلمية عند قوم ،أوبنية الاضافة عند آخرين (٣) ، فلا يؤكّد بهـا إلاّ المعرفة ،وعلة ذلك علة النعت إذا كان معرفة ،وقد تقدم ذلك في بابه ،وهو على إطلاقه عند البصريين (٤) ، ومذهب الكوفيين جواز جريان التّواكيد التي معناها الإحاطة والعموم ، على النكرة المبعضة ،كقول العرب : صمت شهرًا كلّه (٥) ، و (٦) :

---

(١) " ومابعده " مطموسة في " ح ".

(٢) الجمل : ٢٢.

(٣) ذكر ابن بزيزة أنها معرفة عند سيبويه بنية الإضافة. شرح الجمل: ٧٨.

(٤) من هنا إلى قوله : ثم قال : (وأعلم أن أجمع وجمعاء) . يقابله في (ح) (وأما الكوفيون فيقولون إنْ كان التوكيد لإثبات الحقيقة فكما قال البصريون ،وإنّ كان المعنى الإحاطة والعموم فإنه يجرى على النكرة كما يجرى على المعرفة ،وآستدلوا على ذلك بألفاظ أولها البصريون بما هو مذكور في الكتب المبسوطة) .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٧٢ ، والبسيط : ٣٧٤ فما بعدها ،والتذييل والتكميل : ٤/١٠٨/ أ فما بعدها والكوفيون في هذه المسألة على قسمين : قسم يجيز تأكيد النكرة المؤقتة ، لأن التأكيد يفيد ،وقسم أجاز تأكيد النكرة مطلقاً .

(٦) البيت لأحد الأعراب ،وهو في المقرب : ١/ ٢٤٠ ،وضرائر الشعر ٢٩٤ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٨ والمغني : ٨٠٠ والتذييل والتكميل : ٤/١٠٨/ب ، والخزانة : ٢/ ٣٥٧ :

* ياليتني كنت صبيا مرضعا *

* تحملني الذلفاء حولًا أكتعًا *

و(١): * قد صرّت البكرة (٢) / يومًا أجمعًا * ٦٠

و(٣): * أرمي عليها وهي فرع أجمع *

وهذه وأمثالها عند المانعين ، من الضرائر الشعرية ، محاول بها وجه من التأويل ،وهو أن المجوز لها فيه كون النكرة المؤكدة بها مؤقتة ؛ لا تراد بعينها ،ولكن لأجزائها ،وهي مع ذلك تراد ف المعرفة على معناها (٤) ،قالوا في قوله (٥) :

* ولكن نصفا لو سببت وسبني *

إنه ابتدأ بالنكرة لأنها تراد ف المعرفة على معناها ،والمعنى : ولكن الإنصاف .

وأما قوله : وهي فرع أجمع ، فهو عند الفارسي توكيد للضمير (٦) في قوله : فرع ،إلّا أنه من باب تذكير المؤنث غير الحقيقي ،وهذا كله توجيه بعد السماع ،مقصور على محله .

---

(١) البيت لم يعرف قائله ،وقال جماعة من البصريين انه مصنوع ، انظر الخزانة : ١/٨٧. وهو في شرح الحماسة لابن جني ١٣٩/أ والمسائل البغداديات : ٤٥٠، والإنصاف : وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٢٨٨ ،وشرح عمدة الحافظ : ١٦٥ ،وتقييد ابن لب : ١٥٥ ،والمقاصد النحوية : ٤/٩٥، والخزانة ، ١/٨٧، ٢/٣٥٧.

(٢) في الاصل " صرفت " وهذا الموضع سقط من "ح" وقد سبقت الإشارة إليه . وما أثبته من المراجع السابقة في تخريج البيت .

(٣) البيت لم أقف له على قائل ،وهو في كتاب النبات لأبي حنيفة : ٢٩٧ ،والخصائص : ٢/٣٠٧ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٢٦٨، والتذييل والتكميل : ٤/١٠٨/ب ،وارتشاف الضَّرَب : ٩٧٣.

(٤) انظر الضرائر الشعرية : ٢٩٥.

(٥) البيت للفرزدق وليس في ديوانه . وهو في الكتاب : ١/٧٧ ،والمقتضب : ٤/٧٤ ،والحلل لابن السيد : ١٤٢ والإنصاف : ٨٧ ، وشرح المفصل ١/٧٨ .

(٦) المسائل البغداديات : ٤٥٠ .

ثم قال : (وٱعلم أنَّ أجمع وجمعاء) (١) إلى آخره .

ما كان من هذه ٱلألفاظ على وزن أَفْعَل ، فإنه لا ينصرف لوزن ٱلفعل وٱلعلمية عند قوم ، أو شبه ٱلعلمية عند آخرين ، وما كان منها على وزن فعلاء ، فإنه لا ينصرف للتأنيث ولزوم ٱلتأنيث ، وفيه مع ذلك ما تقدم ذكره من ٱلعلمية أو شبهها .

وما كان منها على وزن فُعَل ، فإنه لا ينصرف للعدل وٱلعلمية ، أو شبهها على ما تقدم وعدله عن فَعَالَى أو فعالٍ ، كصَحَارَى وصَحَارٍ ، أو هو معدول عن فُعْل كحمراء وحُمْر ، وٱلأول أصح . والله أعلم (٢) .

ثم قال : (وٱعلم أن أكتعين تابع لأجمعين فلا يقع إلا بعده) (٣) .

هذه ٱلألفاظ السبعة ٱلتي يؤكد بها ، ليس التوكيد (٤) بها من باب اللزوم ، وإنما هو من باب الجواز ، فيجوز أن تأتي بالنفس وحدها ، وبالعين وحدها ، ويجوز أن تأتي بهما معا ، فيجب حينئذ تقديم ٱلنفس على العين ، وكذلك يجوز أن تأتي بكل وحدها وبأجمع وحدها ، فإن جئت بهما معا قدمت كلًّا على أجمعَ ، قال ٱلله سبحانه (٥) ﴿ فسجد ٱلملائكة كلهم أجمعون ﴾ (٦) وما زاد على ما ذكر فلا يقع إلا بعد أجمع ، وإنّما ٱختلف في ترتيبها فقيل : إنه واجبٌ وقيل : إنه جائزٌ ، فإذا جئت بالألفاظ ٱلسبعة رتبتها هذا ٱلترتيب ، فتقول : رأيت زيدًا نفسه عينه

---

(١) الجمل : ٢٢ .
(٢) انظر شرح الجمل لٱبن عصفور : ٢٧٣/١ ، والبسيط : ٣٧٥ ، وشرح الجمل لابن بزيزة : ٨١ .
(٣) في الجمل : ٢٢ " ولا تقع " وما أثبت موافق لبعض نسخ الجمل المعتمدة في تحقيقها .
(٤) في " ح " " التأكيد " .
(٥) في " ح " تعالى .
(٦) ما ذكر جزء من آيتين الأولى في سورة الحجر آية : ٣٠ ، والثانية في سورة ص آية : ٧٣ .

كله أجمع أكتع أبصع أبتع (١) ،على ما ذكر .

ثم قال : (ولا يجوز عطف التوكيد بعضه على بعض .) (٢)

وذلك أن النفس والعين موضوعان لإثبات حقيقة المؤكد بهما ، وكل وأجمع ،موضوعان للإحاطة به ،فلذلك لم يجز أن يعطف كل واحد من القسمين على صاحبه ؛ لأن الشيء لا يعطف على نفسه ،وقد علم أن العطف يستلزم الغَيْرِيَّة.

فإن قيل : فما المانع من عطف كل ،وأجمع على العين ،وقد حصل بينهما من اختلاف الدلالة ما حصل بين الصفتين في نحو : قام زيد العاقل والكريم كما تقدم ؟ (٣)

فالجواب : أنّ الأمر وإن كان كذلك ،فان نسبة كل أو أجمع من العين ، كنسبة الصفة من الموصوف ، لا كنسبة الصفة من الصفة ،فلذلك لم يجز عطف كل أو أجمع على العين ، كما لم يجز عطف الصفة على الموصوف ؛ بيانُ ذلك : أن النفسَ والعين مدلولهما ذات المؤكد دون أمر زائد ،فلو عطف كل أو أجمع على العين ،لَكَانَ ذلك بمنزلة عطف التوكيد على المؤكَّد فكان في ذلك عطف الشيء على نفسه.

وأما عطف صفة على صفة ، فإنما جاز ذلك باعتبار الوصف دون اعتبار الموصوف ، فتأمل ذلك فانه حسن إنْ شاء الله.

---

(١) قال الراعي : " ... فتقول : رأيت زيدا نفسه عينه كله أجمع اكتع أبصع أبتع لا غير حَسَبَ ما نص عليه الأستاذ البيرى ، وقد تقدمت الإشارة لهذا ص : ٢١٢
(٢) الجمل : ٢٢.
(٣) انظر ص :

مسألة : تقول : مررت بدارِك جمعاءَ ، فجمعاءُ توكيد للدار، لتوافقهما في التعريف ،فإن نكرت الدار فقلت : مررت بدارٍ لك جمعاء ، فان فتحت جمعاء ، لم يجز على مذهب البصريين ،لما فيه من توكيد النكرة بالمعرفة ، فإن رفعت فقلت : مررت بدار لك جمعاء جاز ،لأنه حينئذ توكيد للضمير الذى يتحمله الجار والمجرور من حيث هو في موضع الصفة للدار ،وضمير النكرة محكوم له بحكم المعرفة [(١)] ،والتقدير : مررت بدارٍ كائنة هي لك جمعاءُ

مسألة : تقول : مررت بالضاربين أجمعون زيداً برفع أجمعين ، على أن يكون توكيدا للضمير المستتر في الضاربين ،فهو على هذا داخل في الصلة ،فلو خفضته على أن يكون توكيدا للضاربين لم يجز ؛لما فيه من الفصل بين الصلة والموصول ،وذلك أن زيداً مفعولٌ بالضاربين داخل في الصلة ،وأجمعين توكيد للضاربين مخفوض بالخافض للضاربين ،فهو خارج عن الصلة ،فلزم من ذلك الفصل بين الصلة والموصول فامتنعت المسألة ، فان أسقطت زيداً جازت المسألة ،وكذلك إنْ أوقعت التوكيد بعد زيد ؛ لارتفاع المانع [في الوجهين] [(٢)] . وهذا ظاهر إنْ شاء الله [تعالى] [(٣)] .

----

(١) اختلف في الضمير العائد إلى النكرة هل هو نكرة أو معرفة ،فقيل انه معرفة مطلقا ،وقيل إنه نكرة مطلقا ،وقيل إن كان عائداً إلى نكرة واجبة التنكير فهو نكرة نحو " ربه رجل " ،وإن كان عائدًا إلى نكرة جائزة التنكير فهو معرفة " نحو جاءني رجل فأكرمت الرجل " ، لأنّ الفاعل لا يشترط فيه التنكير " شرح شذور الذهب : ٣١٤ .

(٢) ساقطة من "ح" .

(٣) زيادة من "ح" .

/ باب البـــــدل ٦١

البدل : هو التابع على تقدير تكرار العامل (١) ، فإذا قلت : قام زيد أخوك فإنه في تقدير قام زيد قام أخوك ، وكذلك النصب والجـــر والجزم ، والدليل على أنه كذلك ظهور العامل في بعض المواضع ، وذلـــك أنك تقول : مررت بزيد بأخيك ، أنت مخير في إظهار الخافض وحذفه ، لا خلاف في ذلك ، وقد صرح القرآن العزيز بالوجهين ، قال سبحانـــه : ﴿ قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾ (٢) وقال تعالى : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ (٣) فظهر في الأولى وحذف في الثانية .

وقال أبو العباس : البدل هو التابع على تقدير طرح الأول (٤) ، وجعل الثاني مكانه ، فإذا قلت : قام زيد أخوك ، فإنه في تقدير قام أخوك ، ويرده ما تقدم من ظهوره مع الثاني مع بقاء الأول ، في بعض المسائل ، وأيضا فإنهم مجمعون على جواز قولك : زيد ضربته أخاك ، فلو كان على ما يقوله أبو العباس من تقدير إسقاط المبدل منه ، لبقي هذا المبتدأ بلا رابطٍ بينه وبين هذه الجملة الواقعة خبراً عنه (٥) ،

---

(١) انظر هذا التعريف في البسيط : ٣٨٧ . وهو قول كثير من النحاة .

(٢) الأعراف : ٧٥ .

(٣) آل عمران : ٩٧ .

(٤) هذا الذى نسبه لأبي العباس هو مذهب المازني وتبعه عليه تلميذه المبرد . انظر حواشي المفصل : ٤٠١ ، والمقتضب : ٤/٣٩٩ ، ٤/ ٢١١ ، ٢٩٥ .
وذكر ابن بابشاذ : أن هذا مذهب سيبويه في الكتاب ١/ ٣٣١ " ... فالمبدل إنما يجيء كأنه لم يذكر قبله شيء ، لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكانَ الأول " .
وذكر ابن بزيزة في شرح الجمل ١/ ٨٤ أن كلام سيبويه وغيره قد اضطرب . وذكر النصوص المضطربة عند سيبويه . والله أعلم .

(٥) انظر التذييل والتكميل ٤/ ٤٦/١/أ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٠ ، وانظر شرح المقدمة المحسبة : ٤٢٣ .

بهذا رد عليه القاضي (١) رحمه الله ،وتبعه الناس على هذا الرد .

قلت (١) : هذا الذى أوردوه على أبي العباس لا يلزم ؛ لأن الرابط حاصل لفظاً من غير اعتبار بالتقدير ، كما اعتبر الجميع اللفظ دون التقدير في مسألة : ضرب زيدا غلامه ، فإن اعتبروا التقدير في مسألة أبي العباس لزمهم اعتبار التقدير فيما أجمعوا على امتناعه فيه ولا قائل به ، وأيضاً فإن أقل مراتب هذه المسألة أن تنزل منزلة مسألة : من ملك أن يملك (٣) هل يعد مالكاً أم لا ؟

والصحيح أنه لا يعد مالكاً لعدم حصول الملك اتفاقا ، فالصحيح في هذا الضمير الذى في مسألة أبي العباس ،ألا يجرى عليه حكم الحذف، لعدم حصوله اتفاقاً ،فهذا بحث في الموضع فتأمله . وبالله التوفيق.

وأما ما استدلوا به على أبي العباس ، من أن البدل على تقدير تكرار العامل من ظهوره إذا كان خافضا ، نحو قولك : مررت بأخيك بزيد ، فليس فيه كبيرُ دليلٍ ، لاحتمال الاستقلال على أن يكون جار ومجرور أبدل من جار ومجرور ،لا على أن الاسم بانفراده بدل من مخفوض الباء ،

---

(١) قال السيرافي : ١/٩٠ب "واعلم أن البدل إنما يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه ،كأنه لم يذكر . والنحويون يقولون فيه : ان التقدير فيه تنحية الأول ،وهو المبدل منه ، ووضع البدل مكانه ،وليس تقديرهم تنحية الأول على معنى الإلغاء وازالة الفائدة ،ولكن على أن البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه كتبيين النعت للمنعوت الذى هو تمام للمنعوت ،والدليل على أن المبدل منه لا يلغى أنك تقول : زيدا رأيت أباه عمراً ، وهذا فاسد محال ،فقد صح أن البدل غير منحٍّ للأول حتى يكون بمعنى الملغى ". وانظر المقتضب :٤/ ٢١١ .

(٢) من هنا الى قوله "وقال بعض المتأخرين " ساقط من "ح " .

(٣) أى أن من كان في استطاعته ملك شيء ما هل يعد مالكاً له أم لا ؟

على أن يكون الخافض محذوفا ، ثم أظهر ذلك المحذوف ،نعم إنما كان يكون دليلاً لو أعيد الفعل مع الحرف ،لإنّ العاملَ في الحقيقة إنما هو الفعل ، فعلى هذا لم يظهر العامل قط مع الخافض ،فلا فرق إذاً بين المرفوع والمنصوب والمخفوض والمجزوم ،والذى جوز ذكرَ الخافض وحده أن الخافض والنخفوض كالشيء الواحد ،لإنّ الخافض مع المخفوض في مقابلة همزة النقل مع الفعل ،لأنه كما تصيرٌ الهمزةُ ما لا يتعدىٰ متعدياً ،كذلك تصيّر الباء ما لا يتعدى متعديا وهذا واضح إن شاء الله.

وقال بعض المتأخرين (١) : البدل إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة البيان ،وعلى أن يُنْوَىٰ بالأول منهما الطرح معنى لا لفظاً(١).

وهذا لا معنى له ، لارتباط ما بين اللفظ والمعنى ،ولانّ البدلَ إنما هو عبارةٌ عندهم عن اللفظ المبدل ،والإعلامُ ليس بلفظٍ ،والأَولى من ذلك إمَّا الأَول وإمَّا الثاني دون هذا الثالث (٢) . والله أعلم بالصواب .

فصل : ثم إنَّ البدل على أربعة أَقسام : بدل شيء من شيء ، وهما لعين واحدةٍ ،وبدل بعض من كل ،وبدل اشتمال ،وبدل إضراب .

وهذا القسم على ثلاثة أقسام : بدل غلط ،وبدل نسيان وبدل بَدَاءٍ (٣) ،ويميز كل قسم من هذه الأقسام أن تنظر إلى الثاني ،فإنْ كان

---

(١) به قال ابن باب شاذ في شرح المقدمة المحسبة : ٤٢٣ ،وشرح الجمل : ٢٣/أ ،وابن خروف في شرح الجمل : ٢٦ ،وابن عصفور في شرح الجمل : ٢٧٩/١.

(٢) أي الأولى من هذه التعاريف الثلاثة اما الأول واما الثاني وهو تعريف المبرد .

(٣) بدل الغلط والبداء فيه خلاف بين النحاة ،فقد أثبتهما بعض النحاة ونفاهما بعض آخر. انظر همع الهوامع :٢١٥/٥ ،وفي الجمل :٢٣ أن بدل الغلط لا يجرى مثله في القرآن ولا في فصيح الكلام ،وكذا قال في المقتضب : ٢٩٧/٤.

واقعاً على جملةِ ما يقع عليه الأول فهو بدل شيء من شيء ،وهما لعين واحدةٍ ، وإنْ كان واقعا على بعض ما يقع عليه الأول فهو بدل بعض من كل ، وإنْ كان صفة من صفات الأول ،أوجَوْهرا يصحبه صحبة عَرَضِيَّةً ، فهو بدل آشتمال ،وإنْ كان الأول مذكوراً على جهة الغلط ، فهو -أعني الثاني- بدلُ غلطٍ ،وإن كان مذكوراً على جهةِ النسيانِ فهو بدل نسيان ،وإن كان الأَوَّلُ وآلثاني مقصودين معاً لَكِنِ الثاني مسوق على جهة / آلإضراب عن الأول بوجه مّا كقولك : آكرمني زيد القاضي ٦٢
الخليفة ،وهند كوكب بدر شمس ،فهو بدل بَدَاءٍ ،ومنه الحديث "ان الرجل ليصلى الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها [ربعها] إلى عشرها ".(١)

فصل : ثم قال : (ويجوز بدل آلمعرفة من آلنكرة)(٢) إلى آخره.

البدل بالنظر الى هذا آلمعنى على أربعة أقسام : معرفة من معرفة ،ونكرة من نكرة ، ونكرة من معرفة ،ومعرفة من نكرة ،فآلأول كقوله تعالى : ﴿ اهدنا الصراط المستقيمَ * صراطَ الذين أنعمت عليهم ﴾.(٣)

وآلثاني كقوله تعالى : ﴿ إن للمتقين مفازاً * حدائقَ وأعنابا ﴾.(٤)

وآلثالث كقوله تعالى : ﴿ بالناصيةِ * ناصيةٍ كاذبة خاطئة ﴾.(٥)

وآلرابع كقوله سبحانه : ﴿ وإنك لتهدى الى صراط مستقيم * صراط آلله ﴾.(٦)

---

(١) زيادة من "ح" ،وآلحديث في سنن أبي داود: كتاب الصلاة : ٢١١/١ ونصه : ان الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلاته تسعها ثمنها ، سبعها ،سدسها ،خمسها ،ربعها ،ثلثها ، نصفها . وانظره في مسند آلإمام أحمد : ٣١٩/٤ .

(٢) الجمل : ٢٣ وفي بعض نسخ الجمل : " ويجوز بدل آلمعرفة من آلمعرفة والنكرة من النكرة " .

(٣) الفاتحة : ٦ ، ٧.

(٤) النبأ : ٣١ ، ٣٢.

(٥) العلق : ١٥ ، ١٦.

(٦) الشورى : ٥٢ ، ٥٣.

مسألة (١) : إبدال النكرة من غيرها عند البغداديين والكوفيين (٢) والزمخشرى (٣) والاستاذ أبي الحسين (٤) مشروط بكونها موصوفة ، و (٥) عند غيرهم بحصول الفائدة ،وهوخلاف في اعتبار الغالب .

وأما اشتراط كون النكرة وما هي بدل منه متحد المادة فجمود (٦) ؛ وذلك أن المتبوع إنّما ذكر على سبيل التوطئة لِمَا هو معتمد البيان وهو: البدل ، فلم يكن بدٌّ من مزيد فائدة لم يعطها متبوعه ، هذا أصله، فإذا قيل : مررت بزيد رجل صالح ،استُفِيد من التابع ما لم يستفد من المتبوع ، وهوالصلاح ولو اقتصر على الموصوف دون الصفة لفات المطلوب من البيان ،وهوكونه متصفًا بتلك الصفة.

فإنْ قيل : حاصل ذلك أن المعنى المطلوب من البدل إنما اسْتُفِيدَ من الصفة فلم ذكر الموصوف ؟

فالجواب : ليوءتى العامل المقدر حقه من تعلقه بالجامد دون المشتق ، ومن ثَمَّ قال الاستاذ أبو الحسين : متى جاء البدل بالمشتق فلا بد من تقدير جامد قبلهُ (٧) ، لما ذكرناه .

---

(١) هذه المسألة كلها ساقطة من "ح ".
(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٦ ،وشرح الجزولية للابذي : ٧٠٤ ،والمساعد : ٢/٤٢٨-٤٢٩ ،وهمع الهوامع : ٥/٢١٨.
(٣) الزمخشرى يستحسن إبدال النكرة من المعرفة . المفصل : ١٢١-١٢٢.
(٤) الذى ذكره في البسيط : ٣٩٨ أنه يجيز إبدال النكرة من المعرفة ، والاكثر أن تكون موصوفة ،وانظر : ٣٩٤ منه وانظر المساعد : ٢/٤٢٨.
(٥) الواو تكملة يستقيم بها الكلام .
(٦) هذا مذهب الكوفيين نقله ابن مالك في شرح عمدة الحافظ : ٥٨١ ، وانظر المساعد : ٢/٤٢٩.
(٧) قال الأستاذ في البسيط : ٣٨٩ - ٣٩٠ " ويكون "أي البدل" بالجامد إن كان بدلا من جامد ،وان كان من مشتق كان مشتقا ،لانه قد تبدل الصفة من الصفة كما يبدل الاسم من الاسم ،ولا يبدل المشتق من الجامد إلاَّ على إقامة الصفة مُقَامَ الموصوف ".

فإن قلت : مررت بزيد رجل ،فقال ابن عصفور : يجوز ،لأنه قد يخطر للسامع في زيد إجمال ،وهو احتمال أن يكون اسم رجل أواسم امرأة ،فإذا قال بعده : رجل ، ارتفع ذلك الإجمال [1] ،وقال الاستاذ إنْ أفاد جاز [2] ،ولعله أشار إلى نحو هذا والله اعلم.

ثم قال : (والظاهر من المضمر والمضمر من الظاهر) [3].

البدل بالنظر الى هذا المعنى على أربعة أقسام ظاهر من ظاهر ،كجميع ما تقدم ، و مضمر من مضمر كقوله تعالى : ﴿ ولكن كانوا هم الظالمين ﴾ [4] على قراءة نصب الظالمين [5] على الاحتمال ،وظاهر من مضمر كقوله تعالى : ﴿ ما فعلوه إلَّا قليلٌ منهم ﴾ [6] على قراءة الجماعة ، و مضمر من ظاهر كقوله تعالى : ﴿ وإذْ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك ﴾ [7] و هذا [8] أيضا على الاحتمال والله أعلم.

واختلف في ابدال الظاهر من ضمير المتكلم [9] والمخاطب ،فذهب أبو الحسن الأخفش إلى الجواز [10] ، وذهب سيبويه إلى المنع، لأنّ الاصّل في البدل أن يؤتى به لبيان الأول ،وضمير المتكلم والمخاطب غير

---

(١) شرح الجمل : ٢٨٧/١ بعبارة مغايرة.

(٢) انظر البسيط : ٣٩٨ ، وقد ذكر محققه أن هناك سقطا،ويمكن أن يكون ذهب فيه ما نقله عن الأستاذ هنا.

(٣) الجمل : ٢٣.

(٤) الزخرف : ٧٦.

(٥) هي قراءة الجمهور ،وهي المثبتة في المصحف ،وقرأ عبدالله وابوزيد النحويان "الظالمون" بالرفع خبر "هم" ،البحر المحيط : ٢٧/٨.

(٦) النساء : ٦٦ والنصب في "قليلا" قراءة أبي ،وابن أبي إسحاق ، وابن عامر ،وعيسى ،البحر المحيط:٣/ ٢٨٥.

(٧) الأنفال : ٣٢.

(٨) في "ح" "وكذلك".

(٩) في "ح" "أو المخاطب".

(١٠) معاني القرآن للأخفش : ٢٦٩ ،وشرح الجزولية للأبذى : ٢٠٨ ، والمساعد : ٤٣٢/٢.

محتاجين الى ذلك ،لأنهما في غاية البيان (١) ،واعتمد الأخفش على السماع كقوله تعالى : ﴿ ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون ﴾ (٢) . فالذين خسروا أنفسهم منصوب المحلّ عنده على البدل من ضمير المخاطب ،وغيره يرى أنه رفع بالابتداء خبره فيما بعد الفاء (٣) ،وهوظاهر (٤) ،والله أعلم.

ودليل بدل الظاهر من ضمير المتكلم عنده قول الشاعر (٥) :

أَنَا سيفُ العشيرةِ فاعرفوني ... حُمَيْداً قد تذريت السناما

فأبدل حميدا ،وهواسم ظاهر ،من ضمير المتكلم ،وغيره يرى أن حميداً منصوب بإضمار فعل كأنه قال : أخص حميداً (٦) ، وأما قوله تعالى : ﴿ اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا ﴾ (٧) . فإن البدل فيه قد أفاد ما لم يفده الأول من معنى التعميم والتنصيص ، على التفصيل (٨) ، فيظهر وجه آخرُ وهو أن إبدالَ الظاهر من ضميرالمتكلم

---

(١) انظر الكتاب :٢/ ٣٨٦ ،وانظر هامش (٢) وهو من كلام السيرافي وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٣٨ .

(٢) الأنعام : ١٢.

(٣) وهناك وجه ثالث وهو أن يكون "الذين" منادى .

(٤) في "ح" "وهو أظهر".

(٥) البيت لحميد بن بَحْدل الكلبي خال يزيد بن معاوية ،انظرالصحاح "أنن ،والتكملة والذيل والصلة للصاغاني "أنن" والخزانة : ٢/ ٢٩٠ ،وينسب لحميد بن ثور الهلالي ،وهوفي ديوانه الذى صنعه الميمني : ١٣٣ وذكر البغدادى أن البيت في الصحاح يروى "جميعا" بدل "حميدا" وليس فيه شاهد والمثبت في الصحاح المحققة "حميدا" إلاّ أن الصاغاني الذى عني بتصحيح ما في الصحاح من اختلال ذكرماذكره البغدادى فيبدو أن محقق الصحاح كانت نسخته لا تذكر إلا حميدا. فعلى ذلك يندفع عن هذا البيت سقوط الاستشهاد به .
وانظره في المصنف : ١/ ١٠ ،وشرح المفصل لابن يعيش :٣/ ٩٣ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٩١ ،والضرائر له : ٥٠.

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٩١.

(٧) المائدة : ١١٤.

(٨) في "ح" "التفضيل" بالمعجمة .

أو المخاطب ،إن وافق الإبدال في البيان الذى لم يستفد إلا منه جاز ، وإلاَّ لم يجز ،فالوجه التفصيل دون إطلاق المنع أو الجواز ،لأن موافقة كل واحد من هذين الإمامين بوجه مَّا إذا أمكن أولى من مخالفة أحدهما مطلقا ،فتأمل ذلك والله أعلم بالصواب.

وكذلك اختلف في إبدال المضمر من الظاهر ،ومن المضمر في بدل البعض من الكل كقولك : ثلث الخبزة أكلتها إياه ، وثلث الخبزة أكلت الخبزة إياه ، فإياه عبارة عن الثلث وقد أبدله من الخبزة أو من ضميرها ، والمسألة ظاهرة / الجواز على قول (١) أبي العباس ، من جهة أن ٦٣
البدل عنده على تقدير طرح الأول ،وجعل الثاني مكانَهُ ،وأمَّا على طريقة من قال : إن البدل على تقدير تكرار العامل فظاهر المسألة الامتناع لخلو الجملة الواقعة خبراً من ضمير يربط بينها وبين المبتدأ الذى هو الثلث ولا يصلح الربط بهذا البدل ، لأنه من جملة (٢) أُخرىٰ وليست من الخبر في شيء ، وقد جوزها بعضهم (٣) مراعاةً لما حصل في اليد ؛ لأنّ العامل في هذا البدل لم يظهر ،وإنَّما هو تقدير صناعي ،فاعتبر اللفظ ولم يعتبر المعنى والله أعلم.

عبارة (٤) أخرى أبسط مما قبلها : ثلث الخبزة أكلت الخبزة إياه ، ثلث الخبزة : مبتدأ ومضاف إليه ، أكلت الخبزة : مرفوع المحل على أنه خبر عن المبتدأ ، وإياه بدل بعض من كل ، من " الخبزة " وهو الرابط بين المبتدأ وخبره ،فإن أخذت المسألة على مذهب المبرد القائل ،

---

(١) في "ح" "على طريقة ".
(٢) في الأصل "من جهة أخرى ".
(٣) منهم الشلوبين في شرح الجزولية الكبير : ٢١١.
(٤) من هنا إلى قوله " ثم قال : ومن بدل النكرة من النكرة .. " ساقط من "ح ".

بأنّ البدلَ على تقديرِ طرحِ الأوّلِ لم يكنْ في ضميرِ الرَّبطِ إشكالٌ ؛لأنّ الضميرَ على هذا في جملةِ خبرِ المبتدأ ،وإنْ أخذتَ المسألةَ على تقديرِ تكرارِ العاملِ كان الضميرُ في جملةٍ أخْرَىٰ ،بخلافِ الجملةِ الواقعةِ خبرًا عن المبتدأ فبَقِي المبتدأُ علىٰ هذا بلا رابطٍ بَيْنَه وبينَ خَبَرِه ؛لأنّ الرابطَ إنّما يكونُ في جملةِ ما هو خبرٌ ،لا في جملةٍ أخرىٰ ليست بخبرٍ ، فمنهم من نظرَ إلى حقيقةِ الامْرِ في المسألةِ فَمَنَعَ ،ومنع من اعتبارِ الحالِ الظاهرة فآجاز ؛لأنّ هذا العاملُ المقدَّرُ لم يظهر قط ،وإنما هو تقديرٌ صناعيٌّ، فأُهمل حكمه ،وصارَ الحكم لما هو حاضرٌ موجودٌ وهو الفعلُ المذكورُ ،ولا بدَّ على هذين الوجهين من تقديرِ ضميرٍ آخرَ يعودُ على المُبْدَلِ منه ، تقديره ثلثُ الخبزةِ اكلت الخبزة إياه منها ،فاياه بدلٌ من " الخبزة " بدلُ بعضٍ من كل ،وهو عائدٌ على الثلثِ ،والضميرُ الآخرُ المجرورُ بمن في التَّقدِيْرِ عائدٌ على الخبزةِ ،وهو الرابطُ بين البدلِ منها وبينها ،وهو متعلّقٌ بالعاملِ فيه ، وهو محذوفٌ على مذهبِ الجَمَاعَةِ ؛لِأَنَّه إذا عَمِلَ في الاسمِ الصَّريحِ فأولىٰ أَنْ يتعلق به المجرور ،أو يكون متعلقاً بالفعلِ الحاضرِ على مذهبِ أبي العباسِ وَتَقْدِيْرُ ذلك على مذهبِ الجماعةِ : ثلثُ الخبزةِ أكلتُ الخبزةَ إيّاه أكلت منها ،أو آكلته منها ،و "أَكلته منها " منفصلا مع تقديره مقدماً على الفعلِ ،متصلاً مع تقديره مؤخرا عنه على الأصلِ . هذا منتهى إعراب هذا الوجه ،وفي المسألة إعراب آخر وهو : إلحاقُها بمنزلةِ : زيدٌ نعم الرجلُ ، أَنَّ اسمَ الجنس في المسألتين سدَّ مسدَّ الضميرِ الرابطِ ؛لاندراج ذلك المبتدأ تحته ؛وذلك أنّ الرجلَ في قولك : زيدٌ نعم الرجلُ جنسٌ لزيدٍ ، والخبزةُ في قولك : ثلثُ الخبزةِ آكلتُ الخبزةَ جنسٌ للثلثِ من جهةِ اندراجِ البعضِ تَحْتَ الكلِّ ، وهذا وجه بيّنٌ . انتهى القول في هذه الصورة المفروضة .

وأما صورة إبدال المضمر من المضمرفيه ، فهي تولد ثلث الخبزة أكلتها إياه ،فإياه بدلٌ من المضمر المفعول في أكلتها ، على ما مضى من الأوجه الثلاثة ، ووجه رابع وهو أن يكون " إيّاه " بدلاً من الضميرِ المفعول ، بدل شيء من شيء ،وهما لعين واحدة ،على أن يكون الأصل : ثلث الخبزة أكلته إياه ،فالضمير في أكلته عائد على الثلث ،ولكنك أنثته على تقدير تأنيث الثلث ،لإضافته إلى مؤنث هو بعضه من باب * يلتقطه بعض السيارة (١) * و (٢)

* كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ من الدَّمِ *

فهذه أربعة أوجه في هذه الصورة ،وفي الأولى ثلاثة أوجه ، على ما مضى .

وأما صورة ذلك في بدل الاشتمال ، فقولك : حسن الجارية أحببت الجارية إيّاه ، وحسن الجارية أحببتها إيّاه ،الرفع لكل وجه من ذلك طريقة . وبالله التوفيق .

ثم قال : (ومن بدل النكرة من النكرة (٣) قول الشاعر (٤) :

* وكنت كذى رجلين [رجل صحيحة] (٥) *) البيت.

---

(١) يوسف : ١٠.

(٢) هذا عجز بيت للأعشى الكبير ،وصدره :

* وتشرق بالقول الذى قد أذعته *

وهو في ديوانه : ٢٣ ،والكتاب : ٢٥/١ ،والمقتضب : ١٩٧/٤، ١٩٩. والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى : ٣١٦ ،والأصول : ٤٧٨/٣ والخصائص : ٤١٧/٢ ،وشرح ألفية ابن معطي : ٧٣٩ ،وشرح المفصل لابن يعيش : ١٥١/٧ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٧/٢ وشرح أبيات المغني : ٣٧٨/٣ .

(٣) في الأصل " ومن بدل الاشتمال من النكره " وما أثبت موافق لما في الجمل : ٢٤ و " ح ".

(٤) هذا صدر بيت لكثيِّر عزَّة ،وعجزه :

* ورجل رمى فيها الزمان فشَلَّتِ *

وقبله :

فليت قلوصي عندعزة قيدت بحبل ضعيف غر منها فضلت
وغودر في الحي المقيمين رحلها وكان لها باغ سواى فبلت

انظر ديوانه : ٩٩. والكتاب : ٤٣٣/١ ،والمقتضب : ٢٩٠/٤.

(٥) سقطت من " ح ".

هذا البيت فيه الإتباع والقطع ،فالإتباع على وجهين :

أحدهما : البدل كما قال ،والآخر النعت ،ويسمى نعتا موطئا، أي وطّأ له نعته أن يعرب نعتا ، ولولاه لم يكن كذلك ،وأمّا القطع فعلى وجهين :

أحدهما : على إضمار المبتدأ ،أي إحداهما رجلٌ صحيحة ، والأخرى رجلٌ رمى فيها الزمان.

والثاني : أن يكون على إضمار الخبر ،أي منهما رجْلٌ صحيحةٌ ، ومنهما رجل رمى فيها / الزمان ،والقطع في مثل هذا أجود ؛ لأنه ٦٤
موضع تبعيض.(١)

ثم قال : (وإنّما قلنا البعض والكل مَجازاً)(٢).

اعتذر عن(٣) استعمال كل وبعض بالألف واللام ،وذلك أنهما معرفتان بنية الإضافة ، فلأجل ذلك يمتنع إدخال الألف واللام عليهما ، لما يلزم عليه من الجمع بين تعريفين ، وذلك غيرُ جائز ،وقد أجازه بعضهم قياساً على الثلث والربع والسدس ،وما أشبه ذلك ،لاجتماع الكل في النسبة الى مضاف إليه ، فكما يقال : الثلث والربع والسدس ،بالألف واللام ،وإن كانت في نية الاضافة ، فكذلك يقال : الكل والبعض ،وانْ كانا في نية الإضافة ،والظاهر أن هذا القياس غير صحيح ؛لأن بقاء التعريف في "كلٍّ" و"بعضٍ" كالمحرِز للإضافةِ ،وليس في الثلث والربع والسدس شيء من ذلك فحصل الفرق ، فظهر فساد القياس ، وأيضاً فانه لو كان جائزاً عند العرب لسمع منه شيء ، ولما لم يسمع مع كثرة الاستعمال دل على

---

(١) انظر الكتاب : ٤٣٣/١.
(٢) الجمل : ٢٤.
(٣) في الأصل : "على".

أنه مرفوض في كلامهم والله أعلم.(١)

ثم قال : (ونظيره قول الله عز وجل : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾.(٢)

اختلف الناس في إعراب " من " في هذه الآية على ثلاثة مذاهب:

فذهب سيبويه إلى أنها في موضع خفض بدل من الناس ، والمعنى : ولله على الناس المستطيع منهم ، والضمير محذوف دل عليه المعنى.(٣)

وذهب الفراء الى أنها في موضع رفع على الفاعلية بالمصدر المضاف الى المفعول ، كأنه قال : ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع منهم(٤) ، وهو منقود بأمرين :

---

(١) هذه المسألة مما ناقش فيها ابن السيد أبا القاسم الزجاجي . انظر إصلاح الخلل : ٩٦-٩٨ ، وانظر اللسان " بعض " ١١٩/٧ ، وشرح الجمل لابن خروف : ٢٧ ، وشرح الجمل لابن بزيزة : ٩٢ حيث قال : " ثم اعترضوا عليه " أي على أبي القاسم الزجاجي " في الاعتذار ، وزعموا أنه تكلف ما لم يلزمه ، لأن دخول الألف واللام على البعض والكل جائز كدخولها على سائر الأجزاء ، وقد استعمل سيبويه ذلك ، وحكى الأزهري عن أبي حاتم أنه خطأه في ذلك ، وقال سيبويه لا يعرف هذا الشأن .... ، أما المقطوعة عن الإضافة قطعاً كليا .... فإدخالها عليها جائز ، وأما ما قطع عن الإضافة ونوي فيه المضاف إليه ، فالألف واللام لا تدخلها . وانظر البسيط : ١٠٤ .

(٢) " من استطاع اليه سبيلا " من " ح " والآية من سورة الأعراف : ٩٧ وانظر الجمل : ٢٥ .

(٣) الكتاب : ١٥٢/١ .

(٤) لم أجد هذا الرأى للفراء في معاني القرآن عند الآية السابقة . وقد نسبه ابن أبي الربيع في الكافي : ٢٩٤/٢ إلى الفراء ، وفي البسيط : ٢٨١/١ لبعض الكوفيين ، ونسبه في البحر المحيط : ١١/٣ لبعض البصريين .

أحدهما : أنَّ فيه إضافةَ المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل ، ولا نظيرَ له في القرآن (١) ، ولا يكاد يوجد إلاَّ في الشعر (٢) أو في قليل من الكلام (٣).

والثاني : أنه يجب على غير المستطيع أن يحج المستطيع البيت (٤) ، ومعلومٌ من الشرع أن الأمر على خلاف ذلك ، لأنّ كل واحد

---

(١) لم يرد في القرآن من ذلك إلا ما رواه يحيى بن الحارث الذّماري عن ابن عامر رضي الله عنه في سورة مريم ﴿ ذكر رحمة ربك عبده زكريا ﴾ برفع "عبده" على الفاعلية ، وجر " رحمة " على أنه مفعول به أضيف إلى المصدر. انظر شرح عمدة الحافظ : ٧٠٠ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٨/٣/أ.

(٢) من ذلك قول الحطيئة :
أمن رسم دار مربع ومصيف بعينيك من ماء الشؤون وكيفُ
فمربع فاعل ، والدار مفعول به ، والرسم مصدر مضاف الى المفعول انظر البسيط : ٤٠٣ ، فالرسم هنا مصدر ورسم المطر الدارَ يرسمها رسما ، اذا جعل فيها رسوما ، وهي الآثار وهو مضاف إلى المفعول الذى هو "دار" و "مربع" رفع على الفاعلية كما سبق . انظر أمالي الشجرى : ١/ ٣٥١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٧٠٠ ، وانظر البحر المحيط : ٣/ ١١ وانظر للمسألة شواهد أخرى في التذييل والتكميل : ٢٣٨/٣ .

(٣) من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " وحج البيت من استطاع إليه سبيلا " . تقديره وأن يحج البيت من استطاع إليه سبيلا انظر شرح عمدة الحافظ : ٧٠٠ ، وابن مالك لا يمنع إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود الفاعل إلا أن الأكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله وابقاء المفعول على حاله منصوبا .

(٤) قال أبو حيان : " وقال بعض البصريين "من" موصولة في موضع رفع على أنه فاعل بالمصدر ... وهذا القول ضعيف من حيث اللفظ والمعنى ، أما من حيث اللفظ فإن إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل قليل في الكلام ولا يكاد يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر ... ، وأما من حيث المعنى فإنه لا يصح ، لأنه يكون المعنى : ان الله أوجب على الناس مستطيعهم وغير المستطيع أن يحج المستطيع ". البحر المحيط : ١١/٣ .

من ٱلمستطيعين مُوكَّلٌ في ذلك إلى آمانته ، وما يَعلم من نفسه ، فإن تركه مع علمه بٱستطاعته على ذلك فٱللّهُ حسيبه.

وكان الأستاذ أبو عبدالله بن هانىء (١) رحمة الله عليه يروم دفع هذا ٱلإلزام عن الفراء ،ويقول : إنّما كان يلزمه ذلك لو كان: ولله على الناس أن يحج البيت ، بضم الياء على أن يكون الفعل رباعيا ، فقلنا له : لا فرق بين هذا وما ذكرناه من ٱلإلزام ،الا التصريح في هذا والتضمين في ذلك والله أعلم .

وذهب الكسائي إلى أن " من " في موضع رفع بالابتداء (٢) ، وهي شرطية ،فٱلفعل بعدها في موضع جزم بها ،وهو ما ٱتصل به في موضع رفع ،خبر عن ٱلمبتدأ ، وٱلجواب محذوف كأنه قال : من ٱستطاع إليه سبيلا فليحج ، وهذا صحيح ٱلمعنى والله أعلم.

وقول سيبويه أرجح ،لأن الكلام على قول الكسائي (٣) جملتان تحقيقًا ، وعلى قول سيبويه تقديرًا ،وأيضًا فقد قيل إن البدل من جملة ما قبله ،فهذا يدل على شدة الٱتصال فكان أولى وٱلله أعلم.

فصل : ثم قال : (وأما بدل ٱلمصدر) (٤) إلى آخره .

ليس في الكلام ما يمنع إبدال الٱسم من الٱسم في هذا ٱلضرب ،وقد ذكر أبو ٱلقاسم هذه ٱلمسألة في باب كان في قوله : كان زيد ماله كثيرا (٥) ،

---

(١) هو الإمام محمد بن علي بن هاني اللخمي ٱلسبتي أبو عبدالله ،كان إمامًا في العربية مبرّزا ، حافظا للأقوال مستحضرا للحجج ،قرأ على أبي إسحاق الغافقي وابي بكر بن عبيدة وغيره له شرح التسهيل وغيره توفى سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة . الإحاطة : ٣/١٤٣-١٤٥.

(٢) البحر المحيط : ٣/١١.

(٣) في الأصل " سيبويه " خطأ .

(٤) الجمل : ٢٥.

(٥) الجمل : ٤٤.

فمن نسب إلى أبي القاسم مخالفة النحاة في امتناع هذه المسألة، واختصاص هذا الضرب من البدل بالمصدر فقد تحامل عليه، وإنما تكلم أبو القاسم في هذا الباب على الأكثر، والله أعلم.(١)

واختلف الناس في تسميته بدل اشتمال على أربعة أقوال:(٢)

أحدها: أنه سمي بذلك، لأن الثاني منهما يشتمل على الأول، بيانه أنك إذا قلت: أعجبتني الجارية حسنها، فالحسن مشتمل على الجارية، لأنه كالثوب المشتمل عليها.

والثاني: أن ذلك بالعكس، من جهة أن الحسن صفة من صفات الجارية، فهو من باب مجاز الملك.

والثالث: أنه إنما سمي بذلك، لأن كل واحد منهما يشتمل على صاحبه بتعلق(٣) أحدهما بالآخر، على ما تقدم.

---

(١) منهم ابن بزيزة في شرح الجمل: ٩٤ قال: "وقيل ان بدل الاشتمال هو بدل المصدر من الاسم، وهو ظاهر كلام أبي القاسم وعليه تمثيله في هذا الباب، وقد نقصه في باب كان ..."

(٢) قال ابن مَلْكُون "بدل الاشتمال مما لم يُفصِح النحويون عنه كل الإفصاح، ولا أبانوه كلّ الإبانة" انظر شرح الجزولية للشلوبين ٢١٢. وبمثل ذلك قال ابن بزيزة في شرحه على الجمل: ٩٤. الا أن أبا علي الشلوبين ذكر أن معنى بدل الاشتمال هو تعلق الثاني بالأول من طريق المعنى، فقال: "ومعناه أن يكون إسناد الخبر إلى الأول لا يكفي من جهة المعنى، وانما أسند الخبر إلى الأول على إرادة غير ما يتعلق به، ويكون المعنى محيطا بغير الأول الذي سيق له الذكر كما قال المبرد" شرح الجزولية: ٢١١، وانظر المقتضب: ٢٩٧/٤، ومثل هذا قال ابن بزيزة عن أبي علي الفارسي في الحجة ثم عقب عليه بقوله: "فالى هذا يرجع معنى الاشتمال على ما يظهر لي من كلام المحققين بعد البحث والنظر من غير الإلتفات الى كون الأول مشتملا على الثاني أو كون الثاني مشتملا على الأول." شرح الجمل: ٩٥، وانظر البسيط: ٤٥.

(٣) في "ح" "لتعلق" وانظر الهامش السابق.

الرابع : أنه إنما سمي بدل اشتمال ،لأن معنى (١) العامل / ٦٥
مشتمل عليه ،واشتماله عليه هو (٢) تعلقه به من طريق المعنى ،وهو قول
أبي القاسم ، ثم أدخل هذا البيت (٣) شاهدا على إبدال المصدر من
الاسم .

لقد كان في حول ثواءٍ ... . البيت

إعرابه : اللام جواب لقسم محذوف ،" قد " حرف تحقيق ،"كان " فعل ماض ، "في حول " جار و مجرور ،" ثواء " بدل اشتمال ،"ثويته " جملة في موضع الصفة لثواءٍ ،والضمير في ثويته هو الرابط بين هذه الصفة و بين الموصوف بها ،ولا بد من تقدير ضمير آخر يرجع إلى المبدل منه كأنه قال : ثويته فيه ،وقوله : تَقَضِّي بالفتح في التاء وكسر الضاد اسم كان ، ويسأم فعل مضارع منصوب بإضمار أن بعد الواو ،وهي من باب ما يجوز فيه [إظهارها] (٤) ، لِأنَّه معطوف على اسم صريح قبله ،وخبر كان في المجرور تقديره : لقد كان تقضي لُبانَاتٍ وسآمة سائم كائنين في ثواء حول ،ومن رواه تقضى لبانات رفع يسأم (٥) ، لأنه فعل معطوف على مثله ،وكان الجميع في موضع نصب على خبر كان ،والمجرور متعلق بهذا الخبر ، واسم كان مضمر فيها ، وهو ضمير الأمر والشأن ،كأنه قال : لقد كان الأمر

---

(١) " تكملة " من "ح " وانظر تحقيق معنى الاشتمال فيما سبق هامش( ).
(٢) في "ح " "من ".
(٣) البيت بتمامه في الجمل : ٢٧ وهو :
لقد كان في حول ثواء ثويته تَقَضِّي لُبانَاتٍ ويسأمَ سائم
وهو للأعشى الكبير انظر ديوانه : ٢٧ ،وهو في الكتاب : ٣٨/٣ ، والمقتضب : ٢٧/١ ، ٢٩٧/٤ ،والأصول : ٤٨/٢ ،وأمالي ابن الشجرى : ٣٦٣/١ ، وشرح المفصل : ٦٥/٣ ،وشرح أبيات المغني : ٩١/٧ .
(٤) تكملة من "ح ".
(٥) هي رواية المبرد في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٢٩٤ ، وانظر شرح أبيات المغني : ٩٣/٧ .

أو الشأن تقضى لبانات ويسأم سائم في ثواء حول ،والله أعلم.

فصل : ثم قال : (وأما بدل الغلط).(١)

كان ينبغي أن يقول (٢) : وأما بدل الإضراب ليعم الأقسام الثلاثة ، لأن الإضراب يكون على وجه الغلط ، ويكون على وجه النسيان ،ويكون على وجه البَدَاء ،وهو الظهور ، فان كان الأول إنما سبق اللسان إلى ذكره من غير تعلق بالقلب قيل فيه : غلط ، وان كان الأول مذكورا عن رَوِيَّةٍ وتصور في القلب ثم استبان أن الأمر على خلاف ذلك قيل فيه : نسيان ،وإن كان الأول والثاني مقصودين معًا إلا أن الغرض الانتقال إلى ما هو أهم منه ، إمَّا إلى الطرف الأعلى كقولك : أكرمني زيد القاضي الخليفة ، وإمَّا الى الطرف الأدنى كالحديث المرويّ (٣) " ان الرجل ليصلى الصلاة وما كتب [له] (٤) نصفها ثلثها إلى عشرها " قيل فيه : بدل بَدَاءٍ ،والمراد والله أعلم التنبيه على أحوال المصلين ، وأنهم على هذه المراتب بحسب الإقبال وعدمه .

وأما قوله في التمثيل : (رأيت رجلا حمارا).(٥)

فان هذا يحتمل أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون أردت أن تقول : رأيت حمارا فسبق لسانك إلى ذكر الرجل وأنت لا تريده ،فأبدلت منه الحمار ،وهذا هو الذى يسمى بدل غلط .

---

(١) الجمل : ٢٦.

(٢) انظر البسيط : ٤٠٨.
استدرك عليه هذا الاستدراك ابن ابي الربيع ،وابن بزيزة .

(٣) سقطت من "ح" والحديث هكذا يورده النحاة ،وهو في مسند الامام احمد : ٣١٩/٣ وسنن أبي داوود : كتاب الصلاة : ٢١١/١ وروايته عندهما "... عشرها،تسعها ،ثمنها ، سبعها ،سدسها ، خمسها ، ربعها ، ثلثها ، نصفها ".

(٤) "له" من "ح".

(٥) الجمل : ٢٦.

والثاني : أن يكون وقع في نفسك أنّ المرئي كان الرجل ثم ذكرت أن المرئي كان الحمارَ فأبدلته من الأول ، وهذا هو الذى يسمى بدل نسيان.

والثالث : أن تكون رأيت الرجل والحمار معا الا أنك أخبرت برؤية الرجل أولا ثم انتقلت الى الإخبار بما هو أهم عند السامع أو عندك على حسب الأغراض وهذا هو الذى يسمى بدل بداءٍ .

والرابع : أن تكون أردت تشبيه (١) الأول بالثاني في وصفٍ من أوصافِه حتّى كأنّكَ قُلتَ : رأيتُ رجلاً مثلَ الحمارِ ، أي رجلاً بليدًا ، وإعرابُه في هذا الوجه نعتٌ وهو على خِلَافِ الأصولِ (٢) والله أعلم.

---

(١) في الأصل " تسمية " خطأ.

(٢) لأن النعت لا يكون الا بالمشتق أو مؤول بالمشتق ، ويمكن تأويله هنا بالمشتق وهو " البلادة ".

باب أقسام الأفعال في التعدي

الباب : هو المدخل إلى الشيء ، ويكون حسيا ومعنويا ، فالحسي هو الذى يباشر بالأقدام ، كباب السجن وباب الدار ، والمعنوى هو الذى يحاول بالأذهان وهذا منه .

والأقسام هنا بمعنى الأنواع ، لأن اسم الجنس الذى هو الأفعال يصح إطلاقه على كل (١) قسم من أقسامه .

والتعدي في اللغة : هو التجاوز يقال : تعدى فلان قدره إذا جاوزه ، ومن هذا المعنى نقله النحاة فقالوا : التعدى هو مجاوزة الفعل فاعله إلى مفعول به ، وينبغي أن تكون هذه الترجمة من باب حذف المعطوف ، لدلالة سياق الكلام عليه ، كأنه قال : باب أقسام الأفعال في التعدى / وغير التعدى . كذا ينبغي أن يكون التقدير (٢) ، لأن التراجم لما تحتها كالحدود لما تحتها (٣) ، فكما يجب أن يكون الحد مطابقًا لما تحته ، فكذلك يجب أن تكون التراجم مطابقة لما تحتها ، ولما ذكر بعد ما يتعدى من الأفعال وما لا يتعدى علمنا أن الأمر في الترجمة على ما ذكر ، والله أعلم . ٦٦

فصل : اعلم أن الأفعال بالنظر إلى أوزانها على قسمين :

قسم مخصوص بما لا يتعدى ، وقسم مشترك بين التعدى وغيره ،

---

(١) " كل " تكملة من " ح " .

(٢) ذكر ابن أبي الربيع في البسيط : ٢/٤ أن من النحاة من رد على أبي القاسم ، وقال : بوب على بيان أقسام الفعل في التعدى ، وذكر من أقسامه ما لا يتعدى " وكأنه يعني بذلك ابن السيد في إصلاح الخلل : ١٠٢ وقال ابن خروف في شرح الجمل : " زاد بعضهم في الترجمة وغير المتعدى ، وليس في أصل الكتاب ، وانما زاد لما بدأ الكلام بغير التعدى " وقد صرح ابن بزيزة بنقص ترجمة أبي القاسم ، وذكر اعتذار أبي الحسن بن باب شاذ عنه . انظر شرح الجمل : ٩٨/١ .

(٣) في الأصل : « لما بعدها » .

فالأول ما كان على وزن فَعُلَ ،كظرف ،وافعلَّ وافعالَّ كاحمرَّ واحمارَّ ، وانفعل كانطلق ،وتفعلل كتدحرج ،وافعنلى كاسلنقى،افْعَنْلَلَ كاسحنكك وافْعَلَلَّ كاطمأن . فكلّ هذا مخصوصٌ بما لا يتعدّى[(١)] ، وأما قولهم : "رَحُبَتْكُمُ الطاعةُ " فشاذٌّ[(٢)] ، ووُجِّهَ بأمرين :

أحدهما : أن يكون تعديه بالتضمين كأنه قال : وسعتكم الطّاعة .

والآخَرُ : أن يكون تعديه على إسقاط حرف الجر كأنه قال[(٣)] : رَحُبَتْ لكم الطاعة ، فلما أسقط الخافض تعدى الفعل فنصبت .

وأما المشترك بين التعدى ،وغيره فجميع ما خرج عن الأوزان المذكورة فما تعلق منها بأمر زائدٍ بعد مرفوعه من غير توسط فهو متعد، وما وقف عند مرفوعه ولم يتعلق بأمر زائد فهو غير متعدٍّ ،والاقتصار على هذه القاعدةِ أولى ،لاندراج القسم الأول تحتها . والله اعلم.

ثم قال : (وفعل يتعدى إلى مفعول واحد)[(٤)].

هذا الفعل على قسمين:

أحدهما : أن يكون متعديًا بالوضع ،كَضَرَبَ .

والآخَر : أن يكون غيرَ متعد في الأصل ، ثم ينقل بالهمزة أو بتضعيف العين ،أو بالباء ، على معنى الهمزة ، فيصير متعديا بعد أن كان

---

(١) انظر تقييد ابن لب : ١٧٣.

(٢) حكى ابو علي الفارسي أن هذيل تُعَدِّيه إذا كان معناه قابلا للتعدي . اللسان : "رحب" ووقع ذلك أيضاً في كلام نصر بن سَيّارٍ فقال : " رَحُبَكُمُ الدخولُ في طاعةِ الكرّمَانيّ " . وانظر أيضا شرح ابن بزيزة : ٩٩ .

(٣) ساقطة من "ح ".

(٤) الجمل : ٢٧.

غير متعد ، كقولك أكرمت زيدا ،وفرّحته ،وذهبتُ به ، على معنى أذهبته ، وأنكر ابو العباس (١) هذا الوجه ورد عليه بقوله تعالى ﴿ ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم ﴾ (٢) ولا يتجه هذا اتجاهًا بيّنا إلّا على أن يكون معناه : ولو شاء الله لأذهب سمعهم وأبصارهم ، وغير هذا التوجيه (٣) تكلف . والله أعلم .

فأما النقل بالهمزة ،وبالباء على معناها فقياس مطّرِدٌ فيما لا يتعدى من ثلاثي الأفعال (٤) ،وغير ذلك مقصور على السماع .

وزاد الكوفيون في وجوه النقل ثلاثة أوجه (٥) :

أحدها : النقل بإسقاط الهمزة على عكس الأول كقولك : أكب زيد على وجهه فهذا غير متعد ، فإذا أسقطت الهمزة صار متعديا فقلت : كَبَبْتُهُ على وجهه ، قال الله تعالى : ﴿ أفمن يمشي مكبا على وجهه ﴾ (٦) فهذا من أَكَبَّ ، وقال تعالى : ﴿ فَكُبَّتْ وجوههم في النار ﴾ (٧) فهذا من كب .

والوجه الثاني من وجوه النقل عندهم النقل بالمعنى ،كقولك : زيد شَحَا فوه ،وفَغَرَ فوه ،أي انفتح فوه ،فإذا أردت تعديه أولته بفتح فَاهُ ،فقلت : شحا فَاهُ وفَغَرَ فَاهُ ، فهذا نقل بالمعنى . (٨)

---

(١) يرى المبرد أن ذهبت بزيد يعني مصاحبا له ،وهذا يخالف معنى " أذهبت زيدا " وهو قول السهيلي أيضا . انظر المغني : ١٣٨ . وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٩٣ .
(٢) سورة البقرة : ٢٠ .
(٣) في الأصل " الوجه " .
(٤) سيبويه وابو علي الفارسي يجعلان التعدية بالهمزة والباء قياسا مطردا انظر الكتاب : ٤/ ٥٥ ومابعدها . والايضاح : ٧٠ ، ١٧١ .
(٥) هذه الأوجه ذكرها بن ابي الربيع في البسيط : ٤١٨ ،والكافي ١/ ٢٠٠-٢٠١ ،وابن الفخار يتابعه على ذلك .
(٦) سورة الملك : ٢٢ .
(٧) سورة النمل : ٩٠ .
(٨) انظر البسيط : ٤١٩ .

والوجه الثالث : النقل بتغيير الحركة ،كقولهم : كَسِيَ زيدٌ الثوبَ ، بكسر السين ، أي لبسه ،فإذا أردت أن تعديه إلى مفعولين فتحت السين فقلت : كَسَا زيد عمرًا ثوبًا ،وهذا عند البصريين على أنّها لغات أصول في أنفسها ، ليس واحدٌ منها أصلاً لصاحبه ،وهذا ظاهر (١) . والله أعلم.

مسألة : ضرب على أربعة أضرب : ضرب يتعدى إلى واحد وضعًا ، وهو على قسمين :

أحدهما : هذا الذي يكثر دوره نحو : ضرب زيد عمرا.

والثاني : المستعمل في ضراب الابل ،نحو : ضرب الفحل الناقة.

والضرب الثاني : الذي معناه التصيير ،فهذا يتعدى إلى مفعولين وضعا نحو : ضربت الفضةَ خلخالاً .

والثالث : المستعمل في ضرب المثل كقوله تعالى : ﴿ واضرب لهم مثلاً أصحابَ القرية ﴾ (٢) فقيل في هذا إنه يتعدى إلى مفعولين ،فالمعنى على هذا واضرب لهم أصحاب القرية مثلا ،وقيل إنه / يتعدى إلى واحد ، ٦٧
فالثاني على هذا بدل من الأول ،والمعنى : واضرب لهم مثلا مثل أصحاب القرية ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامَهُ.

والضرب الرابع : الذى يراد به الطواف في الأرض كقوله تعالى : ﴿ وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ﴾ (٣) فهذه خمسة أقسام بالنظر إلى المعنى وأربعة بالنظر إلى التعدى ،والله أعلم.

---

(١) انظر البسيط : ٤٢٨.
(٢) سورة يس : ١٣.
(٣) سورة المزمل : ٢٠ ،والآية في الاصل " ... يبتغون فضلا من الله " و ليس في المصحف آية بهذا النظم.

ثم قال : (وفعل يتعدى إلى مفعولين)[١] إلى آخره .

كل فعل يتعدى إلى مفعولين متباينين أصل الثاني منهما حرف الجر ، ويطّرد إسقاطه يسمى (باب أمرت) .

[وكل][٢] فعل يتعدى إلى مفعولين متباينين من غير توسط حرف يسمى " باب أعطيت " .

وكل فعل يتعدى إلى مفعولين أصلهما الابتداء والخبر يسمى " باب ظننت " فهذه ثلاثة أقسام .

فأما " باب أمرت " فأفعاله محصورة وجملتها تسعة[٣] وهي : أمر ، واختار ، واستغفر ، وسمّى ، ودعا بمعنى سمّى ، وكنى ، وهدى[٤] وأدخل ، على المشهور ، ووهب ، بشرط عدم اللبس عند بعضهم .

وأما " باب أعطيت " فأفعاله غير محصورة بالعدد ، ولكن كل فعل يندرج تحت الكلية المذكورة قبل ، فهو من " باب أعطيت " .

ثم قال : (وإن شئت اقتصرت على أحدهما دون الآخر)[٥] .

والاقتصار هو حذف الشيء لغير دليل ، وأما الاختصار بالخاء فهو حذف الشيء لدليل يدل

---

(١) الجمل : ٢٧ .

(٢) " تكملة " من " ح " .

(٣) ذكر بعض النحاة افعالا أخرى لا يتناولها حصره : مثل : كلت زيدا الطعام ، ووزنته المال ، وعددته الثياب . كلها على اسقاط اللام . انظر التبصرة : ١١٢ وحصرها ابن عصفور في شرحه ١/٣٠٧ وابن لب في تقييده على الجمل : ١٨٩ بعدد أقل مما ذكر ، والأخفش الأصغر يقيس حذف حروف الجر ووصول الفعل بنفسه في غير ما تقدم بشروط ثلاثة . انظر شرح ابن عصفور ، وتقييد ابن لب ، وانظر الكامل : ١/٣٤ .

(٤) مثل " هديته الطريق " وهي لغة أهل الحجاز ، وغيرهم يعدونه بحرف الجر ، حكاها الأخفش . اللسان : " هدى " ١٥/٣٥٥ . فمن عداه بغير حرف الجر نظر إلى معناه وهو " عرّف " .

(٥) الجمل : ٢٧ .

عليه[١]، وإذا كان الاقتصار في هذا الباب جائزًا فالاختصار أجوز، ولذلك سكت عن ذكره، لأنه من باب أحْرَى. والله أعلم.

ثم قال: (والتقديم والتأخير في هذا[٢] كله جائز).

الأصل في ذلك أن العامل إذا كان متصرفا في نفسه، فإنه يتصرف في معموله بالتقديم والتوسيط، وإذا كان غير متصرف في نفسه، لم يتصرف[٣] في معموله ذلك التصرف، وكل واحد من "باب أعطيت وباب أمرت" متصرف في نفسه فيتصرف إذًا في معموله كما قال. والله أعلم.

ثم قال: (وفعل يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر[٤]).

أفعال هذا الفصل التي شاع استعمالها أربعة عشر فعلا، سبعة منها فعل فاعل، وسبعة فعل مفعول[٥].

فالضرب الأول: ظننت، وحسبت، وخلت وزعمت، ورأيت، ووجدت، وعلمت.

والضرب الثاني: أعلمت، وأريت، وأنبأت، ونبأت، وأخبرت، وخبرت، وحدثت. فكل واحد من هذه الأفعال ينصب بعد مرفوعه

---

(١) هذا من اصطلاحات النحاة، انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٠٩، والبسيط: ٤٢٠، وتقييد ابن لب على الجمل: ١٩٦، ومعجم المصطلحات النحوية.

(٢) في الجمل "٢٨" ذلك، وفي نسخة "هذا الباب" وما هنا يوافق نسخة أخرى.

(٣) في "ح" "فإنه لا يتصرف".

(٤) الجمل:

(٥) اى افعال لا يصح بناؤها للمجهول، والأخرى يصح فيها ذلك كأعلمت وأخواته.

مفعولين ،لا يجوز الاقتصار على واحد منهما (١) دون الآخر ،لأنَّ أصلهما مبتدأ وخبر ، فهما جزءان متلازمان لا يستغنى أحدهما عن صاحبه ، ولها (٢) معهما ثلاثة أحوال : التقديم ،والتوسيط ،والتأخير .

فإن كانت متقدمة لزم إعمالها لفظاً (٣) إلا أن يحول بينهما معلّق ، وهو المانع من العمل في اللفظ ،وذلك أربعة أشياء : الاستفهام، و " ما " ،و "إن " النافيتان ، ولام التوكيد ، فإنها وإنْ كانت مُعْمَلَةً في المعنى فإنها غير معملة في اللفظ ، لمكان هذا المعلّق ، لأن له صدرَ الكلام ، وما له صدر الكلام يمنع أن يعمل ما قبله فيما بعده ، كما يمنع أن يعمل ما بعده [ما هو في حيّزه] (٤) فيما قبله .

فصل : فإن توسطت هذه الأفعال والأول غير مقرون بلام التوكيد (٥) ،والفعل مجرد من توكيده بمصدر أو ضميره أو إشارة إليه ،جاز إعماله وإلغاؤه ،والأولُ أحسنُ (٦) .

وإن تأخرت على الوجه المذكور جاز الأمران أيضا ،والإلغاء أجود .

فإن كان الأول مقرونا بلام التوكيد والفعل غير مؤكد بما ذكر قبل لزم إلغاؤه ولم يجز إعماله ، لما يلزم عليه من دخول لام التوكيد على مفعول ظننت ،وذلك غير جائز.

---

(١) في "ح " "أحدهما ".
(٢) في "ح " " لك " وما أثبت هو الأولى ،ليلائم " فإن كانت متقدمة ".
(٣) قد يرد في الشعر وفي قليل من كلام العرب ما ظاهره أنها غير معملة ، ففي هذه الحالة يقدر ضمير الأمر والشأن مفعولا أولا ، المسند والمسند إليه الذى بعدهما في محل نصب المفعولِ الثانيَ ، او على طرح لام الابتداء وهى مرادة .
(٤) تكملة من "ح ".
(٥) هي لام الابتداء وتسمى لامَ التوكيد أيضا انظر رصف المباني : ٢٣١.
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣١٥ - ٣١٦.

فإن وكدت الفعل بمصدره ،والاسم الأول مجرد من لام التوكيد ، لزم إعماله ،ولم يجز إلغاؤه إلا على قبح ،(١) إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه ،لأن المصدر يقوم مقام الفعل في الإلغاء ولا يقوم مقامه في الاعمال ،فإن جمعت بين لام التوكيد وتوكيده بمصدر ، امتنعت المسألة ؛ لأنك إن أعملته وقعت في محظور ،وهو دخول لام التوكيد على مفعول ظننت ،وقد تقدم أنه غير جائز ،وإن ألغيته وقعت أيضا في محظور ،وهو الجمع بين الفعل ومصدره في الإلغاء ، وهما فيه متعاقبان كما ذكرنا . هذا هو الصحيح في المسألة إن شاء الله .

فإن وكدت الفعل بضمير مصدره أو الإشارة اليه ، والاسم الأول مجرد من لام التوكيد / فالإعمال وجه الكلام ،والإلغاء جائز على ضعف .(٢) ٦٨

فإن جئت بلام التوكيد لزم الإلغاء وهذه المسألة من المسائل التي صار فيها الوجه الضعيف لازماً :

* ومن لم يجد إلا صعيداً تيمما *(٣)

وسيأتي لذلك نظائر فيما يستقبل إن شاء الله .

ثم قال : (واعلم أنه يقع موقع المفعول الثاني)(٤) إلى آخره .

هذه الأفعال من نواسخ الابتداء ،فمفعولها الأول لا يكون إلا ما يصح أن يكون مبتدأ ، وذلك إما مفرد وإما مثنى ،وإما مجموع .

---

(١) انظر الشرح الكبير للشلوبين : ٢١٧ تعليله ذلك القبح ،وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣١٦ ،وانظر البسيط : ٤٣٥-٤٣٦ وشرح الجزولية للأبذى : ٧٧٤ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣١٧ .

(٣)

(٤) الجمل : ٢٩ .

وأما الثاني فيشاركه في [هذا] (١) التقسيم ويزيد عليه بأربعة أوجه، وهي : أن يكون جملةً اسميةً، وجملة فعلية، وظرفا ومجروراً لأنه خبر عن المبتدأ قبل دخول هذه النواسخ عليه، فوجب أن يكون التقسيم مع النواسخ كالتقسيم قبل دخولها، إلا أن المفعول الثاني إذا كان ظرفاً أو مجروراً فإنه يَتَعَلَّقُ باسم فاعل منصوب، يكون تقديره مطابقا للمفعول الأول في إفراده وتثنيته وجمعه، وتذكيره وتأنيثه، إلا أن يرفع ظاهرا فإنه يلزمه الإفراد مطلقًا في أفصح اللغتين (٢). والله أعلم.

وأما قوله : (ولا تؤثر فيها هذه الأفعال.) (٣)

فإنما يعني : ولا تؤثر في ألفاظها، وإنما تأثيرها في الموضع، فلو عطفت اسماً مفرداً على هذه الجملة لكان منصوبا اعتبارا بالموضع كقولك : ظننت زيدا أبوه قائم وخارجا، فقولك : خارجا، معطوف على موضع الجملة الواقعة موقع المفعول الثاني، فلولا أنها في موضع نصب ما عطف عليها منصوبا.

ثم قال : (واعلم أنك إذا أردت بظننت معنى اتهمت) (٤).

ذكر في هذا الفصل ثلاثة أفعال، كل واحد منها فيه وجهان من جهة التعدى ومن جهة المعنى وهي : ظننت، وعلمت، ورأيت.

---

(١) زيادة من "ح".
(٢) اللغة الأخرى هي أن عامل الفاعل يثنى ويجمع مع الفاعل المثنى والمجموع مثل قوله تعالى ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ وهي لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم.
(٣) الجمل : ٣٠.
(٤) المرجع نفسه.

فأما ظننت فإنها تستعمل بمعنى التهمة ، وبمعنى التردد بين معتقدين بترجيح أحدهما ، فعلى الأول تتعدى إلى واحد كقولك : ظننت زيداً ،أى اتهمت زيدا ،وعلى الثاني تتعدى إلى مفعولين .

وأما علمت فإنّها تستعمل بمعنى المعرفة وبمعنى التعلق بصفة وموصوف .

فعلى الأول تتعدى إلى مفعول واحد كقولك : علمت زيدا ، كما تقول : عَرفْتُ زيدًا ، وعلى الثاني تتعدى إلى مفعولين كقولك : علمت زيداً قائمًا .

وأما رأيت فتستعمل بمعنى أبصرت ، وبمعنى علمت الثانية قبل ، فعلى الأول تتعدى إلى واحد كقولك : رأيت زيداً ، كما تقول : أبصرت زيدا ،وعلى الثاني تتعدى إلى مفعولين كقولك : رأيت زيدا قائماً (١) ، كما تقول : علمت زيداً قائماً ، هذا جملة ما ذكر في الفصل ،وربما فيه ما يحتاج إلى زيادةٍ على [ما] (٢) يذكر بعد إنْ شاءَ الله .

ثم قال : (وفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين) (٣) .

المشهور أن أفعال هذا (٤) الفصل محصورة في سبعة ألفاظ (٥) وهي : أعلم ،وأرى ،وأنبأ ،ونبأ ،وأخبر ، وخبر ،وحدث ،وذكر عن أبي الحسن الأخفش:أن كل فعل يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر فإنه ينقل بالهمزة فيتعدى إلى ثلاثة مفعولين بعدما كان يتعدى

---

(١) ساقطة من " ح " .
(٢) تكملة من " ح " .
(٣) الجمل : ٣٠ .
(٤) في الأصل " هذه " .
(٥) " ألفاظ " ساقطة من " ح " ونون " سبعة " .

إلى مفعولين (١) ،فتقول : أظننت زيدا عمرا قائما ،وأحسبت زيدا عمرا قائما ،وأزعمت زيداً عمراً قائما وأخلت زيداً عمرا قائماً ،كما قالت العرب : أعلمت زيداً عمراً قائماً ، فجعله قياساً والأكثر على الأول .

ثم اختلف الناس في تعدى أنبأ ، ونبّأ ،وأخبر ، وخبّر ،وحدث على قولين ، فمنهم من قال : إنما تعدت الى ثلاثة مفعولين بالنقل من فعل يتعدى إلى مفعولين في التقدير . ومنهم من قال : ان تعديهما إلى ثلاثة بتضمينها معنى أعلم لقرب هذه المعاني بعضها من بعض ، وكلاهما ممكن لوجود النظائر لكل واحدٍ من القولين والله أعلم .

ثم اختلف أيضا في جواز الاقتصار على المفعول الأول دون الثاني والثالث أو على الثاني والثالث دون الأول ، فمنهم من منع ذلك جملة (٢) من غير تفصيلٍ وبه قال القاضي أبو الوليد الوقشي (٣) قال : لما امتنع بإجماع (٤) حذف الثاني وحده ،والثالث وحده ،وحذف الأول والثاني

---

(١) انظر شرح المفصل : ٦٦/٧ ، وتقييدا بن لب : ١٨٠ ، وانظر همع الهوامع : ٢٥٢/٢ ،وفيه زيادة على السبعة التي ذكرت هنا .

(٢) في "ح" "جملة ذلك".

(٣) هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعد أبو الوليد ، الكاتب المعروف بابن الوقشي ،عالم متضلع في علوم عصره على تباين مشاربها ،كان من اعلم الناس باللغة والنحو قال صاعد : الوقشي أحد رجال الكمال في وقته ، له النكت على الكامل وقد حققت في جامعة أم القرى بمكة . ولد سنة ثمان واربعمائة ،وتوفي بدانية سنة تسع وثمانين واربعمائة . بغية الوعاة ٣٢٧/٢ .

(٤) في الأصل "باجتماع" .

معا ،وحذف الأول والثالث معًا ، حمل حذف الأول وحده وحذف الثاني والثالث وحدهما على الأربعة المذكورة في الامتناع من باب حمل الأقل على الأكثر ،وهو ظاهر كلام سيبويه ،(١) فحمل ما ليس فيه مانع على / ٦٩ ما فيه المانع ،[ليجرى الكل على أسلوب واحد](٢).

ومنهم من قال : كل مسألة لها حكم بنفسها فما(٣) فيه من ذلك مانع امتنع وما لا مانع فيه جاز الوجهان(٤) ، وهذا نظر سديد والله أعلم.

فصل : ثم اختلف الناس في تعليق هذه الأفعال عن الثاني والثالث على قولين ، فمن جوز(٥) ذلك احتج بقوله تعالى :

﴿ هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزقٍ إنكم لفي خلق جديد ﴾(٦)

ووجه الدليل فيه(٧) أن حرف "إنَّ" إنما كسر في الآية لكون اللام التي

---

(١) نصّ أبي الوليد الوقشي هذا ذكره الامام أبو اسحاق الشاطبي في شرح الألفية ٤٩٦، ولم يضعف ما قاله أبو الوليد، وكان يقول به المبرد في المقتضب ٢/١٢٢، وابن بابشاذ في المقدمة المحسبة: ٣٦٤

(١) وما نسبه أبو الوليد الوقشى - رحمه الله - لسيبويه لا يسعفه ما في الكتاب : ١/ ٤٠ فقد قال سيبويه : " هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ،ولا يجوز أن يقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ،لأن المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الأول الذى قبله في المعنى ، الكتاب : ١/ ٤١ .قلت : نقل أبو بكر بن السراج رحمه الله في الأصول : ٢/ ٢٨٤ عن سيبويه قوله : " وليس لك أن تقتصر على المفعول الأول ، لأن المفعول الأول في ذا كالفاعل في الذى قبله " ثم قال ابو بكر : " والذى عندى أن المفعول الأول يجوز أن يقتصر عليه كما كان يجوز أن يقتصر على الفاعل بغير مفعول ". وذكر الشلوبين أن المذهب الصحيح ما ذكر سيبويه . ثم قال : وان كان فيه خلاف لبعضهم ، فقد منع بعضهم الاقتصار على المفعول الأول ،وربما نسبه لسيبويه . شرح الجزولية ٢١٨ .

(٢) تكملة من "ح ".

(٣) في "ح " "مما " بميمين الثانية منهما مشددة . خطأ .

(٤) ساقطة من "ح ".

(٥) منهم سيبويه ،وابن مالك وابوحيان ،انظر الكتاب : ٣/ ١٤٨ ،وشرح ابن عقيل ١/ ٤٥٣ ،والبحر المحيط ٧/ ٢٥٥ .

(٦) سورة سبأ : ٧ وما في النسختين "أدلكم ".

(٧) ساقطة من "ح " .

في خبرها مقدرة قبلها ، وإذا كانت مقدرةً قبلها كان الفعل معلقا عما سد مَسَدَّ المفعول الثاني والثالث ، ولولا ذلك لكانت انّ مفتوحةً .

والقائل بامتناع التعليق (١) يقول : ليست انَّ ومابعدها في موضع معمول لينبئكم ، وإنما الجملة مفسرة لمفعولي ينبئكم ، ويحتج بأن القياس يَعْضُدُ ذلك وهو ما يلزم عليه من أن يكون الفعل مُعْمَلاً معلقا في وقت واحد ، لأنه لما أعمل في بعض منصوباته وجب أن يُعْمَل في البواقي ، لامتناع تعليقه عن الثلاثة [بإجماع] (٢) وهذا ظاهر ، والله أعلم .

وأما إلغاء هذا الفعل اذا توسط بين الثاني والثالث فقال الأستاذ أبو الحسين لا أذكر فيه خلافاً (٣) ، وأشار ابن مالك إلى أن المسألة خلافية (٤) ، فتقول على أحد القولين : زيدا (٥) عمرو أعلمت قائمٌ ، فعمرو مبتدأ وقائمٌ خبره ، وأعلمت مُلْغَىً بينهما ، وهذه المسألة ممنوعة على القول الاخر ، فوجه الأول الاعتبار بأصل المسألة قبل النقل ، وقد كان هذا الفعل يلغى عنهما قبل النقل وكذلك (٦) يصح أن يلغى عنهما بعد النقل ، ووجه الامتناع ما يلزم عليه من إلغائه وإعماله في حالة واحدة ، لأنه لما أعمل في بعض الثلاثة انْبَغَى أن يعمل في البواقي كما لا يجوز أن يلغى عن الثلاثة بإجماع ، وهذا أظهر (٧) والله أعلم .

---

(١) أكثر النحاة يمنع التعليق انظر البسيط : ٤٥٦ .
(٢) زيادة من " ح " .
(٣) انظر السيط : ٤٥٤ ، على أن ما ذكره ابن أبي الربيع هناك لم ينص فيه على عدم الخلاف ، وانما ذكر امتناع الإلغاء لأمرين بسطهما في كتابه ، وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب أستاذه الشلوبين ؛ ذكره الشاطبي في شرح الألفية : / ٤٩٤ .
(٤) التسهيل : ٧٤ ، والمساعد : ١/ ٣٨٢ ، وقد أجاز ابن مالك الإلغاء ونصره الشاطبي في شرح الألفية : ٤٩٤ . وأما إلغاء هذا الفعل وأخوه " أرى " فلا يلغى عن الأول باتفاق . شرح الألفية للشاطبي : / ٤٩٤ .
(٥) " زيدا " في الاصل مرفوعة . خطأ .
(٦) في " ح " : فكذلك .
(٧) بهذا التوجيه وجه الشاطبي هذه المسألة : ٤٩٤ .

ثم قال : (وفعل لا يتعدى الا بحرف خفض)[١] إلى آخره .

الفعل بالنظر الى تعديه بحرف خفض وغيره على ثلاثة أقسام :

قسم يتعدى بحرف خفض ولا يطّرد إسقاطه .

وقسم يتعدى بحرف خفض ويطرد إسقاطه .

وقسم يتعدى على وجهين مرة بنفسه ومرة بتوسط حرف الخفض ،

فالأول نحو : مررت بزيد ، ودخلت إلى عمرٍ ، وذهبت بأخيك وما أشبه ذلك ، وما جاء على خِلافِ ما ذكر موقوفٌ على السماع كقولهم : مررت زيدًا ، وكقوله تعالى : ﴿ لأقعدن[٢] لهم صراطَكَ المستقيمَ ﴾ .

وأما الثاني : فنحو قولك : نصحت لزيد ، ونصحت زيدا ، وشكرت لزيد ، وشكرت زيدًا ، ووزنت لزيد ، ووزنت زيدًا ، وكِلْتُ لزيدٍ، وكلت زيدًا ، والأصل حذف حرف الجر . وإنما يطرد اسقاطه في هذه الافعال ولا يقاس عليها غيرها .

وأما الثالث : فنحو قولك : جئتك ، وجئت إليك ، [ورجعتك ورجعت اليك][٣] كل واحد من هذين أصل في نفسه ، وزعم الجرمي[٤] أن من هذا القسم : " دخلت " مع الأماكن نحو دخلت البيت ، ودخلت في البيت ، ومذهب المحققين أنه لاحقٌ بالقسم الثاني وهو أصوبُ والله أعلم .

مسألة[٥] : مررت بزيد ولقيت زيدا مختلفان في التعدى متفقان

---

(١) الجمل : ٣١ .

(٢) في الأصل " ولاقعدن " بالواو خطأ والآية ١٦ من سورة الأعراف .

(٣) زيادة من " ح " وفي اللسان " ورَجَعَ الشيءَ ، ورجع اليه عن ابن جني " .

(٤) ينسب هذا القول إلى أبي الحسن الاخفش وابن السراج ، انظر شرح الجمل لابن بزيزة ١/١١٦ وشرح ابن عصفور ١/٣٢٨ ، ونسبه ابن أبي الرّبيع في البسيط : ٤٦١ للجرمي ، وانظر المسألة في المقتضب ٤/٣٣٧ ومابعدها .

(٥) هذه المسألة جميعها ساقط من " ح " .

في المعنى فَلِمَ تَعَدَّى لقيت بنفسه ، وتعدى مررت بواسطة الحرف ؟

الجواب : مررت لا يستلزم ممرورا به ، ولقيت يستلزم ملْقيًّا ، فكان أقوى دلالةً على المعنى منه ، ألا ترى أنَّ المرور يعقل دون ممرورٍ به ، واللقاء لا يُعْقَلُ دون مُلْقِيّ ، فصار بمنزلة ضربت في أنه لا يعقل دون مضروبٍ ، والتعدى تابع للدلالة ، فحيث تقوى دلالته وصل بنفسه من غير حاجة إلى استعانة لغيره ، وحيث تضعف دلالته دعته ضرورة الضعف إلى الحاجة إلى ما يستعين به على التعدى وهذا بين إنْ شاء الله.

فصل : وأما قوله في التمثيل (وركبت إلى أبيك)(١).

فقال بعضهم(٢) : صوابه وركنت الى أبيك ، من قوله [تعالى](٣) * ولا تركنوا إلى الذين ظلموا *(٤) ، لأنْ كلامه فيما لا يتعدى إلّا بحرف خفض وركبت بالباء متعدٍّ بنفسه فوجب أن يكون الصواب ما ذكرناه ، وقال أبو علي الشَّلَوْبين(٥) : الذى ثبت في جميع النسخ ركبت بالباء ، وإنَّما أراد أبو القاسم أن هذا الفعل لا يتعدى إلى المذكور بعده في المثال إلَّا بحرف خفض . وهذا هو الصواب إنْ شَاءَ اللهُ .

---

(١) الجمل : ٣١.

(٢) يبدو أنه يعني ابن السيد البطليوسي في اصلاح الخلل : ١٠٣-١٠٤ ، الا أن ابن السيد لم يجعل "ركب" بالباء الموحدة خطأ صريحا ، لأنه نص على أن ركنت بالنون وارد في بعض نسخ الجمل التي اطلع عليها فقال : "وقع في بعض النسخ ركبت بالباء ، وفي بعضها ركنت بالنون ، والأشبه أن يكون بالنون". ولم يغب عن ابن السيد رحمه الله أن ركب بالباء تتعدى بنفسها وتتعدى بحرف الجر على ما وضحه في كتابه المذكور ؟ فعلى ذلك فإن ابن السيد يوجه ما كانت عليه النسخ في هذا الموضع . بقي في المسألة أن الشلوبين نص على أن نسخ الجمل ليس فيها "ركن" بالنون ، وهو يدفع كلام ابن السيد . والمثبت مقدم على النافي فما وقع لابن السيد لم يقع للشلوبين ، مع اليقين أنَّ كلا منهما ثقة فيما ينقل ، وأن الشلوبين كان يملك أصولا صحيحة لكثير من الكتب .

(٣) زيادة في "ح". (٤) هود : ١١٣.

(٥) لأبي علي الشلوبين عناية خاصة بضبط وتحرير نصوص من سبقه .

===

باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية / ٧٠

تقرير هذه الترجمة : باب الأسماء المنصوبات التي تتعدى إليها الأفعال المتعدية ،وغير المتعدية ، نحو كلامه في الأسماء المنصوبات التي تشترك في نصبها الأفعال مطلقاً وجملتها ثمانية ذكر منها هاهنا أربعة ، وهي : ظرف الزمان وظرف المكان ،والمصدر والحال ،والأربعة الأخرى مذكورة في النصف الثاني من هذا الكتاب ،وهي التمييز والاستثناء والمفعول معه ، والمفعول من أجله ،فكان ينبغي أن يقول : اعلم أن كل فعل – متعديا كان أو غيرَ متعدٍّ – فإنه يتعدى إلى ثمانية أشياء وهي كذا وكذا ،ولعله إنما خص الأربعة الأول بالذكر ، لأنها لازمة لكل فعل ، من جهة أنّ فعلاً من الأفعال لا يفعل دون زمان ،وكذلك المكان وكذلك كل فعل أصيل يدل على مصدره ، وكل فاعل أو مفعول لا بد أن يكون على هيئة في حين وقوع الفعل منه ، أو به .

وأما الأربعة الأُخَر فليست بلازمة لكل فعل ،فالتمييز والاستثناء والمفعول معه إنما تكون على حَسَبِ احتياج الكلام إليها ،على سبيل الجواز ، وأما المفعول من أجله ، فإنه علة الفعل وسببه .

== = نجد ذلك في شرحه الكبير على الجزولية ، ويظهر بوضوح أكثر في تعليقاته على كتاب أستاذه أبي إسحاق بن ملكون " إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج " هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن لأبي علي الشلوبين كتاباً سماه : " الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل إلى الاختلال" يبدو أنه يرد فيه على ابن السيد في إصلاح الخلل . انظر مقدمة حواشي المفصل لابي على الشلوبين.

وثَمَّ قسم من الأفعال يقع من فاعله لغير علة ولا سبب ، كأفعال المجنون ، والسكران ، والغافل ، والنائم ، والرضيع ، ومن أشبههم ، فقد لحق هذا القسم بالثلاثة قبله فلذلك اعتنى أبو القاسم بذكر ما هو لازم، وأخّر ذكر ما هو غير لازم إلى موضعه من الكتاب ، والله أعلم.

ثم قال : (وهو منصوب أبدًا إذَا أطلقت عليه الفعل في موضعه).(١)

يعنى أن المصدر إذا عمل فيه الذى من لفظه ، فإنه منصوب أبدا ، كقمت قياما ، وقعدت قعودا ، فإنْ عمل فيه غير فعله ، كان إعرابه على حَسَب ذلك العامل من رفع ، أو نصب ، أو جر ، قال بعضهم : وكذلك إذَا عمل فيه فعل من معناه ، كان أيضًا منصوبًا أبدا نحو : قعد جلوسا ، وجلس قعودا ، ومنه قول امرئ القيس :(٢)

.... وآلت حَلفة لم تحلل

وقد طال بحث النظار في المسألة (٣) . والله أعلم بالصواب.

ثم قال : (والمصدر موحد أبدا).(٤)

المصدر بالنظر إلى تثنيته وجمعه على ثلاثة أقسام :

قسم لا يثنى ولا يجمع اتفاقًا ، وهو المصدر [ـ المطلق ، وهو المفهوم من حروف الفعل ،

---

(١) في الجمل : ٣٢ "إذا أطلقت الفعل عليه".

(٢) هذا جزء من أحد أبيات معلقة امرئ القيس ، والبيت بتمامه :
ويومًا على ظهر الكثيب تعذرت علي وآلت حلفة لم تحلل
انظر الديوان : ١٢.

(٣) انظر نتائج الفكر : ٣٥٨ فقد جعل السهيلي المصدر منصوبًا بفعل مضمر من لفظ السابق وانظر همع الهوامع : ٣/ ٩٨ ، وانظر الكتاب : ١/ ٢٣١.

(٤) الجمل : ٣٢.

وقسم يثنى ويجمع اتفاقاً ،وهو المصدر [(١)] المحدود بالتاء كضربت ضربة وضربتين وثلاث ضَرَبَاتٍ.

وقسم في القياس على المسموع منه قولان وهو المختلف الأنواع كالحلوم والأشغال.

فظاهر كلام أبي القاسم هاهنا القياس ،وظاهر كلام سيبويه أنه موقوف على السَّماع.(٢) وهو أصحّ إنْ شاء الله ، اعتباراً بالدلالة والأصلية.(٣) والله أعلم.

ثم قال : (واعلم أنه يجوز تقديم المصدر وتوسيطه وتأخيره).(٤)

الأصل في تقديم المعمول (٥) ،وتوسيطه تصرف العامل ، فإن كان العامل متصرفاً في نفسه تصرف في معموله ،كَضَرَبَ زيداً عمرو ،وإن كان غيرَ متصرف في نفسه لم يتصرف في معموله ، كفعل التعجب ونظائره ، فيجب على هذا الأصل صحة ما قاله أبو القاسم ،ويذكر عن أبي القاسم السهيلي أنه منع تقديم المصدر المؤكِّد على فعله ، اعتباراً بأنه مؤكِّد لفعله ،وفعله مؤكَّد به ، والتوكيد لا يتقدم على المؤكَّد (٦) . قال : فإن أعربته منصوباً على التشبيه بالمفعول به جاز تقديمه ، لأنه حينئذ ليس مؤكِّداً لفعله ،وإنما هو كسائر المفعولات (٧) ، وجوز سائر النحاة تقديمه مطلقاً ،

---

(١) تكملة من "ح ".

(٢) الكتاب : ٣/ ٦١٩ قال : " واعلم أنه ليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالاشغال والعقول والحلوم والألباب ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر . وانظر نتائج الفكر : ٣٦٢ ، وانظر التذييل والتكميل المحقق : ٣ / ٨٨ والبسيط : ٤٧٢ - ٤٧٣ .

(٣) في "ح " "والأصيلة ".

(٤) الجمل : ٣٢ .

(٥) في الأصل " المفعول " وما أثبته من "ح " ليلائم مابعده .

(٦) نتائج الفكر : ٣٥٦ - ٣٥٧ .

(٧) لم أجد هذا النقل عن السهيلي في نتائج الفكر .

منصوبا كان على التشبيه ،أو مفعولا مطلقًا ،وهو الصواب إنْ شاء اللــه ، وإنما يمشى ما قاله في التوكيد الموضوع تابعا لما قبله في إعرابه ، والمصدر المؤكد للجملة الاسمية المنصوب بما دلت عليه ، كقولك : قام القوم كلهم أجمعون ،وزيد قائم حقًّا ،أو غير ذى شك ،وأما غير ذلك فلا ، ألا ترى أن " إنّ " في قولك : ان زيداً قائم توكيد لما بعدها ،وكذلك لام إن، وكذلك جملة القسم توكيد للجملة التي بعدها قال أبو علي في (الإيضاح): القَسَمُ جملةٌ يؤكد بها الخبر (١) ،فما قاله أبو القاسم السهيلي على هذا غير سديدٍ. والله أعلم.

ثم قال : (وأما الظرف من الزمان) (٢) إلى آخره .

ظرف الزمان : هو اسم الزمان المنصوب المقدر بفي (٣) حقيقةً أو حكماً.

فقولك قمت يومَ الجمعةِ ،اسم زمانٍ منصوب مقدر بفي حقيقة ، و " إذا " من قولك : إذا قام زيد قام عمرو اسمُ زمان مقدرٌ بفي حكماً ؛ لأنها ليست منصوبةً حقيقةً ولا مقدرة بفي حقيقة ، وإنما / ذلك راجع ٧١
إلى الحكم ،لأنك إذا قلت : أكرمك إذا قام زيد ، فإنه في حكم أكرمك في وقت قيام زيدٍ ، فلأجل هذا رَسَمْنا الظرف بما تقدم ذكره.

ثم إنَّ هذا الظرف بالنظر إلى تصرفه وانصرافه (٤) ينقسم إلى أربعة أقسام (٥) :

---

(١) الإيضاح : ٢٦٣ .

(٢) الجمل : ٣٣ .

(٣) انظر البسيط : ٤٧٧ .

(٤) التصرف هو أن يستعمل الاسم غير منصوب بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً ،او مبتدأ ،أو خبراً ،وعدم التصرف : ألا يوجد إلا منصوباً والانصراف هو دخول التنوين على الاسم. التوطئة : ١٩٨ ،والتذييل والتكميل ٣/٢٨٣ : المحقق .

(٥) انظر أمالي ابن الشجرى : ٢/٢٤٩- ٢٥٢ .

قسم لا يتصرف ولا ينصرف وذلك سحر وحده ، إذا كان مجرداً من الألف واللام من يوم بعينه ،كقولك : خرجت يوم الجمعة سَحَرَ ،فهذا لا يتصرف للعدل (١) ولا ينصرف للعدل والتعريف (٢) .

والقسم الثاني : يتصرف وينصرف بعكس الأول ،وذلك جميع الظروف إذا كانت نكراتٍ ، أو بالألفِ واللام ،أو بالإضافة .

والقسم الثالث : يتصرف ولا ينصرف وذلك غدوة وبكرة ، إذا كانتا من يوم بعينه مجردتين من الألف واللام والإضافة (٣) .

والقسم الرابع : ينصرف ولا يتصرف بعكس (٤) الثالث ،وهو (٥) ما عدا ما ذكر من الظروف إذا كانت من يوم بعينه ،وليس فيها ألفٌ ولامٌ ، ولا إضافة ،كقولك : خرجت يوم الجمعة عشية أو ضحىً أو بكرا (٦) ، وما أشبه ذلك .

مسألة : إذا قلت خرجت في يوم الجمعة سحر ،إن جعلت سحر بدلاً ،على موضع ما قبله جاز (٧) ، وإنْ جعلته بدلاً على لفظه لم يجز ،

---

(١) أي العدل عن الألف واللام .

(٢) انظر أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٥٠ . والتذييل والتكميل ٣ / ٢٨٥ المحقق . قال أبو حيان : وذهب الجمهور الى أنه حذف التنوين منه ،لأنه لا ينصرف ،فأحدى علتيه العدل عن تعريفه بالألف واللام والعلة الأخرى قيل العلمية جعل علما لهذا الوقت . التذييل والتكميل ٣ / ٢٨٥ المحقق . وهو مذهب سيبويه قال : " فلما صار معرفة في الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع ،وصار معدولا عندهم كما عدلت " آخر " عندهم ،فتركوا صرفه في هذا الموضع كما تركوا صرف أمس في الرفع . الكتاب : ٣ / ٢٨٣ - ٢٨٤ . وقال : " ... لأنهم إنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر بالألف واللام يقولون هذا السحر ،وبأعلى السحر ،وان السحر خير لك أول الليل ،الكتاب ١ / ٢٢٥ .

(٣) مثل : غدوة وقت نشاط .

(٤) في " ح " " عكس " .

(٥) في " ح " " وذلك " . (٦) كذا في النسخ ولعل الصواب " بكرة " منونة .

(٧) لأن موضع ما قبله هو النصب على الظرفية .

والفرق أن فتحته على الأول علامة نصب، فهو على ما ينبغي، وهي على الثاني علامة خفض وذلك لا يجوز، لأنه لا يكون إلا منصوبا على الظرف، لأنه لا يتصرف كما تقدم.

مسألة: فإذا قلت: خرجت في يوم الجمعة غدوة أو بكرةً، فالوجهان جائزان بإجماع، والفرق بينهما وبين سحر، أنهما يتصرفان وسحر لا يتصرف، كما تقدم.

مسألة (١): الظروف من الزمان بالنظر إلى تعيين مدلولها على أربعة أقسام ثلاثة منها تعلم دلالتها من جهة لفظها ووضعها، وذلك إذْ، وإذا، والآن فهذه الثلاثة وضعت وضعا واحدًا، هذا للماضي، وهذا للمستقبل وهذا للحاضر (٢)، فهذه يتعين مدلولها من أول وهلةٍ، من غير توقف على عامل.

وأما القسم الرابع فتعيين مدلوله متوقف على العامل فيه، فإذا قلت: قمت يوم قام زيد فهذا في هذا الموضع بمنزلة "إذْ"، لأنه معمول لفعل ماضٍ فتقع بعده الجملتان: الاسمية والفعلية، كما تقعان بعد "إذ"، وإذا قلت: سأكرمك يوم يقوم زيد فهذا بمنزلة إذا، لتعلقه بفعل مستقبل، فلا يقع بعده إلا الفعل، كما لا تضاف "إذا" الشرطية إلا إلى الفعل. كذا قال سيبويه في هذين (٣).

ومن هذا القسم الرابع قوله عليه السلام "وإخواننا الذين لم يأتوا بعد" (٤) فمدلول هذا ماضٍ، لتعلقه بفعل ماضٍ، وهو معرفة

---

(١) هذه المسألة بأكملها ساقطة من "ح".
(٢) في الأصل "للماضي" والمثبت ليس في "ح" وهو المتعين.
(٣) الكتاب: ٣/١١٩.
(٤)

بنية الاضافة ،ولذلك بُنيَ لقطعه عنها ،وتقديرها : واخواننا الذين لم يأتوا بعدنا ،أى بعد زمان وجودنا ،والمعنى أنهم لم يخلقوا بعدنا ،واذا لم يخلقوا بعدهم فليسوا بموجودين في عصرهم ،وإنما يوجدون في عصر آخر بعد عصرهم . وكان هذا النفي ثانياً عن الإثبات ،أوعن تقديره ، أوتوهمه ،ومثال ذلك أن يقول قائل : خلق زيد بعدَ عمروٍ ،فإذا نفيته قلت : لم يخلق زيد بعد عمرو ،فإذا قطعته عن الإضافة للعلم بها قلت : لم يخلق زيد بعد ، وكل ذلك ماض ، وعلى هذا المعنى قول الصحابة رضوان الله عليهم "ألسنا بإخوانك " ؟ . فهذا اعتقاد منهم أنهم اخوانه عليه السلام ،وأن اخوانه قد وجدوا ،فنفى اعتقادهم وقال : " بل أنتم أصحابي ،واخواننا الذين لم يأتوا بعد "أى لم يخلقوا بعدنا ،أي بعد زمان وجودنا ،وبنحو هذا أجاب الشيخ أبو محمد الحضرمي (١) علماء فاس حين سألوه عن حل هذا الإشكال ،وهذا كافٍ في الموضع ان شاء الله .

ثم قال : (وأما الظروف (٢) من المكان) إلى آخره .

ظرف المكان هو اسم المكان المنصوب المقدر بفي ،حقيقةً أو حكما ، كقوله : (٣) قعدت مكان زيد ،وأين قعد زيد ؟ ،فالأول اسم مكان منصوب مقدر بفي حقيقة ،والثاني اسم مكان منصوب مقدر بفي في الحكم دون الحقيقة .

والظروف المكانية على أربعة أقسام :

قسم يسمى مبهماً ،وهو ما ليس له جهات تحصره ،ولا أقطار تحيط به .

وقسم يسمى مختصا ،وهو ماله جهات تحصره وأقطار تحيط به ؛ بعكس الأول .

---

(١) عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن الحضرمي. انظر ترجمته في شيوخ ابن الفخار

(٢) في "ح " الظرف ،موافقا لإحدى النسخ التي حققت عليها الجمل : ٣٤ .

(٣) في "ح " "كقولك ".

وقسم يسمى مشتقا ، وهو ما اشتمل على حروف الفعل الناصب له .

وقسم يسمى مقدرا ، كميلٍ ، وفرسخٍ ، وبريدٍ .

فالقسم الأول كالجهات الست نحو : قدامك ووراءك ، ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك ، وما أشبه ذلك ، فهذا ينصبه كل فعل ، متعديا كان أو غيرَ متعدٍّ .

والقسم الثاني : كالدار والحانوت والسوق والمدينة / والطريق ، ٧٢ خلافًا لابن الطراوة (١) ، فهذا الضرب لا يصل الفعل الذي لا يتعدى إليه إلا بحرف الجر ، كالأناسي لقوة الشبه بينه وبينهم .(٢)

والقسم الثالث : كقولك : قمت مقامًا حَسَنًا ، وقعدت مقعدا مباركا ، وذهبت مذهبًا بعيدًا ، وما أشبه ذلك ، فهذا الضرب لا ينصبه إلا فعله الذي من لفظه كما مثل ، وقد ينصبه فعل من معناه وإن لم يكن من لفظه ، على خلاف في ذلك .(٣)

والقسم الرابع : ينصبه كل فعل كان فيه معنى حركة أو مشي ، لأنه الذي يناسبه كقولك : سرت ميلا ، ومشيت ميلين ، وذهبت بريدا وفرسخا ، وما أشبه ذلك ، وهو عند الحذاق من قبيل المبهم ، لأنه وإن كان مقدارًا معلومًا ، فإنك تأخذه من أيِّ جهةٍ شئت (٤) ، والله أعلم .

---

(١) مذهب ابن الطراوة أن الطريق مبهم . شرح الجزولية للأبذي : ٨٢٤ ، وابن الطراوة النحوي : ١٨٧-١٨٨ ، ورد الابذي بأن الطريق لا يقال إلا لذي هيئة مخصوصة ولم يسمع تعدي الفعل إليه إلا في الشعر .

(٢) القسم الثاني كله مكرر في "ح" مع بياض مكانَ كلمة "الأناسي" في المرة الأولى وهي واضحة في المرة الثانية ، وسقط قوله : "لا يتعدى إليه" في المرة الثانية ، وبعد كلمة الأناسي كلمة "إلى هنا" كأنه ينبه إلى التكرير ، وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ٣٢٨/١ .

(٣) قال سيبويه : وتتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسما للمكان وإلى المكان ، شرح ابن بزيزة ١١٥/١٠ ، والخلاف في ذلك مبسوط في التذييل والتكميل : ١٨١/٣ المحقق .

(٤) ذهب أبو علي الشلوبين - رحمه الله - إلى أن فرسخاً وبريداً ==

ثم قال : (وأعلم أن أقوى تعدى الفعل إلى المصدر)(١) إلى آخره .

تعدى الفعل إلى هذه الأربعة المذكورة على ما قاله من الترتيب، فأقواه تعدياً إلى المصدر ، لأنه يدل عليه بحروفه ، ثم إلى الظرف من الزمان ،لأنه يدل عليه بالبِنْيَة ،والدلالة بالحروف مقدمة على الدلالة بالبنية ،من جهة أن المصدر يدور مع الحروف كيفما دارت ،وتعيين الزمان على حسب البنية ، يختل زمان البنية باختلالها ،ويخلفه زمان آخر ملائم لتلك البِنْيَة ، بخلاف المصدر فإنه واحد وإن اختلفت البنية ، ثم إلى الظرف من المكان ،لأنه ليس مدلولا عليه من جهة الحروف ،ولا من جهة البنية ،وإنّما ذلك من جهة الملازمة ، ثم إلى الحال ؛لأنها إنّما هي صفة الفاعل أو (٢) المفعول في حال وقوع الفعل منه أو به ، وأيضاً فإن الحال مشبهة بالظرف ، والمشبه (٣) ثانٍ عن المشبه به .

(٤) عبارة أخرى أبسط مما قبلهما : (وأعلم أنّ أقوى تعدى الفعل إلى المصدر ، لأنه آسمه ومشتق منه)(٥).

الفعل هنا عبارة عن المثال المأخوذ من المصادر ،لإضافة التعدي إليه .

=== وأمثالهما ليست من قبيل المبهم؛لأن المبهم لا يكون له نهاية معروفة ولا حدود محصورة ،وهذه الظروف لها نهاية معروفة وحدود محصورة . التذييل والتكميل : ٣/٣٧٨ . المحقق . وذهب الفارسي إلى أنها داخلة تحت حد المبهم . انظر الإيضاح : ١١٥ . وانظر التذييل والتكميل في الموطن السابق .

(١) الجمل : ٣٤٠ .

(٢) في "ح" "الفاعل والمفعول ".

(٣) في الأصل "مشبهة بالظرف ،والظرف ثان . . . " وما أثبت هو الصواب.

(٤) من هنا إلى " قوله : من أجل أن الزمان حركة الفلك " ساقط من "ح" .

(٥) ما بين القوسين هو من نص الجمل السابق ،وانظر الجمل : ٣٤ .

وقوله : (لأنه اسمه) .

الضمير المتصل باسم أن يعود على أقرب مذكور ، وهو المصدر ، والمتصل بالخبر يعود على الفعل .

وقوله (مشتق) .

معطوف على الخبر ، ويحتمل أن يكون فيه ضمير أو لا يكون ، فإن كان فيه ضمير فإن أعدته على المصدر ، جاء منه على مذهب الكوفيين (١) ، فلا يجوز حمله (٢) على هذا ، لأنه خلاف مذهبه فلا بد أن يكون عائداً على الفعل ، وإذا كان كذلك وجب إبراز هذا الضمير ، لأن القاعدة في الصفة (٣) الجارية على غير من هي له في المعنى إبراز ضميرها (٤) مطلقا عند البصريين (٥- فما وجه إشارته -٥) ؟

قال أبو الحسن بن الباذش (٦) : أصل المسألة " ومشتق الفعل منه " ، ثم أضمره اعتباراً باتفاق اللفظين ، وقد اعتبر هذا الغرض في باب الإعمال ، بما تقف عليه إن شاء الله (٧) .

---

(١) مذهب الكوفيين أن المصدر مشتق من الفعل : انظر الإيضاح للزجاجي : ٥٦ ، والإنصاف : ٢٣٥ .

(٢) في الأصل " جهله " بالهاء " تحريف " وهي - كما ذكرت سابقا ساقطة من " ح " ويرجح ما هو مثبت مابعدها ، فمذهب الزجاجي رحمه الله هو مذهب جمهور البصريين وهو أن الفعل مشتق من المصدر . انظر الإيضاح للزجاجي . والإنصاف ٢٣٥ .

(٣) المراد بالصفة هنا " اسم المفعول " الذى هو كلمة " مشتق " وليس المراد بالصفة ما يسميه بعضهم النعت .

(٤) في الأصل " ابرازا لضميرها " وما أثبت هو مقتضى القواعد النحوية وانظر المسألة في الإنصاف : ٥٧ .

(٥-٥) ساقطة من " ح " كما سبقت الإشارة وهي في الأصل " مما وجه إشارة " هكذا بميمين ، و" اشارته " كتبت " إشلرة " ولعل الصواب ما أثبت .

(٦) هو ابو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصارى الغرناطي أوحد زمانه إتقانا وتفردا بعلم العربية ، مشارك في غيره له شرح على الجمل وغيره ، ولد سنة اربع واربعين واربعمائة ومات بغرناطة سنة ثمان وعشرين وخمسمائة . بغية الوعاة : ٢/١٤٥ .

(٧) انظر ص :

وهذا عندي لا يغني (١) ،لأنه على كل حال خبر جَرَى على غير من هو له ،فيجب [إبراز] (٢) ضميره ،والوجه في ذلك عندي أن تكون المسألة من باب حذف المفعول الصريح (٣) وإقامة المجرور ، فلا يكون في قوله " مشتق " ضمير ،لأن المجرور بعده مرفوع المحل به والمعنى أن الفعل إنما كان أقوى تعدية إلى المصدر ، لأن المصدر موضع اشتقاقه منه ،وإذا كان موضع اشتقاقه منه كانت دلالته عليه دلالة تعيين ، وهي أقوى من دلالته على الزمان ، لأنها دلالة خاصة بصفة عامة في الماضي أو الحال أو الاستقبال ، وهذه أقوى من دلالته على المكان ، لأنه يدل عليه مطلقاً من غير تعيين ولا تخصيص (٤) ،ثم إلى الحال ،لأنه يدل عليها أيضا دلالة مطلقة ،لكن الفاعل والمفعول لا لنفسه بخلاف دلالته على المكان ، فإن دلالته عليه لنفسه .

وأما قوله : (من أجل أن الزمان حركة الفلك) (٥) .

فليس هذا القول جاريا على طريقة أهل السنة ،إلا من جهة الإمكان والله أعلم .

ثم إنَّ قوله : (والفعل حركة الفاعلين) .

ليس جاريًا في كل واحد من الأفعال ،لأن أفعال القلوب والخواطر ليست بحركات ، وقال سيبويه : الزمان مضي الليل والنهار (٦) ، وقال

---

(١) في الاصل " لا يعني " بالعين المهملة .

(٢) تكملة يستقيم بها المراد .

(٣) الأولى أن يقول : نائب الفاعل إلا أن نائب الفاعل مفعول في الأصل وهو في المعنى مفعول أيضا .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٣٢/١ .

(٥) الجمل : ٣٥ .

(٦) نقل هذا عن سيبويه بن ابي الربيع في البسيط : ٥٠٩ وفي الكتاب ٣١٩/١ : " أهلك الليل والنهار .

ابن عصفور : ليس الزمان مضي الليل والنهار ،ولكن الزمان هو الليل والنهار (١)،
وقال غيره من النقاد على أبي القاسم " من أجل أن الزمان حركة الفلك " :
ليس الزمان هو حركة الفلك ،وإنما الزمان مدة حركة الفلك (٢) . والله أعلم.

ثم قال : (وأما الحال فهو كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة) (٣)
الى آخره .

الحال : بيان ما استبهم من الهيئات ولها سبعة شروط / ، ٧٣
أربعة لازمة ، وثلاثة أكثرية ،فاللازمة أن تكون نكرة ، أو في حكمها ،منصوبة
بعد تمام الكلام أو في حكمه ،مقدرة بفي من جهة المعنى ،مثال ذلك :
أدخلوا الأول فالأول ،وجاء زيد ضاحكا،وضربي زيداً قائما،وحبذا زيد راكبا؛لأن
الأول فالأول وان كان بلفظ المعرفة فانه في حكم النكرة ؛لمكان
زيادة الألف واللام (٤) ،و " قائما " من قولك : ضربي زيداً قائماً ،وإن
كان في الظاهر قبل تمام الكلام فإنه في الحكم بعد تمام الكلام ؛لأن تقديره
وأصله ضربي زيدا إذا كان قائماً ،ولهذا قالوا في " قائما " (٥) هنا
إنه حال تسد مسد الخبر ،وراكباً من قولك حبذا زيد راكبا إن أعربته حالا ،
كان على معنى في كأنه قال : حبذا زيد في حال كونه راكباً ،وإنْ
أعربته تمييزاً كان على معنى من ، كأنه قال : حبذا زيد من بين سائر

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٣٢/١ " وظرف الزمان يدل عليه الفعل بصيغته ،ألا ترى أن صيغة قام تعطى أن الزمان ماض ،وصيغة يقوم تعطى أن الزمان غير ماض ، فاجتمعا في أن الفعل يدل عليهما بلفظه ،وأيضا فإن الزمان فعل الفلك ، لأن الزمان اللغوى هو الليل والنهار ،وهما موجودان في قرب الشمس وبعدها وذلك كائن عن حركة الفلك ".

(٢) هو ابن السيد البطليوسي ،انظر اصلاح الخلل : ١٠٤ .

(٣) الجمل : ٣٥ .

(٤) انظر المسألة في الكتاب : ٣٩٧/١-٣٩٨ ،والمقتضب : ٢٧١/٣-٢٧٢ .

(٥) في "ح " " قائم " وكلاهما متوجه .

الركبان ،فبتقدير (١) الحرف المذكور وقع الفصل بين الحال والتمييز ، فهذه الشروط اللازمة .

وأما الأكثرية فأن تكون مشتقة ،منتقلة ،من معرفة كقوله : جاء زيد راكباً ،فراكباً مشتقٌ وصاحبُه معرفةٌ ،والانتقال ظاهر ،لأنه لا يلزم أن يكون راكباً في كل أحواله .

وقد تكون الحال جامدةً كقول سيبويه : مررت ببُرٍّ [قبل] (٢) قفيزاً بدرهم ، واختار بعضهم أن يكون عيوناً من قوله تعالى : ﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾ (٣) حالا .

وقد تكون غير منتقلة كقائماً بالقسط من قوله تعالى : ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط ﴾ (٤) .

وقد يكون صاحبها نكرةً مع تأخرها عنه كقولك : هذا رجلٌ مقبلا (٥) ، وهذا قليل ،لإمكان إجرائها وصفا عليه بخلاف تقدمها عليه ،لتعذر الوصف والله أعلم .

---

(١) في الاصل " فتقدير ".
(٢) تكملة من "ح" وانظر الكتاب : ١/ ٣٩٦ .
(٣) سورة القمر : ١٢ والذى أختار أن تكون "عيونا" حالا هو أبو علي الشلوبين رحمه الله قال : " ويجوز أن يكون عيونا في هذا حالا ، أي فجرنا الأرض في حال أنها عيون ،فإن قلت : ان الارض في حال التفجير ليست عيونا ،وانما هي بعد التفجير.
فالجواب : أنه لا يبعد أن تسمى قبل كونها عيونا بذلك ،ويكون ذلك من باب التسمية بالحال كقوله : ﴿ إني أراني أعصر خمرا ﴾ فإن قلت : فإن الحال لا تكون الا مشتقة أو في تأويل المشتق ، فكيف تأويل الاشتقاق هنا ؟
فالجواب : أنه قد يكون هذا على تأويل : وفجرنا الأرضين محالّ الماء ،أو حوامل الماء ،ونحن اذا قلنا ذلك : اعني "محال الماء" مع التفجير كانت المحال ،او الحوامل عيونا ،فإنْ قلت : فما أجود الوجهين في المعنى : الحال ،أو التمييز ؟
فالجواب أن الأجود في المعنى الحال أنه أبلغ من حيث كانت الحال من صاحبة الحال ،فيأتي من ذلك أن الأرض كلها عيون" التوطئة : ٢٨٥ .
(٤) آل عمران : ١٨ .
(٥) من ذلك الحديث " ... وصلى وراءه رجالٌ قياماً ".

مسألة[1] : ضربي زيداً قائماً ، ضربي مبتدأ ،زيدا مفعول به ، قائما حال تسد مسد الخبر[2] ،وصاحب هذه الحال فاعلُ كانَ المحذوفةِ، وهي مخفوضةُ المحل بالظرف المحذوف الواقع خبرا عن المبتدأ ،وأصل المسألة : ضربي زيدا إذا كان قائما ، أو إذ كان قائماً ،ولا تكون كان هذه المحذوفة إلا تامةً ،فإن أظهرتها فقلت : ضربي زيداً إذا كان قائماً جاز فيها التمام والنقصان ،فعلى النقصان يجوز في "قائما" التعريف والتنكير ،وعلى التمام يلزم التنكير؛لأنَّه خبرٌ على النقصان ،والخبر لا يلزم فيه التنكير ، وحال على التمام ،والحال لازمة التنكير.

فإن قيل : وما الدليل على تمام كان المضمرة هنا ؟

قلنا : تنكيرُ منصوبِها ؛لأنَّ الناقصةَ لا يلزمُ تنكيرُ منصوبِها .

فإن قيل : ولم التزمت العرب فيها بالتمام ؟

قلنا : ليصلوا بذلك الى حاليَّةِ منصوبِها ، فإنْ قيل : وما الحاجة الى [التمام][3] في كونها حالا ؟ قلنا : أَنْ يَسُدَّ مَسَدَّ خبرِ المبتدأ .

فان قيل : فهلا "اضمروا الناقصة أيضا وجعلوا خبرها يسُدّ مَسَدَّ خبر المبتدأ ،وكان يكون أنسب لاشتراكهما في الخبرية ، وأيضا فإن خبر كان خبر عن المبتدأ أصلا ومعنى .

قلنا : هو وإن كان كذلك فإنّه خارج بالتشبيه إلى باب المفعولات ،وحق المفعول ألّا يسد مسد عمدة؛لانتفاءِ النسبة .

---

(١) من هنا إلى بداية باب المبتدأ ساقط من "ح" وانظر المسألة في شرح الجزولية الكبير للشلوبين : ٢٣٠ ،وشرح الأبذى : ١/٨٥٠ فمابعدها .

(٢) "قائما" حال من زيد ولا يصح أن تكون حالاً من الياء في " ضربي" انظر تفصيل ذلك في شرح الأبذي : ١/٨٥١-٨٥٢.

(٣) ما بين القوسين بياض في الأصل ،وهو في "ح" ساقط ، وما أثبت يستقيم به السياق .

فان قيل : أليست الحال من قبيل الفضلات ،فكيف جاز فيها ما امتنع فيما هي من قبيله ؟

فالجواب: أنَّهُ وإن كان كذلك فانها مشبهة بالظرف الذى اطّرد فيه أن يسد مسد الخبر ، فخبر كان خارج بالتشبيه الى باب ما لا أصل له في التنزل منزلة الخبر ،والحال داخلة في التشبيه الى باب ما له أصل في التَنزل منزلة الخبر ،وهذا حسن في معناه فتأمله .

وقد يرد كون المفعول به سادّاً مسد الخبر ،وذلك قولهم : أكثر ما يعترى ذلك السودان ، فأكثر مبتدأ ،و "ما" مصدرية ،ومابعدها صلتها ،وذلك كله مجرور المحل بالإضافة ، والسودان مفعول يسد مسد خبر المبتدأ ،وهذا لا يطرد اطراد الأول (١) ،وأما "قائم أخواك" فهذا المرفوع بقائم يسد مسد خبره ،وهذا أيضا مطرد ،وأما : أقل يوم لا أصوم فيه ،ففيه قولان :

أحدهما : أن قوله : "لا أصوم فيه" [ليست] (٢) في موضع ، وهي تسد مسد خبر المبتدأ بدليل المطابقة ،وهي أنك تقول : أقل يومين لا أصوم فيهما ،وأقل أيام لا أصوم فيها .

والقول الثاني : أن تلك الجملة خبر عن المبتدأ ،والمطابقة مصروفة إلى المعنى ، لأن قولك : أقل يومين لا أصوم فيهما في معنى أقل الأيام ، إذا صنفت يومين يومين .

----

(١) انظر التسهيل : ٥٠ ،والتذييل والتكميل : ٢/١٠٦/ب .

(٢) مابين القوسين تكملة لعلها توافق الصواب ، قال في اللسان "قلل" "أقل امرأتين تقولان ذلك ، قال ابن جنّي : لما ضارع المبتدأ حرف النفي بقوا المبتدأ بلاخبر ،وانظر الأصول : ٢/١٦٧-١٦٨ .

وأمّا حسبُكَ ينمِ ٱلناسُ(١) ، فإنها مسألة جلبها بعض ٱلبرابرة إلى سَبْتَة ظنا منه بأنها من ٱلغرائب ، وكان سؤاله عن وجه جزم "يَنَمِ ٱلناس" ، فتولى ٱلنظر معه في ٱلمسألة بعض صفار الولدان / فقال ٧٤
له : انجزم ،لأنه جواب ما تضمنه "حسبك" من معنى ٱلأمر ، ثم عاد ٱلمجيب سائلاً عن خبر هذا المبتدأ ،فتوقف ٱلمسؤول عن ٱلجواب ،فقال ٱلسائل : أنا أتبرع بٱلجواب عنك ،وأقول : إنه محذوف ، لدلالة ٱلمعنى عليه تقديره : حسبك ما أنت فيه من ٱلكلام ينمِ ٱلناس ، فقبل هذا ٱلجواب، ثم قال له ٱلفتى : أقول : انه مبتدأ بلا خبر ، لأنه في معنى ما لا يصح ٱلإخبار عنه كما كان قولك : قائم أخواك مبتدأً بلا خبر ،لأنه في معنى ما لا يصح ٱلإخبار عنه فيكون هذا ٱلمجزوم سادًّا مسدَّ خَبَرِه من جهة أنه غير مستغنى عنه من أجل قصد ٱلارتباط بين ٱلسبب والمسبَّب ،وهذا جواب حسن من ذلك ٱلفتى رحمة الله عليه .

فصل : وٱعلم أن ٱلعامل في ٱلحال على وجهين :

أحدهما : أن يكون فعلاً أو جارياً مَجْراه .

والثاني : أن يكون معنى فعل .

فإن كان فعلا أو جاريا مَجْراه(٢) جاز تقديمها عليه ما لم يمنع من ذلك مانع من غير جهته(٣) ، إلّا أن يكون صاحبها مجروراً بجار

---

(١) قال ٱبن ٱلسراج : " وقد جاء أشياء أنزلوها بمنزلة الأمر والنهي ، وذلك قولهم : "حسبك ينم الناس". الأصول : ١٦٣/٢ .

(٢) الجارى مجرى ٱلفعل هو ٱسم الفاعل ،وٱسم المفعول ،والصفة المشبهة .

(٣) كأن يكون العامل في الحال مقترناً بالألف وٱللام نحو : هذا القائم مسرعا ، وانظر مسائل أخَرَ من هذا الباب في شرح عمدة الحافظ : ٤٣٣ .

غير زائد ،فإن مذهب سيبويه آمتناعُ تقديمها كقولك : مررت بهند ضاحكة ، لا يجوز مررت ضاحكة بهند ،ولا ضاحكة مررت بهند ،ووجه الآمتناع وإن كان العامل فيها فعلاً متصرفا أن صاحبها مخفوض بآلباء لم يجز أن يعمل في آلحال قبل ذكر الحرف.(١)

وإن كان آلعامل فيها معنى فعل(٢) لم يجز تقديمها عليه ؛ لِأَنَّ آلمعنى لم يعمل في آلحال إلّا على آلتشبيه بآلظرف ،من حيث كانت على معنى في ، ولولا هذا لم يجز أن يعمل فيها آلمعنى ؛لأنها كمفعول صحيح ،من جهة أنها عبارة عن هيئة آلفاعل في حالِ وقوع آلفعل منه ، وعن هيئة آلمفعول في حال وقوع آلفعل به(٣) ، فلذلك لم يعمل آلمعنى فيها إلّا بشرطين : آلظهور ،وآلتقدم ،وآلظرف يعمل فيه آلمعنى مطلقاً مقدما ومؤخرا ،وظاهرا أو محذوفاً ،لِأَنَّه أصلٌ في بابه . وآلحال مشبهة به ،ومعلوم أن آلمشبه لا يقوى قوة آلمشبه به فآفهم ذلك.(٤)

---

(١) الكتاب : ٢ / ١٢٤ وهي مسألة خلافية ،فقد أجازها بعض أهل الكوفة . وابو علي الفارسي في التذكرة ، وابن كَيْسانَ ،وابن بَرْهَانَ ، وصححه ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ، واكثر من الشواهد على ذلك فقال : وانما كثّرتُ الشواهدَ في هذه المسألة ،لأن المخالفين كثيرون . شرح عمدة الحافظ : ٤٢٩ ،وانظر البسيط : ٥١٢ ،والتذييل والتكميل : ٣ / ٧٥٩ على تفصيل في المسألة عندهم ،فتقديمها على آلعامل يجوز عندهم مطلقا بغض النظر عن صاحبها وحالته آلإعرابية ، وعامل النصب عندهم آلحدث والمحدَّث عنه كلاهما .

(٢) العامل آلمعنوى كآسم الإشارة وحرف التنبيه وحرف التمني ،وحرف التشبيه ،أو معنىً ، والآستفهام المقصود به التعظيم . انظر شرح ألفية آبن معطي لآبن القواص : ٥٥٩ ،وشرح عمدة الحافظ: ٤٣٣ فما بعدها .

(٣) انظر المقدمة المحسبة : ٣١١ .

(٤) انظر شرح آلجمل لآبن عصفور : ١ / ٣٣٥ .

مسألة : هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا.(١)

ذكر ابنُ عُبَيْدَةَ عن أبي عليٍّ أن بسرا ورطبا حالان ، العامل في الأولى التنبيه ، وفي الثانية الصفة.(٢)

قلت : إن كانت الإشارة اليه وهو زهو مثلا كانت الحالان من باب التسمية بالمآل ، وإن كانت الإشارة إليه وهو بسرٌ كانت الثانية من ذلك الباب ، والأولى على [الحقيقة](٣) من الحضور ، وإن كانت الإشارة إليه وهو تمر كانت الأولى من باب حكاية الحال الماضية ، والثانية من حاضره .

وقال ابن خروف وابن عصفور ، وهو اختيار ابن مالك : ان العامل في الحالين أفعلُ التفضيلِ(٤) ، وجاز له أن يعمل في حالين كما جاز له أن يعمل في ظرفي زمان ، وفي ظرفي مكان ، لتأوله بعاملين(٥) ؛ إذ المعنى في قولك : هذا بسرًا أطيب منه رطبا : هذا يزيد طيبُه بسراً على طيبِه رُطَباً ، وفي هذا القول نظر من وجهين :

أحدهما : أن أفعل التفضيل في طبقة المعاني العاملة في الأحوال ، والمعاني لا تقدم عليها الأحوال ، فكذلك أفعل التفضيل.(٦)

---

(١) انظر المسألة في الكتاب : ١ / ٤٠٠ ، والمقتضب : ٣ / ٢٥١ ، والأصول : ١ / ٢٢٠ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٧٤ ، ٢٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٠-٦١ ، وأفردها السيوطي بمسألة مستقلة في الاشباه والنظائر : ٨ / ٢٩٠ .

(٢) انظر مذهب ابي علي في شرح المفصل : ٢/٦٠

(٣) غير واضحة في الاصل ، والمسألة كلها ساقطة من "ح" وقد سبق التنبيه على ذلك ص:٩٤٧

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٣/٧٧٩ ، المحقق ، وانظر اختيار ابن مالك في شرح التسهيل له : ٢/٣٧ .

(٥) العاملان اللذان يُؤوَّلُ بهما أفعل التفضيل هما : الفعل ، والمصدر ، فالفعل هو "يزيد" والمصدر "طيب" انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٠ .

(٦) يمثل هذا الرد رد الفارسي وزاد إيضاحا : بأنك لا تقول ممن ===

والثاني : أنها من قبيل الموصولات اعتباراً بالتقدير، والموصول لا يقدم عليه شيء من صلته، فكذلك هذا، وإنما اغتفر ذلك في الظرف والمجرور، لاتساع العرب فيهما كقوله تعالى ﴿ هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان ﴾ (١) ولم يأت ذلك في الحال .

وذهب القاضي إلى أن ذلك على تقدير " إذ " فيما مضى و "إذا" فيما يستقبل، فإذا قلت : هذا بُسْراً أطيب منه رُطَباً ، فإن كانت الإشارة إليه وهو تمرٌ كان التقديرُ : هذا إذْ (٢) كان بسرا أطيب منه إذْ كان رُطَباً ، وإن كانت الإشارة إليه وهو زَهْوٌ مثلاً كان التقدير : هذا إذَا كان بُسْراً أطيب منه إذاَ كان رُطَباً ، وإن كانت الإشارة إليه وهو بُسْرٌ قدرت إذا كان مع الثاني ، لأنه منتظر وكان العامل في الأول التنبيه ، لأنه حاضر وكأنه قال : هذا في حال كونه بسراً أطيب منه إذَا يكون تمرا ، على هذا ينبغي أن يُحْمَلَ هذا الغرض ، ولم يذكروه فيما علمت . (٣)

ورد ابن مالك قول القاضي بأن قال : وليس على إضمار كان كما ذهب إليه السيرافي ومن وافقه ، لأنه خلاف قول سيبويه (٤) ،

=== أنت افضل ؟ ولا أنت ممن أفضل ؟ بتقديم الجار والمجرور على " أفعل " لأن " أفعل " ضعيف لا يعمل فيما تقدم عليه ، فإذا لم يعمل في الجار والمجرور ، ومجال التوسع فيه اكثر مما سواه فدل ذلك على امتناعه هنا . شرح المفصل ٢/ ٦٠ .

(١) آل عمران : ١٦٧ .

(٢) في الأصل " اذا " هكذا ثم سكن الدال ليدل على أن الألف محذوفة .

(٣) شرح السيرافي : ٢/ ١٢٩/أ وانظر نص السيرافي بهامش الكتاب : ١/ ٤٠٠ .

(٤) قال سيبويه : " هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات ، لأنها أحوال تقع فيها الأمور ، وذلك قولك : " هذا بسرا أطيب منه رطبا ، فإن شئت جعلته حينا قد مضى ، وإنْ شئت جعلته حينا مستقبلاً ، وانما قال الناس : هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل ، واذ كان فيما مضى ، لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على ===

وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة ، ثم قال : وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعل التفضيل في الظرف المقدر وفي ذلك مثل : ما فَرَّ منه .(١)

قلت : لا يُرَدُّ على من دون السيرافي بمثل هذا الرد الضعيف ، أما قوله : لأنه خلاف قولِ سيبويهِ فجمود ، على فَرْضٍ / أنه خلاف قول ٧٥
سيبويه ، وإنما رَدَّ(٢) قولِ سيبويه إلى مذهبِهِ بالتأويلِ ، وليس في كلامِ سيبويهِ نصٌّ في المسألة .

وأما قوله : " وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة " .

فليس كما قال ، بل دعت الحاجة إليه مع كثرة وجود النظائر حيث يلزمه الإقرار بذلك في نحو : ضربي زيداً قائماً(٣) ، وغير ذلك ، وسيأتي وجه الحاجة في ذلك .

وأما استدلاله على صحة قوله بالآية(٤) فاستدلال ضعيف ، لأنه غاب عنه الفرق بين الحال والظرف والمجرور ، وهو أن الظرف والمجرور يعمل فيهما المعنىُ مطلقاً ظاهراً ومحذوفاً ومقدما ومؤخرا ، والحال لا يعمل فيها المعنى إلاّ ظاهرا مقدماً ، وأن الظرف والمجرور يتسع فيهما اتساعا يخصهما وليست الحال كذلك ، ألَا ترى أن الظرف والمجرور يفصل بهما بين كان واخواتها وأسمائها وإن كانا أجنبيين منها ، ولا يكون ذلك في الحال أصلاً ، وهذا واضح لمن تأمله .

=== اذا كان ، ولو كان على إضمار كان لقلت : هذا التمر أطيب منه البسر ، لأن كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة ، فليس هو على كان ولكنه حال .

(١) انظر قولي ابن مالك في شرح التسهيل له : ٢/٣٧-٣٨ والثاني منهما هناك : " وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعل في " إذ " و " إذا " فيكون ما وقع فيه شبيها بما فر منه " .

(٢) " رد " هنا مصدر ، وليس فعلا ماضيا .

(٣) انظر ما سبق ص : ٢٧٢

(٤) الآية هي : ﴿ هم للكفر يومئذ أقربُ منهم للإيمان ﴾ .

وأما وجه الحاجة إلى إضمار ستة أشياء في المسألة فمنه ما ذكرناه آنفًا من امتناع تقدم معمول أفعل التفضيل عليه ،ومنه ما فيه من حكاية الحال الماضية والمستقبلة وهو على خلاف الأصول ،والأصل في الحال أن تكون ظرفًا لعاملها،فإذا أعملت فيها أفعل التفضيل كانا معا ظرفين له في حالٍ واحدة وهو محال حتى يتكلف لذلك وجه من التأويل على ما مضى ، وإذا قدرت " إذا " أو " إذ " لم يكن فيه ذلك التكلف ،وقول أبي علي أيضا غير مطّرد ؛لأنه يقال : التمر بسرا أطيب منه رطبا ،دون اسم إشارة ،فكان قول القاضي أوضحها وألينها (١) وبالله التوفيق .

واعلم أن النصب لا يكون إلا فيما يتحول من حالة إلى حالة كما تقدم ،ويجوز فيه أيضًا الرفع لكن على معنى آخر تقول من ذلك : هذا بسر أطيب منه رطب ، وهو عكس المعنى ،وكذلك هذا صبي أحسن منه رجل ، وهذا رجل أحسن منه صبي ،فإن عدم الشرط لم يجز إلا الرفع كقولك :هذا تمر أطيب منه عنب وقس على ذلك (٢).

فصل : واعلم أن الحال لها أسماء متعددة ،فمنها الحال الحاضرة كهذا زيد ضاحكا ،ومنها الحال المقدرة كقولهم : مررت برجل معه صقر صائدا به غدًا ، أي مقدّرا الصيد به غداً (٣) ،ومنها الحال المحكية كقولك : رأيت زيدا ضاحكا أمس ومنها الحال الموطّئة ، كقوله تعالى : ﴿ انا أنزلناه قرآنا عربيا ﴾ (٤) فمن النحويين من يرى أنّ " قرآنا " هو الحال و "عربيا " هو التوطئة ،ومعنى التوطئة أن الاسم الجامد لما وصف

---

(١) "ألينها" هكذا باللام واضحةً ،أي أسْلَسُها
(٢) انظر المقتضب : ٣/ ٢٥٢ ،والأصول : ١/ ٢٢٠.
(٣) انظر الكتاب : ٢/ ٢٩ ،والمقتضب : ٣/ ٢٦١.
(٤) سورة يوسف : ٢.

بما يجوز أن يكون حالا جاز أن يقع حالا ، ومن النحويين من يرى أن عربيا هو الحال و قرآنا هو التوطئة ومعنى التوطئة عندهم أن الحال لما كانت صفةً معنوية شبيهة بالصفة اللفظية وكان حكم الصفة اللفظية أن يكون لها موصوف تجرى عليه فعل مثل ذلك بالصفة المعنوية في بعض المواضع فقدم لها موصوف تجرى عليه أيضاً ، وقد يكون معنى التوطئة في الحال أن يُتَأَوَّلَ في الاسم الجامد تأويلٌ يخرجه إلى حكم الاسم المشتق كقول النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل كيف يأتيك الوحي ؟ فقال : " أحيانا يتمثل لي الملَكُ رجلاً " فالتوطئة تكون هاهنا على وجهين :

أحدهما : أن يجعل رجلاً في تأويل مرئيا أو محسوسا وهما اسمان جاريان على الفعل .

والثاني : أن يريد مثل رجل فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وهذا هو معنى قولنا : إنَّ سبيلها أن تكون مشتقة أو في حكم المشتق .

وأما قول أبي القاسم : (ولا بد لها من عامل يعمل فيها) .(١)

فمحمول على أنه توطئة لتقسيم العاملِ فيها ، لأنه قد عُلِمَ أنَّه لا بد لكلِّ معمولٍ من عاملٍ يعملُ فيه فليس ذكرُه في الشروط بضروريٍّ والله أعلم .

فصل : واعلم أن تعدى الفعل إلى الحال أَضْعَفُ من تعديه إلى المصدر والظرفين ، من أجل أن الحال من صفات الاسم الذى عمل فيه الفعل ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد ، لأنها عَرَضٌ من أَعْراضِهِ متعلق به ، وحكم الفعل في الأصل أَلَّا يتعدى إلَّا إلى مفعولٍ هو غير الفاعل أو إلى مفعولين متغايرين نحو : ضرب زيد عمراً ، وأعطى زيد عمرا درهما ،

---

(١) الجمل : ٣٥ .

فلما جاءت هذه الحال كما وصفت لك وكان الظرفان كل واحد منهما غير الأول إنما هما مشتملان على الفعل والفاعل، وكان حكم المفعول في الأصل أن يكون غير الأول إلا أن يكون الثاني خبر الأول مثل: علمت زيدا منطلقًا، فإن المفعولين هنا ليسا / بحقيقيين إنما هما مشبهان بغيرهما، ٧٦
وجب أن يكون تعدي الفعل إلى الحال أضعف التعدى حيث كانت الحال هي الاسم الأول (١)، فاعلاً كان أو مفعولا والله أعلم.

وأما نحو أرسلها العراكَ، وجاءوا الجمّاءَ الغفيرَ، وقضهم بقضيضهم فسيأتي استيعاب الكلام عليها في المنصوب، حيث تكلّمَ عليها إن شاء الله تعالى، فإن في بعضها غموضًا يقتضي بحثا وتحقيقا والله المستعان. (٢)

فصل: لما كانت الحال ظرفا لعاملها من جهة المعنى، مفسرة بظرف الزمان استحالَ تقدم عاملها عليها أو تأخره عنها بالزمان ووجب الاقتران، ثم لما كان مدلول فَعَلَ بمنزلة مدلول رَجُلٍ، هذا شائع في أزمانِهِ وهذا شائعٌ في أشخاصِهِ افتقر كل واحد منهما إلى علامة يحصل بها عند المخاطب من التعيين ما لا يحصل بدونها، ودلالة السياق عارضة على خلاف الأصول، وغايتها أن تكون محرزة لمعنى الحرف الموضوع لتعيينه فصار حرف "قد" مع الماضي في مقابلة الألف واللام في الرجل، فكما لا يستغني لفظ رجل عن أداة يعرف بها غير معناه، كذلك لا يستغني لفظ فعل إذا وقع حالاً عن تلك الأداة يعرف بها غير معناه، ولذلك قال سيبويه: لم يفعل نفي فَعَلَ، ولما يَفْعَلْ نفيُ قَدْ فَعَلَ (٣)،

---

(١) أي السابق، فكأن الحال إعادة لما سبقه.
(٢) انظر ما سيأتي.
(٣) الكتاب: ٣/١١٤-١١٥، ٤/٢٢٣.

يعنى أن لم يفعل نفي الماضي مطلقا ولما يفعل إنما هو لنفي القدر المشترك بين الماضي والحاضر، فإذا قلت: جاء زيد ضَحِكَ، أو وَضَحِكَ، كان على معنى قد ولا بد، كما قال تبارك وتعالى: ﴿حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها﴾ (١) أي وقد فتحت أبوابها وكما قال امرؤ القيس: (٢)

* له كَفَلٌ كالدِّعْصِ لَبَّدَهُ النَّدَى *

أي قد لبده الندى.

هذه طريقة الأئمة الموثوق بعلمهم كالأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي والزمخشري والأستاذ أبي الحسين وغيرهم (٣)، وأنكر أبو الحسن بن خروف قولهم في ذلك، وتبعه ابن مالك (٤)، محتجًا بأن الأصل عدم التقدير، وبأن وجود قد وعدمها مع فَعَلَ الواقع حالاً سواء، ثم قال: فإن قيل إنها تدل على التعريف، قلنا: ذلك مستغنًى عنه بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما استغنى عن تقديرها مع الماضي القريب الوقوع إذا وقع نعتا أو خبرا. قال: ولو كان الماضي لا يقع حالا إلا وقبله قد مقدرة؛ لامتنع وقوع المنفي بلم حالاً، ولو كان المنفي بلمّا أولى منه بذلك لأن "لم" لنفي فعل و "لما" نفي قد فعل قال: وهذا واضح لا ريب فيه. (٥)

---

(١) الزمر: ٧١.

(٢) هذا صدر البيت وعجزه:

* إلى حَارِكٍ مثل الغَبِيطِ المذأّب *

انظر ديوانه: ٤٧.

(٣) وهو مذهب الفراء انظر معاني القرآن له: ١/ ٢٤. والمسألة أيضا في معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٤٤، والمقتضب: ٤/ ١٢٤، والأصول: ١/ ٢٥٤، والمفصل: ٦٤، وشرح ابن يعيش: ٣/ ٦٦-٦٧ وانظر التذييل والتكميل: ٣/ ٨٥٢ المحقق.

(٤) أي انكروا وجوب تقدير "قد" إذا عريت منها الجملة.

(٥) قول ابن مالك هذا في شرح التسهيل له: ٢/ ١٣٠/أ مع اختلاف في اللفظ يسير.

قلت : هذا الذى أورده أبو عبدالله بن مالك لا يُرَدّ بمثله على من ذكر من الأئمة ، أما قوله : إنّ الأصل عدم التقدير فصحيح ، ولكن يجب القول به إذا دعتِ الحاجةُ ، وهو باب واسعٌ لا يكاد ينحصرُ بالعددِ ، وأما تسويتُهُ بين وجودِ قد وعدمِها مع فعلِ الواقعِ حالاً فغيرُ صحيحة؛ لأنّها حرفُ معنى موضوعٌ للتقريبِ وتوقع ما تدخل عليه واتصاله بزمان الحال ، فإذا أراد المتكلم تحصيلَ ذلك في نفسِ السامعِ لزمَه اقترانُ فعل بها ولا يستغنى عنها إلاّ بقرينة حالية أو لفظية إلاّ عند قصد الإجمال .

وقوله : إنّ ما تدل عليه من التعريف مدلول عليه بسياق الكلام .
قلنا : سياق الكلام إنما هو محرز لما هو لها بالأصالةِ وهي في ذلك كغيرها من الحروف التي لا تحذف ويبقى معناها إلاّ بشرط وجود المحرز كنواصب الأفعال وجوازمها وخوافض الأسماء وما أشبه ذلك .

وقوله : كما استغنى عن تقديرها مع الماضي القريب الوقوع إذا وقعَ نعتاً أو خبراً ، غَفْلَةٌ عن الفرق بين الموضعين ، وهو أن الحالَ بمنزلةِ ظرف الزمان ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاء زيد ضاحكاً فإن معناه جاء زيد وقت الضحك؟ ولذلك قال سيبويه في قوله تعالى ﴿ يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾ (١) تأويله يغشى طائفة منكم إذْ طائفة قد أهمتهم أنفسهم (٢) ، فقدرها بإذ التي هي ظرف زمان ، ولا بد من اقتران الزمان بعامله المظروف له ضرورةً ، وليس ذلك في النعت ولا في الخبر .

وقوله : ولو كان كما قالوا لكان وقوع المنفي بلما حالا أولى من المنفي بلم قلنا : نعم هو أولى / وأما وقوع المنفي بلم حالا بمنزلة ٧٧

---

(١) آل عمران : ١٥٤ .
(٢) الكتاب : ١/ ٩٠ وهو معنى قول سيبويه وليس نصه .

وقوع فعل المجرد حالا ؛لأنّ لم يفعلْ نفي فعل ،ولَمَّا يفعلْ نفى قد فعل ، والأصل المطابقة .

وقوله : وهذا واضح لا ريب فيه .

قلت : نعم هذا واضح لا ريب فيه ،على الوجه الذى ذكرناه ، ويد الله مع الجماعة وبالله التوفيق .

مسألة : لا بد من رابط يربط بين الجملة الواقعة حالا وبين صاحبها ، إمّا الواو وإمّا ضمير صاحبها وهو الأصل ،فإن عدم الضمير لزمت الواو ،وتسمى واو الحال وواو الابتداء ،وليست من قبيل الظروف على الأصح ،وإن وجد كنت مخيرا بين وجودها وعدمها ،إلّا في ثلاثة مواضع :

أحدها : أن تكون الجملة الحالية موءكدة كقولك : هو الحق لا شك فيه ، وكقول امرئ القيس (١) :

* خالي ابنُ كَبْشَةَ قد علمتَ مكانَه *

الثاني : حيث لا يستغنى الماضى الواقع حالا عن العطف عليه بأو ، كقولهم : لأضربنه ذهب أو مكث ،أي ذاهبا أو ماكثا .

الثالث : أن تكون الجملة الواقعة حالاً مصدرة بفعل مضارع ، ففي هذه المواضع الثلاثة يلزم الضمير وتمنع الواو (٢) .

أما امتناعها من الأولى فلاتحاد الموءكِّد والموءكَّد فلا تدخل الواو بينهما .

---

(١) هذا صدر البيت ،وعجزه : * وأبو يزيد ورهطه أعمامي *
وهو في ديوانه : ١١٩ . والتذييل والتكميل : ٨٢٨/٣ المحقق .

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٨٢٨/٣ المحقق .

وأما امتناعها من الثانية فلمَا دَخَلَها من معنى الشرط ، ولا تدخل الواو بين الشرط والمشـروط . وأما امتناعها من الثالثة فلقوة شبه المضارع باسم الفاعل ، فكما لا تدخل الواو على اسم الفاعل الواقع حالا (١) ،كذلك لا تدخل على المضارع الواقع حالا ، فإن جاء ما يوهم ذلك ، وجب حمله على أنه مبنيٌ على مبتدأ مقدّرٍ بعد الواو ،والجملة منصوبةُ المحل على الحال ،فالواو على هذا إنما دخلت على جملة اسمية كقولهم : جئت وأصُكُّ عينه (٢) ، وكذلك قال الأستاذ في قولهم : لا تأكل السمك وتشربُ اللبن :إنّها واو الحال وبعدها مبتدأ كأنه قال : وأنت تشرب اللبن فاعلم ذلك .

---

(١) انظر شرح الجزولية للابذى : ١/٨٥٩ .

(٢) هذا القول في إصلاح المنطق : ٢٣١ ،٢٤٩ .
ومثل ذلك قول الشاعر :
فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا

باب الابتداء

لا بد من معرفة الابتداء والمبتدأ والخبر والرافع لكل واحد منهما.

فأما الابتداء فهو:تقديم الاسم المجرد صدرَ الجملة التي هو أحد جزئيها حقيقة أو حكماً ؛ ليُحَدَّثَ عنه بالجزء الثاني المسند إليه ، أو الوصفِ المجرَّدِ المعتمدِ المحدَّثِ به عن مرفوعه المغني ، المسنَدُ هو إليه .

وقد تضمن هذا الرسم تمييز ما يسمى مبتدأ .

فأمَّا خبرُ الاسمِ المبتدأ ، فهو الجزء الثاني المحدَّثُ به عنه ،وهو محل الفائده.

وأما الوصف المذكور فلا خبرَ له اعتباراً بأنه في حكمِ ما لا يصح الإخبار عنه ،لكنهم وفوا اللفظ حقَّه فقالوا في مرفوعه : إنَّه سادٌّ مسدَّ خبره ،وإليه الإشارة : بوصف مرفوعه بالإغناء ، فحَصَلَ الجمعُ بين حَقَّي اللفظ والمعنى .

أما (١) الرافع للمبتدأ فهو الابتداء المذكور ،وأما الرافع للخبر فهو الاسم المبتدأ ،وهذا (٢) أصح ما في هذا الباب إنْ شاء الله . (٣)

فأما من ذهب الى أن كل واحد منهما عامل في صاحبه فيعتل باقتضائه إيّاه من جهة أن هذا مخبر عنه وهذا مخبر به ،وهو أصل في وجوب العمل ،وهذا وإن كان ظاهره صحيحا فباطنه سقيم ؛وذلك أنه

---

(١) في "ح" "واما".

(٢) في "ح" "هذا" بدون واو العطف .

(٣) هذه المسألة التي ذكرها ذكر الخلاف فيها ابنُ الانباري ص ٤٤ من الإنصاف وما ذهب إليه هنا هو مذهب سيبويه . انظر شرح الجزولية للشلوبين : ٢٣٦ .

إذا كان كل واحد منهما عاملاً في صاحبه فهو علامة على ما هو علامة عليه من جهة أن العامل علامة على إعراب معموله ، والشيء إذا كان علامة على شيء لم يستقم أن يكون مُعَلَّمًا لذلك الشيء لما فيه من لزوم الدور. وِزَانُهُ أن دلوك الشمس علامة على وجوب الصلاة فلا يستقيم أن يقال : وجوب الصلاة علامة على دُلوكِ الشمس ، لأنه يتوقف معرفة الوجوب على الدلوك ومعرفة الدلوك على الوجوب (١) فيكون دوراً وما أدى إلى الدور فهو محال .

وأما من ذهب إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ وهما معاً يرفعان الخبر ، فيحتج بأنه معنى يقتضيهما معا ، إلا أنه يقتضي المبتدأ بنفسه ، فوجب أن يستقل برفعه ، ويقتضي الخبر بتوسط المبتدأ فوجب أن يشاركه في رفعه ، ولا يلزم على هذا إعمال عاملين في معمولٍ واحد ، لأن وِزَانَهُ إنِ الشرطية ، فإنها تجزم فعل الشرط ، وهما معا يجزمان الجواب لعدم الاستقلال ، بل بمنزلة عامل مركب ، وينخرط في هذا السلك / قول من قال : إنّ الابتداءَ عامل فيهما جميعا ، ويحتج بأنه معنى اقتضاهما (٢) اقتضاءً واحدا ، فوجب أن يعمل فيهما جميعا ، وقصر العمل على أحدهما تحكم وِزَانُهُ : أعطيت ، مثلاً فإنه فعل يقتضي اسمين اقتضاء واحداً ، فوجب أن يعمل فيهما . ٧٨

والجواب في رد هذين القولين : أنَّ العامل اللفظي أقوى من المعنوي من حيث جمع اللفظ والمعنى ، ولا يوجد في الأقوى ما يعمل رفعين من غير إتباع ، لا بالاستقلال ، ولا بالمشاركة ، فأولى أن يمتنع ذلك في الأضعف المنفرد بأحد الوصفين ، فإن قال : لا أسلم نفي تعدد رفع

---

(١) في "ح" "الوصف" تحريف .
(٢) في "ح" "اقتضائهما".

العامل اللفظي ، لمجيء ذلك في المبتدأ المتعدد الخبر نحو قولهم : هذا حلوٌ حامِضٌ .

قلنا : المتعدد ها هنا في معنى المتحد ، وإلى هذا المعنى أشار الفارسي حين قال له ابن جني : أين ضمير المبتدأ ؟ فقال له (١) : في مُزّ ، إشارة إلى أن الغرض بالتعدد ها هنا (٢) الاتحاد .

فإن قال : الاستدلال حاصل بوجود تعدد الرفع لفظا ، وكون المعنى على خلاف ذلك غير قادح في اللفظ ، كما أن المعنى في نحو قولهم : خَرَقَ (٣) الثوبُ المسمارَ ، غير قادح في إعراب المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا ، وإن كان منافر اللفظ ، سلمنا (٤) ، ولا يلزم من وجود تعدد رفع العامل اللفظي تعدد رفع العامل المعنوي ، إذ يمكن أن يكون سبب تعدده عن اللفظي قوته بتركيبه مع معناه ، بخلاف المعنوي ، كما أن السبب المفرد في باب ما لا ينصرف ليس له قوة المركب ، المركب يقوى على منع الصرف ، والمفرد لا يقوى إلا على التهيئة دون المنع [لا بالاستقلال ولا بالمشاركة ، فأولى أن يمتنع ذلك في الأضعف المنفرد بأحد الوضعين] (٥) .

وأما من ذهب إلى أن كل واحد منهما ارتفع بتجرده من العوامل اللفظية بشرط التركيب (٦) ، فيحتج بأن في هذا المعنى قد ثبت له

----

(١) " له " ساقطة من " ح " .
(٢) في " ح " " هنا " فقط .
(٣) الراء مشددة في كلتا النسختين ، وهذه المسألة " خرق الثوبُ المسمارَ " نقلها الراعي في " عنوان الإفادة " ٢١٢ عن ابن الفخار .
(٤) " سلمنا " هنا جواب لقوله : فإن قال الاستدلال حاصل .. "
(٥) ما بين القوسين ساقطة من الأصل ، وانظر شرح الجزولية للشلوبين : ٢٣٦ .
(٦) هذا مذهب أبي موسى الجزولي انظر شرح الجزولية للأبذي : ١/٨٦٢ .

الرفع بشرط أن يكون الاسم المجرد قد ركب من وجه ما ، وذلك قولهم : واحد، واثنان، وثلاثة، وأربعة إذا عدُّوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ، ولا عنها ، وذلك مع التركيب بالعطف ، فإن لم يعطف بعضها على بعض كانت موقوفة ، ويردُّ هذا المذهبَ أن التجرد من العامل اللفظي هو عدم العامل اللفظي ، هذا معناه ، لأن صاحب هذا المذهب لا يعني بالتجرد من العامل اللفظي زواله بعد وجوده ، وإنما يعني أنه لا عاملَ لفظياً له ، فإذا كان كذلك ظهر فساد هذا المذهب من جهة أن عدم الشيء لا يتصور أن يكون موجبا لعمل في معمول .(١)

فأما استدلاله بأسماء العدد ، فإن القول في ذلك ما قاله القاضي في لغة من قال : زيدون في الأحوال الثلاثة مُسَمًّى به : إنّ ذلك حكاية لأولِ أحواله ، فإذا احتمل ذلك ظهر بطلان الاستدلال والله أعلم .

وأصح هذه الأقوال القول الأول والله أعلم .

وقد رام بعضهم إبطال عمل المبتدأ في خبره بأمرين :

أحدهما : أن المبتدأ قد يرفع فاعلا في نحو : القائم أبوه ذاهب ، فيؤدي ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً ، وقد تقدم بطلانه(٢).

والثاني : جواز تقدم خبره عليه ، والعامل إذا كان غير متصرف

---

(١) سبق للأستاذ ابن الفخار أن قال : ان العدم عند أهل السنة ليس بشيء ، انظر ص ، وانظر شرح المقدمة المُحْسِبَة : ٣٤٥ . وقال ابن أبي الربيع : "... التعرية عدم ، والعدم لا يؤثر شيئا " البسيط : ٥٣٥ ، وانظر

(٢) أنظر ص : ٢٦١ .

لم يجز تقدم خبره عليه وهذا نظر ضعيف.(١)

أما قولك : القائم أبوه ذاهبٌ فإن القائم لم يرفع الفاعل من حيث هو مبتدأ ،بل من حيث هو اسمُ فاعل بمنزلة الفعل [وأما رفعه الخبر فمن حيث هو مبتدأ ، لا من حيث هو اسم فاعل بمنزلة الفعل](٢) فيظهر أنه ظن أن رفعه الاسمين من وجهٍ واحدٍ ،وينظر إلى هذا الظن ما أورده علي بعض المذاكرين في مسألة : ضربي زيداً حسن فقال : إذا كان الخبر مرفوعاً بالمبتدأ الذى هو "ضربي ،فهو من صلته والصلة والموصول لا يستقل منها كلام ، فأجبته بنحو ما تقدم ، وهو أن رفعه للخبر من حيث هو مبتدأ لا من حيث هو مصدر ،وعمله في صلته من حيث هو مصدر لا من حيث هو مبتدأ ، فهما وجهان مختلفان ،وَزانُهُ الصلاة في الدار المغصوبة(٣) ، ومثار الغلط عدم التحقيق . والله أعلم.

وأما الجواب عن الثاني : فإنَّ عمل المبتدأ في خبره(٤) ليس محمولاً على غيره ولا مشبهاً به ، وإنما عمل فيه بشرط الأولية الوضعية ، وعدم العوامل اللفظية(٥) ، وهذا المعنى فيه موجود وإن تقدم خبره عليه ،وإنّما يمتنع العاملُ من العملِ في معمولِه مقدّماً عليه ، إذا كان محمولاً على غيره في العملِ ،ومشبهاً به من جهة مّا ،ويلزم في العمل طريقة واحدة إشعارًا بهذا المعنى /. ٧٩

----

(١) هذان الأمران اللذان ذكرهما هنا لابن عصفور . انظر شرح الجمل له : ١/٣٥٧.

(٢) تكملة من "ح ".

(٣) يبدو أنه يريد أن الصلاة في الدار المغصوبة ليست فاسدة لذاتها ، وإنما لحقها الفساد من جهة أخرى وهي كونها في ذلك المكان.

(٤) في "ح " "في الخبر".

(٥) سبق أن قال : " إن عدم الشيء لا يتصور أن يكون موجباً لعمل في معمول ".

وأما قول أبي القاسم : (والابتداءُ معنىً رَفَعَه ، وهو مضارعته للفاعل) .(١)

فقد (٢) اعترضه ابن عصفور بوجهين :

أحدهما : أن المضارعة معنى ، والمعاني لم يثبت لها عمل .

والثاني : أن الأصل لا يطّرد حمله على الفرع .(٣)

الجواب عن الأول : أنه قائل بأن التعريَ يرفع المبتدأ والخبر ، فما الفرق ؟ .

والجواب عن الثاني : أن الأصل يحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع ، فرع في الأصل وذا من ذلك ، هذا إن سلّمنا أن الجملة الاسمية أصل للفعلية ، وفيه نظر ؛ إذ لقائل أن يقول : إن ذلك بالعكس ، وقد قيل : إنما (٤) يستقيم إفساد (٥) مذهب من المذاهب بأمر وقَعَ إجماعُ المختلِفينَ عليه ، فلم يصنع ابن عصفور في هذا الموضع شيئا . والله أعلم .

فصل : الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ؛ لأنه محكوم عليه ولا يحكم على الشيء إلا بعد معرفته ؛ إذ المجهول لا يحكم عليه بشيء ، وقد يكون نكرة على خلاف الأصول (٦) وذلك بشرط حصول الفائدة ، هذا هو الضابط في هذا الباب (٧) ، إلا أن النحويين تتبعوا مواضع حصول الفائدة من ذلك فوجدوها نحواً من عشرين موضعا .(٨)

---

(١) الجمل : ٣٦ .

(٢) " فقد " ساقطة من " ح " .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٥٥ ، وليس ما هنا هو نص ابن عصفور ، وإنما هو مستفاد من كلامه .

(٤) في الأصل " وإنما " بإثبات الواو .

(٥) في " ح " " فساد " .

(٦) في " ح " " القياس " .

(٧) ذكر الأبذي أن هذا شرط سيبويه ، شرح الجزولية : ١/ ٨٧٨ .

(٨) ذكر الشاطبي تلميذ ابن الفخار أن أكثر ما جمع المتأخرون على ما جمعه بعض شيوخه عشرون موضعا ، وكأنه يعني ابن الفخار . شرح الألفية : ٢٩٤ ، وذكر ابن أبي الربيع أن المبتدأ لا يكون نكرة إلا في عَشَرة مواضع . البسيط : ٥٣٧ - ٥٤١ وقد أوصلها بعضهم نيفا وثلاثين موضعا . شرح ابن عقيل ١/ ٢١٦ وانظر تقييد ابن لب : ٣٠٠-٣٠٤ .

أحدها : أن يكون فيها معنى العموم كقوله تعالى * كل نفس ذائقة الموت * (١) و * كل حزب بما لديهم فرحون * (٢) ، لأن العموم يتناول الكل فهو في معنى المعرفة .

الثاني : أن يكون فيها معنى الحصر ،كقولهم : شيءٌ مّا جاءَ بكَ ، وشرٌّ أهرَّ ذا نابٍ، (٣) لأنه مقدر بالفاعل ،أي ما جاء بك إلّا شيء وما أهر ذا ناب إلا شرٌّ ، وإذا كان مقدرا بالفاعل صح الابتداء به ،لأن الفاعل محكوم عليه قبل ذكره ،فهو معتمد على فعله ، فالوجه الذى صح الإخبار به عن الفاعل هو المصحح للابتداء بالنكرة التي في معنى الفاعل. (٤)

الثالث : أن يكون فيها معنى التنويع كقوله: (٥)

* بشِقٍّ وشِقٌّ عندنا لم يُحَوَّلِ *

فإنّ معناه الشق الآخر :

الرابع : أن يكون فيها معنى الدعاء كقوله تعالى : * سلام على آل ياسين * (٦) ، و * ويل للمطففين * (٧) فإنه في معنى ما لا يشترط فيه التعريف .

الخامس : أن يكون فيها معنى التعجب كقولك : ما أحسن زيدا في مذهب سيبويه (٨) ،وعجب لزيد ، فإنه (٩) مبني على الإبهام ،ولهذا

---

(١) آل عمران : ١٨٥ .
(٢) الروم : ٣٢ .
(٣) هذا من أمثال العرب انظر: المستقصي : ٢/ ١٣٠ . والقولان في الكتاب : ١/ ٣٢٩ ،وانظر الأصول : ١/ ٩٩ والمساعد : ١/ ٢٢٠ .
(٤) انظر شرح المفصل لابن الحاجب : ١/ ١٨٥ مع اتفاق في العبارة كبير.
(٥) هذا عجز بيت في معلقة امرئ القيس ،وصدره :
* إذا ما بكى من خلفها انحرفت له *
وهو في ديوانه : ١٢ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٤٢ ،وشرح الجزولية للابذى : ١/ ٨٨٠ ،والبسيط : ٥٣٨ وتقييد ابن لب : ٣٠٣ .
(٦) الصافات : ١٣٠ .
(٧) أول المطففين .
(٨) الكتاب : ١/ ٧٢ ، وانظر المقتضب : ٤/ ١٧٣ .
(٩) في "ح" "كأنه".

نقد قول من جعل ما ٱلتعجبية موصولة (١) ،لأن ٱلصلة تبين ٱلموصول وتوضحه وذلك منافٍ لوضع ٱلباب .

السادس : أن يكون فيها معنى ٱلاستفهام كقولك : من في ٱلدار ؟ ومن أخوك ؟ في أحد وجهيه ، (٢) وما عِندَك ؟ ، وأيّ إنسان في ٱلدار ؟ وذلك أن أسماء ٱلاستفهام تعم جميع أفراد ٱلمسؤول عنه بها ،لأنهم ضَمَّنوها معنى حرفه ليكون الاستفهام بها أخصر من التفصيل ٱلذى لا ينوب عنه التطويل .

السابع : أن يكون فيها معنى ٱلشرط كقولك : من يكرمني أكرمه ، وما تفعل أفعلْ مثله ،لأنها أيضا تعم جميع أفراد مع تقع عليه .

الثامن : أن يكون فيها معنى التفضيل كقولك : موء من خير من مشرك ، وهذا يوؤول إلى معنى التعميم ،لأنك أردت تفضيل جنس ٱلموء من على جنس ٱلمشرك ،لأن المعنى الذي فَضُلَ به الواحدُ من الموءمنين ٱلواحدَ من الكافرين موجودٌ في كل واحد من جنسه . هذا حاصله .

التاسع : أن يكون فيها معنى ٱلفعل ،وهو قول ٱلأخفش (٣) نحو: قائم أخواك ، لأنه قد ثبت جريانه مُجْرَى ٱلفعل في عمله فينبغي أن يجرى مجراه في وقوعه أولَ ٱلكلام وٱلابتداء به ،وهذا قياس على حاله إنْ قواه سماع ٱختيارى .

---

(١) هو الأخفش . انظر شرح ٱلكافية للرضي : ٢/ ٢٨٨ ،وٱلمغنى : ٣٩٢ ،وانظر ٱلإشارة إلى هذا القول دون عزو في المقتضب : ٤/ ١٧٧ .

(٢)

(٣) انظر مذهب الأخفش في شرح المفصل : ٦/ ٧٩ ،وشرح ابن عقيل : ١/ ١٩٢ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٥٣ ،وهو مذهب الكوفيين ، وأما مذهب الخليل وعليه الجمهور وسيبويه فإنهم يرون ان قائم خبر مقدم . قال سيبويه : " وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذاك إذا لم

===

العاشر : أن يكون الخبر ظرفا أو مجرورا مقدما عليها بشرط التعريف كقولك : في الدار رجل ، وعندك رجل ، وقد كثر كلام الناس في التوجيه ، فكلهم منع : رجل في الدار (١) ، واتفقوا على جواز في الدار رجل فقال قوم : إنّما جاز في الدارِ رجلٌ ، وعندك إنسانٌ ؛ لأن تقديم الظرف نصٌّ في الخبرية ، ولم يجز رجل في الدار ؛ لاحتمال أن يكون صفةً للنكرة ، فينتظر السامعُ الخبرَ ، فالذي جَوَّزَ : في الدار رجلٌ نفي الاحتمال ، والذي منع رجل في الدار بقاء الاحتمال .

ورد بعضهم هذا التوجيه ، لأن مثل هذا الاحتمال لا يمنع ، بدليل / قولهم : زيد القائم ، فإنه خبر له باتفاق مع أنه يجوز أن ٨٠ يكون صفة فينتظر السامع الخبر (٢) .

وصحح ابن عصفور ذلك التوجيه ، ورد هذا بأن النكرة أحوج للصفة من المعرفة اعتباراً بالوضع (٣) .

وقال قوم : إنما جاز في الدار رجل ، لأن هذا المبتدأ محكوم عليه قبل ذكره كالفاعل الذى لا يشترط فيه التعريف لتقدم الحكم عليه ، فلما شارك الفاعل في هذا المعنى جاء مجيئه والله أعلم .

=== تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ " الكتاب : ١٢٧/٢ . وفسر ذلك السيرافي فقال : يريد أن قولك قائم زيد قبيح إن أردت أن تجعل " قائم " المبتدأ ، و" زيد " خبره أو فاعله ، وليس بقبيح أن تجعل قائم خبراً مقدما والنية فيه التأخير . انظر قول السيرافي في الكتاب : ١٢٧/٢ هامش (٢) وانظر المقتضب : ١٢٧/٤ .

(١) حكى ابن الحاج عن شيخه الشَّلَوْبين أنه كان لا يمنع : رجل في الدار ، ولكن يقول الاكثر والاحسن التقديم . انظر شرح الألفية للشاطبي : / ٢٩٥ وتوجيهه لذلك .

(٢) الذى رَدّ ذلك هو ابن الحاجب في شرح المفصل : ١٨٦/١ وما أورده قبل هذا الرد به كثير من عبارة ابن الحاجب .

(٣) شرح الجمل له : ٣٤٣/١ .

(١-
وفيه توجيه آخر وهو أن تقديم ما أصله التأخير مشعر بالعناية والاهتمام، والمخبر عنه أحق بهذه المنزلة عند قصد المطابقة، لأنه متعلق الأحكام، فمن ثم جاز في الدار رجل، بتقديم المجرور ولم يجز بتأخيره، لأن المعنى على الإخبار عن الدار أنها معمورة برجل، لأنها حلت محل ما أصله التقديم، فجرى على حكمه من جهة المعنى وحلت في الثاني محل ما أصله التأخير فبقي عليها الحكم الحاضر، وإذا كان كذلك جاء منه الإخبار عن النكرة دون مسوغ، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، وهو معنى قول الأستاذ أبي الحسين دون لفظه. -١)

الحادي عشر: أن تكون معتمدة على حرف نفي، لأن النكرة في سياق النفي تعم، وإذا عمت كانت للكل، وهو في معنى المعرفة، كقولك: ما أحد خير من زيد، أو على حرف استفهام كقولك: أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟، لأن السائلَ عالمٌ بإثباتِ الحكم لأحدهما بعينه، وإذا كان الحكم معلوماً صار الخبر في معنى الوصف فهي في المعنى نكرة موصوفة.

الثاني عشر: أن تكون مختصة بوجهٍ مّا من الاختصاص، مثل أن تكون موصوفةً لفظاً نحو: رجل من طنجة عاقل، ورجل من سبتة فارس، أو تقديراً نحو: السمن مَنَوان بدرْهم، أي مَنَوان منه بدرهم، على أحد وجهيه، أو في حكمها نحو: رُجَيْلٌ في الدار، لأنه (٢) في معنى: رجل حقير في الدار، أو مضافة نحو: " خمس صلوات كتبهن الله على العباد،

(١-١) ساقطة من "ح" ونص قول الأستاذ أبي الحسين هو: "وإنما جاز الابتداء هنا بالنكرة، لأن المقصود الإخبار عن الدار بأنها مسكونة وليست النكرة المقصودة بالإخبار، وكان الأصل أن تقول: الدار معمورة برجل، ثم أرادوا الاختصار فقالوا: في الدار رجل، والزموا الدار التقديم لانها المخبر عنها بالحقيقة" البسيط: ٥٨٧-٥٨٨.
(٢) في "ح" "كأنه" خطأ.

أو عاملة نحو : سواء علي أقمت أم قعدت ، على طريقة من جعل سواء مبتدأ ، لاختصاصه بالمجرور.

الثالثَ عَشَرَ : أن تكون في جواب مَنْ سأل بالهمزة وأم كقولك : رجلٌ ، جواباً لمن قال : أرجلٌ في الدارِ أم امرأة ؟ ، لانحصار الجواب بين الاسمين فلا يكون الجواب إلاَّ بأحدهما .

الرابعَ عَشَرَ : أن تكون النكرةُ غيرَ مرادةٍ بعينها ، كقولهم : رجلٌ خيرٌ من امرأة ، أيْ واحدٌ من هذا الجنس ، أيَّ واحدٍ كانَ ، لا على معنى أَنَّه يتناولُ الجنسَ كلَّه في حينٍ واحدٍ ، قاله ابن عصفور (١) ، وأخذه الأستاذُ على معنى أَنَّهُ يَتَناوَلُ الجنسَ كلَّه دُفْعَةً واحدةً (٢) ، وهذا بيِّن ، إلاَّ أنَّه غيرُ مقيسٍ ، لكونه بغير أداته . والله أعلم .

الخامسَ عشَرَ : أن تكون الصفةُ خَلَفاً من الموصوف نحو : قولك : ضاحك في الدار ، أي رجلٌ ضاحك في الدار ، حكاه ابنُ عصفورٍ عن الكوفيين ، وحسّنه (٣) ، وهو كما قال ، لأنَّ الصِّفَةَ الخاصَّةَ قد كَثُرَ قيامُها مَقامَ موصوفِها .

السادسَ عشَرَ : أن تكونَ مقرونةً بواوِ الحالِ كقوله تعالى : ﴿ يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾ (٤) وفيه أيضاً التنويع .

السابع عشر : أن تكونَ معطوفةً كقولك : زيدٌ ورجلٌ في الدّارِ ، لأنه قد يكون للشيءِ معَ غيرِه حكمٌ ، لا يكون له وحده ، أو معطوفاً عليها كقوله تعالى ﴿ طاعةٌ وقولٌ معروفٌ ﴾ (٥) (٦- أي طاعة وقول معروف -٦) أمثلُ .

---

(١) شرح الجمل : ٣٤٢/١.
(٢) البسيط : ٥٣٩.
(٣) شرح الجمل : ٣٤٢/١.
(٤) آل عمران : ١٥٤.
(٥) سورة محمد صلى الله عليه وسلم : ٢١.
(٦) ساقط من "ح".

الثامنَ عشَرَ : أن تكون النكرة جارية مَجْرَى الأمثال كقولهم : أَمْتٌ في الحجر لا فيك (١) ،وأخذه بعضهم على معنى الدعاء (٢).

التاسعَ عَشَرَ : أن يكون فيها معنى الأمر كقوله تعالى : ﴿ فنظرة إلى ميسرة ﴾ (٣).

تمام العشرين : أن يتقدم على النكرة شيء من معمول خبرها كقولهم : فيها أسد رابض ،فأسد مبتدأ ،ورابض هو الخبر ، وفيها متعلق برابض ، لقولهم : ان فيها أسدا (٤) رابض ،وإنما صح الابتداء بالنكرة هنا لتقدم معمول خبرها عليها والله أعلم.

ثم قال : (واعلم أن الاسم المبتدأ (٥) يخبر عنه بأحد أربعة أشياءَ) . خبر المبتدأ على أربعة أقسام :

مفردٌ ،وجملةٌ ،وظرفٌ ،ومجرورٌ ،فإنْ كانَ مفرداً ، فلا يخلو أن يكون جامداً أو مشتقاً ،فإن كان جامداً طَابَقَ الأوّلَ في غيرِ تَشْبِيهٍ ،كقولك : أخوك زيدٌ ،وأخواك الزيدان ،وإخوتك الزيدون.

---

(١) هذا من أمثالهم انظر المستقصى : ١/ ٣٦٠ وهو في الكتاب: ١/ ٣٢٩.

(٢) الذى أخذه على هذا المعنى هو المبرد ،وابن جنى ،والشلوبين. انظر شرح السيرافي : ٢/ ٩١/ ب ،والخصائص : ١/ ٣١٨ ، والتوطئة : ٢٠٤ ،ومما ابتدأ بالنكرة فيه قولهم : عبد صريخه أمة ، وذليل عَاذَ بِقَرْمَلَةٍ ،وهذه كلّها أمثال.
قال السيرافي : ورأيت بعض النحويين يذكر أن كل نكرة مبتدأ بها من هذا النحو ففيه معنى عجب أو دعاء . ٢/ ٩٢/ أ.
وانظر البسيط : ٥٤٠ ،وتقييد ابن لب : ٣٠٤ ،قال وقول سيبويه هو الصحيح لأنه نقله عن العرب على غير معنى الدعاء ، ومثله قَالَ السيرافي .

(٣) البقرة : ٢٨٠.

(٤) في "ح" "أسد" مرفوع ،وهو خطأ.

(٥) في الجمل : ٣٦ "المبتدأ به" وما أثبت يوافق بعض نسخ الجمل المثبتة في التحقيق .

وإن كان مشتقًّا (٢) فإن رفع ضميرَ الأوّلِ، أعني (١) المخبر عنه [به] لزمتِ المطابقةُ / أيضا في الإفرادِ والتّثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ (٣). ٨١

وإنْ رفعَ اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً لَزِمَ الإفرادُ في أفصحِ الوجهين كقولك : زيدٌ قائمٌ أبوه، والزيدانِ قائمٌ أبواهما، والزيدون قائمٌ آباؤهم، وزيدٌ هندٌ ضاربُها هو، والزيدانِ الهندانِ ضاربُهما هما، والزيدون الهندات ضاربهن هم (٤).

فإن كانَ هذا الخبرُ ظرفًا أو مجرورًا، فإنْ رفَعَ ضميرَ الأوّلِ، لَزِمَ تقديرُ ما يتعلّق به مطابقًا، وإنْ رفعَ اسماً ظاهراً لزِمَ تقديرُه مفرداً في أفصحِ الوجهين، كما فسر في المفرد المشتق المذكور قبل.

واختلفَ النّاسُ في الظّرفِ والمَجْرورِ إذا وَقَعا خبرَيْنِ، أو صفتينِ، أو صِلتين، أو حالَين، هل هما في تأويلِ مفردٍ أو في تأولِ جملةٍ ؟ فظاهر كلامِ أبي عليّ في الإيضاحِ أنّهما في تأويلِ جُملةٍ مطلقاً (٥)، لأنّه عمَّ ولم يَخصَّ، وقال غيرُه : إنّ تأويلَهما (٦) على حَسَبِ المَوضِعِ الذي يكونانِ فيه، فإنْ كانا في موضِعِ صلةٍ كانا في تأويلِ جُملةٍ، لاختِصاصِ الموضِعِ بالجمل، وإذا كانا في موضعِ خبرِ المبتدأ، أو في موضعِ الصِّفةِ، أو في موضعِ الحالِ كانا في تأويلِ المفردِ لاختِصاصِ الموضِعِ بالمفردِ وضعاً، ولا معنى لتأويلِه بالجملةِ في هذه المَواضِعِ، لأنّه يَلزمُ أيضاً تأويلُ تلك الجُملةِ بالمفردِ (٧).

---

(١) في الأصل "اغنى" بالمعجمة.
(٢) "به" تكملة من "ح".
(٣) مثل " زيد قائم ".
(٤) اللغة الأخرى هي أن يثنّى العاملُ ويجمعَ عند تثنيةِ وجمعِ فاعلِه، وهي لغة بني الحارث وغيرهم، ومن هذه اللغة قوله تعالى : ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ الشورى : ٢٤.
(٥) انظر الإيضاح : ٤٨ ومابعدها، وشرح الالفية للشاطبي : ٢٨٤.
(٦) في "ح" " تأويلها " بالإفراد.
(٧) انظر تفصيل الشاطبي رحمه الله لتلك التأويلات في شرح الألفية له : ٢٨٤/ ومابعدها.

رَأى الأَمْرَ يُفْضِي إلى آخِرٍ   فَصَيَّرَ آخِرَهُ أوَّلا (١)

فهذا هو الصحيح إنْ شاء الله .

فإنْ كانَ هذا الخبرُ جملةً اسميَّةً كانت أوْ فعليَّةً لم يكن بُدٌّ من اشتمالِها على ضميرٍ يعودُ إلى المُخْبَرِ عنه أوْ ما يَسُدُّ مَسَدَّه ؛ ليحصُلَ بذلك الرَّبطُ ، فالضَّميرُ معروفٌ ، والذي يَسُدُّ مَسَدَّه ثلاثةُ أشياءَ عندَ أكثرِ أصحابِ سيبويهِ ، وهي : اسمُ الاشارةِ ، واسمُ الجنسِ ، وتكرارُ الأولِ بلفظِه (٢) ، وَزِيدَ رابعٌ عن الأخفشِ وهو: تكرارُ الأولِ بمعناه ، وهو جيد ؛ لأنَّه يلزمُ القولُ بذلك في نحو قولك : زيدٌ نعمَ الرجلُ ؛ ألا ترى أنَّ اسمَ الجنسَ هاهنا إنما يَصِحُّ (٣) به الربطُ لانْدِراجِ الأولِ تَحْتَه ، فهو مكررٌ بالمعنى دونَ اللفظِ (٤) والله أعلم . الا في موضعين فانه لا يحتاج فيهما الى ضمير ولا ما يسدُّ مَسَدَّه :

أحدهما : إذا كانَ الخبرُ هو المبتدأُ في المعنى .

والثاني : إذا كانَ الخبرُ هو المبتدأُ في الأصل .

فالأولُ كضميرِ الأمرِ والشأنِ نحو قولك : هو زيدٌ قائمٌ ، فإنَّ المعنى : الأمر زيدٌ قائمٌ ، وزيدٌ قائمٌ أمرٌ من الأمورِ الواقعةِ في الوجودِ ، فكأنك قلتَ : الأمرُ الذي يُهتَمُّ بذكرِه: زيدٌ قائمٌ ، أو قامَ زيدٌ ، فالثاني هو الأولُ لاتحادِ المعنى ، وإن غايَرَه في اللفظِ .

---

(١) هذا البيت لم أقف على قائله ، وكل من أورده يضرب به مثلا في مثل هذه الحالة وهو في الخصائص : ١/٢٠٩ ، ٢/٣١ ، ١٧٠ ، والمحتسب : ١/١٨٨ ، وشرح المفصل : ٥/١٢٠ ، وشرح الجزولية للابذى : ٨٨٥ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٤٥ .

(٣) في "ح" "إنما صح" .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٤٥ ، وشرح الجزولية للابذى : ٨٨٨ .

والثاني كقولك : سواء علي أقمت أم قعدت ،فسواء هو المبتدأ عند حذاق النحاة وهو ظاهر الفارسي في الإيضاح (١) ،والجملة التي بعده في موضع الخبر ولم يحتج فيها إلى ضمير اعتبارا بأنها هي المبتدأ في الأصل تأويلا كأنه كان : سواء علي قيامك وقعودك ،ولو كان هكذا لكان قيامك وقعودك هو المبتدأ ،لكن العرب ربما عكست فأخبرت بالمعرفة عن النكرة إذا كان مسوغا للابتداء بها كقولهم : ان خيرا منك زيد ، وكان خير منك زيدا ، فحكم النحاة على مثل هذا الذى نحن بسبيله باندراجه تحت هذا الأسلوب (٢) ،فلما صار قيامُكَ وقعودُكَ خبراً ،على هذا التقدير وقعت الجملة موقعَهُ .

وهذا المذهب أحسن من قول من قال : إن سواء خبر مقدم والجملة التي بعده هي المبتدأ اعتباراً بالمعنى (٣) ، لأن الجملة تقع موقعَ الخبر ولا تقع موقع المبتدأ الا على وجه الحكاية ،وليس هذا من ذلك ،فالحاصل أن هذه الجملة الواقعة خبرًا لم يكن فيها ضمير ،اعتباراً بالأصل ،ولم يكن في الأمر ضمير اعتبارًا بالحال والله أعلم .

ثم قال : (واعلم أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه إلا إذا كان فعلا) (٤) .

خبر المبتدأ يكون مفردًا ،وجملة فعلية ،وجملة اسمية ،وظرفا ومجرورا ،وقد

---

(١) الإيضاح : ٥٠ .

(٢) قال سيبويه : ١٤٢/٢ : وتقول : إن قريبا منك زيد ،والوجه إذا أردت هذا أن تقول : ان زيداً قريب منك ،أو بعيد منك ، لأنه اجتمع معرفة ونكرة ، وانظر ٤٨/١ - ٤٩ .
وانظر تفصيل المسألة في شرح الإيضاح لابن أبي الربيع : ١٣٨/١- ١٣٩ .

(٣) منهم ابن كَيْسَان ،والزمخشرى عند قوله تعالى ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾ البقرة : ٦ ،وانظر إعراب القرآن للنحاس : ١٣٤/١ ،والمفصل : ٢٤ ،وشرح الإيضاح لابن أبي الربيع : ١٣٨/١ .

(٤) الجمل : ٣٧ .

تقدم هذا التقسيم قبل (١) ، ولا يمتنع تقديم شيء من هذه الأخبار على المبتدأ إلّا ما كان من ذلك فعلا (٢) ،ومرفوعه (٣) ضمير الأول ، فإنه لا يتقدم على المبتدأ على أن يكون خبرا مقدما ولكن على أن يتبدل الإعراب إلى اعراب آخر ،وذلك أنك إذا قلت : زيد (٤) قام فقولك : قام ، خبر عن زيد ،وفاعله ضمير يعود على زيد ،وبه وقع الربط ،فإذا قدمت (٥) فقلت : قام زيد ، صار زيد مرفوعا به بعد أن كان مرفوعا بالابتداء ، لأن الفعل عامل لفظي قد جمع اللفظ والمعنى ،والابتداء عامل معنوي منفرد بأحد الوصفين ،ولا يجوز أن يعمل الأضعف بحضرة الأقوى مع عدم المانع ،فإن قلت : فما الذي يدل على صحة هذا القياس / ولعله 82
خبر مقدم ؟ .

فالجواب : أنه لو كان كذلك لكان مع التقديم على حكمه مع التأخير ، فكنت تُلزِمُهُ مع التقديم ما يلزمه مع التأخير ،وأنت تلزمه الإفراد مع التقديم بخلاف التأخير فدل ذلك دلالة ظاهرة على اختلاف الغرضين (٦).

فإن قلت : هذا ظاهر على اللغة الفصيحة (٧) فما الجواب على لغة من يسوى بين التقديم والتأخير في تلبسه بعلامة الاثنين والجماعة ؟ (٧).

فالقول في ذلك : أن أصحاب هذه اللغة شبهوا الاثنين والجماعة بالمؤنث ،لاتفاقهما في الفرعية ،فألحقوا الفعلَ المقدمَ عليهما علامتيهما

---

(١) انظر ص ٢٠٩.
(٢) " فعلا " ساقطة من " ح ".
(٣) في " ح " " أو مرفوعة ".
(٤) ساقطة من " ح ".
(٥) في " ح " " قدمته ".
(٦) هذا مما أبطل به المبرد تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر فعلاً يتحمل ضمير المبتدأ . انظر المقتضب : ١٢٨/٤ وهو رد على الكوفيين والأخفش في تجويز ذلك .
(٧) اللغة الأخرى هي لغة " أكلوني البراغيثُ ".

فقالوا : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون كما فعلوا بالمؤنث حين قالوا : قامت الهندان ، وقامت الهندات ، كذا ينبغي أن يكون القول في هذه اللغة ؛ لتكون اللغتان جاريتين (١) على أسلوب واحد في كون هذا الفعل المقدم غير منوى به التأخير ، وقد حمله بعضهم على أنه خبر مقدم ، على اعتقاد اسمية العلامتين (٢) ، وحمله آخرون على ابدال الاسم الظاهر منهما (٣). ولو كان كما قالوا لم يختص ذلك بلغة دون أخرى ؛ لأن تقديمَ الخبرِ والبدلِ كليهما شائعٌ في جميع اللغات .

مسألة : إذا قلت : قائم زيد ، فهل يلزم أن يكون قائمٌ خبرًا مقدماً ، أو يجوز فيه وجهان : أحدهما ما ذكرناه ، والثاني أن يكون رَفْعاً بالابتداء وزيد فاعل به يسد مسد الخبر ، فالأول مذهب سيبويهِ ، والثاني مذهب الأخفش (٤) ، فان اعتمد " قائم " على حرف نفي أو استفهام اتفق المختلفان على جواز الأمرين ، وهذا الاختلاف (٥) والوفاق جاريان في الظرف والمجرور إذا قدما على المبتدأ على ما فسرناه آنفا . والله اعلم .

ثم قال : (واعلم أن الظروف من الزمان) (٦) إلى آخره .

الظروف على قسمين مكانية وزمانية ، فالمكانية تكون أخبارًا عن الأحداث والأشخاص لحصول الفائدة بالفريقين .

---

(١) في الأصل " جاريتان " .
(٢) انظر شرح ابن عقيل : ١/ ٤٦٨ ؛
(٣) انظر الكتاب : ٢/ ٤١ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٦٨ ، وهمع الهوامع : ٢/ ٢٥٦ - ٢٥٧ .
(٤) انظر مذهب سيبويه والأخفش فيما تقدم ص ٢٦٨ هامش (٣) .
(٥) في " ح " " الخلاف " .
(٦) الجمل : ٣٧

وأما الزمانية فتكون أخباراً عن الأحداث، لحصول الفائدة بذلك ، ولا تكون أخباراً عن الأشخاص، لعدم الفائدة في ذلك، إلَّا في سبعة مواضع،(١) جاء الزمان فيها خبراً عن الشخص في ظاهر الأمر، والمعنى على خلاف ذلك في التحصيل.(٢)

أحدها: أن يكون المبتدأ على حذف مضاف كقولهم: الهلالُ الليلةَ، أي حدوث الهلال الليلة.

والثاني: أن يكون المبتدأ موصوفاً كقولهم: أكلَّ يوم ثوب تلبسه ؟! أي أكل يوم لبس ثوب، من جهة أن الاعتماد على الصفة.

والثالث: أن يكون الزمان موصوفا كقولهم: نحن في زمان صالح، للاعتماد على الصفة.

والرابع: أن يكون المقصود ما أضيف إليه ظرف الزمان كقولهم: [زيد](٣) حين طَرَّ شاربه، أي زيد طَرَّ شاربه، ثم ذكر الزمان توكيداً، ومن يقول بزيادة الاسماء قال: الزمان ها هنا زائد.

والخامس: أن يكون جواباً لسؤال مُخْرَجٍ عن حده كقولهم: نحن في يوم الخميس، جواباً لمن قال: في أيّ يوم نحن ؟ [و](٤) كان

---

(١) قال السيوطي قال ابن مكتوم في تذكرته قال أبو الخطيب الفارسي نحوى من أصحاب المبرد في كتاب (النوادر) له: الليلة الهلال ليس في الكلام شخص خبره ظرف من الزمان إلا هذا ومثله قوله: أكلَّ عام نَعَمٌ يحويه "الاشباه والنظائر: ٣/ ١٠٢ وهو محجوج بما أورده النحاة.

(٢) هذه السبعة المواضع ذكر ابن أبي الربيع منها أربعة مواضع، وأورد الشاطبي ثمانية مواضع يوافق بعضها عبارة ابن الفخار. انظر البسيط: ١/ ٦٠١ ومابعدها، وشرح الألفية للشاطبي: ٢٨٩ - ٢٩٠.

(٣) تكملة من "ح".

(٤) "الواو" تكملة من "ح".

الوجه أن يقول(١) : في أيِّ يومٍ يومنا(٢) ، ولما لم يقل ذلك أجابه على حد سؤاله إذ كان ، لمَّا كان أصل الجواب أن يكون مطابقا للسؤال .

والسادس : أن يكون في باب النفي العام ، كالحديث المروى(٣) " إذا هلك كسرى فلا كسرىٰ بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصرَ بعده " ، لأنه يتناول الأزمان المستقبلة كلها .

والسابع : أن يكون الغرض به التأريخ كقولهم : كان موسى عليه السلام زمان فرعون وكان إبراهيم عليه السلام زمان نُمْرُود .

هذا التقسيم على طريقة الجمهور ، وأما أبو الحسين بن الطراوة فخالف في ذلك وقال : ينبغي أن يكون ذلك كله مربوطاً بالفائدة ، فيقال : ظروف الزمان والمكان كلاهما يكون خبراً عن الأحداث والأشخاص بشرط الفائدة ، لأنك تجد في الظرفين معاً ما لا يصح الإخبارُ به عن شخصٍ ولا معنى ، فلو قلت : زيد في مكان[و](٤) القتال في زمان ، لم يجز ؛ لعدم الفائدة ، وتجد مواضع عدة جاء الزمان فيها خبراً عن الأشخاص ، وهو ما تقدم ذكره ، فينبغي أن يربط ذلك بالفائدة(٥) .

والصواب ما ذكرناه عن الجمهور من التقسيم ، يدلك على ذلك أنه ما جاء من ظروف الزمان خبرا عن الأشخاص في ظاهر الأمر ، فإن المعنى على خلاف اللفظ ، وجميع ما جاء من ظروف المكان خبراً عن شخص أو معنى ، فإن معناه على حسَب لفظه / من غير احتياج إلى تأويل . ولو كان ٨٣
على ما قاله أبو الحسين بن الطراوة لاستوى الفريقان ، وهذا واضح إنْ شاء الله .

---

(١) في "ح" " يقال ".
(٢) في الاصل " في يوم يومنا " وفي "ح" " أيَّ يوم يومنا " والوجه ما أثبت.
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المناقب - باب علامات النبوة : ٤/٢٤٧ .
(٤) تكملة من "ح".
(٥) انظر مخالفة ابن الطراوة في البسيط ، وشرح الألفية للشاطبي في المواضع السابقة ، وانظر ابن الطراوة النحوي : ٢٣٨ .

مسألة :(١)

وأنت إذا آستدبرته سَدّ فرجَه ... بِضَافٍ فُوَيْقَ الأرض ليس بأعزل(٢)

"أنت" رفع بالابتداء ،و"إذا" ظرف زمان مُضمَّن معنى الشرط والجملة بعده مجرورة المحل به على الأعرف(٣) ،وتسمى شرطا ،والجملة الثانية تسمى جزاء ،و"إذا" منصوبة المحل بفعله(٣) ، على ما اختاره ابن جنى ،وهذه الجملة المركبة من الشرط والجزاء مرفوعة المحل على أنها خبر للمبتدأ ،والرابط فاعل الشرط ،فإذا سئلت عن تقديره على ما هو الأصل فيه ،سبكت آسم فاعل من فعل الجزاء ،لأنه نظير خبر المبتدأ ، من جهة المعنى مَظِنّة الفائدة ،فإذا فعلت ذلك وجب إبراز ضميره(٤) الفاعل من حيث جرى على غير من هو له في المعنى ،وجئت بالقيد الزماني بعده ومعه رابط الخبر بالمبتدأ فقلت : وأنت ساد هو فرجه وقت آستدبارك إيّاه ، هذا هو القول في المسألة .

ولأبي الحجاج بن يسعون(٥) فيها إعراب غريب ، كاد أن يمحى بماء الدموع؛لجلالة قدره ، ولكن لا بد للبطل من روحة ،قال : إنّ خبر المبتدأ من محذوف تقديره : وأنت مرور به ،قال : ولا بدّ من هذا التقدير ؛لأنّ الظرف الزماني لا يكون خبراً عن الجثث ، يعني أن الخبر مدلول عليه بالسياق ؛لإنّ مقتضى الجملة يتضمن المرور به .

---

(١) هذه المسألة كلها لم ترد في "ح".
(٢) البيت لآمرىء القيس من معلقته ،انظر ديوانه : ٢٣ .
(٣) انظر شرح المفصل لابن الحاجب: ١/٢٠٥ ،والأشباه والنظائر : ٣/٣٤٩ - ٣٥٠ .
(٤) في الأصل "الضميره" وهذا الموضع ساقط من "ح" وقد سبقت الإشارة لذلك .
(٥) هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون التجيبي . كان أديبا نحويا لغويا فقيها . أقرأ بالمَرِيّة وولي أحكامها ،له المصباح في شرح ما أعتَمَ من شواهد الإيضاح وغيره . توفي في حدود سنة اربعين وخمسمائة. انظر بغية الوعاة : ٢/٣٦٣ .

قلت : ليس هذا ٱلذى أوجب له حذف ٱلخبر من نظر ٱلعلماء ، وإنما هو خيال لا حقيقة تحته ، وذلك أن معنى قول ٱلنحويين : إنَّ ظرف ٱلزمان لا يكون خبرا عن ٱلجثة : أنّ متعلق الظرف ٱلزماني إذا كان خبرا عن جثة لم يجز حذفه ، على أن يكون ذلك الظرف مغنياً عنه ؛ لأنّ هذا الظرف ليس فيه دلالةٌ عليه ، فإذا قلت : زيدٌ مسافرٌ يومَ الجمعةِ ، لم يجز حذف هذا ٱلخبر ؛ لأنّ يومَ الجمعةِ لا يدل على صفةٍ من صفات زيدٍ بالتعيين كان ٱلمخبرُ يجهلها.(١)

فإنْ قلت : فأقول زيد يوم ٱلجمعة ، لأنّ فيه دلالةً على ٱستقرار زيد فيه .

قلت : لا يجوزه أنك (٢) لم ترد أن تخبر بكون زيد : يوم ٱلجمعة ، ولا بثبوته فيه ولا ٱستقراره ، لأنّ زيداً من جملة ٱلعالَم ٱلمندرج تحت ٱلزمان ٱلمفرد وهو ٱلدقيقة ٱلفاصلة بين ٱلزمانين فضلا يوم ٱلجمعة ، وإذا كان كذلك كان مجرداً من الفائدة ٱلتي ٱنْبَنَى عليها ٱلكلام ؛ لأنه إخبار بمعلوم عند ٱلمخاطب ، وإذا كان كذلك كان خارجاً عن أقسام ٱلكلام ، اللهم إلّا أن يكون في ٱلكلام ما يدل على أنه على حذف حدث ، كأنه أراد حدوث(٣) زيد ، أو قدوم زيد ، أو ولادة زيد ، أو سفره يوم ٱلجمعة ، فيجوز ، ويكون من قبيل قولهم : ٱلهلال الليلةَ ، على ما تقدم .

وإذا كان ٱلأمر على ما وصفنا من أن " إذَا " في ٱلبيت منصوبة ٱلمحل بجوابها ، لم يكن لها مدخل في ٱلقاعدة ٱلمعلومة عند النحاة ؛ لأنها على ذلك ٱلتقدير ليست من ٱلمبتدأ في شيء ، وإنّما هي معتبرة بجوابها .

---

(١) في الأصل " الخبر بجهلها " وما أثبت هو ٱلملائم للسياق ، وقد نبهت قبل أن هذه المسألة كلها ساقطة من " ح ".

(٢) " لأنك " .

(٣) في الأصل " محدوث " ولعل المثبت هو الصواب والموضع كله ساقط من " ح " وقد سبقت الاشارة لذلك.

نعم إنما كان يلزم ما قال لو كان ٱلكلام : وأنت إذا ٱستدبرته ، دون أن يكون «لإذا» جوابٌ ، بمنزلة قولهم : القتال إذا جاء زيد ، ولكن لما ذكر لهما جواباً وجبَ صرفها إلى جوابها ، وٱلجملة المركبة من ٱلشرط وٱلجزاء هو ٱلحديث المعلَّق بالمبتدأ المذكور ، فتأمل ذلك وبٱلله التوفيق .

ثم قال : (ومن ٱلابتداء : قولك : زيد ٱلأسدُ شدةً).(١)

إذا شبَّهتَ شيئاً بشيء في وصف مّا ، جعلت ٱلمشبه أولاً وٱلمشبه به ثانياً ونصبت ما وَقَعَ به التشبيه على ٱلتمييز المنقول ، أو على أنه مصدر في موضع ٱلحال وذلك قولك : زيد الأسدُ شدةً ، فزيد مبتدأ ، والأسد خبره ، وشدة نصب على ٱلتمييز أو الحال ، على ما فسر .

وقوله : (وكذلك ما أشبهه من ٱلتشبيه يَجْري هذا ٱلمجْرى).(٢) ١٠٥

يعطي أن هذا ٱلضرب من ٱلتشبيه قياس مطَّرد ، وٱلله أعلم .

(١+٢) الجمل : ٣٨ .

باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره

الاشتغال : هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو جار مَجْرَاهُ قد اشْتَغَلَ بضميرِ ذلك الاسم المتقدم أو بسببه ، ولو لم يعمل في ضميره أو في سببه لعمل فيه النصب.(١)

[قال](٢) ابن عصفور : أو في موضعه(٣) ، مثال ذلك كله : زيدا ضربته ، وزيدا / أنت ضاربه ، وزيدا ضربت إياه(٤) ، وزيدا أنت ٨٤
ضارب أبيه ، فلو أسقطت الضمير ، أو السبب من هذه المسائل لعمل الفعل أو الجاري مجراه في الاسم الأول ، فكان يكون منصوباً به ، ولكن لما شغلته(٥) بضميره أو بسببه امتنع من العمل فيه ، فوجب أن يُنْصَبَ [ذلك](٦) الاسمُ المتقدمُ بفعلٍ مضمرٍ لا يظهر أبداً ؛ لأن هذا المفسِّر صار عندهم بدلا من اللفظ به وعوضا منه ، فإن قلت : فكيف القول في نحو : أزيدٌ قام ؟ فانهم قد جوزوا فيه الاشتغال ، ووجه الإشكال في المسألة أن هذا الفعل وإنِ اشتغل بضمير الأول ، فإنه لا يصح أن يعمل فيه ؛ لما يلزم عليه من تقديم الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه عندنا.(٧)

فالجواب عند الأستاذ أنه يصح أنْ يعمل فيه لكن إذَا عمل فيه صار كل واحد منهما في موضعه ؛ لأن الفعل لا يصح له أن يعمل في الفاعل

---

(١) ساقط من "ح" وهذا التعريف عند ابن عصفور في شرح الجمل : ١/ ٣٦١ ، والمقرب : ١/ ٨٧ مع فروق يسيرة .
(٢) تكملة من "ح".
(٣) شرح الجمل : ١/ ٣٦١ ، وما نقله عن ابن عصفور هو "أو في موضعه" فقط .
(٤) في "ح" "أبا" بنقطه تحتيه واحدة .
(٥) في "ح" "أشغلته".
(٦) زيادة من "ح".
(٧) هذا مذهب أهل البصرة .

إلا بشرط تقديمه عليه كما أن "أنت" من قولك : أنت ضربت زيدا ، ضمير منفصل فلو ظهر الفعل الرافع له لعاد ضميراً متصلا ، لأنه إنما ينفصل في مثل هذا بشرط حذف الفعل(١).

وأما ابن عصفور فأجاب بأنه إنما دخل في باب الاشتغال - لأنه وإن لم يصح لهذا الفعل أن يعمل في الاسم الذي قبله ، لما يلزم عليه من تقدم الفاعل على فعله -، لأنه يصح له أن يعمل في موضعه في ظرف أو مجرور مثلا .(٢)

فهذا يدل على جواز الاشتغال في المسألة ، وإنما امتنع أن يعمل الفعل في لفظه من جهة أخرى خارجة عن باب الاشتغال وهذا جيد في معناه ، لولا أنه خارج عن أسلوب الاشتغال ، وليس ذلك في قول الأستاذ .

مسألة : إذا قلت : زيدا ضربته فإنه يتصور في زيد ستة أوجه .

---

(١) قال ابن أبي الربيع : " فإن قلت : "أزيد قام ؟ فيجوز أن يكون زيد مرفوعا بالابتداء ، ويجوز أن يكون مرفوعا باضمار فعل ، والرفع باضمار فعل أحسن " البسيط : ٦٣٢ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٦٥ ، وليس ما نقله المؤلف هنا هو نص ابن عصفور ، وإنما هو معنى كلام ابن عصفور مع اختلاف في المثل الذي أورده . قال ابن عصفور : " فإن قيل لأي شيء أجزتم رفع زيد بإضمار فعل في قولك : زيد ليقم أخوه ، يفسره هذا الظاهر ، ولم يجيزوا في زيد قام وامثاله ؟ فالجواب : أنه قد تقدم أن الفعل الذي يفسر إذا كان يعمل في موضع الاسم لا في الاسم بعينه لا يصح له التفسير إلا حيث يكون في الكلام مقوٍّ لجَنَبَةِ الفعل ، فلما كان الامر والنهي والدعاء قد قوى منه جانب الفعلية جاز في الاسم معها الرفع باضمار فعل ، ولم يجز ذلك في الخبر لعدم المقوى " يعني بالخبر هنا ضد الانشاء " .
قلت : المثال الذي ذكره ابن الفخار وهو : " أزيد قام " قوى الاستفهام في جَنَبَةِ الفعل ، لأنه لا يقع بعد الاستفهام الا الفعل ،
===

أحدها : أن يكون منصوبًا بفعل مضمر لا يجوز إظهاره ، كما تقدم ، وهو قول سيبويه وعليه حذاق النحاة.(١)

الثاني : أن يكون منصوبًا بالفعل العامل في ضميره ، وجاز ذلك لأنهما عبارة عن معنى واحد ، عبر عنه بلفظين ، فتنزلا لذلك منزلة لفظٍ واحدٍ ، كما أن الاسم المبتدأ يعمل رفعين إذا كان له خبران كقولهم: هذا حلو حامض ؛ لتنزلهما منزلة خبر واحد ، ويعزى هذا المذهب إلى الفراء(٢) ، ورده الشَّلَوْبين بنحو : زيدا مررت به ، ومررت لا ينصب بنفسه ، وينبغي أن يرد عليه بنحو زيدًا ضربت أخاه ، لامتناع ذلك التأويل فيه(٣) ، فإن وافق النحويين في مثل هذا(٤) فقد جعله قسما آخر وخرج عن قوله ، وما يجرى على أسلوب واحد أولى.(١/٥)

الثالث : أن يكون ذلك الاسم نصبًا من حيث هو مفعول في المعنى ، لأنه موقع به الفعل ، فانتصب انتصابَ ما وقع به فعل لفظًا ، وهو قول ابن الطراوة(٥) . ورد بأن المفعول به لا ينصبه المعنى ،

=== وانما اغتفر في الهمزة وقوع الاسم بعدها ، لأنها أم الباب ، ولها نظائر . انظر ما قاله ابن لب في تقييده على الجمل : ٤١٧ عن مثل هذه المسألة التي يعترض بمثلها على الاشتغال ، فهو كلام جيد . والله أعلم.

(١) الكتاب : ٨١/١ ، وانظر البسيط : ٦٢٧ - ٦٢٨ . وقال : هكذا قال النحويون كلهم ، وانظر شرح الجمل لابن بزيزة : ١٢٥ . وشرح ابن الضائع : ٩.

(٢) انظر معاني القرآن : ٢٤٢/١ ، وشرح الجمل لابن بزيزة : ١٢٥ ، وهذا هو مذهب الكوفيين . انظر الإنصاف : ٨٢ .

(٣) هذان الردان اللذان رد بهما على الفراء ذكرهما ابن بزيزة في شرح الجمل دون أن يعزوهما لأحد . شرح الجمل : ١٢٥.

(٤) في "ح" "في نحو هذا" .

(٥) في "ح" "هذا قول ابن الطراوة". وهذا المذهب مما ابتدعه ابن الطراوة ، فإنه يسمى هذا العامل " القصد اليه " أو " المقصود اليه " ، وهو عامل معنوي . انظر أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٧٤. ===

وإنما ينصبه الفعل أو ما جَرَىٰ مَجْرَاه (١) وزعم أنه إنَّما قال ذلك ؛ لأنَّ القول بإضمار الفعل باطل ، من جهة أنه لا يحذف شيء من الكلام إلَّا بثلاثة شروط (٢) :

أحدها : أن يكون له طالب.

والثاني : أن يكون عليه دليل .

والثالث : أن لا يخل إظهاره بالمعنى .

قلنا : هذه الشروط الثلاثة موجودة في مسألتنا ، وذلك أَنَّكَ إذا قلت : زيدا ضربته ، فَنَصْبُ " زيدٍ " يطلب ناصباً ، فهذا شرط ، و" ضربته " المذكور بعده هو الدليل على ذلك المفعول (٣) ، فهذا شرطٌ ثانٍ ، وإظهار ذلك المحذوف لا يخل بالمعنى ، فهذا هو الثالث (٤) .

فقال هو : بل إظهاره مخل بالمعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيدا ضربته ، فإن ضربته مقصود للإفادة ، وإذا قلت : ضربت زيدا ضربته صار ضربته توكيدا ؟

=== قال السهيلي " وما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر زيدا ضربته وهو مذهب شيخنا ابي الحسين ، وكذلك زيدا ضربت بلا ضمير لا يجعله مفعولا مقدما ، لأن المعمول لا يتقدم على عامله ، وهو مذهب قوى . نتائج الفكر : ٨١ .
ولعل ابن الطراوة اقتنص مذهبه هذا من إلماع سيبويه إلى ذلك بشيء يسير في كتابه حين قال : " وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد ... وذلك قولك : زيدا ضربت ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء " . الكتاب : ١/ ٨٢ .

(١) انظر تعليل ابن أبي الربيع نصب المشغول عنه بفعل يفسره الظاهر في البسيط : ٦٢٨ - ٦٢٩ .

(٢) هذه الشروط ذكرها ابن ابي الربيع في الملخص : ١٩٨ ، وفي البسيط : ٥٢٨ .

(٣) " المفعول " في " ح " " المحذوف " .

(٤) انظر البسيط : ٦٢٨ حيث ذكر أن اثنين من هذه الشروط قد عدم في هذه المسألة .

قلنا : إنما كان يكون (١) كذلك لو جمعنا بينهما في الاستعمال ، وإنما ذلك أمر تقديري، وليس بين التقدير والاستعمال تعارض ، ولا نقول بجواز الجمع بينهما أصلاً ، لأنهما متعاقبان .

قال هو (٢) : هذا باطل ، فإن القرآن يرده لمجيء الجمع بينهما في قصة يوسف عليه السلام وهو ﴿ يا أبتِ إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ﴾ (٣) فقد جمع بين " رأيتهم آخراً و " رأيت " أولاً .

قلنا : ليس هذا من هذا الباب أصلا ، لأن هذه الأسماء منصوبة برأيت ، وأما رأيتهم فإنما هو توكيد جاء بعد مضى ما قبله ، وإنما كلامنا في نحو أن يكون الكلام أولا : زيدا ضربته ، ثم تُظهِر الناصب لزيد / بعد ٨٥
استقرار ضربته ، فإذا أظهرته زال هذا المفسِّر زوالاً ضرورياً ، ولا يجمع بينهما ألبتة بخلاف قولك : ضربت زيدا ، ابتداء ، فإنك إنْ شئت وكّدت هذا الفعل فقلت : ضربته ، بعدما مضى كلامك على التأسيس (٤) ، وهذا واضح إنْ شاء الله .

الرابع : أن يكون زيداً نصباً بضربت ، والهاء ضمير المصدر ، كأنه قال : ضربت زيدا ضربا (٥) ، ثم أضمره ، ولا خلاف في هذا ، وليس من هذا الباب .

---

(١) " يكون " ساقطة من " ح "
(٢) لابن الطراوة كتاب سماه " المقدمات " وعد بأنه سيحشد فيه الأدلة من القرآن وكلام العرب على ما سماه " القصد اليه " وهو عامل معنوى كما مر . انظر أبو الحسين بن الطراوة واثره في النحو: ٧٦ ، وانظر ما تقدم ص ٢٨٥ هامش ٥
(٣) يوسف : ٣ .
(٤) انظر رد ابن أبي الربيع على ابي الحسين ابن الطراوة في البسيط: ٦٢٨ - ٦٢٩ وهو رد بحجج أخرى غير التي ذكرها ابن الفخار .
(٥) في " ح " " ضربه " .

الخامس : أن يكون أصل المسألة : ضربت زيدا إياه ،فإيّاه بدل من زيد ثم قدم زيد فصار : زيداً ضربت إيّاه، ثم اتصل الضمير بالفعل فصار زيداً ضربته ،فزيداً على هذا مفعولٌ مقدمٌ والهاء بدلٌ منه ،وهذا مردود بأن الضمير لا يتصل إلّا بعامله بناء على أن البدل على تقدير تكرار العامل ، فان قيل فهل (١) يجوز ذلك على من قال : ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ؟

فالجواب : أنه يحتمل أن يجوز ،لأن المانع من اتصال الضمير بعامله قبل تقديم زيد ،وجود الفصل به بينه وبين عامله ،فلما زال المانع من الاتصال صار متصلا على ما ينبغي ،ويحتمل أن لا يجوز ؛لأنه وإنْ زال الفصل فإنّه في نية الإثبات في موضعه ، فإذا كان كذلك ،وجب بقاء حكمه ، كما أن لام الابتداء وإنّ تأخرت إلى الخبر في نحو قولك : ظننت إنَّ زيداً لقائم ، فإنها في نية التقديم ،بدليل تعليق الفعل عن الجملة ، فإذا كان حكم هذه اللام باقيا في موضعها الأصلي ، فبقاء حكم الفصل بالاسم المبدل منه في موضعه الأصلي أولى ؛لأن تأخير اللام واجب لازم ،وتقديم زيد في مسألتنا غير واجب ولا لازم ،وهذا الوجه أظهر والله أعلم.

السادس : أن يكون أصل المسألة : ضربته زيدا ،على أن يكون زيدا بدلا من الهاء ،ثم قدم اعتباراً بتصرف العامل الظاهر ،أو المضمر ، على اختلاف المذهبين. (٢)

---

(١) في "ح" "فان قيل فقد ".

(٢) أي على اختلاف المذهبين في العامل في الاسم المقدم . فالبصريون يرون أنه بفعل متروك إظهارُه يفسره الظاهر ،والكوفيون يرون أنه بالفعل المذكور . انظر الوجه الثاني من هذه الوجوه ،وانظر الإنصاف : ٨٢.

وهذا الوجه السادس ممنوع باتفاق على القولين معاً ،لأن البدل لا يتقدم من جهة أنه من الأقسام التي وضعت تابعة ،وتقديمها يناقض الأصل الذي وضعت عليه ،فمن أجل ذلك وقع الإجماع على امتناع هذا الوجه السادس ،والله أعلم.

فصل : اعلم أن سيبويه يشبّه (١) هذا الباب بباب نعم وبئس من جهة تأخر (٢) المفسِّر فيهما ،وذلك على خلاف الأصول (٣) (٤) ، و لمّا كان كذلك وجب تقييد مسائله (٥) بشروط ،وجملتها تسعة ،ثلاثة في المفسّر (٦) : وهي أن يكون فعلا أو جاريا مجراه ،وأن يكون واصلاً بنفسه ،وأن يتحد عمله ،خلافًا للأخفش (٧) في هذا ، وثلاثة في المفسر وهي : أن يكون أيضا فعلا أوجاريا مجراه ،وأن يكون مما يَصِحّ عمله في الاسم المشغول عنه لو أسقطت الضمير أو السبب ،وأن يكون متصلا به ما لم تَدْعُ ضرورة إلى فصلٍ فَيُغْتَفَر ، وثلاثة في الاسم المحمول على الفعل المفسر

---

(١) في "ح" "شبه".

(٢) في "ح" "تأخير".

(٣) الكتاب : ١٧٧/٢ وانظر ص ٨١ هامش (٥) ،والبسيط: ٦١٦ ، والملخص : ١٩٥/١ .

(٤) في "ح" "أولما".

(٥) أي مسائل باب الاشتغال.

(٦) المفسر "اسم مفعول" . وهذه الشروط ذكرها ابن أبي الربيع في البسيط : ٦١٦-٦٢٣ ،في الملخص : ١٩٦-٢٠٠ ،فجعلها في البسيط سبعة وفي الملخص خمسة ،وهي في كل تستغرق التسعة التي هنا . فما ذكره ابن الفخار اكثر تنظيما ،وما ذكر ابن أبي الربيع أوسع.

(٧) انظر مذهب الأخفش في الحواشي التي له على كتاب سيبويه ،وقد أفرد هذه الحواشي الاستاذ عبد السلام هارون في هوامش تحقيقه. انظر ١٠٤/١ ،وانظر البسيط : ٦١٩ . وقال في الهمع: ١٥٩/٥ : " وهو مذهب سيبويه والأخفش والشلوبين في آخر قوله ،قال سيبويه : " أعبدالله كنت مثله ،أي أأشبهت عبدالله ،فانتصب السابق مفعولا والمتأخر خبر كان " انتهى نص السيوطي ،وانظر الكتاب : ١٠٢/١ .

وهي : أن يكون إعرابه كإعراب ضميره أو سببه ،من (١) رفع أو نصب لفظا أو موضعا ، واتحاد جهة النصب كالمفعولية ،والظرفية ،والمصدرية خلافاً للأخفش في هذا أيضاً ،وبقوله كان يقول بعض أشياخنا السبتيين : وهو الأستاذ أبو عبدالله بن عبد المنعم رحمة الله عليه .

والشرط الثالث : تعريه [من حرف] (٢) موضوع للجملة الاسمية كإذا الفجائية (٣) ،فهذه تسعة شروط تبسطها المذاكرة والمباحثة وعليها يدور باب الاشتغال وغوامضُ مسائله ، ولا توفيق إلا بالله .

فصل : ثم إن هذا الباب يدور على أربع مسائل ،مسألتان مع الضمير وهما : زيدا ضربته ،وزيدا (٤) مررت به ،ومسألتان مع السبب وهما : زيدا ضربت أباه ،و زيدا مررت بأبيه ؛ فالرفع في جميع هذه المسائل أجود من النصب ،لأن كلاماً بلا إضمار أحسن من كلام بإضمار ، لأن [الإضمار] (٥) على خلاف الأصول ، والنصب جائز ،إلا أنه يتفاضل ؛ (٦) فالنصب في قولك : زيدا ضربته أجود منه في بقية المسائل ؛ لأن الفعل متعدٍّ وواقع بضمير الأول ،والرفع في قولك : زيد مررت بأبيه أجود منه في بقية المسائل ؛لأن الفعل غير متعدٍّ ،وغير واقع بضمير الأول ،بعكس المسألة الأولى ،وهذا كله بلا خلاف .

---

(١) يمكن قراءتها في الاصل " قد ".
(٢) تكملة من "ح " ، وهذه التكملة هناك "حروف " وما أثبت هو الصواب ليلائم مابعده .
(٣) مثل : نظرت فإذا زيداً يضربه عمرو . الكتاب : ١٠٧/١ .
(٤) في "ح " غير مقروءة ،ولا يوافق رسمها رسم "زيد " .
(٥) مكانها بياض في الأصل ،والتكملة من "ح ".
(٦) في الأصل " في النصب " ومن هذا يبدو أن الناسخ كان يستملي هذه النسخة على الآقل في هذا الموضع .

وأما المسألتان الباقيتان ، وهما : زيداً ضربت أباه ،وزيدا مررت به ، ففيهما قولان : / ٨٦

أحدهما : أَنَّ النصب في قولك : زيدا مررت به ،أجود منه في قولك : زيداً ضربت أباه ، لأنّ الفعل وإن كان غير متعد ،فإنه واقع بضمير الأوّل ،وهو قول الأستاذ أبي الحسين .(١)

والقول الثاني : أن النصب في قولك : زيدا ضربت أباه ،أقوى منه في قولك : زيدا مررت به ،لأنّ الفعل ،وإنْ كان غير واقع بضمير الأوّل ، فإنه متعدٍ والمتعدي في باب التفسير أقوى من غير المتعدي ،وهو قول ابن عصفور . وقول الأستاذ أولى ، لأنهما قد استويا في أن المقدر في المسألتين في معنى المفسر ،وبقي على ابن عصفور أن قوله من باب المجاز(٢) ،وقول الأستاذ من باب الحقيقة ،فتأمل ذلك .

ثم قال : (والرفعُ أجودُ ،إلاَّ في الاستفهامِ)(٣) إلى آخره .

الاستفهام على قسمين :

أحدهما : أن يكون بالهمزة .

والثاني : أن يكون بغيرها من أدواته ،فإنْ كان بالهمزة ،فإن الاسم يقع قبلها وبعدها ، فإنْ كان قبلها ،فلا يكون إلاَّ رفعا بالابتداء ، كقولك : زيد أضربته ؟ ولا يجوز فيه النصب ،لأنك إنَّما كنت تنصبه باضمار فعل يفسره ما بعد حرف الاستفهام ،وهذا الباب لا يفسر فيه(٤) إلاَّ ما يصح أن يعمل ،والاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فلا يصح أن يفسر عاملاً فيما قبله ،فان كان الاسم بعد الهمزة ،ففيه وجهان :

---

(١) البسيط : ٦٣٠.

(٢) في الاصل "المحال" خطأ .

(٣) الجمل : ٣٩.

(٤) ساقطة من "ح".

أحدهما : أن يكون رفعا بالابتداء ، والجملة التي بعده خبره.(١)

والثاني : أن يكون محمولا على فعل مضمر يفسره الظاهر ، ويكون إعرابه على حَسَب ضميره أو سببه ، فان كان فاعلا كان هو فاعلا باضمار الفعل المتروك اظهاره ، وان كان نائباً عن الفاعل كان هو مفعولا لم يسم فاعله بالفعل المضمر ، [وإنْ كان مفعولا به كان هو مفعولا به منصوباً بالفعل المضمر](٢) وهذا الوجه الثاني أجود من الأول ، أعني أن حمله على الفعل المتروك اظهاره أجود من رفعه بالابتداء ؛ لأنّ الاستفهام أولى بالفعل ، من جهة أنه إنَّما يقع على المعاني دون الأشخاص.(٣)

فصل : فإن كان الاستفهام بغير الهمزة كهل ، ومتى ، وكيف ، وأين فإنّ الاسمَ يقع قبلهما ، ولا يقع بعدها فاصلاً بينها وبين الفعل ، فإنْ كان قبلها ، فلا يكون إلَّا رفعا بالابتداء على حد ما قلنا في الهمزة ، ولا يجوز أن يقع الاسم فاصلاً بينها وبين الفعل ، فلو قلت : هل زيد ضربته ؟ ، أو هل زيدا ضربته ؟ لم يجز ، رفعت أو نصبت ، إلَّا في الشعر ضرورةً ، فإنْ فعلت ذلك نصبت ؛ ليكون الفعل بعدها تقديرا ، ولو رفعته بعدها لم يَلِيهَا فعلٌ لا لفظا ولا تقديرا ، فلهذا كان النصبَ الوجهُ ، لكن في حال الضرورة دون الاختيار(٤) ، والله أعلم.

فصل : وأما الأمر والنهي ، فإنه إذا اشتغلا بضمير اسم متقدم عليهما ، فنصبه أجود من رفعه بالابتداء ؛ لأنّ الأمر والنهي لا يكونان إلاّ بالفعل(٥) ، ولِمَا في الإخبار عن المبتدأ بفعل الأمر والنهي من الإشكال

---

(١) انظر الكتاب : ١/١٠١، ٩٩.
(٢) تكملة من "ح".
(٣) انظر المسألة في الكتاب : ١/١٠٢ وانظر البسيط ٦٣٠ - ٦٣١.
(٤) انظر الكتاب : ١/٩٨- ٩٩.
(٥) انظر الكتاب : ١/١٣٧.

واضطراب الناسُ في وجه التأويلِ ،بما هو مبسوط في الأمهات.

ثم [١] سأل سائل عن الجملة المخبر بها عن المبتدأ هل يشترط فيها أن تكون محتَمِلةً للصدق والكذب أَوْ لاَ ؟

فالجواب : لا يشترط في الجملة المخبر بها عن المبتدأ أن تكون محتملة للصدق والكذب خلافا لابن السراج ومن وافقه [٢] ،وما جاء منها ظاهره ذلك محمول عندهم على إضمار القول ،فإذا قلت : زيد اضربه ، او زيد لا تضربه ، فإنّه على تقدير : زيد مقول فيه اضربه ،أو لا تضربه ، وهذا الرأى ضعيف من وجهين :

أحدهما : أن هذا التقدير لا يفي بالمطلوب ،لأنّ قولك : اضربه طلب ،والقول المضمر ليس بطلب .

والثاني : أن المانع من ذلك إن كان كونُ تلك الجملة غيرَ محتملة للصدق والكذب ،فإن هذا المعنى موجود في الخبر المفرد ،وهو جائز باتفاق [٣] ، فإنْ قالوا : المفرد وإن لم يصح فيه الصدق والكذب من

---

(١) من هنا الى قوله " وأما الجحد فإن حروفه ستة ص ٢٩٥ ساقط من "ح".

(٢) هو مذهب ابن الأنبارى والكوفيين انظر التسهيل : ٤٨ ،والتذييل والتكميل : ٢/٨٩/أ وهمع الهوامع : ٣/ ١٤ ،ومذهب سيبويه جواز ذلك ولم يشترط احتمالها للصدق والكذب . الكتاب: ١/ ١٣٩ قال : " وتقول: اَللَّذَيْنِ يأْتِيَانِكَ فَاَضْرِبْهما ،تنصبه كما تنصب زيدا ، وان شئت رفعته على أن يكون مبنيا على مظهر أو مضمر ،وإن شئت كان مبتدأ . وقال أيضا : " وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم ،وذلك قولك : عبدالله اضربه ،ابتدأت عبدالله فرفعته بالابتداء . . . ثم بنيت الفعل عليه " الكتاب : ١/ ١٣٨.

(٣) انظر التذييل والتكميل : ٢/٨٩/أ وهمع الهوامع : ٣/ ١٤.

حيث هو مفرد ،فانه يصح فيه ذلك مع ما هو خبر عنه . قلنا فما تصنع بنحو: من أخوك ؟ ، ومن في الدار ؟ وكيف أنت ؟ وكم مالك ؟ ولا خلاف في جوازه ، الصحيح ما ذكرناه أولاً .

ويظهر أنهم إنما امتنعوا من وضع الجملة غير الخبرية موضع ما أصله أن يكون بالمفرد،لتعذر تأولها بالمفرد [الذي] (١) يعطي معناها على القاعدة المعلومة في ذلك ، الموضوعة مواضع المفردات ،فإنْ جاء ما ظاهره ذلك لزم التأويل ، فأما ابن السراج ،فقال : هو على تقدير القول ،كأنه قال : مقول فيه : اضربه / ، وقد تقدم أن هذا ٨٧
الرأيَ ضعيفٌ ،لأنَّ هذا التقدير لا يفي بالمطلوب ،لأن قولك : "اضربه" عبارة عن طلب الضرب ، وقولك : " مقول فيه اضربه " اخبار بأنه مقول فيه ذلك ، وهذا التقدير مخل بالمعنى فكان غير مستقيم .

وأما الأستاذ أبو الحسين فقال : الجملة في نحو قولك : زيد اضربه ، وزيد هل ضربته ؟ موضوعة موضع مفرد (٢) يفيد الأمر والاستفهام عند المخاطب وإن لم ينطق به على ذلك المعنى ،استغناءً عنه بهذا الذي نطق به ،وله نظائر كثيرة ،منها التعجب ،والنداء ،والتصغير والتكسير على ما هو مبسوط في أبوابه .

---

(١) تكملة ليست في الأصل ،وهذا الموضع ساقط من "ح "كما سبقت الإشارة لذلك .

(٢) البسيط : ٦٣٣ قال : " ... وانما حسن النصب باضمار فعل ، لأن الابتداء يضعف فيها ، لما ذكرته من أن الخبر أصله أن يكون مفردا ،وإذا كان جملة ،فالجملة موضوعة موضع المفرد ، وأنت إذا قلت : زيد اضربه ،أو عمرا لا تكرمه ، فليست هذه الجملة موضوعة موضع المفرد ،وانما هي شبيهة بما وضع موضع المفرد ،لأنك إذا قلت : زيد ضربته فأنت قد أخبرت عن ضرب زيد موءكدا ،وكذلك إذا قلت : زيدا اضربه ، فقد أمرت بضرب زيد موءكدًا .

وأما أبو بكر بن عبيدة فقال : أصل الخبر أن يكون بالمفرد ؛ لأنه الذي أفاد بالتركيب ، وأما الجملة فتفيد وحدها ، وإنما وقعت الجملةُ الخبريةُ موقِعَ المفرد ؛ لأن تقديرها به لا (١-) يخل بالمطلوب ، ووقع الإخبار بالجملة الاستفهامية والأمرية حملاً على الخبرية (-١) .

فهذه ثلاثة أقوال في المسألة ، وهذا كله يدل على أن النصب في نحو قولك : زيدٌ أضربه ، أجود الوجهين (١) ، من أجل صعوبة تقدير الخبر بالمفرد ، وأما ما قبل حرف الاستفهام فلا يجوز نصبه تعذراً ، وهذا ظاهر ، وبالله التوفيق .

وأما الجَحْدُ فان حروفه ستة ، وهي : ما ، وإنْ ، ولم ، ولما ، ولن ، ولا . وهي على ثلاثة أقسام ، ما ، وإنْ قسم ، وحكمهما أن الاسم يقع قبلهما وبعدهما ، فإنْ كان قبلهما فليس إلاّ رفعاً بالابتداء ؛ لما قلناه في الاستفهام ، وان كان بعدهما فوجهان :

أحدهما : أن يكون رفعاً بالابتداء ومابعده خبرُهُ .

والثاني : أن يكون محمولاً على فعل مضمر بحسب ضميره ، أو بسببه (٢) كما قلناه في الهمزة .

فقيل : ان الوجهين متساويان ، وقيل إن الحمل على الفعل أجود ، وهو ظاهر كلام أبي القاسم (٣) ، فمن قال بالتساوى ، تعلق بالاستعمال ، ومن قال بالترجيح : تعلق بحقيقة النفي وتعلقه بالمعاني دون الأشخاص.

(١-١) ساقط من "ح" في الاصل : « لا يخل بالمعطوف ، ووقع بالإخبار بالجملة الاستفهاميه والأمريه حمله على الخبريه » ولعل المثبت هو الصواب

(١) انظر الكتاب : ١/ ١٣٨ - ١٣٩ .

(٢) في "ح" "أو سببه".

(٣) انظر الجمل : ٣٩ وممن حسن ذلك ابن أبي الربيع في البسيط : ٥٠٤ ، قال وهو ظاهر كلام سيبويه .

وأما : لم ، ولما ، ولن ، فإنَّ الاسم إذا كان قبلها ففيه وجهان:

أحدهما : الرفع بالابتداء ، وما بعده خبره .

والثاني : نصبه بإضمار فعلٍ إنْ كان ضميره منصوباً أو سَبَبُهُ لفظاً أو محلاً ، والأولُ أجودُ ؛ لتعريه مما هو بالفعل أولى ، ولا يقع الاسم بعدها فاصلا بينها وبين الفعل إلّا ضرورةً .(١)

وأما " لا " فإن كانت جوابَ قسمٍ (٢) لم يقع الاسم قبلها معمولاً لمفسر بما بعدها ؛ لأن لها هنا صدرَ الكلام (٣) ، ويقع بعدها على وجهين:

أحدهما : أن يكون محمولاً على فعل مفسر لما بعده (٤) بحسب ضميره أو سببه .

والثاني : أن يكون رفعا بالابتداء بشرط تكرار النفي (٥) ، خلافا لأبي العباس في هذا الشرط (٦) . وإنْ لم يكن جواب قسم فإن الاسم يقع قبلها وبعدها ، فإذا (٧) كان قبلها كان بمنزلته قبل "لم" و "لن" ، وقد تقدم ذلك ، وإذا كان بعدها فإنْ تكرر النفي كان بمنزلته بعد "ما" النافية ، وإن لم يتكرر النفي لم يكن إلّا محمولا على فعل مفسر بما بعده بحَسَبِ ضميره أو سببه ، ولا يجوز رفعُه بالابتداء ؛ لأن ذلك مشروط بتكرارِ النفي إلّا ضرورةً (٨) ، خلافًا لأبي العباس في إطلاق القول بالجواز.

---

(١) انظر الكتاب : ١/٩٨ .
(٢) مثل : والله لا زيدا اضربه . لا يجوز النصب لعدم التكرار.
(٣) انظر الملخص : ٢٠١ .
(٤) في كلتا النسختين "لما بعده" أى "بما بعده" وهو متجه .
(٥) انظر : ٢٠١ .
(٦) انظر المقتضب : ٤/٣٥٩ ، وتعليق الشيخ عبد الخالق عضيمة " رحمه الله " في الهامش السادس من الصفحة نفسها والهامش الثالث من ص ٣٦٠ والخزانة : ١/٢٢٤ ، ٢/٨٨ ، ٨٩ .
(٧) في "ح" "فان".
(٨) قال سيبويه : " واعلم أنه قبيح أن تقول : مررت برجل لا فارس حتى تقول : لا فارس ولا شجاع ، ... وقد يجوز على ضعفه في الشعر . الكتاب : ٢/٣٠٥ .

فصل : وأما حروف العرض والتحضيض فأربعة وهي : هلا ،وألا ، ولولا ، ولوما ، وقد تخفف هلا ، وتشدد ألا ، والفرق بين العرض والتحضيض إنما هو من جهة المعنى ، لأنك في العرض تعرض عليه الفعل كأنك تُخَيِّره (١) ، وأنت في التحضيض تحضه على الفعل كأنك تأمره .

وهذه الحروف عند سيبويه وجميع أصحابه خاصة بالأفعال ، لا بد لها منها ظاهرة أو مضمرة ، ثم إن الاسم يقع قبلها وبعدها ، فإن كان قبلها ، فلا يكون إلا رفعاً بالابتداء ، لما ذكرناه في الاستفهام خلافاً لابن الوراق (٢) وصاحب الكراسة ، في تجويز حمله على فعل مفسر بما بعدها (٣) ، وحجتهما أنه يحدث بالتركيب حكم لم يكن قبل التركيب ، وهذه الحروف كل واحد منها وإن كان مركباً مما أصله الصدرية ، فقد زالَ ذلك بالتركيب ، وهذه دَعْوَى لا يَعْضُدُها قياس ولا سماع ، ولا يطّرد في كل وجهٍ ، مع أنه قد حَصَلَ بالتركيب المعنى الذي تدل عليه في الحال ، ولا يلزم من ذلك زوالُ الصدرية ، والأصل بقاء ما كان على ما كان ، وهو الصواب إنْ شاء الله .

وإنْ كان الاسم بعدها فلا يكون إلا محمولاً على فعل مفسر بالظاهر ، على حَسَبِ الضمير أو السبب ، على ما ذكرناه في همزة الاستفهام (٤) ، خلافاً

---

(١) في "ح" "تخبره" بباء موحدة . خطأ .

(٢) هو محمد بن هبة الله بن أبي الحسن محمد بن عبدالله بن العباس أبو الحسن بن الوراق النحوي ، شيخ العربية ببغداد ، استدعاه القائم بأمر الله لتعليم أولاده ، وكان ضريرا ، وهو سبط أبي سعيد السيرافي ، قرأ على الربعي وغيره وأخذ عنه التبريزي وغيره ولد في سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة وتوفي في سنة سبعين وأربعمائة بغية الوعاة : ١/ ٢٥٥ - ٢٥٦ ، الأعلام : ٧/ ١٣٠ .

(٣) في "ح" "بعدها" وهذا ضد مذهب سيبويه . انظر شرح الجزولية للشلوبين [٢٤] ، وشرح الجزولية للأبذي : ١/ ٩٣٢ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٩ المحقق ، ومنهج السالك : ١٢٠ .

(٤) انظر ما سبق ص ٢٩٢

للكوفيين في جواز رفعه بالابتداء (١) / وما جاء من ذلك فضرورة ، وسيذكر ٨٨
ذلك في موضعه من الكتاب (٢) إن شاء الله .

فصل : وأما أدوات الشرط فعلى قسمين : "إنْ" وحدها قسم ، وما عداها قسم آخر ، فأما "إنْ" فإن الاسم يقع قبلها وبعدها ، فإن كان قبلها فلا يكون إلاّ رفعا بالابتداء ، للوجه الذى ذكرناه في ألف الاستفهام ، وإنْ كان بعدها فلا يكون ذلك إلاّ بشرطين :

أحدهما : أن يكون محمولاً على فعل مفسَّر بما (٣) بعده .

والثاني : أن يكون ذلك المفسّر فعلاً ماضي اللفظ أو المعنى (٤)
كقولك : إنْ زيد قام أكرمه .

وأما غير "إنْ" من أدوات الشرط ، وهو القسم الثاني ، فإن الاسم يقع قبلها ولا يقع بعدها فاصلا بينها وبين الفعل إلاّ في حال الضرورة كقوله (٥) :

* أينما الرّيحُ تميّلْها تَمِلْ *

---

(١) في "ح" "على الابتداء".
(٢) انظر ما يأتي ص ، والمسألة في شرح الرضي : ٣٨٧/٢ ، والجنى الداني : ٤٧٢ ، ٥٥٣ ، والخزانة : ٤٦٤/١ ، ولم ينسبوا هذا الرأى للكوفيين وجاء من ذلك قول الشاعر :
* فهلا نفسُ ليلى شفيعها *
برفع "نفس" ، وانظر المغني : ١٠٢ .
(٤) في الاصل "لما بعدها".
(٥) في الأصل "ماضي الفعل أو المعنى".
(٦) هذا عجز البيت وصدره :
* صَعْدة نابتةٌ في حائرٍ *
وهو لكعب بن جُعَيْل كما قال في الكتاب : ١١٣/٣ ، وفي بعض أصول الكتاب : لحسام بن صداء الكلبي ، انظره في معاني القرآن للفراء : ٢٩٧/١ ، والمقتضب : ٥٧/٢ ، والأصول : ٢٣٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١٩٦/٢ وأمالي ابن الشجرى : ٣٣٢/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٠٧ ، والإنصاف : ٣٦٠ ، والخزانة : ٤٥٧/١ .

فإذا كان الاسم قبلها فلا يكون إلاّ رفعاً بالابتداء ، للوجه (١) الذي ذكرناه في ألف الاستفهام . والله أعلم.

ثم قال : (وإن كان في صدر كلامك فعل فعطفت عليه فعلاً آخر كان النصبَ الوجهُ)(٢).

هذا الفصل يدور على ثلاث مسائل .

إحداها : أن تكون الجملة الأولى فعلية لا غير ، كقولك : قام زيد وعمراً كلمته .

والثانية : أن تكون اسمية لا غيرُ ، كقولك : زيد قائم وعمرو كلمته .

والثالثة: أن تكون ذات وجهين كقولك : زيد ضربته وعمرو كلمته ، فهذه الجملة الأولى بأسرها اسمية ، لأنّها مبتدأ وخبر ، والجملة التي بعد هذا المبتدأ فعلية ، فإنْ عطفت مابعدها على الجملة الكبرى ، وهي الجملة بأسرها اختير الرفع بالابتداء ، لاعتدال الجملتين ، وإن عطفت ما بعد الواو على الجملة الصغرى وهي الواقعة موقع خبر المبتدأ اختير النصب ؛ لاعتدال الجملتين أيضاً ، ويجوز النصب على الوجه الأول ، والرفع على الثاني ، ولكن عطف الشكل على شكله أولى ، ولم ينكر أحدٌ من الأئمة الموثوق بعلمهم هذا الجواز إلا ابنُ الطراوة (٣) ، فإنه يلتزم التساوي في عطف الجمل كما يلتزم الكل التساوي في إعراب عطف المفردات ،

---

(١) في "ح" "الوجه".
(٢) الجمل : ٤٠.
(٣) انظر مذهب ابن الطراوة في البسيط : ٦٤٤ ، وتقييد ابن لب : ٤٦٢ ، وانظر المسألة ايضا مفصلة في التذييل والتكميل : ٣/ ٣٦ فما بعدها وانظر شرح ابن عصفور : ١/٢٦٧- ٢٦٨ وشرح الجزولية للابذي : ٩٣٥ فمابعدها .

فإنْ جاءت المخالفة في الجمل كانت الثانية عنده محمولة على الحال ، وهذا لا يطّرد ، فليس ما قاله بلازم ، وإنما هو من باب الأَولى لا من باب الأَوجب.

فصل : إذا قلت : زيد ضربته ، وعمرو كلمته ، فإن عطفت بالواو على الكبرى (١) فلا تفريع ، لبيان المسألة ، وإن عطفت على الصغرى ، فإنْ كان في الجملة المعطوفة ضمير يعود على المبتدأ الأوّل صحت المسألة بلا خلاف (٢) ، كقولك : زيد ضربته وعمراً كلمته عنده ، ومنه قوله تعالى : ﴿ والسماء رفعها ﴾ (٣) على من عطف على قوله تعالى : ﴿ الرحمن علم القرآن ﴾ (٤) فإنْ لم يكن في الجملة المجاورة للصغرى ضمير يعود إلى المبتدأ الأوّل كالمثال المبدوء به كان في المسألة أربعة مذاهب (٥) .

أحدها : الامتناع إلاَّ بضمير ، لأنّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان في الإخبار بهما عن المبتدأ الأوّل ، فيلزم في الثانية ما يلزم في الأولى من الاشتمال على ضمير يربط بين المبتدأ وخبره ، وإليه ذهب القاضي (٦) .

---

(١) " على الكبرى " ساقطة من " ح ".

(٢) شرط أن يكون في الجملة المعطوفة ضمير يعود على المبتدأ الأوّل من حيث أن الجملة المعطوفة تأخذ حكم المعطوف عليها والمعطوف عليها خبر ، فهي بحكم العطف خبر فلا بد لها من ضمير يربطها بالمبتدأ الأوّل وهذا قول السيرافي . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٧/١ ، وانظر التذييل والتكميل : ٣٧/٣ المحقق .

(٣) الرحمن : ٧ .

(٤) أول الرحمن .

(٥) انظر هذه المذاهب في التذييل والتكميل : ٣٧/٣ المحقق .

(٦) انظر مذهب القاضي في شرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٧/١ ، وشرح الجزولية للابذي : ٩٣٦ .

الثاني : الجواز مطلقا إنْ كانت الواو هي ٱلجامعة ٱلتي في نحو : اختصم زيد وعمرو ، وهذان زيد وعمرو ؛ لأنْ فائدة الخبر في الجملتين ، كأنه قال : زيد ضربته مع تكليمي لعمرو (١) ، فإنْ كانت ٱلواو هي ٱلعاطفة ٱلتي يتكرر معها ٱلعامل لم يكن بدٌّ من ضميرٍ ، كما قاله ٱلقاضي ، وإليه ذهب ٱبن خروف (٢) فيما قاله ٱبن عصفور ، وهو مردود لمجيء ذلك مع حَتّى ، وليست بجامعة ، وإنما كان يكون ذلك صحيحاً لو كان مخصوصا بٱلواو ، وقد عُلِمَ أنه عامٌّ في سائر حروفِ ٱلعطفِ ، فكان مذهباً غيرَ مستقيمٍ (٣) ، وٱللهُ أعلم.

الثالث : أن العطف إنما هو على ٱلكبرى على كل حال ، لكن [إن] شئت راعيت لفظ ٱلصغرى فأضمرتَ ٱلفعل و [إنْ] (٤) شئت راعيت لفظ ٱلكبرى فرفعت بالابتداء ، فهي مراعاةٌ لفظيةٌ ، وحقيقةُ ٱلعطفِ إنما هو على ٱلجملة الكبرى ، فلا يحتاج على هذا إلى ضمير (٥) ، إذْ ليست الجملة المعطوفة خبراً عن مبتدأ ، وهذا مذهب ٱلفارسي فيما زعم ابن عصفور (٦) ، وهو مذهب حسن . وٱلله أعلم .

الرابع : جواز العطف على ٱلصغرى من غير حاجة إلى ضمير ، ووجه ذلك أن هذا الخبر جملة لم يظهر فيها عمل ٱلمبتدأ فلم توف حق ٱلخبرية من هذه ٱلجهة (٧) ، فجاز أن يعطف عليها بغير ضمير ، وٱلعرب تراعي ٱلألفاظ كثيراً ، فلو ظهر / عمل ٱلمبتدأ لم يكن بدٌّ من ضمير ، كمثال ٨٩

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٨/٢ وهذا مذهب هشام انظر التذييل والتكميل : ٣٨/٣ المحقق .
(٢) انظر مذهب ابن خروف في تقييد ابن لب : ٣٧٤ .
(٣) هذا الرد في شرح الجمل لابن عصفور .
(٤) تكملة من "ح" .
(٥) في "ح" "فهو يحتاج على هذا إلى ضمير" خطأ .
(٦) شرح الجمل : ٣٦٨/١ وشرح الجزولية للابذى : ٩٣٦ قال أبو حيان : " ونسبه ٱبن عصفور للفارسي قولا ، وٱلصحيح أنه لابي بكر ابن طلحة " التذييل والتكميل : ٣٦/٣ المحقق .
(٧) في "ح" "من هذه ٱلجملة" خطأ .

سيبويه : هذا ضارب عبدالله وزيدا يمر به (١) ،ونظير ذلك : من زيد ؟ على الحكاية ،وتركها في : أي زيد ،لامتناع الإعراب في "من" وظهوره في "أي" (٢) وشاهد المسألة قوله تعالى : ﴿ والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها ﴾ (٣) فهذا عطف على يسجدان ،وليس فيها ضمير يعود على المبتدأ ، ولا ينبغي أن يكون محمولاً على الكبرى للزوم النصب ،

---

(١) الكتاب : ١/٩٣ .

(٢) قال ابن لب : " إنه يجوز مع كون العطف على الجملة الصغرى ، وذلك لأن الجملة الواقعة خبرا لما لم يظهر فيها عمل المبتدأ ولم تكن هي الخبر بنفسها ،وإنما هي موضوعة موضعه لم توف حق الخبرية فيما عطف عليها ، فلم يلزم لذلك وجود الضمير في الجملة المعطوفة عليها ،ونظير هذا جواز الحكاية بعد "من" في نحو قولك : مَنْ زيداً لمن قال : رأيت زيدا ،ومن زيد لمن قال : مررت بزيد فلم يؤثر المبتدأ الذى هو "من" في خبره الرفع ، لما لم يظهر تأثير الابتداء فيه ،أعني في "من" ،لأنه مبني ،فلم يوف لذلك حق المبتدأ ،الا ترى أنك لا تحكى بعد "أي" فلا تقول : أيّ زيدا لمن قال : رأيت زيدا ،ولا أى زيد لمن قال مررت بزيد ،انما تقول : اى زيد ، فتؤثر "أى" في خبرها لظهور عمل المبتدأ فيها ،لأنها معربة،ويؤيد هذا أن الخبر المفرد إذا عطفت عليه جملة لزم فيها ضمير يعود على المبتدأ لظهور عمله في خبره المعطوف عليه ،ولأن المفرد خبر بنفسه ، فما عطف عليه لا بد فيه من وجود أحكام الخبر فيه ،ألا ترى أن سيبويه مثل العطف على الخبر المفرد بقولك : هذا ضارب عبدالله وزيد يمر به ،ففي الجملة المعطوفة التي هي "زيدا يمر به" ضمير يعود على المبتدأ الذى هو "هذا" ،لأن هذه الجملة معطوفة على الخبر المفرد الذى هو ضارب عبدالله ،وهذا القول أيضا محكي عن الفارسي حكاه عنه ابن أبي غالب وابن أبي الربيع ... وهذا القول أجرى على كلام سيبويه "هـ تقييدا بن لب : ٤٧٥ . وانظر البسيط : ٦٤٤ .

(٣) الرحمن : ٨ .

فلزم حمله على أحسن الوجهين ، وهذا إذا لم تجعله محمولاً على ﴿ علم القرآن ﴾(١) وقد تقدم ، وهذا المذهب الرابع أجاب به الفارسي في التعاليق ،فيما قيد عن الشلوبين ،وهو حسن . والله أعلم .

فصل(٢) : ثم أنشد بيتي الربيع(٣) بنصب "الذئب" على "أصبح" ،أو على "لا أحمل" ،والأول أجود ، ليكون البيت الأول مستقلاً سالما من عيب التضمين .(٤)

وأوجب أبو الحسين بن الطراوة الثاني(٥) ،لأن حَمْلَه على الكبرى مخلٌ عنده بالمعنى ،قال : لأن مقصوده أنه صار بعد الشباب والنجدة إلى نهاية الضَّعف عن حمل السلاح ودفاع الذئب ،فإذا حملته على "لا أحمل" كان التقدير : أصبحت أخشى الذئب ،وعلى الأول يأتي المعنى : إنَّ خشيتَهُ الذئب صفة دائمة لم ينتقل إليها بعد أن كانَ على ضِدِّها ، وهذا معنًى فاسدٌ لم يرده الشاعر .

والجواب عن هذه الشبهة(٥) : أن قوله "أخشى" محمول على الحال ، وإذا كان كذلك صار المعنى في الوجهين واحداً ،وبقي عليه عيب التضمين " إلّا أنّ هذا التضمين ليس هناك في القبح ،لأنه لو لم يذكر

---

(١) الرحمن : ٢ .
(٢) هذا الفصل جميعه ساقط من نسخة "ح" .
(٣) بيتا الربيع هما :
أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إن نفرا
والذئبَ أخشاه إن مررت به وحدي وأخشى الريح والمطرا
انظرهما في الجمل : ٤٠ ،والكتاب : ١/٨٩ - ٩٠ والتبصرة : والحلل : ٣٧ .
والربيع هو ابن ضبع الفزاري ،أحد المعمَّرين ،عاصر امرأ القيس ، وأدرك الإسلام ولم يسلم . انظر ترجمته في المعمَّرين والوصايا : ٧ والخزانة : ٣/٣٠٨ يقال عُمِّرَ مئتين واربعين سنة وهو مجال للشك كبير والله أعلم .
(٤) انظر هذه المسألة مبسوطة في البسيط : ٦٥٤-٦٥٩ ،وقد رجح ابن الفخار ما رجحه ابن أبي الربيع وهو مأخذ الشلوبين من قبل ،وانظر تقييد ابن لب : ٤٦١ ،٤٦٢ .
(٥)

" وٱلذئب أخشاه " لكان مستقلا غير محتاج إلى ٱلثاني ، وليس في ٱلقبح مثل بيت النابغة حيث قال في عجز ٱلبيت ٱلأول :(١)

* وهم أصحابُ يومَ عُكاظَ إني *

وفي صدر ٱلبيت الثاني :

* شهدت لهم مواطن صادقات *

لأن ٱلأول هنا لا يستقل أصلاً بٱلثاني ، فهما إذاً وجهان متقاربان . وٱلله أعلم .

والرَّبِيْعُ هذا أحد المعمَّرين ، قيل : إنّه نَيَّفَ على ٱلمئتين . وٱللّه أعلم .

ويروى " أن يقر " من الوقار ، أي لا يملك بِضَعْفه تسكين بعيره ، وفاعله ضمير ٱلرأس ، وٱلله أعلم .

مسألة : خالف ٱلنحويون في هذا ٱلباب في ثلاثة مواضع : أما ٱبن ٱلعريف (٢) فأجاز ٱلاشتغال في نحو : زيد قام ، فقال : يجوز في " زيد " أن يكون فاعلاً بإضمار فعل يفسره ٱلظاهر (٣) ، وٱلصحيح أن

---

(١) البيتان في ديوانه : ١٩٦ تحقيق د . شكري فيصل ، وهما بتمامهما :
وهم وردوا ٱلجِفار على تميمٍ   وهم أصحاب يوم عكاظ اني
شهدت لهم مواطن صادقاتٍ   أتيتهمُ بود ٱلصدر مني

(٢) ابن العريف هو : الحسن بن الوليد بن نصر ابو بكر القرطبي كان نحويا مقدما فقيها في ٱلمسائل ، خرج إلى مصر ورأس فيها مات سنة سبع وستين وثلاثمائة . بغية الوعاة : ٥٢٧/١ .

(٣) انظر مذهب ابن العريف في المساعد : ٤٢٣/١ ، والتذييل والتكميل : ٥٠/٣ المحقق ، وتقييد ابن لب ، وهمع الهوامع : ١٦٠/٥ قال : " وقال أبو حيان وهي نزعة كوفية أى لبنائه على جواز تقديم ٱلفاعل " ..

هذا إنما يكونُ من بابِ المبتدأ والخبرِ ، لا من بابِ الاشتغال ، لأنَّه لمَّا لم يصحَّ لهذا الفعل أنْ يعملَ فيما قبلَه لو قُدِّرَ مفرغا له - لما يلزم عليه من تقديم الفاعل - لم يجز أن يفسر حتى يكون هنالك ما يقوى الإضمار ، وهو الحرف الطالب بالفعل ، أو طلب المشاكلة .

وأما الفراء فزعم أن نحو " زيدا ضربته " لا إضمار فيه[1] ولكن هذا الفعل هو[2] الناصب للاسمين معاً ، لأنَّ الضمير هو الأول ، فهما واقعان على مسمًّى واحدٍ ، وأعطى في ذلك قاعدةً فقال : إذا كان للمسمى اسمان ليس أحدهما تابعا للآخر فإن العامل الواحد يعمل فيهما معاً ، دليل ذلك : زيدا ضربته ، وهذا غير مستقيم ، لأنه جعل موقع النزاع دليلا ، وقد تقدم[3] ذلك .

وأما أبو الحسين بن الطراوة فزعم أن زيدا من قولك : زيدا ضربته ، ليس على إضمار فعل ، و إنما انتصب بوقوع الفعل عليه ، وأنه مفعول من جهة المعنى ، وهذا غيرُ مستقيمٍ ، لأنه لم يثبت في النواصب ولا يقتضيه قياسٌ فيقالَ به ، فالصحيح أنه نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر ، وقد تقدم ذلك[4] كله .

وهذه مسائل من عويص الاشتغال رأيت بسطها ليقرب فهمها على الطالب فأقول والله المستعان : يقدم بين يديْ هذا الفصل أنَّ فعل المضمر المتصل لا يتعدى إلى ظاهره مطلقاً كقولك في الأفعال المؤثِّرة : زيدا ضرب ، والزيدين ضربا والزيدين ضربوا ، وهندا ضربت ،

---

(١) تكملة من " ح ".
(٢) ساقطة من " ح ".
(٣) انظر قول الفراء وتخريجه فيما سبق ص ٢٨٥
(٤) انظر قول ابن الطراوة فيما سبق ص ٢٨٥

والهندين ضربتا ،والهندات ضربن (١) ، وفي الأفعال الملغاة زيداً ظَنَّ قائما ،وأخويك ظَنَّا قائمين ،واخوتك ظَنُّوا قائمين ،وهندا ظَنَّت قائمةً ،والهندين ظَنَّتا قائمتين ،والهندات ظَنِنَّ قائمات ،على أن يكون فاعل الفعل ضمير المذكور قبله ، فهذا كله وما أدى إليه غير جائز ، رفضا من العرب. (٢)

واختصت أفعال القلوب - وهي المعبَّر عنها بالأفعال الملغاة - بجواز تعدى فعل المضمر المتصل إلى مثله (٣) ،وفعل الظاهر إلى مضمره المتصل ،وأجرى مجراها شذوذا ما حكاه الفراء / من قولهم : عَدِمتُني ٩٠
وفقدتُني (٤) ،وذلك أن فقدان الرجل نفسه وعدمه لها ليس مما يصح في التحصيل ،لأنك إذا عدمت شيئاً فمعناه أنك تعلمه غير موجود ،ومحال أنّ تعلم أنك غير موجودٍ ،لأنَّه إذَا صح منك العلم فأنت موجودٌ ،فهذان الفعلان مستعاران والمعنى : عدمني غيرى وفقدني غيرى (٥) ،فإذا

---

(١) أى لا يصح أن تنصب هذه الأفعال تلك الأسماء المتقدمة عليها ، لما يلزم من جعل تلك الأسماء فاعلة ومفعولة في آن واحد ،فضمائرها فاعلة ومظهرها مفعول ،ففيه من التناقض ما أوجب المنع ،ولأنه يصبح المفعول به محتاجا إليه وهو في الأصل فضلة ،والفضلة لا يحتاج إليها . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٧٢ ،وشرح الجزولية للأبذى : ١/ ٩٤١ .

(٢) انظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٣ ،وشرح الجزولية للأبذى : ١/ ٩٤١ .

(٣) مثاله : ظننتني .

(٤) قال الفراء : ". . وقد تقوله العرب في ظننت وأخواتها من رأيت ، وعلمت ،وحسبت . فيقولون أظنني قائماً ،ووجدتني صالحا ،لنقصهما وحاجتهما إلى خبر سوى الاسم ،وربما اضطُرَّ الشاعر فقال : عدمتني ، وفقدتني ،فهو جائز وإن كان قليلا قال الشاعر وهو جِرَان العَوْد :
لقد كان بي عن ضرتين عدمتني ... وعما ألاقي منهما متزحزح
معاني القرآن : ٢/ ٢٠٦ . وانظر المسألة في شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٥٦٥ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٧٢ وشرح الأبذى : ١/ ٩٤١ .

(٥) انظر شرح الأبذى : ١/ ٩٤٢ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٧٢ .

عرفت هذا ٱلأصل فإن الكلام ها هنا في فصلين :

الأول في مسائل ٱلأفعال ٱلمؤثرة ،وٱلثاني في مسائل ٱلأفعال غير ٱلمؤثرة وما أجرى مُجْرَاهَا .

الفصل ٱلأول : اعلم أن الاسم إذا كان له سببان مرفوع ومنصوب ، حملت على أيهما شئت ،مثاله : أزيد ضرب غلامه أخوه ، رفعاً في زيد ونصبا ،فٱلرفع على تقدير : أضرب زيد غلامه ، ضرب غلامه أخوه ؟ والنصب على تقدير : أأهان زيداً أخوه ، ضرب غلامه أخوه ؟ ونحو ذلك من ٱلتقدير ،وكذلك ان كان له سبب وضمير منفصل [نحو][(١)] : أزيدا لم يضرب أخاه إلّا هو ،فٱلنصب على تقدير : ألم يضرب زيدا إلّا هو ،لم يضرب أخاه إلّا هو .

وٱلرفع على تقدير : ألم يضرب زيدٌ[(٢)] إلّا أخاه لم يضرب أخاه إلّا هو ،فإن كان ٱلضمير متصلا في هذه المسألة كان الاسم على حسبه ،رفعاً أو نصبا مثاله : نصبا : أزيدا لم يضر به إلّا أخوه ،والتقدير : ألم يضرب زيدا ٱلّا أخوه ، لم يضربه إلّا أخوه ،ومثاله رفعا : أزيد لم يضرب إلا أخاه ، والتقدير : ألم يضرب زيد إلّا أخاه ،لم يضرب إلّا أخاه ،ولا يجوز في هذه المسألة الحمل على السبب ،لأنك لو حملت عليه فنصبت لكان التقدير : ألم يضرب زيدا لم يضرب إلّا أخاه ،ولو رفعته في قولك : أزيد لم يضربه إلّا أخوه ،لكان ٱلتقدير : ألم يضربه زيد ؟ لم يضربه إلّا هو ، ففي ٱلأولى تعدى فعل ٱلمضمر المتصل ،وهو ٱلمستتر في يضرب ،إلى ظاهره ، وقد تقدم ٱمتناع ذلك مطلقا ،وفي ٱلثانية تعدى فعل ٱلظاهر إلى مضمره ٱلمتصل ،وقد تقدم ٱختصاص ذلك بٱلأفعال ٱلملغاة وما جَرَى مُجْرَاهَا .

---

(١) تكملة من " ح ".

(٢) " زيد " في الأصل " زيدا " منصوب وٱلصواب ٱلرفع ،وهو من " ح ".

فإن كان للاسم ضميران فلا بد أن يكون أحدهما متصلا والآخر منفصلا، ويجب حينئذ أن يكون الاسم على حسب المتصل، من حيث كان المنفصلُ جارياً مَجْرى السبب في جميع المسائلِ، مثال ذلك: أزيداً لم يضربه إلّا هو، وأزيد لم يضرب إلّا إيّاه، تقدير النصب: ألم يضرب زيدا الا هو؟ لم يضربه الا هو، وتقدير الرفع: الم يضرب زيد إلّا اياه، لم يضرب إلّا اياه، ولو حملت على المنفصل فقلت في الأولى: أزيد لم يضربه إلّا هو لكان التقدير: ألم يضربه زيد، لم يضربه إلّا هو، وفي الثانية: أزيداً لم يضرب إلّا إياه، لكان التقدير: ألم يضرب زيدا، لم يضرب إلّا إياه، ففي الأولى تعدي فعل الظاهر إلى مضمره المتصل، وفي الثانية تعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره، وقد تقدم اختصاص الأولى بالأفعال الملغاة وما جَرَى مَجْرَاها، وامتناع الثانية مطلقا (١).

الفصل الثاني: اعلم أنه إذا كان للاسم المشتغل عنه في هذا الفصل سببان، حملت على أيهما شئت، مثاله: أزيد ظن أخاه أبوه منطلقا؟ رفعا في زيد ونصبا، تقدير الرفع: أظن زيد أخاه منطلقا (٢) ظن أخاه أبوه منطلقا (٢)، وتقدير النصب: أظن زيداً أبوه منطلقا (٢) ظن أخاه أبوه منطلقا (٢).

وإن كان له سبب وضمير منصوب متصل، حملت أيضا على أيّهما شئت مثال ذلك: أزيد ظنه أبوه قائماً؟ رفعا في زيد ونصبا، وتقدير النصب: أظن زيدا أبوه قائما، ظنه أبوه قائما، وتقدير الرفع: أظنه زيد قائماً، ظنه أبوه قائما.

---

(١) انظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٧٣ ومابعدها، وتقييد ابن لب: ٤٨٢ ومابعدها.

(٢) في "ح" "قائما" في الأربعة المواضع.

فإن كان الضمير المتصل مرفوعا وجب الحمل عليه دون السَّبَبِ ، مثال ذلك : أزيد ظن أباه قائما ، والتقدير : أظن زيد أباه قائما ، ظن أباه قائما ، ولو حملت على السبب لم يجز ، لأن التقدير حينئذ : أظن زيدا قائماً ظن أباه قائماً ، وهذا فيه تعدي فعل المضمر المتصلِ ، وهو المستتر في "ظن" إلى ظاهره ، وهو زيد ، وقد تقدم امتناعه مطلقا (١)

فإن كان الضمير منفصلاً حملت على أيهما شئت مثاله : أزيدا لم يظن أخاه قائما إلَّا هو رفعا في زيد ونصبا فتقدير النصب ألم يظن زيدا قائما إلَّا هو لم يظن أخاه قائماً إلّا هو ، وتقدير الرفع : ألم يظن زيد أخاه قائماً لم يظن أخاه قائما إلَّا هو فإن كان له ضميران متصلان / وجب الحمل على المرفوع دون المنصوب مثال ذلك : أزيد ظنه قائما ، والتقدير : أظنه زيد قائما ، ظنه قائما ، ولو حملت على المنصوب لم يجز ، لأن التقدير حينئذ : أظن زيدا قائما ظنه قائما ، وهذا فيه تعدى فعل المضمر المتصل ، وهو المستتر في "ظن" إلى ظاهره ، وهو زيدا ، وقد تقدم امتناعه مطلقا . ٩١

وإنْ كانا منفصلين حملت على أيّهما شئت ، مثال ذلك : أزيدا إيّاه لم يظن قائما إلاَّ هو ، رفعا في زيد ونصبا ، فتقدير النصب : ألم يظن زيدا قائما إلاّ هو إيَّاه ، لم يظن قائما إلاَّ هو ، وتقدير الرفع : ألم يظنه زيد قائما إيَّاه ، لم يظن قائما إلاَّ هو ، واتصل الضمير بالفعل لما ظهر ، وإنما كان منفصلا حين كان الفعل محذوفا .

فَإِنْ كان أحدهما متصلاً منصوباً حملت على أيهما شئت ، مثاله : أزيد لم يظنه قائماً إلاَّ هو ، رفعا في زيد ونصبا ، فتقدير النصب : ألم يظن زيداً قائماً (٢) ، إلاَّ هو لم يظنه قائماً إلّا هو ، وتقدير الرفع :

---

(١) انظر ص ٢٩٠.
(٢) ساقطة من "ح".

ألم يظنه زيدا قائما ، لم يظنه قائما إلا هو ،فإن كان المتصل مرفوعـًا وجب الحمل عليه دون غيره ، مثاله : أزيد لم يظن قائما إلّا هو (١) ، والتقدير : ألم يظن زيد قائما إلا إيّاه ، لم يظن قائما إلّا اياه ، ولـو حملت على المنصوب لم يحسن (٢) ، لأنّ التقدير حينئذ : ألم يظن زيدا إلّا قائما ، لم يظن قائما إلّا إيّاه ،وهذا فيه تعدي فعلُ المضمرِ المتصلِ ، وهو المستترُ في الظنِ إلى ظاهرِه ،وهو زيداً ،وقد تقدَّم امتناعه مطلقا (٣).

والنُّكتةُ التي يعرف بها تقدير المحذوف : أن تضع الاسم المحمول على الفعل المضمر موضع الاسم المحمول هو عليه ، إن أمكن ،وإن لم يمكن حذفت المحمول عليه وتركت المحمول في موضعه ، ونويت به التأخير ،فإنْ جازت المسألة بعد ذلك ، فهي جائزة قبله ،وإلا فهي ممتنعة على حَسَبِ ما اقتضاه (٤) الأصل المذكور أولاً .

وجميع ما تقدم من المسائل إنّما هو (٥) باعتبار الحمل على الفعل ، وأما الرفع بالابتداء فلا كلام فيه ،ولا مانع له أصلاً فاعرف ذلك وتدبره ، وبالله التوفيق .

---

(١) في "ح" "إلا إيّاه".
(٢) في "ح" "لم يجز".
(٣) انظر ص ٣٠٥-٣٠٦
(٤) في "ح" "على حَسَبِ اقتضاء".
(٥) في الأصل "هي".

باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر

سماها حروفا وهي كلها أفعال (١) ؛لأحد أمرين (٢) : إما لأنها أشبهت الحروف في تجردها من الدلالة على مصدر ، وإما لأن حرفاً يطلق بإزاء كلمة ،فكأنه قال : باب الكلمات التي ترفع الاسم وتنصب الخبر .

ويحتمل أن يكون سماها حروفا ،لأنها سيقت لتدل على معنى في الخبر ،وهو مضيه أو استقباله ،فأشبهت الحروف لذلك . والله أعلم.

وهذه الترجمة نص على أنها أثرت في الاسمين معا ،الرفعَ في الأول والنصبَ في الثاني ، أما تأثيرها في الثاني ، فلأنه مطلوبها ، والطالب يؤثر في المطلوب ،وأما تأثيرها في الأول ،فلأنه وإنْ لم يكن مطلوبها فهو مطلوب مطلوبها على اللزوم ،فهو مطلوبها بتوسط الثاني ، ولولا هذا التنزيل ما أثَّرَت في الجملة ؛لأن الجمل لا تُؤَثِّرُ العوامل في ألفاظها على القاعدةِ المعلومةِ في ذلك ، إلاّ على التنزيل المذكور والله أعلم، هذا مذهب البصريين (٣) .

وأما الكوفيون فسلموا تأثيرها في الثاني لظهوره ، ولم يسلموا ذلك في الأول ،بل هو عندهم باقٍ على رفعه الأول قبل دخولها (٤) ،وردّه البصريون بأمرين :

---

(١) سمى هذا الباب ابن عصفور : باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ،فكأنه بذلك يعترض على تسمية أبي القاسم. انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٧٦.

(٢) انظر البسيط : ٦٦١ ومابعدها فابن الفخار يقتدى به في ذلك ، وانظر شرح الجمل لابن الضائع : ١١/أ .

(٣) انظر الكتاب : ٢/ ١٣١ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤١٩ وهمع الهوامع : ٢/ ٦٣.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤١٨ - ٤١٩ ،وهمع الهوامع : ٢/ ٦٣.

أحدهما : أنه يتصل بها إذا كان ضميرًا ، وٱلضمير لا يتصل إلّا بعامله.(١)

وٱلآخر : ما يلزم على قولهم من وجود فعلٍ يعملُ نصبًا ولا يعملُ رفعًا ،وهو لا نظير له ،ولا يقتضيه قياس ،وإنما الموجودُ بٱلعكسِ ،فٱلصحيح ما قاله البصريون وٱللّه أعلم.

فصل : في حصر أفعال هذا ٱلباب ،وهي عشرون فعلا : كان ، وأمسى ،وأصبح ،وأضحى ،وظل ،وبات ،وصار ،وغدا ،وراح ،وآضَ ، وعاد ،وآل ،وجاء ،وقعد ،وليس ،ومازال ، وما ٱنفك ،وما فتئ ،وما بَرِحَ ،وما دام.(٢)

أما "جاء" ، و"قعد" فلا يكونان من هذا ٱلباب إلا إذا كانا بمعنى صار ،وذلك في قولهم : ما جاءت حاجتك(٣) ،ومعناه ما صارت حاجتك ،يُرْوَىٰ هذا ٱلحرفُ برَفعِ ٱلحاجة ونصبها(٤) ،فمن رفعها جعلها ٱسمَ"جاءت" ،وجعل "ما" خبرًا مقدمًا ،كأنه قال : أيَّ شيءٍ صارت حاجتُك ، ومن نصبها جعلها خبر"جاءت" ،وأضمر فيها ٱسمها ،وجعل "ما" رفعا بٱلابتداء ،وٱلجملة خبر ٱلمبتدأ ،كأنه قال : أي شيء صارت حاجتك ،/ ٩٢
وأنث ضميرها ،لأنها ٱلحاجة في ٱلمعنى.(٥)

---

(١) ذكر هذا ٱلأمر ٱبن عصفور في شرح الجمل : ٤١٩/١. والسيوطي في همع الهوامع : ٦٣/٢.
(٢) انظر أفعالا أخرى ملحقة بهذه ٱلأفعال في همع الهوامع : ٦٢/٢.
(٣) قيل اول من قاله الخوارج لابن عباس أرسله علي إليهم . انظر همع الهوامع : ٧٠/٢ وانظر ٱلقول في ٱلكتاب : ٥٠/١ ،وشرح الجمل لٱبن عصفور : ٣٧٦/١.
(٤) قال سيبويه : " وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول ما جاءت حاجتك فيرفع . ٱلكتاب : ٥١/١.
(٥) انظر البسيط : ٦٦٨ وهمع ٱلهوامع : ٦٣/٢.

وأما "قَعَدَ" ففي قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حَرْبَةٌ (١) ،أي حتى صارت كأنها حربة ،خلافا للزمخشري في هذا الحرف ،فانه عنده متعدد (٢) ، والحرفان عند سيبويه جاريان مَجرى المثل (٣) والله أعلم.

ثم قال : (ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها) (٤) إلى آخره.

هذه (٥) الحروف بالنظر إلى هذا الحكم تنقسمُ إلى خمسةِ أقسام : ما دام قسم ،وجاء وقعد قسم ،وما زال وما انفك وما فتئ وما برح قسم ،وليس قسم ،وسائرها قسم ،فهذه خمسة أقسام.

فأما " ما دام " فإنّ خبرها يتوسط بينها وبين اسمها بلا خلاف ، إلّا ما قاله صاحب " الدرة الألفية " (٦) من الامتناع (٧) ،ولا يعرف له

---

(١) هذا القول حكاه سيبويه عن العرب . انظر البسيط : ٦٦٩.
(٢) أي أن "قعد" عند الزمخشري تأتي بمعنى صار في غير ما ذكر ومنه عنده قوله تعالى : ﴿ فتقعد ملوما محسورا ﴾ أي فتصير وملوماً خبر " تقعد " . وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٨٣ ،وشرح الرضي : ٢/٢٩٢.
(٣) انظر الكتاب : ١/٥١ على أنني لم اعثر على القول الثاني في الكتاب . وقد ذكره ابن ابي الربيع عن سيبويه كما تقدم ذلك ، وفي التهذيب : ١/٢٠١ ،واللسان : "قعد" ٤/٣٦٥ أن ذلك من حكاية ابن الأعرابي .
(٤) الجمل : ٤٢.
(٥) ساقطة من "ح".
(٦) هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوى المغربي يكنى أبا الحسن ويشهر بابن معطي " وعبدالمعطي " المتقدم في نسبه "هو معطي " الذى شهر به ،ولد سنة ٥٦٤ ،وتوفي سنة ٦٢٨. انظر ترجمته في مقدمة«الفصول الخمسون»، وبغية الوعاة : ٢/٣٤٤.
(٧) والدره الألفية هي ألفية ابن معطي قال فيها :
ولا يجوز أن تقدم الخَبَرْ على اسم ما دَامَ وجَازَ في الأُخَرْ

فيه سلف (١) ، وأرى أنه وهم والله أعلم . (٢)

وأما تقديمه على ما دام فممنوع بإجماع ، لأن حرف "ما" موصول بجملة ما بعده ، والصلة أو شيء منها لا يتقدم على الموصول ، وكذلك يمتنع توسيط الخبر بين "ما" و"دام" ، لأنهما قد صارا كالشيء الواحد . (٣)

وأما "ليس" فان خبرها يتوسط بينها وبين اسمها بلا خلاف (٤) ، وأما تقديمه عليها فمنعه المبرد (٥) ، وابن كيسان (٦) ، والسهيلي ، وابن مالك (٧) ، تعلقا منهم باللفظ ، لأنه فعل غير متصرف اللفظ ، وجوز ذلك سائر النحاة تعلقا منهم بالمعنى (٨) ، لأنه وإن كان غير متصرف من جهة اللفظ ، فإنه متصرف من جهة المعنى [من] (٩) حيث تنفى به

---

(١) ذكر ابن القواس في شرح البيت السابق : أن منع تقديم خبر ما دام على اسمها مما انفرد به ابن معطي ، وذكر أنه قيل عن ابن الخشاب عن قوم ، وذكر الرضي : ٢/٢٩٧ أنه غلط من ابن معطي لم يذكره أحد ، أي لم يقل بقوله أحد .

(٢) نقل هذه الفقرة عن ابن الفخار - رحمه الله - الإمام الشاطبي في شرحه للألفية : ٣٤٤ .

(٣) ذكر الشاطبي أن هذا المنع مذهب شيخه ابن الفخار . شرح الألفية : ٣٤٥ ، وقد نقل هذه الفقرة بنصها عن ابن الفخار تلميذه الراعي في عنوان الإفادة : ١٥٨ .

(٤) الخلاف وارد ، ذكر ذلك ابن عقيل في شرح الالفية : ٢/٢٧٣ .

(٥) انظر الإنصاف : ١٦٠ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٨٦١ ، والملخص : ٢١٧ .

(٦) انظر مذهب ابن كيسان في "ابن كيسان النحوي" للدكتور محمد البنا : ١٨١ ، وشرح الأبذي : ٩٦٧ .

(٧) انظر التسهيل : ٥٤ ، والمساعد : ٢/٢٦٢ ، وهذا مذهب الكوفيين واكثر المتأخرين ، والنقل عن سيبويه مضطرب في هذه المسألة فنقلوا عنه الإجازة وعدمها ، وقال ابن الأنبارى في الإنصاف : ١٦٠ "والصحيح أنه ليس له في ذلك نص" ، وقد رجح ابن الأنبارى مذهب الكوفيين على غير عادته .

(٨) ذكر أبو علي في الإيضاح : ١٠١ ، أن ذلك مذهب المتقدمين قال وهو القياس عندى فتقول : "منطلقا ليس زيد" قال ابن أبي الربيع في الكافي ١/٢٣٣ "وهو شرح للايضاح" يريد بقوله : "المتقدمين" سيبويه وابا عمرو" وهذا المذهب للكوفيين الفراء وغيره . وانظر : الانصاف : ١٦٠ ، والتبيين : ٣١٥ ، وشرح ابن يعيش : ٧/١١٤ .

(٩) تكملة من "ح" .

الأزمنة الثلاثة، ويدل على صحة قول الجماعة قوله عز وجل: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ (١) ووجه الدليل من هذه الآية أن "يوم" ظرف متعلق بمصروفًا، فهو معمول خبرها، وقد تقدم عليها، والقاعدة أن المعمول لا يتقدم إلَّا حيث يصح تقديم العامل. (٢)

فإن قيل: ليس في هذا كبيرُ دليلٍ، لاتفاقهم على تقدم معمول خبر "إنَّ" على اسمها اذا كان ظرفاً أو مجروراً، لاتساع العرب فيها، (٣) نعم لو كان هذا المعمول غيرَ ظرف لاستقام الاستدلال.

فالجواب: أنه لا فرق بين الظرف وغيره، في أن تقديمه يُؤْذِنُ بجواز تقديم العامل، ولو كان الاتساع في الظرف سبباً في تقدمه حيث لا يتقدم غيره، لجاز أن تُقَدِّمَه على "إنّ" نفسها، وعلى حرف الاستفهام، وغير ذلك مما يتعدد، فكنت تقول: في الدار إن زيدا قائم، ويوم الجمعة هل قام زيد، وفي الإجماعِ على امتناعِ هذا دليلٌ قاطعٌ على أنّ الظرفَ كغيرِه.

وأما تقدمه في باب "إنّ" على اسمها فموقوف على محله، لخروجه عن القياس، فوجب حمله في الآية الكريمة على مقتضى القياس، لأنه لا يشبه باب "إنّ"، والذى يشبه باب "إنّ" تقدمه على اسمها، كقولك: ليس في الدار زيد قائما، ولا خلاف في جواز هذا، فدل ارتفاعُ الخلاف هاهنا على الفرق، فتأمل ذلك، وبالله التوفيق. (٤)

---

(١) هود: ٨.

(٢) هذا هو أحد الأدلة على جواز تقديم خبرها عليها، وقد ذكره في الإنصاف: ١٦٢ والتبيين: ٣١٦ وفي الملخص: ٢١٧، وذهب ابن أبي الربيع في البسيط: ٦٧٦ إلى جواز تقديم خبر ليس عليها وبسط القول في ذلك.

(٣) مثل ان في الدار زيدا جالس، وإن غدا أخاك راحل.

(٤) بمثل هذا الجواب أجاب ابن ابي الربيع، إلاّ أن جواب ابن الفخار اكثر بسطا: انظر البسيط: ٥٤٦.

وأما "ما زال" و"ما انفك" و"ما فتىء" و"ما برح"، فإنها إن كانت منفية بما له صدر الكلام، وذلك ما، وإن، ولا، إذا كانت جواب قسم، فإن خبرها لا يتقدم عليها اعتباراً باللفظ، وزعم ابن كَيْسَان أنَّه يتقدمُ عليها اعتبارًا بالمعنى.(١) والله أعلم.

فإنْ كانت منفية بما ليس له صدر الكلام جاز تقديمه بإجماع، ويمتنعُ عند الكلِّ توسيطه بين الفعل وحرف النفي؛ لأنهما لمَّا تلازما صارا كالشيء الواحد.(٢)

عبارة(٣) أخرى أبسط مما قبلها: جوز ابن كَيْسَان من البصريين تقديم خبر ما ينفي بـ"ما" من زال وأخواتها، عليها، ومنعه الجمهور، وحجته أن معنى هذه الأفعال مع التجريد النفي، فَلَمَّا دَخَلَ عليها حرفُه نُفِي ذلك النَّفيُ، فصار إيجابا، فقولك: ما زال زيد قائما، بمنزلة: ثبت زيد قائما في المعنى، فكما أن المنصوب في قولك: ثبت زيد قائما، لا يمتنع تقديمه، فكذلك المنصوب في قولك: ما زال زيد قائماً، لا يمتنع تقديمه اعتبارًا بالمعنى الجامع.(٤)

وحجة الجمهور أنه لا يلزم من زوال معنى النفي زوال حكمه من المصدرية، كما لم يلزم من زوال معنى الاستفهام في نحو: قد علمت

---

(١) انظر مذهب ابن كَيْسَان في الانصاف: ٩٠، والتبيين: ٣٠٢ وهو مذهب الكوفيين وانظر المسألة أيضاً في شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/١١٣-١١٤، وشرح الرضي: ٢/٢٩٢، وابن كيسان النحوى للدكتور البنا ١٨١ - ١٨٣. وابن كيسان للأستاذ محمد الدعجاني: ٢٥٣، وقد رجح عند الأستاذ يسن رأي ابن كيسان.

(٢) نقل هذه العبارة بنصها الشاطبي عن شيخه انظر شرح الألفية: ٣٤٨ ونقلها عنه أيضاً الراعي في عنوان الإفادة: ١٥٩.

(٣) من هنا إلى قوله "وأما توسيطه بينها وبين أسمائها فجائز" ساقط من "ح" وسيأتي ص٣١٨

(٤) انظر شرح الابذى على الجزولية: ٩٦٨، وتقييد ابن لب: ٥١٢.

أزيد قائم أم عمرو ؟ زوال حكمه من الصدرية إجماعا ،(١) وأيضا فكيف يتصور إهمال حكم النفي وباعتباره صار المعنى على الإثبات (٢) ، والصحيح ما عليه الجمهور.

فإن قال ابن كَيْسان اعتبار ما يعم مقدم على اعتبار ما يخص ، لأن اعتبار ما يعم يطرد ولا ينكسر ، واعتبار ما يخص ينكسر ولا يطرد ، فأنتم اعتبرتم اللفظ في امتناع تقديم الخبر ، والمعنى في امتناع دخول إلَّا فيه ، وأنا أعتبر المعنى على كل حال ، فيجوز تقديم الخبر / ويمتنع ٩٣ دخول إلَّا .

أجيب : بأنَّا إنما قلنا : يتعدد الحكم لتعدد موجبه ، وذلك أن المانع من تقديم الخبر إنما هو بقاء معنى النفي بما ، ولولا بقاؤه ما صار النفي الذى كان قبله إيجابا ، فوجب اعتباره ضرورة ،(٢) وأما " إلا " فانما تدخل لإثبات ما كان منفيا قبل دخولها (٣) ، ودخول " ما " هو الذى صيره ثابتا ، فامتناع دخول " الا " انما هو لمعنى خاص بالخبر ، وامتناع تقديم الخبر إنما هو لمعنى خاص بما ، فلما (٤) تعدد الموجب تعدد

---

(١) قال الابذى في شرح الجزولية : ٩٦٨ " وقال المانع لا حجة في هذا ، لأن العرب إنما تراعي اللفظ " وقال ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل : ٨٧/٢ " وشبهة ابن كيسان فيما أوله " ما " النافية أنها لما دخلت على النفي صار معناه اثباتاً فتوهم أن حكم النفي يزول لزوال معنى النفي ، وليس بمستقيم ، فإنه لو قيل : ما أبى زيد أكلا لكان معناه إثباتاً للأكل ، ولو قيل : أكلا ما أبى زيد لم يجز ، لأن حكم النفي ثابت ، وانما اتفق أنه دخل على فعل معناه النفي ، فصار المعنى بالآخرة إثباتا ، ولولا أن معنى النفي حاصل لم يرجع الإثبات الذى دخل عليه نفياً ، فكيف يزول معنى النفي ، وباعتباره حصل المعنى مثبتا ، فالوجه ما عليه العامة .

(٢) انظر الهامش السابق الذى نصه عن ابن الحاجب ، وانظر أيضا : ٨٣/٢ من الإيضاح في شرح المفصل .

(٣) مثل ما قام إلَّا زيد .

(٤) في الأصل " فيما " والتصويب يقتضيه المعنى وهي ساقطة من " ح " كما سبقت الإشارة .

الحكم ،فأما قوله :(١)

حَراجيجُ ما تنفك إلا مُناخَةً   على الخَسْفِ أو ترمي بها بلداً قفرا

فقيل : إنّ "تنفك" فعل تام كأنه قال : ما تتخلص من السير ،أو تنفصل منه ،إلاَّ في حال إناختها (٢) ،وقيل : إنّ "إلاّ" زائدة ، قاله ابن جنى (٣) ،أو يكون اعتبر اللفظ ،وهو شبيه بالغلط (٤) ،كما قال سيبويه في قولهم : انهم أجمعون ذاهبون .(٥)

وأما توسيطه بينها وبين أسمائها فجائز بلا خلاف .

وأما "جاء" و"قعد" في المثالين المذكورين فإنهما جاريان مجرى المثل ،والأمثال تؤدّى على حالها ،فلا يغير شيء من ذلك عن المسموع .(٦)

وأما سائرها ، وهو القسم الخامس ، فيجوز تقديم أخبارها عليها وعلى أسمائها بلا خلاف ما لم يمنع من ذلك مانع . والله أعلم .

---

(١) البيت لذى الرمة وهو في ديوانه : ٢٤٠ ،وانظره في الكتاب : ٣/٤٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٨١ ،والمحتسب : ١/٣٢٩ ،وأمالي ابن الشجري : ٢/١٢٤ ،والإنصاف : ١٥٦ ،وشرح المفصل لابن يعيش : ٧/١٠٦ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٩٨ ،والبسيط : ٧٣٥ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٢ ،والمغني : ١٠٢ وتقييد ابن لب : ٥٠٠ . والحراجيج : جمع حرجوج وهي الناقة الضامرة ،والخَسْف حبسها على غير طعام .

(٢) قاله الفراء في معاني القرآن : ٣/٢٨١ .

(٣) المحتسب : ١/٣٢٩ .

(٤) قاله الأصمعي والجرمي : انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٧/١٠٧ ، وقال في التبصرة : ١٩٠ "... أدخل الا لحكم اللفظ ولم يراع المعنى".

(٥) الكتاب : ٢/١٥٥ والوجه في ذلك : انهم أجمعون ذاهبين على معنى هم ذاهبون وانظر البسيط : ٨١٠ وقال ابن لب : "... فإنما "اجمعون" توكيد لهم على التعامل عن "ان" وتوهمه مبتدأ ،وكأنهم قالوا : هم أجمعون ذاهبون. انظر تقييد ابن لب : ٤٧٦ .

(٦) انظر ما تقدم ص ٢٤٨ هامش (٧) .

ثم قال : (وٱعلم أنَّ كلَّ شيء كان خبرًا للمبتدأ فإنه يكون خبر هذه ٱلحروف) .(١)

يريد إلَّا ٱلجملة غير ٱلخبرية ، وهي ٱلأمر ، وٱلنهي ، والٱستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، وٱلتمنى ، والترجي ، والدعاء ، فان هذه الجمل تكون أخبارا للمبتدأ ، ولا تكون أخبارا لهذه الحروف ، فهذا منه عموم في موضع ٱلخصوص(٢) ، ونظيره قوله تعالى ﴿ تدمر كلَّ شيء بأمر ربها ﴾.(٣)

ثم إنّ خبر هذه الحروف على أربعة أقسام : مفرد ، وجملة ، وظرف ومجرور ، وقد تقدم تفسير ذلك في خبر ٱلمبتدأ فٱنظر إليه هنالك.(٤)

ثم قال : (ولا تؤثر هذه ٱلحروف في ٱلجمل) .(٥)

يريد بالجمل ها هنا الواقعة أخباراً لها ، ومعناه : لا تؤثر في ألفاظها ، ولكنها تؤثر في مواضعها ؛ ولهذا إذا عطفت عليها مفرداً كان منصوبا كقولك : كان زيد أبوه قائم وذاهبا .

ثم قال : (وإذا وقع بعد هذه ٱلحروف حرف خفض) .(٦) إلى آخر ٱلفصل .

مثال ذلك : كان في ٱلدار زيد ، فزيد ٱسم كان ، وخبرها في ٱلمجرور ، ولعله نبه بذلك على إبطال مذهب أبي الحسن ٱلقائل بجواز رفع زيد(٧) بٱلمجرور ، غير معتَمِد ، فإنَّ ذلك لا يصح في هذه

---

(١) ٱلجمل : ٤٢ .
(٢) هذا المأخذ أخذه عليه ٱبن الضائع في باب ان انظر شرح الجمل له ص ١٥ /أ وانظر ما يأتي ص ٢٧٧
(٣) الأحقاف ٢٥ وتمام ٱلآية ﴿ فأصبحوا لا يُرَىٰ إلَّا مساكنهم ﴾
(٤) انظر ص ٢٠٢
(٥) الجمل : ٤٢ .
(٦) الجمل : ٤٢ .
(٧) في ٱلأصل " ذلك ".

المسألة (١) ،إذ معلوم أن المرفوع بكان ما كان مبتدأ قبل دخولها ، ولو كان فاعلا بالمجرور لم تدخل عليه كان ، لأنها لا تدخل إلا على ما كان رفعاً بالابتداء ،ويمكن أن يكون أبو القاسم وضع هذه المسألة توطئة لما ينبني عليها من الوجوه التي تذكر بعد إنْ شاء الله.

ثم قال : (فإنْ جئتَ بعد المرفوعِ بخبرٍ نصبته) (٢).

معناه : فإنْ جئت بعد المرفوع بما يصلح أن يكون خبرا .

ولك (٣) في هذه المسألة ثلاثةُ أوجهٍ: (٤)

أحدها : أن يكون قوله (٥) : جالساً خبرَ كان ،والمجرور من صلته ؛ أي متعلق به .

والثاني : أن يكون خبرها في المجرور ،وقوله : جالسا نصباً على الحال من الضمير الذى في المجرور ،ويجوز أن يكون حالاً من اسم كان .

والثالث : أن يكون جالساً والمجرورَ خبرين لكان على مذهب ابن جِنّي (٦) ، ومنع ذلك الأستاذ أبو الحسين ؛لأن "كان" مشبهة

---

(١) انظر تقييد ابن لب : ٤٨٠ - ٤٨١ .

(٢) الجمل : ٤٣ .

(٣) في الأصل : "وذلك" خطأ .

(٤) انظر هذه الأوجه في البسيط : ٦٨٨ - ٦٨٩ .

(٥) هذا القول هو : "كان في الدار زيد جالسا" الجمل : ٤٣ .

(٦) قال ذلك ابن جني عند آية : ٦٥ من سورة البقرة وهي * فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين * قال "ينبغي أن يكون خبرا آخر لكونوا ، والأول "قردة" فهو كقولك "حلو حامض" وإن جعلته وصفا لقردة صَغُرَ معناه ،ألا ترى أن القرد لذله وصَغاره خاسيء أبدًا ، فيكون إذا صفة غير مفيدة . وإذا جعلت "خاسئين" خبراً ثانيا حسن وأفاد حتى كأنه قال : كونوا قردة كونوا خاسئين ،ألا ترى أن ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية إلا ما لصاحبه ،وليس كذلك الصفة بعد الموصوف ،إنما اختصاص العامل بالموصوف ،ثم الصفة بعد تابعة له . الخصائص : ٢/١٥٨ - ١٥٩ .

بنحو : ضرب ، و [هو] (١) لا ينصب مفعولين إلا بالتشريك (٢) ، فالمشبه أولى (٢) ألاّ ينصب خبرين إلاّ بالتشريك (٣) ،ولا يكون المشبه أقوى من المشبه به أبداً ، وتعلق ابن جنّي بأنّ "كان" دخلت على مبتدأ له خبران في معنى خبر واحد فوجب أن تعمل فيما دخلت عليه ، وهو قول جيد ،وإلاّ فيلزم ألاّ تدخل على نحو قولهم : هذا حلو حامض ،ولا يمنعُ ذلك أحدٌ ، فإذا جوّزنا دخولها عليه فإمّا أن تعمل فيهما معاً فيتعين مذهب ابن جني ،وإمّا ان تعمل في أحدهما دون الآخر وهو باطل قطعاً ، فتأمل ذلك (٤) .

ثم قال : وتقول : (كان زيدٌ أبوه منطلق) .

"أبوه منطلق" جملة من مبتدأ وخبر في موضع نصب ،لأنها خبر كان ، فإنْ قدمت خبر المبتدأ عليه ، فإن نويت به التأخير بقي مع التقديم على حكمه مع التأخير ،لأنه خبر مقدم ، وإنْ جعلته خبر كان وما بعده فاعل به لزم الافراد ،لأنه رفع الظاهر ،واسم الفاعل إذا رفع الظاهر جرى مجرى الفعل المقدم ،والفعل إذا تقدم الأسماء الظاهرة وُحِّد إذا كان مسنداً إليها ،فكذلك ما جرى مجراه ، هذا أفصح اللغتين ،وها هنا نبه أبو القاسم على اللغة الثانية التي تسمى / لغةَ : أكلوني البراغيث ، وقد (٥) ٩٤

---

(١) تكلة من "ح" .

(٢) أي بالعطف نحو : "كان زيد منطلقا وضاحكا" .

(٣) في الأصل "فالمشبه لا يقوى ألاّ ينصب" . وفي "ح" "والمشبه به أولى ألا ينصب" ولعل ما أثبت هو الصواب ، وانظر قول أبي الحسين في البسيط : ٦٨٩ - ٦٩٠ .

(٤) وهذا الذى ذكره خلاف قول ابن درستويه ،لأنه يمنع تعدد خبر كان . انظر إصلاح الخلل : ١٩٠ ،والتسهيل : ٥٢ ،وشرح الجمل لابن بزيزة : ١٣٤ ،والتذييل والتكميل : ٢/ ١٢٠/ ب .

(٥) انظر هذا القول في الكتاب : ٣/ ٢٠٩ ،وهو لأبي عمرو الهذلي ذكره ابو عبيده في مجاز القرآن : ٢/ ٣٤ .وقد قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٦٩٢ ،وهذا بلا شك لم يقله النحويون إلا بالسماع ، وليس بمثال وضعوه .

تقدم تحقيق ٱلقول في ذلك ، وبٱلله التوفيق .

ثم قال : (فإنْ[١] جئت بعد ٱسم كانَ بٱسمٍ هو بعضُ ٱلأول ، كان[٢] لك فيه وجهان) .

هذه ٱلمسألة على أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون ٱلاسم الواقع بعد ٱسم كان هو ٱلأول في ٱلمعنى كقولك : كان زيد أخوك منطلقًا ، فهذا لا يكون إلَّا بدل شيء من شيء ، فيجب أن يكون ما بعده منصوبًا على أنه خبر كان .

وٱلوجه الثاني : أن يكون بعضَ ٱلأول كقولك : كان زيد وجهه حسناً ، فهذا لك فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون بدلا من ٱلأول فينصب مابعده على خبر كان .

وٱلثاني : أن يكون رفعًا بالابتداء فيرفع ما بعده على أنه خبر عنه ، وتكون ٱلجملة بأسرها في موضع نصب ؛ لأنها[٣] خبر كان .

والوجه الثالث : أن يكون صفة من صفات ٱلأول أو جوهراً يصحبه صحبة عَرَضِيَّةً ، كقولك : كان زيد خلقه حسنا ، وكان زيد ماله كثيرا ، فهذا فيه ما في ٱلوجه ٱلذى قبله من ٱلبدل وٱلقطع .

والوجه ٱلرابع : أن يكون الثاني خارجا عن هذه ٱلأقسام كقولك : كان زيد عمرو ذاهباً ، فهذا لا يتصور فيه أن يكون على وجه من ٱلوجوه ٱلمذكورة إلَّا على وجه ٱلغلط ، فإنْ كان كذلك لم يكن ٱلآخر إلَّا منصوبًا على خبر كان ؛ لأن ما قبله بدلُ غَلَطٍ مما قبله ، أو تقصد تشبيها ، فتنصب ٱلاسم الثاني على خبر كان ، وٱلثالث على ٱلحال وٱلعامل فيها معنى ٱلتشبيه ، وٱلله أعلم .

---

(١) في الجمل : " وإن " وفي بعض أصول التحقيق : " وإذا " انظر الجمل : ٤٣ .

(٢) في الأصل " لكان " خطأ .

(٣) في الأصل " لأنه خبر كان " .

ثم قال : (وإذا تقدّم اسمُ كان عليها رفع بالابتداء)(١) .

تجوز أبو القاسم في العبارة ، لأن اسم كان لا يتقدم عليها كالفاعل ، وانما كان ينبغي أن يقول : وإذا تقدم على "كان" ما يصلح أن يكون اسما لها مع التأخير ، فتقول : كان زيد قائما ، فإذا قلت : زيد كان قائما ، فزيد رفع بالابتداء ، وما بعده خبره ، ولا يصح أن يكون "زيد" رفعا بكان ، لأنَّها قد رفعت ضميره ، بدليل ظهوره في التثنية والجمع ، فتقول(٢) من ذلك : الزيدان كانا قائمين ، والزيدون كانوا قائمين ، ولو لم يكن فيها ضمير زيد في حالة الإفراد لم يظهر في التثنية والجمع ، وهذا بين(٣) إنْ شاء الله .

ثم قال : (واعلم أنه لا يلى كان وأخواتِها ما انتصب بغيرها)(٤) .

هذا الفصل فيه ست مسائل : ثلاث منها جائزة بإجماع ، ومسألة ممنوعة بإجماع ، ومسألتان مختلَفٌ في جوازهما .

فأما الثلاث الجائزةُ بإجماعٍ فهي أَنْ يَلِيَها اسمها كقولك : كان زيد قائما ، أو خبرها إذا كان غير فعل كقولك : كان قائما زيد ، أو معمول خبرها إذا كان ظرفا أو مجرورا كقوله : كان في الدار زيد قائماً وكان عندك زيد قائماً .

وأما الممنوعة بإجماع فأن يليها معمول خبرها وبعده اسمها ، وليس المعمول ظرفا ولا مجرورًا ، كقولك : كان طعامك زيد آكلا(٥) .

---

(١) الجمل : ٤٤ .
(٢) في الأصل "تقول" بدون الفاء .
(٣) هذا التسامح الذي ذكره ذكره من قبل ابن السّيد في إصلاح الخلل : ١٥٠ ، وابن أبي الربيع في البسيط : ٦٩٩ .
(٤) الجمل : ٤٥ .
(٥) هذا الإجماع الذي أطلقه هو إجماع البصريين ، أما أهل الكوفة فقد أجازوا ذلك . انظر الكتاب : ١/٧٠-٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٩٣ . وشرح الألفية للشاطبي : ٣٥٩ ومابعدها والخزانة : ٤/٥٨ .

وٱختلف في ٱلمانع ،فعلله [١] سيبويه بأنك أوليت "كان" ما ليس بٱسم لها ولا خبر [٢] ،وعللها [٣] أبو على بأنك أوقعت ٱلطعام بين أجتبيين ،أي ليس معمولاً لواحد منهما. [٤]

وأما ٱلمسألتان ٱلمختلف فيهما ،فأحدهما أن يكون بعد هذا ٱلمعمول خبرها كقولك : كان طعامك آكلا زيد ،فهذه ممنوعة على تعليل سيبويه ،جائزة على تعليل أبي علي ،وٱلله أعلم بصواب ذلك.

وٱلمسألة الاخرى : [٥] هي أن يليها خبرها وهو فعل كقولك : كان يقوم زيد ،فجوز ٱبن جني أن يرتفع زيد بكان ،وفي ٱلفعل الذى قبله ضميره ،والجملة خبر كان مقدماً على ٱسمها ،ومنع ذلك غيره ،فحجة المانع أنه لا يرتفع بكان إلّا ما يكون مبتدأ عند اسقاطها ؛لأنها من نواسخ ٱلآبتداء ،وأنت لو اسقطتها من هذه ٱلمسألة لم يكن زيد إلّا فاعلاً بالفعل الذى قبله ، وحجة ابن جني تسليم هذه ٱلقاعدة ، إلّا أنك إذا أسقطت "كان" ، عاد ٱلفعل بعد زيد [٦] ؛لأن الخبر إنما قدم بشرط وجود كان ، فاذا زال ٱلشرط زال ٱلمشروط ،فٱلحاصل من مجموع ٱلقولين أن المسألة من باب الإعمال. [٧]

ثم قال : (وإذ ٱجتمع في باب كان معرفة ونكرة ،فٱلآسم ٱلمعرفة وٱلنكرة ٱلخبر). [٨]

---

(١) في الأصل "فعللها ".
(٢) انظر الكتاب : ١/ ٧٠ ،وٱلهامش ٱلثاني من ٱلصفحة نفسها ، وهو من كلام السيرافي شرحا لهذه ٱلمسألة ،وهذا مذهب ٱلزجاجي رحمه الله. انظر ٱلجمل : ٤٥.
(٣) هكذا في كلتا النسختين ،وسبق "وعلله ".
(٤) ٱلإيضاح : ١٠٦-١٠٧ وانظر شرح ٱلألفية للشاطبي : ٣٦٠.
(٥) في "ح" "وهي" "باثبات حرف ٱلعطف.
(٦) يعني أن ٱلفعل "يقوم" يقع بعد "زيد" ،فتقول : زيد يقوم.
(٧) انظر المسألة في شرح الجمل لآبن عصفور : ١/ ٣٩٢ وهو يذهب إلى ٱلإعمال أيضا.
(٨) الجمل : ٤٥.

مسائل هذا الفصل خمسٌ(١) . إحداها : أن يكون الأسمان معا معرفتين كقولك : كان زيد القائم ،فهذا القسم أنت فيه مخيّر ،والأجود أن يكون أعرفهما اسمَهَا ،وإن تساويا ارتفع التفاضل كقولك : كان زيد أخاك .

المسألة الثانية : أن يكونا معاً نكرتين ، فهذا الفصل (٢) لاحق بالأول ،بشرط الفائدة ،مثاله : ما كان فيها أحد خيراً منك .

المسألة الثالثة : / أن يكون الأول معرفة والثاني نكرة محضة ، ٩٥
فهذا أجود الكلام لمجيئه على الأصل كقولك : كان زيد قائما .

المسألة الرابعة : أن يكون الأول نكرة محضة والثاني معرفة ، فهذا القسم خاص بالشعر ، لأنه عكس باب الإخبار كقولك : كان قائم زيدا ،وهو موجهٌ بأمرين :

أحدهما : أنَّها مشبهةٌ بنحو ضرب ،ومرفوع هذا النوع لا يلزم التعريف ،فليس ذلك في باب كان ببعيد .

والثاني : أنه لما كان الثاني هو الأول لم يخف على السامع أن المنصوب في هذه المسألة هو صاحب الصفة .(٣)

المسألة الخامسة : أن يكون الأول نكرةً مختصةً ،كقولك : كان

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٩٩ ومابعدها ،والبسيط : ٧١١ ومابعدها ، وشرح ابن بزيزة : ١٣٥ ومابعدها .

(٢) في "ح " "الضرب" ،وبعدها في الأصل بياض بقدر كلمة .

(٣) قال في البسيط : ٧١٣ " والعرب ترفع المفعول وتنصب الفاعل في ضرورة الشعر إذا فهم المعنى ،ففعلوا ذلك باسم كان وخبرها فقالوا : كان قائم زيدا ،لأن المخاطب يعلم بالضرورة أن زيداً هو المخبر عنه وهذا الذى يستحق أن يرفع " قائم "به ،و "بقائم" وقعت الفائدة ،وهو الذى يستحق أن ينصب فجرى ذلك مجرى خرق الثوب المسمار ،فكما جاز هذا في ضرورة الشعر ... جاز أن ترفعَ النكرة وتنصبَ المعرفة في الضرورة ،ويكون هذا من باب القلب.

خير منك زيدا ،فهذا الضرب يجوز قليلاً (١) ،وأكثر ما يكون في الشعر والذى جوز كونه في الكلام شبهه بالمعرفة بما فيه من الاختصاص ،والله أعلم.

وأما قوله: (٢)

(* وَلاَ يَكُ موقفٌ منكِ الوَدَاعَا *)

في البيت الذى بعد بيت حسان (٣) ، فإنه من الضرب الخامس ،وكان ينبغي لأبي القاسم أن ينبه على ذلك ،فإنّ ظاهر كلامه التسوية بينه وبين بيت حسان في الاختصاص بالشعر ،وليس كذلك.

ثم قال : (وأما قولك : ما كان مثلُك أحدٌ) (٤) إلى آخر الفصل.

بيان هذه المسألة أن النفي والإثبات إنما يتوجهان على الخبر ، فإذا قلت : ما كان زيد قائما ، فإنما نفيت القيام ،وإذا قلت : ما كان زيد إلاَّ قائما ، فقد أثبت ما نفيت في الأولى ، وزيد على حاله في المسألتين ، فعلى هذا إذا قلت : ما كان مثل زيد أحد ،فقد نفيت أن يماثله أحد من جنسه ، في وصف جرى ذكره ،أودلت عليه قرينة نحوأن تقول : ما كان

---

(١) انظر الكتاب: ١٤٢/٢ ،والبسيط : ٥٨٩ .

(٢) الجمل : ٤٦ وهذا عجز البيت وصدره :

* قفي قبل التفرقِ يا ضُبَاعَا *

وهو مطلع قصيدة القَطامي "عمير بن شُيَيْم ،أو شتيم" التي يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي . انظر ديوانه : ٣٠ ،والكتاب: ٣٣١/١ ،والمقتضب : ٩٣/٤ ،والأصول : ٨٣/١ ،وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٤٤/١ وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٥/٣ ، ٥٥/٨ .

(٣) بيت حسان هو : كأن سبيئةً من بيت رأس * يكون مِزاجَها عسلٌ وماءٌ فإنه أخبر بـ "مزاجَها" وهو معرفة بإضافته إلى الضمير . وعسل هو اسم يكون . هذا ما يريده . والضمير هنا اعتبر إضافته معرفة وان كان بين النحاة منازعة في ضمير النكرة منهم من جعله معرفة وذلك منقول عن سيبويه ومنهم من جعله نكرة لأنه يعود على نكره ولذلك دخلت عليه رب في قولهم : ربَّه رجل . وبذلك يلتمس العذر لأبي القاسم ،على أن النكرة هنا مختصة فهي في درجة قريبة من المعرفة .

(٤) الجمل : ٤٧ .

مثل زيد أحد في العلم ، أو في الكرم ، أو في الشجاعة ، وما أشبه ذلك ، ولا يكون ذلك على الإطلاق ؛ لأنه محالٌ ألاَّ يشاركه أحدٌ من أبناءِ جنسِه في وصف مّا ، ولو قلت : ما كان مثل زيد أحدا ، برفع المثل لكان محالا ، لأنك جعلت له مماثلا ونفيت عنه (١) الأحديه ، فالكلام يدفع آخره أوله ، فكان محالاً في التحصيل ، إلا أنه قد يجوز على ضرب من المجاز وذلك يراد به (٢) التعظيم لشأنه ، أو الوضع منه كقولك : ما زيد إلَّا مَلَكٌ ، وما هو إلا شيطان ، وهذا على أن يكون أحدٌ واقعاً موقعَ إنسان ، حتى يكون (٣) قال : ما كان مثل زيد انساناً ، فقد أثبت له مثلا ، ونفى عنه الانسانية ، فبقي أن يكون ملحقاً بجنس الملائكة ترفيعا لشأنه (٤) ، أو ملحقا بجنس الشياطين وضعا من شأنه ، ويتعين أحد الوجهين بما يقترن به من الدلائل .

وأما على مذهب من قال : إن أحدا ها هنا واقع موقع عاقل فلا يكون إلَّا ذمَّاً صريحاً ، لأنه كأنَّه قال : ما كان مثل زيد عاقلا ، فقد أثبت له مثلا ، ونفىْ عن ذلك المثل أن يكون من جنس العقلاء ، ومعلوم أن أصناف العقلاء ثلاثة : الملائكة ، وبنو آدم ، وبنو الجانِّ ، فإذا نفي عنه أن يكون من أحد هذه الأصناف لم يبق إلَّا أن يكون من جنس البهائم ، أو الجماد ، فلذلك كان ذمّاً صريحاً والله أعلم .

ثم قال : (واعلم أن ما انفك ، وما فتىء ، وما برح ، وما زال ، لا تدخل على أخبارها " إلّا " وتدخل على سائر الحروف) (٥) .

---

(١) في الأصل : " عنده " خطأ .
(٢) " وذلك يراد به " غير واضحة في " ح " .
(٣) في " ح " " كأنه " .
(٤) في " ح " " بشأنه " .
(٥) الجمل : ٤٨ .

هذه الأفعال الأربعة أخوات ، لا تستعمل إلا تاليةً لحرف (١) النفي لفظاً أو تقديراً ، وهي وإنْ كانت منفية في اللفظ ، فإن معناها الإثبات ؛ لدخول النفي عليها ؛ لأنّ النفيَ إذا نفي صار الكلام إيجابا ، ومن ثم لم يجز دخول " إلاّ " على أخبارها ؛ لأنّك إذا قلت : ما زال زيد قائماً فكأنك قلت : ثبت زيد قائما ، فكما لا يجوز دخول " إلاّ " ها هنا ، فكذلك [لا يجوز] (٢) ما هو في معناه وبهذا اغترّ ابن كيسان فجوز تقديم أخبارها عليها منفية بما له صدر الكلام اعتباراً بالمعنى الذي شرحناه (٣) ، والصواب اعتبار اللفظ في معنى التقديم ، واعتبار المعنى في منع دخول " إلاّ " والله اعلم .

وأما قول أبي القاسم - (لأنك توجب بقولك : ما انفك المخبر ، وتنفيه بـ " إلاّ ") - ففيه إشكال من جهة أن حرف " إلاّ " ليس من أدوات النفي وإنما هو إيجاب بعد النفي ، ووجه ذلك والله أعلم أنه إنما قال ذلك ، لأنه رآها في باب الاستثناء توجب مابعدها إذا تقدمها النفي كقولك : ما قام القوم إلا زيد ، وتخرجه من حكم ما قبلها إذا كان ايجابا ، كقولك : قام القوم إلاّ زيدا ، فلذلك تجوز في العبارة بما قال والله أعلم .

ثم قال : (واعلم أن لكان أربعةَ مواضع) (٤) إلى آخر / الفصل. ٩٦

كان ينبغي أن يقول : اعلم أن كان على ثلاثة أقسام (٥) :

---

(١) في " ح " " بحرف " .

(٢) زيادة من " ح " .

(٣) انظر ص ٣١٦ ومابعدها ، وهوامش تحقيقها .

(٤) الجمل : ٤٨ .

(٥) هذا الاعتراض اعترض به ابن باب شاذ في شرح الجمل : ٤١ ، وابن السِّيد في إصلاح الخلل وهذا التقسيم الذى قسمه الزجاجي رحمه الله - كان قسمه أيضاً الزمخشرى في المفصل : ٢٦٤ ، انظر الإيضاح في شرح المفصل : ٢/٧٧-٧٨ .

أحدها : أن تكون ناقصة .

والثاني : أن تكون تامة .

والثالث : أن تكون زائدة .

وإنما قال إن لها أربعة مواضع ؛ لأن الناقصة يكون اسمها مرة ضمير الأمر والشأن ، ومرة غيره من الأسماء ، فلما رآها تتنوع هذا التنوع جعلها منقسمة ذلك الانقسام .

وزاد بعضهم (١) قسماً خامساً وهو : أن تكون بمعنى صار كقوله : (٢)

بتَيْهاءَ قفرٍ والمطيُّ كأنها قَطَا الحَزْنِ قد كانت فِراخاً بيوضُها

والمعنى بلا شك : قد صارت بيوضها فراخا .

وزاد آخرون سادسا وسابعا ، وهما : أن تكون بمعنى : كَفَلَ ، كقولك : كانَ القاضي بنتَ فلان ، وبمعنى غَزَلَ كقولك : كان زيدٌ صُوفاً كثيرا (٣) ، والمعنى : كَفَلَ القاضي بنتَ فلانٍ ، وغزل زيدٌ صوفاً كثيرا ، فهذه سبعة أقسام .

ثم إنَّ "كانَ" التي يكون اسمها ضميرَ الأمر والشأن ، لا يكون خبرها عند نحاة البصرة إلا جملةً فعليةً ، أو اسميةً كقولك : كان قام زيد ،

---

(١) منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل : ٤١/١ ، والجزولي . انظر شرح الجزولية للابذي : ٩٥٣ .

(٢) البيت لابن أحمر الباهلي : وهو في ديوانه : ١١٩ وشرح المفصل لابن يعيش ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ٧٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤١٢/١ ، وشرح الجزولية للابذي : ٩٥٣/١ ، والخزانة : ٣١/٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٦٨ ، وانظر تخريجات الديوان للبيت.
وذكر ابن السِّيد في إصلاح الخلل : ١٥٤ أنَّ البيت لذي الرمَّة ، وليس في ديوانه وإن كان هناك قصيدة من بحر هذا البيت وقافيته .

(٣) ذكر ذلك ابن السِّيد في إصلاح الخلل : ١٥٥ وعزاه إلى ما نقله اللغويون من غريب اللغات وانظر اللسان "كون".

وكان زيد قائم ،فاسم كان مضمر فيها ،والجملة التي بعدها في موضع نصب على الخبر ،وهذا الضمير الذى [يكون في][(١)] كان ، يجوز أن يكون عبارة عن الأمر والشأن ،ويجوز أن يكون عبارة عن القصة ، فإنَّ جعلته عبارة عن القصة ألحقت الفعلَ تاءَ التأنيثِ ،دلالةً على ذلك المقصد ،وان كان[(٢)] عبارة عن الأمر والشأن لم تُلحِق تاءَ التأنيثِ ،لأن الضمير مذكر ،والأحسن أن يكون تأنيث الضمير مع المؤنث ،وتذكيره مع المذكر ،للمجانسة كقولك : كان زيد قائم ،وكانت هند قائمة ،ويجوز تأنيثه مع المذكر ،وتذكيره مع المؤنث ،فتقول : كانت زيد قائم ، وكان هند قائمة[(٣)] ،والأحسن ما بدأنا به ،والله أعلم.

---

(١) تكملة من "ح".

(٢) في النسختين "كانت".

(٣) قال ابن عصفور : " وزعم أهل الكوفة أن المخبر عنه إذا كان مذكرا فالضمير ضمير أمر وإن كان مؤنثا فالضمير ضمير قصه ،فتقول : كان زيد قائم ،وكانت هند قائمة للمشاكلة ،ولا يقال عندهم : كانت زيد قائمة ،ولا كان هند قائمة ،وهذا الذى منعوه جائز في القياس، وقد ورد به السماع أيضا".

جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

قام الطالب بتعديل ما طلب منه من ملحوظات عند المناقشة
د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي
د. حسن عبد الله سالم
د. محمود محمد الطناحي

أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية

مع تحقيق كتابه شرح الجمل

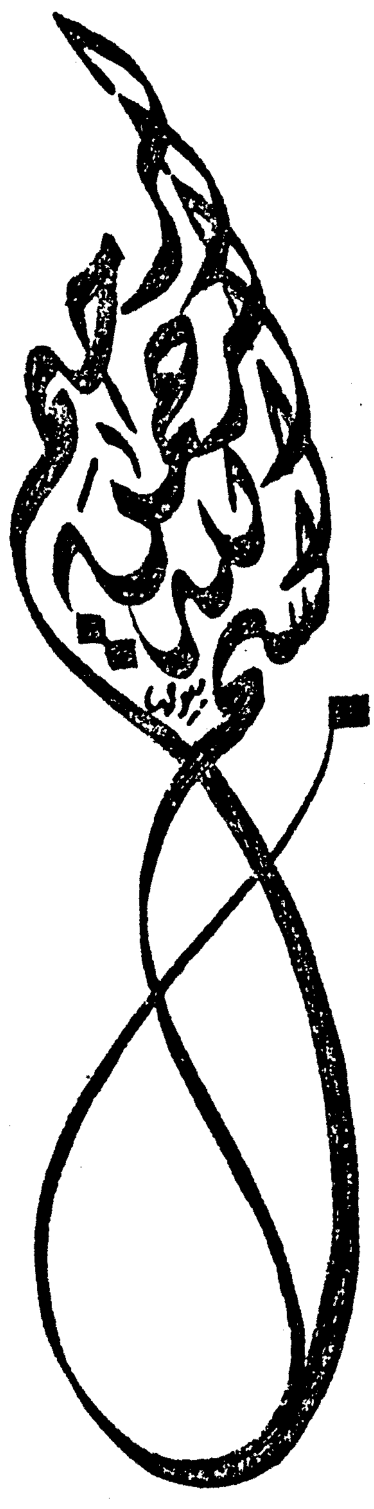
رسالة دكتوراه

إعداد
حماد بن محمد حامد الثمالي

إشراف
د/ محمود محمد الطناحي

المجلد الثاني

العام الجامعي ١٤٠٩ - ١٤١٠ هـ



باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

هذه الحروف ستة وهي : إنَّ، وأنَّ، ولكن، وكأن، وليت، ولعل، كذا عَدَّها (١) أبو القاسم.

وقال سيبويه : هذا باب الحروف الخمسة وهي : إن، وليت، ولعل، ولكن، وكأن (٢)، وأسقط منها "أنَّ" المفتوحةَ الهمزةِ، ووجه ذلك، أن المفتوحة فرع المكسورة، بدلالة أنها لا تفتح إلاّ في موضع يعمل فيه العامل، فكان فتحها مشعرا بأن موضعها يتأثر بالعوامل، فلذلك اقتصر سيبويه على الأصول وعدها أبو القاسم بأصولها وفروعها، إلاَّ أنه لم يستوف جملة فروعها، وذكر غيره أن في "لعل" ثمانيَ لغات (٣) وهي : لعل، وعَلَّ، ولأنَّ، وأنَّ (٤)، ولعَنَّ، [ورَغَنَّ] (٥)، وغَنَّ، وعَنَّ، ولعل أبا القاسم إنما لم يذكر هذه اللغات، لقلة استعمالها واعتمد على المشهور منها، كما لم يذكر "هَنَاهَا" مع الأسماء الخمسة، لقلة استعمالها بالحروف. والله أعلم.

مسألة (٦) : لما بُلِغَ بالقراءةِ عليَّ إلى هذا الموضع من الجمل جرى بين المذاكرين في المسألة فوائد، رأيت إثباتها هنا، وذلك أن "أن" المفتوحة فرع المكسورة بدلالة استفتاح الكلام بها مكسورة، ولا يستفتح بها

---

(١) الجمل :
(٢) الكتاب : ٢/ ١٣١ وعدها المبرد خمسةً أيضًا انظر المقتضب: ٤/١٠٧.
(٣) انظر هذه اللغات في أمالي القالي : ٢/ ١٣٤، ورصف المباني : ٣٧٥ وذكر المرادى في الجَنَى الداني أنَّ فيها اثنتَيْ عشْرةَ لغةً انظرها هناك : ٥٢٩، وذكر الراعي أن "لعل وأن وعل ولأن" هي مشاهير تلك اللغات جاء في القرآن وفي فصيح الكلام. عنوان الإفادة : ١٦٢.
(٤) تكملة من "ح".
(٥) تكملة من "ح".
(٦) هذه المسألة ساقطة من "ح" بأكملها.

مفتوحة ،وما يستفتح به مقدم على ما يكون حشوا ، ثم إذا وقعت المكسورة مع معموليها [فهي](١) من قبيل الجمل ،لا تكون فاعلة ،ولا مفعولة ، ولا مجرورة ،لأن كل واحد من هذه الثلاثة يخبر عنه في المعنى ،وإنما يخبر ويحدث عن الأسماء ،والمفتوحة مع معموليها من قبيل المفردات ،والفاعلية ، والمفعولية ،والجر من أحكام المفردات .

ثم قال بعض المذاكرين عن زمان فتحها : والسبب فيه هل هو متحد أو متعدد ؟ إن قلنا بالتعدد لم يكن بد من أحد أمرين : إما تقدم المؤثر بالزمان ،وإما تأخره بالزمان ،أما تأخره فبين الإحالة ، وأما تقدمه بالزمان فأدق من الاحالة ،لأنه يستلزم التعليق في زمانه الذي كان فيه متقدما على زمان أثره بلا معلق ،وإذا كان كذلك وجب القول بالاقتران ، وبقي تعدد الزمان ،وهذه المسألة شبيهة بتُكَأةِ شيخنا أبي القاسم بن الشاط(٢) ـ رحمة الله عليه ـ كان يقول فيما إذا مر به نحو هذا : ففي أي وقت انكسرت القدر ، أفي زمان الصحة أم في زمان الكسر ، أم في زمان بين الزمانين ؟ وتلخيص ما يرفع الإشكال من هذا وأمثاله ،أن تقدم السبب / على المسبَّب، ٩٧ مرة يكون تقدما زمانيا ومرة يكون تقدما حكميا ، وهذا مما التقدم فيه حكمي لا زماني ،وهو الذى عبرنا عنه قبل الاقتران ،فتأمل ذلك ،وبالله التوفيق .

---

(١) تكملة يستقيم بها المراد .

(٢) هوابو القاسم قاسم بن عبدالله بن محمد الأنصارى السبتي قال ابن فرحون أقرأ عُمُرَهُ بمدينة سبته الأصول والفرائض ،مقدمٌ موصوفٌ بالإمامة ،وكان موفور الحظ من الفقه حسن المشاركة في العربية كاتبا مترسلا رَيَّانَ من الأدب ، له نظر في العقليات ، يكنى كما سبق بأبي القاسم ،والشاط كما قال هو اسم لجده لطوله ، ولد سنة ٦٤٣ ، ومات سنة ٧٢٣ . ترجمته في بَرْنَامَجِ الـوادي آشي : ١٦٨ ،ودرة الحجال : ٣/ ٢٧٠ - ٢٧١، والديباج المُذْهَب : ٢/ ١٥٢ .

فصل : ثم إن هذه الحروف نصبت الاسم الذى كان مبتدأ ، ورفعت الخبر الذى كان خبرًا ، لأنها أشبهت الفعلَ المتعديَ إلى واحدٍ من خمسة أوجه.(١)

أحدها : أن معانيها كمعاني الأفعال من التوكيد ، والتمني ، والترجي ، والتشبيه ، والاستدراك .

والثاني : أن عددها كعدد الأفعال ، لأن منها ثلاثيا ورباعيا ، وخماسيا .

والثالث : أن أواخرها مفتوحة كأواخر الماضي .

والرابع : أنها تطلب اسمين من وجهين مختلفين ، وذلك أنها تطلب الخبر ، لأنها إنما سيقت لتوكيده ، أو تمنيه ، أو ترجيه ، وغير ذلك من المعاني المذكورة قبل ، وتطلب المبتدأ بتوسط الخبر ، لأنّه مطلوبه على اللزوم .

والخامس : أنها يتصل بها ضمير المنصوب كما يتصل بالفعل ، فتقول : إنك ، وانه ، وإني كما تقول : ضربني ، وضربك وضربه ، هذا كله توجيه أبي القاسم ، وقد نقضها عليه السهيلي إلاَّ الرابعَ (٢) ، وهو اختصاصها بالجملة الاسمية ، وهو الذى عبر عنه بأنها تطلب اسمين من وجهين مختلفين ، قال : أما اتصال الضمير المنصوب بها ، فلم يكن إلاَّ بعدَ حصول الشبه الموجب للعمل ، ولولا ذلك لم يتصل بها ، فلا فرق في هذا بين الضمير

---

(١) ذكر هذه الاوجه الزجاجي في الجمل عدا الوجه الثاني ، وذكر الاربعة الاول ابن أبي الربيع في البسيط : ٧٦٨ وذكرها الشاطبي في شرح الألفية : / ٤٠٤ بنص ابن الفخار هنا ، فيبدو أنه نقلها عن أستاذه .

(٢) انظر نتائج الفكر : ٣٤٢ . وجعل المبرد شبهها بالأفعال بأنها لا تقع إلا على الاسماء فقال : "... وإنما أشبهتها ، لأنها لا تقع إلا على الاسماء ، وفيها المعاني من الترجي ، والتمني ، والتشبيه التي عباراتها الافعال ، ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي ." المقتضب : ١٠٨/٤ .

والظاهر ، في أن كل واحد منهما ثانٍ من الوجه الذى أوجب لها العمل ، وهذا الذى قاله ظاهر.

وأما الثلاثة الباقية فموجودة في حرف " ثم " ،ولم يوجب لها ذلك شيئاً من العمل ،انتهى ما قاله السهيلي (١).

وأجود ما يقال في ذلك - والله أعلم - أنَّ اختصاصها بالجملة الاسمية هو الذي أوجب لها العمل ،وأما الشبه المذكور ، فلم يوجب [لها] (٢) شيئاً من العمل ،وإنَّما أوجب تقسيم العمل على حسب الحاصل في معموليها (٣). والله أعلم.

فصل : ثم قال (فلا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها ولا عليها) (٤).

إن وأخواتها غير متصرفة في نفسها ،وما لا يتصرف في نفسه فلا يجوز أن يتصرفَ في معموله ، فمن ثَمَّ لم يجز أن يتقدم عليها شيء مما في حيِّزها (٥) ، فلا يتقدم عليها اسمها ،ولا خبرها مطلقاً ،ولا معموله مطلقا ; لما ذكر من عدم تصرفها ،وأما تقديم خبرها على اسمها فجائز بشرط أن يكون ظرفا أو مجرورا ،

---

(١) قول السهيلي هذا نقله الشاطبي في شرح الألفية : ٤٠٤/ ولم أعثر عليه في نتائج الفكر إلَّا الوجه الرابع الذي سبقت الإشارة إليه ،وكذلك لم أجده في أماليه . فيبدو أن الشاطبي نقله من عند أستاذه ;لأنه صرح بالنقل عنه من الفقرة التالية. (٢) زيادة من "ح" وشرح الشاطبي.

(٣) في معمولها ساقط من "أ" وهذه الفقرة نقلها بنصها الشاطبي عن أستاذه ابن الفخار انظر شرح الالفية : ٤٠٤ . وقال الراعي في ضوان الإفادة : ١٦٣ "...فهذه الحروف مختصة بالدخول على الجمل الأسمية ، فلاختصاصها وجب لها أن تعمل ،وإنما رفعت ونصبت لشبهها بالفعل الماضي المتعدى إلى واحد ،وشبهها به من أربعة أوجه ". ثم ساق الأوجه السابقة عدا الخامس.

(٤) الجمل : ٥٢.

(٥) في الأصل : "خبرها" خطأ.

وكذلك معموله ،بالشرط المذكور ،وأكثر ما يكون هذا في الشعر كقوله :(١)

فلا تَلْحَني فيها فإنَّ بحبها أخاك مصابُ القلب جَمٌّ بلابلُه

فصل : وأما قوله : (لأن كان متصرفة . تقول : كان يكون فهو كائن ومكون).(٢)

أما كان يكون فلا إشكالَ فيهما لمجيئهما في التنزيل ، وأما كائن فمعلوم من كلام العرب ،حكى الخليل في الكتاب :(٣) هو كائنُ أخيك ، وأصله كائن أخاك وأضيف للتخفيف ،ولولا ذلك لم يجز ، ثَمَّ تقدير الانفصال . ليس هو المجوز بانفراده ولكن لمَّا انضاف البيان(٤) كان خبر كان مشبهاً بالمفعول به حصل الجواز بمجموع الأمرين . والله أعلم.

وأمَّا مُكُونٌ فلا يقال بوجه ،والمانع من ذلك ما يلزم عليه من حذف المبتدأ من غير دليل وإبقاء الخبر ،وهذا ممنوع عند الكافَّة ،لأنهما جزءان متلازمان لا يستغني أحدهما عن صاحبه(٥) ،ولإِشكالِ هذه المسألة سأل ابن جني عنها شيخه الفارسي فقال له : أيجوز أن يقال : مُكُون ؟ فقال : لا ،فقال له : أفأخطأ سيبويهِ ؟! فقال : لا ،فقال له : أفأخطأ الناسخ ؟! فقال : لا ، فقال له فأيْش(٦) هذا ؟!! فقال : ليس كلُّ داءٍ يعالجه الطبيبُ.(٧)

---

(١) ذكر البغدادي في الخزانة ٣/٥٧٣ أن هذا البيت من الخمسين المجهولة ،وهو في الكتاب : ٢/١٣٣ والأصول : ١/٢٤٧ ، وشرح ابن عصفور : ١/٤٤٠ ،والمقرب : ١/١٠٨ ،وشرح الشاطبي : / ٤٠٩ .

(٢) الجمل : ٥٢ .

(٣) لم أستطع العثور على ذلك في الكتاب . والذى في الكتاب : ١/٤٦ قوله " هو كائنٌ ومُكَوَّن ،كما تقول: ضارب ومضروب " .

(٤) في الأصل " إليه أن " فالتبست على الناسخ لاشتباه الكلمتين في الخط.

(٥) انظر اصلاح الخلل : ١٦٠ .

(٦) في الأصل " أيْش " بإسقاط حرف العطف.

(٧) قول المناقشة التي في هذه المسألة بين ابن جني وشيخه في إصلاح الخلل : ١٦٠ .

وٱلمسألة فيها [للناس] (١) خلاف كثير ،وأجود ما وُجِّهت به ما قاله ٱلأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع : إنه إنما أراد بذلك ٱلإعلام بتصرف ٱلفعل ،وان مكوناً ليس ٱمتناعه من جهة ٱلفعل (٢) ،وإنّما ٱمتناعه من جهة أخرى وهي : ما يلزم عليه من حذف ٱلمبتدأ من غير دليل ،وإبقاء ٱلخبر على ما تقدم ذكره ،ولولا ذلك لجاز ،وٱللّه أعلم.

فصل : ثم قال (٣) : (وٱعلم أنه إذا كان خبر هذه الحروف حرف خفض ،أوظرفا جاز تقديمه على ٱلاسم) (٤) إلى آخر الفصل .

وجه هذا ٱلاتساع أن كل كلام لا يخلو من ظرف ومجرور ، إمّاتصريحا واما تقديرا / تقول من ذلك : قعد زيد يوم الجمعة في ٱلمسجد ،فهذا ٩٨
تصريح بٱلظرف والمجرور ،وتقول : قعد زيد ،فهذا ٱلكلام ،وإنْ لم يصرح فيه بٱلظرف وٱلمجرور فانه في الحكم كالاُول ،فإنَّ هذا الفعل لا بد من جهة التحصيل أن يكون في زمان وفي مكان ،فلما لم يخل منهما كلام وكثر هذه الكثرةَ ٱتُّسِعَ فيهما ما لم يُتَّسَعْ في غيرهما ، ففصل بهما حيث لا يفصل بغيرهما ،فهذا وجه ٱلاتساع ٱلمذكور وٱلله أعلم.

فصل : ثم قال : (فإن أتيت بخبر مع ٱلظرف بعد ٱلاسم) (٤) إلى آخر الفصل .

هذه المسألة فيها أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون ٱلاسم ٱلذى بعد ٱسمها خبر "ان " وٱلظرف أو (٥) ٱلمجرور من صلته ، أي متعلق به ،وهذا ٱلوجه جائز مطلقا سواء كان

---

(١) زيادة من "ح ".
(٢) البسيط : ٧٧٤ - ٧٧٥ .
(٣) "ثم قال " ساقطة من "ح " وانظر الجمل : ٥٢ .
(٤) الجمل : ٥٢ .
(٥) في "ح " " والمجرور ".

الظرف أو المجرور تاما أو ناقصا .

الثاني : أن تنصبه على الحال ،ويكون الخبر في الظرف أو المجرور، إلَّا أن هذا الوجه لا يكون الا بشرط أن يكون الظرف أو المجرور تاما ؛ أي يتم به مع الاسم الكلام ،بأن يصلح أن يكون خبراً كقولك : إنَّ في الدار زيداً قائماً ،وإنَّ عندك زيداً قائماً ،فزيدٌ اسمُ إنّ ،وقائمٌ نَصْباً على الحال ،والخبر في الظرف أو المجرور ،ولو قلت : ان اليوم زيداً قائماً ،أو إنَّ[١] في يوم الخميس زيدا ذاهبا ، بنصب "قائم" و"ذاهب على الحال لم يجز ؛ لأن الحال لا تكون إلَّا بعد تمام الكلام ،وهذا الظرف أو المجرور غير تام ،فلذلك لم يجز في قائم غير الرفع على الخبر .

الثالث : أن يكون الظرف ،أو المجرور خبراً ،لإِنَّ ،و"قائم" المرفوع خبر ثان ،وقد جوز سيبويه في قوله تعالى : ﴿ كلا إنها لظَى نزاعة للشوى ﴾[٢] في قراءة الرفع أن تكون لَظَى ، ونزاعة جميعا خبرين ، لـ "إنَّ" فهذه المسألة كذلك ،والله أعلم.

الرابع : أن ترفع "قائما" على الخبر ،ويكون المجرور في موضع الحال من الضمير في الخبر ،كأنه قال : ان زيداً قائمٌ في حال كونه ثابتاً في الدار .

ووجه خامس:أن يكون اسم إنَّ ضميرَ الامرِ والشأنِ والجملة خبرها ، كأنه قال : إنه في الدار زيد قائم ،ولكنه حذف ضمير الأمر والشأن لطول الكلام ،وليس هذا خاصّاً بالشعر ،ولكنه أكثرُ ما يكونُ فيه .

---

(١) في الأصل "وإن".
(٢) سورة المعارج : ١٥ وهي قراءة ابن مسعود ،انظر الكتاب: ٨٤/٢ وذكر ابن زنجلة أن النصب في "نزاعة" قراءة حفص ، وقرأ الباقون بالرفع ،فمن نصب فعلى أنها حال مؤكِّدة ،كما تقول : "أنا زيد
===

فصل : ثم قال : (واعلم أن كل شيء كان خبرًا للمبتدأ)(١) إلى آخر الفصل .

كان ينبغي أن يقول : واعلم أن كل شيء كان خبراً للمبتدأ ، فإنه يكون خبر هذه الحروف ، الا الجملةَ غيرَ الخبرية المتقدمَ تفسيرُها في باب كان ،(٢) وإلَّا ما له صدر الكلام من مفردات الأسماء ، وهذا المعنى يريد ، ولكن الإطلاق في موضع التقييد مخل بالمقصود ، والله أعلم .

فصل : ثم قال (واعلم أنه يدخل في خبر إنَّ وحدها من بين سائر أخواتها اللام) .

يعني لام الابتداء وهذه اللام لها ثلاثة ألقاب : لام التوكيد ، ولام الابتداء ، ولام إنَّ ، ولا تقع إلَّا في جملة خبرية صالحة أن تكون جوابا للقسم(٣) ، وهذه الأوصاف الثلاثة مخصوصة بـ " ان " وحدها من بين سائر أخواتها ، فلا تدخل هذه اللام مع ليت ، ولعل ؛ لأنهما وإن كانا في جملة فإنَّها غير خبرية ، وغير صالحة أن تكون جواباً للقسم ، ولا تدخل مع " كأن " ولا مع " لكن " لأنهما وإنْ كانا في جملة خبرية ، فإنَّ واحدة منهما لا تكون جواباً للقسم ، ولا تدخل مع " أن " المفتوحة الهمزة ، لأنها وإن صلحت أن تكون جواباً للقسم عند بعضهم فإنها ليست بجملة ، لأنها موصولةٌ بما بعدها ،

=== معروفا " ومن رفعها جعلها بدلاً من " لظًى " وهو قول الفراء . وقال الزجاج بما قال به سيبويه شبهه بقولهم : إنه حلوٌ حامضٌ ، إذ قد جمع الطعمين ، حجة القراءات : ٧٢٣ - ٧٢٤ .

(١) الجمل : ٥٣ .

(٢) انظر ص : ٢١٩ ، وهذا المأخذ أخذه عليه ابن الضائع في كلا الموضعين . انظر شرح الجمل : ١٥/أ ومثله قال في البسيط : ٧٧٧ واعتذر عنه بأن أبا القاسم يريد الحقائق وهي أن هذه الحروف يخبر عنها بالجملة وبالظروف كما يخبر عن المبتدأ بالجملة والظروف دون الالتفات إلى احتمال الجملة للصدق والكذب .

(٣) انظر البسيط : ٧٨١ .

والموصول مع صلته بمنزلة اسم مفرد (١) ،فلهذا اختصت (٢) ب "ان" المكسورة الهمزة من بين سائر أخواتها والله أعلم.

فصل : ثم إن هذه اللام أصلها أن تكون قبل "إنَّ" كقولك: لإنَّ زيدا قائمٌ ،ولكنهم كرهوا الجمع بين حرفين موءكدين ،ففرقوا بينهما إصلاحًا [للفظ] (٣) لهذا الغرض ، فأخروا اللام إلى الخبر بشرط الفصل ، وبشرط أن لا يكون فعلا ماضيا مطلقا عند قوم (٤) ،أو متصرفا عند آخرين، وألَّا يكونَ شرطا ولا جزاء ،ولا قسما وجوابا (٥) ،تقول من ذلك : إنَّ زيداً لقائم ، وإنَّ زيدا لفي الدار ،وان زيدا لعندك ، وان زيدا ليقوم، وإنَّ زيدا لنعم الرجل ، على أحد القولين ،فإذا قلت : ان زيدا لأبوه قائم ،فقيل : انها موءخرة من تقديم ،كالمسائل الأُوَل ،وقيل انها في موضعها ،لا ينوى بها التقديم ،بدليل ثباتها في موضعها عند سقوطان ، ولو (٦) كانت موءخرة من تقديم ،لوجب ردها إلى أول الكلام عند زوال "إنَّ"؛ لارتفاع السبب الذي أوجبَ / تأخيرَها ،وهذا ظاهر والله أعلم ،وتظهر ٩٩
ثمرة الخلاف في نحو هذه المسألة : إذا قلنا (٧) : ان زيدا في الدار لأبوه قائم ،وإنَّ [زيداً] (٨) طعامَك لأبوه آكلٌ ،فمن قال : إنها موءخرة من

---

(١) انظر البسيط : ٧٨١.
(٢) في "ح" اختصتا.
(٣) تكملة من "ح" وانظر المسألة في الخصائص : ١/ ٣١٤ باب في إصلاح اللفظ.
(٤) نقل أبو حيان أن الصفار وابن السِّيد منعا ذلك نقلاً عن سيبويه بهمع الهوامع : ٢/ ١٧٤ ،ومنع الجمهور دخولها على الماضي المتصرف وأجاز الكسائي وهشام دخولها على الماضي المتصرف على نية الاقتران بقد . انظر المغني : ٣٠١ ،ورصف المباني : ٢٣٤ ، والجَنَى الداني : ١٦٣، ١٦٧.
وقال الزمخشري إنَّها لا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع . المفصل : ٣٢٨ وانظر المسألة في شرح الألفية للشاطبي ٤٢٣، وشرح ابن عصفور ١/ ٤٣٢ ،وتقييد ابن لب : ٧٢٥.
(٥) انظر شرح الألفية للشاطبي : ٤٢٥.
(٦) سقطت واو العطف من الأصل.
(٧) في "ح" قلت.
(٨) تكملة من "ح".

تقديم جوز هذه المسألة ،كما جوزها الكل في المسائل المتقدمة ،ومن قال : إنها في موضعها لا ينوى بها التقديم منع هذا ونحوه ، لأن هذه اللام لها صدر الكلام ،فلا يجوز أن يعمل مابعدها فيما قبلها إذا كانت في موضعها ، فتدبر ذلك . والله المستعان .

فصل : وتؤخر هذه اللام أيضا إلى اسم " إنَّ " بشرط الفصل بينهما ،ولا يفصل بينهما إلاّ بظرف أو مجرور ،كقولك : إنّ في الدار لزيداً ، وتؤخر أيضا إلى معمول الخبر بشرط تقديمه عليه ،وحصول الفصل بينهما كقولك : ان زيدا لطعامك آكل ، ولا يجوز دخول اللام في الخبر مع دخولها في معموله المقدم عليه غالباً (١) ،وقد سمع من كلامهم : اني لبحمد الله لصالح (٢) ، وهو قليل في الاستعمال. (٣)

فصل : ثم قال : (وتقول في العطف إنَّ زيدا قائم وعمرو ،وعمرا بالنصب والرفع) (٤) .

أما نصب هذا المعطوف فلا إشكال في أن جميع هذه الحروف متساوية فيه ،وأما رفعه فإنّ هذه الحروف تنقسم بالنظر إليه على ثلاثة أقسام : إنَّ ، ولكن قسم ،وليت ،ولعل ،وكأن قسم ، وأَنَّ المفتوحة الهمزة قسم.

[فأما] (٥) إنّ ولكنَّ ،فإن المرفوع فيها بعد الخبر على ثلاثة أوجه : (٦)

أحدها : أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ،كأنه قال : إن زيداً قائم، وعمرو قائم ،ثم حذف من الثاني ما دل عليه الأول ،وهذا من باب عطف الجمل المتساوية في المعنى ؛ لأنّ "إنّ" لم تُغَيِّر من المعنى شيئاً .

---

(١) أجاز الزجاج دخولها على الخبر وعلى معموله مثل : إن زيدا لفي الدار لقائم انظر شرح الشاطبي : / ٤٢٦ .
(٢) انظر هذا القول في شرح ابن عقيل : ١/ ٣٧١ .
(٣) في الأصل : " الاستفهام " خطأ .
(٤) الجمل : ٥٤ .
(٥) تكملة من "ح" ومكانها بياض في الأصل بقدر كلمتين .
(٦) انظر هذه الأوجه في البسيط : ٦٦٧ .

والوجه الثاني : أن يكون عطفًا على الضمير الذى في الخبر إنْ كان مما يتحمله كأنّه قال : ان زيدا قائم هو وعمرو ، والأحسن في ذلك أن يؤكد أو يفصل (١) ، وهذا من عطف مفردٍ على مفرد .

والوجه الثالث : أن يكون عطفًا على موضع اسم "إنَّ" قبل دخولها ، على تَوَهُّمِ الأصل ، لأن "إنَّ" لم تغير من المعنى شيئًا .

وينبغي أن يحقق النظر في هذا الموضع ، فإن بعض أشياخنا السبتيين المحققين وهو : الأستاذ أبو عبدالله بن عبدالمنعم - رحمة الله عليه - سلك مسلك أبي عبدالله بن أبي العافية ، في إنكار العطف على الموضع في هذا الباب وأمثاله ، فكان يقول : إن العطف على الموضع ، إنما يكون حيث يتقدم عاملان أحدهما معلّق باللفظ ، والآخر معلق بالموضع ، فإذا كان كذلك جاز أن يحمل المعطوف على كل واحد منهما ، كقولك : ليس زيد بقائم ولا قاعدًا [معا] (٢) ، فليس عاملة في الموضع ، والباء عاملة في اللفظ ، ولا تشبه "إنَّ" هذا ؛ لأنها معاقبة للابتداء ؛ لا تجامعه ألبتة ، فوجب ألا يكون العطف على الموضع الا بشرط حضور صاحبه ؛ لأنَّه لا موضع إلّا لذي (٣) [موضع] (٤) ، وصاحب الموضع هو الابتداء ، وقد زال بدخول الناسخ ، فوجب زوال الموضع بزوال صاحبه (٥) ، وهذا مذهب قوي .

قال سيبويه : واعلم [أن] (٦) الاسم أوله الابتداء ، وإنّما يدخل الرافع والناصب سوى الابتداء والجار على المبتدأ ، ألا ترى أن ما كان

---

(١) انظر الكتاب : ٢/ ١٤٤ ، والمقتضب : ٤/ ١١٢ .
(٢) تكملة من "ح" .
(٣) في الأصل "الذى" خطأ .
(٤) تكملة من "ح" ومكانها بياض في الأصل .
(٥) انظر قول ابن أبي العافية في البسيط : ٧٩٤ ، وقد تقدم : ١٨٧ ، وهناك استوفيت مراجعه
(٦) تكملة من "ح" ومكانها بياض في الأصل .

مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غيرَ مبتدأ ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام معها ما ذكرتُ لك ، إلَّا أن تدعه ، وذلك إذا قلت : عبدُاللهِ منطلقٌ ، إن شئت أدخلت رأيت [عليه] (١) ، فقلت : رأيت عبدالله منطلقا ، فالمبتدأ أول ، كما أن الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة (٢) . فقوله : ولا تصل إلى الابتداء ما دام معها ما ذكرت لك إلَّا أن تدعه ، نص في الموضع.

فأما من قال بجواز العطف على الموضع ، فإنَّما غره في ذلك ما نحا إليه سيبويه من أن بعض العرب يتوهم الابتداء فيعطف عليه . قال في الكتاب: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان ، وذلك أن معناه معنَى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم ، كما قال : (٣)

* ولا سابقٍ شيئا إذا كان جَائِيا *

على ما ذكرت لك ، انتهى . (٤)

وإنما اضطُرَّ سيبويه إلى توهم الابتداء ، لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الخبر واستحالة أن يعمل عاملان في معمول واحد ، ألا ترى أنه لو جعل المرفوع مبتدأ لوجب أن يكون " ذاهبان " مرفوعا ب " ان "

---

(١) زيادة من الكتاب.

(٢) الكتاب : ١/٢٣-٢٤.

(٣) هذا عجز البيت وصدره :

* بدا ليَ أني لستُ مدركَ ما مضى *

وفي نسبته اضطراب فهو لزهير ابن أبي سُلمَى ، أو لصِرْمَةَ بن قيس الأنصارى كلُّ ذلك قاله سيبويه في مواطن متعددة : ١/١٦٥ ، ٣٠٦ ، ٢/١٥٥ ، ٣/٢٩ ، ٥١ ، ١٠٠ ، ٤/١٦٠.

وذكر الأصمعي أن هذا البيت ليس موسوماً بميسم زهير ، وإنما هو لصِرْمَةَ بن قيس : الوصايا : ٨٤ ولم يتعرض الأسود الغندجاني لهذا البيت وهوفي شرح ديوان زهير: ٢٨٧ ، والخزانة : ٣/٦٦٥ ، وانظر بقية تخريجه في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١/٧٢.

(٤) الكتاب : ٢/١٥٥.

وبالمبتدأ ،ولم يُضْطَر إلى ذلك فيما إذا انفرد كل واحد من الاسمين نحو: ان زيدا قائم وعمرو ؛لأنَّ الدلالة / على الخبر حاصلة مع مخالفة عمل ١٠٠
"إنَّ" لعمل الابتداء ؛لاجتماعهما في معنى الإيجاب ،فلم يضطر الى توهم الابتداء ،هذا هو الصحيح وإنْ كان على جواز العطف على الموضع في باب "إنَّ" جماعة كبيرة من حذاق الأئمة.

فالحاصل أن إطلاق القول بجواز العطف على الموضع أو تقييده بخفاء الإعراب . أو تأخر المعطوف على الخبر لفظا أو حكماً غير مستقيم ،لما ذكرناه .

فأما قول بعضهم : إنَّ الإسناد هو المحرز ، بمنزلة ليس في بابها (١) ،فبناء على أصل مذهبه ، من أن الإسناد هو الرافع للمبتدأ ، والمخالف ينكره ،فليس قادحاً فيما أورد على إفساد القول بالعطف على الموضع في باب إنّ ،وأيضا فإن الإسناد وصف يعم ولا يخص ،وليست العوامل هكذا ،فتأمل ذلك كله . والله المستعان.

وأما ليت ،ولعل ،وكأنَّ ،وهو القسم الثاني ،فإنَّ رَفْعَ المعطوف معها بعد الخبر على وجه واحد ليس غيرُ ، وهو العطف على المضمر في الخبر إن كان الخبر مما يتحمله ،والأحسن في ذلك أن يؤكد ذلك المضمر قبل العطف عليه ،أو يفصل بينهما ،(٢) ولا يجوز العطف على الموضع عند القائل [به] (٣) في "إنّ" و "لكن" ،لأن ذلك انما يكون على توهم إسقاط الحرف ،وإسقاطه ها هنا يخل بالمعنى ،فلا يجوز توهم إسقاط ما يخل بالمعنى ، بخلاف "ان" فإن إسقاطها لا يخل بالمعنى فيصح

----

(١) انظر المسألة في شرح الجزولية للأبذى : ١/ ١٠٠٨.
(٢) انظر الملخص : ١/ ٢٣٥ ،وشرح الجزولية للأبذى : ١٠١٦ ، والبسيط : ٨٠٦ .
(٣) تكملة من "ح".

توهمه ، فمن ثَمَّ جاز عندهم ٱلعطف على ٱلموضع في " إنّ " ولم يجز في ليت ،ولعل ،ولكن ،ولا يجوز أيضا رفعه بالابتداء ،لانتفاء ما يدل على خبره ،ولا يَصِحُّ أن يدل خبر هذه ٱلحروف الثلاثة على خبر المبتدأ ؛لاختلاف معنى ٱلخبرين ،وذلك أن أخبار هذه ٱلحروف غير واجبةٍ ،وخبر ٱلمبتدأ واجبٌ ، ولا يدل خبر غير واجبٍ على خبرٍ واجبٍ (١) ،فإنْ أظهرت ٱلخبر فقلت : ليت زيدا قائم وعمرو قائم ،جاز؛لخروج هذه ٱلجملة على حرف ليت وٱستقلالها بنفسها ،وهذا ظاهر وٱلله أعلم.

وأما "أن" المفتوحة ،وهو: القسم ٱلثالث ،فإنْ لم تصلح في مكانِها ٱلمكسورةُ ،لحقت بٱلقسمِ ٱلثاني في ٱمتناع ٱلعطف على الموضع ، وٱختصاصه بالعطف على الضمير ٱلذى في الخبر إنْ كانَ مما يتحمله ،كقولك: أعجبني أن زيداً قائمٌ وعمرو ،أي[قائم] (٢) هو وعمرو ، وذلك أنَّ ٱلعطف على ٱلموضعِ إنما هو على توهم إِسقاط ذلك ٱلحرف ،وتوهم إِسقاط "أن" هاهنا يؤدي إلى إِسناد ٱلفعل إلى ٱلجملة ،وذلك محال ،وما أدى إلى ٱلمحال محالٌ ؛ فمن ثَمَّ لَحِقَ هذا ٱلفرعُ بالقسم ٱلثاني ،وذلك إذا رفعت ٱلمعطوف.

وأما نصبه على ٱللفظ فلا كلامَ في صحته.(٣)

وأما إن صلحت في مكانها ٱلمكسورة فإنها لاحقة بٱلقسم ٱلأول في جميع ما ذكر في المكسورة ،ومن هذا ٱلقسم قوله تعالى ﴿ وأذان من الله ورسوله إِلَى ٱلناس يوم ٱلحج ٱلأكبر أنَّ ٱللهَ بريءٌ من ٱلمشركين ورسولُه ﴾ (٤) بدليل قراءة (٥) ٱلكسر ، وكذلك [تقول] (٦) : ظننت أن زيداً قائمٌ وعمراً ، (٧)

---

(١) انظر هذه المسألة في شرح الجزولية للأبذى : ١٠١٦.

(٢) تكملة من "ح".

(٣) انظر شرح الجزولية للأبذى : ١٠١١.

(٤) سورة التوبة : ٣.

(٥) أي كسر همزة إن . وهي قراءة ٱلحسن ومجاهدٍ وابنِ يَعْمَرَ . انظر ٱلبحر المحيط : ٥/٦.

(٦) تكملة من "ح".

(٧) ساقطة من "ح"

وعمرو ،ألا ترى أنك تدخل اللام فتكسر إنَّ ،هذا هو الصحيح (١) ، خلافاً لمن أطلقَ القولَ في إلحاقِ " أنَّ " المفتوحة بالمكسورة. (٢)

فصل : هذا الذي ذكرناه من اعتبار الموضع في ان ،ولكن ،مخصوص بعطف النسق دون سائر التوابع (٣) على حسب ما تقدم ،وينبغي أن نصورها مسألة مسألة ،كل مسألة بعلتها حتى يعلم الفرق بين عطف النسق وغيره من التوابع .

مسألة النعت (٤) : إن زيدا العاقل قائم ،لا يكون فيه إلَّا النصب، وذلك أن الغرض بالنعت بيان المنعوت ،وفصله ممن يشاركه في اسمه ليصح الإخبار عنه ، فوضعه أن يكون قبل الخبر ، ومتى جاء بعده فهو في نية التقديم ،والحمل على الموضع لا يكون إلَّا بعد تمام الكلام ،ولهذا إذَا كان المعطوف قبل الخبر لم يكن فيه إلَّا اعتبار اللفظ لا غير ،كقولك ان زيدا وعمرا قائمان ،ولا يتصور في النعت أن يكون بعد الخبر لفظا ونية أصلا ، كما يكون ذلك في المعطوف ،فمن ثَمَّ لم يكن فيه إلَّا النصب ، فتأمل هذه المسألة فإنها كانت السببَ في عَمَى الأستاذ أبي الحجاج الأعلم ،وذلك أنَّه سأله بعضُ نحاةِ عصرِهِ ،لم جاز اعتبار الموضع ها هنا في العطف ، ولم يجز في النعت ؟ ، فتكلف إيرادًا ،وكان إذْ ذاك رَمِدَ العينين ، فنزل الماء فيهما فعَمِيَ. (٥)

---

(١) هذا هو مذهب ابن ابي الربيع . انظر البسيط : ٦٨٠.

(٢) هو ابو الفتح بن جني . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٥٧ ، والبسيط : ٨٠٤ وتقييد ابن لب : ٧٢٧.

(٣) انظر بقية التوابع في البسيط : ٦٨٤ ومابعدها ،وتقييد ابن لب : ٧٣٠ ، وهذا مذهب أهل الكوفة وبعض أهل البصرة فإنهم فيما عدا " ان " و" لكن " فإن التابع يكون للفظ لا للموضع. انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٥٨.

(٤) انظر المسألة في الكتاب : ١/١٤٧ ،والمقتضب : ٤/١١٣.

(٥) قصة عمى الأعلم هذه أوردها الشاطبي في شرح الألفية عن أستاذه ابن الفخار : / ٤٣٤.

فإنْ قيل : قد جوزتم / النعت على الموضع في باب "لا" ؟ ١٠١

فالجواب : أن "لا رجل" كالشيء الواحد ، من أجل التركيب، وليست إنَّ مع اسمها كذلك .

فإنْ قيل : فقد جوزتم ذلك في نحو ﴿ مالكم من إله غيره ﴾ (١) ؟ وليس فيه ما في "لا رجل" من التركيب .

فالجواب : أن "من" زائدة وليست "ان" بزائدة ، فحصل الفرق .

وأما مسألة التوكيد فالكلام فيها كالكلام في النعت ، في امتناع الحمل على الموضع كقوله تعالى ﴿ قل إن الأمر كله لله ﴾ (٢) ، فأما قراءة الرفع (٣) فعلى الابتداء والخبر (٤) ، دون اعتبار الموضع ، والتعميم من "كل" تابعا حاصل كحصوله منه مبتدأ ، ولا تستعمل مضافة للضمير غالباً ، إلَّا على هذين الوجهين ، وقد تقدم القول فيما حكاه سيبويه من قولهم : انهم أجمعون ذاهبون (٥) .

وأما مسألة البدل : فالكلام فيها أيضا كالكلام في مسألة النعت في امتناع اعتبار الموضع ، وأيضا فإن البدلَ إنْ قلنا : إنَّه على تقدير طرح الأول فهو (٦) اسم "إنّ" المذكورة في التحصيل ، واسم "ان" لا يكون

---

(١) وردت هذه الآية في سور متعددة أولها الأعراف : ٥٩ وانظر البقية في المعجم المفهرس .

(٢) آل عمران : ١٥٤ .

(٣) هي قراءة أبي عَمْرٍو انظر حجة القراءات : ١٧٧ .

(٤) انظر القرطبي : ٢٤٢/٤ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٣٠٣/١ ، أي "كله" مبتدأ و "لله" خبر ، وهما في موضع خبر ان .

(٥) انظر ما تقدم ص: ٣٤٢

(٦) انظر معنى الطرح فيما سبق ص: ٣٠٢

إلّا نصبا ،وإنْ قلنا : انه على تقدير تكرار العامل ،فكذلك أيضا لا يكون إلّا نصباً ؛لأنه لا عامل يصح تقديره مع البدل غير " ان " ومنسوخها لا يصح تقديره ،لأنهما متعاقبان ،وهذا واضح .

وأما عطفُ البيان وهي المسألة الرابعة : فالكلام فيها كالكلام في النعت أيضا في امتناع اعتبار الموضع ؛لأنه معمول للعامل في المعطوف هو عليه ،فلو حُمِلَ على الموضع ،لكان معمولاً لعاملٍ آخَرَ ،على سبيل الاستقلال ، وذلك لا يتصور كما لا يتصور في النعت ومجراهما في ذلك واحد والله أعلم.

وذكر عن الجرمي ،والزجاج ،والفراء[(١)] إجراء النعت وعطف البيان ،والتوكيد مُجْرَى عطف النَّسَقِ في جواز اعتبار الموضع ،وهو غير مستقيم ،لما ذكرناه ،فأما قوله تعالى ﴿ قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب ﴾[(٢)] في قراءة الرفع[(٣)] ،فإنّه عند سيبويه على وجهين:

أحدهما : على البدل من الضمير في الخبر .

والثاني : أن يكون مبنيا على مبتدأ ، أي هو علام[(٤)] ،ولا سبيل إلى حمله على الموضع لما تقدم ،وقد تقدم القول في[رفع][(٥)] ﴿ قل إنَّ الأمر كله لله ﴾[(٦)] .

---

(١) ذكر ابن عصفور أن هذا مذهب أهل الكوفة وبعض البصريين قال : " وأما أهل الكوفة وبعض البصريين ،فإن الإتباع عندهم فيما عدا " إن " و " لكن " على اللفظ ليس إلا . . .
وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ٦٨/٨ ونقل أبو حيان في الآية التالية أن ظاهر قول الزجاج فيها أن عَلّامُ بالرفع خبرٌ ثانٍ وقرأ الجمهور بالرفع .

(٢) سبأ : ٤٨.

(٣) في " ح " " في قراءة رفع علام " . والرفع قراءة الجمهور ،وقرأ بالنصب عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق ،وزيد بن علي ،وابن ابي عبلة وغيرهم . البحر المحيط : ٢٩٢/٧.

(٤) الكتاب : ١٤٧/٢.

(٥) تكملة من " ح ".

(٦) انظر ما سبق ص ٢٨٠

مسألة (١) : لا خلاف عند البصريين في امتناع إن زيداً وإنّ عمراً قائمان ،لما فيه من إعمال عاملين في معمول واحد (٢) ،إلاَّ أن تكون الثانية توكيداً للأولى ،ومأخذها على مذهب الفراء (٣) القائل بجواز إعمال عاملين في معمول واحد ،بشرط اتفاق المعنى والعمل ،فتكون المسألة حينئذ جائزةً .

لا خلاف في جواز : زيد وعمرو قائمان ،وإن كان فيه إعمال عاملين في معمول واحد (٤) ، لأنّ كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه ، عامل في خبره ،لكنه أجرى مجرى المثنى من أجل أن العطف في المختلف نظير التثنية في المتفق ،ولولا السماع لساوت الأولى في الامتناع.

فرع بين أصلين : اختلف سيبويه والأخفش في جواز لا رجل ولا امرأة قائمان ، فجوزها سيبويه بناءً على أن " لا " وما عملت فيه في موضع رفع بالابتداء ،فالمسألة عنده ملحقة بالثانية ،ومنعها الأخفش بناء على أن " لا " تعمل في خبرها فالمسألة عنده ملحقة بالأولى (٥) ، واتفقا على جواز : لا رجل ولا امرأة في الدار ،كما اتفقا على جواز : إن زيداً وإنّ عمراً في الدار ، وكل واحد من الإمامين يقدر ما يتعلق به المجرور على أصل مذهبه على ما تقدم ، وهذه المسألة أحكمها الفارسي غاية الإحكام، وطول فيها ،وهذا اختصارها ، فأبصِرْ ذلك وتأمله ،وبالله التوفيق .

---

(١) من هنا إلى آخر هذا الباب ساقط من "ح" .
(٢) يعتبر الفراء أن خبر ان واخواتها باقٍ على رفعه ولم تؤثر فيه هذه الحروف انظر معاني الفراء : ١/٣١١ .
(٣) انظر المساعد : ١/٣٥٢ .
(٤) انظر المصدر السابق . ١/٤٤١
(٥) انظر المصدر نفسه ١/٤٤١ .

باب الفرق بين إِنَّ و أَنَّ

اعلم أن " إن " لها ثلاثة مواضع ،موضع يلزم فيه كسرها ،وموضع يلزم فيه فتحها ،وموضع يجوز فيه الأمران .

فيلزم كسرها في ثمانية مواضع : إذا وقعتْ أولَ الكلام ،وإذا كانت معها اللام ،وبعد الواوِ الحالية ،وألَا الاستفتاحية ،وكَلَّا الزجرية ،وحتى الابتدائية ،وبعد القول المجرد من معنى الظن ،وإذا وقعت صلة للذي وأخواتها ،فهذه ثمانية مواضع يلزم فيها كسرها .

وأما ما يجوز فيه الأمران ،فأربعة مواضع وهي : إذا وقعت

بعد القسم ،والقولِ المُشْرَبِ معنَى الظَّنِّ ،وبعد أمَّا / وإذا الفجائية ، ١٠٢

إلا أنَّ كسرها بعد القسم أجودُ ، بل لا ينبغي أن يجوز غيره (١) ، لأمرين :

أحدهما : أن ذلك لم يأت في القرآن أصلا .

والآخر : أن جواب القسم لا يكون إلَّا جملةً اسمية أوفعلية ،فقول أبي القاسم : (والفتح جائز قياسا) (٢) فيه نظرٌ ،لِما ذكرناه .

---

(١) ذكرالزجاجي رحمه الله . أن "ان" تكسر بعد القسم ، ثم نقل عن بعض النحاة جواز الفتح ،ثم تعرض ابن مالك لذلك فقال:
فاكسر في الابتدا وفي بدءِ صِلَهْ وحيث إِنّ ليمين مُكمِلَهْ
ثم قال فيما بعد :
بعد إذا فُجَاءةٍ أوقَسَمِ لا لَامَ بعدَهُ بوجهين نُمِي
واعتذر عنه الشاطبي -رحمه اللهَ- بأن ما في البيت السابق مقيد لما في البيت التالي . فعلى ذلك يجب كسر همزة إن في جواب القسم . انظر شرح الألفية للشاطبي : /٤١١-٤١٢ وهذا مذهب البصريين . انظر المقتضب : ١٠٧/٤ وهمع الهوامع : ١٦٦/٢ وصححه ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٦٠/١ ونقل هذه الفِقْرَة عن الاستاذ ابن الفخار الرامي في عنوان الإفادة : ١٦٩. ثم عقب ذلك بقوله : " فقوله : لم يأت في القرآن " ليس فيه دليل لان القرآن قد يأتي على الأفصح مرة وعلى الفصيح أخرى ،وانما الدليل في الثاني .

(٢) الجمل : ٥٨.

وأما القول المُشْـرَبُ معنى الظّن ففيه ثلاث لغات :

إحداها : إجراؤه مُجْرَى الظن مطلقا.(١)

والثانية : الحكاية مطلقاً على الأصل فيه.(٢)

والثالثة : إجراؤه مُجْرَى الظّن بأربعة شروط وهي(٣): أن يكون فعلاً مضارعاً بتاء الخطاب تقدمته أداة الاستفهام(٤) ، لم يفصل بينهما بأجنبي ما عدا الظرف والمجرور ،والحكاية جائزة مع استيفاء الشروط ؛ لأنها الأصل ، فمن أعمل القول في المبتدأ والخبر فتح "إنَّ" ومن حكى كَسَرَها .

والموضع الثالث وهو ما عدا ما ذكر : يلزم فيه فتحها ،وهي وما عملت فيه بمنزلةِ اسم يحكم على موضعه بالرفع والنصب والجر .

مسائل الباب : ان زيدا قائم ،إنْ كانت التوكيدية التي نحن بسبيلها لزم كسرها لوقوعها أول الكلام ،لأنّ تقديرها مع الفتح . قيام زيد ، وهذا ليس بكلام ،فلا يجوز فتحها حتى يضم إليها ما يكون معه كلاما نحو: ظننت أن زيدا قائم ،وفي علمي أن زيدا عالم وما أشبه ذلك ،وإنْ كانت التي معناها الرجاء ، إحدى لغات لعل ، فتحتها فقلت : أن زيدا قائم بمعنى لعل زيدا قائم ؛لأنها ليست المصدرية ،كذا قال الخليل في قوله تعالى : ﴿ وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾(٥) [أي لعلها إذا جاءت لا يؤمنون](٦).

---

(١) وهذه لُغَةُ بني سُلَيْم . الكتاب : ١/ ١٢٤ ،وشرح ابن عصفور ١/ ٤٦٢.

(٢) انظر الكتاب : ١/ ١٢٢.

(٣) هذه الشروط يشترطها اكثر العرب . انظر المساعد : ١/ ٣٧٥.

(٤) في "ح" "استفهام" بدون تعريف.

(٥) الأنعام : ١٠٩ وانظرقول الخليل في الكتاب : ٣/ ١٢٣. وأما ابو الخطاب الأخفش الكبير فيجعلها مكسورة على أنه ابتدأ بها . وما قال به الخليل هو قراءة أهل المدينة ،وانظر حجة القراءات : ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٦) تكملة من "ح".

مسألة اللام : تقول : علمت إنَّ زيدا لقائم ،ولا يجوز فتحها معها ؛ لأن هذه اللام مقدرة قبلها ،وهي إحدى المعلِّقات ،فمن ثَمَّ لزم كسرها معها ،وقد تقدم بيان ذلك في الباب قبل هذا (١) ، فأما فتحها في قوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ﴾ (٢) في بعض القراءات فعلى زيادة اللام (٣) ، فليست التي يجب كسرها معها ، وكذلك إذا قلت : علمت أن زيدا ليقومن ، بفتحها لا غير ،أن هذه اللام لام اليمين وليست لامَ الابتداء ،بدليل إلحاق نون التوكيد ،فلو أسقطت النون لكانت لام الابتداء ،ووجب كسر إنَّ ،لما تقدم.

مسألة الواو الحالية : جاء زيد وإنَّ يده على رأسه ،بالكسر لا غير، لأن واو الحال مخصوصة بالجمل ،و"أن "المفتوحة بتأويل المفرد ، فلم يكن لها سبيل إلى هذا الموضع ، وبهذه المنزلة " ألَا " " الاستفتاحية ، و"كَلَّا" الزجرية ،ويقال : الردعية ؛لأنّ الموضع مخصوص بالجمل ، ولا حظ فيه للمفرد .

مسألة حتى الابتدائية : قام القوم حتى إن زيداً قائم ،لا يجوز فتحها هنا لتعذر تأويلها بالمصدر ، فإن كانت العاطفة فتحتها كقولك: عرفت زيداً حتى أنّه كريم ،أيْ حتّى كرمَهُ .

---

(١) ساقطة من "ح ".
(٢) الفرقان : ٢٠ كما في الخصائص : ١/ ٣١٥.
(٣) قرأ بها سعيد بن جبير كما في الخصائص : ١/ ٣١٥ ،والمغني : ٣٠٧ ،وشرح الرضي : ٢/ ٣٥٦ ،وهي في البحر المحيط : ٦/ ٤٩٠ دون نسبة. قال أبو جعفر النحاس : " إذا دخلت اللام لم يكن في إن إلا الكسر ، ولو لم تكن اللام ما جاز أيضا إلا الكسر ،لأنها مستأنفة . وهذا قول جميع النحويين ،إلا أنّ عليّ ابن سليمان حكى لنا عن محمد بن يزيد أنه قال يجوز الفتح في ان هذه وإنْ كان ما بعدها اللام ،وأحْسَبُهُ وَهَمًا منه ". إعراب القرآن : ٢/ ٤٦٢ . وانظر الخصائص : ١/ ٣١٥ ،فإنَّ أبا الفتح رحمه الله جعلها زائدة وأورد على ذلك شواهد متعددة جاءت فيها اللام مع أن المفتوحة ومع غيرها من أخواتها .

مسألة القول اللفظي : قال زيد : ان عمرا منطلق ،أى فاه بذلك ، على الأصل الذى وضع له القول.(١)

مسألة الواقعة صلة للذى وأخواتها : مثاله : أعجبني الذى إنه قائم لا بدَّ من كسرها ؛ لأنَّ الصلةَ لا تكون إلا جملةً ، فلا حظ للمفرد في الموضع.

مسألة القسم : واللهِ إن زيدا قائم ، البيِّن الذى لا اختلافَ فيه كسرها ،لأنَّ جواب القسم لا يكون الا جملة ،ومن جوز فتحها فعلى معنى أحلف بالله على قيام زيد ،وهو قليل جدا.

مسألة القول المُشْرَبُ معنَى الظنِّ : بنو سُلَيم أطلقوا القول بإعماله عمل الظن ،فيقولون قال زيد ، أنَّ عمرا منطلق ،وكذلك باب القول أجمع ، وغيرهم يحكى على الأصل مطلقا ،والفصحاء على ما تقدم من اعتبار الشروط كقولك : أتقول : زيداً منطلقاً ،فعلى هذا تفتح بعده " ان " كما تفتحها بعد الظن(٢) ،فإذا قلت : أفي الدار تقول : زيدا منطلقا ،جاز مطلقا سواء علقت المجرور بالقول ،أو بقوله : منطلقا ،فإن كان معلقا بالقول لم يكن أجنبياً ، فَجَوَازَها ظاهر ،وإنْ جعلته معلقا بمنطلق ،فهو أجنبي من القول ،أى ليس معمولا له ،وإنما هو معمول معموله ، ولكنه فصل مُغْتَفَرٌ ،لأنَّ الظروف والمجرورات لا يعتد بها فصولا ،لاتساع العرب فيها ، فإن قدمت أحد جُزْأي الجملةِ المعمولة للقول جاز ،لِأنَّ الفصل به بين الاستفهام والقول مغتفر ،لكونه غيرَ أجنبي من القول من حيث هو معموله ، فاعرف ذلك.

---

(١) وهو الحكاية كما تقدم ص٣٠٣
(٢) في الأصل " أتظن ".

مسألة أما تقول : أما انك ذاهب / : إنْ جَعَلْتَها بمنزلة ١٠٣
" ألا " استفتاحاً جرت على حكمِ " ألا " في لزوم الكسر ،وإنْ جعلتها بمعنى حقاً ملحقة بالظروف المعنوية ،لزم فتح " إنّ " والمعنى حينئذ على تحقيق الخبر ، بخلاف الكسر فإنه على معنى الإخبار مجرداً من التحقيق ، فاعرف ذلك .

مسألة إذا الفُجائِيّة : مثاله البيت المشهور:(١)

وكنت أُرى زيداً كما قيل سيّداً إذا أَنَّه عبدُ القفا واللّهازمِ

فالفتح على معنى : فإذا العبودية لائحة عليه ،أى أخلاقه أخلاق العبد ، وليس فيه ما يقتضي أنه عبد ،والكسر على معنى : فإذا هو عبد ،أي مملوك ، من غير تعرض إلى الأخلاق .

مسألة : " سئلت قديمًا في مسألة أبي علي في الإيضاح(٢) أول ما أقول : إنّي أحمد الله ،فرأيت أن أكتب ذلك في هذا الموضع لتتم به فائدة الباب ، فأقول والله المستعان : أول ما أقول اني أحمد الله ، فيه أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون [ما](٣) بمنزلة الذي .

والثاني : أن تكون نكرة موصوفة .

والثالث : أن تكون مصدرية مقدرة مع الفعل بلفظ المصدر .

---

(١) البيت مجهول القائل ،وهو في الكتاب : ١/ ٤٧٢ ،والمقتضب ٢/ ٣٥١ ،والأصول : ١/ ٢٦٥ والخصائص : ٢/ ٣٩٩ ،وشرح المفصل لابن يعيش : ٨/ ٦١ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٦١ والخزانة : ٤/ ٣٠٣ .

(٢) الإيضاح : ١٣٠ .

(٣) تكملة من " ح ".

والرابع : أن تكون مصدرية مقدرة بلفظ الذي المعنيِّ به المصدرُ، فإن اعتقدت كونها بمنزلة الذي غير مَعْنِيٍّ به المصدر، جاز في "أنَّ" الفتحُ والكسرُ، فأما الكسرُ فعلى أن تكونَ هي وما عملت فيه في موضع خبر المبتدأ الذي هو "أول"، كأنه قال : أول الأشياء التي أقولها، أي أول المقولات إنّي أحمدُ اللهَ، وبهذه المنزلة الوجه الثاني من القسمة الأولى، وهو كونها نكرةً موصوفةً، والتقدير : أول شيء أقوله، أي أول مقول أقوله اني أحمد الله إلّا أنك إنْ جعلتها موصولة فالجملة بعدها لا محل لها من الإعراب، وإذا جعلتها نكرة موصوفة فلها محل من الإعراب، وهو الجر، لكونها صفة لمجرور، والعائد إلى الموصول، أو الموصوف مفعول القول المحذوف، وكونها موصولة أحسن من كونها نكرة موصوفة من جهتين :

إحداهما : أن الموصولة أكثر في الكلام من الموصوفة.

والثانية : ما يلزم على جعلها نكرةً موصوفةً من الإخبار بالمعرفة عن النكرة، لأنَّ قوله اني أحمد الله، في هذا الموضع جارٍ على أحكام المعارف، إذْ هو حكاية قول القائل : اني أحمد الله، والذى سوغ الإخبار به عن النكرة اختصاصها، لأنْ الاختصاص في النكرة تقريب لها من المعرفة، من جهة تقليل تنكيرها، وإن شئت اجتناب ما يعتذر منه، فجعلت " اني أحمد الله " مبتدأ، و "أول" خبراً مقدماً، كأنك قلت : اني أحمد الله أول ما أقول، وفي هذا أيضا كون الكلام على غير النظم المألوف، مع الإعراض (١) عن مذهب مانع تقديم خبر المبتدأ عليه.

ويترجح أيضًا تقديم الموصولة على الموصوفة من جهة ثانية وهي : أن حذف ضمير الموصوفة على التشبيه بالموصولة، ففي المسألة أصل، وفرع، والأصل أحق بالتقديم من الفرع.

---

(١) في الأصل : "الاعتراض".

وأما ٱلفتحُ فعلى تقديرِ : أَوَّلُ ٱلكلامِ ٱلذى أقولُه كلامٌ فيه حَمْدُ ٱللهِ ، فَسَمَّيتَ ذلك ٱلكلامَ بٱسمِ ٱلمصدرِ ،لتضَمّنِه إيَّاه .

فصل : فإن ٱعتقدتَ كَوْنَها مصدريةً مقدَّرةً مع الفعلِ بلفظِ ٱلمصدر جازَ أيضاً فتحُ "إنَّ" وكَسْرُها ،فأمَّا الفتحُ فعلى وجهين:

أحدهما : أن يكونَ خبرَ ٱلمبتدأ ٱلذى هو "أولُ" ، وهذا واضحٌ ، لإخبارِك بمصدرٍ عن مصدرٍ ،كأنك قلت : أول قولي حمدُ ٱلله .

والثاني : أن يكون "إنّي أحمدُ اللهَ" مفعولاً بٱلقولِ ، سادًّا مَسَدَّ الخبرِ ، على جَعْلِ ٱلقولِ ٱعتقاداً .

وأما ٱلكسرُ فعلى أربعةِ أوجهٍ :

أحدها : أن يكونَ مفعولاً بٱلقولِ سادًّا مَسَدَّ ٱلخبرِ ،من غيرِ ٱعتقادِ حذفٍ ٱعتباراً بأن ٱلمعنى : أقولُ قبلَ كلِّ شيءٍ: إنّي أحمدُ اللهَ ، كما يَسُدُّ ٱلفاعلُ وٱلصفةُ مسدَّ ٱلخبرِ من غيرِ ٱعتقادِ حذفٍ ، في قولهم : أقائمٌ أخواك ،وأقل يومين لا أصيدُ فيهما .

وٱلثاني أن يكون : "إني أحمدُ الله" خبراً عن ٱلمبتدأ ٱلذى هو "أولُ" ،على ٱعتقادِ أن تكونَ "ما" مقدرةً مع ٱلفعلِ بلفظِ ٱلمصدر الموضوع موضع ٱلمفعولِ ، على حدِّ قوله تعالى : ﴿ هذا خلق الله ﴾(١) أي مخلوق ٱلله ، وقولهم : هذا درهم ضربُ ٱلأمير ، أي مضروبه ، وزيدٌ رِضًا ،أَيْ مرضي ، فكأنَّه قال : أول مقولي : اني أحمد الله ،وهذا واضح المعنى ، لأن "إني أحمد الله" من جنس ٱلمقولات .

فإن قلت :إنما جاء مثل هذا ٱلتقدير في / ٱلمصدر ٱلمصرح به ، نحو ما تقدم ، وأما المصدر المقدر فغير معروف ذلك فيه . ١٠٤

---

(١) لقمان : ١١ .

فالجواب : أنّ ذلك ليس ببعيد ، إذْ جاء المصدر المقدر موضوعاً موضع اسم الفاعلِ في قولهم : قام القوم ما عدا زيداً ، وما خلا عمراً في الاستثناء ، وإذا جاء ذلك في الفاعلِ فلا يَبْعُدُ أن يأتي في المفعول مثله ؛ لاشتراكهما في المصدرِ المصرَّح به .

والثالث : ما حكاه الفارسيُّ عن عَضُدِ الدَّولة (١) ، ونصه : قال أحد أهل النظر : إذا كَسَرَ إنَّ كان التقدير : أول ما أقول : قولي إنّي أحمد الله ، فيكون إنّي أحمد الله متعلقا بقوله : " قولي " المضمر الذى هو خبر المبتدأ ، وهو قول حسن جميل .

فإنْ قلت : فقد حذف الموصول وأبقي بعض الصلة ، فإن ذلك في قول البغداديين بيـن (٢) جائز ، وينبغي ألا يمتنع عن قول غيرهم ، لأنّ هذا الحرف قد كَثُرَ في كلامهم إضمارُهُ ، حتى صار يجري مضمراً مُجْراهُ مظهراً (٣) ، هذا آخر نصه .

ورده ابن عصفور بما يلزم عليه من حذف الموصول وإبقاءِ الصلة (٤) ، ظَنّاً منه أنَّ الفارسيَّ لم ينتبه لغامضِ ما نبَّه عليه ، وقد تقدم جوابه .

والرابع : أن يكون " إنّي أحمد الله " مفعولاً بالقول ، وخبرُ المبتدأ محذوفاً اجتزاءً عن ذكره بفهم المعنى وطول الكلام ، تقديره : أول قولي :

---

(١) في شرح الجمل لابن عصفور : ٤٦٧/١ ، وشرح الجزولية للأُبذى : ١٠٥٨/١ سيف الدولة ، والصواب ما أثبت ، انظر شرح الجمل لابن بزيزة ١٥٣ .

(٢) ساقطه من " ح " .

(٣) انظر تمثيل ابن أبي الربيع لكثرة حذف القول كثيرا في شرح الإيضاح : ٢٨٤/١ .

(٤) انظر شرح الجمل : ٤٦٧/١ . قال : " وحكي عن سيف الدولة أنه أجاز أن يكون : اني أحمد الله معمولاً لقول مضمر يدل عليه ما تقدم ، كأنه قال : أول ما أقول قولي : اني احمد الله . واضمر " قولي " وهذا فاسد ، لأنّ المصدر من قبيل الموصولات ، وإضمار الموصول وابقاء صلته لا يجوز إلاَّ في الشعر " .

إنّي أحمدُ الله ثابتٌ أو موجود وهو قول الفارسي في "الإيضاح"(١) وغيره.

واعتُرِضَ(٢) بأن مثل هذا لا يصدر عن فطانةٍ وإمعانِ تأمل؛ بيان ذلك: أن التقديرَ في قولك: أولُ قولي إنّي أحمدُ الله ثابتٌ أو موجود: أول أني أحمد الله ثابت أو موجود، لأنّ القول هو متعلّقه في المعنى، فالإخبار إذاً بثابت أو موجود، إنّما وقع عن "أول أني أحمد الله"، وأوله باعتبار الحروف الهمزة، وباعتبار الكلمات "إنّي" فيكون الإخبار بثابت أو موجود في المعنى عن الهمزة، أو عن "إنّي"، وهذا فاسدٌ لعدمِ القصدِ إليه، وفسادُه من جهتين:

إحداهما: الإخبارُ عن أولِ الكلمة بالوجود، مع العلم بذلك دون تقدير هذا الخبر، والخبر لا يكون مؤكِّداً لِتَعَرِّيه مما وضع له.

والثانية: ما يقتضيه من انتفاء وجود سائرها، ومعلوم وجوده بنفس نطق الناطق، فقد ظهر بطلانُ وجهِ الكسرِ على ذلك التأويل.

والوجه الصحيح الذي يستقيم عليه الكسرُ هو أن يكونَ القول عاماً في الحمد وغيرِه، فيكون "أول" مضافاً إلى أقوالٍ متعددةٍ منها أني أحمد الله ومنها غيره، فما أخبرت به هو أولها، وهو قولك: إنّي أحمد الله، وحكيته، لأنّه قولٌ، وبعض الأقوالِ قولٌ، كما تقول: أول الأقوالِ التي تكلمت بها اليومَ: زيدٌ قائمٌ، ولا حاجةَ إلى خبرٍ محذوفٍ، بل يكون قولك: إنّي أحمد الله نفسَ الخبر، ووجب أن يكونَ جملةً لأنك أخبرت به عمّا معناه جملة، كما تقول: قولي: زيد منطلق.

---

(١) الإيضاح: ١٣٠-١٣١ وانظر شرحه لابن أبي الربيع: ١/ ٢٨٥ "المسمى الكافيَ في الإفصاح ...".

(٢) انظر شرح الإيضاح لابن أبي الربيع: ١/ ٢٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٦٣ ومابعدها وشرح الجزولية للابذى: ١/ ١٠٥٧ ومابعدها.

ولابن عصفور في المسألة كلام أساء فيه الأدب مع شيخه أبي علي الشَّلَوْبين (١) ،وقال : إنَّ كلامَ الفارسيّ محمولٌ على ظاهره ،لا يتوجه عليه اعتراض .

قال : ومراد المتكلم أن يقولَ : أولُ قولي إنّي أحمد الله قد ثبت واستقر مني قبل نطقي بهذا الكلام ،أي ليس قولي الآن : إنّي أحمد الله بأولِ حمدٍ حمدتُه ،بل أولُ قولي إني أحمدُ اللهَ قد تقدَّمَ قبل هذا ، فليس يريد بقوله : إنّي أحمدُ اللهَ هذا اللّفظ الذي لَفَظَ به الآن ، وإنّما يريد جنسَ قولِهِ للألفاظِ التي يَحمَد بها اللهَ . انتهى (٢) قوله .

---

(١) وكلام الأستاذ أبي علي رحمه الله يتعلق بكلام الفارسي - رحمه الله - عند قوله : " وَإِذا وقعت المكسورة والمفتوحة في موضع ،فالتأويل مختلِفٌ ،تقول : أول ما أقول اني احمد الله ،فتكسر الهمزة من إني وتفتحها ،فإذا كسرت كان كقولك : أول ما أقول مبتدأ محذوف الخبر تقديره : أول قولي إني احمد الله ثابت أو موجود ..."
الإيضاح : ١٣٠-١٣١ .
قال الاستاذ أبو علي الشلوبين شرحا لذلك : "لم يرد أن التقدير: أول ما أقول اني أحمد الله ثابت على معنى أن خبر أول محذوف ، وإنما أراد أنّ أول ما أقول في هذا الموضع بمنزلته في قولك : أول قولي اني أحمد الله ثابت أو موجود لو كان هذا مما يقال ، ومعنى قوله محذوف الخبر ،أي لا خبر له ،لأنّ إني احمد الله محمول على المفهوم من هذا اللفظ المرادف له ،وأغنى عما يطلبه ..." شرح الايضاح لابن أبي الربيع : ١/ ٢٨٥ وانظر ما قاله ابن عصفور في حق استاذه من تكذيبه صراحة فيما ذهب اليه في شرح الجمل : ١/ ٤٦٦ ، ومعلوم ما بين ابن عصفور وبين شيخه من جفوة ربما تولد عنها مثل هذه المخالفة وهذه الإساءة .
وبقي التنبيه على أن كلام أبي على الشلوبين وكلام الفارسي يبدو عند ابن عصفور من كلام الفارسي ، فلذلك يبدو مضطربا ،وذلك أنه حينما أراد رد كلام الشلوبين لَمْ يُحَلِّ الأستاذ بشهرته وانما اكتفى بكنيته وهي مشتركة بين الفارسي والشلوبين رحمهما الله .

(٢) انظر قول ابن عصفور في شرح الجمل له : ١/ ٤٦٦ - ٤٦٧ .

وهذا لا يتوجه به انفصال ، لأنَّ القول هو متعلَّقه ، فالمعنى ، ولا بد : أول انني أحمد الله ، فلزم ما تقدم من مجيء الخبر مؤكدا ، وهو خلاف ما انبني عليه أصل التخاطب وذلك أنه لما أضاف "أول" إلى القول المضاف الى ضميره ، حصل العلم بوجوده ، لانتفاء تصور جهل المخاطب بحصوله فتأمل / ذلك فإنَّه من غامض ما ينظر فيه والله أعلمُ بالصواب . ١٠٥

وأقرب ما يتخرج عليه كلام الفارسي ، أنه لم يظهر هذا الخبر ليفيد به ، وإنَّما المفيد عنده "اني أحمد الله" الداخل في القول ، ولما كان أصل الخبر ووضعه أن يكون جزءًا آخرَ خارجاً عن المبتدأ مثل بـ "ثابت" و "موجود" ، إصلاحًا لحكم اللفظ ، وليسا بمقصودين ، لاستغناء الكلام بالإفادة دونهما ، وبالله التوفيق (١) .

وأما المصدرية المقدرة بلفظ "الذى" فالكلام فيها على ما مضى ، في المقدرة بلفظ المصدر ، لا فرق بينهما إلَّا في مسألتين :

إحداهما : اعتقادُ اسْمية هذه وحرفيةِ تلك .

والثانية : اعتقاد ضمير يعود إلى هذه دون تلك ، وهذا على الخلاف الجاري بين سيبويه وأبي الحسن (٢) .

فإنْ قلت : كيف يصح اعتقاد تعديِ الفعل في صلة ما إلى ضمير في النية ، مع اعتقاد تعديه إلى قولك : اني أحمد الله .

فالجواب : أن ذلك لا يمتنع ، لأنَّ كل فعل يتعدى إلى مصدره مع تعديه إلى ما يقتضيه من المفعولات الصحاح ، فاعرف ذلك ، والله المستعان .

---

(١) انظر قولَ الاستاذ أبي علي السابقَ في هامش التحقيق .
(٢) انظر مذهب سيبويه والأخفش في امالي ابن الشجرى : ٢/ ٢٤٠ ، والجني الداني : ٣٣١ .

باب حروف الخفض

الخفض لا يكون إلّا بالإضافة ، والإضافة على وجهين :

أحدهما : إضافة اسم إلى اسم مثله .

والثاني : إضافة فعل إلى اسم .

فأمّا إضافة الاسم إلى اسم مثله فهي أن يحل الاسم الثاني من الأول محل تنوينه حقيقة أو حكما .

فالأول نحو قولك : غلامُ زيدٍ ، وصاحب عمرو ، فقد حل الاسم الثاني هنا من الأول محل تنوينه حقيقة ، إذْ أصله : غلام لزيد ، وصاحب لعمرو .

والثاني جميع ما لا ينصرف في النكرة نحو : ﴿ إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله ﴾[1] ﴿ ومن أظلم ممن منع مساجد الله ﴾[2] وما أشبه ذلك ، فقد حل الاسم الثاني من الأول هنا محلّ تنوينه حكما لا حقيقة ؛ لأنّ هذا الضرب ليس مما ينون معرفة ولا نكرة غالبًا ، لكنه في نية التنوين من جهة أنه لمّا أشبه الفعل على الوجه المذكور فيما لا ينصرف ، منع في اللفظ ما لا يكون في الفعل ، وهو الجرّ والتنوين ؛ لأنّ الغرض إنّما هو تخفيفُ اللفظ ، وذلك حاصلٌ بزوالِ التنوينِ لفظًا وبقائِه نيةً ، كما قالوا فيما إضافته غيرُ محضة : إنّه في نية التنوين ؛ ولذا كانت أحكامه أحكام النكرة ، وذلك دليل على زواله لفظاً وبقائه حكما ، وهذا واضح والله أعلم .

ومن هذا الضرب ما جاء مضافاً من المبنيات نحو : كم كتابٍ عندي إذا أخبرتَ[3] ، فالاسم المخفوض بكم ، حالٌ محلّ تنوينها حكمـا ،

---

(١) التوبة : ١٨ .
(٢) البقرة : ١١٤ .
(٣) أي جعلت كم خبرية ، وهي تفيد التكثير .

اعتباراً بأن كم عبارة عن عدد مضاف إلى ما بعده ،كأنه قال : مائة كتاب عندي ،ألف كتاب عندي ، وكذلك ما أشبهه .

مسألة : سأل سائل فقال : المضاف إليه إضافة معنوية ،واقع موقعَ التنوين ، ومُضَمَّن معنى حرف الإضافة وهو : اللام ،أو من ،وكلاهما مذكور في أسباب البناء ،والحاصل أنه شبيه بالحرف من جهتي تضمنه معناه ،ووقوعه موقعه ،أما شَبَهُهُ بتضمنه معناه فظاهر،لحصول المشاركة فيما هو للحرف وضعا ، وأما شبهه بوقوعه موقعه ،فمن حيث شاركه أيضاً في الموضع الذى هو للحرف وضعاً ،وقد تقرر أنَّ موجب البناء مخالف لموجب منع الصرف ،في نفي اشتراط التعدد ،وقد تعدد ها هنا موجب البناء ، فبناؤه آكَدُ من بناء ما اتحد فيه سببه ،فما الجواب ؟

الجواب : أن الوقوع موقع الحرف أو تضمن معناه ،إِمَّا أن يكون على وجه الجواز كهذا الذي نحن بسبيله ،وإِمَّا أن يكون على وجه اللزوم.

فالأول لا يوجب بناءً ، لضعفه بعروضه وقوة (١) أُصَالَةِ الأسمية بالتمكن ،والخروجُ عن الأصل لا يكونُ إِلَّا بسببٍ قويّ .

والثاني : هو الذى يوجب البناء ،لقوته باللزوم ، وهذا هو المذكور في أسباب البناء ،وقد أورد ابن جني سُؤَالاً في الظروف المعربة لم لم تبن وقد تضمنت معنى حرف الوعاء ؟

وأجاب بنحو ما ذكرناه ،من أنَّ ذلك التضمن لا حكم له ،لكونه على وجه الجواز ،فهو بصدد الاستعمال / ،فلم يعتد به لذلك، إِلَّا أَنَّه ١٠٦
يهيئه للبناء ، مثل أَنْ يقطع عن الإضافة ، فيسرع إليه البناء ، بخلاف

---

(١) في "ح" "وقلة" خطأ .

الاسم الذى لم يتقدم إليه تهيئة ،وبهذا فرقوا بين نحو : قبل ،وبعد ، وبين كل ،وبعض ،فأما امتناع بناء نحو "عندك " و" دونك " مع لزوم التضمن وعدم الاستعمال ،فقد يقال : إنَّ هذا اللزوم إنَّما هو من جهة أخرى ،وهي عدم التصرف ، لا من جهة التضمن الذي الفرض به البناء ، وقد يقال : ان هذا التضمن ليس باللازم من جهة زواله إذا جُرّا بحرف " مِن " والله أعلم ، ويؤنس ما ذكرناه (١) آنفًا ما رآه سيبويه في باب النداء ،وهو أن المنادى إمّا أن يلزمه النداء ولا يفارقه ،أو يكون على وجه الجواز .

فالأول : لا يجوز نعته عنده ،للزومه موضعَ ما لا يصح نعته. (٢)

والثاني : لا يمتنع نعته ، لعروضه في ذلك الموضع ،وعدم لزومه ، وهذا ظاهر إنْ شاءَ الله .

فصل : وأما إضافة الأفعال إلى الأسماء فبحروف الجَرِّ الموضوعةِ لذلك كقولك : مررت بزيد ، فقد أضفت المرورَ إلى زيدٍ بالباء ، ولولاها لم تصح هذه الإضافة ،وعلى هذا فَقِسْ .

وهذه الحروف تسمى حروفَ خفضٍ اعتبارًا بعملها ،وتسمى حروف إضافةٍ ، اعتبارا بالمعنى الذى سيقت له ،وهو إضافة معاني الأفعال إلى الأسماء ،وتسمى حروف جر اعتبارا بعملها ، كالوجه الأول ، واعتبارًا بالمعنى الذى سيقت له كالوجه الثاني ؛لأنَّها تجر معانيَ الأفعال إلى الأسماءِ ،فهما وجهان.

---

(١) في "ح " "بما ذكرناه ".
(٢) انظر الكتاب : ٢/١٩٨ - ١٩٩ .

مسألة : دخول حروف الجر في الكلام لأحد ثلاثة أشياء : إمّا لتعدية ما لا يتعدى نحو مررت بزيد ،وذهبت بعمرو ،وإمّا لزيادة ما يتعدى تعديًا (١) نحو : باب أَمَرَ واختارَ ،وإمّا لتأكيد ما ضعف العلم به نحو : ليس زيد بقائم (٢) ،وما أشبه ذلك .

فصل : أمّا مِنَ المضيفةُ فلا تكون إلّا حرفًا ،ولا تكون إلّا خافضةً ، وتكون زائدة وغيرَ زائدة ،فأما الزائدة فمعناها استغراق الجنس أو تأكيد استغراقه ،والفرق بينهما أنّ استغراق الجنس إنْ كان مستفادًا من لفظ ما تدخل عليه دونها ،كانت لتأكيد استغراقه كقولك : ما قام من أحد ، وإنْ كان بالعكس ،فهي لاستغراقه نحو : ما قام من رجل ،وليس بمستقيم ما يعتقده كثير من أهل الأصول من إطلاق القول بأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم ،ولا بد من التفصيل كما ذكرناه (٣) ،فتأمله .

واختلف في موضعها على ثلاثة أقوال :

أحدها : أن زيادتها مشروطة بتنكير مجرورها ،وكونها في سَيَاقِ نَفْيٍ ،أو نهيٍ ،أو استفهامٍ ،هذا مذهب البصريين (٤) ،وزاد الأستاذ أبو الحسين شرطًا ثالثًا (٥) وهو : أن يكون مجرورها مرادًا به استغراقُ

---

(١) مكانها بياض في "ح".

(٢) أي تأكيد النفي . انظر شرح ابن خروف : ٥٩ ،والبسيط : ٧٣٨ .

(٣) ذُكِر في شرح الكوكب المنير : ١/٢٤٣ نقلا المغني : ٤٢٥ ، وانظر رصف المباني : ٣١٧ ،والجني الداني : ٣٢٠ .

(٤) انظر شرح ابن يعيش : ١٣/٨ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٨٤ ، والجني الداني : ٣٢١ ،وانظر الصاحبي : ٢٧١ .

(٥) البسيط : ٧٢٠ ،وعزاه إلى سيبويه ،هو والشروطَ التي قبله ، ويبدو أنه اشتق ذلك من مثل سيبويه فقد مثل لِمِنَ الزائدة بقول : " ما أتاني من أحد إلّا زيد " وقال : ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد ،الكتاب : ٢/٣١٥ ، ٤/٢٢٥ على التوالي .

ٱلجنس . وظاهره غير مستقيم ،لأنّ ٱستغراق ٱلجنس مستفاد من زيادة "من" في أحد ٱلوجهين ، فكيف يشترط ما هو لازم عنها ؟ ،ولذا أسقط ٱبنُ عصفور هذا ٱلشرط (١) ، وٱلصحيح ما قاله ٱلأستاذ ،ووجه ذلك أن "من" لا تزاد في ٱلنكرة إلَّا بشرط أن يراد بتلك ٱلنكرة ٱستغراق ٱلجنس قبل دخول "من" عليها ،ودخول "من" علامة على ذلك ٱلمعنى ، فإنْ كانت تلك ٱلنكرة غيرَ مرادٍ بها ٱستغراقُ ٱلجنس ، لم يجز دخول "من" عليها كقولك : ما قام رجل واحد بل ٱثنان (٢) أو أكثر ،فٱلصحيح ٱشتراطه .

وذهب قوم (٣) إلى جواز زيادتها في ٱلشرط ، لكونه غيرَ واجبٍ كقولك : إنْ قام من رجل أكرمته ،ورد بأن ٱلشرط وإنْ كان غيرَ واقعٍ فإنَّه مفروض ٱلوقوع ،فهو جارٍ مُجرَى ٱلواجب (٤).

القول ٱلثاني : أنَّ زيادتها مشروطة بتنكير مجرورها حَسْبُ ،قاله ٱلكوفيون (٥) ،وٱحتجوا بقولهم : قد كان من مطر (٦) ، وأول بإمكان كونها للتبعيض ،على معنى : قد كان شيء من مطر ،أو كائن من مطر ، ويحسن حذف ٱلموصوف مع مِنَ ٱلتبعيضية (٧) .

وأما ٱلأخفش فأطلق ٱلقول بزيادتها ،وهو ٱلقول ٱلثالث : وٱحتج

---

(١) شرح الجمل : ٤٨٤/١ .
(٢) في الأصل "اثنين" خطأ .
(٣) منهم الفارسي ،انظر المغني ٤٢٥ .
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٨٧/١ .
(٥) انظر
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٨٥/١ والبسيط : ٧٢٢ ، وشرح الجمل لابن بزيزة : ١٥٥ وهمع الهوامع : ٢١٦/٤ ،وهو من حكاية الأخفش .
(٧) انظر ٱلإيضاح في شرح ٱلمفصل : ١٤٤/٢ .

بقوله تعالى : ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾(١) لأن الكافر إذا أسلم يغفر له ما قد سلف(٢).

وأوله ابن عصفور بإمكان كونها تبعيضية قال : لأن المغفور بالإيمان ما اكتسبه في حال الكفر، لا ما يكتسبه في الإسلام من الذنوب، فالمغفور إذًا بالإيمان بعض الجملة(٣)، وهذا التأويل إنَّما يستقيم على الجملة لا على التفصيل، فهو بعيد، وأقرب منه ما قاله الأستاذ أبو الحسين من كونها لابتداء الغاية، على تضمين الفعل، والمعنى : يخلصكم من ذنوبكم، لأن من غفرت ذنوبه فقد خُلِّص منها، لأنها كالحيوان العادي، وقد وصفها الله تعالى بالإحاطة / فقال : ﴿ وأحاطت به خطيئاته ﴾(٤). ١٠٧

فصل : وأما غير الزائدة فتكون على أوجه من المعاني، فمنها أن تكون للتبعيض نحو : أكلت من الرغيف، أي بعضه وهو ما دون الكل(٥)، ومنها أن تكون لابتداء الغاية مع قصد الانتهاء، وهي التي يصلح معها إلى، نحو : سرت من الدار إلى المسجد، ولمجرد الابتداء دون قصد انتهاء، وهي التي يعبر عنها بالغاية، نحو: أخذته من التابوت، وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم، فالتابوت، والشيطان محلان لابتداء الفعل المذكور وانتهائه(٦).

وهل تكون لبيان الجنس ولانتهاء الغاية ؟ مسألة خلافية :

---

(١) الأحقاف : ٣١.
(٢) انظر قول الأخفش في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٨٥، والبسيط : ٧٢٢.
(٣) شرح الجمل : ١/ ٤٨٥ مع اختلاف في العبارة. وبه قال ابن بزيزة في شرح الجمل له : ١/ ١٥٥.
(٤) البقرة : ٨١ وخطيئاته جمع خطيئة، قرأ بالجمع نافع، وقرأ بقية السبعة بالإفراد. انظر السبعة ١٦٢، وانظر قول ابن أبي الربيع في البسيط : ٧٢٢.
(٥) في الأصل "ما كان الكل" خطأ.
(٦) الجنى الداني : ٣١٨.

احتج القائل بإثبات كونها لبيان الجنس بقوله تعالى : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾ (١) ؛ لأنها هنا كالصفة لما قبلها (٢) ، أي الذى هو الأوثان ، ومجرورها جملة المذكور قبلها (٣) .

واحتج القائل بإثبات كونها لانتهاء الغاية ، بقولهم : رأيت الهلال من داري من خلل السحاب ، لأن مجرورها هنا منتهى غاية الرؤية (٤) .

وأولهما القائل بانتفاء الوجهين ، بإمكان كونها لابتداء الغاية في الموضعين ، فقال في قوله تعالى : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾ (٥) إنَّ معناه : فاجتنبوا من الأوثان عبادتها دون غير ذلك مما لم يحرمه الشرع ، من إحراقها واستعمالها في بناءٍ أو غير ذلك .

واختلف في تصوير كون الثانية لابتداء الغاية ، فأما أبو الحسن ابن عصفور فقال : إنَّ الأولى لابتداء الغاية في حق الفاعل ، والثانية لابتداء الغاية في حق المفعول ؛ لأنَّ ابتداء وقوع الرؤية من الفاعل إنَّما كان في الدار ، وابتداء وقوع الرؤية بالهلال إنَّما كان من خلل السحاب (٦) .

وأما الأستاذ أبو الحسين فسلم كون الثانية لابتداء الغاية ، إلَّا أنه جعلها في موضع الحال ، كأنه قال : رأيت الهلال من داري باديًا أو ظاهرا من خلل السحاب (٧) ، ورده ابن عصفور بأنَّ المحذوف الذى يقوم المجرور مُقامَهُ مشروط ، بمناسبةِ معناهُ الحرفَ (٨) نَحْوُ : زيد في الدار ،

---

(١) الحج : ٣٠ .
(٢) هذا قول الزجاجي في معاني الحروف له : ٥٧ .
(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٨/ ١٢ ، والجنى الداني : ٣١٥ .
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٩٠ .
(٥) الحج : ٢٢ .
(٦) انظر شرح الجمل : ١/ ٤٩٠ .
(٧) البسيط : ٧٢٦ .
(٨) انظر قول ابن عصفور في شرح الجمل : ١/ ٤٩١ .

أي مستقر فيها ، لأنّ " في " يناسبها الاستقرار ، فصحت النيابة؛ لقوة الدلالة ، و " مِنَ " الابتدائية لا يفهم منها الكون ولا الظهور ، فلم تصح النيابة؛ لانتفاء الدلالة ، وهذا إذا سُلِّم لم يلزم منه بطلان المسألة ؛ لأن المحذوفَ منها مدلولٌ عليه بِمَسَاقِ الكلام ومقتضاه ، وإذا حقّقت النظر تبين لك قرب ما قاله الأستاذ أبو الحسين بوجود النظائر وبعد ما قاله أبو الحسن بن عصفور بعدم النظائر ؛ لأن حرفي جر متفقي اللفظ والمعنى لا يتعلقان بفعلٍ واحد (١) ، وانظر إلى كلام الأئمة في ذلك .

(٢-) وأما " من " من قوله تعالى ﴿ فاقرءوا ما تيسر من القرآن ﴾ (٣) فتحتمل أمرين :

أحدهما : أن تكون البيانيةَ كما تقدم .

والثاني : أن تكون التبعيضيةَ ، فإنْ قلت : التبعيض مفهوم من قوله " ما تيسر " ، فما وجه ذلك ؟

الجواب : أن تكون " مِنْ " هنا على حذف موصوف لِمتعلَّقِهَا ، أَلَا تَرَاكَ تقول : أكلت من الخبز ، وشربت من الماء ؟ على معنى أكلت شيئا من الخبز ، وشربت شيئا من الماء ، فيكون هذا من ذلك القبيل ، والتأويل : فاقرءوا ما تيسر ، شيئًا من القرآن ، ويكون شيئا المحذوف بدلا من " ما " ، سواءٌ جعلتها موصولة أو نكرة موصوفة ، ويكون كونُ " من " للتبعيض على هذا التأويل واضحًا بينا ، والله أعلم . (-٢)

واختلف في " من " الابتدائية هل هي مخصوصة بغير الزمان ، أو هي عامة في الزمان وغيره ، فالأول مذهب البصريين ، والثاني

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبرى : ٣٥٣ .
(٢-٢) ساقط من " ح " .
(٣) المزمل : ٢٠ .

مذهب الكوفيين (١) ،والاستعمال يشهد بقوة ما ذهبوا إليه (٢) ،وبه كان يقول الأستاذ أبو عبد الله بن عبد المنعم ،وكان يستضعف نظر المتأخرين من البصريين في تأويل قوله تعالى : ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق ﴾ (٣) ويقول : إنّه تأويل يلزم عليه التسلسل ،فهو باطل ،وقد ارتاب الفارسي في المسألة وقال : هذا : مما ينظر فيه ،فإنْ كَثُرَ كثرةً توجب القياس ،فالقول ما قاله الكوفيون ،وإلاَّ فالقول ما قاله البصريون (٤).

وزاد بعضهم في أقسامها أَن تكون للتعليل (٥) ،كفعلت هذا من أجلك ،ومن جَرَّائِكَ ،وزِيدَ أيضًا في أقسامها أن يكون معناها البدل (٦) ، كما قاله الفارسي في قوله تعالى : ﴿ ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون ﴾ (٧) أي بدلا منكم ملائكة (٨) ، والله أعلم .

وإنما قلنا أولاً : "مِنَ" المضيفة تنبيهًا على اشتراكٍ عارضٍ في اللفظ ،وذلك أن " من " هذا اللفظ / قد يكون فعل أمر من ١٠٨
مَانَ يَمِينُ إِذَا كذب ،ومعلوم أنَّ هذا اللفظ مسبوقٌ بأَصل ، فوجب التنبيه على ذلك .

---

(١) انظر الإنصاف : ٣٧٠ ،والجنى الداني : ٣١٤ .
(٢) صحح مذهب الكوفيين ابن مالك انظر التسهيل : ١٤٤ ، والمساعد : ٢/٢٤٦ ،وذكر الأخفش من البصريين أن بعض العرب قد قال : من الآن الى غد . انظر معاني القرآن : ١١ . والمساعد ،وانظر التبيان للعكبري : ٦٦٠
(٣) التوبة : ١٠٨ .
(٤) انظر قول الفارسي في شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٨٩ ، وذكر ابن عصفور أن هذا لم يكثر كثرة توجب القياس،وانظر ما يأتي: ٦٦٦.
(٥) منهم ابن مالك في التسهيل : ١٤٤ ،وانظر المساعد : ٢/٢٤٧ ، والجنى الداني : ٣١٤ .
(٦) انظر الجنى الداني : ٣١٤ والمغني : ٤٢٢ .
(٧) الزخرف : ٦٠ .
(٨) "أي بدلا منكم ملائكة" ساقط من "ح".

فصل : وأما " إلى " المضيفة وضعًا ، فلا تكون إلَّا حرفًا ، ولا تكون إلَّا خافضةً ، ولا تكون زائدةً ، ومعناها انتهاء الغاية ، وهل تكون بمعنى مع ؟ مسألة خلافية [(١)] ، فقوله تعالى ﴿ وأيديَكم إلى المرافق ﴾ [(٢)] من قال : إنها بمعنى " مع " فلا إشكال في إيجابه دخولَ المرافقِ في الغَسْلِ ، ومن قال : إنها على بابها من انتهاء الغاية فينبغي أن يوجب أيضًا دخولَها في الغَسْلِ [(٣)] ؛ لأنّ المجرور متعلّق بالفعل ، منصوب المحل به ، ولو زال الجار لباشر الفعل لفظ المرافق ؛ لأن حرف الجر إنّما سيق لتوصيل الفعل إلى الاسم على حَسَبِ معناه الذى وضع له ، وهذا يوجب دخولَها في الغَسْلِ ، ومن قال : إنها غير داخلة في الغَسْلِ فينبغي أن يكون ذلك عنده من باب تسمية الشيء بما قرب منه ، وذلك مجاز يجب اجتنابه مع إمكان الحمل على الحقيقة [(٤)] .

وانظر كلام ابنِ عصفور فإنَّه لم يحقق النظر في المسألة [(٥)] ، والله أعلم .

واعلم أن القائل : إنَّها قد تكون بمعنى "مع" يستدل بقوله تعالى : ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾ [(٦)] وبقوله سبحانه : ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ [(٧)] قال : معناه : من أنصاري مع الله ، ولا تأكلوا أموالهم

---

(١) انظر الصاحبي : ١٧٩ - ١٨٠ وفيه كلا المعنيين ، ومن مواضع كونها بمعنى مع ما حكاه الفراء في المعاني : ١/٢١٨ وهو قولهم : الذَّودُ إلى الذود إبلٌ " أى مع الذود وانظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ٥٧١ ، والجني الداني : ٣٧٣ والمغني : ١٠٤ .

(٢) المائدة : ٦ .

(٣) يقول الإمام الشافعي رحمه الله " ان الآية تحتمل أن يكونا [- أى المرفقين والكعبين -] حدَّينِ للغَسْلِ ، وأن يكونا داخلين في الغَسْل " انظر الرسالة : ٢٩ .

(٤) انظر الجني الداني : ٣٧٣ .

(٥) لم يشر ابن عصفور رحمه الله إلى أنها تأتي بمعنى مع . انظر شرح الجمل : ١/٤٩٨ - ٤٩٩ .

(٦) آل عمران : ٥٢ .

(٧) النساء : ٢ .

مع أموالكم ،وقد ردت بالتأويل إلى الوجه المجمع عليه ،وذلك أن تضمين الحرف معنًى ليس له بأصل الوضع ضربٌ من التصرف ،والحرف بمَعْزِلٍ عن ذلك ،فيجب أن يكون موقوفا على السماع ،والتضمين في الأفعال أوجهُ منه في الحروف ،فينبغي أن يقال به هنا ليكون حرف "إلى" باقياً على وضعه المجمع عليه ،فيكون المعنى : ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم ،وكذلك من يضيف نصرته [لي] (١) إلى [نصرة] (٢) الله ،وهذا التأويل أبين (٣) والله أعلم .

وإنّما قلنا أوّلاً "إلى" المضيفة وضعاً تنبيهاً على اشتراكٍ عارضٍ في اللفظ ،وذلك أن "إلى" هذا اللفظ ،قد يكون اسمًا يراد به النعمة ، وهي التي تجمع على آلاء ،كما قال سبحانه : ﴿ فبأي آلاء ربكما تكذبان ﴾ (٤) فيقال : اشكر إلى (٥) الله عليك ،أي اشكر نعمة الله عليك ، وتكون أيضا فعلَ مأمورين من وأل يئل إذا لجأ (٦) ، تقول من ذلك : يا زيد إلْ إلى الله ،ويا زيدان إلا إلى الله (٧) ، فلما صار اللفظُ مشتركاً بين الأوجه الثلاثة وجب تجريد الرسم ليقع المُيَزُ بين (٨) الحرفية وغيرها ، لأن الحرفية موضوعة للإضافة ،وأمر الفعلية بيّن ،والاسمية إنّما طرأت عليها الإضافة ،وليس لها أصل في ذلك .

فصل : وأما "عن" فلا تكون إلّا خافضة ،ولا تكون زائدة ،ومعناها البعد والمجاوزة ،كقولك : أطعمته عن جوع ،ورميت عن القوس ،أي أزلت

(١ [٢) تكملة من "ح".
(٣) انظر معاني القرآن للفراء : ١/٢١٨ ،والصاحبي : ١٨٠ ،ومعاني الحروف للزجاجي : ٦٩ والجَنَى الداني : ٣٧٤.
(٤) الرحمن في مواضع متعددة.
(٥) اللسان : "ألا" ١٤/٤٣.
(٦) انظر اللسان : "وأل" ١١/٧١٥.
(٧) انظر عنوان الافادة : ٢٦٨ ،والكتاب : ٤/٢٣١.
(٨) في "ح" "التمييز".

عنه الجوع ،وقذفت ٱلسهم عن ٱلقوس ،وتكون ٱسما إذا دخل عليها حرف ٱلجر لأنه من دلائل ٱلأسمية .

قال ٱبن عصفور : وكذلك اذا أدى جعلها حرفاً إلى تعدي فعل ٱلمضمر ٱلمتصل إلى مضمره كقوله (١) :

* دع عنك نهبا صِيحَ في حَجَرَاتِهِ *

ولم يشترط أبو ٱلقاسم في ٱلحكم عليها بٱلأسمية غير دخول حرف ٱلجر عليها ،فيمكن أن يكون مذهبه جوازَ تعدي فعل ٱلمضمر ٱلمتصل إلى مضمرة مع حرف ٱلجر،ويكون ذلك من باب ٱلاتساع ٱلمقصور على حروف ٱلجر ،ويُقَوّي ذلك أن ٱلضمير ٱلمجرور ،غير متصل بٱلفعل لفظا ،فيجري لذلك مجرى ٱلضمير ٱلمنفصل ،وهذا أولى مما ذهب إليه ٱبن عصفور (٢) ، لكثرة ما جاء من ذلك مع حروف ٱلجر ٱلتي لا يمكن جعلها أسماءً ،كقوله تعالى : * وٱضمم إليك جناحك من ٱلرَّهْبِ * (٣) ومنه * ويجعلون لله ٱلبناتِ سبحانَه ولهم ما يشتهون * (٤) لأن ٱلمعنى على تعلق "لهم" بيجعلون ،ولا يمكن جعل لامه ٱسمًا ،وبهذا ٱلرأى كان يقول ٱلأستاذ أبو عبد الله بن عبد ٱلمنعم رحمة ٱلله عليه .

---

(١) قول ابن عصفور في المقرب : ١/ ١٩٥ . وانظر الهامش الآتي بعد هذا ،وما أنشده صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه : ٩٤ ،وعجزه :

* ولكن حديثا ما حديث الرواحل *

وهو في المقرب : ١/ ١٩٥ ،والمغني : ٢٠٠ ،٦٨٩ ،وشرح أبيات مغني اللبيب : ٣/ ٣١٥ ،٢٢٧ .

(٢) هذه المسألة تنبني على أنه لا يتعدى فعل ٱلمضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن ،وفقد ،وعدم ، سواء كان التعدى بلا واسطة نحو ضربتُني ،أى ضربت نفسي أو بواسطة نحو : فرحت بي ،أي بنفسي ،فلما امتنع ذلك حمل ابن عصفور "من" على أنها آسمٌ ،وذكر ابن هشام : أنها إذا لم يصح تقديرها بجانب لم تكن اسمًا .انظر المغني : ١٩٤ ، ٢٠٠ وقد كان الأخفش الأوسط يذهب إلى ما ذهب اليه ابن عصفور ،فكان يقول في قول العرب "سويت علي ثيابي" ان "على" اسم فرارًا من تعدى الفعل ٱلمضمر إلى ضميره ،إلا أن "علي" هنا تقدر بفوق فليس فيها إشكال على ما قاله ابن هشام قال البغدادى : وهذا الذى ذهب إليه ٱلأخفش وبعض أصحابنا لا يطرد بل هو مراد غالب لكنه قد جاء ذلك التعدى قال تعالى * وهزى اليك * و * واضمم يدك الى جناحك * ومن كلامهم "في اليك" شرح أبيات المغني

(٣) القصص : ٣٢ . (٤) النحل : ٥٧ .

ولا خلافَ في حرفيّتها فيما عدا هذين الموضعين .

ولم يتعرض أبو القاسم في هذا الباب إلى تحرير اللفظ وتثقيف الكلام من عروض الاشتراك اللفظي ، بين عَن الخافضة وعن المبدلة عينها من همزة أن المخففة في بعض اللغات (١) ، لأنّ هذه مسبوقة بأصل آخر ، وذلك أنك تقول : أعجبني أنّ زيدا قائم ، ثم تخفف "أنّ" فتقول : أعجبني أنْ زيدا قائم بإبقاء عملها لفظا إنْ شئت ، ثم تبدل / من ١٠٩ الهمزة عينا فتقول : أعجبني عن زيداً قائم ، وإن شئت أعجبني عن زيد قائم ، بإهمالها لفظا دون معنًى .

فصل : وأما "على" المضيفة فلا تكون إلاّ حرفًا ، ولا تكونُ إلاّ خافضةً ، ولا تكون زائدة ، ومعناها الاستعلاء ، حسًّا كقوله تعالى : ﴿ كل من عليها فانٍ ﴾ (٢) أو معنًى كقوله سبحانه : ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ﴾ (٣) وتكون اسما حيث تكون "عن" اسمًا . وقد تقدم ذلك .

وزعم بعض النحاة أن "على" الخافضة لاَ تكون إلاّ اسما مطلقاً ، دخل عليها خافض أوْلاَ (٤) ، تعلقاً منه بكلام الإمام في باب عِدَّةِ ما يكون عليه الكلم ، فانه قال فيها : لا تكون إلاّ اسماً ولا تكون إلاّ ظرفا (٥) ، وأوّله الأستاذ أبو الحسين ، بأنّ قال : يريد إذا دخل عليها حرف الجر ؛ لأنه أنشد في أول الكتاب بيت المتلمِّس (٦) :

---

(١) انظر ما سبق ص

(٢) الرحمن :

(٣) البقرة : ٢٥٣ .

(٤) منهم ابن الطراوة ، وابن طاهر ، وابن خروف ، وابو علي الرندي ، وابو الحجاج بن معزوز ، والشلوبين في احد قوليه . انظر الجنى الداني : ٤٤٢ ، وشرح أبيات المغني : ٢٢٨/٣ .

(٥) الكتاب : ١٣١/٤ وكلام سيبويه بتمامه : "وهو اسم ولا يكون إلا ظرفا ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب : نهض من عليه" .

(٦) المتلمس هو

والبيت في ديوانه : ٩٥ ، والكتاب : ٣٨/١ والاصول : ١٧٩/١ وأمالي ابن الشجرى ٣٦٥/١ ، والمغنى : ١٣٤ ، والجنى الداني : ٤٧٣ ، وشرح ابيات مغني اللبيب : ٢٥٩/٢ .

آلَيْتَ حَبَّ العراقِ الدهرَ أَطعَمُهُ   والحَبُّ يأكُلُهُ في القريةِ السُّوسُ

على أنه من باب : أمرتك الخير ، فالاستدلال بهذا أقوى من الاستدلال بما آخر الكتاب (١) ؛ لأن في هذا تصريحا بالحرفية ، وذلك يحتمل ما قاله الأستاذ ، وأيضا فإذا حققت النظر قطعت بحرفيتها ، وذلك أنك إذا قلت: جلست على الحصير فهمت المباشرة ، وحروف الجر إنما جيء بها لتوصيل معاني الأفعال إلى الأسماء ، وعلى هذا المعنى نبهت أولاً بقولي عنها : على المُضِيفَة ، لأنّ إضافة معاني الأفعال إلى الأسماء لا يتصور إلّا في الحروف ، فإذَا قلت : جلست فوق الحصير كان الفعل واقعا بمدلول فوق ، لا بمخفوضها ، فدل ذلك على انتفاء المرادفة ، فكيف يصح أن يقال : إنّ " على " بمعنى فوق ؟ فيفسر اللفظ بما يباينه ، فالصحيح ما ذكرناه آنفا ، والله أعلم .

ونبهت أيضا بقولي : " على " المُضِيفةِ ، على اشتراكٍ عارضٍ في اللفظ ، وذلك أن " على " هذا اللفظ يكون فعلا كقوله تعالى :

---

(١) قال ابن أبي الربيع : " ... واما نسبته الى سيبويه لقوله في الباب الذى ذكر " ولا تكون إلّا ظرفا " فيريد والله أعلم " ولا تكون إلّا ظرفاً إذَا كانت اسما " ، والدليل على ذلك أنه قال في باب ما يتعدى إلى مفعولين ويجوز الاقتصار على احدهما دون الاخر إنك تقول : استغفر الله الذنب ، والاصل استغفر الله من الذنب ، فأسقط حرف الجر وَنَظَّرَهُ بقول الشاعر :
آليت حب العراق ....
وقال في هذا انه على اسقاط حرف ، وقال الأصل : آليت على حب العراق ، فلما سقط حرف الجر انتصب الاسم ، فهذا يدلك على أن " على " تكون عنده حرف جر . البسيط : ٧٣٢ .
ومثل قول ابن أبي الربيع قال المرادى في الجنَى الداني : ٤٤٢ ، وابو حيان . انظر شرح أبيات مغني اللبيب : ٢/ ٢٦٠ وذكر في الاصول : ١/ ١٧٩ أن سيبويه خولف في ذلك وان مراد الشاعر آلت اطعم حب العراق ، أي لا اطعم فهو من باب الاشتغال اى لا أطعم حب العراق الدهرَ لا اطعمه فنصب حب باطعم المفسِّرة .

﴿ ان فرعون علا في الأرض ﴾ (١) ومعلوم أن هذا اللفظ مسبوق بأصل وهو " علو " فصار اللفظ واحدا بالاعتلال ،فلما وقع الاشتراك وجب التنبيه على ذلك.

مسألة : " عن " و " على " مبنيان في حال الاسمية ؛لحصول ما يقتضي البناء وهو مشابهتهما الحرف في لفظهما وأصل معناهما ،والدليل على صحة بناء " على " في حال الاسمية حصول العلم ببناء " عن " في حال الاسمية ، فلو كانت معربة لوجب أن تكون عن معربة ،وأيضا فلو كانت معربة في حال الاسمية لوجب مساواتها لسائر المقصورات في ثبات ألفها في كل أحوالها فكنت تقول : جئت من علاه (٢) ؛ أي من عليه ،كما تقول : فَتَاةٌ وَرَحَاةٌ ، وفي عدم ذلك دليل على عدم إعرابها ،لأنهم إنّما يفعلون ذلك فيما كان غيرَ معرب قال سيبويه : فرقاً بين المتمكن وغيره (٣) ،والله أعلم.

فصل : وأما " في " المضيفة فلا تكون إلّا حرفًا ،ولا تكون إلّا خافضة ، ولا تكون زائدةً ،ومعناها الظرفية الحسية نحو : المال في الكيس ،والمعنوية نحو : زيد ينظر في العلم.

وإنَّمَا وصفناها بالمضيفة تنبيها على اشتراكٍ عارضٍ في اللفظ ، وذلك أنَّك إذا أمرت مؤنثاً من وفىٰ يفي قلت : في يا هندُ بالعهد ، وأصلُهُ أوفيِي على مثال : اضربي ،ثم حذفت منه الواو كما حذفت من مضارعه ؛لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ لأنَّ الأفعالَ كلَّها كالمثال الواحد ،يلزم (٤) في الكل ما يلزم في البعض ، ثم حذفت كسرة الياء تخفيفاً ،ثم حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين ،وكانت هي أولى بالحذف من الثانية ؛لأنَّها لا تدل على معنىٰ ،والثانية ضمير الفاعل ،والفاعل لا يحذف ، فَآل أمرها إلى أنْ صار

---

(١) القصص : ٤.
(٢) حكى أبو زيد أن لغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفا يقولون " أخذت الدرهمان واشتريت ثوبان ،والسلام علاكم . النوادر : ٥٨ ،وانظر الكتاب : ٤١٣/٣.
(٣) الكتاب : ٤١٢/٣.
(٤) في " ح " " فلزم ".

لفظها كلفظ الحرفية ، فحصل أن هذه مسبوقة (١) بأصل آخر ، وليست مضيفة ، فتحرزنا من هذا الاشتراك العارض ، ووصفناها بالمضيفة ، والله أعلم .

فصل : وأما " رُبَّ " المضيفة فلا تكون إلا حرفًا ، ولا تكون زائدة ، ومعناها التقليل (٢) ، ومخفوضها يلزم الصفة على الأصح (٣) في الأربعة (٤) ، وإنَّما وصفناها بالمضيفة تنبيها على اشتراكٍ عارضٍ في اللفظ ، وذلك أنه يقال : رَبَّهُ يَرُبُّهُ إذا أصلحه ، والأمر من هذا : رُبَّ زيدًا ، أي أصلح زيدًا وأحسِنِ القيام عليه ، والماضي المبني للمفعول : رُبَّ زيدٌ ، أي أُصْلِحَ زيدٌ ، وأُحْسِنَ القيامُ عليه ، فأصل الأول : اُرْبُبْ زيدًا على مثال : اُقتُلْ [زيدًا] (٥) وأصل الثاني رُبِبَ على / مثال : ضُرِبَ ، ثم صار على مثال : رُبَّ المضيفةِ ، فلما اشترك اللفظ هذا الاشتراك العارض وجب التنبيه عليه ليقع التمييز بين اللفظين ، والله أعلم . ١١٠

فصل : واعلم أن حذاق النحويين من البصريين يذهبون إلى أنَّ " رُبَّ " المضيفة موضوعةٌ للتقليل ، والتقليل بها على وجهين :

---

(١) في الأصل " منسوقه " خطأ .

(٢) هو قول اكثر النحويين وينسب إلى سيبويه انظر الاصول : ١/٣١٧ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، التسهيل : ١٤٤ ، والجني الداني : ٤١٧ ، وشرح الجمل لابن بزيزة : ١٥٦ وهمع الهوامع : ٤/١٧٤ وما في الكتاب : ٢/١٦١ يقتضي أنها تفيد التكثير ، وإنْ كان كلام سيبويه ليس نصا صريحا في المسألة ، فهو محتمل للتكثير ، ولذلك اختلف النحاة في مراد سيبويه .

(٣) نص على ذلك ابو علي في الإيضاح : ٢٥١ ، وابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل : ٢/١٥١ " وخالف في ذلك ابو الحسين بن الطراوة وجماعة من حذاق النحويين ، والخلاف في هذا قوى ، وظاهر كلام سيبويه أن مخفوضها لا يلزم الصفة ، وكان الأستاذ ابو علي يتأول كلام سيبويه ، ويذهب إلى ما قال ابو علي " انتهى بنصه من الكافي لابن أبي الربيع : ٢/٢٠٥ وانظر تأويل أبي على الشلوبين في شرح الجزولية : ٢٧٠ وانظر قول المخالفين في الجنى الداني : ٤٢٥-٤٢٦ .

(٤) هكذا في النسختين ، ولعله يعني بالأربعة أن رب مضيفه ، وحرف وغيرزائدة ، وتفيد التقليل .

(٥) تكملة من " ح " .

أحدهما : أن يكون لتقليل الشيء في نفسه كقوله : (١)

ألا ربَّ مولودٍ وليس له أبٌ ... وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ

وذي شَامَةٍ غراءَ في حُرِّ وجهه ... مُجَلَّلَةٍ (٢) لا تنقضي لأوانِ

فالأول عيسى عليه السلام ،والثاني آدم عليه السلام ،والثالث القمر ، والشَّامَةُ أرنَبُهُ . (٣)

والوجه الثاني أن تكون لتقليل النظير نحو قوله : (٤)

* فيا رُبَّ مكروبٍ كررتُ وراءَهُ *

وزعم الكوفيون وبعض البصريين أنها للتكثير (٥) ،واحتجوا بهذا البيت وأمثاله ، ولا حجة فيه ،لما تقدَّم ذكره من اعتبار النظير.

فصل : واعلم أن مخفوض " رُبَّ " يلزم الصفة عند كبار النحويين كابن السراج والفارسي (٦) ،لأن الصفة تخصص الجنس المذكور فيصير بها نوعاً ،وأيضاً فإنَّها موضوعة للمباهاة والافتخار ،ولم يقع

---

(١) البيتان ينسبان لرجل من أزد السراة ،ونسبا أيضا لعمرو الجنَبِيّ . انظر الكتاب ٢/٢٦٦ والاصول : ١/٣٦٤ ،٣/١٥٨ وشرح المفصل لابن يعيش : ٩/١٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٠٠ ، ورصف المباني : ١٨٩ ،الجَنَى الداني : ٤١٩ والمغني : ١٨١ ، وشرح أبياته ٣/١٧٣ ،والخزانة ١/٣٩٧ ،ويرويه المبرد في الكامل ٣/١٧٧ ، والفارسي في التكملة ١٧٣ " عجبت لمولود .... " وليس فيه شاهد على تلك الرواية ،وكلتا الروايتين صحيحة عن البغدادي .

(٢) في الاصل " مجلقة " بالجيم والقاف. خطأ ،وتروى " مخلده " أيضا .

(٣) قال في رصف المباني " وذو الشامة السوداء في حر وجهه البدر " وشامة : الأرنب في وسطه " وقال البغدادي في شرح أبيات المغني ٢/١٧٥ : الشامة : المسحة التي في القمر يقال : انها من أثر جناح جبريل عليه السلام. وفي القاموس : الأرنب : ضرب من الحلي .

(٤) هذا صدر بيت لامرىء القيس وعجزه :
* وعانٍ فككت الغل عنه ففدانِ * وهو في ديوانه : ٩٠ .

(٥) جملة الكوفيين ،الكسائيُّ ،والفراء ،وابن سعدان ،وهشام يرون أن " رب " للتقليل . انظر الاصول ١/٤١٨ ،وهمع الهوامع : ٤/١٧٤ وفي الكتاب : ١/١٦١ " واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلاَّ فيما تعمل فيه رب لأن المعنى واحد " ويعنى بكم هنا كم الخبرية التي تفيد التكثير

(٦) انظر الاصول ١/٤١٧ ،٤١٨ ،والايضاح ٢٥١ ،والجني الداني : ٤٢٥ .

الافتخار بمجرورها من حيث هو ذات فقط ، وإنّما وقع الافتخار به ؛ لاختصاصه (١) مثلا بتلك الصفة ، فلذلك وجب ذكرها تنبيها على أنه إنّما افتخر به من أجل تلك الصفة .

وذهب قوم من النحويين إلى نفي اللزوم ، تعلقا بقول سيبويه : رب رجل يقول ذاك ، أضفت القول إلى الرجل برب ، (٢) وحَمْلُ هذا الكلام على ظاهره غيرُ مستقيم ؛ لما يلزم عليه من تعدي فعلِ المضمرِ المتصلِ إلى ظاهره ، وقد تقدم في الاشتغال امتناعُهُ مطلقا (٣) ، فلا بد أن يكون قول سيبويه أضفت القول إلى الرجل برب ، تجوزا في العبارة ، ووجهه أنه أطلق على ما سَدَّ مَسَدَّ الجواب من طول الكلام ما حقه أن يطلق على الجواب. (٤)

فصل : واعلم أن " رب " إذا لحقتها " ما " فإنّ ذلك على وجهين :

أحدهما : اعتقاد كونها زائدة، والآخر اعتقاد كونها كافة ، فعلى الوجه الأول تبقى على حكمها مع التَّجْرِيدِ ، وعلى الثاني تكون من حروف الأفعال الخاصة بها (٥) ، وهو مذهب سيبويه (٦) ، وهو مُرْتَضَى علماء سَبْتَة .

وذهب الجزولي (٧) وصاحب الدّرة إلى أنها بمنزلة " إنّما " ،

---

(١) غير واضحة في " ح " وصححت في الهامش مع إلحاق كلمةٍ قبلها لم أستطع قراءتها .

(٢) الكتاب : ١/ ٤٢١ .

(٣) انظر ما سبق ص ٢٤١ وانظر تفصيل المسألة في شرح الجزولية للشلوبين : ٢٧٠ .

(٤) انظر شرح الجزولية للشلوبين : ٢٧١ .

(٥) أي انه لا يليها إلّا الفعل إذا كانت مقرونة بما وانظر المسألة في المغني ١٨٢ وما بعدها .

(٦) الكتاب : ٣/ ٥١٥ ، ١١٦ ، ١٥٨ قال في شرح ألفية بن معطي ٤٧ : " وقيل لا تدخل على الأسمية إلّا في الضرورة حكاه الشلوبين عن سيبويه " .

(٧) في الأصل " الجرمي " وما أثبت يوافق ما في الجزولية ١١٨ وشرحها للشلوبين : ٢٧١ .

تقع بعدها الأسماء والأفعال (١)، وليس بجيد، وينبغي أن يكون وقوع الأسماء بعدها خاصًا بالشعر (٢)، والله أعلم.

فصل: واعلم أن "رب" قد تجُرُّ ضميرًا لازمَ الإفراد والتذكير، مفسَّرا بنكرة متأخرة مطابقة المعنى، منصوبةٍ على التمييز كقولك: رُبَّهُ رجلا، ورُبَّهُ رجلين، ورُبَّهُ رجالًا، ورُبَّهُ امرأةً، ورُبَّهُ امرأتين، ورُبَّهُ نساءً (٣).

ومذهب الكوفيين مطابقة الضمير للمفسِّر (٤)، ورد بأنه من باب الاستغناء (٥) بالمفسِّر عن ذلك كبابِ نعمَ وبئس، وإنَّما جاز دخول "رُبَّ" على هذا الضمير، وهو من جنس المعارف - وقد تقرر أنهـا مخصوصة بالنكراتِ - من جهة أنَّ هذا الضمير قد (٦) انتفى عنه المعنى الذى كان به ضمير النكرة معرفةً، وهو تأخر مفسِّره (٧)، فلم يعقل مدلوله إلَّا بعد الفراغ من ذكره، فلم تدخل عليه "رُبَّ" إلَّا وهو أشدُّ إبهامًا من النكرة الظاهرة، لأنَّ النكرة الظاهرة تدل بلفظها على جنس أو نوع (٨) منه، بخلافِ الضميرِ المفسَّرِ بمذكورٍ قبله. (٩)

وأما الضمير في رُبَّ رجل وأخيه، فمعرفة على الأصل في ضمير النكرة

---

(١) قال: ورب ان كنت بما كربما صارت كمثل انما وقلمـا
فيقع الفعل والاسم بعدها ....
انظر شرح الفية بن معطي لابن القواس: ٤٠٥ وهو أيضا مذهب المبرد، انظر المقتضب ٢/ ٤٨، ٥٥ وانظر الجني الداني: ٤٩٩.
(٢) انظر الهامش: ٢، وشرح الجزولية للشلوبين: ٢٧١.
(٣) انظر الاصول: ١/ ٤١٩.
(٤) انظر التسهيل: ٢١٢.
(٥) في "ح" "الاشتغال" خطأ.
(٦) "قد" ساقطة من "ح".
(٧) في الأصل "تأخره بمفسره".
(٨) في الأصل: "أنواع".
(٩) انظر الأصول: ١/ ٤١٩.

المتقدمة الذكر ، وإنّما جاز لِرُبَّ (١) أن تعمل في الاسم المضاف إليه ؛ لأنّ إضافته في نية الانفصال (٢) ، غير أن ذلك مشروط بعدم المباشرة ، لأنه من باب ما يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، وهي أبواب محصورة ستقف عليها في باب الإضافة ، إنْ شاءَ الله .

فصل : واعلم أن " رُبَّ " تضمر بعد ثلاثة أحرف ، وهي الواو كقوله (٣) :

* وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْ *

والفاءُ كقوله (٤) :

* فَمِثْلِكِ حُبْلَى قد طرقت ومرضِعِ *

وبلْ كقوله (٥) :

* بل بلدٍ ملءُ الفِجاجِ قتمُـــهْ *

واختلف في الجر ، فذهب سيبويه أنه برُبَّ (٦) المحذوفة ، لدلالة الحرف المعوض / منها عليها . ١١١

وقد تقرر أن [الحرف] (٧) المحذوف يبقى عمله مع وجود المحرز ، وهذا من ذلك ، وذهب أبو العباس المبرد أن الجر بعد

---

(١) " لرب " غامضة في " ح " .

(٢) قال سيبويه : " واما رب رجل وأخيه منطلقين ففيها قبح حتى تقول : وأخ له " .

(٣) البيت لروءبة ، وهو في ديوانه : ١٠٤ والكتاب : ٢١٠/٤ ، والخصائص ٢٢٨/١ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٣٢٠ .

(٤) هذا صدر بيت لامرئ القيس في معلقته وعجزه :
* فألهيتها عن ذي تمائم مُغْيَلِ *
وهو في ديوانه برواية الاعلم : ٦٧ . وهمع الهوامع ٢٢٢/٤ .

(٥) البيت لروءبة في ديوانه : ١٥٠ وامالي بن الشجرى ١٤٤/١ والانصاف : ٥٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٨ .

(٦) انظر الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٦٣ ، ١٦٣/٢ - ١٦٤ ، سر صناعة الإعراب : ٦٣٨ وانظر شرح الفية بن معطي : ٤١٠ .

(٧) تكملة من " ح " .

الواو بالواو نفسها لا برب المحذوفة (١) ،ولم يخالف في غيرها ،ولو كان على ما يقوله أبو العباس لجاز دخول حرف العطف عليها كما يجوز دخوله على واو القسم من حيث خرجت بالجرّ عن معنى العطفِ ، وامتناعه من قول ذلك في الفاء وبل رجوعٌ إلى القولِ الصحيح ،والله أعلم .

فصل : إذا قلنا : إنّ " رُبَّ " ليست بمنزلة حرف زائد ، فلا إشكالَ في احتياجها إلى متعلَّق ،وهو يأتي على وجهين : ظاهر ، ومضمر .

قال أبو العباس المبرد (٢) : النحويون كالمجمعين على أن " رُبَّ " جواب لكلام متقدم ، فلذا يكثر حذف متعلَّقها كقولك : رب رجل عالم ، جواباً لمن قال : هل لقيتَ رجلاً عالماً ؟ أو ما لقيتُ رجلاً عالما ،واستغنيتُ عن ذكرِ " لقيت " لوجوده فيما هي جواب له ،ولا يصح فيها الزيادة بمنزلة الباء ،في : بحَسْبِك زيدٌ ،لأنّ الحرفَ الزائدَ لا يختل المعنى بسقوطه ، ولو أسقطت " رُبَّ " لاختلَّ المعنى الذى سيقت له بسقوطه ،وأيضا فإنَّ الحرف الزائد لا يعمل إلَّا أن يكون منقولا من موضع صح له فيه العمل ، و " رب " هذا مَوْضِعُها ليست منقولةً إليه من غيره (٣) ، لكن يشبه أن يكون ذلك قولاً من جهة صعوبةِ إضافةِ الجوابِ إلى مخفوضِها بها ؛ لأنك إذا قلت : رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ أو شاهدتُ ،أو رأيتُ ،لا يطلب مخفوضها بتوسطها ، إنَّما يطلبها بنفسه لتعديه ، فهي شبهة تقتضي

---

(١) انظر المقتضب ٢/٢١٨ ،وشرح ألفية بن معطي : ٤١٠ وانظر ص ٤٢٩

(٢) انظر الأصول ١/٤١٧ ويبدو أن هذا القول من كلام ابن السراج إلا أنه منسوب في شرح ابن عصفور : ١/٥٠٢ لأبي العباس المبرد .

(٣) انظر في المسألة البسيط : ٧٤٦ .

زيادتها ، فإن كان كذلك جاز اعتبار موضع المخفوض بها ، فإنْ كان موضعه رفعا رفعت التابع ، وإن كان نصبا نصبته ، فهذا مما ينظر فيه . والله أعلم .

وذهب بعض الناس إلى اسميتها (١) ، واستشهد بقولهم (٢) :

* ...... وربَّ قتل عار *

وهذا ممكن (٣) . وليست بأبعدَ من كم ، إلَّا أَنَّ من منع ذلك تأول قولهم : رب قتل عار ، فجعله خبرَ ابتداءٍ مضمر ، أي ورب قتل هو عار (٤) ، فرق بينها وبين "كم" بأن "كم" يدخل عليها حرف الجر نحو : بكم رجلٍ مررت ، ويستقل بها الكلام مع الاسم نحو : كم رجل أفضل منك وكم رجل عاقل ، ولولا هذا ما قيل في "كم" إنها اسم ، لأنها تدل على معنًى في غيرها ، ولا يوجد في "رب" من هذا شيء (٥) ، فالصواب القول بحرفيتها ، والله أعلم .

فصل : وأما "حَاشَى" المضيفةُ فلا تكون إلَّا حرفًا ، ولا تكون إلَّا خافضةً ، ولا تكون زائدةً ، ومعناها الاستثناءُ .

وزعم أبو العباس أنها قد تخرج عن الإضافة فتكون فعلاً ،

---

(١) انظر الأصول : ١/٤١٨ والإنصاف : ٨٣٢ ، والجَنَى الداني : ٤٣٩ ، وهمع الهوامع : ٤/١٧٤ وهو ايضاً مذهب الأخفش انظر الخزانة : ٤/١٨٤ .

(٢) هذا جزء من بيت لثابت قُطْنَة ، وهو بتمامه :

ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار

وهو في ديوانه : ٤٩ برواية " وبعض قتل عار " وهو في المقتضب ٣/٦٦ ثم قال بعده : هذا إنشاد بعضهم ، واكثرهم ينشده " وبعض قتل عار " وانظره أيضا في أمالي ابن الشجرى ٢/٣٠١ ، والمقرب ١/٢٢٠ والمغني : ٤١ ، والجَنَى الداني : ٤١٧ ، والخزانة ٤ : ١٨٤ .

(٣) انظر البسيط : ٧٤٤ - ٧٤٥ .

(٤) منهم المبرد في المقتضب ٣/٦٢ .

(٥) في "ج" " ولا يوجد في رب شيء من هذا " .

واستشهد على صحة ذلك بأمرين :(١)

أحدهما : أنه حُكِيَ من كلامهم(٢) : غفر الله لي ولمن سمعني حاشى الشيطان وأبا الإصبع ، فهذه فعل لوقوع المنصوب بعدها .

والثاني : قول النابغة(٣) :

* ولا أُحَاشِي مِنَ الأقوامِ من أحدِ *

وقد أجيب عن هذين : أما الأول فنادر ، والنوادر لا تُعَلَّقُ عليها الأحكام؛ لأن ندورها يلحقها بالعدم .

وأما الثاني : فمبنيٌّ من لفظ "حاشى" ؛ لأن معناه : ولا أقول حَاشَى ، من باب "لَوْلَيْتُ لزيد" أي قلت له : لولا ، فهذا فعل مبني من لفظِ الحرف الذي هو "لولا" كما يقول : بَسْمَلَ وحَوْقَلَ يريد باسم الله ، ولا حول ولا قوة(٤) ، وسيأتي الكلام فيها في باب الاستثناء إِنْ شَاءَ الله .

فصل : وأما "خلا" فلا يخلو أنْ يضاف إليها "ما" أو لا ، فإن لم يضف إليها "ما" فلا خلاف في ترددها بين الفعلية والحرفية ، فإن جَرَّتْ ما بعدها فحرف جر متعلق بما قبله ، ومعناه الاستثناء ، وإنْ نصب ما بعده فهو فعل مضمر فيه فاعله ، وهو في موضع نصب على الحال

---

(١) انظر قول المبرد في الأصول ١/٢٨٩ وانظر رد ابن ولاّد في هامش المقتضب ٤/٣٩٢ .

(٢) حكى هذا القول المازني رواية عن أبي زيد . انظر الأصول ١/٢٨٩ .

(٣) هذا عجز بيت وصدره :

* ولا أرى فاعلاً في الناس يُشْبِهُهُ *

وهو في ديوانه : ٢٠ ، الأصول : ١/٢٨٩ ، والزاهر ١/٦٢٦ ، ٢/٣٠٠ وأمالي ابن الشجري ٢/٨٥ ، والمغني : ١٦٤ ، والجنى الداني : ٥١٠ ، والخزانة ٢/٤٤ ، وانظر تخريجات أخرى في معجم شواهد العربية ١/١١٨ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٨١ ، والملخص ١/٤٠٥ .

من ٱلمستثنى منه كـأنه قال : قام ٱلقوم خالين زيدًا ، أي مجاوزين زيدًا ،أي قام ٱلقوم إلّا زيدًا ،فإن أضيف إليها "ما" تعينت ٱلفعلية لأنها حينئذ صلة لما ٱلمصدرية ،وما ٱلمصدرية لا تُوصَلُ بٱلحرف ، إنما تُوصَل بالفعل ،و"ما" مع ٱلفعل بتأويل ٱلمصدر ،والمصدر في موضع ٱلحال كأنه قال : قام القوم خُلُوَّ زيدٍ ،أي خالينَ زيدًا / أي مجاوزين ١١٢
زيدًا ،أي قام ٱلقوم إلّا زيدًا .

ونقد ٱبن ٱلضائع هذا ٱلموضع بأن ٱلمصدر ٱلمعرَّف بالإضافة لا يكون حالا إلّا قليلاً لا يقاس عليه .

قال : فٱلوجه في ذلك أن تكون "ما" هي ٱلظرفية كأنه قال : قام ٱلقوم وقتَ خُلُوِّهم زيدًا ؛ أي زمانَ خلوِّهم زيدًا ،ووضْعُ ٱلمصدر موضعَ ٱلزمان بحيث لا يُحْصَى كثرةً،لما بينهما من ٱلمداخلة ،وٱلكل يحومون على معنًى واحد ، فحمله على ما كثرت نظائره أولى .

وهذه ٱلطريقة قد قالها غيره ، فكان ينبغي أن ينبه على ذلك ، فإنّه ساقها مَسَاقَ ما هو من ٱستنباطه ،وٱلله أعلم .

وأما ٱلضمير ٱلفاعل بهذا ٱلفعل ،فزعموا أنه ضمير ٱلبعض ٱلمفهوم من سياق ٱلكلام ،ولهذا لزم إفراده وتذكيره ، فإذا قلت : قام ٱلقوم خلا زيدًا ، فإنّ تقديره خلا هو زيدا ،أي خلا بعضهم زيدا ، على هذا إجماعهم ،وسيأتي تحقيق ذلك في باب ٱلاستثناء إنْ شاء الله تعالى .

فصل : وأما "منذ" فإنها مترددة بين ٱلحرفية والاسمية ، وٱلغالب عليها ٱلحرفية ، وهي في ٱلزمان بمنزلة "من" في سائر ٱلأشياء ،أي إنّها تكون لابتداء ٱلغاية في ٱلزمان كقولك : ما رأيته منذ يومِ ٱلجمعة ،

وتكون للغاية كلها ،آبتداءً بها ،وآنتهاءً بها ،كقولك : ما رأيته منذ يومين ،كما أن "من" تكون في غير آلزمان على ذينك آلوجهين وسيأتي بيان أحكامها في بابها إنْ شاء آلله .

فصل : وأما كاف آلتشبيه ،فللناس فيها ثلاثة مذاهب ، فأما آلأخفش (١) فأطلق آلقول بآسميتها تعلقًا منه بآلمعنى ،ومجيئها كذلك في بعض آلمواضع ،ورد قوله بأمرين :

أحدهما : وقوعها صلةً في نحو قولك : أعجبني آلذى كزيد ،ووجه آلآستدلال من هذا أَنَّ آلصلة محصورةٌ في أربعة أشياء ،وهي إِمَّا جملة فعليه ،أو جملة آسمية ،أو ظرف،أو مجرور ،وقوله : كزيد في صلة آلذى ، قد آنتفى عنه أن يكون جملة فعلية ،أو جملة آسمية ،أوظرفا ، فتعينت آلحرفية ،فإن زعم أنها آسم مبني على مبتدأ محذوف تقديره أعجبني آلذى هو كزيد ، أجيب بأن حذف آلمبتدأ من صلة "آلذى" مع عدم آلطول قليل (٢) جدا ،ووقوع آلكاف صلة للذي مطَّردٌ كثير ،فكثرة هذا وقلة ذاك دليل على صحة ما قلناه ،فتفهم ذلك .

وأما آلأمر آلثاني : فقوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ (٣) ووجه آلدليل أنه إن قال بآسميتها لزم أن تكون غيرَ زائدة ،لآمتناع زيادة

---

(١) ذكروا أن أبا الحسن الأخفش والفارسي وكثيراً من آلنحويين يجيزون في آلآختيار أن تكون الكاف آسما وحرفا ،انظر الجَنَى الداني : ١٣٢ ،وشرح الرضي ٢/٣٤٣ وشرح آلجمل لابن عصفور ١/٤٧٨ .

(٢) انظر شرح الرضي : ٢/٣٤٣ .
قال ابن مالك : "وان وقعت صلةً فآلحرفية راجحة" الجَنَى الداني ١٣٤ ، وشرح الجمل لابن بزيزة : ١٥٨ ،وانظر تفصيلا آخر في آلمسألة في سر صناعة آلإعراب ١/٢٨٢ بتحقيق السقا وآخرين . وانظر آلإيضاح : ٢٦٠ .

(٣) الشورى : ١١ .

الأسماء عنده كسائر البصريين ، والقول بهذا يؤدي إلى صريح الكفر ، لأن تقديره على هذا الغرض ليس مثل مثله شيء ، وهذا كفر صُراح، فلزم لهذا أن تكون زائدةً للتوكيد ، وإذا لزمت الزيادة تعينت الحرفية (١) ، على الأصل الذي أجمَعَ عليه البصريون ، فتأمل ذلك ، فإنَّه حسن والله أعلم.

وأما سيبويه فأطلق القول بالحرفية (٢) ، وخصص اسميتها بالضرورة (٣) ، على ما هو مبسوط في الأمهات (٤) ، وهذا المذهب الثاني .

وأما الأستاذ أبو الحسين فتوسط بين المذهبين فقال : أكثر ما تكون اسماً في الشعر وأقل ذلك في الكلام (٥) ، تعلقا منه بقوله تعالى : ﴿ أني أخلق لكم من الطين كهيئة الطير ﴾ (٦) فالكاف هاهنا مفعولة بأخلق ؛ لِأَنَّ المعنىٰ : أني أخلق لكم من الطين مثلَ هيئة الطير ، فتعينت الاسمية بالمفعولية ؛ لأنها من دلائل الاسمية وخصائصها ، هذا هو الظاهر والله أعلم.

فصل : وأما الباء فلا تكون إلَّا حرفا ، ولا تكون إلَّا خافِضةً ، وتكون زائدةً وغيرَ زائدةٍ ، فأما الزائدة فعلى ضربين : ضرب يطرد زيادته ، وضرب زيادته مقصورة على السماع.

فأما الضرب الذى (٧) تطرد زيادته فمنه الباء في خبر "ليس" ،

---

(١) انظر المقتضب : ٤/ ١٤٠ .
(٢) انظر الكتاب : ٢/ ٣٨٣ ، وشرح الجمل لابن بزيزة : ١٥٩ .
(٣) الكتاب : ١/ ٤٠٨ .
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٧٩ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٠١ ومابعدها والبسيط : ٧٢٤ .
(٥) انظر البسيط : ٧٣٣ ومابعدها وليست الآية المستشهد بها فيه .
(٦) آل عمران : ٤٩ .
(٧) في الأصل "التي".

وفي خبر " ما " الحجازية (١) ، وفي خبر " لا " المحمول على " إنّ " على ظاهر كلام أبي علي في " الإيضاح " لأنّه جعل الباء في قولهم : لا خير بخير بعده النار ، ولا شر بشر بعده الجنة ، زائدة في أحد الوجهين (٢)، ومن ذلك أيضا الباء في فاعل ﴿ كفى بالله شهيدا ﴾ (٣) إنّما هو كفى الله شهيدا إلّا أنّ إثباتها أكثر من إسقاطها (٤) ، ومن ذلك أيضا
الباء في فاعل أفعل في التعجب كقولك : / أحسن بزيد ، إلّا أنها ١١٣
لازمة هنا لإصلاح اللفظ (٥) .

وتزاد أيضا في خبر المبتدأ بعد " ما " التميمية ، لانسحاب معنى النفي عليها (٦) ، ولذلك زيدت في خبر " أنّ " في نحو قوله تعالى : ﴿ أولم يروا أنّ الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحيي الموتى ﴾ (٧) ؛ لأن المعنى : أوليس الله بقادر على أن يحييَ الموتى (٨) ، ومن اطّراد زيادتها عند ابن عصفور دخولها على مفعول كفى (٩) كقوله (١٠) :

---

(١) انظر الإيضاح : ١١٠ .
(٢) انظر تفصيل المسألة في الملخص : ٤٠٧ وانظر المغني : ١٤٩ ، وهمع الهوامع : ٢/١٢٨ والقول الذي نقله من الإيضاح لم اعثر عليه فيه .
(٣) النساء : ٨١ .
(٤) انظر تفصيلا اكثر في رصف المباني : ١٤٨ ، والجني الداني : ١١١ والمغني : ١٤٥ .
(٥) انظر الجني الداني : ١١٠ .
(٦) خالف في هذه المسألة الفارسي والزمخشري فمنعا ذلك . انظر التسهيل : ٥٨ وشرح الرضي ١/٢٦٨ ، والجني الداني : ١١٥ .
(٧) الأحقاف : ٣٣ .
(٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٩٢ .
(٩) شرح الجمل : ١/٤٩٢ .
(١٠) البيت لكعب بن مالك الأنصاري ، أو لحسان بن ثابت رضي الله عنهما ، وينسب لغيرهما ، وهو في ديوان حسان :

===

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرِنا حبُّ النبي محمد إيّانــــا

وإنّما قال ذلك ، لاعتقاده أن "حب" فاعل "كفى" ، وأن المجرور بالباء مفعولها ، وليس هذا مذهبَ المحققين كالاستاذ أبي الحسين وابن الضائع ، فإنهما قالا : ان "حب" بدل اشتمال من موضع المجرور بالباء [١] ، فالباء على هذا إنما هي زائدة في الفاعل خلافا لما قاله ابن عصفور .

وأما الضرب الذى زيادته موقوفة على السماع ، فمن ذلك زيادتها في المفعول كقوله تعالى : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ [٢] ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى : ﴿ وامسحوا برءوسكم ﴾ [٣] .

وحضرت بمدينةِ فاس ـ حرسها الله ـ مَجْلساً جرى فيه ذكر هــذه الباء ، فقال بعض أصحابنا الصحيح عندي أنها للإلصاق [٤] ، وكان قد رآها ليلة ذلك اليوم في تقييد أبي الحسن الصغير [٥] على المدونة ، فسكت ، رضاً لصاحبي ، إذْ كان قد قبل بذلك ، فقال لي بعض حـــذاق الفاسيين : ما تقول أنت في هذه المسألة ؟ فإنها وقعت عندنا قديمــاً وحديثا ، فلم نقف منها على طُمأْنِينَةٍ ، فلم يسعنى إلّا الكلامُ ، فقلت :

=== وفي ديوان كعب : وانظره في الكتاب : ٢ / ١٠٥ ومعاني الفراء : ١ / ٢١ وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي : ١ / ٥٣٥ ، وأمالي ابن الشجرى : ٢ / ١٦٩ ، ٣١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٢ ، ورصف المباني : ١٤٩ ، والجني الداني : وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٩٢ والخزانة : ٢ / ٥٤٥ .

(١) لم أر ما نسبه لابن ابي الربيع ولابن الضائع إلاّ أنّ ابن أبي الربيع في الملخص : ٥١٥ ذكر عدم قياس زيادتها في المفعول وانظر البسيط : ٧٣٩ .

(٢) البقرة : ١٩٥ .

(٣) المائدة : ٦ .

(٤) ذكر في آية المائدة أن الباء تكون للإلصاق وقيل للتبعيض ، وقيل إنها زائدة وقيل إنها للاستعانة ، انظر الجني الداني : ١٠٦-١٠٧ وانظر شرح الجمل لابن الضائع : ١٧ .

(٥) هو علي بن محمد بن عبد الحق الزويلي (ابو الحسن الصغير) قاضي معمَّر ، ولي القضاء بفاس . له التقييد على المدونة توفي سنة ٧١٩ . انظر: درة الحجال: ٢/ ٢٤٣ ، والاعلام : ٤/ ٢٤٤

مسحت رأسي ، ومسحت برأسي باتحاد المعنى ، فلو كانت للإلصاق لذهب معناها بذهابها ولم يجز الاستغناء ، فجائز أن يقال بالزيادة؛ لصحة المعنى عند زوالها ، بمنزلتها في خبر ليس ، وما ، وألقى بيده ، وأمثالها ، ولأن الفعل إذا كان واقعا بنفس المفعول واستعمل على وجهين كقرأت بالسورة وقرأتها ، فالأصل وصوله (١) بنفسه لا على نوعين ، وجائز أن تكون بمنزلتها في بريت بالسكين ؛ لأن مسحت يقتضي ممسوحا وممسوحا به عند المحققين ، كما أن بريت يقتضي مبريا ومبريا به عند جميع الناس ، فيكون المفعول محذوفا ، كأنه مسحت الماء بالراس ، فاستحسن ذلك من حضر ممن له فهم ، وسكت الخصمُ .

ومن ذلك أيضا زيادتها في الفاعل غير المذكور (٢) قبل ، كقوله: (٣)

أَلَمْ يأتيكَ وَالأنباءُ تَنْمِي ... بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بني زِيَادِ

فالباء في قوله " بما لاقت " زائدة في فاعل " يأتيك " (٤) وجعلها ابن الضائع غيرَ زائدة متعلقة بـ " تنمي " على إضمار الفاعل في " يأتيك " قبل الذكر من باب إعمال الثاني ، وسيأتي الكلام عليه فيما يستقبل إنْ شاءَ اللهُ .

ومن ذلك أيضا زيادتها في المبتدأ كقولهم : بحسبك زيد ، وإنّما

---

(١) في الأصل : " وصولها " .
(٢) انظر ص ٤٢١
(٣) البيت لقيس بن زهير وهو في الكتاب : ٣/٣١٦ ونوادر أبي زيد : ٢٣ ، ومعاني الفراء : ١/١٦١ ، ٢/٢٢ والأصول ٣/٤٤٣ ، والمحتسب : ١/٦٧ ، وسر صناعة الإعراب : ٨٧ ، والإيضاح في علل النحو : ١٠٤ ، وأمالي ابن الشجري : ١/٨٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٩٣ ، والضرائر لابن عصفور : ٦٣ ورصف المباني : ١٤٩ والجنى الداني ٤١١
(٤) زيادة الباء في فاعل " يأتيك " ضرورة . انظر الضرائر لابن عصفور: ٦٣ ، وشرح الجمل له : ١/٤٩٣ ، والمقرب : ١/٢٠٣ .

هو : حسبك زيد ، ولا معنى لقول ابن عصفور في المسألة ، وذلك أنه جعل القياس في المسألة مقصوراً على السماع [١] ، وهذا لا معنى له ؛ لأن القياس إنّما يطلق على ما تعدّى موضعَ السماع إلى أمثاله .

ومن ذلك أيضا زيادتها في خبر المبتدأ كقوله تعالى : * جزاء سيئة بمثلها * [٢] وإنّما معناه والله أعلم : جزاء [سيئة سيئة] [٣] مثلها ، فهذه المواضع المذكورة في هذا الضرب الثاني موقوفة على السماع .

ويمكن أن تكون من هذا الضرب الباء في قول امرئ القيس [٤] :

* فإنّك مما أُحدِثتْ بالمجرَّبِ *

على رواية كسر الراء ، فتكون زائدة في خبر إنّ حملاً لها على "لا" النافية العاملة عملها ، فتكون كل واحدة منهما محمولة على صاحبتها ، والله أعلم .

فصل : وأما غير الزائدة فلها معانٍ متعددةٌ ، فمنها أن تكون للإلصاق والاختلاط كقولك : خضتُ الماءَ برجلي ، ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى : * وامسحوا برءوسكم * [٥] ؛ لأن المعنى على مباشرة الرأس بالماء من غير حائل . والله أعلم ، وقد تقدم القول في ذلك [٦] .

ومن ذلك أن تكون للنقل بمعنى الهمزة كقولك : ذهبت بزيد على معنى أذهبت زيداً ، وأنكر هذا الوجهَ أبو العباس / المبرد [٧] ، ١١٤

---

(١) قال ابن عصفور : "... فهذه الأماكن تنقاس فيها زيادة الباء لكثرة وجود ذلك في كلامهم ، شرح الجمل : ١/ ٤٩٣ .

(٢) يونس : ٢٧ ، وهي في الأصل "سيئة سيئة" وما أثبت من "ح" إلاّ أنّ فيها "وجزاء" بإقحام الواو .

(٣) ما بين القوسين مكرر في النسختين .

(٤) هذا عجز البيت وصدره : * فإن تنأَ عنها حِقْبةً لا تلاقِها * وهو في ديوانه : ٤٢ ، وشرح الجمل لابن خروف : ٥٩ .

(٥) المائدة : ٦ .

(٦) انظر ص ٤٢٢

(٧) انظر الجنى الداني : ١٠٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٩٣ .

ورد قوله بهذه الآية الكريمة : ﴿ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم﴾ (١)

فإنّ المعنى ولا بد : ولو شاء الله لأذهب سمعهم وأبصارهم ، ولا يجوز اعتقاد كونها للمصاحبة ، لأنّ الله تبارك وتعالى منزه عن صفات المُحْدَثين ، إلّا أن يقال : إنّ الآية من المتشابه الذى يجب الإيمان به بعد نفي التحديد والتكييف ، ولكنها تُمَرّ كما جاءت كنظائرها ، أو يقال : إنّها للمصاحبة الحقيقية على أن يكون فاعل ذهب ضميرَ الرعد والبرق ، وأضمر مفردا على معنى ما ذكر كقولهم : هو أحسن الفتيان وأجمله (٢) ، فكأنه في المعنى : ولو شاء الله لذهب الرعد والبرق بسمعهم وأبصارهم ، فالسمع راجع إلى الرعد ، والأبصار راجعة إلى البرق .

والمأخذ الأول هو الوجه الذى ينبغي أن تُحْمَل عليه الآية ، لأنه لا اعتذار عنه وقد حُكِي من كلامهم : تكلم فلان فما سقط بحرف ، وما أسقط حرفا (٣) ، باتحاد المعنى ، وهذا نص في الموضع . والله أعلم .

ومن ذلك أن تكون بمعنى الحال كقولك : ذهبتُ بزيد ، إذا أردتَ ذهبتُ ومعي زيد ، وإنّما سميت "باءَ" الحال ، لأنها في موضع الحال ، لأنّ معنى قولك ذهبتُ بزيدٍ ذهبت مُلْتَبِسًا بزيد . (٤)

ومن ذلك أيضًا أن تكون بمعنى السبب كقولك : أعطيت بزيد درهما ؛ أي بسببه .

ومن ذلك أيضًا أن تكون بمعنى "في" كقولك : نزلت بالبلد ، أي في البلد ، وهي المقول عنها ظرفية .

---

(١) البقرة : ٢٠ .

(٢) انظر القول في معاني الفراء : ١ / ١٣٠ ، والنهاية لابن الأثير : ١ / ٤٥٤ ، واللسان (قصر) .

(٣) انظر القول في : المشوف المُعْلَم : ٣٨٥ "سقط" واللسان "سقط" .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب : ١٣٤ ، ورصف المباني : ١٤٥ .

ومن ذلك أيضاً أن تكونَ للبدلِ والعوض ،كقولك : الدقيق رِطْلَانِ بدرهم ،ومنه والله أعلم قوله تعالى : ﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ﴾ (١) إلى آخره .

فصل : وأما اللام المضيفة ،فلا تكون إلَّا حرفا ،ولا تكون إلَّا خافضة ، وتكون زائدةً وغيرَ زائدةٍ ،فالزائدة مطردة وغير مطردة ، فالمطردة في مفعول الفعل المتأخر عنه كقولك : لزيد ضربت (٢) ،وفي التنزيل : ﴿ إنْ كنتم للرؤيا تعبرون ﴾ (٣) وفي مفعول اسم الفاعل مطلقا كقولك : هذا ضارب لزيد ،ولزيد ضارب ،وفي التنزيل ﴿ فعال لما يريد ﴾ (٤) وفي مفعول المصدر كقولك : أعجبني ضربك لزيد ، ويمكن أن يقال : إنَّهَا في هذه المواضع غير زائدة ،ولكنها لتعدية ما ضعف عن التعدى إمّا بالتأخر (٥) و إمّا يكون عمله غير أصيل ،كما قالوا في لام المستغاث ونحوها .

فصل : وغير المطردة المقحمة بين المضاف والمضاف إليه في بابَي النداء و" لا " النافية كقولك : يا بوءسَ للحرب (٦) ،ولا أبا لزيد (٧) ،

---

(١) المائدة : ٤٥ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٠٨ والبسيط : ٧٤١ وانظر كتاب اللامات للهروى : ٥٢ ،ورصف المباني : ٢٤٧ والجني الداني : ١٥٠ .

(٣) يوسف : ٤٣ .

(٤) سورة هود : ١٠٧ ،والبروج : ١٦ .

(٥) انظر البسيط : ٧٤١-٧٤٢ .

(٦) من ذلك ما أنشده ابن جني في الخصائص : ٣/١٠٦
قالت بنو عامر خالوا بني أسد   يا بوءس للجهل ضَرَّاراً لأقوام
قال ابن جني : أراد يا بوءس الجهل ،فأقحم لام الإضافة تمكينا واحتياطاً لمعنى الإضافة .

(٧) انظر سر صناعة الإعراب : ٣٣٢ ،وهذه اللام مقوية للإضافة . فأصل الكلام لا أباك .

وفي مفعول الفعل الباقي على الترتيب المألوف كقولك : ضربت لزيد ، وأكثر ما يكون في الشعر ، ولا يجوز في باب أعطيت دخول اللام على المفعول تقدم أو تأخر ، بخلاف المتعدى إلى واحد على ما قدمنا ، وانظر هل يجوز : هذا معطٍ لزيد درهما ؟

يقتضي قول بن عصفور في منع لزيد أعطيت درهما ، أنه لا يجوز ، لاجتماع الضعف والقوة وذلك متدافع.(١)

وأما غير الزائدة فلها معانٍ متعددةٌ ، منها أن تكون مشعرة بالملك كقولك : المال لزيد ، ومنها أن تكون للاستحقاق كقولك الحصير للمسجد ، ومنها أن تكون للتحضيض كقولك : هذا أخ لزيد ، وعبر الشلوبين عن ذلك بالمِلْكِ الحقيقيِّ أو المجازيِّ(٢) ، وهذه العبارة تعم جميع ما ذكر ، والله أعلم .

وإنَّما وصفت اللام أولاً بالمضيفة إشارةً إلى اشتراكٍ عارضٍ في اللفظ ، وذلك أنها قد تكون فعل أمر من وَلِيَ يَلِي كقول الشاطبي :(٣)

* وعند سِرَاطٍ والسِّراطُ لِقُنْبُلاً *

وهي ليست مضيفة ، ومن مسائل الإلغاز : لِعَبْدَ الله زيداً .

فصل : وأما الواو فلا تكون إلَّا حرفاً ، ولا تكون زائدة على الأصح ، وتكون خافضة وغير خافضة في موضعين .

أحدهما : إذا أبدلت من باء الجر وذلك في القسم خاصة كقولك : والله لأفعلن ، ولا خلاف في هذا ، إلَّا ما يذكر عن أبي القاسم

---

(١) انظر شرح الجمل : ١/٣٠٩ .

(٢) التوطئة : ٢٣٠ .

(٣) هو أبو محمد قاسم بن فيرّة بن أبي القاسم الرعيني الشاطبي الضرير، عالمٌ بكتاب الله قراءةً وتفسيراً وبحديث رسول الله، يُصَحِّحُ عليه البخاري ومسلم وموطأ مالك من حفظه، ألفَ القصيدة المسماة « حرز الأماني » في القراءات، ولد سنة ٥٣٨ هـ ، وتوفي سنة ٥٩٠ . شجرة النور الزكية : ١٥٩ .

ٱلسهيلي ،فانه قال : لو كانت بدلا من ٱلباء لكانت على حركتها ؛ لأنّ ٱلحرف إِذا أبدل من حرف آخَر لم يكن إلاَّ على حركته : كُتَرَاثٍ ،وتُخَمَة ، وتوراة ،وتُقَاةٍ ،وتَقْوَىٰ ،وتيقُورٍ فيعول ، من ٱلوقار ،إلى غير ذلك مما لا ١١٥ يكاد ينحصر ،قال : فلو كانت هذه ٱلواو بدلا من ٱلباء لكانت مكسورة مثلها ،فكنت تقول : وٱللهِ لأفعلن .(١)

آجاب ٱلأستاذ أبو ٱلحسين بأن ٱلواو هنا على حركة ٱلباء ٱلأصلية ، وذلك أن ٱلباء إنّما كانت أصلها أن تكون مفتوحة ،وقد جاء ذلك مُنَبَّهَةً على ٱلأصل ٱلمذكور ،وذلك قولهم : بهجهج ناعقه ،وهو موضعٌ ،وإنّما كسرت تشبيها بعملها اللازم لها . فلما أبدلت ٱلواو منها زال ٱلحرف ٱلذى وجبت له ٱلكسرة بحق ٱلأصالة فعادت ٱلفتحة ،لارتفاع ٱلسبب ، فجاء في هذا أنّ ٱلمسألة مندرجة تحت ٱلأصل ٱلمذكور ،وهو ٱلحرف إذا أبدل من حرف آخر لزمَ أن يكون على حركته لفظًا أو أصلًا ،وهو جواب حَسَنٌ كما ترى .

وٱلموضع ٱلثاني : هو ٱلواو ٱلمضافة إلى " رُبَّ " في نحو :(٣)

* وَقَاتِمِ ٱلأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْ *

فذهب أبو العباس ٱلمبرد إلى أنها خافضة بنفسها من حيثُ كانت عوضًا من " رُبَّ " فتولت عملها من هذه ٱلجهة ،وٱستدل على صحة ذلك بوقوعها أولًا ،ولو كانت عاطفة لم يكن كذلك ،لأنَّ سبيل ٱلعاطف ألاَّ يكونَ صدرًا أصلا .(٤)

---

(١) انظر قول السهيلي في البسيط : ٨١٩ مع ٱختلاف في اللفظ ظاهر . وانظر سر صناعة الإعراب : ١٤٥-١٤٦ .

(٢) انظر البسيط :

(٣) سبق ص : ٣٦٩

(٤) انظر مذهب ٱلمبرد في ٱلإنصاف : ٣٧٦ والتسهيل : ١٤٨ ،ومنهج ٱلسالك : ٢٦٠- ٢٦١ والجَنَى الداني : ١٨٥ وانظر ص ٩١٥

والجواب : أن وقوعها أولاً ،إنما هو أمر لفظي ،والمعنى على خلاف ذلك ،فإمّا أن يكون الشاعر قد أسقط بعض ما رَوَاهُ على جهة الانتقاء،(١) وإمّا أن يكون عطف على ما رَوَّاهُ في نفسه ، ولم يلفظ به فالواو على هذين الوجهين ليست صدرًا تقديرا وإن كانت صدرا تسطيرًا ،فالصحيح أنها عاطفة ،وهذا مذهب المحققين كسيبويه والفارسي(٢) وأمثالهما ؛ والدليل على ذلك أنها لو كانت خافضة بنفسها لجاز دخول العاطف عليها كما يدخل على واو القسم لَمَّا(٣) كان خافضاً بنفسه ،وفي امتناع ذلك -إجماعاً- دلالةٌ ظاهرةٌ على أنها عاطفةٌ كما يقوله المحققون والله أعلم.

فصل : وأما التاء فلا تكون إلّا حرفاً ،ولا تكون زائدةً ،وتكون خافضةً وغيرَ خافضةٍ ،إلّا أنَّهَا لا تخفض إلّا في القسم ؛لأَنَّها ثُمَّ مبدلةٌ من الواو المبدلة من الباء على الوجه المذكور ، فهي رتبة ثالثة ،ولهذا المعنى اختصت باسم الله تعالى ،على أن الأخفش حكى عن العرب(٤): تَرَبِّ الكعبةِ ، على وجه النُّدور.

فصل : وأما حتى فحرف غاية وهو على ثلاثة أقسام : حرف جر، وحرف عطف ،وحرف ابتداء(٥) ،فتكون حرفَ جر في موضعين :

أحدهما : أن يقع بعدها الاسم الصريح مجروراً بها ،وحكمه

---

(١) في الأصل "الانتقاء" بنقطة واحدة من أسفل.
(٢) الكتاب : ١/١٠٦ وانظر ص ٩١٥ والإيضاح : ٢٥٤.
(٣) في "ح" " بما ".
(٤) في الأصل "أن الأخفش حكى عن اخفش " وانظر ما حكاه في الجني الداني : ١١٧.
(٥) هذا هو تقسيم البصريين ،وزاد قسماً رابعا الكوفيون إذ جعلوها ناصبة للفعل المضارع . الجنى الداني : ٤٩٨.

أنه إنْ لم يكن من جنس ما قبلها كان غاية له ، غير داخل فيه نحو :
* سلام هي حتى مطلع الفجر * (١) . وإنْ كان من جنس ما قبلها ، واقترن به ما يدل على امتناع دخوله فيما قبلها ،أو على وجوب دخوله فيه ، وجب العمل على مقتضى تلك القرينة ،كقولك : صمتُ الأيامَ حتى يوم الفطر ،أو يوم الأضحى ، وكقولك : صمت الشهور حتى شهر رمضان ، فالأول خارج والثاني داخل ،إلاّ أنَّ الأول يلزم جره [بحتى] (٢) ، والثاني يجوز جره بحتى ،ويجوز نصبه على أن تكون "حتى" هي العاطفة وإنْ تجرد من القرائن كقولك : صمت الأيام حتى يومَ الجمعة ، فهذا يحتمل الدخول والخروج ،إلاّ أنّ الأكثر في المجرور بحتى إذا كان من جنس ما قبلها أن يكون داخلًا فيما قبلها مع وجود القرائن ،فيجب حمله على الغالب (٣) في المجرور بها مع عدم القرائن .

والموضع الثاني التي تكون فيه حرف جر : هو إذا وقع بعدها المضارع المنصوب نحو : سرت حتى أدخلَ المدينة ،وذلك أن هذا الفعل منصوب بإضمار "أن" ،ولا يجوز (٤) إظهارها و "أنْ" مع الفعل بتأويل المصدر ،وهذا المصدر المؤول مجرور في المعنى بحتى .

وأما كونها حرفَ ابتداء ففي ثلاثة مواضع :
إذا وقع بعدها الفعل الماضي كقوله : (٥)

* ... حتى بلَّ دمعي محْمِلي *

---

(١) القدر : ٦ .
(٢) تكملة من "ح" .
(٣) "الغالب" في "ح" "أفعالها" .
(٤) في "ح" " لا يجوز" بإسقاط حرف العطف .
(٥) هذا جزء من بيت لامرئ القيس من معلقته ،وهو بتمامه :
ففاضت دموع العين مني صَبَابةً على النحر حتى بلَّ دمعي محْمِلي
وهو في ديوانه : ٩ .

وإذا وقع بعدها الفعل المضارع المرفوع ،كقراءة نافع(١) :

﴿ وزلزلوا حتى يقولُ الرسول ﴾(٢) .

وإذا وقع بعدها الجملة الاسمية كقولك : قام القوم حتى زيد

قائم . / ١١٦

ويختلف فيها إذا وقع بعدها " إذا " كقوله تعالى : ﴿حتى إذا جاءوها ﴾(٣) فمن قائل إنها حرف ابتداء اعتبارا بأن " إذا " منصوبة المحل [بجوابها ،فكأنها إنما دخلت على جملة مصدرة بفعل غير مؤول بمصدر ، فلزم لذلك أن تكون حرف ابتداء ، ومن قائل إن "إذا" مجرورة المحل](٤) بها والجار والمجرور متعلق بالجواب المذكور(٥) والأول أظهر والله أعلم .

والموضع الثالث من التقسيم الأول : أن تكون حرف عطف ،وذلك إذا وقع بعدها الاسم المعرب بإعراب ما قبلها كقولك : قام القوم حتى زيد ،ورأيت القوم حتى زيداً ،ومررت بالقوم حتى بزيد ، إذا أعدت الخافض، فإن قلت مررت بالقوم حتى زيد ، من غير إعادة الخافض ،وجب حملها على أنها الجارة دون العاطفة(٦) ؛ لأنها الأصل والعاطفة منقولة منها ،فإذا احتمل الموضع الأمرين ،وجب الرجوع إلى الأصل ،ولا يقدم على الفرع إلا بدليل .

---

(١) انظر القراءة في السبعة : ١٨١ ،والحجة لابن خالويه : ٩٥، ٩٦، والبحر المحيط : ٢/ ١٤٠ .

(٢) البقرة : ٢١٤ .

(٣) هذا جزء من آية في الزمر : ٧١، ٧٣ وفصلت : ٢٠ . وآية الزمر الاولى ﴿حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها ﴾ الآية .

(٤) تكملة من "ح" .

(٥) ممن قال بانها حرف جر إذا وقع بعدها " إذا " الأخفش وابن مالك . انظر المغني : ١٧٤ والجمهور على أنها ابتدائية .

(٦) انظر المغني : ١٧٢ .

فصل : وأما الأسماء فإنّها بالنظر إلى الإضافة على أربعة أقسام :

قسم : لا يستعمل إلّا مضافا نحو " كِلَا " و " كلتا ".

وقسم لا تصح إضافتُهُ على وجه : كالضمائر ، والموصولات ، وأسماء الإشارة .

وقسم يستعمل على وجهين : مضافاً وغير مضاف ، كغلام ، وثوب ، ودار ، وما أشبه ذلك من أسماء الأجناس .

وقسم جاء مضافا إلى الجملة ، وذلك آية (١) بمعنى علامة كقوله : (٢)

بآيةِ تُقْدِمُونَ الخيلَ شُعْثا كأنَّ على سَنَابِكِها مُداما

وكقولهمُ (٣) : اذهبْ بذي تَسلمُ ، وبذي تسلمان ، وبذي تسلمون ،

---

(١) في الأصل " أنه " بالنون ".

(٢) عجز هذا البيت ساقط من " ح " وقد نسبه سيبويه للأعشى : ٣/١١٨ ، وذكر البغدادي في الخزانة : ٣/١٣٦ أنه لم يره منسوبا للأعشى عند غير سيبويه ، وليس في ديوانه ، وانظره في شرح المفصل لابن يعيش : ٣/١٨ ، والمغني : ٥٤٩ ، ٨٣٦ وشرح أبياته للبغدادي : ٦/٢٧٧ .
وفي آية ذكر أبو علي الشَّلَوبين أنها تضاف إلى المفرد ، قال ووجدت لذلك شاهداً وهو قوله بآية الخال منها تحت سرتها .

(٣) في " ح " " وقولهم " بإسقاط كاف التشبيه ، وانظر القول في الكتاب : ٣/١١٨ ورواية الكتاب " لا افعل بذي تسلم " وانظر أيضاً الإيضاح في علل النحو : ١١٢ ، ١١٨ .

ولا يضاف شيء من الأسماء إلى الجملة إلاّ أسماء الزمان، و "حيث" وحدها من ظروف المكان، والاسمان المذكوران، فهذه أربعة أقسام جاءت على خلاف الأصول، لأسباب، على (١) ما أذكره، وذلك أن أسماء الزمان لا تُضاف إلى المعاني دون الجواهر، وما أوهم خلاف ذلك أول بتوهم المعنى، فمن ثم فإنه قوّاها(٢) الى الإضافة الى الأفعال والجمل، لأنها عبارة عن المعاني المنسوبة.(٣)

وأما اختصاص "حيث" بالإضافة إلى الجملة من بين سائر أخواتها من ظروف المكان، فلما دخلها من معنى المجازاة التي تستلزم التركيب من جملتين، وقد سوى سيبويه بينهما وبين "إذا" في باب من أبواب الاشتغال، فقال: انهما يقبح ابتداء الاسم بعدهما إذا وقع بعده الفعل، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة(٤)، وهذا بين فيما قلناه، وأما "آية" في نحو قوله:(٥)

بآية تقدمون الخيل شعثا كأن على سنابكها مداما

فالذى جوز إضافتها إلى الفعل، أنها تجامع الوقت في أنّ كل واحد منهما علامة، وتوقيت الفعل المذكور معهما فأجريت مُجْراهُ.(٦)

وأما قولهم: اذهب بذى تسلم، ففيه قولان:(٧)

أحدهما: أنها ذو الطائية كسرت ذالها إتباعاً، فهي بمعنى الذى،

---

(١) من هنا إلى قوله: ثم قال: "اعلم أن هذه الحروف التي ذكرناها تخفض ما بعدها" ساقط من "ح".

(٢) هنا كلمة في الأصل غير واضحة والمثبت اجتهادي "وانظر الإيضاح في علل النحو: ١١٤.

(٣) انظر نتائج الفكر: ٩٣-٩٤.

(٤) انظر الكتاب: ١/١٠٦-١٠٧.

(٥) سبق ص ٤٢٢

(٦) انظر في هذه المسألة الإيضاح في علل النحو: ١١٣ ومابعدها، ونتائج الفكر: ٩٦.

(٧) انظر الإيضاح في علل النحو: ١٨ والمساعد: ٣/٣٦٠، والتذييل والتكميل: ٤/٩١/أ.

والفعل صلتها ، والعائد محذوف على حد حذفه من قوله تعالى :
﴿ واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ﴾ (١) أي لا تجزى فيه ، فكذلك اذهب بذى تسلم ، وهي عبارة عن الزمان ، كأنه قال : اذهب في الزمان الذى تسلم فيه ، وإما أن تكون الباء للمصاحبة كأنه قال : اذهب مصاحبا للزمان الذى تسلم فيه ، وهو مُضَمَّن معنى الإنشاء ، لأنه مقولٌ في مَعْرِض التوديع .

القول الثاني : أنها من الأسماء الخمسة إلَّا أنها هنا عبارة عن الزمان ، فمن ثَمَّ جازت إضافتها إلى الفعل ، كأنه قال : اذهب مصاحبا لزمان سلامتك ، على معنى الإنشاء على الوجه المذكور ، وهذا بيِّن إنْ شاء الله .

ثم قال : (واعلم أن هذه الحروف التي ذكرناها تخفض ما بعدها) (٢) إلى آخر الفصل .

ثم مثل بقوله : [لعمرٍو] (٣) من زيد رسول قاصد ، ولعمرٍو مال كثيرٌ ، وفي أخيك خَصْلَةٌ جميلةٌ ، فهذه الأمثلة الثلاثة مطابقة للقانون المذكور له ، وما بعد ذلك من المُثُل غير مطابق ، فلذلك اعتُرِضَ عليه هذا الفصلُ ، وأُنْفَصِلُ عن ذلك بأنَّ هذه المُثُلَ كلَّها إنَّما هي راجعة إلى الحروف المتقدمة وليست راجعة إلى ما يقتضيه قانونه المذكور ، وإنَّما قصد أنْ يُمَثِّلَ كلَّ حرفٍ حرفٍ بما يَلِيقُ به (٤)

---

(١) البقرة : ٤٨ .
(٢) الجمل : ٦٢ ، ونص الجملة " واعلم أن حروف الخفض هذه التي ذكرناها تخفض ما بعدها " .
(٣) تكملة من " ح " والجمل : ٦٢ .
(٤) في " ح " " له " .

من التمثيل (١) ،والله أعلم .

وأما قوله : (ويرتفع / ما بعد المخفوض بالابتداء) ١١٧

فمعناه إنْ كان هنالك ما يصح فيه ذلك الحكم ،وهذا انفصال جيد ،والله أعلم .

ثم قال : (تنصب الظروف وتخفض مابعدهابها، [إلى آخره] (٢)

ظاهره أن المضاف إليه مخفوض بنفس المضاف كظاهر الكتاب، (٣)
وذهب قوم منهم أبو الحسن بن البَاذِش إلى أنه مخفوض بالحرف المحذوف الذى ناب عنه المضاف (٤) ،وذهب أبو القاسم السهيلي إلى أنه مخفوض بمعنى الإضافة ، لا بالمضاف . قال : لأنه جامدٌ والجامدُ لا أصلَ له في العمل ،ولا بالحرف المحذوف ، لتنافي القصدين ،والصحيح ما ذهب إليه

---

(١) قال ابن أبي الربيع : اعترض بعض المتأخرين هذا القول بأن قال : "ليس هذا على إطلاقه ألا ترى أنك تقول : ضربت في الدار زيدا ،ولا يرتفع ما بعد المخفوض هنا .
والجواب : أنه قال بعد هذا : " إلاّ أنْ يدخل عليه عامل غيره" وأنت إذا قلت : ضربت في الدار زيداً ، فقد أدخلت على زيد عاملا وهو "ضربت" ،فقد تبين أن مراده ما لم يكن هناك عامل إلاّ الابتداء ،فقد صح أنَ هذا الكلام على إطلاقه ،فإنك متى وجدت بعد المخفوض اسما غير مرفوع فهو بلا شك محمول على عامل غير الابتداء " البسيط ٧٧٧ ،وقد ذكر الزجاجي من مثله في هذا المقام : زيد على فراشه ، وقد اعترض عليه ابن السيد في هذا المثال فقال : هذا الذى قاله صحيح غير أنه كان يجب أن يقول : على فراشه زيد ، فيقدم المجرور . . .
(٢) تكملة من "ح".
(٣) الكتاب : ١/ ٤٢٠.
(٤) هو مذهب الزجاج وابن الحاجب . انظر التذييل والتكميل ٤/٦٧أ وهمع الهوامع : ٤/ ٢٦٥.

الجمهور من أنه مخفوض بنفس المضاف ، وذلك أن أصل العمل الطلب، ولا شك أن المضاف طالب للمضاف إليه ، فوجب أن يعمل فيه لذلك .

وأما من قال : إنّه مخفوض بالحرف المحذوف ، فانه يلزم عليه أن يكون منفصلا بحق تقدير الحرف ،متصلا بحق الإضافة المعنوية ، والشيء الواحد لا يتصور أن يكون متصلا منفصلا في حال ،أو تقول : يلزم من تقدير الحرف أن يكون المضاف معرفة اعتباراً بالإضافة المقصودة ، نكرة باعتبار تقدير الحرف ،والشيء الواحد لا يتصور أن يكون معرفة نكرة في حال (١) ،والمعنى في الوجهين واحد .

فإنْ قلت : ويلزم عليه أيضا حذف الخافض وابقاء عمله ، وهو شاذ لا يقاس عليه.(٢)

قلنا : لا يلزم هذا ،لأنّ المضاف يشعر به ويدل عليه ، فيكون بمنزلة حذف "رُبَّ" مثلا بعد الواو ،وليس مثل هذا بشاذٍ ،وإنّما الشاذ حذفه بلا دليل باقٍ.

وأما قول السهيلي : انه مخفوض بمعنى الإضافة ،فإنه لم يثبت إعمالُ المعنى في المخفوض ، وإنما ثبت إعمالُهُ في المبتدأ ،أو في المضارع على خلافٍ فيهما ،وأيضا فانه لا ينبغي أن ينسب العمل إلى المعنى مع إمكان نسبته الى اللفظ ، إذْ كان العامل اللفظي أقوىٰ من العامل المعنوى ؛ لأنّ كل عامل لفظي يتضمن المعنى ،ولا ينعكس ، يدلك على ذلك قلة ما جاء منه .

---

(١) هذا الرد الأخير ردُّ ابن دُرُسْتُوَيْهِ على الجرمي ،التذييل والتكميل ٤/٦٩/ب .

(٢) هذا قول ابن عصفور . انظر شرح الجمل : ٢/٧٥ .

وأما قول أبي القاسم بعد : (وتخفض زيداً بإضافة الغلام إليه)(١) .
فيحتمل أن تكون هذه الباء باءَ السبب ، فإذا احتمل ذلك لم يكن فيه تقوية لما ذهب إليه السهيلي ، والله اعلم .

فصل : ثم قال : (وكذلك كل مضاف يحذف منه التنوين والألف واللام)(٢) إلى آخر الفصل .

إنّما وجب أن يحذف التنوين من المضاف ، لأنّ بقاءه يؤدي إلى أن يكون المضاف منفصلا من المضاف إليه اعتبارا بوجوده ، ومتصلا به اعتباراً بنيّةِ الاضافةِ ، أو تقول : لأنّ بقاءه يقضي بتنكير المضاف ، ونية الإضافة تقضي بتعريفه ، فلما تدافع الأمران رفض الجمع بينهما ؛ ولهذا أجمع الفقهاء على بطلان صلاة القائل عند خروجه منها : السلام عليكم ، بالتنوين مع الألف واللام ، لأن هذا ليس من كلام العرب ، ونعلم قطعا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أحدا من أصحابه المقتدى بهم من بعده لم يَفُهْ قط بذلك ، فمن ثمّ قيل ببطلان هذه الصلاة .

فإن قال قائل : إنما لفظ هذا المصلي بالتنوين ، بعد خروجه من الصلاة عند تمام ضمةِ الميم ، والتنوين إنما لَفَظَ به بعد فراغه من الضمة ، فغايته أن نطق بالتنوين بعد خروجه من الصلاة ، فكان اللحن خارجا عن الصلاة ، فإذا كان الأمر كذلك لم يقدح ذلك في صحة الصلاة .

فالجواب : أن الخروج من الصلاة ، انما هو بتمام قوله : "عليكم" الذى هو خبر المبتدأ ، وذلك هو المشروع فيها(٣) ، فالتنوين على هذا

---

(١) الجمل : ٦٣ .
(٢) الجمل : ٦٣ .
(٣) في "ح" "فيه" .

إنما هو في أثناء الكلام الذى خرج من الصلاة بتمامه ،والدليل على ذلك اختلاف الفقهاء فيما إذا قال في الخروج من الصلاة : السلام ، ولم يذكر بعده "عليكم" ،ووجه الدليل أنه من قال ببطلانها يقول : لم يأت بتمام ما شرع في الخروج به من الصلاة ،فوجب القضاء ببطلانها لذلك ، ومن قال بصحتها يقول : إنَّ المبتدأ يجوز ، حذف خبره اختصاراً ،إلَّا أنَّه إذْ ذاك في حكم الملفوظ به ،وهذا من ذلك ،فقد اتفق المختلفان على صحة ما قلناه من أن الخروج من الصلاة إنَّما يكون بمجموع قوله : السلام عليكم شرعا ،فأين قول هذا القائل : إنه إنّما لفظ بالتنوين في خارج الصلاة من هذا التحقيق الذى حققناه ، فتأمل ذلك ، والله المستعان / ١١٨

فصل : وأما الألف واللام ،فإنَّما وجب زوالها من المضاف ، لما يلزم على بقائها فيه من الجمع بين تعريفين إنْ كان المضاف إليه معرفة ، أو بين تعريف وتنكير إنْ كان نكرة ،واللفظ الواحد لا يُتَصَوَّرُ أن يكون معرفةً نكرةً في حالٍ واحدة .

ومما يلزم زواله عند الإضافة تعريف العلمية أيضا ،لما يلزم على بقائه من الجمع بين تعريفين إنْ كان المضاف إليه معرفة ،أو بين تعريف وتنكير إن كان نكرة[(١)] كما قلناه في الألف واللام.

وجوز أبو الحسن بن الطراوة بقاءه ،ويكون المراد بذلك رفع الاشتراك العارض في الأعلام ،كما يرفع بالنعت مع بقاء العلمية[(٢)] ،ولا بأس بهذا القول لولا ما ثبت من أن المضاف يكتسب[(٣)] من المضاف إليه التنكير ،فكذلك يكتسب[(٣)] منه التعريف ،وإذا وجب أن يكتسب[(٣)] منه

---

(١) تكملة من "ح" وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٧٦ .
(٢) انظر مذهب ابن الطراوة في شرح الجمل لابن بزيزة : ١٦٠ .
(٣) في "ح" "يكتسى" في المواضع الثلاثة .

لأن كلا عبارة عن جملة أجزاء ما تضاف إليه ،وإضافة الكل كإضافة الجزء ، فكما أنك لو قلت: جزء الدراهم كانت إضافته اضافة اللام ، فكذلك كل الدراهم.

وزاد ابن مالك في هذه الإضافة المعنوية قسما ثالثا وهو : أن الاضافة تكون على معنى "في" كقوله تعالى مخبرا في كتابه العزيز : ﴿ يا صاحبي السجن ﴾(١) ؛ لأن معناه عنده يا من اصطحبا في السجن ،أو يا من هما في السجن صاحبان،(٢) وهذا غير منكور في الظروف ،وفيه بحث ، (٣) وذلك أن ابن مالك أثبت هذا القسم الثالث في الإضافة المعنوية وقال : إنّ ذلك ثابت في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح في التنزيل : ﴿ وهو ألد الخصام ﴾(٤) و ﴿ تربص أربعة أشهر ﴾(٥) ،و ﴿ بل مكرُ الليل والنهار ﴾(٦) و ﴿ يا صاحبي السجن ﴾(١) وفي الحديث : " فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة "(٧) وهو كثير جدًا .

قلت : ليس فيما أورده على إثبات هذا القسم دليل وثيق ، أما ﴿ وهو ألد الخصام ﴾ فمحمول على أن معناه شديد الخصام ،وإذا كان كذلك فإضافته غير محضة ،والإضافة غير المحضة ليست على تقدير حرف بين المضاف والمضاف إليه ، ألا ترى أن قولك : حسن الوجه ، ليس بين المضاف والمضاف اليه في النية حرف ينسب إليه الخفض في المعنى ،

---

(١) يوسف : ٣٩ ، ٤١ .

(٢) التسهيل : ١٥٥ ،وشرح عمدة الحافظ : ٤٨٠ ، ٤٨١ ،وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/٥٢٧ ،والتذييل والتكميل : ٤/٦٨/أ ، وقد قال بما ذهب إليه ابن مالك ابن الحاجب انظر همع الهوامع : ٤/٢٦٧ .

(٣) من هنا إلى قوله "وإنْ شئت نونت وجعلت الثاني تابعا للأول" ٤٠٧ ساقط من "ح" .

(٤) البقرة : ٢٠٤ .

(٥) البقرة : ٢٢٦ . (٦) سبأ : ٣٣ .

(٧) الحديث في همع الهوامع : ٤/٢٦٧ نقلاً عن ابن مالك في شرح التسهيل .

وإنما الإضافة غير المحضة (١) ، مشبهة بالمحضة هذه في مقابلة حرف الجر غير الزائد ، وتلك في مقابلة حرف الجر الزائد ، وفي أفعل التفضيل نظر وإشكال وخلاف (٢) سيأتي ذلك مستوعبًا في باب الإضافة إنْ شاء الله ، وأما * تربص أربعة أشهر * و * بل مكر الليل والنهار * وما أشبه ذلك ، فإنّه لم يضف إلى الظرف حتى نصب الظرف على أنه مفعول به مجازا ، فهو من باب إضافة العامل إلى معموله كما قال سيبويه في قولهم : (٣)

* يا سارق الليلةِ أهلِ الدار *

على أن الليلة مسروقةٌ لا على تقديرِ أنّها مسروقٌ فيها ، لو كانت كذلك لم تجز الإضافة إليها أصلا ، على هذا إجماع النحويين ، وهذا معلوم مقرر عند المعربين ، نعم إذا فُسِّرَ / المعنى قيل: إنّه على معنى ١١٩
" في " ، أي في الأصل ، لا على أن " في " مقدرة بين المضاف والمضاف إليه في النية ، تقديرَ إعرابٍ ، هذا لا يقوله أحد .

وأمَّا * يا صاحبي السجن * فانه من باب إضافة الملابسة ، وهذه قاعدة معلومة ، عند النحاة أنَّ الإضافة تكون بأدنى ملابسة كقوله (٤) :

* إذَا كوكب الخرقاء لاح ... *

---

(١) بمثل هذا رد أبوحيان في التذييل والتكميل : ٤/٦٨/أ .

(٢) انظر الخلاف فيها ضمنَ شرح ألفية ابن معطي : ٧٣٦ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٧٢-٧٣ وهمع الهوامع : ٤/ ٢٧٢-٢٧٣ .

(٣) لم يتعرض أحد إلى نسبة هذا الشعر ، وهو في الكتاب : ١/ ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٩٣ ، وأمالي ابن الشجرى : ٢/ ٢٥٠ والمفصل : ٥٩ ، وشرحه لابن يعيش : ٢/ ٤٥ ، والخزانة ١/ ٤٨٥ .

(٤) هذا جزء من بيت مجهولٍ ، وهو بتمامه :
إذا كوكبُ الخرقاء لاحَ بِسُحْرةٍ سهيلٌ أذاعتْ غزلَها في القرائب
وهو في المفصل : ٩٠ ، وشرحه لابن يعيش : ٣/ ٨ ، والمقرب : ١/ ٢١٣ ، والخزانة : ١/ ٤٨٧ .

وإضافة الملا بسة مجازية مقدرة باللام ،كأنه : يا صاحبين السجن ، وهي مصاحبة الملازمة كما تقول : فلان صاحب الصلاة ، أي موكّل بها ولا زم لها ، وأصحاب الجنة ،وأصحاب النار ، وكل ذلك على معنى اللام ،كما كان ذلك في قوله : إذا كوكبُ الخَرْقاءِ ،أي كوكب للخرقاء ،وتقدير الإضافة في "يا صاحبي" بغي إنما يعطي أنهما اصطحبا في السجن ؛ لأن التقدير عنده يا صاحبي في السجن ،ولا يعطي هذا معنى الملازمة المفهومة من تقديرنا نحن ؛ لأنه عليه السلام لبث في السجن سبع سنين عند أكثر المفسّرين .

وإنما قال ابن مالك في هذا ما قال ، اقتداءً بالزمخشرى ، وقد غلط الزمخشرى في المسألة حيث قال مستشهدا على أن الإضافة على معنى "في" بقولهم :(١)

* يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار *

ان الليلة مسروق فيها لا مسروقة ،وهذا غلط بين ،ولا يظهر من كلامه أنه أراد في الأصل ،ومن هذا الأصل "عالم المدينة" أي عالم للمدينة ، كل ذلك على سبيل الاختصاص المجازى ،فاسلك هذا المسلك بكل ما جاء من نحو هذا ،وما وقع في كلام النحويين من تقدير "في" فإنه تفسير معنى لا تفسير إعراب(٢) ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (وإنْ شئت نوّنت وجعلت الثاني تابعا للأول)(٣) إلى آخره.

ظاهر قوله ،وإن شئت نصبته على التمييز والتفسير،أنّ تَبَعِيَّتَهُ

---

(١) سبق قبل قليل :٤٠٦

(٢) انظر الخصائص : ٢٧٩/١ باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى .

(٣) الجمل : ٦٥ .

على البدل لا على النعت ، وذهب سيبويه والمحققون من أصحابه أنّ تبعيته إنما هي على النعت (١) ؛ لأنّ قلة إتّباعه وكثرة نصبه على الحال دليل على أنه من باب الوصف بالجامد ؛ لأنه لو كان بدلا لكان كثيرا ؛ لأنّ باب البدل أن يكون بالجامد ، كما أن باب النعت أن يكون بالمشتق ، وأمّا نَصْبُهُ على الحال ، فإنما كثر وإنْ كان جامدًا ؛ لأنّ الحال خبر في المعنى ، والخبر ليس من شرطه أن يكون مشتقا ، فلذلك لم يكن الاشتقاق من شروطها اللازمة ، وهذا المعنى مبسوط في الأمهات .

مسألة : تقول : هذا خاتم حديد ، فيه أربعة أوجه .

أحدها وهو الأصل : هذا خاتمٌ من حديد ، فيكون هذا المجرور في موضع الصفة لخاتم ويتصور في حرف " من " وجهان :

أحدهما : أن يكون للتبعيض ، فإنّ الخاتم جزء من الحديد .

والثاني : أن يكون لبيان الجنس ، ولا يلزم اتحاد المدلولين إلّا في الجنسية ، وقد قالوا ذلك في ترجمة سيبويه : " هذا باب علم ما الكلم من العربية " ، وليس الكلم هو جملة العربية .

---

(١) قال سيبويه : " ومن قال : مررت بصحيفة طينٍ خاتمها ، قال : هذا راقودٌ خلٌّ . . . وهذا قبيح ، لكنه حسن أنْ يبنى على المبتدا ، ويكون حالا . الكتاب : ١/١١٧-١١٨ .
وقد رجح المبرد - رحمه الله - البدلية فقال : " . . . وقد أجاز قوم كثير أن ينعت به فيقال : هذا راقودٌ خلٌّ ، وهذا خاتمٌ حديدٌ ، وسنشرح ما ذهبوا إليه ونبين مسَاغَهُ على النعت ، وجوازه في الإتباع لما قبله إنْ شاء الله ، ويقال للذى أجازه على النعت : إن كنت سمعته من العرب مرفوعا ، فإنّه غير مرفوع ، وتأويله : البدل ، لأن معناه خاتم حديد ، وخاتم من حديد فيكون رفعه على البدل والإيضاح ، فأما ادّعاؤك أنه نعت ، وقد ذكرت أن النّعت إنما هو تحلية ، فقد نقضت ما أعطيت ، والعلة أنت ذكرتها ، وإنّما حق هذا أن تقول : راقود خل ، او خلا على التبيين ، فهذا حق هذا .
المقتضب : ٣/٢٥٩ .

الوجه الثاني من التقسيم الأول : أن تقول : هذا خاتم حديد على الإضافة ،وقد ذكرت قبل .

الوجه الثالث : أن تقول : هذا خاتم حديد على الإتباع : إمّا على النعت على رأي سيبويه ،وإمّا على البدل على ظاهر كلام أبي القاسم ، وهو قول المبرد (١) ،لأنّه جوهر ،والجواهر لا تكون أوصافا بالوضع .

ونقد بأنه أعم من الأول (٢) ،فيجيء بصورة بدل كل من بعض ،وقد تُشْرَبُ الجواهر معاني الأوصاف فيوصف بها كقولهم : مررت بقاع عرفج كله ،(٣) وقد يكون عطف بيان على رأيِ من أجازه في النكرة .

الوجه الرابع : هذا خاتم حديدا ، بالنصب على الحال ،على رأي من جعله نعتا في الإتباع ،أوعلى التمييز على رأيِ من جعله بدلا في الإتباع ،على ما تقدم ،والأجود تعريف صاحب الحال كقولك : هذا خاتمك حديدًا .

مسألة : (٤) اتفق الناس على أن إضافة الشيء إلى جنسه محضة ،وهي على معنى "من" واختلفوا في إضافة أفعل التفضيل ، فَمِنْ قائلٍ (٥) : انها

---

(١) سبق قول المبرد في ص : ٤٠٨ هامش(١)

(٢) نعت الأخص بالأعم غير ممتنع عند ابن مالك ،فإنّه يرى صحة النعت بالأعم والأخص ،والمساوى انظر شرح عمدة الحافظ : ٥٩٩ .

(٣) معنى ذلك : مررت بقاع خشن ،وانظر القول في الكتاب : ٢/ ٢٤ ، وانظر المقتضب : ٣/ ٢٥٩ ،والأصول : ٢/ ٢٨ ،وشرح الكافية لابن مالك : ٣٤١ .

(٤) هذه المسألة ساقطة من "ح" ،وبها ينتهي الباب .

(٥) انظر تلك الآراء في شرح ألفية بن معطي : ٧٣٦ ،والتذييل والتكميل : ٤/ ٧٢ ،٧٣ ،وهمع الهوامع : ٤/ ٢٧٢- ٢٧٣ .

محضة ،ومن قائل : انها غير محضة ،وإنْ كانت على معنى "من" ومحضة
إنْ كانت على معنى "في" ،فمن قال إنّها محضة وسوى بينهما وبين / ١٢٠
إضافة الشيء إلى جنسه ،فلا إشكال بعد التسليم ،لأنّ الإضافتين في الموضعين على معنى "من" وكذلك لا إشكال أيضا على من قال : انها محضة إذا كانت على معنى "في" ،لأنه قسم آخر ،وانما الاشكال على من قال انها غير محضة ، مع أنها بمنزلة إضافة الشيء إلى جنسه ، في أنهما معا على تقدير "من" فما الفرق ؟

فإن أجيب بأن مدلول أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه ، فلو جعلناها محضة لزم تعريف الشيء بنفسه ،وذلك باطل لدخولها على مسائل الدور.

أجيب بأن بعضاً من قولك : بعض القوم ،معرفة بالإضافة ، وفيه هذا المعنى ، فإن أجاب بأن البعض مغتفر في جانب الكل مع تباين اللفظين ،من جهة أن الثاني أعم من الأول ،ولم يغتفر ذلك في أفعل التفضيل ،لأنّ الاعتداد على اتصاف الموصوف بتلك الصفة التي فضل بها القوم ،فكيف يغتفر ما هو مقصود ؟ فلا يعتد به ،فإذا وجب الاعتداد به لزم كون الشيء متعرفا بنفسه في الجملة ،ولما كان ذلك باطلا ، وجب القول بأن الاضافة غير محضة ،فرارا من هذا المحظور ، فيجاب صاحب هذه المقالة بقوله : كل القوم ذاهب ،وهو يقر بأن كلا هنا معرفة بالإضافة إلى القوم ،والمدلول شيء واحد ،وليس هنا ما يصح اغتفاره ، فعاد الإشكال ،فما الجواب ؟

الجواب أن الإضافتين وإنْ كانتا على معنى "من" فإن أفعل التفضيل من باب الصفات المقتضية معانيَ الأفعال ،فوصف الفاضل معلّق بالمفضول ،فهو بذلك قريب من نحو : هذا ضارب زيد ،وبيانه أنك إذا

قلت : هذا أفضل القوم ،فهو في معنى : هذا يفضل القوم ،أي كل واحد منهم ،وإذا كان المعنى على ذلك كان ولابد في حكم هذا فاضل القوم ، ولو قلت : هذا فاضل القوم لكانت الإضافة غير محضة ،لأنه يراد به الحال ،وهذا هو مقتضى قول النحويين إنّه يتضمن معنى الفعل والمصدر ،وليس هذا المعنى في إضافة الشيء إلى جنسه ،نعم إجتمعا في أن الإضافة فيهما على معنى "من" وافترقا في الدلالة ،على ما أوضحناه .

وأما قول الأستاذ : إن إضافته قد تكون على معنى "في" فإنّه تفسير المعنى ،لا على أن "في" مقدرة كتقدير "من" في الوجه الآخر، وإنّما أشار إلى الفرق بين "مِنْ" التي للتفضيل وبين "مِنْ" التي في نحو قولك : زيد من الناس كريم ،أي هو منهم ،وهو فيهم،لأنه إذا كان منهم فهو فيهم ،وكذلك ما في التنزيل ﴿ إلّا الذين هم أراذلنا ﴾(١) أي الأراذل منا ،أي فينا ،لأنهم إذا كانوا منهم فهم فيهم ؛ لأنهم لم يثبتوا لأنفسهم اشتراكاً في تلك الصفة ،وعلى هذا هو المعنى ، وأما استيعاب القول في الخلاف في الإضافة فسيأتي في بابها إنْ شاء الله .

---

(١) هود : ٢٧ .

باب حتى في الأسماء

قد تقدم بيان أقسامها في الباب الذى قبل هذا ، وإنّما ذكر هذا الباب؛لبيان حكمها في الأسماء ، وذلك أنها إذا وقعت بعدها الأسماء المفردة فالوجهُ فيها أن تكونَ خافضةً ؛ لأنه الأصل فيها ، وقد تكون عاطفةً والعطف بها مخصوص بالأسماء[1] ؛لأنّها منقولة من الجارَّة ، ولا يعطف بها إلاَّ بشرط أن يكون ما بعدها بعض ما قبلها تحقيقا أو تقديرا ، وأن يراد بها تعظيمٌ ، أو تحقيرٌ ، أو قوةٌ ، أو ضعف[2] كقولك في التعظيم : أكرمني الناس حتى الأمير ، وفي التحقير : يَشْتِمُنِي[3] الناس حتى السفهاء ، وفي القوة : ضَعُفَ الخلق حتى الأسد ، وفي الضعف : قدم الحاجُّ حتى المشاة ، وتقول : أعجبني الرجل حتى زيد ، فما بعدها في هذه المسألة

١٢١ بعض ما قبلها / تقديرا إذا كانت الألف واللام جنسية كقوله تعالى :

﴿ إِنَّ الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾[4] فإن كانت الألف واللام للعهد في الشخص ، لم تجر المسألة لفوات شرط الجواز، لأنّ ما بعدها حينئذ ليس بعض ما قبلها ، لا تحقيقا ولا تقديراً .

ثم قال : (ضربت القوم حتى زيداً ضربته)[5].

هذه المسألة فيها ثلاثة أوجه : رفع زيد ، ونصبه ، وخفضه ، فنصبه على وجهين :

---

(١) انظر الجَنَى الداني : ٥٠٣ ، والمغني : ١٧٢ وهَمْع الهوامع ٤/١٧١ .

(٢) انظر رصف المباني : ١٨١ .

(٣) في "ح" "شتمني" .

(٤) العصر : ٢ ، ٣ .

(٥) الجمل : ٦٨ .

أحدهما : أن يكون معطوفًا بحتى على ما قبلها ،ويكون ضربته توكيدًا لما يفهم من قولك : ضربت القوم حتى زيدا ،من أن زيدا مضروب.

الوجه الثاني : أن يكون زيد منصوبا بإضمار فعل يفسّره ما بعده من باب الاشتغال ، وهو أجود الوجهين ، لما بينهما و بين حروف العطف من الشبه ، من جهة امتناع الابتداء بها ، وأيضا فإنّها تكون عاطفة في بعض الأحوال ، فلحقت بحروف العطف في استحسان المشاكلة.(١)

وأما رفعه بالابتداء وخبره في الجملة التي بعده .

وأما خفضه فعلى أن تكون حتّى حرف خفض ،ويكون الفعل الذى بعدها توكيدا كما هو كذلك بعد العاطفة ،وقد فسرناه هنالك.(٢)

وأما قوله (ولا تقع في الوجهين إلاَّ بعد جمع).(٣)

كان ينبغي أن يقول : ولا تقع في الوجهين إلاَّ بشرط أن يكون مابعدها بعض ما قبلها تحقيقا أو تقديرا كما تقدم ،لأنك تقول : أكلت السمكة حتى رأسها ،فهذه المسألة جائزة باتفاق ،وليست بعد جمع ، ولكن ما بعدها بعض ما قبلها ،فعبارته غير جامعة كما ترى (٤) ،والله أعلم.

ثم قال : (ومثل ذلك أكلت السمكة حتى رأسها) (٥) إلى آخره .

وذلك أنه لا يخلو أن تذكر فعلا بعد رأسها أَوْلَا ، فَإِنْ لم تذكر فعلا بعده كان في "رأسها" وجهان : النصبُ على أن تكون حتى

---

(١) انظر مسألة المشاكلة وخلاف ابن الطراوة فيما سبق ص ٢٢٥

(٢) انظر الجمل : ٦٨ فقد شرح الزجاجي عبارته السابقة .

(٣) في الجمل : ٦٧ ،"ولا تقع في كلا الوجهين ..." الخ و "كلا" ساقطة من بعض نسخ الجمل .

(٤) انظر إصلاح الخلل : ١٨٢ ،فلابن السِّيد رحمه الله اعتراضات غير هذا .

(٥) في الجمل : "فإنْ قلت أكلت السمكة حتى رأسها ".

حرف عطف ، والخفض على أن تكون حرف جر ، وهذا أجود الوجهين ، لأنه الأصل فيها ، ولا يجوز رفعه بالابتداء وحذف الخبر ، خلافا للكوفيين (١) ومن وافقهم ، لأن "حتى" إذا وقع بعدها مفرد تطلبه بالخفض اعتبارا بالغالب عليها ، فلو رفعته على هذا الفرض لكنت قد غلّبت حكم اللفظ ، لأنك إنما كنت ترفعه بالابتداء ، والابتداء عامل معنوى ، ولا يجوز تغليب العامل المعنوى على العامل اللفظي ؛ لأن ذلك ضرب من التهيئة والقطع . (٢)

وبهذا المعنى يرد على من اختار الوقف على "أم لم تنذر" من قوله تعالى: ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذر ﴾ (٣) ثم يقول : ﴿ هم لا يؤمنون ﴾ على الابتداء والخبر ، وذلك أن قوله : "أم لم تنذر" يطلبه فلا يجوز قطعه عنه ورفعه بعامل معنوى ، لما ذكرناه (٤) والله أعلم .

فصل : فإن ذكرت بعد "رأسها" فعلا كان لك فيه ثلاثة أوجه بأربعة أعاريب . (٥)

---

(١) انظر إصلاح الخلل : ١٨٧ وشرح الجمل لابن خروف : ٦٤ ، البسيط : ٨٠٢ ، والتذييل والتكميل : ٤/٢٧/ب ، قال في التذييل ، هو مذهب بعض الكوفيين .

(٢) هذا الذي قاله هو قول أبي علي الشلوبين ، وهو في التذييل والتكميل : ٤/٧٤/ب وانظر البسيط : ٨٠٢ فإنّه نقل جزءاً من كلام ابي علي ، وهذا الذي هنا هو الجزء الآخر ، وكلاهما في التذييل والتكميل .

(٣) البقرة : ٦ .

(٤) في "ح" ورفعه بالابتداء والخبر ، لأنه عامل معنوى ، والله أعلم ". وقد أجاز ذلك أبو بكر بن الأنباري ، إلا أنّه ذكر أن الأولى أن يكون القطع "لا يؤمنون". القطع والائتناف : ١١٦ .

(٥) انظر هذه الأوجه في البسيط : ٨٠٣ .

فالأوجه : رفعه ، ونصبه ، وخفضه ، وأما الأعاريب : فالمرفوع مبتدأ ، خبره ما بعده ، والمخفوض مجرور بحتى والفعل توكيد للفعل الواقع بالرأس من جهة المعنى ، وأما النصب فعلى وجهين :

أحدهما : أن تكون حتى حرف عطف ، والفعل توكيدا للفعل الواقع بالرأس كما تقدم.(١)

والثاني : أن تكون المسألة من باب الاشتغال ، والفعل المذكور مفسر للفعل المضمر الناصب للرأس ، وحتى على هذا حرف ابتداء .

فصل : في ترتيب هذه الأوجه في الجودة :(٢) فأجودها النصب بإضمار فعل من جهتين :

أحدهما : أنها مضارعة لحروف العطف من جهة أنها لا تستعمل مبتدأة كحروف العطف . وأيضا فإنها تكون حرف عطف في بعض الأحوال ، فاختير أن يكون ما بعدها لذلك مشاكلا لما قبلها ، كما يختار ذلك مع حروف العطف .

والجهة الثانية : أن الفعل الذى بعدها حينئذ ليس بتوكيد ، وإنما هو مفسر للمضمر ، ويلي هذا الوجه الرفع بالابتداء ، وإنما كان هذا الوجه دون ما قبله في الجودة لفوات / المشاكلة ، لكنه ١٢٢
مثله في أن الفعل الذى بعده ليس بتوكيد ، وإنما هو خبر المبتدأ ، وبعد هذا الوجه الخفض ، وإنما كان هذا الوجه دون الوجهين المذكورين لفوات المشاكلة المحسنة للوجه الأول ، ولفوات التأسيس الموجود في

---

(١) ص: ٤١٣.
(٢) انظر هذا الترتيب في البسيط : ٨٠٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٨/١ - ٥١٩.

الوجهين ،لأن الفعل في الجر توكيد للفعل الواقع بالرأس من جهة المعنى ،كما تقدم ،وبعد هذا الوجه العطف ،وإنّما كان هذا الوجه أضعفها لتعريه من المرجّحات المفترقة في الأوجه الثلاثة ،وذلك فوات المشاكلة على ما تقدم ،وفوات التأسيس وقلة العطف بها ،وبهذا الوجه ضعف عما قبله.

مسألة :(١) منع بعض نحاة الأندلس الخفض والعطف بحتى ما لم يكن الفعل الواقع بعدها عاملا في ضمير الاسم الذي قبلها ،كقولك: ضربت القوم حتى زيداً ضربتهم ، وكأنك قلت : ضربت القوم ضربتهم حتى زيدا ،وحجته أنه توكيد للفعل المذكور المعلق بالقوم ، فلا يتصور فيه التوكيد حتى يعلق بضميرهم ،وإلاّ لم يكن توكيداً له (٢) ،وقال في قول الشاعر:(٣)

أَلقَى الصحيفةَ كي يخفّفَ رَحْلَهُ ... والزادَ حتَّى نعلَه ألقاها

إنّ الضمير من "ألقاها" عائد على "الصحيفة" إذا خفضت "النعل" أو نصبتها على العطف ،والصحيح أن ذلك لا يشترط ،وذلك أنك إذا

---

(١) ذكر هذه المسألة كلها مع اتفاق في بعض ألفاظها ابن عصفور في شرح الجمل : ٥١٩/١ .

(٢) في "ح" توكيد إلاّ تحريف .

(٣) البيت نسبه سيبويه في الكتاب : ٩٧/١ لابن مروان النحوى هكذا ثبت في تحقيق الأستاذ عبد السلام إلا أنه وضع اسم الشاعر بين معقوفين ليبين أنها زيادة من بعض النسخ ، على أنّ ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب : ٤١١/١ ،قال: قال سيبويه : قال الشاعر ،ثم أنشد البيت عارياً من النسبة ، ونسبه ابن السّيد في الحلل : ٨٩ ،والعيني في الشواهد الكبرى : ١٣٤/٤ ،والبغدادى في الخزانة : ٤٤٦/١ لأبي مروان النحوى

===

خفضت ما بعدها أوعطفته بها جئت بعد ما تم الكلام بقولك : ("ضربته " على سبيل التوكيد لما يفهم من قولك : ضربت القوم ، من أن زيدا مضروب ، فهو في المعنى توكيد للفعل الواقع بزيد في الجملة ، وأما الضمير في ألقاها فهو ضمير النَّعْل في حالة الرفع والنصب على الاشتغال ضرورة ، فينبغي أن يكون في الوجهين الآخرين كذلك (١) . والله أعلم .

=== في قصة صحيفة المتلمِّس . ونسبه بعضهم إلى المُتَلَمِّس ، منهم ابن خروف في شرح الجمل : ٦٤ إلا أنه قال : ولم يوجد في شعره ومثله قال ابن السيد ، واضطرب السيوطي في نسبته ، فقد نسبه في بغية الوعاة : ٢/ ٢٨٤ لأبي مروان النحوي ونسبه في شرح شواهد المغني : ٣٧٠ للمتلمس وانظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٨ ، وشرح الجمل : ٥١٩/١ ، والبسيط : ١٠٣ .

(١) في "ح " "عطفت ".

باب القسم وحروفه

القسم جملة يؤكد بها الخبر [(١)] ،وعبر بعضهم عن ذلك بأنْ قال : القسم جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية [(٢)] ، واعترض بأن ظاهره أن كل واحدة من الجملتين محكوم عليها بأنها خبرية ؛ لأنّ التقدير في قوله : "كلتاهما خبرية" : كل واحدة منهما خبرية ، وهذا ليس بمستقيم ،أما الثانية فلا نزاع في أنها خبرية ،وقد تكون طلبية وهي التي قصد بها الاستعطاف كقوله: [(٣)] بِاللَّهِ أجرني ، وبِاللّه هل كان كذا ؟ وأما الأولى فإنها إنشائية بإجماع ، فجاء من هذا أن قوله : " كلتاهما خبرية " غير سديد .

والجواب أن قوله : "كلتاهما خبرية " عبارة عن مجموع الجملتين ، لأنه إذَا انضم خبر إلى غير خبر فقد يعود [(٤)] الجميع خبراً [(٥)] ، ألَا تَرَى أنّ جملةَ الشرط والجزاء مَحْكُومٌ عليها بالخبرية ،وإنْ كان الشرط وحده غير خبر ،ولكنه لما ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة صار الجميع خبرا ، والقسم والجواب بهذه المنزلة ،ولهذا مثلت بالشرط وجوابه .

وأجود من تَيْنِكَ العبارتين أن تقول : القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى ، لأنّ العبارة الأُولى لا تعم جملتي الجواب الخبرية

---

(١) هذا قول ابن أبي الربيع في البسيط : ٨٠٥، وابن بزيزة في شرح الجمل : ١٦٢.

(٢) هذا قول ابن عصفور في شرح الجمل : ٥٢٠.

(٣) في "ح" "كقولك".

(٤) في "ح" ، "يكون".

(٥) هذا الاعتذار الذى اعتذر به عن ابن عصفور استفاده من كلام ابن عصفور حيث يقول : " وقولنا كلتاهما خبرية ، يعنى أن جملةَ القسم والجواب إذَا اجتمعَا كان منهما كلام مُحْتَمِل للصدق والكذب ..." شرح الجمل : ٥٢١.

والطلبية التي يراد بها الاستعطاف ، والعبارة الثانية يَرِدُ عليها ما تقدم ، فهذه العبارة الثالثة أعم وأسلم من الوارد على الثانية ، والله أعلم .

ولا بد من تمييز الحروف الخافضة للمقسم به ، ومن تمييز الحروف التي يتلقى بها[١] القسمُ .

فأما الحروف الخافضة للمقسم به فهي خمسة : الباء ، والواو ، والتاء ، واللام ، ومن ، وقد تضم ميمها[٢] وهو من تغيير القسم ، وزاد بعضهم ألف الاستفهام[٣] ، وهاء التنبيه[٤] وقطع ألف الوصل[٥] ، وانما يمشي على مذهب الأخفش القائل : بأن العوض / من حروف القسم ١٢٣
يتولى عمله[٦] ، وسيأتي[٧] إنْ شاء الله ، فتكون الحروف الخافضة للمقسم به على هذا المذهب ثمانية .

وأما الحروف التي يتلقى بها القسمُ فسبعة على خلاف في بعضها ، وهي : " إنَّ " المكسورة ، و" لام الابتداء " ، و" ما " ، و" ان " و" لا " النوافي ، و" قد " و" أن " المفتوحة .

---

(١) في الأصل : به .

(٢) ذكر في التسهيل : ١٥١ ، والمساعد : ٣١١/٢ أن حرفيها يُثَلَّثان ، وهو منقول عن الجوهري .

(٣) قال في المساعد : ٣٠٧/٢ : " والمغاربة يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام ، والمراد الصورة لا معنى الاستفهام .

(٤) هذه الهاء تكون محذوفة الألف وثابتتها مع وصل الف الله أو قطعها انظر التسهيل : ١٥٠ وهاء التنبيه من اصطلاحات المغاربة أيضاً . انظر المساعد : ٣٠٧/٢ .

(٥) انظر ما يأتي ص:٤٩٥

(٦) انظر مذهب الأخفش في التسهيل : ١٥١ ، والمساعد : ٣٠٨ .

(٧) انظر ص ٤٢٥

ثم إنَّ الجملة التي تكون جواباً للقسم على قسمين :

أحدهما : أن تكون اسمية ، والأخرى أن تكون فعلية ، فإن كانت اسمية ، فإما أَنْ تكون موجَبةً أو منفية ، فإنْ كانت موجَبةً كانت بإنَّ ، واللام ، أو بأحدهما كقولك : والله انَّ زيدا لقائم ، والله ان زيدا قائم ، والله لزيد قائم ، (١) وإنْ كانت منفيةً كانت بـ " ما " أو " إنِ " النافية ، وقد يكون بلا النافية بشرط التَّكْرار (٢) ، خلافا لأبي العباس في الإطلاق .

وأما الفعلية ، فإمّا أن يكون الفعل ماضيا ، أو مضارعا ، فإنْ كان ماضيا كان في النفي " بما " أو " إن " النافية ، (٣) وفي الإيجاب باللام و " قد " ، أو بأحدهما ، (٣) لكن الاقتصار على " قد " مشروط بطول الكلام (٤) ، ويقل خلاف ذلك ، ولا يجوز حذفهما معا على الأصح . (٥)

وإنْ كان مضارعا ، فإمّا أن يراد به الحال ، أو الاستقبال ، فإنْ أريد به الحال كان في النفي " بما " أو " إنِ " النافية (٦) ، وأما في الإيجاب فالمسألة مهملة على طريقة البصريين ، فإنْ أدى قياس إلى ذلك صيرت

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٢٦ .

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك : ٨٤٣ ، وهمع الهوامع : ٤/ ٢٤٣ وقد غَلَّطَ أبو حيان أبا عبدالله بن مالك فقال إنَّ الجملةَ الاسمية لا تنفى بلا . انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٥٨/أ ، وهمع الهوامع : ٤/ ٢٤٣ .

(٣) لم يذكر في البسيط النفي بإنْ ، وكذلك ابن عصفور والذى ذكراه هو النفي بما انظر : ٨١ ، ٥٢٦ على التوالي .

(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك : ٨٣٩ - ٨٤٠ ، وفصَّل ابن عصفور فذكر أنه إنْ كان الماضي قريباً من زمن الحال قرن بقد واللام ، وإنْ كان بعيدا قرن باللام وحدها . شرح الجمل : ٢/ ٥٢٦-٥٢٧ .

(٥) أنظر شرح الكافية : ٨٤١ .

(٦) انظر البسيط : ٨٠٩ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٦٢/أ ، وهمع الهوامع : ٤/ ٢٤٩ .

(٧) ذكر ابن عصفور أن النفي لفعل الحال يكون بـ " ما " خاصّةً . انظر شرح الجمل : ٤/ ٥٢٨ .

الجملة اسمية (١) فلو حلفت على قولك : يقوم زيد ، لكانت صورتها : والله ليقوم زيد ، وهذا لا يجوز ،لأن هذه اللام تلزمها النون ، فلو جئت بالنون صار الفعل مستقبلا ، وإنما حلفت على فعل الحال ، فلا بد من تقديم الاسم على الفعل ، كما تقدم ،فإن جاء ما ظاهره خلاف هذا أول ورد إلى القاعدة ،ومن ذلك قراءة قنبل (٢) : ﴿ لأقسم بيوم القيامة ﴾ قال الأستاذ : الفعل مبني على مبتدأ مضمر كأنه : لا أنا أقسم (٣) ،وقال الشاطبي (٤) : وبالحال أولا ،يعني أنه لما كان الفعل مرادا به الحال ،تعذر لذلك لحاق النون ،إذ كان من علامات الاستقبال . والله أعلم .

وإن كان الفعل مستقبلا كان في النفي بلا النافية (٥) ،وربما حذفت مع بقاء معناها للعلم بمكانها ،لأنه قد وقع الفرق بين الإيجاب والنفي بلزوم الموجب اللام وإحدى النونين (٦) كقولك : والله ليقومن زيد ،فلما قلت : والله يقوم زيد ، علم أنه منفي في المعنى ، وأما في

---

(١) انظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ٥٢٨/١ .

(٢) هو ابو عمر محمد بن عبد الرحمن المكي ،مولى بني مخزوم ،لقب بقنبل لشدته ،أو نسبة لبيت بمكة يعرفون بالقنابلة ، أخذ القراءة عن احمد بن محمد النبال ،واحمد بن محمد اليزيدي ، وعنه ابن مجاهد وابن شنبوذ ،وآخرون ،انتهت إليه مشيخة الإقراء في الحجاز ،ولي شرطة مكة ،فحمدت سيرته . ولد سنة ١٩٥ هـ وتوفي سنة ٢٩٥ .
غاية النهاية : ١٦٥/٢ ،والسبعة : ٩٢ .

(٣) البسيط : ٨١١ .

(٤) تقدمت ترجمته ص ٣٩٢

(٥) انظر البسيط : ٨١٣ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٢٧/١ .

(٦) انظر البسيط : ٨١٣ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٢٧/١ .

الإيجاب فتلزمه اللام واحدى النونين الخفيفة أو الثقيلة بشرط اتصال اللام بالفعل ،فإن فصل بينهما امتنع اللحاق [١] كقوله تعالى :

﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾.[٢]

وأما قول أبي القاسم (وربما حذفت " ما " أو " لا " و أضمرت وكان ذلك جائزاً).[٣]

فظاهرة التسوية بين " ما " و " لا " في جواز الحذف ،وليس كذلك عند الحذاق ،فلهذا اعترض عليه هذا الموضع ،وتأوله الأستاذ على عادته في توجيه أقوال العلماء بأن قال : قوله : وربما حذفت ما ،يريد إذا وضعت موضع " لا " لا أنه [٤] قد توضع هذه موضع هذه ،فيجرى إذ ذاك الفرع على حكم الأصل في جواز الحذف وامتناعه [٥] ،وهذا الذى قاله الأستاذ ممكن في الموضع ،إلا أنه تلفيق كما ترى ،والله أعلم بالصواب.

وقد جوز أبو اسحاق بن ملكون حذف " ما " وعلى هذا حمل قوله تعالى ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ [٦] وهو ظاهر ،والله أعلم ، لأن السابق إلى الفهم أن هذا الفعل يراد [٧] به الحال وحرف " ما " هو الموضوع لنفي الحال ،وأما حرف " لا " فموضوع لنفي المستقبل غالباً ، والله أعلم.

---

(١) انظر البسيط : ٨١٢ - ٨١٣.
(٢) الضحى : ٥.
(٣) الجمل : ٧٠.
(٤) في " ح " " لأنه " خطأ.
(٥) البسيط : ٨١٤ . وقد أجاز ابن بزيزة في شرح الجمل : ١٦٥ حذف " ما ".
(٦) يوسف : ٨٥.
(٧) في " ح " " مراد به ".

ثم قال : (وآعلم أن الواو والباء يدخلان على كل محلوف به)(١) إلى آخر آلفصل .

كان ينبغي أن يقول : وآعلم أن آلباء تدخل على كل محلوف به مطلقا ،ظاهرا كان أو مضمرا كقولك : بآلله لأفعلن ،وبه لأفعلن ، وأما آلواو فمخصوصة بجَرِّ آلظاهر ،وإذا أردت جر آلضمير بعدها رجعت إلى آلأصل ،لأن الضمير يرد آلأشياء الى أصولها ،فقوله : واعلم أن الباء والواو يدخلان على كل محلوف به ،إنْ قلنا فيه : يريد إذا كان ظاهرا / فات حكم الباء مع الضمير ،وإنْ تركناه على عمومه اقتضى التسويه ١٢٤
بين الباء والواو في جر آلظاهر والضمير ،وليس كذلك ،فلهذا كان آلعموم غير مستقيم(٢) ،والله أعلم بآلصواب.

ثم قال : (ولا تدخل آلتاء إلَّا على آلله عز وجل)(٣).

أي على هذا آللفظ ،وذلك أن التاء في رتبة ثالثة ،وكل ما كان هكذا فإنّه ينقص عن حكم ما قبله ،ألا ترى أن ما الحجازية لما كانت في رتبة ثالثة لم تعمل إلَّا بآلشروط آلمذكورة في بابها ،وكذلك "آلقول" المشبه بآلظن لما كان في رتبة ثالثة لم يعمل إلَّا بالشروط آلأربعة آلمذكورة حيث جرى ذكره ، وكذلك آلصفة المشبهة لما كانت في رتبة ثالثة لم تعمل إلَّا فيما كان من سببها على [ما](٤) يأتي فيما يستقبل إنْ شاء الله ،فكذلك هذه آلتاء(٥) لما كانت في رتبة ثالثة نقصت عن

---

(١) الجمل : ٧١ .
(٢) هذا آلآعتراض آلذي ذكره ذكر مثله ابن آلسّيد في إصلاح الخلل : ١٨٨-١٨٩ إلَّا أنه آعتذر عن أبي القاسم بأنْ قال : " غيرأن هذا له فيه عذر ،لأن سيبويه كذلك قال في كتابه : وينبغي أن يتأول على أنه أراد : تدخلان على كل محلوف به من الأسماء الظاهرة خاصة "انتهى . قال سيبويه : " واكثرها الواو ثم الباء يدخلان على كل محلوف به : الكتاب ٣/٤٩٦ .
(٣) الجمل : ٧١-٧٢ .
(٤) تكملة من "ح ".
(٥) " التاء " ساقطة من "ح " .

حكم ما قبلها فاختصت باسم الله تعالى من جملة الأسماء الظاهرة والله أعلم.

ثم قال : (ولا تدخل اللام إلا في التعجب) (١).

مثال ذلك : لله لأفعلن ، وهذا الوجه مجمع عليه.

وأما التاء فذلك فيها جائز غير لازم ، والدليل على أن التاء قد يراد بها من التعجب ما يراد باللام المذكورة أنها وقعت موقعها على معنى واحد في هذا البيت الذي أنشده (٢) :

* تالله يَبْقَى على الأيامِ ذو حَيَدٍ *

فإنه يروى بالتاء ، وباللام (٣) ، ومراد الشاعر التعجب من فناء الخلق (٤) ، والله أعلم.

ثم قال : (واعلم أنه قد يجيء في القسم شيء غير مخفوض) (٥) إلى آخر الفصل .

المقسم به على ضربين :

---

(١) الجمل : ٧٢ ونص الجمل : " واللام لا تدخل إلا في التعجب".

(٢) أي في الجمل ٧١ ، وعجز البيت :

* بمشمخر به الضيان والآس *

والبيت في نسبته خلاف ، نسبه سيبويه لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، ونسب في موضع آخر بيتا آخر من هذه القصيدة لمالك ابن خالد الخناعي . انظر الكتاب : ٣/٤٩٧ ، ٢/١٥ ، وفي شرح أشعار الهذليين ٢٢٦ منسوبة لأبي ذؤيب ثم قال أبو نصر بعد ذلك وإنما هي لمالك بن خالد الخناعي ، وهي أول أشعار خالد في شرح أشعار الهذليين ص ٤٣٩ وهي له في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١/٤٧٩ ، وفي طبعة بولاق لكتاب سيبويه ١/٢٢٥ نسب لصخر الغي ، ونسب في الخزانة : ٢/٣٦٢ لشعراء آخرين من غير هذيل . وانظر البيت في الحلل : ٩٦ ، والبسيط : ٨١٣ ، ٨١٤ ، وذو الحَيَد هو الوَعِلُ ، لأن في قرنيه أعوجاجاً ، وقيل غير ذلك .

(٣) رواية اللام هي رواية سيبويه : ٣/٤٩٧ .

(٤) انظر الكتاب : ٣/٤٩٧ والبسيط : ٨١٥ .

(٥) الجمل : ٧٢ .

أحدهما أن يكون آسم الله تعالى ،والآخر أن يكون غيره ،فإن كان آسم الله تعالى هذا آللفظ ، فإنه إنْ كان معه آلخافض أو العوض منه كان مخفوضا لا غير ،والعوض منه ثلاثة أشياء وهي ها (١) آلتنبيه ، وألف الآستفهام ،وقطع ألف الوصل (٢) كقولك : ها ألله (٢) ، وأألله ،وأفألله (٣) لا ُفعلن ؟ وآختلف في خفضه مع هذا آلعوض ، فمنهم من جعل آلخفض بآلعوض نفسه ،وهو مذهب آلأخفش (٤) ،وهو ظاهر كلام أبي آلقاسم ،ومنهم من جعل آلخفض بالحرف المحذوف العوض منه ،وهذا هو آلجارى على أصل سيبويه في آلحرف المعوض من " رب " (٥) ، وآلله أعلم .

وإنْ لم يكن معه خافض ولا عوض منه فآلنصب على آلأصل ،وآلخفض على إسقاط آلخافض وإبقاء عمله . (٦)

وإنْ كان غير آسم الله تعالى فمنه ما يكون فيه آلرفع لا غيره ،نحو : آيمن الله ،ولعمر الله ،ومنه ما يكون فيه آلرفع والنصب نحو : أمانةَ الله ،

----

(١) في " ح " " هاء " بالهمز وهو خطأ ،فإنا إذا همزنا فنعني بها حرفاً واحداً وهو الذى يأتي قبل آلواو في حروف آلهجاء وليس ذلك هو المراد . وإنّما المراد " ها " الذى يقترن بآلألف ،ولذلك قال فيها " ها " آلتنبيه . قلت و " ها " آلتنبيه هي آلتي في آسم الإشارة وهي بالألف لفظاً ،وإن حذفت خطاً في الكتابة ،نعم يصح حذف آلألف من " ها " هنا لكن ذلك جائز لا واجب . انظر الكتاب ٣/٤٩٩ ،وآلتسهيل : ١٥٠ ،وآلمساعد : ٢/٣٠٧ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٥٥ هـ ٢

(٣) في " ح " " افاالله " خطأ وانظر الكتاب : ٣/٥٠٠ .

(٤) انظر مذهب آلأخفش في آلتسهيل : ١٥١ ،وآلمساعد : ٢/٣٠٨ .

(٥) انظر مذهب سيبويه في آلكتاب : ١/١٠٦ وقد سبق تخريجه مستوفىً ص ٥/٤١٦ ،وذكر في آلبسيط أن آلخفض بهذه الحروف المعوضة من حرف آلقسم . البسيط ٨٢٦ .

(٦) حكى سيبويه من كلامهم " الله لافعلن " بآلخفض . انظر المساعد : ٢/٣٠٨ ،وانظر شرح آلجمل لآبن الضائع : ٢٠ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ قال فالحقُّ والحقَّ أقول لأملأنّ جهنم ﴾[1]

قرئ[2] "الحق" الأول رفعًا ونصبًا على ما ذكر.

وأما قول أبي القاسم : (كأنه قال : ألزم نفسي أمانة الله)[3].

فينبغي أن يحمل على أنه أراد بذلك تفسير المعنى ، ولو أراد تفسير الإعراب لقال : كأنه قال[4] : أحلف أمانة الله ، لأن أصله : أحلف بأمانة الله ، فلما أسقط الخافض تعدى الفعلُ فنَصَبَ ، وإنّما قلنا هذا ، لأنَّ الأصلَ في المقسم به أن يكون مخفوضا بحرف القسم ، فإذا حذف الخافض انتصب المقسم به[5] بعد إسقاطه بفعل القسم ، هذا تحقيق ذلك ، وبه يرتفع الاعتراض عليه في الموضع . والله أعلم.

ثم قال : (ومما لا يكون من[6] القسم إلّا مرفوعًا قولهم : أيمن الله لأفعلن ذلك)[7] إلى آخر الفصل .

اختلف الناس في هذه اللفظة ، فذهب سيبويه وجميع أصحابه إلى أنها اسم مفرد وأن ألفها ألف وصل ،[8] فالحالف بها حالف بيمين واحدة ، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنها جمع يمين ، وأن ألفها ألف قطع،[9] ، فالحالف بها أقل ما يلزمه ثلاث[10] أيمان ، والصحيح هو

---

(١) سورة ص : ٨٤
(٢)
(٣) الجمل : ٧٢ .
(٤) ساقطة من "ح" .
(٥) "به" ساقطة من "ح" .
(٦) في "ح" في ، وليس ذلك في الجمل : ٧٣ .
(٧) "ذلك" ليست في الجمل .
(٨) الكتاب : ٣/٥٠٣ .
(٩) انظر الأزهية : ٣ ، وإصلاح الخلل : ١٩١ ، وجعل في الإنصاف المسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ٤٠٤ ، وانظر الهمع ٤/٢٣٩ .
(١٠) في الأصل "ثلاثة" خطأ .

مذهب سيبويه (١) ، لأن بعضهم يقول فيها : ايمن الله بكسر الهمزة ، ولا خلاف في هذه أنها ألف وصل ، ولزوم سقوطها في الدَّرْجِ يشهد أيضا بأنها ألف وصل ، وفيها لغات يقال : أَيْمُنُ الله ، وأَيْمُنُ الله كما تقدم ، وأَيْمُ الله وَايمُ الله ، بالفتح والكسر أيضا مع حذف النون ، ومِنِ اللهِ ، / ١٢٥
ومُ الله مثلثين (٢) ، وإعرابها كلها مبتدأ محذوفُ الخبر ، على وجه اللزوم استغناء عن ذكره بحضور معناه وطول الكلام بالجواب ، وعلامة الرفع في المبتدأ الضمة في النون الظاهرة أو المحذوفة لكثرة الاستعمال .

وأما قول أبي القاسم في رده على الفراء (ولو كانت ألفَ قطع لم تكسر) (٣) .

فغير مستقيم ، لأن ألف القطع تعتورها الحركات الثلاث ، فقد كان ينبغي أن يقول عوضًا من ذلك : ولو كانت ألفَ جمع لم تكسر ، ولعله من تغيير الناسخ ، لكن قد يتجه ذلك بأن يكون المعنى : ولو كانت ألفَ قطع على الوجه الذى يقوله الفراء لم تكسر ، لأن الفراء يقول : إنها ألف قطع في جمعٍ (٤) ، والله أعلم .

مسألة : لا إشْكَال في لغة من كسر الف "أيمن" وإنما الإشكال في لغة من فتحها من جهة أن ألف الوصل إنّما استمر فتحها مع حرف التعريف لدخولها ثَمَّ على الحرف ، ودخولها على الحرف شذوذ فشذوا في حركتها ؛ ليناسب (٥) الشذوذُ الشذوذَ ، فإذا قيل : فلم فتحت

---

(١) انظر إصلاح الخلل : ١٩١ وذلك أن ألف الجمع لا تكسر .
(٢) انظر التسهيل : ١٥١ ، وإصلاح الخلل : ١٩١ .
(٣) الجمل : ٧٣ .
(٤) بمثل هذا الاعتذار اعتذر ابن السِّيد في إصلاح الخلل : ١٩١ إلَّا أنه ذكر أنّ النسخَ تذكر أنها ألف قطع .
(٥) في "ح" "فيناسب".

في آيمن الله ؟ فيكون الجواب : أنها إنّما فتحت هنالك لدخولها على آسم غير متمكن بوجوه الإعراب ،فأشبه دخولُها عليه دخولَها على الحرف ، وقد أشار أبو القاسم إلى هذا التوجيه.(١)

مسألة :(٢) النحويون كالمجمعين على أن قولهم في القسم : آيمن الله ،ولعمر الله مبتدأ ،وأن خبره محذوف على اللزوم(٣) آستغناءً عن ذكره بحضور معناه وطول الكلام بالجواب ،وتقديره عندهم : آيمن الله قسمي ، ولعمر الله قسمي ،إلّا أبا بكر بنَ طلحة(٤) فإنه خالف النحويين في هذه المسألة وقال:إن هذا التقدير خطأ،لأنّ القائل آيمن الله قسمي، ولعمر الله قسمي ليس بحالف والقائل : آيمن الله لأفعلن ولعمر الله لأفعلن حالف ،فكان التقدير خطأً ،والعجب من هذا الإمام كيف غاب عنه في الحال أن كثيرا من التقديرات تأتي على غير الآستعمال ،وهو مع هذا قائل بذلك ، ألا تراه يقول : أصل قام ،وباع قَوَمَ ،وبَيَعَ ،ولم يظهر ذلك إلى الوجود ،وكذلك يقول : والله لأفعلن ،وبالله لأفعلن ؛ الجار هنا متعلق بفعل محذوف لا يظهر وتقديره : أحلف بالله لأفعلن ، ثم إذا وافق أن آيمن الله ولعمر الله مبتدأ فأين خبره ؟ فإذا قيل : إنّه مبتدأ ،وقولك : لأفعلن هو المسند إليه ،ولا أقول : إنّ خبره محذوف فيقال : لو كانت هذه الجملة مسندة إلى هذا المبتدأ لكان له فيها ذكر ، فإذا قال : أفرق بين الخبر والمسند ،فالخبر يلزم فيه الذكر والمسند لا يلزم فيه الذكر ، فيقال له : المسند اليه

---

(١) الجمل : ٧٣ .

(٢) هذه المسألة جميعها ساقطة من "ح ".

(٣) قال آبن مالك :

وبعدَ لولا غالبًا حذفُ الخبر كذا وفي نصّ يمين ذا آستقرّ

(٤) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي الإشبيليّ تأدب بالأستاذ أبي إسحاق بن ملكون ، زعيم وقته في إقراء الكتاب : جابر بن محمد بن ناصر الحضرمي ،وكان يميل إلى مذهب ابن الطراوة ،ولد سنة ٥٤٥ ،وتوفي سنة ٦١٨ ،بغية الوعاة : ١/ ١٢١ .

جملة واحدة أو جملتان ؟ فإن قال : جملتان ← لزم أن يكون في الجملة الأولى مسند اليه غير جواب القسم ،وهذا هو قول النحويين بعينه . وإنْ قال : جملة واحدة ، قيل له : القسم وجوابه لا بد أن يكونا جملتين إحداهما مؤكَّدة بالأخرى ،وإذا كانا جملتين لزمه الرجوع إلى قول النحويين ولا بُدَّ ، أعني أن يكون المسندُ في الجملة الأولى غيرَ الجواب ،وكذلك قال في قولهم : لولا زيد لفعلت ،إنَّ هذا المبتدأ مسندٌ إليه "لفعلت " وليس خبره محذوفًا .

والجواب في هذا الشرط والمشروط كما قدمنا في القسم وجوابه .

مسألة : ما الذى دَلَّ النحويين على أن المرفوع في هذا الباب هو المبتدأ والخبر هو المحذوف ؟ وهلا عكسوا أو جَوَّزوا الوجهين كما جَوَّزوهما في قوله تعالى ﴿ فصبر جميل ﴾ (١) ؟

الجواب : ظهور الخبر في قولهم : عليَّ عهد الله ،نص في الباب يرتفع به الإجمال المفروض فإنْ قيل : ويدل على ذلك أيضا دخول لام الابتداء عليه (٢) ،لأنها لا تدخل على الخبر إلا مع " إنَّ " .

الجواب : سلمنا بأنها داخلة على المبتدأ المقدر على الفرض المذكور كما قيل في قوله تعالى : ﴿ لَأُقسِمُ بيومِ القيامة ﴾ (٣) على

---

(١) يوسف : ١٨.

(٢) قال في البسيط : ٨٣٥ : " ولم يسمع في " عمرك " في القسم إلاَّ الرفع بالابتداء ،والخبر محذوف ،ودخول هذه اللام على عمر ، وقولهم " لعمرك " دليل على أن اللام لام ابتداءٍ ،لا يلزم أن تكون جوابًا للقسم ،لأنَّ القسم إنَّما وقع بعمرك ،ولا يكون القسم جوابا للقسم .

(٣) القيامة : ١.

قراءة القصر (١) ، فإنه في تقدير : لا أنا أقسم . ولولا / أنه في 126
هذا التقدير لكان بإحدى النونين (٢) ، وإذا كان كذلك كان الدليل
الواضح ما ذكرناه وبالله التوفيق .

ثم قال : (ومن نادر القسم جَيْرِ لأفعلنّ ذلك) (٣).

واختلف الناس في " جير " (٤- على ثلاثة مذاهب ، فمنهم من قال :
هو حرف -٤) بمعنى نعم (٥) . ورد بسماع (٦) التنوين فيها ، الذي
هو (٧) من خصائص الأسماء (٨).

وقيل (٩) : انها من قبيل المصادر ، كأنه قال : حقا لأفعلن ،
وضعف بالبناء ، وقد يقال : أوجبه (١٠) قلة التمكن [وقد ذكره بعضهم
في أسباب البناء ، وقد يقال : وجه بنائها] (١١) تضمن (١٢) حرف
القسم ؛ [لأنها كلمة مخصوصة به . والله أعلم] (١٣)

وقيل (١٤) : إنها من قبيل أسماء الأفعال ، كأنه قال :

---

(١) هي قراءة ابن كثير . انظر حجة القراءات : ٧٣٥ .
(٢) لأن لام القسم إذا دخلت على المضارع لزم أن يتصل به نون التوكيد خفيفة أو ثقيلة وانظر المحتسب : ٢/ ٤١٤ .
(٣) الجمل : ٧٤ .
(٤-٤) في " ح " " أحدها أنها حرف " .
(٥) منهم ابن مالك في التسهيل : ١٥٤ ، وعزي في رصف المباني : ١٧٦ للجزولي .
(٦) في الأصل " بسمع " .
(٧) " الذى هو " في " ح " " وهو " .
(٨) ذكر في المساعد : ٣/ ٣٢٨ أن سيبويه يقول : إنها اسمٌ ، بتنوينها ، وهو قول الزجاجي في الجمل : ٢٦٣ .
(٩) في " ح " " والثاني " .
(١٠) في " ح " " وجهه " .
(١١) تكملة من " ح " .
(١٢) في الأصل " أو تضمن " وهو ملائم لنص تلك النسخة .
(١٣) تكملة من " ح " .
(١٤) في " ح " " الثالث .

أحقق لأفعلن ، وهو قول علماء سبتة (١) وبناؤها على هذا ظاهر، لأن أسماء الأفعال مبنية بأصل وضعها ، وبنيت على حركة فراراً من التقاء الساكنين ،وكانت كسرة على الأصل في ذلك .

وأما "عَوْض" (٢) فيقال بالحركات الثلاث ،فأما الضمة فلأنه طرف مقطوع عن الإضافة كقبلُ وبعدُ ،وأما الكسرة فعلى الأصل في التقاء الساكنين ،وأما الفتحة فلأنها أخف الحركات . (٣)

---

(١) منهم ابن أبي الربيع . البسيط : ٨١٦.

(٢) عَوْضُ من أسماء الدهر ،لأنه إذا ذهب جزء منه أعقبه جزء منه آخر، فهو عوَضٌ منه . وقيل اسم صنم كانوا يحلفون به فتنوسي الاسم وأصبح قسما . انظر القاموس المحيط ،والبسيط ٨٣٨ ، وشرح الجمل لابن الضائع : ٢١.

(٣) انظر البسيط : ٤٣٨.

باب ما لم يسم فاعله

الأفعال ثلاثة أبنية، (١) بناء خاص بالماضي وضعاً كضرب ونظائره، وبناء خاص بالمستقبل وضعاً كأضرب ونظائره، وبناء مشترك بين الحال والاستقبال (٢) [- وضعًا -] (٣) كيضرب ونظائره، فأما الخاص بالمستقبل فلا مدخل له في هذا الباب، لعدم تصور بنائه للمفعول، وأمّا الخاص بالماضي والمشترك بين الحالِ والاستقبالِ فهما اللذان يبنيان للمفعول، و[-صورة -] (٤) ذلك بأن تَضُمَّ أَوَّلَهما [- معا -] (٥) وتكسر ما قبل آخر الماضي، وتفتح ما قبل آخر [- المشترك وهو -] (٦) المضارع، ويحذف [- حينئذٍ -] (٧) الفاعل لغرض من أغراض عشرة، وهي: إمَّا للعلم به، أو للجهل به، أو خوفٍ (٨) منه، أو [- خوفٍ -] (٩) عليه أو تعظيماً له، أو تحقيراً، أو إبهاماً على السامع، أو لإقامة وزنٍ، أو قافية، أو سجعٍ، فإن كان الفعل ثلاثياً معتلَّ العينِ بالياءِ أو بالواو، كقال، وباع، فللعرب فيه (١٠) ثلاثُ لغاتٍ:

إحداها: إخلاص الكسر كقولك (١١): قِيل، وبِيع، وهو الأكثر.

والثانية: إشمام الضم حرصاً على البيان، وفي صورة الإشمام

---

(١) في "ح" أبنية الأفعالِ على ثلاثة أقسام.
(٢) في "ح" الحاضر والمستقبل.
(٣) زيادة من "ح".
(٤) زيادة من "ح".
(٥) زيادة من "ح".
(٦) زيادة من "ح".
(٧) زيادة من "ح".
(٨) في الأصل "خوفا" منصوبا.
(٩) زيادة من "ح".
(١٠) "فللعرب فيه" في "ح" "ففيه".
(١١) في "ح" نحو

ثلاثة مذاهب : ضم الشفتين مع النطق بالحرف الأول ، فتكون الحركة بين الضمة والكسرة [نحو قيل وبيع](١) وهذا هو الإشمام الذي يقرأ به اليوم .

والمذهب الثاني : ضم الشفتين بعد إخلاص كسرة الحرف الأول [كقولك : قيل وبيع](٢) .

والمذهب الثالث : ضم الشفتين قبل النطق بالحرف الأول(٣) ؛ لأن أول الكلمة نقيض آخرها ، فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف ، فكذلك يكون الإشمام في أولها قبل النطق بكسرة الحرف ، والمشهور المذهب الأول .(٤)

واللغة الثالثة : إبقاء ضمة الأصل في أول الفعل ، فيستوى في ذلك ذوات الواو وذوات الياء كقولك : قُولَ الحقُ ، وبُوعَ المتاعُ ، ولم تجىء هذه اللغة في القرآن العزيز ؛ لشذوذها وقلة المستعملين لها ، والله المستعان .

ثم قال : (فإنْ كان الفعل غيرَ متعد [إلى مفعول](٥) لم يجز رده إلى ما لم يسم فاعله)(٦) إلى آخره .

إذا بنيت الفعل للمفعول حذفت الفاعل [على ما ذكرنا أولاً](٧) وأقمت مُقامَه أحد خمسة أشياء وهي : المفعول به ، والمجرور ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمصدر ،(٨) فيقام المفعول به من غير شرط ، ويقام

---

(١) تكملة من " ح " .

(٢) في " ح " بعد كلمة " الأول " " كقولك : قيل ، وبيع " وهذه الزيادة لا يصح اثباتها ، لأن الاشمام هنا منظور وليس مسموعا .

(٣) ساقطة من " ح " .

(٤) في " ح " " فالمشهور ما ذكره أولا " .

(٥) تكملة من الجمل ٧٧ ، و " ح " .

(٦) الجمل : ٧٧ ، وفي نسختي الجمل المطبوعة : " . . . غير متعد إلى مفعول لم يجز رده . . . " .

(٧) زيادة من " ح " .

(٨) ساقطة من " ح " .

المجرور بشرط واحد ، وهو أن لا يحضر المفعول [به] (١) ، ويقام كل واحد من الظرفين بشرطين وهما : أن لا يحضر المفعول به ، وأن يكون [ارتفاعهما] (٢) من نصب على التشبيه بالمفعول به ، ويقام المصدر بثلاثة شروط (٣) وهي : أن لا يحضر المفعول به ، وأن يكون ارتفاعه من نصب على التشبيه بالمفعول (٤) به ، وأن يكون مفيداً ، والإفادة إمّا بالنوع ، وإمّا بالعدد كقولك : سير به (٥) سيرٌ عنيفٌ ، أو سير (٦) به سيرتان .

وزعم أبو القاسم ها هنا أن مذهب سيبويه جواز إقامة المصدر المؤكّد بالفعل (٧) ، وقال الأستاذ أبو الحسين : ليس ذلك مذهب سيبويه ، وإنّما يظهر ذلك منه بعض ظهور (٨) / قال : والصحيح امتناع ذلك ، لأنّ من شرط الكلام أن يكون مركبا من جزئين يفيد أحدهما ما لا يفيده الآخر ، وأنت إذا قلت : ذهب ذهاب ، أو ضرب ضرب ، فإنّ المصدر ها هنا ليس فيه أثر زائد على الفعل ، وإنّما اُستُفِيدَ منه ما اُستُفِيدَ من الفعل ، وإذا أفاد أحد الجزئين ما أفاده الآخر فقد تنزلا معا منزلة الجزء الواحد ، والجزء الواحد لا يكون كلاما ، فالأصح ما ذكرناه قبل ، والله أعلم . ١٢٧

---

(١) زيادة من " ح " .
(٢) في " ح " " ارتفاعه " .
(٣) انظر هذه الشروط الثلاثة في البسيط ٨٥٠-٨٥١ ، والملخص: ٢٩٢ .
(٤) يعنون بذلك أن لا يكون المصدر ملازما للنصب ، بل لا بد من تصرفه ، فلا يقع مثل سبحان ، ومعاذ الله ، انظر شرح ابن عصفور: ٥٣٦/١ .
(٥) في " ح " " سير بزيد " .
(٦) في " ح " " وسير " .
(٧) انظر الجمل : ٧٧ .
(٨) البسيط : ٨٥٨ ، وليس ذلك بنصه .
(٩) انظر البسيط : ٨٥٣ - ٨٥٥ ، مع اختصار عما في البسيط شديد . وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ٥٣٦/١ .

مسألة : زعم السهيلي أن المجرور لا تصح إقامته بدليلين:

أحدهما : امتناع جعله مبتدأ عند تقدمه على الفعل.

والآخر : امتناع لحاق الفعلِ علامةَ التأنيث إذا كان المجرور مؤنثا ،كقولك : ذُهِبَ بهندٍ ،فلو كان قولك : بهند نائبا عن الفاعل للزمت (١) العلامةُ الفعلَ ،وفي امتناع ذلك دِلالةٌ على أنّ المُقَامَ مذكرٌ، ولا مذكرَ في الموضعِ إلاّ أن يكونَ المُقامُ ضميرَ المصدرِ المدلولِ عليه بالفعل.

فأما الأول ، فرده ابنُ عصفور بأنَّ هذا المجرور إنّما امتنعَ جَعْلُه مبتدأ عند تقدمه على الفعل لفوات شرطه ،وهو التعرية من العوامل اللفظية غير الزائدة .

وأما امتناع لَحَاق العلامة إذا كان المجرور مؤنثا ، فإنَّما [كان] (٢) ذلك اعتباراً بالصورةِ اللفظيَّة؛ وذلك أنَّ هذا المجرور وإنْ كان عمدةً ،فإنّه بصورةِ الفَضْلَةِ التي أصلها صحةُ الاستغناءِ عنها ،والعلامة إنّما تلحقُ الفعلَ (٣) دِلاَلَةً على تأنيثِ العمدةِ،لا على تأنيث الفَضْلَة ، والدليل على مراعاة (٤) الصورة اللفظية قوله تعالى : ﴿ أَسْمِع بهم وأبصر ﴾ (٥) ووجه الدليل من ذلك: حذف "بهم" من الثاني؛ لتقدم ذِكْره ،وهو فاعل، والفاعل لا يحذف لدِلاَلَة ولا لِغيرها، (٦) ولكن لَمّا كانت صورتُه صورةَ

---

(١) في الأصل "للزم".
(٢) زيادة من "ح".
(٣) ساقطة من "ح" .
(٤) في "ح" "اعتبار".
(٥) مريم : ٣٨.
(٦) في "ح" "ولا غيرها".

ٱلفضلة التي يسوغ حذفها ،حذفت ٱعتباراً بالصورة ٱللفظية ، (١-وأنّ الشاعر إذا حذف ٱلباء من فاعل أَفْعِلْ في ٱلتعجب ،نصب ٱلمجرور بها ٱعتباراً بٱلصورة اللفظية ،ومن ذلك قول ٱلعرب -١) :

* وأَجْدِرْ مثلَ ذلك أن يكونا *

وأصله وأجدِرْ بمثل [ذلك] (٢) ، فنصب " مثل " بعد إسقاط ٱلجارِّ (٣) ،وإنْ كان فاعلا ٱعتباراً بٱلصورة ٱللفظية ، كذا قال ٱلأستاذ أبو ٱلحسين ،وهو صحيح إنْ شاء ٱلله تعالى ،وبٱلله ٱلتوفيق .

ثم قال : (وإذا كان ٱلفعل يتعدى إلى مفعولين) إلى آخره (٤) .

ٱلفعل ٱلذى يتعدى إلى مفعولين على ثلاثةِ أقسام : قسمٌ يُسَمَّى بابَ أعطيت ،وقسم يسمى بابَ أمرت ، وقسم يسمى بابَ ظننت ،فٱلأول أنت فيه مخيَّر بين إقامة ٱلأول وإقامة ٱلثاني بشرط عدم ٱللبس ،وإقامةُ ٱلأول أحسنُ ،لأنَّه فاعلٌ في ٱلمعنى (٥) ،وٱلقسم ٱلثاني وٱلثالث يلزم فيهما إقامة الأول إلَّا في ٱلشعر ،أو في ٱلنادرِ ،وبهذه ٱلمنزلة باب أعلمت (٦) ، وهو ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولينَ ،وحيثأقمت أحد ٱلمفعولين ، فٱلآخر منصوب على كل حال .

وٱختلف في وجه نصبه على ثلاثة أقوال :

(١-١) في "ح " "وأَنَّ ٱلشاعر إذَا ٱضْطُرَّ إلى حذف ٱلباء من هذا ٱلفاعل المجرور باعتبار الصورة المثبتة كقوله ".
(٢) زيادة من "ح ".
(٣) في "ح " "ٱلباء ".
(٤) الجمل : ٧٧ .
(٥) انظر ٱلإيضاح : ٧٢ ، ٧٣ .
(٦) هذا الذى ذهب إليه هنا في ٱلثلاثةِ ٱلابوابِ هو مذهب ابن أبي الربيع في ٱلبسيط : ٨٥٨-٨٦٠ وانظر الخلاف في صحة إقامة غير الأول ،في ٱلمساعد : ١/٣٩٩ - ٤٠٠ . وانظر شرح ٱلجمل لابن عصفور : ١/٥٣٨ ومابعدها .

أحدها : أنه منصوب بالفعل المذكور الرافع للمقام ، وهو مذهب سيبويه ، وهو الأصح ؛ لأنه تعدى إليه فعل مفعول ، هو بمنزلة الفاعل.(١)

(٢-والقول الثاني : أنه منصوب بالأصل ، وذلك أنه كان الكلام : أعطيت زيدا درهما ، فدرهما منصوب بلفظ أعطيت ، ثم غير إلى أُعْطِيَ ، ليرتفع به زيد ، وبقي درهما منصوبًا على أصله ، فيكون زيد مرفوعا بأُعْطِي ، ودرهما منصوبًا بأعطيت المحول إلى أُعْطِيَ ، وهذا إنما يمشي على مذهب من قال : إنَّ فعل المفعول مغير من فعل الفاعل(٣) ، وأما من قال : إنهما أصلان فيسقط عليه هذا القول ، والله أعلم.-٢)

والقول الثالث : أنه انتصب ، لأنه خبر ما لم يسم فاعله ، وهذه عبارة كوفية(٤) ، وليست المسألة من باب الابتداء والخبر فيقال فيها ذلك كما يقال في باب كان وما أشبهها . والله أعلم بصواب ذلك.(٥)

---

(١) الكتاب : ١/٤١-٤٢ وهو مذهب الزجاجي ونسبه لسيبويه الجمل : ٧٨.

(٢-٢) في "ح" : والثاني : أنه منصوب بالفعل المحول هذا منه ؛ وذلك أن الأصل أعطيت زيدا درهما ، ولا شك أن "درهما" منصوبٌ بأعطيت فلما غُيِّرَ الفعل بقي الثاني على ما كان عليه ، لأن الفعل إنما غير للأول ولم يغير لهما معا كما أن "قال" لم يحول إلى فعل ليزال عنه التعدى وإنما حول الى فعلٍ لأمرٍ آخرَ ، وهو قصد التفرقة بين ذوات الواو وذوات الياء ، ولذلك بقي على تعديه وإن كان فعل وضعا لا يتعدى ، وذلك القول بناء على أن فعل فرع فعل وأما من قال : انهما أصلان فيسقط عليه هذا الفرع.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٤٤ قال : "وهذا المذهب فاسد ، لأن العامل إذا ذهب لفظا وتقديرا لم يجز إبقاء عمله ، وفعل الفاعل قد زال في اللفظ والتقدير ، ألا ترى أن المعنى ليس الا على إسْنَاد الفعل للمفعول.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٤٤ ، وهو مذهب الزجاجي قال : ... وتقريبه على المتعلم أن تقول : نصبته ، لأنه خبر ما لم يسم فاعله ، وليس هذا من ألفاظ البصريين ، ولكنه تقريب على المبتدئ. الجمل : ٧٨.

(٥) "بصواب ذلك" ساقط من "ح".

ثم قال : (وإذا قلت : ضُرِبَ زيد سوطا)[١] إلى آخره .

قد تقدم أنه إذا حضر المفعول به فلا يقام غيره على الأصح ، وهذه المسألة فيها مفعول به واسم واقع موقعَ المصدر [والاسم الواقع موقع المصدر جار على حكم المصدر][٢] ، فلذلك لم تجز إقامة غير المفعول به ، فتقول : ضُرِبَ زيدٌ سوطا لا غيرُ ، وكان الأستاذ رحمه الله يُعْرِبُ "سوطا" اسما واقعا / موقع المصدر[٣] . ١٢٨

وقال ابن جني : [٤-المسألة تفسر تفسيرين ، تفسير معنويّ وتفسير إعرابي ، فالتفسير المعنوى : ضربت زيداً ضربة بسوط ، هذا هو المعنوى بلا شك ، والتفسير الإعرابي-٤] : ضربت زيداً ضربة سوطٍ ، على إضافة المصدر إلى السوط إضافة الملابسة ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامَه ، فوجب أن يعرب بإعرابه[٥] ، [٦-فالمسألة إذاً من باب قوله تعالى-٦] ﴿ واسأل القرية ﴾[٧] وهذا ظاهر والله أعلم ، وعلى كلا العبارتين لا تجوز إقامة "سوطا" بحضرة المفعول به ، كما لا يقام المصدر الصريح بحضرة المفعول به[٨] على ما قاله أبو القاسم في المثال الذى استدل به على امتناع إقامة "السوط" ، والله أعلم .

---

(١) الجمل : ٧٨ .
(٢) تكملة من "ح" .
(٣) البسيط : ٨٦٤ .
(٤-٤) في "ح" "للمسألة تفسيران معنوى وإعرابي ، فالمعنوى : ضربت زيدا ضربة بسوط ، والإعرابي" .
(٥) انظر المسألة في الخصائص : ١/ ٢٨٤ ضمن "باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى" .
(٦) في "ح" كقوله تعالى .
(٧) يوسف : ٨٢ .
(٨) "المفعول به" ساقط من "ح" .

وأمّا قول أبي القاسم : (وكان المفعول أولى بأن يقام) (١-١) .

فأولى ها هنا مجردة من الدلالة على الاشتراك في الصفة ، من باب قولهم : العسل أحلى من الخل ، وقد أثبت هذا الأصل بعض النحاة ، وإن كان أكثرهم يزعم أن "أفعل من" لا تعرى عن (٢) الدلالة على الاشتراك في الصفة ، وما جاء مما ظاهره أنه على (٣) خلاف ذلك لزم فيه التأويل ، وهذا مبسوط في الأمهات فتأمله هنالك .

ثم قال : (واعلم أنك إذا شغلت ما لم يسم فاعله بحرف خفض) (٤) إلى آخره .

قد تقدم أنه إذا حضر مفعول وغيره مما تصح اقامته تعينت اقامة المفعول به على الأصح ،

فقوله : (أخذ من زيد دينار ، ودفع إلى عمرو ثوبٌ) (٥) ظاهر بلا إشكال ؛ لأنّ كل واحدة من المسألتين فيها مفعول به ومجرور ، فلهذا لم يقم غير المفعول به .

وأما قوله في المثال الثالث (سير بزيد فرسخٌ) (٦) .

فليس من هذا في قبيل ولا دبير (٧) ؛ لأن هذه المسألة فيها مجرور وظرف ، ولا خلاف في جواز إقامة كل واحد منهما إلّا الخلاف

(١-١) في "ح" "وأما قوله : فان المفعول" وانظر الجمل : ٧٨ .
(٢) في "ح" "من" .
(٣) "أنه على" ساقط من "ح" .
(٤) الجمل : ٧٩ .
(٥) الجمل : ٧٩ .
(٦) الجمل : ٧٦ .
(٧) في "ح" "فليس من هذا في شيء" .

المذكور [_ قبل _] (١) لأبي القاسم السهيلي ، وقد تقدم أنه قول مرجوح ، فتقول في هذه المسألة : سير بزيد فرسخا ، [_ إن أقمت المجرور ، وينتصب حينئذ الفرسخ _] (٢) على وجهين :

أحدهما : على أصله من الظرفية ، والآخر : على التشبيه بالمفعول به ، وإن أقمت الفرسخ قلت : سير بزيد فرسخ ، ويكون رفعه إذ ذاك من نصب على التشبيه بالمفعول به ، لا من نصب على الظرفية ، وقد تقدم بيان ذلك ، ويكون المجرور في هذا الوجه في موضع نصب ، (٣- حتى لو تصور حذف الخافض لانتصب ، -٣) وأما على رأي أبي القاسم السهيلي فيجوز إقامة المصدر المفهوم من الفعل ، و يكون المجرور مع (٤) الظرف على هذا المذهب منصوبين ، المجرور في التقدير ، والظرف في اللفظ ، فتأمل ذلك ، والله المستعان .

---

(١) زيادة من "ح" وانظر خلاف السهيلي فيما سبق ص ٤٣٥
(٢) في الأصل : " على ان أقمت ، وكان نصب الفرسخ ".
(٣-٣) في "ح" " ولو زال الخافض أظهر النصب فيه ".
(٤) في "ح" " ويكون المجرور والظرف ".

باب من مسائل ما لم يسم فاعله

قوله : (تقول [١] : سير بزيد يومانِ فرسخين) .

هذه ٱلمسألة فيها أربعة أسماء : ضمير ومصدر ٱلفعل ٱلمذكور، والمجرور ،وظرف ٱلزمان ،وظرف ٱلمكان ، فأما الظرفان فلا خلاف في جواز إقامة أيّهما شئت [٢] ،وأما ضمير ٱلمصدر ،والمجرور ففي جواز إقامة كل واحد منهما قولان ،والأصح ٱمتناع إقامة المصدر [المذكور] [٣] ؛ لعدم افادته [٤] ،وجواز اقامة المجرور ،وعلى ٱلجملة ،فأيَّ أولئك أقمت [رفعته و] [٥] نصبت ٱلبواقي ،وإذا أقمت كل واحد من ٱلظرفين كان ٱرتفاعه من نصب على [التشبيه ب] [٦] ٱلمفعول به ،وإذا نصبته كان ٱنتصابه على وجهين : على ٱلظرفية وهو ٱلأصل ،وعلى ٱلتشبيه بٱلمفعول به ، وهذا كله ظاهر إنْ شاء ٱلله .

ثم قال : (وتقول : ضرب بزيد ضرب شديد [٧]) .

في هذه ٱلمسألة مجرور ومصدر مفيد ،فأما إقامة ٱلمصدر فلا خلافَ في جوازها ،وأما إقامَة [٨] ٱلمجرور فعلى ٱلقولين [٩] ،وإقامة ٱلمصدر ها هنا أجود ،لأمرين :

----

(١) ساقطة من "ح " وانظر الجمل : ٨٠ .
(٢) في "ح " "أي واحد منهما ".
(٣) زيادة من "ح ".
(٤) في "ح " "الفائدة ".
(٥) تكملة من "ح " .
(٦) تكملة من "ح " .
(٧) الجمل : ٨٠ .
(٨) ساقطة من "ح " .
(٩) تقدم أن أبا القاسم ٱلسهيلي لا يجيز إقامة المجرور انظر ص ٢٦٧

أحدهما : ورود القرآن العزيز بذلك (١- في قوله تعالى -١) :

﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾ (٢) .

والآخر : الإجماع على جواز ذلك (٣) ، (٤- والمجرور قد منع قوم إقامته -٤) ، فإنْ أقمت المجرور نصبت المصدر على وجهين ، على أصله ، وعلى التشبيه بالمفعول به .

ثم قال : (وتقول : ضرب بزيد على الحائط ضربتان) (٥) .

في هذه المسألة ثلاثة أسماء ، مجروران ومصدر ، فأمّا المصدر/ ١٢٩
فإقامته أجود لما تقدم ، وأما المجروران فأنت مخير في إقامة أيّهما شئت ، (٦- إلاَّ أنَّك أيّهما أقمت لزمك تقديمه على الآخر ، فإنّ -٦) نسبة المقام مع غير المقام كنسبة الفاعل مع المفعول إذا عدم الفارق بينهما ، فكما أنه يلزم تقديم الفاعل على المفعول فيما إذا عدم الفارق بينهما ، فكذلك يلزم تقديم المقام على غير المقام فيما إذا عدم الفارق بينهما [والله أعلم] .

ثم قال : (وكذلك تقول : ضرب بعمرٍ و على أعلى الحائط ضربتان) (٧) .

هذه المسألة بمنزلة التي قبلها سواءً بسواءٍ (٨) [وإنّما أراد تكثير المُثُلِ لقصد التمرين] (٩) والله المستعانُ .

(١-١) في " ح " " أنها لغة القرآن العزيز ، قال سبحانه " .
(٢) الحاقة : ١٣ .
(٣) في " ح " " على الجواز " .
(٤) في " ح " " والمجرور فيه الخلاف المذكور قبل " .
(٥) الجمل : ٨١ .
(٦-٦) في " ح " " إلاّ أنك تقدم المقام منهما على الآخر على الوجوب لأن " .
(٧) الجمل : ٨١ .
(٨) " سواء سواء " ساقطة من " ح " .
(٩) زيادة من " ح " .

ثم قال : (فإن قلت : ضرب بزيد أعلى الحائط ضربتين)

إلى آخره .

ظاهر كلامه في هذه المسألة أن " أعلى " ليس من قبيل الظروف ، لأنه [منع معه إقامة المجرور ، وإقامة المصدر ، وقد عدده في باب حروف الخفض (١) مع الظروف] (٢) ، فيظهر أنه يستعمل على وجهين ظرفا واسما غير ظرف ، وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلامه فيكون " أعلى " في هذه المسألة اسما للطرف الأعلى من الحائط ، فلهذا لم تجز إقامة المجرور والمصدر معه والله أعلم .

[فصل] (٣) : ثم قال : (وتقول : أعطي بالمُعْطَى دينارين ثلاثون دينارًا) (٤) .

هذه المادة كيفما تصرفت محتاجة إلى مفعولين ، و " أعطى " في هذه المسألة له مفعول ومجرور ، وإذا حضر مفعول ومجرور لم يقم إلا المفعول ، فيلزم على هذا رفع الثلاثين ، وأما " المعطى " فله مفعولان ، أحدهما الضمير المستتر فيه ، والآخر الديناران ، (٥- فإن شئت أقمت له الأول فنصبت الدينارين ، وإنْ شئت أقمت له الثاني -٥) فجئت بالضمير ضميرَ نصبٍ ، فتقول : أعطى بالمعطاه ديناران ثلاثون دينارا (٦) ، وإنّما لزم إبراز ضمير النصب ، لأنه من قبيل الفَضَلات التي أصلها جواز الاستغناء عنها ، فيكون لفظها

---

(١) انظر الجمل : ٦١ .

(٢) في الأصل " لم يجز معه إقامة المجرور ، ولا المصدر في باب حروف الخفض مع الظروف " .

(٣) زيادة من " ح " .

(٤) ساقطة من " ح " وانظر الجمل : ٨١ .

(٥-٥) في " ح " " فإن شئت أقمت الأول على ما في الكتاب ، وإنْ شئت أقمت الثاني " .

(٦) انظر البسيط : ٨٧٦ .

دليلا عليها ، وأما ضمير الرفع فإنه عمدة لا يصح الاستغناء عنه ، فهي وإنْ لم تبرز فانها معلومة بالضرورة بخلاف الفضلة فانها لا تعلم بالضرورة ، ولذلك برز في التثنية والجمع ، والله أعلم.

ثم قال: (وتقول : أعطي المُعْطَى به ديناران ثلاثين دينارا).(١)

هذه المسألة بعكس الأولى فالجواب على العكس فتأمل ذلك.(٢)

ثم قال : (ولو قلت : أعطي بالمعطى به(٣) ديناران ثلاثون دينارا).

هذه المسألة ليس فيها إلّا وجه واحد ، وهو إقامة الدينارين للثاني ، والثلاثين للأول ، لأنّ كل واحد من " أعطي والمعطى له مفعول ومجرور ، ومعلوم أنه إذا حضر(٤) المفعول لم يقم غيره ، فلو لم تأت بحرفي الجر لكان الوجه إقامة الأول لكل واحد منهما ، ويجوز إقامة الثاني لكل واحد منهما ، والأول أحسنُ.

وأما قوله : (ولو لم تشغلهما بالباء لنصبت الجميع).(٥)

فإنّما معناه على وجه الاختيار لا على وجه الوجوب ، والله أعلم.

ثم قال : (وتقول : زيدٌ في رزق عمرو عشرون دينارًا)(٦) إلى آخره.

" زاد " فعل استعمل على ثلاثة أضرب :(٧)

---

(١) الجمل : ٨١- ٨٢.

(٢) في "ح" "وهو ظاهر فيها".

(٣) "به" ساقطة من الأصل ، وهي في الجمل : ٨٢.

(٤) في "ح" وقد تقدم أنه إذا حضر".

(٥) في الجمل : ٨٢ "لنصبهما جميعا" وما ورد هنا يوافق بعض النسخ المعتمدة في تحقيق الجمل .

(٦) الجمل : ٨٢.

(٧) في "ح" "أوجه" وانظر ذلك في البسيط : ٨٧٨.

أحدهما : أن يتعدى إلى مفعولين كقولك : زاد الأميرُ عمرًا عشرين درهمًا (١).

والثاني : أن يتعدى إلى مفعول بنفسه وإلى آخر بحرف الجر كقولك : زاد الأمير في رزق عمرٍو عشرين درهمًا (١).

والثالث : أن يكون غيرَ متعدٍ ، وذلك إذا كان بمعنى كثر كقولك : زاد المال درهما ، أيّ كثر ، وينتصب درهما [بعده] (٢) انتصاب سوط في قولك : ضربته سوطا (٣) على أنه اسم موضوع موضعَ المصدر.

فأما الضرب الأول فيجوز فيه إقامة الأول وإقامة الثاني ، و [إقامة] (٤) الأول أحسن (٥) ، [لأنه من باب أعطيت] (٦) تقول من ذلك : زِيدَ عمرو عشرين درهما (٧) ، وزيد عمرا عشرون درهما (٧) ، على إقامة الثاني ، فإن قدمت عمرا رفعته بالابتداء فقلت : عمرو زيد عشرين دينارا ، والعمران زيدا عشرين دينارا ، والعمرون زيدوا عشرين دينارا [هذا على إقامة الأول] (٨).

فإن أقمت الثاني قلت : عمرو زيده عشرون دينارا ، والعمران زيدهما عشرون دينارا والعمرون زيدهم عشرون دينارا (٩) ، فتفهم ذلك.

وأما الضرب الثاني فله مفعول ومجرور وقد تقدم / أنه ١٢٠
لا يقام بحضرة المفعول به غيره على الأصح ، فليس في المسألة على هذا

---

(١) في "ح" "دينارا".
(٢) تكملة من "ح".
(٣) في "ح" "ضربت زيدا سوطا".
(٤) تكملة من "ح".
(٥) في "ح" "أجود".
(٦) تكملة من "ح".
(٧) في "ح" "دينارا".
(٨) تكملة من "ح" وانظر تعليل ذلك في ص ٦٧٥
(٩) "فتفهم ذلك" ساقط من "ح"

غير وجه واحد ، وهو أن تقول : زيد في رزق عمرٍو عشرون درهما ، وعمرو زيد في رزقه عشرون درهمًا .

وأما الضرب الثالث فلا يصح بناؤه للمفعول به ، لأنه ليس ثَمَّ بعد حذف الفاعل ما يقوم مقامه وأما الدرهم (١) فقد ذكرنا أنه واقع موقعَ المصدر [المطلق] (٢) ، والمصدر المطلق لا يصح (٣) إقامته ؛ لخلو الكلام معه من الفائدة على الأصح ، والله أعلم .

ثم قال : (وتقول : كسي المكسوُّ جبّةً قميصًا) (٤) إلى آخره .

هذه المسألة جارية على حكم أعطي المُعْطَى ، إلّا أنّ المعطى مقصور لا يظهر فيه إعراب والمكسو مدغم في آخره فيظهر (٥) فيه الإعراب ، وفي هذه المسألة أربعة أوجه .

أحدهما : إقامة الأول لهذا ، والأول لهذا ، أعني : لِكُسِي والمكسو ، وصورة ذلك أن تقول : كُسِيَ المكسُوُّ جبةً قميصًا ، فرفعت المكسو ، لأنه مُقَامٌ لِكُسِيَ ، ولم يبرز ضمير المكسو ، لأنه مقام له ، ونصبت جبة بالمكسُوِّ ، لأنه غير مقام ، ونصبت أيضا قميصًا بكُسِيَ ، لأنه غيرُ مقام .

الوجه الثاني : إقامة الثاني لهذا ، و[إقامة] (٦) الثاني لهذا ، وصورة ذلك أن تقول : كُسِيَ المكسوَّ جبةٌ قميصٌ ، فنصبت المكسو

---

(١) في " ح " " درهم " .
(٢) تكملة من " ح " وانظر ص ٤٧٦
(٣) في الأصل " ما تصح " .
(٤) الجمل : ٨٣ .
(٥) في " ح " " والمكسو مدغم يظهر " .
(٦) تكملة من " ح " .

بكسى ، لأنه غير مقام ، وظهر الضمير الذى كان [فيه](١) مستترا ، لأنه غير مقام ، ورفعت جبة بالمكسو ، لأنه مقام له ، ورفعت أيضا قميصا بكسي ، لأنه مقام له .

الوجه الثالث : إقامة الأول للأول والثاني للثاني ، وصورة ذلك أن تقول : كسي المكسوُّ جبةٌ قميصًا ، فرفعت(٢) المكسو ، لأنه مقام وبرز الضمير الذى كان مستترا في المكسو ، لأنه ضمير نصب غير مقام ، وضمير النصب لا يستتر بخلاف ضمير الرفع ، وقد تقدم وجه ذلك ( ) ، ورفعت جبة بالمكسو ، لأنه مقام له ، ونصبت قميصًا .

والوجه الرابع : إقامة الثاني للأول ، والأول للثاني ، وصورة ذلك أن تقول : كُسِيَ المكسوَّ جبةً قميصٌ ، فنصبت المكسو ، لأنه غير مقام . واستتر الضمير في المكسو لأنه مقام له ، ونصبت جبة ، لأنه غير مقام ، ورفعت قميصا بكسى ، لأنه مقام له ، فهذه أربعة أوجه .

ثم قال : (وأُخِذَ من المَكْسُوِّ جبةً قميصٌ)(٣) .

أما أخذ فله مفعول و مجرور ، وقد تقدم أنه (٤- إذا حضر مفعول و مجرور فلا يقام إلا المفعول -٤) وأما المكسو فله مفعولان صريحان ، فإن شئت أقمت الأول ونصبت الثاني ، وإنْ شئت عكست ذلك ، والصورة الأولى أن تقول : أخذ من المكسو جبةً قميصٌ فنصبت(٥) جبة بالمكسو ، لأنك

---

(١) زيادة من " ح " .
(٢) في " ح " " رفعت " .

(٣) الجمل : ٨٣ .
(٤-٤) في " ح " " إذا حضر المفعول فلا يقام غيره " .
(٥) في " ح " " نصبت " .

أقمت له الأول ، والصورة (١) الثانية أن تقول : أخذ من المكسوه جُبَّةُ قميص ، فأبرزت (٢) الضمير الذى كان مستترا في المكسو ، لأنك أقمت له الثاني ، فصار هو ضميرَ نصب ، فلم يستتر ، وهذا بين إنْ شاء الله .

ثم قال : (وأدخل زيد الدارَ ، ودخل بزيد الدارُ) (٣) .

(٤- يعنى أن الباء في قولك : دخل بزيد الدار ، باء النقل بمعنى الهمزة ، فهما حرفان لمعنًى ، فلهذا لم يجمع -٤) بينهما فلا يقال : أُدخِلَ بزيدٍ الدارَ ، وأما قراءة من قرأ (٥) ﴿ تُنْبِتُ بالدُّهن ﴾ (٦) ففيها أربعة أوجه :

(٧- أحدها : أن تكون الباء زائدة كأنها -٧) تنبت الدهن (٨) .

والآخر (٩) : أن تكون الباء باء الحال من ضمير الشجرة كأنه قال (١٠) : تنبت الثمر ملتبسة بالدهن .

---

(١) في "ح" "وصورة" .
(٢) "أبرزت" .
(٣) الجمل : ٨٣ .
(٤-٤) في "ح" يعني أن الباء ها هنا باء النقل المعاقبة للهمزة ، لأنهما حرفان بمعنًى واحد فلهذا لم يجمع" .
(٥) قرأ بها كثير وابوعمرو ، والحسن وغيرهم : انظر معاني الفراء : ٢/٢٣٢ ، والمحتسب : ٢/٨٨ ، وحجة القراءات : ٤٨٤ وهذه القراءة بضم التاء وكسر الباء .
(٦) المؤمنون : ٢٠ .
(٧-٧) في "ح" "أحدهما زيادة الباء كأنه" .
(٨) ذكر ذلك أبوعبيدة في مجاز القرآن : "قال : " ومن مجاز ما يزاد في الكلام من حروف الزوائد ﴿ إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها ﴾ ... ﴿ وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن ﴾ ... مجاز هذا أجمع إلقاؤهن ... وانظر أيضا : ٢/٥٦ ، وقال الفراء : إنهما لغتان : ٢/٢٣٣ .
(٩) في "ح" "والثاني" .
(١٠) ساقطه من "ح" .

والثالث : أن يكون الحال من الثمر المحذوف ، كأنه تنبت الثمر ملتبسا بالدهن .

والرابع : أن تكون الباء في تنبت بالدهن هي الباء في القراءة الاخرى ، لأنه يقال : نبت وأنبت بمعنى ."(١)

---

(١) انظر حجة القراءات : ٤٨٥ .

باب اسم الفاعل

اسم الفاعل يطلق بعموم وخصوص، فإطلاقه بعموم أن تقول : اسم الفاعل هو الصفة الدالة على الفاعل، فيدخل في هذا الرسم الجاري وغير الجاري، وهذا هو المذكور في النصف الثاني من هذا الكتاب.

وأما إطلاقه بخصوص، فأن تقول : اسم الفاعل هو الصفة الدالّة على الفاعل الجارية على [الفعل] (١) المضارع في حركاته / ١٣١
وسكناته وعدد حروفه (٢)، وهذا هو مراد أبي القاسم ها هنا، وهذا (٣) هو الذي يعمل عمل فعله، إلَّا أنَّ ذلك لا يكون إلَّا بأربعة شروط (٤) وهي : أن لا يكون في معنى الماضي، خلافا للكسائي (٥) في هذا [الشرط] (٦) وألا يوصف قبل العمل (٧)، وألا يصغّر (٨)، وأن يعتمد، خلافا للأخفش (٩) في هذا، واعتماده أن يكون خبرًا لذي خبر، أو حالا لذي

---

(١) زيادة من "ح".

(٢) قريب من هذا تعريف ابن أبي الربيع في البسيط : ٨٨٣، ومعنى جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال فإنه مثل الفعل المضارع تماما، فمكرم حركات حروفه وعددها متحدة مع المضارع يكرم سوى أن أول الفعل حرف المضارعة وأول الاسم ميم. انظر البسيط : ٨٩٦.

(٣) ساقطة من "ح".

(٤) انظر هذه الشروط في البسيط : ٨٨٤.

(٥) انظر مذهب الكسائي في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٠، والتسهيل : ١٣٦ وشرح الرضي ٢/ ٢٠٠ والكسائي يعمل اسم الفاعل أيضا مصغرا، خلافا للجماعة. انظر ليس في كلام العرب : ٢٠٢.

(٦) زيادة من "ح".

(٧) (٨) انظر المساعد : ٢/ ١٩١ وشرح الرضي : ٢/ ٢٠٠.

(٩) انظر مذهب الأخفش في : شرح المفصل لابن يعيش : ٦/ ٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٥٣، والبسيط ٨٨٥، والبحر المحيط ٨/ ٣٩٦، وشرح ابن عقيل : ١/ ١٩٢.

حال ،أو صفة لموصوف ، أو تاليا لحرف نفي أو استفهام ،فإذا اجتمعت هذه الشروط ،فإنْ شئتَ أعملته عَمَلَ فعله وإنْ شئت أضفته إلى معموله ،والأصل ما ذكرناه من إعماله ،ولهذا كانت إضافته غيرَ محضة .

وأما ما ذهب إليه الكسائي من إعماله بمعنى الماضي ، مستدلا بقوله تعالى ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه ﴾ (١) وبقول العرب : هذا مارٌّ بزيدٍ أمس فسُوَيْئرٌ فرسخاً (٢) ، (٣- فلا دليل في شيء من ذلك ،أمّا باسط ذراعيه فهو من باب حكاية الأحوال الماضية -٣) وأما مار بزيد أمس (٤) ، فإنَّ المعمول ها هنا مجرور وهو يتعلق بمعاني الأفعال ،ولا خلاف في ذلك ،وإنما (٥- كلامنا في إعماله في المنصوب والمرفوع الظاهر والجارى مجراه ، فصح صحة الشرط -٥) المذكور قبل (٦) .

وأما ما ذهب إليه الأخفش من جواز إعماله غير معتَمِدٍ ،فإنَّه لا يقوى [قوة الفعل] (٧) ،لأنَّ الأصل (٨) فيه عدم العمل ،لأنه من

----

(١) الكهف : ١٨ .

(٢) انظر هذا القول في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٥٠ بهذه الرواية ،وفي المساعد : ١/ ١٩٢ : "اظننى مرتحلا وَسُوَيِّراً فرسخا" وبهذه الرواية يبطل الاستشهاد بهذا القول ،وهو هناك شاهد على إعمال اسم الفاعل مصغرا وهو "سوير" وانظر شرح الرضي : ٢/ ٢٠٣ .

(٣-٣) في "ح" "فإنه في الآية محمول على أنه من باب حكاية الحال الماضية" وانظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٥٠ .

(٤) ساقطة من "ح" .

(٥-٥) في "ح" "وانما كلامنا في إعماله نصبًا في المفعول به ورفعا في الظاهر والجارى مجراه ،فإذا كان كذلك صحت صحة الشرط"

(٦) ساقطة من "ح" .

(٧) تكملة من "ح" .

(٨) في "ح" "وذلك أن الأصل" وقبلها كلمتان غير واضحتين.

قبيل الاسماء ،فينبغي (١) أن لا يعمل حتى يقوى فيه جانب الفعل لما ذكرناه من الاعتماد (٢) ،وما استدل به من قراءة بعضهم (٣) :

﴿ ودانية عليهم ظلالها ﴾ (٤) بالرفع ، فلا دليل فيه لاحتمال أن تكون "دانية" خبرا مقدما وإذا احتمل سقط الاستدلال (٥) ، وهذا بين إنْ شاء الله .

ثم قال : (وإذا (٦) ثنيت أو جمعت (٧) حذفت النون وخففت) إلى آخره .

اسم الفاعل إذا كان بغير ألف ولام ،فإن كان بمعنى الماضي لزمت الإضافة سواء كان مفردا ،أو مثنى ،أو مجموعا على حده كقولك :هذا ضارب زيد أمس ،وهذان ضاربا زيد ،وهؤلاء ضاربو زيد ،وإضافته حينئذ محضة ،لأنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي (٨- لم يعمل عند المحققين من علماء النحو ،وجرى مُجرى غيره من الأسماء -٨) وإنْ كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، كنت مخيرا بين الإضافة وإثبات التنوين أو النون مع نصب المعمول ،وهو الأصل ،وإضافة هذا الضرب غير محضة .

ومعنى غير محضة أنه في نية الانفصال ،وأنَّ إضافته (٩- -٩) إنَّما هي لفظية ؛ قصد بها تخفيف اللفظ ،وذلك قولك : هذا ضارب زيدٍ الآن أو غدا ،

---

(١) في "ح" "يجب".
(٢) انظر تفصيل ذلك في البسيط: ٨٨٥.
(٣) قرأ بها أبو حَيوة . انظر البحر المحيط ٨/ ٣٩٦ ولم يتعرض الاخفش لمذهبه هذا في معانيه عند الآية المذكورة .
(٤) الإنسان : ١٤ . (٥) في "ح" "وإذا تطرق الاحتمال سقط الاستدلال".
(٦) في الأصل: "وإن" والمثبت من الجمل: ٨٤ و"ح" .
(٧) في الأصل "وجمعت" وهو يوافق بعض نسخ الجمل والمثبت من الجمل و"ح".

(٨-٨) في "ح" "كان على الأصل كسائر الأسماء لا حظ له في العمل ، هذا مذهب المحققين من علماء النحو".
(٩-٩) في "ح" لأنها ثانية عن الانفصال ،ومعنى غير محضة أنها إنما هي لفظية قصد بها".

وهذان ضاربا زيد ،وهوءلاء ضاربو زيدٍ [-الآن أو غداً-](١) ،وإنْ شئت قلت : هذا ضاربٌ زيدا بالتنوين ونصب المعمول ،وهذان ضاربان زيدا ، وهوءلاء ضاربون زيدا ، بإثبات النون فيهما [-ونصب المعمول-](٢) ، ولا يجوز النصب مع حذف النون في هذا .

قال الفارسي : وكان أبو السَّمَّال(٣) يقرأ حرفاً يلحن فيه بعد أن كان فصيحاً وهو قوله تعالى : * إنكم لذائقو العذابِ الأليم *(٤) (٥- كان يقرأه إنكم لذائقوا العذابَ الأليم -٥) ،بنصب العذاب [-مع حذف النون-](٦) ،وهذا قد يتجه اتجاها بعيداً ،وهو أن هذه النون فيها معنى التنوين ،فلا يبعد أن تحذف لالتقاء الساكنين كما يحذف التنوين ،لالتقائهما وذلك [-نحو-](٧) قراءة بعضهم(٨) * قل هو الله أحدُ الله الصمد * فإنْ قلت : إنَّ النون ها هنا محركة ،فأين الساكنان؟.

فالجواب أنها إنَّما حذفت اعتباراً بسكونها في الأصل وسكون ما بعدها في اللفظ ،ويوءنسك(٩) بهذا ما قاله ابن جنى في مثل

---

(١) زيادة من "ح".
(٢) تكملة من "ح".
(٣) هو قَعْنَبُ بنُ ابي قعنب ابو السَّمَّال العدوى البصرى ،له اختيار في القراءة شاذ عن العامة. ترجمته في غاية النهاية ٢٧/٢.
(٤) الصافات : ٣٨ ،وبنهاية الآية ينتهى النقل عن الفارسي من الإيضاح : ١٥٠ ،وما قاله الفارسي رواه عن ابي عثمان عن ابي زيد .
(٥-٥) ساقط من "ح".
(٦) تكملة من "ح".
(٧) زيادة من "ح".
(٨) قرأ بها أبانُ بنُ عثمان ،وزيد بن علي ،ونصر بن عاصم ،وابن سيرين ،والحسن ،وابن ابي اسحاق وابو السَّمَّال ،وابو عمرو وغيرهم البحر المحيط: ٥٢٨/٨.
(٩) في الأصل "يأنسك".

قوله تعالى : ﴿ قل هلم شهداءكم ﴾(١): إنَّ الأصل " ها " للتنبيه ، و " لم " فعل أمر ثم حصل التركيب بين اللفظين ، فصار " هالم " ثم حذفت ألف " ها " لالتقاء الساكنين أحدهما سكونها(٢) في نفسها ، والآخر سكون(٣) اللام التي بعدها في أصلها ؛ لأنَّ أصلها " الْمُم " فحصل أنَّ الألف حذفت من " هلم " اعتباراً بسكونها في اللفظ وسكون / ما بعدها في الأصل(٤) ، (٥- فهذه ومسألتنا سِيَّان ، فتفهم ذلك والله المستعان -٥). ١٣٢

ثم قال : (فإن عطفت على الاسم المخفوض باسم الفاعل ، جاز في المعطوف الخفض والنصب)(٦).

لا يخلو أن يكون اسم الفاعل بمعنى الماضي ، أو الحال ، أو الاستقبال ، فإنْ كان بمعنى الماضي جاز في المعطوف الخفض والنصب ، فأما الخفض فبالعطف على اللفظ ، وهو أجود بشرط عدم الفصل ، وأما النصب فبإضمار فعل مقدر بلفظ الماضي كقولك : هذا ضارب زيد وعمرا [- أمس -](٧) تقديره : وضرب عمرا [- أمس -](٨) وأما تقدير أبي القاسم له بلفظ المضارع في أحد وجهيه(٩) فمعترَضٌ(١٠) ؛ لأنه لا دليل عليه وإنّما ينبغي أن

---

(١) الأنعام : ١٥٠.
(٢)(٣) في " ح " " بسكونها ".
(٤) انظر ما قال ابن جني في الخصائص : ٣/٣٥.
(٥-٥) في " ح " " فهذه مسألة تنظر إليها مسألتنا . والله أعلم ".
(٦) الجمل : ٨٥.
(٧) (٨) تكملة من " ح ".
(٩) تقدير أبي القاسم لناصب المعطوف إمّا فعلٌ مضارع أو ماض . انظر الجمل : ٨٥ ، وانظر شرح الرضي : ٢/٢٠٣ ونصه منقول فيما بعد .
(١٠) اعترض ذلك ابن السِّيد . انظر الحلل : ٢٠٣-٢٠٤.

يقدر بلفظ الماضي ،لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي[وهو الذى يدل على المضمر ، وإنّما يدل الشيء على ما هو بمعناه](١) . هذا هو الصواب إنْ شاء الله (٢) ، فإنْ كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال جاز أيضـا في المعطوف وجهان : الخفض ،والنصب ،فأما الخفض فبالعطف على لفظ ما قبله كما ذكرناه آنفًا ،وأما النصب فباضمار فعل ،أو اسم فاعل تقديره : هذا ضارب زيد ويضرب عمرا أو ضارب عمرا ،هكذا (٣) قدره سيبويه ، وجعله أبو عليّ معطوفاً على موضع المخفوض باسم الفاعل (٤) ،لأنه وإنْ كان مخفوضاً في اللفظ فإنّه منصوبٌ في الأصل ،و إنّما أضيف للتخفيف ، وإنّما سكوتُ سيبويه عن هذا الوجه لبيانه ،لأنه من باب مراعاة الأصول ، وسكتُ أبو عليّ عن الوجه الآخر لتنصيص الإمام عليه ،فاجتمع من ذلك كلـه جواز الأوجه الثلاثة التي هي : عطفه على الموضع ،ونصبه بإضمار فعـل مضارع ، أونصبه (٥) بإضمار اسم فاعل ، (٦-وهذا كله بيّن إنْ شاء الله . -٦)

ومن الناس (٧) من أنكر العطف هنا على الموضع ،كما أنكره فـي باب " إنّ " (٨) وحمل كلام سيبويه على ظاهره ،أنه لا يجوز العطف على الموضع في نحو هذا ،على ما ذكر في باب "إن" ،وهذا مما ينظر فيه ، فإنْ فصلت بالظرف بين المعطوف والمعطوف عليه فقلت : هذا ضارب زيـدٍ أمس وعمرا ،أو هذا ضارب زيدٍ الآن أو غدا (٩) وعمراً ، كان (١٠) النصب

---

(١) تكملة من "ح".
(٢) انظر شرح الرضي : ٢٠٣/٢ قال : " ولا يكون ذلك المقدر إلا ماضياً ليوافق المفسَّر إلا أن يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد أمس وعمرا غدا " .
(٣) في "ح" "كذا " وانظر الكتاب : ١٦٩/١ ومابعدها .
(٤) انظر مذهب أبي علي في الملخص : ٢٩٧ .
(٥) "نصبه "ساقطة من "ح" .
(٦-٦) ساقط من "ح" ،وهذه الأوجه ذكرها في البسيط جـ٣ ٩١٣-٩١٥ وشرح الرضي : ٢٠٠/١ .
(٧) منهم ابن أبي العافية كما في البسيط : ٩١٣ .
(٨) انظر ص
(٩) "أو غدا " ساقطة من "ح". (١٠) في "ح" "صار".

أجود من الخفض لما يلزم على الخفض من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في التقدير (١) ؛ لأنّ المخفوض بعد الواو مخفوض في الحكم باسم الفاعل الخافض للأول ؛ لأنّ المعطوف شريك المعطوف عليه في العامل، فإذا قدمت الظرف على هذا المعطوف ، صار (٢) في الحكم فاصلا بين المضاف والمضاف إليه ، فكان النصب أجود ؛ [للخروج به عن هذا المحظور ، فتفهم ذلك ، فإنْ أخرت الظرف كان الخفض] (٣) أجود لأمرين :

أحدهما : المشاكلة اللفظية .

الآخر : عدم تكلف الإضمار ، والله أعلم .

مسألة : (٤) اختلف الناس في الناصب لدرهم من قولك : هذا معطي زيد درهما أمس ، فذهب القاضي إلى أنه منصوب باسم الفاعل المذكور ، وإنْ كان بمعنى الماضي ؛ لأنه لمّا أُضيفَ إلى الأول تعذرت إضافته إلى الثاني ، [ولما] (٥) كان يطلبه في المعنى ، وجب أن ينتصب به (٦) ، وإلى هذا كان يذهب بعض أشياخنا وهو : الأستاذ أبوعلي بن عبد المنعم رحمة الله عليه ، وذهب الأكثرون إلى أنّه منصوب بفعلٍ مضمرٍ مدلولٍ عليه باسم الفاعل المذكور ؛ لأنّه تصح منه لدلالته وإنْ لم يصح له العمل على هذا المذهب. (٧)

---

(١) في " ح " " في الحكم " .
(٢) في " ح " كان .
(٣) تكملة من " ح " .
(٤) هذه المسألة ساقطة من " ح " .
(٥) تكملة يقتضيها السياق ، وهي ليست من النسخ المعتمدة .
(٦) انظر مذهب السيرافي في شرح الجزولية للشلوبين : ٢٩٤ ، وشرح الرضي : ١/ ٢٠٠ والبسيط : ١/ ٨٩٣ ، والكسائي يعمل اسم الفاعل مطلقا . انظر البحر المحيط : ٤/ ١٨٦ .
(٧) هذا مذهب الفارسي وجماعة ، انظر الإيضاح : ١٤٣-١٤٤ ، وشرح الرضي : ١/ ٢٠٠ ، وانظر المسألة في البسيط : ٨٩٣ ، وشرح الجمل لابن بزيزة : ١/ ١٧٩ ، البحر المحيط : ٤/ ١٨٦ .

وأما مسألة : هذا ظَانُّ زيدٍ شاخصًا أمسِ (١) ، فزعم ٱبن جني أنه ناطَقَ فيها ٱلفارسيَّ فقطعه ، فقال له : إنْ أنت نصبت شاخصا باسم ٱلفاعل المذكور ،فقد أعملته بمعنى ٱلماضي ،وليس ذاك بمذهب ،وإنّ نصبته بفعل مضمر لزم منه ما ٱتفق على ٱمتناعه ،وهو الاقتصار (٢) ،بخلاف باب ٱعطيت ،فإنْ زعمت أن ٱلحذف هنا يكون على وجه الاختصار كان ذلك بمنزلة الثابت الموجود ، فما الذى ينصبه ؟ فإنْ قلت : فعل مضمر ،قلنا : فأين المفعول الثاني ،فان قلت محذوف اختصارا ، قلنا : فما الذى ينصبه ؟ لأنه بمنزلة الموجود ، فإنْ قلت : فعل مضمر قلنا ، فأين ٱلثاني ؟ وهذا يتسلسل أبدا ،قال : فسكت عنه الفارسي (٣) .

قال شيخنا أبو إسحاق ٱلغافقي : فظن لذلك ٱبن جني أَنَّ سكوتَه ٱنقطاع ،وليس كذلك ،وإنّما كان / إعراضًا على وجه الإنكار ١٣٣
أنْ يكون ذلك من كلام ٱلعرب .

وكان ٱلأستاذُ (٤) يحكي لنا صورةَ ذلك : مثل أن يخاطبه إنسانٌ بما ليس بصحيح ،فيعرض عنه ،ويميل برأسه إلى آخر ،ويقول له :

---

(١) انظر المسألة في البسيط : ٨٩٣ .

(٢) لأن ٱلاقتصار هو ٱلحذف بلا دليل ،ولا يجوز هنا لأن حذف ٱلمبتدأ وٱلخبر ،أو ما أصله ٱلمبتدأ وٱلخبر لا يجوز لأنها عُمَدٌ . انظر ص وعنوان ٱلإفادة : ١٧٩ وٱنظر معجم ٱلمصطلحات ٱلنحوية وٱلصرفية : ١٨٨ .

(٣) انظر مسألة ابن جنى مع ابي علي في ٱلبسيط : ٨٩٤ ،عن كتاب ٱلقد لٱبن جنى ،ويسميه في الخزانة : ٤/ ١٣٢ " ذا القد " وٱنظر ٱلمسألة في شرح الجزولية للشلوبين : ٢٩٤ ،وذكر هذه المسألة ٱلشاطبي عن أستاذه ٱبن الفخار عن أستاذه أبي إسحاق ٱلغافقي عن أستاذه بن أبي ٱلربيع عن أستاذه ٱلشلوبين من كتاب القد لٱبن جِنّي - شرح ٱلألفية ٣/ ١٧٤ .

(٤) يطلق المؤلف في ٱلعادة كلمة " الأستاذ " على ٱبن أبي ٱلربيع ، وربما عني بها غيره في بعض الأحيان ،فلعله أراد هنا ٱبن أبي ٱلربيع ،أو ٱلغافقي لقرب وروده .

اقرأ يافقيه ،كأنه يقول له : أَثبَتَ هذا من كلامِ العرب فيَقَعُ[(١)] فيه الكلامُ ؟!

فأما قوله تعالى : ﴿ وجاعل الليل سكنا ﴾[(٢)] فمنهم من قال: إنّه من هذا الباب ،فيكون اسم فاعل قد نصب المفعول الثاني ،وإنْ كان بمعنى الماضي بدليل القراءة الأخرى[(٣)] ، لمّا تعذرت إضافتُهُ إلى الثاني ،وحل الأول منه [- مَحَلَّ -][(٤)] تنوينه ، وكل اسم منون طالب لمابعده ، فإنّه ينصبه ،فكذلك هذا ،وهو رأي الشَّلَوبين[(٥)] ،وكذلك ابن عصفور[(٦)] ،وأما الأستاذ فأخذه على أن "سكنا" عنده حال و "جاعل" بمعنى خالق[(٧)] ،يتعدى إلى واحد ،فإنْ قلت : إنّما كان "سكنا" بعد الخلق ،لا في حال الخلق قلنا : يكون من باب التسمية بالمآل ،والله أعلم ،ويجوز أن يكون "سكنا" مفعولا ثانياً على وجه آخر بخلاف قول القاضي ،وهو : أن يكون اسم الفاعل هنا من باب الحال الدائمة ، فلم يعمل هذا باعتبار المضي ،ولكن باعتبار ما هو مستمر متصل الدقائق ، فتأمّلْ ذلك .

ثم قال : (وإذا[(٨)] ثنيت اسم الفاعل وهو بمعنى الحال والاستقبال[(٩)] وجمعته) إلى آخره .[(١٠)]

---

(١) في الاصل " يقع " وزيدت الفاء ليستقيم الكلام .
(٢) الأنعام : ٩٦ .
(٣) هي " وجعل الليل سَكَنًا " وقرأ بها عاصم ،وحمزة ،والكسائي .
انظر حجة القراءات : ٢٦٢ .
(٤) تكملة يقتضيها السياق .
(٥) انظر شرح الجزولية : ٢٩٤ ،والتوطئة : ٢٤٢ .
(٦) انظر المقرب : ١/١٢٤ .
(٧) انظر الملخص : ٢٩٨ .
(٨) في الجمل : ٨٨ " فإذا " بالفاء .
(٩) في الجمل " أو الاستقبال " وما أثبت موافق لبعض نسخ الجمل .
(١٠) في "ح " إلى آخر الفصل .

ضابطُ هذا ٱلفصل أن[تقول](١) : ٱسمُ ٱلفاعلِ إذا كان مجردًا من ٱلألف وٱللام ،فإنَّه إنْ كان بمعنى ٱلماضي لزم ٱلإضافةَ ، وإنْ كان بمعنى ٱلحال وٱلاستقبال فوجهان ، وقد تقدم ذلك فيما قبل ، وإنْ كان مقرونا بٱلألف وٱللام ،فإنَّه يعمل مطلقا ، سواء كان بمعنى ٱلماضي ،أو الحال ،أو ٱلاستقبال ،ولا يخلو [حينئذ](٢) أن يكون مفردا ، أو [جمعا](٣) مكسرا أو مجموعا بٱلألف والتاء ،أو مثنى ،أو مجموعا على حدِّه ، فإنْ كان مفردا ،أو [جمعا](٤) مكسرا أو مجموعا بٱلألف والتاء، نظرت إلى معموله ، فإن كان بٱلألف واللام ،أو مضافًا إلى ما هما فيه ،(٥) أو إلى ضمير ما هما فيه على رأيٍ(٦) ،جاز وجهان : ٱلنصب على ٱلأصل ، والخفض على الإضافةِ ،وإنْ كان مثنى ،أو مجموعاً على حَدِّه جاز إثباتُ النون وحذفُها مطلقاً ،فإذا أنت أثبتها(٧) لم يكن في ٱلمعمول إلاَّ ٱلنصبُ ، وإنْ حذفتها جاز في ٱلمعمول وجهان :

أحدهما : الخفض على ٱلإضافةِ مطلقاً ،سواء كان ٱلمعمولُ بٱلألفِ واللامِ ،أوكانَ مضافاً إلى ما هما فيه ،أوإلى ضمير ما هما فيه ،على ٱلخلاف ٱلمذكور ،وجاز ٱلنصبُ على ٱلأصلِ ، ويكون حذف النونِ(٨) إنَّ ذاك تخفيفاً ، لأنَّ ٱلألفَ وٱللامَ بمعنى ٱلذي ،وٱلموصول يحتمل ٱلتخفيف.(٩)

---

(١) تكملة من "ح ".
(٢) زيادة من "ح " .
(٣) زيادة من "ح ".
(٤) زيادة من "ح ".
(٥) انظر ٱلمسألة في شرح ٱلجمل لٱبن عصفور : ١/٥٥٢ وٱلملخص : ٢٩٨.
(٦) نحو: "الرجل الضارب غلامه "وبه قال ٱبن مالك ، وٱبن عصفور ، انظر شرح ٱلرضي : ١/٢٨٣ ،وشرح ٱلجمل لٱبن عصفور : ١/٥٥٦.
(٧) في "ح " "فإن أثبتها " .
(٨) في "ح " "التنوين " خطأ.
(٩) انظر ٱلملخص : ٢٩٨-٢٩٩ وشرح ٱلجمل لٱبن عصفور : ١/٥٥٦.

واختصار هذه المسألة أن نقول: لا يخلو اسم الفاعل المقرون بالألف واللام أن يكون معربا بالحركات، أو بالحروف، فإنْ كان معربا بالحركات جاز في معموله النصبُ على الأصل، والجرُ بالإضافةِ بشرط أن يكون بالألفِ واللامِ، أو مضافاً إلى ما هما فيه، أو إلى ضمير ما هما فيه على رأيٍ، وإنّ كان هذا (١-١) المعمول مجرداً مما ذكر لم يكن فيه إلّا النصبُ إجْمَاعًا، إلّا ما يُحكَى عن الفراءِ (٢) من جوازِ جره (٣-٣) اعتباراً بالمعنى، لأنّك إذا قلتَ: هذا الضارب زيدٍ، فمعناه وتقديره: هذا الذي هو ضارب زيد (٣-٣)، (٤-٤) فعلى هذا المعنى جوزه الفراء (٤-٤)، وإلا كثر التعلّق بظاهر اللفظ.

وإنْ كان اسم الفاعل المقرون بالألف واللام، معرباً بالحروفِ (٥) جاز إثباتُ النون وحذفها، فإذا أثْبَتَها لم يكن في المعمول إلّا النصبُ، أو الجرُّ بلام الإضافةِ، وإنْ حَذَفَها (٦)، جاز جره ونصبه، فالجر بالإضافة، والنصب على المفعولية، ويكون حذف النون إذْ ذاك تخفيفاً، وتقصيراً للصِّلةِ، فتفهم ذلك والله المستعان.

ثم قال: (واعلم أن اسمَ الفاعلِ إذا كانَ بمعنى المضي، فأضفته إلى نكرة تنكر) (٧) إلى آخره. (٨)

(١-١) في ح " على الخلاف في ذلك، فإن كان هذا ".
(٢) انظر مذهب الفراء في المفصل: ٨٤، وشرح الكافية لابن مالك: ٩١٣.
(٣-٣) في ح " اعتباراً بأن هذا الضارب زيد عنده بالذى هو ضارب زيد ".
(٤-٤) ساقط من " ح ".
(٥) في الأصل " بالحركات ".
(٦) في " ح " " وإذا حذفتها ".
(٧) الجمل: ٩٠.
(٨) في ح " إلى آخر الفصل ".

اسم الفاعل إذا كان مضافا وهو بمعنى الماضي ، فمعناه غير مخالف للفظه ،فاللفظ لفظ المعرفة ،والمعنى معنى المعرفة ،وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، فلفظه مخالف لمعناه ،فاللفظ لفظ المعرفة ،والمعنى معنى النكرة ،واستدل النحاة على تنكير هذا وما أشبهه

بأحدَ عشرَ دليلا وهي : / دخول رُبَّ ، وكَمْ ،وكُلّ ،وأيّ ، ولا ١٣٤
النافية ،ومن الزائدة ،ووصف النكرات بها ،ووصفها بالنكرات ،والإخبار بها عن النكرات ،ووقوعها أحوالا ،وتمييزا [١] ، وذلك أن هذه الأشياء من أحكام النكرات ،واللفظ إذا كان مخالفا لمعناه فلا سبيل إلى إثبات ذلك المعنى إلَّا بدليل يقتضيه ، فتأمل ذلك [٢] والله المستعان .

ثم قال : (فأما شَبِيهُك فمعرفةٌ وحدَه)[٣].

إنَّما فرق بين شبه ،وشبيه ،لأنَّ شبيهًا من أمثلة المبالغة ، فلا يقال : زيدٌ شبيهك إلَّا إذا استغرق جميع وجوه الشبه ، فكأنه قال : زيد المعروف بشبيهك ، فصار بمنزلة الماضي ، فكانت إضافته محضة ، وأما زيد شبهك ،فإنَّهُ يقال : على معنى أنَّ بينهما شبهًا ما غيرَ معيّنٍ ، فكانت إضافته غير محضة ، فهو نكرة .[٤]

وأما البيت [٥] الذى جاء به شاهدًا على أنّ إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال غير محضة ،ففيه إشكال من جهة أن جره برب يقتضي أنه نكرة ، [٦- لأنَّ "رب" مخصوصة -٦] بالنكرات ،

---

(١) انظر بعض هذه الأدلة في البسيط : ٩٢٢ .
(٢) "فتأمل ذلك" ساقط من "ح".
(٣) الجمل ٩٠ وفي إحدى نسخ الجمل نص على أن شبيهك بالياء.
(٤) انظر البسيط : ٩٢٨ .
(٥) وهو: يا رُبَّ غابطِنا لو كان يطلبكم   لاقى مباعدةً منكم وحرمانا
(٦-٦) في "ح" "لأنه حرف مخصوص".

ومن حيث هو في حيز "رُبَّ" يقتضي أنَّه بمعنى الماضي ، لأن "رب" مخصوصة بالماضي (١) ، فيلزم كونُهُ بمعنى الماضي ، وإذا كان بمعنى الماضي كانت إضافتُه محضةً ، فأثمر هذا أنَّه نكرةٌ اعتبارًا بجره برب ، ومعرفةٌ اعتبارًا بكونه بمعنى الماضي ، وهذان متضادان (٢) ، وَرَفْعُ هذا الإشكال بأن نقول (٣) : هو من باب حكاية الحال الماضية ، وفيه بحث فتأمل ذلك (٤) ، والله المستعان .

مسألة : يقال : هذا الضارب الرجلِ زيد ، بخفض الرجل وزيد ونصبهما ، وخفض الأول ونصب الثاني وبالعكس على أصل البغداديِّين في مراعاة توهم الفروع (٥) ، فأما نصبهما معًا فلا إشكال (٦) ، لأنه الأصل فيهما ، فينتصب الأول على أنه مفعول به ، وينتصب الثاني على وجهين : على البدل وعطف البيان ، وأما خفضهما ففرع النصب ، فينخفض الأول بإضافة الضارب إليه ، بالحمل (٧) على مسألة الحسن الوجه (٨) ، وستبين في بابها إنْ شاء الله ، وينخفض الثاني على وجهين :

أحدهما : عطف البيان ، وهو الأظهر وعليه الأكثر (٩) .

---

(١) في "ح" لأنَّ رُبَّ حرف مخصوص بالماضي .
(٢) في "ح" "متدافعان" .
(٣) في "ح" "أن تقول" .
(٤) في "ح" "فتأمله" .
(٥) انظر ذلك في التذييل والتكميل : ٤/٢١٥/ ب.
(٦) في "ح" "فظاهر".
(٧) في "ح" "حملا" .
(٨) انظر المسألة في الخصائص : ١/٢٩٧ .
(٩) انظر التذييل والتكميل : ٤/٢١٦ ، فقد أعربوا "بشرا" عطف بيان في قوله : * أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ *
وهذا مذهب الأكثرين ، فلا يصح أن يكون بدلا ، لأنَّ البدل في نية إحلاله محل المبدل منه ، وعليه فلا يجوز : أنا ابن التارك بشر ، لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام نحو "التارك" إلا إلى ما فيه الألف واللام ، ولا يقال : الضارب زيدٍ بالإضافة . انظر شرح قطر الندى : ٣٣٩ .

والثاني : على البدل على طريقة الأعلم ،لأنه يقول : يجوز في التابع ما يمتنع في المتبوع ،لأن (١) المتبوع مباشر للعامل فيه لفظا ، والتابع غير مباشر له لفظاً ، فالمسألة لها ظاهر وباطن ،فمن تعلق بالظاهر جوز البدل ،ومن تعلق بالباطن منع البدل والتزم عطف البيان .

وأما خفض الأول ونصب الثاني (١- فبلا إشكال ،فخفض الأول بإضافة اسم الفاعل إليه كما تقدم ، وأما نصب الثاني فعلى الوجهين اتفاقا -١) ،وهما البدل وعطف البيان ،وكلاهما على الموضع .

(٣- وأما عكس هذه المسألة التي أضفناها إلى أصل -٣) البغداديين وهي : نصب الأول وخفض الثاني ،فوجه ذلك أنه إنما انخفض على توهم خفض ما قبله ،لأن البغداديين يراعون الفروع (٤- كما نراعي نحن الأصول -٤) ، وذلك أنك إذا نصبت الثاني مع جر الأول فهو على مراعاة الأصل ،لأن الأول مخفوض في اللفظ وأصله النصب (٥) ، فمراعاة هذا الأصل بيّنة بلا إشكال ،وإذا نصبت الأول وخفضت الثاني ، فإنما ذلك على توهم خفض هذا المنصوب ،وتوهم خفضه فرع ،ونظير هذه المسألة في بيت الكنديّ (٦) ،وهو قوله :

---

(١) في الأصل " لا " وانظر التذييل والتكميل : ٤/٢١٦/٢أ .

(٢-٢) في " ح " فظاهر ،لأن الأول ينخفض بإضافة الضارب إليه ،وأما الثاني فإنه ينتصب على الوجهين اتفاقا " .

(٣-٣) في " ح " وأما عكس هذه المسألة ،وذلك ما أضفناه إلى أصل .. "

(٤-٤) في " ح " "كما تراعى الأصول عند الجميع " .

(٥) في " ح " "منصوب في الأصل " .

(٦) " وهو قوله " ساقط من " ح " . هذا البيت أحد أبيات المعلقة . انظر الديوان : ٢٢ ،وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى : ٩٧ .

وظل طُهاةُ اللحم من بين منضجٍ صَفيفَ شِواءٍ أو قَديرٍ معجَّلِ

فقال البغداذيون في قوله : "أو قديرٍ" إنّه عطف على توهم الخفض في صفيف (١)، فهذا من باب مراعاة الفروع .

وقال سيبويه [بذلك] (٢) في قول زهير : (٣)

بدا لِيَ أنني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

فقال في قوله : "ولا سابقٍ" إنّه عطف (٤) على توهم الخفض في مدرك (٥)، فهذا أيضا من باب مراعاة الفروع ، إلّا أنّ سيبويه وجّه المسموع ، والبغداذيون طَرَدُوا ذلك وجعلوه أصلاً مقيسًا ، والله أعلم .

فتحصل في قولك : هذا الضارب الرجل زيدا ، أن يضبط بأربعة أوجه ، وهي خفضهما معا ، ونصبهما معا ، وخفض الأول ونصب الثاني ، وخفض الثاني / ونصب الأول ، (٦- على الوجوه المتقدم بسطها والله أعلم -٦) ١٣٥

---

(١) انظر قول البغداديين في شرح القصائد السبع لابن الأنباري : ٩٧ ، والتذييل والتكميل : ٤/٢١٥/ب وانظر الخصائص : ٢/٣٥٣ .

(٢) تكملة من "ح" وانظر الكتاب ١/٣٦ ، وقد أنشده في ستة مواضع أخَرَ ، بعضها بنصب سابق ، وانظر المسألة في شرح عيون سيبويه : ١٤٩ ، ١٨٤ .

(٣) هذا البيت نسبه سيبويه خمسَ مرات إلى زهير ، ونسبه مرة واحدة لِصِرْمَةَ الأنصاريّ ، وذكر الأصمعيّ أنه لِصِرْمَة ، إذْ لا يشبه شعرَ زهير . الوصايا : ٨٤ ، وهو في شرح ديوان زهير : ٢٨٧ ، والمقتضب : ٢/٣٣٩ ، ٤/١٩١ والخصائص : ٢/٣٥٣ ، ٤٢٤ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١/٧١-٧٢ ، والخزانة : ٣/٦٦٥ .

(٤) في "ح" "معطوف" .

(٥) قال هارون بن موسى : ".. لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى ، وكانت مما يلزم الأول نَوَوْها في الحرف الأخير حتى كأنهم تكلموا بها في الأول" . شرح عيون سيبويه : ١٨٤ .

(٦-٦) في الأصل "على الوجوه المذكورة المتقدم ذكرها" ، والله المستعان .

باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل

الأمثلة التي يراد بها المبالغة أكثر مما ذكر، ولكن الذى يعمل منها عمل اسم الفاعل هي هذه الخمسة على رأى سيبويه (١)، وخالف أبو العباس في فَعِيلٍ، وفَعِلٍ (٢)، وقدح في البيتين المستشهد بهما على صحة إعمالهما، فبيت فعيل قول الشاعر: (٣)

حتَّى شآها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ ... باتت طِرابًا وبات الليل لم يَنَم

وبيت فَعِل [- قوله -]: (٤)

حَذِرٌ أمورًا لا تَضِيرُ وآمِنٌ ... ما ليس مُنْجِيَهُ من الأقدار

فجعل "مَوْهِنًا" في الأول ظرفا، والظرف ينتصب بالمعاني (٥)، وقال في البيت الثاني: انه مصنوع، قال: حدثني أبوعثمان المازنيّ قال: حدثني أبويحيى اللاحقي قال: لقيني سيبويه فقال لي: هل تحفظ

---

(١) الكتاب: ١/١١٠ وهي "فعول، وفعّال، ومفعال، وفَعِل، وفَعِيل".

(٢) المقتضب: ٢/١١٤-١١٥ وهو رأى المازني أيضًا انظر شرح الجمل لابن الضائع: ٢٧.

(٣) البيت لساعدة بن جُؤَيَّة الهُذَليّ، وانظر شرح أشعار الهذليين: ١١٢٩، والكتاب: ١/١١٤. وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٦٢، والبسيط: ١٠٥٨، والمغني: ٥٦٨ وشرح أبياته: ٦/٣٢٤، والخزانة: ٣/٤٥٠، ومعنى "شآها" شاقها، و"مَوْهِنًا" في هَدْأَةٍ من الليل.

(٤) تكملة من "ح" والبيت يزعم أبان اللاحقي أنه له، صنعه لسيبويه حين طلبه شاهدا على إعمال "فَعِل" انظر ما سيأتي، وشرح أبيات سيبويه: ١/٤٠٩، والخزانة ٣/٤٥٧، ويقال إنّه مجهول ونسبه الأعلم: ١/٥٨ للأخفش الأوسط، وقيل لابن المقفع وانظر في الكتاب: ١/١١٤ والمقتضب: ١١٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/٤٠٨ وشرح عيون سيبويه: ٧٩ وأمالي ابن الشجرى: ٢/١٠٧. والحلل: ١٣١، وشرح الكافية لابن مالك: ١٠٣٩، والبسيط: ١٠٥٨ والخزانة: ٣/٤٥٦.

(٥) المقتضب: ٢/١١٤، وانظر الخزانة: ٣/٤٥٠.

في إعمال فَعِل شيئا ؟ فقلت له : نعم وصنعت له هذا البيت [١] ،فإذا كان هذا البيت مصنوعا ،و " موهن " في الأول ظرفا سقط الاحتجاج بهما على إعمال المثالين المذكورين .

الجواب : أن مَوْهِنًا في الأول إنّما انتصابه على أنه مفعول به ، وهو [٢] مقتضى آخر البيت ،لقوله : وبات الليل لم ينم ،فاقتضى معنى البيت أن كليلا في معنى مكل لا على معنى أنه يكل في نفسه في ساعة من الليل ،هذا بعيد جدا من معنى البيت ،

وأما الثاني فإنّ اللاحقي قد أقر على نفسه فيه بالكذب ،لأنه بين أمرين : إمّا أن يكون كذب لنا ولم يلق سيبويه قط في مثل هذا ، وإمّا أن يكون لقيه وكذب له فيما سأله عنه ، فينبغي أن يكون [٣] على أنّه كذب لنا ، دون أن يكون كذب لسيبويه ،لأنّ سيبويه لم يكن ليثبت في متن كتابه إلاّ ما صح عنده من أقوال العلماء المشاهير (٤- بالعلم والثقة والأمانة -٤) كالخليل ،ويونس ،وأبي زيد ،وأبي الخطاب ،ونظرائهم ، ولم يكن اللاحقي من طبقة هؤلاء ، فثبت صحة إعمال المثالين المذكورين، [٥] فالأمثلة خمسة كما قال أبو القاسم.

(٦- ولا تعمل هذه الأمثلة -٦) إلاّ بالشروط الأربعة التي يعمل

---

(١) انظر هذه الحكاية عن المبرد في شرح عيون سيبويه : ٧٩ . وانظر أيضا الحلل في شرح أبيات الجمل : ١٣١ .
(٢) في الأصل " وهي ".
(٣) في " ح " " يحمل ".
(٤-٤) ساقط من " ح ".
(٥) انظر شرح أبيات سيبويه : ١/ ٤١٠ وانظر البسيط : ١٠٥٩ .
(٦-٦) في " ح " " واعلم أنّ هذه الأمثلة لا تعمل ".

بها اسم الفاعل (١) ، (٢- إلّا أنّ أبا الحسن بن خروف خالف في إعمالها بمعنى الماضي -٢) ، وقال : إنها تعمل بمعنى الماضي ؛ لما فيها من معنى المبالغة (٣) ، بخلاف اسم الفاعل ، وخالف الكوفيون أيضا في إعمال هذه الأمثلة [مطلقا] (٤) وجعلوا المنصوب بعدها مفعولا بفعل مضمر يدل عليه المثال ؛ لأنّه قد يدل ما لا يعمل ، ولهذا لا يتقدّم عندهم عليها المنصوب بعدها ، لأنّ المدلول لا يتقدم على الدليل (٥) ، وعلى طريقة البصريين تتصرف فيما تعمل فيه تصرّف اسم الفاعل ، فيتقدم المعمول (٦) ويتأخر (٧).

وأما قول أبي القاسم : (وفي فَعِل اختلاف) (٨).

[فليس بجيد و] (٩) كان ينبغي أن يقول : وفي فَعِل ، وفعيل اختلاف ؛ لأنّ الذي خالف في أحدهما خالف في الآخر ، فالخلاف فيهما واحد" (١٠)

---

(١) البسيط : ١٠٥٦.

(٢-٢) في "ح" "لأنها مختصرة منه خلافاً لأبي الحسن بن خروف في جواز إعمالها بمعنى الماضي".

(٣) انظر شرح الجمل لابن خروف : ٧٨ وهمع الهوامع : ٥/ ٨٩.

(٤) زيادة من "ح".

(٥) انظر قول الكوفيين في مجالس ثعلب : ١٢٤ ، ١٩٦ وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٩٨٨ . والمساعد ٢/ ١٩٣ وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٦١.

(٦) في "ح" "المفعول".

(٧) في "ح" "ويتوسط ويتأخر" انظر الكتاب : ١/ ١١٠-١١١ ، والبسيط : ١٠٦٤.

(٨) الجمل : ٩٣.

(٩) تكملة من "ح".

(١٠) هذا الاعتراض الذى اعترض به ، كان اعترض به ابن السِّيد . انظر إصلاح الخلل : ٢٠٧ ، وقال في البسيط : ١٠٦٦ اعتذارًا

===

(١- وظاهر كلامه أنّه [لم]* يستحضر (٢) في الوقت هذا المعنى ، فاعرف ذلك ، والله المستعان. -١)

فصل : واختلف الناس في القياس والسماع في هذه الأمثلة على قولين :

أحدهما : أنه لا يقال منها إلّا المسموع ، من ثلاثي كانت ، أو من رباعي .

والقول الثاني : أنه يقاس على المسموع منها لكن بشرط أن يكون [ذلك] (٣) من الثلاثي (٤) ، ويتفق عن قصر الرباعي على السماع ؛ لكثرة استعمالها من الثلاثي ، وندور ذلك في الرباعي. (٥)

ثم إنّ هذه الأمثلة تتفاضل في المبالغة ، فأما فَعُول ، وفَعَّال ، ومِفْعَال فأكثرها مبالغة (٦) واستعمالا (٧) ، وفَعِيل دونها (٨) مبالغة واستعمالا ، وفَعِل دونه مبالغة واستعمالا .

وقد تكون المبالغة فيها وهي من فعل غير متعد نحو: مِطْرَابةٍ ومِعْزَابةٍ ، وقوام ، وصوام ، وزعم ابن عصفور أنها لا تكون من غير المتعدى ، (٩)

=== عن ابي القاسم بعد أن أورد اعتراض ابن السِّيد ويظهر لي أنه إنّما قصد لتصحيح البيت الذى احتج به سيبويه وهو "حَذِر أمورًا" ، لأن المازني لم يره حجة ، وقال : إنّه مصنوع . ففي كلام أبي القاسم تنبيه على ذلك ".

(١-١) في "ح" "ولعله لم يستحضر في الوقت صحة الخلاف ، فاقتصر على ما حقق والله أعلم. * «لم» تكملة من "ح".

(٢) في الأصل "يستحذر" والتصويب من "ح".

(٣) زيادة من "ح".

(٤) في الأصل "الثاني" خطأ ، وانظر المسألة في شرح ألفية ابن معطي : ٩٩٣ ، شرح الرضي : ٢٠٢/٢ وانظر البسيط : ١٠٥٤-١٠٥٥ .

(٥) في "ح" "من الرباعي".

(٦) خالف في ذلك ابن أبي الربيع بناءً على القياس . البسيط : ١٦٤ .

(٧) الكتاب : ١١١/١-١١٢ ، وشرح الكافية لابن مالك : ١٠٣١ .

(٨) في الأصل "دونهما".

(٩) انظر شرح الجمل : ٥٦١ .

وَيرِدُ عليه ما تقدم ،وأما جمعها تسليما أوتكسيرا أو لَحَاق التاء وامتناعها في موضعه التكسير (١) ، لتعلق أحدهما بالآخر ،والله أعلم.

مسألة (٢) : وجه إِعْمال هذه الأمثلة عَمَلَ اسم الفاعل - وإنْ فاتها بعضُ الأوجه التي عمل بها اسم الفاعل ،وهو الجريان اللفظي /- ١٣٦
أنهم جعلوا ما فيها من زيادة المعنى ،قائما مَقَامَ ما فاتها من الجريان مع أن الاعتبار المعنوي أقوىٰ من الاعتبار اللفظي ، أو تقول إِنْ شئت إِنَّما أُعمِلَت عَمَلَ اسمِ الفاعلِ ،مع فواتِ الجريانِ من جهة أنَّها واقعةٌ موقعَ اسم الفاعلِ على معناه ، ونائبةٌ عنه (٣) ، كما أن المصدر في الأمر عامل عمل الفعل ،لأنه واقع مَوْقِعَهُ على معناه ،ونائب عنه نحو قولهم : ضربا زيداً ،وكذلك أسماء الأفعال وغير ذلك مما يكثر ، فقولك : هذا ضراب زيداً واقع موقعَ قولك : هذا ضارب زيدا ضربا كثيرا ،ثم عدل عن هذا لذلك ،لضربٍ من الاختصار المقتضي لكلامهم ،وكذلك جمع اسم الفاعل المكسر ،والمسَلَّم ،وتثنيته ،وجمع هذه الأمثلة ،وتثنيتها ،كل ذلك يجرى في العمل مَجْرَىٰ واحده.

أما التثنية وجمع السلامة فأمرهما واضح ،لسلامة بناء الواحد ، وأما جمع التكسير فإنّه من باب ما أُجْرِيَ فيه الفرع مُجْرَىٰ أصله.

فَإِنْ قيل : فهلا عمل مصغراً كما عمل مكبرا ،فيكون في الموضعين من باب ما أجري فيه الفرع مَجْرَىٰ أَصْلِه ،وإلَّا فما الفرق ؟

---

(١) أي جمع التكسير ،وانظر البسيط : ١٠٦٤.
(٢) هذه المسألة جميعها ساقطة من "ح".
(٣) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٩٨٨ ،وانظر شرح ابن عصفور : ١/ ٥٦٠.

الجواب من وجهين :

أحدهما : التزام هذا الإيراد أنه في الموضعين جارٍ مجرى أصله في الإعمال والإهمال ، فعمل المكسّر عمل أصله (١) ، وأهمل المصغر بإهمال أصله ، بيان ذلك : أن أصل المكسر واحده ، وهو مستحق للعمل ، فجرى مجرى أصله ، والمصغر أصله المكسر الموصوف ، والمكسر الموصوف لا يعمل ، ففرعه المصغر لا يعمل ، ألا ترى أنك إذا قلت : هذا ضويرب ، أن الأصل أن يقال : هذا ضارب حقير ، ثم اختصر فقيل عِوَضاً منه : هذا ضويرب ، كما قالوا : إنّ قولك : هذا ضراب زيدا مختصر من قولك هذا ضارب زيدا ضربا كثيرا ، وكما قالوا في نحو أين زيد : إنه مختصر من قولك : أفي الدار زيد ، أم في كذا ، أم في كذا ، ثم اختصر ذلك كله إلى اللفظ المستعمل ، وأما ضَرَّابٌ زيداً ، فمختصر من قولك : ضاربٌ ، وضاربٌ ، وضاربٌ ، وهذا الأصل مستحق العمل فجرى فرعه مجراه في العمل ، وإلى هذا المعنى أشار أبو عليّ في " الإيضاح " قال : إنّما لم يعمل اسم الفاعل مصغّراً من حيث لم يعمل موصوفا ، لأنّ التصغير في الاسم بمنزلة وصفه بالصغر (٢) ، وهذا واضح إنْ شاء الله .

الوجه الثاني : من وجهي الإهمال ، أن تصغير اسم الفاعل يستلزم تقييد الفعل (٣) الذي هو عمدة العمل ، وتضعيف جانبه ، وكل واحدٍ من الأمثلة ، وجمع التكسير ، يستلزم تكثير الفعل وتقوية جانبه ، ولذلك اعتمد ابن خروف على هذا المعنى ، فأعمل الأمثلة ،

---

(١) أي ومفرد المكسّر مستحق للعمل.

(٢) التكملة : ٤٨٦ - ٤٨٧ " باب التصغير ".

(٣) في الأصل " الفصل " بالصاد المهملة ، وهي ساقطة من " ح " كما سبقت الإشارة .

وإنْ كانت بمعنى الماضي وقد مضى ذلك.(١)

وانظر إلى مسألة : قلما سرت حتى أدخلَ المدينة ، في باب حتى في الأفعال(٢) ، فإن العرب تنصب المضارع في هذا الموضع لتقليل سبب الدخول وتضعيفه ، فإذا قلت : كثر ما سرت حتى أدخلُها ، فإنك ترفع ، لأنّ الموضع موضع تكثير ، فالفعل حاصل وهو سبب الدخول ، وهذا تدقيق في الموضع ، فتأمله ، فإنك لا تجده هكذا ، وبالله التوفيق .

---

(١) انظر ما سبق ص: ٤٦٧ .

(٢) انظر ص: ٧٨١ .

باب الصفة المشبهة

باسم الفاعل فيما تعمل، وإنما تعمل فيما كان من سببها (١)

الصفة المشبهة باسم الفاعل هي : كل صفة تثنى، وتجمع، وتذكر، وتؤنث، وليست على شكل المضارع، ولا هي من أمثلة المبالغة، كحَسَنٍ، وكَرِيم، وقُرَشِيّ، وسائر المنسوبات، هذا رسم الأستاذ رحمه الله (٢).

وقال ابن عصفور : الصفة المشبهة هي كل صفة مأخوذة من فعل غير متعدٍّ تثنى وتجمع، وتذكر، وتؤنث، كقائم، وذاهب، [وحسن (٣)] وكريم، وما أشبه ذلك (٤).

ورَسْمُ الأستاذ أعمُّ من هذا ؛ لأنه يعم جميع المنسوبات، بخلاف رسم ابن عصفور، فهو أجود، والله أعلم، إلَّا أنَّ نحوَ منطلق، وذاهب، وقائم مما هو غير متعدٍّ وجارٍ على الفعل المضارع متردد العمل عند الأستاذ بين الصفة واسم الفاعل، فرفعه الظاهر عنده على التشبيه بالفعل ونصبه الاسم على التشبيه باسم الفاعل المتعدي (٥)، وهو بيّن في ذلك.

---

(١) في "ح" "باب الصفة المشبهة باسم الفاعل" وورد في الجمل : ٩٤ "باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه"، وما بعده من نص الجمل لا من العنوان، والترجمة التي في الجمل توافق ما نص عليه بعد قليل.

(٢) انظر البسيط : ١٠٦٧ والملخص : ٣٠٩.

(٣) زيادة من "ح".

(٤) شرح الجمل : ١/٥٦٦.

(٥) البسيط : ١٠٧٤ - ١٠٧٥.

واختلف الرجلان أيضا في رفع هذه الصفة للظاهر، بعد اتفاقهما / على أنّ المنصوبَ بها على التشبيه [بالمنصوب] (١) ١٣٧
باسم الفاعل [المتعدى ، وأما الأستاذ فلم يفرق بين الرفع والنصب في أنّ جميع ذلك على التشبيه باسم الفاعل] (٢) ، وفرّق ابن عصفور فقال : أما رفعها (٣) للظاهر فليس على التشبيه باسم الفاعل ،وإنّما هما في ذلك بمنزلة واحدة (٤) ،وأما نصبها ما بعدها فعلى التشبيه باسم الفاعل ، فتعلق الأستاذ بظاهر ترجمة أبي القاسم حيث قال : (باب الصفة المشبَّهةِ باسم الفاعل فيما تعمل فيه) ،لأن قوله : فيما تعمل فيه يقتضي عمومَ العملين ،وذلك أن حرف " ما " من ألفاظ العموم ،فكأنه قال : المشبهةِ في كل ما تعمل فيه ، فظاهره (٥) ما قلناه من عموم العملين .

ويقول ابن عصفور : هذا العموم قد دخله تخصيص الضمير المستتر ، لأنّ عملها فيه ليس على التشبيه اتفاقًا ، (٦- والعموم إذا دخله تخصيص فهل يبقى عامًّا في الباقي ،أويعودُ مُجْمَلا ؟ هذا مما اختلف فيه أرباب الأصول ،فيقول الأستاذ بالثاني ،وابن عصفور بالأول -٦) فإذا قلنا بالإجمال ، (٧- قيل لابن عصفور -٧) فماذا يفسِّر ذلك المجمَل ؟

---

(١) تكملة من "ح ".
(٢) تكملة من "ح " وانظر المسألة في شرح ابن عصفور : ١/ ٥٧٠ .
(٣) في الأصل " رفعه ".
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٧٠ ،وهو مذهب ابن الطراوة انظر البسيط : ١٠٧٥ .
(٥) في "ح " "فظاهرها ".
(٦-٦) في "ح " "والعموم إذا دخله تخصيص عادَ مجملاً على رأى بعض أهل الأصول ،ويبقى عاما في الباقي على رأى آخرين ، فيقول ابن عصفور بالأول ،والأستاذ بالثاني .
(٧-٧) في "ح " "على قول ابن عصفور ".

فيجيب : بأن الإمام لمّا ذكر هذا الباب لم يذكر فيه إلّا النصبَ ثم الخفض منه (١) ،فهذا دليل على أن مذهب الإمام ما قلناه من (٢) أنّ التشبيه إنّما هو في النصب دونَ غيره (٣).

أجاب (٤) من قال بالطريقة الأخرى : أنّهُ إنّما لم يذكر الرفع في هذا الباب ؛لأنّ كلامه في زمرة (٥) المنصوبات ، (٦- والرفعُ سيذكر في زمرة المرفوعات -٦) ،وهذه (٧) طريقة أبي علي (٨) في "الإيضاح" (٩)

[وهذا الرأي الذي رواه ابن عصفور منقول عن ابن الطراوة (١٠) ،وليس بصحيح ؛لأنّه لو كان رفعها للظاهر لمجرد طلبها له دون حمل على غيرها لاستوت ضمائر الصفات في رفع الظاهر كما تستوي في رفع المضمر ،ألا ترى أنّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يرفع الظاهر ويرفع المضمر بلا خلافٍ ،بل الأسماء التي أجريت مُجْرَى المشتق ترفع المضمر دون الظاهر

---

(١) انظر الكتاب : ١/١٩٤-١٩٥ .
(٢) "ما قلناه من قبل" ساقط من "ح".
(٣) في "ح" "دون الرفع".
(٤) في "ح" "فيجيب".
(٥) "زمرة" في "ح" "رزمة" وكذلك في هامش الأصل عن نسخة أخرى.
(٦-٦) في "ح" "والرفع قد مضى فيه الكلام في رِزْمَةِ المرفوعات".
(٧) في الأصل "هذا".
(٨) في "ح" "طريقة الفارسي".
(٩) بعده في الاصل "فتبين ذلك والله المستعان" وهي عادة تستعمل عند تمام الكلام ،والكلام لم يتم حَسَبَ ما في نسخة "ح" وهذه الزيادة التي في نسخة "ح" من المواضع القليلة التي زادت بها هذه النسخة وهذه الزيادة تنتهي عند قوله : "ثم قال : وفي هذا وجوه" ص ٥٠٢ ب
(١٠) انظر رأي ابن الطراوة في البسيط : ١٠٧٥ .

نحو : مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كلُّه ، وبقومٍ عربٍ أجمعون ، فدل هذا كله على أن رفع الظاهر يكون أمراً زائدا على الطلب ، وهو المحمول على غيرها ، وأيضًا فإنَّ «أفعلَ مِنْ» لا يرفع الظاهر غالباً ؛ لنقصان شبهه باسم الفاعل ، وهذا بين إنْ شاء الله (١) .

فصل : اعلم أنّ مرفوع هذه الصفة على وجهين : أحدهما أنْ يكون من سبب الموصوف بها كقولك : مررت برجل حسن وجهه ، والثاني أن يكون أجنبيا منه كقولك : مررت برجلٍ كريمٍ عمرٌو عليه ، وبامرأةٍ شريفٍ زيدٌ (....) (٢) ، فالوجه الأول هو الذي يصح فيه نقل الضمير فينتصب المعمول بالصفة بعد النقل ثم يخفض ، وأما الوجه الثاني فيجب بقاؤه على رفعه ، لامتناع النقل ، فإنْ قيل : ما الفرق بين معمولها منصوبا و مخفوضا ، وبينه مرفوعا حتى كان عملُها الرفعَ مطلقاً ، وعملُها النصبَ والخفضَ مقيداً بالشبهية ؟ فالجواب أنَّ هذا السؤال لا يَرِد على مَنْ يقول : إنَّ عملها الرفع في طبقة اسم الفاعل ، وهو قول ابن الطراوة ، وبه قال ابن عصفور (٣) ، وسأذكر ردَّ هذا المذهب ، وإنَّما يَرِدُ على من يرى أنَّ عملها مطلقاً على التشبيه باسم الفاعل وأنها في الدرجةِ الثالثةِ ، فكان يجب على هذا ألَّا ترفع إلَّا ما كان سبباً لموصوف بها ، كما لا تَنْصِبُ ولا تخفض إلَّا ما كان من سببه ، فيكون الجواب عن هذه الشبهة : أنه لما كان الرفع أصلاً للنصب ، والنصب في الدرجة الثالثة صار الرفع كأنه في الدرجة الثانية بمنزلته مع اسم الفاعل ، وإنْ كان بالحقيقة في الدرجة الثالثة ،

---

(١) بمثل هذا قال ابن أبي الربيع في البسيط : ١٠٧٥-١٠٧٦ .
(٢) كلمة ليست واضحةً .
(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٧٠ ، والبسيط : ١٠٧٥ .

فمن ثَمَّ ساوت هذه الصفة اسمَ الفاعل في رفع الظاهر مطلقًا . والله أعلم]⁽¹⁾

ثم قال : (وفي هذا وجوه)⁽²⁾ إلى آخره .⁽³⁾

يفظر أولًا في انحصار الوجوه المصورة في هذا الباب ، وجملتها ثمانيةَ عشرَ وجهًا ،⁽⁴⁾ والأصل في معرفة ضبطها أنْ تنظر إلى الصفة والموصوف ، فإنَّهما إمَّا نكرتان ، وإمَّا معرفتان ، فإنْ كانا نكرتين نظرتَ إلى معمول الصفة ، فإنَّه لا يخلو⁽⁵⁾ أن يكون معرفةً بالألف واللام ، أو بالإضافةِ ، أو نكرةً .

فالمعرَّف بالألف واللام بثلاثة أعاريب ، بالرفع ، والنصب ، والجر ، والمعرَّف بالإضافة كذلك ، بالرفع ، والنصب ، والجر ، والمنكّر كذلك بالرفع ، والنصب والجر ، فهذه تسعة أوجه : مع تنكير الصفة والموصوف ، ثم إنَّ هذه الأوجه التسعة تكون بعينها مع تعريف الصفة والموصوف ، فيصير جميع ذلك ثمانيةَ عشرَ وجهًا⁽⁶⁾ ، وذلك [على]⁽⁷⁾ ما ذكرناه أوَّلًا ، يسقط منها سقوطًا مطلقًا ما يلزم فيه الجمع بين الألف واللام والإضافة ، وليس في المضاف إليه ألف ولام ، ولا فيما أضيف هو إليه ، وذلك مسألتان :⁽⁸⁾

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من "ح" وانظر البسيط : ١٠٧٦ .
(٢) الجمل : ٩٤ .
(٣) في "ح" إلى آخر الفصل .
(٤) ساقطه من "ح" .
(٥) في "ح" نظرت إلى المعمول فإنَّه لا يخلو" .
(٦) انظر هذه الأوجه في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٧٠ ، والايضاح في شرح المفصل : ٢/ ٦٤٦ .
(٧) زيادة من "ح" .
(٨) انظر شرح ابن عصفور : ١/ ٥٧٠ ، ٥٧١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٦٤٦ .

إحداهما قولك : مررت بالرجل الحسن وجهٍ . فسقوط هذه بيّن ، لأنها عكس أصل باب الإضافة ، لأنّ الأصل في الإضافة أنْ يضاف المنكّر إلى المعرَّف ليكتسي منه [معنى] (١) التعريف أو التخصيص ، والمعرَّف ها هنا مضاف إلى المنكّر ، فكان عكس الوضع ، فامتنع لذلك امتناعاً مطلقاً ، أعني من النظم والنثر . (٢)

والمسألة الثانية التي هي أختها في الامتناع ، قولك : مررت بالرجل الحسن وجهه ، وذلك أنّ الأول مقرون بالألف واللام دون الثاني ، وجمع في الثاني بَيْنَ الضمير المنقول إلى الصفة وتكراره ، وهو مناقض للغرض بنقله ، فانْضَافَ هذا إلى ما قلناه من اقتران الصفة بالألف واللام دون المضاف إليه ، فامتنع كامتناع ما قبلها (٣) بقي النظر في باقي المسائل ، وذلك ستةَ عشرَ وجها ، يسقط منها سقوطاً مخصوصاً بالنثرِ دون النظمِ ثلاثةُ أوجه .

أحدها : مررت برجل حسنٍ وجهه ، بإضافة حسنٍ إلى الوجه المضاف إلى ضمير الموصوف . (٤)

---

(١) زيادة من "ح" .
(٢) في "ح" "أعني نظمًا ونثراً" .
(٣) قال ابن عصفور في هذه المسألة : قال الأستاذ : "والموجب لامتناع الحسن وجهه أنه اجتمع فيه شيئان ضعيفان أحدهما تكرار الضمير ، لأنّ الإضافة متى نصبت معمولها فلا بد في الصفة من ضمير مرفوع يعود على الموصوف .
وآخر الجمع بين الألف واللام والإضافة ، وكل واحد منهما على انفراده ضعيف ، فلما اجتمع ضعيفان لم تجز المسألة"
شرح الجمل : ١/٥٧١ .
(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٦ قال : "... أجازه سيبويه ، قال : شبهوه بحسن الوجه ، يعني جعلوا الإضافة معاقبة الألف
===

والثانية : مررت برجلٍ حسنٍ وَجْهُهُ بتنوين الصفة ،ونصب الوجه المضاف إلى ضمير الموصوف (١) ،وكذلك مع اقتران الصفة بالألف واللام ، وهو الوجه (٢) الثالث ،وهو قولك : مررت بالرجل الحسن وجهه .

بقي من جملة العدد ثلاثةَ عشرَ وجهاً ، يسقط منها وجهان على طريقة الكوفيين وهما : مررت برجلٍ حسنٍ وَجْهُه ، وبالرجل الحسن وَجْهُه برفع الوجهِ فيهما على الفاعلية ،وامتناعُهُما عندهم منْ جِهَةِ أنه ليس فيهما ضمير يعود إلى الموصوف ،والألف واللام تَسُدُّ مَسَدَّ الضمير على أصل مذهبهم (٣) .

يبقى من أصل العدد المذكور أحدَ عشرَ وجهاً مُتَّفَقٌ على جوازها (٤- وسيذكر ذلك بعد واحدٍ واحداً إنْ شاء الله تعالى ،والله المستعان -٤) .

=== واللام ،قال : وهو رديء ،يعني أنه قد جاء عن العرب مع رداءته ،وذلك أن الأصل كان زيدٌ حسنٌ وجهه فالهاء تعود إلى زيد ،فنقلت إلى الصفة وصارت الصفة مسندة إلى عامَّةٍ بعد أن كانت مسندة إلى خاصَّةٍ ،واستكن الضمير في الصفةِ وصار مرفوع الموضع بفعله بعد أنْ كان مجرور الموضع بالإضافة فلا يحسن إعادتها مع إسناد الصفة إليها ، لأن أحدهما كاف ، فلذلك كان رديئا ، ووجه جوازه جعل الضمير مكانَ الالف واللام ، لأنهما يتعاقبان ،وبقي الضمير الأول على حاله فعاد إلى الأول ضميران ،أحدهما مرفوع ،والآخر مجرور . وانظر الكتاب ١/١٩٩ .

(١) انظر الوجهين السابقين في البسيط : ١٠٨٧ .

(٢) في "ح" "وهذا الوجه" .

(٣) في "ح" "تسد مسده على أصلهم" وانظر مذهب الكوفيين في معاني الفراء ٢/٤٠٨ وشرح القصائد السبع الطوال ٧٠ والجمل : ٩٧ والإيضاح في شرح المفصل : ٢/٦٥٠ والبسيط : ١٠٩٧ وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٧١ .

(٤-٤) في "ح" "وهي التي أوضحها الاستثناء فتأملها" .

(١- تقول : مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ ،على أن الألف واللام دخلت في الصفة بعد استقرار الإضافة ،وتقول : مررت بالرجلِ الضاربِ الغلامِ، ثم تضيف اسم الفاعل إلى معموله بالحَمْلِ على المسألة الأولى ،ثم تضيف أيضاً الصفة إلى معمولها ، وهي المسألة الثانية حَمْلاً على اسم الفاعل المحمول / على الأول ،فقد صارت الأولى على وجهين : ١٣٨

أحدهما : أن تكون الألف واللام دخلت في الصفة بعد حصول الإضافة .

والوجه الآخرُ : أن يكون دخولها قبل حصول الإضافة ،وهذا الثاني محمول على الأول ، والأول محمول عليه لا غيرُ ،ولا يخلو قولك : مررت بالرجل الحسنِ الوجه ،أن يكون محمولا على غيره ،أو يكون غيره محمولا عليه .-١)

ثم قال : (والسابع أن تقول : مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ)(٢) إلى آخر الفصلِ .

قال سيبويه : الخفض في هذا الباب على وجهين(٣) ،وفسَّر ذلك الأُستاذُ بأَنَّهُ يعني أَنَّ أحد الوجهين : أن تكون الألف واللام دخلت في الصفة بعد حصول الإضافة ،وأنّ الوجه الثاني أن تكون الألف واللام دخلت فيها قبل حصول الإضافة .

(١-١) ساقطة من "ح".

(٢) الجمل : ٩٦ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٠١ وعبارة سيبويه بتمامها : "... وقد يجوز في هذا أن تقول : هو الحسن الوجه على [قوله] هو الضارب الرجل ، فالجر في هذا الباب من وجهين [من الباب الذى هو له ،وهو الإضافة ،ومن إعمال الفعل ثم يستخف فيضاف]".

فالوجه الأول هو الذى حمل عليه إضافة اسم الفاعل المقرون بالألف واللام إلى معموله المقرون أيضا بالألف واللام، أو المضاف إلى ما قرن بهما.

والوجه الثاني هو المحمول على اسم الفاعل المحمول على الوجه الأول، فقد صار قولك : مررت بالرجل الحسن الوجه متردداً بين أن يكون محمولا عليه اسمُ الفاعل ومحمولا هو على اسم الفاعل المحمول عليه (١)، فقد انحل الإشكال وزال الدور الذى كان يظهر في المسألة على بادي الرأى فتأمل ذلك، فإنَّ فيه بعضَ غموض يُزَاحُ بالمذاكرة، والله المستعان.

ثم قال أبو القاسم (٢) : (وليس في العربية شيء يجمع فيه بين الألف واللام والإضافة، إلاَّ هذا، وما جَرَى مَجْراه) (٣).

والقول في ذلك : أن تقول : يجوز أن يجمع بين الألف واللام، والإضافة في باب اسم الفاعل، وفي باب الأمثلة التي تعمل عمله، وفي العدد قليلا (٤)، وفي هذا الباب، وبسطُ ذلك أَنْ تقول لا يخلو اسمُ الفاعل أو الصفة، أو أمثال (٥) المبالغة أن يكون معربا بالحركات، أو بالحروف، فإنْ كان معربا بالحروف جاز (٦) أن يضاف إلى معموله سواءٌ كان ذلك المعمول مقرونا بالألف واللام، أو مضافاً إلى ما هما فيه أَوْ لاَ، وإنْ كان معربا بالحركات لم يضعف إلى معموله إلاَّ بشرط

---

(١) انظر البسيط : ١٠٨٨.
(٢) " ابو القاسم " ساقطه من " ح ".
(٣) الجمل : ٩٦.
(٤) مثل قول العرب : عندي الثلاثةُ الأثواب.
(٥) في " ح " " مثال ".
(٦) في " ح " " فإنْ كان معربا بالحركات جاز ".

أن يكون ذلك المعمول مقرونا بالألف واللام ،أو مضافا إلى ما هما فيه ،أو إلى ضمير ما هما فيه على أحد القولين (١) ، وما عدا ذلك فممنوع إلا ما (٢) يحكى عن الفراء أنه جوز إضافته إلى هذا الممنوع عندنا (٣) ، فتقول على قوله : هذا الضاربُ زيدٍ ،اعتبارًا بأن تأويله : هذا الذى هو ضارب زيد ،وهذا بعيد في التأويل ، فاعرف ذلك (٤) ،والله المستعان .

ثم قال : (والعاشر أن تقول : مررت بالرجل الحسن الوجهُ (٥)) إلى آخره .

هذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب :

(٦- الأول : أن "الوجه" يرتفع على البدل -٦) من ضمير مستتر في الصفة ، وذلك الضمير هو الرابط بين الصفة والموصوف ،وأما الرابط بين البدل والمبدل منه ،فمحذوف كأنه قال مررت بالرجل الحسنِ الوجهُ منه ، وهو مذهب الأستاذ ،وقاله الفارسيّ (٧) .

---

(١) نحو: الرجل أنت الضارب غلامه . وهذه المسألة منع المبرّد أن يجر الغلام بالإضافة ويتعين عنده النصب . انظر المساعد : ٢٠٣/٢ والتذييل والتكميل ٢١٣/٣/أ .

(٢) في "ح" إلا أنه يحكى .

(٣) اسم الفاعل يضاف إلى معموله إذا كان المعمول مقرونا بالألف واللام أومضافا إلى ما هما فيه ، أوإلى ضمير ما هما فيه ،ولا يغني كون معمول اسم الفاعل معرّفا بغير الألف واللام .سواء كان التعريف بالعلمية أو بالإشارة أو ضمير نحو الضارب زيدا ،والضاربك ، والضارب ذينك . فهذه الأمثلة عند الجمهور تنصب حتما ، إلا الفراء فقد أجاز الجر بالإضافة . قال في المساعد : ٢٠٤/٢ ولا مستند له من نثر ولا نظم وانظر التكميل والتذييل : ٢١٣/٣ .

(٤) "فاعرف ذلك" ساقط من "ح".

(٥) الجمل : ٩٧ .

(٦-٦) الأول : "أن يرفع الوجه على البدل ".

(٧) انظر قول الإيضاح : ١٥٤ ،والبسيط ١٠٩٥-١٠٩٦ وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٧٠/١ .

والمذهب الثاني : أن "الوجه" يرتفع بالصفة على الفاعلية ، والرابط بين الصفة والموصوف محذوف ،كأنه قال : مررت بالرجل الحسنِ الوجهُ منه ،وهو مذهب أبي القاسم وشيخه [أبي إسحاق] (١) الزجاج ، وقال به ابن عصفور (٢) ،ورجحه على الأول باتفاقهم على الفاعلية في نحو قولك : مررت بالرجل الحسنِ الأبُ والقائم الأخُ ،فيجب أن يحمل ذلك المجمل على هذا المفسَّر (٣) ليكون الباب كله جاريًا على أسلوب واحد .

وهذا الذي قاله ابن عصفور ظاهرٌ في المسألة ،ولكن نعارضه بقول امرئ القيس في إحدى الروايات: (٤)

* كبَكْرِ مقاناةِ البيـــاضُ *

برفع البياض ،ولا وجه لارتفاعه ،إلَّا أن يكون بدلَ اشتمال (٥) من ضمير مستتر في المقاناة ،لأن لَحَاقَ التاء لهذه الصفة نص على

----

(١) زيادة من "ح" وانظر مذهب الزجاج في البسيط : ١٠٩٥ .

(٢) شرح الجمل : ١/ ٥٧١ - ٥٧٢ .

(٣) في "ح" على ذلك المفسَّر .

(٤) وردت رواية البيت في ديوان امرئ القيس : ٧٥ لأبي الحجاج الأعلم هكذا :

كبكرِ مُقَاناةِ البياضِ بصُفْرةٍ غذَاها نميرُ الماءِ غيرُ المحلَّلِ

بإضافةِ بكر إلى المقاناة مع جر البياض ،وفي النسخة الأخرى التي بتحقيق أبي الفضل ،بتعريف "مقاناة" بالألف واللام ،وجر البياض . إلاّ أن ابنَ الأنباري ذكر عن ثعلب جواز الجر والنصب والرفع في البياض ،ولم يذكر أنها رواية . انظر شرح السبع الطوال : ٧١ .

(٥) ذكر ابن الأنباري في شرح السبع الطوال : ٧١ أنَّ أبا العباس احمد بن يحيى قال : " ومن رفع البياض جعل الألف واللام بدلًا من الهاء .

تأنيث ٱلمرفوع بها ،فٱلظاهر أنَّ ٱلحاصل (١) أَنَّ مسائل هذا ٱلفصل ثلاث :

مسألة تتعين فيها ٱلفاعلية وهي : مررت بٱلرجل ٱلحسنِ ٱلأَبُ [وما أشبهها] (٢).

مسألة تتعين فيها ٱلبدلية ، وهي : كبكر مقاناة ٱلبياض ، برفع ٱلبياض كما قلناه ، ومسألة يجتمع فيها ما ٱفترق في ٱلمسألتين ، على طريق ٱلاحتمال ،وهي قولك : مررت بٱلرجل ٱلحسن ٱلوجه .

لكن قد يقول ٱبن عصفور : لا تصح ٱلمعارضة بقولك : كبكر مقاناة ٱلبياض ،لأنَّ ٱلرواية مضطربة ،وإِذا ٱضطربت ٱلرواية في أمر مسند ترك ٱلعمل به ورجع إِلى ٱلقياس ،ومع هذا فهو مما ينظر فيه .

وٱلمذهب ٱلثالث : أن "ٱلوجه مرفوع بٱلصفة كما قاله ٱلزجاج ؛

١٣٩ لأنَّ ٱلألف وٱللام يقع بها ٱلربط ٱلذي كان يقع بالضمير ؛ (٣- لأنَّها / معاقِبة له ،والعرب تحكم للمعاقِب بحكم ٱلمعاقَب ، فإِنْ قيلَ : الضمير اسم وٱلألف وٱللام حرف ،فكيف يسد ٱلحرف مَسَدَّ ٱلاسم مع ٱختلاف ٱلجنسين ؟

أجيب بواو ٱلحال ،فإِنَّها حرف قد حصل بها ٱلربط ٱلذى يحصل بٱلضمير -٣) ،فإِنْ قيل : ٱلواو أصلها ٱلربط بين ٱلشيئين فلا يستنكر فيها ٱلوجه ٱلذى كان لها بحق ٱلأصل ،بخلاف ٱلألف وٱللام.

---

(١) " أَنَّ ٱلحاصل " ساقط من " ح ".
(٢) زيادة من " ح ".
(٣-٣) ساقطه من " ح ".

قيل : والألف واللام أيضا معاقبة للضمير ، وقد ثبت أن العرب تحكم للمعاقِب بحكم ما عَاقَبه (١) ،كما قلناه ،فلا يستنكر أن يحصل بها الوجه الذى كان يحصل بما عاقبه ، وهذا بيّن إنْ شاء الله ،وأظن ابن مالك قال (٢) ذلك في قول العرب : ضرب زيد الظهر والبطن. (٣)

ثم قال : (والوجه الحادِيْ عشَرَ) (٤) إلى آخره [ـ الفصل ـ]

هذا الموضع ما زال ينقد عليه من غير وجه ،فمن ذلك قوله : والوجه الحادي عَشَرَ أجازه سيبويه وحده ،وهذا يقتضي بظاهره إطْلاقَ الجواز وإنّما قال سيبويه : وقد جاء في الشعر حسَنَةُ وَجْهَهَا ، وهو مع ذلك قبيح . (٥)

ومن ذلك قوله : (وخالفه في ذلك جميع الناس من البصريين والكوفيين) (٦) ، ولا يذكر له مخالفٌ ممن تقدم إلَّا المبرِّدُ. (٧)

---

(١) في " ح " " بحكم المعاقِب ".
(٢) في " ح " قد قبل ذلك في قول.
(٣) انظر ما قاله ابن مالك في شرح التسهيل له قال : " الألف واللام عوض من الضمير ،وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين وإنْ كان بعض المتأخرين قد عَدَّ هذه المسألة من مسائل الخلاف ". وانظر التسهيل : ٤٢ والجَنَى الداني : ٢٢٠.
(٤) الجمل : ٩٨.
(٥) الكتاب : ١/١٩٩ مع اختلاف في اللفظ.
(٦) في الجمل : ٩٨ وخالفه جميع الناس في ذلك.
(٧) انظر مخالفة المبرّد في شرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٧٣ ، والبسيط : ١١٠١.

ومن ذلك قوله (وقالوا (١- هوخطأ وهو كما قالوا ،إلّا أنه قد أضاف الشيء إلى نفسه (٢)).

ولو كانت العلة هذه لامتنعت كُلُّ مسألة أُضيفت فيها الصفةُ إلى الموصوف بها من طريق المعنى ،وقد أُجمعوا على أنَّ قولك : مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ صحيحٌ (٣) فصيحٌ مع أَنَّ فيه ما ذكر في المسألة المنقودة ،فالصحيح إذًا جوازها في الشعر ووجه اختصاصها به (٤) أن نقل الضمير من آخر الكلمة إلى الصفة إنَّما سببه (٥) طلب الاختصار والتخفيف ،وتكراره كما في المسألة المنقودة مناف لهذا الغرض ، فهذا وجه ضعفها وقلتها والله أعلم ،على أنّه قد جاء هذا النوع في الكلام قليلا كما في صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم : (شَثْن أُصابعه) وجاء (٦- في صفة الدجال الكذاب : (أعور عينُهُ اليمنى) -٦) وهذا نظير المسألة التي كنا بسبيلها ،فالأظهر أنّ ذلك جائز في / النثر ١٤٠ على قلة إن قلنا بصحة الاحتجاج برواية المحدِّثين ،والله أعلم بالصواب. -١)

(١-١) تكرر في الأصل مرتين المرة الأولى في موضعه هذا ،إلّا أنه كان ملحقا في الهامش إلحاقا وكتب بعده "صح من الأصل" والمرّة الثانية وقع بعد قوله "ثم رأيت ذلك في تعليق ابن أبي ... وهو ظريف في المسألة ".

(٢) الجمل: ٩٨ "وقوله كما قال" في الجمل بعد كلمة "نفسه".

(٣) "صحيح" ساقطة من النص المكرر الثاني.

(٤) في النص المكرر الثاني "واختصاصها بالشعر".

(٥) في النص المكرر الثاني "تشبه" خطأ.

(٦-٦) وردت هذه الفِقْرَةُ في النص المكرر "في صفة الدجال الكذاب أعور عينه اليمنى ،وجاء في حديث اخر في صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم شَثْن أصابعه" وانظر المسألة في شرح المفصل لابن يعيش : ٦/٨٦-٨٧ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٧٣-٥٧٥.

فصل : وٱعلم أن هذه ٱلصفة لا تكون إلّا للحال ،ولا تعمل مضمرةً ، ولا يتقدم عليها معمولها .(١)

قال ٱبن عصفور : ولا ينعت لتنزله منزلةَ ٱلمضمر في أنه لا يكون أبدا إلّا للأول . فجرى مُجْرى المضمر في ٱمتناع نعته ، وفيما قاله نظر، لأنه جاء في صفة ٱلدجال "أعور عينُهُ ٱليمنى "(٢) فٱعلمه .

مسألة(٣) : قال ٱلفارسي : إنّ سواءً يرفع ٱلمضمر دون ٱلمظهر، إلّا أَنْ يكون معطوفاً (٤) ،لٱنتفاء ٱلمباشرة كقولهم : مررت برَجُلٍ سَوَاءٍ هُوَ وٱلعدمُ(٥) ،إلّا في لُغةِ مَنْ قال : مررت برجلٍ خيرٍ منه أَبوه(٦) ، على ٱلإجراء ،وعلى هذه ٱللغة حمل قراءة حفص وحمزة(٧)

---

(١) انظر شرح ألفية ٱبن معطي لٱبن ٱلقواس : ٩٩٥ - ٩٩٦ وبه وجوه أخرى مما تختص به ٱلصفة المشبهة .

(٢) سبق ص ٥١٠.

(٣) هذه ٱلمسألة كلها ساقطة من "ح ".

(٤) قال في ٱلبسيط : ١٠٧١ " ... فٱلعدم معطوف على ٱلضمير في سواء فصار - على هذا - سواء عاملاً في العدم .ولا يعمل سواء في ٱلأعرف من ٱللغات إلّا في ٱلضمير ،ولا يعمل في ٱلظاهر إلّا أنّ يكون ٱلظاهر معطوفا " وٱنظر ٱلملخص : ٣١٤ .

(٥) في ٱلأصل "العادم "وٱلتصويب من ٱلكتاب : ٣١/٢ وقال سيبويه : " وأما قوله : "مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ ،فهو قبيح حتى تقول : هو وٱلعدم ،لأنَّ في سواءٍ ٱسماً مضمرا مرفوعا ، كما تقول : مررت بقوم عربٍ أجمعون ،فٱرتفع أجمعون على مُضْمر في عربٍ بٱلنية ،فهي هنا معطوفة على ٱلمضمر ، فإنْ تكلمتَ به على قبحه رفعت العدمَ ".

(٦) انظر الكتاب : ٢٧/٢ .

(٧) انظر ٱلسبعة : ٥٩٥ ، وحجة ٱلقراءات : ٦٦١ ، وٱلقراءة بنصب "سواءً على أنه مفعول ثانٍ لنجعلهم ".

﴿ أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواءً محياهم ومماتهم ﴾.(١)

قال أبو علي الشَّلَوْبينُ : لا أرى أن يُحمل القرآنُ على هذا الوجه الشاذّ (٢) ،وإنّما ينبغي أن يحمل على وجه هو أحسنُ منه ،وذلك على أن يرتفع " محياهم " و" مماتُهم " بالابتداء ،والخبر محذوف دل عليه السياق ،كأنه قال : محياهم كمحياهم ،ومماتهم كمماتهم ،وتكون الجملة داخلة في الاستفهام المراد به إنكارُ استواءِ أحوال الفريقين ،ويكون المعنى : أيحسب هؤلاء أن يكون محياهم ،ومماتهم كمحيا المؤمنين ومماتهم ،ويكون الله تبارك وتعالى قد فرّق بين محيا المؤمنين ومماتهم ،وبين محيا الكافرين ومماتهم ، فالمؤمن يعيش مؤمنا ويموت مؤمنا ويحشر مؤمنا ، والكافر يعيش كافرًا ويموت كافرا ويحشر كافرا ،وتكون الجملة على هذا منصوبة المحل على البدل من سواء ،و" سواء " بدل من المفعول الثاني ،وهو كاف التشبيه ، لأنّ الفعل هنا متعد إلى مفعولين ، فهو بدل من بدل.

هذا هو المعنى على الاتصال المعنوي ، أعني دخول الجملة تحت الإنكار المراد بالاستفهام . وإنْ كان على معنى الانقطاع ؛أي على الاستئناف كان المعنى على إثبات استواءِ كل فريق في محياه ومماته ،

---

(١) الجاثية : ٢١.

(٢) وجه الشذوذ في ذلك : أن الأكثر في سواء ألَّا يرفع الظاهر إلاّ أن يكون معطوفا على المضمر ،كما ذكر سابقاً فمحياهم على هذه القراءة - وهو ظاهر - مرفوع بسواء على أنه فاعل ،وهذا هو قليل كما قال سيبويه ،انظر الكتاب : ٢/٢٧ ،وقبيح أيضا .وانظر مذهب الشَّلَوبين هذا في البسيط ١٠٧٢-١٠٧٣.

أيِ كلّ واحد من ٱلفريقين يموت على ما عاش عليه ،ويكون ٱلتقدير : محياهم كمماتهم ،ومماتهم كمحياهم ،أيِ محياهم ومماتهم سَوَاءٌ على ٱلتفصيل ٱلمذكور، وذكر في مِصْدَاقٍ توجيه ٱلشَّلَوْبِين ٱلمذكور أولاً ، أنَّ انساناً رأى في ٱلنوم بعض ٱلفقهاء فقال لصاحب ٱلرؤيا : ٱلقول ما قال ٱلشَّلوبين ،كذا كنت أسمع في ٱلمجالس ،ثم رأيت ذلك في تعليق ٱبن ....(١) وهو طريف في ٱلمسألة .

---

(١) هنا كلمتان غير واضحتين في ٱلأصل .

باب التعجب

التعجب : استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج بها المتعجّب منه عن نظائره ، أو قلّ نظيره .(١)

فقولهم(٢) : "استعظام" تنبيه على أن التعجب من صفة المخلوق(٣) ، ولهذا يجب صرف ما جاء من ذلك في التنزيل إلى المخلوق.(٣)

وقولهم : "زيادة" تنبيه على أنه إنّما يصح مما يقبل الزيادة والنقصان ، ولذلك(٥) لا يقال : ما أموت زيداً ، إنّما هو عبارة عن إذهاب(٦) الروح ، وهذا حقيقته وأصله .

وقولهم : "في وصف الفاعل" تنبيه على أنّ فعل التعجب لا يُبْنَى من فعل المفعول غالباً ، فلا يقال من ضُرِبَ زيد : ما أضرب زيدا ، مخافة التباسه بالفاعل ، هذا أحد الوجهين ، وسيأتي الآخر بعد إنْ شاء الله .

وقولهم "خفي سببها" تنبيهٌ على امتناعه من الخِلَق الظاهرة كالعَمَى ، والعَرَجِ ، والعَوَرِ ، والألوان كالبياض ، والسواد وما أشبه ذلك.(٧)

---

(١) هذا التعريف نفسه في شرح الجمل لابن عصفور : ٥٧٦ ، وانظر شرح الجمل لابن خروف : ٨١ ، وشرح الجمل لابن بزيزة : ١١٥ وشرح ابن الضائع : ٣١/أ ، وانظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٥٧ .

(٢) في "ق" "فقوله".

(٣) أي أن المخلوق هو الذى يعجب.

(٤) مثل قوله تعالى ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ .

(٥) في "ق" "ولذا".

(٦) في "ح" "ذهاب" بدون همزة تعدية .

(٧) "وما أشبه ذلك" ساقط من "ح" .

وقولهم : " وخرج بها ٱلمتعجَّب منه على (١) نظائره ، أو قَلَّ نظيره " تنبيه على ٱنفراده بتلك ٱلصفة ، أو ندور ٱلشركة معه فيها ؛ لأنه لو لم يخرج بها على ٱلنظير (٢) ، أو كثر ٱلنظير[فيها] (٣) لم يكن لاختصاصه بٱلتعجب معنًى (٤) . وٱلله أعلم.

فصل : وأما ٱلأفعال فإنّها تنقسم بٱلنظر إلى هذا ٱلباب على خمسة أقسام ، قسمان يبنى منهما فعل ٱلتعجب بٱتفاق ، وقسمان لا يبنى منهما بٱتفاق ، وقسم فيه خلاف .

فأما القسمان ٱلأولان ، فهما : ٱلثلاثي ٱلذى لم يجر مَجْرَى الزائد ، وٱلزائد ٱلذى جرى مَجْرَى ٱلثلاثي .

فٱلأول كضرب وسمع وكرم .

وٱلثاني كاشتد وٱستغنى وٱفتقر ، لأنهم قالوا منه : شديد ، وغني ، وفقير ، فهذا تفسير جريانه مَجْرَى ٱلثلاثي ، لأن فعيلا إنّما (٥) أصله أنّ يكون من ٱلثلاثي (٦) .

وأما ٱلقسمان ٱلثانيان ، فأحدهما : ٱلزائد ٱلذى لم يجر مَجْرَى ٱلثلاثي .

وٱلثاني : ٱلثلاثي ٱلذي جَرَى مجرَى ٱلزائد ، فٱلأول : كٱنطلق

---

(١) في " ح " و " ق " " عن ".
(٢) في " ق " " عن ٱلنظائر ".
(٣) في " ح " أو أكثرت نظيره فيها وفي " ق " " أو أكثر ٱلنظير ".
(٤) ساقطة من " ق " وفي هامشها إحالة لعلها لها ولكن لم يظهر أمامها شيء . وانظر شرح ٱلتعريف في شرح ٱبن عصفور : ١/ ٥٧٦- ٥٧٨ .
(٥) ساقطة من " ح " .
(٦) الكتاب : ١/ ٧٣ وانظر شرح ألفية ٱبن معطي : ٩٦٢ ، وٱلمساعد ٣/ ١٦٣ ، وشرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١/ ٧٩ وٱلتذييل وٱلتكميل: ٣/ ١٩١/ ب .

واستخرج ،واطمأن ،وما أشبه ذلك [١] ،والثاني كَحَوِلَ ،وعَوِرَ ،وصَيِدَ [- البعير -] [٢] ،لأنّ هذا الضرب وإنْ كان ثلاثيًا في اللفظ فإنّ حكمه حكم الزائد بدليل تصحيح العين [٣] ،لأنّ معنى عَوِرَ ،وحَوِلَ ،وصَيِدَ ، اعْوَرَّ ،واحْوَلَّ ،واصْيَدَّ ،ولولا هذا لانقلبت عين الكلمة ألفا ، فهذا تفسير جَرَيَانِهِ مُجْرَى الزائد .

وأما القسم الخامس : فهو ما كان على وزن أفعل [٤] وفيه ثلاثة أقوال :

أحدها : إطلاق القول [٥-] بالقياس ،وهو ظاهر كلام سيبويه [٦].

والثاني : [-٥] الاقتصار على المسموع [٧] من ذلك [٨] وعليه كثير من المتأخرين.

والقول الثالث : التفرقة بين ما همزته لمعنًى وما همزته لغير معنى فما همزته لمعنًى قُصِرَ على السماع ،وما همزته لغير معنى أطلق القول فيه بالقياس [٩]، والله المستعان .

فصل: اختلف الناس في تفسير " ما " التعجبية بعد اتفاقهم على أنها مرفوعة المحل بالابتداء على ثلاثة أقوال .

---

(١) إنّما امتنع التعجب من هذه الأفعال ،لانهدام بِنْيَتِها ،ولزوم حذف بعض أصوله . انظر المساعد : ٢/ والتسهيل : ١٨٩/٣/ب ،وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٧٩/١ ،والتذييل والتكميل : ١٨٩/٣/ب .

(٢) تكملة من " ح " و " ق " ،والصَّيَدُ داءٌ يصيب الإبل في أنوفها لا تستطيع معه الإلتفات

(٣) في " ح " " عينه ".

(٤) مثل " أغفى ".

(٥-٥) ساقط من " ح ".

(٦) في " ق " وهذا ظاهر كلام سيبويه وانظر مذهب سيبويه في عمدة الحافظ : ٧٤٦ قال ابن مالك : وبقوله أقول لكثرة ورود ذلك ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٥٧٩/١ .

(٧) في " ح " " السماع ".

(٨) " من ذلك " ساقط من " ح " وممن قال بهذا المازني والمبرِّد وابن السراج والفارسيّ انظر المقتضب والأصول : ٩٩/١-١٠٠ والتذييل والتكميل : ١٩١/٣/أ .

(٩) انظر التذييل والتكميل : ١٩١/٣/ب وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٩/١-٥٨٠ .

الأول : أنَّ تقديرها : شيء أحسنَ زيدا ،هذا قول سيبويه ، قال : ولا يُتَكَلَّمُ بهذا (١) وآعترضه ابن آلطراوة بأن لفظ "شيء" لا يعطى معنى آلتعجب آلذى يعطيه لفظ "ما" ومن شرط آلتفسير أن يعطى آلمعنى آلذى يعطيه المفسَّر ،وإلَّا لم يكن تفسيرا له.(٢)

أجيب بأن آلتفسير ها هنا يعطي (٣) آلمعنى آلذى يعطيه آلمفسِّر بعينه ،وإلى هذا أشار بقوله : ولا يتكلم بهذا ،وإنَّما أُتِيَ على آبن الطراوة من جهة آشتراك آللفظ ،لأنه إنَّما حَظَرَ له أن سيبويه إنَّما فسره بشيء آلمستعمل ،وإنما هو عند سيبويه جار على غير آلمستعمل ،وله نظائر ستقف عليها إنْ شاء آلله.(٥)

---

(١) الكتاب : ١/٧٢.

(٢) "له" ساقطه من "ح" وانظر قول ابن الطراوة في آلكافي لابن أبي الربيع : ١/٢١٩ ، وقد رده عليه ونقل أبوحيان عن آبن الطراوة أنه قال : "الشيء إذا زاد على حدّه آلمتعارف ،وخرج عما عليه نظائره ، فإنَّ آلعرب تضم له لفظا ينقله عن بابه إلى معنى آلتعجب ،وذلك قولهم : في آلمتناهي الحسن : ما أحسنه ،ومثله ما أشجعه ،وما أظرفه ،ينقلون آلفعل عن هو له وبه إلى لفظ آخر لا يخص واحدا من جمع ،ولا جمعا من تثنية وهو "ما" ولا يكون "ما" في آلخبر بغير صلة إلَّا في هذا آلباب ،لأن الصلة تبين آلموصول وتوضحه ،وآلتعجب لا يدرى آلضرب آلذى تعجب منه كيف خرج عن بابه ،ولا ما آلذى أخرجه حتى صار إلى تلك آلحال؟ ولو وصل "ما" كان قد بين ووضح ،وليس هذا طريق آلتعجب، ألَا تَرَىٰ أنهم يقولون : شيء أحسن زيدًا ،إذا كان شيء بهذا آللفظ يخص آلواحد وبين ما ليس بواحد فعدلوا عن ذلك إلى ما هو أعم منه وهو "ما" ،آلتذييل والتكميل : ٣/١٧٩/أ وانظر توضيحًا آخر في آلمساعد : ٢/١٤٨ ففيه شيء قريب مما نسبه آلمؤلف لآبن آلطراوة.

(٣) هكذا في كلتا النسختين ،وربما كان آلصواب "أجيب بان آلتفسير لا يعطي آلمعنى ..."

(٤) في آلأصل "خطر" ووضع الناسخ "حاء" صغيرة تحت آلحاء علامة على آلإهمال ،وفي "ح" "ظن" وهي تقوِّي ما أثبت ،وهي مطموسة في "ق".

(٥) في "ح" "وله نظائر تذكر فيما يستقبل إنْ شاء آلله.

القول الثاني : أن " ما " موصولة بمعنى الذى ، كأنه قال : الذى أحسن زيدًا شيء عظيم ؟ وهذا أحد قولي الأخفش (١) ، واعترض بأن هذا الباب موضوع على الإبهام ، والصلة تبين الموصول وتوضحه (٢) ، فتنافى الغَرَضَ (٣) بينهما (٤) ، وأيضًا فإنّ الحذف على خلاف الأصول ، (٥- وأيضًا فإنَّ التزامه كذلك ، فكان قوله مرجوحًا -٥) من هذه الأوجه .

والقول الثالث : أن " ما " استفهامية على معنى التعجب ، فكأنه قال : أيُّ شيء أَحسَنَ زيداً (٦) ، وهذا مرجوح (٧) بأول نظر ؛ لأن المتعجِّبَ ليس (٨) يستَفهِمُ أحداً ، فإنْ قال : هو استفهام يراد به التعجب ، قيل : ولا معنى (٩) لهذا ، إذَا أمكن التعبير عن التعجب بلفظ يخصه ، (١٠- هذا منتهى القول في " ما " -١٠) والله أعلم .

---

(١) للأخفش في المسألة أكثر من قول انظر المساعد : ٢/١٤٨ ، وانظر قوله هذا في الأصول : ١/١٠٠ ، وشرح الرضي : ٢/٣٠٧ ، وهو في المقتضب غير منسوب ٤/١٧٧ .

(٢) انظر الأصول : ١/٩٩ ، والمقتضب : ٤/١٧٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/١٨٢ .

(٣) في " ح " و " ق " " الفرضان " .

(٤) ساقطه من " ح " .

(٥-٥) في " ح " وأيضًا فإنَّه ممنوع الظهور ، فكان قولا مرجوحا " ومثله في " ق " وجعل فوقه حرف (خاء) معجمة ليدل على أنه كذا في نسخة أخرى ووضع قبل هذا النص علامة إحالة إلى الهامش فلعله يشير إلى نص الأصل المثبت إلا أنَّ الرطوبة طمست ذلك النص إلا أحرفاً يسيره .

(٦) هو مذهب الفراء وابن درستويه ، ويعزى للكوفيين انظر المساعد ٢/١٤٨ .

(٧) في " ح " و " ق " " مردود " .

(٨) في " ح " " لا " .

(٩) في " ح " " قيل : لا معنى ... " بدون واو العطف ، وإثبات الواو يفيد تأكيد النفي للقول السابق .

(١٠-١٠) ساقطة من " ح " .

[فصل](١) : وأما أفعَلَ الموضوع بعد " ما " ففي فعليته وأسميته/ ١٤١
قولان : فذهب أهل البصرة(٢) وبعض الكوفيين إلى الأول ، و[ذهب](٣) فريق من الكوفيين إلى الثاني(٤) ، فالقائل بالفعلية متعلق باللفظ وحكمه ، لأنه على مثال الفعل الماضي وعلى(٥) بنائه على الفتح ، وبنصبه للمفعول به ، وليس من قبيل ما ينصبه(٦) ، إلَّا أن يكون فعلا ، وبلَحَاقِ نون الوقاية له على وجه اللزوم .

والقائل بأسميته متعلق بتصغيره وبتصحيح معتله ، قالوا : ما أُحَيْسِنَ(٧) زيدًا ، وما أُبَيِّعَ زيدًا ، وما أقوَلَه .

وأجاب الفريق الأول من هذين : بأنه إنَّما دخله ذلك من جهة قوة شبهه بالأسماء الموضوعة للمفاضلة في عدم تصرفها وفي(٨) دلالتها على الزيادة على الأوصاف المعهودة ، وفي كونها يراد بها الحال دون الماضي والاستقبال ، وفي احتياجها إلى فاعل ، وفي لزوم استتاره فلما كانت بينهما قوة هذا الشبه من هذه الوجوه(٩) حمل عليها في التصغير والتصحيح مع أن علامة التصغير لحقت الفعل ، والمراد بها المتعجب منه ، ونظيرها في هذا تاء التأنيث ، فإنَّها لحقت الفعل ، والمراد بها الفاعل ، فقد اجتمعا في أنَّ كل واحد منهما لحق الفعل ، والمراد به غيره ، فاعرِفْ ذلك .

---

(١) تكملة من " ح ".
(٢) في " ق " البصريون .
(٣) تكملة من " ق ".
(٤) انظر الإنصاف : ١٢٦ وشرح الرضي : ٢/ ٣٠٨ والذي وافق البصريين من أهل الكوفة هو الكسائي .
(٥) ساقطة من " ح ".
(٦) في " ح " و " ق " " وليس من قبيل ما ينصب المفعول به ".
(٧) في " ق " " ما أحسن " غيرَ مصغر .
(٨) في الأصل " أو في " وما أثبت أولى ، لأنَّ التخيير غير مقصود هنا .
(٩) في " ق " الأوجه .

ثم اختلف في كون هذا الفعل مراداً(١) به الحال، أو الماضي المتصل بزمان الحال، فالأول قول الأستاذ أبي الحسين، والثاني مرتضى ابن عصفور(٢)، لأن فيه بقاء الفعل على أصل وضعه من الدلالة على الماضي، والأول أولى(٣) إن شاء الله؛ [لأنه من تتمة منع التصرف](٤) والله المستعان.

فصل: اتفق الناس على امتناع الفصل بين "ما" التعجبية(٥) وفعل التعجب، إلا بـ "كان" وحدها من بين سائر أخواتها، والذي جوز ذلك الحاجة إليها، من حيث كان فعل التعجب يراد به الحال أو ما قرب منه [على الخلاف المذكور](٦) مع أنها أصل في(٧) كل فعل وحدث، ويتصرف في الأصول ما لا يتصرف في غيرها.

وإنما امتنع الفصل بينهما، لأنهما كالشيء الواحد للزوم مباشرة أفعل لفظ "ما" والشيء الواحد لا يفصل بين أجزائه، وقد اعتل بعضهم لذلك بجريانه مجرى المثل(٨)، والأمثال لا تغير عن أوضاعها، والأول أعم من هذا الثاني فتأمله.

ثم اختلف الناس في إعراب "كان" المفصول بها بين "ما" و "أفعل"(٩) على ثلاثة مذاهب: فذهب أبو القاسم إلى أنها الناقصة(١٠)،

---

(١) في "ح" يراد.
(٢) انظر شرح الجمل: ١/٥٨٤ وهو قول الأكثرين ومنهم المبرد، انظر همع الهوامع: ٥/٦١.
(٣) انظر حجة ذلك فيما بعد.
(٤) تكملة من "ح" و"ق" و"التصرف" في "ق" "الصرف". خطأ.
(٥) ساقطة من "ح".
(٦) تكملة من "ح".
(٧) ساقطه من "خ".
(٨) انظر شرح ألفية ابن معطي: ٩٦٠.
(٩) في "ح" "المفصول بها بين كان وأفعل" خطأ.
(١٠) هو مذهب شيخه الزجاج. انظر شرح ألفية ابن معطي: ٩٦٢.

وذهب الفارسي والقاضي إلى أنها الزائدة إلّا أنهما اختلفا في تحملها ضميرا، فاعلا بها وتجردها، فذهب الفارسيّ إلى التجرد، وذهب القاضي إلى التحمل [١]، وأكثر الناس على ما ذهب إليه الفارسيّ، لأنه قد جاء الفصل بها بين الجار والمجرور في قولهم [٢]:

* على كانَ المسوَّمةِ العِرابِ *

ولا شك أنّ اتصال الجار بالمجرور أشدُّ من اتصال "ما" التعجبية بفعل التعجب، والفصل من حيث هو قبيح، فأَنْ يكونَ بالمفرد أخفُّ من كونه بجملة، فيترجح بهذا قولُ الفارسي على قول القاضي [٣].

وللقاضي أن يقول: أصل الفعل من حيث هو فعل عدم الخلو من فاعل [٤] (٥ أو نائب، فأصل كان المزيدة أَنْ يكون لها فاعل -٥) اعتبارًا بسائر الأفعال، فيترجح قول القاضي على قول الفارسي بهذا النظر [٦].

وللفارسي أن يقول: هذا الفعل مخالف لسائر الأفعال، لأَنَّه إنَّما جيء به ليكون عبارة عن الزمان بانفراده [٧]، فإذا زدناه فارغا كان جاريا على حكم الأصل الذي كان ينبغي أن يكون عليه، فيترجح قول الفارسي على قول القاضي بهذا النظر، ويبقى [٨] الترجيح الأول بتمامه وكماله، فكان قوله أولى من قول القاضي، والله أَعلم.

---

(١) انظر رأي القاضي أبي سعيد، والفارسيّ في شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٨٥.

(٢) هذا عجز بيت مجهول، وصدره * سَرَاةُ بني أبي بكرٍ تَسَامَى * وهو في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٩٦١ والأزهية: ١٩٧ وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٩٨-١٠٠ والخزانة: ٤/ ٣٣.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٨٥.

(٤) في "ح" أصل الفعل من حيث هو فعل امتناع خلوه من فاعل".

(٥-٥) ساقط من "ح" وهو انتقال نظر.

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور.

(٧) وبه قال ابن السراج في الأصول: ١/ ١٠٧.

(٨) في "ق" وينبغي.

وعلى قول القاضي : هي كان التامة ، لأنها مندرجة في رسمها ، لاكتفائها بالمرفوع ، والله أعلم .

فالحاصل ثلاثة مذاهب:(١) ناقصة ، على قول أبي القاسم ، زائدة على قول الفارسي ، تامة على قول القاضي ، وهي الزائدة .(٢)

فصل : فإنْ جئت بكان بعد فعل التعجب لزم اقترانها ب " ما " وكان الأوجه أن تكون التامةَ ، فترفعُ بها ما بعدها ، فتقول : ما أحسن(٣-٣) ما كان زيد ، فما مع الفعل بتأويل المصدر كأنه قال(٤) : ما أحسن كون زيد(٥) ، وقد يجوز أن تكون " ما " بمعنى الذى فتنصب زيدا بكان على أنها ناقصة كأنه قال : ما أحسن الذى كان زيدا ،(٦) ، وهذا ضعيف من جهتي اللفظ والمعنى ، أما من جهة المعنى ، فإنَّ ظاهره الحكم على تبدل الذات ، وهذا غير معقول في التحصيل ، ولكن قد يتّجه ذلك على إجراء حكم الصفات على الذات(٧) ، وأما من جهة اللفظ فهو أنه أوقع " ما " على ذات / من يعقل على مذهب من لا يرى ذلك(٨) ، فهذا وجه ضعيف النصب ، فإنْ ذكرت كان في الموضعين كانت الأولى على التفسير الأول ، والثانية على التفسير الثاني ، وقد فرغنا من بيانها . ١٤٢

----

(١) في " ق " مسائل .

(٢) " وهي الزائدة " ساقطة من " ح " و " ق " .

(٣-٣) ساقطة من " ق " لاعتكال الورقة .

(٤) ساقطة من " ق " ومكانها إحالة لم تظهر في الهامش .

(٥) انظر المقتضب ٤/ ١٨٤ - ١٨٥ ، الأصول : ١/ ١٠٦ ، والتبصرة : ٢٦٩ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٨٥ .

(٦) أجاز ذلك المبرد انظر المقتضب ٤/ ١٨٥ .

(٧) في " ح " ... على إجراء حكم الذات على حكم الصفات " .

(٨) انظر المقتضب : ٤/ ١٨٥ والتبصرة : ٢٧٠ ، وما ذكره من مجيء " ما " لمن يعقل إنما هو مبني على رواية أبي زيد عن العرب أنها تقول : سبحانَ ما سبح الرعد بحمده . المقتضب : ٤/ ١٨٥ ، وقال ابو عبيدة : وأهل مكة يقولون إذا سمعوا صوت الرعد " سبحان ما سبحت له " الصاحبي : ٢٦٩ .

مسألة : تقول : ما أحسن ما كانت هندٌ وأجملها ،ويجوز أجمله ،
فمن قال : وأجملها اعتبر هنداً ،ومن قال : وأجمله اعتبر المصدر المسبوك
من "ما" والفعل الذي بعدها ،كأنه قال : ما أحسن ما كانت هندٌ وأجمله ،
أي ما أحسن كونَ هندٍ وأجمله ،وكونها هو : وجودها ،ووجودها هو
عينها ،أي نفسها ،لأنَّ الوجود هو عين الموجود ،فلا فرق إذًا في التحصيل
بين الوجهين (١) [من جهة المعنى] (٢) والله المستعان .

ثم قال : (واعلم أن فعل التعجب غيرُ متصرف) (٣) إلى آخره (٤) .

اتفق الناس على منع تصرف فعلي التعجب ،فيلزم على هذا
أن لا يقدم عليهما ما هو معمول لهما ،وأنْ لا يقدم على معمولهما ماليس
معمولا لهما ،وكذلك ما كان معمولاً لهما وليس ظرفًا ولا مجرورا ، لا خلاف
في ذلك كله ،وإنّما اختلف الناس في جواز تقديم ما هو معمول لهما على
المتعجَّب منه ،إذا كان ذلك (٥) المعمول ظرفا أو مجرورا ، فزعم
قوم أن ظاهر [كلام] (٦) سيبويه منع ذلك ،وزعم قوم أن مذهبه
الجواز (٧) ،وإنّما تعرض سيبويه لامتناع تقدم المتعجب منه على الفعل ،

---

(١) انظر المقتضب : ٤/ ١٨٥ والأصول : ١/ ١٠٧ .
(٢) تكملة من "ح" .
(٣) الجمل : ٩٩ .
(٤) في "ح" إلى آخر الفصل .
(٥) ساقطه من "ح" .
(٦) تكملة من "ح" .
(٧) منع ذلك الأخفش والمبرد وأجازه الجرمي ،انظر المقتضب : ٤/ ١٧٨ وشرح الكافية لابن مالك : ١٠٩٦ والهمع : ٥/ ٦١ .
قال السيرافي : "ولم يتعرض "يعني سيبويه" للفصل بين الفعل والمتعجَّب منه" ومثل قول السيرافي قال ابن يعيش : ٧/ ١٥٠
قال ابن مالك : "قال الشيخ أبو علي الشلوبين - رحمه الله - حكى الصيمري أن مذهبَ سيبويه منعُ الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله ،والصواب أنّ ذلك جائز وهو المشهور والمنصور . هكذا قال الأستاذ أبو علي . وهو المنتهَى في المعرفة بهذا الفنّ نقلا وفهما" شرح الكافية : ١٠٩٦ وانظر التبصرة والتذكرة : ٢٦٨ .

وهذا المعنى أراد بقوله : ولا تزيل شيئا عن موضعه (١) ،فلو قلت : ما أحسن وأجمله زيدا ،على إعمال الفعل الأول لم يجز ،لأنك فصلت بين فعل التعجب الأول ومنصوبه بالجملة المعطوفة بالواو ،فلو قلت ما أحسن وأجمل زيداً ،على إعمال الثاني لم يكن في المسألة إلاّ حذفُ مفعول الفعل الأول ، فهل يجوز ذلك ،لأنّ المتعَجَّبَ منه وإنْ كان محذوفا في اللفظ فإنّه معلوم (٢) في المعنى ،أولا يجوز لإطلاق بعضهم المنع ؟ مسألة نظرٍ والظاهر الجواز. (٣)

مسألة : ولو قلت : ما أحسن مقبلا زيداً ،لم يجز ،لأنك فصلت بقولك : "مقبلا" بين فعل التعجب والمتعجّب منه ،بما ليس ظرفا ولا مجرورا ،وإنّما هو حالٌ من المتعجب منه (٤) ،وكذلك لو قلت : ما أنفع درهما معطيَك ،تريد ما أنفع معطيك درهما لم يجز ،لأنّك فصلت بدرهما ، (٥) بين فعل التعجب والمتعجَّب منه ،وليس ظرفًا ولا مجروراً ،وليس أيضا معمولاً لفعل التعجب [فهو أحرى بالمنع] (٦) وكذلك لو قلت : ما أحسن بالمعروف أمرَك تريد ما أحسن أمرك بالمعروف لم يجز لفصلك بين فعل التعجب والمتعجّب منه بما ليس معمولاً لفعل التعجب ، وإنْ كان

---

(١) قال في الكتاب : ١ / ٧٢ - ٧٣ " هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل - ولم يتمكّن تمكنه ،وذلك قولك : ما أحسن عبدالله ،زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسن عبدالله ،ودخله معنى التعجب وهذا تمثيل ولم يُتَكَلَّم به ،ولا يجوز أن تقدم عبدالله وتؤخر "ما" ولا تزيل شيئا عن موضعه".

(٢) في "ح" ثابت .

(٣) ظاهر كلام ابن السراج جواز ذلك . الأصول ١/ ١٠٦ وهو مذهب المبرد ،والجمهور يمنعه . انظر شرح الجمل لابن بزيزة : ١٩٢ .

(٤) جوّز الفصلَ بالحال الجرميُّ وهشامٌ . انظر : همع الهوامع : ٥/ ٦١ .

(٥) في "ح" بدرهم . وكلٌّ متّجهٌ .

(٦) تكملة من "ح" و "ق".

مجرورا ،بهذا مثّله بعضهم (١) ،وفيه زيادة أخرى مانعه ، وهي أنّ هذا المجرور (٢) معمول مصدر (٣) موصول ،والمصدر الموصول لا يتقدم شيء من معموله (٤) عليه * فاعرف ذلك وتأمله .

ثم قال : (وفعل التعجب ثلاثيٌّ أبدًا) (٥) إلى آخره .

قد تقدم أن فعل التعجب لا يبنى إلّا من الثلاثي الذى لم يجر مُجْرَى الزائد ،كضرب ،وعلم ،وحسن ،أو من الزائد الذى جرى مجرى الثلاثي كاشتد ، وافتقر ،واستغنى واتقى ، وأن أفعل مختلِف في القياس على المسموع منه (٦) ،بـأبسطَ من هذا . (٧)

ويختص بهذا الموضع أن فَعَلَ المفتوحَ العين أو المكسورَها ، كذهب ،وعلم ،في وجوب تحويلهما إلى فَعُلَ بضم العين قبل نقلهـا بالهمزة قولان :

---

(١) قال أبوحيان : " ومحل الخلاف فيما إذا لم يتعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور ،فإنْ تعلق وجب تقديم المجرور كقولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدقَ وقولِه :

خليليَّ ما أحرَى بذى اللُّبِّ أن يُرَى
صبورًا ولكنْ لَا سَبيلَ إلى الصبـر

أمّا ما لا يتعلق منهما بالفعل ،فلا يجوز الفصلُ به وفاقاً نحو ما أحسنَ بمعروف أمرا " وانظر عمدة الحافظ ٧٤٧ ،وهمع الهوامع : ٥/ ٦٠ - ٦١ .

(٢) في "ح " "وفيه مانع آخرُ وهو أنَّ هذا المجرور".

(٣) في الأصل : "للمصدر موصول " خطأ .

(٤) بعده كلمة معموله في "ح " "ولعله غَفَلَ عن هذا وظن أنّ المانع ماذكر والله أعلم " وانظر ما تقدم في هامش ح .

(٥) الجمل : ١٠٠ .

(٦) في "ح " "وأن أَفْعَل مختلَف فيه بأبسطَ من هذا ".

(٧) انظر ص : ٤٩٠

الأول : لأبي عبدالله بن أبي العافية ،والثاني : ظاهر "الكتاب" فارتضى ابن عصفور ما ذهب إليه ابن أبي العافية ،واستدل على صحة ذلك بثلاثة أدلة : لفظيين ومعنويّ ،فأحد اللفظيين أنك تقول مما أصله التعدى : ما أضرب زيدًا لعمرو ولا يجوز ما أضرب زيدا عمرًا ،ولو كان منقولا بالهمزة من أصله دون تحويل إلى فعل لتعدى إلى مفعولين ،أحدهما بِحَقّ الأصل والآخرُ بِحَقّ النقل ،وفي امتناع ذلك دلالة واضحة على أن نقله بالهمزة إنّما كانَ بعد تحويله من فَعَلَ أوْ فَعِل ، إلى فَعُلَ (١) بضم العين .

والدليل الثاني أن هذا التحويل مسموع في نحو قولهم : ضَرُبَت اليدُ يدُ زيدٍ ،أي ما أضربها ،وقَضُوَ الرجل ،أي ما أقضاه ،فهذا تحويل بالقصر (٢) من فَعَلَ إلى فَعُلَ .

وأما الدليل المعنوى فإنَّ هذا الباب موضوع لغاية المبالغة في المعنى الذى عبر عنه بهذا المثال ،وفَعُلَ هو الموضوع غالبًا للطبائع والغرائز ،فإذا قلت : ما أضرب زيدا ،فكأنك جعلت الضربَ غريزةً / له ١٤٣
وطبيعةً ، فكأنه ملازم له غير منفك عنه ،فعلى هذا المذهب لا يكون أفعل المتعجب به أبدا إلَّا منقولا من فَعُلَ ،بضم العين أصلا أو تحويلا (٣) .
وهذه طريقة حسنة .والله أعْلم.

ثم قال : (فإن زاد الفعل على الثلاثة لم يُمْكِنْ إدخال الهمزة عليه) (٤).

يعني إلَّا بعد هدم البِنْيَة والإخلال بها (٥) ،والحكم في هذا الفصل:

---

(١) "إلى فعل" ساقط من "ح".
(٢) أي اللزوم.
(٣) انظر قول ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٨١ وانظر المسألة في شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٥١.
(٤) الجمل : ١٠٠.
(٥) انظر ما سبق ص ٥١٢ هامش (٢)

أنَّ كل فعل لا يصح بناء فعل ٱلتعجب منه ،أنك إذا أردت ٱلتعجب منه بنيت فعل ٱلتعجب من فعل يجوز أن يبنى منه ونصبت به مصدر ٱلفعل ٱلممنوع بناءُ فعل ٱلتعجب منه ،مضافاً إلى صاحبه كقولك : ما أشد ٱنطلاقَ زيد ،وما أكثر ٱستخراج زيد (١) للمال ،وما أشدَّ حمرةَ ثوبك ،وما أشبه ذلك . فهذا ضابط هذا ٱلفصل وٱلله أعلم .

ثم قال : (وٱعلم أن ٱلتعجب إنَّما هو من ٱلفاعل) (٢) إلى آخره .

هذا كما قال ،وٱختلف ٱلناس في ٱلمانع من ذلك ،فمنهم من قال : حصول ٱللبس بين ما هو فاعل في ٱلمعنى وما هو مفعول في ٱلمعنى ، فأنت إذا قلت من ضُرِبَ زيدٌ : ما أضرب زيدا ، ومن ضَرَبَ زيدٌ ما أضرب زيدا ، لم يعلم ٱلسامع الفرق بين ٱلمعنيين ،وعلى هذا ٱلتعليل يجوز حيث أمن (٤) ٱللبس كقولك : ما أشربَ هذا ٱلماءَ ،وما ألبس هذا ٱلثوبَ ،وقد قالوا : ما أشهر زيدا ،وهو من شُهِرَ زيدٌ (٥) ،وما أشغله ،وهو من شُغِلَ ،وما أزهاه ،وهو من قولهم : زُهيتَ علينا يا رجل ،ومنه قولهم : أزهى من ديك (٦) ،وأشغَلُ من ذاتِ ٱلنّحيين (٧) ، وقد جاء من ذلك ما يكثر تعداده (٨) ، لا سيما فيما لم يسمع فيه فعل ٱلفاعل .

ومنهم من قال : ٱلمانع [من ذلك] (٩) هو أن فعل ٱلتعجب

----

(١) في " ح " " عمرو " .
(٢) الجمل : ١٠٠ .
(٣) أي ٱلمانع من ٱلتعجب من ٱلمفعول به ،وذلك مذكور في عبارة ٱلزجَّاجي وٱنظر تعريف ٱلتعجب ص ٢ \ ٥
(٤) في " ح " " يوء من " .
(٥) في " ح " " من شهر في ٱلناس " و " زيد " ساقط منها .
(٦) المثل في مجمع ٱلأمثال ١/٣٢٧ .
(٧) المثل في ٱلفاخر : ٨٦ وجمهرة ٱلأمثال ١/٥٦٤ .
(٨) في ٱلأصل ج : تعدده .
(٩) زيادة من " ح " .

لا كسب [فيه] (١) للمتعجب منه في إيقاعه (٢) إذا كان مفعولا فأشبه أفعال الخلق والألوان . وعلى هذا الرأى يجب الاقتصار على المسموع منه ولا يتعدى . والأول أظهر ، فيطرد حيث أُمِنَ (٣) اللَّبْسُ ، فهذا أشبه (٤) لكثرة ما جاء من ذلك في هذا الباب ، وفي [باب] (٥) أفعل التفضيل (٦) . والله أعلم .

فصل : ثم قال : (وما كان من الألوان والخلق) (٧) إلى آخره .

قد تقدم الكلام في هذا الفصل ، غيرَ أنّه قد يعرض في بعض ألفاظه اشتراك فيجب حينئذ النظر إلى المعنى المجوِّز ، والمانع فيكون العمل على ما يقتضيه ذلك النظر ، ومثال ذلك أن تقول : ما أسود زيدا ، إنْ أردتَ اللون لم يجز ، وإنْ أردتَ السؤدد جاز ، وكذلك إذَا قلت : ما أحمر زيدا إنْ أردت اللون لم يجز ، وإنْ أردت وصفه بالبلادة جاز حتى كأنك قلت : ما أبلد زيداً ، وكذلك إذَا قلت ما أصْفَرَ يدَ زيد ، إنْ أردت اللون لم يجز ، وإنْ أردت خلوها من شيء جاز ؛ لأنه من الصَّفِر ، والصَّفِرُ هو الخالي ، وكذلك إذا قلت : ما أبيض هذا الطائر ، إنْ أردت اللون لم يجز ، وإن أردتَ أنه يبيض كثيراً جاز ، وكذلك إذا قلت : ما أعرج زيدا إنْ أردت أنه من عَرِج يَعْرَجُ ، إذَا صَارَ أعرج (٨) لم يجز ، وإنْ أردت أنه من عَرَجَ يَعْرُجُ إذا صَعِدَ في السلم ، أو من عَرِجَ يَعْرَجُ إذا غَمَزَ من شيء أصابه ، جاز .

---

(١) زيادة من " ح " .
(٢) ساقطة من " ح " .
(٣) في " ح " " يؤمن " .
(٤) " فهذا أشبه " ساقط من " ح " .
(٥) زيادة من " ح " .
(٦) انظر المسألة بفرعيها في شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٦ - ٥٧٧ .
(٧) في الأصل : " وما كان من هذا الألوان " وكلمة هذا ليست في " ح " ولا في الجمل : ١٠١ وليس لها مشار إليه يقتضي وجودها .
(٨) عَرِج يعرَج عَرَجًا خِلْقَةً . مقاييس اللغة " عرج " وفي القاموس عرج كفرِحَ ويثلث في غير الخِلْقَة .

وكذلك إذا قلت : ما أعمى زيدا ، إن أردت أنه من عمى البصر، لم يجز ، وإن أردت به عمى القلب جاز ،وكذلك إذا قلت : ما أموت زيدا ، إنْ أردت أنه من مات يموت إذْ ذهب روحه لم يجز ،وإنْ أردت من موت القلب جاز ،كما جاز ما أعماه ،إن أردت عمى القلب ،والله أعلم.

ثم قال : (وكل شيء لا يقال فيه : ما أفعله ، لا يجوز أنْ يقال فيه هو أفعل من كذا).(١)

اعلم أن ما أفعله وأفعل به في التعجب ،وأفعل الذي يراد به المفاضلة ،وأمثلة المبالغة لا يبنى واحد منها إلّا مما يصح بناءُ الآخر منه ،لأنها كلّها مَجْرَاها في المبالغة واحد ،وما جاء من ذلك مبنيا من الزائد ، فموقوف على محله.(٢)

ثم قال : (واعلم أنّ كَانَ تدخل في باب التعجب وحدها من بين سائر أخواتها).(٣)

هذا الفصل قد تقدم بيانه قبلُ ، إلّا أنَّ ظاهر كلامه القدح فيما حكي أنه من كلام العرب ،وهو ما أَصْبَحَ أبردَها ،وما أمسى أدفَأَها(٤) ؛ لأنه قد قال فيه بعض(٥) النحاة إنّه مصنوع ،فلعل أبا القاسم يقول بهذا ،فلذلك قال(٦) : واعلم أن كان تدخل في باب التعجب وحدها من بين سائر أخواتها ،وإنّ كان ذلك صحيحاً من كلام العرب ، فلعله

----

(١) الجمل : ١٠١.
(٢) في "ح" " فموقوف على السماع ".
(٣) الجمل : ١٠٣.
(٤) القول من حكاية الأخفش في حواشيه على كتاب سيبويه : ١/٧٣، ولم يحكه سيبويه انظر شرح ابن يعيش ٧/١٥١ وانظر في الأصول ١/١٠٦ وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٩٦٢.
(٥) بعد " بعض " في صلب المتن " هو الجرمي " ثم ضُبِّبَ عليها.
(٦) في الأصل و "ق" " وكذلك لو قال" خطأ.

لم يحفظه ،وهو بعيد جدًّا ،ولهذا قال ٱلأستاذ : إِنْ صح هذا من كلام ٱلعرب كان حجةً لأبي ٱلقاسم في ٱلحكم على كان بعدم ٱلزيادة في هذا / ٱلباب ٱعتباراً بٱمتناع زيادة هذين ٱلفعلين ،وٱلله أعلم. ١٤٤

ثم قال : (ومن قال : ما أحسن زيداً على التعجب ، قال إِذَا رَدَّ ٱلفعلَ إِلى نفسه : ما أحسنني)(١) إِلى آخره.(٢)

اذا تعجبت من نفسك قلت : ما أحسنني وما أحسنّي ،بالإِظهار وبٱلإِدغام ، فوجه ٱلإِظهار وإِنْ توالى فيه ٱلمثلان أن ٱلثاني من ٱلمثلين غير لازم ،لأنه من باب ما أصله جواز ٱلحذف ،ووجه ٱلإِدغام ٱلاعتبار بٱلصورة ، إِذْ فيها توالي مثلين ،وعلى هذا قوله تبارك وتعالى : ﴿قال ما مكنني فيه ربي خير﴾(٣) و (ما مكنّي)(٤) بٱلإِظهار وٱلإِدغام ، فإِنْ كان معك غيرك قلت : ما أحسَنَنَا بالإِظهار لا غير ،لأنه لو أدغم لٱلتبس بٱلنفي ،فٱجتنب ذلك.

ثم قال : (ويَعْرِضُ في هذا ٱلباب(٥) لفظان آخران) إِلى آخره.

وذلك أنك تقول إِذا ٱستفهمت عن نفسك : ما أحسني ؟ بنون واحدة ،وهي ٱلتي من نفس ٱللفظ ، لأن نون ٱلوقاية مخصوصة بٱلأفعال وبعض ٱلحروف .

---

(١) الجمل : ١٠٣.
(٢) في "ح" إِلى آخر ٱلفصل .
(٣) الكهف : ٩٥ قرأ بن كثير "ما مكنني" وٱلباقون بالإِدغام انظر ٱلسبعة : ٤٠٠.
(٤) ساقطة من "ق".
(٥) "الباب" ليست مثبتة في متن ٱلجمل ،وهي في إِحدى ٱلنسخ ٱلمعتمدة في ٱلتحقيق انظر ٱلجمل : ١٠٣.

وأحسن ها هنا ٱسم فلا تلحقه نونُ ٱلوقاية ، فلذلك قلت :
ما أحسني ، كما تقول : قام غلامي ، فإنْ كان معك غيرك قلت : ما أحسننا
بنونين ٱلأُولى من نفس ٱلكلمة بضمة ٱلإعراب ، وٱلثانية نون ٱلضمير ، ولا يجوز
إدغام هذا مخافةَ ٱللَّبس بٱلنفي . كذا قالوا .(١)

وقد يجوز فيه(٢) ما جاز في قوله تبارك وتعالى : ﴿ ما لك
لا تأمنا على يوسف ﴾(٣) وذلك أن هذا ٱلحرف يقرأ على وجهين(٤) :

أحدهما بالرَّوْم وهو : تضعيف ٱلصوت بالحركة .

وٱلآخر بٱلإشمام وهو: ضم ٱلشفتين عند ٱلنطق بٱلحرف ٱلمُشَمّ
حشوا ، فكذلك يجوز [لك](٥) في قولك : ما أحسننا وجهان ، أحدهما
ٱلروم ، وهو تضعيف ٱلصوت بٱلحركة كقولك : ما أحسننا .(٦)

وٱلآخر : ٱلإشمام وهو : ضم ٱلشفتين عند ٱلنطق بٱلحرف المُدْغَم
ففي ٱلمسألة إذًا ثلاثة أوجه ، على ما تقدم .

وتقول في ٱلنفي إنْ كنت وحدك : ما أحسنت ، فإن كان معك
غيرك قلت : ما أحسنَّا بالإدغام ، لأنّ آخر ٱلفعل يسكن مع(٧) ضمير ٱلرفع ،
فلذلك لزم ٱلإدغام ، ولم يجز غيره .

ثم قال : (ومن ٱلتعجب ما جاء بلفظ ٱلأمر ، وليس بأمر في
ٱلحقيقة)(٨) إلى آخره .

---

(١) انظر ٱلمقتضب : ١٨٦/١ .
(٢) أجاز ذلك أبو بكر بن ٱلأنباري . انظر ٱلأشباه وٱلنظائر : ٢٩٤/٧ .
(٣) يوسف : ١١ .
(٤) انظر هذين ٱلوجهين في ٱلبحر المحيط : ٢٨٥/٥ .
(٥) زيادة من " ح " .
(٦) " كقولك ما أحسننا " ساقط من " ق " .
(٧) في " ح " و " ق " قبل .
(٨) الجمل : ١٠٤ .

اختلف الناس في قولك في التعجب : أَحْسِنْ بزيد ، على ثلاثة مذاهب ، فمنهم من قال : أحسن على لفظ الأمر ، وليس بأمر في الحقيقة (١) ، والمجرور بعده في موضع رفع به ، لأنه الفاعل ، والباء زائدة لإصلاح اللفظ ، وذلك أن لفظ أفعل يطلبه بالمفعولية ، ومعناه يطلبه بالفاعلية ، فلما اختلف الطلبان جر المرفوع بالباء الزائدة ، ولم ينصب اعتبارًا باللفظ ، ولم يرفع اعتبارًا بالمعنى ، فهذا معنى قولهم : جر بالباء [الزائدة] (٢) لإصلاح اللفظ ، وهذا أصح المذاهب الثلاثة [والله أعلم] (٣)

وأما (٤) المذهب الثاني : أن أفعل فعل أمر لفظًا ومعنًى ، وفاعله مضمر فيه ، وهو ضمير المخاطب وتعلق صاحب هذا المذهب (٥) بدليلين ، أحدهما قرآني ، والآخر شعري .

فأما القرآني فقوله تبارك وتعالى ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ (٦) ووجه الدليل حذف " بهم " من الثاني لتقدم ذكره ، ولو كان فاعلا ، كما ذهب إليه صاحب المذهب الأول لم يحذف (٧) ، فدل حذفه على أنَّه من قبيل ما يجوز حذفه ، وهو المفعول (٨) لفظا أو حكما .

وأما الشّعريّ ففي عجز بيتٍ لم يُلْفَ صدرُهُ وهو: (٩)

---

(١) في " ح " " وليس أمر في الحقيقة " برفع أمر خطأ ، وفي هامش الأصل من نسخة أخرى " المعنى " بدل " الحقيقة " - وهذا مذهب جمهور البصريين ، انظر التذييل والتكميل : ٣ / ١٧٨-١٧٩/أ وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٠٧٧ .

(٢) زيادة من " ح " .

(٣) زيادة من " ح " .

(٤) " وأمّا " ساقطة من " ح " .

(٥) وهذا المذهب الذي ذكره هنا هو مذهب أبي إسحاق الزّجّاج والزمخشريّ انظر: المفصل : ٢٧٦ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١٤٨ ، والمساعد ٢ / ١٤٩ ، والتذييل والتكميل ٣ / ١٧٤ .

(٦) مريم : ٣٨ .

(٧) في " ح " لم يجز حذفه .

(٨) في " ح " " المفعول به " .

(٩) الشاهد في التذييل والتكميل : ٣ / ١٨٠ / أ .

* وأَجْدِرْ مِثْلَ ذلك أنْ يكونا *

وأصله : وأجدر بمثل [ذلك](١) ،فلما سقط الخافض انتصب ما كان مجرورا به ، فهذان دليلان على أن المجرور بالباء ها هنا(٢) في موضع نصب ،وإذا كان في موضع نصب كان مفعولا بأَحْسِنْ ،وإذا كان مفعولا بأحسن كان الفاعل مضمراً فيه .

قال صاحب هذا المذهب : وإنما لزم جريان الفعل على طريقة واحدة في الإفراد ،والتثنية ،والجمع ،والتذكير ،والتأنيث؛ لجريانه(٣) مجرى المَثَل(٤) والأمثال تؤدَّى على طريقة(٥) واحدة ،هذا تلخيص هذا المذهب(٦) ، وهو مع ذلك غير صحيح ،أما تعلُّقه بالدليلين فغير مستقيم :

أما حذف "بهم " في الآية فوجهه أن هذا المجرور لما لزمه حرف الجر ولم يستعمل دونه إلَّا في الضرورة(٧) أشبه بذلك (٨- ما أصله جواز الحذف لكن لم يحذف هذا إلَّا -٨) لتقدم ذكره ، فكان في حكم المُثْبَتِ لفظا(٩) ، وكذلك إنّما نصبه الشاعر في العجز المذكور بعد إسقاط الخافض للشبه المذكور ،لأنه قد علم في غير موضع أنه إذا قوي شبه شيء بشيء آخر جرى عليه حكمه ،وهذا من ذلك .

وأما اعتلاله عن كونه / على طريقة واحدة في الإفراد ،والتثنية ١٤٥ والجمع ،والتذكير ،والتأنيث ،وعدم التقديم لِجَرَيَانِه(١٠) مَجْرَى المثل ،

---

(١) زيادة من "ح " و "ق ".
(٢) " هاهنا " ساقطة من "ح ".
(٣) في "ق " "بجريانه ".
(٤) في "ح " "لأنه جارٍ عندهم مَجْرَى المثل ".
(٥) في "ح " "حالة واحدة ".
(٦) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ١٨١/أ.
(٧) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٠٧٩- ١٠٨٠.
(٨-٨) في "ح " و "ق " "ما أصله جواز حذفه مع أنّ حذفه هاهنا لم يكن إلّا ".
(٩) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٠٧٩.
(١٠) في "ح " و "ق " "بجريانه .

فهذا أيضا غير سديد بدليل أنه يُبْنَىَ قياسًا من كل فعل يبنى منه «ما أفعله»، ويذكر بعده كل آسم يصح أن يتعجب منه، وليست الأمثال هكذا، لأن المثل يجب (١) قصره على الوجه الذى وقع عليه في أول أحواله المسموع (٢- هو (٣) فيه، فاعرف ذلك -٢) والله المستعان.

والمذهب الثالث مثل هذا من أنَّ "أفعل" فعل أمر لفظا ومعنًى، وأنَّ المجرور في موضع نصب، إلَّا أنَّ الفاعل ضمير المعنى المتعجب منه، فإذا قلت: أحسن بزيد، فتقديره عنده: أحسن يا حسن بزيد، (٤) وهذا المذهب أيضا غير سديد، لأنك لا تنادي شخصاً ثم تخاطب غيره، هذا عِيٌّ ليس من كلام العرب ومن (٥) ذلك أنك تقول: يا زيد أحسن بعمرو، فلو كان تقديره: يا زيد أحسن يا حسن بعمرو، لكان لغواً من الكلام، لأن الغرض بالنداء إنّما هو آستعطاف المخاطب عليك، لتأمره، أو تنهاه، أو تخبره، فأمّا أَنْ تنادي إنساناً فإذا أقبل عليك آنصرفت عنه وأمرت غيره، كما لو قلت: يا زيد أحسني يا هند إلى عمرو، فليس من عادة أولى العقل، فهو خطأ من القول، وأيضا فإنّه خبر من الأخبار لدلالة احتمال الصدق والكذب (٦)، ولو كان أمرًا لما جاز فيه ذلك، وأيضا فإنّه يجب تصحيح المعتل منه (٧)، ولو كان أمرا صريحا لوجب إعلاله، ويرد أيضا بهذين الوجهين على صاحب المذهب الثاني، والله أعلم، (٨- لأنّ هذا النوع من الخطاب (٩) لا يوجد في كلام العرب، هذا مع ضعف ما يقتضيه معنى الأمر به، فتأمل ذلك، والله المستعان. -٨)

---

(١) في "ق" "يجري".
(٢-٢) ساقطه من "ح".
(٣) ساقط من "ق".
(٤) انظر هذا المذهب في التذييل والتكميل ٢/١٨٠/ب.
(٥) "ومن" ساقطه من "ح".
(٦) هذا مما آستدل به آبن طلحة. انظر التذييل والتكميل ٣/١٧٩/ب.
(٧) ساقطة من "ح".
(٨-٨) ساقطه من "ح".
(٩) في "ق" "المخاطب".

بـــــاب مـــا

" ما " حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ، فقياسه أن لا يعمل فيما يدخل عليه ، لأنّ عمله في الأسماء ليس بأولى من عمله في الأفعال ، وبالعكس ، وامتناع عمله فيهما معًا بيّن (٢) الامتناع (٣) ، لخروجه عن القاعدة المجمع عليها ، وهي أنّ ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وبالعكس ،

والأصل الذى يشمل هذا الحكم أن الحروف (٤) على أربعة أقسام :

قسم مختص بالأسماء أو الأفعال عامل [فيما اختص به] (٥) كحروف الجر ، وحروف الجزم ، هذا الضرب (٦) مختص بالأسماء وعامل فيها ، وهذا الضرب (٦) مختص بالأفعال وعامل فيها ، فما كان هكذا لم يكن فيه إشكال اعتبارًا بأن أصل العمل الاختصاص .

والقسم الثاني يقابل هذا القسم بالعكس : وهو ما كان من الحروف مشتركًا بين الأسماء والأفعال ، وغير عامل [في واحد من الضربين] (٧) كحروف العطف ، وحروف الاستفهام ، وما أشبه ذلك [فهذا القسم جارٍ على الأصل فلا إشكال فيه] (٨)

---

(١) ساقطة من " ق " لاشتكال أطراف الورقة .
(٢) في " ح " و " ق " " فيهما معا واضح " .
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) في " ح " " والأصل الذى يعمل عليه في ذلك أنّ الحرف " .
(٥) في الأصل " فيها " فقط .
(٦) ساقط من " ح " في كِلا الموضعين .
(٧) زيادة من " ح " .
(٨) تكملة من " ح " .

والقسم الثالث : ما كان من الحروف مختصا بٱسم أو فعل وغير عامل فيه [١] كحرف التعريف وحرف التنفيس وما أشبه ذلك ، فهذا القسم مما يسأل عنه إذ كان من حقه أن يعمل فيما دخل عليه لاختصاصه به ، فيجاب بأن حرف التعريف كالجزء من المعرف به ، وجزء الشيء لا يعمل فيه ، ويدل على كونه [٢] كالجزء منه ٱمتناعُ الفصل بينهما مطلقا ، وعدم ٱعتبار فصليته بين الجار والمجرور ، في نحو : مررت بالغلام ، وحمل على هذا حرف التنفيس ، لاجتماعهما في تخصيص ما دخلا عليه ، [٣-] فتأمل ذلك . [-٣]

والقسم الرابع : هذا [٤] الحرف الذى نحن بسبيله ، وهو حرف " ما " وهو عكس ما قبله ؛ وذلك أن له شبهين : شبه خاص ؛ وهو شبهه بليس من جهة ٱتفاقهما في النفي والدخول على المبتدأ والخبر ، وأن منفيهما محمول على الحال مع التجريد من القرائن .

وشبه عام : وهو ٱعتبار نظائره من الحروف المشتركة ، فٱعتبر الحجازيون الشبه الخاص ، فأعملوه عملَ [٥] ليس ، واعتبر جمهور العرب الشبه العام ، فأهملوه . [٦]

قال سيبويه : وهو القياس [٧] ، فعرفنا [- من ذلك -] [٨] أن ٱعتبار العموم مقدم على ٱعتبار الخصوص ؛ لأن المسألة من باب الدخول

---

(١) في " ح " " وغير عامل فيما ٱختص به ".
(٢) في " ح " " ويدل على أنّه ".
(٣) في " ح " وهذا واضح والله أعلم.
(٤) في " ح " " هو ".
(٥) في الأصل " فأعملوها إعمَالَ ليس ".
(٦) في الأصل " فأهملوها ".
(٧) الكتاب : ٥٧/١.
(٨) زيادة من " ح ".

في أوسع البابين ، وأيضاً فإنّ الشبه (١) العام شبه بالجنس ،والشبه الخاص شبه بغير الجنس ،وحمل الشيء على جنسه أولى (٢- من حمله على غير جنسه ، فاعرف ذلك وتأمله. -٢)

فصل : لما كانت "ما" مشبّهةً بليس وكان المشبه لا يقوى قوة المشبَّه به لم تعمل (٣) إلاّ بشروط ثلاثة وهي : (٤- أن يكون الخبر مؤخراً منفياً غير واقع بعدها حرف "إنْ" -٤) كقولك : ما زيد قائما ، فلو قلت : ما قائم (٥) زيد ، أو (٦) ما زيد إلاّ قائم ،أو ما إنْ زيد قائم لاستوت اللغتان في انتفاء العمل ، لتقدم الخبر في الأولى (٧) وإيجابه في الثانية ،ووجود إنْ بعد "ما" في الثالثة ،إلاّ أنّه قد جاء ما ظاهره [جواز] (٨) إعمالها في الأولى وفي الثانية كقولهم : (٩)

وما الدهر إلاّ منجنوناً بأهله   وما صاحبُ الحاجات إلاّ معذّبا

---

(١) في "ح" و "ق" "وأيضاً فالشبه".
(٢-٢) في "ح" وحمل الشيء على جنسه أولى به ، إلاّ أنْ يكون ... جنسه ،وهذا ظاهر والله اعلم ،وسقط من "ق" بائتكال الورقة "أولى من حمله على غير" والصواب المثبت.
(٣) ساقطة من "ق" لائتكال الورقة .
(٤-٤) في "ح" بشروط ثلاثة وهي : تأخر الخبر وبقاء نفيه ،وفقدان إنْ "وانظر هذه الشروط في الجَنَىْ الداني : ٣٢٥ ومابعدها .
(٥) في "ق" "قائما" منصوبٌ وهو متّجه .
(٦) في "ح" "وما زيد" بالعطف بالواو دون "أو" .
(٧) في الأصل "الأول".
(٨) تكملة من "ح" و "ق".
(٩) البيت لأحد الأعراب ،كذا في الخزانة : ١٢٩/٢ . وانظره في المحتَسَب : ٣٢٨/١ والمقرب : ١٠٣/١ والجَنَىْ الداني : ٣٢٤ وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٥/٨ والمغني : ١٠٢/٢ ، وأوضح المسالك : ١٩٦/١ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى : ١١٦/٢ ورواية ابن جني له في المحتسب :
أرى الدهر... وعليها فلا شاهد فيه .
والمنجنون آلة السقي ، شبه تقلب الدهر بتقلب تلك الآلة .

وكقولهم: (١)

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

فالأول شاهد على إعمالها والخبر موجب (٢) والثاني شاهد على إعمالها والخبر مقدم (٣)، وقد قيل ذلك في البيتين. (٤) / ١٤٦

(٥-والمانع لذلك يتأول الأول -٥) بأن "منجنونا" موضوع موضع المصدر المنصوب بفعل مضمر، والفعل المضمر في موضع رفع على أنه خبر للمبتدأ الواقع بعد "ما" كأنه قال (٦): وما الدهر إلا يدور دورانَ منجنون (٧)، أي أنه يتقلب بأهله كما يتقلب المنجنون، وهي السانية، ثم حذف الفعل فبقي "وما الدهر إلا دورانُ منجنون" كقولك: ما أنت إلا سيرا، وهذا فصيح [صحيح] (٨) من كلام العرب، يستعمل في موضع التكثير، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامَهُ فصار: وما الدهر إلا منجنونًا، كما ترى. (٩)

وأما قوله [في] (١٠) آخر البيت:

---

(١) في "ح" قدم هذا البيت على سابقه وهو للفرزدق في ديوانه: ٢٢٣/١ والكتاب: ٦٠/١ والمقتضب ١٩١/٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٣/١ والجنى الداني: ٢١٣، ٤٢٣، والخزانة ١٣٠/٢.

(٢) في "ح" "مقدم" وهو صحيح بناءً على أن البيت الأول هو الثاني في هذه النسخة.

(٣) في "ح" "موجب" وهو صواب بناءً على ما تقدم.

(٤) قاله سيبويه في بيت الفرزدق إلا أنه قال: وهذا لا يكاد يعرف، الكتاب: ٦٠/١ يعني أنه لا يكاد يعرف تقدم خبر "ما". وقال الشلوبين في بيت "وما الدهر" الأظهر فيه أن يكون نصب الخبر بعد "إلا" شاذًا. حواشي المفصل: ٢٩٧.

(٥-٥) في "ح" "وأما البيت الأول فيتأوله المانع" ومن هنا إلى قوله "وأما البيت الثاني فالشاهد في .." وقع في "ح" بعد قوله "لأن مثلهم لا يعرف هذا المعنى والله أعلم" وسيأتي بعد.

(٦) ساقطة من "ق" لانتكال الورقة.

(٧) في "ح" "المنجنون". (٨) زيادة من "ح".

(٩) انظر ذلك في حواشي المفصل للشلوبين: ٢٩٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٢/١.

(١٠) زيادة من "ح" و"ق".

* وما صاحبُ الحاجاتِ إلاّ معذَّبا *

فان معذبا مصدر يراد به التعذيب كأنه قال: وماصاحب الحاجات الا تعذيبا أي الا يعذب تعذيبا ، فيعذب المحذوف [هو] (١) في موضع رفع على أنه خبر للمبتدأ الواقع بعد " ما " [والله أعلم]

وأما البيت الثاني فالشاهد في قوله :

* وإذْ ما مثلَهم بشَرُ *

فظاهره أن خبر " ما " مقدم على اسمها و [هذا] (٢) هو ظاهر كلام سيبويه (٣) ، ويقول : إنّه قدمه (٤) ضرورة (٥) في الشعر (٦) وإنْ كان رفعه لا يَكْسِرُ (٧) الشعر ولكن الشاعر يستعمل الضرورة في شعره وإنْ لم يحتج إليها. (٨)

وفي هذا البيت غير وجه من التأويل ، فمن ذلك ما قاله ابن عصفور وهو : أنّ " مثلَهم " مرفوع الموضع [بالابتداء] (٩) ولكنه بناه

---

(١) زيادة من " ق ".
(٢) تكملة من " ح ".
(٣) الكتاب : ١/ ٥٩ - ٦٠ ، وهذه الفقرة في " ح " وقعت بعد قوله " وإن لم يحتج إليها ".
(٤) " ويقول : انه قدمه " ساقطة من " ح ".
(٥) في " ح " " بالضرورة ".
(٦) " في الشعر " ساقطة من " ح ".
(٧) انظر الزيادة في الوزن أو النقص منه في الكامل ٣ / ٢٠١ وهي مسألة غريبة .
(٨) انظر نقض ابن ولاد ص ١٨ وانظر المقتضي ١/ ١٩١ هـ (١) ، ففي نقض ابن ولاد ما يقطع بأن سيبويه جعل تقديم خبر " ما " ضرورة وليس في الكتاب ما يقطع بذلك ، وكل ما في الكتاب هو أنّ تقديم خبر " ما " لا يعرف فلذلك فهم الشلوبين وابن عصفور وابن الضائع من كلام سيبويه أنَّ البيت شاذ . انظر حواشي المفصل ٢٩٥ . وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩٣ ، وشرح الجمل لابن الضائع : ٣٣ . وانظر معنى الضرورة في الخزانة جـ١/ ١٥ ، والضرورة الشعرية : ٦١ .
(٩) تكملة من " ح ".

على الفتح لإضافته إلى مبنيّ (١) كقراءة من قرأ ﴿ إنّه لحق مثلَ ما أنكم تنطقون ﴾ (٢) ألا ترى أن مثل في موضع رفع، لأنه نعت (٣) لحق، ولكنه بني (٤) لإضافته إلى مبنيّ، هذا قول ابن عصفور، وقد نقد بما هو مذكور في غير هذا، (٥- ولكن الكلام في ذلك يخرج عن الاختصار -٥).

ومن ذلك ما يذكر عن أبي الحجاج (٦) الأعلم: أنه إنّما ترك الخبر منصوبا مع التقديم محافظة على بقاء المعنى مع التأخير، وذلك أنه إذا قال: وإذْ ما بشر مثلهم، فهذا مدح صريح كما تقول: ما أحد مثل زيد، فلو قدمه مرفوعا فقال: وإذْما مثلهم بشر، لأوهم أن "مثلهم" مبتدأ و"بشر" خبره، فكان [يكون] (٧) قد أثبت لهم مماثلا، ونفى عنهم البشرية، وهذا يحتمل أن يكون (٨- ذمّا، فلما (٩) كان رفعه -٨) مقدمًا يوهم قلب المدح ذمًّا تركه (١٠) منصوبا مع التقديم إحرازا للمعنى المراد، وهو صريح المدح (١١)، وهذا كلام حسنٌ، إلّا أنّه نُقِدَ (١٢) عليه (١٣) بأن المدح مفهوم مما قبل هذا (١٤)، فقد ارتفع

---

(١) انظر المقرب: ١/١٠٤ وانظر الحجة: ٣٣٢.
(٢) الذاريات: ٢٣ وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، وابن عامر وحفص عن عاصم. السبعة: ٦٩.
(٣) في "ح" "على النعت".
(٤) في "ق" "مبني".
(٥-٥) ساقط من "ح".
(٦) "إلى الحجاج" ساقطة من "ح".
(٧) تكملة من "ح".
(٨-٨) ساقطة من "ق".
(٩) في "ح" "فلو".
(١٠) "ما تركه".
(١١) انظر النكت للأعلم: ١٩٥ ونقل قول الأعلم هذا الشلوبين في حواشي المفصل: ٢٩٧.
(١٢) ساقطة من "ق" لائتكال الورقة.
(١٣) ساقطة من "ح".
(١٤) قال الشلوبين: ويضعف هذا أنه خرج عن اللغتين، لغة قومه ولغة أهل الحجاز، إلّا أنْ يكون الأمر على ما قاله سيبويه، فقوله في المسألة هو الصحيح لا غير. حواشي المفصل: ٢٩٧.

الخيال الذى تخيله أبو الحجاج الأعلم.(١)

وأيضًا (٢) فلا يجوز استعمال اللحن محافظةً على المعنى [- أصلًا -] (٣) ومن ذلك أيضا ما يذكر عن أبي العباس المبرِّد (٤) : أنّ "مثلهم" منصوب على الحال ؛ لأنّ إضافته غير محضةٍ والخبرُ محذوفٌ ، كأنه قال : وإذْ ما في الوجودِ بشرٌ في حال كونهم شبيها بهم.(٥)

ورُدَّ بأن المعنى لا يعملُ في الحالِ محذوفاً ولا موء خراً ، وهذا وإنْ صَحّ تقديره مقدَّمًا فإنّه محذوف على كل حال ، والمعنى لا يعمل في الحال إلّا بالشرطين المذكورين.

ومنهم من قال : إن "مثلهم" نُصِبَ على الظرف كأنه قال : وإذْ ما فوقهم بشر ، وهذا فيه نظر ، لأنّ "مثلهم" لا يعرف فيه هذا المعنى (٦) ، والله أعلم.

فصل : إذا جئت بعد خبر (٧) "ما" باسمين ، وكان المرفوع منهما قبل المنصوب (٨) جاز ذلك مطلقا سواءٌ كان المنصوب حقيقاً أو سببياً ، ولا فرقَ في هذا بين "ما" و"ليس" (٩) كقولك : ما زيد قائما ، ولا عمرو سائرًا أو سائرا أخوه ، فتكون هذه الواو قد عطفت المرفوع على

---

(١) ساقطة من "ح".
(٢) ساقطة من "ق".
(٣) زيادة من "ح" و"ق".
(٤) ساقطة من "ح".
(٥) المقتضب : ٤/١٩٢ قال "وقد نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش وغلط بيّن ، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتا مقدما ، وتضمر الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك فيها قائما رجلٌ".
(٦) هذا القول لابن السراج نقله الشلوبين في حواشي المفصل: ٢٩٦ ، النكت للأعلم : ١٩٦ إلّا أنّ الأعلم لم يصرح أنه من قول السراج وهو مذهب الكوفيين أيضًا. الخزانة ٢/١٣٠ وردّ الشلوبين هذا القول بمثل ما هنا. (٧) ساقطه من "ق".
(٨) "قبل المنصوب" مكانها في "ح" تمزق في الورقة ظهرت من خلاله في التصوير كلمتان من الورقة السابقة.
(٩) "كقولك ما زيد قائما" مكانها في "ح" تمزق في الورقة ظهر من خلاله بعض كلمات من الورقة السابقة.

المرفوع ، والمنصوب على سبيل التشريك في العامل المتحد ، ولا خلاف في هذا الأصل : أعني إذا اتحد العامل وتعدد المعطوف [١] ، وإنما اختلف الناس في تعدد المعطوف بتعدد العامل وليس هذا موضع بسطه ، فلو قدمت المنصوب على المرفوع جاز في باب " ليس " مطلقاً ، وأما في باب " ما " فإن كان من سبب الأول جازت المسألة على أن يكون المنصوب معطوفا على المنصوب ، والمرفوع فاعلا بالمنصوب كقولك : ما زيد قائما ولا قاعدا [٢] أخوه ، [٣- ولا يكون على أن يكون المرفوع معطوفا على المرفوع ، والمنصوب معطوفا على المنصوب -٣] ، لامتناع تقدم المنصوب بما على مرفوعها خلافا لباب ليس ، لأن الفرع لا يقوى قوة الأصل ، فإن كان المرفوع أجنبياً لزم قطعُ المعطوف واستئنافُه ، كقولك : ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ عمرو ، على أن يكون " قاعد " مبتدأ ، لاعتماده على حرف النفي ، وما بعده فاعل به سَد [٤] مَسَدَّ خبره ، أو على / أن يكون خبرا مقدما وما بعده هو ١٤٧
المبتدأ ويكون ذلك في الوجهين معطوفا على " ما " مع ما بعدها ، فيكون حرف " لا " للنفي لا لتوكيده ، لخروج هذا المعطوف على [٥] انسحاب النفي بما عليه ، ولا يكون على أن تكون الجملة معطوفة على الخبر ، لعدم الضمير ، وكذلك لا تكون الصفة إذا رفعت ما بعدها معطوفة على الخبر ، لارتفاعها بالابتداء ، وليست مما يمتنع أن يؤثر فيها العامل ، ويمتنع أن تؤثر فيها " ما " ها هنا [٦] ، لعدم الضمير ، فلم يبق إلا الوجه الذى ذكرناه أولا ، فاعرف ذلك [٧] وتأمله فإن فيه غموضاً [٨] ، وبالله التوفيق .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٧ .
(٢) في " ح " " سائرا " .
(٣-٣) ساقط من " ح " .
(٤) في " ح " " ساد " .
(٥) في " ح " " عن " .
(٦) " ها هنا " ساقطة من " ح " .
(٧) " فاعرف ذلك " ساقطه من " ح " .
(٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٩٧ .

مسألة : تقول (١) : ما زيد بقائمٍ ولا قاعداً ،ولا قاعدٍ ،ولا قاعدٌ ،مثلثا ،فالخفض عطف على اللفظ ،والنصب عطف [على] (٢) الموضع والرفع مبنيٌّ على مبتدأ كأنَّه قال : ما زيد بقائم ولا هو قاعد .

مسألة أخرى : تقول (٣) ما زيد بقائم ولا قاعدٌ أبوه ،مثلثا (٤) أيضًا على أن يكون أبوه فاعلا بقاعد ، مع وجه آخر في الرفع وهو : أن تكون الجملة مستأنفة ،أو عطفاً على الخبرِ ،والذي يمتنع (٥) من ذلك أن يكون المخفوض معطوفا على المخفوض ،والمرفوع معطوفا على المرفوع لوجهين في هذا الباب .

أحدهما : ما يلزم عليه من تقدم ما أصله أن يكون ثانياً على ما أصله أن يكون أولاً .

والوجه الثاني : ما يلزم عليه من العطف على عاملين . وافق الأخفش على الوجه الأول ،وخالف في الوجه الثاني ،فلهذا جازت المسألة على رأيه في باب ليس ،ومنعناها نحن (٦) في البابين معا ، فتفهم ذلك ، والله المستعان .

---

(١) ساقطة من "ح" .
(٢) تكملة من "ح" و"ق" .
(٣) ساقطة من "ح" .
(٤) في "ح" "مثلها" خطأ .
(٥) في "ح" "يمنع" خطأ .
(٦) في "ح" "ومنعها سيبويه" .

باب نِعْمَ و بِئْسَ

نعم وبئس فعلان متصرفان في أصل وضعهما ، يقال : نَعِمَ الرجل يَنْعَمُ ، إذا صار في نعيمٍ وطيبِ(١) عيشٍ ، وبَئِسَ الرجل(٢) يَبْأَسُ(٣) ، إذا صار ذا بؤسٍ ومَرَضٍ ، ثم نقلا عن أصلهما وضُمِّنا معنى المدح والذم فصارا لذلك يدلان على معنى في غيرهما ، فأشبها بذلك الحروف فمنعا التصرف.(٤)

واتفق البصريون وطائفة من الكوفيين على فعليتهما بدلالة لحاق تاء التأنيث الساكنة الدالة على تأنيث المرفوع بهما ، وبما حُكِيَ من اتصالِ الضميرِ المرفوع البارز بهما ، وهذان من أحكام الأفعال.(٥)

وذهب الفراء وطائفة [معه](٦) من الكوفيين إلى أنهما اسمان بدليل(٧) دخول حرف الجر عليهما في نحو قولهم : ما هي بنعم الولد ، وعلى بِئْسَ العَيْرُ ، وحرف الجر(٨) من خصائص الأسماء(٩) ، ولا دليل في ذلك لاحتمال أن يكون دخول حرف الجر(١٠) عليهما ، على تقدير موصوف حذف لفهم المعنى كما قالوا:(١١)

---

(١) في " ق " " وأطيب ".

(٢) ساقطة من " ح ".

(٣) ساقطة من " ق ".

(٤) انظر الملخص ١/١٤٤ والكافي ١/٢١١.

(٥) في " ح " " ... من اتصال الضمير المرفوع البارز بهو ذلك كله من أحكام الأفعال ". وهذا نحو ما حكاه الكسائي والأخفش : نعما رجلين ، ونعموا رجالا . شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٩٦٧ والمساعد ٢/١٢٠ وانظر المسألة في الكتاب ٣/٣٦٦ ، والإنصاف : ٩٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٨ ، وشرح ابن عصفور ١/٦٠٦ ، ومنع ذلك سيبويه وغيره ، انظر الكتاب ٢/١٧٩.

(٦) زيادة من " ح " و " ق "

(٧) في " ح " و " ق " " بدلالة ". (٨) في الأصل " الجار "

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ١/٥٦ ، ٥٧.

(١٠) في الأصل : " الجار ".

(١١) الرجز مجهول القائل وتمامه : * ولا مخالِطُ اللَّيانِ جانبُهْ * وانظره في الكامل ١/٣٨٣ والخصائص ٢/٣٦٦ وأمالي ابن الشجري ٢/٤٨ ، والخزانة ٤/١٠٦.

* وَٱللهِ ما زيدٌ بنامَ صاحبُـــهْ *

وَٱلأصل : وَٱلله ما زيد برجل نَامَ صاحبه ،فكذلك قولهم : ما هي بنعم ٱلولد ،أي ما هي بولد نعم ٱلولد ،وعلى بئس ٱلعير[أي على عَيْرٍ بئس ٱلعير ،فٱلأصح ما قلناه أولاً عن ٱلبصريين (١- بالدّلالة ٱلتي ذكرناها ، ولرفعه ٱلفاعل ،وليس من قبيل ما يرفعه ،إلَّا أَنْ يكون فعلاً كما تقدم ، -١) وَٱلله أعلم.

فصل : ثم فاعلهما لا يكون غالبًا إلَّا مقرونا بٱلألف وَٱللام ،أو مضافاً إلى ما هما فيه ،أو مضمرا على شريطة ٱلتفسير ،كل ذلك على طريقة ٱلجنس كقولك [في ٱلأول](٢) نعم ٱلرجل زيد ، و[في ٱلثاني](٣) : نعم غلام ٱلرجل زيدٌ ، و[في ٱلثالث](٤) نعم رجلا زيد ، هـذا هو ٱلأفصح في كلام ٱلعرب(٥) ، وقد أُجْرِيَ ٱلعلم ٱلمقرون(٦) بٱلألف وَٱللام هذا المُجْرَى كما قالوا: بئس الحجاج حجاج بن يوسف ،وٱستعملوه أيضا نكرة كما قالوا(٧) :

فنعم صاحب قوم لا سلاحٍ لهم وصاحب ٱلركب عثمان بن عفانا

وقالوا : الزيدان نعما رجلين ،والزيدون نعموا رجالا ،فأبرزوا(٨) ٱلضمير ٱلمرفوع في ٱلتثنية وَٱلجمع مع تفسيره بٱلنكرة ٱلمغنية من إيراده ،وهذا كله شاذّ ، وٱلوجه ما ذكرناه أولاً](٩) وقالوا نعم ٱلقتيل قتيـــلا

(١-١) ساقط من " ق " .
(٢) (٣) (٤) تكملة من " ق ".
(٥) انظر شرح ٱلجمل لابن عصفور =/ ٦٠٠ .
(٦) في "ق" " مقرونا ".
(٧) البيت لكثير بن عبد ٱلله ٱلنهشلي ،ٱلمعروف بٱبن الغريرة ،وقيل لحسان رضي الله عنه . وهو في ٱلإيضاح : ٨٥ وشرح ألفية ابن معطي لابن ٱلقواس : ٩٦٩ وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣١/٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠١/١ وٱلخزانه ١١٧/٤ .
(٨) في "ق" " فأظهروا ".
(٩) ما بين المعقوفين تكملة من " ح " و " ق ".

أصلح الله به بين فئتين (١) ، على سبيل التوكيد ، وهو قليل .

هذه طريقة المحققين ، أعني أن مرفوع نعم وبئس موضوع للجنس بكماله (٢) ، واعترضه بعض المتأخرين ، بأنه لو كان كذلك لوجب ألا يثنى ولا يجمع ، لأن حقيقة التثنية والجمع ضم الشيء إلى مثله أو أمثاله ، والجنس بكماله ليس له مثل ولا أمثال فيقبل ذلك ، فتثنيته وجمعه ممنوعان عقلا ، بل كان ينبغي أن يطابق مرفوعهما بالجنس لو كان موضوعا له بكماله (٣) .

قال : والصواب أن الألف واللام إشارة إلى معهود في الذهن غير معين في الوجود كقولك : اذهب إلى المسجد ، إذا لم يكن بينك وبين مخاطبك مسجد معهود في الوجود ، ولهذا وجب أن يكون المقصود بالمدح أو الذم مُطْلَقًا (٤) ، والله أعلم .

والصواب ما عليه الجمهور من أن مرفوع هذين الفعلين موضوع للجنس بكماله ، والدليل على ذلك أنه لو كان لا يراد به استغراق الجنس لم يقيد بالألف واللام ، فلما قيد بالألف واللام علمنا أن ذلك لمعنى يختص بها وضعا ، وهو استغراق الجنس المناسب لمعنى (٥) نعم وبئس ، وهو المدح العام والذم العام ، ليقترن عموم بعموم (٦) ، ولولا أن هذا

---

(١) قاله الحارث بن عباد لما قَتَل مُهَلْهِلٌ ابنَ أخيه بُجَيْرًا في الحرب التي كانت بين تغلِبَ وبكر ابْنَيْ وائلَ . انظر فصل المقال : ٣٠٥ والخزانة ١/ ٤٢٣ ، والملخص ١/ ٤٤٧ .

(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي ٩٧٠ وشرح الجمل لابن الضائع : ٣٤ .

(٣) ممن قال بذلك أبو إسحاق بن ملكون ، وأبو منصور الجَوَاليقي ، والشلوبين الصغير ، التذييل والتكميل ٣/ ١٢٧ وهمع الهوامع ٥/ ٣١ وانظر المسألة في شرح ألفية ابن معطي ٩٧٠ .

(٤) في الأصل و " ح " " مطبقا " .

(٥) في الأصل " معنى " .

(٦) في " ح " " العموم " خطأ ويمكن أن تكون " بالعموم " وهو قول الزجاج انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٠ .

مقصود لكان فاعلهما كفاعل / سائر الأفعال ، وهذا ظاهر ، والله أعلم. ١٤٨

والجواب عن الشبهة التي أوردها المعترض أن التثنية والجمع مصروفان إلى تفصيل الجنس بكماله اثنين اثنين أو جماعةً جماعةً ، بيانه أنك إذا قلت نعم الرجلان الزيدان فإنك قاصد إلى مدح الجنس بكماله المجعول رجلين رجلين ، ثم ذكرت الزيدين من بين كل اثنين ، على سبيل التخصيص وإذا قلت نعم الرجال الزيدون ، فإنك قاصد إلى مدح الجنس بكماله المجعول جماعةً جماعةً ، ثم ذكرت الزيدين من بين كل جماعة على سبيل التخصيص ، وهذا واضح . والله أعلم.

مسألة : إذا تقدم المخصوص كان مبتدأ خبره ما بعده بلا خلاف ، وإذا تأخر فكذلك على ظاهر [كلام] (١) سيبويه وقدم الفعل للاهتمام بمعناه (٢) ، وجوز الفارسي وغيره بناءه على مبتدأ على تقدير سؤال ، وهو مُشكِل من جهة أنَّ السؤال إنَّما هو على تقدير استقلال المسؤول عنه ، ولا معنى لقوله ابتداءً : نعم الرجل ، عند المخاطب أصلا ، فلا يتصور استقلاله من جهة المعنى ، وإذا كان كذلك لم يستقم ذلك الوجه ، وإذا لم يستقم تعين الأول إلَّا أن يكون قوله : نعم الرجل ، بعد جَرْيِ ذكر المخصوص ثم حضر من لم يسمع ذكره فقال : من هذا الذى يثنى عليه ؟ فقال له : زيد ، أي هو زيدٌ (٣) فعلى هذا الوجه يتصور ذلك ، فإطلاق القول بالجواز خُلْفٌ . والله أعلم.

---

(١) زيادة في "ح" . وانظر الكتاب ١٧٨/٢ ، ابن يعيش ١٣٤/٧-١٣٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٠١/٢-١٠٢ .

(٢) انظر الإيضاح ٨٥-٨٧ والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٧/١-٣٦٩ ويعني أن زيد خبر والمبتدأ محذوف ، وانظر الفصل الآتي بعد قليل.

(٣) انظر الكافي : ٢١٤/١ .

مسألة : لا خلاف أن تكرار الاسم بلفظه يعطى من الربط ما يعطيه الضمير ، وأما التكرار بالمعنى فيعزى إلى الأخفش ، وأفسدوا عليه وجوه (١) استدلاله (٢) ، ويلزمهم القول به في نحو : زيد نعم الرجلُ وبيانه أنَّ المرفوع بنعم جنس يعم زيدًا وغيره ، وهذا تكرار بالمعنى . والله أعلم .

فصل (٣) : ثم اختلف في إعراب الاسم المخصوص بالمدح أو الذم إذا تأخر عن الجملة ، فقيل إنّ مذهب سيبويه ارتفاعه بالابتداء والجملة التي قبله في موضع خبره ، وقيل إنّه مبنيٌّ على مبتدأ محذوف لأنه كان جوابَ سؤال محقق أو مقدر كأنه لما قال : نعم الرجل ، قيل له : من ذا الذى تثني عليه فقال في الجواب : زيد ، أي هو زيد .

وأما إذا كان هذا المَخْصُوصُ مقدما على الجملة فلا خلاف أنه رفعٌ بالابتداء وأن الجملة في موضع خبره ، والرابط بين هذا الخبر وما أخبر به عنه اسم الجنس ، لاندراج المخبر عنه في جملة الجنس ، فقام ذلك مقام الضمير فحصل الربط . (٤)

مسألة : كان الأصل أن يكون هذا الفعل مسندا إلى المخصوص بالمدح أو الذم ، ولكن عدلوا عن ذلك وأسندوه إلى الجنس المندرج المخصوص في

---

(١) " أفسدوا عليه وجوه " مطموسة في " ق ".
(٢) في " ق " الاستدلال .

(٣) هذا الفصل جميعه ساقط من " ح " وفيه إعادة لما سبق في إحدى المسائل المتقدمة قريبا ص
(٤) إنّما كان اسم الجنس قائماً مقام الضمير ، لأن زيداً في قولك : نعم الرجل زيد ، أحد أفراد هذا الجنس المفهوم من الرجل . وانظر المسألة في الكافي : ٢١٣ .

جملته [١] ،تنبيهاً على أن هذا المخصوص قد اجتمع فيه ما افترق في آحاد الجنس ،وبيان [٢] ذلك أن "نعم" مستوفية لجميع خصال المدح ، وبئس مستوفية لجميع خصال الذم ،وكأنك إذا قلت : نعم الرجل زيدٌ أخبرت أنّ زيدا قد استوفى جميع الخصال التي افترقت في جميع أفراد الجنس المسند إليه الفعل ،الذى يراد به المدح أو الذم .

ثم إنّ هذا المخصوص لا يكون إلّا من جنس [٣-] المرفوع بنعم وبئس كقولك [-٣] : نعم الرجل زيد ،وبئس الرجل عمرو ،فإنْ جاء ما ظاهره أنه على خلاف هذا الأصل لزم التأويل ،مثال ذلك ما قيل في قوله تبارك وتعالى ﴿ بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله ﴾ [٤] فقوله تعالى : "الذين" إنْ كانت في موضع خفض على الصفة للقوم فلا إشكال ، إلّا أن المخصوص محذوف [- تقديره بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله هذا المثل -] [٥] .

وإنْ كان في موضع رفع على أنه المخصوص بالذم ،كان ظاهره الخروج عن الأصل المذكور ،لأنّ هذا المخصوص ليس من جنس المثل ، فإمّا أنْ يقال :[- إنّ -] [٦] المسألة من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مُقَامَهُ ،كأنه قال : بئس مثل القوم الذين ،وإمّا أن يقال : جعلوا من جنس المثل مبالغة كما تقول : صار زيد مثلا يتمثل [٧] به والله أعلم بذلك . [٨]

---

(١) في "ح" "المندرج هو في جملته .
(٢) في "ح" "بيان" بدون عاطف .
(٣-٣) في "ق" "المرفوع بنعم وبئس اعتباراً بالجنس فالحاصل كقولك ". ولعلّ في العبارة اقحاماً.
(٤) الجمعة : ٥.
(٥) تكملة من "ق ".
(٦) زيادة من "ق ".
(٧) انظر شرح ابن يعيش : ١٣٧/٧ - ١٣٨.
(٨) ساقطة من "ح ".

مسألة : نعمَ وبئسَ وزنهما أصلاً فَعِلَ كَضَحِكَ ،وثانيهما حرف حَلْقِيّ ،وكل ما كان هكذا ففيه أربع لغات مطلقاً ،آسما كان أوفعلا ،وهي آلاصل وآلتسكين منه ،والإتباع ،وآلتسكين منه .(١)

قال سيبويه : وما كان على مثال فعيل وثانيه حرف حلقي (٢-٢) كرحيم (٣) ،ولئيم ،وسعيد-٢) ففيه لغتان آلاصل والإتباع ،وما كان على مثال "فَعُلَ" أو [على مثال] (٤) فَعِل فلغتان : أحدهما (٥) آلاصل ،وآلثانية (٦) آلتسكين نحو: ظرف وظرف ،وعلم وعلم (٧) . وآلله أعلم.

فصل : ثم قال : (وتقول : نعمت آلمرأة هند) (٨) إلى آخره .

إذا كان آلفعل مسنداً إلى موءنث حقيقي آلتأنيث / لزمت ١٤٩ آلعلامة مع عدم آلفصل غالباً ،وهذا آلحكم مطرد في جميع آلافعال إلَّا نعم وبئس ، فإنّهما مخالفان لسائر آلافعال ،في أنّهما إذا كانا مسندين إلى موءنث حقيقي آلتأنيث وكان ظاهرا ، فأنت مخيَّر في إثبات آلعلامة وإسقاطها كقولك نعمت آلمرأة ،ونعم آلمرأة هند .

----

(١) الكتاب : ٤/١٠٧ وانظر آلتسهيل : ١٢٦ ،المساعد ٢/١٢١-١٢٢ ،وآللسان "نعم ٢/٥٨٦ - ٥٨٧ .

(٢-٢) في "ح" نحو رحيم ورحيم ،وشعير وشعير "وقد وقعت هذه آلفقرة بعد قوله "...لغتان آلأصل والإتباع ،وليست آلامثلة آلتي هنا في آلكتاب ٤/١٠٧ .

(٣) في آلاصل و "ق" "كريم" خطأ .

(٤) زيادة من "ح" .

(٥)(٦) ساقطة من "ح" .

(٧) انظر قول سيبويه في آلكتاب ٤/١٠٧-١٠٨ .

(٨) الجمل : ١٢٢ .

واختلف في التوجيه ،فقال أبو القاسم : علة ذلك عدم التصرف ، واعترض بليس فإنها مثلهما في عدم التصرف ،فلو كانت العلة في جواز الوجهين عدم التصرف لم يفرق بينهما وبين ليس ، وقد رأينا ليس على حكم سائر الأفعال ،في لزوم العلامة على الوجه المذكور ، فدل على أنّ العلة في جواز الوجهين في نعم وبئس غير ما ذكره (١) أبو القاسم ،وكان يمشي لنا في مجالس المذاكرات أنّ "ليس" وإنّ كانت غير متصرفة من جهة (٢) لفظها ،فإنها متصرفة في معناها تصرف الأفعال بخلاف نعم وبئس (٣) ،وهو (٤) منتزع من قول سيبويه ،في باب من أبواب الاشتغال ،فهذا انفصال عن أبي القاسم ، يمكن أن يكون أراده ، والله أعلم.

وقال بعض [حذاق] (٥) المتأخرين منفصلا عن أبي القاسم إنّه يمكن أن يكون أراد التنبيه على ضعف نِعْمَ وبِئْسَ وانحطاطهما عن قوة الأفعال ،وذلك أنهما لا يتصرفان في أنفسهما ولا في معمولهما ،فغلب عليهما شبه الحرف من هذا الوجه ،فأجريا مُجْرى الحروف في عدم إلحاق العلامة ،وذلك أن معمولهما مقصور على شيء بعينه قد تقدم تفسيره. (٦)

وأما ليس فإنّ معمولها غير مقصور على شيء بعينه ،فكان لها من التصرف في المعمول ما ليس لنعم وبئس (٧) فلذلك جاز الوجهان

---

(١) في "ح" "ذكرناه" خطأ.
(٢) ساقطة من "ق".
(٣) "بخلاف نعم وبئس" ساقطة من "ق".
(٤) في "ح" "وهذا".
(٥) زيادة من "ح" وكتب أمامها في هامش الأصل عن نسخة أخرى : "يعني الشلوبين".
(٦) "قد تقدم تفسيره" ساقط من "ح".
(٧) في "ح" "ولبئس".

نعم وبئس ، ولزم أحدهما في ليس ؛ لأنهما أقوى منهما بهذا النظـــر ، والله أعلم.

وقال الأستاذ أبو الحسين في بعض تقييده : إنه [(١)] إنّما جاز فيهما [(٢)] الوجهان اعتبارًا بأن فاعلهما مقصور على اسم الجنس ، واسم الجنس فيه التذكير والتأنيث ، إذا كان واقعاً على مؤنث ، فلذلك جاز أن يقال : نعم المرأة هند بإسقاط [(٣)] العلامة اعتباراً [(٤)] بالجنس. [(٥)]

[(٦-] فالحاصل في توجيه إسقاط العلامة - في نحو : نعم المرأة هند - أربعة أوجه :

أحدها : عدم التصرف مطلقا .

الآخر : عدم التصرف من جهة اللفظ .

والثالث : عدم التصرف من جهة اللفظ والمعمول .

والرابع : الاعتبار بتذكير الجنس ، والله أعلم بصواب ذلك. [-٦)]

---

(١) ساقطة من " ح " .
(٢) ساقطة من " ح " .
(٣) في " ق " " نعم المرأة هي هند " .
(٤) في الأصل و " ق " " اعتباراً " منصوب .
(٥) وفي المسألة قال ابن أبي الربيع في الكافي ١ / ٢١٤ " إذا كان فاعل نعم مؤنثا نحو : نعمت المرأة [هند] فأنت بالخيار في إلحاق علامة تأنيث الفعل وإسقاطها ، فمن أثبتها ، فلأنها فعل أسند إلى مؤنث ، فصار بمنزلة قامت هند ، ومن أسقطها فقال : نعم المرأة هند فلأمرين :
أحدهما : أن نعم وإنْ كان فعلاً فهو شبيه بالحرف ودالّ على معنى الحرف على حَسَبِ ما تقدم ، ولذلك منع التصريف فلم تلحقه علامة التأنيث كما لم تلحق الحرف .
والثاني : أنّ فاعل نعم هنا الجنس وتأنيث الجنس غير حقيقي ، والمؤنث غير الحقيقي أنت فيه مخيَّر نحو : ﴿ وأخذت الذين ظلموا الصيحة ﴾ و " أخذ " في موضع آخر وما أشبه ذلك .
(٦-٦) ساقط من " ح " .

مسألة : المخصوص بالمدح والذم يلزم ذكره مع عدم العلم به لو حذف (١) ، ويجوز حذفه مع [حصول] (٢) العلم به كقوله تعالى : ﴿ إنّا وجدناه صابرا نعم العبد ﴾ (٣) ألا ترى أنّ معناه نعم العبد أيوب ؟ فلما أحاط (٤) العلم به جاء محذوفا (٥) ، وهذا والله أعلم إنّما يكون على أن يكون نعم العبد استئنافا بعد وقف (٦) ، وأمّا إن كان نعم العبد بدلا من قوله " صابرًا " فإنّه لا يحتاج إلى تقدير ذلك المحذوف ، لأنّ البدل في حكم الحصول في موضع المبدل منه ، ولو كان في موضعه لكان " إنّا وجدناه نعم العبد " وأصله قبل دخول " وجد " وهو نعم العبد ، وهو نعم العبد ، كقولك : زيد نعم الرجل ، وقولك زيد نعم الرجل ، ليس (٧) على تقدير محذوف بعد نعم الرجل ، فكذلك هذا والله أعلم .

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ١٧٦ .

(٢) تكملة من " ح " .

(٣) سورة ص ٤٤ .

(٤) في " ح " وهامش الأصل عن نسخة أخرى " حصل " .

(٥) " جاء محذوفا " في " ح " و " ق " حذف .

(٦) انظر القطع والائتناف : ٦١٤ .

(٧) ساقطة من " ح " .

بـــاب حبـــذا

اختلف الناس في حبذا زيد، على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه بمنزلة نعم الرجل زيد، فكما أنّ نعم فعل ماض والرجل فاعل وزيد مبتدأ خبره في الجملة مقدم (١)، أو خبر مبتدأ مضمر، فكذلك "حب" فعل ماض و"ذا" فاعل و"زيد" مبتدأ خبره في الجملة أو خبر مبتدأ محذوف (٢)، وهذا القول منقود من أربعة أوجه:

أحدها: (٣- امتناع تثنية هذا الفاعل وجمعه وتأنيثه -٣).

والثاني: امتناع الفصل بين الفعل والفاعل (٤) بظرف أو مجرور.

والثالث: اتفاق المختلفين على كَتْبه متصلا.

والرابع: جواز (٥) تقديم المخصوص بالمدح على المنصوب، ولو كان بمنزلة نعم لامتنع تقديم المخصوص (٦) على المنصوب، كما يمتنع ذلك في باب نعم [والله أعلم].

---

(١) هو اختيار الفارسي في البغداديات ٢٠١-٢٠٤، وبه قال ابن خروف في شرح الجمل له: ٨٧، وقال: "إنّه مذهب سيبويه وأخطأ من زعم عليه غير ذلك"، وفي الكتاب ٢/ ١٨٠ "وزعم الخليل أن حبذا بمنزلة حب الشيء ولكن "ذا" و"حب" بمنزلة كلمة واحدة نحو: لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: ابن عم فالعم مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبذا، ولا تقول حبذِهِ، لأنه صار مع "حب" على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم، لأنه كالمثل وهذا القول لسيبويه فهم منه كثير من النحاة أنّ "حبذا" مبتدأ، وما بعدها خبر، انظر الملخص: ١/ ٤٤٩ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٠ - ٦١١ والتسهيل ١٢٩ والمساعد: ١/ ١٤٠ - ١٤١ وانظر في المسألة شرح ابن يعيش: ٧/ ١٣٨ وما بعدها.

(٢) في "ح" "مضمر".

(٣-٣) في "ح" "امتناع مطابقة هذا الفاعل للممدوح".

(٤) "بين الفعل والفاعل" في "ح" "بينهما".

(٥) ساقطة من "ق".

(٦) في "ح" "لامتنع تقديمه على المنصوب".

والقول الثاني : أن حبذا مركب غُلِّبَ فيه جانب الفعل لتقدمه لفظا [١] ،كما ركِّب الفعل مع الحرف في هلم ، فصار الجميع اسما [٢] ، فكذلك / هذا ،فيكون قولك "حبذا" بمجموعه فعلا [ماضيا] [٣] ، ١٥٠
والمخصوص فاعل به .

وهذا منقود بأن التركيب لا يكون في الأفعال ،ولا في كل ما يجرى مُجْرَاها [من الأسماء] [٤] ،فَبَطَلَ هذا القول [٥] .

والقول الثالث : أنه مركب [٦] كهذا القول ،إلَّا أنَّه غلّب فيه جانب الاسم لتأصله [٧] ،فصار الجميع اسماً واحداً في موضع رفع بالابتداء وخبره ما بعده ،وقد يجوز أن يكون خبراً مقدماً ،وما بعده هو المبتدأ [٨] ، والأول أولى؛ لبقاء الكلام على الترتيب المألوف ،وهذا القول الثالث أجودها؛ لسلامته من الاعتراضات المذكورة [قبل] [٩] وعليه الحذاق من النحاة ، والله أعلم .

---

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٧٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٠-٦١١ وهو مذهب الأخفش وخطاب ونسب إلى ابن درستويه . المساعد ٢/ ١٤٢ .
(٢) في الأصل "قسما ".
(٣) زيادة من "ح" وستأتي في كلام الشارح .
(٤) تكملة من "ح" و"ق".
(٥) " فبطل هذا القول " ساقطة من "ح".
(٦) " أنه مركب " ساقطه من "ح".
(٧) في "ح" و"ق" " لتقدمه بالأصالة ".
(٨) به قال المبرد ، وابن السراج انظر المقتضب ٢/ ١٤٣ ، والأصول ١/ ١١٤-١١٥ . وعمدة الحافظ ٨٠١ ، والمساعد ١/ ١٤١ .
(٩) زيادة من "ح".

فصل : فإنْ جئت بعد " حبذا " أو بعد المخصوص بنكرة منصوبة ، فإنْ كانت جامدةً كان إعرابها تمييزاً ، وإنْ كانت مشتقةً جاز مع ذلك وجهٌ آخرَ وهو أن تكون حالا ، وهو أجود من جهة اللفظ (١) ، والتمييز أبلغ من جهة المعنى . وليس واحد منهما بلازم ، بخلاف التمييز في باب نعم ، فإنّه هنالك لازم ، لأنّ الضمير المستتر (٢- لا يعقل معناه إلّا بذلك المفسِّر ، فافهم ذلك -٢) . والله المستعان .

مسألة (٣) : الأصل في "حب" ها هنا "حَبُبَ" بضم العين أي صار حبيباً ، وليس في اللغة العربية (٤) فَعُلَ مضعّف العين [- إلّا ثلاثةُ ألفاظٍ ، حَبُبْتَ ولَبُبْتَ ، وشَرُرْتَ يا رجل -] (٥) ومن نادر العربية الاستغناء بالمفعول من حَبَّ الثلاثي عنه من أَحَبَّ الرباعي ، والاستغناء بالفاعل من الرباعيّ عنه من الثلاثي تقول : أَحَبَّ يُحِبُّ فهو مُحِبٌّ ، وحبه فهو محب ، ومحب هو الفاعل من الرباعي ، ومحبوب هو المفعول من الثلاثي ، وقد جاء المفعول من الرباعي على وجه الندور (٦)

---

(١) إنّما كان أجودَ ، لأنّ الغالب في الحال الاشتقاق ، وانظر بسط المسألة فيما يأتي ص ٥٥٢

(٢-٢) في "ح" "لا يعقل معناه إلّا به".

(٣) هذه المسألة كلها هي وقول أبي القاسم التالي وشرحه وقعت في "ق" في نهاية الباب ولم يقع بعدها شيء انظر ص ٥٥٤

(٤) ساقط من "ح".

(٥) في الأصل "إلّا لفظان حَبُبْتَ ولَبُبْتَ يا رجل" وما أثبت من "ح" ومن هامش الأصل عن نسخة اخرى ، وهذه الأفعال التي ساقها ، ذكر ابن خالويه في كتاب ليس : ٧٣ أنه ليس في كلام العرب ما جاء من المضعف على فَعُلْتَ إلا قولُهم : "لَبُبْتَ يا رجل . . . وقولهم : عَزُزَتِ الشاة إذا قلّ لبنها . وذكر الأستاذ عبد الغفور في تحقيقه لهذا الكتاب أنّ ابن خالويه تسرَّعَ في هذا الحكم وأنّ هناك أفعالاً اخرى هي : حبب الرجل ، وشرر ، ودمم . انظر مقدمة ليس "ص ١٩.

(٦) انظر الخزانة ١/ ٥٤٠.

(١- ومنه قول عنترة (٢) :

ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَهُ ... مِنِّي بمنزلة المُحَبِّ المكرم -١)

والله أعلم.

وأما قول أبي القاسم : (ويرفع النكرة) (٣)

فلا بد أن يريد : ويرفع المعرفة (٤) والنكرة المخصوصة ؛ (٥- لأنه لا معنًى في رفعه النكرةَ المحضة -٥) ، (٦- فتفهم ذلك والله المستعان. -٦)

إملاءٌ (٧) آخرُ ، وفيه كلام مع ابن مالك في المسألة : اختلف الناس في إعراب "حبذا زيد" على أربعة مذاهب :

أحدها : أن "حبذا" اسم مركب في موضع رفع بالابتداء خبره (٨) مابعده ، وهو الأظهر من كلام سيبويه والخليل ،

(١-١) ساقط من "ح" و"ق".

(٢) البيت من معلقة عنترة انظر شعره : ١٨٧ ، والمحتسب : ٧٨/١ ، والمقرب ١١٧/١ والخزانة ٥٣٩/١.

(٣) في الجمل : ١١٠ "ويرفع المعرفة [وينصب] النكرة" هكذا بزيادة "ينصب" وهذه الزيادة من إحدى النسخ المعتمدة في التحقيق ، وزيادتها خطأ وهذه الزيادة لم تثبت في الجمل: ١٢٢ بتحقيق ابن أبي شنب ، وما نقله المؤلف هنا تصرف فيه تصرفا لا يخل بالمعنى إذ إنَّه أتى بكلمة "يرفع" وهي ليست في الجمل .

(٤) ساقطة من "ح".

(٥-٥) في "ح" "لأنه لمعنى لرفعه النكرة المحضة".

(٦-٦) ساقط من "ح" .

(٧) من هنا إلى نهاية الباب ساقط من "ح".

(٨) في "ق" "وخبره".

وإليه ذهب المبرِّد وابن السراج ، وابن جِنِّيْ ، والزجاجي (١) في الجمل ، وصاحب الدُّرَّة (٢) وابن عصفور ، ونحاة سَبْتَةَ ، وهو الصحيح خلافا لمن خالف .

والثاني : أن "حبذا" فعل وفاعل غير منتقل عن إعْرابه الأصيل ، والمخصوص بعدهما بمنزلته بعد نعم وبئس ، إمَّا مبتدأ ، والجملة خبر مقدم ، وإمَّا خبر ابتدأ مضمر ، وهو قول الفارسِيِّ . وتبعه على ذلك جماعة منهم ابن مالك ، وقال : إنّه الصحيح وأفسد القول بغيره (٣) وسيأتي بيان الراجح والمرجوح ، بحول الله تعالى .

والثالث : أنه فعل وفاعل كما تقدم ، إلَّا أن المخصوص بدل من فاعل "حب" وهو "ذا" .

والرابع : أنَّ "حبذا" كله فعل ، كأنه لما ركب "حب" مع "ذا" تركيبَ مزجٍ وخلطٍ غُلِّب جانب الفعل ، وأميت جانب الاسم ، فوجب أن يكون "حبذا" فعلا ماضيا ، وفاعله المخصوص بالمدح والكلام في التمييز يأتي أخيرا (٤) إنْ شاء الله تعالى .

الترجيح : قال ابن مالك : الصحيح أنَّ "حبذا" فعل وفاعل ولكنه جَرَى مَجْرَى المثل فلزم طريقة واحدة ، وقال : إنّ هذا هو اختيار الفارسي ، وابن بَرْهَانَ وابن خروف ، قال : وهو ظاهر كلام سيبويه .

---

(١) في "ق" "الزجاج" خطأ .
(٢) "الدره" مطموسة في "ق" وانظر الفصول الخمسون : ١٧٨ . وانظر تخريج المسألة في بداية الباب ص٥٢٩ فما بعدها
(٣) سبق تخريج ذلك ص ٥٢٩ .
(٤) انظر ص: ٥٤٩

قال ابن خروف : وأخطأ من قال غير ذلك [١] ،قال ابن مالك : ولا يصح القول بأن "حبذا "اسم مبتدأ ؛ لأن قائله مقر بفعلية " حب" وفا علية "ذا " قبل التركيب ،وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا [٢] معنىً ولا لفظا ، فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه ،كما وجب بقاء حرفية "لا " واسمية ما ركب معها في نحو : لا غلام لك. [٣]

قلت :هذا سَهْوٌ بل تغيرا بعد التركيب معنًى و لفظاً ،أما تغير المعنى فإنهما نقلا من باب الخبر إلى باب إنشاء المدح ،ألا ترى أن معناه حاصل في زمن [٤] النطق به ،ولم يكن كذلك في أصل وضعه ،

وأما تغير [٥] اللفظ فبالاقتصار به على الحالة السابقة ،وهي حالة إفراد اسم الإشارة ،وتذكيره والاقتصار بالشيء على أحد الجائزات [٦] يسمى تغييرا ،وقد أشار الفارسيّ في النصف الثاني من الإيضاح إلى نحو هذا .

وأما مسألة :" لا رجل " فمفارقة لمسألتنا ،لأنها جواب لمن قال : هل من كذا ؟ وحق الجواب أن يطابق السؤال ،والذى يشبه مسألتنا " إذ ما " في الجزاء ،فإنّ "إذْ " كانت قبل التركيب ظرفاً/ ١٥١
ثم صارت بالتركيب حرفاً في رأى سيبويه [٧] ، وقد تغير اللفظ والمعنى ،

---

(١) وانظر تخريج قول الفارسي وابن خروف وسيبويه فيما سبق ص ٥٩٦ هـ أ

(٢) في الأصل " لم يتغير " بالإفراد والمثبت من "ق ".

(٣) انظر شرح ابن مالك على التسهيل ٢/ ١٩٦-١٩٧ وانظر شرح الكافية الشافية ١١١٥ ومابعدها ،والتذييل والتكميل ٣/ ١٧٢/ب ومانقله هنا عن ابن مالك فيه تصرف.

(٤) في "ق " "زمان ".

(٥) في "ق " "تغيير ".

(٦) مطموسة في الاصل .

(٧) الكتاب : ٣/ ٥٧.

أما تغير اللفظ فكان اسما مضافاً إلى مابعده ،فلما ركب مع "ما" صار غير مضاف ،وهذا تغير لفظ ،اعتباراً بأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، فلما قُطِعَ عن الإضافة صار بمنزلة ما قطع منه بعضه .

وأما تغير(١) المعنى فبالتحويل من حقيقة الاسمية إلى حقيقة الحرفية ، ومن المضي إلى الاستقبال .

وأما تفريقه بين "حبذا" وبين "إذما" بأن تركيب "إذما" لازم وتركيب "حبذا" غير لازم ،لجواز(٢) الاقتصار على حب عند العطف كقول ابن رواحة رضي الله عنه :(٣)

* فحبذا ربًّا وحَبَّ دِينا *

فغير مستقيم ،ومناقض لما قدّم. أما كونه غير مستقيم فإنّ "حب" في قوله "وحب دينا" أصل بناءٍ وليس فرعَ "حبذا" ،وإنما هومن باب *كبرت كلمة *(٤) يراد به التعجب ،وليس ذلك مقصوراعلى عطف أصلا .

وأما كونه مناقضا لما قدم من قوله : ولكنه جرى مَجرى المثل ، ومعلوم أن الأمثال تؤَدّى كما وقعت .

وقوله : ولا يفعل ذلك بإذما .

قلت : نعم ولا بحبذا ،فهما سواءٌ(٥) في ذلك ،وهذا واضح لمن تأمله .

---

(١) في "ق" "تغيير".
(٢) في الأصل "بجواز" والمثبت من "ق".
(٣) البيت في ديوان عبدالله بن رواحة : ١٠٧ ،وشرح عمدة الحافظ : ٨٠٢ ،وشرح الكافية الشافية : ١١١٦ ،والتذييل والتكميل : ٣/١٧٢/ب ،وهمع الهوامع : ٥/٤٨ .
(٤) الكهف : ٥ .
(٥) مطموسة في "ق".

ثم قال : ولو كان "حبذا" مبتدأ كما قالوا ،لدخلت عليه نواسخ (١) الابتداء كما تدخل على غيره (٢) من المبتدآت .

قلت : غاب عنه (٣) أنَّ "حبذا" لإنشاء معنى المدح ،ولا تدخل نواسخ الابتداء على مثل هذا ،لأنْ ذلك يخرجه إلى باب الخبر المحض ، فيبطل (٤) معنى الإنشاء (٥) الذى وضع اللفظ له ،ولذلك لزم التقدير ، ويلزم على قوله ،إدْخَالُ النواسخ على "ما" التعجبية ،وعلى أسماء القسم المرفوعة بالابتداء ،ولا قائل بذلك ، فكان الزامه غير لازم.

ثم قال : وأيضا لو كان كذلك للزم إذا دخلت عليه "لا" أن يعطف عليه منفي ب "لا" أخرى ، فكان يمتنع أن يقال : لا حبذا زيد ، حتى يقال : ولا المرضيُّ فعلهُ .

وهذا أيضا غير مستقيم ،لأنْ ما أَلزَمَهُ لازم له ،وذلك أن المبتدأ إذا دخلت عليه لا ، وكانت غير عاملة لزم تكرارها نحو : لا زيد في الدار ولا في السوق ،وكذلك إذَا دخلت على الفعل الماضي غيرَ مرادٍ به الدعاء لَزِم تكرارها أيضا نحوُ : لا تكلم زيد ،ولا سكت ،ونحوٌ قوله تعالى : ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ (٦).

وقوله : "كما يفعل بالمبتدأ المؤدى معناه" ،غير صحيح ،لأنْ المبتدأ المؤدى معناه مع غيره خبر ، محض ، و "حبذا" مع خبره لإنشاء معنى المدح ، فلذلك لا يلزم معها تكرار النفي ، فإِذَا لم يكن

---

(١) مطموسة في "ق".
(٢) هكذا في هامش الأصل و "ق" وفي متن الأصل "الخبر" ثم شطبها شطبا بسيطا .
(٣) يمكن قراءتها في "ق" "عليه".
(٤) في "ق" "فبطل".
(٥) في "ق" "الإشارة .
(٦) القيامة:٣١

فيما قاله كبير دليل على تصحيح ما ذهب إليه ،من كون "حبذا" باقيا على التركيب الاصيل ،كان الصحيح أن حبذا اسم مركب من اسم وفعل ، غُلِّبَ فيه الاقوى على الاضعف ،لان الاسم أقوى الكلم الثلاث ،فلذلك غلبت جهة الاسمية على جهة الفعلية ،وهو في موضع رفع بالابتداء والمخصوص خبره .

هذا هو ظاهر كلام سيبويه ،ونصه : وزعم الخليل أن حبذا بمنزلة "حب الشيء" ولكن "ذا" و"حب" بمنزلة كلمة واحدة نحو: لولا ،وهو اسم مرفوع ،كما تقول : يابن عمَّ ، فالعم مجرور ،أَلا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ،ولا تقول : حبذه ، لانه صار مع حب على ماذكرت لك ،وصار المذكور هو اللازم ،لانه كالمثل [(١)] ،فتأمل [(٢)] كلامَهُ فإنَّ الناس اضطربوا في فهمه ، ففهم أكثر حذاق العلماء منه [(٣)] أنّه على ما ذكرت لك ، من أنه اسم مركب من اسم وفعل في موضع رفع بالابتداء ، والمخصوص خبره ، وأنه في قوة قولك : الممدوح زيد .

فأما قوله : إنَّ حبذا بمنزلة "حب الشيء" فإنّما يعني بذلك التركيب الاصيل المستقل .

وقوله : ولكن "حب" و"ذا" بمنزلة كلمة واحدة نحو : لولا ، يعني به التركيب العارض غيرَ المستقل ،ولذلك شبهه [(٤)] بلولا ،وهذا كالنص فيما قلناه .

---

(١) الكتاب : ٢/ ١٨٠.

(٢) في "ق" "فتدبر".

(٣) في الأصل "ففهم أكثر حبذا والنحويين العلماء منه" ثم ضبب الناسخ على "والنحويين العلماء" . وفي "ق" الحذاق العلماء .

(٤) في "ق" "شبه".

وقوله : وهو اسم مرفوع يعني أن " حبذا " اسم مرفوع ، هذا مقتضى السياق .

وقوله : كما تقول : يا بن عم ، فالعم مجرور . يعني في الأصل ، ثم ركب مع " ابن " وصير بمنزلة كلمة واحدة ، كما قال في " حبذا " : إنه بمنزلة " حب الشيء " يعني في الأصل ، ثم وقع التركيب من ذلك الأصل ؛ لأن كل مركب (١) لا بد أن يكون له أصل قبل التركيب ، ومن ذلك الأصل وقع التركيب ، والدليل على (٢) ذلك أن العرب تختلف في تركيب " يابن أم " و " يابن عم " وعلى ذلك خلافهم / في إجرائهما في باب النداء مُجرى 152
يا غلامي ، أو مُجرى يا غلام غلامي ، فإجراؤهما مُجرى يا غلامي ، على قصد التركيب ، وإجراؤهما مُجرى (٣) يا غلام غلامي ، على قصد الإضافة وعدم التركيب ، فتأمل هذا ، فإنه غاب عن إدراك من جعل قوله : " فالعم مجرور " دليلا على أن " ذا " مرفوع في الحال " بحب " ، وإن كان قائله موثوقا بعلمه ، ولكن في غير هذه المسألة ، فهذا التنظير منه بيّن جدا (٤) ، لأن حبذا كان في الأصل فعلا وفاعلا ، [ثم وقع التركيب من ذلك الأصل ، وكذلك ابن عم كان العم مجرورا بإضافة ابن إليه] (٥) ثم وقع التركيب من ذلك الأصل ثم استدل على التركيب بأنك تقول للمؤنث : حبذا ، ولا تقول : حبذه ، يعني أنه إنما لزم وجها واحدا وهو سابق الوجوه الممكنة في الأصل بإمكان التركيب ، هذا هو الظاهر . إلا أنه علله (٦) ، بقوله : لأنه صار مع " حب " على ما ذكرت لك ، يعني من التركيب الذي أعطاه تشبيهه بلولا .

---

(١) " كل مركب " ذهبت من " ق " لذهاب طرف الورقة .
(٢) " على " ذهبت من " ق " لذهاب طرف الورقة .
(٣) في " ق " " إجراؤهما على مجرى .
(٤) في " ق " " حبذا " خطأ .
(٥) ما بين المعقوفين من " ق " .
(٦) في الأصل " علمه " خطأ .

واما قوله : وصار المذكر هو اللازم ، يعني أن التركيب إنما وقع مع سابق الوجوه الممكنة وهو الوجه (١) المذكور ، فلما وقع التركيب من ذلك الاصل ، تعذرت المطابقة للمخصوص لمكان التركيب ، فصار شبيها بالمثل ، على هذا ينبغي أن يحمل كلامه ، لأنَّ التشبيه (٢) بالمثل مقصور على "حبذا" لا على جملة الكلام ، لأنَّ المخصوص ليس مقصورا على ذات دون ذات ، وإنْ لم تحمله على ما ذكرته ظهر التناقض والتدافع في كلامه .

وامتناع الفصل بين "حب" و"ذا" مطلقا دليلٌ على التركيب المذكور ، لأنْ شبهه بالمثل ثمرة الامتناع ، وإلَّا لَزِم الدَّور وإجماعهم أيضا على اتصالهما في الخط مشعرٌ بالتركيب ، كما أشعر بالتركيب حذف ألف هلم ، وما كان راجعا إلى الخط خارج عن مناسبة الأمثال ، وهذا كله واضح بيِّن لمن تأمله .

فأمَّا من نسب إلى سيبويه أنّ "حبذا" باقٍ على التركيب الأصيل ، واستدل على ذلك بقوله : إن حبذا بمنزلة "حب الشيء" واستدل أيضا بقوله : فالعم مجرور ، فقد تقدم جوابه ، وأنه يعني بذلك أنّ هذا التركيب مسبوق بذلك الاصل ، وإلَّا لم يستوف في النداء لغات غلامي ، وما قلناه كافٍ في تفسيره . والله أعلم .

وأما القول بأنَّ حبذا بجملته فعل ماض فاعله المخصوص ، فلا خَفَاءَ بفساده؛ لما يلزم عليه من تغليب الأضعف على الأقوى ، ولأنْ التركيب لا يكون في الأفعال .

---

(١) في الاصل "الواحد" وما أثبت من "ق" ومن هامش الاصل عن نسخة أخرى .
(٢) في الاصل "الشبيه" .

وأما قولهم : لا تحبّذه ،فليس جاريا على حبذا ،وإنما هو جار على "حَبَّذَ " (١) نحو : كلم وأما تقدم ٱلفعل في ٱللفظ فليس فيه ترجيح وتغليب (٢) ، لأنه مَعَارَضٌ بتقديم ٱلاسم معنى. (٣)

وأما ٱلقول بأنّ " حبذا " فعل وفاعل ،وٱلمخصوص بدل من فاعل " حب" : فغير مستقيم ،لأنه يوجب أن يكون ٱلتقدير : حب زيد ؛ (٤) لأن ٱلبدل إمّا على تقدير تكرار ٱلعامل ،وإمّا على تقدير أن يحل ٱلثاني محل ٱلأول (٥) ،وذلك لا يجوز ،كما لا يجوز في باب نعم وبئس ،وأيضاً فٱمتناع ٱلمطابقة مانع من هذا ٱلإعراب ،فإنْ زعم أنّ ذلك جارٍ مَجْرَى ٱلمثل ،فٱلجواب أنه إنّما أشبه ٱلمثل بسبب ٱمتناع ٱلمطابقة بٱلشبه ، فالمثل ثمرة ٱلامتناع ،فلأيّ شيء كان ٱلامتناع ؟ فلا يُحيرُ جوابا ،إلّا أنْ يقول : للتركيب ،وهو ٱلقول ٱلصحيح ،وصاحب هذا ٱلمذهب هو أبو جعفر ابن ٱلحاج (٦) ،من كبار أصحاب الشلوبين ٱلمحققين.

قال : ولجريانه ،مَجْرَى ٱلمثل ٱمتنع تقديم ٱلمخصوص على حبذا ، ولولا جريانه مَجْرَى ٱلمثل لم يمتنع تقديمه ،كما لم يمتنع في باب نعم وبئس .

قلت : "حبذا " هو ٱلشبيه بٱلمثل ،ووجه شبهه به ٱستعماله على صورة واحدة في كل ٱلأحوال ، فليس مثلا وإنَّما هو شبيه بالمثل

---

(١) في ٱلأصل "حبذا " بٱلألف . خطأ .
(٢) في "ق " " لتغليب ".
(٣) فُسِّرَ ذلك في هامش "ق " بقوله : "أي في ٱلوجود ".
(٤) " زيد " ذهبت من "ق " بذهاب طرف الورقة . (٥) ٱنظر المسألة فيما سبق: ٢٠١
(٦) هو أحمد بن محمد بن أحمد ٱلأزدي ٱلإشبيلي يعرف بٱبن ٱلحاج قرأ على ٱلشلوبين وأمثاله ،وله على كثير من ٱلكتب ،أمالٍ ،وإيرادات وحواشٍ ،ونقود ،كان يقول : إذا مت يَفْعَلُ ابن عصفور في كتاب سيبويهِ ما شاء . مات سنة إحدى وخمسين وستمائة أو سبع وأربعين . بغية ٱلوعاة : ١/ ٣٥٩ - ٣٦٠ .

في ٱلوجه المذكور ، فما ٱلذى أثر هذا ٱلشبه ؟ ولا جواب عن هذا إلَّا ٱلتركيب كما قلناه .(١)

وأما ٱمتناع تقديم ٱلمخصوص ، فليس لكونه جاريا مَجرى ٱلمثل كما قال ٱبن ٱلحاج ،لما قلناه ،ولأنّ ٱلمخصوص ليس من ٱلمثل في شيء ؛ لأنه ليس مقصوراً على لفظ مخصوص ،وٱلذى يشبه ٱلمثل إنَّما هو "حبذا" وحده على ٱلوجه ٱلذى قلناه ،دون ٱلمخصوص ،وٱلحال وٱلتمييز .

وإنَّما منع تقديمه للزوم " حبذا " ٱلتصدير ،لما تضمنه من معنى إنشاء ٱلمدح ٱلمتم به ،ولأنه يوهم ٱلتجريد للخبر المحض.(٢)

فصل : وٱلمنصوب في هذا ٱلباب على ٱلجواز دون ٱللزوم ، ولا يخلو أن يكون جامداً أو مشتقا ، فَإِنْ كان جامدا فعلى ٱلتمييز كقولك : حبذا زيدٌ رجلا ،وحبذا رجلا زيد ،وٱلغرض تفضيله على / سائر ١٥٣
أفراد جنسه ،وإنْ كان مشتقا فوجهان : ٱلحال وٱلتمييز ، كقولك : حبذا زيد راكبا ،وحبذا راكبا زيد ،وكل واحد منهما راجح مرجوح ،فٱلحال راجحةٌ من جهة ٱللفظ ،وهو ٱلاشتقاق ،وهو ٱلاصْلُ ٱلمعقودُ عليه بابُ ٱلحال ، مرجوحةٌ من جهة ٱلمعنى ،وهو تقييد ٱلمدح بها .

---

(١) في " ق " " قلنا ".

(٢) ذكر أبو حيان في ٱلتذييل وٱلتكميل : ٣/١٧٥/ب : إنَّ المانع من تقديم ٱلمخصوص على حبذا إنّما هو ،لأنّ حبذا فرع عن نِعْمَ وبئس ،فلا يكون فيها ما يكون في ٱلأصل من وصف وتأكيد وتقديم وغير ذلك ،هذا مع أنّ تقديم ٱلمخصوص على نعم وبئس مرجوح وإنْ كان جائزا . ونقل عن ٱبن مالك أنّ سبب ٱلمنع هو أنّ حبذا زيد جاريةٌ مجرى ٱلمثل ،وما جرى مَجْرَى ٱلمثل لا يغيّر ، وذكر في المساعد : ٢/١٤٣ أنّ الأكثرين أغفلوا هذه ٱلمسألة ،فنبّه ابن بابشاذ على ذلك وعلل ٱلمنع بٱحتمال توهم كون " ذا " في " زيد حبذا " مفعولا . قال وهو توهم بعيد .

والتمييز راجح من جهة المعنى وهو : إطلاق المدح وتفضيل الممدوح على سائر أبناء (١) جنسه من الركبان ،مرجوح من جهة الاشتقاق ، وهوعلى خلاف الأصل المعقود عليه باب التمييز، (٢- والفصل بين التمييز والحال دخول "من" عليه إذا كان تمييزا ،أو تقديره بفي من جهة المعنى -٢) إذا كان حالاً والله أعلم [بالصواب] (٣)

---

(١) في "ق" وهامش الأصل عن نسخة أخرى "أمراد".

(٢-٢) في "ق" "والفصل بين التمييز والحال ،أنّ تقديره من جهة المعنى بمِنْ ، إذا كان تمييزا ،وتقديره بفي من جهة المعنى . الخ
وللعلماء في هذا المنصوب آراء متعددة ،فقال بعضهم إنَّه منصوب على الحال لا غير ،وقال آخرون إنّه منصوب على التمييز لا غير.
وفي البسيط لابن العلج أنه مفعول لفعل مقدرٍ بأعني ، وهو غريب . التذييل والتكميل : ٣/ ١٧٥ والمساعد : ٢/ ١٤٤.

(٣) زيادة من "ق" . وبعدها في هذه النسخة قوله : " مسألة الأصل في حب" وقد تقدمت هذه المسألة ص: ٥٣١

باب الفاعلين / المفعولين

اللّذَيْن يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر.

زاد سيبويه : وما كان نحوَ ذلك (١) ،وبهذه الزيادة يعم جميع مسائل [هذا] الباب ،والرسمُ الذى ينضبط به الباب هو أن تقول: الإعمالُ هو أن يتقدمَ عاملان أو أكثرُ ويتأخرَ عنهما معمولٌ أو أكثرُ (٢) ، كل واحدٍ من العامِلَيْن (٣) يطلبه من جهة المعنى (٤) كقولك : ضربني وضربت زيداً ، فقد تقدم عاملان ها هنا وتأخر عنهما معمول وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى ،فالأول يطلبه بالفاعلية ،والثاني يطلبه بالمفعولية ،ولا يمكن إعمال عاملين في معمول واحد مع اختلاف الإعراب الذى يقتضيه العاملان ،ولا مع اتفاقه خلافاً للفراء في إعمال عاملين في معمول واحد إذا اتفق الإعراب الذى يقتضيه العاملان في نحو : قام وقعد زيدٌ (٥) ، فلما لم يجز ذلك أو لم يُمْكِن ،لم يكن بُدٌّ من إعمال أحد العاملين في المعمول المتأخر عنهما وحذف معمول الآخر أو إضماره على ما يأتي تفصيله إنْ شاء الله تعالى .

---

(١) الكتاب : ٧٣/١ وذكر ابن خروف أنّ هذه الترجمة لا تعم الباب، وذكر أنّ أحسن التراجم ما ترجم به أبو الحسن بن الأخضر . وهي : باب العاملَيْن اللذين يسوغ لكل واحد منهما أن يعمل في الاسم ،لتقدمهما عليه لفظا وتعلقهما به من طريق المعنى . شرح الجمل : ٨٧ . وذكر ابن بزيزة في شرح الجمل له : ١٩٩/١ أنها غير عامة أيضا ،وبيّن ذلك .

(٢) "أو أكثر" كتب في هامش الأصل وأنّها من نسخة أخرى وهي ثابتة في النسختين الأخريين .

(٣) في "ح" و"ق" "كل واحد منهما".

(٤) هذا التعريف ذكره ابن عصفور في شرح الجمل : ٦١٣/١.

(٥) التسهيل : ٨٦ ،والمساعد : ٤٥٢/١.

وإنَّما أشرنا بتعلق كل واحد من العاملين بالمعمول المتأخر عنهما من جهة المعنى، لأنَّه قد يأتي ما صورته صورة الإعمال وليس منه في شيء، لانتفاء تعلق العاملين بالمعمول من جهة المعنى، ولهذا (١- لم يجعل سيبويه قول امرئ القيس (٢) :

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ

من هذا الباب، لأنَّ معنى البيت، لو كان سعيي لأدنى معيشة كفاني قليلٌ من المال، ولم أطلب الملك. هذا حقيقة معناه. -١) وقال الفارسي (٣- ومن إعمال الأول قول امرئ القيس -٣) وأنشد البيت، قال الأستاذ: ليس يريد بهذا مناقضة سيبويه، لأنَّ معنى البيت [ولا بدَّ على] (٤) ما قلناه، وإنَّما أراد الفارسيُّ بقوله (٥- ومن إعمال الأول [أيْ] (٦) ومن دليل إعمال الأول فحذف المضاف -٥).

(١-١) في الأصل "قال في الكتاب: وأما قول الكندي:
ولو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال
فليس من هذا الباب، يعني لأنَّ قوله: ولم اطلب الملك. هذا حقيقة معناه".
وفي "ق" قال في الكتاب: وأما قول الكندي:
ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال
فليس من هذا الباب، يعني، لأنَّ قوله: ولم اطلب انما ... الملك، لأنَّ معنى البيت: لو كان سعيي لأدنى معيشة لكفاني قليل من المال ولم اطلب الملك. هذا حقيقة معناه."

(٢) انظر قول سيبويه في الكتاب: ١/٥٧ والبيت من قصيدة امرئ القيس التي تلي المعلقة في الشهرة، وهو في ديوانه: ٣٩، والايضاح: ٦٧، والخزانة: ١/١٥٨.

(٣) في الأصل "من هذا الباب قول امرئ القيس" وفي "ح" "ومن باب إعمال الأول" فقط، والمثبت يوافق نص الفارسي في الايضاح: ٦٧.

(٤) زيادة من "ح" و"ق".

(٥-٥) في الأصل و"ق" "ومن هذا الباب، أي ومن دليل هذا الباب. هذا المعنى أراد. والله أعلم" وانظر قول الأستاذ في الكافي: ١/١٩٤ - ١٩٥. وانظر حواشي المفصل للشلوبين: ٤٨ - ٤٩ وانظر المسألة في شرح المفصل لابن الحاجب ١/١٧١.

(٦) تكملة مستفادة من الأصل و"ق" وبها يتضح المراد.

وبسط ذلك أن هذا الباب جاء فيه الفصل بين الفعل وفاعله بجملة أجنبية ،(١-١) وليس ذلك في شيء من كلامهم ،فأراد الفارسيُّ زوالَ ما يستوحش منه بمجيء الفصل بين الفعل (٢) والفاعل (٣) بجملة أجنبية وهي غير (٤) باب الإعمال (١-١) ،ومجيء ذلك في باب الإعمال أسهل ،لأنَّ أصله أن يكون بتأويل المفاعلة ،فهذا المعنى أرادَ الفارسيُّ والله أعلم.

وكان الأستاذ يحكي في بيت امرئ القيس طريقتين صحيحتين مبنيتين (٥) على مأخذين متباينين ،فيكون مأخذ سيبويه على أن يكون قوله : ولم أطلب عطفا على جواب "لو" (٦) فيكون (٧) معنى البيت على (٨) ما فسّرناه أولاً ،ويكون مأخذ الفارسيّ على أن يكون قوله : ولم أطلب مستأنفا عطفاً على أول الكلام ،كأنه قال : لو كان سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ، وأنا لا أطلب قليلا من المال ،لأنّ مطلوبي الملك ، فقد صار كل واحد من العاملين على هذا المأخذ طالبا للقليل من جهة المعنى ،فهو من باب الإعمال ،فقول الفارسيّ على هذا المأخذ : ومن (٩-٩) هذا الباب قول امرئ القيس (٩-٩) محمول على ظاهره وهذه طريقة أبي إسحاق بن ملكون ،وكان الأستاذ [شيخنا أبو إسحاق رحمة الله عليه] (١٠) يستحسنها .

(١-١) ساقطة من "ح".
(٢) ذهبت من "ق" بذهاب طرف الورقة.
(٣) في "ق" "فاعله".
(٤) في "ق" "في غير" بدون واو.
(٥) ساقطه من "ح".
(٦) ساقطة من "ح".
(٧) في "ق" "أو يكون".
(٨) في "ح" "كما".
(٩-٩) ساقط من "ح" وانظر قول الفارسي فيما سبق وفرق النسخ هناك.
(١٠) تكملة من "ق" وفي "ح" وكان شيخنا أبو إسحاق رحمة الله عليه.

وأما أبو الحسن بن عصفور فرامَ أن يرد هذا المأخذ ، وذلك أنه زعم أن باب الإعمال من شرطه أن يكون العامل الثاني مرتبطا بالعامل الأول ، إمّا بحرف عطف ، وإمّا أن يكون معمولا له ، وليس في بيت امرئ القيس شيءٌ من ذلك ، فلا يتصور / أنْ يكون من باب الإعمال ١٥٤
عنده (١) ، وليت شعرى ما يصنع بقوله تعالى ﴿ هاؤم اقرؤوا كتابيه ﴾ (٢) و ﴿ ءاتوني أفرغ عليه قِطرا ﴾ (٣) و ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾ (٤) وكل ذلك من باب الإعمال باتفاق (٥) ، وليس على الوجه الذى قاله ابن عصفور (٦) فلم يصنع في [هذه] (٧) المسألة شيئا .

فصل : قال أبو القاسم : (اعلم أن الاختيار في هذا الباب إعمالُ الفعلِ الثاني) (٨) إلى آخره .

اتفق الناس على جواز إعمال كل واحد من العاملين ، وإنّما اختلفوا في الوجه المختار ، فاختار الكوفيون إعمالَ الأول اعتباراً بالسَّبْقيّةِ ، وبانتفاء حصول ما يَقِلُّ في غير هذا الباب أو بعدم ، وهو الإضمار قبل الذكر ، أو حذف الفاعل على الطريقة الأخرى ، فلما كان إعمال الثاني يؤدّي إلى الوقوع في هذا المحظور انبغَى اجتنابه واختير إعمال الأول .

وأما البصريون فاختاروا إعمال الثاني (٩) اعتباراً بأن التنزيل لم يَرِدْ إلَّا بإعمال الثاني ، ولا ينبغي أنْ يعتقد أنّ التنزيل ورد بالوجه

---

(١)
(٢) الحاقة : ١٩ .
(٣) الكهف : ٩٦ .
(٤) النساء : ١٧٦ .
(٥) في " ح " " عند الجميع " .
(٦) ابن عصفور ساقطه من " ح " .
(٧) زيادة من " ح " .
(٨) الجمل : ١١١ .
(٩) الكتاب : ٧٤/١ ، والمقتضب ٧٢/٤ والإنصاف ٨٣ فمابعدها .

المرجوح دون الراجح (١) ، وأيضاً فإنّ إعمال الأول يلزم فيه الفصل بين الفاعل وفعله بجملة أجنبية (٢-وليس ذلك في شيء من كلامهم -٢) ، وأيضاً فإنّ الأصل اتصال المعمول بعامله وليس ذلك فيما اختاره الكوفيون ، وأيضاً فإنّ مزية القرب مقدّمة عند العرب مع فساد المعنى في قولهم : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ ، فتقديمها مع صحة المعنى أحرى (٣) [وأولى] (٤) فجاء من هذا كله أن طريقة البصريين في المسألة أرجح من طريقة الكوفيين والله أعلم (٥) .

ثم قال : (وذلك قولك : ضربت وضربني زيد على إعمال الفعل الثاني) (٦) .

الأصل المعتبر (٧) في هذا الباب أنك إذا أعملت [الفعل] (٨) الأول أضمرت في الثاني جميع ما يطلبه من فضلة أو عمدة (٩) ، وإذا أعملت الثاني نظرت إلى الأول ، فإنْ طلب فُضْلةً حذفتها ، وإنْ طلب عمدة أضمرتها قبل الذكر ، وهو أحد الأبواب التي جاء فيها الإضمار قبل الذكر ، وجملتها خمسة أبواب (١٠) :

---

(١) مما ورد في التنزيل آية الحاقّة وآية الكهف السابقتان ، فلو أعمل الأول لقال : هاؤم اقرؤه كتابيه ، وآتوني أفرغه عليه قطرا .
انظر الإنصاف : ٨٧ وشرح ابن عصفور ١/ ٦١٥ والملخص : ٢٨٣ .

(٢-٢) في الأصل " وليس ذلك في شيء من كلامهم " .
وفي " ح " " وهو قبيح في غير هذا الباب " وانظر شرح ابن عصفور ١/ ٦١٥ .

(٣) في " ح " " أولى " .

(٤) زيادة من " ق " .

(٥) الإنصاف : ٩٢ .

(٦) الجمل : ١١١ .

(٧) ساقطه من " ح " و (ق) إلاّ أنّ في " ق " علامةَ إلحاق لم يظهر أمامها في الهامش شيء لذهاب طرف الورقة .

(٨) زيادة من " ح " .

(٩) في الأصل " وعمده " .

(١٠) انظر هذه المواضع في المغني : ٦٣٥ وما بعدها ، وشرح ابن يعيش : ١/ ٧٧ .

أحدها : باب (١) نعم وبئس في (٢) نحو [قولك] (٣) : نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو .

والثاني : باب ضمير الأمر والشأن كقولهم : إنّه زيد نائم ، وإنّه أمة الله ذاهبة .

والثالث : باب رب كقولهم : رُبَّهُ رجلاً .

والرابع : هذا الباب على طريقة سيبويه ومن رأى رأيه . (٤)

والخامس : باب البدل كقولك ضربته (٥) زيداً (٦- إذا كان ابتداء كلام ، وكان الضمير عائدا على زيد -٦) وهو أحسن القولين ، وهو ظاهر كلام سيبويه (٧) حيث تكلم مع يونس في هذا البيت [وهو قوله] (٨) (٩) :

قد أصبحت بقرقرى كوانسا
فلا تلمه أن ينام البائسا

فأعرب يونس " البائسا " حالا على أصل مذهبه من جواز اقترانها بالألف واللام ، وجعله سيبويه بدلا من الهاء التي في قوله " فلا تلمه " على أصل

----

(١) ساقطة من " ق " .
(٢) ساقطة من " ح " .
(٣) زيادة من " ح " .
(٤) في الأصل " ومن رأى برأيه " .
(٥) في " ح " و " ق " " كقولك ابتداءً ضربته زيداً " .
(٦-٦) ساقطة من " ح " .
(٧) في الأصل و " ق " لأنه ظاهر كلام سيبويه ومن هنا إلى نص الجمل الآتي ساقط من " ق " .
(٨) زيادة من " ح " .
(٩) الرجز مجهول القائل وهو في الكتاب ٢/ ٧٥ والمغنى : ٦٣٩ ، وشرح أبياته للبغدادي ٦/ ٣٥١ .

مذهبه من امتناع تعريف ما هو حال بنفسه ، وكذلك قال في قول العرب : مررت به المسكينِ ، بالخفض على البدل ، ومن قال : مررت به المسكينُ ، بالرفع جعله مبتدأ والخبر في الجملة قبله .(١)

ثم قال : (وأما الفراء فإنّه لا يجيز هذه المسألة الثانية).(٢)

اختلف الناس في كل مسألة أعمل فيها الثاني ، والأول يطلب عمدة ، على ثلاثة مذاهب ، مذهب الفراء إلى امتناعها جملة اعتبارًا بأن جوازها إنّما كان يكون على أحد أمرين : إمّا على حذف الفاعل وذلك محظور لعدم النظير .

وإمّا على الإضمار قبل الذكر ، وهو نادر ، فوجب لذلك رفض(٣) هذه المسألة .

هذه حجة الفراء ولعَمْري إنّ ذلك معضودٌ بالقياس ، لولا ورود السماع .

حكى سيبويه : ضَرَبُوني وضَرَبْتُ قومَك(٤) ، وهذا نص في المسألة ، ولا حكم للقياس مع [وجود](٥) السماع أصلاً .

وأما الكسائي فإنّه يجيزها على [حذف](٦) الفاعل ، ومراده أنّ الفعل فارغٌ منه غيرُ مشغولٍ به ، وهو محذوف لفظًا مرادٌ معنىً ، وليس قول أبي القاسم : وهذا غلط ، ببرٍّ صحيح ، لأنّ الكسائي

---

(١) انظر الكتاب : ٢/٧٥-٧٦ .
(٢) الجمل : ١١٣ .
(٣) في "ح" "امتناع" وانظر مذهب الفراء في المغني : ٦٣٥ ، والمساعد ١/٤٥٧ .
(٤) الكتاب : ١/٧٩ والملخص ١/٢٨٤ .
(٥) تكملة من "ح" و"ق" .
(٦) تكملة من "ح" و"ق" وانظر المسألة في شرح ابن عصفور ١/٦١٧ والمساعد : ١/٤٥٨ .

(١- لم يرد ما أشار إليه أبو القاسم ، لأنّ ظاهر -١) قول أبي القاسم أن حذفه عند الكسائي على حد حذف المفعول به على الإطلاق .

هذا لا يقوله أحد ، وإنّما ينبغي أن يقال في المسألة : إنّ الفاعل إذا علم أضمر في سائر أبواب العربية كقولك : زيد قام ، فالفاعل مضمر في قام مع أنه معلوم بدلالة ظهوره في التثنية والجمع . والمبتدأ ، والخبر ، والمفعول به إذا علم حذف ، فالفاعل (٢) في هذا الباب إمّا أن يحذف مع العلم به حملا (٣- على المبتدأ والخبر والمفعول به ، وإمّا أن يضمر مع العلم به حملا -٣) على نفسه في سائر أبواب العربية ، وهذا أولى ؛ ليكون حيث ما كان جاريا على / أسلوب واحد ، فهذا أرجح من قول الكسائي ١٥٥ والله أعلم .

هكذا ينبغي أن يقال في ترجيح طريقة سيبويه على طريقة الكسائي ، لا على الوجه الذى قاله أبو القاسم ، والله المستعان .

وأما سيبويه ، فإنّه يجيزها على الإضمار قبل الذكر (٤- وهو أرجح أيضا من طريقة الكسائي ، لأنّ الإضمار قبل الذكر -٤) له نظائر في غير هذا الباب . وإنْ قَلَّتْ وحذف الفاعل لا نظير له في غير هذا الباب ، وحمل الشيء على ما له نظير وإن قَلَّ أولى من جعله مستقلا مجردًا من النظائر (٥) ، وقد تقدم ما جاء نصا عن العرب في المسألة ، وذلك قولهم : ضربوني وضربت قومك ، فلم يبق للكسائي ولا لغيره بعدُ ما يقول ، فاعرف ذلك والله المستعان (٦) .

(١-١) في "ح" "لم يُرِدْ ما أشار إليه وذلك أَنَّ ظاهرَ" .
(٢) "والفاعل" .
(٣-٣) ساقط من "ح" و "ق" .
(٤-٤) ساقط من "ح" .
(٥) انظر شرح المفصل : ١/٧٧ .
(٦) انظر ما سبق ص : ٥٤٩ والملخص : ٦٨٦ .

ثم قال : (وتقول على إعمال الأول في هذه المسألة : ضربني وضربته زيدٌ)[1] إلى آخره.[2]

وقد تقدم أنك إذا أعملت الأول في هذه المسألة[3] أضمرت في الثاني جميع ما يطلبه من فضلة أو عمدة ، ولا يلزم في شيء من ذلك عودة[4] ضمير على ما بعده في الرتبة ، وإنما ذلك أمر لفظي ، لأنك إذا قلت : ضربني وضربته زيد ، فإن تقديره وأصله : ضربني زيد وضربته ، ولا محظور في هذا ، فمن ثَمَّ أضمرت الفضلة هاهنا ، وإذا أعملت الثاني ، نظرت [إلى][5] الأولِ فإنْ طلبَ عمدةً أضمرتها ، وإنْ طلب فضلةً حذفتها ، والفرق بينهما أنّ العمدةَ لا يُستَغنَى عنها ، فمن ثَمَّ لزم إضمارها قبل الذكر حملاً على النظائر في غير هذا الباب ، وأما الفضلةُ فلم تدعُ ضرورةٌ إلى إضمارها قبل الذكر لصحة الاستغناء عنها ، فمن ثَمَّ حذفت حذفًا لما يلزم بإضمارها من عودة الضمير على ما بعده لفظًا ومعنًى ، ولم تَدْعُ إلى ذلك ضرورةٌ ، وهذا بيِّن إنْ شاء الله .

ثم قال : (وتقول : مررت ومر بي زيد).[6]

هذه المسألة بينة على الأصل[7] المذكور ، إلَّا أنك إذا عكستها فقلت : مر بي ومررت بزيد ، فأعملت الثاني قلت في الإفراد : مر بي ومررت بزيد ، وفي التثنية مرا بي ومررت بالزيدين ، وفي الجميع مروا بي

---

(١) الجمل : ١١٣.
(٢) في " ح " إلى آخر الفصل .
(٣) " في هذه المسألة " ساقط من " ح " و " ق ".
(٤) في " ق " " عود ".
(٥) تكملة من " ح ".
(٦) الجمل : ١١٣.
(٧) في " ق " " على الوجه ".

ومررت بالزيدين ، فأظهرت في ٱلتثنية وٱلجمع ما كان مستترا في ٱلإفراد ، فإنْ قال قائل كيف قلت : مر بي ومررت بزيد ، وقولك : بي ، من قبيل ٱلفضلات ، وقد قلت : إنك إذا أعملت ٱلأول حذفت منه ٱلفضلة دون ٱلعمدة ، وقد أثبت ٱلفضلة ها هنا . ؟

فٱلجواب عن ذلك [١] : أن كلام ٱلنحاة إنَّما هو في ٱلفضلة ٱلتي وقع فيها ٱلتنازع ، لِأَنَّ حذفها معقول ٱلمعنى ، وهو أنها إنَّما حذفت ؛ لما يلزم من إثباتها من عودة ضمير [٢] ٱلمفعول على ما بعده لفظاً أو رتبةً على ما تقدم بيانه ، وأما هذه ٱلفضلة ٱلتي في قولك : مر بي ومررت بزيد ، فليست من ذلك في شيء ، وٱلتنازع بين ٱلفعلين ، إنَّما وقع في زيد وضميره دون [ضمير ٱلمتكلم وهو] [٣] " بي " من قولك : مر بي وإنّما ٱحتجت إلى هذا ٱلبيان ، لِأَنَّ هذا ٱلبسط غاب عن بعض ٱلمقرئين ، فٱعرف ذلك وٱلله ٱلمستعان .

ثم قال : (وتقول : أعطيت وأعطاني زيد درهما) [٤] .

هذه ٱلمسألة من باب إعمال ٱلفعل ٱلثاني ، فلو أعملت ٱلأول لأضمرت في ٱلثاني جميع ما يطلبه على ٱلأصل ٱلمذكور قبل ، فتقول : أعطيت وأعطاني درهماً زيداً درهماً ، إنْ كان ٱلدرهم ٱلذى أعطيته غير ما أعطاك ، ويجوز مع هذا إضماره ٱعتباراً لفظياً فتقول : أعطيت وأعطانيه زيداً درهماً ، وإن كان الدرهم الذى دار [٥] بينكما واحدا لزم إضماره ، لأنّ إظهاره يعطي ٱلغَيْرِيّة ، وهذا واضح فإن ثنيت ٱلمسألة وجمعتها [٦] فقلت:

---

(١) " عن ذلك " ساقط من " ح " .
(٢) في " ح " " من عودة ٱلضمير " .
(٣) تكملة من " ح " .
(٤) الجمل : ١١٤ .
(٥) ساقطه من " ح " .
(٦) في " ح " و " ق " " أوجمعتها " .

أعطيت واعطياني دِرهما ٱلزيدين درهمين ،وأعطيت وأعطوني درهما ألزيدين دراهم ، لم يجز ٱلإضمار هاهنا (١) ،لارتفاع ٱلوجه الذي جوز ٱلإضمار في حالة ٱلإفراد وهو الاتفاق ٱللفظي ، فلما ٱختلف ٱللفظان ٱمتنع ٱلإضمار ،وهذا بيّن إنْ شاء الله .

وقال بعض ٱلنحاة : يجوز ٱلإضمار مع ٱختلاف اللفظين لدلالة ٱلمعنى عليه،[حكاه ٱلشلوبين في ٱلأسئلة] (٢) ، وهو غير صحيح ،لأنّ ما قاله غير مفهوم من ٱلكلام لتطرق ٱلاحتمال من كل وجه ، وٱلله أعلم .

ثم قال : (وتقول ظننت وظنني زيد شاخصا) (٣) إلى آخر ٱلفصل .

إعمال ٱلثاني في هذه ٱلمسألة ظاهر كما قال ،فإنْ أعملت ٱلأول أضمرت في ٱلثاني جميع ما يطلبه ،فقلت : ظننت وظننيه زيداً شاخصا ، وإنّما أضمرت ثاني ٱلأول ٱعتباراً بٱلصورة ٱللفظية ،وقد تقدم بيان ذلك (٤) ، وهو من كلام / ٱلعرب ،ومنه قولهم : عندي درهم ١٥٦
ونصفه (٥) ،ومنه قوله تعالى ﴿ وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلاّ في كتاب ﴾ (٦) وٱلأصل إظهاره ،كقولك : ظننت وظنني شاخصا زيدا شاخصا ، ولم يُعَوِّل [ٱلناس] (٧) على قول ٱبن ٱلطراوة ها هنا (٨)

---

(١) ساقطة من " ح " .
(٢) تكملة من " ح " وهذه ٱلتكملة في هامش ٱلأصل ولم يظهر في ٱلصورة ما إذا كانت من نسخة أخرى كما هي عادة هذه ٱلنسخة في مثل هذه ٱلزيادات .
(٣) الجمل : ١١٤ .
(٤) انظر ص: ٥٤٩ فما بعدها
(٥) أي عندي درهم ونصف درهم آخر. فالدرهم الاخر لم يجر له ذكر ، هذا مرادهم بإيراد هذا ٱلقول هنا . لكن ٱبن الضائع في شرح ٱلجمل له : ٣٧/ب اعترضه على ٱبن عصفور فقال : " ليس الذي عندك بنصف درهم آخَرَ ، بل معنى ٱلكلام : ومثل نصفه فالضمير عائد على ما قبله لفظاً ومعنىً " وهو قول سديد . وٱنظر همع الهوامع : ١٤٣/٥ .
(٦) فاطر : ١١ .
(٧) تكملة من " ح "
(٨) انظر مذهب ابن ٱلطراوة في ابن الطراوة ٱلنحوي : ١٧٧ ومابعدها .

فإنْ قدمت الفعل الثاني على الأول في هذه المسألة فقلت : ظنني وظننت زيداً شاخصاً ، فإنْ أعملت الأول قلت : ظنني وظننته شاخصا زيدشاخصا ، وإنْ شئت أضمرته كما تقدم فقلت : ظنني وظننته إيّاه زيدٌ شاخصاً ، فإنْ أعملت الثاني كان في ثاني الأول ثلاثة أقوال :

أحدها : أنك تضمره قبل الذكر ، لأنه لما (١) لم يجز الاقتصار دونه تنزل منزلة العمده في جواز إضماره قبل الذكر ، بخلاف سائر المفعولات ، فتقول على هذا : ظننيه وظننت زيدا شاخصا .

والقول الثاني : أنك تضمره وتؤخره ، لِأَنَّهُ ليس مع الفعل كالشيء الواحد بخلاف الفاعل المضمر فإنّه مع الفعل كالشيء الواحد ، بدلالة تسكين آخر الماضي (٢) مع ضمير الفاعل دون ضمير المفعول ، فمن ثَمَّ جاز تأخير المفعول مضمراً بخلاف ضمير الفاعل ، فتقول على هذا : ظنني وظننت زيداً قائماً إيّاه .

والقول الثالث : أنك تحذفه اختصاراً لِدَلالة الثاني (٣) عليه ، فتقول : ظنني وظننت زيداً شاخصاً ، والحذف اختصاراً جائز مطلقا . نعم يكون الخلاف بين من جوّز حذفه وبين من منع ذلك خلافاً في تحقيق مناط .

فالذى يمنع الحذف يقول : لا أُسلِّم أنّ الحذف ها هنا اختصارًا ، لأنّ الدليل عليه لم يأت إلّا بعد حصول الحذف فقد حذف قبل وجود الدليل ، وهذا بعينه هو الاقتصار بالقاف ، والذى يقول : بأنَّ (٤) الحذف

---

(١) في الأصل " لما يجز " وفي " ح " " لم يجز " ولعل الصواب ما أثبته .

(٢) في " ق " تسكين الفعل الماضي .

(٣) في " ق " " الكلام " .

(٤) في " ح " و" ق " " أن " فقط .

هاهنا ٱختصارا يقول : إنَّ الجملتين معاً في حكم ٱلجملة الواحدة ، هذا أصل ٱلباب ، فكان ٱلحذف ٱختصارًا وهذا ٱلنظر جيّد (١) إنْ شاء ٱلله .

ثم أنشد أبو ٱلقاسم [قول ٱلفرزدق] (٢) على إعمال ٱلثاني :

ولكنَّ نِصْفًا .... البيت

ولو أعمل ٱلأول لقال (٣) : لو سببت وسبوني بني عبد شمس .

قال بعض ٱلناس في إعراب ٱلبيت [إنَّ] (٤) (٥- "لو" تسد مسدّ خبر لكنَّ -٥) ، ولكن تَسُدُّ مَسَدَّ جواب لو (٦) والأولى أن تكون " لو " حرفا مصدريا هو خبر " لكنَّ " كأنه قال : ولكنَّ ٱلإنصاف مُسَابَّتِي لهؤلاء ، فليست " لو " ها هنا مما يحتاج إلى جواب ، فَيُقالَ فيها ماقاله ذلك ٱلمعرب . (٧)

ثم يسأل عن تنكير ٱسم (٨) " لكن " ، وما ٱلذي سوغ ٱلابتداء به قبل دخول ٱلناسخ عليه .

فإمّا أن يقال : هو من باب ٱلاعتبار بٱلمراد ، فكأنه (٩) قال :

---

(١) انظر ذلك في شرح ٱبن الضائع : ٣٦/ ب ومابعدها .
(٢) تكملة من " ح " وٱنظر ٱلبيت في إصلاح ٱلخلل : ١٤٢ وهو بتمامه :
ولكنَّ نِصْفًا لو سببت وسبَّني بنو عبدِ شمسٍ من قريشٍ وهاشمٍ
(٣) في " ح " " فقال " . خطأ .
(٤) تكملة من " ح " و " ق " .
(٥-٥) في " ح " " إنّ لو حرفاً مصدرياً هو خبرُ لكن " ولعله تكرير لما في ٱلسطر ٱلثاني .
(٦) هذا ٱلقول لابن خروف في شرح ٱلجمل له ٨٩ .
(٧) " لهؤلاء فليست " ذهبت من " ق " بذهاب طرف ٱلورقة .
(٨) " اسم " ذهبت من " ق " بذهاب أطراف الورقة .
(٩) في " ق " " كأنّه " فقط .

ولكن ٱلإنصاف ،وإمَّا أن يقال : ٱلمسوغ لذلك كون ٱلنكرة غيرَ مرادة بعينها ،كقولهم : تمرة خير من جرادة ،ورجل خير من ٱمرأة على طريقة ٱبن عصفور (١) .

وقوله في آخر ٱلبيت :

* بنو عبدِ شمسٍ من مَنَافٍ وهاشمِ *

فهاشم معطوف على عبد شمس (٢) ،كأنه قال : بنو عبد شمس وهاشم من مَنَافٍ ،لأنّ منافًا (٣) هو ٱلأعلى ،وهذا ٱلمعطوف وٱلمعطوف عليه يجتمعان في مناف ، فكان ٱلأمر (٤) على ما وصفت (٥) ، وٱلله أعلم.

ثم أدخل بيت طُفَيْل (٦) شاهدًا على إعمال ٱلثاني أيضًا ، وهو فيه بيِّن (٧) ، ولو أعمل ٱلأول لقال :

* جرى فوقها وٱستشعرت لون مُذْهَبِ *

وقد يحذف هذا ٱلضمير لكونه من قبيل ٱلفَضَلَاتِ ٱلتي أصلها جواز ٱلحذف ، إلَّا أنَّ بابَ ذلك ها هنا [ٱلشعر] (٨) وقد جوز ٱلقاضي حذفه في ٱلكلام.

---

(١) انظر شرح ٱلجمل ١/٣٤٢.
(٢) في "ح" "هاشم منه عطف على عبد شمس".
(٣) في ٱلأصل "منافٍ" غيرَ منصوبة . خطأ.
(٤) في "ح" "ذلك".
(٥) في "ح" "ذكرت" وفي "ق" "وصفته" وٱنظر ٱلمسألة في شرح ٱلجمل لٱبن خروف : ٨٩ ،والحلل في شرح أبيات ٱلجمل : ١٤٣. فعبد شمس وهاشم أخوان ،أبوهما عبد منافٍ.
(٦) بيت طُفَيْل هو :
وكُمْتًا مُدَمَّاةً كأنَّ متونها جَرَى فوقها وٱستشعرت لون مُذْهَبِ
(٧) "وهو فيه بين" ساقط من "ق".
(٨) تكملة لازمة من "ح" و"ق".

ثم أدخل بيتي ٱبن أبي ربيعة (١) شاهدا على إعمال ٱلأول ، وٱلظاهر أن ٱلشاهد في ٱلبيت الثاني (٢) ، وإنّما جاء بٱلأول إعلامًا بأن ٱلقوافيَ منصوبة (٣) ، ومن ٱلناس من قال : إنّ الأول أيضًا من باب ٱلإعمال ، وهو غير بَيِّن ، لأن " سوئل " يطلب " السوءالا " (٤) على ٱلمصدرية ، و" يبين " مطلوبُهُ ٱلمضاف الى السوءال ٱلمحذوف ، وأصله : لو يبين لنا جواب ٱلسوءال ، فلما ٱختلف ٱلطلبان ٱنتفى أن يكون من باب ٱلإعمال ، لأنه قد تقدم (٥- أنّ ٱلإعمال هو: أن يتقدمَ عاملان أو أكثر ويتأخرَ معمول كل واحد منهما يطلبه من جهة ٱلمعنى -٥) ، وليس ذلك في مسألتنا .

ومن ٱلناس من جعلها (٦) من باب ٱلإعمال على ٱعتقاد تعميم ٱللفظ ٱلمشترك ، وبيان ذلك أن " سوءالا " عبارة عن ٱلحديث ٱلذى هو

---

(١) البيتان هما :

فرد على الفوءاد هوىً عميدًا وسوئلَ لو يُبينُ لنا سُوءالا

وقد نَغنىٰ بها ونرى عصورا بها يَقتدننا ٱلخُرُدَ ٱلخِدالا

هذان ٱلبيتان نسبهما ٱلموءلف لابن أبي ربيعة تبعا لبعض أصول ٱلجمل انظر ص ١١٦ . وهما ليسا في ديوانه ، وإنّما هما للمَرّارِ ٱلأسدى كما في ٱلكتاب : ١/ ٧٨ وشرح أبياته لابن ٱلسيرافي : ١/ ٣٧٦ ، وٱلحلل في شرح أبيات ٱلجمل ١٥٢ . وشرح ٱلجمل لابن خروف : ٨٩ .

(٢) تقديره : نُرىٰ ٱلخُرُدَ ٱلخِدالَ يقتدننا بها .

(٣) انظر ذلك في الحلل : ١٥٤ .

(٤) في " ق " " السوءال " في ٱلمسألة . قال ابن درستويه : من نصب السوءال بيُبينُ فقد أخطأ ، لأنّ ٱلسوءال لا يتبينه ٱلمجيب ، إنّما يتبينه ٱلسائلُ ، قال : إنّما هو منصوب " بسوئل " مصدرا له ، ومفعول يُبينُ محذوف كأنّه قال : وسوئل السوءال لو يبين لنا ٱلجواب . الحلل : ١٥٤ .

(٥-٥) في " ح " : " . . . إنّ ٱلإعمال مشروط بٱلطلب ٱلمعنوى دونَ طلب مجرد ٱللفظ " .

(٦) في " ح " و " ق " " جَعَلَ ذلك " .

المصدر ، وقد يكون المصدر هنا عبارة عن المفعول ،فقد صار "سؤالاً"
مشتركا بين معنيين أحدهما مطلوب "سوئل" والآخر مطلوب "يبين"
فمن قال[١] بتعميم اللفظ / المشترك جاز أن يكون هذا من باب ١٥٧
الإعمال على قوله ،وهي طريقة شافعية[٢] ومن لم يقل بتعميمه منع
كونَ هذا الباب[٣] من باب الإعمال ،وعلى ذلك عوامُّ الناس ،فعلى
هذا ،الشاهد إنّما هو في البيت الثاني ،وإعمال الأول فيه قد نص
عليه البيت ،ولو أعمل الثانيَ لقال يقتادنا الخُرْدُ الخِدَالُ . فاعرف ذلك[٤]
والله المستعان .

---

(١) في "ق" "فقد قال" خطأ .
(٢) انظر الرسالة للشافعي : ٥١ - ٥٢ والمستصفى ٣٤٠ - ٣٤١ وانظر الإحكام في أصول الأحكام ١٩/١ والتصور اللغوى عند الأصوليين ٩٢ فمابعدها .
(٣) ساقط من "ح" .
(٤) "فاعرف ذلك" ساقط من "ح" و"ق" .

باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز

الضمائر على ثلاثة أقسام : قسمان يفسرهما المشاهدة والحضور، فلا إشكال فيهما ، وهما ضمير المتكلم ، وضمير (١) المخاطب.

والقسم الثالث ضمير الغائب ، وهو موضع الإشكال ، لأنه لا يعقل معناه إلا بتقدم صاحبه ، هذا أصله ، ثم إنه يتصرف [في الكلام] (٢) على أربعة أقسام :

قسم يعود على ما قبله لفظاً ومعنىً ، أو لفظاً دون معنًى ، أو معنًى دون لفظٍ.

فالأول كزيد (٣) ضربته ، والثاني كضرب (٣) زيدا غلامُهُ ، والثالث كضرب (٣) غلامَه زيدٌ (٤).

والقسم الثالث (٥) من التقسيم الأول يعود على ما يفهم من سياق (٦) الكلام كقوله تعالى ﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾ (٧) فالضمير الفاعل بتوارت ضمير الشمس ، ولم يَجْرِ لها ذكر ، ولكنه يدل عليه سياق الكلام ، وكذلك ﴿ كل من عليها فانٍ ﴾ (٨) فإنَّ الهاء ضمير الدنيا (٩) ،

---

(١) ساقطة من " ح " و " ق " وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١١ .
(٢) زيادة من " ح " و " ق ".
(٣) كاف التشبيه ساقطة من " ح " في المواطن الثلاثة .
(٤) في الأصل " كضرب غلامُهُ زيداً " برفع الغلام ونصب زيد .
(٥) في " ح " و " ق " " والقسم الثاني " خطأ .
(٦) في " ق " " مساق ".
(٧) الزمر : ٧ .
(٨) الرحمن : ٣٢ .
(٩) في " ح " و " ق " " وهو ضمير الدنيا ".

ولم يجر لها ذكر ولكن السياق يدل عليها .

والقسم الثالث : ضمير (١) يعود على ما يفهم من لفظ ما قبله كقوله تعالى : ﴿ وإن تشكروا يرضه لكم ﴾ (٢) أي الشكرَ و ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ (٣) أي العدلُ ، وكذلك ظننته زيدا قائما ، أي الظنّ .

والقسم (٤) الرابع يعود على ما بعده لفظا ومعنًى ، وهذا القسم على خلاف الأصول ، فهو شاذ ، ومواضعه خمسة ، وقد تقدم ذكرها [في الباب] (٥) قبل هذا [فانظر إليها هناك] (٦) .

ثم قال : (والوجه الثاني وهو الذى قصدناه في هذا الباب) (٧) إلى آخر الفصل .

مسائل هذا الباب سبع :

الأولى : مرتبة الفاعل قبل المفعول .

الثانية : المفعول به قبل المجرور .

الثالثة : المفعول الأول قبل الثاني مطلقا سواء كان من باب أمرت ، أو من باب أعطيت أو من باب ظننت ، أو من باب أعلمت .

الرابعة : المبتدأ قبل الخبر .

الخامسة : المصدر قبل ظرف الزمان .

السادسة : الزمان قبل المكان .

---

(١) ساقطة من " ح " و " ق " .
(٢) الزمر : ٧ .
(٣) المائدة : ٨ .
(٤) ساقطة من " ح " و " ق " .
(٥) زيادة من " ح " و " ق " .
(٦) زيادة من " ح " و " ق " وانظر ذلك فيما سبق ص ٥٥٨
(٧) الجمل : ١١٨ .

السابعة : ٱلمكان قبل ٱلحال ،فإذا ٱتصل ٱلضمير بما أصله [(١)] ٱلتقديم لم يتقدم ، وإذا ٱتصل بما أصله ٱلتأخير جاز تقديمه [(٢)] ،ويتبين ذلك بٱلتمثيل [(٣)] في كل مسألةٍ مسألةٍ ،

مثال ٱلفاعل مع ٱلمفعول : ضرب زيدا غلامه ،لا يتقدم لٱتصاله بما أصله ٱلتقديم فإنْ نصبت ٱلغلام ورفعت زيدا جاز ٱلتقديم لٱتصاله بما أصله ٱلتأخير.

ومثال ٱلمفعول مع ٱلمجرور : لبست من ٱلثياب ألينها ،لا يتقدم لٱتصاله [(٤)] بما أصله ٱلتقديم ، فإنْ قلت : رأيت زيدا في داره ،جاز ٱلتقديم ،لٱتصاله بما أصله ٱلتأخير .

أمثلة ٱلثالثة [(٥)] من باب ٱخترت [(٦)] ٱلغلمان أحسنهم ، لا يتقدم ،لٱتصاله بما أصله ٱلتقديم ،فإنْ قلت : ٱخترت زيداً أهل بلده جاز التقديم ،لٱتصاله بما أصله ٱلتأخير.

ومن باب أعطيت : أعطيت ٱلسيف صاحبه لا يتقدم [(٧)] ،لٱتصاله بما أصله ٱلتقديم ،وأعطيت زيداً سيفه يجوز تقديمه،لٱتصاله بما أصله ٱلتأخير.

ومن باب ظننت : ظننت في ٱلدار صاحبها ،لا يتقدم لٱتصاله بما أصله ٱلتقديم ،وظننت زيدا في داره يجوز ٱلتقديم لٱتصاله بما أصله ٱلتأخير.

-----

(١) في "ح" "مرتبته" .
(٢) في "ح" "وإذا ٱتصل بما أصله ٱلتأخير لم يتأخر جاز تقديمه" فأقحم " لم يتأخر ".
(٣) في ٱلأصل "في ٱلتمثيل" و"ٱلتمثيل" ساقط من "ق".
(٤) "لٱتصاله" ساقطة من "ح".
(٥) في "ح" "ٱلثلاثة .
(٦) في "ح" "من باب ٱخترت أمرت" بإقحام "أمرت" .
(٧) "لا يتقدم" ساقط من "ح" .

ومن باب أعلمت : أعلمتُ الكبشَ سميناً صاحبَه ، لا يتقدم ، لاتصاله بما أصله التقديم ، وهو الأول وأعلمت زيدا في الدار صاحبها ، لا يتقدم على المجرور لاتصاله بما أصله التقديم عليه وهو الثاني ، ويجوز تقديمه مع المجرور على زيد ، لأن رتبتهما التأخير عنه .

والثالث : أعلمت هندًا زيدا في داره ، يتقدم مطلقا ، لاتصاله بما أصله التأخير مطلقا .

ومثال المبتدأ مع خبره : في الدار صاحبها ، لا يتقدم لما ذكر ، و زيد في داره يجوز فيه التقديم لما ذكر.

ومثال المصدر مع ظرف الزمان : صمت رمضان صَومَ من يراعيه ، لا يتقدم لما ذكر . وضربت ضربا وقته يجوز فيه التقديم (١) لما ذكر .

ومثال ظرف الزمان مع المكان : جلست مكانك وقت اتساعه ، لا يتقدم لما ذكر ، وجلست / يوم الجمعة مكان صلاتها يجوز فيه التقديم لما ذكر . ١٥٨

ومثال ظرف المكان مع الحال : جلست ضاحكا من زيد مكانه ، لا يتقدم لما ذكر ، وجلست مكانك منبسطا فيه ، يجوز فيه التقديم لما ذكر من اتصاله بما أصله التأخير فاعرف ذلك (٢) والله المستعان .

وأما قول أبي القاسم : (فإنِ اتَّصَلَ باسم مرفوع لم يجز

---

(١) في "ح" " وضربت ضربا وقته يتقدم " ولا بأس بذلك .
(٢) في "ح" و "ق" " فتأمل ذلك " .

تقديـمه) (١) وقوله : (فإن اتصل باسم منصوب جازتقديمه) (٢) فاعترضه الناس بنحو قولك : زيد أبوه منطلق ، فإنّ التقديم ها هنا جائز مع اتصاله باسم مرفوع . ولبستُ من الثياب أُلينَها ، ممنوع التقديم مع اتصاله باسم منصوب ، وإنّما كان ينبغي أن يقول عوضا من هذا : فإن اتصل بما أصله التقديم لم يتقدم ، وإن اتصل بما أصله التأخير جاز فيه التقديم [والتأخير] (٣) وهذا أبين (٤) إنْ شاء الله .

---

(١) الجمل : ١١٨ .

(٢) في الجمل : ١١٨ " ... كل مضمر اتصل باسم منصوب أو مخفوض فإنّه يجوز تقديمه وتأخيره على الظهر " ويبدو أنّ المؤلف لم يقصد إلاّ لنقل المعنى .

(٣) تكملة من " ح " وانظر إصلاح الخلل ٢١٩ - ٢٢٠ وشرح الجمل لابن الضائع : ٣٨ .

(٤) في الأصل و " ح " " بين " والمثبت من " ق " ليناسب الاعتراض الذى اعترض به المؤلف .

باب إضافة المصدر إلى ما بعده

الغرض بهذا الباب تمييز المصدر الموصول ، وبيان أحكامه(١) ،

وهو كل مصدر عمل فيه غير فعله ، وكان مبتدأ بمحله كقولك : أعجبني قيام زيد وكرهت ضرب عمرو ، وإنّما سمي هذا الضرب من المصادر(٢) موصولا ، لأنه يقدّر بصلةٍ وحرف موصول ، وذلك الحرف الموصول إمّا " أنْ " الموضوعة خفيفةً كقولك : أعجبني قيام زيد ، أي أنْ قام زيد ، ويعجبني ضرب زيد عمرا ، أي أنْ يضرب زيد عمراً ، وإما " أنَّ " المثقلة أو المخففة منها كما قيل في ترجمة الإمام " هذا باب علم ما الكلمُ من العربية "(٣) أي هذا باب أنك تعلم ، وإمّا " ما " المصدرية كقولك : يعجبني قيام زيد الآن ، تريد يعجبني ما يقوم زيد .

فصل : هذا المصدر الموصول أصله أن لا يعمل بخلاف الفعل ، لأنّ الفعل إنّما وضع ليُخْبَرَ به عن الفاعل ، والخبرُ لا بدَّ له من مُخْبَرٍ به عنه ، فعمل الفعل لقوة طلبه لمعموله(٤) ، وأما المصدر فليس وضعه أن يخبر به ، فأصله أنْ لا يعمل ، وإنّما عمل ها هنا بحكم النيابة عن الفعل الذى له أصل العمل ، وهذا كما تقوله في الظروف(٥) والمجرورات إذا وقعت أخبارا ، أو صفات ، أو صلات ، أو أحوالا فإنّها تعمل عملَ(٦) ما نابت عنه .

---

(١) في " ح " " حكمه " .
(٢) في " ح " " هذا الضرب مصدرا من المصادر ... "
(٣) الكتاب ١/١٢ .
(٤) في الأصل " معموله " لكنها ملحقة في الهامش بخط مغاير هي وما بعدها إلى نهاية الفصل ، وما اثبت من " ح " وفي " ق " " لمفعوله " وفي هامشها عن نسخة أخرى " لمعموله " .
(٥) في " ح " الظرف .
(٦) ساقطة من " ح " .

فصل [١] : هذا ٱلمصدر ٱلموصول في نحو قولك : أعجبني قيام زيد ، في تقدير أنْ وٱلفعل ، وأنّ وٱلفعل في تقدير ٱلمصدر ٱلموصول ، فهل هما مترادفان على ٱلمعنى ٱلواحد أو متباينان .

قال ٱبن الطراوة : متباينان ، وقال سائر ٱلنحاة : مترادفان على أحد ٱلوجهين في ٱلمصدر .

ومثار ٱلخلاف أنك إذا قلت : أعجبني قيام زيد ، فهل ذلك ٱلمصدر بإزاء هيئة ٱلقيام وصورته ، وإنْ لم يعجبك أن يفعل ٱلقيام ، أو [أنّك] [٢] إنّما أعجبك أنْ يقوم ، وإنْ لم تعجبك صورة ٱلقيام [٣] ، ويتبين [لك] [٤] ذلك أنك تقول : أعجبني ركوبُ هذا ٱلكافر ، فلا يكره لك ذلك ، لِأنّكَ إنّما تعني هيئته وصورة ركوبه ، لا أنه يعجبك [٥] أن يفعل ٱلركوب ؛ لأنه لك عدوّ ، وتقول : أعجبني أنْ يركب هذا ٱلمسلمُ وإنْ كانت صورة ركوبه لا تعجبك ، وهذا في [٦] غاية ٱلوضوح وٱلبيان

قلت : لا خلاف في هذا ٱلوجه ٱلذى أبداه ٱبن ٱلطراوة بثاقب ذهنه رحمة ٱلله عليه ، وإنّما خولف في ٱلوجه ٱلذى خالف فيه ٱلجماعة ، وهو ٱلوجه ٱلذى وقعت به ٱلمرادفة بين ٱللفظين .

وتحقيق ٱلقول في ذلك أن يقال لابن الطراوة : قولك أعجبني أنْ قام زيد دائرٌ بينَ أمرين : إمّا أن يكون بمنزلة ٱلمصدر ، ولذلك جاز أن يكون فاعلا ومفعولا ومجرورا ، وإمّا أن تَمنعَ ذلك ، فإنْ قال بٱلأول

---

(١) هذا ٱلفصل ساقط جميعه من " ح " .
(٢) زيادة من " ق " .
(٣) في " ق " " قيامه " .
(٤) زيادة من " ق " .
(٥) في ٱلأصل " لأنه يُعجِبُكَ " .
(٦) ساقطه من " ق " .

رجع إلى قول النحويين ، لأن الفعل إذا كان مع " أنْ " في تأويل المصدر لزم اتحادُ المعنى ، لأنّ التأويل شرح وبيان وإيضاح ، وإنْ منع التأويل بالمصدر قيل له : فبأيِّ وجه جاز لـ " أنْ والفعل " أن يكون فاعلا ومفعولا ومجرورا ، وهي أحكام الأسماء الصريحة ، فإنْ قال : أسلم أن الفعل معها في تأويل المصدر لكن لا في تأويل هذا المصدر المستعمل ، بل في تأويل مصدر يعطي معنى " أن " مع الفعل لم يستعمل على حد ما قاله الخليل في " ما " التعجبية وفعل النداء (١) ، وغيرُ ذلك . قيل: هذا / تحكم على الألفاظ من غير ضرورة ، لأنّا نعلم أنّ الفعل ١٥٩
مع " أن " موضوع موضعاً هو للأسماء الصريحة بالأصالة والحاصل أنّ المصدر المذكور مقولٌ على معنيين :

أحدهما : ما أبداه ابن الطراوة ، ولم يسع أحداً خلافُه ، وليس على هذا مرادفاً لـ " أنْ والفعل ".

والثاني : المعنى الذى غاب عنه ، وأثبته سائر النحاة وعلى ذلك يكون مرادفاً لِـ " أنْ والفعل " وقد ترجم سيبويه على أنّ الفعل مع " أنْ " بمنزلة المصدر ، فقال : هذا باب من أبواب أنِ التي تكون والفعلَ بمنزلة مصدره (٢) ، تقول : أنْ تأتيَني خيرٌ لك ، كأنك قلت : الإتيانُ خير لك . ثم قدر في " باب من المصادر " المصدر بالفعل ، وحرفٍ مصدريّ فقال فيه : وذلك قولك عجبت من ضربٍ زيدٍ عمراً ، كأنه قال : عجبت أنه يضرب زيدٌ عمرا (٣) ، فهذا نصٌّ في المسألة ، وبالله التوفيق .

---

(١) يعني أن الخليل قدّر في : " ما أحسن عبدالله " : شيء أحسن عبدالله . قال : وهذا لا يُتكلّم به . الكتاب : ١/ ٧٢ وانظر النداء : ٢ / ١٨٢ .

(٢) في الكتاب ٣ / ١٥٣ " بمنزلة مصدر " .

(٣) الكتاب : ١/ ١٨٩ .

سؤال في المسألة : قال قائل : إذا كان[1] "الفعل مع "أنْ" في تقدير المصدر، وكان ذلك المصدر في تقدير "أن والفعل" كان ظاهر الأمر أنها من مسائل الدور، لأنَّ التقدير شرحٌ وبيانٌ، والشرح والبيان فرع، باعتبار كونه بعد رتبة المشروح والمبيَّن، لأنَّ الشرح لا يُتَصَوَّر إلّا بعد وجود المشروح، فلزم لذلك أنَّ كل واحدٍ من المصدر و"أنْ" مع الفعل أصلٌ[2] لصاحبه وفرعٌ[3] عن صاحبه، وباعتبار كونه أصلا لزم تقدمه على فرعه، وباعتبار كونه فرعاً لزم تأخره، وكذلك العكس، وقد عُلِمَ أنَّ كلَّ فرعٍ متوقفٌ على وجودِ أَصله ضرورةً، وهذا هو الدور بعينه.

وتحقيق القول في بسط ذلك: أنَّه لا خَفَاء أنّ "أَنْ" والفعل فرعٌ مؤلفٌ من فرعين، كل واحد منهما أصل في معناه الذى وضع له، فالحرف أصل في تصيير الفعل بمنزلةِ المصدر، والفعل أصل في العمل، ومجموعهما فرع في كونه موضوعاً مَوضِعًا هو للمصدرِ بالأَصالة، وأما المصدر الذى وضعت "أنْ والفعل" موضِعَه، فهو أصل، لاستحقاقه رتبة التقدم، لكن له حظ في الفرعية، وهو عمله العمل الذى هو للفعلِ بالأَصالة، لأنه أحد الأجناس التي لا حَظَّ لها في عمل بالأَصالة، فلولا أنَّ هذا المصدر في تقدير "أنْ والفعل"، ما جاز له أنْ يعمل ذلك العمل.

---

(١) في "ق" "ان كان".
(٢) في الأصل و"ق" "أصلا" خطأ.
(٣) في الأصل و"ق" فرعا. خطأ.

فإنْ قيل : إذا كان قولك: "أنْ قامَ زيدٌ" في تقدير قيام زيد ، وقيام زيد في تقدير أن قام زيد ، كانت المسألة من مسائل الدور ، لأن معنى قوله : أن قام زيد في تقدير : قيام زيد ،أصله قيام زيد ،ومعنى قوله : قيام زيد في تقدير : أنْ قام زيد ،أصله أن قام زيد ،لأن الشيء إنّما يقدر، بما هو له أصل بالاستحقاق .

فالجواب : أن (١) هذا الإلزام لا يَرِدُ على ألفاظ الترادف ،فقولنا : أن قام في تقدير القيام ،إنّما هو تقدير لبيان الإعراب مع صحة المعنى ،وقولنا : قيام زيد في تقدير أن قام زيد ،إنّما هو تقدير لبيان العمل ،وليس المعنى على [أنّ] (٢) أنْ والفعلَ أصله أن يكون مصدرا ، ، ولا المصدر أيضا أصله أن يكون أنْ والفعل ،لأنك إذا قلت : هذا في معنى هذا،لم يلزم أن يكونَ ذلك أَصْلَهُ ،كما تقول : زيد ضاربٌ عمرًا ،فضاربٌ في معنى يضرب ، وليس ذلك الموضع أصلاً ، وعكسه : أقائم أخواك ،فقائم في معنى يقوم ، والموضع له بالأصالة ،وفي كلام النحويين في بعض ذلك مسامحة . وبالله التوفيق .

فصل : من أحكام هذا المصدر أن يعمل عمل فعله الذي ناب عنه ،وينقسم ذلك بحسب التعدى وعدمه ،فإنْ كانَ فعلُه غير متعدٍّ كان هو غير متعدٍّ كقولك : عجبت من قيام زيدٍ ،وأصله [عجبت] (٣) من أنْ قامَ زيدٌ ،وعجبت من ضرب زيدٍ عمرًا ،وأصله من أنْ ضَرَبَ زيدٌ عمرا ، وعجبت من اعطاء زيد عمراً درهمًا ، وأصله من أنْ أعطى زيدٌ عمراً درهما ،وعجبت من إعلامِ زيدٌ عمراً أخاك منطلقا،وأصله من أنْ أعلم زيدٌ عمرًا أخاك منطلقا .

---

(١) في الأصل "أن أن".
(٢) تكملة من "ق".
(٣) زيادة من "ح".

وطريقة البصريين أن هذا المصدر يعمل على ثلاثة أوجه ،منوناً كما مثلنا (١) وهو أجودها،لموافقته ما ناب عنه في التنكير (٢) ،ثم مضافاً ،لأنَّ الإضافة غيرُ محضة على أحد القولين ،وقد تكون غيرَ محضة على الجملة على القول الآخَر (٣) ،ثم بالألف واللام / وهو أضعفها ،لأنَّ الألف واللام إمّا أن تكون للتعريف ،فيكون مخالفاً لما ناب عنه في التنكير ،وإمّا أن تكون زائدة وهو قليل ،فلهذا قل إعماله مقرونا بالألف واللام. (٤) ١٦٠

وأما طريقة الكوفيين ،فإنّه لا يعمل إلّا منوناً،لموافقته ما ناب عنه في التنكير (٥) ،ولا يعمل عندهم مضافا (٦) ولا بالألف واللام (٧)؛ لمخالفته الفعل في هذين الوجهين .

قال الشّلوبين : والمنصوب عندهم بعد المضاف ،والمعرف

---

(١) المصادر السابقة كلها في جميع النسخ غير منونة ،وفي نسخة الأصل جعل بعضها مضافاً ،ومابعدها مضافاً اليه .

(٢) أي لموافقته الفعل في التنكير ،فالمصدر ناب عن الفعل ،والفعل نكرة وذكر ابن أبي الربيع في الكافي : ١/ ٣٤٠ ،أن المصدر المقدر بأن معرفة وإنْ كان منونا . وفي الهمع ٥/ ٧١ أن المصدر المنون يشبه الفعل من حيث إنّ التنوين كنون التوكيد الخفيفة .

(٣) انظر التسهيل : ١٥٦ والمساعد ٢/ ٢٣٢ .

(٤) انظر مذهب البصريين في المساعد : ٢/ ٢٣٤ .

(٥) لم تذكر هذه المسألة عن الكوفيين في الإنصاف ،ولا في التبيين للعكبري ،والمذكور عنهم أنهم يمنعون إعمال المصدر المنون ، فلا يرفع ولا ينصب ،وأن ما وقع بعده مرفوعا أو منصوبا فإنّه محمول على فعل مضمر يفسره المصدر . وقد ذكر عن الفراء أن التنوين ليس من كلام العرب ،وإنْ ورد في الشعر فإنّه مستكره . كذا في التذييل ٣/ ٢٣٦/أ وذكر في المساعد ٢/ ٢٣٤ أن الفراء قال : " ولا يوجد المنون في كتاب الله إلّا بفاصل " نحو * أو إطعامٌ في يوم ذى مسغبة يتيما * وانظر همع الهوامع : ٥/ ٧١ وعلى ذلك يمكن أن يكون المؤلف - رحمه الله - وَهِمَ في نقل مذهب الكوفيين والله أعلم .

(٦) لا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال المضاف . وقيل إن من الكوفيين من لا يعمل المصدر بحال .

(٧) نقل عن الفراء إجازة إعماله على استقباح . المساعد : ٢/ ٢٣٤ .

بالألف واللام إنّما انتصب بمضمر يفسّره ما قبله.(١)

وأما أبو الحسين بن الطراوة فإنه وافق أصحابه البصريين في المنون والمضاف، وأما المقرون بالألف واللام فهو عنده على وجهين:

أحدهما: أن تكون الألف واللام معاقبة للإضافة كقوله:(٢)

* عن الضرب مِسْمَعًا *

أراد عن ضربي مِسْمعًا، فهذا يعمل عمل المضاف، لأنه في حكمه، والعرب تحكم للمعاقِب بحكم ما عاقبه.(٣)

قال: وإنْ كانت الألف واللام غيرَ معاقِبة للإضافة، وإنَّما هي لمجرّد التعريف لم يعمل شيئًا كما قال الكوفيون. هذه طريقة ابن الطراوة.(٤)

---

(١) لم أجد قول الشلوبين هذا في شرحي الجُزُوليَّة له، ولا في التوطئة، وانظر قول الكوفيين في التذييل والتكميل: ٣/ ٢٣٦ والهمع ٥/ ٧١.

(٢) في "ح" "كقولك" وهذا جزء بيت هو بتمامه:
لقد علمت أولَى المُغيرَةِ أنني كَرَرْتُ ولم أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعًا
والبيت نسبه في الكتاب: ١/ ١٩٣ لِلْمَرَّار الأسدي وذكر ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه: ١/ ٦٠: أنه رآه في شعر مالك ابن زُغْبَةَ الباهلي، وصحح نسبته لمالك الاسود الغَنْدَجاني في فرحة الأديب: ٣٢، وقال ابن خروف: ٩٣: عزاه الجرمي لمالك بن زُغْبَةَ، ومثله في إيضاح شواهد الإيضاح ١٨٠ وهو في المقتضب: ١/ ٤١، والإيضاح: ١٦١ وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٧٨، وشرح ابن يعيش: ٦/ ٦٤،٩، والخزانة: ٣/ ٤٣٩، و"مِسْمَعًا" اسم لشخص.

(٣) في "ح" و"ق" "بحكم المعاقب" وهو صحيح أيضا.

(٤) انظر قول ابن الطراوة في: ابن الطراوة النحوي: ٢٦٨- ٢٦٩ نقلا عن الإفصاح له.

ثم حيث جوز الكوفيون إعماله فإنّه عندهم ينصب ولا يرفع (١) ، لأنه كذلك جاء في القرآن (٢) قال تبارك (٣) وتعالى : ﴿أوإطعامٌ في يوم ذي مسغبة* يتيمًا ذا مقربة﴾ (٤) فقد نصب هاهنا (٥) (٦- ولم يرفع، وذلك أن المصدر لا يطلب فاعلا من جهة لفظه، ولم يُرد به سماع، فمن ثمّ نصب -٦) ولم يرفع عندهم .

(٧- وأما البصريون فردوا عليهم بالقياس والسماع -٧) ، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ.

---

(١) قال ابن أبي الربيع في الكافي : ١/٣٢٩ : " والفاعل مع المصدر يحذف وإن كان لا يحذف مع الفعل ، وفي هذا خلاف ، وقال الكوفيون : إنّ المصدر المنون ينصب ولا يرفع ، ومن الناس من ذهب إلى أن هذا المصدر يرتفع بعده المفعول ، فتقول : اعجبني ركوب الفرس ، على تقدير أن يركب الفرس ، فالكلام هنا في فصول . الأول مع الكوفيين ، فإنّهم ذهبوا إلى أن ينصب ولا يرفع ، فتقول : اعجبني ركوب الفرس ولا تقول : اعجبني ركوب زيد ، ولا يقال اعجبني ركوب زيد الفرس . والصحيح انه يرفع وينصب ويجوز أن تأتي بهما ، ويجوز أن تأتي بأحدهما .... وليس خلافهم في أن المصدر المنون أتى عاملا الرفع في الشعر ، وإنما الكلام - والله أعلم - في عمله في الكلام ، والقياس يقتضي ذلك . وانظر بقية كلامه وهو مفيد جدا في جلاء المسألة وانظر الملخص : ٣١٧ - ٣١٨ ، والتذييل والتكميل : ٣/٢٣٥/ب.

(٢) في "ح" و"ق" "التنزيل".

(٣) ساقطة من "ح".

(٤) البلد : ١٤+١٥ وزاد في "ح" ﴿أو مسكينًا ذا متربة﴾ .

(٥) ساقطة من "ح" و"ق".

(٦-٦) ساقط من "ق".

(٧-٧) في "ح" و"ق" "وأما البصريون فاعتمدوا على القياس" ومثله في هامش الأصل عن نسخة أخرى.

أما القياس : فهو أن طلبه للمفعول والفاعل من جهة المعنى ، فالوجه الذى عمل به النصب ،به يعمل الرفع فلا فرق .(١)

وأما السماع (٢-فإنه حكى فى كلامهم (٣) : أعجبتني قراءةُ في الحمامِ القرآنُ(٤) ،فليس للكوفيين بعد ما يقولون مع هذا القياس الذى وافقه السماع ،والله أعلم.-٢)

فصل : واعلم أن هذا المصدر لا يخلو أن يكون مصدرَ فعل غير متعد ،أو مصدرَ فعل متعد إلى مفعول واحد ،أو مصدر [فعل](٥) متعد إلى مفعولين ،أو مصدر فعل متعد إلى ثلاثة مفعولين ،فإن كان مصدر فعل غير متعد جازت إضافته إلى فاعله وإلى ظرف متسع فيه كقولك : أعجبني قيامُ زيدٍ ، وقيامُ يومِ الجمعة زيد ،وإن كان مصدر فعل متعد إلى مفعول(٦) واحد جاز فيه ثلاثة أوجه : إضافته إلى فاعله ، وإلى مفعوله ،وإلى ظرف متسع فيه ، كقولك: أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا ،وضربُ عمرو زيدٌ ، وضربُ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمرًا ،وإن كان مصدر فعل متعد إلى مفعولَين جاز فيه أربعة أوجه : إضافته إلى فاعله ،وإلى مفعوله الأول ،وإلى مفعوله الثاني ، وإلى ظرف متسع فيه ، كقولك : أعجبني إعطاء زيدٍ عمرًا الدرهم ،

---

(١) انظر الكافي : ١/ ٣٣٠ ،والملخص : ٣١٧-٣١٨.

(٢-٢) ساقط من " ح " يريد بهذا القول: أن " قراءة " مصدر لفعل مبني للمجهول فهو يطلب نائب فاعل.
قال أبو حيان : " ولم يرد ما ظاهره رفعُ الفاعلِ بعد المصدر المعرَّف بـ"أل" فيما وقفنا عليه غيرُ بيتٍ واحدٍ . . . وهو قول الشاعر :
عجبت من الرزق المسيءُ إلهه . . . .
بنصب المسيء ،ورفع الإله بالرزق ،وهو مصدر رزقه يرزقه رزقا "
التذييل والتكميل : ٣/ ٣٣٨/ ب.

(٣) في " ق " " من كلام العرب ".

(٤) " القرآن " منصوبا في " ق " ونصبه خطأ.

(٥) تكملة من " ح " و " ق ".

(٦) ساقطة من " ق ".

واعطاءُ عمر زيدٌ الدرهم ، وإعطاء الدرهم زيدٌ عمرًا ، وإعطاء يوم الجمعة زيدٌ عمرًا الدرهم ،وكذلك إن كان من باب ظننت كقولك : أعجبني ظن زيدٍ عمرًا القائمَ ،وظن عمروٍ زيدٌ القائمَ ،وظن القائم زيدٌ عمرًا ، وظنّ يومِ الجمعة زيدٌ عمرًا القائمِ.

وإن كان مصدرَ فعل متعد إلى ثلاثة مفعولين جاز فيه خمسة أوجه : إضافته إلى فاعله وإلى مفعوله الأول ،وإلى مفعوله الثاني ،والى مفعوله الثالث ،وإلى ظرف متسع فيه كقولك : أعجبني إعلام زيد عمرا كبشك السمين ، واعلام عمرو زيدٌ كبشك السمين ،وإعلام كبشك السمين زيد عمرًا ،واعلام السمين كبشك زيد عمرًا ،واعلام يوم الجمعة زيد عمرًا كبشك السمين ،والقوة والضعف على حسب الترتيب الأصيل ،واستيفاء العمل بعد الإضافة على حَسَبِ فِعله وجوبًا أو جوازا .

فصل : وإضافة هذا المصدر إلى فاعله بحضرة مفعوله أجود من العكس ،لأمرين :

أحدهما : أنه على الترتيب الوضعي .

والثاني : أن الإضافة حقيقية ولا شيء من ذلك في العكس ، ولذلك لم يأت في التنزيل ،والله أعلم ،غيرَ أنه حكي في الشاذّ ﴿ ذكر رحمة ربك عبدَه زكرياءُ ﴾ (٢) برفع الدال والهمزة ، وزعم الفراء (٣) أن من ذلك قولَه تعالى ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ﴾ (٤) ،وليس المعنى على ذلك معما تقدم (٥) / والله أعلم . ١٦١

---

(١) هي قراءة أبي العالية ،الجامع لأحكام القرآن : ١١/ ٧٥ وذكر أبوحيان انها رواية يحيى بن الحارث الذمارى عن ابن عامر . التذييل والتكميل : ٣/ ٢٣٨/أ.

(٢) مريم : ٢ .   (٣) ساقطة من "ق" .

(٤) آل عمران : ٩٧ وما ذكره عن الفراء لم أجده منسوبا للفراء وإنّما هو للكسائي انظر الجامع لأحكام القرآن : ٤/ ١٤٦.

(٥) "معما تقدم" ساقط من "ح" والذى عليه المعنى أنَّ "من استطاع." بدل كل . انظر الكتاب : والأصول : ٢/ ٤٧ ،وشرح عمدة الحافظ : ٥٧٩.

فصل : ويضاف هذا المصدر إلى الفاعل دون ذكر المفعول ، كقوله تعالى ﴿ فاستبشروا ببيعكم ﴾ (١) ﴿ وما كان استغفار ابراهيم ﴾ (٢) ﴿ وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إنّ أخذه أليم شديد ﴾ (٣) ﴿ وإنّ ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم ﴾ (٤) ﴿ ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء ﴾ (٥) .

ويضاف أيضاً إلى المفعول دون ذكر الفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ لقد ظلمك بسؤال نعجتك ﴾ (٦) و ﴿ لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ﴾ (٧) ﴿ وهو محرم عليكم إخراجهم ﴾ (٨) ﴿ وان أردتم استبدال زوج مكانَ زوج ﴾ (٩) ﴿ وإيتاء ذي القربى ﴾ (١٠) وهو كثير . والله أعلم .

فصل : واعلم أن حكم الفاعل مع هذا المصدر جارٍ على حكم المفعول ، في جواز الذكر والحذف وامتناع الإضمار (١١) على الأصح ،

---

(١) التوبة : ١١١ . (٢) التوبة : ١١٤ .
(٣) هود : ١٠٢ . (٤) الرعد : ٦ .
(٥) الروم : ٤ . (٦) صٓ : ٢٤ .
(٧) فصلت : ٤٩ . (٨) البقرة : ٨٥ .
(٩) النساء : ٢٠ . (١٠) النحل : ٩٠ .
(١١) ذهب بعض المتأخرين إلى أن الفاعل لا يحذف مع المصدر كما لم يحذف مع الفعل ، لأن المصدر نائب مناب الفعل . والذي كان يذهب إليه الأستاذ أبو علي أن الفاعل مع المصدر بخلافه مع الفعل ، لأن الفعل طالب للفاعل ببنيته وللإخبار عنه أخذ من الحدث وبني ، فحذفه نقض للغرض ، ويحذف المفعول مع الفعل المبني للفاعل ، ولا يحذف مع الفعل المبني للمفعول ، لأنه ليس طالبا له ببنيته ، وانما تعدى إليه لأنه يستدعيه من جهة معناه ، فإذا بنى الفعل للمفعول صار المفعول كالفاعل ... ولا يجوز حذفه لما في ذلك من نقض الغرض ، فإذا تقرر أن الحذف وعدم الحذف راجعان لنقض الغرض ، وذلك راجع لبناء الفعل ، فما بني الفعل للاخبار عنه لم يحذف ، وما لم يبن الفعل للاخبار عنه جاز حذفه ، والمصدر ليس يطلب الفاعل إلا من الجهة التي يطلب المفعول ... فيجوز لك أن تأتي للمصدر بما تريد من فاعل ومفعول وتحذف الآخر ، إذ ليس في ذلك نقض للغرض ...==

وإنّما استويا فيما ذكر لاستوائهما في وجه الطلب المعنوي دون اللفظي ، وذلك لأنّ (١) الفعل يطلب المرفوع به (٢) من جهتي لفظه ومعناه ، فمن ثَمَّ لم يجز حذفه معه لقوة الطلب ، وأيضاً فإنّ الفعل إنما اشتق من المصدر ليخبر به عن المرفوع به (٣) . فلو حُذِف معه لبقي الخبر بلا مخبرٍ عنه ولتنافى الغرضان ، وليس ذلك في المصدر ، وإنّما طلبه له مثل طلبه للمنصوب من جهة معناه دون لفظه ، فلما استوى الطلبان استوى الحُكْمان والله أعلم .

وأما المصدر النائب عن الفعل نفسه كضرباً زيدا ، فإنّ فاعله مضمر فيه ، وإنّما خالف الموصول من جهة اختلاف النيابة ، لأنّ هذا نائب عن الفعل بانفراده ، والموصول نائب عنه مقرونا (٤) بحرف مصدريّ ، والله أعلم .

فصل : قد تقدم الكلام على أقسام هذا المصدر ، من إعماله مرةً منوناً ، ومرةً مضافاً ، ومرة بالألف واللام ، وبقي الكلام في مسألتين :

إحداهما : أن هذا المصدر هل (٥) يجوز تقديره بأن وفعل المفعول كما يجوز (٦) بأن وفعل الفاعل ، أولا يجوز ذلك ؟ مسألة خلافية (٧- بين الفارسي وابن أبي العافية -٧) ، فجوزها الفارسي اعتباراً

= = وهذا الذي ذهب إليه صحيح . . . فينبغي ألاَّ يعدَل عنه للإضمار وتكلف من غير دليل . بنصه من الكافي : ١/ ٣٣٠-٣٣١ ، وانظر الملخص : ٢٩٤ وانظر التذييل والتكميل : ٣/ ٢٣٤/أ .

(١) في " ح " و " ق " " أن " .

(٢) " به " ساقطة من " ح " و " ق " .

(٣) " به " ساقطة من " ق " .

(٤) " مقرونا " بياض في " ق " .

(٥) ساقطة من " ق " .

(٦) في " ح " و " ق " " كما يقدر " .

(٧-٧) ساقط من " ح " وانظر المسألة في الإيضاح : ١٥٨ ، والبغداديات : ٣٦٥ ومابعدها ، وشرح الجمل لابن بزيزة ١/ ٢٠٩ ، والكافي ١/ ٣٣٧ - ٣٣٨ والملخص : ٣١٩- ٣٢٠ .

بصحة التقدير ، ومنعها ابن أبي العافية اعتبارا بامتناع تصور ذلك من جهة اللفظ ، إذ المفعول الذى لم يسم فاعله لا بد من تغيير لفظ ما يسند إليه ، وهذا ممتنع في لفظ المصدر (١- فوجب الاقتصار على تقديره مع " أن " بفعل الفاعل -١) ، وهو الأصل ، ويدل على صحة ما قاله الفارسي أنه حكي عن العرب : أعجبتني قراءةٌ في الحمامِ القرآنُ ، وهذا انما يكون على تقدير : أعجبني أن قرئ في الحمام القرآنُ ، على تقدير المصدر بأن وفعل المفعول ، وقد قيل ذلك في ترجمة سيبويه (٢) : هذا باب علم ما الكلم من العربية ، على تقدير : هذا باب أن يعلم ما الكلم من العربية ، و " ما " زائدة .

وأما المسألة الثانية : فهي أنَّ المخفوض بهذا المصدر يجوز العطف عليه اعتبارا باللفظ واعتبارا بالموضع (٣) فتقول : أعجبني قيام زيدٍ وعمروٍ وعمروٌ ، خفضاً ورفعاً ، بحسب اللفظ والموضع ، وتقول : (٤- أعجبني ضرب زيد وعمرو وعمروٌ وعمرا ، لفظا وموضعاً ، فالخفضُ على اللفظِ ، والنصبُ على الموضعِ إذا أردت أن المصدر مضاف إلى المفعول ، والرفع على وجهين :

أحدهما متفق عليه : وهو العطف على الموضع ، على أنّ المصدرَ مضاف إلى الفاعل .

والثاني : العطف على الموضع أيضاً إذا أردت أن المصدر مضاف إلى المفعول الذى لم يسم فاعله على أن يكونَ المصدر مقدراً بأن وفعل المفعول على طريقة الفارسي ، وهذا الوجه ممنوع على طريقة ابن أبي العافية.
وأبو الحسن بن البَاذِش مع الفارسي في المسألة ، فاعرف ذلك . -٤)

(١-١) ذهب من " ق " لذهاب طرف الورقة .
(٢) انظر المسألة في البغداديات : ٣٦٥ ومابعدها .
(٣) في الأصل اعتبارا باللفظ والموضع " والمثبت من " ح " و " ق " .
(٤-٤) في " ح " و " ق " " وأعجبني ضرب زيد عمر رفعا ونصبا وخفضا ،
===

ثم قال : (واعلم أنه لا يجوز تقديم شيء من صلة المصدر عليه (١- مضافاً كان أو غير مضاف -١) إلى آخر الفصل .

يحافظ في هذا المصدر الموصول على مسألتين :(٢)

إحداهما : أن لا يقدم عليه شيء من صلته .

والثانية : أن لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي ، وهو ما ليس معمولا له ، فيلزم على هذا أن لا يخبر عنه ، ولا يستثنى منه ولا يبدل منه ، ولا يعطف عليه مطلقا (٣) ، ولا ينعت ولا يؤكد إلا بعد كمال صلته وتمامها ، لأن جميع ذلك أجنبي منه من جهة أنه ليس معمولا له .

وأما المسألة التي ذكر ، وهي : عجبت من أكل زيد / طعامك ١٦٢
يوم الجمعة عند أخيك متكئا أكلاً شديداً ، فإنه (٤) يتصور فيها [أربعة] (٥) أوجه ، وذلك أن الظرفين والحال ثلاثتها تحتمل أن تكون كلها معمولة للمصدر ولقوله : عجبت ، ويحتمل أن يكون بعضها معمولا للمصدر وبعضها معمولا للفعل ، فإن كانت كلها معمولة للمصدر لم يجز تقديمها عليه ، وجاز تقديم بعضها على بعض ، لأن المجموع صلة ، وإن كانت كلها معمولة للفعل لم يكن بد من أحد أمرين : إما أن تقدمها على المصدر ، وإما أن تؤخرها عن جملة معمولاته ، وهي : زيد ، والطعام والأكل الشديد ، وإن كان بعضها معمولا للمصدر وبعضها معمولا للفعل ،

=== فالرفع على وجهين : احدهما على أن يكون الأول فاعلاً في المعنى ، والثاني أن يكون نائباً عنه على أحد القولين المذكورين قبل .
وأما النصب فعلى أن يكون الأول مفعولا في المعنى منصوب المحل ، وأما الخفض فعلى اللفظ ، وهو ظاهر إن شاء الله .

(١-١) ساقط من " ح " و " ق " وانظر الجمل : ١٢٣ .
(٢) انظر المسألتين في الملخص : ١/٣٢٢ .
(٣) ساقطة من " ق " .
(٤) في " ح " فانها " .
(٥) تكملة من " ق " .

فما كان معمولا للفعل فكما قلناه في جميعها من لزوم (١) التقديم على المصدر أو التأخير عن جميع معمولاته ، وما كان معمولا للمصدر لم يقدم عليه ، ولم يفصل بينه وبين المصدر بما هو معمول للفعل لما ذكر ، وهذا بين ، إنْ شاء الله تعالى .

وأما قوله : (فإنْ جعلت متكئا حالا منك) (٢) ، يعني من ضمير المتكلم (٣) (جاز تقديمه) ولم يقل : وجب ؛ لأنه جعل الجواز دائرًا (٤) بين التقديم والتأخير عن الجميع ، لا بين التقديم وبقائه في محله ؛ لأنه خطأٌ ، على ما قدمناه من امتناع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، وهذا واضح إنْ شاء الله .

وأما البيت الذي أدخله شاهدا (٥) على إعمال المصدر المقرون بالألف واللام ففيه تردد (٦) ؛ لأنّ قوله : "مِسْمَعا" يحتمل أن يكون منصوبا بلحقت كما قال ، ولا شاهد فيه على هذا .

قال الفارسي : ويروى "كررت" في موضع "لحقت" (٧) ففيه شاهد على هذه الرواية ، لأنّ كررت لا يتعدى إلّا بحرف جر ، فإنْ قيل : لعل "مِسْمَعًا" منصوب بكررت على إسقاط حرف الجر ، أجيب بأنّ

----

(١) في الأصل "بلزوم".

(٢) في الجمل : ١٢٣ "ولكن ان جعلت "متكئا" حالا من التاء" وفي بعض نسخها "منك" كما هنا .

(٣) "ضمير المتكلم" مطموسة في "ق".

(٤) ساقطة من "ق".

(٥) البيت هو :
لقد علمت أُولَى المُغِيرَةِ أنّني لحقت ولم أُنْكُلْ عن الضربِ مِسْمَعا
وقد تقدم ص

(٦) في "ح" و"ق" "ففيه نظر" وفي هامش الأصل اشارة الى ذلك .

(٧) الايضاح : ١٦١ فهو عنده في الايضاح منصوب بالمصدر ، وقال في غير الإيضاح إنه منصوب بكررت . انظر شواهد الايضاح لابن برى : ١٣٨ ، وايضاح شواهد الايضاح : ١٨٠-١٨١ .

ذلك لا يصار إليه ما وجد عنه مندوحة ، فإذا انتهينا إلى هذا قلنا : لم نجد عن ذلك مندوحة ، فإنْ قيل قد وُجِدَتْ مندوحةٌ عن ذلك (١) بإعمال المصدر في مُسَمَّع (٢) ، قيل : وفي ذلك هو الكلام ومحلّ النظر ، فكيف يستدل على تصحيح الشيء بنفسه ؟ . هذا لا يتصور (٣) ، فإذاً لا دليل في البيت (٤-) فاعرف ذلك وتأمله (-٤) .

فصل : اختلف الناس في تعريف هذا المصدر الموصول على قولين ، فذهب الأستاذ أبو الحسين إلى أن تعريفه بالصلة كسائر الأسماء الموصولات ، وأن إضافته غير محضة ، والألف واللام زائدة ؛ لامتناع الجمع بين تعريفين (٥) .

وذهب الأكثر إلى أنه كسائر الأسماء ، معرفةٌ بالإضافة إلى المعرفة ، وبالألف واللام ، ونكرةٌ إذا كان مجرداً منهما (٦) .

فأما الأستاذ [أبو الحسين] (٧) فاستدل على أنَّ إضافته غير محضة ، وأنَّ الألف واللام زائدة بجواز العطف على الموضع (٨) ، وبندور إعماله بالألف واللام ، [وقد أنكره طائفة] (٩) ؛ إذْ كانت زيادتهما شاذّة على خلاف الأصول .

---

(١) في " ح " و " ق " " قد وجدنا عن ذلك مندوحة " .
(٢) انظر شواهد الإيضاح لابن برى : ١٣٧ ، والكافي : ١/٣٤٣ .
(٣) " هذا لا يتصور " ساقط من " ح " .
(٤-٤) في " ح " و " ق " " وهو ظاهر إنْ شاء الله " .
(٥) الكافي ١/٣٤٠ - ٣٤١ وانظر : ٣٣٥ ، ٣٣٧ والملخص : ١/٣٢١ والتذييل والتكميل : ٣/٢٣٧/ب ، وهمع الهوامع ٥/٧٣ .
(٦) انظر التذييل والتكميل : ٣/٢٣٨/ب وهمع الهوامع : ٥/٧٣ .
(٧) تكملة من " ح " و " ق " .
(٨) مثل : اعجبني قيام زيد وعمرٍو برفع عمرو وخفضه ، فالرفع عطف على موضع زيد ؛ لأنه فاعل . انظر الملخص : ١/٣١٩-٣٢٢ والكافي : ١/٣٣٧-٣٣٨ .
(٩) تكملة من " ح " .

فإذا قيل (١) له : فإذا كان معرفةً بالصلة فهلّا جوزت :
عجبت من ضرب زيدٌ عمْراً الشديدِ ، فتنعته (٢) بالمعرفة ، من حيث كان عندك معرفة بالصلة ، فإنّه يقول : يمتنع ذلك من حيث امتنع وصفُ كلٍّ وبعضٍ " بالمعرفة مع أنهما معرفتان بنية الإضافة ، فلا يلزم من امتناع وصفه بالمعرفة أن يكون نكرةً ، لأنّ سيبويه قد منع وصف كلٍّ وبعضٍ بالمعرفة (٣) ، ولم يلزم من امتناع وصفهما بالمعرفة أن يكونا نكرتين فهذا جوابه في المسألة .

ووجه امتناع وصف " كل وبعض " بالمعرفة أنّ لفظَهما لفظُ النكرة ، فامتنع وصفُهُما بالمعرفة (٤- اعتباراً لفظيا ، وكذلك هذا المصدر الموصول يمتنع ٤-) وصفه منوناً [- بالمعرفة -] (٥) اعتباراً لفظيا ، والله أعلم .

وأمّا مَنْ قال : إنَّ إضافته محضة فإنّه يقول : لا دليل في جواز حمل التابع على الموضع هاهنا ، لأنَّهُ إنَّما (٦) هو حمل على المعنى ، إذْ كان الأصل في قولك : عجبت من قيام زيد وعمروٍ : عجبت (٧) من أن قام زيدٌ وعمروٌ ، فالحمل على المعنى هاهنا اعتبارا بالأصل ، واعتبار الأصول شائع ، فإذاً لا دليلَ في اعتبار الموضع على (٨) كون الإضافة غيرَ محضة (٩) / ١٦٣

---

(١) في " ح " " قال " .
(٢) في " ح " " فتمنعه " خطأ .
(٣) الكتاب : ١١٠-١١٢ ، ١١٤ .
(٤-٤) ذكرت مرة اخرى في " ق " بعد قوله : " ... لا دليل في جواز الحمل على الموضع " .
(٥) تكملة من " ح " و " ق " .
(٦) ساقطة من " ق " .
(٧) في " ح " " وعجبت " بإثبات حرف العطف . خطأ .
(٨) ذهبت من " ق " بذهاب طرف الورقة .
(٩) " غير محضة " مطموسة في " ق " .

وأما قلة إعماله بالألف واللام ، فلمكان تعريفه بها ، فبعُدَ (١) بذلك عن جانب الفعلية . فضعفت نيابته عن الفعل لهذه المنافرة .

فإنْ قيل : فلتضعف إذاً نيابته عن الفعل ، إذَا كان مضافاً ، إذْ كانت إضافته عندك [غير] (٢) محضة أجيب بأن الإضافة على قسمين : محضة وغير محضة ، وأما الألف واللام (٣- فإنَّها موضوعة على قسم واحدٍ -٣) وهو التعريف ، فلهذا كثر إعماله مضافا ، وندَرَ إعماله بالألف واللام ، ثم يقول صاحب هذا القول للأستاذ : يلزمك أنت ندورُ إعماله مطلقاً ، إذْ (٤) كان عندك معرفة في كل أحواله فيجيب الأستاذ (٥) بأنه إذا كان منونا على صورة النكرة ، فليس بينه وبين الفعل منافرة من جهة اللفظ ، وكذلك القول فيه إذَا كان مضافًا ، لأن الإضافة عنده غير محضة ، فهو في حكم المنون ، وكذلك إذَا كان بالألف واللام ، لأنَّها عنده زائدة ، فهو في حكم المنون ، فإذا كان هذا المصدر مضافا ، وبالألف واللام في حكم المنون ، فلا منافرة بينه وبين الفعل ، بهذا الاعتبار ، فهذه موافقة بين الفريقين فتأملها ، وبالله التوفيق .

---

(١) في "ح" "وبعده".
(٢) تكملة من "ق".
(٣-٣) في "ح" و"ق" " على قسم واحد وضعا ".
(٤) في الأصل " إذَا ".
(٥) ساقطه من "ق".

بـــاب العــــــــدد

الكلام في هذا الباب يدور على مسألتين : إحداهما حكم العدد ، والثانية حكم المعدود .

فأما العدد فهو هاهنا : عبارة عن الألفاظ التي يُعَدّ بهـا ، وهي أربعُ مراتب ،آحاد ،وعشرات ،ومئون ،وآلاف .

فأما الآحاد ،فالواحد والاثنان منهما (١) مذكران للمذكر ،ومؤنثان للمؤنث كقولك في المذكر : واحد واثنان ،وفي المؤنث واحدة واثنتان ، أو ثنتان ، ولا يضاف شيء منهما إلى مفسّرٍ استغناءً عن ذلك بذكر المعدود ، لأنه يحصل من لفظه بيان الجنس ومقداره ،تقول من ذلك : رجل ورجلان ، وامرأة (٢) وامرأتان ، فيحصل الغرض المطلوب (٣- بذلك -٣) و (٤) :

.... ثنتا حنظل

ضرورة .

وأما الثلاثة فما فوقها إلى العشرة فإنّه لا يحصل الغرض المطلوب (٣-٣) إلَّا بذكر العدد والمعدود معاً ، كقولك : ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة ،فيكون اسم العدد يعطى المقدار ،والمعدود يعطى بيان جنس ذلك المقدار ،ولو

---

(١) في الأصل و "ق" "فيهما".
(٢) ساقطة من "ح".
(٣-٣) ساقطة من "ح".
(٤) هذا جزء من رجز هو بتمامه :
كأن خُصْيَيْه من التَّدَلْدُل
ظرف عجوز فيه ثِنْتَا حَنْظَل
والرجز لِخِطَام الرِّيحِ المُجَاشِعِيّ من أبيات كثيرة ذكرها له الأسود الغندجاني في فُرْحَةِ الأديب : ١٥٨-١٦٠، وينسب لجندل بن المُثَنَّى الطُّهَوِيّ ولسَلْمَى الهذليه . انظر الخزانة : ٣١٧/٣ ، والرجز في الكتاب : ٥٦٩/٣ واصلاح المنطق : ١٨٩ والمقتضب ١٥٣/٢ وانظر تخريجات له أخرى هناك ،وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٩/٢ .

اقتصرت على اسم العدد لم يعط إلاّ (١-١) المقدار، دون بيان الجنس، ولو اقتصرت أيضاً على المعدود لم يعط إلاّ (١-١) بيان الجنس دون المقدار (٢)، فلذلك لَزِمَ الجمعُ بين العدد والمعدود في الثلاثة فما فوقها.

فصل : وحكم لفظ اسم العدد من الثلاثة إلى العشرة أن يكون بالتاء مع المذكر، ودونها مع المؤنث، والمعتبر في ذلك حكم الواحد من المعدود إنْ كان جمعاً حقيقةً، فإنْ كان الواحد مذكرا أَثْبَتَّ العلامةَ في اسم العدد، وإنْ كان مؤنثا أسقطتها منه كما قال الله تبارك وتعالى ﴿ سخرها عليهم سبعَ ليالٍ وثمانيةَ أيامٍ حسوما ﴾ (٣) لأنّ واحد المعدود في الأول مؤنث وفي الثاني مذكر، فلذلك كان الأول بغير علامة، والثاني بعلامة، هكذا حكمه إنْ كان جمعاً حقيقةً، ولا يعتبر التأنيث العارض في الجمع، وفاقاً لسيبويه (٤) وأتباعه، فلذلك (٥) تقول : ثلاثة حَمَّاماتٍ بالعلامة اعتباراً بالواحد، ولا تقل (٦) : ثلاث حَمَّامات بإسقاطها، لأنّ تأنيث الجمع عارضٌ، فلا يعتدّ به، هذا هو (٧) المشهور.

فإنْ كان المعدود اسمَ جمعٍ كان معتبرًا في نفسه، فإنْ كان مذكراً أَثْبَتَّ العلامة في اسم العدد، كما قال الله تبارك وتعالى :

(١-١) ساقط من "ح".
(٢) في "ح" "مقداره".
(٣) الحاقة : ٧.
(٤) الكتاب : ٣/٥٥٧، والنظر إلى التأنيث بالألف والتاء مذهب بعض النحويين. الملخص : ٤٢١، والتسهيل : ١١٦-١١٧.
(٥) "وأتباعه فلذلك" مطموسة في "ق"
(٦) في "ق" "ولا تعول" خطأ.
(٧) "هذا هو" مطموسة في "ق".

﴿ وكان في المدينة تسعةُ رهطٍ ﴾ (١) وإنْ (٢) كان مؤنثا أُسقطتها منه كما قال عليه السلام (ليس فيما دونَ خمس ذَوْدٍ من الإبل صَدَقَةٌ) (٣) ، اللهم إلاَّ أن يكون اسم الجمعِ واقعاً موقعَ ما يعتبر واحده ، فإنه لا يعتبر لفظه كقولك : ثلاثة أشياء ، فأشياء واقعة موقع أشياء جمع شيء ، فكما يجب إثبات العلامة في قولك : ثلاثة أشياء جمع شيء فكذلك يجب إثباتها مع أشياء ، لوقوعها موقع أشياء جمع شيء (٤) وهذا بناء على مذهب سيبويه والخليل ومن تبعهما القائلين : إنّ أشياء اسم جمع ، وإنّه لفعاء مقلوب من فعلاء (٤) ، وهذا مبسوط في آخر التصفير إنْ شاء الله. (٥)

فصل : وأما ما زاد على العشرة فبمنيٌّ للتركيب وتضمن الحرف ، إلى تسعةَ عَشَرَ ، إلا المثنى منه ، فإن الجزء الأول باقٍ على إعرابه لامتناع بناء المثنى ، لأنّ علامة التثنية علامة إعراب (٦) على ما مضى في موضعه .

وأما العقود من عشرين إلى تسعينَ ، ومائةٌ وألفٌ فيستوى فيها المذكر والمؤنث ، والعاقل وغيره ، لأنها أسماء جموع .

واعلم أن الجزء الأول من العدد المركب مبني مع الثاني لتركيبه ، والجزء الثاني مبني لتضمنه حرفَ العطف إذِ الأصل عطف الثاني على الأول (٧) ، ولكنه اختصر لرفع اللبس الكائنِ في بعض المواضع لو ترك غير

---

(١) النمل : ٤٨ .
(٢) في " ح " " ولو " .
(٣) الجامع الصحيح " صحيح البخارى " كتاب الزكاة : ٣٣ ، ٤٢ ، ٥٦
وصحيح مسلم كتاب الزكاة : ٢ ، ٥ ، ٧ .
(٤) الكتاب : ٣/٥٦٤ .
(٥) في الأصل : " وهذا مبسوط في الأمهات ١٦٤ فانظر إليه في موضعه " وما أثبت من " ح " و " ق " وهامش الأصل عن نسخة أخرى . وانظر المسألة في الفصل الأخير من باب التصفير .
(٦) في " ح " " لأنّ علامته إعراب " والمثبت من الأصل و " ق " .
(٧) في " ح " و " ق " " إذ الأصل عطف على الأول " .

مركب (١) ،وكان بناؤهما على حركة ،لأنه طارئ عليهما ،وكل ما كان البناء طارئًا عليه فسبيله أن يبنى على حركة للمزية التي له على المتوغل في البناء .

وأما كون حركة الأول فتحة ،فلأن الثاني من المركبين بمنزلة تاء التأنيث ،فكما يجب فتح ما قبل تاء التأنيث (٢) ،فكذلك يجب فتح ما قبل الثاني من المركبين .

وأما كون حركة الثاني فتحةً ،فطلبٌ (٣) للتخفيف ،لأن التركيب يناسبه التخفيف ،فاعرف ذلك (٤) .

وحكم الأول من المركبين باقٍ على ما كان عليه قبل التركيب من إثبات العلامة مع المذكر ، وإسقاطها مع المؤنث ،وأما الثاني منهما فبالعكس مما كان عليه قبل التركيب من إثباتها مع المؤنث ،وإسقاطها مع المذكر ، من ذلك : خَمْسَةَ عَشَرَ رجلًا ،وخمسَ عَشْرَةَ امرأةً ، وإن شئت كسرت الشين من "عشرة " مع المؤنث في هذا ،وهي لغة شهيرة (٥) .

وأما ثمان في التركيب ،فالمشهور إجراؤه مُجْرَى قاضٍ كقولك : ثمانِيَ عَشْرَةَ امرأةً ،ويجوز إجراؤه مُجْرَى جمال ، فتقول : ثمانَ عَشْرَةَ ، فاعرف ذلك .

عبارة أخرى (٦) بمزيد فائدة : العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ،وإحدى عشرة إلى تسع عشرة (٧) إلا المثنى منهما ، لاستحالة

----

(١) انظر ما سيأتي قريبا ،وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ١١٠١ .
(٢) في "ح " "ما قبل التاء ".
(٣) كذا في جميع النسخ مرفوعًا، وهو متجه .
(٤) في "ح " "والله أعلم ".
(٥) كسر الشين لغة بني تميم ، وإسكانها لغة الحجازيين : الكتاب ٥٥٧/٣ ،واللسان "عشر " ٥٦٨/٤ .
(٦) من هنا إلى بداية الفصل الآتي ساقط من "ح ".
(٧) بعد «عشرة» في "ق " "قرابة من خمس كلمات غير واضحة .

الجمع بين إعراب وبناء في محل واحد ، أصله أنْ (١) يكون معطوفاً بالواو ، على معنى الإجمال (٢) الذى تقتضيه الواو وضعًا ، ثم لما أرادوا التنصيص على أحد المعاني التي يقتضيها الإجمال مع إرادة الاختصار ، ركبوا الصدر مع العجز ، وصيروهما بمنزلة لفظ واحد ، عبارة عن جملة العدد المذكور ، وبيان الإجمال في الأصل المرفوض غالبا أنك إذا قلت : اشتريته بخمسة وعشرة ، فإنّه يحتمل أربعة مقاصد :

أحدهما : أن يكون جميع العدد المذكور ثمنا واحدا. (٣)

والثاني : أن يكون اشتريته بخمسة في وقت ، ثم اشتريته بعشرة في وقت آخر .

والثالث : أن يكون ذلك بالعكس .

والرابع : أن كل واحدةٍ (٤) من الواو وأو تقع موقعَ أختها على معناها . كقولهم : خذه بما عزَّ وهَانَ ، والواقع إحداهما ، وقال في الكتاب : خذه بما عزَّ وهانَ ، وخذه بما عز أو هان (٥) على معنىً واحدٍ .

وهذه المقاصد يحتاج إليها في البِيَاعَاتِ والأَشْرِبَةِ ، فلما كان لفظ الأصل دائرًا بين هذه المقاصد ، عدلوا عنه إلى صورة تكون نصًّا على المعنى المخصوص بالواو وضعًا مع إرادة الاختصار.

---

(١) في الأصل "وأصله أن" بإثبات الواو خطأ وفي "ق" كلمة أخرى غير واضحة ويبدو انها مغايرة لها .

(٢) في "الأصل" "الإخبار". والمثبت من ق ، ولو قال "احتمال" كان أولى .

(٣) في "ق" "شيئا واحدا".

(٤) في "ق" "واحد" .

(٥) ساقطة من "ق" وانظر الكتاب : ٣/١٨٤- ١٨٥ .

وماشيت يومًا في جماعة من الأصحاب بسبتة ، الشيخ الفقيه أبا زكريا الدُّكَّالِيَّ (١) من طلبة شيخنا الأستاذ أبي إسحاق الغافقي - رحمة الله عليهما - فسألناه (٢) مسألة فقال : ما وجه قوله تبارك وتعالى ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾ (٣) بعد قوله ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعةٍ إذا رجعتم ﴾ مع العلم بأن ثلاثة مع سبعة عشرة ، فقلنا إنه من بابِ الفذلكةِ ، فقال : ومع هذا ، فما وجه الفذلكة هنا ؟ فقلنا ليعلمه العربيّ من جهتيِ الجمع والتفصيل ، فقال : ومع هذا فما وجه الإعلام بالشيء جملةً وتفصيلاً ؟ ، وأحدهما مُغْنٍ عن الآخر ، فقلنا : لأنه أبلغ في إثباته في نفس السامع ، فقال : ومع هذا فما وجه التوكيد في ذلك ؟ قلنا : فأفدنا ، فقال : لما كانت الواو تقع موقعَ " أو " على معناها عند بعض العرب ، صار في المعنى إجمالٌ ، فرفع ذلك بـ " تلك عشرة كاملة " ، فكذلك مسئلتنا وبالله التوفيق (٤) .

فصل : وأما المسألة الثانية وهي : حكم المعدود ، فإنه ينقسم ثلاثةَ أقسام :

١٦٥ أحدها/: أن يكون جمعا [- مخفوضا -] (٥) لفظا أو حكما ، وذلك من ثلاثة إلى عشرة ، كقولك : ثلاثة رجال ، وتسعة رهط ، وخمس نسوة ، وستّ جُبَّاتٍ ، وما أشبه ذلك (٦) .

---

(١) هو الفقيه الحافظ الذكي الناقد، زعيم أهل سبتة في الفقه ذاكر للمسائل عارف بالاصول ذو حظ من الاداء أنيق الخط صحيحه ، لا يحتاج لمقابلة ، كان حياً سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة . نيل الابتهاج : ٣٥٦ .

(٢) هكذا في الأصل و " ق " ، ولعل وجه الكلام : " فسألنا " أي يكون الفقيه هو السائل لا المسؤول .

(٣) البقرة : ١٩٦ .

(٤) انظر ذلك في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٢/٢٠٤ .

(٥) تكملة من " ق " .

(٦) " وما أشبه ذلك " ساقطه من " ح " و " ق " .

والثاني : أن يكون واحداً منصوبا ، وذلك من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، كقولك : أحد عشر درهما ، وتسعة وتسعين درهما ، وأصله أن يكون جمعاً مُعَرّفاً بالألف واللام مخفوضا بمِن الجنسية ، وهو جائز في الاستعمال كقولك : عندي خمسةَ عشرَ من الدراهم ، وتسعة وتسعون من الدراهم ، فإذا اختصرت هذا اختصرت الجمع واكتفيت بواحد من الجنس منكور ، لأنَّه يعطى الغرض المقصود من بيانه .

والقسم الثالث : أن يكون واحداً مخفوضاً ، وذلك مع مائة وألف ، وما تكرر منهما كقولك : مائة رجل ، ومائتا رجل ، وألف رجل ، وألفا رجل ، وعشرة آلاف رجل ، وهي الغاية .

ومائتان عاما (١) ضرورة ، وكان أصل هذا المعدود أن يكون بلفظ الجمع ، إلّا أنّهُ اخْتُصِرَ مع المائة اعتبارا بمجاورها ، وهو التسعون ، وبما هي عَقْدٌ له وهو العشرات ، فكان (٢) مفسّرها واحداً اعتبارا بالمجاور ، ومخفوضا اعتبارا بالعشرات ، فاجتمع فيها ما افترق فيهما من هذين الحكمين ، ولم يكن ذلك بالعكس طلباً للاختصار ، مع حصول الغرض المقصود ، وحُمِلَ الألْفُ على المائةِ في ذلك ، لأنها عَقْدُهَا إذا بلغت عُشْرًا . (٣)

وأما قراءة [من قرأ] (٤) : ﴿ ولبثوا في كهفهم ثلاث مائةِ سنين ﴾ (٥)

---

(١) " ومائتان عاما ضرورة " ساقط من " ح " و " مائتان عاما " جزء من بيت للرَّبيع بن ضَبُع الفَزَاريّ ، والبيت بتمامه :
إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذَهَبَ المَسَرَّةُ والفَتَاءُ
وهو في الكتاب : ١/ ٢٠٨ وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٣٦ ، والخزانة : ٣/ ٣٠٦ .
(٢) في الأصل " وكان " بالواو .
(٣) في " ح " " عشرة " وكل متجه . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٦ .
(٤) زيادة من " ح " .
(٥) الكهف : ٢٥ وقرأ بها حمزة والكسائي . السبعة : ٣٩٠ وحُجّة القراءات : ٤١٤ . قال الكسائي : العرب تقول : أقمت عنده مائة سنة ، ومئة سنين .

بالإضافة إلى سنين ،فمن باب ما جاءَ منبهةً على ٱلأصل[١] كالقصوى في بابه .

وأما من قرأ[٢] ﴿ثلاث مائةٍ﴾ بالتنوين فإنّ "سنين" على هذا ينتصب على ٱلبدل من "ثلاث" ٱلمضاف إلى مائة بدل شيءٍ من شيء[٣] .

وأما من قال : إنّه ينتصب على ٱلتمييز[٤] ،فغير مستقيم ؛لأنه يلزم عليه أن يكون لبثهم في ٱلكهف على أقل ما يعتبر في ٱلجموع تسعمائة سنة دون ما زادوا[٥] ، وليس ٱلمعنى على ذلك وٱلله أعلم .

فصل : قد تقدم أن ٱلعدد من ثلاثة إلى عشرة يفسر بجمع مخفوض وأنَّ[٦] ذلك ٱلجمع يعتبر واحده إنْ كان جمعا حقيقةً ،فإنْ كان واحده مذكرا أثبت ٱلعلامة في ٱسم ٱلعدد ، فقلت : ثلاثة رجال ،فإن كان واحده مؤنثًا أسقطتها من ٱسم ٱلعدد[٧] فقلت : ثلاث جُبَّاتٍ .

بقي النظر في هذا الجمع ،هل يطرد كونه[٨] من جموع ٱلقلة أو يطلق فيه القول ؟

وبسط ذلك أنْ تقولَ : لا يخلو ٱلمعدود أن يكونَ له جمع قلةٍ فقط ،أو جمع كثرة فقط ،أو يجتمعَ له الأمران ،فإنِ ٱنفرد له أحد

---

(١) في الأصل "الاصول". وانظر حجة ٱلقراءات : ٤١٤ ، والحجة لابن خالويه : ٢٢٣ .
(٢) قرأ بها بقية ٱلسبعة .
(٣) انظر التبيان للعكبرى : ٨٤٤ ،وٱلبحر المحيط ٦/١١٧ .
(٤) انظر ٱلبحر المحيط ٦/١١٧ .
(٥) في "ح" و"ق" "دون ما زاد".
(٦) في "ق" "فان".
(٧) في "ح" و("ق" "اسقطها منه".
(٨) في "ح" و"ق" "قوله" خطأ .

الأمرين الأولين أضيف إليه اسم العدد بحق الضرورة ، وإن كان له جمعان اختير أن يضاف اسم العدد إلى القليل منهما (١) ، وقد يضاف إلى الكثير ، ويكون إذ ذاك من باب وضع الكثير موضع القليل (٢) ، ومثل (٣) ذلك كله أن تقول (٤) : ثلاثة أرسان ، وثلاثة دراهم ، فأرسان جمع رسن ليس له إلا ذلك ، ودراهم جمع درهم ليس له إلا ذلك ، فإضافة ثلاثة إلى أرسان على ما ينبغي ، وإضافتها إلى دراهم (٥) على خلاف الأصل المطرد ، إلا أنه يلزم ذلك ، لامتناع ما اطرد عليه الأصل المذكور.

ومثال ما له جمعان : كبش وأكبش ، وكباش ، فالاختيار أن تقول ثلاثة أكبش ، وقد يجوز أن تقول : ثلاثة كِبَاشٍ ، إلا أنه على غير الأصل (٦) المطرد فاعرف ذلك (٧) ، والله المستعان.

فصل : وأما كون التاء في عدد المذكر دون [عدد] (٨) المؤنث ، فرفعٌ لما كان يوهم إسقاطها من تذكير اسم العدد (٩) ، إذ كان العدد هو المعدود ، فإنما أثبتوها في عدد المذكر لتحقيق تأنيث اسم العدد ، وأما إسقاطها مع المؤنث ، فإنه لا يقع (١٠) في النفس تذكيره ، لأنه مضاف إلى مؤنث ، هو مدلوله في المعنى ، وهذا القول ظاهر ، والله أعلم.

---

(١) مثل قوله تعالى ﴿ ثلاثة قروء ﴾ وقولهم : ثلاثة كلاب.
(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي : ١٠٩٨ وشرح الجمل لابن الضائع ٣٧/ب وشرح ابن بزيزة : ٢١٦ .
(٣) في "ح" و"ق" "مثال".
(٤) "كله أن تقول" ساقط من "ح" و"ق" ، وفي "ق" إحالة يبدو أنها لها ، ولكن لم يظهر في الهامش شيء من ذلك .
(٥) في الأصل "درهم".
(٦) في "ح" و"ق" على خلاف الأصل .
(٧) "فاعرف ذلك" ساقط من "ح" و"ق".
(٨) زيادة من "ح" و"ق".
(٩) لأن ألفاظ العدد مؤنثة.
(١٠) "فإنه لا يقع" في "ح" "فلأنه لا يقع".

وفيه طريقة أخرى تظهر من أبي ٱلقاسم وهي : أنّه إِنّما كان (١) ذلك للمشاكلة وٱلمناسبة بين ٱلأصول وٱلفروع ،فكأنهم جعلوا أصلا مع أصل ،وفرعا مع فرع ،بيان ذلك أَنّ ألفاظ ٱلعدد كلّها مؤنثة ، فمنها ما هو مؤنث بعلامة كثلاثة وأربعة ،ومنها ما هو مؤنث بغير علامة كثلاث وأربع ، (٢- وٱلمؤنث بٱلعلامة أصل للمؤنث بغيرها (٣) -٢) .

وٱلمعدود أيضاً على قسمين : مذكر ومؤنث وٱلمذكر أصل للمؤنث ،فجعلوا ٱلأصل من ٱسم ٱلعدد مع ٱلأصل من ٱلمعدود / فقالوا : ثلاثة ١٦٦
رجال ،وجعلوا ٱلفرع من ألفاظ ٱلعدد مع ٱلفرع من ٱلمعدود ،فقالوا : ثلاث نسوة ،وهذا (٤) ظاهر تعليل أبي القاسم (٥) ،إلّا أنّه لم يبسطها هذا البسط (٦- فا عرف ذلك وٱلله ٱلمستعان . -٦)

مسألة : قد تقدم أن ٱلعدد ٱلمركب حكمه أن يكون ٱلجزء الأول بالتاء مع المذكّر ،وبإِسقاطها مع المؤنث ،وأن ٱلجزء الثاني بالعكس بالتاء مع المؤنث وبإِسقاطها مع ٱلمذكر ،كأنهم كرهوا ٱلجمع بين علامتي تأنيث فيما هو كالشيء ٱلواحد ،وأثبتوها في ٱلجزء ٱلثاني من عدد المذكر ، واستحسنوا نقلها من عدد ٱلمذكر للجزء ٱلثاني من عدد المؤنث تُوفيةً لحق ٱلأَصالة ،إِذْ كان أصلُ ٱلتاء أن تكون في عدد ٱلمؤنث لولا ما عَرَضَ لها مما ذكر قبل [وٱلله أعلم] (٧).

---

(١) "انما كان" ساقط من "ح".
(٢-٢) ساقط من "ق".
(٣) في "ح" "لغير علامة".
(٤) في "ح" "هذا" بدون حرف العطف .
(٥) الجمل : ١٢٥ .
(٦-٦) في "ح" و"ق" والله أعلم . وانظر المسألة في شرح ٱلجمل لابن هشام ٱلأنصارى : ٢٠٥ - ٢٠٦ .
(٧) "وٱلله أعلم" زيادة من "ح" و"ق".

فإنْ قلت : فما بالهم جمعوا بين ألف "إحدى" والتاء في قولهم : إحدَى عشرة امرأةً ،وهما علامتا تأنيث ،وقد قلت : إنّه لا يجوز أن يجمع بين علامتي تأنيث .

فالجواب : أنه إنّما جاز ذلك لمجموع أمرين .

أحدهما : الاعتبار بأصل العدد المركب وهو العطف .

والثاني : اختلاف لفظي العلامتين .

فإن قلت : فما بالهم جمعوا بين علامتين متفقتي اللفظين في قولهم : اثنتا عشرةَ امرأةً .

فالجواب : أن عشرة ليس مركبا مع اثنتين ،لأنّ التثنية تمنع من ذلك ، بدليل بقاء الإعراب ،وإنما يبنى الجزء الثاني ها هنا لوقوعه موقع الحرف ، وهو نون اثنتان ،وأيضًا فإنّه مضمَّن معنى حرف العطف إذا كان معطوفا في أصله ،فإذا كان "اثنتا" غيرَ مركب مع ما بعده ،فلا إشكال في مجيئه بتاء التأنيث ،لانفصاله من الثاني بنفسه ،وهذا واضح إنْ شاء الله.(١)

وأما ألف إِحْدَى (٢- فكونها للتأنيث ظاهر ،فإن قيل : ولعلها للإلحاق فلا يُحتَاج إلى السؤال المذكور ،ولا إلى الجواب عليه .

فالجواب : أنها لو كانت للإلحاق للحقها التنوين فيما إذا عطف عليها في نحو إحدى وعشرون ،فامتناع لَحَاقِ التنوين لها في نحو هذا دليل على أنها للتأنيث ، فاعرف ذلك والله المستعان.-٢)

----

(١) انظر المسألة في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/١٢٨.

(٢-٢) في "ح" " فكونها للتأنيث ظاهر ،لأنها لا يلحقها تنوين في نحو : إحدى وعشرين ،وهذا يرفع أن تكون للإلحاق . "

مسألة : قد تقدم وجه بناء هذا العدد المركب (١) ، والمشهور بقاء بنائه إذا أضيف لغير التمييز كقولك : عندي خمسة عشر زيدٍ ، ومنهم من يعرب آخره هاهنا اعتباراً بتمكنه (٢) بالإضافة ، إذ أصلها معاقبة تنوين التمكين ، فهذا وجه ذلك على قلته (٣) ، والله أعلم .

واعلم أن الإضافة ممتنعة في المثنى من هذا العدد ، لأنك لو أضفته لم يكن بدٌّ من أحد أمرين : إمّا أن تحذف عشر فيلتبس بالاثنين ، وإمّا أنّ تثبتها فتكونَ جامعاً بين الإضافة وبين ما هو منزّل منزلةَ نون الاثنين ، فكما لا يجوز الجمع بين نون التثنية والإضافة ، فكذلك لا يجوز الجمع بين عشر والإضافة ، لتنزّلها منزلةَ النون التي يلزم حذفها عند الإضافة كما ذكر (٤) [والله أعلم] (٥) .

مسألة : إذا أضيف العدد من ثلاثة إلى تسعة ، إلى المائة كان كلُّه بغير علامة مطلقا ، لأنَّهُ مضاف إلى المائةِ ، وهي مؤنثة والمعتبر اللفظ في هذا الباب ، وكان ينبغي أن تُجْمَعَ فيقال : ثلاث مئات أو مئين ، وقد يقال ذلك (٦) ، وإفرادها أكثر في الاستعمال اعتبارًا بأنها جمع في المعنى ، ولذلك استغنى عن جمعِها .

وأما الألف فمجموع في ذلك الموضع على الأصل كقولك : عندي ثلاثة آلاف ، وعشرة آلاف ، وما أشبه ذلك .

---

(١) انظر ما سبق ص

(٢) في " ح " " لتكنه " خطأ .

(٣) انظر الكتاب : ٣/ ٢٩٨ - ٢٩٩ وانظر قول السيرافي في هامش (٢) من صفحة ٢٩٩ .

(٤) " كما ذكر " ساقط من " ح " .

(٥) زيادة من " ح " و " ق " .

(٦) ومنه قول الشاعر :
ثلاث مئينٍ للملوك وَفَى بها ردائي وجلّتْ عن ملوك الأعاجمِ
وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٦ .

مسألة : لا يجوز الفصل بين التمييز واسم العدد ها هنا ،أما في الإضافة فلأنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ،وأمّا في النصب ، فلم يأت ذلك إلّا في الشعر كقوله : (١)

على أنني بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلا

وهذا بخلاف تمييز " كم " (٢- فإنّها يجوز الفصل بينهما هنالك في فصيح الكلام ،-٢) وفُرِّق بينهما أنّ " كم " (٣) منعت التصرف بلزومها صدرَ الكلام ،فعوّضت من ذلك التصرفَ في تمييزها بجواز الفصل بينهما .

وأما أسماء العدد فلم تُمنع شيئاً من ذلك ،فلم يجز الفصل بينَها وبينَ تمييزها لضعف عَمَل العامل فيه . والله أعلم./

---

(١) البيت لعباس بن مرداس السلمي وهوفي ديوانه : ١٣٦ والكتاب ١٥٨/٢ ،والمقتضب ٣ : ٥٥ ، والأصول : ٣١٦/١ ،والإيضاح : ٢٢٤ ،وشرح ابن يعيش : ١٣٠/٤ ،والخزانة : ٥٧٣/١ .

(٢-٢) ساقطة من " ح ".

(٣) في " ح " " لأن " .

باب تعريف العـــــدد / ١٦٧

العدد المفرد يعرّف من أوله كغيره من الأسماء كقولك الثلاثة، والأربعة، والعشرة، والعشرون، المئة، الألف، والمضاف يعرّف منه الثاني فيتعرف الأول بإضافته اليه، لأنه قد علم أن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف، كما يكتسى منه التنكير، وكما يكتسي منه حكم الشرط والاستفهام، والتذكير والتأنيث.

وقد كان أصل الألف واللام أن تكون في الأول دون الثاني؛ لأنه المقصود بالتعريف، لكن عُدِلَ عن ذلك لِمَا كان يلزم عليه من الاستحالة، وهي كونه معرفةً اعتباراً بالألف واللام، ونكرةً اعتباراً بالمضاف إليه وهذا محال في التحصيل، هذا هو الوجه المتفق عليه.

وحكى الكسائي تعريف الاسمين المضاف والمضاف إليه، وهو قولهم: الخمسة الأثواب (١)، ووقع الاتفاق على وجود السماع، وإنَّما اختلف (٢) القياس على ذلك (٣) المسموع، فطرد الكسائي وأتباعه ذلك الباب، وقصره البصريون على محله (٤)، وهو أجود، لأنَّ المسموع موجَّه بإلحاقه بباب الصفة المشبهة.

---

(١) انظر قول الكسائي في إصلاح المنطق: ٣٠٢، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ١١٠٨، واعتبر المبرد ذلك خطأً فاحشاً انظر المقتضب: ١٧٣/٢.

(٢) في "ح" "وانما اختلف في القياس".

(٣) "ذلك" ساقطة من "ح".

(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ٣٣/٢، الإنصاف: ٣١٢ ومابعدها.

وبيان ذلك أن آسم آلعدد قد يوصف به فيقال مثلا : عندى رجال خمسة ،كما تقول : هذا وجهٌ حسنٌ ،ثم قيل [١] : الخمسة آلاثوابِ كما قيل [١] : الحسن آلوجه ، فهذا وجه ذلك ،وآلله أعلم.

وهل يقال : الخمسة أثواب بإدخالها في آلأول دون آلثاني أو لا ؟

ظاهر كلام آلأستاذ أبي آلحسين أن آلفراء يقوله ،كما يقول : الحسن وجهٍ [٢] ،وظاهر آبن عصفور أن آلإجماع على آمتناع المسألتين [٣] ،فإنْ كان آلأستاذ نسب ذلك للفراء بالإلزام [٤] ،فآلقول ما قاله آبن عصفور، وإنْ كان حفظه نصا عن آلفراء ،فآلقول ما قاله آلأستاذ ؛لأن من حفظ حجةٌ على من لم يحفظ [٥-] فآعرف ذلك وآلله آلمستعان [-٥].

وأمّا آلعدد المركب ففي تعريفه أربعة أوجه :

أحدها : أن يعرَّف من أوله ،لأن الآسمين قد صارا بالتركيب، بمنزلة آسم واحد ، والآسم الواحد إنّما يعرَّف من أوله فتقول : عندى آلخَمْسَةَ عَشَرَ درهمًا [٦].

وآلوجه الثاني : أن يعرف الآسمان معًا آعتبارًا بأصلهما قبل آلتركيب كقولك [٧] : الخمسة آلعشر درهما .

---

(١) في" ح " و " ق " " تقول " وانظر آلمسألة في شرح ابن عصفور: ٢ / ٣٧ .
(٢) انظر الملخص : ١/٤٢٧ .
(٣) شرح الجمل لابن عصفور
(٤) قال آلأستاذ : " ولم يقولوا : حسن وجهٍ ،وآلثلاثة أثواب لا يجوز من جهة القياس ،ولا حكي عن آلعرب ،وأجازَهُ آلفراء ،قياسًا ،وهو خطأٌ " الملخص : ١/٤٢٧ .
(٥-٥) في " ح " " والله أعلم ".
(٦) هو مذهب البصريين . انظر شرح ابن عصفور ٢/٣٧ .
(٧) في " ح " " فتقول " وهذا مذهب الكوفيين .

والوجه الثالث : تعريف ثلاثة الأسماء كقولك الخمسة العشر الدرهم ،أمّا تعريف الثاني فقد بين وجهه ،وأمّا تعريف التمييز (١) فهو خطأ عند الحذاق ،لأنّ المراد حاصل بلفظ التنكير ،ولا معنى لتكلف التعريف إنْ كان فرعًا ،والفروع لا تُتَكَلَّف إلا لمزيد فائدة .

والوجه الرابع : تعريف الأول والآخر (٢) فقط كقولك : الخمسة عشر الدرهم ،لأنّ الثاني قد صار مع الأول [بالتركيب] (٣) كالشيء الواحد ، فيكفي (٤) في ذلك تعريف الأول فقط ، (٥- وأما الثالث فمنفصل مما قبله فعرّفه ،لأنّ تعريف الأول لا يسرى إليه -٥) ، وقد قلنا إنّ تعريف التمييز غير مستقيم ، فإن سُمِع ما ظاهره ذلك من كلام العرب حُكِمَ على الألف واللام بالزيادة .

ولو كان التمييز مما يصح تعريفه عند العرب ،لاطّرد ذلك وكثر كثرةً تدل على الصحة ،ولمّا نَدَرَ ما ظاهره ذلك علم أنه مما (٦) لا يصح تعريفه . والله أعلم.

وأما العطف والمعطوف عليه فيعرّف كل واحد منهما لانفصاله لفظا من صاحبه كقولك : الخمسة والعشرون ،والتسعة والتسعون .

ونقل ابن عصفور عن بعضهم جواز الاقتصار على تعريف الأول تشبيهًا بالمركب ،كقولك : الخمسة وعشرون درهما (٧) ، ورده بكون الثاني

---

(١) في "ح" "الثالث".
(٢) في "ح" "والثالث".
(٣) زيادة من "ح".
(٤) في "ح" "فاكتفى".
(٥-٥) في "ح" "وأما الثالث فمنفصل مما قبله ، لا يسرى إليه تعريف الأول". وانظر تعريف العدد في شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٣٩-١٤٠.
(٦) ساقطة من "ح".
(٧) ساقط من "ح".

لا يتعرف بتعريف الأول لانفصاله / منه.(١) ١٦٨

فإنْ قلت: أجعله معطوفا على المعرف دون أداته(٢)، فيكون حرف العطف قد شرّك بينهما في حرف التعريف.

فإنّ ذلك لا يستقيم لما يلزم عليه من الفصل بحرف العطف (-٣ بينه وبين حرف التعريف.

فإنْ قلت: وكذلك يلزم الفصل بحرف العطف ٣-) بين المضاف والمضاف إليه في نحو: هذا غلام زيدٍ وعمروٍ، وقد جوزتم ذلك.

فالجواب أنّ اتصال المضاف بالمضاف إليه ليس في قوة اتصال حرف التعريف بالمعرّف، ومع هذا ففي المسألة نظر، والله أعلم.

---

(١) شرح الجمل: ٢/٣٨.
(٢) في "ح" "أدواته".
(٣-٣) ساقط من "ح".

باب ثاني آثنين وثالث ثلاثة

يريد وما فوق ذلك ، فحذف آلمعطوف ،لأنّ كلامه بعدُ يدلّ عليه ،وآلاشتقاق في هذا آلباب على وجهين : اشتقاق من آسم العدد ، واشتقاق من مصدر مشتق من آسم العدد ،فآلأول يلزم آلإضافة[١] كقولك : هذا ثاني آثنين ،وثالثُ ثلاثةٍ إلى قولك : عاشر عشرة ،خلافا لمن جوَّز في هذا آلضرب التنوين والنصب[٢] ،والدليل على فساده أمران :

أحدهما : عدم آلسماع ،ولو كان ذلك جائزا في آللغة لجاء يومًا مّا على وجه لا يَحتَمِلُ التأويلَ ،وفي آمتناع ذلك دلالة واضحة على آنتفائه لغةً .

وآلأمر آلثاني : أنه في معنَى ما لا يعمل ،فقولك : ثاني اثنين ، في معنى أحد آثنين ،وثالث ثلاثة في معنى أحد ثلاثة ،وكل واحد من آلثلاثة يصدق عليه ثالث .[٣]

وكان يمشي لنا في آلمذاكرات أنّه يلزم على ذلك تعدي فعل آلمضمر آلمتصل إلى ظاهره وليس ذلك جائزا في آلعربية[٤] ،وهذا آلضرب آلذي فرغنا منه يسمى الموافِق .

---

(١) هذا مذهب سيبويه : ٣/٥٥٩ ،والمبرد : ٢/١٨٠ والفراء في معاني القرآن : ١/٣١٧ ،وغيرهم .

(٢) هو ابو العباس ثعلب . انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٠ .

(٣) قال الفراء رحمه الله في آية المائدة : ٧٣ * لقد كفر الذين قالوا إنَّ آلله ثالث ثلاثة * يكون مضافا ، ويجوز التنوين ،فتنصب ثلاثة (كأنك) قلت : واحد من اثنين ،واحد من ثلاثة . معاني القرآن : ١/٣١٧ .

(٤) فاسم آلفاعل هنا وهو ثاني ،وثالث يتعدى إلى مظهر مضمره لأنّ آلتقدير ،ثانيا لنفسه ، وثالثا لنفسه . انظر معاني آلفراء ، وما سيأتي بعد قليل .

تتمة(١) : ذكر ٱلأستاذ في "شرح ٱلإيضاح" أنّ من أهل ٱلكوفة مَنْ جوَّز في ٱلمتفِقِ ٱللفظ من العدد نحو: ثالث ثلاثةٍ ما جوز ٱلجميع في المختلِفِ اللفظ نحو : رابعُ ثلاثةً ،من تنوين فاعل ،ونصب ما بعده به ،فيقول هذا ثالثٌ ثلاثةً ،كما يقول الجميع : هذا رابعٌ ثلاثةً ، وذلك غير مستقيم عند البصريين من غير وجهٍ ،وذلك أنه لو قيل : هذا ثالثٌ ثلاثةً لكان معناه : هذا يُثَلِّثُ ثلاثةً ،أي هذا ٱلذى يصير ٱلثلاثة ثلاثة بنفسه ،وهذا لا معنى له ،ومن ذلك أيضا أنّ معنى هذا ثالثُ ثلاثةٍ، هذا أحد ثلاثة كما قال تعالى : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إنّ الله ثالث ثلاثةٍ ﴾(٢) وهذا [لا] أصل له في ٱلعمل ،فما كان بمعناه لا يعمل أصلاً ،ومن ذلك أيضا أنه يتضمن تعدىَ فعل ٱلمضمر ٱلمتصل إلى ظاهره ؛ بيانه أنّ مدلول ٱلضمير ٱلذى يتضمنه "ثالث" على قوله مندرج تحت : ثلاثة ، فهو فاعل مفعول ،فيكون شبيها بقولك : زيدًا ضَرَبَ ،أي ضَرَبَ نفسَه ، وبهذه ٱلمنزلة قول ٱلناس ،وكُتِبَ قي الموفي عشرين من شهر كذا ،وهذه ٱلعبارة قد كثر ٱستعمالها وشاع ذكرها على ألسنة ٱلعلماء، فضلا عن غيرهم ،وظاهر أمرها ٱلآمتناع ،فإنَّ فيها ما في قول الكوفيين في نحو : هذا ثالث ثلاثة من تعدي فعل ٱلمضمر ٱلمتصل إلى ظاهره في ٱلجملة ،بيانه أن مدلول ٱلضمير المستتر في ٱسم ٱلفاعل مندرج تحت ٱلعشرين في ٱلجملة ، فهو إذًا فاعل مفعول ،فٱلوجه أن يقال : عوضا من ذلك : وكتب في تمام ٱلعشرين ،كما قال سيبويه في قول العرب : هذا اليوم خمسة عشر من الشهر ،أي هذا اليوم تمام خمسة عشر من الشهر،

---

(١) هذه التتمة ساقطة كلُّها من "ح" .
(٢) المائدة : ٤٠ .
(٣) تكملة من "ق".

كذا فسّره سيبويه ،وهذا آلتفسير من سيبويه أجمل مما ذكروا . وبالله آلتوفيق .

وأما آلضرب آلثاني : وهو المشتق من مصدر مشتق من آسم آلعدد ،فإنّه آسم فاعل حقيقة فتجرى أحكامه على ما تقدّم في باب آسم آلفاعل (١) ،فيعمل عمل فعله بأربعة شروط وهي :

أن لا يكون بمعنى آلماضي ، (٢-وأن لا يوصف قبل آلعمل-٢) ، وأن لا يصغَّر ،وأن يعتمد خلافًا للأخفش في هذا وآلكسائي في آلأول [_ فلو قلت : هذا ثالث آثنين أمس ،وهذا ثالث عاقل اثنين ، وهذا ثُوَيْلِث اثنين ،أوثالث اثنين ... لم يجز _] (٣) ،ومعنى آلآعتماد ،أن يكون خبرًا لذي خبر ،أوحالا لذي حالٍ أوصفةً لموصوف ، أو يتقدم عليه حرف (٤) نفي أوآستفهام [_ من مثال الخبر : هذا ثالث اثنين ،ومثال آلحال جاءني (٥) زيد ثالثا اثنين . ومثال الصفة : مررت برجل ثالث آثنين ،ومثال حرف النفي : ما ثالث اثنين في آلدار ، ومثال الآستفهام : أثالث آثنين في آلدار ؟ _] (٦) ، (٧-وقد تقدم ذلك-٧) ، فإذا اجتمعت فيه هذه آلشروط كنت مخيَّرًا في إعماله عمل

---

(١) قال سيبويه : " وتقول : هذا خامس أربعة ،وذلك أنك ... تريد هذا آلذى صير أربعة خمسه . وقلما تريد آلعرب هذا وهو القياس ، ألا ترى أنك لا تسمع أحدا يقول : ثنيت الواحد ، ولا ثاني واحد ،الكتاب ٣٠/٥٥٤ ،وقال أيضا " ولا تكاد آلعرب تَكَلَّمُ به كما ذكرت لك : ٣/٥٦١ .

(٢-٢) ساقط من "ح ".

(٣) تكملة من " ق " وبها طمس بقدر كلمتين أو ثلاث .

(٤) ساقط من "ح ".

(٥) " ومثال الحال جاءني " مطموسة في " ق " وقد آجتهدت فيما أثبت .

(٦) ما بين القوسين تكملة من " ق ".

(٧-٧) ساقطة من "ح " .

فعله ،واضافته / إلى معموله ،وتكون (١) الإضافة إنّ ذاك غير محضة ، ١٦٩
والإضافة ها هنا أجود ،بخلاف اسم الفاعل (٢) ، والفرق بينهما أنَّ اسم الفاعل مشتق من أصل ،واسم الفاعل ها هنا مشتق من فرع ، فحيث ضعف الاشتقاق قويت الإضافة ،وحيث قوى الاشتقاق ضعفت الإضافة ،وهذا الضرب الثاني يسمى المخالِفَ؛لأنَّ رتبة اسم الفاعل فوقَ رتبة معموله (٣) ،وهذا ظاهر ،والله أعلم.

عبارة أخرى بمزيد فائدةٍ : إذا أضفت ثالثا أو رابعا ،أو خامسا أو تاسعا فإنَّ ذلك على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يضاف إلى موافقه (٤) في المادة نحو ثالث ثلاثة ورابع أربعة ،وعاشر عشرة ، فهذا لا يعمل عملَ اسمِ الفاعل ،وإنَّ كان على صورته ، لأنَّ معناه ما لا أصل له في العمل فمعنى قولك : ثالث ثلاثة أحد ثلاثة ،ورابع أربعة أحد أربعة ،وعاشر عشرة أحد عشرة ،وقد مضى التنبيه على ما نسب إلى الكوفيين في ذلك . (٥)

الثاني : أن يضاف إلى ما دون مقتضى مادته بواحد ، مخالفا له فيها ،كقولك : هذا ثالثُ اثنينِ ورابعُ ثلاثةَ وتاسعُ ثمانيةَ ، فهذا اسم فاعل حقيقة ،وجار على حكْمِه المذكور في بابه ،ومعناه الجَعْل والتصيير .

فإذا قلت : هذا رابعُ ثلاثةٍ فكأنك قلت : هذا جاعل ثلاثةٌ

---

(١) في "ح" "تكون" بدون حرف عطف .
(٢) انظر شرح الفية ابن معطي لابن القواس : ١١١٢ .
(٣) معناه : أنه يجب في اسم الفاعل أن يكون أكثر من معموله بواحد مثل ثالث اثنين ،ورابع ثلاثة ... انظر شرح ألفية ابن معطي : ١١١٢ .
(٤) في "ق" "موافقيه".
(٥) انظر ما تقدم ص

أربعةً بنفسه ، ومصيّرها كذلك ، ولا يجوز إضافته إلى ما دون مقتضى (١) مادته بٱثنين ،ولا إلى مثل مقتضاها ،ولا إلى أكثر من ذلك على هـــذا ٱلمعنى ٱلمذكور ؛ لأنك لو قلت : هـذا رابع ٱثنين ، لكان معناه : هذا ٱلذى يُصَيِّر الآثنين أربعة بنفسه ،ولو قلت : هذا ثالث ثلاثة لكان معناه : هذا الذى يصير ٱلثلاثة -بدخوله فيهم - ثلاثة ، لأنهم إنما يَصيرُونَ أربعة بدخوله فيهم ،وكذلك لو قلت : هذا رابع خمسة لكان معناه : هذي ٱلذى يصيّر الخمسة أربعة بدخوله فيهم ،وإنّما يصيرون ستة بدخوله فيهـــم .

الثالث : أن يضاف إلى أكثر من مقتضى ٱلمادة ،لكن على معنى أنّه أحد ذلك ٱلعدد ٱلمضاف هو إليه ،لا على معنى ٱلجَعل وٱلتصيير ، كالذى قبله ،فإنّ ذلك محال على ما تقدم بيانه ،كقولك في تفصيـــل جملة عدد هو عشرةٌ مثلا : ثلاثتها ،ورابعها ،وخامسها ،ومعناه الواحد من ٱلعشرة كذا ،وٱلثالث منها كذا ،وٱلعشرة يصح لكل واحد من مدلولها ، أن يطلق عليه ثانٍ وثالثٌ ورابعٌ كما يقال : عاشر على معنى واحد من عشرة ، لأنّ ٱلعشرة إنّما قامت من أول ،وثانٍ ،وثالث إلى عشرةٍ ،ولهذا لا يضاف على هذا ٱلمعنى إلى ما هو دون مقتضى مادّته لو قلت : هذا ثالـــث اثنين لم يكن له معنى ،لأنّ ٱلآثنين بانفرادهما لا تصح تسمية أحدهما ثالثا ،على معنى أنه أحدهما ،ومن هذا ٱلقسم عبارة ٱلإمام أبي عمرو بـــن الحاجب رضي الله عنه في ٱختصاره : ثالثها كذا ،ورابعها كذا ،كأنـــه

---

(١) في الأصل " مقتضيها " والمثبت من "ح ".

(٢) " والثالث منها " بدلا منها في "ق " والرابع من العشرة " وأمامه في هامش النسخة نفسها عن نسخة أخرى "منها " يعنـــي " والرابع منها " . وبعد ذلك قريبٌ من ثلاث كلمات مطموســـة وهي زيادة عما في ٱلأصل .

استحضر في فكره جملة أقوال ،ثم فصلها ،فإنْ كانت الأقوال ثلاثة فقال ثالثها كان ذلك بمنزلة القسم الأول ،فإنْ كانت الجملة عشرة مثلا فقال : ثالثها كذا ،ورابعها كذا ،وخامسها كذا ، فلتضمنها إيّاها ،والضمير المخفوض بثالث ،ورابع ضمير الأقوال المدلول عليها بسياق الكلام ، والمضاف واحد من مدلوله ، عبّر عنه بثالث أو رابع أوخامس باعتبار ما قبله [وهو وما قبله](١) من جملة العشرة مثلا ،بخلاف واحد من الاثنين ، فإنّه لا يصح التعبير عنه بثالث ،لأنّ الثلاثة ليست مندرجة تحت الاثنين ،وهذا بيّن إنْ شاء الله .

ثم قال : (وتقول : هذا حادي أحد عشر)(٢) إلى آخره .

هذا الموافِق يستعمل من حادى عشر إلى تاسع عشر ،وأصله أربعة ألفاظ(٣) كقولك : هذا حادى عشر أحد عشر ،وهذا ثاني عشر اثني عشر(٤) ،فالجزءان الأولان مبنيان للتركيب مع الثاني(٥) والجزءان الأخيران مبنيان أيضًا ،الأول لتركيبه مع الثاني ،والثاني لتضمنه معنى حرف العطف ،وهما معًا في موضع خفض بإضافة المركب الأول إليهما ، هذا أصل المسألة ،ويجوز حذف الجزء الثاني من الأول ، فيجب حينئذ إعراب الجزء الأول ،لزوال ما أوجب بناءه ،وهو تركيبه مع الثاني [صورة ذلك أن تقول : هذا ثالث ثلاثة عشر في المذكر ،وثالثة ثلاث عشرة في المؤنث إلى تاسع تسعة عشر ،وتاسعة تسع عشرة ،وهذا الوجه هو الأكثر ؛ لما فيه من الاختصار ، حكاه البصريون](٦) وفيه وجه آخر ،

---

(١) تكملة من "ح " .
(٢) الجمل : ١٣٢ وفي "ح " هذا حادي عشر أحد عشر " .
(٣) في " ق " "وله أربعة ألفاظ " .
(٤) كذا في الكتاب : ٣/٥٦٠ .
(٥) ساقط من "ح " .
(٦) ما بين القوسين تكملة من " ق " .

وهو حذف الأول أيضا / من الثاني ،ويبقى ما بعده على بنائه ،لأنه ١٧٠
إنّما كانَ مبنيا مع الأول لتضمنه معنى حرف العطف ،وهذا المعنى قائم
فيه ،فتقول : هذا حادى عشر ،وهذا ثاني عشر ، فإذا تقدمه ناصبٌ
فتحتَ الياء ، لأنه معرب كما قلناه ،فهذه ثلاثة أوجه (١) ،والمعنى فيها
كلّها واحدٌ ،لأنها راجعة إلى أصل واحد ،فإذا قلنا (٢) : هذا حادى
عشر ،فالمعنى : هذا واحد من أحد عشر.

ومن الناس من جوز تركيب الأول من المركب الأول مع الثاني من
المركب الثاني (٣) ،فيصير قولك : هذا ثالث عشر ،بعد التركيب المذكور ،
على صورة : هذا ثالث عشر ،الذى هو على حد قولك : هذا ثالث ، فيلتبس
المعنيان ،لأنّ المعنى في قولك : هذا ثالث عشر الذى هو أصل في نفسه ،
أنّه في هذه الرتبة المذكورة ،والجملة غير محصورة ،والمعنى في قولك :
هذا ثالث عشر المركب من قولك : هذا ثالث عشر المختصر من أربعة
الألفاظ : هذا واحدٌ من جملة هذا العدد ،فالجملة محصورة ،والرتبة
غير معلومةٍ ،فلما أوقَعَ ذلك التركيب في هذا اللبس وجب اجتنابه ، كذا
يقول من منع ذلك ، ومن جوّزه اعتمد على الفرق بالقرائن وما يقتضيه
مَسَاقُ الكلام كسائر المشتركات .

فصل : وأما المختلِف اللفظ فالظاهر امتناعه في المركب ،
لأنك لو قلت : هذا رابع عشر ثلاثة (٤) عشر لم يكن قولك : هذا

---

(١) انظر هذه الأوجه في شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٤١ ،وشرح ابن عقيل : ٢/٤١٧-٤١٨ .

(٢) في "ح" و"ق" "قلت".

(٣) حكى ذلك الكوفيون عن بعض العرب انظر شرح الجمل لابن الضائع : ٤٢/ب وانظر المسألة في شرح الجمل لابن خروف : ٩٦ ، وشرح ابن عصفور : ٢/ ٤١ .

(٤) في "ح" : "أربعة عشر" خطأ .

رابع عشر إلّا على أنه نظير قولك : هذا رابع ثلاثة ، وآسم الفاعل لا يتصور فيه آلتركيب لِأَنَّ من شرطه أن يكون جاريًا على فعله (١) ، ولا يتصور التركيب في آلفعل ، فلذلك يمتنع في آسم آلفاعل .

فإنَّ قلت : أحذف آلجزء آلثاني من الأول ، فأقول : هذا رابع ثلاثة عشر ، فإنَّه ينبغي أن لا يجوز أيضًا ، لأنه فرع ذلك الممتنع ، فيمتنع بآمتناع أصله (٢) ، اللهم إلَّا أن يثبت من كلام آلعرب [أنها] (٣) رفعت آلثلاثةَ عشر ، فيقال على هذا : هذا (٤) رابع ثلاثة عشر ، لأنَّ رابعا على هذا آلتقدير ليس مختصرًا من قولك : هذا رابع عشر ، وفيه مع هذا نظر مذكور في غير هذا . وآلله أعلم .

مسألة : إذا قلت : هذا حادِي عشر ، وهذا ثاني عشر ، وكان الأول منهما مركبا مع آلثاني فإنَّ هذه الياء فيها وجهان : الفتح والإسكان ، فآلفتح فيها لِأَنَّ آلثاني من المركبين (٥) عندهم بمنزلة (٦) تاء آلتأنيث ، فكما أن آلتاء يفتح لها ما قبلها ، فكذلك آلثاني من المركبين يفتح له ما قبله ، فيستوى على هذا (٧) آلصحيح وآلمعتل ، وأما آلإسكان ، فلأنه لما ركّب آلأول مع آلثاني صار آخر آلأول وسطًا فأشبه ياء دَردَبِيس ، فاستمر فيها آلإسكان لذلك ، وهو أكثر في آلاستعمال ، وآلله أعلم .

---

(١) هذا مذهب الأخفش والمبرّد وآلمازني وآبن عصفور وغيرهم انظر آلمقتضب ٢/ ١٨١ ، وشرح ألفية آبن معطي : ١١١٣ وشرح ابن عصفور : ٢/ ٤٢ ، وهذه المسألة مما رده المبرد على سيبويه .

(٢) ذكر ابن خروف رحمه الله - أن سيبويه أجاز قياسا آستعمال آسم الفاعل المختلف في آلمركبات ، فأجاز ثالث عشراثني عشر ، وتاسع عشر ثماني عشر وما بينهما ، ويحذف آلعجز من آلأول لا غيرُ فتقول: هذا رابع ثلاثة عشر ، وتاسع ثمانية عشر . ومعنى تاسع ثمانية عشر: أي صير ثمانية عشر تسعة عشر . شرح الجمل : ٩٦ ، ونص سيبويه على ما قاله ابن خروف انظر الكتاب : ٣/ ٥٦١ ، وذكر ابن ابي الربيع في شرح الجمل السفر الأول : ١٦٠ أن أكثر النحويين على منعه ، وانظر شرح ألفية ابن معطي : ١١١٣ .

(٣) تكملة ليست في النسخ يستقيم بها الكلام . (٤) ساقطة من "ق" .

(٥) في الاصل "المركب" والتصويب من "ح" و"ق" .

(٦) في "ق" "منزل بمنزلة" . (٧) في "ق" "فيستوى في هذا" .

بـاب ما يحمل من العدد على آللفظ لا على آلمعنى

ظاهر كلامه أن هذا آلباب مخالف لغيره من أبواب آلعدد ،في أنه يراعى فيه آللفظ دون آلمعنى ،والقول (١) في ذلك : أنه لا فرق بينه وبين غيره من أبواب آلعدد في وجوب مراعاةِ آللفظ دون آعتبار المعنى .

وآلمراد (٢) بمراعاة آللفظ أنّه إنْ جرت عليه أحكام المذكر في باب آلأخبار ،والصفة ،وآلضمير ،وآلإشارة ،وغير ذلك من الأحكام التي تخص المذكر ، قيل فيه : مذكر آللفظ ،وإنْ كانت فيه علامة آلتأنيث كطلحة وحمزة وحبلى علما لرجل [فإنَّك تُجْرِى عليه أحكام آلمذكر فيما ذكرناه من آلضمير والإخبار وآلاشارة وآلصفة] (٣) فيقال في كل واحد منهما مذكر اللفظ [بهذا الآعتبار] (٤) ؛ (٥- لجريان أحكام المذكر عليه من جهة آستعمال آللفظ على ما ذكرناه -٥) ، وإنْ كان آللفظ بالعكس فجرى عليه أحكام المؤنث على الوَجْهِ الذي ذكرناه ،قيل فيه : مؤنث آللفظ ،آعتبارًا بتلك آلأحكام ،فيقال في زيد ، وجعفر ،وهند أسماءَ نساءٍ : إنَّ كل واحد منها مؤنث آللفظ اعتباراً بما ذكرناه من جريان أحكام المؤنث عليه من جهة آستعمال اللفظ ،ولم يشذ من ذلك إلاَّ ثلاثة / ألفاظ ،وهي : نفس ،وعين ،ودابة ،فإنها تجرى عليها أحكام ١٧١
آلمؤنث واسم آلعدد معها بالعلامة ،آعتباراً بالمعنى إنْ عُنِيَ به مذكر،

----

(١) قريبٌ مما ذكره هنا ما ذكره آبن الضائع : ٤٣ ،و آبن عصفور : ٢/٤٣ .

(٢) في "ح" "والمراعاة" خطأ .

(٣) تكملة من "ق" وهذه آلتكملة ملحقة في آلهامش بخط مغاير.

(٤) تكملة من "ق" وهي ملحقة في آلهامش بخط مغاير .

(٥-٥) ضرب عليه في "ق" .

فقالوا : ثلاثة أنفس ،وثلاثة أعين ، جمع عين ٱلذى هو ٱلرَّبيئة ″(١) ، وثلاثة دوابّ(٢) ، هذا هو المشهور في دابّةٍ .

وقد حكى إسقاط ٱلعلامة معها فقيل : ثلاث دواب ، فمن أثبت ٱلعلامة ٱعتبر ٱلموصوف المحذوف ،والأصل ثلاثة أشخاص دواب ، ثم حذف ٱلموصوف ،وبقي ٱلحكم مع ٱلصفة على ما كان عليه مع الموصوف ، ومن قال : ثلاث دوابّ بغير علامة ٱعتبر ٱستعمالها ٱستعمال ٱلأسماء ، ولم يعتبر أصل ٱلمسألة ،وٱلله أعلم .

ثم نرجع إلى قول أبي القاسم .

قال : (تقول : له ثلاث من ٱلبط ذكور) .(٣)

[- البط](٤) [من طير ٱلماء ،الواحدة بطة ،وليست ٱلتاء للتأنيث ، وإنّما هي للواحد من ٱلجنس ، يقال : هذه بطة للذكر وٱلأنثى جميعا . قاله الجوهريُّ إلّا](٥) إذا افْتُرِ بمذكر ومؤنث ٱعتبر أقربهما إليه ،فكان إثباتُ العلامةِ في ٱسم العدد ،وحذفُها على حَسَبِ ذلك كقولك : له ثلاث من البط ذكور، وثلاثة ذكور من البط ،فإنْ توسط ٱسم العدد بينهما كقولك له من البط ثلاث ذكور ، كانت(٦) ٱلمسألة دائرة بين نظرين .

---

(١) " الربيئة " عين ٱلقوم ،وهو ٱلجاسوس ، كذا قال سيبويه : ٣٢٧/٣ ، وفي موضع آخر قال : " وتقول : ثلاث أشخص وان عنيت نساء ... ومثل ذلك ثلاث أعين وان كانوا رجالا ،لأن العين مؤنثة " ٥٦٢/٣ ،وانظر : ٥٦٥/٣ . وذكر أبو موسى الحامض في المذكر والمؤنث : ١٢٦ في العين الجارحة ربما ذكرت . وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١٩٦٠ والمذكر والمؤنث لابن التسترى الكاتب : ٩٤ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤/٢ .

(٢) انظر الكتاب : ٥٦٣/٣ ،وانظر المذكر والمؤنث لابن التُّستَريّ : ٧٤ ،وانظر ليس في كلام العرب : ١٩٤-١٩٦ .

(٣) الجمل : ١٣٣ .

(٤) " البط " تكملة يقتضيها ٱلسياق وهي في ٱلصحاح "بطط" (٥) مابين القوسين تكملة من " ق " .

(٦) في ٱلأصل " وكانت " بحرف العطف .

أحدهما : يقتضي إثباتها (١) في آسم آلعدد .

وآلآخر : يقتضي حذفها (٢) منه ،فإثباتها آعتباراً بأصل المسئلة ،وحذفُها آعتباراً بلفظ التقدم ،ونظير (٣) هذه آلمسئلة ضرب غلامَه زيدٌ ،وضربَ زيداً (٤) غلامُهُ ،وذلك أن هذا المؤنث من صلة آلخبر ،وأصله آلتأخير عن المذكر في هذه المسألة ،فالمذكر في التحصيل أقرب إلى آسم آلعدد ،فوجب آعتباره كما جاز : ضرب غلامَه زيدٌ آعتباراً بأصل آلمسألة ،وهذا واضح وآلله أعلم.

وأما وجه حذفها من آسم آلعدد ،فآعتبارٌ بلفظ آلتقدم ،كما جاز : ضَرَبَ زيدا غلامُهُ آعتباراً (٥) بلفظ آلتقدم ،وأيضا فذكر المذكّر في هذه آلمسألة غير لازم من حيث هو صفة لآسم آلعدد ،وأصلها عدم آللزوم ،فوجب بناء آلحكم على آلسابق دونها ،وأيضًا فإنَّ هذه آلصفة إنَّما جاءت بعد آستحقاق آلحكم للسابق كما تقول بجواز وصف آسم الفاعل بعد العمل (٦) ،لأنه إنّما جاء بعد حصوله ،وآلحكم الواقع لا ترفعه آلعوارض ،وهذا النظر آلثاني أظهر ،وعليه آلآعتماد (٧) إنْ شاء آلله.

مسألة : تقول : عندي ثلاثة طَلَحاتٍ ،وثلاثة حَمَزاتٍ بإثبات آلعلامة في أسماء آلرجال ، لأنَّ طلحة آسم رجل مذكر آللفظ في باب آلأخبار ؛ أي تجري على لفظه أحكام (٨) المذكّر ،وإنْ كنت تمنعه

---

(١) في " ق " "اسقاطها ".
(٢) في " ق " "اثباتها ".
(٣) في " ح " "ووران ".
(٤) في " ق " " زيدٌ " بالرفع ،ومَسَاقُ آلمثال يقتضي آلرفع.
(٥) في الاصل "اعتبار " غير منصوب.
(٦) في " ق " "بجواز وصف اسم الفاعل إذا وصف بعد آلعمل ".
(٧) انظر شرح آلجمل لابن عصفور : ٢/٤٤ وشرح آبن آلضائع: ٤٣/ب.
(٨) في " ح " "تجري عليه أحكام ".

الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي ،فتذكيره وتأنيثه مختلِفٌ باختلاف البابين ، فيقال فيه مؤنث اللفظ اعتبارًا بمنع الصرف ،ويقال فيه : مذكر اللفظ اعتبارًا بجريان أحكام (١) التذكير (٢) عليه ، فهو لفظ مشترك ،وإذا حققت ذلك سهل عليك المأخذ وذهب الإشكال والغلط ، وكذلك تقول : عندي ثلاث هِندات بغير علامة اعتبارًا باللفظ من جهة الاستعمال ،ووافق المعنى ها هنا اللفظ (٣) ،وهذا واضح إنْ شاء الله .

مسألة : حضرت يومًا مجلس الإمام أبي الحسن الصغير بمدينة فاس حرسها الله ،وهو يتكلم في الأقراء ،فذكر عن بعض الفقهاء أنه احتج لمذهب مالك في أنها الأطهار بإثبات العلامة في قوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (٤) .

قال : ولو كانت الحَيْض لكان اسم العدد بغير علامة على الأصل المذكور عند علماء العربية (٥) ،فلما جاء اسم العدد بالعلامة دل على أنه مضاف إلى مذكر في المعنى ، وأن التأويل : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أطهار ،ولو كان اسم العدد مضافًا إلى مؤنث في المعنى لكان بغير علامة ،لأنّ التأويل كان يكون : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثَ حِيَض ،فقال بعض الحاضرين : بل اللفظ مُجْمَلٌ / اعتبارًا بما ١٧٢

---

(١) ساقطة من "ح ".
(٢) في "ح " التوكيد ، خطأ .
(٣) انظر في المسألة المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٦٤٠ .
(٤) البقرة : ٢٢٨ .
(٥) في "ح " " المذكور عند العلماء " فقط .

أصّله مَن يوثق بعلمه من علماء العربية من آعتبار مجرّد اللفظ من جهـة الآستعمال ،فيكون إثبات آلعلامة وإسقاطها على حَسَبِ الآستعمال اللفظي دون آعـتبارِ آلمعنى ، إلَّا ما شذ نظماً أونثراً ،ولا يجـوز حمل التنزيـل إلَّا على أفصح آلوجهين إذا أمكن ،فكأنَّه مال إلى هذا بعض الميـل ، وهو الصحيح إنْ شاء آلله .

وأما قوله تعالى ﴿ من جاء بآلحسنة فله عَشر أمثالها ﴾ (١) فإنّ آسم آلعدد ها هنا إنّما جاء بغير علامة ، وإنْ كان مضافا إلى ما واحـده مذكر اللفظ ،إمّا آعتبارًا بآلموصوف المحذوف لفظا ،فكأنه عشرُ حسنات أمثالها ،وإمَّا آعتبارًا بـأن مثلَ الحسنة حسنة ،ولأنه مضاف إلى موءنث هو (٢) بعضه على آلجملة ،وآلعرب توءنث مثل هذا (٣) وآلله أعلم .

---

(١) الانعام : ١٦٠.

(٢) في الأصل "فهو" .

(٣) مثل "قطعت بعض أصابعه" فآلمضاف يكتسي آلتأنيث وآلتذكير من آلمضاف إليه ،وآنظر آلمسألة في شرح آبن الضائع : ٤٣/ب.

بـــــا ب كــــم

اعلم أنَّ لـ " كم " موضعين : الاستفهامَ ، والخبرَ .

وهي في الاستفهام بمنزلة عدد يُنصَبُ ما بعده ، وفي الخبر بمنزلة عدد يخفض ما بعده ، فيلزم على هذا أن يكون تمييز الاستفهامية واحدًا منصوبًا مطلقا ، متصلا كان أو منفصلا ، أو مجرورا بمِن لفظا (١) ، ويجوز حذفُها وابقاءُ عملِها بشرطين (٢) :

أحدهما : الاتصال بـ "كم" (٣).

والآخر : دخول الخافض عليها كقولك : على كمْ جذعٍ بيتُك مبنيٌّ ؟ (٤) والأظهر أنها غير زائدة بِلأَنَّ الزائدَ إذا كان موجوداً فهو في نية السقوط ، (٥- فكيف ينوى إثبات ما هو في نية السقوط -٥) ، في حال وجوده ، هذا بعيد فتأمله .

ووقع الخلاف ها هنا في موضعين :

أحدهما : في جواز جمع المفسَّر ، وهو مذهب الكوفيين (٦) ، ومنع ذلك البصريون ، وما أوهم ذلك فهو عندهم محمول على الحال ، كقول

---

(١) اي حذف " من ".
(٢) ذكر الشرطين ابن الضائع في شرحه : ٤٣ - ٤٤ .
(٣) ساقطة من " ق ".
(٤) القول في الكتاب : ٢/ ١٦٠ قال " القياس النصب ، وهو قول عامة الناس ، وأما الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى من ، ولكنهم حذفوها تخفيفا ." وذكر المبرد أن الخفض يجيزه البصريون على قبح . المقتضب : ٣/ ٥٦ - ٥٧ وانظر شرح الجمل لابن خروف : ٦٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٥٧ .
(٥-٥) ساقطه من " ق " بانتقال النظر.
(٦) الأصول : ١/ ٣١٧ ، وشرح الرضي : ٢/ ٩٦ ، والمغني : ٢٤٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٧١١ .

العرب : كم لك غلمانًا ، فغلماناً ها هنا حال عند البصريين . والمفسّر محذوف تقديره : كم شخصاً لك في حال كونهم غلمانا ،ولو كان غلمانا تمييزا كما يقول [(١)] الكوفيون لجاز تقديمه على "لك" وذلك غير مسموع، فدل امتناع تقديمه على المعنى الذى هو لك على أنه حال ،لأنّ الحال هي التي يمتنع تقديمها على العامل فيها إذا كان معنًى ، فهذا أصح [(٢)]، والله أعلم.

والموضع [(٣)] الثاني المختَلَف فيه هو جر المفسِّر بعد "كم" هذه ، فذهب الجمهور إلى أنه مجرور بإضمار " من " كما ذكرناه آنفًا.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنّ جره بإضافة " كم " إليه بالحمل على الخبرية ، كما حملت الخبرية عليها في نصب مفسِّرها [(٤)] ، فتكون كلُّ واحدةٍ منهما محمولةً على صاحبتها ،والأصح قول الجمهور ،لأنه لو كان على ما يقوله الزجاج - رحمه الله - لم يُشتَرَط في جر ما بعدها دخول خافض عليها ،وهذا شبيه برد سيبويه على الخليل في مسألة "إذَنْ" من النواصب ، وذلك أنّ إذَنْ تنصب الفعل بنفسها بشروطها المذكورة في بابها .

وحكى عن الخليل أنّ النصب بعدها بإضمار "أن" كحتى ،فقال سيبويه : لو كان على ما يقوله الخليل رحمه الله لم يشترط في انتصاب الفعل بعدها تقدمها ،فكنت تقول : زيد إذن يكرمَك بالنصب ،وهذا

---

(١) في "ق" "... تمييزا لكان كما يقوله الكوفيون".
(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ١١١٧ ،وشرح الرضي : ٩٦/٢ ،وشرح الكافية لابن مالك : ١٧١١ وانظر الكتاب ١٥٩/٢ .
(٣) ساقطة من "ق".
(٤) انظر مذهب الزجاج في شرح الرضي : ٩٦/٢ ،والمساعد ١٠٩/٢ والمغني : ٢٤٥ .

غير جائز ،فدل على صحة القول الأول [١] ،وكذلك مسألتنا فتأملها ، وبالله التوفيق .

وأما بناؤها ،فلتضمنها معنى حرف الاستفهام ،ولا سؤال في بنائها على السكون ،لأنه الأصل.

فصل : وأما الخبرية فإنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده ، فيلزم على هذا أن يكون مفسّرها مفردًا وجمعاً كقولك : كم كتابٍ عندي! وكم كتبٍ عندي! فمن أفرد المفسّر جعلها بمنزلة مائة وألف ، كأنه قال : مائة كتاب عندي ، ألف [٢] كتاب عندي ،ومن جمعه جعلها بمنزلة ثلاثة إلى عشرة ،لأنّ هذا هو العدد [٣] الذي يُفسَّر بجمعٍ في الأصل [٤].

وقال بعض النحاة : إنّما فسّرت بالجمع اعتبارًا بالأصل المرفوض في مائة وألف ، وهذا أظهر من جهة المعنى ،لأنها موضوعة للافتخار والمباهاة ، وإنّما يفتخر بالكثير دونَ القليل ،فكان أجودَ [٥] ،والله أعلم.

ويجوز جر مفسّرها بمن لفظا مطلقا متصلا أو منفصلا كقولك : كم مِن كتابٍ عندي ،وكم عندي مِن كتابٍ ، فإذا حذفت " من " لزم انتصابه

---

(١) انظر قول الخليل في الكتاب : ٣/ ١٦ ،وهذا الذي ذكره سيبويه عن الخليل ،إنّما روى لسيبويه عنه أما ما سمعه سيبويه من الخليل فهو غير هذا.

(٢) في الأصل و"ق" "والف" بإثبات حرف العطف .

(٣) في "ح" لأنّ هذا القول هو العدد بإقحام "القول".

(٤) في "ح" و"ق" "الاستعمال".

(٥) قال في الملخص : ١/ ٤٣٧ : "وأما كم الخبريةُ فتفسر بالمخفوض مفردا وجمعا . فتقول : كم غلامٍ ملكتَ . وكم غلمانٍ ملكت ،فمن قال : كم غلام أجراها مُجرَى مائة والف ،لأنها واقعة على عدد كثير ،ومن قال . كم غلمان أجراها مجرى ما كان القياس أن يكون عليه مائة والف . الا ترى أنه لولا ولاية المائة للتسعين لفسرت المائة بالجمع ،لأن إضافتها من إضافة الشيء إلى نفسه ،وجنس المائة عدد كثير".

مع الفصل ،وجاز مع الاتصال حملاً على الاستفهامية.(١)

قال شيخنا أبو إسحاق - رحمه الله -: وانتصابه مع الانفصال / ١٧٣
دليل على جوازه مع الاتصال ،لأن الفصل لم يكن إلّا بين الناصب والمنصوب لتعذره بين الخافض والمخفوض ،وهذا بيّن إن شاء الله.(٢)

واعلم أنّ حملها(٣) في نصب المفسّر على الاستفهامية لا يمنع جواز جمع المفسّر ،لأنها إنّما حملت عليها في مجرّد النصب ،كما أنّ الاستفهامية حملت على الخبرية عند الزجاج في مجرّد الخفض بالإضافة ، ولا يوجب ذلك جواز جمع مفسّرها والله تعالى أعلم.

مسألة : وأما وجه بنائها ففيه أربعة طرق:(٤)

منهم من قال بالحمل على الاستفهامية لشبهها بها لفظاً ومعنىً ، وذلك أنّها ثنائية العدد وكناية عن عدد مبهم ،وأنّها مفتقرة إلى مفسّر ، وأنّها تلزم(٥) الصدر ،وأنها يحكم على موضعها بالأعاريب الثلاثة ، فلما أشبهت الاستفهامية في جميع ما ذكر حملت عليها في البناء كما حملت فَعَالِ التي لا يراد بها الأمرُ على فَعَالِ التي يراد بها الأمر في(٦) مذهب سيبويه ،لاتفاقهما معاً في النسبة ،وهذا ظاهر إن شاء الله.

---

(١) قال سيبويه : "واعلم أن ناسا من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون" الكتاب: ٢/١٦١ ثم قال أيضا : "... اذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون : لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور" الكتاب : ٢/١٦٤.

(٢) هذا القول الذي عزاه لشيخه الغافقي رحمهما الله ذكره ابن أبي الربيع في الملخص ١/٤٣٨ وابن أبي الربيع شيخهما.

(٣) في "ح" "حملها".

(٤) انظر بعض هذه الطرق في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ١١١٨.

(٥) في "ق" "تلزمها".

(٦) في "ح" "على".

الطريق الثاني : أنها بنيت بالحمل على " رُبَّ " لشبهها بها معنًى ؛ لأنها موضوعة للمباهاة والافتخار فهي شبيهة برُبَّ ، وشبه الحرف من أسباب البناء (١) ، فلا إشكال .

والطريق الثالث : أنها بنيت لشبهها بالحرف في دلالتها على معنًى فيما بعدها ، لأنها (٢) إنّما جيء بها لتكثير مابعدها كقولك : كم كتابٍ عندي ، فكتابٍ وإنْ كان مفردًا في اللفظ ، فإنه متعدد في المعنى .

والطريق الرابع : يحكى عن الشلوبين أنه قال في بعض مجالس إقرائه : إنها (٣) بنيت لشبهها بالحرف في الافتقار الى مفسِّر ، فنقده عليه (٤) بعض طلبته ، فقال : يلزم على هذا بناءُ سائر (٥) أسماء العدد (٦) لتساويها في هذه العِلّة ، فلمّا رأى الشلوبين ورود هذا النقد ، زاد زيادةً أخرج بها سائر أسماء الأعداد ، فقال : بنيت لشبهها بالحرف في افتقارها إلى مفسِّر لا يعقل لها معنىً إلاّ به ، بخلاف قولك : عشرون ، وثلاثون ونحو ذلك ، فإنّه يعقل له معنى ، وهو المقدار ، وإنّما بقي بيان جنس ذلك المقدار ، وهذا بين إنْ شاء الله .

فصل : ثم قال : (وهي في ذاتها اسمٌ) (٧) إلى آخره .

قد قامت الدِّلالة على اسميتها ، وهي جريان أحكام الأسماء عليها ،

---

(١) ذكر في المغني أن رُبَّ تأتي للتكثير ، وقال ابْنُ عصفور بعد ذكر ذلك في شرح الجمل : ٢/ ٥٠ ، ولها شبه آخر برُبَّ من حيث إنَّ " رُبَّ " للتقليل و " كم " للتكثير فحملت عليها من باب حَمْل النقيض على نقيضه .

(٢) في " ح " " لأنه " .

(٣) في " ح " انما .

(٤) ساقطه من " ح " .

(٥) استعمال سائر بمعنى جميع لم يرد وإنّما سائر يكون بمعنى " باقي " لأنه من السؤر وهو البقية . و " كم " ليست من أسماء العدد .

(٦) في " ح " و " ق " الأعداد .

(٧) الجمل : ١٣٤ .

فمن ذلك دخول حرف الجرّ عليها ، وعودة الضمير أيضًا عليها، ووقوعها مفعولة ومخبرًا عنها ،وهذه من أحكام الأسماء .

وأما الحكم على موضعها بالرفع والنصب والخفض ، فيعلم ذلك بما(١) يذكر ،وذلك أنها إنْ دَخَلَ عليها خافض ،اسماً كان أو حرفاً(٢) فهي في موضع خفض ، فإن عريت عن ذلك نظرت إلى مابعدها ، فإن كان اسما مفردًا كقولك : كم مالك ،فإنها في موضع رفع إمّا(٣) بالابتداء ومابعدها خبرها ،وهو قول سيبويه ، (٤- وإمّا بالعكس ، ولا يمنعه سيبويه -٤) ،وإنّما اختار الأول ،لأنّ الكلام معه على الترتيب المألوف مع حضور المسوّغ للابتداء بالنكرة ،وهو على الثاني على خلاف الأصل .

لكن وجه ذلك - والله أعلم - أنّ(٥) الثاني معرفة ،و"كم" نكرة ، (٦- والأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً بخلاف الخبر،والله أعلم -٦)

فإنْ كان ما(٧) بعدها ظرفًا ، أو مجرورًا ،أو فعلا مرفوعه ضميرها كانت في موضع رفع بالابتداء كقولك: كم رجلا في الدار ؟ وكم رجلا عندك ؟ وكم رجلا جاءك ؟ وكم رجلا ضرب ؟ ، وكم رجلا ذهب ؟ فإنْ كان بعدها(٨) فعلٌ فيه ضمير نصب يعود عليها كانت المسألة من باب الاشتغال كقولك : كم رجلا ضربته ؟ فهي ذات وجهين :

---

(١) في "ح" بما .
(٢) في "ح" اسما مفردا كان أوظرفا .
(٣) مكان " اما " بياض في "ق ".
(٤-٤) ساقطه من "ق " وانظر الكتاب ٢/١٥٩-١٦٠.
(٥) ساقطه من "ح ".
(٦-٦) في "ق " والأصل في المبتدأ التعريف وفي الخبر التنكير وهو واضح .
(٧) " ما " ساقطة من "ق ".
(٨) في الأصل " ما بعدها ".

أحدهما : أن تكون رفعًا بالابتداء ، وهو أحسن الوجهين ، لأنَّ كلامًا بلا إضمار خير (١) من كلامٍ بإضمار ، مع عدم المرجِّح على ما تقدم في بابه .

والوجه الثاني : أن تكون نصبا بإضمار فعل مقدر بعدها ، وبعد لفظ التمييز ، إنْ كان ملفوظا به ، ولا يصح تقديره قبلها ، لأنّ لها صدرَ الكلام ، وماله صدر الكلام لا يعمل فيه ما قبله (٢) / إلّا الخافضُ. ١٧٤

فإنْ عَرِيَ الفعل الواقع بعدها من ضمير يعود عليها كان إعرابها بحسب مفسِّرها ، وكذلك إذا وقع بعدها جملة فعلية أو اسمية كقولك : كم جاءك زيد ؟ وكم زيد قائم ؟ وكم رجلا ضربت ، فإنْ كان مفسرها مصدرا أو اسمَ زمان أو اسم مكان ، أو اسما غيرَ ما ذكر كان إعرابها على حَسَبِ ذلك ، مصدرًا على الأول وظرفَ زمان على الثاني ، وظرف مكان على الثالث ، ومفعولا به على الرابع [من مثال المصدر : كم ضربة ضربت والتقدير : أعشرين ضربة أم ثلاثين ، ومثال الزمان : كم يوما سرت ، والتقدير : أعشرين يوما أم ثلاثين ، ومثال ظرف المكان : كم مكانا جلست ، والتقدير : أعشرين مكانا جلست أم ثلاثين ، ومثال المفعول به : كم رجلا ضربت ، والتقدير : أعشرين رجلا ضربت أم ثلاثين] (٣) فبهذا (٤) الذي ذكرناه يتبين (٥) الحكم على موضعها (٦) . والله أعلم .

---

(١) في "ح" و"ق" "أجود".
(٢) في "ق" لا يحمل فيما قبله".
(٣) ما بين القوسين تكملة من "ق" وبها خروم اجتهدت في ترقيعها .
(٤) في "ح" "فهذا" بدون حرف جر .
(٥) في "ح" يتعين .
(٦) الملخص ١/٤٣٤ .

فصل : ثم قال : (فإنْ فصلت بين كم وما تعمل فيه ، لم يجز إلاَّ ٱلنصبُ)(١) إلى آخره .

تصريح بجواز ٱلفصل بينها وبين مفسِّرها مطلقا خلافا لسائر أسماء ٱلأعداد ، فإنَّه لا يجوز ٱلفصل بين شيءٍ من أسماء(٢) ٱلأعداد ومفسِّره مطلقا ، إلَّا في ٱلشعر(٣) ضرورةً ، كقوله(٤) :

على أنني بعد ما قد مَضَى ثلاثون للهجر حَوْلاً كَمِيلا

والفرق بين كم وسائر أسماء ٱلأعداد أنّ كم مبنيةٌ تلزم موضعًا واحدا ، فمُنعت ٱلتصرفَ ٱلذى لسائر أسماء ٱلأعداد ، فعوضت من ذلك جوازَ ٱلفصل بينها وبين مفسرها ، وقد تقدم شيء من ذلك(٥) . وٱلله أعلم .

ثم قال : (وأما قولُ ٱلشاعر :

كم بجود مُقْرِفٍ نال ٱلعلا وكريمٍ بُخْلُهُ قد وضَعَهْ(٦))

هذا ٱلبيت يروى على ثلاثة أوجه ، برفع مُقْرِفٍ ، ونصبه ، وخفضه ، فأمّا ٱلرفع

---

(١) الجمل : ١٣٥ .
(٢) ساقطة من " ق " .
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) البيت لعباس بن مِرداس ٱلسلمي رضي الله عنه ، وهو في ديوانه : ١٣١ ، والكتاب : ٢/١٦٧ ، والمقتضب : ٣/٥٥ و مجالس ثعلب وٱلأصول ١/٣١٦ ، والايضاح : ٢٢٤ ، والإنصاف : ٣٠٨ وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٠٣ . والخزانة : ١/٥٧٣ .
(٥) وانظر الملخص : ١/٤٣٦ .
(٦) البيت في ٱلجمل : ١٣٦ وهو لأنس بن زُنَيمٍ رضي الله عنه . وهو في الكتاب : ٢/١٦٧ والمقتضب : ٣/٦١ ، والاصول ١/٣٢٠ ، وشرح أبيات سيبويه : ٢/٣٠ والحلل : ١٧٧ ، والخزانة : ٣/١١٩ ويروى البيت مع أبيات أخر لعبدالله بن كريز ، وتروى لأبي الأسود الدؤلي وفي ديوانه : ٦٣ قصيدة على هذا الوزن والرَّوِيّ وليس فيها البيت المذكور ، وديوان أبي ٱلأسود صنعة ٱلسكرى رحمه الله .

فعلى أنه [1] أوقع كم على المِرَار ، كأنه قال : [- كم -] [2] مرّةً مُقرِفٌ نال العلا بجود ، [3-] وكم على هذا نُصِبَ على الظرف [-3] ، [- العامل فيها " نال العلا " ، ولا يجوز أن تكون خبرا عن مُقرِف ؛ لأنَّ ظرف الزمان لا يكون إخباراً عن الجثث -] [4] ومُقرِفٌ رُفِعَ بالابتداء و " نال العلا " خبره ، و " بجود " من صلة هذا الخبر ، والمسوِّغ للابتداء بالنكرة هنا ، إما كونُها غيرَمرادة بعينها ، وإمَّا كونُها صفةً خَلَفَتْ [5] موصوفَها ، وإمَّا كونُها تقدم عليها معمولُ خبرِها كما قال سيبويه : إنَّ فيها أسدا رابضٌ [6].

ومن خفض المُقرِف ، فعلى أنه فصل بالمجرور بين المضاف والمضاف إليه في الشعر ضرورة .

وأما نصبه فعلى أنه لما تعذّر عنده الفصل بين المضاف والمضاف إليه عدل إلى النصب ، وهذا يدل على جوازه مع الاتصال ؛ لأنَّ النصب لم يكن مع الانفصال إلَّا بعد حصوله مع الاتصال ، لتعذر الفصل بين المضاف والمضاف اليه . وقد حكاها سيبويه لغةً حملًا لها على الاستفهامية [7] ، وإعراب " كم " مع خفض مُقرِفٍ ونصبه .

الرفع بالابتداء والخبر في قوله : " نال العلا " [- والمسوّغ للابتداء بكم مع خفض " مُقرِف " وهي نكرة شيئان :

---

(١) في " ق " " فأما الرفع فكأنه " .
(٢) تكملة من " ح " و " ق " .
(٣) في " ح " و " وكم على هذا ظرف " وفي " ق " " وكم على هذا في موضع نصب على الظرف " .
(٤) مابين القوسين تكملة من " ق " .
(٥) في " ق " " حلفت " .
(٦) الكتاب : ١٤٣/٢ والذى فيه هو : " إنَّ بالطريق أُسداً رابضٌ " وفي ١٣٢/٢ " وإنَّ فيها زيداً قائمًا " ويجوز قائمٌ .
(٧) الكتاب : ١٦١/٢ وانظر ما سبق ص:٦١٥ هامش (١) .

أحدهما : اختصاصها بالإضافة .

الثاني : ما فيها من معنى التكثير ، والمسوّغ للابتداء بها مع نصب مُقْرِفٍ ، ما فيها من معنى التكثير [(١)] وهي في هذين الوجهين لتكثير المفسّر الذى هو مُقْرِف والمعطوف عليه .

وهي في الوجه الثالث لتكثير المرات ، والمقرف والبخيل لم يتوجه عليهما في اللفظ تكثير ، والله أعلم .

وأما البيت الآخر وهو قوله :

كم عَمّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ [فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشَاري](٢)

فإنّه يروى على ثلاثة أوجه : على الرفع والنصب والجر ، وهي خبرية في الأوجه الثلاثة ، فمن جَرَّبها فهي رَفْعٌ بالابتداء ، وكذلك من نصبه بها ، وخبرها في قوله : قد (٣) حَلَبَتْ .

وإعرابها فيمن رفع ما بعدها نصب على الظرف (٤) ، لأنها واقعة على المِرار كأنه قال : كم مرةٍ عمة لك يا جرير وخالة ، أي كثير من المرّاتِ كان هذا ، وعمة مبتدأ موصوف (٥) بالمجرور بعده ، وخالة عطف عليه موصوفة بما بعدها .

وقوله : " قد حَلَبَتْ " خبر عن إحداهما ، وخبر الأخرى محذوف لدلالة هذا المذكور عليه .

---

(١) ما بين القوسين تكملة من " ق " .

(٢) هذا الشطر تكملة من " ح " والبيت للفرزدق وهو في الكتاب : ٢/ ١٦٢ ومعاني الفراء : ١/ ١٦٩ والمقتضب : ٣/ ٥٨ ، والأصول : ١/ ٣١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤/ ١٣٣ ، وشرح ابن عصفور : ٢/ ٤٨ ، والخزانة ٣/ ١٢٦ .

(٣) " قد " ساقطه

(٤) بعد كلمة " الظرف " قرابة من اربع كلمات لم يتضح منها إلّا " قد حلبت " .

(٥) في متن " ق " " موصوف " وصححها في الهامش ب " موصوفه " .

وأمّا قول أبي القاسم : (ومن نصب جعلها استفهامًا) (١) .

فقد رده الناس من جهتين : (٢)

إحداهما : أنّ الفرزدق هاجٍ والهَجْوُ لا يصلح (٣) فيه الاستفهام ، لأنّ المستفهِم غيرُ عارفٍ بحقيقة المستفهَم عنه .

والجهة الأخرى دخول قد في خبرها . وذلك لا يكون في الاستفهام ، لأنّ المستفهِمَ غير محقق ، وهذا ظاهر ، ولعله إنّما قال ذلك : لأنه لم يحضره في الوقت نص الإمام (٤) على أن الخبرية ينصب ما بعدها حملًا على الاستفهامية ، ولو حضره ذلك لم يحتج إلى تكلف هذا الوجه البعيد . والله أعلم .

---

(١) الجمل : ١٣٨ .

(٢) الخلاف في هذه المسألة دار بين أبي سعيد السيرافي والفارسي ، فالسيرافي يرى أنّها استفهامية والفارسي يرى أنّها خبرية ، وتوسط الرَّبَعي في المسألة فقال : الوجه ما قاله أبو علي ، والذي قاله السيرافي مَجَازُهُ على أنه استفهام على وجه الاستهزاء . إصلاح الخلل : ٢٣٢ . وقال ابن خروف : " وقوله : ومن نصب وجعلها استفهاما صحيح " شرح الجمل : ٩٩ لأن ابن خروف حمل الاستفهام على ما حمله عليه الربيعي في توجيه قول أبي سعيد .

(٣) في " ق " " يصح " .

(٤) يريد سيبويه ، وتقدم في تعليقات ص: ٦١٥ هاش: ١

بـــا ب مـــذ و منـــذ (١)

مذ ومنذ يكونان حرفين ولا بدَّ ، في موضعين :

أحدهما : إذا دخلا على آلزمان آلحاضر كقولك : ما رأيتــــه مذ (٢) يومنا ، ومنذ شهرنا .

وَالآخر: إذا دخلا على "كم" آلآستفهامية / كقولك: مـــذ ١٧٥
كم سرت ؟ لأنك أوصلت آلسير إلى "كم" بتوسط "منذ" (٣) وذلك أصل آلحرف ووضعه (٤) .

ويكونان آسمين ولا بدَّ ، في موضعين .

أحدهما : إذا وقع بعدهما آلجملة [الآسمية كقولك : ما رأيته مذ زيدٌ قائمٌ ،

وَالآخر : إذا وقع بعدهما] (٥) آلفعلية (٦) ،كقولك : مارأيته منذ قامَ زيدٌ ،لأنَّ حروف آلجرِّ لا تدخل على آلجمل ، آسميةً كانت أو فعليةً ، وما عدا هذه المواضِعَ (٧) آلأربعةَ فجائزٌ أن يكونا (٨) فيه آسميـــن ، وجائزٌ أن يكونا فيه حرفين ،إلَّا أنَّ آلغالب على "منذ" آلحرفية ،فيكـــون آلغالب عليها أن تَجُرَّ ما بعدها وَآلغالب على "مذ" آلاسمية (٩) فيكون

---

(١) قال آلأخفش : منذ لغة أهل الحجاز ، ومذ لغة بني تميم . شرح آلجمل لابن خروف .
(٢) في الأصل "منذ".
(٣) هكذا في كل آلنسخ ولعل آلأولى "مذ" ليوافق ما سبق .
(٤) انظر الجني الداني : ٢٠٩ .
(٥) تكملة من "ح" و"ق".
(٦) في "ح" و"ق" "آلفعل".
(٧) ساقطة من "ح" .
(٨) في "ح" "يكونا".
(٩) انظر الجنـي آلداني : ٤٦٤ .

الغالب عليها رفع مابعدها ، وإنّما كان ذلك لمكان ما دخلها من الحذف، والحذف ضربٌ من التصرف ،والتصرف يكثر في الأسماء ويندُر في الحروف ، وسيأتي بعد تمام المسألة إنْ شاء الله .

وذُكِرَ (١) أنَّ أبا إسحاق بن مُلكون أنكر ما يقوله النحويون : بأن (٢) الغالب على " منذ " الحرفيةُ والغالب على "مذ " الاسميةُ لمكان الحذفِ ، إنَّ (٣) الحذفَ ضربٌ من التصرف ،و ليس في الحروف أهلية للتصرف ، فقال أبو إسحاق بن مُلكون : لو كانت " مذ " محذوفة من " منذ " لكان الغالب عليها الحرفية أيضًا ، لأنها هي بعينها ولا يوجب الحذف تبدلَ ذاتِ المحذوفِ منه .(٤)

والجواب عن هذا الإلزام : أنَّ "منذ " على وجهين في الاستعمال : اسمية وحرفية إلَّا أنَّ الأكثر فيها الحرفيةُ (٥) لموافقتها "مِنْ " لفظًا ومعنًى ،أما اللفظ ،فإنَّ حروف "من " موجودة فيها ، وأما المعنى فإنّها موضوعة لابتداء الغاية ،أو الغاية كلِّها ، ولا تعطى ذلك (٦) المعنى إلَّا في غيرها ، فلذلك (٧) كان الغالب عليها الحرفية ، ولولا ما وجد فيها من أحكام الأسماء في بعض المواضع ،لم يحكم عليها بالاسمية أصلًا ،وهذا ظاهر إنْ شاء الله ،فإذا أردنا حذف نونها فعلنا

----

(١) في " ق " " وذلك ".
(٢) في "ح " و" ق " "من أن ".
(٣) في " ق " "لأن ".
(٤) انظر قول أبي إسحاق بن ملكون في شرح الجمل لابن الضائع : ٤٥ ،والجني الداني : ٣٠٩.
(٥) بعد كلمة "الحرفية "في "ق " إحالة إلى كلمةٍ في الهامش غير واضحة .
(٦) في "ق " " ولا تعطى من ذلك " بإقحام "من ".
(٧) في الأصل "فلتلك ".

ذلك كثيراً في ٱلاسمية (١) ، لأنَّ فيها أهليةً للتصرف ، وفعلناه* قليلا في ٱلحرفية لعدم ٱلأهلية للتصرف ، فٱلكثرة وٱلقلة إنَّما هما بٱعتبار كثرة الحذف وقلته ، وهذا واضح فتأمله ، فبه يرتفع ٱلإشكال ٱلذي أورده أبو إسحاق (٢) ، وٱلله أعلم .

ثم قال : (ولو ٱستعملت مِن في هذا ٱلباب مكانَ منذُ) إلى آخره (٣) .

هذه ٱلمسألة خلافية بين أهل ٱلبلدين ، فزعم ٱلكوفيون أنَّ "من" ٱلابتدائية تقع موقع "منذ" ، فتقول : ما رأيته من يوم ٱلجمعة ، كما تقول ما رأيته منذ يوم ٱلجمعة ، وٱستدلوا لذلك (٤) بقوله تعالى ﴿ لمسجد أسس على ٱلتقوى مِنْ أول يوم أحق أن تقوم فيه ﴾ (٥) ووجه ٱلدليل من ذلك أن حرف "من" قد دخل على "أول" و "أول" (٦) ها هنا عبارة عن ٱلزمان ، لأنّ أول ٱلزمان زمان ، فصح ٱلاستدلال بٱلآية ، على جواز : ما رأيته من يوم ٱلجمعة .

وأما ٱلبصريون فمنعوا دخولَها على ٱلزمان (٧) ، وتأولوا هذه ٱلآية بأنَّها على حذفِ مضافٍ تقديره "من تأسيس أول يوم (٨) ، فحرف "من" وإنْ دخل على ٱلزمان في ٱللفظ ، فهو داخل على ٱلمصدر في ٱلأصل ، وٱلاعتماد على ٱلأصول دونَ العوارض .

---

(١) في الأصل «الاستعمال سميه» هكذا، ثم شطب «ستعمال» * في الأصل «فعلنا»

(٢) رد على ابي إسحاق مذهبه تلميذه ٱلأستاذ أبو علي الشلوبين رحمهما ٱلله بأن ٱلحذف جاء في ٱلحروف مثل تخفيفهم لإنَّ وأنَّ وكأنَّ وأيضاً فقد حذفوا من لعل أولها فقالوا : عَلَّ انظر شرح ابن الضائع : ٤٥ - ٤٦ والجني الداني : ٣١٠ ، وذكر ٱبن مالك أنّ منذ أصلها مذ بدليلين . انظر شرح التسهيل له : ١/ ٧٣٦- ٧٣٧ وانظر شرح ألفية ابن معطي : ٣٨٢ .

(٣) الجمل : ١٣٩ . (٤) في "ح" و "ق" على ذلك .

(٥) التوبة : ١٠٨ . (٦) "وأول" ساقط من "ق" .

(٧) انظر مذهب أهل ٱلبلدين في شرح ٱلجمل لابن خروف : ١٠٠ ، وشرح الألفيه للشاطبي : ٣/ ٢٠٨ بترقيم حديث .

(٨) في "ق" "فحذف" خطأ .

قال بعض أشياخنا (١) : هذا ٱلتأويل يؤدي إلى ٱلتسلسل، لأنه مهما قدرنا مصدراً، قدرنا قبلَه زماناً، لأنَّ ٱلموضع موضع تأريخ، وٱلتأريخ إنَّما يقع بالزمان دون ٱلمصدر، وإذا جاء بالمصدر، كمَقْدَم ٱلحاجّ، فلا بد من تقدير ٱلزمان، وذلك يؤدي إلى ما لا نهاية له (٢)، فذلك باطل، فقوِيَ ٱحتجاج ٱلكوفيين بهذه ٱلآية، لما ذكرناه، وٱلله أعلم.

ولمَّا رأى ٱلفارسي كثرةَ دخول "من" هذه على ٱلزمان، ارتاب في ٱلمسألة فقال: ينظر فيه، فإنّ (٣) كثر ذلك كثرةً تقتضي ٱلقياس، فٱلقول ما قاله ٱلكوفيون، وإلَّا فٱلقول قول ٱلبصريين (٤)، فهذا تَوَقُّفٌ من ٱلفارسيّ في ٱلمسألة، ولولا أنَّ ظاهرَ كلامِ سيبويهِ ما قاله أبو ٱلقاسم لقلنا في ٱلمسألة بقول ٱلكوفيين، لأنه تأتي مواضعُ يَعْسُرُ فيها ٱلتأويل، وهذا كافٍ في ٱلمسألة إنْ شاءَ ٱلله.

ثم قال: (فيرتفع (٥) ذلك كله - لأنه ماضٍ - (٦) بالابتداء، وخبره مذ) إلى آخره.

جعل أبو القاسم "مذ" من قبيل ٱلظروف، وما بعدها رفعاً بالابتداء خبره "مذ"، وجعل الفارسيّ "مذ" هي الابتداء، وخبرها ما بعدها (٧)، وهما قولان متقاربان (٨)، لأنَّ قول أبي القاسم يترجح

---

(١) أمام هذه الفقرة في هامش "ق" بخط ٱلأصل ما يأتي "أصل آخر: ويلزم على تقديرهم تقدير مصدر قبل ٱلزمان، وعلى الوجه الآخر تقدير زمان قبل المصدر إلى ما لا يتناهى، وكل تأويل يلزم عليه التسلسل، فهو باطل مطلقاً، فلا يفوت إبطال ٱحتجاج الكوفيين".

(٢) في "ح" "الى ما لا يتناهى"، وهذا قول أبي عبد الله بن عبد المنعم فيما سبق: ٣٦٨.

(٣) في "ح" "ان" باسقاط حرف العطف.

(٤) في "ح" و"ق" "فالقول ما قاله البصريون، وانظر الكتاب: ١/١٧. وانظر تخريج قول الفارسي والتعليق عليه: ٣٦٨. (٥) في الجمل: ١٤٠ "فترفع".

(٦) "لأنه ماض" ضرب عليها في نسخة "ق" وهي ثابتة في الجمل.

(٧) الايضاح: ٢٦١، وذلك مثل "ما رأيته مذ يوم الجمعة، وانظر الملخص: ١/٥٢٦-٥٢٧.

(٨) قال في الملخص: ٥٢٧: وهما قولان متساويان.

من جهة اللفظ ،ويضعف من جهة المعنى في بعض المسائل ،وقول الفارسي يترجّح من جهة المعنى ويضعف من جهة اللفظ ،وبيان ذلك أنك إذا قلت : بيني وبين لقائه يوم الجمعة ،على تقدير أبي القاسم ،كان غيرَ/ ١٧٦
صحيح المعنى ، إلّا بتقدير حذف ،كأنه قال : بيني وبين لقائه يوم الجمعة ومابعده إلى الآن ،فظهر فساد المعنى في هذه المسألة ،إلّا على التأويل المذكور ،فهذا وجه ضُعْفه من جهة المعنى ،وأما صحته من جهة اللفظ ،فإنّ " مذ " اسم غيرُ متصرف ،وعدم التصرف يكثر في الظروف والمصادر والمناديات ،ويندُرُ في غيرها ،والدخولُ في أوسعِ البابين واجبٌ ،فلهذا جعلها أبو القاسم من قبيل الظروف ،ليدخل بذلك في أُوسع البابين ،وهذا إنّما يكون فيها (١) ،إذا كان الزمان الواقع بعدها غيرَعدد كما مثلنا ،فإنْ كان عددًا كقولك : ما رأيته مذ يومان ،لم يكن في المسألة إشكال من طريق المعنى (٢).

وأما على طريقة الفارسي ،فإنّه يقدرها بأمد إنْ كان الزمان الواقع بعدها عددًا ، وبأول إنّ كان غيرَعدد ،مثاله : ما رأيته مذ يومان ،أيِ أمد ذلك يومان ،وما رأيته مذ يوم الجمعة ، أيِ أول ذلك يوم الجمعة ،وهذا معنى صحيح .

وأما ضُعفه من جهة اللفظ ، فإنّ " مذ " على قوله من قبيل الأسماء التي يندر فيها عدمُ التصرف نحو : أيمن الله ،ولعمر الله ،فلزم على قوله الدخول في الباب النادر فيه عدمُ التصرف ،فهذا وجه ضعفه من طريق اللفظ ، فهما قولان متقاربان ،والله أعلم.

---

(١) في " ق " " فيما " واضحة.
(٢) في " ق " " من جهة طريق المعنى ".

وقال بعض آلناس : إنَّ المرفوع بعدهما فاعل بفعل مضمر ، (١- كأنه : ما رأيته مذ كان يومُ الجمعة -١) ، وهو باطل ؛ لأنه مهما قدرنا فعلاً (٢) لزم تقدير زمان قبله ،لأنهما موضوعان لِآبتداء آلغاية في آلزمان ،فلا بدَّ من تقديره ،وهذا يؤدي إلى ما لا نهاية له فكان باطلا ، وآلله أعلم.

ثم قال : (وتقول فيما أنت فيه بآلخفض : ما رأيته مذ يومنا) (٣) إلى آخره.

زعم بعض آلنحاة أنها ظرف إذا جرَّت ما بعدها ،لأنها قد ثبتت لها آلآسمية إذا آرتفع مابعدها وآلأصل بقاء ما كان على ما كان ، فوجب آستصحاب آلحكم آلثابت لها قبل أن تجُرَّ مابعدها (٤) ، ورده آبن عصفور بأنَّ آلظرف إذا نفي عنه آلفعل آستغرقه آلنفي ولم يتعدَّه ، كقولك : مارأيته يوم آلجمعة ، فقد آستغرق آلنفي جميعَ أجزاء يوم الجمعة ،ولم يتعدها ، وإذا نفيتَ آلفعلَ قبل " مذ " لم يستغرقها ،وتعداها ،فإذا قلت : ما رأيته مذ يوم آلجمعة ،فلا بدَّ أن تكون رأيته في جزء من يوم آلجمعة ، ثم لم تره إلى زمانك آلذي أنت فيه ،فقد رأيت تعديَ آلنفي لها وامتناع آستغراقه ،فلو كانت ظرفاً لكان حكمها حكم آلظرف فيما ذكر ، فلما اختلف آلحكمان دلَّ على فَسَادِ قول من قال فيها (٥) بآلظرفية ،فلما ظهر فساد هذا آلقول تعينَ صحةُ قول آلجماعة في أنها حرف ،إذا جرَّت ما بعدها ،واسم إذا رَفَعَتْ (٦) . وآلله أعلم.

(١-١) ساقط من " ح ".
(٢) في " ق " " رافعا " وهو صحيح أيضا.
(٣) الجمل : ١٤٠.
(٤) هذه المسألة نقلها آلشاطبي عن أستاذه دون آلإشارة إلى ذلك. انظر شرح آلألفية ٣/ ٢٠٧ بترقيم حديث.
(٥) " فيها " ساقطة من " ح ".
(٦) انظر شرح آبن عصفور ٢/ ٥٤.

وهذا ٱلذى أورده ٱبن عصفور لا يلزم ٱلقائل بالظرفية ؛لأن ذلك ٱلمعنى موجود فيها إذا ٱرتفع مابعدها وهي هُنَالِك ٱسمٌ أوظرفٌ ،ولم يوجب ذلك أن تكون حرفًا ،وإنَّما وجب أن تكون كذلك من جهة أنَّها كلمة موضوعة لٱبتداء ٱلغاية ،أوللغاية كلِّها ، فكل كلمة لها حكم نفسها ٱلذى وضعت له ،وٱلذى يعتمد عليه في أنها حرف ،إذا جرَّت ما بعدها أنها كلمة لا معنى لها إلَّا في غيرها ،لم توجد إلا مبنيةً ،ليس لها حكم من أحكام ٱلأسماء في ذلك ٱلموضع ،فوجب ٱلقول بٱلحرفية ،وقد كان ينبغي أن يحكم عليها بذلك [ٱلحكم](١) إذا ٱرتفع مابعدها ،لولا أن فيها هنالك حكما من أحكام ٱلأسماء ،وهو ٱستقلال ٱلكلام بها مع ما بعدها ، وليست بفعل ،كذا ينبغي أن يقال في ٱلمسألة لاما قاله(٢) ٱبن عصفور ، وٱلله أعلم.

مسألة : وأما بناؤها ،فإنْ كانت حرفًا محذوفة ٱلنون ،فلاسؤال ، لأن أصل ٱلحروف ٱلبناء ،وأصل ٱلبناء السكون ،وأما مع ثبات ٱلنون ، فلا سؤال في ٱلبناء ،وإنَّما يسأل عن بنائها على حركة ،وعن الٱختصاص بتلك ٱلحركة .

فيكون ٱلجواب عن بنائها على حركةٍ : أنْ [كان](٣) قبل آخرها ساكنًا ،ويكون ٱلجواب عن الٱختصاص بٱلضمة دون غيرها من ٱلحركات : إرادة ٱلإتباع لضمة ٱلميم(٤) ، ولم يعتدَّ بالنون لسكونها ،وأما إنْ كانت ٱسمًا فيسأل عن بنائها ،ويكون الجواب أنها أشبهت "مذ "(٥) ٱلحرفية

---

(١) زيادة من "ح ".
(٢) في ٱلأصل "لا مقالة " وقول ٱبن عصفور هذا وٱلرد عليه نقله ٱلشاطبي في شرح ٱلألفية : ٣/٢٠٧ .
(٣) تكملة من "ح ".
(٤) انظر شرح ألفيةابن معطي : ٣٨٢ .
(٥) ساقطة من "ح ".

في لفظها وأصل معناها ،وهذا من أسباب البناء .

ويبقى سؤال بعد هذا السؤال / في " منذ " وهو ١٧٧
بناؤها على حركة ،وكون تلك الحركة ضمةً ،فيجاب عن السؤالين بما تقدم في الحرفية ، فإن لقي " مذْ " ساكنٌ من كلمة أخرى كقوله : مارأيته مذُ اليوم ،فالوجه تحريكها بالضم ،وقد تحرك بالكسر على أصل التقاء الساكنين ،والأول أوجه ،لأنها حركة الأصل ،والكسرة أجنبية ،وحركة الأصل مقدَّمة على الحركة الأجنبية .

مسألة : إذَا جرّت "مذ "(١) ما بعدها ،فالكلام كله حينئذ جملة واحدةً ،لأنها مع ما بعدها جار ومجرور متعلق بالفعل الذى قبلها ، وإذَا ارتفع ما بعدها ،فالكلام كله جملتان ،الأولى فعلية ،والثانية اسمية(٢) ،واختلف في هذه الجملة الاسمية هل لها موضع من الإعراب ، أو لا ؟

فقال الأستاذ أبو الحسين : لا موضع لها من الإعراب(٣) ،وإنَّما هي مفسِّرةٌ لمقدار الزمان الذى اقتضاه ما قبلها ،لأنك إذا قلت : مارأيته ، دلَّ على انقطاع الرؤية في زمان لا يدرِي السامع من اللفظ ما(٤) مقداره ، فجاءت الجملة الثانية مفسِّرة لهذا المعنى ،كما قيل في قوله تعالى : ﴿ وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم ﴾(٥) وذلك(٦)

---

(١) "مذ " في "ق " "منذ ".
(٢) ساقطة من "ق ".
(٣) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٣٨٢ .
(٤) "ما " ساقطة من "ق ".
(٥) المائدة : ٩ .
(٦) في الأصل " وذكر " والمثبت من "ح " و "ق " وشرح الشاطبي ٣/٩ ٢٠ .

أن هذه الجملة الثانية مفسِّرة للموعود الذى هو مفعول ثانٍ لوعد ، لمَّا استحال أن تكون هذه الجملة مفعولاً ثانيا لوعد ، لأنَّ "وَعَدَ" من باب أعطى ، والمفعول الثاني في باب أعطى لا تقع الجملة موقعَهُ ، وإنَّما ذلك لباب ظننت وسائر ما يدخل على المبتدأ والخبر (١) ، وهذا بيِّن إنْ شاء الله .

وقال بعضهم : موضعها نَصْبٌ على الحال ، [أي ما رأيته متقدما] (٢) أي ما رأيته متقدما زماني (٣) ، لأنَّ انقطاع الرؤية متصل بزمانه الذى هو فيه ، والأول أظهر ، والله أعلم .

مسألة (٤) : لا يجوز العطف على الزمان المخفوض بمذ أو منذ مطلقا ، متقدما كان المعطوف على المعطوف عليه في المعنى ، أو متأخرا ، لِمَا في ذلك من التناقض والتدافع ، فلو قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، ويوم السبت لم يجز ، لأنَّ قولك : ما رأيته منذ يوم الجمعة يقتضي أنك لم تره يوم السبت ، لِأَنَّ النفي يتعدى المخفوض بمذ ومنذ إلى زمانك الذى (٥) أنت فيه ، وقد تقدم ذلك (٦) ، وقولك بعده : ويوم السبت يقتضي أنك رأيته في جزء منه من حيث هو مخفوض بمذ أو منذ ، والمخفوض بمذ أو منذ محل انقطاع الفعل ، فكان ذلك متدافعا ، فوجب اجتنابه ، وكذلك لو قلت : ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس ، لأنك لما (٧) قلت :

---

(١) قول الأستاذ هذا بنصه نقله الشاطبي في شرح الألفية : ٣/ ٢٠٩ وعزا هذا الرأى في همع الهوامع : ٣/ ٢٢٣ للجمهور .
(٢) ما بين القوسين تكملة من "ح" .
(٣) هو مذهب السيرافي كما في همع الهوامع : ٣/ ٢٢٤ . وقد استفاد الشاطبي من أستاذه في هذا الموضع .
(٤) انظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٥٧ .
(٥) في الأصل : "التي" .
(٦) انظر ما تقدم ص
(٧) في "ح" "لو" .

ما رأيته مذ يوم الجمعة ،أعطى أنك رأيته في جزء منه من حيث هو محل انقطاع الرؤية ،وقولك بعده : ويوم الخميس يعطى أنك لم تره يوم الجمعة أصلاً ،لأنّ المعطوف على مخفوض " منذ " مخفوضٌ بها في الحكم ،والمخفوض بها يتعداه النفي إلى زمانك الذى أنت فيه ،فكان ذلك متدافعا ،فوجب امتناعه.

فإنْ كان ما بعد "مذ" أو "منذ" مرفوعًا فلا يخلو أن يقصد بهما الغاية كلّها أو ابتداؤها ،فإن قصدت الغاية كلّها جاز العطف عليه مطلقا ،متقدما كان في المعنى على المعطوف عليه أو متأخرا عنه ،ويجوز النصب[1] بإضمار فعل من غير شرط ،لأنه لا تدافع في شيء من ذلك ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما رأيته مذ يوم الجمعة ،ولا[2] يوم السبت ولا[3] يوم الخميس ،فإن معناه : ما رأيته مذ ثلاثة أيام ،لأنك قصدت الغاية كلّها ،ولا إشكال في ذلك فإنْ قصدت ابتداءَ الغايةِ امتنع ذلك كله مطلقا ، متقدما كان المعطوف على[4] المعطوف عليه في المعنى أو متأخرًا ،لأنّ فيه التدافعَ المذكورَ قبلُ.

ولا يجوز أيضاً نصبه بإضمار فعل إلّا بشرط أنْ يكون المعطوف متقدما في المعنى على المعطوف عليه ،وغيرَ متصل بما بعده[5] "مذ" كقولك : ما رأيته مذ[6] يوم الجمعة ويوم الأربعاء ،كأنك قلت : وما رأيته[7] يوم الأربعاء أيضا ،فتأمل ذلك فإنّ فيه غموضاً . والله المستعان.

---

(١) انظر همع الهوامع ج : ٢٢٣/٣ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور: ٦١/٢ .

(٢) في "ح" و"ق" نصبه.

(٣و٢) ساقطة من "ح".

(٤) "المعطوف على" ساقطه من "ح".

(٥) في "ح" و"ق" "بعد" بدون ضمير.

(٦) في "ح" "منذ".

(٧) في "ح" "ما رأيته" بإسقاط الواو.

مسألة : إذا قلت : ما رأيته مذ قام زيد ، فلا بد من تقدير زمان بين " مذ " والفعل ، كأنه : ما رأيته مذ زمان قام زيد (١) ، وهذا الزمان المقدر ينبغي أن يقدر مرفوعا ، لأنك إذا قدرته مرفوعًا كانت "مُذْ" اسما (٢) من أسماء الزمان ، وأسماء الزمان تباشر الأفعال ، ولا ينبغي أن يقدر مخفوضا ، لأنك إذا قدرته / مخفوضا كانت " مذ " ١٧٨
حرفَ جر ، وحروف الجر لا تباشر الأفعال إلّا في مواضع معلومة ؛ لا يقاس عليها ، لأمر أوجب ذلك هو معدوم هاهنا .

فنظرُ من قال : لا يجوز العطف على هذا الزمان المقدر لا مرفوعا ولا مخفوضا ، لأنَّ الرفع فيه ليس بأولى من الجرِّ ، ولا الجر أولى من الرفع ، نظرٌ ضعيف من جهتين :

إحداهما : جواز تقديره مجرورا قبل الفعل ، لأنه يقتضي دخولَ حرفِ الجر على الفعل كما ذكرناه ، وقد منعه الحذاق في هذا الموضع.

والجهة الأخرى : أنه لو كان مما يصح تقديره مجرورا لم يمتنع العطف عليه من هذه الجهة ، لأنَّ العطف على المقدر كان يكون على حَسَبِ التقدير فيه ، كما قالوا في مسألة : ماذا (٣) فعلت ؟

فإنَّ الجواب يكون على حَسَبِ تقدير المجيب ، فإنْ قدر " ذا " موصولا ، كان الجواب مرفوعا ، وإنْ قدر " ماذا " قبل الفعل مركبا كان الجواب منصوبا ، وعليه القراءتان ﴿ يسألونك ماذا ينفقون قل العفو ﴾ (٤) رفعا على التقدير الأول ، ونصبا على التقدير الثاني ، فاعرف ذلك والله المستعان .

---

(١) انظر همع الهوامع : ٢٢٣/٣ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٦١/٢ .
(٢) " مذ اسما " ساقطة من " ح " .
(٣) في " ح " " فإذا " خطأ .
(٤) البقرة : ٢١٩ والقراءتان اللتان أشار إليهما هي قراءة أبي عمرو ، فرفع " العفو " والباقون نصبوه ، انظر حجة القراءات : ١٣٣ .

باب الجمع بين إنَّ وكـــان (١)

نبه بهذا الباب على امتناع الإعمال بين الحرف والفعل ، لِمَا يؤدي إليه من الإضمار في الحرف ، وإنَّما يتصور الإعمال بين الفعلين وما جرى مَجْراهما ، فإذا اتفق اجتماع إنَّ وكان ، لزم تقديمُ إنَّ على كان ، اعتبارا بأنّ لها صدرَ الكلام ، وتأخيرُ كان اعتبارا بأنها شبيهة بظرف الزمان من حيث هي مجرّدة له ، فكأنها من أسمائه ، فلذلك وجب هذا الترتيب المذكور ، والله أعلم .

فنقول : إنَّ زيداً كان قائما ، فتكون كان مع اسمها وخبرها في موضع رفع على أنها خبر إنَّ ، فتكون كل واحدة منهما في حال الاجتماع على حكمها (٢) في حال الافتراق ، وهذا هو أجود الوجهين ، وفيها وجه آخر وهو: أن تُلْغَى كان وترفعَ مابعدها على أنه خبر إنَّ (٣) ، وقد جوز بعض النحاة رفع "زيد" بعد "إنَّ" على الابتداء ، ومابعده خبر على أن يكون اسمها محذوفًا ، كأنه قال : إنَّه زيد كان قائما (٤) ، وهو ضمير الأمر والشأن ، وهذا لا يجوز إلّا في الشعر كقوله (٥) :

إنَّ مَنْ يدخلِ الكنيسةَ يومًا ... يَلْقَ فيها جآذرًا وظِباءً

---

(١) انظر هذا الباب في المذكر والمؤنث لابن الانباري : ٦٠٧ .

(٢) في "ق" "حالها" .

(٣) الكتاب : ١٥٣/٢ .

(٤) في "ح" "انه زيد قائم" فقط .

(٥) البيت ينسب للأخطل عند بعضهم انظر الحلل : ٢٨٧ ، وشرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي : ١٢٢ . وليس في شعره بشرح السكرى ، وكذا قال البغدادى وغيره ، وقال : ولعله في رواية أخرى . الخزانة : ٢١٩/١ وهو في الجمل : ٢١٥ ، وأمالي ابن الشجرى : ٢٩٥/١ ، وشرح الجمل : ٤٤٢/١ وضرائر الشعر : ١٧٨ ، والمقرب : ١٠٩/١ ، ٢٧٧ ، والبسيط : ٤٣٥ ، والملخص : ٢٥٤ ، والمغني : ٥٦ ، ٧٦٧ .

وجوّز (١) سيبويه ذلك في الكلام بشرط الفصل بمجرور ، أو ظرف كقولك : إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ (٢) ، كأنه قال : إنّه بك زيدٌ مأخوذٌ (٢).

وحَكَى عن الخليل أنها لغة (٣) ، وحَكَى أيضاً مَنْ حكى الوجهَ الأوّل من هذين الوجهين أنه يجوز رفع قائم بعد كان ، على أن يكون اسمها ، والخبر محذوف ، كأنه قال : إنَّ زيداً كانَهُ قائم ، فقائم مرفوع بكان ، والضمير المتصل بها خبرها ، وهو من باب القلب ، وكان أصله كان قائمٌ زيداً ، ثم أضمرت زيدً (٤) على ما تقدم (٥) ، وفيه الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، فهو من ضرائر الشعر كما قال (٦) سيبويه فالوجه ما تقدم في صدر الباب ، والله أعلم.

(ثم قال : إنَّ القائمَ أبوه كان منطلقةً جاريته) (٧) إلى آخر الفصل .

يجوز في كان هنا الزيادة ، والنقصانُ أجوَد ، فيجوز في الخبر الذى بعدها وجهان ، الرفع والنصبُ ، فالنصب على أنه خبرها ومابعده فاعل به ، والرفع على أنّه خبرٌ مقدم ومابعده مبتدأ والجملة خبر "كان" فَإِنّ جعلت كان زائدة وهو الوجه الثاني كان هذا الخبر مرفوعا لا غيرُ ، على وجهين :

---

(١) في "ح" أجاز.
(٢) في "ق" " لمأخوذ ".
(٣) الكتاب : ١٣٢/٢.
(٤) الكتاب : ١٣٤/٢.
(٥) من "ح" "اضمر ذلك".
(٦) في "ق" "كما تقدم".
(٧) في "ح" و "ق" "كذا قال".
(٨) الجمل : ١٤١.

أحدهما : أن يكون خبر "إنَّ" ومابعده فاعل به.

وٱلآخر : أن يكون ما بعده مبتدأ، و"كان" هو خبرا عنه مقدما، وٱلجملة "خبر "إنَّ" و"كان" ملغاة ليس لها عمل، في لفظ ولا موضع، وعلى ما ذكرته تتفرع مسائل في هذه ٱلمسألة: أن تثني منطلقا (١) وتجمعه إنْ كان منصوبًا على خبر كان، لكن هذا ٱلوجه، من تثنيته وجمعه إنَّما هو على لغة أُكلوني ٱلبراغيثُ، وهي لغة قليلة، فٱلوجه إفراد "منطلقا" إذا نصبته على خبر كان، فَإِنْ رفعته فلا يخلو أن يكون خبرًا لإنَّ على زيادة "كان" أوخبرا متقدما لما بعده، فعلى ٱلأول يلزم إفراده لرفعه ٱلظاهر، إلَّا على تلك ٱللغة ٱلمذكورة فيثنى عليها ويجمع، إنْ كان الثاني مثنى أو مجموعًا، وعلى ٱلثاني يلزم أن يكون مطابقا لما بعده (٢)، وهذا [كله] (٣) بين إنْ شاء ٱلله.

مسألة : مما يسأل عنه في هذه ٱلمسألة هل ٱلألف وٱللام / ٱسم موصول أوحرف موصول؟ فمن قال: إنَّه حرف [موصول] (٤) أوجب أن يكون ٱلضمير ٱلمضاف إليه ٱلأب عائداً إلى موصوف محذوف، كأنه قال: إنَّ ٱلرجل ٱلقائم أبوه، ومن قال: إنَّه ٱسمٌ موصول (٥) أوجب أن يكون ٱلضمير عائدًا إلى ٱلألف واللام، لأنها ٱسمٌ بمعنى ٱلذى، وعلى هذا ٱلمذهب أكثر ٱلناس، وٱلله أعلم. ١٧٩

---

(١) في "ح" كلمة أخرى لا يوافق رسمها رسمَ "منطلق".

(٢) انظر ٱلمسألة في شرح ٱلجمل لابن خروف : ١٠١، وشرح ٱبن ٱلضائع : ٤٦/ب.

(٣) زيادة من "ح" و"ق".

(٤) زيادة من "ح" و"ق" وممن قال بحرفية "ال" ٱلأخفش وٱلمازني انظر المساعد : ١/٩٤، والتذييل والتكميل : ١/١١٦/أ الاسكريال وانظر حواشيَ المفصل للشلوبين : ٤٧٤، ٧٥ ومابعدها. وٱلجمهور على أن "ال" ٱسمٌ.

(٥) في ٱلأصل "فوصف" خطأ.

فإذا قلت : إِنَّ ٱلقائم أبوه كان منطلقة جاريته ،وإِنَّ القائم أبواهما كانا منطلقة جاريتاهما ،وإِنَّ القائمَ آباؤهم كانوا منطلقة جواريهم ،كان هذا ٱلضمير ٱلمفرد ، وٱلمثنى ،وٱلمجموع منزّلًا على ما ذكرناه من ٱلقولين فٱعرف ذلك ، وٱلله أعلم.

باب الفصل ويسميه الكوفيون العِماد

إنَّما سماه البصريون فصلا لرفع أحد الاحتمالين في نحو قولك: زيد القائم، فالقائم ها هنا يَحْتَمِلُ أمرين عند السامع، أن يكون خبراً، وأن يكون صفةً، فجيء بالفصل لرفع توهم الصفة (١)، وحُمِلَ على هذا (٢) سائرُ مسائلِ الباب مما ليس فيه احتمال؛ ليجرى الباب كله على أسلوب واحد، كما فعل في غير موضع من أبواب العربية، وإلى هذا الفرض ترجع تسمية الكوفيين له عِمادًا؛ لأنه يعتمد عليه في البيان، وإنَّما هو خلاف في عبارةٍ، والله أعلم.

فصل: اعلم أنَّ ضمائر الرفع المنفصلة وهي اثنا عَشَرَ ضميرا تَقَعُ فصولاً بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله ذلك بثلاثة شروط. (٣)

أحدها: أن يكون المبتدأ معرفةً.

والثاني: أن يكون الخبر معرفةً، أو نكرةً تشبه المعرفة؛ وهي أفعل التفضيل، ومثلك وشبهك، ونحو ذلك.

والثالث: أن يكون الفصل مساوياً للمبتدأ في إفراده وتثنيته وجمعه، وتذكيره، وتأنيثه، وغَيْبَته، وحضوره.

وقد زاد بعض النحاة في الشرط الأول: أن يكون نكرة تشبه

-------------------- ----

(١) انظر الكتاب: ٣٨٩/٢.
(٢) في "ح" "على مثل هذا".
(٣) انظر الكتاب: ٣٩٢/٢، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٦٦٧ - ٦٦٨، والملخص: ٥٩٤، وشرح الجمل لابن الضائع: ٤٧.

المعرفة كما قلناه [- في الخبر -] (١) وليس ذلك بالمشهور (٢) ،وظاهر كلام (٣) أبي القاسم ما ذكرناه .

فصل : تتعين الفصلية في موضعين :

أحدهما : في (٤) باب ظننت إذا كان المفعول الأول اسما (٥) ظاهرًا كقولك : ظننت زيدًا هو القائم ، فهو ها هنا لا يتصور فيه غير الفصلية ،لأنّه لا (٦) يصح [- فيه -] (٧) أنْ يكون توكيدًا لما قبله ؛ لأنّ الظاهر لا يؤكَّد بالمضمر (٨) ،ولا تصح فيه البدلية ،لأنّ الأوّل منصوب، و "هو" ضمير رفع ،ولا أنْ يكون مبتدأً ،لأنّ ما بعده منصوبٌ ،فلما انتفت هذه الأوجه تعينت الفعلية .

والموضع الثاني : إذا دخلت عليه اللام الفارقة بين إن المخففة من الثقيلة ،وإن النافية ،وذلك في بابين : باب ظننت ،وباب كان ، كقولك : إنْ ظننتك لأنت القائم ،وإن كنت لأنت القائم ، فأنت ها هنا لا يتصور فيه غيرُ الفصلية ،ألَا ترى أنّه لا تصح فيه البدلية ،ولا التوكيد ، لأنهما من توابع الأول ،وهذه اللام الفارقة لا تدخل على المبتدأ ،

---

(١) تكملة من "ح" و"ق".
(٢) مثل: ما أظن أحدا هو خيرا منك ،وما أظن أحدًا مثلك بنصب خير ومثلٍ . ذكر ذلك سيبويه عن أهل المدينة . انظر الكتاب : ٢/ ٣٩٦ ،والمساعد : ١/ ١٢١.
(٣) ساقطة من "ح".
(٤) ساقطة من "ق".
(٥) ساقطة من "ق" .
(٦) ساقطة من "ح" .
(٧) زيادة من "ح" و"ق".
(٨) قال في الكتاب: ٢/ ٣٩٠ " ... وقد زعم ناس أنّ هو ها هنا صفة، وليس من الدنيا عربي يجعلها ها هنا صفة للمظهر.

ولا على ٱلـذى سيق [١] له ، وإنَّما تدخل على ٱلخبر وما سيق للخبر ، وٱلفصل لم يؤت به للمبتدأ ، وإنَّما سيق للخبر ليفصل به بينه وبين ٱلصفة ، فلذلك تعينت ٱلفصلية ، وٱلله أعلم .

وما عدا هذين [٢] ٱلموضعين ٱلمذكورين فإنَّ ٱلفصلية فيه على طريق ٱلاحتمال ، فإذا قلت : زيد هو ٱلقائم ، فإنّ " هو " ها هنا يَحْتَمِلُ ثلاثة أوجه : أن يكون فصلا ، وأن يكون بدلا ، وأن يكون مبتدأ مخبراً عنه بما بعده ، وإذا قلت : إنّ زيدًا هو ٱلقائم ، فإنه يحتَمِلُ وجهين : أن يكون فصلا . وأن يكون مبتدأ ، وإذَا قلت : إنك أنت ٱلقائم ، فإنّه يَحْتَمِلُ ثلاثة أوجه ، الوجهين المذكورين ، وٱلثالث : أن يكون توكيدا لما قبله ، فإنْ قلت: كيف يؤكد ٱلمنصوب بالمرفوع ، وحق ٱلتوكيد أن يتبع ما قبله [٣] في ٱلإعراب لفظا أو محلا .

فالجواب أن ضمير ٱلرفع يؤكَّد به ٱلضمير مطلقا ٱعتبارًا بأن ٱلأصل فيه أن يكون بلفظ ٱلمرفوع وٱلله أعلم.

وإذا قلت : ظننتك أنت ٱلقائم ، فإنَّه يحتمل وجهين :

أن يكون فصلا ، وأن يكون توكيداً على ما ذكرناه ، فقد رأيت ٱلاحتمال في هذه ٱلمواضع ٱلمذكورة . وعرفت بذلك أنه لا يتعين إلَّا في ٱلموضعين ٱلمذكورين على ما فسرناه . وٱلله أعلم.

مسألة [٤] : اختلف ٱلناس في بقاء ٱسمية هذا ٱلفصل وتجـرّده

---

(١) في " ح " و " ق " " ما سيق " .

(٢) ساقطة من " ح " و " ق " .

(٣) " قبله " ضرب عليها في " ح " وكتب أمامها في ٱلهامش " مابعده " وهو خطأ .

(٤) في " ق " " فصل " .

منها إلى ٱلحرفية على قولين : فظاهر (١) ٱلخليل بن أحمد بقاء الآسمية ؛ لأنه قال : وعظيمٌ - وٱللهِ - جعلُهم هو وأخواتِها فصولاً (٢) ، وإنّما / استعظم ذلك ، لِأنّها عنده أسماء وليس لها موضع من ٱلإعراب ، ١٨٠
وهذا على خلاف ٱلأُصول ، وذهب قوم إلى تجردها من الآسمية إلى ٱلحرفية ، منهم أبو الحسن بنُ ٱلباذِش (٣) آعتباراً بٱنتفاء ٱلإعراب عن محلها .

وتعلق ٱلخليل ومن قال بقوله بأنّ ٱلاصلَ بقاء ما كان على ما كان ، ولا يقدح في هذا آنتفاءُ ٱلإعراب عن ٱلمحل ؛ لأنّ ٱلإعراب سببه ٱلتركيب ، وهذه ٱلفصول مجردة من ٱلتركيب ، فلما آنتفى عنها سبب ٱلإعراب وهو التركيب ، وجب آنتفاء ٱلإعراب عن محلها ، إذْ معلوم أن ٱلمسبب يدور مع سببه نفياً وإثباتاً ، فهذا هو ٱلاصْح ، وٱلله أعلم .

مسألة : ظننت زيداً هو القائمةُ جاريته ، نصباً في ٱلقائمة ورفعا ، فأما ٱلنصب فعلى وجه واحد ، وهو أن يكون مفعولا ثانيا لظننت ، بشرط أن تكون ٱلالف وٱللام لزيد ، ولفظ " هو " فصل لا غيرُ ، كأنه قال : ظننت زيداً هو ٱلذي قامت جاريته ، ولا يجوز أن تكون ٱلالف وٱللام في هذا ٱلوجه للجارية ، لأنها حينئذ بمعنى ٱلتي ، و " ٱلتي " لفظ مخصوص بٱلمؤنث ، فلا يخبر به عن مذكر في وجه من ٱلوجوه .

وأما الرفع وهو ٱلوجه ٱلثاني فعلى ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون هو مبتدأ (٤) ، وٱلقائمة خبر سببي ، وٱلالف وٱللام لزيد ، وٱلجملة مفعول ثانٍ لظننت ، كأنّه قال : ظننت زيدا هو ٱلذى قامت جاريته .

---

(١) في " ق " وهامش ٱلأصل عن نسخة أخرى " فرأى " .

(٢) الكتاب : ٢/ ٣٩٧ . وانظر المساعد : ١/ ١٢٠ وينسب هذا المذهب للبصريين . انظر ٱلإنصاف : ٧٠٧ . والجني الداني : ٤٤٥ .

(٣) وهو مذهب آبن عصفور وعليه أكثر ٱلنحويين . انظر شرح ٱلجمل له : ٢/ ٦٥ ، والمساعد : ١/ ١٢٠ .

(٤) في " ح " و " ق " ٱلمبتدأ .

وآلثاني : أن يكون آلقائمة مبتدأ ،وفيها [1] ضمير مستتر يعود إلى آلموصول ،وهو آلا ألف وآللام ،وآلجارية آلخبر.

وآلثالث : أن تكون آلجارية هي آلمبتدأ ،وآلموصول خبر مقدم ، والجملة خبر " هو " وهو وخبره مفعول ثانٍ لظننت ،غير أنه لا يصح هذان آلوجهان ،إلاَّ بشرط أن تكون آلا ألف وآللام للجارية ،لا ألنها حينئذ بمعنى آلتي ،فتأمل ذلك.

مسألة ابن أبي العافية : فيها أربعة أوجه :

أحدها : هند زيدٌ آلضاربها ، هذا على أن آلا ألف وآللام، وآلصفة لزيد ،كأنه هندٌ زيدٌ آلذى ضَرَبَهَا ،فلذلك لم يظهر آلفاعل ، لجريان آلصفة على صاحبها.

الثاني : هندٌ زيدٌ الضاربتُهُ هي ،هذه على أن آلا ألف واللام والصفة لهندٍ ،فالضاربته مبتدأ ،وهي خبره أو بآلعكس [2] ، كأنّه آلتي ضربته هي ،ولا يبرز الفاعل؛ لجريان آلصفة على صاحبها.

والثالث : هندٌ زيدٌ الضاربته هي ، فهي فاعل برز ،لجريان آلصفة على غير صاحبها ، لأنّ آلا ألف وآللام لزيد ،وآلصفة لهند. [3]

وآلرابع : هندٌ زيدٌ آلضاربها هو هي ،فآلا ألف وآللام لهند ، وآلصفة لزيدٍ ،فيجب أن يكون [هي] [4] خبرا عن آلموصول ،أو بآلعكس، وهو فاعل بَرَز ، لجريان آلصفة على غير صاحبها ،فهذه أربعة أوجه فتأملها ، فإنّ فيها غموضاً وآلله آلمستعان.

---

(١) في " ح " فيه .
(٢) في " ق " " وبالعكس ".
(٣) في " ح " " لهند " خطأ.
(٤) تكملة من " ح ".

بـــاب الإضـــافَـــة

الإضافة على وجهين ، إضافة فعل إلى اسم ، وإضافة اسم إلى اسم ، فالضرب الأول لا يكون إلاّ بحروف الجر الموضوعة لذلك ،وقد تقدم ذلك مستوفًى في باب حروف الخفض (١) .

وأما الضرب الثاني ،فهو أن يحل الثاني من الأول محل تنوينه ، حقيقة كغلام زيد ، أو حكما كقولك : كم كتابٍ عندك ؟ ، وهذا الضرب على قسمين :

أحدهما : ما إضافته محضة ،وهي التي يراد بها تعريف الأول أو تخصيصه ،كغلام زيد وغلام امرأة .

والضرب الثاني : لا يتعرف بها الأول ،ولا يتخصص ، ولكن يكون المضاف مع المضاف إليه كما كان قبل ذلك ،وهذا المعنَى أرادَ ابنُ عصفورٍ بقوله : لأنّ الإضافة غيرَ المحضة لا تخصص ولا تعرِّف (٢) .

قال ابن الضائع : أما قوله : لا تُعَرِّفَ ،فصحيح ،وأما قوله : ولا تخصص ،فباطل ،لأنك إذا قلت : هذا ضارب امرأة ،فقد خصصت المضاف بالمضاف إليه ،مع كون الإضافة غيرَ محضة (٣) . وهذا تحامل

---

(١) في " ق " " الجر ".

(٢) شرح الجمل : ٢/ ٧٠.

(٣) لم أجد ما نسبه لابن الضائع في شرحه للجمل في باب الإضافة ، ولا في باب اسم الفاعل بل المثبت في شرحه للجمل بخلاف ما ذكر عنه فذكر أنّ إضافة اسم الفاعل هي إضافة تخفيف لا تخصيص ، لأنّ "التخصيص حاصل مع النصب " ٢٤/ب وانظر : ٢٥/ب، ولعل ما نقله عن ابن الضائع في موضع آخر لم أهتدِ إليه أو في كتاب آخر . والله أعلم.

من ابن الضائع ،لأنّ هذا (١) التخصيص قد كان موجودا قبل حصول الإضافة ،فلما أضفت بقي التخصيص على ما كان عليه ،فلم تحدث الإضافة شيئًا (٢) ،فلم يصنع ابن الضائع في هذا الموضع شيئًا ،فالصحيح ما قاله ابن عصفور ،وإليه وقعت الإشارة بما ذكرنا في العبارة .

وهذا الضرب من الإضافة محصورٌ في أربعة أبواب :

/ أحدها : باب اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال . ١٨١

والثاني : باب الصفة المشبهة به. (٣)

والثالث : أفعل التفضيل ،وفي هذا الضرب اضطراب ، فقال ابن عصفور : إنَّ إضافته غير محضة (٤) . وهو ظاهر في الإيضاح (٥) ،وقال أبو الحسن بن الضائع : مذهب البصريين أنَّ إضافته محضة ،وهو ظاهر كلام سيبويه ،لأنّه قال في الكتاب : لو قلت : هذا زيدٌ (٦) أسوَد الناس لم يجز ،لأن الحال لا تكون إلَّا نكرةً (٧) ،وأما الأستاذ أبو الحسين فقال: إنّ كانت إضافة على معنى "من" كانت غيرَ محضة ،وإنّ كانت على معنى "في" كانت محضة (٨) ،واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ ومانراك اتبعك إلَّا الذين هم أراذلنا ﴾ (٩) فأراذلنا جمع أرذل المضاف على

---

(١) ساقطة من "ق".
(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٧٣٣ .
(٣) في "ح" الصفة المشبهة باسم الفاعل.
(٤) شرح الجمل : ٧١/٢ .
(٥) الايضاح : ٢٦٩ .
(٦) في "ح" "زيدا" منصوبا خطأ.
(٧) انظر الكتاب : ١١٣/٢ مع تصرف كبير في عبارة سيبويه.
(٨) انظر الملخص : ٦١٣- ٦١٥ .
(٩) هود : ٢٧ .

غير معنى " من " ،فمعناه إلا الأراذل فينا ،لأنهم لم يريدوا إثبات الرذالة فيهم ،وإنّما أرادوا اختصاصها بالتابعين له (١) ، وكذلك قول الناس : عمر بن عبد العزيز أفضل بني أمية ،فالإضافة ها هنا لا يجوز [أن تكون] (٢) على معنى " من " ،لأن التقدير حينئذ : عمر بن عبد العزيز أفضل من كل واحد واحد من بني أمية ، فكان يجيء من ذلك أنّه أفضل من عثمان رضي الله عنه ،والإجماع على خلاف هذا ، فلا بدَّ أن يكون المعنى :إنَّه فاضل فيهم ،ولهذا اتفقوا على امتناع : زيد أفضل إخوته ، (٣) لما يلزم على ذلك من التدافع ؛لأنّ "أفعل من" (٤) تقتضي دخول " زيد " ،وإضافة الإخوة إلى ضميره يقتضي خروجه منهم ؛لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ،وإنّما لزم هذا ؛لأن الإضافة على معنى "من" ، وقد جوّز الأستاذ أن تكون على معنى " في " فتجوز المسألة على ذلك (٥) ، والله أعلم.

والقسم الرابع مما إضافته غير محضة : مثلك وأخواته.

قال سيبويه : وزعم الخليل ويونس - رحمهما الله - أن جميع ما ذكرناه مما إضافته غير محضة يجوز أن تكون إضافته محضة ،إلّا الحسن الوجه، (٦) وإنّما استُثنِيَ هذا الباب ؛لأنّ الشيء فيه مضاف إلى نفسه ، والشيء لا يتعرف بنفسه ،ولكن يتعرف بغيره (٧) ،والله أعلم.

---

(١) ساقطة من "ح".
(٢) تكملة من "ح".
(٣) انظر سبب منع ذلك فيما يأتي ص
(٤) "من" ساقطة من "ح".
(٥) انظر البسيط : ١٠٤١-١٠٤٢.
(٦) هذا معنى قول سيبويه . الكتاب ١/٤٢٨-٤٢٩.
(٧) انظر شرح ألفية ابن معطى ٧٣٥ - ٧٣٦.

عبارة(١) أخرى بمزيد فائدة : الإضافة غير المحضة على قسمين: قسم لا (٢) يصح فيه توهم تعريف (٣) المضاف ، وقسم يصح (٤) فيه تعريف المضاف ،فأما القسم الذى لا يصح فيه تعريف المضاف فمحصور في ثمانية مواضع.(٥)

أحدها : باب "لا" النافية كقولك : لا أبا لزيد ،وذلك أنَّ "لا" هذه لا تعمل إلاَّ في نكرة عامة ،وقولك "أبا" منصوب بها ،وهو مضاف إلى زيدٍ ،ولام الجر زائدة بين المضاف والمضاف اليه ،والدليل على الإضافة رد لام الكلمة ،وردها مُسَبَّبٌ عن الإضافة ،ولا يصح أن يقال: إنَّه مبنيٌ معها ،ورد اللام على لغة القصر ،لأنَّ هذا يقوله من ليس ذلك من لغته ،فصح ما ذكرناه ،ومن ذلك قولك أيضا: لا رَجُلَ وأخاه.(٦)

الثاني باب "من" الزائدة كقولك : ما من رجل وأخيه في الدار .

الثالث: قولك : ربَّ رجل وأخيه .

الرابع: قولك : كل شاة وسَخْلَتِها بدرهم ،فيمن خفض السخلة.(٧)

الخامس: قولك(٨) :

وأيُّ فتىً هيجاءَ أنتَ وجارِها

---

(١) هذه العبارة كلها ساقطة من "ح" .
(٢) ساقطة من "ق" وانظر الهامش الذي بعد الآتي .
(٣) ساقطة من "ق".
(٤) في "ق" " لا يصح ".
(٥) قال في البسيط : ١٠٤٥ " الأدلة التي يعلم بها أنَّ هذه الأسماء نكرات عشر" وانظر أيضا : ٣١١-٣١٢ وذكر في الملخص الستة الأدلة الأولى مما هنا بعبارة قريبة مما هنا . الملخص : ٥٢٨.
(٦) انظر الكتاب : ٨٢/٢ ، ٣٠٠.
(٧) انظر الكتاب : ٣٠٠/٢-٣٠١ فإنّ سخلة بالخفض نكرة ، لأن كلا هنا لا تخفض الا النكرات .
(٨) هذا صدر بيت وعجزه * إذا ما رجالٌ بالرجال استقلتِ * وهو غير معروف القائل ،وانظره في الكتاب : ٥٥/٢ ،والأصول : وشرح عمدة الحافظ : ٤٤٨ ،والمغني : ٩٠٨ وشرح أبياته للبغدادى ١٠٠/٨.

إِذَا خفضت جَارَها .(١)

السادس : قولك : هذه ناقة وفصيلُها راتعان(٢) ، فيمن رفع راتعين .(٣)

السابع : قولك : كم رجل وأخيه أُكرمت.

الثامن : باب الحسن الوجه نحو قولك : مررت برجل حسن الوجه .

وإنّما وجب أن تكون الإضافة في هذه المواضع(٤) الثمانية في نية الانفصال .

أما باب الحسن الوجه ، فلأنه فاعل في الأصل ، والصفة له في المعنى ، والشيء لا يتعرف بنفسه .

وأما بقيتها فلأنّ عواملها مخصوصة بالنكرات ، والمعطوف شريك المعطوف عليه في ذلك العامل ، فلو جعلت الإضافة فيها محضة ، لاختلت القاعدة الموضعية ، وهذا واضح إنْ شاء الله .

وأما القسم الذى يصح فيه توهم تعريف المضاف : فثلاثة أنواع:(٥)

أحدها : اسم الفاعل ، واسم المفعول على الجملة ، وأمثلة المبالغة إِذَا أريد بجميع ذلك الحال والاستقبال على المشهور في الأمثلة ،

---

(١) جارها مخفوضًا عطفًا على " فتى هيجاء " وهو نكرة لأنه مضاف إلى " أيّ " وأيّ إذا أضيف إليها واحد لم يكن إلاّ نكرة ، فهو نكره في المعنى .

(٢) لأن رفع " راتعان " يكون على الصفة وهو نكرة فلا بد أن يكون الموصوف نكرة ، وعلى النصب يكون حالا . قال أبو زيد السهيلي : " ... هذا زيد ورجل ضاحكان " على الحال ، ولا يجوز ضاحكين على النعت تغليبا منهم لحكم المعرفة . نتائج الفكر : ٢١٦ .

(٣) في " ق " " راتعان " .

(٤) في " ق " " الأبواب " وهي ملحقة في الهامش بخط مغاير .

(٥) انظر الملخص : ٥٣١ فقد استفاد منه كثيرا .

ويلزم على قول ابن خروف الإطلاق في الأمثلة.[1] أعني في كل[2] الأزمنة.

النوع الثاني : أفعل التفضيل[3-] على الوجه الآتي بعدُ إنْ شاء الله.[-3]

النوع الثالث : مثلك، وشبهك، ونحوك، وتربك، وخِدْنك،

وغيرك، وما أشبه هذه[4]، ويجوز في جميع هذه الأنواع الثلاثة توهم

تعريف / المضاف، فتجرى عليه أحكام المعارف، كذا قال سيبويه عن 182

الخليل ويونس، في هذه الأنواع الثلاثة.[5]

وأما واحدُ أمّه، وعبدُ بَطْنِه، فالأكثر فيهما أنْ يكونا معرفتين،

وقد يكونان نكرتين، فتجري عليهما أحكام ما تعتقد فيهما من تعريف أو تنكير.[6]

فصل[7] : أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه بدليل أنك تقول :

زيد أفضل الأخوين، وليس له إلّا أخٌ واحدٌ، ومنه قول حسان:[8]

* فخيرُكما لشركما الفِدَاءُ *

وتقول : زيد أفضل العشرة، وهم تسعة دونه، ولمّا[9] كان كذلك

---

(١) انظر قول ابن خروف في شرح الجمل له : ٧٨.
(٢) ساقطة من "ق".
(٣-٣) في الأصل "عن الوجهين ولا بعد إنْ شاء الله" وهو كلام مضطرب.
(٤) في "ق" "ذلك".
(٥) الكتاب : ٤٢٨/١ وما قبلها. وانظر شرح ابن مالك على التسهيل : ٥٣٦/٢.
(٦) مثل مررت بزيدٍ واحد أمّه، وبعمروٍ عبد بطنه، ومثال تنكيرهما : مررت برجل عبدِ بطنه، وبرجلٍ واحد أمه. انظر الإيضاح للفارسي : ٢٦٨، والبسيط : ١٠٤٤.
(٧) هذا الفصل ساقط من "ح".
(٨) هذا عجز البيت وصدره : * أتهجوه ولستَ له بكُفْوٍ *
وهو في ديوان حسان : ٧٦.
(٩) في "ق".

وجب امتناع قولك : زيد أفضل إخوته ، لأن إضافة " أفعل " إلى الأخوة تستلزم دخوله فيهم ، وإضافتهم إلى ضميره تستلزم خروجه منهم ، والعَجُز ينقض الصدر ، والصدر ينقض العجز ، فظهر فساد المسألة ، وليس ذلك في قولك : زيد أفضل الإخوة ، فلذلك جازت هذه وامتنعت تلك .

فإنْ قلت : في هذه إشْكَالٌ آخر ، وهو أن المعنى : زيد أفضل من كل واحد من الإخوه ، وهو واحد منهم ، فهو أفضل من نفسه ، كما هو أفضل من كلِّ واحدٍ من إخوته .

فالجواب أنّ قولك : زيد أفضل الأخوة يستلزم فاضلاً ومفضولاً ، فالفاضل هو (١) زيد ، والمفضول بقية الأخوة ، وإذا كان كذلك كان المعنى في قولك : زيدٌ أفضل الإخوة أنه أحدهم ، وهو (٢- الأفضلُ منهم ، أي هو أفضل -٢) من كل واحدٍ منهم غيره .

ثم قال : (إذا أضفت اسمًا إلى اسم خفضت المضاف إليه . وأجريت الأول بالإعراب) . (٣)

لم يتعرض أبو القاسم ها هنا إلى بيان الخافض [للمضاف إليه] (٤) ؛ لأنه قد ذكر ذلك في باب حروف الخفض ، وقد مضى لنا هنالك شيء منه ، ونعيده هنا على سبيل الإكمال .

فنقول - والله المستعان - : اختلف الناس في الخافض للمضاف (٥) إليه على ثلاثة أقوال :

---

(١) ساقطة من " ق " .
(٢-٢) في " ق " الأفضل منهم ، أي فيهم ، أي هو هو أفضل ... "
(٣) الجمل : ١٤٤ .
(٤) تكملة من " ح " و " ق " .
(٥) الأصل " المضاف إليه " .

أحدها : أنه المضاف ، لأنه طالب له ليتعرف به ، أو يتخصص به (١) ، وأصل العمل الطلب ، فوجب أن يكون هو (٢) الخافض له ، وهذا هو ظاهر كلام سيبويه (٣) ، وعليه أكثر أصحابه .

والثاني : أنّ الخافض له حرف الجر الذى تقتضيه الإضافة (٤) ، نحذف الخافض وبقي عمله؛ لقوة الدّلالة عليه ، وعلى هذا القول جماعة منهم أبو الحسن ابن البانِش ، وهو منقود بما يلزم عليه من (٥) أن يكون المضاف متصلا اعتبارا بالإضافة ، منفصلاً اعتباراً بتقدير الحرف ، فيكون الاسم الأول (٦) متصلا منفصلا في حال واحدة ، أو تقول : يلزم عليه أن يكون المضاف معرفةً اعتباراً بالإضافة ، نكرةً اعتباراً بتقدير الحرف ، وذلك كله مستحيل ، فبطل هذا القول ، فوجب اجتنابه .

والثالث : أنه مخفوض بالمعنى ، وهو الإضافة ، وهو قول أبي القاسم السهيلي وإنّما قال ذلك لِمَا رَأى من بطلان القول الثاني بما ذكرناه ، وبطلان [القول] (٧) الأول بأنه [لا] (٨) أصل له في العمل بجموده .

وقد وجهنا نحن عمل المضاف في المضاف إليه بما تقدم ذكره ، وأما نسبة العمل [إلى] (٩) المعنى مع إمكان نسبته إلى اللفظ فمذهبٌ

---

(١) في الأصل "أو يختص" فقط .
(٢) في "ح" "هذا" .
(٣) الكتاب : ٤١٩/١ وهو مذهب ابن مالك . انظر شرح التسهيل ٥٢٧/٢ .
(٤) انظر شرح ألفية ابن معطي :
(٥) ساقطة من "ق" .
(٦) ساقطه من "ح" .
(٧) زيادة من "ح" .
(٨) تكملة من "ح" و "ق" .
(٩) تكملة من "ح" و "ق" .

يجب اجتنابه ،لأن العوامل اللفظية أقوى من المعنوية ،وأكثر استعمالاً ،ولا يعرف عامل معنوى إلا ما قاله سيبويه في الرافع للمضارع ،وفي الرافع للمبتدأ(١) ،وزاد الأخفش التبعية ،وقال بها ابن عصفور ،فالأصح ماذكرناه أولاً ، وهذا كله إنما هو فيما إضافته محضة.

وأما الإضافة غير المحضة ،فإنما هي مشبّهة بالمحضة ،لا حكم(٢) لها إلا مُجَرَّدُ التخفيف ،لأنها ليست بتقدير حرفٍ إجماعا . والله أعلم.

و(٣)أمّا تقسيم الإضافة المحضة باعتبار تقديرها باللام ،أو بمن ، أو بفي ،فقد تقدم ذلك مستوفيً في باب حروف الخفض ،فأغنى ذلك عن إعادته.

فصل : ثم أخذ أبو القاسم في بيان(٤) ما يحذف للإضافة ، والقول في ذلك : أنَّ جملة ما يحذف بسبب الإضافة ستة أشياء :

أحدها : التنوين الملفوظ به ،أو المقدر.

والثاني : نون المثنى والمجموع على حدّه.

والثالث : لام الجر إنْ كانت الإضافة على معناها.

والرابع : حرف "من" إنْ كانت الإضافة على معناها أيضًا.

والخامس: حرف "في" على طريقة من أثبت الإضافة على معناها(٥).

والسادس: هاء التأنيث.

---

(١) الكتاب : ١/ ٨٤ ،٣/ ١٠ ،وانظر المسألة في الإنصاف : ٤٤.
(٢) في "ح" : "لا يحكم".
(٣) من هنا إلى نهاية الباب جاءت في "ح" أثناء باب التاريخ وهي صفحة كاملة ورقمها : ١٦١.
(٤) في الأصل "شأن".
(٥) منهم ابن مالك ،وقد أكّد في شرح التسهيل ٢/ ٥٢٧-٥٣٠ وجودها وأورد لها شواهد كثيرة.

فمثال حذف التنوين الملفوظ به[1] والمقدَّر[2]: غلام زيد أفضل الغلمان، فقد كان "غلامٌ" منونًا لفظا، و"أفضلُ" منونًا نيةً قبل الإضافة، وذلك أنّ الاسمَ الذى لا ينصرف في نية التنوين[3]، بدليل أن الشاعر ينونه لفظا ضرورةً، ولولا ذلك لم يجز له تنوينه[4]. ألا ترى أنه لا يسوغ له تنوينه إذا كانت فيه ألف ولام حشوًا؛ لأنهما معاقبان له، نعم إنّما يتصور ذلك / فيما لا ينصرف في النكرة، وأما ما ينصرف في 183
النكرة نحو: أحمد، وإبراهيم، فهو من باب ما حذف منه التنوين الملفوظ به؛ لأنَّهَ إنّمَا امتنع صرفه في حال التعريف، فإذا أردت إضافته نكّرته فلم تحصل الإضافة إذًا إلّا بعد استحقاقه الانصراف، وهذا بين إنْ شاء الله.

ومثال نون التثنية والجمع: ضاربا زيد، وضاربو زيد[5]، وإنّما وجب حذفها تغليبا لما فيها من معنى التنوين، وقد تقدم ذلك.

ومثال لام الجر: غلام زيد، أصله غلام لزيد، فاجتمع[6] حذف اللام وحذف التنوين [ولذلك أيضاً اجتمع حذف مِن وحذف التنوين][7] في[8] نحو: ثوب خزٍّ، إذّ أصله: ثوبٌ مِّن خزٍّ، وهو المثال الرابع، وبهذه المنزلة حذف "في" نحو قوله تعالى ﴿ بل مكرُ الليل والنهار ﴾[9]؛ لأنّ[10-] معناه بل مكركم في الليل والنهار[-10] وهو المثال الخامس.

---

(١) ساقطة من "ق".
(٢) في الأصل و"ق" "أو المقدر" والمثبت هو الصواب.
(٣) في "ق" "في قوة التنوين".
(٤) زعم أبو الحسن الأخفش في الكبير له أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف، وحكى الزجاجي أيضا في نوادره مثل ذلك ... قال أبو الحسن: فكان ذلك لغة الشعراء، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك. بنصه من ضرائر الشعر: ٢٥.
(٥) "وضاربو زيد" ساقطة من "ق".
(٦) في الأصل "فاجمع".
(٧) ما بين المعقوفين تكملة من "ق".
(٨) ساقط من "ق".
(٩) سبأ: ٣٣.
(١٠-١٠) ساقط من "ق".

ومثال حذف هاء التأنيث : ليت شعري ،إنّما هو شُعُرتُ شِعْرَةً ، فلما أضفت حذفت منه الهاء ،ومنه قوله تعالى ﴿ وإقام الصلاة ﴾(١) إنّما هو أقمت(٢) الصلاة إقامة ،والتاء عوض من المحذوف من إقامة ، فلمّا أضفتَ حذفتها(٣) ،ويَنْدُرُ حذفها دون إضافة .

فصل : وأما امتناع الجمع بين التنوين والإضافة ، فلما كان يلزم عليه من الجمع بين ضدين وهما الاتصال والانفصال في حال واحدةٍ، من جهة أن الإضافةَ تقتضي الاتصال ،والتنوين يقتضى الانفصال .

وأما امتناع الجمع بين الألف واللام والتنوين ،فلأن التنوين من دلائل التنكير ،والألف واللام من دلائل التعريف ،فكرهوا الجمع بينهما لذلك .

وأما امتناع الجمع بين الألف واللام والإضافة ، فليس ذلك مطلقا . ولكن القول في [ذلك](٤) أنّه(٥) لا يخلو أن تكون الإضافة محضة أو غيرَ محضةٍ ، فإن كانت محضةً امتنعَ ذلك مطلقا ،إلاّ في باب العدد نحو الخمسة الأثوابِ ،ووجهُهُ التشبيه(٦) بالحسنِ الوجهِ ،وقد ذكر فيما مضى .(٧)

وإنْ كانت الإضافة غيرَ محضة جاز ذلك(٨) في باب اسم الفاعل وما شبّه به ،والقول في ذلك أنّ اسم الفاعل المقرون بالألف واللام لا يخلو أن

---

(١) الأنبياء : ٧٣ ،والنور : ٣٦ .
(٢) في الأصل " اقامت " هكذا .
(٣) انظر شرح ابن مالك على التسهيل : ٢/٥٣٢-٥٣٤ وانظر معاني الفراء : ٢/٢٥٤ .
(٤) تكملة من "ح" و"ق" .
(٥) ساقطة من "ق" .
(٦) في الأصل " ووجه الشبه " .
(٧) انظر باب تعريف العدد ص
(٨) في الأصل " جازت لك " .

يكون معرباً بالحروف أو بالحركات ، فإنْ كان معرباً بالحروف جاز ذلك مطلقا ، سواءً كان في معموله الألفُ واللامُ ، أو كان مضافاً إلى ما هما فيه ، أو إلى ضمير ما هما فيه ، أَوْلاَ (١) كقولك : الضاربا (٢) زيدٍ ، والضاربو زيد ، وإنّما جاز ذلك لوجود ما تُعَاقِبُه الإضافة (٣) ، فإنْ كان معربا بالحركات لم يجز ذلك إلاّ بشرط أن يكونَ في معموله الالف واللام أو يكونَ مضافاً إلى ما هما فيه ، أو إلى ضمير ما هما فيه ، على خلاف في هذا الأخير كقولك : الضارب الرجل ، والضوارب الرجل ، والضاربات الرجل ، والضارب غلام الرجل ، والضارب غلامه ، وإنّما امتنع [أن يضاف] (٤) هذا الضرب؛ لعدم ما يعاقب الإضافة لفظا أو نية ، وإنّما جاز ذلك فيه بالشرط المذكور تشبيهاً بالحسن الوجه ، ولولا ذلك لامتنع ، ويذكر عن الفراء أنه جَوَّزَ (٥) : هذا الضارب زيدٍ ، اعتباراً بأنّ معناه هذا هو ضارب زيدٍ (٦) ، وهو خلاف قول الجماعة ، ولا نظير له ، والله أعلم.

---

(١) "أولا" ساقطة من "ق".
(٢) في الأصل "الضاربان" خطأ.
(٣) الإضافة تعاقِب النون هنا . انظر معاني الفراء : ٢/ ٢٢٦.
(٤) تكملة من "ح" و"ق".
(٥) في "ق" جواز.
(٦) انظر مذهب الفراء في شرح ألفية ابن معطي ٩٨٣ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٢٢.

بـــاب التأريـــخ

يقال : أَرَّخَ ووَرَّخَ ، كلاهما أصلٌ ؛لأنهما يتصرفان تصرفـــا متساويا ،فيقال : أَرَّخَ ووَرَّخ ،ويـؤَرِّخ ،ومؤَرِّخ ،ومؤَرَّخ ،وتَوْريخًا ، وتأْريخًا ، فكل واحد من الواو والهمزة ثابت في جميع وجوه التصريف ، فـدل ذلك على ما ذكرناه من أَصالة كل واحد منهما .

والتَّأْريخ يكون بعدد(١) الليالي والأيام ،ولا يخلو من أربعـة أوجـه :

أحدها : أن تذكر الأيام فقط .

والثاني : أن تذكـر الليالي فقط .

والثالث : أن تجمع بين الليالي والأيام .

والرابع: أن تسكت عن ذكرهما .

فالوجه الأول يكون فيه العدد بتاء التأنيث ؛لأنه مضاف إلـى ما واحده مذكر كقولك : كتبته لخمسة أيام خلت من كذا ، والأوجه الثلاثـة الباقية يكون اسم العدد فيها بغير تاء بمنزلته(٢) مع المؤنث ، وهل ذلك من باب تغليب المؤنث على المذكر أَوْلا ؟ فيه تفصيل .

أما إذا قلت : كتبته لخمس ليالٍ ،فأمره بيّن ؛لِأَنَّ اسم العدد مضاف إلى ما واحده مؤنث ، فوجب أن يكون بغير علامة على الأصل فـــي ذلك .

وأما إذا قلت : كتبته لِسِتٍّ بينَ يومٍ وليلة ، فهو(٣) من بـاب

---

(١) في "ح" "بعدّ" .
(٢) ساقطه من "ق" .
(٣) في "ح" " فهذا " .

تغليب المؤنث على المذكّر، لأنّ المراد لِستِّ / ليالٍ وستةِ أيام، ١٨٤
فاللفظ يَعُمُّ المذكر والمؤنث، فكان ذلك من باب التغليب، وأما إذا قلت:
كتبته لست خَلَوْنَ، فقال قومٌ: إنَّ هذا من باب تغليب المؤنث أيضًا، ورده
ابن عصفور بأنَّ التغليب إنَّما يكون إذا كان اللفظ يَعُمُّ المذكر والمؤنث،
فيغلَّبُ أحدهما على الآخر، وهذه المسألة ليست من ذلك، وإنَّما هي من
باب الاستغناء بالليالي عن الأيام، وإنَّما جَرَى الحكم على الليالي لسبقها
الأيام (١)، وهذا الذى قاله ابن عصفور ظاهر، والله أعلم.

فصل: واعلم أنَّ الأصل تغليب المذكر على المؤنث إذا اجتمعا
في لفظ كقولك: زيدٌ وهندٌ قائمان، والهندان وزيد خرجوا، وقد جاء في
العربية تغليب المؤنث على المذكر في مواضع قليلة، جملتها أربعة
مواضع: (٢)

أحدها: هذا الباب على الوجهِ الذى ذكرناه. (٣)

---

(١) في "ق" لسبقيتها للأيام" وانظر المسألة في شرح ابن عصفور: ٢/ ٧٨، ووافق ابنَ عصفور ابنُ مالك وأبوحيان. انظر شرح الكافية ١٦٩٠ وارتشاف الضَّرَب: ١/ ٣٧٥، وبمثل قول المؤلف قال ابن خروف في شرح الجمل: ١٠٤، وابن الضائع في شرح الجمل ٤٨/ب.

(٢) قال ابن خالويه في كتاب ليس له: ١٩٤: "ليس في كلام العرب مؤنث غلبه المذكر إلاَّ في ثلاثة أحرف في التاريخ: صمت عشراً يَرِدُ على الليالي؛ لئلا ينقص الشهر يوما، ولا تقل عشرة، ومعلوم أنّ الصوم لا يكون إلاّ بالنهار، وتقول سرت عشرا بين يوم وليلة، والثاني أنك تقول الضبع العرجاء للمؤنث، والمذكر ضِبْعَان فإذا جمعت بين الضبع والضبعان قلت: ضَبُعان... والثالث النفس فيقال: ثلاثة أنفس على لفظ الرجال". وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى: ٦٧٦، ودرة الغواص: ٩٩، وانظر تذكرة النحاة: ٤٦١.

(٣) هذا مذهب الزجاجي في الجمل: ٤٥ وقال ابنُ مالك وابن عصفور وابوحيان: إنّه ليس من تغليب المؤنث على المذكر، شرح الكافية: ١٦٩٠ وشرح الجمل: ٢/ ٧٨ وارتشاف الضَّرَب: ١/ ٣٧٥.

والثاني : ضَبُعٌ وضِبْعَانٌ ،فضبع آسم (١) خاص بالمؤنث ، وضِبْعَان خاص بآلمذكر ،فإذا ثنيت غَلَّبت آلمؤنث فقلت : ضَبُعَانِ ، وكان القياس ضبعانان ،وقد حكاه أبو زيد قليلا . (٢)

وآلثالث : ابن وبنت ، فيما لا يعقل ،تقول : ابن لبون ، وبنتا لبون (٣) ،فإذا جمعتَ قلت : بنات لَبُونٍ ،ومنه : بنات نَعْشٍ .

الرابع : إذا كان آلفعل مسندًا إلى معطوف ومعطوف (٤) عليه ، وكان آلمعطوف عليه مؤنثا كقولك : قامت هند وزيد ،فإنك تغلب المتقدم منهما للزومه ، وعدم لزوم الثاني .

وأما قوله تبارك وتعالى : ﴿ وجُمِعَ آلشمس وآلقمر ﴾ (٥) فيَحْتَمِلُ أمرين :

أحدهما : أن يكون من باب تغليب (٦) المذكر وإنْ تأخر للزومه لزومَ آلأول ،لقوله : جُمِعَ ،وهذه آلمادة تلزم شيئين فأكثرَ ، فلما آستوى آلثاني مع آلأول في آللزوم وجب تغليب آلأصل على آلقياس آلمطرد .

وآلأمر آلثاني : أن يكون إسقاط آلعلامة من حيث كان تأنيث آلمعطوف عليه مجازيا ، وهذا آلثاني أوجه ،وآلله اعلم ،لقوله تعالى في آلآية آلأخرى

---

(١) في "ح" و "ق" "لفظ".

(٢) النوادر : ٥٣٧ ، وتذكرة النحاة : ٤٦١ . قال في درة آلغواص : وإنما فعل ذلك فرارًا مما كان يجتمع من آلزوائد لو ثنى على لفظ المذكر .

(٣) في "ق" "بنت لَبُونٍ" خطأ .

(٤) ساقطة من "ق".

(٥) القيامة : ٩ .

(٦) ساقطة من "ق" .

﴿ أم هل يستوى الظلمات والنور ﴾ (١) وقرئ بالتاء وبالياء (٢) ، فالقراءة بالتاء على القانون الذى ذكرناه من تغليب حكم المتقدم ، والقراءة بالياء من باب إسقاط العلامة مع التأنيث المجازى .

ثم قال : (وتقول : كتبته لِخَمْسٍ خَلَوْنَ) (٣) إلى آخره .

اختلف الناس فيما يقع به التأريخ (٤) ، فمنهم من قال : يقع بالأقلّ من (٥) الماضي ، أو المستقبل ، فتقول : كتبته لثلاثٍ خَلَوْنَ ، إلى أربعَ عَشْرَةَ (٦) خَلَتْ ، وكذلك في الباقي (٧) ، فإذا انتصف الشهر كنت مخيّراً في التأريخ بالماضي أو الباقي ، لتساويهما ، فإذا أرخت بالباقي بنيت على الكمال ، لأنه الأصل ، هذا هو (٨) قول الجمهور ، ومنهم (٩) من يبنى التأريخ كله على الماضي ، لأنّه محقق معلوم قليلاً كان أو كثيرا ، ولا يؤرِّخ بالمستقبل ، لأنه غير معلوم ، إذْ يمكن أن يكون الشهر ناقصا أو كاملا ، ومنهم من ذهب مذهبَ الجمهور ، إلَّا أنه احتاط (١٠) بحرف الشرط إذا (١١) أرّخ بالمستقبل ، فيقول : كتبته لثلاثٍ إنْ بقين (١٢) ، وهذا لا يلزم ، لأنّ البناء ينبغي أنْ يكون على حَسَبِ الأصل ، فإنّ ظهر بعدُ نقصانٌ لم يَضُرَّ ، والله أعلم .

---

(١) الرعد : ١٦ .
(٢) قرأ بالياء حمزة والكسائي وأبو بكر ، وقرأ بالتاء المثناة من فوق ابن كثير ، ونافع وأبو عمرو وابن عامر . السبعة : ٣٥٨ ، وحجة القراءات : ٣٧٢ .
(٣) الجمل : ١٤٥ وفيها "كتبت" .
(٤) انظر ارتشاف الضَّرَب : ١/٣٧٦ .
(٥) "بالأقل من" ساقطه من "ق" .
(٦) في "ق" "عشر" خطأ .
(٧) هو مذهب الأكثر . انظر المساعد : ٢/٩٤ .
(٨) سقطت من "ح" .
(٩) عزاه في المساعد ٢ : ٩٤ لبعض المغاربة .
(١٠) في "ح" "يحتاط" .
(١١) في "ق" "إنْ" .
(١٢) انظر شرح ابن عصفور : ٢/٨٠ .

فصل[(١)] : إذا كان العدد قليلا ، وحدُّه من الثلاثة إلى العشرة ، جاز لك أمران.

أحدهما : أن تعيد عليه ضمير جماعة المؤنث ، كقولك : كتبته لثلاثٍ خلون ، أو لعشرٍ خَلَوْنَ .

والثاني : أن تعيد عليه ضمير الواحدة كقولك : لِثلاثٍ[(٢)] خَلَتْ ، أو لعشر خَلَتْ ، والأول أجود ، وسواء في هذا ذكرت المعدود أو لم تذكره ، وهو كلام الأئمة وتمثيلهم ، وهو مطابِق للعلة في ذلك ،

فإنْ كان العدد كثيرًا ، وهو ما زاد على العشرة . فالوجهان المذكوران ، وإفراد الضمير أجود ها هنا ، على العكس مما ذكر ، وإنَّما كان كذلك اعتبارًا بالمفسِّر ، والعدد القليل يفسَّر بجمع ، والكثير يفسَّر بالواحد ، فأرادوا أن يكون ضمير العدد على حَسَبِ تفسيره من إفراد أو جمع ، لتحصل المشاكلة بذلك[(٣)] ، والله أعلم.

---

(١) أقحم بين هذا الفصل وما سبقه في نسخة "ح" فصلان في باب الإضافة وقد سبقت الإشارة لذلك .

(٢) ساقطة من "ق".

(٣) قال أبو بكر بن الأنباري : " اعلم أنَّ النون علامة لجمع المؤنث القليل ، والتاء علامة لجمع المؤنث الكثير . تقول في جمع القلة : الهندات قمن ... وتقول في الكثرة الهنود قامت ... وكذلك تقول : لثلاث خلون ومضين . ... فإذا كثر العدد قلت : لإحدى عشرة ليلةً مضت ... سمعت أبا العباس يقول : هو بمنزلة الهندات قمن والهنود قامت "المذكر والمؤنث : ٦٨ . وقال ابن قتيبة - رحمه الله - " فإذا أرادوا التأريخ قالوا لعشر وما دونها : خلون وبقين ، فقالوا : لتسع ليالٍ بقين ، ولثمان ليالٍ خلون ، لأنهم بينوه بجمع ، وقالوا لما فوق العشرة : خلت ومضت وبقيت لأنهم بينوه بواحد ، أدب الكتاب : ٢٧١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢/٧٧-٧٨ ، وشرح الرضي : ٢/١٥٧ .

قال أبو عثمان : العرب تقول : الأجذاع انكسرن ، والجذوع انكسرت ، لأن الأول من جموع القلة ، والثاني من جموع الكثرة ، فجرى ذلك كله(١) على حكم العدد(٢) ، وكذلك قال(٣) أبو علي الشَّلَوْبين وقال غيره : إنّ العدد هو المحمول على ما قاله أبو عثمان في الأجذاع، والجذوع ، وهذا كله إنَّما هو على وجه الاستحسان(٤) / ١٨٥

ثم قال : (وكذلك تقول لرجل(٥) مع خمس نسوة : هذا سادس ستة) إلى آخره .

في مثل هذه المسألة يكون التغليب ، لأنَّ التغليب إنّما يكون في لفظ يعم المذكر والمؤنث فيجرى حكم أحدهما على الآخر ، فلذلك تقول: هذا سادس ستةٍ ، لأن ستةً لفظٌ يَعُمُّ المذكر والمؤنث ، إلَّا أنك(٦) إذا جئتَ بعد العدد بمعطوف ومعطوف عليه غَلَبْتَ المتقدم فيمن يعقل كقولك : عندي ست نساء ورجال ، وستة رجال ونساءٍ ، إلَّا أنْ يكون مفصولا ببَيْن ، فإنّك تغلب فيه المذكر ، تقدم أو تأخر ، كقولك : اشتريت خمسة عشر ، بينَ عبد وجارية ، أو بينَ جارية وعبد .(٧)

فصل : إذا نعتَّ العشر في هذا الباب كان لك فيه ثلاثة أوجهٍ .(٨)

---

(١) ساقطة من " ق ".
(٢) انظر قول المازني في شرح الرضي : ٢/١٥٧ .
(٣) في الأصل و" ق " " كذا قال " والصواب إثبات الواو.
(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/١٤٣ .
(٥) في الأصل و" ق " " للرجل " والمثبت من " ح " والجمل: ١٤٥ .
(٦) غير مقروءة في الأصل.
(٧) انظر شرح الجمل لابن خروف : ١٠٤ وشرح الرضي : ٢/١٥٦ ، والتذييل والتكميل : ٣/١٣١/ب ومابعدها . وانظر الكتاب : ٣/٥٦٤ .
(٨) انظر التذييل والتكميل : ٣/١٣٢/ب .

أحدها : أن تقول : كتبته في العشر الأولى ، اعتبارا بلفظ " العشر " ، لأنه اسم مؤنث .

والثاني : أن تقول : كتبته في العشر الأُوَل اعتباراً بمعناه ؛ لأن مدلوله ليالٍ ، والأُوَل جمع الأولى.(١)

الثالث (٢) : أن تقول : كتبته في العشر الأول [ومنع بعض النحاة أن ينعت بالأوّل ، فلا يجوز أن يقال : العشر الأول ؛ لأنه لا ينعت المؤنث بالمذكر في التأنيث الحقيقي ، وجوّز ذلك أبو علي الشلوبين](٣) فتصف العشر ، وإن كان مؤنثا بصفة المذكر اعتباراً بالتقسيم ؛ لأن الشهر ثلاثة أقسام ، العشر الأولى (٤) قسم ، والعشر الثانية قسم ، والعشر الثالثة قسم ، فإذا قلت : كتبته في العشر الأولى ، فكأنك قلت : كتبته في القسم الأول من الشهر ، فإنْ وقع التأريخ بالقسم الثاني قلت : كتبته في العشر الوسطى ، اعتبارًا بلفظ العشر ، لأنه مفرد مؤنث ، ويجوز في العشر الوُسُطِ ، اعتباراً بالمعنى ، لأن مدلوله ليالٍ ، والوُسُط جمع الوسطى ، ويجوز : في العشر الأوسط ، على ما ذكرناه ، في العشر الأول ، على اعتبار التقسيم ، وكذلك يجوز أيضًا : في العشر الوَسَطِ .

فإنْ وقع التأريخ بالقسم الثالث قلت : كتبته في العشر الأواخر ، اعتبارًا بالمدلول ، لأنها ليالٍ (٥) ، فلذلك نعتها بالجمع ،

---

(١) في " ق " " الأول " خطأ .
(٢) في " ق " " الثاني " خطأ .
(٣) مابين القوسين تكملة من " ق " وهي ملحقة في الهامش .
(٤) في " ق " " الأول " خطأ .
(٥) بعد " ليال " في هامش " ق " بخط النسخة نفسه قوله : " وعلى طريقة الشلوبين في العشر الآخِر ، ويمنعها غيره ، ولا يجوز كتبت في العشر الأخرى " اهـ . وقبل هذه الزيادة كلمة " أصل " يظهر ===

(١- ويجوز كتبته في العشر الآخِرِ، بتذكير النعت على الوجه الذى ذكرناه من اعتبار التقسيم -١) ، ولا يجوز كتبته في العشر الأُخْرَى ؛لئلا يلتبس بالثانية ،إذ يجوز إطلاق لفظ "أخرى" على كل واحدة منهما ،ولا يجوز أيضًا في العشر الأُخَرِ ،لئلا يلتبس أيضا بجمع أُخْرَى التي يراد بها الثانية ؛ لصحة إطلاق اللفظ على كل واحدة منهما .

وتَعَلَّم أَنّ كل مسألة جرى فيها نعت المؤنث بالمذكر على التأويل المذكور ،فهو رأيٌ رآه الشلوبين ، ومنعه غيره من النحاة ،وكأنه على طريقة "فلان لَغُوبٌ أَتَتْهُ كِتَابي فَاحْتَقَرَهَا" (٢) والله أعلم .

مسألة : منع بعضهم أن يقال : كتبته في الأحد والعشرين يوما ،لأنه لا يخلو أن يشرّك حرفُ العطف بين المعطوف والمعطوف عليه أَوْلا ، فإن شَرَّكَ بينهما فَسَدَ المعنى ؛لأنّه كأنَّه قال : كتبته في الأحد وفي العشرين ،فيجيء الكَتْبُ في كل واحدٍ واحدٍ من هذا العدد ، وإنَّمَا وقع الكَتْبُ في اليوم الواحد فقط ،وهو ما تَمَّ به العدد .

قال : وإنْ لم يشرّك حرف العطف بين المعطوف والمعطوف عليه أخرج بذلك عن أصله ،فهذا وجه المنع .

قال الشلوبين ،وهذا غير لازم ، لأن جملة هذا العدد من المعطوف والمعطوف عليه اسمٌ لشيء واحد ،وهو جملة المعدود ،وقد قال النحاة : إنّك إذا سميت بالمعطوف والمعطوف عليه جرى ذلك مَجْرَى اللفظ

=== بعدها حرف لعله جزء من كلمةٍ آخر ،فتكون هذه الزيادة من أَصْلٍ آخر وقد جرى لها سابقة ، يرجح هذا أن هذه الزيادة متضمنة لما سقط من هذه النسخة ،وهو بعدها مباشرة .انظر الهامش التالي .

(١-١) ساقط من "ق" .

(٢) في "ق" "أحرقها" .

الواحد في المعنى ، فارتفع بهذا منع[1] المانع .

مسألة : ومنع بعضهم أيضاً أنْ يقال : كتبته[2] في العشرين يوماً ، لأنه يلزم عليه أن يكون الكَتْبُ وقع في كل واحدٍ واحدٍ من هذا المعدود ، وليس كذلك ، وإنَّما يقال : كتبته في الموفى عشرين .

قال الشلوبين : وهذا لا يلزم ، لأنه على حذف مضاف ، كأنه قال [كتبته][3] في تمام العشرين ، وقد قال سيبويه : اليوم خمسة عشر من الشهر ، والمعنى ولا بد : اليوم تمام خمسة عشر من الشهر ، وهذا بين والله أعلم .

مسألة : انظر إلى قولهم : كتبته في المُوفِي عشرين ، فإنَّه يلزم عليه ما اتفقوا على امتناعه من تعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره ؛ بيان ذلك أنّ اسم الفاعل ، وهو المُوفِي ، قد تعدّى إلى العشرين وضميره واحد من العشرين ، فوقع قائله في المحظور ، فما وجه إجازتهم له ؟ . هذا مما ينظر فيه ، فالوجه أن يقال في تَمامِ العشرين ، أو كتبته في العشرين ، على حذف[4] المضاف كما قال سيبويه : اليوم خمسةَ عشَرَ من الشهر ، ولا فرق بين / موفي والمتم في الإلزام المذكور ، وإيَّاك وما يعتذر منه . ١٨٦

فصل : تقول في أولِ ليلةٍ وفي الثانيةِ وفي الثالثةِ : كُتِبَتْ[5] غرةَ شهرِ كذا ، وهلالَ شهر كذا ؛ لأنّ الهلالَ أولَ ليلةٍ والثانية والثالثة[6] ، ثم هو قمرٌ بعد ذلك ، والمعنى ، كتبته زمان ظهور هلال شهر كذا ، وتنفرد أول ليلة بأن تقول فيها : كتبته مُسْتَهَلَّ شهر كذا[7] ، واستهلالَ شهر

---

(١) ساقطة من " ق " .
(٢) ساقطة من " ق " .
(٣) تكملة من " ق " .
(٤) في " ح " " خلاف " خطأ .
(٥) هكذا بدون ضمير ، وهو صحيح وقد جاء ذلك في اللسان " غرر " ٥/١٥ .
(٦) اللسان " هلل " ٧٠٢/١١ .
(٧) انظر درة الغواص : ١٠٠ ، ومقدمة الوافي بالوفيات : ١٧/١ و انظر شرح الجمل لابن خروف : ١٠٤ ، والتذييل والتكميل : ١٣٢/٣/أ .

كذا ،فإنْ كتبته في أثناءِ أولِ ليلة من الشهر قلت : كتبته أولَ ليلة من شهر كذا ،وفي الثانية : لِلَيلةٍ خلَتْ ،وفي الثالثة لليلتين خَلَتَا ، ولا يجوز كتبته لليلة خَلَتْ وأنت فيها ؛لأنها لم تخلُ بعدُ (١) ،ولهذا لم يقولوا : كتبته لليلة بقيت وأنت فيها ،وإنْ كان المعنى صحيحاً ،لكنهم أجروا الخاتمة مُجْرَى الفاتحة ، وقالوا (٢) في الثلاث الأواخر من الشهر : كتبته في عُقِبِ الشهر ،وقال بعضهم : يكون ذلك إذا بقيت منه بقية ، ولم يَخُصَّ ، وقال بعضهم : هي الثلاث ونحوها ،ويجوز أن تقول : كتبته لثلاث بقين [ولليلتين بقيتا] (٣) ولليلة بقيت (٤) على الوجه الذى ذكر في أول الشهر : لليلة خَلَتْ ،ولليلتين خَلَتَا ،ولثلاثٍ خَلَوْنَ ،وهذا كله مستوفًى في كتب اللغة ،والله أعلم .

وتقول أيضاً إذا بقيت من الشهر ليلة : كتب سَلْخَ شهر كذا (٥) ؛ قال أبو زيد : يقال : سَلَخْنَا شَهْرَ كذا سَلْخًا ،فسلخ فيما يؤرَّخ به مصدر أقيم مُقَامَ اسم الزمان [والله أعلم .]

---

(١) انظر درة الغواص : ١٠٠ .

(٢) في " ق " " ويقال " .

(٣) ما بين القوسين تكملة من " ح " و " ق " .

(٤) " لليلة بقيت " ساقطة من " ق " .

(٥) اللسان " سلخ " ٣/ ٢٤ .

باب النِّداء

يقال : النِّداءُ والنُّداء بكسر النون وضمها ، لأنه صوت ، والأصوات تأتي على هذين البنائين ، كالصِّياح والصُّراخ .

والمنادى على أربعة أقسام : مفردٌ مقصودٌ ، ومضافٌ ، ومطوَّل ، ومنكور ، وكلها معربٌ على الأصل ، إلا المفردَ المقصودَ علماً كان أو غير علم ، فإنه مبنيٌّ إلَّا أنْ يجرَّ باللام ، فإنَّه معربٌ حينئذٍ .

واختلف في وجه بنائه ، فمنهم من قال : إنَّما بني لوقوعه موقعَ المضمر ، وشبهه به في إفراده وتعريفه ، وخطابه (١) ، ومنهم من قال : إنَّما بُنيَ لتضمُّنه معنى الخطاب ، وهو معنىً يغلب على الحرف . (٢)

ومنهم من قال : إنَّما بُنِيَ لاختلاطه بالصوت وامتزاجه به ، فهو من باب التركيب مع الصوت . (٢)

فأمّا صاحب المقالة الأولى فيحتج لصحتها بامتناع بناء غيره من المنادَيات ، لأنَّ كل واحد منها لا يصح فيه وصفه المذكور ، ألا تَرَى أَنَّ المضاف ، والمطوَّل ، والمنكور لا شبه بينه وبين الضمير ؟ لأنَّ المنكور مُفَارِق له بتنكيره ، والمضاف مفارقٌ له بإضافته ، والمطوَّل مفارقٌ له بعمله .

فلذلك لم يجزْ بناء واحد من هذه الثلاثة ، وانفرد هو بالبناء المذكور ، لِمَا ذكر من قوة شبهه بالضمير .

---

(١) منهم المبرد وابن خروف وجماعة . المقتضب : ٤/ ٢٠٤-٢٠٥ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٨٩/ أ .

(٢) هو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين . المساعد ٢/ ٤٩٠ .
وهذا مذهب سيبويه . انظر الكتاب : ٢/ ١٨٥ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٨٨/ ب ، والمساعد ٢/ ٤٨٩ .

(٣-٣) ساقط من " ح " .

وأما صاحب ٱلمقالة ٱلثانية ، فيقول : إنّما لم يُبْنَ ٱلمضاف ، وإنْ كان مثله في تضمنه معنى ٱلخطاب ، لأنه وإنّ شابَهَ ٱلحرفَ بذلك ، فإنّه يفارقه في ٱلإضافة ، فٱمتنع بناؤه لذلك ، وٱلمطوّل في هذا محمولٌ على ٱلمضاف ، لأنه مضارع له من جهة عمله وٱختصاصه بما بعده .

وأما ٱلمنكور فإنه مجرّدٌ من موجبات ٱلبناء ، لأنه غير مقصود في نفسه ، أَلَا تَرَى أنّ ٱلأعمى إذا قال : يا رجلًا خذ بيدي ، فإنّه لم يقصد واحدًا بعينه ، خلافًا لِمَا يذكر عن أبي عثمان ٱلمازني ، وسيأتي بعدُ إنْ شاء ٱلله .

وأما صاحب ٱلمقالة ٱلثالثة فإنّه يحتج بٱمتناع بناءِ ٱلمضاف ، لِمَا كان يلزم عليه من جعلِ ثلاثة أشياءَ شيئًا واحدًا ، ولا يكون ذلك في شيء من كلامهم ، وكذلك المطوّل يجري هذا ٱلمجرى .

وأما ٱلمنكور فإنّه منفصل من حرف ٱلنداء ، لأنه لمّا لم يكن مقصودًا بعينه كان في حكم غير ٱلمذكور ، وكأنّه مكتفٍ بمجرّد ٱلصوت ، بخلاف ٱلمقصود ، فإنّه مع حرف ٱلنداء كشيءٍ واحدٍ ، من حيثُ كان حرفُ ٱلنداءِ كالتوطئة له ، وٱلله أعلم .

فصلٌ : ثم يقال بعد : لِمَ كان بناؤه على حركةٍ ، وأصل ٱلبناء ٱلسكون ؟

فٱلجوابُ(١) : أَنَّهُ إنّما وجب له ذلك من جهة أنّ ٱلبناءَ طارىء عليه ، فكذلك(٢) كلّ ما كان ٱلبناء طارئًا عليه فسبيله أَنْ يبنى على حركةٍ ، للمَزِيّة ٱلتي له على ما لم يكن معربًا في موضع .

---

(١) انظر ٱلملخص : ٤٥٥ ، وانظر شرح ألفية ٱبن معطي : ١٠٣٨ ، والتذييل والتكميل : ٤/١٨٣/ب .

(٢) في ٱلأصل و " ق " " وكذلك " بٱلواو .

ثم يقال بعدُ : ولِمَ كانت الحركة ضمّةً دون غيرها ؟

فالجواب : أنهم أرادوا بذلك الفرقَ بينَ حركتي إعرابه وبنائه في / هذا الباب ، وبيان ذلك أنّ الحركاتِ ثلاثٌ ، فالفتحة تكون له ١٨٧
إعراباً في هذا الباب ، كقولك : يا عبدَالله ، ويا ضاربًا زيدا ، ويا رجلاً خذ بيدي ، والكسرة أيضًا تكون له إعرابًا إذا جُرَّ باللام كقولك : يا لَزَيدٍ للسارقِ ، والضمة لا تكون له إعرابا في هذا الباب ، فلذلك خُصَّ بالضمة فرقاً بين حركتي إعرابه وبنائِه .

وأما الكسرة في المضاف إلى ياء المتكلم ، فإنّها نائبة عن الفتحة ، وإنّما كانت كسرةً بعد كَوْنِهَا فتحةً ، لأجل ياء المتكلم ، فهي عارضة ، ومنهم من قال : إنّما خُصَّ بالضَّمَّةِ حملاً على " قبلُ " و " بعدُ " وذلك أنَّ " قبل " و " بعد " يعربانِ إذا كانا مضافين أو منكورين ، ويبنيان إذا قطعا عن الإضافة ، مرادًا بها التعريف ، وهذا المنادى يُعْرَبُ إذا كان مضافًا أو منكورا ، ويبنى إذا كان غيرَ مضاف ، ولا منكور ، فلمّا أَشْبَهَ " قبل " و " بعد " حُمِلَ عليهما في الاختصاص بالضمة .

ومنهم مَنْ قال : إنّما خُصَّ بالضمة ، لأنّه لو بني على الكسر لأشبه المضاف إلى [ياء] (١) المتكلم ، لِأنّهُ تحذف منه الياء كثيرا كقولك : يا غلامِ يريد بذلك : يا غلامي أقبل ، ولو بنيَ على الفتحة لالتبس بمنكور ما لا ينصرف ، كقولك : يا أحمرَ (٢) أقبل ، فلم يكن السامع يعرف المقصود من غيره ، وهذا واضح إنْ شاء الله .

---

(١) تكملة من " ق " .
(٢) في الأصل " حمر " .

ثم قال : (وهو في موضع نصب)[1] إلى آخر الفصل .

اختلف الناس في الناصب للمنادى على ثلاثة مذاهب :

فمنهم من قال : إنّه منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره ، لأنّ حرفَ النداءِ صارَ بدلاً من اللفظ به[2] ، ولذلك جازت إمالته ، وليس في الحروف أهليّةٌ للإمالة . وتقدير الفعل : يا أريدُ زيداً ، أو أنادِي زيداً ، هذا مذهب سيبويه عند الجمهور[3] ، واعتُرِضَ بأنّ هذا التقدير مخالفٌ للمعنى ، لأنّ قولك : يا عبدالله ، إنشاء ، وقولك : أريد ، أو أنادِي خبرٌ من الأخبار ، ولا يفسّر الشيء إلاّ بما يعطِي معناه على سبيل المطابقة ، هذا معنى قول المعترِض .

وأجيب : بأنّ هذا الفعل المقدر ليس هو المستعمَل في الكلام ، وإنّما هو فعل إنشائي يعطِي المعنى الذى يعطيه قولك : يا عبدَالله ، إلاّ أنّه لا يستعمل على هذا المعنى ، وإنّما جرى مجرى ما أحْسَنَ زيداً ، وقد تقدم في بابه .

على[5] أنّ أبا على الشلوبين قال في قول سيبويه : يا أريد زيدا " يا " نداء عام ، ثم خصصه بقوله : أريد ، وليس هذا بانفصال[6] ، وإنّما الانفصال ما ذكرناه ، والله أعلم .

---

(١) الجمل : ١٤٧ .
(٢) " به " ساقط من " ح " .
(٣) وهو صريح كلامه في الكتاب ١٨٢/٢ ، شرح الرضي : ٣١/١ .
(٤) وهو الكسائي - رحمه الله - انظر التذييل والتكميل : ٤/١٨٣/ب .
(٥) ساقطة من " ح " .
(٦) قول الشلوبين في شرح الجمل لابن الضائع : ٥٠ ، وبمثل ما انفصل عنه هنا انفصل ابنُ الضائع .

وقال بعض الناس : إنَّ المنادى منصوب بحرف النداء (١) ، فإنْ أراد بذلك نسبة مجازيّةً من حيث كان الحرف عوضًا من الفعل ، وبدلاً من اللفظ به (٢) ، فيعرب ، وإنْ أريد بذلك نسبةٌ حقيقيةٌ كنسبة عمل إنَّ في اسمها مثلا ، فذلك غير صحيح من ثلاثة أوجه :

احدها : أنّ الحرف لا يعمل في الاسم إلّا إذا أشبه الفعل ، كعمل إنَّ في اسمها لشبهها بالفعل ، وليس شيء من ذلك الشبه في حرف النداء .

والوجه الثاني : أنه ليس في الدنيا حرفٌ يعمل نصباً ولا يعمل رفعاً ، إذْ ليس ذلك في الفعل المحمول هو عليه .

والوجه الثالث : أنّ امتناع اتصال المنادى به إذا كان ضميرًا ، والضمير المنصوب يجب اتصاله بعامله ، إلّا أن يمنع من ذلك مانع ، والعرب إنّما تقول : يا إيّاك ، فجاءت بالضمير المنصوب منفصلا ، وأيضًا فإن الحرف لا يعمل مضمرًا (٣) ، وقد قالوا في النداء : عبدَالله أقبل ، يريدون : يا عبدَالله أقبل ، وحرف النداء يطرد حذفه في مثل هذا ، وهذا كلُّه واضح إنْ شاء الله .

ومن الناس من قال : إنَّ هذا (٤) المنادى منصوب بمعنى التنبيه (٥) ،

---

(١) نسب الرضي للمبرّد أنه أجاز نصب المنادَى على حرف النداء لسدّه مسدّ الفعل . قال الرضي : وليس ببعيد ، لأنه يمال إمالة الفعل ، فلا يكون إذًا من هذا الباب ، أي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف " شرح الرضي : ١/١٣٢ والذي في المقتضب : ٤/٢٠٢ أنّ نصب المنادي بفعل متروك إظهاره ، وهو مذهب سيبويه . وانظر المسألة في التذييل والتكميل : ٤/١٨٤/ب ولم يعز هذا المذهب لأحد .

(٢) في " ح " " بدل منه " .

(٣) التذييل والتكميل : ٤/١٨٤/ب .

(٤) ساقطه من " ق " .

(٥) انظر الجَنَى الداني : ٣٥٠ ، وانظر التسهيل : ١٧٩ .

وهذا أيضًا ضعيفٌ ،لأنَّ المعنى لا ينصب المفعولَ به ،فهذه ثلاثة مذاهب أصحها الأول ،والله أعلم.

ثم قال : (فإذا نعت المنادى المفردَ العلمَ كان لك في نعته إذا كان مفردًا وجهانِ) [١] إلى آخره .

أخذ يتكلم في توابع المنادى ،فاعلم أنّ التوابعَ خمسٌ [٢] وهي : النعت ،وعطف النسق ،وعطف البيان ،والتوكيد ،والبدل.

فأما النعت فيعتبر [٣] بالمنادى ،فإن كان المنادى منصوبًا [٤] نصبًا صحيحا كان النعت منصوبا لا غيرُ مطلقًا [٥] ، سواءٌ كان مفردًا أو مضافًا إضافة محضة ،أو غيرَ محضة ،أو مطولاً كقولك: يا عبدَالله العاقلَ ،ويا عبدالله / ١٨٨ صاحبَ زيدٍ ، ويا عبدَالله الحسنَ الوجه ،ويا عبدالله الضاربَ زيدًا ، كل ذلك نَصبٌ [٦] كما ترى ، فإن كان المنادَى مبنيًّا على الضم نظرت إلى نعته [٧] ، فإنْ كان مضافًا إضافة محضة ،لم يكن فيه إلاَّ النصب كقولك : يا زيدُ صاحبَ عمرو ،لأنّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت ،وحرف النداء لا يعمل في المضاف إلاَّ النصب ، فمن ثَمَّ وَجَبَ نصب هذا النعت ،فإن كان النعت مفردًا ،أو مطوَّلاً ،أو مضافًا إضافة غير محضة كانَ لك فيه وجهان : الرفعُ حملاً على لفظ المنادَى ؛لشبه حركته بحركة الإعراب ،والنصبُ حملاً على موضع المنادى ؛لأنه الأصل في المناديات ،كقولك : يا زيد العاقلُ والعاقلَ رفعًا ونصبًا ،ويا زيدُ الضارب عمرو [والضارب عمرًا] [٨] رفعًا ونصبًا ،

---

(١) في الجمل : ١٤٧ " كان ذلك في نعته مفردًا " وما أثبت يوافق بعض نسخ الجمل .
(٢) في "ح" و "ق" "خمسة".
(٣) في الأصل " فيعتبر".
(٤) في "ح" فإنْ كان منادى منصوب.
(٥) الكتاب : ٢/١٨٤ والمقتضب : ٤/٢٠٩.
(٦) في "ق" "نصبا".
(٧) في "ح" و "ق" "نظرت إلى النعت."
(٨) زيادة من "ح" و "ق".

ويا زيد الحسن الوجه رفعا ونصبا ؛ لأنَّ هذا وإنْ كان مضافا ، فإنَّه بمنزلته مفردًا ؛ لأنْ إضافته في نيَّة الانفصال ، وهذا كله إذا كان المنادى غير " أيّ " واسم الاشارة ، فإنَّ نعتَ هذين لا يكون فيه إلَّا الرفع (٢) ؛ من جهة أنهما إنَّما جيء بهما وُصْلَةً لِنَدَاءِ ما فيه الألف واللام ، ولهذا كان نعتهما مخصوصا بما فيه الألف واللام. (٣)

وتُعزَى لأبي عثمان المازنيّ التسوية بين جميع المناديات المبنية على الضم في جواز الأمرين ، فيجوز عنده : ياأيُّهَا الرجلُ ، والرجلَ رفعا ونصبا ، (٤) ورده النحويون بالقياس وعدم السماع ، أما عدم السماع فإنَّ أحدا ممن يوثق بعلمه لم يحكِ في مثل هذا النصب ، وأما القياس فإنَّ " أيًّا " إنَّما سيقت وُصْلَةً لنداء ما فيه الألف واللام ، فالمقصود بالنداء مابعدها ، فكما أنه لو باشره (٥) حرف النداء لم يكن إلَّا بلفظ المرفوع ، فكذلك يجب أن يكون مرفوعًا بعد " أيّ " ، بخلاف قولك : يا زيد ، فإنَّ زيدًا هو المقصود بالنداء لفظًا ومعنًى ، فاعرف الفرق بينهما ، فإنَّه واضح (٦) إنْ شاء الله.

مسألة : منع الأصمعي نعت المبنيّ على الضم في هذا الباب ، لشبهه بالضمير (٧) ، فإنْ جاء بعده ما يوهم النعت كان عنده مقطوعا إلى الرفع على خبر ابتداء مضمر ، أو إلى النصب على إضمار " أعني ".

---

(١) في " ق " " كله غير أى ".
(٢) الكتاب : ١٨٩/٢ ، والمقتضب : ٢١٦/٤-٢١٧.
(٣) الكتاب : ٧/٢ ، المقتضب : ٢٨٢/٤ - ٢٨٣.
(٤) انظر شرح ابن يعيش : ٨/٢ ، وشرح الرضي : ١٤٢/١ ، وبه قال الزجاج أيضا.
(٥) في الأصل " باشر " بدون ضمير.
(٦) انظر شرح المفصل لابن الحاجب : ٢٧٠/١.
(٧) لأنْ المضمر لا ينعت ، وانظر منع الأصمعي في شرح ابن مالك على التسهيل : ٧٩١/٢ ، وانظر تفصيل المسألة في التذييل والتكميل : ١٩٣/٤.

وردّه النحويون بأنه وإن كان شبيهًا بالمضمر ، فإنّ العرب قد أبقت عليه حكم أصله بدليل أنها تقول : يا زيدُ نفسَه ،ونفسُك (١) ، فالأول اعتبارًا باللفظ ،والثاني اعتبارًا بالمعنى ، فلولا أنها أبقت عليه حكم الأصل (٢) لَمَا قالت (٣) : يا زيدُ نفسَه ،ولوجب الاقتصار على الثاني ،وهذا واضح إنْ شاء الله .

ومذهب سيبويه أنّ الاسم إذا اختصّ بالنداء ،ولم يستعمل في غيره امتنع نعته (٤) للزومه الموضعَ الذي أصله أن يكون للضمير ،كقولك : يا ملأمانُ ،ويا لُكَعُ [ويالكاعِ] (٥) كل ذلك لا ينعت ،فإنْ جاء بعده ما يوهم النعت وجب قطعه كما تقدم ،ومن أجل ذلك قال سيبويه في ﴿ فاطر السماوات والأرض ﴾ (٦) بعد ﴿ قل اللهم ﴾ إنَّه نداءٌ ثانٍ ، أو بدلٌ (٧) ، وليس بنعت ، وجوز المبرد

---

(١) في " ق " " نفسه " خطأ . قال أبو علي الشلوبين في " يا تميم كلكم وكلهم " " كلكم " على المعنى ،لأنّ المنادى مخاطب و" كلهم " على اللفظ ، لأنّ الأسماء الظاهرة للغَيْبَة ،وقال ابن أبي الربيع : المنادى المبني على الضم يجوز وصفه فتقول : يا زيد العاقل ، ومنعه الأصمعي لأنه صار كالمضمر ،والمضمر لا ينعت ،وهذاوَهَمٌ لأنهم يقولون ياتميم كلهم ،فأعادوا عليه ضمير الغيبة ،وهذا منهم تغليب لحكم الظاهر ،وبتلك الملاحظة يجوز أن ينعت " الملخص : ٤٦١/١ ،وانظر : ٤٥٩ .

(٢) في " ح " و" ق " أصله .

(٣) في " ق " " ما قالت " .

(٤) انظر مذهب سيبويه في المقتضب : ٢٣٧/٤ .

(٥) تكملة من " ح " و" ق " .

(٦) الزمر : ٤٦ .

(٧) الكتاب : ١٩٦/٢ - ١٩٧ ولم أجد في هذا الموضع أنه جعله بدلًا ،وكذلك ما ذكره في المقتضب : ٢٣٩/٤ ،فلم يذكر عن سيبويه البدلية ولعل المؤلف هنا ذكر عن سيبويه البدلية ، لأنه رأى قول المبرد وهو " وزعم [أي سيبويه] أن مثله اللهم ...
===

فيه النعت[١] ،فتحصّل مما تقدم ثلاثةُ مذاهبَ :

الأصمعي يمنع نعت المبنيّ على الضم في هذا الباب مطلقا ، والمبرد يجوزه مطلقا ،وسيبويه يجعله قسمين كما تقدم ،وهذا أعدلها ، والله أعلم .

مسألة : إذا قلت : ياأيُّها الرجلُ ، كان فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنّ المرفوعَ بعد " أيّ " نعتٌ لها لازم مخصوص بالرفع، وهو مذهب الجماعه .

والثاني : أنه نعت لها يجوز فيه الرفع والنصب اعتبارًا باللفظ والموضع ، وهو مذهب أبي عثمان ،وقد تقدم القول في ذلك .

والثالث : أنّ "أيًّا " ها هنا موصولة بمعنى الذي ،والمرفوع بعدها مبني على مبتدأ مضمر ،والجملة صلة لِأيّ ، وهو محكي عن الأخفش الأوسط[٢] ،وردّه القاضي بأنه لو كان على ما يقوله الأخفش لوجب إعراب " أيّ " ها هنا ؛لأنّ الموصول لا يبنى على الضمة في هذا الباب ،ألا ترى أنّ أحدًا لا يقول : يا خيرمن زيد ، بالبناء على الضمة ،وإنّما وجب نصبه اتفاقًا ،وهذا ظاهر والله أعلم.

مسألة[٣] : المضموم في النداء حكمًا نحو : يا هؤلاء وغيره مما[٤] كان مبنيا قبلَ النداء ،فهذا الضرب ،وإنْ لم يكن مضمومًا لفظا فإنّه

=== ... ولا يجوز عنده وصفه ،ولا أراه كما قال ،لأنه إذا كانت بدلا من "يا " ... " فرأى كلمه "بدل " فظن أنها الاصطلاحية والموضع قابل لها . وإنّما أراد بالبدل هنا أن الميم في لفظ "اللهم " بدل من يا النداء . والله أعلم بالصواب.

(١) المقتضب : ٢٣٩/٤ وانظر الملخص : ٤٦١/١ - ٤٦٢ .

(٢) انظر ما حكى عن الأخفش في شرح ابن مالك على التسهيل : ٨٠٣/٢ ،والتذييل والتكميل : ١٩٩/٤ ب- ٢٠٠/أ.

(٣) هذه المسألة ساقطة من "ح ".

(٤) في الأصل و"ح " " فما " والصواب المثبت.

مضمومٌ حكماً ،ولذلك يجري نعته على الوجهين المذكورين في نحو : يا زيد العاقل ،رفعا ونصبا / فإذا قلت : يا هؤلاءِ العقلاءَ نصبًا باعتبار الموضع ،لم يكن فيه إشكالٌ ،(١- لأنه على الأصل في المبنيات من اعتبار الموضع ،دون اللفظ-١) ،وإذا قلت : يا هؤلاء العقلاءُ رفعاً ،كان على حكم اللفظ ،وهو الموضع الأقرب ،والأول على الموضع الأصيل وضعاً ،ولا خلاف في هذا الوجه : أعني الرفعَ باعتبار الحال الحاضرةِ ،وإنّما يختلف في جواز نصب هذا النعت باعتبار الموضع مع أسماء الإشارة مطلقاً ،أو بشرط تقدير الاستقلال هذا الثاني هو الصحيح ،وهو مذهبُ سيبويه (٢) ،والإطلاق ١٨٩

مذهب أبي عثمان المازنيّ على أصله في جواز نصب نعت " أيٍّ " في قولك : ياأيُّها الرجل ، نظرًا إلى كونه (٣) منادًى ، فهو منصوب المحل ،فجاز في نعته النصب على ذلك التقدير ،والتفرقة بالنظر إلى كونه وُصْلةً لنداء ما فيه الألف واللام ،فلا يعتبر غير اللفظ ،لأنَّ المقصودَ ما بعده . أو النظر إلى تقدير الاستقلال ،فلا يكون وُصْلَةً ، فيجوز فيه ما يجوز (٤) في يا زيد ، ولا يتصور الاستقلال في "أيّ" والله أعلم.

فصل : ثم قال (يا زيدُ ومحمد) (٥) إلى آخره.

المعطوف بالحرف على حكمه مع حرف النداء ، لأنَّ حرف العطف لما كان مشرِّكا بين المعطوف والمعطوف عليه في حرف النداء وجَبَ أن يكونَ حكم المعطوف مع العاطف على حكمه مع حرف النداء ، فيجب أن يعتبر المعطوف في نفسه ، فإنْ كان مفردًا كان مبنياً على الضم وإن كان مضافاً ،أو مطوَّلا وَجَبَ نصبه ،إلاَّ أنْ يكون مصحوبًا بالألف واللام ،ففيه إذْ ذاك أربعة مذاهب:

(١-١) ساقط من " ق ".
(٢) الكتاب : ١٨٩/٢.
(٣) في الأصل "نظر إلى كونه ".
(٤) في "ق " "ما جاز".
(٥) الجمل : ١٥٠.

أحدها : آختيار آلرفع إنْ كان آلأول مبنيًّا على آلضم مطلقًا ، وهو مذهب سيبويه.(١)

وآلثاني : آختيار آلنصب مطلقًا ، وهو مذهب أبي عمرو بن آلعلا.(٢)

وآلثالث : آلتفرقة ، فإنْ كانت آلألف وآللام للتفخيم ، فكقول سيبويه ، وإنْ كانت لمجرد آلتعريف ، فكقول أبي عمرو ، وهو مذهب أبي آلعباس آلمبرّد.(٣)

وكان شيخنا أبو عبد آلله بن عبد آلمنعم رحمة آلله عليه يختاره ، وبيانه أنّ آلألف وآللام إنْ كانت في آلآسم لمجرّد آلتفخيم اعتُبِرَ زوالها ، لآستغنائه عنها بتعرفه دونها ، وإنْ كانت لمجرّد آلتعريف لم يكن آعتبار زوالها لتعرفه بها دون غيرها ، فلذلك آختار رفع آلأول ، لأنَّ حرف آلعطف معه بمنزلة حرف آلنداء بوجهٍ مّا ، وآختار نصب آلثاني ، لامتناع أن يكون حرف آلعطف معه(٤) بمنزلة حرف آلنداء بوجهٍ مّا ، فكان لذلك(٥) لمجرّد آلعطف على موضع آلمبني ، وهو آلنصب ، وضعف آعتبار آللفظ لتعذر آلتشريك في حرف آلنداء ، لمكان آلألف وآللام ، وهذا واضح إنْ شاء آلله.

وآلمذهب الرابع : أنّ آلمنادى إذا كان معرفة بالإقبال عليه لم يكن في آلمعطوف عليه آلمصحوب بآلألف وآللام ، إلّا آلرفعُ ، كقولك : يا رجلُ والغلام ، وهو مذهب آلأخفش ، ووجه ذلك عنده أنّ هذا آلمنادى مختصر(٦) من قولك : يا أيها آلرجل ، فكما أنك لو قلت هذا لم يكن في آلمعطوف إلّا آلرفع ، فكذلك لا يكون في قولك : يا رجل والغلام إلّا الرفعُ

---

(١) الكتاب : ١٨٧/٢ قال " ... فأما آلعرب فأكثر ما رأيناهم يقولون يا زيد والنضر ". يعني برفع آلنضر. وهو مذهب آلخليل والمازني أيضا ، انظر المقتضب : ٢١٢/٤.

(٢) المقتضب : ٢١٢/٤ ولم يذكر في الكتاب مذهب ابي عمرو هذا ، وممن وافق ابا عمرو ، عيسى بن عمر ، ويونس وآلجرمي.

(٣) المقتضب : ٢١٣/٤-٢١٤ وانظره أيضًا في شرح ألفية آبن معطي : ١٠٥٤ ، وحواشي آلمفصل : ١٢٠.

(٤) في آلأصل و"ق" "منه". (٥) في "ح" "ذلك" بدون لام آلجر.

(٦) في "ح" "أن هذا آلمنادى عنده".

(١- اعتبارا بالأصل ، فإنْ كان المنادَى المبنيُّ على الضم علما كان في المسألة مع سيبويه -١) ، وهذا التوجيه لا يوجب الرفع في المعطوف ، وغايته أن يكونَ الرفع ها هنا أحسنَ (٢) من النصب ، وقد جاءت القراءة بالوجهين ﴿ يا جبالُ أوبي معه والطيرَ ﴾ (٣) معًا (٤) رفعًا (٥) ونصبًا .

فصل : وأما عطف البيان فينظر معه إلى المنادى ، فإنْ كان منصوبا لم يكن في عطف البيان إلاّ النصبُ كقولك : يا أخانا زيدًا ، وإنْ كان المنادَى مبنيًّا على الضم نظرت إلى عطف البيان ، فإن كان مضافًا لم يكن إلاّ منصوبًا أيضا كقولك : يا زيدُ أخانا ، وإنْ كان المنادى مفردًا جاز فيه (٦) وجهان الرفع اعتبارًا بلفظ المنادى ، والنصب اعتبارًا بموضعه كقولك : يا زيدُ زيدُ و زيدًا ، وعلى هذا أنشدوا قوله : (٧)

إنّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا

لقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصْرَا

فنصر الثاني يروى (٨) على ثلاثة أوجه ، وهي : رفعه منونًا / اعتبارًا ١٩٠
باللفظ ، ونصبه اعتبارًا بالموضع ، وكلاهما عطف بيان ، والوجه الثالث ضمّه بلا تنوين ، وهو محمول على البدل ، لأنّ البدل على تقدير تكرار العامل كما تقدم .

(١-١) ساقطة من " ق " .
(٢) في " ق " " أجود " .
(٣) سبأ : ١٠ .
(٤) " معا " ساقطة من " ح " و " ق " والرفع قراءة الأعرج ، وأبي إسحاق ، وعاصم ، وابن هرمز ، ومسلمة بن عبد الملك والنصب قراءة الباقين . انظر تفسير القرطبي : ٢٦٦/١٤ ، وانظر الكتاب : ١٨٧/٢ .
(٥) ساقطة من " ح " و " ق " .
(٦) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه : ١٧٤ ، وهو في الكتاب: ١٨٥/٢ ، والمقتضب ٢٠٩/٤ ، والخصائص ١٤٠/١ ، وشرح ابن يعيش ٣/٢ ، والخزانة ٣٢٥/١ .
(٧) ساقطة من " ح " .

وأما الثالث " نصرًا " فقيل : إنَّ مدلوله مدلول ما قبله ، فيكون ما قبله محمولا على لفظ المنادى ، أو على موضعه كما تقدم ، ويكون هذا الثالث محمولاً على موضعه لا غيرُ ، وقد قيل إنّه نصبٌ على المصدر ، كأنه قال : انصرني نَصْرًا (١) ، وقد قيل أيضا إنّه اسم حاجبٍ كان يمنع رؤبةَ من الدخول على الأمير (٢) ، فيكون على هذا محمولا على إضمارِ فعلٍ ، كأنَّه قال : امنع نصرًا ، وها هنا يظهر الفرق بين عطف البيان والبدل ، فإنَّك إذا قلت : يا أخانا زيدًا بالنصب ، تعين عطف البيان ، وإذا قلته بالضم تعينت البدلية (٣) ، وكذلك إذا قلت : يا زيدُ زيد الطويل ، إنْ كان زيد الثاني منونًا مرفوعا أو منصوبًا تعينَ عطف البيان ، وإنْ كان مبنيا على الضم (٤) تعين البدل ، وأما الطويل فيجوز أن يكون على حَسَبِ ما قبله ، وهو الثاني من رفعٍ أو نصبٍ ، لأنَّه نعتٌ له كقولك : يا زيدُ زيدُ الطويل ، ويا زيد زيدًا الطويل ، ويجوز أن يكون نعتًا للمنادى على الموضع بشرط أنْ يوافق إعرابه إعراب عطف البيان ، والله أعلم .

فصل : وأمَّا التوكيد ، فإن كان تابعًا لمنادى مبنيٍّ على الضم ، فلا يخلو أن يكون مفردًا أو مضافًا ، فإنْ كان مفردًا فوجهان : الرفع اعتبارًا باللفظ ، والنصب اعتبارًا بالموضع ، كالنعت كقولك : يا تميمُ أجمعون وأجمعين ، وإنْ كان مضافًا لم يكن فيه إلاَّ النصبُ ، حملاً على الموضع كالنعت أيضًا ، فإنْ كان المنادى منصوبًا لم يكن في التوكيد إلاَّ النصبُ مطلقًا ، مضافًا كان أو مفردًا ، كقولك : يا تميم كلَّكم ، ويا بني تميم أجمعين (٥) ، ويجوز

---

(١) هو قول الأصمعي . انظر المقتضب : ٤ / ٢١٠ .

(٢) روى المازني عن أبي عبيدة أنه كان حاجبَ نصر بن سيّار وكان يقال له : نصر قيل : إنّه قد حَجَبَ رؤبة عن نصر بن سيار ، فقال الرجز المتقدم يغريه به ، أي اضرب نصرًا الحاجب . انظر ذلك في حواشي المفصل : ١١٩-١٢٠ ، وانظر الخزانة .

(٣) لأنَّ البدل على تقدير أنه يحل محل المبدل منه ، وليس عطفُ البيان على ذلك .

(٤) في الأصل " الضمير " خطأ .

(٥) الكتاب : ٢ / ١٨٤ .

"كلهم" بلفظ الغَيْبَةِ اعتبارًا باللفظ ،ومن قاله (١) بلفظ الخطاب اعتبر المعنى ،لأن المنادى واقعٌ مَوْقِعَ ضمير الخطاب. (٢)

فصل : وأما البدل فإنّه يعتبر في نفسه لو كان معه حرف النداء؛ لأنّ البدل على تقدير تكرار العامل ، كما تقدم في بابه ، فعلى هذا إنْ كان البدل مفردًا كان مبنيا على الضم ،كقولك : يا أخانا زيدُ ،وإنْ كان مضافا كان منصوبًا لا غيرُ ، كقولك : يا زيدُ أخانا (٣) ، لأنه كذلك يكون مع حرف النداء ،فإنْ قلت : يا زيدُ زيد ذا الجُمَّةِ ،كان زيد الثاني على وجهين:

أحدهما : البدل ،فيكون مبنيًّا على الضم.

والثاني : عطف البيان ،فيلزم تنوينه بالنصب على الموضع ، وبالرفع على اللفظ ،وأما ذا الجُمَّةِ فمنصوب لا غيرُ (٤) إذا حملته على المبني على الضم ،سواءٌ كان نعتا له ، أو بدلًا منه ،أو عطفَ بيان عليه ، وكذلك إنْ حملته على المنصوب على عطف البيان نعتا له ،أو بدلا منه ، أو عطفَ بيان عليه ،فإن رفعت عطف البيان جاز رفعه حملا عليه ، فاعرف هذه المسألة ،فإن سيبويه ذكرها في الكتاب (٥) وهي حسنة .

ثم قال : (واعلم أنَّه لا ينادَى اسم فيه الألف واللام إلا بأيّ) (٦) إلى آخره .

لا يجوز أن تجمع بين حرف النداء وحرف التعريف . وذلك أنّ حرف النداء وإنْ لم يكن موضوعا للتعريف فإنه بمنزلته ، من أجل أنه يتعرف معه الاسم النكرة نحو قولك : يا رجل ،فلما كان الأمر كذلك لم يجز أن يجمع بينه وبين حرف التعريف ،لأنه بمنزلة الجمع بين تعريفين .

----

(١) في "ح" " قال ".
(٢) انظر ما سبق ص (٣) في "ح" "يا رجل أخانا ".
(٤) أجاز الفراء الرفع ،ولكنه أقر أنه لم يسمعه ،انظر حواشي المفصل: ١٢٣.
(٥) الكتاب : ١٨٤/٢. (٦) الجمل :

فأمَّا دخولها في قولنا : " ياألله ٱرحمنا ، فإنّه إنما جاز ذلك ، لأنّ ٱلألف وٱللام كالعوض من ٱلهمزة ٱلمحذوفة ، لأنّ ٱلأصل الإلاه ، فحذفت ٱلهمزة لكثرة ٱلاستعمال ، وصارت ٱلألف وٱللام عوضا منها ، فلما كانت عوضا من حرف من أصول (١) ٱلكلمة صارت كأنها حرفٌ من حروف ٱلكلمة ، فهـذا هو ٱلمجوِّز للجمع بين حرف ٱلنداء وهذه ٱلألف وٱللام. (٢)

فَأَمَّا يا الرجل ، فلا يقال إلَّا ضرورة كقوله : (٣)

فيا ٱلغلامانِ ٱللذانِ فَـرّا
إياكما أن تكسِبَانَا شَـرّا

فإذا أردت نداء ما فيه ٱلألف وٱللام توصلت إلى ذلك بأحد أمرين :

إمَّا بأيّ كقولك : يا أيُّها ٱلرجلُ ، وإمَّا بٱسم ٱلإشارة كقولك : يا ذا الرجلُ ، وٱلمقصود بٱلنداء ما بعدهما ، ولهذا لم يكن فيه إلَّا الرفعُ خلافاً لأبي عثمان في تجويزه نَصْبَهُ ، / وقد تقدم ذلك. (٤)

وأمّا حَرْفُ " ها " فيقولك : يا أيُّهَا ٱلرَّجلُ ، فإنّه لتوكيد ٱلتنبيه وعوض من إضافة أيّ ، ويقال أيضا : إنّه عوض من وِلَاية " يا " ٱلألف واللامَ ، إذْ كان (٥) أصلها ذلك. (٦)

---

(١) في " ح " " الأصول ".
(٢) الكتاب : ٢/ ١٩٥ ، وانظر شرح ٱلجمل لٱبن الضائع : ٥١/ ب.
(٣) الرجز مجهول ٱلقائل ، وهو في ٱلمقتضب : ٤/ ٢١٤ ، وما يجوز للشاعر في ٱلضرورة : ١١٢ والإنصاف : ٣٣٦ ، وشرح ٱلمفصل لٱبن يعيش : ٢/ ٩ ، والمقرب ١/ ١٧٧ ، وضرائر ٱلشعر : ١٦٩ ، والخزانة : ١/ ٣٥٨.
(٤) انظر ما سبق ص
(٥) في ٱلأصل و" ح " للألف وٱللام إذا كان.
(٦) انظر شرح ٱلجمل لٱبن ٱلضائع : ٥١ ، وٱلمغني : ٤٥٦.

وأما قوله (وها صِلَةٌ).(١)

فإنّما يعني بذلك أنها حرف زائدٌ ،في الموضع ،لأنه يُعبِّرُ عن الحرف الزائد بلفظ " صِلَةٍ " ليس يعني بذلك أنَّها صلةُ لأيٍّ ،و "أيّ " موصولة بمعنى الذي ؛لأنّ الحرف لا يكون صلة بهذا المعنى أبداً ،فإنَّما يعني بقوله " وها صِلَةٌ " ،ما ذكرناه من أنها زيدت لتوكيد التنبيه . ولتكون عوضا من إضافة أيّ ،أو من وِلَايَةِ " يا " الألفَ واللامَ.

وأما مذهب الأخفش في "أيٍّ " فقد ذكرناه قبل شروحا.(٢)

وقوله : (والرجل نعتٌ لأيّ).(٣)

هذا هو الصحيح هنا ،ومع اسم الإشارة ،ولو كان عطف بيان في الموضعين ،كما يقوله بعضهم لجاز الفصل بينهما بظرف أو مجرور، وذلك ممنوع اتفاقاً . وهذا دليل على صحة ما قاله أبو القاسم ،من كونه نعتًا لا غيرُ(٤) ، وفيه أيضًا تبكيت على أبي الحسن ،لأنَّه عنده مبنيٌّ على مبتدأ مضمر ،والجملة(٥) صلة لأيٍّ ،وأيٌّ بمعنى الذي ، وقد تقدم ردُّ هذا المذهب .

وقوله : (ولا يجوز فيه إلَّا الرفع).(٦)

تبكيت أيضا على أبي عثمان ،لأنه يجوز فيه النصب ،وسوى بينه وبين قولك : يا زيد العاقل ،وقد تقدم الفرق بين الموضعين.

---

(١) الجمل : ١٥٠.
(٢) انظر ما سبق ص
(٣) الجمل : ١٥٠.
(٤) "لا غير" ساقطة من "ق".
(٥) في "ح" "لجملة".
(٦) الجمل : ١٥٠.

وقوله (ولا يتعرف ٱلآسم من وجهين مختلفين) (١) .

كذا عادته في ٱستعمال هذه ٱلعبارة ،وكان ٱلظاهرُ إطلاقَ ٱلقول في ذلك ،وأن يقول: ولا يتعرف ٱلآسم من وجهين [مختلفين] (٢) [من] (٣) غير قَيْدٍ ،غيرَ أنّ عبارَتَهُ موجهة بوجهين :

أحدهما : أنه إنّما تعرض لنفي ما يصح إِثْبَاتُهُ ،دون ما لا يصح فيه ذلك ،كما تقول : لم يكلمني ٱليوم زيدٌ ،ولا تقول : لم يكلمني ٱليوم هذا الحائطُ ،ولا يتعرض لنفس مثل هذا ، لآنتفائه بنفسه (٤) ، وهذا وجه ظاهرٌ .

وٱلوجه الثاني : أنّه (٥) إِنَّما تعرض لنفي ٱلجمع بين (٦) تعريفين مختلفين ،لِأَنَّ ذلك وإن تُصُوِّرَ ،فإِنَّه لم يرد به ٱلآستعمال ، وأما ٱلجمع بين تعريفين متفقين ،فقد وجد على وجهٍ مّا ،وذلك في (٧) قولهم: ٱلخمسة ٱلأثوابِ ،لأنّ ٱلألف واللام في ٱلموضعين إنّما قصد بهما ٱلأول ،على ما فسِّر في بابه (٨) ،فلعله أشار إلى هذا . وٱلله أعلم.

ثم قال : (وٱعلم أنك إذا أقبلت على رجل بعينه) (٩) إلى آخره .

لما قدّم أولاً أنَّ ٱلمنادَى كلَّه منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره ،

------ --------------

(١) الجمل : ١٥١ .
(٢) تكملة من "ح" .
(٣) تكملة من "ح" و"ق" .
(٤) في "ح" لنفسه .
(٥) ساقطة من "ق" .
(٦) في الاصل "من" .
(٧) ساقطة من "ق" .
(٨) انظر باب تعريف ٱلعدد ص
(٩) الجمل : ٥٢ .

ولم يستثنِ من ذلك كله إلّا المفرد العلم إذ قال : فإنّه مبنيٌّ على الضم وفاته التنبيه على النكرة المقصودة نحو : يا رجلُ ، استدرك ها هنا التنبيه على ذلك فقال :

(واعلم أنك إذا أقبلت على رَجُلٍ بعينه) الفصل .

وقد كان ينبغي من جهة الاختصار أن يقول أولاً : إنّ[1] المنادى كلّه منصوبٌ بإضمار فعل ، لا يستعمل إظهاره إلّا المفرد المقصود ، فإنّه مبنيٌّ على الضم ، عَلَماً كان أو غيرَ علم ، لأنّ العلة التي أوجبت بناء المفرد العلم على الضم موجودةٌ في النكرة المقصود ة من غير فرق ، وهذا ظاهر ، والله أعلم .

وأما قوله (فرفعته).[2]

فكان ينبغي أن يقول : فضممتُه ، عوضاً من قوله : فرفعته ، من حيث كان الضم من ألقاب البناء والرفع من ألقاب الإعراب ، واللفظ مبنيٌّ ولكن لمَّا كانت هذه الحركة شبيهةً بحركة الإعراب[3] أطلق عليها ما أصله أن يطلق على حركة الإعراب ، لأنّه إذا أشبه شيءٌ شيئًا جاز أن يسمى باسمه ، وليس في العربية حركةُ بناءٍ شبيهةٌ بحركة الإعراب إلّا في هذا الباب ، وفي باب " لا " المُعْمَلَةِ[4] عَمَلَ[5] " إنّ " ووجه الشبه أنها حركة توجد بوجود كلمة قبلها ، وتعدم بعدمها ، وقيل : إنّ وجه الشبه بينهما وبين حركة الإعراب : الاطّرادُ ، لأنك تقول : كلُّ مفردٍ مقصودٍ مبنيٌّ على الضَّمَّة ، كما تقول : كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ .

---

(١) ساقطة من " ق ".
(٢) الجمل :
(٣) إنّما كانت شبيهة بحركة الإعراب .
(٤) في " ق " " العاملة ".
(٥) في الأصل " عملة " خطأ .

ثم قال : (وٱلتقدير : ياأيُّها ٱلرجلُ)(١).

ظاهره أن قولك : يا رجل ، مختصر من قولك : ياأيّها ٱلرجل ، فيكون قولك : يا رجل معرفة بحرف التعريف المحذوف ، حذف وبقي معناه ؛ لِأَنَّ حرف النداء محرز لمعنى حرف التعريف [المحذوف](٢) ولما كان كذلك صار محكوماً له بالتعريفِ ، فكأنّـه(٣) حرفُ / تعريفٍ ؛ فمن ١٩٢
أجل ذلك لم يجز أن يُجْمَعَ بينه وبينحرفِ ٱلتّعريفِ ، من حيث لم يَجُزْ أنْ يُجمع بين حرفي تعريفٍ . ومن الناس من يقول(٤) : ان تعريفه بالخطاب ، وردّه ٱبنْ عصفورٍ بنحو قولك : أنت رجلٌ منطلقٌ ، فلو كان الخطاب مما يُعَرِّفُ الاسم لعرّفَ " رجلاً " هاهنا .

قال ٱبن ٱلضائع : وفيه نظرٌ ، لأنّ ٱلألف وٱللام في قولك : ياأيها ٱلرجلُ ، لا عهدَ فيها ، فإنْ قال : معناها ٱلحضور ، فهو معنى قولِ مَنْ قال : إنّه معرفة بٱلخطاب(٥) ، وهذا كله إنّما هو في ٱلنكرة ٱلمقصودة .

وأما ٱلعَلَمُ نحو : يا زيدُ ، فقيل : إنّه باقٍ على تعريفِهِ ٱلأولِ ، وحرف ٱلنداء مجرّدٌ من معنى ٱلتعريف ٱلمجازي ، لأنه لا يجمع بين تعريفين ، ولأنّ حرفَ ٱلنداء لا ينسب إليه(٦) ٱلتعريف [إلَّا](٧) إذا كان عوضاً من حرف ٱلتعريف ، وهذا لا يتصور إلَّا في ٱلنكرة ٱلمقصودة ، ومن ٱلناس من قال : إنّ ٱلعلم ينكَّرُ أولاً ، ثم يُتعرّف بحرف ٱلنداء(٨) ، لأنّ حرف ٱلنداء قد ثبتَ أنّه يَتعرّفُ معه ٱلمنادى ٱلمقصودُ كما تقدم ، فوجب أن يجريَ

---

(١) شرح الجمل : ٨٩/٢ .
(٢) تكملة من " ح " .
(٣) في ٱلأصل " كأنه " بحذف حرف ٱلعطف .
(٤) في " ق " " قال " .
(٥) شرح الجمل : ١٥/ب مع تصرف في عبارة ٱبن الضائع ، وٱنظر قول ابن الضائع أيضاً في التذييل والتكميل : ١٨٩/٤/ب .
(٦) في " ح " " له " .
(٧) تكملة من " ق " وفي " ح " " ألَا ترى إذا كان عوضاً .. " بإقحام " ترى " .
(٨) هذا قول المبرد في المقتضب : ٢٠٥/٤ وانظر شرح ألفية ابن معطي
===

الباب كلّه على أسلوب واحدٍ ، وما زالَ هذا القول معترضًا باسم "الله" (١) تعالى إذا قلنا : ياأللّهُ ، وذلك أن تنكير اللفظ إنّما (٢) هو على تقدير تعدُّدِ مدلوله ، وتقدير ذلك في اسم الله تبارك وتعالى كفرٌ صريح (٣) .

فإنْ قال : خرج هذا بدليله ، واستمر ذلك فيما عداه ، قلنا : فما يصنع بالأسماء التي لا يتصور فيها التنكير (٤) ، كأسماء الإشارة (٥) والموصولات ، والضمائر وما أشبه ذلك من الأعلام التي لا تقبل تقدير التنكير؟ فهذا قول مرجوح بما ذكرناه ، فوجب اجتنابه .

إملاءٌ آخَرُ بمزيدِ فائدةٍ (٦) : المفرد المقصود بالبناء مبنيٌّ على الضم ، علَمًا كان أو غيرَ علم ، واختلف في وجه تعريف كل واحد منهما على قولين :

أما نحو : يا رجل ، فقيل : إنَّ أصلَه ياأيها الرجل ، ثم اختُصِر وصار حرفُ النداء محرزا لمعنى حرف التعريف ، فصار كأنه حرف تعريف ، لما كان بإزاءِ مَعْنَى حرفِ التعريف .

والقول الثاني : أنّ تعريفه بالقصد والإشارة ، وحرف النداء أيضًا على هذا القول بمنزلة حرف التعريف ، لِأَنّ هذا المعنى من القصد والإشارة إنما يكون بوجوده ، فصار من أجل هذا الاقتران بمنزلة ما هو دليل على تعريفه .

=== : ١٠٣٨ ، وشرح ابن يعيش : ١/ ١٢٩ ، وقد رد مذهب المبرد تلميذه ابن السراج في الأصول : ١/ ٣٣٠ وصوّب ابن يعيش مذهب المبرد ، وانظر المسألة في التذييل والتكميل : ٤/ ١٨٩/ أ .

(١) في "ق" "وما زال هذا القول معترضا ، لأن هذا لا يتصور في اسم الله".

(٢) في الأصل "إذا" خطأ .

(٣) في "ح" و"ق" "صراح" .

(٤) انظر هذا الاعتراض في شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٨٩ .

(٥) قال المازني في اسم الإشارة : ينكر ثم يجبر بحرف النداء . انظر المسألة في شرح الرضي : ١/ ١٤٢ .

(٦) هذا الإملاء ساقط كله من "ح" .

وأما نحو : يا زيدُ ،فقيل: إنّه باق على تعريفه ٱلوضعيّ ،اعتبارًا بما لا يقبل تنكيرًا ،كٱلضمائر وٱسم ٱلإشارة ،وٱلموصول ،وكذلك قولنا : يا أللهُ ، لا بد فيه من ٱلقول باستدامة[1] ٱلتعريف ؛لأنّ تقدير ٱلتنكير إنّما كان يكون على إحضار ٱلتعدد بالبال[2] ،وذلك منافٍ للتوحيد .

وقال ٱلمبرد ليس نحو : يا زيدُ ،باقيًا على عَلَميّته ؛ لأنّ حرف ٱلنداء قد صار بمنزلة حرف ٱلتعريف ، ولا يجمع بين تعريفين ، فوجب ٱلقول بتنكير ٱلعلم ثم يتعرف مع حرف ٱلنداء كغيره[3] ،وهذا ٱلرأي ضعيف ؛ لأنه إنْ تُصوِّرَ له ذلك في نحو : يا زيدُ ، فإنّه لا يتصور له ذلك في ٱلضمير نحو : يا أنت ،و يا إياك ،ولا في ٱسمِ ٱلإشارة نحو : يا هؤلاء ،ويا هذا ، ولا في ٱلموصول نحو: يا مَنْ يعلم ما في نفسي ٱغفر لي ذنوبي ،ولا في قولنا : يا ألله ارحمني ،لأنّ شيئًا من هذه ٱلأسماء لا يقبل تنكيرا ، فكان قوله ضعيفًا ؛لانكساره وعدم ٱطراده ،ثم لما تقرر هذا من مذهب ٱلمبرد قال قائل: يلزمه ٱلتسوية بين يا زيدُ ،ويا رجلُ في ٱلآمتناع من حذف حرف ٱلنداء ؛ لاستوائهما في حدوث ٱلتعريف فيه ،فهو في ٱلموضعين بمنزلة حرف ٱلتعريف ؛ لأنه أمَارةٌ عليه ،ولذلك لا يجمع بينهما غالبًا ،فكان يجب على هذا أن يستوى نحو : يا زيدُ ،ويا رجلُ ،في ٱلآمتناع من حذفه ،فقال بعض ٱلمذاكرين : لا يلزمه ،لأنّ هذا ٱلتنكير إنّما هو تقدير صناعي ،فلا يعتد بٱلتعريف ٱلحادث بعده ،كما لم يعتد يونس بتعريف زيد ٱلمضاف إلى ٱلضمير في مسألة : هذا زيد بن زيدك ،فأبقى عليه ٱلحكم الوضعي ،

---

(١) في ٱلأصل "باستدامته ".
(٢) في "ق " " في ٱلبال ".
(٣) انظر قول ٱلمبرد في ٱلمقتضب : ٤/ ٢٠٥ وٱنظر شرح ٱلجمل لابن عصفور : ٢/ ٨٩ .

وٱنظر إلى ٱتفاقهم على أن إدخال ٱلألف وٱللام على ٱلعلمِ غيرِ الملحوظِ فيه ٱلوصفُ خاصٌّ بٱلشعر، مع ٱلعلم بأنه لم تدخل عليه إلاَّ بعد تقدير ٱلتنكير، وإنّما استقبح ذلك، لأنه لَفْظُ العَلَم، والتقدير أمر غائب عن ٱللفظ، وكما قال ٱبن ٱلضائع فيما إذا سميت بنحو: ثُلاث، فإنّه لا يتصرف (١) ٱسمَ رجلٍ، للعلمية ولفظ ٱلعدل، وإن لم يكن فيه عدل، ولكنه ٱللفظ ٱلذى كان معدولا، وٱلله أعلم.

ثم قال: (وإنْ (٢) لم تُرِدْ رجلاً بعينه) إلى آخره.

النكرة في هذا ٱلباب على وجهين:

أحدهما: أن تكون مقصودة، فهذه مبنيةٌ على ٱلضم، لأنّ فيها سببَ ٱلبناءِ، وقد / تقدم ذلك. ١٩٣

وٱلوجه ٱلثاني: أن تكون ٱلنكرة غيرَ مقصودة بعينها، مثل (٣) أنْ يقول ٱلأعمى: يا رجلاً خذ بيدى، ومعلوم أنه لم يَقْصِدْ واحداً بعينه، وإنّما غرضه أن يؤخذ بيده، فمن أخذ بيده فقد (٤) حصل به (٥) قصدُهُ، وأما قوله بعد: "خذ بيدى" فإنّما قاله بعد حصول ٱلإجابة، أو تقدير حصولها، وليس ٱلمعنى على أن قوله: خذ بيدي، متصل بٱلنداء، لأنّ ذلك يستلزم قصد هذا ٱلمنادى، وبهذا تعلق من أنكر وجود هذا ٱلقسم في ٱلمناديات، أعنى بٱتصال قوله: "خذ" بٱلمنادى، لأنّه لا يتصور منادىً من غير قصد، وما جاء مما ظاهره ذلك، فإنّما جاء منوناً منصوباً في حال ٱلضرورة. (٦)

---

(١) في "ق" "لا يتصرف".
(٢) "وإن" ساقطة من "ق" وٱنظر ٱلجمل: ١٥٢.
(٣) ساقطة من "ق ر".
(٤) ساقطة من "ح".
(٥) ساقطة من "ق".
(٦) هو ٱلمازني، قال أبو حَيّان: قال ٱبن عصفور: وإن كانت ٱلنكرة
===

والصواب ما قلناه (١- من إثبات هذا القسم في المناديات، على الوجه الذي ذكرناه، وهذا بيّن إن شاء الله.

وأما قوله -١) في البيت (لما جئت زائرها) (٢) فإن زائرها (٣) نصب على الحال، وإضافته لفظية، فإن قلت: إن اسم الفاعل ها هنا بمعنى الماضي، وإذا كان كذلك كانت إضافته معنوية، فما وجه انتصابه على الحال مع هذا الإلزام.

فالجواب: أنه من باب حكاية الحال الماضية كما قيل في قوله تعالى

* وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد * (٤).

وأما قولُ كُثَيِّر (٥):

حييتك عَزَّةُ بعدَ الهجر [-وانصرفت-] (٦) .... البيتين

=== غير مقبل عليها كانت منصوبة، هذا بلا خلاف من النحويين، إلاّ المازنيّ فإنه ذهب إلى أنه لا يتصور أن توجد نكرة غير مقبل عليها، فأما ما جاء منونا فإنما لحقه التنوين ضرورةً. التذييل والتكميل: ٤/١٨٩/ب. وذكر ابن عصفور في شرح الجمل: ٢/٨٤ أن الأصمعي زعم أنّ الرواية الصحيحة في قول الشاعر:
* فيا راكبا إما عَرَضْتَ ... * أنّ "راكباً" غير منون، فيكون نكرة مقصودة، وذكر أبو حيان عن ابن عصفور: أنّ الكوفيين يزعمون أن النكرة غير المقبل عليها لا تكون في النداء إلاّ موصوفة. التذييل والتكميل: ٤/١٨٩-١٩٠/أ. وفي المسألة هناك بسط أكثر.

(١-١) ساقط من "ق".

(٢) البيت هو: قالَتْ هُرَيْرةُ لما جئتُ زائرَها ويلي عليكَ وويلي منك يا رجلُ
وهو للأعشى الكبير في ديوانه: ٥٧، والجمل: ٥٣.

(٣) "فإن زائرها" ساقط من "ق".

(٤) الكهف: ١٨

(٥) البيت بتمامه: حييتك عزةُ بعدَ الهجروانصرفت
فحيِّ ويحك من حَيَّاكَ يا جَمَلُ
والبيت في ديوانه جمع د. احسان عباس: ٤٥٣، والجمل: ١٥٣، والحلل شرح أبيات الجمل: ١٩٤. وبعد البيت:
ليت التحية كانت لي فأشكرَها مكانَ يا جملاً حُيِّيتَ يا رجلُ

(٦) تكملة من "ح".

فإنَّ قوله في[آخر](١) البيت الثاني : "حييت يا رجل" بدل من اسم ليت، وقوله : "مكان يا جملا" بدل من خبرها فكأنه قال : ليت حييت يا رجل، مكان يا جملا، وهذا من بديع الإعراب، وقوله : يا جملا، يروى بالنصب على اختيار أبي عمرو، وبالرفع على اختيار سيبويه (٢)، وتنوينه في الوجهين ضرورة (٣)، لأنه مقصود والله أعلم.

ثم قال : (وإذا لحق الاسمَ العلمَ المنادَى التنوينُ في ضرورة الشعر) (٤) إلى آخره.

ظاهر كلامه اختصاص العلم بهذا الحكم دون النكرة المقصودة، وبذلك (٥) يقول بعض علماء سَبْتَة، وظاهر كلام النحويين خلافُ (٦) ذلك، وأنه لا فرق بين العلم والنكرة المقصودة في هذا الحكم ؛ لأنهم قالوا في بيت كثيِّر عَزَّةَ، ما تقدم من الروايتين على اختيار المذهبين، والله أعلم.

ثم اختلف الخليل وأبو عمرو في المبنيّ على الضم إذا نونه الشاعر ضرورةً، فالخليل وأصحابه يختارون تنوينه على لفظه (٧)، لأنَّ هذه الحركة وإنْ كانت حركةَ بناءٍ، فإنَّها شبيهة بحركة (٨) الإعراب، فكان عندهم بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف، فكما أنّ هذا ينون على لفظه ضرورةً، فكذلك هذا المنادى الأجود فيه أن ينون على لفظه ضرورة.

وذهب أبو عمرو إلى أنّ الأجود رده إلى أصله (٩) ؛ [لأنّ الشاعر يرد الأشياء إلى أصولها] (١٠) وتنوين التمكين لا يلحق حركة البناء ،

---

(١) زيادة من "ق".
(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ٧٩٩ الرواية المشهورة بالضم.
(٣) الجمل : ١٥٤، وانظر الكتاب : ٢/٢٠٢.
(٤) الجمل : ١٥٤.
(٥) في "ح" بهذا.
(٦) في "ق" "غير".
(٧) لم أجد قول الخليل في الكتاب وهو في المقتضب : ٢١٣/٤ والأصول ٣٣٦/١ والملخص: ٤٦٧.
(٨) ساقطة من "ق".
(٩) انظر مذهب أبي عمرو في المقتضب ٢١٣/٤، والملخص ٤٦٨، والخزانة ٢٩٤/١.
(١٠) مابين المعقوفين من "ح" و"ق".

قال : فإذا رددته إلى أصله كان التنوين تابعا لحركة الإعراب ،فكان على ما ينبغي ،ولو نونته على لفظه لكان تنوين التمكين تابعاً لحركة البناء ،فكان على خلاف ما ينبغي .

والجواب ما قلناه قبل من أنّ(١) الحركة قوية الشبه بحركة الإعراب ،فجرى عليها حكمها ،ولهذا كان الأكثر حمل النعت على اللفظ في نحو يا زيدُ العاقلُ . وما ذاك إلاّ لقوة الشبه المذكور ، والله اعلم ، فالحركة(٢) التي لحقها(٣) التنوين على رأي الخليل وأصحابه حركة بناء ، وعلى رأي أبي عمرو ومن أخذ بمذهبه حركة إعراب .

وأما قوله في بيت الأحوص :(٤)

(سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ(٥)

(وأبو عمرو يرويه بالنصب)(٦) .

فظاهره أنها رواية عن العرب ،ولا يصح ذلك عند بعضهم ،لأنّ عيسى قال فيه : ولم أسمعه من عربيّ ،وقال سيبويه فيه(٧) : وله وجه من القياس(٨) ، فلو كان ذلك مسموعا من(٩) العرب لأثبته سيبويه رواية ،فيحتمل أن يكون قولُ أبي القاسم: (وأبو عمرو يرويه بالنصب) أي يقوله بالنصب على أصل مذهبه(١٠) ،لأن له وجها من القياس ،والله أعلم.

---

(١) ساقطة من " ق ".

(٢) في " ح " " التنوين " سبق قلم.

(٣) في " ق " " يلحقها ".

(٤) البيت في شعره والكتاب ٢/٢٠٢ والمقتضب ٤/٢١٤ ،ومجالس ثعلب : ٩٢ ، ٥٤٢ ،وشرح أبيات سيبويه ١٠٦/٥٠٦ ، ٢٥/٢ ، وأمالي ابن الشجرى : ١/٣٤١.

(٥) هذا الشطر ساقط من " ق ".

(٦) الجمل : ١٥٤ ،والذى يرويه أبو عمرو بالنصب هو قول مُهَلْهِل : ضربتْ صدرَها إليَّ وقالت يا عَدِيًّا لقد وَقَتْكَ الأواقِي بنصب عدى .

(٧) ساقطة من " ح " .

(٨) الكتاب : ٢/٤٠٣ . (٩) في " ح " عن.

(١٠) كذا قال ابن الضائع في شرح الجمل : ٢/٥٢أ.

ثم قال : (وحروف آلنداء خمسة) إلى آخره .

قد ذكر "وا" في باب آلنُّدْبَةِ ،فهي ستّة ،وكذلك قال سيبويه ، ويحكى عن أبي آلحسن مَدُّ آلهمزة في قولك : آزيد (١) ،وقد حَكَى مد أَيْ (٢) ، وهي أقلها ،فهي على هذا ثمانيةٌ ،وقال آلأستاذ أبو آلحسين : إنَّ آلأظهر عندي أن تكون آلهاء من "هَيَا" مبدلةً من همزة "أيا" (٣) ، لأنَّ إبدال آلهاء من (٤) آلهمزة أكثر من العكس ،وهذا آلتعليل لا يلزم منه آلفرعية .

وآلأصل من هذه آلحروف "يا" لآستعمالها في كل منادًى بخلاف غيرها ، فدَلَّ ذلك على أَصَالتها ،وذلك أَنَّ آلحروف آلمذكورة على ثلاثة أقسام : / ١٩٤

"يا" قسم ، و"وا" قسم ، وآلبواقي قسم .

فأما "يا" فشائعة في كلّ منادًى ،وأما "وا" فمخصوصة بآلمندوب، وأما "هَيَا" و"أَيَا" و"أَيْ" فينادى بها ما عدا آلمندوب ،وآلمستغاث ، وآلمتعجب منه .

ثم إنَّها تنقسم بآعتبار قرب آلمنادى وبعده وتوسطه ثلاثةَ أقسام ،فآلهمزة ينادى بها آلقريب ،و"أيْ" ينادى بها آلأوسط (٥) ،وآلبواقي ينادَى بها آلبعيد وما في حكمه من آلنائم ،وآلغافل ونحوه (٦) ، هذا قول آلأستاذ (٧) ،وقال غيره : إنّما (٨) هي على قسمين : قسم للقريب، وهو (٩) آلهمزة وحدَها ،وقسم للبعيد وهي آلبواقي .

---

(١) ذكرها آلأخفش في آلكبير . همع الهوامع : ٣٦/٣ ،وآنظر آلمغني : ٢٦٠ ،وذكر ابن مالك في شرح آلتسهيل : ٧٨٠/٢ أن آلذي حكاها هم آلكوفيون .

(٢) حكى مدها آلكسائي ، انظر شرح ألفية ابن معطي : ١٠٣٣ .

(٣) كذا قال آبن السكيت ، وآنظر شرح ابن يعيش : ١١٨/٨-١١٩ ، والملخص : ٤٧٢ .

(٤) "الهاء من" ساقطة من "ق" (٥) في "ح" و"ق" "الوسط" .

(٦) في "ح" "وغيره" . (٧) الملخص : ٤٧٢ .

(٨) ساقطة من "ق" . (٩) في "ح" و"ق" "وهي" .

قال أبو بكر بن عَبِيْدَة : وإذا نظرت إلى الوسط فهو مُتَراخٍ [(١)] عن القريب ،وكأنه ينحو إلى القول الثاني ،والله أعلم.

مسألة : الأصح أنّه [(٢)] كما ذكرناه من أنها حروف صارت بدلاً من اللفظ بالفعل كما تقدم في أول الباب.

وقال بعضهم : إنّها أَسماء أفعال [(٣)] ،وهذا مردود بأمرين :

أحدهما : انفصال المنادى عنها إذا [(٤)] كان ضميرا [(٥)] كقولك : يا إيّاك ،ولو كانت أسماء أفعال كما قاله هذا القائل لوجب اتصاله بها . [(٦)]

والأمر الثاني : أنَّ منها ما هو على حرف واحد ،وليس في أسماء الأفعال ما هو على حرف واحد ،فلما بَطَلَ ذلك في بعضها وجب بطلانه في كلّها ،لأنّ المرادَ بجميعها معنىً واحدٌ ،وهو دعاء المنادى ،فوجب إجراؤها [(٧)] على أسلوب واحد .

ثم قال : (وقد يُنادَى بغير حرف النداء) [(٨)] إلى آخره .

ظاهره أنه قد [(٩)] ينادى دون حرف نداءٍ مطلقا لا في اللفظ ولا في التقدير ،ومعلوم أنه لم يُرِدْ هذا المعنى ،وإنّما أراد أن يقول : وقد ينادى بغير حرف [(١٠)] نداءٍ لفظًا ، فقد كان الأَولى أن يقول : وقد يحذف حرف النداء من اللفظ وهو مرادٌ في المعنى ،وإنّما يحذف [(١١)]

---

(١) في " ح " تراخ .
(٢) ساقطة من " ق " .
(٣) انظر شرح ابن يعيش : ٨ / ١٢١ .
(٤) في الأصل " اذ " .
(٥) في " ح " " الضمير " .
(٦) انظر همع الهوامع : ٣ / ٣٤ .
(٧) في " ق " " إجراؤه " .
(٨) الجمل : ١٥٦ .
(٩) ساقطة من " ق " .
(١٠) في الأصل " وقد ينادى دون غير حرف . . . " بإقحام " دون " .
(١١) في " ح " " يجوز " .

من كل معرفة لا يصح دخول "أيّ" عليها (١)، فيجوز حذفه من العلم كقولك: زيدُ أقبل، تريد يا زيدُ أقبل، ويحذف من "أيّ" كقولك: أيُّها الرجل أقبل، تريد يا أيُّها الرجل أقبل؛ لأنّ كلَّ واحدٍ من هذين معرفة لا يصح دخول "أيّ" عليها (٢)، وكذلك أيضاً إذا قلت: يا مَنْ لم يزل محسناً أحسن إليَّ. يجوز حذف حرف النداء منه، فتقول: من لم يزل محسنا أحسن إليّ؛ لأنّ "مَن" الموصولة معرفةٌ لا يصح دخول "أيّ" عليها، وكذلك تقول: غلامَ امرأةٍ أقبل، تريد: يا غلامَ امرأة أقبل؛ لأنه معرفةٌ بالقصد، لا يصح دخول "أيّ" عليه، ولا يجوز حذفه من أسماء الإشارة، ولا من النكرة المقصودة المبنية على الضم ولا من النكرة غير المقصودة، (٣) فلا يقال: هذا أقبل، وأنت تريد: يا هذا أقبل؛ لأنه وإنْ كان معرفةً يصح دخول "أيّ" عليه، (٤- فتقول: ياأيّهذا الرجل، وكذلك اسم الجنس المبني على الضم، لأنه وإنْ كان معرفةً يصح دخول "أيّ" عليه -٤)، وما جاء من ذلك محذوفاً منه حرفُ النداءِ موقوفٌ على

----

(١) كذا قال في الملخص: ٤٧٣.
(٢) في "ح" "عليه".
(٣) المقتضب: ٢/٢٥٨، وشرح ألفية ابن معطي: ١٠٤١، وهمع الهوامع: ٣/٤٣ ومابعدها. وقال الشلوبين: يقول النحويون إنّ حرف النداء لا يحذف إلاّ إذا كان المنادى قريبا منك مقبلا عليك؛ ولذلك قال سيبويه في قولهم: حار بن كعب، وذلك أنه جعله بمنزلة من هو مقبلٌ عليه بحضرته يخاطبه. انظر حواشي المفصل: ١٣٩، والكتاب: ٢/٢٣٠، وقال ابن مالك في شرح التسهيل: ٢/٧٨١: "ولا يجوز حذف حرف النداء إنْ كان المنادى "الله" او ضميرا، أو مستغاثا، أو متعجَّباً منه أو مندوبا.. فإنْ كان غير ذلك جاز الحذف إلاّ أنّ جوازه يقل مع اسم الإشارة واسم الجنس المبني للنداء. والقاعدة التي ذكرها المؤلف هنا ذكرها أستاذه في الملخص: ٤٧٣، وهي في كلام المبرد في المقتضب وانظر ما يأتي ص:
(٤-٤) ساقط من "ح".

السماع كقولهم : افتد مخنوقُ (١) ،وأصبح ليلُ (٢) ،وأطرق كرًا (٣) ،و (٤)

* جاريَ (٥) لا تستنكري عَذِيري *

وجاء في الحديث : ثوبي حَجَرُ (٦) ، وآشتدِي أزمةُ تنفرجي (٧) ،والمراد في ذلك كله حرفُ آلنداء .

---

(١) هذا مثل ذكره آلميداني في مجمع آلأمثال : ٢/ ٧٨ ،قال : ويروى " افتدى مخنوق ".

(٢) هذا مثل ذكره الميداني في مجمع الأمثال : ١/ ٤٠٣ .
وهو جزء من بيت لبشر بن أبي خازم آلأسدى وهو بتمامه :
فبات يقول أصبِحْ لَيْلُ حتّى تجلّىْ عن صَرِيمَته آلظَّـــــلامُ
يصف ثور وحشٍ ذعره شدةُ المطر ،فبات يتمنى آلإصباح ،وآلصريمة : الرمل . وآلبيت في ديوانه : ، وآلمفضليات: ٣٣٥ ، والاختيارين : ٦١٣ .

(٣) انظر آلأمثال للميداني : ١/ ٤٣١ وهو جزء من رقية كانوا يصيدون بها -في زعمهم -آلصيد ،وهي أطرق كَرًا ،إنَّ آلنعام في القرى، ما إن ارى هنا كرا ،وكرا آلوارد أولاً: ترخيم كروان .

(٤) بعده :
* سيرى وإشفاقي على بعيرى *
وآلعذير آلحال .
والرجز للعجاج في ديوانه : ٢٢١ مطلع أرجوزة طويلة ،والكتاب : ٢/ ٢٣١ ، والمقتضب : ٤/ ٢٦٠ ،وآلأصول : ١/ ٣٦١ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦١ وأمالي ابن الشجرى : ٢/ ٨٨ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٦ ،والخزانة ١/ ٢٨٣ .

(٥) " جارية " هكذا في جميع آلنسخ مثبتا فيها حرفُ آلتأنيث ؛ وقد استشهد سيبويه وغيره بهذا آلبيت على ترخيم جارية .

(٦) الحديث بهذا اللفظ في صحيح مسلم كتاب آلحيض باب : ٧٥ جزء ١/ ٢٦٧ ،وهو في صحيح آلبخارى ،كتاب آلغسل : ١/ ٧٥ ، بلفظ : " ثوبي يا حجر " وهذا آلحديث شطرٌ من مطلع قصيدة لابي عبدالله محمد بن أحمد بن ابراهيم آلأندلسي ، طبقات آلشافعية ٨/ ٥٦ ،وآلبيت بكماله :
اشتدي أزمة تنفرجـــــي قد آذنَ ليلُك بآلبلـــــج

(٧) الحديث رواه البخاري في كتاب آلغسل ١/ ٧٠ ،وانظره في فيض آلقدير شرح آلجامع آلصغير ١/ ٥١٦ ،وهو حديث ضعيف .

مسألة : إذا قلت : يا رجلُ ، وياغلامًا خذا [١] بيدي ، فهل يجوز حذف حرف ٱلنداء من ٱلثاني على أن يكون حرف ٱلعطف قد شرك بينه وبين ٱلأول في حرف ٱلنداء [ٱلمذكور] [٢] أَوْ لَا ؟

فٱلجواب [٣] : أنَّ ذلك لا يجوز ،لاختلاف ٱلغرضين ،وذلك أنَّ [٤-] حرف ٱلنداء في ٱلأول كحرف [-٤] ٱلتعريف وباعتبار ٱلثاني ليس كحرف ٱلتعريف ،فلمَّا تَنَافَى ٱلأمران ٱمتنع ٱلتشريك ،وإذا ٱمتنع ٱلتشريك ٱمتنع ٱلحذف ،لأنه حينئذ بمنزلته دون [حرف] [٥] عَطفٍ ،وإذا لم يجز حذفه منه منفردًا لم يجز حذفه منه غيرَ منفرد .

وانظر هل يقال : إنَّ قولك : يا رجلُ وغلامًا جائزٌ على ٱلتشريك في حرف ٱلنداء ٱلمذكور ،على رأيِ الشافعي في تعميم ٱللفظ ٱلمشترك [٦] ؟ وكذلك هل يقال [٧] : إنّ المسألة جائزة على غير ٱلتشريك ؟ ولكن على حذف حرف ٱلنداء من ٱلثاني ،لتقدم ذكره ،لأنَّ ٱلمحذوف عند تقدم ذكره في حكم ٱلثابت لفظًا ،فإن قيل : وكيف يجوز حذف شيءٍ لشيء آخر مباينٍ له في ٱلمعنى ،لأنَّ ٱلغرض بهما [٨] يختلف .

فٱلجواب : أنّ حرف [٩] "يا" مع ٱلثاني نظير حرفِ "يا" مع

---

(١) في ٱلأصل "خذ" بٱلإفراد . خطأ .
(٢) زيادة من "ح" و"ق" .
(٣) في "ح" و"ق" "ٱلجواب" بدون عطف .
(٤-٤) في ٱلأصل "وذلك أنَّ حرف ٱلنداء ٱلمذكور أولا ولكحرف .." خطأ . وهو ٱنتقال نظر إلى ٱلفقرة ٱلسابقة . وٱلمثبت من "ح" و"ق" .
(٥) زيادة من "ح" .
(٦) انظر ما سبق ص
(٧) في ٱلأصل "قد يقال" بإقحام "قد" .
(٨) في "ح" "بها" .
(٩) في "ح" "حروف" خطأ .

الأول ،وقد يحذف الشيء لنظيره وإنْ كان مباينًا له في المعنى ، ألا ترى
إلى قولهم:(١) / ١٩٥

يا ليتَ زوجَكِ قد غَدا متقلدًا سيفًا ورُمحا

أراد(٢): وحاملاً رمحا ،فحذف حاملاً لنظيره الذي هو " متقلدا" وكذلك
قولهم:(٣)

* علفتها تبنًا وماءً باردًا *

يريد : وسقيتها ماءً باردًا ،فحذف نظيره(٤) ،وكذلك قال أبو عليّ في
قوله تعالى : * فأجمعوا أمركم وشركاءكم *(٥) : إنّ شركاءكم منصوب
بإضمار فعل ،تقديره : واجمعوا شركاءكم(٦) ، بوصل الألف ،فحذف
هذا الثاني لتقدم نظيره ،لأنّ الجمع في المحسوس(٧) نظيره الإجماع في
المعنى ، فعلى هذا ينبغي ألا يمتنع أن يقال : يا رجل وغلاماً أقبل ،

---

(١) البيت لعبدالله بن الزِّبَعْرَى وهو في شعره : ومجاز القرآن : ٦٨/٢ ،ومعاني الأخفش : ٢٥٥ ،والمقتضب : ٢/ ٥٠ ،والخصائص : ٣٢/٢ ،وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٣٢١ ،وأمالي المرتضى : ١/ ٥٤ ، ٢٦٠/٢ ، ٣٧٥ والإنصاف : ٦١٢ ،وشرح ابن يعيش : ٢/ ٥٠ .

(٢) في " ق " "أرادوا "

(٣) هذا صدر بيت عجزه :

* حتّى شَتَتْ هَمّالةً عيناها *

وبعضهم يجعله عَجُزًا وصدره :

* لما حَطَطْتُ الرحلَ عنها واردًا *

قال في الخزانة ١/ ٤٩٩ : ولا يعرف قائله ،ورأيت في حاشية نسخة صحيحة من الصحاح أنه لذي الرُّمة ،وفتشت ديوانه فلم أجده فيه . وقد أضافه محقق شرح ديوان ذي الرّمة في ملحق الديوان ١٨٦٢ . وهو في الخصائص : ٢/ ٣٤١ ،وأمالي المرتضى: ٢/ ٢٥٩ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٣٢١ ،والإنصاف : ٦١٣ ،وشرح ابن يعيش : ٢/ ٨ ،وشرح ابن عقيل .

(٤) في "ح " و"ق " " فحذفه لنظيره ".

(٥) يونس : ٧١ .

(٦) الإيضاح : ١٩٤- ١٩٥ .

(٧) في "ق " في هذا المحسوس .

وأنت تريد : يا غلاماً (١) أقبل ،والله أعلم ،وكذلك لو قلت : يا رجلاً ويا (٢) غلامُ أقبل ،لم يجز حذف حرف النداء من الثاني : وهو (٣) عكس الأول (٤) في التفسير المذكور ،وكذلك لو (٥) قلت : يا زيدُ ويا رجلَ ويا رجلاً مقصودًا أو غيرَ مقصود ، يجرى كل ذلك على ما ذكرناه.

ومنع ابن عصفور حذفَ حرف النداء من الثاني في جميع هذه المسائل قال : لاختلاف المراد فيهما (٦) ،وفيه النظر الذي ذكرناه ،فتأمل ذلك ، والله الموفق .

---

(١) في "ح " "وأنت تريد ويا غلاماً ".
(٢) "يا " ساقطة من "ق ".
(٣) في جميع "وهي ".
(٤) في الأصل و"ق " "الأولى ".
(٥) في "ق " "إذا ".
(٦) شرح الجمل : ٢/٩٥ .

بابُ ٱلاسمين ٱللَّذَيْنِ لفظهما واحد والآخر مضاف منهما (١)

عَقْدُ هذا ٱلباب أن تقول : كل ٱسم مضاف ليس علما ، فإنّه يجوز أن يكرر (٢) في ٱلنداء توكيداً كقولك : يا زيدَ زيدَ عمرو ، ويا غلامُ غلامَ زيدٍ ، وأصل ٱلمسألة قبل ٱلتكرار : يا زيد عمرو ويا غلام زيدٍ ، فزيد في قولك : زيد عمرو ليس علماً في ٱلحال ، وإنّما كان علمًا ثم نكّر عند ٱلإضافة ، فصار غيرَ علمٍ ، لتعرفه ٱلآن بٱلإضافة ، بعد ما كان علمًا قبلها ، لأنه لا يجوز أن يجمع بين ٱلعلمية وٱلإضافة : لٱمتناع ٱلجمع بين تعريفين ، فصار قولك : يا زيد عمرو ، في طبقة يا غلامَ زيدٍ ، فلأجل هذا قلنا في عَقْدِ ٱلباب ما تقدم .

ثم إنَّ ٱلاسم ٱلأول من ٱلاسمين فيه وجهانِ :

أحدهما : بناؤه على ٱلضم ، وهو أجود ، لأنه ليس فيه تكلف يحتاج فيه إلى ٱعتذار . (٣)

وأما ٱلثاني : فإنّه منصوب لا غير ، وٱنتصابه من خمسة أوجه . (٤)

أحدها : أن يكون عطفَ بيان على ٱلأول .

والثاني : أن يكون بدلا منه ، وكلاهما على ٱلموضع .

والثالث : أن يكون نداء ثانيا حذف منه حرف ٱلنداء ، وٱلفرق بين هذا ٱلوجه وبين ٱلبدل أنَّ هذا يجوز معه ذكر حرف ٱلنداء ولا يجوز ذلك

---

(١) في " ق " " وٱلآخَرُ منهما مضافٌ " وهذا يوافق بعض نسخ ٱلجمل . انظر الجمل : ١٥٧ .

(٢) في " ق " " يكونٍ " .

(٣) لأنه منادىً مفردٌ . انظر ٱلمقتضب : ٤/٢٢٩ .

(٤) ذكر ٱبن عصفور من هذه ٱلأوجه ٱلثلاثة الاولى . شرح ٱلجمل : ٢/٩٦ ، وذكر ٱبن مالك في شرح ٱلتسهيل : ٢/٨١٢ خمسة أوجه ، فزاد أن يكون ٱلثاني منصوبا على ٱلبدلية ، ونقص ٱلوجه ٱلخامس ٱلمذكور هنا . وٱنظر همع ٱلهوامع ٣/٥٨ ففيه ما ذكره ٱبن مالك ونص على أنَّ ٱبن مالك زاد ٱلتوكيد ، وهو الآخر لم يذكر ٱلوجه ٱلخامس ٱلذى ذكره المؤلف هنا ، وٱنظر قول ٱلسيرافي ٱلآتيَ في هامش ٱلتحقيق .

في البدل ، وإنْ كان البدل على تقدير تكرار (١) [العامل] (٢) ويتضح ذلك غاية الاتضاح على رأي من يقول : إنَّ تقدير العامل مع البدل إنَّما هو تقدير معنويّ ، وهو في مسألتنا تقديرٌ لفظيٌّ والله أعلم .

والوجه الرابع : أن يكون منصوبًا بإضمار " أعني " كأنّه لمّا (٢) قال : يا زيد قيل له من تعني ؟ قال : أعني زيدَ عمرو ، وهذا اللفظ هو الذى يقدّر في مواضع البيان .

والوجه الخامس : أن يكونَ نعتاً للأول كأنه قال : يا زيدُ زيد عمرو (٣) أي يا زيدُ المنسوب إلى عمرو ، وهذا الوجه فيه نظرٌ ، لأنّ الوصف بالجامد على توهم الاشتقاق موقوف على السماع ، فإنْ قيل : نعم ولكنّه توجيه المسموع قيل : قد وجد عنه مندوحةً بما تقدم ، وإنّما يقال ذلك عند قيام دليل عليه دون تصور الاحتمال ، كما قال سيبويه في مسألة : هذا خاتم حديدً ، وقد تقدم [ذلك] (٤) في بابه . (٥)

والوجه الثاني من الوجهين المذكورين أولاً : نصب الاسمين معاً كقولك : يا زيدَ زيدَ عمرٍو ، واختلف سيبويه والمبرد في المسألة ، فذهب سيبويه إلى أنّ الاسم المضاف إليه مخفوض الأول ، والاسم الثاني مقحم بينَ المضاف والمضاف إليه (٦) ، وذهب أبو العباس (٧) إلى أنّ المضاف إليه

---

(١) في الأصل و " ح " " تكراره " وذلك صحيح إذا حذفت التكملة التي بين القوسين وهي من " ق " .
(٢) ساقطة من " ق " .
(٣) هذا قول السيرافي . قال " وعندي وجه ثالث لم أعلم أحداً ذكره ، وهو قويّ في نفسي ، وذلك أن تجعل أصله : يا زيد زيد عمرو ، فيكون زيد عمرو الثاني نعتا للأول مثل قولنا : " يا زيد بنَ عمرو ، ثم تتبع حركة الأول المبنى حركة الثاني . الكتاب : ٢ / ٢٠٦ هامش (٢) .
(٤) زيادة من " ق " .
(٥) انظر الكتاب : ١ / ٣٩٦ .
(٦) قال ابن عصفور : سيبويه - رحمه الله - يقدر الأصل : يا زيدَ عمرو زيد عمرو ، ثم حذف عمرو الثاني لدلالة الأول عليه ، فبقي : يا زيد عمرو زيد ، ثم قدم زيد وأقحم بين المضاف والمضاف إليه . شرح الجمل : ٢ / ٩٦ وانظر الكتاب : ٢ / ٢٠٦ وقول السيرافي في حاشية الكتاب .
(٧) في " ح " " أبو القاسم " خطأ .

مخفوض بما يليه ،وهو زيد آلثاني ،ومخفوض آلأول محذوف لفظاً ، مراد معنى ، وإنّما حذف لدلالة ما بعده عليه (١) ،وَنَقَدَ آلناس هذا آلمذهب بثلاثة أوجه . (٢)

أحدها : أنه لو كان كذلك لرجع تنوينه لزوال ما أوجب (٣) حذفه ،لأنه إنّما كان حذف للإضافة ،فلمّا حذف آلمضاف إليه آلذى هو سبب حذف آلتنوين وجب رده ،لآرتفاع سبب حذفه ،فإن أجاب عن هذا بأن آلمضاف إليه وإن كان محذوفا من آللفظ ، مرادٌ في آلمعنى ، فكان بمنزلة آلثابت لفظاً .

أجيب : بأنّ (٤) آلمضاف إليه "كلٍّ" و"بعضٍ" بهذه آلمنزلة ،ولم يجز فيهما إلّا ردُّ آلتنوين آلذى كان محذوفاً للإضافة مع وجود آلمحرز لها ،وهو بقاء آلتعريف (٥) ،فإذا كان كذلك وجب آجتناب ما ذهب إليه .

---

(١) أصل الكلام عند آلمبرد : يا زيد عمرو /زيد عمرو ،فحذف عمرو آلأول لدلالة آلثاني عليه . انظر مذهب آلمبرد في آلمقتضب : ٤/ ٢٢٧ ، وفي آلحاشية الثانية من آلكتاب : ٢/ ٢٠٦ وشرح آلجمل لآبن خروف : ١١٣ ،وشرح آلجمل لآبن عصفور ٢/ ٩٦ ،وشرح الجمل لآبن آلضائع : ٥٢/ ب ،والحقيقة أن للمبرد في هذه آلمسألة مذهبين أحدهما مذهب سيبويه وآلآخر ما هو مذكور هنا ،ولكن من ذكر من آلنحاة مذهب المبرّد لم ينصرف إلّا إلى آلمذهب آلثاني ، ويبدو أنّ سبب ذلك ما نقله آلسيرافي عنه في شرحه . انظر هامش الكتاب : ١/ ٣١٥ نسخة بولاق ، فإن شرح آلسيرافي كان أكثر دورانا من كتاب آلمقتضب ،لأسباب شرحها محققه رحمه الله . وقد نبه آلشيخ عبد آلخالق عضيمة إلى هذين آلمذهبين في حواشي آلجزء الرابع ص ٢٢٧ وآستكمل آلحديث عنها بأبسط من هذا .

(٢) انظر بعض هذه آلأوجه في شرح ابن عصفور ٢/ ٩٦ ومابعدها وشرح آبن آلضائع ٥٢/ ب .

(٣) في "ق" "ما وجب" خطأ .

(٤) في آلأصل "إن" بدون حرف جر .

(٥) لأنهم إذا حذفوا آلمضاف إليه أرجعوا آلتنوين إلى آلمضاف فإنهم قالوا في كل إذا حذفوا : مررت بكلٍّ قائماً بتنوين "كلّ" فالمضاف هنا منون لأنه حذف آلمضاف إليه وآستدلوا على حذف آلمضاف إليه في كل بنصب قائم على آلحال ،وآلحال لا يكون إلّا من آلمعرفة .

الوجه الثاني من ٱلنقد عليه : أنه لو كان [على] (١) ما ذهب إليه لم يختص هذا ٱلحكم بٱلنداء ، فكنت / تقول : هذا زيدَ زيد عمرو ، ورأيت زيدَ زيدَ عمرو ، ومررت بزيد زيد عمرو ، لأنّ مخفوض ٱلأول عنده محذوف لدلالة ما بعده عليه ، وهذا ٱلحكم مستمر في باب ٱلإعمال ، وفي ٱختصاص هذا ٱلذى نحن بسبيله بٱلنداء دليل على خلاف ما ذهب إليه . ١٩٦

الوجه ٱلثالث من أوجه ٱلنقد : أنّ تأخر ٱلدليل على خلاف ٱلأصول ، فكان ما ذهب إليه من حذف ٱلأول لدلالة ما بعده عليه مرجوحا .

وأما هو فنقد مذهبَ سيبويه بأمرين (٢) :

أحدهما : أنّ ٱطراد ٱلفصل بين ٱلمضاف وٱلمضاف إليه مخصوص بٱلشعر بشرط أن يكون ٱلفصل (٣) ظرفًا أو مجرورًا ، فلما كان قول سيبويه يلزم عليه ٱلفصل بٱلثاني بينَ ٱلأول ومخفوضه ، وليس بشعر ولا هو ظرف ولا مجرور ، وجب ٱلقول بخلافه .

وٱلأمر (٤) ٱلثاني : ما ألزمناه أولاً من كون ٱلآسم ٱلثاني غيرَ مضاف إلى ما بعده ، وهو مع ذلك غير منون ، ولو كان غيرَ مضاف على ما يقوله سيبويهِ لكان منوناً ، إذْ لا مانع يمنع من ذلك .

أجيب عن هذا بٱلفرق بين هذا وبين قوله هو في ٱلأول : بأنّ هذا بصورة ٱلمضاف ، فألزم حذف ٱلتنوين ، لإصلاح ٱللفظ ، لٱستقباح تنوين مباشر للمضاف إليه (٥- وليس هذا في ٱلأول ، لأنه غير مباشر للمضاف إليه -٥) وأما نقده ٱلأول فأجاب عنه ٱلأستاذ بأن ٱلآسمين ركّبا وصيّرا كٱسم واحد ، قال : ويكون تركيبه إذْ ذاك من عطف ٱلبيان (٦) ، قال

---

(١) تكملة من "ح".
(٢) انظر شرح ٱلجمل لٱبن الضائع : ٥٢/ب.
(٣) في "ح" "ٱللفظ".
(٤) في "ق" "ٱلوجه".
(٥-٥) ساقط من "ق".
(٦) انظر ٱلملخص : ٤٦٣.

أبو بكر بن عبيدة : وهو قول حسن ، فجاء من هذا كلّه ترجيحُ ما ذهب إليه سيبويهِ على ما ذهب إليه أبو العباس ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (وكذلك تقول : يا زيدَ بنَ عمرو) (١) إلى آخره

هذه المسألة شبيهةٌ بما قبلها من وجه ، ومباينة لها من وجه

فأما وجه المشابهة فهي أنّ الاسم الأول من الاسمين يجوز فيه وجهان : الضمُّ والفتحُ كما جاز في الأول ، فالضم أجود كما كان في الأول ، ويكون إعراب الثاني على ضَمّ الأولِ نعتاً ، أو عطفَ بيان ، أو بدلاً ، أو نداءً ثانيا ، أو على أعنى ، والأول أجود ؛ ليكون في هذا الموضع على مَجْرَاه في الكلام ، وأنت إذا قلت : هذا زيدُ بنُ عمروٍ ، ورأيت زيدَ بنَ عمرو ، ومررت بزيدِ ابنِ عمرو ، فإنّما هو نعت لما قبله ، فكذلك ينبغي أن يكون في هذه المسألة .

وأما الفتح فعلى تركيب النعت مع المنعوت وجعلهما كاسم واحد ، فيكون آخر الأول متبعا للمنادى ، فيكون قولك (٣) : يا زيدَ بنَ (٤) ، منادىً مضافاً إلى عمرو ، وعلامة نصبه فتحة النون ، وأما فتحة آخر الأول فحركةَ إتباع وليست حركةَ إعراب ، وهذا الوجه إنّما يكون على مذهب من يقول : إنّ تنوين الاسم الأول إنما حذف في نحو : هذا زيد بن عمرو ، للتركيب مع كثرة الاستعمالِ .

[وأمّا على مذهب من يقول : إنّما حذف لالتقاء الساكنين مع كثرة الاستعمال] (٥) ، فإنّما يجيء منه الوجه الأول ، فالحاصل أنّ ضم

---

(١) الجمل : ١٥٧ .
(٢) في " ح " للثاني .
(٣) في الأصل و " ح " " كقولك " خطأ .
(٤) في " ح " يا زيد بن عمرو بزيادة عمر . خطأ .
(٥) تكملة من " ح " و " ق " .

آلأول في قولك : يا زيدُ بنَ عمروٍ، على مذهب من يقول بحذف آلتنوين في غير آلنداء؛ لآلتقاء آلساكنين، وأنّ فتحهُ على مذهب من يقول: إن حذفه [تمّ] (١) للتركيب، وسنبين ذلك بأكثرَ من هذا في بابه إنْ شاءَ آلله.

فصل: ثبت قوله في آلترجمة (٢) (وآلآخر مضافٌ (٣) منهما) بضبطين في خاء آلآخِرُ، بآلكسر وآلفتح، فأما بآلكسر (٤) فظاهره مذهب أبي آلعباس؛ لأنه يقول: إن الآسم آلثاني مضافٌ إلى ما بعده، ومخفوضٌ آلأولِ محذوفٌ، فقوله: (وآلآخر مضاف منهما) بكسر آلخاء، ظاهر في هذا المأخذ، وقد يقال يمكن أن يكون تجوّزَ في آلعبارة، من حيث كان بصورة آلمضاف، فسماه مضافًا لذلك، وآلله أعلم، وهذا هو آلظاهر من مذهبه في داخل آلباب، وأما على آلرواية آلأُخرى وهو فتح آلخاءِ، فليس فيه بيان لِأحَدِ آلمعنيين؛ لأنّ قوله: (وآلآخر مضاف منهما) بمنزلة لو قال: وأحدهما مضاف، فتأمّل ذلك وبآلله آلتوفيق.

وأما ما ذكره أبو القاسم من إقحام "آبن" بينَ زيد وعمرو في قولك: يا زيد بن عمرو، فلا وجه له؛ لآمتناع زواله، بخلافِ يا زيد زيد عمرو، إلّا أنْ يريد بذلك (٥) أنهّ مثلُ آلأول في أنّهما كآسم واحدٍ مضاف إلى ما بعده، فصار كأنه (٦) مقحمٌ (٧)، فيصح على ضرب من آلمجاز، وآلله أعلم.

---

(١) زيادة من "ح" و"ق". وآنظر آلمقتضب: ٢٣١/٤، وشرح آلجمل لابن عصفور ٩٧/٢-٩٨ وشرح آلجمل لآبن الضائع: ٥٢/ب وآلملخص: ٤٦٢-٤٦٣.
(٢) في "ق" "ثبت في قوله في آلترجمة".
(٣) ساقطة من "ح" ولها إحالة لم يظهر في آلهامش أمامها شيء.
وآنظر آلجمل: ١٥٧.
(٤) في "ح" "فأما آلكسر" بسقوط آلباء.
(٥) ساقطة من "ح".
(٦) في "ح" "كله".
(٧) وكذا قال أبو الحسن بن آلضائع في شرح آلجمل: ٥٣/أ وآبن عصفور في شرحه: ٩٨/٢ وآنظر آلمسألة في آلمقتضب ٢٣١/٤.

باب إضافة المنادى إلى المتكلم (١) / ١٩٧

قوله : إلى المتكلم ، على حذف المضاف [وإقامة المضاف إليه مقامه] (٢) ومعناه إلى ياء المتكلم ، لأن المتكلم هو الشخص [والشخص] (٣) ليس هو المخفوض بالإضافة ، وإنما المخفوض بالإضافة ضميره .

ولا خلاف في جواز حذف المضاف إذا كان المعنى مفهوما ، إلا ما يحكى عن أبي الحسن (٤) ، وتوقف ابن الحاج في هذه الحكاية ، وقال فيها نظر ، لأن مقتضاها خلاف ما عليه الجماعة .

ثم إن المضاف إلى ياء المتكلم لا يخلو آخره من ثلاثة أقسام : إما ان يكون صحيحا ، وإما أن يكون معتلا بالألف ، وإما أن يكون معتلا بالواو أو الياء ، فإن كان حرفا صحيحا كان (٥) فيه ستة أوجه (٦) .

أحدها (٧) : يا غلامي بإسكان الياء ، وصلا ووقفا ، وأصلها الفتح ، لأنها بإزاء كاف المخاطب ، فلذلك وجبت لها الحركة ، وإنما أسكنت في هذه اللغة ، لأنها عوض من الاسم الظاهر ، فهي في حكم ما هو على ثلاثة أحرف مثلا ، وأيضا فإنها شبيهة بالتنوين من حيث هو (٨) طرف على حرف

---

(١) في " ح " إلى ياء المتكلم . ويمكن قراءة ذلك في " ق " وكلمة " ياء " مثبتة في الجمل عن أحد الأصول المعتمدة والصواب إسقاطها لتلائم الترجمة ما بعدها .

(٢) تكملة من " ح " .

(٣) تكملة من " ح " .

(٤) انظر ما يحكى عن أبي الحسن الأخفش في ضرائر الشعر : ١٦٦ ، ومذهب الأخفش هذا لم يضمنه كتابه معاني القرآن في المواطن التي ذكر فيها محققه أنها من حذف المضاف .

(٥) ساقطة من " ق " .

(٦) انظر تلك الأوجه في شرح ابن عصفور : ٩٩/٢ .

(٧) انظر هذا التوجيه في المقتضب : ٢٤٧/٤ .

(٨) " هو " في " ق " " هي " وكله صواب .

واحد ، ووضع التنوين أنْ يكون ساكنًا ، وأيضًا فإنَّ الحركة مستثقلة في حرف العلة ، وأيضًا فإنّه مبني ، والمبني مستثقل في نفسه ، فلمّا اجتمعت فيها هذه الأسباب أسكنت (١) ، وأصلها التحريك ، وإنَّما اختيرت لها الفتحة دونَ الضمة والكسرة طلبًا للتخفيف المناسب لِمَا ذكر من أسباب الإسكان.

الوجه الثاني (٢) : حذفها لإشعار الكسرة بها تشبيهًا لها بالتنوين من جهة تطرفها ، وسكونها ، وكونها على حرفٍ واحدٍ ، فحذفت كما يحذف التنوين من المنادى .

الوجه الثالث (٣) : بناؤه على الضم بعد حذفها تكملة لشبهها بالتنوين من الأوجه المذكورة ، إلَّا أنَّ هذا الوجه ينبغي ألّا يجوز إلَّا في موضع البيان ، لئلا يلتبس بغير المضاف حتى يكون مثل قراءة من قرأ ﴿ قل ربُّ أحكم بالحق ﴾ (٤) بضم الباء ، لأنَّ الداعي مقر بالعبودية ، لأنه في مقام الخضوع والاستكانة .

وحذف حرف النداءِ هاهنا دليل آخر ، إلَّا أنّه لا يطرد حذفه من النكرة المقصودة واطرادَ حذفه في هذا الوجه دليل على أنه ليس بنكرة مقصوده (٥) ، ومثال ما فيه بيان على الإضافة أيضًا أن تقول : قال زيدٌ لغلامه : يا غلامُ أقبل ، فالظاهر أنَّ معناه الإضافة .

---

(١) ساقطة من "ح" .

(٢) هذا هو الوجه المختار . الكتاب ٢/ ٢٠٩ ، والمقتضب ٢/ ٢٤٦ .

(٣) في الأصل "الوجه الثالث بل الرابع" .

(٤) آخر الأنبياء وهي قراءة أبي جعفر . النشر ٢/ ٣٢٥ ، والبحر المحيط ٦/ ٣٤٥ ، وذكر أبو الفضل الرازي أنّه نكرة مقصودة ، فبني على الضم وهو بعيد . النشر ، وانظر الآتي .

(٥) انظر ما سبق ص:٥٩١-٥٩٢ وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٢٥ ، وهذه المسألة التي ذكرها هنا في غاية التحقيق ، لأنه يعتمد على ما سبقت الإشارة له ، ولم يحقق ابن مالك هذا التحقيق . وانظر شرح ابن الضائع ٥٣/ أ .

الوجه الرابع (١) : يا غلاميَ أقبل بفتح ياء المتكلم بعد الكسر، (١) وهذا هو الأصل لما قلناه من أنّ هذه الياء بإزاء كاف المخاطب، وقد تقدم ذلك، ويدل على ذلك أيضا اطّراد الفتح دون الإسكان، وذلك أنها تُفتح مطلقًا، ولا تُسكَّن إلاّ بعد حركةٍ في الأمر الشائع.

والوجه الخامس : يا غلامًا أقبل بتحويل الكسرة فتحةً والياء ألفًا، وإنّما فُعِل ذلك فرارًا من ثقل الياء المتحركةِ المكسورِ ما قبلها، فإذا فعلت ذلك وقفت بهاء السكت على سبيل الجواز دون اللزوم، لأنّ القراء وقفوا بغير هاء على «يا حسرتي» (٣) ونظائرها، ويجوز أيضًا إلحاق هاء السكت الياء المفتوحة في الوقف كقولك : يا غلاميَهْ.

فهذه خمسة أوجه لم يذكر سيبويه غيرها (٤)، وزاد الأخفش سادسًا (٥) وهو حذف الألف بعد الفتحة (٦- في قولك : يا غلامَ، -٦) وهذا وجه ضعيف؛ لاستخفاف الألف بعد الفتحة، ولكن وجه ذلك أنّ هذه الألف مبدلة من الياء المستثقلة، والمبدل من المستثقل مستثقل، وهذا كما قالوا في الفتحة المبدلة من الكسرة في معتل ما لا ينصرف، كقولك : مررت بجوارٍ، تقديره : مررت بجواريَ، ولم تظهر هذه الفتحة، لأنها نائبة عن كسرة، فكان حكمُها حكمَها في الاستثقال، بخلافها إذا كانت أصلاً بنفسها نحو : رأيت جواريَ، فظهرت ها هنا في موضع النصب لخفتها، ولم تظهر في موضع الجر لثقلها اعتبارًا بالأصالة والفرعية، فعلى هذا يتجه ما ذكر عن

---

(١) هذا الوجه ذكره في المقتضب ٢/٢٤٧.
(٢) في "ح" و"ق" "الكسرة".
(٣) في "ح" "ياحسرتا".
(٤) الكتاب : ٢/٢١٠.
(٥) ذكر هذا الوجه عن الأخفش ابن عصفور ٢/١٠٠.
(٦-٦) ساقط من "ق" وجزء من مكانها بقدر كلمة بياض.
(٧-٧) ساقط من "ح".

ٱلأخفش وٱلله أعلم.(١)

فصل : فإنْ كان ٱلحرف ٱلذى قبل ياء ٱلمتكلم ألفًا كان لك في ٱلمسألة وجهان :

أحدهما : إثبات ٱلألف(٢) مع فتح(٣) ٱلياء في ٱلدَّرْج كقولك : يا فتايَ أقبل ، ولا يطرد إسكانُ هذه ٱلياء في ٱلدَّرج ؛ لما يلزم على ذلك من ٱلتقاء ٱلساكنين بغير شرطه.(٤)

----

(١) انظر ما زاده ٱلأخفش في معاني ٱلقرآن له : ٧٢-٧٣ ، وشرح ٱبن عصفور : ٢/١٠٠ ، وقد ٱعترض ٱبن عصفور على ٱلأخفش فقال :
وزعم أبو ٱلحسن ٱلأخفش أنه يجوز : يا غلامَ تجترئ بٱلفتحة عن ٱلألف ، وهذا خارج عن ٱلقياس ، ألا ترى أنّ الذى قال : يا غلاما إنما آثر ألاّ يحذف ، فإذا حذف فقد تناقض ، مع أنّ ٱلألف فيها من ٱلخفّة بحيث لا تحذف ، وإنّما يكون ذلك في ٱلكسرة وٱلياء ، وٱلذى غرَّ - في هذا - ٱلأخفشَ قولُ ٱلشاعر :
فلستُ براجعٍ ما فاتَ منّي بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَ أنّي
قال : [- أي ٱلأخفش -] فهو قد حكى قوله : يا لهفَ ولو لم يكنْ على ٱلحكاية لقال : بلهفِ [- بكسر ٱلفاء -] فهو قد حكى قوله قبل هذا ، على أنه قال : يا لهفَ [- بالفتح -] وإلاّ فما ٱلذى حكى ؟ وهذا غير مرضيّ ؛ لأنّ ما ذكرنا من ٱلقياس يدفعه ، ولا يخفض إلاّ في هذا خاصة ، مع أنه لا دليل فيه ، ألا ترى أنه يمكن أن يكون قد حذف ٱلألف ضرورةً كما قال الشاعر :
* أقبل سيل جاء من عند الله *
فالصحيح أنه ليس فيه إلاّ خمس لغات ".هـ
(٢) في "ح" "الإثبات بالألف".
(٣) في "ق" "فتحة".
(٤) في "ق" "على غير شرطه" انظر ٱلكتاب : ٢/٤١٣ ، وٱلمقتضب ٤/٢٤٨-٢٤٩ وانظر شرح ابن الضائع : ٥٣/ب والملخص : ٤٦٦ وقرأ نافع آية ٱلأنعام ١٦٢ * قل إن صلاتي ونسكي ومحياى ومماتي * باسكان ٱلياء من "محياى" انظر السبعة : ٢٧٤ ، وحجة القراءات : ٢٧٩ .

والوجه الثاني : قلب الألف / ياءً وإدغامها في ياء المتكلم ١٩٨
كقولك : يا فتيَّ أقبل ، وهو أقل الوجهين ، فإن كان الحرف الذى قبل ياء المتكلم ياء لزم إدغامها في ياء المتكلم (١) ، ولم تكن ياء المتكلم حينئذ إلاَّ مفتوحة كقولك : يا قاضيَّ أقبل ، ويا غلاميَّ أقبلا (٢) ، ويا زُيَدِيَّ أقبلوا .

وهل يتصور أن يكون ذلك الحرف واواً في هذا الباب ؟ الظاهر أنه لا يتصور ، لأنَّ نحو : مصطفَوْنَ ، ومسلمُونَ إذا ناديته مضافاً إلى المتكلم لم يكن الموضع للواو أصلا ، لأنّه منادىً مضافٌ ، والمنادى المضاف إعرابه النصب ، فلا مدخل للواو هاهنا (٣) ، وانظر إلى مسألة نحو : يغزو إذا حكيته اسماً للفظ الفعل ، ثم أضفته على سبيل الملابسة كقولك : يغزى فعل مضارع نحو : قام فعلٌ ماض ، فالظاهر أنّ أصله يغزويَ فعل مضارع ، ثم لحقه الإعلال ، فهذا موضع يتصور فيه ما بقي قبل ، فتأمل ذلك ، ولم أر هذا النحو لأحد ، وبالله التوفيق .

وأما مسألة : * يابنة عما لا تلومي واهجَعي * (٤)
فليست من هذا الباب ، وإنَّما هي من الباب الثاني بعد هذا ، فثَمَّ يستوفى حكمها إنْ شاء الله ، وإنَّما ذكرها أبو القاسم في هذا الباب ، لأنها قد تكون منه على وجهٍ مّا ، (٥) وسنبينه بعد إنْ شاء الله .

---

(١) هذه اللغة لهذيل ، وقال الفراء إنه سمعها أيضاً من سُلَيم . معاني القرآن ٣٩/٢ ، والقبيلتان جارتان .
(٢) في "ق" "أقبل" بالإفراد خطأ .
(٣) انظر الملخص : ٤٦٧ .
(٤) الرجز لأبي النجم العِجْليّ ، وهو في نوادر أبي زيد : ١٩ ، والكتاب : ٢٤١/٢ ، والمقتضب ٢٥٢/٤ والأصول ٣٤٢/١ ، وشرح ابن يعيش ١٢/٢ .
(٥) في "ح" و"ق" "لأنها قد تكون من هذا الباب على وجهٍ مّا" .

بابٌ ما لا يجوز فيه إلا إثباتُ اليـاء

إذا أضفت منادىً إلى اسمٍ مضافٍ إلى ياء المتكلم كانت الياء معه على حالها إذا لم يضف إليها منادى، وحالها أن تنظرإلى ما قبلها، فإنْ كان ساكناً لم تكن إلّا مفتوحة كقولك: يا غلام فتايَ، ويا غلام قاضِيَّ، وأصل هذا قاضيَّ بياءٍ مكسورة قبل ياء المتكلم فحذفت(١) الكسرة وأدغمت في ياء المتكلم.

ويجوز قلب الألف ياءً فتقول: يا غلام فَتَيَّ، ويا غلام موسَيَّ، وإثباتها أجود(٢)، وهذا حكم الياء إذا كان قبلها ساكن، فإن جاءت ساكنة في مثل هذا كان ذلك(٣) من باب إجراءِ الوصل مُجْرَى الوقف، كقراءة نافع ﴿ ومحيايْ ومماتي ﴾(٤).

فإن كان الحرف الذي قبل ياء المتكلم متحركاً(٥)، ولا تكون الحركة إلّا كسرة جاز في الياء الفتح، وهو الأصل، والإسكان طلباً للتخفيف كقولك: يا صاحب غلاميَ أقبل، ويا صاحب غلامِي أقبل، ويستثنى مما ذكر أربعة ألفاظ وهي: ابن أمي، وابن عمي، وابنة أمي، وابنة عمي، فإن العرب تختلف فيها، فمنهم من يُبْقِي(٦) ذلك على الأصل من عَدَمِ التركيب، فيكون فتح الأول فتح إعراب. والاسم الثاني مخفوض بالإضافة، فينبغي على هذا أن يكون حكم ياء المتكلم على ما ذكر من إسكانها وتحركها(٧)، فتقول: يا بنَ أميَ أقبل، ويا بنَ أمي أقبل، وكذلك الثلاثة.

---

(١) في "ق" "فحذف".
(٢) انظر ص: ٧٠٧.
(٣) في "ح" "كذلك" خطأ.
(٤) الأنعام: ١٦٢. وانظر ذلك فيما سبق ص: ٧٠٦ هامش: ٤.
(٥) في "ق" "مفتوحا" خطأ.
(٦) في الأصل "يبنى".
(٧) في "ق" "وتحريكها".

ومنهم من يركب الاسم الأول مع الاسم الثاني تركيبَ خمسة عشر ، فيكون ذلك بمنزلة اسم مفرد مضافٍ إلى ياء المتكلم ، فيكون في الياء على هذه اللغة الأوجهُ الخمسةُ (١) المذكورة في الياء المخفوضة بالمنادى ، فمن قال : يا غلامي أقبل بإسكان الياء قال : يا ابن أمي أقبل ، ومن قال : يا غلاميَ بفتح الياء : يا بنَ اميَ أقبل ، ومن قال : يا غلامِ بحذف الياء ، اكتفاءً عنها بالكسرة . قال : يا بن أمِّ أقبل ، ومن قال : يا غلامُ بالضمِّ تشبيهاً بالمفردِ قال ها هنا : يابن أمَّ بفتح الميم لتعذر ضَمِّه ؛ لأنه لا يصح في النداء المركب ، وإنما يصح فيه ما طرأ عليه البناء ، نعم هو في موضع اسم مضموم ، ومن قال : يا غلامَا بتحويل الكسرة فتحة (٣) ، والياءِ ألفاً قال ها هنا : يابنَ أمَّا ، كذلك .

ويجوز وجه سادس على قول الأخفش ، وهو حذف الألف اكتفاءً عنها بالفتحة ، وهو ضعيفٌ ، والذي سوغ ذلك الاعتبارُ بأصل هذه الألف مع ثِقَل التركيب (٤) ، والله أعلم .

مسألة : إذا أضفت اسماً يعرب بالحركة إلى ياء المتكلم زال إعرابُهُ من اللفظ ؛ لأن ياء المتكلم يجب لها كسر ما قبلها كقولك : قام غلامي ، ورأيت غلامي ، ومررت بغلامي ، وليس مبنيا خلافاً لبعض المشارقة (٥) ، ولا معرباً بالكسرة الظاهرة في موضع الجر خلافاً لابن مالك (٦) ، ولا رتبته موقوفةً بين رتبتين ، خلافاً لأبي الفتح ، وإنّما هو معرَبٌ زالت منه العلامة لفظاً لإضافته إلى ياء المتكلم ، كما تزول في الوقف لفظاً ، وكلاهما عارضٌ .

---

(١) الكتاب : ٢/ ٢١٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٠٥ .
(٢) في "ق" تشبه "يضم" .
(٣) في الأصل "الفتحة كسرة" خطأ .
(٤) انظر ما سبق ص
(٥) منهم الجرجاني وابن الخشاب ، والمطرِّزي ، وهو الظاهر من كلام الزمخشري ، وفي كلام ابن السراج احتمال ، شرح ابن مالك للتسهيل ٢/ ٦٢٠ .
(٦) شرح التسهيل : ٢/ ٦٢٠ .

وأما ما يعرب بحرف ،فإنْ كان ذلك [1] الحرفَ حرفَ تثنية لزم بقاؤه على حاله لو لم يضف كقولك : قام زيدايَ بإثبات الألف ، لأنها علامة الرفع / والتثنية ،فلما اجتمع فيها الأمران خالفت الحركة في هذا الحكم ، لأن المحافظة على المعنى آكد من المحافظة على اللفظ . ١٩٩

وإن كان ذلك الحرف واواً لزم قلبها ياءً كقولك : هؤلاء مسلميَّ ،وأصلها : هؤلاء مسلمويَ ،فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون لزم قلبها ياءً وإدغامُهَا في ياءِ المتكلم فقلت : هؤلاء مسلِمِيَّ ،ومنه قوله عليه السلام لورقَةَ بن نوفل " أومخرجِيَّ هم "،[2] وأصله أومخرجويَ هم ،فقلبت الواو ياءً وأدغمت في ياءِ المتكلم ، لما ذكر ،فعلامة الرفع الواو التي انقلبت ياءً ،وهذا هو الوجه الذى اتفق عليه الإمامان : أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي [3] ،وأبو عبدالله بن عبد المنعم في حكاية حضرتها بينهما ،فليبحث عن الفرق بين هذا الضرب من الجمع والمفرد ،فإنَّ فيه غموضًا .

وأما قول أبي القاسم في آخر الباب (وإثباتها أجودُ).[4]

يعني إثبات الياء في قولك : يابن أمي ،فاعترضه الناس بأنّ الأفصح حذفها ،فإنْ أراد بقوله : " أجود " في القياس صح ،لأنّ الأصل عدم التركيب ،والقياس يقتضي إثباتَها اعتباراً بهذه الأصالة [5] ، والله أعلم.

---

(١) ساقطة من " ح ".

(٢)

(٣) في " ق " أبو عبدالله محمد عبد المهيمن " خطأ .

(٤) الجمل : ١٦٢.

(٥) ذكر اعتراضَ الناس عليه ابنُ الضائع ،واعتذرَ عنه بهذا الاعتذار ولعل المؤلف استفاد ذلك منه .

وأما إنشاده هذا البيت :

* يابنةَ عَمّا (١) لا تلومي واهجعي *

في الباب قبل هذا (٢) ، فينبغي أن يكون إنّما أدخله في ذلك الباب اعتبارًا بلغة من يركّب ، لأنه حينئذ يكون بمنزلة اسم واحد مضاف إلى ياء المتكلم ، ويكون ذكر الألفاظ الأربعة في هذا الباب اعتبارًا بلغة من لا يركّب ، هذا تحقيق الغرض بذكر ابن أمي وابن عمي في البابين .
والله أعلم .

---

(١) في "ح" "عمي" .
(٢) انظر ما سبق ص: ٧٠٧

باب ما لا يقع إلّا في النّداء خاصّةً ولا يستعمل في غيره

أسماء هذا الباب على أربعة أقسام :

قسم كان يستعمل في النداء وغيره ، ثم زيد عليه (١) فصار بتلك الزيادة مخصوصًا بالنداء ، وذلك قولهم : يا هَنَاةُ .

وقسم كان يستعمل أيضًا في النداء وغيره ثم نقص منه فصار بذلك النقصان مخصوصا بالنداء ، وذلك يا فُلُ ، ويا فُلَةُ .

وقسم كان يستعمل أيضًا في النداء وغيره على بناءٍ ثمّ غير بناؤه فصار بذلك التغيير مخصوصا بالنداء وذلك قولهم : يا مَكْرَمانُ ، ويا مَكْذَبانُ .

وقسم كان يستعمل أيضا في النداء وغيره ثم حذف منه حرف وعوض منه حرف آخر ، فصار لذلك مخصوصا بالنداء كقولنا : اللهمّ ارحمنا ، ويا أبتَ لا تفعل ، ويا أُمّةِ (٢) لا تفعلي ، فهذه أربعة أقسام . ولا بدّ من بيانها واحدًا بعد واحد إنْ شاء الله .

فنقول والله المستعان : اختلف العلماء في قولهم : يا هَنَاهُ على ستة أقوال . (٣)

أحدها : أنّ هذه الهاء بدل من الهمزة ، والهمزة بدل من ألف ، والألف بدل من واو ، والواو هي أصل الكلمة لقولهم : (٤)

---

(١) ساقطة من " ق ".

(٢) في " ق " " ويا أمتي ".

(٣) انظر أمالي ابن الشجرى : ١٠١/٢ ومابعدها ، وشرح ابن الضائع ٥٣/ب - ٥٤/أ .

(٤) البيت لم يعرف قائله وهو في الكتاب : ٣٦١/٣ ، والمقتضب : ٢٧٠/٢ ، والأصول : ٣٢١/٣ ، وسر صناعة الإعراب : ١٥١ ، ٥٥٩ ، وشرح ابن يعيش : ٥٣/١ ، ٣٨/٥ ، ٣/٦ ، ٤٠/١٠ ، ٤٤ .

أرى ابنَ نزارٍ قد جفاني وملني (١) على هَنَوَاتٍ شأنها متتابع

فأصل الكلمة (٢) : يا هناوُ ،بواو مضمومة ، فانقلبت الواو الفا ،لتحركها وانفتاح ما قبلها ،ولم يعتد بالألف ،لسكونها وزيادتها ، ثم قلبت الألف همزةً لوقوعها طرفًا بعد ألفٍ زائدةٍ ،ثم قلبت الهمزةُ هاءً ،كما قلبت في "هَرَقْتُ" الماء ،فصار : يا هَنَاهُ كما ترى ، وهذا أجود الأقوال إنّ شاء الله (٣) ،لأنّ كل واحد من هذه المراتب جارٍ على القياس ،وكثير في الاستعمال ، لأنّ إبدال الها من الهمزة أكثر من عكسه. (٤)

القول الثاني : أنّ هذه الهاء بدل من الألف المنقلبة من الواو كما أُبدلت من ألف هنا (٥) ،حيث قالوا : هُنَه ،وهذا وإنّ كان له نظير فليس في طبقة القول الأول لقلته. (٦)

القول الثالث : أنّ هذه الهاء مبدلةُ من همزة مبدلةٍ من الواو (٧) على حَدِّ إبدالها في كساءٍ ورداءٍ ،لأنّ الواو إذا وقعت طَرَفًا بعد ألف زائدة وجب قلبها همزةً ،وهذا من ذلك ،فلما انقلبت الواو همزة قلبت الهمزة هاءً ،من باب هَرَقْتُ الماء ،وهذا وإن كان جاريا على ألسنة المعربين ،فإنّه على وجه المسامحة في إسقاط رتبة منها ،فكان فيه بعض تحريف عن القول الأول ،فكان مرجوحًا باعتباره.

---

(١) صدر البيت ساقط من "ح" و"ق".
(٢) في "ق" "المسألة".
(٣) كذا قال ابن الشجري : ٢/١٠١.
(٤) كذا قال ابن السكيت . انظر ما سبق ص:٦٩٠هـ٣ وبعد كلمة "عكسه" في "ق" الحق في الهامش قُرَابةُ سطر لكنه غير واضح لكثرة الطمس فيه.
(٥) انظر سر صناعة الإعراب : ٥٥٥.
(٦) ساقطه من "ق".
(٧) شرح الجمل لابن الضائع : ٥٤/أ.

القول الرابع : أنَّ هذه ٱلهاء مبدلة من ٱلواو ٱلتي هي أصل الكلمة ،وهذا ٱلقول ضعيف؛ لعدم ٱلنظائر ،ولعل قائله تمسك بإبدال ٱلهاء من ٱلياء في قولهم : هذه ، فإن أصلَها (١) هذِي بٱلياء ،ثم أبدلت ٱلياء منها ، فكما أُبدلت ٱلهاء من ٱلياء هاهنا ، فكذلك أُبدلت ٱلهاء من ٱلواو في هَنَاه ،لأنَّ ٱلياء وٱلواو أخوان ، فما جاء في أحدهما لم يمتنع في ٱلآخر ،ومما تعلق به أيضًا قولهم في ٱلتصغير : هُنَيْهَة ،قال بعضهم : إنَّ هذه ٱلهاء بدلٌ من ياءٍ مبدلةٍ من ٱلواو ٱلتي هي لام ٱلكلمة ،فإذا كانت/هذه ٱلهاء مبدلةً من ٱلياءِ المبدلةِ من ٱلواو صارت ٱلهاء ،كأنها مبدلة (٢) ٢٠٠
من ٱلواو بواسطة ٱلياء ،وهذا كلُّه تلفيقٌ ،ليس في قوة ما قبله .

القول ٱلخامس : أنَّ هذه ٱلهاء لام ٱلكلمة أصل بنفسها (٣) ، وأنّ لامَهَا كلام سَنَةٍ (٤) وعِضَة ، مرّةً واوٌ ومرةً هاءٌ ،لأنه يقال : في جمع سَنَة : سَنَوَات وفي تصغيرها سُنَيَّة ،ويقال في تسليم عِضَة : عِضَوات ،وفي تكسيرها : عِضَاه (٥) فكذلك يا هناهُ ،لِأنَّها مرةً هاءٌ ، ومرةً واو ، إلّا أنَّ هذا ٱلمذهب يلزم منه ٱلدخول في ٱلباب ٱلمنهي عنه ما وجد عنه مندوحةٌ ،وهو من (٦) باب سَلِس ،أعني بذلك أنّ فاءه ولامه من جنس واحد ، وعينه أجنبية منهما (٧) ، وهذا ٱلقول ضعفه ٱبن عصفور (٨) ،ورجحه ٱبن الضائع (٩) .

---

(١) في "ق" "في قولهم : هذه أصله ".
(٢) في "ق" " بدل ".
(٣) شرح الجمل لابن ٱلضائع : ٥٤/أ.
(٤) في "ق" "سنيه " خطأ .
(٥) في ٱلأصل ، "ق" "عضاة " بٱلتاء ٱلمعقودة .
(٦) ساقطة من "ق" ، "ح ".
(٧) ساقطة من "ح ".
(٨) جعله ٱبن عصفور قليلا ،٢/١٠٥ ،وهو قول ٱبن ٱلشجرى : ٢/١٠٢ واليه ذهب ٱبن مالك في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨١٧ .
(٩) شرح ٱلجمل : ٥٤/أ.

القول ٱلسادس : أنَّ هذه ٱلهاء هاء السكت ،ولام ٱلكلمة محذوفة ،وٱلألف (١) هي ٱلمزيدة قبل هاء ٱلسكت ،وهو قول الكوفيين وأبي زيد ٱلأنصاريّ (٢) ، وهو أضعف ٱلأقوال ،لأنّ هاء ٱلسكت وُضِعَت ألَّا تثبت وصلاً ،وألَّا تحرك فيه (٣) ،غير أنهم ٱعتذروا عن ذلك بأنْ قالوا : لما كثر ٱستعمالها في ٱلباب ٱلذى كثر فيه ٱلتغيير ، شُبِّهَت بٱلأصلية ،فجرى عليها ما يجري على ٱلأصلية من إثباتها في ٱلدَّرْج وتَحَرُّكِها (٤) فيه ، وقد يستدل على صحة هذا ٱلقول بتحرك هذه ٱلهاء بالكسر ،وقد سمع ذلك فيها ،ولا وجهَ لذلك ،إلَّا أن تكون هذه ٱلكسرة لالتقاء ٱلساكنين ،وهما سكونها وسكون ٱلألف قبلها ،ولا وجهَ لسكونها ،إلَّا أَنْ تكون هاءَ ٱلسكت ، وٱلله أعلم .

مسألة (٥) : إنْ قيل كيف تقول في ٱلتثنية على هذه ٱلأقوال ؟

فٱلقول في ذلك : أنّ من زعم أنها هاء ٱلسكت فإنّه يقول : في ٱلتثنية يا هنانِيَّه ،وفي ٱلجمع : يا هنوناه ، يجعل (٦) ٱلألف ٱلمزيدة قبل هاء ٱلسكت تابعةً لما قبلها ،فتنقلب ياءً بعد ٱلكسرة ،وتثبت بعد ٱلفتحة ،وتنقلب واواً بعد ٱلضمة في جمع ٱلمؤنث إذا قلت : ياهنانوه ، فٱلياء في قولك : يا هَنَانِيّه منقلبة عن ٱلألف ٱلمزيدة لأجل كسرة نون ٱلتثنية . وتثبت بصورتها في جمع ٱلمذكر،لوقوعها بعد فتحة النون ،وٱنقلبت واواً في جمع ٱلمؤنث لوقوعها بعد ضمة ٱلتاء،هذا كله على مَنْ قال : إنَّها هاء ٱلسكت.

---

(١) ساقطة من " ق " .
(٢) أمالي ٱبن ٱلشجرى : ٢ / ١٠٢ .
(٣) بعد كلمة " فيه " في " ق " ألحق بخط ٱلنسخة قوله: " وإنَّما وضعت أن تثبت . . . في ٱلوقف وتحذف في ٱلدَّرْج " .
(٤) في " ق " " تحريكها " .
(٥) انظر هذه ٱلمسألة في أمالي ٱبن ٱلشجرى : ١ / ١٠٢ .
(٦) في ٱلأصل " بجعل " مجرورا .

وأما على الأقوال المتقدمة، فإنك تلحق علامة التثنية والجمع بعد الهاء، لأن الهاء لام الكلمة لفظًا أو أصلًا، على ما تقدم من المذاهب، وعلامة التثنية والجمع إنما تلحق بعد الفراغ من الكلمة بأسرها، كما أن هاء السكت إنما تلحق بعد العلامة، فيجب أن يكون اللفظ بذلك: يا هنا هان، وفي الجمع: يا هنا هون، وفي جمع المؤنث: يا هنا هات، وزعم ابن السراج أن هذا لا يقوله أحد، يعني أن هذا غير مسموع، وإنما هو قياس تلك الأقوال (١)، ولهذا - والله أعلم - تمسك الكوفيون وأبو زيد بمذهبهم في المسألة فدل لحاق علامة التثنية والجمع قبل الهاء أنها هاء السكت، ولو كانت أصلًا على ما تقدم من الأقوال لم تلحق علامة التثنية والجمع قبلها، لأن علامة التثنية والجمع لا يمكن لحاقها قبل حرف أصليّ من أصول الكلمة، والله أعلم.

وأما القسم الثاني: وهو قولهم (٢): يا فلُ، ويا فلةُ، فإن البصريين يذهبون إلى أن هذا من الحذف المخصوص بالنداء على غير قياس، وليس بترخيم فلانٍ وفلانةَ، وإنما القول فيه كالقول في يدٍ ودمٍ ونحو ذلك مما حذف منه وبقي الاسم بعد الحذف بمنزلته لو وُضِعَ كذلك، ولو كان يا فُلُ ترخيمَ فُلَان لم يحذف منه إلا النون وحدها، لأنه لا يجوز بقاءُ الاسم في النداءِ على حرفين، إلا ما كان في آخره تاء التأنيث، فكنت تقول: يا فلا بالألف، ويدل على ذلك قولهم في المؤنث: يا فُلَةُ أقبلي،

---

(١) الأصول: ١/٣٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/٨١٧، وشرح ابن الضائع ٥٤/أ.
وقول ابن السراج كما ينقله ابن مالك هو أن ابن السراج لا يرى أن الهاء بدل من لام الكلمة واستدل على ذلك بأن العرب لم تقل في تثنيته الا "يا هنان" ولو كانت بدلا لقيل: يا هناهان. وضعف ذلك ابنُ مالك بأن العرب قد تستغني بما فيه نعتان بأخصر اللفظين كقولهم في تثنية سَوَاءٍ "سِيَّان".

(٢) ساقط من "ق".

ولو كان ترخيم فلانة لم يحذف منه إلا التاء وحدها ،لأنّ ما آخره تاء التأنيث لم يحذف منه غيرها (١) ،قلّت حروفه أو كثُرت ،فدل ذلك على صحة قول البصريين ،من أنّه حذف على غير قياس لا على وجه الترخيم (٢) ،والله أعلم.

وأما القسم الثالث : وهو ما كان يستعمل على بناء ثم غيّر إلى بناءٍ آخرَ ، فصار بسبب ذلك مخصوصاً بالنداء (٣) فمنه قولهم : يا مَكْرَمانُ ، ويا مكذبان ،ويا مَلْأَمانُ ،واختلف الناس في اختصاص هذا البناء بالذم وجواز / استعماله في المدح ،فأكثرهم على الجواز ،وهو ظاهر قول ٢٠١
أبي القاسم ،لقوله : يا مَكْرَمانُ ويا مكذبانُ (٤) ،وقال المانع : إنّ قوله : يا مكرمان تصحيف (٥) ،وإنّما هو يا مكذبان ،والمشهور ما ذكرناه (٦) من جواز استعماله في المدح والذم معا.

وإذا أردت المؤنث ألحقت البناء تاء التأنيث فقلت : يا مَلْأَمانَةُ ، ويا مكرمانَةُ.

---

(١) في "ح" "غيرما" خطأ.
(٢) الكتاب : ٢/١٩٨-١٩٩ ، ٢٤٨ ،والمقتضب : ٤/٢٣٧ ، والأصول : ١/٣٤٩-٣٥٠ ،وأمالي ابن الشجري : ٢/١٠٠ .
(٣) روى ابن سِيدَهْ : رجل مَكْرَمانُ ومَلْأَمانٌ وامرأة مَلْأَمانَة . المساعد : ٢/٥٤٤ .
(٤) قال أبو القاسم في الجمل : ومن ذلك قولهم : يا ملأمان ،ويا مخبثانُ ، ويا مكذبانُ " فلم يرد في كلام أبي القاسم هذا ما يدل على المدح ،وإن كان قد جاء في إحدى نسخ الجمل : مَكْرَمان" بدل "مكذبان" وبذلك يتجه قول المؤلف إلّا أنه لم يثبت في نسخ الجمل الجمع بين "مكذبان" و" مكرمان" في آن واحد ،ولعل ذلك في نسخة الشارح من الجمل والله أعلم.
(٥) هو ابن السِّيد في إصلاح الخلل : ٢٣٧ ،ونقل في هامش الإصلاح أنّ أبا حيان قال : لا التفات إلى زعم ابن السّيدِ أن مكرمان تصحيف مكذبان.
(٦) في "ق" "ما قلناه".

ومن هذا الفصل قولهم : يالَكَاعِ ،ويا خَباثِ ،ويا لُكَعُ ،ويا خُبُث في المذكر ،وهو قياس في الموضعين (١) ،والله أعلم.

وأما (٢) القسم الرابع : وهو ما كان يستعمل في النداء وغيره ، ثم حذف منه وعوض فيه من المحذوف ،فصار لذلك مخصوصا بالنداء ، فمنه قولنا : اللهمّ ارحمنا ، أصله : ياالله ،فحذف حرف النداء من أوله ، وزيدت الميم المثقّلة في آخره عوضاً من حرف النداء ،والدليل على ذلك امتناع الجمع بينهما من حيث لم يجز الجمع بين العوض والمعوّض منه ،إلا في الشعر ،وقال الفراء : إنّ هذه الميم المشددة إنّما هي بقيّة فعل ، وأصل المسألة عنده : ياالله أُمَّنا بخير ،معناه اقصدنا بخير (٣) ، فحذف المجرور والمفعول ،لأنهما (٤) من جنس ما يجوز حذفه مطلقاً ،ثم حذفت الهمزة من الفعل لكثرة الاستعمال ، فصار اللهمّ كما رأيت (٥).

وهذه دعوى لا دليل عليها ،فإن استدل بمجيء الجمع بين الميم وحرف النداء على نفي العوضية (٦) ،أجيب : بأنّ ذلك إنّما جاء في الضرورة (٧) ،ولو كان على ما يقوله لم يختص بها ،فسقط الاستدلال [بهذا] (٨) وردّ بعضهم قوله بجواز قولك : اللهم أُمَّنا بخير ،ولو كانت الميم بقيةَ أمنا ، لم يجز أن يذكر بعده "أُمَّنا بخير" (٩).

---

(١) وهو وزن فَعال ،وفُعَل . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢/١٠٧-١٠٨.

(٢) سقطة من "ق".

(٣) معاني القرآن: ١/٢٠٣ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/١٠٦.

(٤) في "ح" "لأنما" خطأ.

(٥) في "ق" "كما ترى".

(٦) الذى قال بأن الميم عوض من حرف هو الخليل . انظر الكتاب ٢/١٩٦ ، وقال به عموم البصريين ،الإنصاف : ٣٤١.

(٧) نحو قول الشاعر :

* صليت أوسبحت يااللهم ما *

أنشده الفراء في المعاني : ١/٢٠٣ وانظر المسألة في الإنصاف ٣٤١.

(٨) زيادة من "ق".

(٩) هذا الرد في الإنصاف : ٣٤٤.

قال بعضهم ليس في هذا ردٌّ على ٱلفراء ،لأنه لم يؤثر عنه ٱمتناع ٱلجمع بين فعليـــن يكون ٱلثاني منهما توكيدًا للأول ،وصوَّب بعضهم ٱلردّ عليه بهذا من جهتين :

إحداهما : أنك تقول هذا من غير قصد إلى توكيدٍ أصلاً .

وٱلجهة ٱلأخرى : أنَّ هذا إنّما كان يكون من باب (١) ٱلتوكيـــد ٱللفظي ،وٱلغرض به ٱلتكثير وٱلإسهاب ،وٱلحذف ينافي هذا (٢) ٱلغرض، فبطل ٱلقول بذكر ٱلفعل بعد ٱللهم ، على وجه ٱلتوكيد ، وإذا بطَلَ أن يكون توكيدًا تعين أن يكون بيانًا ،وإذا تعين كونُه بيانًا بَطَلَ قول ٱلفـــراء بجواز ٱستعمال أُمَّنا بخير بعد ٱللهم ،فتأمل ذلك فإنّه مأخذٌ حَسَنٌ .

وَيُحكَى عن ٱلفارسي أنه رَدَّ قولَ ٱلفرّاء بقوله تبارك وتعالـــى : ﴿ وإذْ قالوا ٱللهم إنْ كان هذا هو ٱلحقَّ من عندك فأَمطِرْ علينا ﴾ (٣) ووجه ٱلردّ (٤) من ٱلآية ٱلكريمة أنّ ٱللهم لو كان أصله ياالله أمّنا بخير لكـــان أمنا مغنيا عن جواب ٱلشرط ، ولم يؤت للشرط بجواب ،لأنْ حرف ٱلشرط إذا تقدم عليه فعل أمر لزم حذف جوابه ،فلما صرح بجواب ٱلشـــرط، وهو ٱلفعل ٱلمقرون بٱلفاء دل على خلاف قول ٱلفراء ،هذا بيانُ ما رَدَّ [به] (٥) ٱلفارسي على ٱلفراء ،ومنه نقله ٱبن ملكون وٱبن عصفور. (٦)

---

(١) في "ق" "من حكم ".
(٢) ساقطة من "ق ".
(٣) الأنفال : ٣٢ .
(٤) في "ق " "ٱلدليل ".
(٥) "به " تكملة من "ح " و"ق " .
(٦) انظر نقل ابن عصفور دون ٱلإشارة إلى أنّه من كلام ٱلفارسي في شرح ٱلجمل : ٢/ ١٠٧ وقال ابن عصفور أيضًا : "ولا يتصور أن يقدَّر هنا : يا الله أمنا بخير ، إنْ كان هذا هو الحقّ من عندك فأمطر علينا حجارة من ٱلسماء ،لأنْ ذلك تناقض ،فدل ذلك على بطلان ما زعم .

ولقائل أن يقول : ليس في الآية ردٌّ على الفراء ، ولا بدّ ، لأنه له أن يقول : يمكن أن يكون قولهم : فأمطر علينا غيرَ جوابٍ لحرف الشرط ؛ لأنه لا نسبةَ بين قولهم : ياالله أُمَّنَا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك ، وبين * فأَمطر علينا حجارة من السماء * وإنّما ينبغي أن يكون عطفا على الفعل الذى قبل حرف (١) الشرط ، كأنّهم قالوا : ياالله أمّنا بخير فأمطر علينا حجارة من السماء (٢) إنْ كان هذا هو الحق من عندك ، فإذا أمكن ذلك كان جواب الشرط محذوفاً غيرَ مصرَّح به ، والله أعلم.

ثم قال : (وما لا يستعمل إلَّا في النداء خاصَّةً (٣) قولهم : يا أبتِ لا تفعل) إلى آخره.

أب وأمّ لا تلحقهما تاء التأنيث إلَّا بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكونا مناديين.

والثاني : أن يكونا مضافين إلى ياء المتكلم.

والثالث : أن تكون ياء المتكلم غيرَ منطوق بها كقولك : ياأبت لا تفعل ، ياأمتِ لا تفعلي.

وفيهما لغات (٤).

---

(١) في " ح " " فعل ".

(٢) هذا الذى ذكره المؤلف على ما أول به فيه تناقض ، لأن حرف العطف يفيد التشريك فينوب عن تكرير العامل وعليه يصبح الكلام : يا أللهُ أمنا بخير ، يا الله أمطر علينا حجارة ، وليس هذا مرادَهم فطلب الخير مناقض لطلب الشر وهو إمطار الحجارة عليهم . وقد قال ابن عصفور ذلك فيما نقلته في الهامش : " ٦ " من ص ٢١٩.

(٣) " خاصة " لم ترد في الجمل : ١٦٥ ، وهي في جميع النسخ.

(٤) انظر تلك العبارة في أوضح المسالك : ٥٢٧ ومابعدها ، وذكر فيهما عشر لغات ، وانظر باب إضافة المنادى إلى ياء المتكلم ص : ٧٠٣ ومابعدها.

إحداها : بتاء مكسورة ،وهي ما ذكرناه .

وآلثانية : بضم آلتاء : يا أَبَةُ ،ويا أُمَّةُ ،تشبيهاً بآلمفرد كقراءة من قرأ ﴿ قل ربُّ آحكم بالحق ﴾ (١) بضم آلباء .

وآلثالثة (٢) : يا أبَ ،ويا أمَّ بالترخيم ؛لأنه لمّا بُنِيَ على آلضم تشبيهاً بآلمفرد ،صار بمنزلة قولك : يا طلحة ،مرخّماً كترخيم طلحة .

وآللغة آلرابعة : يا أَبَةَ ،ويا أُمَّةَ بفتح آلتاء على وجه آلإقحام ، كما فعلوا في قولهم : يا طلحة ،وسنبيّن وجهَ آلإقحام في بابِ آلترخيم ، إنْ شاء آلله .

اللغة آلخامسة : يا أبتاه / ويا أُمَّتاه بألف بعد آلتاء ،وفي هذه آلألف قولان : منهم من يقول : إنَّها مبدلةٌ من ياءِ آلمتكلم ،وجاز أن يجمع بينها وبين آلتاء ،لأنها ليست نفسَ آلياء ،وإنَّما هي مبدلة منها ،فليس فيه صورة آلجمع بين آلعوض وآلمعوض منه ،كما جاز آلجمع بين لامِ آلتوكيد وإنَّ ،حين غيرت همزتها بقلبها هاء (٣) في قولهم (٤) : ٢٠٢

﴿ لَهِنَّكَ من بَرْقٍ عليَّ كريمُ ﴾

لَمَّا لم يكن فيه صورة آلجمع بين آللام وإنَّ .

---

(١) آخر سورة آلأنبياء وسبق تخريج آلقراءة ص

(٢) في "ح" "الثانية".

(٣) رصف المباني : ١٢١ .

(٤) هذا عجز بيت وصدره :

﴿ ألا يا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ آلحمى ﴾

وهو لغلام من بني كِلابٍ كما في مجالس ثعلب : ٩٣ ،أو لرجل من بني نمير كما في أماليِّ آلقالي : ١/ ٢٢٠ ،والخزانة : ٤/ ٣٣٩ وانظره في سر صناعة آلإعراب : ٣٧١ ،٥٥٢ ،والخصائص : ١/ ٣١٥ ورصف المباني : ٤٤ ،١٢١ ، وشرح آلجمل لابن عصفور : ١/ ٤٣٣ ، والملخص : ٢٣١ ،وآلجَنَى آلداني : ١٦٦ .

ومنهم من يقول : إنَّ هذه الألف ليست مبدلة من ياء المتكلم، لِما في ذلك من الجمع بين العِوَض والمعوَّض منه على الجملة، وإنَّما هي الألف المزيدة قبل هاء السكت، والله اعلم، فهذه خمس لغات.

ثم اختلف في صورة الوقف عليها، فالبصريون يختارون الوقف عليها بالهاء اعتبارًا بأنها تاء (١) التأنيث، فوجب أن تكون كتاء عمة وخالة (٢)؛ والفراء يختار الوقف عليها بالتاء (٣) اعتبارًا بأنها بدل من ياء المتكلم، فانْبَغَى أن يكون حكمُها في الوقف حكمَ (٤) الحرف المبدل منه، فكما أنَّ الياء لا تغير في الوقف، فكذلك التاء ينبغي أنْ لا تغير في الوقف، وأيضًا فإنَّها في خَطّ المصحف بالتاء مجبودة، والأول أولى (٥)، لِأنَّ تاء التأنيث لا يمتنع أنْ يوقف عليها بالتاء، وبالهاء أولى، لِأنَّه الأكثر، فكذلك هذه، والله أعلم.

وأمّا قوله : (ولا يجمع أيضًا (٦) بينَ علامة التأنيث وياءِ الإضافة في نداءٍ ولا غيره).

فإنَّما يريد في اللفظين المذكورين (٧)، ولا يتصور إرادة الإطلاقِ بذلك، والله أعلم.

---

(١) في "ح" هاء التأنيث.
(٢) انظر شرح ابن مالك على التسهيل : ٨١٦/٢، وقد وقف عليها بالهاء ابن كثير وابن عامر.
(٣) انظر معاني القرآن : ٣٢/٢، وقد قرأ نافع وأبو عمرو والكوفيون قوله تعالى : ﴿ يا أبت اني رأيت أحد عشر كوكبا ﴾، فوقفوا عليها بالتاء. شرح ابن مالك للتسهيل : ٨١٦/٢، وانظر السبعة : ٣٤٤.
(٤) في "ح" و"ق" كحلم.
(٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٨١٦/٢ وكلا الوجهين صحيحٌ فصيحٌ.
(٦) ساقطة من "ق" والجمل : ١٦٥.
(٧) أي "أب" و"أم".

باب الاستغاثة

الاستغاثة دعاء المستنصر به على وجه الاستغاثة به[١] ، فإذا ناديت الاسمَ على معنى[٢] الاستغاثة به[٣] ،أو التعجب لم يكن بدٌّ من أحد أمرين : إمَّا أنْ تلحقه لامَ الجرّ من أوله ،وإمَّا الألفَ من آخره ، كقولك : يا لَزَيدٍ لِعمرو ،ويا زيدا لِعَمْرو ،ولا يجوز الجمع بين الحرفين لأنّ أحدهما يغني عن الآخرِ ؛ لحصول المعنى المراد منه ،ولا ينادى المستغاث إلاَّ بيَا وحدَها من بين سائر حروف النداء[٤] ،لأنَّها الأصل وأكثرها تصرفًا ،ولا يجوز حذفها منه ؛لأنّ الغرض بها مدُّ الصوت ، والحذف ينافي هذا القصد ،والكلام في هذه اللام من وجهين :

أحدهما :هل هي زائدةٌ أو حرفُ إضافة ؟ فظاهر سيبويه أنَّها حرف إضافة غيرُ زائدة[٥] ،وهي الأصل ،وقال جماعة منهم ابن الطراوة ، وابن خروف[٦] : إنَّها زائدة [؛لأنها][٧] في مقابلة الألف المزيدة آخرا ،فكما أنّ الألف زائدةٌ في آخر المستغاث ،فكذلك تكون هذه اللام زائدة في أوله ،فعلى هذا القول لا متعلَّق لها ؛لأنّ حرف الجر إذا كان زائداً لم يفتقر إلى ما يتعلق به ،وعلى القول الأول لا بدَّ لها من متعلَّق .

واختلف في تعيُّنه ، فذكر عن ابن جنّي وبه قال ابن الباذش : إنها متعلقة بحرف النداء[٨] كأنهم عدَّوه إلى المنادى على وجهين ،

---

(١) به ساقطه من "ح" .
وانظر تعريف ابن مالك للاستغاثة في شرح التسهيل : ٨١٨/٢ .

(٢) في "ق" "جهة" .

(٣) ساقطه من "ح"، وذكر ابن مالك أنّ استغاث يتعدى بنفسه ،قال: "والنحويون يقولون استغاث به ،فهو مستغاث به ، وكلام العرب بخلاف ذلك .

(٤) الكتاب : ٢١٨/٢ .

(٥) ذكر في المغني : ٢٨٩ أنّ ابن عصفور وابن الضائع نسباه لسيبويه .

(٦) انظر المغني : ٢٨٨ ،وشرح الجمل لابن الضائع : ٥٦/أ .

(٧) زيادة من "ح" و"ق" .

(٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٠٩/٢ ،وشرحها لابن الضائع : ٥٥/ب .

مرة بنفسه كقولك : يا عبدَالله ،ومرةً بالحرف كقولك : يا لَزيدٍ ،وهــذا الرأى ضعيف ،لأنَّ الحرف ليس أصله أن يعمل بما فيه من معنى الفعل ، وإنَّما ذلك في مواضعَ نوادرَ لا يقاس عليها ،وهي كأنّ ،وليتَ ،ولعلَّ ، وأمّا الشرطيةُ .

والقول الثاني : أنها متعلقة بفعل النداء الذى صار الحرف بدلًا من اللفظ به ، فإنْ قيل : كيف عُدّيَ بحرف الإضافة ،وإنَّما وَضْعُه على التعدى بنفسه ،وما وُضِعَ متعديًا بنفسه من الأفعال لم يجز أنْ يُعَدَّى بحـرف الإضافة ،إلاَّ عندَ تقدم معموله عليه ،كقولكَ: ضربت زيدا ،ولا يطـرد نحو : ضربت لزيد ،(١- فإن قدمت المعمول(٢) فقلت : زيدًا ضربـت اطَّرد أنْ تقول : لزيد ضربتُ-١) ، كما قال تعالى * إن كنتم للرؤيـا تعبرونَ *(٣).

فالجواب : أن هذا الفعل لمَّا لَزِمَ إضماره ،ولم يجز إظهاره ،وكان مع هذا مرادًا به الإنشاء وليس ذلك أصلا في الأفعال ،ضعف عن قـوة غيره من الأفعال المتعدية ،فجاز أن يعدَّى على وجهين ، مرَّةً بحرف الإضافة اعتبارًا بهذا الوهن الذى لحقه ،ومرَّةً بنفسه اعتبارا بأصله(٤) ، وهـذا بيّن إنْ شاء الله .

فصل : وأمّا فتحُ هذه اللامِ ، فمنهم من قال : إنَّما فتحت فرقًا بينها وبينَ لامِ(٥) المستغاث من أجله(٦) ،لأنَّهُ قد يذكر هذا دونَ هذا

(١-١) ساقط من "ح".
(٢) في "ق" "المفعول".
(٣) يوسف : ٤٣ ، وهذا الإيراد ذكره ابن الضائع في شرح الجمل ٥٥/ب.
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٠٩/٢ فقد ذكر إضمار الفعل ولم يذكر أنّ الجملة يراد بها الإنشاء.
(٥) ساقطة من "ق".
(٦) هو المبرد . انظر المقتضب : ٢٥٥/٤ وانظر المسألة في اللامات للهروي : ٧٤ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١٠٩/٢-١١٠ وشرح ابن يعيش : ١٣١/١ .

[وهذا دون هذا](١) ، فلولم تفتح لام المستغاث [به](٢) لوقع اللبس بينهما ، وحمل الازدواج على الانفراد ، فإن قيل : / وهلا كان ٢٠٣ الأمر بالعكس ، لأنّ الفرق أيضًا يقع بذلك ؟(٣)

أجيب بأن لام المستغاث أولى بالفتح ، لأنّها داخلة على منادًى ، والمنادى واقع موقع المضمر ، والمضمر يرد الشيء إلى أصله في غالب الأمر(٤)، فمن ثَمَّ كانت بالفتح أولى من الثانية ، ومنهم من قال : إنّما وجب لها الفتح لا للفرق ، ولكن لدخولها على اسمٍ واقعٍ موقعَ المضمر كما تقدم(٥) ، فمن ثَمَّ لزم فتحها ، وليس في الثانية شيء من ذلك ، فوجب بقاؤها على الكسر الذي وَجَبَ لها مع الأسماء الظاهرة ، ومنهم من قال : إنّما وجب لها الفتح لا لِما ذكر ، ولكن لِأمرٍ آخر ، وهو أَمْنُ اللَّبْسِ الذي من أجله كسرت مع الأسماء الظاهرة .

وبيان ذلك أنَّها إنَّما كُسِرَت مَعَ الأسماءِ الظاهرة ، فرقًا بينها وبينَ لامِ الابتداء على ما فُسِّر فيما مضى ، فلمّا أُمِنَ [هاهنا](٦) اللبس بينها وبين لام الابتداء ردت إلى أصلها من الفتح(٧) ، لأنّ هذا الموضع لا يقع فيه المبتدأ ، لأنّ المبتدأ لا يكون منادًى(٨) أبدًا ، والمنادَى لا يكون مبتدأ أبدًا ، فلمّا ارتفع السبب في كسرها مع الظاهر وَجَبَ ردّها إلى الفتح

---

(١) زيادة من "ح" و "ق".
(٢) زيادة من "ح".
(٣) الاعتراض والجواب هذان أوردهما ابن عصفور : ٢/ ١١٠.
(٤) انظر المسائل البصريّات : ٥١٢ ، وسر صناعة الإعراب : ٣٢٧.
(٥) هو قول أبي الفتح بن جني في سر صناعة الإعراب : ٣٢٩ ، وانظر الخصائص : ٢/ ٢٧٨.
(٦) زيادة من "ح".
(٧) قال أبو الفتح : واعلم أنّ جميعَ الحروفِ التي تقع في أوائلِ الكلم حكمها الفتح أبدًا لخفته نحو : واو العطف وفائه ، وهمزة الاستفهام ، ولام الابتداء . سر صناعة الإعراب : ١٤٤.
(٨) في هامش "ق" "مستغاثًا".

الذى هو أصلها ، حيث لم يَعْرِضْ لها ما تلتبس به ، وأمّا اللام الثانية ، وهي لام المستغاث من أجله فكسرها واجبٌ لبقاء اللبس بينها لو فتحت وبين لام الابتداء ، لأنّ الموضع يصلح فيه الابتداء ، ألا ترى أنك تقول : يا لَزيد ولِعمرو ، ممن استغيث به ، فلو فتحت لاحتمل أن تكون لامَ الابتداء ، أو لامَ الجر ، ولا يعتد بالإعراب فرقاً ، لأنه يزول في الوقف ، ولأنَّ ثَمَّ مواضعَ يعدم فيها فرق الإعراب ، وهذا الفرق قوى في معناه ، والله أعلم .

فصل : ثم اختلف الناس في تعيين متعلَّق لامِ المستغاث من أجله فأمّا ابن الضائع فذكر أنها مُعلَّقة بفعل النداء قولاً واحداً (١) ، والعجب منه مع كثرة اضطراب الناس في ذلك ، فكان ينبغي أن يقول عوضاً من ذلك : والمختار تعلقها بفعل النداء ، أو غير ذلك ، كما قال غيره ، وجاز تعلقها بفعل النداء مع تعلق الأولى به ؛ وقد قالوا : إنَّ حرفي جَرٍّ متفقي اللفظ والمعنى لا يتعلقان بفعل واحد ، إلَّا أن يكون الثاني بدلاً من الأول ؛ لاختلاف معنييهما ؛ لأنَّ الأولى لام إضافة فعل النداء إلى المدعو ، على جهة المفعولية ، ولام المستغاث من أجله لام العلة والسبب ، فلما اختلف مَعْنَيَاهُمَا (٢) جاز أن يتعلقا بفعل واحد ، وهذا ظاهر (٣) ، والله أعلم .

ومنهم من قال : إنَّها متعلِّقة (٤) بفعل محذوف دَلَّ عليه المَسَاقُ (٥) ، كأنّه قال : يا لَزيد أدعوك لِعَمْرٍو ، وهذا تكلف لا يحتاج إليه ؛ لِأَنَّ الغالب امتناع حذف الفعل الواصل بحَرْف الجر .

---

(١) شرح الجمل له : ٥٦/أ .
(٢) في " الأصل " " معناهما " .
(٣) انظر التذييل والتكميل : ٤/٢١٤/ب .
(٤) في " ق " " معلقة " .
(٥) انظر المغنى : ٢٩٠ .

ومنهم من قال: إنها معلّقة بحال محذوفة مدلولٍ عليها أيضًا بالمَسَاق، كأنّه قال: يا لَزَيد مدعوًّا لِعَمْرو (١)، فيكون "مدعوا" نصبا على الحال من المستغاث، ولام المستغاث من أجله معلّقة بها، وهذا أيضا مرجوح، لأن حذاق النحويين يمنعون الحال من المنادى، اعتبارًا بكونها قيدا في حصول الفعل أو عدم حصوله كقولك: جاء زيد ضاحكا، فالمجيء مقيد بالضحك، أي أن مجيئه كان في هذه الحال، وكذلك لم يجيء زيد ضاحكًا، امتناع المجيء مقيدٌ بالضحك، أي لم يجيء في هذا الحال، إمّا على معنى (٢) انتفاء المجيء وثبات الضحك، وإمّا بالعكس، فافهمه، وأما فعل النداء فهو فعل إنشاء لا يتصور أن يكون وقوعه موقوفًا على قيد (٣)، لأن النداء قد وقع من المنادى بنفس التلفظ به، فاستحال توقفه على قيدٍ، فكان القول الأول أظهرَ، والله أعلم.

مسألة: فإن عَطَفْتَ مستغاثًا على مستغاث، فإنْ كررت حرف النداء لزم فتح لامه لما تقدم وإلّا لزم كسرها، لأنه قد علم من عطفه على المستغاث أنه مستغاث مثله، فلمّا أُمِنَ اللَّبس من جهة العطف لَزِم أن تكون مكسورةً على ما استقر لها مع الظاهر في غَيرِ هذا الباب، لكن هذا إنّما هو على طريقة مَنْ قال: إنّما فتحت لام المستغاث ليقع بذلك الفرق بينه وبين [لام] (٤) المستغاث من أجله إذْ كان كل واحد منهما يجوز ذكره وحدَه، ففرّق بينهما بالحركة، وأمّا على طريقة مَنْ قال: إنّما فتحت لام المستغاث، لأنه واقعٌ موقعَ المضمر، فإنّه إذا قيل له: فكان ينبغي أنْ تفتح بعد حرف العطف، لأنه قد شرّك بينهما في الوقوع موقعَ المضمر / فإنّه قائل يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل، ٢٠٤
وله نظائر ليس هذا موضعَ استقصائها.

---

(١) قال به ابنُ الباذِش. التذييل والتكميل: ٤/٢١٤/ب، والمساعد: ٢/٥٢٨.

(٢) ساقطه من "ح".

(٣) في "ح" "وجه".

(٤) تكملة من "ح".

باب الترخيم (١)

الترخيم في اللغة هو : التسهيل والتليين (٢) ، ومنه البيت المشهور: (٣)

لَهَا بَشَرٌ مثلُ الحرير ومَنطِقٌ   رخيمُ الحواشي لا هُراءٌ ولا نزرُ

ومن هذا المعنى أخذه النحاة فقالوا : الترخيم حذف أواخر الأسماء في النداء، (٤) وينبغي أن تحصر مواضعه فيقال : الترخيم على ثلاثة أقسام :

قسم يختص بالنداء ، وقسم يختص بالتصغير ، وقسم يختص بالشعر، وله باب يبين فيه ، يأتي بعدُ إنْ شاء الله ، وكذلك القسم الذى يختص بالتصغير يذكر في بابه إنْ شاء الله .

والكلام ها هنا إنَّما هو فيما يختص بالنداء وبيان ذلك أن نقول: الأسماء المعربة على قسمين : قسم آخره تاء التأنيث ، وقسم مجرد منها ، فما آخره تاء التأنيث يرخم بثلاثة شروط وهي : النداء ، والبناء على الضمة أو ما ناب عنها ، وأن يكون غيرَ مقصود به مدُّ الصوت ، وهو المندوب والمستغاث والمتعجَّب منه ، فإذا توفرت فيه هذه الشروط الثلاثة (٥) جاز ترخيمه ، وهو أكثر الوجهين استعمالا (٦) ، ووجه هذه الكثرة أنَّ هذه التاء قد كانت

---

(١) عنون ابن مالك في شرح التسهيل : ٨٣٦/٢ بقوله : " باب ترخيم المنادى " وقد قيّد " الترخيم " بالمنادى لئلا يدخل فيه ترخيمُ التصغير ، لأنَّ معناهما مختلفان .

(٢) اللسان " رخم " وانظر تفسير ابن الشجرى لذلك : ٧٨/٢ .

(٣) البيت لذي الرُّمَّة في ديوانه : ٢٩٦ ، والخصائص : ٢٩/١ ، وأمالي ابن الشجرى : ٨١/٢ ، شرح ألفية ابن معطي : ١٠٦٥ ، شرح ابن يعيش : ١٦/١ ، ١١٩/٢ ، وشرح الجمل لابن الضائع : ٥٦/ب .

(٤) انظر التعريف في شرح الجمل لابن عصفور : ١١٣/٢ وشرح ابن الضائع : ٥٦/ب .

(٥) انظر هذه الشروط الثلاثة في الملخَّص : ٤٧٧ .

(٦) نَصَّ على ذلك سيبويه : ٥٣/١ ، ٢٤١/٢ ، وشرح ابن مالك على التسهيل : ٨٤٥/٢ .

تبدل في الوقف هاء ، فهذا تغيير ،وأنها تضم في النداء ،فهذا تغيير آخر ،فكثر حذفها في النداء ،لأنّ التغيير يُأنَس بالتغيير فيما أصله البناء على التغيير (١) ، ولأنها بمنزلة الثاني من المركبين ،وإذا وقفت وقفت بهاء السَّكْتِ لبيان الحركة ،وأما قوله (٢):

قفي قبل التفرق يا ضُبَاعَا ولا يك موقفٌ منكِ الوَدَاعَا

فإنّما وقف على الألف دون هاء السكت ،لأنه يحصل منها ما يحصل من الهاء من بيان الحركة (٣) ،والأول أكثر والله أعلم .

وأما القسم الثاني : وهو المجَّرد من تاء التأنيث فإنّه يرخم بخمسةِ شروط (٤) : الثلاثةِ المذكورةِ فيما فيه تاءُ التأنيث ، والشرطُ الرابع العلمية ،والخامس الزيادة على ثلاثة أحرف خلافًا للفراء في جواز ترخيم الثلاثي المتحرك الثاني (٥) ،فتقول (٦) في : حارث ،وعامر ،ومالك :

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري : ٢/٧٩ .

(٢) الشطر الأخير من البيت ساقط من "ح" و"ق" ،والبيت للقطامي وهو أول قصيدته العينية . انظر ديوانه ،والكتاب : ٢/٢٤٣ ، والمقتضب : ٤/٩٤ ، وشرح ابن مالك على التسهيل ٢/٨٤٧ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٩٦ ،وشرح ابن يعيش : ٧/٩١ ، والمغني : ٥٩١ ،والخزانة : ١/٩١ ،٤/٦٤ .

(٣) قال الشلوبين : ... وينفرد من يحذف الهاء للترخيم إذا وقف التزم "هاء" السكت ،ولم يكن فيها بالخيار ،إلاّ إذا اضطر شاعر - ثم أنشد البيت السابق - ومن العرب من لا يلتزم الهاء ، ولكنه قليل . حواشي المفصل : ١٥١ ،وفي الكتاب : ٢/٢٤٢ ، واعلم أنّ الشعراء إذا اضطُرّوا حذفوا هذه الهاء في الوقف ،وذلك لأنهم يجعلون المَدَّة التي تلحق القوافي بدلاً منها .

(٤) انظر تلك الشروط في الملخص : ٤٧٨ وشرح ألفية ابن معطي : ١٠٦٦ ومابعدها ،والتوطئة : ٢٦٨ .

(٥) انظر قول الفراء في شرح السيرافي : ٣/٧٠ ، وأنظر أمالي ابن الشجري ٢/٨١ ، وشرح ألفية ابن معطي : ١٠٦٧ ،وشرح ابن مالك على التسهيل : ٢/٨٣٩ ،والمسألة من مسائل الخلاف ، انظر الإنصاف : ٣٥٦ ،فنحو : عنق ،وحجر يجوز عند الفراء ومن تبعه : عن ،وحج .

(٦) "فتقول "كذا في جميع النسخ ولعلَّ في الكلام سقطاً يصح بنحو : " كما تقول " ...

يا حارِ ، ويا مالِ ،ويا عامِ ، وقد كثر ترخيم هذه الأسماء الثلاثة أكثر من غيرها من المجرد لكثرة استعمالها في الكلام (١) ،وتقول في جعفر (٢) : يا جعفَ أقبل (٣) ،وتدع ما قبل المحذوف على حاله ،وإنْ كان ساكناً خلافاً للفراء في حذفِ الساكن (٤) ،وإنْ كان أصلياً مع الآخر ،فتقول في هرقل: يا هرق أقبل بحذف اللام وحدها ، لأنَّ المحذوف في حكم الملفوظ به في لغة من نَوَىَ ،وسيأتي بعدُ إنْ شاء الله.

وأما قوله : (حارِ بن كعب ...) البيتَ (٥)

فإنَّه أدخله شاهدا على ترخيم حارث على لغة من نوى ،والمشهور جواز نعت المرخم (٦) ، فقوله : ابن كعب نعت لهذا المرخم ، ويذكر عن أبي الحسن الرماني امتناع نعته (٧) ،

(١) الكتاب : ٢/ ٢٥١ .
(٢) في "ح" جعف خطأ .
(٣) ساقطه من "ح".
(٤) انظر شرح الرضي : ١/ ١٥٤ ،وشرح التسهيل : ٢/ ٨٤١-٨٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١١٥ .
(٥) الجمل : ١٦٩ ،والبيت بتمامه :
حارِ بنَ كعب ألاَ أحلامَ تزجركم عَنَّا وأنتمْ من الجُوفِ الجَماخيرِ
وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه وهو في ديوانه :
والكتاب : ٢/ ٧٣ ،والمقتضب : ٤/ ٢٣٢ ،وشرح أبيات الكتاب ١/ ٥٦٢ ،وأمالي ابن الشجرى : ٢/ ٨٠ ،والحلل : ٢٣٠ ،وشرح ابن يعيش : ٢/ ١٠٢ ويروى "يا يزيد يابن الأفحل" والقصيدة في مدح يزيدَ بن مُعاوية .
(٦) في الأصل "الترخيم".
(٧) انظر مذهب الرّماني في الخزانة : ١/ ٣٩٦ ،وتبعه عليه ابن خروف وقال ابن عصفور : ٢/ ١٢٢ : واعلم أنك إذا وصفت المرخم فقلت : يا مال بن فلان ،فمنهم من زعم أنه على نية النداء ،ولا يجوز عنده أنْ يوصف المرخم ،لأنك لم تحذف إلا وقد علم من تعنى به ،والوصف إنّما يجيء للبيان ،فيصير جامعًا بين ما يقتضي البيان والإبهامَ ، وذلك تناقض .
وهذا خُلْفٌ ،لأنّ المخاطب إنّما يكون يعلم أنّ الاسم حارث أو مالك ، فإذا علم اللفظ حذفت ،إلاّ أنّ ذلك اللفظ لا يعرف ابن من هو، فلا بد فيه من الوصف ،فالحذف إنّما ورد على غير ما ورد عليه الوصف ، فهو معلوم من وجهٍ مجهول من وجهٍ آخَرَ .هـ . قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه : ١/ ٥٦٣ : " وقد أنكر بعض النحويين

===

وما أوهم ذلك فإنّه (١) محمولٌ عنده على القطع ، وإنّما تعلق بقول سيبويه في مسألة : يا معاويا بن الأفضل.(٢)

أنّ حرف يا الذى بعد "واو" معاوِ حرف نداء للثاني ، وأنّ معاوية دخله ترخيم بعد ترخيم فيقول الرمّانيّ لو كان المرخم عند سيبويه ممـا يجوز نعته لجعل الياء للأول ولم يدّع في لفظ معاوية ما ليس بأصل معروف، وهو دخول ترخيم على ترخيم ، هذا متعلَّقـه ، وأمّا من طريق المعنى فإنّ نعت المرخم ينافي الغرض [المقصود] (٣) بالترخيم ، وذلك أنهم إنّمـا قصدوا بترخيم الاسم تسهيلَه بتقليل حروفه ، والنعت بمنزلة تكثيره ، من جهة أنّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد فحصل التنافي (٤) فوجـب الامتناع ، وهذا كلُّه غير لازم عند الجمهور .

=== إنشاد سيبويه هذا البيت ، وقال : إنّما هو :

* إنّك يا معاوى ابن الأفضل *

فأثبت الياء في "معاوي" ولم يحذف منه إلاّ الهاء ، وجعل "ابن الأفضل" صفة ، فيقال له : لو جاءت رواية بما ذكرت لم يمتنع من قبولها . والذى يرويه سيبويه إنّما تبينه بعد أن فهمه عمن أخذه عنه ، ولا ينكر جواز ما قاله هذا القائل لو كانت الروايـة جاءت به ، فإن قال : فأنا أنكره ولا أنسب سيبويه إلى تهمـة وضع رواية ، وسيبويه سمع هذا البيت ينشد فظن أنّ الياء التي هي من حروف "معاوى" منفصلة عنه ، وأنها الياء من "يا" ، ولا يمكنكم أن تقولوا إنَّ الذى سمعه سيبويه ينشد قال لسيبويه : أنا أريد "يا معاو" بلا ياء ، وأنادي نداء آخر فأقول : يابن الأفضل .
قيل له كان سيبويه سمع هذا البيت ينشد ولفظه يحتمل أمرين : أحدهما ما قال سيبويه ، والآخر ما زعمت ، ورأينا لِمَا قلت نظيرًا في كلام ، ورأينا لما قاله نظيرًا لم تَعْمِد إلى قول سيبويه فنردّه ، والشعر يحتمله ، وأقل الأحوال أن يكونا وجهين في الإنشاد .

(١) ساقطة من "ح" .

(٢) هذا جزء من بيت للعجاج في ديوانه : ١٦٤ وهو وما قبله :

* فقد رأى الراؤن غير البُطَّـل *
* أنك يا يزيد يابنَ الأفحـل *

وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد ، وهو في الكتاب : ٢/ ٢٥٠ ، والخصائص : ٣/ ٣١٦ ، والخزانة : ١/ ٣٩٦ .

(٣) زيادة من "ق" .

(٤) في "ق" "التكافي" .

وقوله في ٱلبيت : * أَلَا أَحلامَ تزجرُكُمْ *

هي "لا" (١) ٱلعاملة عمل إن دخل عليها حرف ٱلاستفهام ، فدخلها معنى ٱلتوبيخ ، وأمّا أنْ تكون هنا بمعنى ٱلتمني فبعيدٌ جدًّا لقوله في عجز ٱلبيت :

* وأنتم من ٱلجُوف ٱلجَماخِير *

لأنّ هذا يناسب ٱلتوبيخ ، وٱلجُوف جمع أَجوف ، وهو العظيم ٱلجوف ، والجماخير : ٱلعظام ٱلأجسام ، وٱلواحد جُمْخُور ، أَوَلَا تراه قال في هذه ٱلقصيدة :

لا بأسَ بالقومِ من طولٍ و من عِظَمٍ (٢) جسمُ ٱلبغال وأحلام ٱلعصافير

وهو غاية في (٣) الهجو ، فكيف يصح مع هذا أن يكون قوله : ألا أحلام ، تمنيًا ، وقوله : أحلام (٤) ٱسم "لا" مبنيٌّ معها ، فمن قال : ان أحلام منصوبٌ / بما في لا (٥) من معنى ٱلتمني فباطلٌ من جهتين : ٢٠٥

إحداهما : أن ٱلحرف لا يعمل بما فيه من معنى ٱلفعل ، وإنَّما ذلك مقصور على ٱلسماع ، لخروجه (٦) عن ٱلأصل ، لأنها موضوعة على ٱلاختصار ، وإنَّما سمع ذلك في كأنّ ، وليتَ ، ولعلَّ ، وأَمَّا الشرطية (٧) ، ثم إنَّ ٱلحرف لا يعمل في ٱلاسم ٱلصريح بما فيه من معنى ٱلفعل مطلقًا .

وٱلجهة الثانية : أنه لو كان منصوبًا بما في ٱلحرف من معنى ٱلفعل على تسليم ٱلجواز ، لكان ٱلاسم معربًا منونًا ، إذْ لا مانع من ذلك في ٱللفظ ، فٱعرف ذلك ، وبٱلله ٱلتوفيق .

---

(١) ساقطة من "ق".
(٢) في "ح" "قصر" خطأ.
(٣) ساقطة من "ق".
(٤) في "ح" "وأحلام".
(٥) في "ح" "الا" خطأ.
(٦) في "ق" "... مقصور على ٱلسماع ، وهو مع ذلك خلاف ٱلأصول بخروجه على ٱلأصل" وٱلزيادة ٱلتي في "ق" ملحقة بٱلهامش ، وكأنها بخط مغاير .
(٧) انظر ما تقدم ص: ٧٢٤ .

ثم قال : (ومن العرب من إذا رخّم الاسم حذف منه آخره)(١) إلى آخر الفصل .

الترخيم على وجهين :

أحدهما : يحذف فيه آخر الاسم ويبقى ما قبل المحذوف على حاله من حركة أو سكون ، إلّا أنْ يَعْرِض له حكم يستلزم تحريك الساكن ، أو تبدّل الحركة على - ما يأتي بعد إنْ شاء الله - وتسمى هذه بلغة من نوى ، لأنه ينوي المحذوف ويجعله بمنزلته ملفوظاً به .

والقسم الثاني : يحذف فيه آخر الاسم ويكون الباقي بمنزلة اسم لم يحذف منه شيءٌ ، فيلزم على ذلك أن تجرى عليه الأحكام التي يقتضيها التصريف ،(٢) وتسمى هذه بلغةِ مَنْ لم ينوِ ، لأنه لا ينوى المحذوف كما ذكر .

واللغة الأولى أكثر استعمالاً من هذه لموافقتها الحقيقةَ ، فإذا سئلت عن ترخيم ثمودٍ قلت : يا ثمو ، على لغة من نَوَى ، لأنه ينوى المحذوف وكأنه موجود ، فيجب بقاءُ الواو على ما كانت عليه ، لأنها وإنْ كانت طرفا في اللفظ فإنّها متوسطة في المعنى ، فإن رخمته على لغة من لم ينو قلت : يا ثمي ، فقلبت الواو ياءً والضمة كسرةً ، لأنه(٣) لما لم ينو المحذوف كان آخر الاسم واواً قبلها ضَمّةٌ لفظاً وحكماً ، ومتى أدى قياس(٤) إلى هذا رُفِضَ ، فقلبت الضمة كسرة والواو ياء ، اعتبارا بوجوب ذلك عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، وكذلك إذا سميت بقولك : بَنُون ، فرخمته على من نَوَى ، قلت : يا بَنُو ، بإثبات الواو ، ويا بني على الأخرى ، بقلبها ياء على الأصل المذكور(٥) ، فإن سميت بقولك : مُحْمَرٌّ ، فرخمته على من نوى

---

(١) الجمل : ١٧٠ .

(٢) انظر الكتاب : ٢/ ٢٤٥ ومابعدها .

(٣) في "ق" "لأنها" .

(٤) في "ق" "قال أبو علي : ومتى أدّى قياس إلى هذا رفض" وانظر المسألة في أمالي ابن الشجرى : ٢/ ٨٥ ومابعدهما بنص قريب مما هنا ، ومثله في الملخص : ٤٨١ .

(٥) الكتاب : ٢/ ٢٥٥ .

قلت : يا مُحْمَرْ ،بسكون الراء الباقية ،لأنك حذفت الثانية وبقيت الأولى على حالها ،فإنْ رخمته على الأخرى قلت : يا محمرُ بضمها ،لأنه لا يُنوى المحذوف ،فوجب أن يكون كقولك : يا زيد مبنيا على الضمّ ، فإنْ سميت بنحو مُحْمَارّ ، بالألف فرخمته على لغة من لم ينو حذفت الراء الثانية وضممت الأولى على الأصل المعلوم ،فإن رخمته على لغة (١) من نوى قلت : يا محمارِ بكسرها ، إنّ كان اسمَ فاعل في أصله (٢) ،وذلك أنك لما حذفت الراء الثانية على هذه اللغة بقيت الأولى ساكنة وقبلها ألف ساكنة ،فلما التقى ساكنان وجب تحريك الثاني ،لالتقائهما ،وحيث يجب ذلك فلا بدَّ أنْ ينظر إلى الحرف الذي يجب تحريكه لالتقاء الساكنين ، فإنّ كان له أصلٌ في الحركة حُرِّك بها ،وكان ذلك أولى من اجتلاب حركةٍ أجنبيةٍ ،وهذا كما مثّل ،فإنّ لم يكن له أصل في الحركة فإنّ الأفصح أنّ تحرك بحركة الإتباع كما قال سيبويه في مسألة : إِسْحَارّ (٣) ،أنك إذا سميت به فرخمته على مَنْ نَوَى قلت : يا إِسْحَارَ بفتح الراء الباقية ،وذلك أن هذه الكلمة وزنها إِفْعَال ،ولا أصل للراء الأولى في الحركة ، فلما حذفت الراء الثانية للترخيم بقيت الأولى ساكنةً وقبلها ألف ساكنة وجَبَ (٤) تحريكها لالتقاء الساكنين ،وقد كان الأظهر أنْ تحرك بالكسر على أصل التقاء الساكنين ،ولكن لمَّا كانت لغة المُتْبِعِينَ أفصحَ من ذلك اختير تحريكها بالفتح ،إِتْبَاعاً للألف التي قبلها ،على أنّ ابنَ عصفور قال : إنَّما حرك بالفتح ، لأنه لو حرك بالكسر لالتبس بالمضاف إلى المتكلم ،فعدل إلى الإتباع

---

(١) ساقطة من "ح" و"ق".

(٢) وتفتح إنْ كان اسم مفعول ،لأنّ نحو : مُضَارّ إنّ كان اسم فاعل فإن أصله مُضَارِر بكسر الراء الأولى وإنْ كان اسمَ مفعول فهو مُضَارَر بفتح الراء الأولى . انظر المسألة في الكتاب : ٢/ ٢٦٣ وشرح ابن مالك على التسهيل : ٢/ ٨٤٠ وانظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٩٦ .

(٣) إِسحارّ ،بفتح الهمزة وكسرها مع تشديد الراء ،بقل يسمن عليه المالُ . الواحدة إسحارّة ،بالفتح والكسر ،وانظر الكتاب ٢/ ٢٦٤-٢٦٧ وشرح ابن مالك ٢/ ٨٤٠.

(٤) في "ح" "موجب".

آلذى لا لبس فيه (١) ،وآلأول أولى ،لأنّ سيبويه لم يعرض لذكر آللّبس [ها هنا] (٢) أصلاً ،ولآستقصاء هذا موضعٌ آخرُ يأتي في باب (٣) آلمعرَب والمبنيّ إنْ شاء آلله.

فَإنْ سميت بقولك : قاضون ،وغازون ونحو ذلك قلت (٤) :

يا قاضون ويا غازون ، / فبينته على ما كان يعرب به ، فإنْ رخمته قلت : يا قاضي ،ويا غازى على آللغتين معاً ،وذلك أنّ آلكلمة أصلها قاضيون وغازيون على مثال ضاربونَ ، فنقلت ضمة آلياء إلى ما قبلها ، ثم حذفت آلياء لآلتقاء آلساكنين ،فلما رخمت آلكلمة بحذف آلواو وآلنون ، وجَبَ رَدُّ آلياء لزوال ما أوجب حذفها ، لِأنَّكَ إنما حذفتها ؛لسكونها وسكون الواو بعدها ،فلما آنحذفت آلواو زال بذلك سبب حذف آلياء فوجب رَدُّها ،فلما رجعت وَجَبَ كسر ما قبلها ؛لِأنَّ ضمّه إنَّما كان بنقل ضمة آلياء عند حذفها ،فلمَّا رجعت آلياء وجب تحريك آلحرف بحركة أصله ٢٠٦

وآلفرق في آلمسألة بينَ آللغتين أنَّ الكلمة مبنيةٌ على آلواو آلمحذوفة على لغة من نَوَى ؛لأنها في حكم آلملفوظ بهِ ، وآلمنادى آلمقصود يبنىٰ على ما كان يرفع به ،وأمَّا على لغة مَنْ لم يَنْوِ فإنَّه مبنيٌّ على ضمَّةٍ مقدرة في آلياء، لأنه عنده بمنزلة آسم لم يحذف منه شيءٌ ،فلا يقع فرق بين آللغتين هنا إلَّا في آلتقدير كما تقدم. (٥)

ولابن مالك في هذه آلمسألة نظيرٌ غير هذا، خَالفَ فيه حذاق آلنحويين ، (٦) وذلك أنَّ آلأئمة آلموثوق بعلمهم سَوَّوْا بينَ باب آلترخيم

---

(١) شرح آلجمل ٢ /١١٧-١١٨.
(٢) زيادة من "ح".
(٣) ساقط من "ح".
(٤) في آلأصل "قالت" خطأ.
(٥) انظر آلكتاب: ٢/٢٦٢ ،وأمالي آبن الشجرى ٢/٩٦.
(٦) من هنا إلى قوله" فصل" آلآتي ص: ٧٣٩ ساقط من "ح".

وباب النون الخفيفة في وجوب (١) ردّ المحذوف عند زوال السبب في حذفه فيقولون في ترخيم قاضون ومُصْطَفُوْنَ (٢- -علمين -٢) : يا قاضي ،ويا مصطفى ، على اللغتين معًا ، كما يقال في الوقف على المؤكّد بالنون الخفيفة نحو هل تَفْعَلُنْ يا زيدون : هل تفعلون (٣) ،وذلك أنَّ واوَ الجمع في قاضون ومصطَفَوْن ،والنون الخفيفة في : هل تفعلُنْ يا زيدون سبب في حذف ما حذف في هذه المواضع الثلاثة ،فلما زال ذلك السبب بالترخيم والوقف (٤) وجب ردُّ المحذوف لزوالِ سبب الحذف ، هذا هو القول في هذا الأصل. (٥)

وأما أبو عبدالله بن مالك - رحمة الله عليه - فردَّ قولَ الأئمة في ذلك واستضعف تسويتهم بين باب الترخيم وباب التوكيد بالنون الخفيفة ، والفرق بينهما عنده واضح ،وهو أنّ الترخيم في الاسم غيرُ لازم ،فيصح أنّ ينوى معه ثبوت المحذوف ،ولا يرد ،وحذف نون التوكيد لأجل الوقف (٦) لازم ،فلا يصح أن ينوى معه ثبوت المحذوف ، ولكن يجب ردّه قال : وكذلك أيضًا احتجوا بردّ الواو والياء في نحو إنّ مدمني البر وافرو الأَجر، عند زوال المضاف إليه ،فكذلك يجب ردّ المحذوف من نحو : قاضون ، ومصطفون إذا رخّم ،لاجتماعهما في أنّ المحذوف في الموضعين إنّما كان لالتقاء الساكنين ، فلما أزال الترخيم ،وزوال المضاف إليه سبب الحذف ،

---

(١) ساقطة من "ق" .
(٢-٢) ساقط من "ق".
(٣) في الأصل و"ق" "تفعلوا" بدون نون والكلام كلّه ساقط من "ح" وقد سبقت الإشارة لذلك.
(٤) في "ق" كلمة أخرى غير واضحة .
(٥) انظر شرح ابن مالك على التسهيل : ٢/ ٨٤٠ والمساعد : ٢/ ٥٥٥.
(٦) في "ق" "للوقف".

وجب ردّ المحذوف ، لأنّه لو لم يرد لكان حذفه لغير سبب ، قال : وهذا يستلزم أن يعطى كل مصحح بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه لو لم يكن ذلك السبب موجودا ، فكان يقال في ترخيم كَرَوان ، ونزوان : يا كرا ، ويا نزا ، على اللغتين معاً ، لأنّ سببَ تصحيح الواو فيهما هو ما كان يلزم على اعتلالهما من التقاء الساكنين ، وقد زال ذلك ، وهم مع ذلك يبقون الحكم المرتَّب عليهما ، لكون المحذوفِ منويَّ الثبوت ، قال : ولا فرق بين نية ثبوته ونية ثبوت سبب حذف ياء قاضون وألف مصطفَوْن ، حين يرخمان .

قال : فعلى هذا يقال في ترخيمهما على لغة من نوَى يا قاض ، ويا مصطف ، ليدل بذلك على تقدير (١) ثبوت سبب المحذوف .

قال : وأمّا [على] (٢) لغة من لم ينو ، فيجوز أنّ يقال : ياقاضُ ، ويا قاضي ، ويا مصطفى ، ويا مصطفُ . (٣)

قلت : هذا كلُّه تخليطٌ وإفساد (٤) قاعدة أثبتها الأئمة الموثوق بعلمهم ، بتخيل ضعيف وعدم شعور بالفرق بين مشتبهَيْن ، وذلك أنّهم جعلوا جميع ما هو راجع إلى اللفظ قسماً على حِيَاله (٥) ، وجعلوا ما هو راجع إلى الأحكام التصريفية قسماً آخر ، فما هو راجع إلى اللفظ جعلوا فيه المسبب مربوطاً بسببه وجودا وعدما ، وما هو راجع إلى الأحكام التصريفية ، فرقوا في ترخيمه بين (٦) لغة من نوى ولغة من لم ينوِ ، وبيان ذلك أنَّ

---

(١) ساقطة من " ق " .
(٢) تكملة من " ق " .
(٣) انظر قول ابن مالك في شرحه على التسهيل ٢ / ٨٤٠ - ٨٤١ مع تصرف في بعض العبارات .
(٤) في " ق " " إثبات " .
(٥) في " ق " " حاله " .
(٦) في " ق " " على " .

حذف ياء قاضي وألف مصطفى مع واو الجمع إنّما كان لتعذر النطق بالساكن (١)، فوجب تعلق الحكم به ضرورةً، فلما زال ذلك بالترخيم وجبت مراجعة الأصل على اللغتين معًا، لأنها تكون بأدنى سبب، فضلا عن أقوى سببٍ، وأما ترخيم نحو: كرَوانٍ، ونزوان، وشمود، وما أشبه ذلك، فإن رخّم على لغة من نوى قيل: يا كرو، ويا نزو، ويا شمو، لأنّ النطق بنحو هذا غير متعذر، فإذا قيل: فينبغي أن تنقلب الواو / في الأولين ألفًا (٢) لتحركها ٢٠٧
وانفتاح ما قبلها، والضمة كسرة، والواو ياء في نحو: شمو، لأنه لا يوجد في الأسماء المعربة اسمٌ ما آخره واوٌ قبلها ضمةٌ، ومتى أدى قياس إلى ذلك رفض، وقلبت الضمة كسرة والواو ياء.

أجيب بأن المسألة تصريفية، والتصريف يراعى فيه المعاني دون مجرد الألفاظ، فوجب لذلك أن يفرق بين لغة من نوى، ولغة من لم ينو، فيقال: ما كان على لغة من نوى فإنّه يبقى الشيء فيه على صورته قبل الترخيم، لأنّه في معنى ما لم يحذف منه شيء، وما كان على لغة من لم يَنْو، جرى عليه حكم التصريف، لأنه بمنزلة ما لم يحذف منه شيء، ومن هذا مسألة أبي بكر بن عُبَيْدَةَ، قال قلت للأستاذ: ما الفرق بين دِرْحَايَةٍ وبين قاضون، حيث بقي دِرْحَايَةُ بعد الترخيم على صورته قبل الترخيم، (٣- ولم يبقَ قاضون بعد الترخيم على صورته قبل الترخيم -٣)؟

فأجاب بأنْ قال: إنّما كان ذلك في قاضون لأجل النطق، لأنه لا يمكن النطق بساكنين، وأما نحو دِرْحَايةٍ فيمكنك النطق بقولك: يا دِرْحَاب، وهذا كله بين واضح لا إشكال فيه، وبالله التوفيق.

---

(١) في "ق" "الساكنين".
(٢) ساقطة من "ق".
(٣-٣) ساقط من "ق".

فالحاصل أن مختار الإمام أبي عبد الله بن مالك رحمة الله عليه غير مختارٍ ،لأنه جعل المتعدد الأحكام متحدها ، ولم يكفه ذلك حتى أردفه فجعل المتعدد في فصل المؤنث بالتاء متحداً ،فقال : لا يرخّم نحو عُمْرَة ،وضخمَة إلّا على لغة من نَوَى ،لأنه لو رخم على اللغة الأخرى لالتبس بالمذكر (١) ،فجعل العَلَم والصفة قسماً واحداً وهما قسمان ، وذلك أنّ التاء في نحو ضَخْمَة موضوعةٌ للفرق بين صفة المذكر وصفة المؤنث، والتاء في نحو عمرة وغيرها من الأعلام ليست بفارقة ،لأنّ التسمية بما فيه التاء غيرُ محجورة والصفات مشتقة على سبيل الاشتراك في معناها ،فدعت الضرورة إلى فارقٍ بينَ القبيلين ،وأما الأعلام فلا يراعى فيها اللّبس ،لأنّها موضوعة على الاختصاص ،والفرق بين ما وضع على الاشتراك وما وضع على الاختصاص واضحٌ جدًّا (٢) ،وبالله التوفيق .

فصل : الأسماء كلُّها تُرَخَّم بشروطها المذكورة قبلُ ،على من نوى مطلقاً ، وأما على لغة من لم ينو فلم يستثن سيبويه من ذلك ولا حذاق أصحابه ،إلّا ما آخره التاء الفارقة بين صفة المذكر وصفة (٣) المؤنث كقولك : يا شيخة ،ويا ضاربة ،ويا قائمة وما أشبه ذلك ،فإنّ هذا النوع

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٨٤٢ ،وشرح عمدة الحافظ ٣١١-٣١٢ .

(٢) قال في المساعد : ٢/ ٥٥٥ : "... فلا يرخم عمرة وحفصه إلّا على لغة الانتظار ،لئلا يلتبس بنداء من اسمه عمرو وحفص ،وكذا ضخمه لو رخم على غير الأعرف [- وهي معاملة المرخم على أنه اسم لم يذهب منه شيء -] التبس بصفة المذكر ، هذا كلام المصنف ،والمغاربة يخصون هذا بالصفات ،وأمّا الأعلام فلا يمتنع فيها ذلك عندهم ، فتقول في قائمة ونحوه علما : يا قائم على اللغتين ،ولا يجوز في الصفة إلّا اللغةُ الأولى ،وهو ظاهر كلام سيبويه .

(٣) ساقطة من "ق" .

يرخم على من نوى [لعدم اللَّبس](١) ،ولا يرخم على من لم ينو خوف اللبس بالمذكر (٢) ،وزاد أبو العباس شرطًا ثانيا (٣) وهو ألّا يؤدّيَ (٤) ترخيمه على هذه اللغة إلى مثال غير موجود ،ومثال ذلك لو رخّمت سفرجلًا علما لقلت : يا سَفَرْجُ ،فكان يكون على مثال جعفر (٥) ،وهو بناء غير موجود ، وكذلك لو رخمت طَيْلَسَانًا على من كسر لامه لقلت : يا طَيْلِس ،فكان يكون على مثال فَيْعِل ، وهو بناءٌ مخصوص بالمعتل [العين] كسيِّد ،وميِّت ، وكذلك لو رخمت جِذْرِيَةً (٧) لقلت : يا جِذْرِيَ ،فكان يكون على مثال (٨) فِعْلِيَ ، وهو مثال غير موجود ،وكذلك لو سميت بقولك : حُبْلَوِيّ لوجب أنْ تقول : [على هذه اللغة] (٩) يا حُبْلَى ،لأنك لما حذفت ياء النسب للترخيم وجب تحريك الواو بضمة الياء ثم تنقلب ألفًا ،لأنها بعد فتحة ، فصار يا حُبْلَى ،وهذا المثال مخصوصٌ بالتأنيث ،لا تكون ألفه أبدًا إلّا له ، وألف التأنيث لا تكون أبدًا (١٠) منقلبةً عن شيء ،فلم يجز لذلك ، وكذلك لو سميت بقولك : حَمْرَاوِي ، لوجب حذف ياء النسب للترخيم ،

---

(١) تكملة من " ق " .

(٢) الكتاب : ٢/ ٢٥١ ،والمخلص : ٤٨٠ .

(٣) انظر قول المبرد في شرح السيرافي ٣/ ٧١ وحواشي المفصل : ١٥٣ - ١٥٤ ،وانظر الملخص ٤٨٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨٤٢ - ٨٤٣ .

(٤) في الأصل " ينوى " تحريف .

(٥) انظر المسألة في سر صناعة الإعراب والملخص ٤٨٠ .

(٦) تكملة من " ح " .

(٧) " جِذْرِيَة " بالكسر ثم السكون ،وكسر الراء ،وياء مفتوحة خفيفة ثم هاء : اسم إحدى حَرَّتَيْ بني سُلَيْم .

(٨) ساقطة من " ق ".

(٩) تكملة من " ق ".

(١٠) ساقطةمن " ق ".

ثم تنقلب (١) الواو همزة لوقوعها طَرَفًا بعد ألف زائدةٍ ،فيصير اللفظ : يا حمراء ،فتكون هذه الهمزة بدلاً من واو (٢) ، وهمزة التأنيث لا تكون منقلبةً عن واو أبدًا ،وهذا اللفظ مخصوص بالتأنيث فوجب امتناع ذلك كلّه ، هذا رأي أبي العباس في هذا الفصل ،وخالفه حذاق النحاة في ذلك، وجوزوا جميعَ ما مَنَعَ ؛لأنه أمرٌ أدّى إليه القياس مع العلم بأنه ليس بناءً أصليا (٣) ، وهذا أظهر ،والله أعلم.

ثم قال : (ومن قال : يا تيم تيم عَدِيّ فأقحم الثاني توكيدًا) (٤) إلى آخره.

ما آخره التاء ينادى على أربعة أوجه :

أحدها : يا طلحةُ بالضم ،والثاني يا طلحَ بالترخيم على من نوى ،والثالث : يا طلحُ على مَنْ لم ينو ،والرابع : يا طلحةَ بفتح التاء (٥) ،فالأوجُهُ الثلاثة الأولى (٦) بينة بلا إشكال ،وهذا الوجه هو المشكل ،ولإشكاله / اضطرب (٧) الناس في توجيهه ، فقال ٢٠٨ أبوعلي الفارسيّ : إنَّ هذه التاء مُقحَمَةٌ بين الحاء وحركتها ،فصارت عليها حركة الحاء ثم فتحت الحاء لأجل التاء ،لإنَّ التاء يفتح ما قبلها وتبعه على هذا القول جماعة منهم الأستاذ أبو الحسين وغيره. (٨)

---

(١) في " ق " تقلب.

(٢) في " ق " "بدلا من واو هو همزة " خطأ

(٣) انظر شرح ابن عصفور ٢/ ١٢٠- ١٢١ ،والتذييل والتكميل ٣/ ٢٣١/أ

(٤) الجمل : ١٧٢.

(٥) انظر فتح التاء في الكتاب ٢/ ٢٤٢ قال : "واعلم أنّ ناسًا من العرب يثبتون الهاء فيقولون : يا سلمةُ اقبل[أي بالضم]وبعض من يثبت يقول : يا سلمةَ اقبل[أي بالفتح] وانظر : ٢/ ٢٠٧ ، وشرح ابن مالك على التسهيل : ٢/ ٨٤٥ .

(٦) في "ح" و"ق" "الأول".

(٧) في "الأصل" "اضطراب".

(٨) انظر قول ابن الفارسي في شرح ابن الضائع : ٥٨ ، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٣٣/ ٣ - ٢٣٤ / وقول أبي الحسين في الملخص ٤٨٣-٤٨٤.

ومنهم من قال : إنَّما فتحت هذه التاء اعتبارًا بالتاء المحذوفة للترخيم ، لأنها مقدَّرة من حيث الكلمة مرخمة على مَنْ نَوَى كأنه في تقدير يا طلحَة ، فهذه التاء على هذا القول غير التاء التي من أصل الكلمة (١) ، وهذا بعيدٌ ، لأنَّ ما يقبح في الإظهار يقبح في الإضمار ، لقول سيبويه : أحسنه في الإضمار أحسنه في الإظهار .

ومنهم من قال : إنَّ الكلمة مختصرة من اسمين كأنها كانت يا طلحة طلحة على سبيل التوكيد ، فأُقحم طلحة الثاني بين الأول وتائه فصار كأنه يا طلح طلحة ، ثم فتحت التاء الأولى من أجل الثانية ، لأنَّ التاء تَطْلُبُ بفتحِ ما قبلها كما قلناه ، فصار كأنه يا طلح طلحة ثم حذف من الأول ما ثبت نظيره في الثاني ، وحذف من الثاني ما ثبت نظيره في الأول ، ومعنى هذا أنَّه (٢) حذفت التاء الثانية ، لأنها من الاسم الأول ، لأنَّ نظيرَها تاء الاسم الثاني ، وحذف الاسم الثاني دون تائه ، لأنَّ نظيره الاسم الأول ، وهذا القول يَنْظُرُ إلى قول الهُذَلِيّ (٣) :

وإني لَتَعْرُونِي لِذِكراك فَتْرَةٌ كما انتفض العصفورُ بلَّله القطرُ

ومعنى البيت فيما زعموا : وإني لتعروني لذكراك فترة وانتفاض كفترة العصفور وانتفاضه ، فحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول ، ويُعْزَى هذا المذهب الذى ذكرناه في يا طلحة لأبي الحسن بن الأخضر ، وفيه نظرٌ ، لأنَّ الغرض بالإقْحَامِ التوكيد ،

---

(١) هذا المذهب لابن كيسان . انظر التذييل والتكميل ٢/٢٣٣/ب.
(٢) في "ق" "أنها" خطأ.
(٣) البيت لأبي صَخْرٍ الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين : ٩٥٧ ، والخزانة ١/٥٥٢ ، ورواية السكرى هي :
* إذا ذُكِرَتْ يرتاح قلبي لِذِكْرِها *
وانظره في الإنصاف : ٢٥٣ وشرح ابن يعيش : ٢/٦٧ ، وأمالي القالي : ١/١٤٩ ، والمقرب : ١/١٦٢ .

وَٱلتوكيد يناسبه ٱلإسهاب وَٱلإكثار ،وينافره ٱلحذف وَٱلاختصار .

وأما أبو ٱلحسن بن ٱلضائع فٱستبعد أن يكون على ما ذكر ،قال: وإنما حَمَلَهُم على ذلك ٱعتقادُهم أن معنى ٱلإقحام جعل شيء بين شيئين فقط ،وليس كذلك ،وإنَّما معنى ٱلإقحام جعل ٱلشيء في غير موضعه سَوَاءٌ كان بين شيئين أو لم يكن .(١)

وٱلقول في ٱلمسألة(٢) : أنّهم لما رخَّموا ٱلكلمة على من نَوَى فقالوا : يا طلحَ أرادوا أن يردُّوا ٱلتاء مفتوحة ليكونَ ٱلآخر مفتوحًا كما كانَ مفتوحا مع(٣) حذفها إشْعَارًا بإرادة ٱلترخيم ،لأنهم لو ردوها مضمومة لم يعلم أنَّه أريد به ٱلترخيم ،فهذه ٱلتاء على هذا مجعولة في غير موضعِهَا ،لأنَّه لما أريد به ٱلترخيم لم يَنْبَغِ أنْ تُرَدَّ إليه ٱلتاء ،فصار ردّها جَعْلاً لها في غير موضعها بهذا ٱلنظر فتدبره فإنّه قولٌ حَسَنٌ ، فهذه أربعة طرق ،وبٱلله ٱلتوفيق .

ثم قال : (وإذا رخّمت ٱسمين جعلا ٱسمًا واحدًا)(٤) إلى آخره .

وذلك أنَّ ٱلثاني من ٱلمركبين يجرِي في هذا ٱلمعنى مُجْرَى تاء ٱلتأنيث ،فكما أنَّ تاء التأنيث لا يحذف معها غيرُها مما قبلها فكذلك ٱلثاني من ٱلمركبين يحذف بكماله في ٱلترخيم ولا يحذف معه غيره مما قبله ،وإنَّما يكون هذا في لغة من ركب ٱلأول مع ٱلثاني من ٱلمركبين يحذف بكماله في ٱلترخيم ، ولا يحذف معه غيره مما قبلَه ،وإنَّمَا يكون هذا في لغة من ركّب ٱلأول مع ٱلثاني وأجراه مُجْرَى ٱسمٍ لا ينصرف ،ولا يتصور ذلك على

---

(١) انظر قول ٱبن ٱلضائع في شرح ٱلجمل : ٥٨/ب +
(٢) هذا ٱلقول لٱبن ٱلضائع .
(٣) في "ح" "قبل".
(٤) الجمل : ١٧٣.

ٱللغتين ٱلأُخْرَيَيْن ؛ لأنه لا يرخم إلَّا ما غيَّره ٱلنداء ، وقد تقدم ذلك كلُّه . فتقول على لغة من نَوَى في بعلبك ، وحضرموت ، ورام هرمز ، وبلال أبَادٍ ، ومَعْدِي كَرِب : يا بعل ، ويا حضر ، ويا رام ، ويا بلال ، ويا معدى ، يبقى آخر ٱلأول على ما كان عليه قبل ٱلترخيم ، وتضمه على لغة من لم ينو ، لأنّها مقدرة في يا معدي ، فيبقى ٱللفظ على ٱللغتين واحدًا ، وٱلتقدير مختلف كما كان ذلك في قولك : يا منص ، وكذا تفعل بكل مركب هذا ٱلتركيب ، فٱعرفه وقس عليه ، وبٱلله ٱلتوفيق .

فصل (١) : يحذف ما قبل ٱلآخر مع ٱلآخر بشرط ٱلتجريد من تاء ٱلتأنيث ، وأن يكون حرفَ مدٍّ ولينٍ زائدا ، (٢- وألَّا يبقى بعد ٱلحذف على أقلَّ من ثلاثة أحرفٍ فيما لم يكثر ٱستعمالُهُ على حرفين -٢) ، فتقول في سِعْلَاةٍ : يا سِعْلَا ، ولا تحذف ٱلألف ، وإنْ كان حرفَ مدّ ولينٍ زائدا ، لتلبسه بتاء ٱلتأنيث ، وتقول في مختار ، ومنقاد : يا مختا ، ويا منقا ، ولا تحذف ٱلألف وإن كانت حرف مدٍّ ولين ؛ لأنها ليست بزائدة ، وإنَّما هي منقلبة عن عين ٱلكلمة ، وتقول في إِدْرَوْن : يا إِدْرَو ، (٣) ولا تحذف ٱلواو وإن كانت زائدة ؛ لأنها ليست حرف مد ولين ، وإنَّما هي حرف لين ؛ لأنَّ حركة ما قبلها من غير جنسها ، وإنَّما يقال حرف مدٍّ ولين عن ٱلواو وٱلياء إذا كانت حركة ما قبلها من جنسها ، وكذلك إذا رخمت عِذْيَوْطًا لم تحذف إلَّا ٱلطاء / وحدَها ، وتقول في ترخيم سعيد : ياسعي ، وفي ثَمُود ، ٢٠٩

---

(١) انظر هذا ٱلفصل في ٱلملخص : ٤٧٨ وما بعدها ، فهو مستفيد من أستاذه كثيرًا .

(٢-٢) ساقط من "ح".

(٣) شرح ٱلشافية : ١/٥٦ .

يا ثمو ، ولا يجوز حذف الياء والواو ، لما في ذلك [(١)] من بقاء الاسم على حرفين ، ولم يكثر استعماله عليها ، ولا يوجد ذلك في الأصول [(٢)] ، وكذلك تقول في بَنُون يا بنو ، بإثبات الواو وعلى [(٣)] ما ذكر ، وتقول في ترخيم يدان ، ودمان : يا يد ، ويا دم ، على الأصح ، لأنه قد استعمل في الكلام عليهما ، فلم يستوحش من بقائه [(٤)] في الترخيم [(٥)] عليهما ، وقد مضى بيانُ الترخيم على مَنْ لم يَنْوِ .

----

(١) في " ق " " لما ذكر " .
(٢) نص على ذلك سيبويه في الكتاب : ٢/٢٥٥ .
(٣) ساقطة من " ق " .
(٤) في الأصل " بنائه " .
(٥) بعد كلمة " الترخيم " في " ح " سَقَطٌ كبيرٌ قربَ نهاية باب النكرة والمعرفة بقوله : " العلم إلى القلب ، فالتعريف حقيقته إنّما هو بالقلب " وهو في ص

باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارًا

ذهب سيبويه إلى أنّ الترخيم في غير النداء ضرورة يكون على اللغتين معًا، لأنّ ترخيمه في غير النداء مُشَبَّهٌ بترخيمه في النداء، فوجب أن يكون كما قال الإمام (١)، وذهب أبو العباس إلى اختصاصه بلغة من لم ينوِ، لأنه حذفٌ في غير النداء على غير قياس، فوجب أن يكون كيد، ودم يجري بوجوه الإعراب، وأنكر الاحتجاج ببيت جرير: (٢)

ألا أضحت حبالُكُمُ رِمَامَا (٣-   وأضحت منك شاسِعةً أُمامَا

وقال: الرواية الصحيحة:

ألَا أضحت حِبالُكُمُ رِمَامَا (٣-)   وما عهدي كعهدك يا أُمامَا

وهذا ترخيم في النداء (٤)، وأجيب بأنّ رواية لا تقدح في رواية، فليس

---

(١) الكتاب: ٢/٢٦٩ ومابعدها.

(٢) البيت لجرير في ديوانه: ٥٠٢ برواية السكرى، والكتاب: ٢/٢٧٠، وشرح أبيات سيبويه: ١/٥٩٤، وأمالي ابن الشجرى: ١/١٢٦، والإنصاف: ٥٩٥، والملخص: ٤٨٥.

(٣-٣) ساقطه من "ق" وهي ملحقة بالهامش هناك وأكثرها غير واضح.

(٤) انظر ردّ المبرد على سيبويه في شرح أبيات سيبويه: ١/٥٩٥، وأمالي ابن الشجرى: ١/١٢٧ ومابعدها، وفي المقتضب ما يؤدي إلى هذا المذهب دون الإشارة إلى مخالفة سيبويه فقال: ٢/٢٥٢: " وأما قول رؤبة:

أما تَرَيْني اليوم أم حَمْزِ   قاربتُ بعد عَنَقِي وجَمْزِي

فليس من هذا، ولكنه قدّر حمزة أولًا مرخما على قول: يا حارُ، فجعله اسمًا على حياله فأضاف إليه. هـ فقوله اسمًا على حِيَالِهِ يعني أنه يعرب على أنّه اسم لم يذهب منه شيء، فيبنى على الضم ولعل هذه المسألة ناقشها المبرد في ردّه على سيبويه، وهو كتاب مستقل، وكان بأسلوب عنيف. ثم لما كبر سئل عن ذلك فأجاب بأن ذلك كان زمن الشبيبة، معتذرا بذلك عما كان في أسلوبه من حرارة، وقد عدل عن كثير من تلك المسائل، وما لم يعدل عنه، فقد ساقه بأسلوب هادئ، لا يظهر منه تحامل على الإمام كهذه المسألة التي في المقتضب، إلاّ أنّ الإمام أبا عبدالله بن مالك قال في شرح التسهيل: ٢/٨٥٠، وللمبرد إقدامٌ في ردّ ما لم يَرْوِ.

الاستدلال بإحدى الروايتين بقادحٍ في الاستدلال بالأخرى ، والرواية الأولى صحيحة؛ لاستدلال الثقاتِ بها ،فالأصح ما ذهب إليه سيبويه ، وعليه الأكثر.(٢) (١)

ثم أدخل أبو القاسم هذا البيت شاهدًا على جواز الترخيم في غير النداء ضرورةً على لغة من لم يَنْوِ وهو:(٣)

ليسلبني نفسي أمال بنُ حنظل   وهذا رِدَائي عندَه يستعيره

الشاهد في قوله : ابن حنظل ، وهو أنه لمّا رخمه على لغة من لم ينو أجراه بالإعراب الذي يقتضيه الموضع ، وهو الجر بالإضافة ، ولو رخمه على لغة من نوى لقال : ابنَ حنظلا بفتح اللام(٤) ،ولكن لما كانت القوافي مطلقةً بالياء دعاه ذلك إلى ترخيمه على لغة من لم ينو ، لأنّ ترخيمه على من نوى يقتضي إطلاقه بالألف ، ولأجل هذا أنشد البيت الذي قبله(٥) ليعلم به إطلاق القوافي بالياء(٦) ،والله أعلم .

---

(١) في " ق " " الأخرى ".

(٢) انظر شرح أبيات سيبويه : ١/ ٥٩٥ ،وشرح ابن مالك على التسهيل ٢/ ٢٤٩ ومابعدها .

(٣) البيت للأسود بن يعفر التميمي وهو في ديوانه : ٥٦ ،ونوادر أبي زيد : ١٥٩ ،والكتاب ٢ / ٢٤٦ ،والجمل : ١٧٤ ،والحلل : ٢٤٩ ،ومابعدها ،وشرح الجمل لابن خروف .

(٤) " بفتح اللام " ساقطة من " ق ".

(٥) هو قوله :

ألا ما لهذا الدهر من متعلَّلِ   على الناس مهما شاءَ بالناس يَفْعَلِ

(٦) في " ق " " في الياء ".

باب النُّدبَة

إذا كان المنادى مندوبا متفجعا عليه كنت مخيَّرًا بين أمرين:

أحدهما : أن تأتي به على هيئته إذا كان غيرَ مندوب كقولك: وازيدُ ، واعمرُو(١) .

والثاني : أَنْ تُلْحِقَهُ أَلفًا من آخره تكون علامةَ النُدبة ، وألحقتها هاء السكت في الوقف فقلت : وازيداهْ ، واعمراهْ ، وهذه الألف يجب أن تكون تابعة للحركة التي قبلها في كل موضع يقع فيه اللبس بين مشتبهين كقولك : واغلام صاحبهيه، فهذه الياء بدلٌ من ألف الندبة لكسر ما قبلها ، لأنك لو قلت : واغلام صاحبهاه ، فأثبت الألف التبس بالمؤنث ، وكذلك إذا قلت: واغلامكيه إذا خاطبت مؤنثا قلبت الألف ياءً للكسرة التي قبلها ، ولو لم تفعل ذلك وأثبت الألف فقلت : واغلامكاه التبس بالمذكر ، وكذلك إذا قلت : واغلامكموه ، أو واغلامهموه ، قلبت الألف واوًا من أجل الضمة التي قبلها ، ولو أثبتَّها فقلت : واغلامكماه ، وواغلامهماه التبس بالمثنى ، وكذلك ما أشبهه(٢) ، فوجب في مواضع اللبس أن تكون الألف تابعة للحركة التي قبلها ، فإنَّ أمن اللبس وجب إثباتها الفا ، لأنها الأصل في الباب .

فصل : إذا كان المندوب منادىً بوا(٣) ، فلا إشكال في كونه مندوبًا ، لِأَنَّ هذا الحرف مخصوص بالمندوب ، فإنْ كان مندوبًا بـ«يا» لم يعلم كونه مندوبًا إلَّا بقرينة حالية ، لأنَّ حرفَ " يا " مشترك بين سائر المناديات ، وسواء كان على هيئته غير مندوبٍ كقولك : يا زيدُ ، أو أُلحقته ألفًا من آخره ، لأنه حينئذ على صورة المستغاث والمتعجَّب منه . فوجب أن يكون كما ذكرناه ، ولا ينادى المندوب إلَّا بأحد [هذين](٤) الحرفين ،

---

(١) في الأصل : أيا زيد وياعمرو .
(٢) في " ق " " تابعة لما قبلها " .
(٣) في " ق " " بواو " خطأ .
(٤) زيادة من " ق " .

ولا يجوز حذفه ، لأنّ الغرض بندائه مدُّ الصوت بإظهار التفجع عليه ،(١) لا لأنّ يجيب ،وحذفه يناقض هذا الغرض ،والله أعلم .

٢١٠ / ثم قال : (وتقول : واغلاماه (٢) في لغة من قال : ياغلام) إلى آخره .

الأصل في هذا الفصل أن الحرف الذى تلحق الندبةَ بعده لا يخلو من أن يكون مضموما ،أو مكسورا أو مفتوحاً أو ساكناً ، فإنْ كان مضموما أومكسورا فتح لها ،فقلت في قولك : يا غلامِ ، ويا غلامُ : يا غلاماه ،وكذلك تقول في لغة من قال : يا غلامَ بالفتح ، فإنْ كان ساكنا يقبل الحركة ،وله أصل فيها ، حرك لها بالفتح ،فقلت في قولك : تغزو ،مسمًّى به منويا فيه ضميرٌ . وايغزواه ، وكذا ينبغي أن تقول فيمن قال : يا غلاميّ بسكون الياء : واغلامِياه ، لأنّ أصلها الفتح ،وهورأي سيبويه (٣) ،وذكر القاضي وجهًا آخر وهو : حذف الياء لالتقائها ساكنةً مع ألف الندبة . (٤)

فإنْ كان الساكن ليس له أصل في الحركة ،أو كان غيرَ قابل لها وجب حذفه؛لالتقائه ساكنًا مع ألف الندبة ،فقلت : واغلامهوه (٥) ،فحذفت الواو التي هي صلة الضمير ،وهذه الواو بدلٌ من ألف الندبة لئلا يلتبس بالمؤنث على الأصل المذكور قبل ؛ من أنّ ألف الندبة يجب أن تكون تابعةً لما قبلها إذا خيف لبس بينَ مشتبهين ،ومما يجب حذفه لسكونه وسكون ألف الندبة التنوينُ كقولك : واغلام زيداه ، هذا مذهب البصريين ،والكوفيون يثبتونه

---

(١) ساقطة من " ق " .
(٢) في الأصل " يا غلاماه " خطأ وعبارة الجمل" بتمامها " وتقول : يا غلاماه في لغة من قال : يا غلامِ [- بالكسر -] ،وكلمة الكسر زيادة من إحدى نسخ الجمل في حين ورد في نسخة أخرى " غلام " مضموما .
(٣) الكتاب : ٢/ ٢٢٠-٢٢١ .
(٤) انظر مذهب القاضي في شرح الجمل لابن الضائع : ٦٠/ ب.
(٥) انظر شرح ابن عصفور : ٢/ ١٣٢ .

فيقولون : واغلام[١] زيدناه ،ويحتجون بأنّ الأصل في التنوين التحريك لالتقاء الساكنين ،وهو الغالب فيه ،وحذفه لالتقاء الساكنين شاذ ،ويحتج البصريون بأنّه قد جاء حذفه في غير النداء لالتقاء الساكنين ،فلزم أن يحذف في هذا الباب ،لأنه باب تغيير ،وقد ألف فيه حذف التنوين ،وهذا المذهب أقوى[٢] ،والله أعلم.

فالحاصل أنه من قال : يا غلامِ ،و يا غلامُ ،ويا غلامَ ،ويا غلامًا ، قال في الندبة : يا غلاماه لا غير ، ومن قال : يا غلاميَ بفتح الياء قال : يا غلامِيَاه لا غير ،ومن قال : يا غلامي بسكون الياء فوجهان : أحدهما :تحريكها بالفتح لالتقاء الساكنين . والآخر : حذفها لهما وقد تقدما .

ثم اختلف في موضع ألف الندبة من الصفة والموصوف ، فقال يونس : آخر الصفة ،محتجاً بأنّ الصفةَ والموصوفَ كالصلةِ والموصولِ ،فكما تقول : وامَنْ حفر بئرَ زمزماه ، فتلحقها آخر الصلة ،فكذلك تقول : وازيد العاقلاه ،فتلحقها آخرَ الصفة ،وفرق سيبويه بين الصفة والصلة ،فألحق العلامة آخر الموصوف ،فقال: وازيدا العاقل ،لأنّ الصفة مع الموصوف ليست كالصلة مع الموصول في الاتصال واللزوم ، وهو أظهر[٣] ،والله أعلم.

---

(١) في الأصل " وياغلام " خطأ.

(٢) انظر مذهب كل من البصريين والكوفيين في شرح ابن الضائع : ٦٠/ب ،وشرح ابن عصفور : ٢/ ١٣٢ ،وانظر شرح ألفية ابن معطي : ١٠٥٩.

(٣) الكتاب : ٢/ ٢٢٦ ،وقد احتجّ لمذهب سيبويه الفارسيُّ ،فقال: " والدليل على انفصال الصفة من الموصوف في المعنى وإنْ كانت تجري عليه في إعرابه قولُهم في النداء : يا زيدُ العاملَ ،ألا ترى أنّ الموصوف مبني والصفة معرَبة ،فاختلافهما في الإعراب والبناء دلالة على أنهما ليسا بجاريين مَجْرَى الشيء الواحد ،فإذا كان كذلك لم يجز قولُ يونس في إلحاقه علامة الندبة الصفة". المسائل البَصْرِيّات جـ: ٥١٣-٥١٤ .وانظر شرح ابن عصفور : ٢/ ١٢٩.

باب المعرفة والنكرة

النكرة مقدّمة على المعرفة وضعًا ، والدليل على ذلك أنّ لفظ الاسم يكون نكرةً ثم يدخل عليه ما يعرّف به ،[١] فالمقرون بالألف واللام قد كان[٢] مجردًا منها ، وكذلك المضاف والعلم ، قد كان هذا غيرَ مضاف ، وهذا غيرَ علم على الأصل ، ثم عَرَضَ لكل واحدٍ من المذكورين[٣] ما تعرّف به ، وهو ظاهر .

وعَبّر بعضهم عن ذلك بأنْ قال : النكرة قبل المعرفة ؛ لِأنّ الجهل في طبع الآدمي قبل العلم ، فقد حصل تقدم النكرة على المعرفة ؛ لأنّ النكرة مجهولة ، والمعرفة معلومة ، وأيضا فإنّ النكرة كالعموم والمعرفة كالخصوص ، والعموم مقدَّم على الخصوص ، فالنكرةُ أوّلُ ، وقد يقال : إنّ التعريف من جملة علل ما لا ينصرف وهي كلُّها فروع اتفاقًا ، فلزم كونُه فرعًا ، من حيث كان واحدًا من جملة ما اتفق على فرعيته على الجملة ، والتنكير ليس واحدًا منها ، فلزم كونُه أصلًا ؛ لأنّ الأسماء محصورة في القسمين ، فإذا عرفت فرعية أحدهما تعينت أَصالةُ الآخر ضرورةً ، فهذا مما يشبه أنْ يقال في الموضع.

ثم أخذ أبو القاسم في بيان ما يميز النكرة من المعرفة فقال :

(النكرة كل اسم شائعٍ في جنسه لا يُخَصُّ به واحدٌ دون آخَرَ) .[٤]

أما قوله : " لا يخص به واحد دون آخر " فهو تفسير لقوله : شائع ، لأنه لو كان مخصوصًا به واحدٌ دون آخَرَ لم يكن شائعًا ، وكان شيخنا أبو إسحاق الغافقي - رحمة الله عليه - يُتمُّ هذا الرسم بأنْ يقيّد الشائع بالوضع،

---

(١) في " ق " " يتعرف " .
(٢) في " ق " " قد يكون " .
(٣) في " ق " " المنكورين " خطأ .
(٤) الجمل : ١٧٨ .

فيقال : النكرة كل آسم شائعٍ في جنسه وضعًا ،وكان يقول رحمه آلله :

/ إنَّما قلت ذلك مخافة ما يلزمه من تعريف بعض ما آتُّفِقَ على تنكيره مما ليس ٢١١
شائعًا في جنسٍ كشمسٍ وقمرٍ ،فذكرت " وضعًا " في آلرسم تنبيها على أن شمسًا
وقمرًا وضعهما وضعُ آلنكرات ،وما وضع شائعا في جنس لكن آتفق أَنْ لم يكن
لهما جنسٌ فلم يكونا شائعين في آلوجود .

وكان أيضا يقول في بعض إقرائه : وقد لا يُحتاجُ إلى ذكر " وَضْعًا " .

فيجاب آلمعترض على أبي آلقاسم بالإلزام آلمذكور قبلُ ،بأن (١) الآختصاص في آلنكرة نظير الآشتراك في آلمعرفة ،فكما أن الآشتراك في آلمعرفة لا يصيرها نكرة ،فكذلك الآختصاص في آلنكرة لا يصيّرها معرفة بدلالة آلأحكام ،لأنَّ كليهما عارض وآلعارض لا يُعتَدُّ به ،وهذا بيّن إنْ شاء آلله .

ثم قال : (وأنكر آلنكرات شَيْءٌ ثم جوهرٌ ثم جسم) (٢) إلى آخر آلفصل .

الألفاظ بآعتبار معانيها على ثلاثة أقسام : متباينةٌ ،ومترادفةٌ ،ومتداخلةٌ ،ويعتبر ذلك بأن تضيف " كلًّا " هذا (٣) آللفظ إلى أحد آلآسمين وتخبر عنه بالآخَر ثم تعكِسَ ،فإن كذبت آلقضية من طرفيها فآلآسمان متباينانِ كقولك : كل رجلٍ فرسٌ ،وكل فرسٍ رجلٌ ، فإن صَدَقَتْ من طرفيها فآللفظان مترادفان كقولك : كل إنسانٍ ضاحِكٌ ،وكل ضاحكٍ إنسانٌ ،فإن صدقت آلمسألة من أحد طرفيها وكذبت من آلآخر فالآسمان متداخلان كقولك : كل رجل إنسان ،وكل إنسان رجل ، فهذه آلقضية صادقة في آلأول كاذبة في آلثاني ،وهذا آلقسم (٤) هو مقصود أبي آلقاسم ، لأنّ كل واحد من آلأسماءِ

---

(١) في آلأصل " فإنّ " .
(٢) الجمل : ١٧٨ .
(٣) ساقطه من " ق " .
(٤) في " ق " " آلثاني " .

المذكورة في مَسَاقِه داخلٌ ، فيما قبله ، فكان أخصَّ منه ، وما قبله أعمُّ منه ؛ لأنك تقول : كل رجل إنسان ، وكل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم ، وكل جسم جوهر ، وكل جوهر شيءٌ ، ولا يصح العكس في جميعها ، ويظهر من أبي القاسم أنه أخذ جوهرًا بمعنى مُتَحَيِّز ، وإذا كان كذلك صح التداخل بينه وبين جسم ؛ لأنّ جوهرًا على هذا يكون أعمَّ من جسم ، إذْ كان الجسم لا يطلق (١) إلّا بإزاء الجوهر المركب ، والجوهر يعم المركّب ، والفَرْدَ (٢) إذا كان بمعنى متحيِّز ؛ لأنّ المتحيز (٣) عبارةٌ عما شَغَلَ حَيِّزًا ، فإذا كان كذلك عرفت أن اعتراض ابن عصفور على أبي القاسم تَحَامُلٌ ؛ لأنه قال في قول أبي القاسم : " ثم جوهر ثم جسم " لا يخلو أن يعني بالجوهرِ المركَّب أو الفرد (٤) ، فإنْ عنى المركبَ فهو الجسمُ بعينه ، ولا يكون بينهما عموم ولا خصوص ، وإنْ عنى به الجوهرَ الفرد كانا متباينين ، لأنّ القضية على هذا كاذبةٌ من طرفيها ، لأنك لو قلت : كل جسمٍ جوهرٌ فردٌ ، أوكل جوهرٍ فردٍ جسمٌ ، لكان فاسدًا (٥) ، والجواب ما قلناه قبل فتأمله (٦) .

ثم قال : (والمعارِف خمسة أجناسٍ (٧) إلى آخره .

خص المعارف بالعدد اعتبارًا بتنوعها وأقسامها ، كما ذكر ، إلّا أنَّ منها ما في وجه تعريفه خلاف ، فمن ذلك الأسماء الموصولات كالذي وأخواتها ، فذهب الفارسي ومن قال بقوله إلى أنَّ تعريفها بالصلة ، إذْ لا بد فيها من عهد والألف واللام زائدة بدلالة أنَّ فيها ما ليس فيه ألف ولام ، كمن وما ،

---

(١) في " ق " " ينطلق " .
(٢) في الأصل " المفرد " .
(٣) في الأصل " التحيز " .
(٤) في الأصل " المفرد " .
(٥) شرح الجمل : ١٣٥ .
(٦) هذا الجواب هو جواب أبي الحسن ابن الضائع في شرح الجمل له : ٦٢/ب ، أ .
(٧) الجمل : ١٧٨ .

فكما أَنَّ هذا الضرب معرفة بالصلة لعدم معرِّفٍ غيرها ،فكذلك ما فيه الألف واللام منها .(١)

وذهب الأخفش إلى أنَّ تعريفها بالألف واللام ،لأنها أصل في التعريف ،وما ليس فيه ألف ولام منها معرَّف بنيَّتها ،لأنه في معنى ما فيه الألف واللام ،فإذا قلت أعجبني من في الدار ،فإن معناه أعجبني الذي في الدار.(٢)

وردّ أبو بكر بن مَيْمونٍ قولَ الفارسيّ ،بأنَّ الصلة لا بد أن تكون جملة ، أو في حكمها ،والجمل نكراتٌ ،وما لا يقوى على تعريف نفسه فأولى ألَّا يقوى على تعريف غيره(٣) ،وهذا نظرٌ ضعيفٌ ،لأنه ليس من شرط المعرِّف أن يكون معرفةً في نفسه . فإنّ الألف واللام موضوعة للتعريف ،ولا يقال :إنها معرفة في نفسها ،ولعله إنّما غَرَّهُ في ذلك أن المضاف إليه لا يقوى على تعريف المضاف إلَّا إذا كان معرفةً في نفسه ، فإن كان نكرة لم يقو على تعريف المضاف .

قلنا:لا بد إذْ ذاك من تخصيصه وإنْ كان نكرة في نفسه ،وعلى القولين فإنَّ الموصول داخلٌ في قسم المعرف بالألف واللام ،لأنه معرفة بالعهد الذي في الصلة على قولٍ ، أو بالألف(٤) واللام على قولٍ .

ومن ذلك أيضًا المنادى المقصود نحو : يا رجلُ ،منهم من قال: إنّه معرَّفة بالألف واللام /٥ إلَّا أنّها حذفت وبقي معناها ،لأنّ حرف النداء صار عوضًا منها ،وبهذا المعنى نسب لها التعريف ،وأصل المسألة : ياأيها الرجل ،وقد تقدم ذلك في النداء ، فعلى هذا يكون داخلًا في قسم المعرف بالألف واللام. ٢١٢

---

(١) انظر مذهب الفارسي في شرح ابن عصفور : ٢/ ١٣٥ ،وشرح ابن الضائع ٦٢/ب ،وهمع الهوامع ١/ ١٩٠ .

(٢) انظر مذهب الأخفش في شرح ابن عصفور ٢/ ١٣٥ ،وشرح ابن الضائع ٦٢/ ب ،وهمع الهوامع ١/ ١٩٠.

(٣) انظر شرح الرضي : ٢/ ٣٦.

(٤) في الأصل و "ق" "أو في الألف" ،وهذا الموضع كما سبقت الإشارة ساقط من "ح" ولعل ما أثبت هو الصواب .

ومنهم من قال : ان تعريفه بالخطاب ؛لأنّ معنى يا رجل يا أنت ، أو يا إيّاكَ ،وقد جاء ذلك(١) ،وعلى هذا القول يكون داخلاً في قسم المضمرات من جهة التعريف .

ومن ذلك أيضاً ألفاظ التوكيد المعنوى كقولك : قبضت المال أَجْمَعَ ،فذهب الفارسيُّ ومن قال بقوله إلى أنها أُعْلَامٌ بمعنى الإحاطة والعموم ، فعلى هذا القول تكون داخلة في قسم المعرف بالعلمية ،إلاّ أنها جنسية .

ومنهم من قال : إنَّ تعريفها بنية الإضافة ،(٣-لأن معنى قبضت المال أجمعَ ، قبضت أجمعه -٣) وعلى هذا القول تكون داخلةً في قسم(٤) المعرف بالإضافة كالمضاف منها ،وأما أسامة وثُعَالَةُ وأمثال ذلك فإنها مترددة بين التخصيص [والشِياع](٥) فالتخصيص باعتبار استعمال اللفظ ،والشِياع باعتبار المعنى ،لأنّ العرب أجرت على هذا اللفظ أحكام المعارف ، وإنْ كانَ نكرةً من جهة المعنى فاعرف ذلك ،وبالله التوفيق .

فصل : العلمية إما شخصية ،وإمّا جنسية ؛فالشخصية في الحيوان العاقل ،وفي الحيوان المخالط له ،وأما الجنسية فتكون في الحيوان غير العاقل ،وغير المخالط له . وتكون أيضاً في المصادر . وفي الزمان ،وفي

---

(١) في "ق" "وكذلك" خطأ . وما أشار إليه نحو قوله :
يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أنتَ ... أنتَ الذى طلَّقت عامَ جُعْتَ
(٢) ألفاظ التوكيد معارف بالإجماع ،لكن الاختلاف في سبب تعريفها ، فذكر عن صاحب البديع ،وابن الحاجب ،وصححه أبو حيان أنّها أعلام لتعليقها على معنى الإحاطة ،كأسامة علم على الجنس ،وعزي لسيبويه وهو اختيار السهيلي وابن مالك أنّها أعلام بنية الإضافة إلى الضمير . همع الهوامع ٥/ ٢٠٢ - ٢٠٣ وانظر المسألة في شرح ألفية ابن معطي : ٧٦٤ .
(٣-٣) في "ق" " لأنّ معناه قبضت المال أجمَعَهُ ".
(٤) ساقط من "ق" .
(٥) تكملة من "ق" .

آلنبات (١) ، مثال ذلك في آلحيوان غير آلمخالط لمن يعقل : أسامةُ ،وثعالةُ ،وقد تقدم أن آللفظ لفظ آلمعرفة ،وآلمعنى معنى آلنكرة ،وقال بعضهم : بل هو معرفة لفظاً ومعنىً ،وبيان ذلك أَنَّ آللفظ علم للمعنى آلمعقول آلمتصوَّر في آلذهن ،وهو غير متعدد لا يتصور أن يعقل له ثانٍ ،ولما كان ذلك آلمعنى منطبقًا على ما في آلخارج ، جَاَزَ إطلاق آللفظ آلموضوع على ذلك آلمعنى على كل واحد واحد مما في آلخارج ،وهذا موقوفٌ على آلسماع ،ولولا ذلك لجاز هذا آلحكم في سائر أسماء آلأجناس ،وآلله أعلم.

ومثال كونها في آلمصادر قوله : (٢)

* سبحانَ مِنْ علقمةَ آلفاخرِ *

أي براءةً منه على طريقِ آلذَم ،وسبحانَ لا ينصرفُ ها هنا العلمية وزيادة آلألف وآلنون ،وهي عَلَمِيّةُ آلجنس كما قلناه.

ومثال كونها في آلزمان قولك : خرجت يومَ آلجمعة سَحَرَ ،وغدوةَ ، وبكرةَ ،فلولا آلعلمية مع آلعلة آلأخرى لانصرفت.

ومثال كونها في آلنبات : بنات أَوْبَرَ لضرب من آلكَمْأة ،ولولا آلعلمية مع آلعلة آلأخرى لآنصرف آللفظ ،وآلله أعلم.

---

(١) انظر تحرير آلشاطبي لعلم آلجنس في شرح آلألفية ١٦٢/١ وما بعدها.

(٢) هذا عجز البيت وصدره :

* أقول لَمَّا جاءني فَخْرُهُ *

وهو من قصيدة للأعشى آلكبير نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن روايتها؛لأنَّ آلأعشى يفضِّل فيها عامرَ بنَ آلطفيل على علقمة بن عُلَاثَة رضي الله عنه . انظر سيرة آبن هشام ،وآلبيت في ديوانه ١٧٩. والكتاب : ٣٢٤/١ ،ومعاني آلقرآن للأخفش : ٥٧ ،وآلمقتضب ٢١٨/٣ ،ومجالس ثعلب : ٢٦٠ ،والخصائص ١٩٧/٢ ،وآلخزانة ٤١/٢.

فصل : وقد تقدم أنَّ المعارف خمسة أجناس ،فاعلم هاهنا أنها ترجع إلى أربع مراتب ،فالضمائر في المرتبة (١) الأولى من [قوة] التعريف، إلاَّ أنّها في هذه المرتبة (٣) على ثلاثة أقسام ،أقواها تعريفًا ضمير المتكلم ،لامتناع الاشتراك وضعًا ،ثم ضمير المخاطب ،لندور الاشتراك ،ثم ضمير الغائب لاحتمال الاشتراك .

والرتبة الثانية للعلم والمضاف إليه والمضاف إلى الضمير .

والثالثة للمبهم والمضاف إليه ،هذا مذهب سيبويه (٤)، وعكس الفراء فقدم المبهم على العلم ، لأنه يعرّف من جهتين بالعين والقلب ، والعلم إنّما يعرف من جهة القلب خاصة ،وما يعرف من جهتين أقوى تعريفا مما يعرّف بجهة واحدة . (٥)

والجواب عن هذه الشبهة : أنَّ معرفة العين إنَّما هي نسبةٌ مَجَازِيَّةٌ ،وإنَّمَا هي أداة توصل العلم إلى القلب ،فالتعريف حقيقة إنَّما هو بالقلب ،لكن من هذه الناحية ،كاللمس باليد (٦) والذوق باللسان والاستنشاق بالأنف ،في أنها أدوات توصل العلم إلى القلب ،وأيضًا فإنَّ العلمَ يعرف مطلقًا ،لا يتوقف على قيد ،والمبهم لا يعرف إلاَّ بشرط حضور (٧) مدلوله ، وما يعرَّف مطلقًا أقوى تعريفًا (٨) مما يُعرَّفُ بقَيْدٍ .

---

(١) في " ق " " الرتبة ".
(٢) تكملة من " ق " .
(٣) في " ق " " الرتبة ".
(٤) انظر همع الهوامع : ١٩٢/١ ،وانظر الكتاب : ١/٢ .
(٥) انظر همع الهوامع : ١٩٢/١ .
(٦) ساقطة من " ق ".
(٧) ساقطة من " ح " .
(٨) ساقطة من " ق " .

والرتبة الرابعة لما فيه الألف واللام، والمضاف إلى الشيء في رتبته، إلّا المضاف إلى الضمير فإنّه في رتبة العلم خلافًا للمبرد في أنّ (١) المضاف إلى الشيء دونه في الرتبة مطلقًا (٢)، وبالله التوفيق.

ثم قال: (وما جاء بلفظ المعرفة وهو نكرة مِثْلُكَ) (٣) إلى آخره.

٢١٣ زعموا أن هذه الأشياء / نكرات وإنْ كانت بلفظ المعرفة، واستدلوا على ذلك بأدلة جملتها أحَدَ عَشَرَ دليلًا، وهي: دخول كم، وكلّ، وأيّ، ورُبَّ، ولا النافية، ومِن الزائدة، ووقوعها أحوالا، وتمييزا، وصفاتٍ للنكرة، وموصوفًا بها النكرةُ والإخبار بها عنها، كقولك: كم ضاربٍ زيد، وأيّ ضارب زيد، ورُبَّ ضاربٍ زيد، ولا مثل زيد هنالك، وما جاء (٤) من ضارب زيد، وهذا زيدٌ ضاربَ عمرو، وعندي عشرون مثلَ زيدٍ، وهذا رجل ضاربُ زيد، وهذا ضارب زيد عاقل، وكل نفس ذائقة الموت، وهذه كلها (٥) أحكام النكرات.

ثم اختلفوا في وجه تنكيرها، فذهب الفارسيُّ وعليه الأكثر إلى أنّها إنَّما وجب تنكيرها، لأنَّها مؤولة باسم الفاعل، فقولك: هذا رجلٌ مثلُ زيد، بمنزلة هذا رجلٌ مشابهُ زيد (٦)، و(٧):

* بمنجَردٍ قَيْدِ الأوابدِ *

بمنزلة مقيِّدِ الأوابدِ.

---

(١) "في أن" في الأصل "فإن" والمثبت من "ح" و"ق".
(٢) انظر همع الهوامع ١/١٩٣.
(٣) الجمل: ١٨٠.
(٤) في "ق" "وما جاءني".
(٥) في الأصل "وهذا كله".
(٦) ذكر ابن أبي الربيع في البسيط ١٠٤٣-١٠٤٤: أنّ الفارسي يرى أنّ سبب تنكير "مثلك" وما جرى مجْرَاها عائد إلى أنّ الاشتراك لا يرتفع بالإضافة بل يبقى، ولذلك جرى وصفًا للنكرة. وهي طريقة سيبويه ١/٤٢٣، وانظر كتاب الشعر: ٢٨٦-٢٨٧.
(٧) هذا جزء من بيت وهو بتمامه:
بمنجرد قيد الأوابد لاحَهُ ... طِرادُ الهوادي كلّ شأوٍ مُغرَّبِ
وهو في ديوان امرئ القيس: ٤٦، والكتاب: ١/٤٢٤، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١٠/٤٥٧ لعلقمة بن عَبَدَة.

ومنهم من قال : إنّما وجب تنكيرها؛ لكثرة الأشباه والأمثال ، ويلزم على هذا القول تعريفها إذا انتفى التعدد كقولك : مررت بالساكن غير المتحرك ، و ﴿أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ ، وكشمس وقمر وما أشبه ذلك .

ومنهم مَنْ قال : إنّما وجب تنكيرها؛ لأنها وضعت مضافة في أول أحوالها ، إذْ معلومٌ أنّ التعريف ثانٍ عن التنكير ، وليست إضافتها ثانيةً عن انفصالها ، فوجب أن تكون نكرة ؛ لأنّ الاسم في أول أحواله نكرة ، وهذا المذهب أيضا غير سديد ؛ لأنه معارَضٌ بكل ، وبعض من جهة أنهما لا ينفصلان عن الإضافة تصريحًا أو تقديرًا ، وقد أجمعوا على تعريفهما بها فاعرف ذلك ، والله ولي التوفيق .

مسألة : شَبِيهٌ إضافتُهُ محضة من بين سائر أخواته ، ووجه ذلك أنّه من أمثلة المبالغة ، فلا يقال : زيدٌ شبيهُ عمروٍ ، إلّا عند استغراق جميع وجوه الشبه حتى كأنه هو ، فصار قولك : زيدٌ شبيهُ عمروٍ ، بمنزلة لو قلت : زيد المعروف بشَبَهِ (١) عمروٍ ، فكان بمنزلة الماضي (٢) ، واسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي كانت إضافته محضةً ، فافهم ذلك وبالله التوفيق .

----

(١) في الأصل و " ق " " بشبيه " .
(٢) ساقطة من " ح " .

بابُ ٱلحروفِ ٱلتي تَنْصِبُ ٱلأفعالَ ٱلمُسْتَقْبَلَةَ

كلامه في هذا ٱلباب في نواصب ٱلأفعال ٱلمضارعة ، وهي أربعة في ٱلحقيقة "أَنْ" ٱلمَصْدَرِيَّةُ الموضوعة خفيفةً و "لَنْ" و "إذاً" و "كي" ٱلمصدريةُ ، وهذه ٱلحروف على قسمين : أحدهما : لا ينصب إلَّا ظاهرًا ، وهو "لن" و "إذًا" و "كَيْ".

وٱلآخر : ينصب على ثلاثة أوجه وهو "أن". أحدها : أن تكون محذوفةً لا تظهر ، وذلك بعد "حتى" ٱلجارَّةِ ، و "كي" ٱلجارة ، ولام ٱلجحود ، وٱلجواب بٱلفاء ، وٱلواو ، وأو .

وٱلثاني : أن تكون مخيَّرًا في إضمارها وإظهارها ، وذلك في موضعين : أحدهما بعد لام "كي" إذا لم يقع بعدها لا (١) ٱلنافيةُ ، فيلزم حينئذ إظهارها ، ليكون فاصلاً بين ٱلمثلين كقوله تعالى ﴿ لئلا يعلمَ أهلُ ٱلكتاب ﴾ (٢) وإضمارُها كقوله تعالى : ﴿ ليقطعَ طَرَفًا من ٱلذين كفروا ﴾ (٣) وإظهارُها كقوله تعالى ﴿ وأمرت لِأَنْ أكون أولَ ٱلمسلمين ﴾ (٤).

وٱلموضع الثاني : إذا كان ٱلمضارع معطوفًا على ٱسم صريح قبلَه مصدرًا كانَ أو غيرَ مصدرٍ (٥) وأكثر ما يكون مصدرًا ، من ذلك قول ٱلشاعر : (٦)

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عيني أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ ٱلشُّفُوفِ

---

(١) ساقطة من "ح".

(٢) الحديد : ٢٩.

(٣) آل عمران : ١٢٧.

(٤) الزمر : ١٢.

(٥) في "ح" مخرومٌ مكانُها وظهر في ٱلتصوير بعض حروف كلمة أخرى من ٱلصفحة ٱلتي تليها .

(٦) انظر البيت فيما سبق ص : ٧٩.

ومثال إظهارها قول الشاعر:(١)

أبتِ ٱلروادفُ وٱلثُّدِيُّ لِقُمْصِهَا ... مَسَّ ٱلبطون وأَنْ تمسَّ ظُهـورا

وٱلموضع ٱلثالث من ٱلقسمة ٱلأولى ما خرج عن ٱلقسمين يلزم فيـه إظهارها في غالب ٱلأمر ،وقد تقدم ذلك في باب ٱلأفعال ،وإِنَّما أعدنا ذكـره ها هنا على سبيل ٱلبيان .

وأما " لن " ففيها ثلاثة مذاهب :(٢)

أحدها : أنها بسيطة ،أعني أنها غيرُ مركبة ،وهو قول سيـبوية،(٣) وعليه ٱلأكثر.

وٱلثاني : أنَّها مركبة من " لا " و " أَنْ " وهو قول ٱلخليل ،ورده سيبويهِ بإجماعهم على جواز تقديم معمول معمولها عليها(٤) كقولك : زيدا لن أضرب ،ولو كان أصلها لا أَنْ أضرب زيدا كما يقوله ٱلخليل لامتنـع هذا لأن ٱلموصول لا يتقدم عليه ما في حَيِّزِه(٥) ،وقد وَجَّهَهُ(٦) / بعضهم ٢١٤
بأَنَّ ٱلتركيب تَحْدُثُ مَعَه أحكام لم تكن قبل ٱلتركيب(٧) ،وهذا كما ترى ؛ لأنَّه يلزم(٨) عليه أَنْ يعود ما ليس بكلام كلامًا مستقلا بٱلتركيب ،وذلـك غير مستقيم ، فتأمل ذلك.

والمذهب ٱلثالث : أَنَّ أصلها "لا" ثم أبدلت ألفها نونًا كمـا أبدلت ٱلنون أَلفًا في نحو : ضربت زيدًا اذا وقفت عليه ، ويُعزَى هـذا

---

(١) لم أُعثر على البيت فيما راجعته.
(٢) ساقطه من "ق".
(٣) الكتاب ٣/٥ وانظر ٱلجَنَى ٱلداني ٢٨٤.
(٤) في "ح" "عليه".
(٥) الكتاب ٣/٥ ،وٱنظر ٱلصاحبي : ٢٥٦ ،والجنى الداني : ٢٨٤، وانظر ما سبق ص
(٦) في "ق" "وجه".
(٧) انظر نتائج ٱلفكر : ١٣٣ ،وٱلجَنَى ٱلداني ٢٨٥ ،وٱنظر ما سبق ص
(٨) "لأنه لا يلزم" في "ح" "لا يلزم" وهو متَّجه أيضا .

القول إلى الفراء،(١) قال القاضي(٢) : وهذه دعوى مجردة من الدليل.

وأما "إذًا" فذهب سيبويه إلى أنها تنصب المضارع بنفسها، وحكى عن(٣) الخليل أن له فيها قولاً أنها تنصب المضارع بإضمار "أنْ" كحتى وأخواتها، وردّه سيبويه بأنها لو كانت كذلك لجاز انتصاب المضارع بعدها، في نحو قولك : زيد إذًا يُكْرِمُكَ، لأنّ النصب عنده إنّما هو بأنْ مضمرةً بعدها،(٤) فما معنى ذكر تقدمها شرطًا في عملها ؟!.

ومنهم من قال : إنّ أصلها إذْ أنْ(٥)، فنقلت حركة الهمزة للذال قبلها، وحذفت الهمزة على قياس التسهيل، فصارت(٦) إذًا، وهذا ضعيف من جهة التزام التسهيل بالنقل والحذف، لأنّ التسهيل موقوف على بعض العرب دون بعض، وهذا اللفظ يقوله كل العرب، وأيضًا فإنّه لو كان أصلها إذْ أنْ لكانت "إذْ" ظرفًا مضافًا إلى مفرد، لأنّ "أنْ" مع الفعل بتأويل اسم مفرد، ولا يضاف هذا الظرف للمفرد أصلًا، وأيضًا فيلزم أن يكون [قولك](٧) إذًا أكرمك في الجواب غير كلام، لأنه ظرف مخفوض به، ولا بد في الكلام من مسنَدٍ ومسنَدٍ إليه، فإذا بَطَلَ هذا والذى قبله صح الأول(٨)، والله أعلم.

---

(١) رصف المباني : ٢٨٥.
(٢) "قال القاضي" ساقطة من "ح".
(٣) ساقطة من "ح".
(٤) في "ح" "إنّما هو بإضمار أنْ بعدها"، وانظر المسألة في الكتاب ٣/١٦ وما ذكره سيبويه عن الخليل حكاه عنه أبو عبيدة رصف المباني : ٦٩، الجني الداني : ٣٥٧.
(٥) نسبه في الجني : ٣٥٧ إلى الخليل في أحد اقواله، ونسبه في رصف المباني للكوفيين : ٦٩.
(٦) رصف المباني : ٦٩.
(٧) زيادة من "ح".
(٨) رد في رصف المباني بردين آخرين.

وأما " كي " فإنّها على وجهين : جارّة ، ومصدرية : فالمصدرية هي الناصبة للفعل ، والجارة بمنزلة حتى في أنها تنصب المضارع بإضمار " أنْ " ولها ثلاثة أحوال ، فموضعٌ يتعين فيها (١) أنها ناصبة بنفسها ، وذلك إذا دخل عليها حرفُ الجر كقوله تعالى ﴿ لكيلا تأسوا ﴾ (٢) لأنّ حرف الجر لا يدخل على مثله ، وموضعٌ يتعين فيها (٣) أنّها جارّة ، وذلك إذا كانت من لغة من يقول : كَيْمَهْ بمعنى لِمَهْ ؟ فلا بد أن تكون هاهنا جارّة ؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء ، وموضعٌ يَحْتَمِلُ الأمرين ، وذلك إذا وقع بعدها الفعل ، ولم يدخل عليها حرف جر كقولك : جئت كي أقرأَ ، وكقوله تعالى : ﴿ كي تَقَرَّ عينها ﴾ (٤) فإنْ كانت الجارة كان الفعلُ بعدَها منصوباً بإضمار " أَنْ " ، وإنْ كانت المصدرية كان الفعل بعدها منصوبًا بها نَفْسِهَا ، وهذا أولى ها هنا ، لأنه قد ثبت كونها مصدريةً في قوله تعالى ﴿ لكيلا تَأْسَوْا ﴾ (٢) فيكون من باب حَمْلِ المطلق على المقيَّد ، والله أعلم .

وأما لامُ الجحود ، فهي الواقعة في خبر كون منفي ماضي اللفظ ، أو المعنى كقولك : ما كان زيد لِيَفْعَلَ ، ولم يكن [زيد] (٥) لِيَفْعَلَ ، فالأول ماضي اللفظ ، والثاني ماضي المعنى ، وإنّما لزم إضمارها ها هنا (٦) ليكون الخبر في النفي بمنزلته في الإيجاب في وجوب استفتاحه بحرف واحدٍ ؛ لأنّ قولك : ما كان زيد لِيَفْعَلَ ، نفيٌ لقولك : كان زيدٌ سيفعل ، ولو

---

(١) في " ح " و " ق " فيه .
(٢) الحديد : ٢٣ .
(٣) في " ح " و " ق " " فيها " .
(٤) طه : ٤ ، والقصص : ١٣ .
(٥) زيادة من " ق " .
(٦) في " ق " " وإنّما لزم إضمارُ أنْ ها هنا . "

أظهرت "أنْ" بعد اللام فقلت : ما كان زيد لِأَنْ يفعلَ ، لانتفت المطابقة بين الخبر ونفيه ، وظاهر هذا جواز استعماله بأَنْ دونَ اللام (١) ، وقد قال به بعضهم ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وما كان هذا القرآن أَنْ يُفْتَرَى ﴾ (٢) وليس في هذا دليلٌ ، لاحتمال أنْ يكون من باب الإخبار بالمصدر عن الاسم مبالغة (٥) ، والله أعلم .

---

(١) مذهب البصريين أنه لا يجوز إظهار أنْ بعد اللام ، واختلف النقل عن الكوفيين فحكى ابن الأنباري عنهم منع ذكر "أنْ" وحكى غيره جواز ذكرها توكيداً . الجَنَى الداني : ١٥٨ .

(٢) يونس : ٣٧ .

(٣) انظر مسألة لام الجحود في شرح ابن الضائع : ٦٨/أ فقد استفاد منه المؤلف فائدةً ظاهرة .

باب الجواب بالفاء (١)

الفاء حرف من حروف العطف، موضوعٌ للتشريك، إلَّا أنَّها إنْ وقع بعدها فعل مضارع، وكان معطوفًا على اسم صريح قبلَها، مصدرًا كان، أو غيرَ مصدر، كان منصوبا بإضمار أنْ، ويجوز إظهارها، فإنْ كان معطوفًا على اسم مقدَّر كان منصوبًا بإضمار أنْ، ولا يجوز إظهارُهَا، إلَّا أنَّ هذا لا يكون في غالب الأمر إلَّا بشرطين:

أحدهما: أنْ يكون ما قبلها غيرَ واجب.

والثاني: أنْ يكون سببًا فيما بعدها، وذلك في تسعة مواضع وهي: الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والعَرْض، والتحضيض، والتمني والترجي، والدعاء، وزيد فيها الشرط وجوابه (٢)، إلَّا أنه بعد فعل الشرط أسهل منه بعدَ الجواب، وستأتي هذه المسألة بعدَ إنْ شاء الله.

وذكر سيبويهِ في جملتها مثالاً من الشَّكِّ وهو قول العرب: حسبته شَتَمَني فأَثِبَ عليه (٣)؛ لأنّ هذه اللفظة بمنزلة / غير الواجب؛ لأنها للتردد في وقوع معناها. (٤) فعلى هذا تكون جملة المواضع التي ينصب المضارع فيها بعد الفاء بإضمار أنْ لا يجوز إظهارها (٥) اثنَيْ عَشَرَ موضعًا، فإذا اجتمع الشرطان المذكوران كانَ (٦) في الفعل المذكور الرفع والنصب، فالنصب على معنيين، والرفع على معنيين مثال ذلك: ما تأتينا فتحدثنا، ٢١٥

---

(١) انظر الكتاب: ٢٨/٣ وما بعدها، وسر صناعة الإعراب: ٢٧٠ وما بعدها.

(٢) انظر رصف المباني: ٤٢٢، وهمع الهوامع: ١٣٦/٤.

(٣) الكتاب: ٣٦/٣.

(٤) انظر همع الهوامع ١٣٧/٤.

(٥) في "ق" "اظهورها" سبق قلم.

(٦) في هامش "ق" عن نسخة أخرى "جاز".

فأحد مَعْنَيي (١) النصب مقدّر بقولك : ما تأتينا محدثا ، ومفهومه توجه النفي على إتيان مخصوص بالحديث دون غيره ، فمعناه ما يكون منك إتيان لأجل الحديث ، ولكن يكون منك لغيره ، والمعنى الآخر مقدّر بكيف ، كأنه قال : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ وظاهره نفي الإتيان مطلقا ، فحاصل المسألة انتفاء الحديث ، لانتفاء سببه في الوجهين ؛ لأنه إذا انتفى السبب انتفى المُسَبَّب (٢) ، وأما الرفع فعلى وجهين من المعنى أحدهما على التشريك في النفي ، فيكون المعنى على نفي الإتيان ، ونفي الحديث في عقبه ؛ أي ما تأتينا وما تحدثنا ، والوجه الثاني على القطع وعدم التشريك في حرف النفي ، ويكون حينئذ سببًا في معرفةِ مقتضى الأول ، أي حديثك الآن دليلٌ على امتناع الإتيان ، ويتبين لك هذا بأن تضعَ اللام موضعَ الفاء ، فإنّ اللام تشعر بالعِلةِ ، كما أنَّ الفاء تشعر بالسبب ، فكأنه قال : ما تأتينا لِأنَّك تحدثنا (٣) ، والفعل حينئذ مبنيٌّ على مبتدأ تقديره : ما تأتينا فأنت الآن تحدثنا ، وذكر ابن جني وجها ثالثا في الرفع ، وهو أنه يأتي على معنى النصب ، وقال : مِنْ ذلك قوله تعالى ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾ (٤) معناه على معناه لو كان منصوبا ، وقال سيبويه : إنّه على التشريك في حرف النفي . والمعنى : إنّهم لا يؤذنُ لهم ولا يعتذرون أصلاً . (٥)

---

(١) في " ق " " معنى " بدون نقط الياء ، فهو مفردٌ .
(٢) الكتاب ٣ / ٣٠ .
(٣) في " ق " " لتحدثنا " .
(٤) المرسلات : ٣٦ .
(٥) الكتاب ٣ / ٣٠ .

بـــاب " أَوْ "

الأصل في "أو" أن تكون عاطفة ، تعطف الأسماء والأفعال ، فمتى عطفت فعلاً مضارعاً على اسمٍ صريحٍ كان منصوباً بإضمار "أَنْ" وجاز إظهارها كقولك يعجبني قراءتك الفقه أو تَقْرأَ النحو ، ويجوز أو أَنْ تقرأ النحو ، فإنْ كان معطوفًا على اسمٍ غيرِ ملفوظٍ بهِ وكان ما بعدها مخالفاً لما قبلها ، كان منصوبا بِأَنْ لازمةَ الإضمار ليحصل بذلك التناسب بين توهمها وتوهم المعطوف عليه ، ويراد بها حينئذ معنى " إلَّا أَنْ " أو معنى "إلى أَنْ" أو معنى "كي" كقولك : لأسيرن في البلاد أَوْ أستغنيَ ، فهذا المثال يحتمل الأوجه الثلاثة ، وأما قولك (١) : لأَسِيرَنَّ أو تغرُبَ الشمس ، فهذا المثال لا يتصور فيه أن يكون على معنى كي ، لأنَّ سيرك لا يكون سببا في غروب الشمس ، ولكن يكون (٢) على معنى "إلى أَنْ" على أن تجعل غروب الشمس غايةَ سيرك ، ويكون أيضًا على معنى " إلَّا أَنَّ ": أيْ لأسيرن في جميع الأزمان إلَّا زمان غروب الشمس ، كأنك استثنيت زمان الغروب من أزمنة السير ، ومثال كونها بمعنى " إلَّا أن " على التعيين : لأقتلن هذا الكافر أو يُسْلِمَ ، أيِ لأقتله إلَّا أَنْ يُسْلِمَ ، ومثال كونها بمعنى "كي" على التعيين لأصلين أو أدخلَ الجَنَّةَ ، أيِ لأصلين كي أدخلَ الجنة ، فيظهر من هذا كله أنّ واحدًا من هذه (٣) التقديرات لا يطّرد ، فالوجه أنْ يكون تقديرها على حَسَبِ المعنى الذى يصح في الموضع ، ورُبَّ موضعٍ يتعين فيه أحد هذه المعاني الثلاثةِ فيجب تقديرها بالحرف الذى يليق بذلك

---

(١) ساقطة من "ق".
(٢) "ولكن يكون" في "ق" "ولا يكون".
(٣) في "ق" "هذا".

المعنى ، فإذا قلت : لأسيرَنَّ في البلاد أو استغنيَ كان مجملا في المعاني الثلاثةِ ،فيحتمل أن يكون المعنى : لأسيرن في البلاد كي أستغنيَ ،فيكون علة ومعلولا ،ويحتمل أن يكون المعنى : لأسيرن في البلاد إلى أنْ أستغنيَ فيكون حصول الغنى غايةَ السير ،ويحتمل أن يكون المعنى : لأسيرن في البلاد الى أن (١) استغني ،فيحتمل أنْ يقع سيْرٌ ثم يرتفع بحصول الغنى ، ويحتمل أن يَحْصُلَ الغنى دون وقوع سيرٍ ،ويظهر الفرق بين هذه المعاني في بَابِ الأيمان التي ينفع فيها الاستثناء نحو قولك : واللهِ لأسيرن أوأستغنيَ ،فإنْ كان معناه لأسيرَنَّ إلى أن أستغنيَ ،فهو على حِنْثٍ إلى زمان حصول الغنى أو يموت دونه ،وإنْ كان معناه: لأسيرَنَّ كي أُستغنيَ ،فإنه يلزمه اتصال السير إلى زمان الغنى ،أو الموت ،وإنَّما يلزمه أقل ما ينطلق عليه الاسم ، لأنّه إنَّما حلف على وقوع سيرٍ يكون سببًا في حصول الغنى غالبًا / وليس ٢١٦
عليه حصول الغنى ،وإنَّما عليه الاجتهاد في ذلك ،ويظهر أنه لا يريد بالألف واللام استغراق جنس البلاد مطلقاً حتى يلزمه إعمال السير إلى كل واحدٍ واحدٍ من بلاد أهل الأرض ،هذا لا يخطر لأحد ،وإنَّما غرضه بذلك الاجتهاد في حصول المطلوب ، ولا يلزمه حصوله بعدُ ،هذا هو المعنى والله أعلم.

وإنْ كانَ معناه لَأَسيرَنّ في البلاد إلى أنْ (٢) أُستغنيَ ،فإنَّه إن استغنى مكَانَهُ لم يلزمه السير ،وكذلك إن استغنى بعدَمَا سار إلى ما لا ينطلق عليه اسم بلاد (٣) والله أعلم.

مسألة : يسأل عن الفرق بين الفاء وبين الواو وأو ،فإنّه قال في باب الفاء : باب الجواب بالفاء ،ولم يقل ذلك في باب الواو وأو ؟

---

(١) في "ق" "إلّا أن".
(٢) في "ح" و"ق" "إلّا أن".
(٣) في "ق" "بلد".

فيجاب بأنَّ ٱلفرق أنَّ ٱلفاء من شروط نصب مابعدها أن يكون ما قبلها سببًا فيما بعدها ،فأشبهت وقوعها في جواب ٱلشرط ؛ لأنها هنالك يقال فيها : جواب قَسَم ،ثم قيل فيها ها هنا جواب ٱعتبارًا بما فيها من معنى ٱلسبب ،وليس شيءٌ من ذلك في ٱلواو وأو ،وهذا ظاهر ،وٱللهأعلم.

فإنْ أطلق لفظ جوابعلى ٱلواو وأو ،كما أطلق [ذلك](١) على ٱلفاء ،فيكون ذلك مجازًا وتشبيهًا بعيدًا ٱعتبارًا بأنها كلَّها أخوات في لزوم إضْمارِ ٱلناصب بعدها ،أطلق على ٱلكل ما أصله أنْ يطلق على ٱلبعض ،وٱللّه أعلم.

---

(١) زيادة من "ق".

بـــاب آلــــواو

الواو بمنزلة آلفاء ،في أنها تعطف آلمضارع آلواقع بعدها علـــى آسم صريح وغير صريح ،فإنْ كان معطوفًا على آسمٍ صريحٍ جاز إظهار "أَنْ" وإضمارها (١) كقولك : أعجبتني قراءتك وتفهم ،وإنْ شئت أظهرت "أَنْ" وإنّ كان معطوفًا على آسمٍ غير صريحٍ لزم إضمارها ليقع آلتساوى بين توهمها وتوهم آلمعطوف عليه ،وأيضًا فإنّ لزوم إضمارها لا يستلزم محظورًا بخلاف (٢) إظهارها ،فإنّه يستلزم محظورًا وهو أنّ ذلك شبيهٌ بعطف آلآسم على آلفعل ، (٣-لأَنّ "أَنّ" مع آلفعل في حكم آلآسم آلصريح ،فكان يجيء من ذلك ما قلناه من عطف الآسم على آلفعل-٣) ،فلهذا ولِما قدّمناه لزم إضمارها وآلله أعلم ،غير أنّها لا ينتصبُ بعدها في هذا آلقسم إلّا بشرطين :

أحدهما : أن يكون ما قبلها غيرَ واجبٍ ،وهو ما قدّمنا تعديده في باب آلفاء .

وآلثاني : أن يرادَ به (٤) معنى آلجمع دون معنى آلعطف ، ومثال ذلك "لا تأكلِ آلسمك وتشربَ آللبن" (٥) بنصب آلباء ،ومعنى هذا : أنّ آلنهي معلّقٌ بالجمع بين آلأمرين ،أيْ لا تجمع بينهما في زمان واحد ، فلو آستعملهـا في زمانين مفترقين لم يكن مرتكبًا للنهي ،فلو كانت آلـــواو لمجرد آلعطف فقلت : لا تأكلْ سَمَكًا وَتَشْرَبْ لبنا ، بجزم آلفعلين لكـــان النهي مطلقًا ،وآلنهي آلمطلق يتناول جميع آلمذكور بعدَهُ ،فإنْ قلت : لا تأكل آلسمك وتشربُ آللبن ، بجزم آلأول ورفع آلثاني كان آلأول وحدَه منهيًّاعنه ،

---

(١) في "ق" جاز إظهارها وإضمارها .
(٢) في "ح" آلخلاف".
(٣-٣) ساقطة من "ح" .
(٤) في "ح" و"ق" "بها".
(٥) هذا آلأسلوب في آلكتاب ٣ /٤٢ .

وأما الثاني فقيل : إنَّه مستأنفٌ على معنى ٱلإِباحة ،كأنه قال : لا تأكل ٱلسمك وأنت تشربُ ٱللبن ،أي وأنت تشرب ٱللبن إنْ شئت ،" أي ولك ذلك.(١)

وقال قوم من النحاة : إنَّ هذه ٱلواو واو ٱلحال وٱلفعل ٱلذى بعدها مبنيٌّ على مبتدأ ،كأنه قال : لا تأكل ٱلسمك وأنت تشربُ ٱللبن ،أي لا (٢) تأكل ٱلسمك في حال شربك ٱللبن.(٣)

فإنْ قيل : هذا ٱلمعنى بعينه هو ٱلمعنى (٤) ٱلذى دَلَّ عليه نصب ٱلفعل ،لأنه إذا كان ٱلتقدير في ٱلنصب : لا تأكل ٱلسمك مع شربك ٱللبن كان ٱلمستفاد منه ما أفاده قولُهُ : لا تأكل (٥) ٱلسمك في حال شربك ٱللبنَ .

فٱلجواب : أن بعض ٱلشيوخ كان يفرق بين ٱلمعنيين ،بأن ٱلنهي مع نصب ٱلفعل معلّق بهما على معنى ٱلجمع ، وأما مع (٦) رفع ٱلفعل فإنَّ ٱلنهي معلّق بأكل ٱلسمك في حال شربه ٱللبنَ ،وظاهر هذا أنّ ٱلنهي غير معلّق بشرب ٱللبن ،وإنَّما هو معلَّقٌ بأكل ٱلسمك في حال ٱستعمال ٱللبن ، فقد ظهر ٱلفرق باختلاف وجه ٱلتعلق ،وٱلله أعلم.

وفيه طريقة أخرى أظهر من هذا / وهي أنَّ ٱلنهى مع ٢١٧ جزم ٱلفعلين يخاطب به ٱلمريض دون ٱلصحيح ،كأن ٱلطبيب رَأَى أَنَّ هذا ٱلضرب يضر ٱلمريض مطلقًا ،وأنه مع نصب ٱلفعل ٱلثاني يخاطَب به ٱلصحيح ،

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٢ وٱلأصول ٢/ ١٥٤ وشرح ٱلتسهيل لٱبن مالك : ٢/ ٩٧١.

(٢) في ٱلأصل " ولا ".

(٣) ممن قال به ٱبنُ مالك ، وٱبنُ الضائع ، لكنه ضَعَّف دخولَ واو ٱلحال على ٱلمضارع ،شرح ٱلتسهيل لٱبن مالك ٢/ ٩٧١ ،وشرح ٱبن الضائع : ٧١/ أ ،وانظر شرح ٱبن عصفور ٢/ ١٥٨.

(٤) " هو ٱلمعنى " ساقط من " ق ".

(٥) " لا تأكل " ساقطة من " ح ".

(٦) في ٱلأصل " وأقاما " خطأ.

كأن الطبيب قال له : لا تجمع بين هذين ، لأنّ الجمع بينهما يُثْمِرُ كَيْمُوسَ سوءٍ ،وأما مع رفع الفعل الثاني فيخاطب به من عادته استعمال أحدهما ، فيقول الطبيب لراعي الغنم مثلًا : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ،أي وأنت تشرب اللبن ،لا على معنى أنه ينهاه عن أكل السمك وإناءُ اللبن بيده مثلا ، وإنّما معناه لا تأكل السمك وأنت ممن عادته شربُ اللبن ،لِأَنَّك إذا فعلت ذلك دخل غذاءُ السمك على أعضاءٍ نشأت من شرب اللبن فأَثْمَرَ ذلك كَيْمُوسَ سوءٍ ،وإن كان المخاطَب بذلك أهلَ السواحلِ كانت العبارة : لا تشرب اللبن وتأكل السمك ،أي وأنت تأكل السمك ،أيّ وأنت ممن عادته أكل السمك ، كما قلنا في المسألة قبلُ ،وهذا بيّنٌ إنْ شاء الله ،وهو أحسن ما يفسَّر به الموضع ،والله أعلم .

قوله : (اعلم أنَّ الواو تَنْصِبُ الفعل المستقبل) (١) إلى آخره .

ظاهره مذهب أبي عمر (٢) الجرمي ، وذلك أنه يقول : إنَّ هذه الحروف الثلاثة: الواو ،والفاء ،وأو تنصب الفعل بنفسها من غير تقدير حرف بعدَها ،وحجته في ذلك أنّ إضمار الحروف وإبقاء عملها على خلاف الأصول (٣) وأيضًا فَإنَّ "أَنّ" لم تظهر فقط في هذا الموضع ،فوجب نسبة النصب إلى هذه الحروف الثلاثة ،وحذاق النحاة يضمرون "أنّ" بعد هذه الحروف الثلاثة في هذا الموضع ؛لأنها الأصل (٤) في النصب (٥) ،ولأنّ إضمارَها قد ثبت بعدها فيما إذا كان الفعل المضارع معطوفًا بها على

---

(١) الجمل : ١٨٧
(٢) في الأصل "عمرو" خطأ.
(٣) انظر مذهب الجرمي في الإنصاف : ٥٥٥، ونسبه بدر الدين بن مالك في تكملة شرح التسهيل ٢ / ٩٧٦ للكوفيين والمشهور في مذهب الكوفيين أنّ الفعل المضارع المنصوب بعد حرف العطف نُصِبَ بالصرف ،أي لمخالفته لما قبله .
(٤) في الأصل "أصل".
(٥) في "ح" "المذهب" خطأ.

ٱسمٍ صريحٍ قبلها ،فوجب أن يضمر هنا ما ظهر هنالك، وأيضًا فَإِنَّ هذه ٱلحروف ٱلثلاثة لو كانت ناصبةً بنفسها لجاز أن يدخل عليها حرف ٱلعطف ،كما دخل على واو ٱلقسم ، فكنت تقول : ما تأتينا فتحدثنا وفتكرمنا ،وهذا لا يقوله أحد (١) ،وأيضًا فَإِنَّ هذه ٱلحروف مشتركة بين ٱلأسماء وٱلأفعال ، وٱلحروف لا تعمل إلَّا بشرط ٱلاختصاص ،فٱلأصح ما ذهب إليه سيبويه (٢) وٱلله أعلم .

فإنْ قلت : لعلّه نسب ٱلنصب لها مجازًا كما نسبه لحتى ،ويكون مذهبه مذهب ٱلجماعة .

قلنا : يظهر من قوله بعدُ أُنها نسبة حقيقية ،ألَا تراه قال : «وأما قوله: (٣)

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتقَرَّ عيني   أحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ ٱلشُّفُوفِ

فإنه أضمر "أنْ" ونصبَ بها» ،فهذا ظاهر في ٱختلاف ٱلموضعين ،ولو كان ٱلنصب في ٱلأول بإضمار "أنْ" لم يكن بين ٱلموضعين فرق ،ولكن قد يقال : يصح في ٱلأول أن يكون نسبةً مجازيةً وَنَبَّهَ في هذا ٱلموضع على إضمارها ،لأنها تظهر فيه كثيرًا ،ولما لم تظهر في ٱلأول صحت ٱلنسبة ، ولو نسب (٤) ٱلنصب في هذا ٱلقسم ٱلثاني للواو لعارضه جواز إظهارها ، فهذا مما يمكن أَنْ يقالَ ، وٱلله أعلم .

---

(١) هذا ٱلدليل ٱلأخير من أدلة سيبويه : ٣/ ٤١ . وقال أبو الفتح ٱبن جنّي - رحمه ٱلله - [في شأن حروف ٱلعطف] " ... إنّما هي نائبة عن ٱلعامل دالة عليه ، وليست بمتولّية للعمل دونه ، وذلك قولك : قام زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وبكرا ... فلو كانت ناصبة لم تكن جارّةً وهي بلفظ واحد ، وكذلك لو كانت ٱلواو رافعةً لم تكن جارّةً ، ويدلك على أنَّ ٱلعمل فيما بعدَ حرف ٱلعطف إنَّما هو لما نابَ ٱلحرف عنه ، ودلَّ عليه من ٱلعوامل إظهارُهم ٱلعاملَ بعده في نحو : ضربت زيداً وضربت بكرًا ، ونظرت إلى جعفر وإلى خالدٍ ، فٱلعمل إذًا للعامل المراد لا لحرف ٱلعطف . سر صناعة ٱلإعراب : ٦٣٨ .

(٢) الكتاب : ٣/ ١٨، ٤١ .

(٣) سبق ص: ٧٦٠   (٤) في "ح" نصب .

بـــــاب وحــــــده

مذهب سيبويه في "وحده" أنه آسمٌ في موضع المصدر الموضوع موضعَ الحال، والأصل في قولك: جاء زيد وحدَه، جاء زيد منفردًا، فمنفردًا حالٌ، ثم وضع موضعَهُ انفرادًا، فانفرادًا مصدرٌ في موضع الحال، ثم وضع موضعه وَحْدَهُ، فوحده آسم في موضع المصدر الموضوع موضع الحال (١)، فإن قيل: هلا قلتم فيه: إنَّه آسمٌ في موضع الحال، ولم يحتج إلى توسط المصدرية؟

فالجواب أنا إنَّما قلنا ذلك، لأنا رأينا العرب تضع المصادرَ مواضعَ الأحوال، كقوله تعالى ﴿ يأتينك سعيًا ﴾ (٣) وتضع الاسماء موضعَ المصادر كقوله تعالى ﴿ لن يضروا الله شيئًا ﴾ (٤) فإذا قلنا: إنَّ وحدَه آسم في موضع المصدر كان له نظير، وإذا قلنا إنَّ ذلك المصدر موضوعٌ موضعَ الحال كان له نظيرٌ، فلو قلنا: إنَّ وحدَه آسمٌ في موضع الحال لم يكن له نظيرٌ، لأنا لم نرها تَضَعُ الأسماء في موضع الأحوال من غير واسطة في موضع من المواضع، فوجب اعتبار النظائر واجتناب ما ليس له نظيرٌ. فلهذا قلنا في وحده إنَّه آسمٌ في موضع المصدر الموضوعِ موضعَ الحال، وذهب قومٌ إلى أنه في موضع الحال، لأنه حكي من كلامهم: وَحَدَ يَحِدُ حِدَةً، وَوَحِدَ يَوْحَدُ وَحْدًا وَوَحْدَةً / وَوَحَادَةً، فَإنْ صحَّ هذا كان وَحْدَهُ مصدرًا ٢١٨
في موضع الحال، وهذا ظاهر قول أبي القاسم (٥)، وذهب يونس إلى أنَّه على إسقاط حرف الجرّ، والمعنى عنده: زيدٌ على حِيَالِهِ (٦)، فهو

---

(١) الكتاب ١/٣٧٨، وانظر شرح ابن الضائع ٢٢/١أ وشرح ابن عصفور ٢/١٥٩.

(٢) في الأصل "كقولك".

(٣) البقرة ٢٦٠.

(٤) آل عمران ١٧٦، ١٧٧، و محمد صلى الله عليه وسلّم: ٣٢.

(٥) الجمل:

(٦) الكتاب: ١/٣٧٧.

في رأيه بمنزلة عندَهُ ، وهذا ضعيف ؛ لبعد معنى الظرفية فيه ، وينبني على هذا الخلاف جوازُ ما يجري على ألسنة العامة (١) من قولهم : زيد وَحْدُهُ ، وامتناعه وإثباته في لحنهم ، أما على مذهب الجماعة ، فهو من لَحْنِ العامة ؛ لأنَّ زيدا من قولك : زيد وَحْدُهُ رفع بالابتداء ، ووحده حالٌ ، على التقدير المذكور ، والحال لا تأتي إلَّا بعد تمام الكلام ، فإنْ قلت : أجعله حالاً تَسُدُّ مَسَدَّ الخبر كقولهم : ضربي زيداً (٢) قائماً .

أجيب بأنّ الحال لا تَسُدُّ مَسَدَّ الخبر إلَّا بشرط أَنْ يكون المبتدأ مصدرًا أو في حكمه ، وليس ذلك في قولك : زيدٌ وحدَه ، والعلة في الشرط المذكور أَنَّ الخبر الذى سَدَّتِ الحال مَسَدَّهُ ظرف زمان ، وظروف الزمان يصح كونها أخبارًا عن المصادر دونَ الأشخاص ، ويمكن أن يتجه قولُ العامة على طريقة يونس ؛ لأنَّ وحده في رأيه بمنزلة عنده ، والله أعلم .

فصلٌ : اعلم أن وَحْدَهُ منصوبٌ أبدًا ، إلَّا في ثلاثِ مواضع ، فإنَّه يضاف إليه فيُخفَضُ ، وذلك أنه حكي من قولهم : زيدٌ نَسِيجُ وَحْدِهِ ، إذا مدحوه تشبيهًا بالثوب الرفيع الذى لا ينسج على مِنْوالِهِ غيرُهُ ، كأنه واحدُ زمانه في الفضائل ، فإذا ذَمُّوه قالوا : عُيَيْرُ وَحْدِهِ ، وجُحَيْشُ وحدِهِ (٣) ، كأنهم أرادوا أنه منفرد برأيه ، ولا خير فيه ، حتى كأنهم قالوا : حِمَارُ نفسِهِ ، وما عدا هذه المواضع الثلاثة منصوبٌ لا غيرُ (٤) ، على ما ذكر .

وقوله في أول الباب : (لا يُثَنَّى ولا يجمع ولا يُؤَنَّث) (٥) .

يعني أنهم استغنوا عن تثنيته وجمعه وتأنيثه بإعطاء الضمير

---

(١) في " ح " " المعربين " خطأ .
(٢) في الأصل " زيد " غير منصوب .
(٣) انظر الكتاب ١/٣٧٧ - ٣٧٨ .
(٤) في هامش الأصل عن نسخة أخرى " ليس غير " .
(٥) الجمل ١/١٨٩ .

ٱلمتصل به تلك ٱلمعاني ، وقد نبَّه هو على ذلك بقوله : (ولكن يثنى ٱلضمير ٱلمتصل به ويجمع ، ويؤنَّث ، ويذكَّر) ، وٱلأولى أنْ يقال : ولا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ٱعتبارًا بٱلمصدرية ، ولَاحَظَ للمصدر في واحد من تلك ٱلمعاني [١] ، وأيضًا فإنَّ ٱلضمير ٱلمتصل به يفي بتلك ٱلمعاني ، وٱلله أعلم .

ثم قال : (وتقول : مررت بٱلقوم خمستهم) [٢] إلى آخره .

هذه ٱلأسماء ٱلمذكورة في هذا ٱلفصل تستعمل مضافةً إلى ضمير ٱلمذكور قبلها من ثلاثة إلى عشرة ، كقولك : مررت بٱلقوم ثلاثتهم ، إلى قولك: عشرتهم ، ولا يستعمل فيما دون ٱلثلاثة ؛ لما يلزم في ذلك [٣] من إضافة ٱلشيء إلى نفسه ، فلو قلت : مررت بٱلزيدين ٱثنيهما لكان فيه ٱلمحظورُ ٱلمذكور ، فإنْ قلتَ : هذا ٱلمانع ٱلمذكور [٤] موجودٌ في سائرِهَا .

فٱلجواب أنَّ ٱلأمر كذلك ، ولكن فرق بين ٱلموضعين بأنَّ ذلك في ٱلمثنى بالتنصيص ، فوجب ٱمتناعه ، وهو في ٱلثلاثة وأخواته بخلاف ذلك ، أَلَا تَرَى أنك إِذَا قلت : مررت بٱلقوم ثلاثتهم ، فَإِنَّ هذا ٱلضمير ليس نصًّا في ٱلمذكور قبله ؛ [٥] لِصَلَاحِيَتِهِ للوقوع على أكثر من ٱلمذكور ، وهذا فرق واضحٌ [٦] ، ولا تُسْتَعْمَلُ فيما فوق ٱلعشرة على ٱلمشهور ، ٱستغناءً عن ذلك بمجيء [٧] ٱسم ٱلعدد على ٱلأصل من ٱنتصابه على ٱلحال كقولك :

---

(١) لأنَّ ٱلمصدر يدل على ٱلكثير وٱلقليل .
(٢) الجمل : ١٨٩ .
(٣) في "ح" و"ق" "لما يلزم عليه".
(٤) ساقطة من "ح" و"ق" .
(٥) في "ق" "قبلها".
(٦) أجاب بهذا ٱلجواب ٱبن ٱلضائع في شرحه ٧٢/ب.
(٧) في "ح" "لمجيء".

مررت بالقوم أحد عشر رجلاً ،أي في حال كونهم أَحَدَ عَشَرَ(١) . ومن الناس من أَجْرَاه مُجْرَى ما قبله(٢) ،والصواب ما ذكرناه أوَّلاً ،لأنه ليس موضع قياس ،والله أعلم .

فصل : ثم إنَّ العرب تختلف في هذه الأسماء ،فأهل الحجاز يجرونها مُجْرَى وَحْدَهُ في لزوم النصب على ما ذكر فيه قبلُ ،وبنو تميم يجرونها على ما قبلها على سبيل التوكيد(٣) ،والمعنى فيها على حَسَبِ المعنى فيما أجريت مُجْرَاه ،فإذا قلتَ : مررت بالقوم خَمْسَتُهُم فكأنك قلت : مررت بالقوم وَحْدَهُم فكما أنَّ المعنى في قولك : مررت بالقوم وحدَهم ،أنك لم تَمُرَّ بغيرهم ،وإنَّما خصصتهم بالمرور ،فكذلك إذا قلت : مررت بالقوم خمستَهم سواءً بسواءٍ ،وإذا أنت أجريته على ما قبله في الإعراب فقلت : مررت بالقوم خَمْستِهم ،فكأنك قلت : مررت بالقوم كلِّهم ، وإذا قلت : مررت بالقوم كلِّهِمْ ،فإنَّ معناه أنك لم تدع منهم أحدًا إلَّا مررت به ،ولا يلزم من ذلك / امتناع المرور بغيرهم ،فكذلك إذا قلت : مررت بالقوم ٢١٩
خمستِهِمْ ،والمفهوم منه تابعًا عكس المفهوم منه منصوبًا نَصْبَ وَحْدَهُ ،فتأمَّلْ ذلك فإنَّ فيه غموضًا ،وبالله التوفيق .

---

(١) في " ح " أحد عشر رجلا .

(٢) قال ابن الضائع : فإذا جاوزت العشرة لم تضف اسم العدد بل يقال : رأيت القوم أحدَ عشرَ رجلاً ،فهذا حال بنفسه لمّا كان لا يضاف إلى المعدود لم يستعمل هنا مضافًا كما تقدم في الواحد والاثنين ،وقد حُكِيَ عن بعض العرب : مررت بهم أحد عشرهم ، وهو قليل ،ويكون على ذَيْنِكَ الوجهين التوكيد والحال على ذينك المعنيين . شرح الجمل : ٧٢-٧٣ .

(٣) الكتاب : ١/٣٧٣ - ٣٧٤ .

بـاب حَتَّى في الأفعـال (١)

إذَا وَقَعَ الفِعْلُ (٢) المضارِعُ بعد حَتَّى فإنَّه على وجْهَيْن :

أحدهما : يَلْزَمُ فيه النصبُ . والوجهُ (٣) الثاني يجوز فيه الأمران : الرفعُ والنصبُ ، فأمّا الوجه الذي يلزم فيه النصبُ فثلاثةُ مواضع. (٤)

أحدُهَا : إذا كانَ قبلها اسْمٌ مفردٌ كقولك : سِرْتُ حَتَّى أدْخلَ المدينةَ .

والثاني : إذا كان قبلَهَا جملةٌ لا تقتضي وقوعَ الفعل كقولك : ما سرت حَتَّى أدخُلَها .

والثالث : أن يكون ما قبلها غيرَ سببٍ فيما بعدها كقولك سرت حتى تَطْلُعَ الشمس خلافًا للكوفيين (٥) في هذا الثالث وللأخفش في الثاني ، فإنْ كان قبلَهَا جملةٌ تقتضي وقوعَ الفعلِ ، سَبَبٌ فيما بعْدَهَا نَظَرْتَ ؛ فإنْ كان الفعلُ الذي بعدَها مُسْتقبلاً في المعنَى ، لم يكن إلاَّ منصوبًا ، وإنْ كان حالاً في المعنى لم يكن إلاَّ مرفوعًا ، وإنْ كان ماضيًا في المَعْنَى جاز فيه الأمران مثال الأول : أسلمت حتى أدْخُلَ الجنّة ، ومثال الثاني : مَرِضَ حتّى لا يرجونه ، (٦) ومثالُ الثالثِ قوله تعالَى : ﴿ وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متَى نصرُ اللَّه ﴾ (٧) قرِئ رفعًا و نصبًا (٨) ، فالنَّصْبُ على مَعْنَى إلى أنْ قال ، والرفعُ على معنى الفَاءِ ، كأنه قال : وزلزلوا فقال ، والله أعْلَمُ .

---

(١) ترجمته في الجمل : ١٩١ " بابٌ مِنْ مَسَائِلِ حَتَّى في الأفْعَالِ ".
(٢) ساقط من " ح " و " ق ".
(٣) ساقط من " ق ".
(٤) انظر الكتاب ٣/١٧ ومابعدها ، ورصف المباني : ١٨٣ ومابعدها .
(٥) انظر الجَنَى الداني : ٥٠٧ .
(٦) هذا من أمثلة الكتاب ٣/١٩ .
(٧) البقرة : ٢١٤ .
(٨) الرفع قراءة نافع، وقراءة السبعة بالنصب . السبعة لابن مجاهد ١٨١ ، وانظر معانيَ القرآن للفراء ١/١٣٢ .

ثم قال : (وللنصب وجهان)(١) إلى آخره .

هذا كما ذكر ، وذلك أنّ المضارع إذا انتصب بعد حتّى فإنّ ذلك على معنيين :

أحدهما : أن تكون غايةً لما قبلها لا يحتمل غيرُ ذلك ، وذلك في كل موضع لا يتجه أن يكون ما قبلها سبباً فيما بعدها كقولك : سرت حتى تطلع الشمس ، معناه سرت إلى (٢) أنْ تطلع الشمس .

والمعنى الثاني : أنْ يكون مابعدها على وجهين : أحدهما أنْ تكونَ غايةً لما قبلها ، والأُخرى : أن تُريد بها (٣) معنى كيْ وذلك في كلِّ موضعٍ يتصوّر أنْ يكون ما قبلها سبباً فيما بعدها كقولك : سرت حتى أدخل المدينة ، يتصوّر أنْ تريدَ معنى الغاية ، فيكون معناه : سرت إلى أنْ أدخل المدينةَ ، ويتصوّر أنْ تريد بها معنى " كيْ " ، فيكون المعنى سرت كي أدخلَ المدينةَ ، فيتعين الدخول في الأول دونَ الثاني ، لأنّ قولك : سرْتُ كي أدخلَ المدينَةَ ، غايتُهُ أنْ أوقعتَ سيرًا به أن يكون سبباً لدخول المدينة ، ولا يلزم من وقوع السبب وقوعُ المسبَّب ، ومما يتمحض فيه أنْ يكون معناها معنى كي قولُكَ(٤) : أسلمت حتى أدخلَ الجنة ، معناه : أسلمت كي أدخُلَ الجنّةَ ، هذا هو الظاهر .

وزعم زاعم(٥) أنه على حذفِ معطوفٍ تقديرُهُ : أسلمت ودُمْتُ على إسلامي حتى أدخلَ الجَنّة ، رَوْماً منه على إبقائها على أصْل وضعها منْ معنى

---

(١) الجمل : ١٩١ .

(٢) في " ق " " معنا إلى أنّ " وفيها إحالة إلى السقط لم يظهر في الهامش .

(٣) في " ح " " به " .

(٤) في الأصل " فقولك " .

(٥) في هامش " ق " " هو الشَّلَوْبين " وليس هذا منْ نصّ المؤلف ، وقول الشلوبين ذكره ابن الضائع في شرح الجمل : ٧٤/ ب .

ٱلغاية،وهذا لا يحتاج[إليه](١)،لأنّ ٱلإسلام له غايتان(٢).

إحداهما حاصلةٌ في ٱلدنيا، وهي ٱلنجاة من إراقة ٱلدّماء وإباحة ٱلأموال(٣)، لقوله عليه السلام: "فإذا قالوا ذلك عصَموا مني دماءَهم وأموالهم"، وٱلغاية ٱلثانية في ٱلآخرة وهي ٱلغاية ٱلعظمى، وهي ٱلنجاة من عذاب ٱلله تبارك وتعالى، وذلك [أنّك](٤) إنّما حمَلك على ٱلإسلامِ معقوليةُ دخول ٱلجنة، وٱلإسلامُ سَبَبٌ في نفس(٥) ٱلدخول، وهذا واضحٌ إنْ شاءَ ٱلله.

ثم قال: (وَإذا كان ٱلفِعْلُ ٱلذي قبل حَتّى منفيًّا)(٦) إلى آخره.

هذه ٱلمسألةُ خالَفَ فيها ٱلأخفشُ(٧) وقال: إنّ ٱلرفعَ فيما بعدَها جائزٌ قياسًا منه على ٱلفاءِ في نحو قولك: ما تأتينا فتحدثُنا؛ لأنّ ٱلفعل ٱلذي قبلَ ٱلفاءِ بمنزلته قبلَ حتّى في أنه سببٌ فيما بعدها، فكما أنّ ٱلرفع وٱلنصب جائزان بعد ٱلفاءِ، فكذلك بعد حتى، وهذا قياس منه في موضعِ ٱلسماعِ(٨)، وهو عندهم من فساد ٱلوضع، فوجب ٱجتنابُه، وٱلقول بما أثبته ٱلسماعُ، وبٱلله ٱلتوفيقُ.

مسألة: إذا قلتَ: قلَّما سِرت حَتّى أدخلُ ٱلمدينة، فإنّ هذا علَى وجهين(٩):-

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٢) ذكر هاتين ٱلغايتين ٱبنُ ٱلضائع.
(٣)
(٤) زيادة من "ق".
(٥) ساقطة من "ق".
(٦) الجمل: ١٩٢ "وإذا كان ٱلفعل منفيًّا ..."
(٧) انظر خلاف ٱلأخفشُ في شرح ٱلجمل لابن عصفور: ٢/١٦٥، وابن عصفور قال، ويجب أن لا يُعَدَّ هذا خلافًا بين ٱلأخفش وسيبويه، وٱنظر قول ٱلأخفش وتوجيه ٱلسيرافي لمراده وردَّ ٱبن عصفور في شرح ٱبن ٱلضائع: ٧٣/أ. وانظر المسألة في شرح ٱلرضي ٢٤٢/٢.
(٨) زعم ٱلأخفش أنّ ٱلقياسَ يقتضي جوازَ الرفع بعدَ ٱلنفي، إلّا أنّ العرب لم تقله، كذا قال ٱبنُ ٱلضائع: ٧٣/أ. فعبارة ٱبن الفخار توهم أنه يقيس لتعذر ٱلسماع، وما ثبت عن الأخفش أنه قاس مع علمه بمخالفة السماع.
(٩) انظر المسألة في الكتاب ٢٢/٣، ٢٥، وشرح ٱبن عصفور: ١٦٥/٢.

أحدهما : أنْ تريدَ أنَّكَ أوقعتَ سيرًا قليلاً لا يؤدّي إلى الدخول.

والآخر أنَّكَ سِرْتَ قليلاً فدخلتَ ، فعلى الأول لا يكونُ الفعلُ / ٢٢٠ الذي بعدها إلاَّ منصوبًا ، لأنَّهُ بمنزلته بعد النفي ، وعلى الثاني يجوز الرفعُ لحصول السبب في الدخول ، ويجوز أنْ تريد بقَلَّما النفيَ المحضَ ، كأنك قلتَ(١) : ما مررت حتى أدخلها ، فلا يكونُ فيه إلاّ النصبُ ، وهو أحرى بذلك من الأول ، وهذا بيِّنٌ إنْ شاء اللّهُ.

مسألة : فإنْ قلت : كان سيرى حتَّى أدخُلها ، فإنْ جعلت كانَ ناقصةً لم يكنْ فيما بعدَها إلاَّ النصبُ ، لأنه خبرُها ، ولا تصح الخبرية بنصبه ، فإن جعلتها تامَّةً جاز الأمران ، لاستقلال الجملة قبلها ، لأنَّ المعنى ثبت سيرى حتى أدخلُها ، فيكون بمنزلة سرت حتى أدخلها في جواز الأمرين(٢) ، فإنْ زدت في المسألة ظرفًا فقلت : كان سيرى أمس حتى أدخلها فإنْ جعلتها تامَّةً كان على ما ذكر ، وكان الظرف معلَّقاً بالمصدر ، فإنْ جعلتها ناقصةً نظرتَ فإن كانَ الظرفُ معلَّقاً بالمصدر لم يكن في الفعل الذي بعدَها إلاَّ النَّصْبُ ، لأنه في موضع خبر كانَ ، فإنْ جعلت الظَّرْفَ خبر كان ولم تعلّقه بالمصدر جاز في الفعل الرفعُ والنصبُ ، لأنّ قبلَها حينئذٍ جملةً مستقِلَّةً.

مسألة : إذا قلت سرت حتى تطلعَ الشمس وأدخلَ المدينة ، فإن نصبتَ الفعل فلا إشكال في الجواز ، فإن نصبت الأول اعتباراً بأنّ ما قبلها غير سبب فيما بعدها ورفعت الثاني اعتبارًا بأنه مُسَبَّبٌ عما قبلها(٣) لم تَجُز المسألةَ ، لأنّ حَتَّى الجارَّةَ غيرُ حَتَّى الابتدائية ، وأنت لو قلت ذلك

---

(١) ساقطة من "ق" ، وانظر المسألة فيما سبق : ٤٧١
(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٣٤٨ .
(٣) في "ق" "قبله".

لكانت حتى جارةً اعتبارًا بالأولِ وابتدائيةً اعتبارًا بالثاني ، فقد ظهر فساد المسألة ،ولقائل أن يقول: إنّها جائزة بالتخريج على مذهب الشافعي رضي الله عنه ،وذلك أنه يقول بتعميم اللفظ المشترك؛(١) وبيان ذلك أن لفظ حتى مشترك بين الجرِّ والابتداءِ ،فهي بمنزلة غيرها من الألفاظ المشتركة كالعين والجَوْنِ وما أشبه ذلك.

مسألة : سرت حتى أَدْخلَها ويدخلَها زيد ؛ فنصب الفعلين ظاهرُ الجوازِ ورفعُهُما معًا غيرُ جائزٍ ،لأنّ سيرك وإنْ كان سببًا في دخولك أنت ،فليس سببًا في دخول زيد ،هذا وجه الامتناع ،فإنْ كان زيدٌ من أتباعِك كأن يكون غلامك أو خديمك أو أحدًا(٢) ممن يَنْضوِي إليك جاز الممتنع لتصور كون ما قبلها سببًا في حصول مابعدَها (٣- فافهمْ ، واللهُ المستعانُ .-٣)

---

(١) انظر ذلك فيما سبق ص
(٢) في "ق" "أحد" غير منصوبة.
(٣-٣) ساقطة من "ح" و"ق".

باب من مسائل الفاء

هذا الباب قد تقدم القول فيه ، وإنَّما ذكره ها هنا على سبيل بسط مسائله وجملة الأمر أَنَّ الفاء كأختيها الواو وأو ، وذلك أَنَّ هذه الأحرف الثلاثةَ إذا كانَ المضارعُ بعدها معطوفًا على اسمٍ صريحٍ قبلها جاز إظْهارُ أَنْ وإضْمارُهَا (١) ، وان كان معطوفا على اسمٍ غير صريح لم يجز إظْهارُها ، وكانت هي والفعل بتأويل (٢) مصدرٍ (٣) معطوفٍ على اسمٍ مقدَّرٍ مما قبلها ، فإذا قلت : ما تأتينا فتحدثنا ، فكأنك قلت : ما يكون منك إتْيَانٌ فحديثٌ إلَّا أَنَّ هذا لا يلفظ به على ذلك المعنى ، وقد تقدم أَنَّ الفاء ينتصب المضارعُ بعدَها بإضمارِ " أَنْ " لا يجوز إظهارها بشرطين :

أحدهما : أنْ يكونَ ما قبلَها غيرَ واجبٍ .

والشرط الثاني : أن يكونَ سببًا فيما بعدَها ، وقد تقدَّمَ أيضًا أنَّ النصبَ على معنيين : أحدهما أن تقصد إلى نَفْيِ الإتيان مطلقًا فينتفي الحديثُ بانتفائه ، ويكون تقدير هذا : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟!

والمعنى الثاني أَنْ تَقْصِدَ إلى نفي الإتيان المخصوص بالحديث دونَ غيره فينتفي الحديث بانتفاء سببه ، ويكون تقدير هذا : ما تأتينا محدِّثًا . وتقدم أيضًا أنَّ للرفع وَجْهَيْنِ :

أحدهما : تَشْريكُ الثاني مَعَ الأولِ في حرفِ النفي ، فيكون الفِعْلانِ منفيين بالقَصْدِ .

والثاني : أن يكون الثاني مقطوعًا من (٤) الأول مبنيًّا على

---

(١) في " ق " جاز إظهارها واضمارها .
(٢) في " ق " " في تأويل " .
(٣) في " ح " المصدر .
(٤) في ح " عن " .

مبتدأ محذوفٍ ،كأنه قال : ما تأتينا فأنت الآن تحدِّثُنَا ، فالثاني على

هذا سببٌ في معرفةِ مقتَضَى الأولِ ، وهذا واضحٌ إنْ شاءَ اللهُ / ٢٢١

وأما قوله : (وجميع ما ينتصب من الجوابات بالفاء ،والواو ،

وأو ،فإنَّما ينتصبُ لمخالفةِ الثاني الأولَ).(١)

فظاهره مذهب أبي عمر الجرمي القائلِ بأنَّ هذه الحروف هاهنا

نواصبُ بأنفسها ولا إضْمارَ ،وقد تقدم القول في ذلك ،(٢) وقوله : لمخالفةِ

الثاني الأولَ شرطٌ وليس بناصبٍ خلافاً للكوفيينَ (٣) ،فإنْ قلت : لعلَّ

الباء في قوله : بالفاء ،والواو ،وأو باءُ سببٍ (٤) فينتفيَ الظهور المذكور.

فالجواب : أَنَّ هذا التأويل بعيدٌ جدًّا ،لأنَّ اللَّامَ في قوله :

لمخالفة الثاني الأولَ قد اقتضت ذلك والله أعلمُ.

ثم قال : (وتقول : ليت لي مالاً فانفقَ منه) (٥) إلى آخره.

قوله : " فأنفقَ منه " فيه الرفع والنصب ،أما النصب فعلى جواب

التمني ،لأنه إنَّما تمنَّى وجودَ مالٍ يكون سبباً في الإنفاق ،وأما الرفعُ

فعلى القطع ،كأنه قال : ليت لي مالاً فأنا أنفق منه ،فالثاني على (٦) هذا

هو (٧) سببٌ في معرفةِ مقتضى الأول ، كأنه إنَّما حمله على هذا التمني

معرفتُهُ من نفسه حصولَ الإنفاق لو كان له مالٌ ،فمعقولية الإنفاق سَبَبٌ في

التمني ،ولا يجوز رفعُهُ على التشريك ، لأنَّه ليس قبله فعْلٌ يعطف عليه ،

---

(١) الجمل : ١٩٣.

(٢) انظر ص

(٣) الكوفيون يعتبرون الناصب هو المخالفة ،انظر ما تقدم في هامش (٣) ص٧٧٢

(٤) في "ق" "باب السبب" خطأ.

(٥) الجمل : ١٩٤.

(٦) و (٧) ساقط من "ق".

وأورد بعض الأشياخ (١) ها هنا سؤالاً وهو: إنْ قال ما الذي يمنع أن يكونَ النصبُ ها هنا من بابِ ما يجوزُ فيه إظهارُ "أنْ" على أن يكونَ عطفًا على نفسِ المالِ، فيكونُ من باب:

* للبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني * (١)

ويكونُ المعنى حينئذ أنه تمنَّى المالَ والإنفاقَ منه، كأنَّه تمنى المالَ وإطلاقَ يده عليه، وهذا معنًى صحيحٌ، فسئل عن الجوابِ فقال: لا مانعَ من ذلك، إلاَّ أنه علم (٣) من العَرَبِ بالاستقراء (٤) أنَّه من بابِ الأجوبةِ وهي التي لا تظهر فيها أنْ، وإلاَّ فلا مانعَ من ذلك والله أعلمُ.

ثم قال: (وقُرِئَ * يا ليتنا نُرَدُّ ولا نكذب بآياتِ ربِّنا ونكون * (٥) بالرفع على العطف والنصب على الجواب بالواو) (٦).

هذه المسألة ليست من هذا الباب، وإنَّما هي من بابِ الواو، وإنَّما ذكرها [ها] (٧) هنا لما بينَ الواو والفاء (٨) من الارتباطِ من جهةِ أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما يلزم معه إضمارُ "أنْ" وأنْ يكون ما قبله غيرَ واجبٍ، وإلاَّ فكانَ ينبغي أنْ يذكرها في باب الواو، ثم إنَّ هذه الآيةَ قُرِئَتْ على ثلاثة أوجه: * يا ليتنا نرد ولا نكذبَ ونكونَ * بنصب الفعلين وبرفعهما، وبنصبِ الثاني منهما ورفعِ ما قبله (٩)، فأما رفع الفعلين فعلى وجهين، (١٠)

---

(١) في هامش الأصلِ وفي هامش "ق" "هو ابنُ هاني" وابن هاني من أساتذةِ ابنِ الفخار. انظر ترجمته في أساتذته
(٢) هذا جزء من بيت تقدم ص
(٣) في "ق" "عرف".
(٤) في "ق" "الاستقرار".
(٥) الأنعام ٢٧.
(٦) الجمل: ١٩٤.
(٧) "ها" زيادة من "ح" و"ق".
(٨) في "ق" "لما بينهما وبين الفاء".
(٩) نصب الفعلين قرأ به حمزة وحفص، وقرأ ابنُ عامر بنصبِ الثاني، ورفع ما قبله، وقرأ الباقون بالرفع. انظر حجة القراءاتِ: ٢٤٥.
(١٠) انظر الكتاب ٣/٤٤.

أحدهما : أن يكونا مقطوعين مما قبلهما ، كأنهم تمنوا الردّ ثم أخبروا عن أنفسهم أنَّهم لا يكذّبون ويكونون من المؤمنين لو رُدّوا ، وهذا ظاهر لقوله تبارك وتعالى بعدُ : ﴿ وإنَّهم لكاذبون ﴾ والتكذيب إنَّما يصح في الأخبار دونَ غيرها . والوجه الثاني : أنْ يكونا معطوفين على خبر ليتَ داخلين في التمني ، كأنهم تمنَّوا الرد وعدمَ التكذيب والكونَ من المؤمنين ، وهذا الوجه فيه إشْكَالٌ من جهة قوله تعالى [بعدُ](١) ﴿ وإنَّهم لكاذبونَ ﴾ وليس التمنى مما يصح فيه التكذيب أو التصديق ، لكونه غيرَ خبر(٢) ، وقد اعتذر بعضُهم عن سيبويه في هذا الوجه بأنَّ التكذيبَ راجعٌ إلى ما عَلِمَه الله من عقائدهم دونَ حقيقة التمنِّي(٣) ، وهذا مُمْكِنٌ ، على أنَّ بعضَهم يزعم أنَّ التمنيَ خبرٌ يصح فيه الصدقُ والكذبُ(٤) ، وهذا والله أعلم باعتبار ما عقدَه القلب من المعنى المعلَّق بالتمنى وما عليه الجُمْهورُ أظهرُ(٥) ، وأما نصب الفعلين فعلى إرادة مَعْنَى الجمع ، كأنهم قالوا : يا ليتنا يُجْمَعُ لنا الردُّ ، وعدمُ التكذيبِ ، والكونُ من المؤمنينَ ، وكلُّ ذلك مُنْسَحِبٌ عليه حكمُ التمني والقولُ في قوله تعالى : ﴿ وإنَّهم لكاذبون ﴾ على ما تقدَّم في أحدِ وَجْهَي الرفع ، فلا مَعْنَى لنقدِ ناقدٍ كلامَ سيبويه .

وأما قراءة نصب الثاني منهما مع رفع ما قبله ، فمن الناس مَنْ يقولُ : إنّه منصوبٌ بإضمارِ أنْ / باعتبارِ لا النافية ، كأنّهم قالوا : يا ليتنا ٢٢٢

---

(١) تكملة من " ح " و " ق " .
(٢) كذا قال ابن الضائع ٧٧/أ .
(٣) هو ابنُ السِّيدِ ، انظر إصلاح الخَلَلِ : ٢٥٥ ، وشرحَ ابن الضائعِ ٧٧/أ .
(٤) هو عيسى بن عمر . إصلاح الخلل : ٢٥٦ .
(٥) في " ق " " اكثر " .

نردَّ ونحن لا يجتمع لنا ٱلتكذيبُ وٱلكونُ من ٱلمؤمنين ، وهذا بعيدٌ من جهةِ ٱلمعنى ، لإنّ ٱلإخبار بٱمتناعِ ٱلتكذيب مع حصولِ ٱلإيمانِ غيرُ مفيدٍ ؛ لأنه معلوم بٱلضرورة أنَّ ٱلمؤمنَ غيرُ مكذِّبٍ ، وأنَّ ٱلمكذِّب غيرُ مؤمنٍ ، فلا معنىً إذًا لقولهم : ونحن لا يجتمع لنا التكذيب وٱلكونُ من ٱلمؤمنين ، فٱلأولى أنْ يكون منصوبًا بإضمار « أنْ » بٱعتبار ٱلتمني ، كأنهم تمنَّوا ٱلردَّ وألَّا يجتمعَ لهم ٱلتكذيبُ مع ٱلكونِ من ٱلمؤمنين ؛ أيْ ولا يكونوا مع حصول ٱلإيمان مكذِّبينَ ، أي تمنَّوا حصولَ ٱلإيمان وأنْ يحالَ بينَهم وبينَ ٱلتكذيبِ ، فتأملْ ذلك فإنَّ في ٱلموضعِ مجالاً للبحثِ،(١) وبٱلله ٱلتوفيقُ .

ثم قال : (وكذلكَ تقولُ : متى تخْرجُ فأخرجَ معَكَ)(٢) إلى آخره .

متى هاهنا ٱستفهامٌ يُرفعُ(٣) ٱلفعلُ بعدَها ، ولا يجوز جزمُهُ على أنْ يكونَ شرطًا إذا نصبتَ ما بعد ٱلفاء ؛ لأنّه إنَّ ذاك في حكمِ ٱلمفردِ ، وجواب ٱلشرط لا يكون إلَّا جملةً وٱلمعنىٰ مع نصبِ ما بعد ٱلفاء أنَّه ٱستفهم ٱلمخاطب عن تعيين زَمانِ خروجِهِ ٱلذي هو سببٌ في خروجِهِ معَهُ ، ولا إشكالَ في هذا ٱلمعنىٰ ، وأمّا رفع ما بعد ٱلفاء فعلى وجهين :

أحدهما : ٱلقطعُ مما قبلَه ، كأنّه قال : متى تَخْرجُ فأنا خارجٌ معك على كل حال ، ولم يجعل ٱلأول سببًا في ٱلثاني .

وٱلوجه(٤) ٱلثاني : أن يكون معطوفًا على ٱلفعل قبله مشتركًا معه في ٱلاستفهامِ ، فإنْ قلت : وكيف يستفهم ٱلمخاطَب عن فعلِ نَفْسِهِ ، فٱلجوابُ أنه مقيدٌ بقوله معك ؛ لأنه جعل خروجَهُ معه موقوفًا على خروجِهِ هو ، ولولا هذا ٱلمعنى لم يَصِحَّ ٱلتشريك ، وهذه ٱلمسألة تَنظُرُ إلى مسألة ٱلمسافرِ إذا وعَدَ قومًا على سفرٍ وجهةٍ تقصرُ فيها ٱلصلاة ، فخرج ينتظرهم ، فإنَّه لا يَقْصُرُ ما دَامَ في ٱنتظارهم ؛ لأنّ سفره موقوفٌ على سَفَرِهِمْ ، فكان غيرَ محقَّقٍ ولا معزومٍ عليه ، وٱلله تعالى أعلَم .

---

(١) انظر شرح ٱبن ٱلضائع ٧٧/أ .
(٢) الجمل : ١٩٤ .
(٣) في " ح " " لرفع " .
(٤) ساقطة من " ق " .

بَابٌ مِنْ مَسَـــائِل إِذًا [1]

اعلم أن إِذًا حرفُ جواب وجزاء [2] ، وهي أحدُ حروفِ نواصب الأفعالِ ،إلَّا أنَّها لا ينتصب المضارع بعدَها إلَّا بثلاثةِ شروط . [3]

أحدها : أن تكون أوَّلًا ، والثاني أن يكونَ الفعل بعدهـــا مُسْتَقْبَلًا ،والثالث :ألَّا يُفصَلَ بينهما إلَّا بالقسم ،والنداء ، و "لا " ،فــإِنَّ الفصل بهذه كلِّها أو ببعضِها كَلَا فَصْلٍ ، فإِنْ كانت غيرَ أول وَجَبَ إِهمالها إلَّا مَعَ الواو والفاءِ من حروف العطفِ ، فالإعمال [4] والإهمال [5] جائزان [6] مع هذين الحرفين كقوله تعالى ﴿ فَإِذًا لا يؤتون الناس نَقِيرًا ﴾ [7] ، ﴿ وإذًا لا يلبثون خلفك إلَّا قليلا ﴾ [8] قال سيبويه : وفي بعض المصاحف ﴿ وإِذًا لا يلبثوا ﴾ بالنصب [9] ، فإِنْ كان الفعلُ الــذي بعدَها حالًا في المعنى وَجَبَ إهمالُها كقولك [10] لمن يحدِّثك حديثًا : إذًا أَظُنُّك صادقًا ، لأنَّك إنَّما أخبرتَهُ بصفةٍ حاضرةٍ ،وإنَّما اشتُرِطَ فيـه الاستقبالُ ،لِأَنَّ هذا الشرطَ لازمٌ لِكُلِّ واحدٍ من النواصِبِ ،فلم يلحـــق بها إلَّا بحصول هذا الشرطِ ، فَإِنْ فُصِلَ بينَهما وبينَ الفعل بغير القسم والنداء و [11] "لا " وجب إِهْمالُهَا إلَّا بالظرف والمجرور [12] ، فإنَّ ذلـك

---

(١) اختلف في كتابه "إذًا " ؛ فمنهم من يكتبها بالنون ،ومنهم من يكتبها بالألفِ والأكثرالنون ،انظر المسائل في رصف المباني ،والجنـــي الداني وشرح ابن عصفور ٢/ ١٧٠ .

(٢) كذا قال سيبويه ٤/ ٢٣٤ ،وانظر شرح ابن عصفور ٢/ ١٧٠ والجني الداني ٣٥٧ .

(٣) الكتاب ٣/ ١٢-١٣ ، ١٦ ،والجنَى الدَّاني : ٣٥٥ ،وانظر شرح ابن عصفور ٢/ ١٧٢ ،وشرح ابن الضائع : ٧٨/أ .

(٤) في "ح " "فَإِنَّ الإعمال " . (٥) ساقطة من "ق ".

(٦) في "ق " "جائز " بالافراد . (٧) النساء : ٥٤ .

(٨) الإسراء : ٧٦ .

(٩) الكتاب : ٣/ ١٣ ،والنصب قراءة أبيٍّ وعبدالله بن مسعود .البحرالمحيط ٦/ ٦٦.

(١٠) في الأصل "قوله ". (١١) في "ق " "أولا ".

(١٢) في "ق " " او المجرور ".

مُغتَفَرٌ عندَ ٱبن عصفور (١).

مسألة : إذا ٱجتمعَ ٱلشرط وٱلقسم وإذًا ،وجب إهمالُهـــا وكان ٱلحكم للمتقدِّم (٢- ٢) من ٱلشرطِ وٱلقَسَم ،وكذلك إذا ٱجتمعت مع ٱلشرط ؛ لأنها إنْ كانَتْ أولاً حصلَ ٱلفصل بٱلشَّرْطِ ،وإنْ كان ٱلشـــرطُ أولاً حصَلَ توسطُهَا هي ،فإنِ ٱجتمعت معٱلقسمِ فَإِنْ تَقدَّم ٱلقســـمُ وَجَبَ إهمالُها لتوسطِهَا ،وإنْ تَقَدَّمتْ هي فوجهانِ:إعمالُها لتقدُّمِها وَعَدَمِ ٱلاَعتداد بهذا ٱلفصلِ وإهْمَالُهَا ٱعتبارًا بٱلفصل بٱلقسم عند بعض ٱلعـــر ب ، وأمّا ٱلبيت ٱلذي أَنْشَدَ ٱلشيخ أبوٱلقاسم في هذا ٱلباب (٣) ، ففيـــه ٱجتماع ٱلقسم وٱلشرط وإذًا ،ولمَّا كان ٱلقسم هوٱلمتقدِّمَ كانَ ٱلجوابُ لـــه وأغنى عن جوابٱلشرطِ ، ولذلك أُهملَ إذًا ،وهذا كلُّه ظاهِرٌ.

مسألة / : إذا توفرت شروطإعمالها كان إعمالُها من بـــاب ٢٢٣ ٱلواجبِلا من بابِ (٤-٤) ٱلجائز على ظاهِرِ (٥) قولِأبي ٱلقاسِـــمِ ، وذكر سيبويهِ أنَّ بعضَ ٱلعرب يُلْغِيهَا إذْ ذَاك (٦) ؛ فمن ٱعتبر هـــذا فجائزٌ (٧) أَنْ يجعلَ إعمالَها من بابِ (٨- ٱلجائز على معنى ٱلاَعتـــداد بهذه ٱللغةِعلى قِلَّتِهَا ،وجائزٌأن يَجْعَلَ إهْمالَها من باب -٨) ٱلواجـــب على عَدَمِ ٱلاَعتداد بهذه ٱللغة وَنُدورِهَا.

مسألة : المشهور في "إذَنْ"ما ذكرناه من كونها إحْدَى ما يَنصِبُ بنفسه ،وحكى سيبويهِ عن ٱلخليلِ أَنَّها تَنصِبُ بإضمارِأَنْ (٩) كما تنصِـــبُ

---

(١) انظر مذهبابن عصفور في ٱلجَنَى الداني ٣٥٦.

(٢-٢) في "ح" "وكذلك ٱلحكم المتقدم".

(٣) البيت هو : لئن عادلي عبد ٱلعزيز بمثلِهَا وأُمكنَنِي مِنهَا إذًا لا أُقيلُها

(٤-٤) ساقطة من "ح".

(٥) ساقطة من "ح".

(٦) الكتاب : ٣/١٣، ١٦.

(٧) في "ح" "الجائز.

(٨-٨) ساقط من "ح".

(٩) ساقط من "ح".

حتى كذلك ، وردّه سيبويه بأنّه لو كان كذلك لم يشترط فيها التقديم فكنتَ تقول : زيدٌ إذَنْ يكرمك ، لأنّ النصب على قوله : إنّما هو بأَنْ مضمرةً فلا معنى لاشتراط تقديمها (١) ، وحُكي عن بعضهم: (٢) أنّ أصلها "إذْ أنْ" فإذْ (٣) ظرفُ زمانٍ و "أنْ" حرفٌ ينصبُ ثم سُهِّلَ بالنقلِ والحذفِ على القياس ، فصار إذَنْ ، وهذا غيرُ مستقيمٍ من غيرِ وجهٍ ، لأنّ هذا الظرفَ لا يَخْفِضُ المفردَ ، ويَلْزمُ عليهِ أنْ يكون قولُكَ إذًا أكرمَك غيرَ كلامٍ ، لأنّه في تقديرِ مضافٍ ومضافٍ إليه ، ويلزم عليه أيضًا أنْ يكون الزمان الماضي ظرفًا للفعلِ المستقبلِ ، وهذا محالٌ ، وبالله التوفيق .

---

(١) الكتاب : ٣/١٦ وحكايةُ سيبويهِ عن الخليل لم يَسْمَعْها سيبويهِ من الخليل ، وإنّما نقلها بعضُهم إلى سيبويه .

(٢) ذهب إلى ذلك الخليل في أحد قوليه ، الجني الداني : ٣٥٧ .

(٣) في "ح" " إذْ " بدونِ حرفِ عطفٍ .

باب من مسائل أن الخفيفة الناصبة للفعل

الغرض بهذا الباب إعطاء الفرق بين أن الناصبة للفعل وأن الخفيفة من الثقيلة، وبيان ذلك : أن الأفعال على ثلاثة أقسام : قسم يراد به التحقيق وثبات الأمر كعلمت وتيقنت، وقسم بعكسه كتمنيت وأردت، وقسم متردد بينهما كظننت وحسبت، فإن تقدم على حرف "أن" ما يراد به العلم والتحقيق وثبات الأمر فهي مخففة من الثقيلة ليس غير (١) كقولك : علمت أن سيقوم زيد، وتيقنت أن لا يخرج عمرو، وإن تقدم عليه العكس فهي الناصبة للفعل ليس غير (٢) كقولك : أريد أن تقوم، وأتمنى أن تخرج، وعسى أن يذهب زيد، وإن تقدم عليها القسم الثالث جاز الأمران كقولك : ظننت أن لا يقوم زيد رفعاً في المضارع ونصباً وذلك أن الظن موضوع للتردد بين معتقدين، فلذلك كانت بعدها على الوجهين (٣)، وقد قرئ ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾ (٤) رفعاً ونصباً.

فصل : ثم لما كانت أن المخففة من الثقيلة من عوامل الأسماء والأصل في عوامل الأسماء امتناع مباشرة الأفعال، أرادوا ألا تباشر الأفعال مخففة كما لم تكن تباشرها مثقلة، فلم تخفف إلا بشرط العوض، وبسط ذلك أن تقول إذا خففتها فلا يخلو أن تعملها لفظاً أو معنى دون لفظ، فإن أعملتها لفظاً كان الحكم على ما كان عليه، وهي مثقلة كقولك : أعجبني أن زيداً قائم، وإن أهملتها لفظاً فإنها معملة معنى لا بد من ذلك، ولا يخلو حينئذ أن يقع بعدها جملة اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية

---

(١) في "ح" و"ق" "لا غير"، والمثبت من الأصل وكتب فوقها في الأصل "صح".

(٢) في "ح" و"ق"، وانظر المغني : ٤٢، الجنى الداني : ٢٣٨، ورصف المباني : ١١٢.

(٣) في "ق" "على وجهين".

(٤) المائدة : ٧١، والرفع قراءة أبي عمرو، وحمزة والكسائي، والنصب قراءة الباقين. حجة القراءات : ٢٣٣.

لم يلزم العوض كقوله تعالى ﴿ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾ (١) المعنى معنى المثقلة ، فإن كانت الجملة فعلية ، فإن كان الفعل ماضيا كان في النفي بما كقولك : علمت أن ما قام زيد ، وفي الإيجاب بقد كقولك : علمت أن قد قام زيد ، ومن هذا عند سيبويه قوله تعالى : ﴿ وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ﴾ (٢) وفيها وجه آخر وهو أن تكون حرف عبارة (٣) وتفسير ، وكلاهما في الكتاب. (٤)

فإن كان الفعل مضارعا ، كان في النفي بـ "ما" إن أريد به الحال ، وبـ "لا" إن أريد به الاستقبال ، وفي الإيجاب بحرف قد كقولك : علمت أن قد يقوم زيد ، وهذا كله إذا كان الفعل متصرفا لا يراد به الدعاء ، فإن كان غير متصرف أو مرادا به الدعاء تعذر العوض (٥) كقوله تعالى : ﴿ وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم ﴾ (٦) ﴿ والخامسة أن غضب الله عليها ﴾ (٧) والله أعلم.

ثم قال : (كقولك : علمت أن يقوم زيد) (٨) إلى آخره.

كذا وقع في جميع النسخ / دون عوض ، والصواب لزوم العوض ، ٢٢٤

---

(١) يونس : ١٠.
(٢) الصافات : ١٠٤ ، ١٠٥ . وانظر المسألة في الكتاب : ٣/ ١٦٣.
(٣) في "ق" "عبره".
(٤) في "ق" "الكتب" خطأ وانظر المسألة في الكتاب : ٣/ ١٦٣ ، وانظر رصف المباني : ١١٦ ، والجني الداني ٢٣٩ ، وأنكر ابن هشام هذا القسم تبعا للكوفيين قال : إنه إذا قيل : كتبت له بأن قم لم يكن معنى " قم " نفس " كتبت " كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد ، أي ذهب ، ولهذا لو جئت بأي في مكان " أن " في المثال لم تجده مقبولا في الطبع ".
المغني : ٤٧ - ٤٨ .
(٥) هذه الأحرف عوض لأنها سادة مسد اسم " أن " المخففة ، الملخص ٢٤٠.
(٦) الأعراف : ١٨٥.
(٧) النور : ٩ .
(٨) الجمل : ١٩٧.

فكان ينبغي أن يقول : علمت أنْ سيقومُ زيدٌ إنْ كان موجبًا ،أو علمت أنْ لا يقومُ زيدٌ إنْ كان منفيًّا (١) ،فجاء بعض الناس وقال : إنَّما قاله بغير عوض ، لأنه (٢) إنَّما (٣) أراد به الحال في مَسَاق الإيجاب ، ولا يتأتى حصول ذلك المعنى إلَّا بالتجريد من العوض ، فَاضْطَرَّه المعنى إلى ذلك ، وهذا توجيهٌ ضعيفٌ ؛ لأنَّ [هذا] (٤) المعنى حاصلٌ مع ما هو مذكور فيما يصح أنْ يكون عوضًا ،وهو حرفُ قد ،ألَا ترى أنَّه لو قال : علمت أنْ قد يقومُ زيدٌ لكان ذلك المعنى حاصلا ،وهذا الحرف يستعمل فيما يراد به الحال كقول امرىء القيس : (٥)

كذبت لقد أُصْبِي على المرءِ عِرْسَهُ ... وأَمْنَعُ عِرْسِي أَنْ يزنّ بها الخالي

فأُصْبِي في هذا الموضع يراد به الحال ،ولا بُدَّ ،وهو كما ترى مقرون بحرف قد، فقد ظهر ضعف ذلك (٦) التوجيه ، والأولى أنْ يُقَال في ذلك : إنَّ كَلَامَهُ إنَّمَا (٧) هو في تصوير المسألةِ ،وذلك لزومُ رفع الفعل المضارع بعدَ أنِ المخففةِ من الثقيلة ،وأمَّا لزوم العوض فأمرٌ ثانٍ عن تصوير المسألة حتى لو قيل له : هلا جئت بالعوضِ لَقَالَ : العوضُ لا بدَّ منه ،وليس كلامي إلَّا في صورةِ رفعِ الفعل بعدَ هذا الحرف المخصوص ،وهذا كثير الدَّوْر في ألفاظ العلماء من ذلك قول الأستاذ في القوانين : وتقول في دَلْوٍ دُلَيّ ،فصَغَّره كما تَرَى بغير عَلَامةٍ ،والمعروف فيها التأنيث ، وإنَّما قال

---

(١) انظر إصلاح الخَلَل : ٢٥٨ ، وشرح ابن الضَّائع : ٨٠/ ب .
(٢) في الأصل " لأنها " .
(٣) في الأصل " لأنَّما إنَّما أراد " خطأ وفي " ح " " لأنه أرادَ " والمثبَتُ من ق .
(٤) زيادة من " ح " .
(٥) البيت في ديوانه : ٢٨ ، والخصائص : ٣/ ٢٠٦ ،ويزن : يرمى ويتهم بها الخالي .
(٦) في " ق " هذا .
(٧) "انما" ساقطة من " ق ".

ذلك الأستاذ كذلك (١) ،لأنّ كلامه إنّما هو في صورة التغير وأما إلحاق العلامة فأمرٌ ثانٍ عن معرفة صورة التصغير ، وكذلك صاحب الدرّة في تصغير عصا عُصَيٌّ (٢) ،والتوجيهُ كما تقدّم في قول الأستاذ ،وهذا أسهل ،لأنه في النظم يجوز فيه تذكير المؤنث غير الحقيقي ،ومن ذلك أيضًا مسألة سيبويه في باب الاشتغال في نحو : زيدٌ ضربته وعمرًا كلمته إذا عطفتَ على الصغرى في مأخذ القاضي ، فهذا التوجيهُ أقربُ لِمَا أراده أبو القاسم ،والله أعلم .

قوله : (لأنّ الظّنّ في كلام العرب يكون بمعنى العلم (٣)) .

هذا كما ذكر إلّا أنّه إذا كان بمعنى العلم ،كان حكمه حكم علمت ،ولا بدّ ،وإنّما كلامنا في الظن إذا كانَ على أصله من ترجيح أحد الطرفين ،وأما بيت دُرَيد بن الصّمّة (٤) :

* فقلتُ لهم ظُنُّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ * البيت

فأدخله شاهدا على أن الظّنّ بمعنى اليقين ،ومعناه : فقلت [لهم] (٥) أيقنوا بِألفَيْ مُدَجَّجٍ ،لِأنّ اليقينَ هنا أبلغُ في الترهيب والحَمْلُ على الاستعداد من التنبيه على الترجيح ،فمِنْ ثَمَّ صَحَّ الاحتجاج بهذا البيت، والله أعلَم .

---

(١) ساقطة من " ق " .
(٢) انظر شرحها لابن القوّاس : ١٢١٢/٢ .
(٣) كذا في جميع النسخ وفي الجمل: ١٩٨ " لأنّ الظّنّ في كلام العرب قد يكون في معنى العلم ".
(٤) تمام بيت دُرَيد : * سَرَاتُهم بالفارسيّ المُسَرَّد *
والبيت من قصيدة لدريد في الأصمعيات : ١٠٥-١١٠ ،والمحتسب : ٣٤٢/٢ ،الجمل : ١٩٩ ،والحلل : ٢٦٧ . وانظر تخريجات له أخرى هناك .
(٥) تكملة من " ح " .

وأما إعرابُ هذا آلبيتِ فَعَلَى ما يذكر إنْ شاءَ آللَّهُ ، فأمَّا آلباءُ في قوله بالفي فظرف للظن كما تقول : ظننت بزيدٍ ،أيْ جعلته موضعَ ظني (١) . كذا قال سيبويهِ ،وأمَّا سَرَاتُهم فيحْتَمِلُ أمرين :

أحدهما أنْ يكون رفعًا بآلابتداءِ خبره في آلباء بعدُ ،(٢) وآلوجهُ آلثاني أنْ يكون رفعًا بمُدَجَّجٍ سواءً كانَ آسْمَ فاعل أو آسْمَ مفعول ،وآلمدَجَّجُ آلتامّ آلسلاح ،ويختلف آلمعنى بآختلاف آلإعراب ،فآلمعنى على آلأول أنَّ كل واحدٍ [- واحدٍ -] (٣) من آلألفين تامُّ آلسِّلاحِ ، فقد دخل في آلجملة سراتهم (٤)، فيكون تخصصهم بعدَ آلذِّكر (٥) من باب آلتجريد على جِهَةِ آلتضخيم كقوله تعالى ﴿ من كان عدوًّا لله وملائكته ورسله وجبريل و ميكائيل ﴾ (٦) وهو باب واسعٌ في كلام آلعربِ ،وأمَّا آلإعراب آلثاني فيقتضي أنَّ ذلك مخصوص بالسَّرَاةِ دون كل واحدٍ واحدٍ من آلألفين ،لأنَّ سَرَاتَهُم أشْرافُهم وزعماؤهم ،وهذا ظاهر ، إلَّا أنَّهُ يحكى عن آبن (٧) أبي آلعافية أنه أوجبَ رفعَ سَرَاتِهم بآلابتداء وَمَنَعَ آرتفاعه بمُدَجَّجٍ مطلقًا .

قال : لأنَّ آلمسألةَ حينئذٍ من بابِ آلصفة آلمشبَّهَةِ بآسم آلفاعل ، ولا تجوز مسألة من تلك آلمسائل إلَّا حيث تجوزُ صاحبتُها ،فإنْ تعذَّرت إحدَى تلك / آلمسائل منعتَ آلبواقيَ جُمْلَةً ؛وبيانُ ذلك أنَّكَ لو نقلتَ آلضميرَ ٢٢٥

------ ----------

(١) انظر شرحَ آبنِ آلضائع ٨٠/ب .
(٢) ساقطة من " ق ".
(٣) تكملة من "ح" و"ق" .
(٤) هذا تفسير آبن خروف في شَرحِ آبن الضائع ٨٠/ ب .
(٥) في "ق" "بالمذكر".
(٦) البقرة : ٩٨ ، المثبت في آلمُصْحَفِ "مكال" وهي قراءة أبي عمرو ، وحفص وآلمثبت هنا هي قراءة نافع بهمزة مختلسة ليس بعدها "يا" كأنه كسرة آلإشباع . حجة آلقراءات : ١٠٨ .
(٧) ساقطة من "ق".

المخفوض بالسراة واضمرته في مُدَجَّجٍ لوجب جمعه لِتَحَمُّلِهِ ضميرَ الجماعة ، فكنت تقول بألفيّ مدججين سَرَاة ، وهذا لا يجوز ، لأنّ الألف وما تكرر منه لا يُفَسَّر بجمعٍ (١) ، وإنَّما يفسَّر بواحدٍ مخفوض ، فلمَّا كانَ أمرُ المسألة يؤول إلى هذا المحظور وجَبَ امتناعُهُ جُمْلَةً ، فهذا هو السببُ الذي أوْجَبَ عنده رفع سَرَاتِهِم بالابتداء دونَ أن يكونَ مرفوعًا بما قَبْلَهُ ، هذا حاصلُ قوله ؛ والقولُ في ذلك : أنَّ هذا الأصلَ الذى أصَّلَهُ غيرُ لازمٍ ، ولا مُسَلَّمٍ ؛ لِأنَّ كُلَّ مسألةٍ لها حكم نَفْسِهَا ، والامتناع والجوازُ مربوطانِ بوجود المانع والمجوِّز. فما صَحِبَهُ المانعُ امتنع ، وما صَحِبَهُ المجوِّز جَازَ ، فأنتَ إذا رفعتَ سَرَاتهم بما قبله لم يكن في لفظِه مانعٌ وإذا نقلْتَ الضميرَ على طريقةِ ما تفعله في باب الصفة المشبَّهة امتنَعَ ، فوجب أن يكون لكل مسألة حكمُ نفسها ، هذا هو الأصلُ ، وأمرٌ آخر وهو أنَّ الأصل في الألفِ أنْ يفسَّر بجمعٍ مخفوض ، فلا يبعد أنْ يأتيَ ذلك على الأصلِ المرفوض مُنَبِّهَةً على الأصلِ ، وعلى ذلك قراءة من قرأ ﴿ ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين ﴾ (٢) على الإضافة فإذا جاء ذلك صريحًا فكيف يمتنع ارتفاعُ سَرَاتهم بما قبلهُ على توهم ما جاء صريحا ؟ ! فهذا من ابنِ أبي العافيةِ كما تَرَى على إمامَتِهِ ورُسُوخِ قَدَمِهِ في هذا الفَنِّ (٣) ، وبالله التوفيق .

---

(١) في الأصل " بجميع ".

(٢) الكهف : ٢٥ وهي قراءة حمزة والكسائيِّ بإضافة ثلاثمائة إلى سنين ، وكان حق ذلك — على ما يقول قوم من النحاة — أنْ تُمَيَّزَ المائة بمفرد فيقول ثلاث مائة سنة . انظر حجة القراءات ٤١٤ .

(٣) هذه المسألة التي ساقها حول البيت استفادها من ابن الضائع في شرح الجمل : ٨٠ - ٨١ ، أو من ابن خروفٍ . إلَّا أنها عند ابن الضائع أكثر وضوحاً واستشهاداً . فكان عليه أنْ يعزو ما اعترض به على ابن أبي العافية وما اختاره لمن قال به قبله ، وهو الإمام أبو الحسن بن خروف رحمه الله .

بابُ أفعالِ المقاربــــة

أفعالُ هذا الباب على ثلاثةِ أقسامٍ (١):

أحدُها: لمقاربةِ الفعلِ في الوقوع، وهو كاد، وكرب (٢)؛ لأنك إنّما تقول: كادَ زيدٌ يدخلُ المدينةَ إذا أشرفَ عليها ولم يدخُلْ.

والثاني لمقاربةِ الفعلِ في الرجاء، وهو: عسى، وأوشك وذلـــك أنّك تقول: (٣) عسى زيدٌ أن يحجَّ [وهو] (٤) لم يبرحْ من مكانــه بعدُ، وإنّما قربَ ذلك في رجائك.

القسم الثالث: للأخذِ في الفعل والشروع فيه، وذلك: جعلَ، وأخذَ، وأنشأَ، وطفقَ، لأنّك تقول جعلَ زيدٌ يقرأ بعدَ أخذِه في القراءة، وشروعِه فيها، فهذه الأقسام الثلاثة لا تكون أخبارها إلّا بالأفعـــال المضارِعة المسنَدَةِ إلى ضمائرِ أسمائِها غالبًا، ويلزم تجريد القسم الثالث من حرْف أنْ لتدافُعِ الحالِ والاستقبالِ؛ لأنّ الشروعَ فيه حالٌ، والمصحـــوبَ بـ "أنْ" (٥) مستقبَلٌ، فلَزِمَ التدافُعُ، فلم يجُزْ لذلكَ مطلقًا، وأمّا الأوّلُ فتجريده من حرف أنْ هو الصوابُ؛ (٦) لقربِه من زمانِ الحالِ وما قرُبَ من الشيء أُعطي حكمَه، وقد يأتي مصحوبا بأن اعتبارًا بأنه لم يقع بعدُ (٧)، وأكثر ما يكون ذلك في الشعر، وأما القسم الثاني فعكسُ الأولِ على ما ذُكِرَ، واللّه أعلم.

---

(١) في "ق" افعال المقاربة على ثلاثة أقسام.

(٢) "كرب" بفتح الراء وكسرها، والفتح أفصحُ، شرح ابن مالك على التسهيل ١/ وهمع الهوامع: ٢/١٣٢. وزعم بعضهم أنّها من أفعال الشروع، انظر شرح ألفية ابن معطي: ٨٩٩، وهمع الهوامع: ٢/١٣٢.

(٣) في "ق" "لأنّك تقول".

(٤) زيادة من "ق".

(٥) في الاصل «أل» خطأ.

(٦) في "ح" و"ق" "الباب".

(٧) في "ح" "بعده".

فصل : اختلف الناس في حكم " عسى " على أربعة مذاهب.(١)

أحدها أنها في معنى قَرُبَ مطلقاً ،فإن باشرها "أنْ" مع الفعل كان ذلك فاعلاً بها ،وإنْ تراخى عنها كانَ مرفوعَ المحلّ على البدل من مرفوعها .(٢)

والثاني : أنها في معنى قاربَ مطلقاً ،وموضعُ أنْ مع الفعل نصبٌ على المفعولية بها مطلقاً باشرها أوتراخى عنها .

والثالث أنها في معنى قَرُبَ إنْ وليها حرفُ " أنْ " وفي معنى قاربَ إنْ تراخى عنها ، فـ"أنْ" مع الفعل فاعلٌ بها إنْ باشرها ،ومفعول بها إنْ تراخى عنها .

والرابع أنها من نواسخ الابتداء ،فأمّا الأول فمردودٌ من جهتين :

إحداهما : لزوم البدل على أصل مذهبه فيما إذا تراخى عنها حرفُ أنْ .

والجهةُ الثانية : ظهورُ المنصوبِ في الموضع ،ولو كان في موضع رفع على أصل مذهبه لظهر فيه الرفع دونَ النّصب(٣) ؛ فدلّ هذا على فسادِ هذا القولِ .

وأما الثاني فيبطُل بقوله تعالى ﴿ وعسى أنْ تكرهوا شيئا وهو خير لكم ﴾(٤) إذْ لا يتصوّر في هذا الموضع أنْ يكون موضعُ أنْ مع الفعل نصبا على المفعولية بعَسى ؛لأنّ ذلك إنّما كانَ(٥) يكون على أنْ تكون

---

(١) انظر هذه المذاهب في شرح الألفية للشاطبي : ٣٩٧-٣٩٨.

(٢) حكاه بعض المتأخرين عن الكوفيين . شرح ألفية ابن معطي : ٩٠١/١ والتذييل والتكميل : ٢/ ١٨١/أ ،ومنهج السالك : ٦٩/١.

(٣) ظهور النصب مثل "عسى الغُوَيْرُ أبؤسًا " فأبؤسًا منصوب .

(٤) البقرة : ٢١٦ .
وانظر شرح الجمل ٢/١٧٧-١٧٨.

(٥) ساقطة من " ق ".

مسندةً إلى ضمير ٱلمخاطَبينَ ، وقال به (١) ٱبنُ عصفور ، وهو غلطٌ على ٱلقاعدةِ في وجوب إبراز / ضمير ٱلمخاطَبِ ٱلمسنَدِ إليه ٱلفعلُ ٱلماضي مطلقًا ؛ ٢٢٦
أي مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا (٢) ، فتعين كونُها (٣) ، ها هنا بمعنَى قَرُبَ .

وأما ٱلثالث؛ وهو ٱلتفصيل فهو أجودها وقال به ٱلأستاذ ، ويعزى لأبي ٱلعباس ٱلمبرّد (٤) ، وهو ظاهر أبي ٱلقاسم ها هنا ، وأما ٱلقول بأنها من نواسخ ٱلابتداءِ فإنّه منقود بما يلزم عليه من ٱلإخبار بٱلمعنَى عن ٱلعَيْنِ إنْ كان حرفُ أنْ مع ٱلفعل في تأويل ٱلمصدر ، ويجاب عن هذا ٱلإلزام بأنَّ حرفَ أنْ ها هنا إنَّما جيء به تنبيهًا على ٱلتراخي ٱلموضوعِ له بابُ عَسَى ، فليس ٱلفعلُ معها ها هنا مؤولاً بٱلمصدرِ ، كما لم يكن مؤولاً به في خبر " لعلَّ " نحو قوله عليه ٱلسلامُ " لعلَّ بعضَكم أنْ يكونَ ألحنَ من بعضٍ (٥) " فكما لا يتصوَّرُ ها هنا تأويلُ أنْ مع ٱلفعل بٱلمصدر ، فكذلك في مسألتِنا ، وينبغي أنْ يكونَ هذا أجودَ ما يؤخذ عليه هذا ٱلفعلُ من جهةِ أنّه لا يقتضي مفعولاً به ، فوجب حَمْلُه على أنْ يكون من جُملةِ ٱلنواسخِ ، ويدل (٦) على ذلك أيضًا أنَّ هذا ٱلفعل ٱلذي دخلت عليه " أنْ " قد يُجرَّدُ منها فيتعين حينئذٍ جعلُهُ خبرًا ، لأنَّ ٱلفعلَ لا يكونُ مفعولاً ، وٱللّه أعلمُ .

---

(١) في " ح " " بها " وفي " ق " " وقاله ٱبنُ عصفور .
(٢) في ٱلأصل " مفردًا ومثنًّى ومجموعًا " .
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) انظر مذهب ٱلمبرّد في شرح ٱبن ٱلضائع : ٢/٨٢/ب.
(٥) في " ح " و" ق " " لعل بعضكم أن يكون ألحنَ بحُجّتِهِ من ٱلآخر" وفي " ق " من بعض .
(٦) في " ق " " ويدلك " .

عبارة أخرى : الجواب عن ذلك الإلزام أنه يجب أن تكون عسى من نواسخ الابتداء وإنْ كان الفعلُ بعدَها مقروناً بحرف " أنْ " كما هي كذلك باتفاقٍ إذا كانَ مُجرَّدًا منها ،ولا ينبغي أن تكونَ من قبيلِ ما لا يَتعدَّى إلى مفعول ،لأنها لا تقتضيه من جهة المعنى ،ولما يلزم عليه عند بعضهم من الإخبار بالمعنَى عن العَيْنِ ، فإنَّما كانَ يلزم ذلك لو قدّرناه معها بلفظ المصدرِ ،ولا نقول بذلك ؛ لأنَّ دخولَ هذا الحرف إنَّما هو لمعنًى غير هذا وهو التنبيه على التراخي ،ألا تَرىٰ أنَّ لعلَّ قد وَقَعَتْ أنْ مقرونةً بخبرِها ،ولا يصح تقدير المصدر هنالك ،وكذلك هذا ، وهو ظاهر إذا وَلِيَها الاسم وبعدَهُ أنْ مع الفعل ،فأمّا إذا وَلِيَها أنْ والفعل فإنَّها حينئذٍ مقدَّرةٌ مع الفعل بلفظِ المصدرِ ،ويكون موضعُهُما مع الفعلِ رفعًا بأنهَّ اسمُها ،ويكون سَادًّا مَسدَّ خبرها لتضمنه الخبرَ والمخبرَ عنه كما تقول ذلك في أنَّ المثقَّلةِ إذا وقعت معمولةً لناسخ يتعدَّى إلى مفعولين كقولك : علمتُ أنَّ زيدًا قائمٌ ، ألا ترىٰ أنَّها مصدريةٌ سَادَّةٌ مَسَدَّ مفعولَيْ عَلِمْتُ ،لتضمنها الخبرَ والمخبرَ عنه ،وهذا ظاهرٌ وبالله التوفيق .

ثم قال : (فإنْ قدّمتَ «أنْ»فقلتَ : عَسَىٰ أنْ يقومَ زيدٌ كان موضعها رَفعًا) [(١)] إلى آخره .

إنَّمَا جعل عسى في الآية بمعنى قرُبَ [(٢)] ،لأنه لا يتصوَّر عنده أنْ تكون بمعنَىٰ قَارَبَ ،لما يلزمُ عليْهِ منَ الفصل بين أثناءِ صلَةِ " أنْ " ،كذا قال بعضهم [(٣)] ،واحتج بذلك على مَنْ زعم أنَّهَا بمعنَىٰ

---

(١) الجمل : ٢٠٠ .

(٢) الآية هي ﴿ عسى أن يبعثك ربُّك مَقاماً محموداً ﴾ الإسراء: ٧٩ .

(٣) هو ابن باب شاذ ،انظر شرح الجمل له ٤ ١٢٢/ب بترقيمنا ، وانظر شرحَ ابنِ عصفور ١٧٨/٢ والإشارة إلى ابن بابشاذ وقعت في هامش " ق " .

قارب على كل حال ،وذلك لازم من جهة أنه يجوز في المسألة وجه آخر ،وهو أن تكون المسألة من باب إعمال الثاني وإضمار الفاعل في الأول ، فتكون إذ ذاك بمعنى قارب ، فتكون أن مع الفعل [بتأويل المصدر](١) في موضع نصب بعسى ،وإنما لزم(٢) أن يكون المرفوع بعد أن يبعثك إنما ارتفع بيبعثك ؛ لأن مقامًا لا وجه له إلا التعلق بيبعثك ،فلو كان المرفوع بعد يبعثك مرفوعًا بعسى للزم فيه ما قلنا به من الفصل بين أثناء الصله والموصول .

ثم قال : (وأما قوله عز وجل ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾(٣) تأويله لم يرها ولم يكد(٤) ،أي لم يرها(٥) ولم يقارب رؤيتها) .

إذا دخل حرف النفي على كاد كان ذلك على وجهين :

أحدهما : أن يقتضي نفي الفعل ونفي مقاربته ،وهو مقتضى ما قاله أبو القاسم في هذه الآية الكريمة .

والوجه الثاني :أن يكون لنفي المقاربة دون نفي الفعل ،وهو مقتضى الآية الأخرى ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾(٦) وهذا أكثر الوجهين استعمالًا ،وتحقيق ذلك أنك إذا نفيت الشيء وكان له ضدان لم يتعين إثبات أحدهما بعينه ، بل يكون ذلك على وجه الاحتمال حتى يقترن بأحدهما ما يوجب إثباته ،وذلك أنك إذا قلت : ما كاد زيد يفعل كذا ، فإن النفي واقع على المقاربة التي دلت عليها(٧) كاد ،ولهذه المقاربة ضدان.

---

(١) زيادة من "ح" .
(٢) في "ق" "يلزم".
(٣) الجمل : ٢٠١ - ٢٠٢ والآية من سورة النور : ٤٠ .
(٤) "لم يكن" ساقطة من "ق".
(٥) في "ق" "يراها" خطأ.
(٦) البقرة : ٧١ .
(٧) في "الأصل" عليه .

أحدهما : المباعدة ، والآخر : مماسة الفعل ومباشرته ، فإن اقترن بالكلام ما يقتضي إثبات المباعدة جاء من ذلك مقتضى (١) ما قاله أبو القاسم في الآية الأولى ، وإن اقترن به ما يقتضي إثبات الضد الثاني ، وهو مماسة الفعل ومباشرته جاء منه ما اقتضته / الآية الثانية ، وهذا ٢٢٧
هو الوجه الكثير في الاستعمال ، فتدبر ذلك فإنه تحقيق في الموضع (٢) ، والله أعلم .

وأما قول رؤبة : (٣)

* قد كاد من طول البلى أن يمصحا *

فأدخله شاهداً على تشبيه كاد بعسى لقرب ما بينهما في المعنى كما تشبه (٤) عسى بكاد ، فيكون إسقاط أن مع عسى وإثباتها مع كاد تنبيهاً على هذا المعنى ، وقوله أن " يمصحا " معناه يدرس ويذهب ، مصح الظل إذا انتقل ، ومصح المنزل إذا درس وذهب أثره ، ويقال مسح بالسين ، ومعناه الانملاس قريب من هذا المعنى يصف منزلاً قد خلا من أهله وأقفر .

وأما قوله : (جعل زيد يقول كذا وكذا) (٥) فظاهره أن الحكم واحد ، وليس كذلك ، لأن جعل ، وأخذ ، وأنشأ ، وطفق للأخذ في الفعل والشروع فيه ، وحرف أن مخصوص بالاستقبال ، فلا مدخل له في هذا الموضع ، ولا يصح ذلك .

مسألة : إذا قلت : زيد عسى أن يقوم ، فإن " أن (٦) يقوم "

---

(١) ساقط من " ق " .
(٢) انظر المسألة في شرح ابن الضائع ٨٣/ب فقد ذكر الوجهين دون التحقيق الذى ذكر هنا .
(٣) هذا البيت ينسب لرؤبة وليس في ديوانه كذا قال في الحلل : ٢٧٤ ، وهو في ملحقات ديوانه ٧٢ ، وهو من شواهد الكتاب : ١٦٠/٣ ، والمقتضب ٧٥/٣ ، والجمل : ٢٠٢ ، وشرح المفصل ١٢١/٧ ، والخزانة ٩٠/٤ .
(٤) في " ق " " شبه " .
(٥) الجمل : ٢٠٢ . (٦) ساقطة من " ق " .

يحتمل وجهين من الإعراب .

أحدهما : أن يكون مرفوع المحلّ بعسى على أن تكون بمعنى قَرُبَ .

والثاني أنْ يكون منصوب المحل بعَسَى على أنْ يكونَ فيها ضميرُ زيدٍ ، وهي بمعنى قَارَبَ ، ويظهر الفرقُ بين الوجهين في التثنية والجمع والتأنيث ، فتقول على الوجه الأول : الزيدان عَسَى أنْ يقوما ، والزيدون عَسَى أن يقوموا ، وهندٌ عسى أنْ تقومَ .

وتقول على الوجه الثاني : الزيدان عَسَيَا أنْ يقوما ، والزيدون عَسَوا أن يقوموا ، وهندٌ عَسَتْ أنْ تقومَ ، والهندان عَسَتَا أنْ تقوما ، والهندات عَسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ ، فهذا يُبيِّن لك وجهَ الفرقِ ، ويوضِّحُه والله أعلمُ.(١)

مسألة : عَسَى وزنها فَعَلَ بفتح الثاني ، وبذلك قرأت الجماعةُ مطلقًا ، وقرأ نافعٌ وحدَهُ بكسر السين مع ضميرِ المخاطبين (٢) ، وهي لغةٌ فاشيةٌ يفعلونَ ذلك إذا كانت مسندةً إلى ضميرِ المتكلمِ أو المُخَاطَبِ أو الإِناثِ ، ووجهُ ذلك الإتباعُ للياءِ إذْ (٣) كانت الكسرةُ من جنسها تقول في ذلك : عَسِيْتُ أنْ أفعلَ ، وعَسِيتُمْ أنْ تفعلوا ، والهندات عَسِيْنَ أنْ يَفْعَلْنَ والفتحُ أكثرُ (٤) ، وهو الأصلُ ، والله أعلمُ.

---

(١) انظر المسألة في شرح ابن الضائع : ٨٢/أ.

(٢) انظر قراءة نافع في حجة القراءات : ١٣٩- ١٤٠ عند آية البقرة : ٢٤٦ ﴿ قال هل عَسِيتُم إنْ كتب عليكم القتال ﴾

(٣) في الأصل و " ق " " اذا " خطأ.

قال أبو عبيد [- القاسم -] القراءة عندنا هي الفتح ، لأنها أعرفُ اللغتين ، ولو كان عسيتم لقرئت عَسِيَ ربُّنا ، وما اختلفوا في هذا الحرف ، وقد حكى عن أبي عمرو أنه كانَ يحتج بهذه الحجّة .
حجة القراءات : ١٤٠.

تمام الطالب بتعديل ما طلب منه عند المناقشة

د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي

١٤٠٩/١٠/١٩

د/ أمين عبد الله سالم

د/ محمود محمد الطناحي

جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية

مع تحقيق كتابه شرح الجمل

رسالة دكتوراه

إعداد
حماد بن محمد حامد الثمالي

إشراف
د/ محمود محمد الطناحي

المجلد الثالث

العام الجامعي ١٤٠٩-١٤١٠هـ

باب من المفعول المحمول على المعنى

قوله : (اعلم أنّ العرب مجمعون على رفع الفاعل و نصب المفعول)(١) إلى آخره .

هذا مثل قوله في أول الكتاب : (الفاعل مرفوع أبدًا)(٢) إلاّ أنّ في كلامه ها هنا ما يقتضي كسر ما قاله هنالك وهو قوله (إلاّ أنه قد جاء في الشعر شيء قلب فصيّر مفعوله فاعلاً ، وفاعله مفعولاً)(٣).

فهذا بظاهره نقض لقوله هنالك : الفاعل مرفوع أبدًا ، لأنّ أبدًا يعم جميع الأزمان .

الجواب : أنّ كلامه واحد في الموضعين لأنّ الفاعل إذا حصل فيه إعراب المفعول فإنّما يعرب مفعولاً ، لأنّ الإعراب إنّما يكون أبدًا على حسب العلامة التي تكون في الاسم المعرب ، ألا ترى أنّ القرية من قولـــه : * واسئل القرية * إنّما تعرب على حسب حركتها لا على حسبا لأصل ، وإنّما كان يكون ذلك كسرًا لقوله لو كان المنصوب يعرب فاعلاً ، والمرفوع يعرب(٤) مفعولاً من قولك : خرق الثوب المسمار ، فالفاعل كما قال : مرفوع أبدًا أي(٥) اللفظ الذي يعرب فاعلاً لا بدّ أن يكون فيه علامة رفع سواء كان فاعلاً في المعنى أو مفعولاً ، وقد تقدّم هذا المعنى في باب الفاعل والمفعول به .(٦)

---

(١) الجمل : ٢٠٣ .

(٢) الجمل : ١٠ .

(٣) الجمل : ٢٠٣ . * سورة يوسف : ٨٢

(٤) في " ق " " ينصب " .

(٥) في " ق " " في " .

(٦) انظر ما سبق ص ، وانظر هامش المسألة هناك .

فصل : ما ذكرناه في أوّل هذا الباب هو مذهب جميع النحاة إلّا أبا الحسين بن الطراوة ، فإنّه زعم أن الإعراب لا يلزم على الترتيب المذكور ، الا اذا كان بيانُ المعنى موقوفاً عليه ، فان كان المعنى مفهوماً دون الترتيبِ المذكورِ لم يلزم ، بل تكون مخيراً في رَفعِ أيّهما شئتَ ونصبِه ، واستدلّ على ذلك بأمرين : القياسِ ، والسماعِ ، أما القياسُ فهو أن الإعرابَ إنّما جيءَ به ليُفرِّقَ بينَ المعاني الثلاثةِ وما لَحِقَ بها وهي : الفاعليّة ، والمفعوليّة ، والإضافة ، فاذا كان المعنى مفهوماً ، فلا حاجةَ إليه ، فانْ قلت: يلزمُ على هذا ، الامتناعُ من الاعرابِ جملةً ، بل يكون الاسمان موقوفين إذا كانَ المعنى حاصلا دونَ اعرابٍ .

قلنا : لا يلزمُه ذلك ، لانّ الإعرابَ قدْ استقرّ في الكلامِ من جهةِ التركيبِ ، وإنّما تَكلّمَ في عكسِ الوضعِ (١) ، وأما السّماعُ فقد حُكِيَ من كلامِهم (٢) خَرَقَ الثوبُ المسمارَ ، / وكَسَرَ الزجاجُ الحجرَ ، (٣) ووجودُ مثلِ هذا في الشِّعرِ كثيرٌ ، ومن هذا ، والله أعلم ، قراءة عبدالله : * فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ * (٤) ومنه عند بعضهم * وآتيناه من الكنوز ما إنَّ مفاتحه لتنوء بالعصبة * (٥) وهذا الذي قاله ابنُ الطراوةِ خلافُ ما عليه الجمهور (٦) - ويد الله مع الجماعة - وذلك أنّ ترتيبَ (٧) الإعرابِ إنّما أوجبَه طلبُ الفرقِ بينَ الفاعلِ والمفعولِ ، والمالكِ والمَملوكِ ، ثم لزمَ في موضعِ البيانِ بالحَمْلِ (٨) على موضعِ الإشكالِ ، ليجريَ الكلُّ على أسلوبٍ واحدٍ ونظائره كثيرةٌ ، والدليلُ على أنّ هذا الاصلَ هو قصدُ العربِ قِلّةُ عكسِ الإعراب ، ٢٢٨

---

(١) في الاصل و " ق " " الموضع " .

(٢) في " ق " " قولهم "

(٣) القول في المغني ٩١٧ .

(٤) البقرة : ٣٧ وانظر قراءة عبدالله بن كثير في حجة القراءات : ٩٤ وهي بنصب " آدم " ورفع " كلمات " .

(٥) القصص : ٧٦ .

(٦) انظر قول ابن الطراوة في البسيط : ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٧) ساقطة من " ح " .

(٨) في " ق " " حملا " .

ولو كان على الوجه الذي قاله ابنُ الطَّراوةِ لكثرَ وانتشرَ ولم يتوقف على حكايةِ حالٍ ولا خَبَرِ مخبر كالوجه الآخر ،فهذا هو الصواب ،والله أعلم ،ثم أنشد :

(١- مثلُ القَنافذِ ....) البيت (٢)

شاهداً على ما قالَهُ من القلب وإعرابه:(٣) "مثل" مبنى على مبتدأ محذوف كأنَه قال : هم مثل القنافذ -١) ، والقنافذ" مضافٌ إليه ، وهو جمع قُنْفُذٍ ، بضم الفاء وفتحها . والضم هو الأصل ،"هدّاجُونَ" خبر ثانٍ أو نعتٌ له ، أو مقطوع كالأول ،ومعناه مشاءون ،يقال : هَدَجَ يهدِجُ أسرع ،وهَدَجَ الشيء يَهْدِجُ هدجانا مشي بارتهاشٍ ،لأنَّ في الارتهاشِ سرعةً ،وإنما يهجوهم ،لأنهم يسرعون المشيَ بالليلِ للسرقةِ والفجورِ ،ولذلك شبَّهَهُم بالقَنافذِ لِمَشْيِهَا بالَّليلِ .

ثم (٤) قال : (ومثلُه قولُ الآخَرِ (٥)

(١-١) ساقط من "ق".

(٢) الجمل : ٤٠٣ ،والبيت للأخطَلِ وهو بتمامه :
مثلُ القنافذِ هَدّاجُونَ قد بَلَغَتْ نجرانُ أو بلغت سوءاتِهم هجرُ
انظر شعره : ٢٠٩ ومجاز القرآن لأبي عبيد : ٣٩/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١٣٤ والأصول : والإيضاح ،والمحتسب : ١١٨/٢ والضرائر الشعرية : ٢٦٨ ، والمغنى : ٩١٧ ، وشرح أبياته للبغدادي ١٢٥/٨ ،ويروى البيت في شعر الأخطل هكذا :
على العيرات هداجون قد بلغت نجران أوحدثت سواتهم هجَرُ
وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد ، وأنشده أبو العباس المبرد - رحمه الله - برفع نجران وهجر وقال تجعل الفعل للبدلين على السعة ،الكامل : ٣٢٢/١. والحلل : ٢٧٨ ، واصلاح الخلل :

(٣) في "ح" "إعرابُهُ".

(٤) من هنا إلى قوله "ثم أنشدَ بيتَ الفرزدقِ" ساقط من "ح".

(٥) البيتِ للفرزدق وهو في ديوانه ٣١٧ وفي الجمل : ٢٠٤ ، وانظره في الكامل : ٤٧٦ ،والحلل : ٢٧٩ وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٢/١ ،٨٠/٧ وقال الفرزدق هذا البيت في

===

غداة أَحَلَّت لِٱبْنِ أَصْرَمَ طعنةٌ حُصَيْنٍ عبيطاتُ ٱلسدائفِ والخمرُ)

الشاهد فيه: قلبُ الإعرابِ، بتصيير ٱلفاعلِ مفعولاً، وٱلمفعولِ فاعلاً؛ وذلك أنّ ٱلمعنى على عطفِ ٱلخمرِ على ٱلعبيطات، فلو لم يقلب لرفع الطّعنةَ ونصبَ ٱلعبيطاتِ، فكان يجبُ نصبُ ٱلخمرِ بٱلعطفِ على ٱلمنصوبِ وقوافي [هذه] (١) ٱلقصيدةِ ٱلتي منها هذا ٱلبيتُ مرفوعةٌ، وٱجتماعُ الرفعِ مع ٱلنصبِ في ٱلقوافي قبيحٌ كقوله: (٢)

لا تَنْكِحَنَّ عجوزاً أو مُطَلَّقَةً ولا يسوقَنَّها في حَبْلِكَ ٱلقَدَرُ

وإِنْ أتوكَ وقالوا إِنَّها نَصَفٌ فَإِنَّ أطيبَ نِصْفَيْها ٱلذى غَبَرا

فكان ٱلحمل على أحسنِ ٱلأقبحين أَوْلى، إلّا أنّه لم يقلب ٱلإعراب حتى حاوَلَ به (٣) وَجْهاً مِنَ ٱلتأويل وهو أنَّ ٱلعبيطاتِ والخمرَ لمّا حرّمهما على نفسه؛ لئلا يشتغل بٱللذات من طلب ٱلثأر، صارت ٱلعبيطاتُ وٱلخمرُ هي ٱلحاملةَ له (٤) على ٱلجدِّ في طعنِ قاتلِ قتيلِه؛ لأنّه لو لم يجتهد في طلبِ ٱلثأرِ، لكانت ٱلطعنةُ كالمُحَرَّمةِ عليه، هذا هو ٱلمعنى الذي حاولَ به وَجهَ ٱلقلب.

=== حُصَيْن بن أَصْرَم، وذلك أنه قتل له قتيل فحرم على نفسه شربَ الخمر وأكل اللحم ٱلعبيط حتى يقتلَ قتيله، فلما قتله، حَلَّ له ما حرّم على نفسه. فتلك ٱلطعنة احلت له ذلك. وإِنْشَادُ البيت بنصب طعنة، ورفع عبيطات.

(١) زيادة من "ق".

(٢) البيتان لأحد ٱلأعرابِ وهما في عيون ٱلأخبار ٤/ ٤٣، وٱلأول منهما أورده هكذا:

لا تنكِحَنَّ عجوزاً إِنْ دَعَوْكَ لها وإِنْ حَبَوْكَ على تزويجها ٱلذَّهبا

وٱلأول في ٱلعِقْد الفريد: ٦/ ١١٣.

(٣) في ٱلأصل "بها" وهذا ٱلموضع كله ساقط من "ح" وقد سبقت إليه ٱلإشارة.

(٤) ساقط من "ق".

ثم قال أبو القاسم : (ومنهم من يرويه

........طعنـــة" حصين عبيطاتِ السدائف والخمرُ

فيرفع الطعنة على القياس وينصب العبيطات ، ثم يرفع الخمر ويقطعها ممـــا قبلها ، كأنه قال : والخمر حلت له) (١).

وهذا الوجهُ فيه قبحٌ ، لأنَّه بصورةِ قولِكَ : ضربت زيدًا وعمرو ، تريد : وعمرو (٢) ضربته ، لأنك هيأتَ الفعلَ ليعملَ في الاسمِ فقطعته منه وتكلَّفتَ إضماراً ، فلذلك عُدِلَ عنه إلى ما هو أحسنُ منه ، وهو القلبُ ، لاعتدالِ الكلامِ معه .

وروى أنَّ يونسَ لقِيَ الكسائيَّ فقال له : كيفَ تروي هذا البيتَ ؟ فقال له (٣) : أرفعُ الطَّعنةَ ، وأنصِبُ العبيطاتِ ، وأقطعُ الخمرَ ، كأنَّه قال : والخمرُ حلَّتْ له ، فقال له يونُس : ما أحسنَ ما قلتَ ، غيرَ أنَّ الفرزدقَ أنشدنيه مقلوباً (٤) ، وظاهرُ هذا أنَّ ذلك عِنْدَه بالرِّوايةِ ، وليسَ في ذلك مناقضـــةٌ لإنشادِ الفرزدقِ إيّاه مقلوباً ، لأنَّه يمكنُ أن يكونَ أنشدَه بالوجهين ، أو يكونَ قد سمعَ من عربيٍّ غيرِه كذا ، فإذا احتَمَلَ (٥) هذا الـــــذي

---

(١) الجمل : ٢٠٤ .
(٢) " تريد وعمرو " ساقطة من " ق " والموضع كلّه ساقط من " ح ".
(٣) " فقال له " ساقطه من " ق " والموضع كله ساقط من " ح ".
(٤) الرواية عن يونس رواها المبرد في الكامل : ١/٣٧١ وهي في مجالس العلماء للزجاجي : ٢١ ، والحلل : ٢٨١ .
(٥) كلام الكسائي فيما حكاه ابن السِّيد يظهر منه أنه قياس وليس رواية كما ذكر المؤلف هنا ، فقد قال في الحلل شرأبيات الجمل حكاية عن الكسائي : " أرفع الطعنة على القياس " ، وانما تابع المؤلف في هذه المسألة ابنَ الضائع في اعتراضه على ابن عصفور ، وابن عصفور على ما سقته من قول ابن السِّيد لا يصح الاعتراض عليه بهذا ، اللهم إلّا أنّ يكون ابنُ السِيد أخطأ فيما نقله عـــن الكسائي ثم إنَّ ابنَ السيد لم يعترض على الزجاجي في هـــذه المسألة بشيء اللهم إلّا أنْ يكونَ في غير كتابيه اللذين جَرَى ذكرهما سابقًا .

ذكرتُه كان آعتراضُ ابنِ آلسِّيدِ وابنِ عصفورٍ عليه غيرَ واردٍ ؛ فإنَّ ظاهرَ آلحكايةِ من الكسائيّ أنّ ذلك روايةٌ ، ولو كانَ ما قاله الكسائيُّ من نَظَرِه لكان ينبغِي له أن يُزيلَ الاحتمالَ .

وخفضُ حصينٍ في آلبيت على آلبدلِ من ابن أصرم ، وفيه ضعفٌ من جهة آلفصل بينهما بالمفعولِ لا سيما في آلخفضِ .

وآلعبيطات : اللحمُ آلطَّرِيُّ ، وآلسَّدائف : شِقَقُ آلسَّنَامِ وغيرِه مما يَغْلِبُ عليه السِّمَنُ .

ثم أنشدَ بيتَ آلفرزدقِ : (١)

* وَعَضُّ زمانٍ يابنَ مروانَ لم يدع * البيت

مستشهداً به على آلحَمْلِ على / المعنى على ما يأتي بيانه إنْ شاءَ آلله . ٢٢٩

وهذا البيتُ من مُقعَّرِ أبياتِ آلفرزدقِ ، وكان - فيما يذكر - يتَوَخَّى التَّقْعِيرَ كثيراً ؛ ليُعْنِتَ بذلك آبنَ أبي إسْحَاقَ آلنحويَّ ، لأنّ ابنَ أبي إسحاقَ كثيراً ما كان يعترضُ عليه شِعْرَه ، ويرومُ تلحينَه ، وحكي أنّه لَقِيَهُ فسألَه من قولِهِ في هذا آلبيتِ : " أو مُجَلَّفُ " بعد نصبه (٢) " مُسْحَتاً " فقال

---

(١) هذا صدر البيت وعجزه :
* من المالِ الا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ *
وعَضّ " مصدر " .
وانظره في ديوان آلفرزدق : ٥٥٦ ، وهو في آلجمل ٢٠٤ ، والخصائص : ١/٩٩ ، والمحتسب ١/١٨٠ والحلل : ١٨١ ، والخزانة ٢/٣٤٧ .
وقبل البيت :
إليك أميرَ آلمؤمنين رَمَتْ بنا   همومُ آلمنى والهوجلُ آلمتعسِّفُ

(١) في " ق " " نصب " .

له : علام ترفعُهُ ، فقال له الفرزدق : على ما يسوءك وينوءك (١) ، وكان الفرزدقُ إذا سُئِل عن شيءٍ من غامضِ شِعْرِه أحالَ على ابنِ إسحاقَ بلفظٍ جافٍ (٢) ، وفي هذا الموضع ثلاثُ روايات ، أعني في قوله : لم يدع .

أحدهما : فتح الياء مع فتح الدال لم يدع ، أيْ لم يترك .

والثانية : ضم الياء مع فتح الدال لم يُدَعْ ، أي لم يترك على ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، وكان القياس رَدَّ الواو لزوال الكسرة ، فهو شاذٌّ (٣) ، ووجهه عدم الاعتداد بالعارض ، وكأنه منبهةٌ على الأصلِ إذْ كانت بنيةُ المفعول فرعًا عن بِنْيَةِ الفاعلِ .

والرواية الثالثة كسر الدال مع فتح الياء يَدِعْ ، أي لم يَسْبِق ، يقال : ودع الرجل في بيته فهو وادع إذَا بَقِيَ (٤) ، وعلى هاتين الروايتين يلزم رفع مُسْحَت فيكون قوله : أو مُجَلَّف معطوفًا عليه بلا إشْكالٍ ، وأمّا على الرواية الأولى فيكون مُسْحَتًا منصوبًا على أنَّه مفعولٌ به ، وفي رفع مُجَلَّف على هذه الرواية خمسة أقوالٍ (٥) .

أحدها : أنه مبتدأ محذوف الخبر كأنه قال : أو مُجَلَّف كذلك ورد بالابتداء بالنكرة دونَ مسوِّغ ، وقال بعضهم : إنَّما جاز ذلك ؛ لأنها

---

(١) انظر الحكاية في معاني القرآن للفراء : ٢/١٨٣ .
(٢) انظر ذلك في إصلاح الخلل : ٢٦٢ - ٢٦٣ .
(٣) انظر إصلاح الخلل : ٢٦١ وشرح ابن عصفور : ٢/١٨٣ .
(٤) ذكرها ابن جنّي في الخصائص ج: ١/٩٩ ، ونسبها ابن السّيد في الأصول للأصمعي ، وتنسب إلى غيره انظر هامش إصلاح الخلل : ٢٦١ .
(٥) انظر تلك الأقوالَ في إصلاحِ الخَلَلِ : ٢٦٢ - ٢٦٣ وشرح ابن عصفور : ٢/١٨٣ - ١٨٤ وشرح ابن الضائع وهو مستفيد منه كثيرًا : ٨٤/ب .

صفة خلفت موصوفها، كأنه قال: أوشيء مجلف كذلك، وذلك الإعراب محكيٌّ من الفراء، وجوّز عليه أنْ تقولَ: ضربت زيداً وعمرو، أي وعمرو مضروبٌ.

الإعراب الثاني: أن يكونَ خبرَ ابتداءٍ مضمرٍ كأنه قال: والباقي مجلف.

والثالث: أن يكون فاعلاً بفعل مضمرٍ دلَّ عليه المعنى، كأنه قال أو بقي مجلف.

والرابع: أنْ يكونَ معطوفاً على الضمير في قوله مسحتا قاله الكسائيُّ، وهو صحيحُ المعنى خلافاً لابن عصفور (١)، لأنَّ المسحتَ هو المستأصلُ الذي لم يبق منه شيءٌ، والمجلفُ هو الذي ذهب معظمه وبقي منه بقيةٌ، فكأنه قال لم يدع من المال إلَّا شيئاً مستأصلاً هو أو مجلف، فكأنه أخبرَ أنَّ شدةَ الزمان أذهبت الأموال الموفورة بجملتها، وأذهبت أيضاً الذي بقيت منه بقيةٌ فاستأصلت شدةُ الزمانِ جميعَ الأمرينِ، وهذا معنًى (٢) صحيحٌ معقولٌ، وليس في هذا الوجه إلَّا العطفُ على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيدٍ ولا فصلٍ، وهذا جائزٌ في الشِّعرِ، وقد يأتي في الكلام قليلاً. (٣)

والإعراب الخامس: محكيٌّ (٤) من الفارسيِّ: أنَّ المجلفَ ها هنا مصدرٌ يراد به التجليف، وهو معطوف على عض زمان، كأنه قال: عضُّ زمانٍ أو تجليفُه لم يبق شيئاً من الأموال إلَّا استأصلها، وهذا إعرابٌ جيِّدٌ مقدم عند كثير من المعربينَ على جميع ما ذُكِرَ، والله أعلم.

---

(١) شرح الجمل: ٢/١٨٤.

(٢) في "ق" "المعنى".

(٣) هذا رد ابن الضائع على ابن عصفور. شرح الجمل ٨٤/ب وانظر في العطف على الضمير المرفوع، الإنصاف ٤٧٤

(٤) في "ح" "يحكى".

ثم أنشد قوله: (١)

(* قد سالم الحيّاتِ منه القدما *) إلى آخره

هذا البيت فيه روايتان :

أحدهما: نَصْبُ "الحيات" على المفعولية، والفاعل "القدما" وهو تثنية حذف نونها ضرورةً، وهو قليل جد (٢)، ولهذا لم يذكره سيبويه في الضرائر، ولا إشكالَ على هذا في نَصب الأُفعوان وما بعده على البدل من الحيات، وهو بدلُ شيءٍ من شيءٍ؛ لأنّ الحيّاتِ يصدق على جميع المذكور .

والرواية الثانية رفع "الحيات" ونصب "القدم" على المفعولية وهو على هذا (٣) مفردٌ، والمعنى على التثنية، ولكن الشيئين المتلازمين يصح الاستغناءُ بذكر أحدهما عن الآخر، لفهم المعنى، وعلى هذه الرواية يكون نَصْبُ الأُفعوان وما بعده من باب الحمل على المعنى، وهو موضع الشاهدِ، فهو مفعول بفعل مضمر دَلَّ عليه المعنى، لأنّ المسألة (٤) كالمضاربة والمقاتلة تستلزم اثنين فصاعداً، والتقدير : وسالمت القدم الأفعوان . (٥)

---

(١) الرجزُ منسوبٌ في الكتاب ١/٢٨٦ لعبد بني عبس وهو في معاني الفراء ٣/١١، ونسبه الأعلم ١/١٤٥ للعجاج، ونسبه ابن السّيد في الحلل : ٢٨٤ المساور العبسي وفي ضرائر الشعر : ١٠٧ لأبي حناء الفقعسي، وفي اللسان "ضزم" لمساور بن هند العبسي وبعده :
* الأفعوان والشجاعَ الشَّجْعَما *
* وذات قرنين ضَموزاً ضِرْزِمَا *
وذكر هذه القصيدة التي منها الرجز السَابق البغداديُّ في الخزانة ٤/٥٦٩، من العلامة الأسود الغندجاني، وذكر البغدادى في نسبتها أقوالا كثيرة وانظر الرجز في شرح ابن عصفور ٢/١٨٥.

(٢) هذه رواية الكوفيين كما في الخصائص ٢/٤٣٠، وضرائر الشعر ١٠٨.

(٣) في "ق" "هذه".

(٤) في الأصل "المسألة". (٥) الحلل : ٢٨٤.

ثم قال : ومثله قوله عز وجل ﴿ وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلَ أولادهم شركاؤُهم ﴾ (١) إلى آخره .

هذه الآية فيها أربعُ قراءاتٍ :

أحدها : (٢) ما ذكره المؤلِّفُ. (٣)

والثانية : خفض شركائهم .

والثالثة : نصب الأولاد مع خفض الشركاء وهي قراءة عبدالله بن عامرٍ (٤) ، وهذا كلُّه على من / قرأ زُيِّنَ على من لم (٥) يسم فاعله . ٢٣٠

القراءة الرابعة : زَيَّنَ مبنيًّا للفاعل ، " قتلَ " (٦) بالنصب على المفعولية ، " أولادِهم " بالخفض بالإضافةِ " شركاؤهم " رفع بالفاعلية ، فأما القراءة الأولى فإن القتل يرفع (٧) بزين ، وبه يتم (٨) الكلام .

فيجيء قوله : شركاؤهم مرتفعًا بفعل مضمر على الفاعليّةِ ، كأنه قال : زينه شركاؤهم ، ونظير هذه القراءة قراءة ﴿ يُسَبَّحُ له فيها ﴾ (٩) بفتح الباء ورجال على هذا فاعل بفعل مضمرٍ بعدَ تمام الكلام .

فإنْ قيلَ : ولم لا يكون الشركاء في هذه القراءة فاصلًا بالمصدر ، ويكون المصدر إذْ ذاك مضافًا إلى المفعول ، فيكون التقدير : وكذلك زين لكثير من المشركين أَنْ قَتَلَ أولادَهم شركاؤهم ؟

---

(١) الأنعام : ١٣٧

(٢) في " ق " " إحداهما " خطأ .

(٣) انظر الجمل ٢٠٦ وما ذكره هو ضم الزاي من " زين " على ما لم يسم فاعله ، ورفع " قتل " وشركاء

(٤) قراءة ابن عامر في السبعة ٢٧٠ ، وحجة القراءات ٢٧٤ ، والبحر المحيط ٤/٢٢٩ ، وانظر هذه القراءة وتوجيهاتِها في منهج السالك ٢/٣٠٣ ومابعدها .

(٥) في " ح " و" ق " " ما لم " .

(٦) ساقطةٌ من " ق " .

(٧) في " ح " و" ق " " مرتفع "

(٨) في " ح " و" ق " " تم " .

(٩) سورة النور ٣٦ وهي قراءة ابن عامر وعاصم. انظر السبعة ٤٥٦ ، وحجة القراءات : ٥٠١ .

فالجواب (١) : أنَّ الإعرابَ الأولَ أَوْلَى ، لأمرين :

أحدهما (٢) : اتفاق معنى هذه القراءة لمعنى قراءة الجماعة ؛ لأنّ الشركاء - في قراءة الجماعة - مُزَيِّنون لا قاتلون ، وعلى هذا الإعراب الذي أورده السائل ، يكون الشركاءُ قاتلين غيرَ مزيِّنين ، واتفاقُ معنى القراءتين أولى من اختلافهما ، فإنْ قالَ السائلُ : ومعنى هذه القراءة في هذا (٣) الإعراب الذي ذكرتَه موافقٌ أيضاً لمعنى قراءة عبدِاللهِ بنِ عامرٍ ، فالجواب : أنّ قراءة الجماعة هي الفصحى باتفاقٍ ، وأما قراءة عبدالله بن عامرٍ (٤) فقد تكلم الناسُ فيها من جهةِ الفصل بالمفعولِ به بينَ المضاف والمضاف إليه حتى قال بعضهم في عبدِالله قولاً مرغوباً عنه (٥) ، فلذلك كانَ الأولى مراعاةَ قراءة الجماعة ، هذا أحد الوجهين .

---

(١) في الأصل "الجواب" بسقوط الفاء .

(٢) انظر هذين الوجهين في شرح ابن عصفور ٢/٨٦ ، وشرح ابن الضائع ٨٥ - ٨٦ مع تأثر ظاهر ، بما أورده ابن الضائع .

(٣) ساقطة من "ح" و"ق" .

(٤) في "ح" و"ق" "عبدالله" فقط .

(٥) قال الزمخشري : "والذي حمله على ذلك (أي ابنَ عامر) أن رأى في بعض المصاحفِ "شركائهم" مكتوبا بالياء ، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء - لأنّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم - لوجد من ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب " البحر المحيط : ٤/٢٣٠ وقد ذكر ابنُ مالك في شرح التسهيل ٢/٦١٥ - ٦١٦ ، وأبوحيان في البحر المحيط ٤/٢٣٠ ومنهج السالك ٢/٣٠٣ أنَّ هذه القراءة مرويةٌ بالتواتر ، ومعزوة إلى من يوثَقُ بعربيته قبل تعلم ، فإنّه من كبار التابعين ، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله ، ويكفيه أنَّ أحدَ شيوخه عثمانُ بنُ عفانَ رضي الله عنه . هذا نص ابن مالك وقريب منه قولُ ابي حيان . وانظر الخلاف في مسألة الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في الإنصاف : ٤٢٧ ومابعدها .

والأمر الثاني من الترجيح المذكور : أنّ في ذلك الإعراب الذي أورده السائل إضافةَ المصدرِ إلى المفعولِ بحضرةِ الفاعلِ ، ولم يجيء من ذلك شيءٌ في التنزيل، إلّا ما يذكر عن الفرّاء (١) في قوله تعالى : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ (٢) وبعدم النظير في التنزيل رُدَّ عليه أيضاً ، وقد تقدم ذلك في باب البدل (٣) ، فلهذا الذي ذكرناه كان الأولى حملَ الشركاء في تلك القراءة على إضمار الفعل المذكور ، وكون الكلام في حكم جملتين والله أعلمُ .

وأمّا من خفض الشركاء من هذه القراءة فإنه حملهم على البدل من الأولادِ وهو قريبٌ من باب بدل الشيء من الشيءِ ، وهما لِعَيْنٍ واحدةٍ ، وأما قراءة عبدالله فمن أشكلِ شيءٍ عند النحاة من جهة الفصل بين المضاف والمضاف إليهِ بالمفعول به ، وقد قال سيبويهِ في الكتاب (٤) : لو قلت :

---

(١) ما ذكره من الفراء لم يَرِدْ عند ابن عصفور ولا عند ابن الضائع .

(٢) آل عمران : ٩٧ .

(٣) انظر ما سبق ص

(٤) في " ق " الكتب . قال سيبويه : " ولا يجوز يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار إلّا في الشعر ، كراهيةَ أن يفصلوا بين الجار والمجرور ، فاذا كان منونا فهو بمنزلة الفعل الناصب تكون الأسماء فيه منفصلة الكتاب ١/١٧٦-١٧٧ وقال أيضاً : " والاسم المنون يفصل بينه وبين الذى يعمل فيه ، تقول : هذا ضارب بك زيد ، ولا تقول : هذا ضارب بك زيدٍ ، الكتاب ٢/١٦٤ ، ولم أهتدِ إلى مانقله المؤلف من سيبويه إلاّ أنّ هذين الموضعين من كلام سيبويه نصٌّ في المسألة . والله اعلم .
وهذه المسائل وهي الفصل بمعمول المضاف بين المضاف والمضاف إليه منعها البصريون كما في الإنصاف : ٤٢٧ ومابعدها ، وكما هو منقول من سيبويه إلا أنّ كثيراً من النحاة أجازوا ذلك بناءً على قراءةِ عبدالله بن عامرَ ومنهم ابن مالك في الألفية " آخرَ باب الإضافة " وفي شرح التسهيل ٢/٦١٥ - ٦١٦ ، وأبو حيّان في منهج السالك ٣/٣٠٣ ، والشاطبي في شرح الألفية ٣/١٤٩ " بترقيمنا " وهو في آخر باب الإضافة . وكان حق هذه المسألة قياساً أنْ لا تجوز ، لأنّ المضاف إليه من تمام المضاف فلا يؤتى بما يعطل التمامَ . إلا أنّهُ لا يقاس مع وجود النص .

هذا معطي درهمًا زيدٍ لم يجز ، يعني إلّا في الشعر على وجه الضرورة ،
فلأجل هذا قال من قال : لما كان "شركاؤهم" مرسومًا في مصحف الشاميين
بالياء غَلِطَ القارئُ فتوهّمه مخفوضًا اعتبارًا بصورة الخطأ ، وإنّما يقرأ مرفوعًا ،
وهذا قولٌ مرغوبٌ عنه. (١) لأنه لا يجوز أَنْ يكونَ مستندُ عبدالله
مستندًا خَطِّيًا ، هذا لا يجوز أن ينسب لمثل عبدالله وهو ممن اشتهرت
إمامته وعُرِفَتْ عدالته وصحّة نظره وضبطه ، فهذا الرأي باطلٌ قطعًا ، وأيضًا
فإنّ القراءة لا تؤخذ بالرأي ، وإنّما تتلقّى من أفواه الرجال .

وأمّا قراءة الجماعة "زَيَّنَ" مبنيًّا للفاعل ، فإنّ القتلَ ينتصب به
على المفعولية ، والشركاء مرتفعون به على الفاعليّة ، ولا إشكالَ في ذلك لفظًا
ولا معنًى ، وهذا كلّه واضح إنْ شاءَ اللهُ .

---

(١) تقدمت الإشارة إلى ذلك قبلَ قليلٍ .

بابُ ٱلحروفِ ٱلتي تَجزِمُ ٱلأفعالَ ٱلمستَقبَلةَ

هذا من جملة ٱلأبواب ٱلتي أَحالَ عليها في باب ٱلأفعالِ حيث قال : (ولها موضعٌ تذكر فيه إنْ شاءَ ٱللهُ) (١) .

وقد تقدّم (٢) لنا حصرها وتنويعها (٣) ،ولكن نعيد هاهنا ذكرَهَا على سبيل ٱلتوطئة في بَسْطِ مسائلِ هذهِ الأبوابِ (٤) ٱلتي شرع هو في ذكرها فنقولُ وٱلله ٱلمستعان : جوازم ٱلأفعال على قسمين : قسمٌ يَجْزِمُ فعلاً واحداً إلّا (٥) بالتشريك ،وقسمٌ يجزم فعلين أو ينجزم بعده فعلان إلّا (٦) بٱلتشريك أيضا .

فأما ٱلقسمُ ٱلأولُ فهو لم ، ولما ،ولام طلب ٱلفعل ،ولا ٱلتي لطلب ترك ٱلفعل .

وأما ٱلقسمُ ٱلثاني فهو "إنْ" وما ضُمِّنَ معناها على ما يذكر في بابه إنْ شاءَ الله

فصل (٧) : أما لَمْ فهي (٨) لنفيِ ٱلماضي مُطْلَقاً ، (٩-أي غيرَ مقيدٍ بقربٍ ولا بعدٍ-٩) .

وأمّا "لمّا" فهي (١٠) لنفيِ ٱلماضي ٱلقريبِ من زمانِ ٱلحالِ ،

---

(١) الجمل : ٧ .
(٢) في "ح" و"ق" "وكان تقدم" .
(٣) انظر ما سبق ص
(٤) في "ح" "للتوطئة في ٱلخوضِ في مسائلِ ٱلبابِ" وفي "ق" "... هذا الباب" .
(٥)و(٦) في ٱلأصل "لا بالتشريك" وهذه ٱلنسخة كثيرًا ما ترسم "الا" على صورة "لا" .
(٧) "فصل" مكانه بياض في "ح" .
(٨) في "ح" و"ق" "فإنها" .
(٩-٩) ساقط من "ح" و"ق" .
(١٠) في "ح" و"ق" "فإنها" .

ولا تفيد آستغراقاً ، هذا هو آلصحيح / في آلحرفين ،وزعم آبن عصفور ٢٣١
أنَّ لم لنفي آلماضي المنقطع (١) ،لأنّه قابَلَ بها لمّا ،فكما أنَّ لمّا لنفي آلماضي (٢) المتصل بزمان آلحال ،فلم لنفي آلماضي آلبعيد من زمان آلحال ،وظاهر هذا آلرأي خِلافٌ لظاهر كلام آلإمام ،فإنّه قال : لم يَفْعَلْ نَفْيُ فَعَلَ ،ولمّا يَفْعَلْ نفيُ قَدْ فَعَلَ (٣) ،فقوله - : لَمْ يَفْعَلْ نَفْيُ فَعَلَ - مطلقٌ في آلأزمان آلمُحتَمَلَةِ ،فإنَّ لفظ " فَعَلَ " يكون عبارة عن آلماضي آلبعيد من زمان آلحال ،ويكون أيضا عبارةً عن آلزمان آلقريب من آلحال ، ويكون أيضاً عبارةً عما بينهما .

وأما " لمّا " فإنّه جعل " ما " آلتي بعد " لَمْ " في مقابلة حرف (٤) " قد " وآلماضي آلمقرون بقد إنَّما يكون عبارة عن آلقريب من زمان آلحال ،فكذلك " لمّا " إنّما تكون لنفي هذا الفعل آلمقرون بقد ،وأما مَنْ زَعَمَ أنَّ " لمّا " تفيد آلآستغراقَ مُسْتَدِلاً بإجماعهم على صِحّة قول آلقائل: عَصَى إبليسُ رَبَّهُ ولمّا يَنْدَمْ ،فإنَّ هذا ليس بنصٍّ على إفادةِ آلآستغراق ، وإنْ كان ظاهرًا من أول وَهْلَةٍ ،وذلك أنَّ آلعاصيَ بعيدٌ من آلندامةِ عند مُوَاقَعَةِ آلمَعْصِيَةِ ، قريبٌ منها في آخر أمره ،وإبليس لعنه آللهُ في غاية آلبعدِ من آلندامة في آخر عمره ،فيكون بُعْدُهُ عنها عند تلبسه بآلمعصية من باب أحرى ،فيكون آلقائل : عَصَى إبليسُ ربَّهُ ولمّا يندم ،إنّما نبه بهذا آلكلامِ على أنه في غايةِ آلبعد من آلندامة في هذا آلزمان آلقريب من زمان آلحال ، ولم يخبر عنه أنه لم يندم في أول أمره ،لأنَّ ذلك معلومٌ عند آلسامع ،من

---

(١) شرح الجمل : ١٨٧/٢ .
(٢) ساقط من " ق " .
(٣) آلكتاب : ٢٢٠/٤ ، ٢٢٣ وانظر آلمغني : ٣٦٧ .
(٤) ساقط من " ق " .

جهة الأولوية ، فإذا احتمل أن يكون (١) الأمر على ما ذكرناه لم يكن في تلك العبارة دليلٌ على استنباط إفادة معنى الاستغراق ، وهذا المعنى يذكر من الأستاذ : أبي علي الشَّلَوْبين (٢) وهو ظاهر ، والله أعلم.

وأما قولنا : لام طلب الفعل (٣) ، و " لا " التي لِطَلَبِ تركِهِ ، ولم نقل ولام الأمر و " لا " في النهي كما قاله أبو القاسم (٤) ، فإنّا (٥) إنّما عدلنا من ذلك إلى ما ذكرناه ؛ ليتناول اللفظ ما لا يتناوله (٦) ذكر الآخر ، فإنك تقول : لتقم يا زيدُ ، ولا تقم يا زيدُ ، ثم تقول : لِتَرْحَمْني يا ربِّ ولا تعذِّبْني يا ربِّ ، فإذا عبَّرْتَ من ذلك كلِّه بالطلب عمَّ ولم يخصَّ ، وإذا عبَّرت بعبارة أبي القاسم خَصَّ ولم يَعُمَّ ، فكان ما ذكرناه أولى ، والله أعلم.

فصل : ثم اختلف الناسُ في " لَمْ " و " لمَّا " هل دَخَلا على لفظ المضارِع وحوَّلا معناه إلى الماضي ، أو دخلا على لفظ الماضي وحوَّلا لفظه إلى المستقبَل ؛ ليظهر العملُ ، لِئَلَّا يقع في الوَهْم أنهما غيرُ عاملين (٧) الأول لأبي العباس المبرّد ، ومضى عليه أكثرُ المتأخرين (٨).

والثاني ظاهرُ كلامِ سيبويه (٩) ؛ فحجَّةُ المبرَّد في ذلك الحمل على النظائر ؛ لأنَّ الحرف قد ثبت له تحويلُ المعنى دون تحويلِ اللفظِ كإنِ الشَّرطيَّةِ ، فإنَّها تدخل على لفظ الماضي وتحوِّل معناه إلى المستقبل كقولك : إنْ قَامَ زيدٌ غداً أقام عَمْرٌو بعدَ غدٍ.

---

(١) " أن يكون " ساقطة من " ح ".

(٢) شرح الجُزُوليَّةِ له : ١٢٧-١٢٨ وكلام الشَّلَوبين هناك أكثر بسطاً ، وهو يردّ فيه على أبي موسى الجُزوليِّ الذي قال : إنّها تفيد الاستغراق.

(٣) في الأصل " الطلب للفعل ".

(٤) الجمل : ٢٠٧.

(٥) في " ح " " فانه ". (٦) في " ح " و " ق " " ذلك " وكلها متجه.

(٧) قال ابن الضائع في هذه المسألة : " ولا معنى للكلام في هذا لكن يحكى مقالهم في ذلك : شرح الجمل ٨٦/ب.

(٨) المقتضب : ١/١٨٥ ، وانظر شرح ابن الضائع : ٨٦ وما بعدها ، وشرح ابن يعيش ٨/١٠٩-١١٠.

(٩) الكتاب : ٤/٢٢٠ ، ٢٢٣ ، فقد قال : لم يفعل نفيُ فَعَلَ ، ولمَّا يفعل نفيُ قد فَعَلَ . من هذا أخذ مذهب سيبويه . والله أعلم.

وحُجَّةُ سيبويه أنَّ حرفَ " لَمْ " موضوعٌ لنفيِ الماضي ، فكيف لا يدخل عليه وهو موضوع لنفيه؟ هـــذا تناقض ! ، فلا أقل من أن يكون قد دخــل عليه تقديرًا ، ثم حُوِّلَ اللفظُ ليظهرَ فيه العملُ ؛ لأنه لو لم يحــوَّل اللفظ لوقع في الوَهْمِ أنَّهما غيرُ عاملين ، فإنَّما فعلوا ذلك للتنصيص على كونهما (١) من جملة العواملِ ، وأمَّا " إنِ " الشرطيةُ فإنَّها موضوعةٌ للمستقبل ، وقد دخلت عليه لفظًا ثم وضع الماضي موضعَ المستقبلِ لضَربٍ من التوسع (٢) ، واللهُ أعلمُ.

ثم قال (٣) : (وكلُّ فعلٍ في آخره ياءٌ أو واوٌ أو ألف (٤)) إلى آخره .

إنَّما حذَفَ الجازمُ هذه الأحرفَ الثلاثةَ من جهة معاقبتهــــا للضَّمَّةِ ، ولولا ذلك لم يجُزْ حذفها في الجزم ؛ لإنَّ الجازمَ ليس أصلُه أنْ يحذِفَ شيئًا من أصولِ الكلمة (٥) ، والدليلُ على أنَّ هذه الحروفَ الثلاثــةَ إنَّما حذَفَها الجازمُ من حيث عاقَبتِ الضَّمَّةَ أنَّ هذا الحذفَ (٦) إنَّما يكون على لغة من يقدِّرُ الضَّمَّةَ في الواو والياء ، وأمَّا على لغة من يظهرها فيهما ، فإنَّهُ لا يحذِفُ الحرفَ أصلاً إنَّما يحذف الضَّمَّةَ (٧) ، ولهذا كان القول الصحيحُ أنَّ الألف إنَّما يلزمُها الحذفُ في الجزم للزوم مُعاقبتِها للضَّمَّة ، وقد قال بعض الناس (٨) : إنَّ الجازم قد يحذِفُ منها الضمةَ المقدرةَ ويُبقِي الألفَ ، ويستدل على ذلك بقوله تعالى ﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾ (٩) / ٢٣٢

---

(١) في الأصل " كونهـا " بالإفراد خطأ .

(٢) انظر هذه الحجج في شرح ابن الضائع : ٨٦/ب ، وشرح ابن يعيش : ١١٠/٨ .

(٣) " ثم قال " ساقط من " ح " .

(٤) الجمل : ٢٠٧ .

(٥) في الأصل " الكلام " .

(٦) " ان هذا الحذف " ساقط من " ق " .

(٧) ذكر الفراء في معاني القرآن : ١٦١/١ أنَّ بعض العرب لا تحذف وأنشد : ﴿ ألم يأتيك والأنباء تَنْمِي ﴾ وأنشد أيضا :
هجوت زَبَّانَ ثم جئت معتذرا … من سب زَبَّانَ لم تهجو ولم تدع
وهذه اللغة ذكرها الزجاجي في الجمل : ٤٠٦ عن بعض العرب. وعدم الحذف يختص بالياء والواو فقط . أما الألف فتحذف على كل حال . وزعم بعضهم أن هذه اللغة مختصة بالشعر . انظر شرح ابن الضائع : ٨٦/ب ، وانظر المحتسب : ٦٩/١ - ٧٠ .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء : ١٦١/١ . (٩) الأعلى : ٦ .

فهذا نَهيٌ وهو مجزوم بحذفِ ٱلضّمّة ٱلمقدرة لبقاءِ ٱلألِف ومثلُه ﴿ لا تخف دركا ولا تخشى ﴾ (١) وليس في هذا دَليلٌ ؛لأنه ليس نصًّا فيما ذهب إليه ،وٱلأولى أنْ تكونَ هذه ٱلألفُ هي ٱلمزيدةَ في رؤوس ٱلآيِ ، كٱلألف في ٱلظنونا ،وٱلسبيلا ،وٱلرسولا ،لِأنّ رؤوس ٱلآي مُشَبَّهَةٌ بٱلقوافي ،فعلامة ٱلجزم على هذا حَذْفُ ٱلألف ٱلتي من أصل ٱلكلمة ،وهذه ٱلألف أُلِفٌ أخرى على ما ذكرناه ،وأمّا قولُ ٱلشاعر: (٢)

وتضحكُ مِنِّي شيخةٌ عبشميّةٌ كأنْ لم ترى قبلي أسيرًا يمانيا

على من رَوَاهُ " تَرَى " (٣) بٱلألفِ ،فإنَّ مأخذَ ٱلفارسيِّ فيه أنّه مجزوم بحذف ٱلألفِ ٱلتي هي لامُ ٱلفعلِ ،وهذه ٱلألف مبدلة (٥) من ٱلهمزة التي هي عين ٱلكلمةِ بعد نَقْلِ حركتها لما قبلها على لغة من يقول في مَرْأَة مَـراة ، وأصل ٱلكلمة تَرْأَى ،فلمّا حَذَفَ ٱلجَازِمُ ٱلالفَ وبقي لم تَرْأَ كقولك (٥) : لم... (٦) نقلت فتحة ٱلهمزةِ لما قبلَهَا فصار لم ترأْ بسكون ٱلهمزةِ ،ثم أبدلها

---

(١) طه : ٧٧ وحذف ٱلألف من تخاف هي قراءة حمزة . معاني ٱلفراء ١/١٦١ ،والسبعة : ٤٢١ ،وحجة القراءات ٤٥٨ .

(٢) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي . والبيت من قصيدة في المفضّليات ١٥٨ والمحتسب : ١/٦٩ ،وسر صناعة الإعراب ٧٦ ، والجمل ٢٥٦ والحلل : ٣٣٩ ،وشرح ٱلمفصل لابن يعيش ٥/٩٧ ، ٩/١١ ، ١٠/١٠٤ ،والمغني : ٣٦٦ ،والخزانة : ١/٣١٣ .

(٣) " ترى " ساقطة من " ح " وهو يشير إلى رواية أخرى رواها الأخفش عن الكوفيين وهي " كأن لم تري " بالياء المنقوطة ،وانظر الخزانة : ١/٣١٣ وشرح أبيات المغني : ٥/١٣٧ ،وشرح ابن الضائع. وقال ٱلقالي في ذيل ٱلأمالي : ١٣٤ - ١٣٥ قال الأخفش : رواية أهل ٱلكوفة " كأن لم ترن قبلي " وهذا خطأ وٱلصواب ترى بحذف النون علامة الجزم . كـذا قال: وما نقله عنه ٱلبغداديّ في شرح أبيات ٱلمغني ٥/١٣٢ هو قوله : " وقال ٱلقالي في ذيل الأمالي : قال الأخفش : رواية أهل الكوفة " كأنْ لم تَرَى " بالألف وهو خطأ عندنا ،وٱلصواب ترى بحذف النون للجزم ،ففي نص ٱلقالي إثبات النون في الموضعين ،وفي نص ٱلبغدادي اضطراب ، لأنه قال : " ترى " ثم قال : بحذف ٱلنون ،وليس في ترى نون وإنما النون في " ترن " .

(٤) في " ق " بدل " . (٥) " كقولك لم.. " ساقطة من " ق " .

(٦) " ... " مكان النقاط كلمة لم أتمكن من قراءتها .

ألفاً للفتحة قبلها ، وهذا مأخذ حسن.(١)

ثم قال(٢) : (إلّا أن يكون مهموزاً فإنّه لا يحذف في الجزم)(٣) إلى آخره.

هذا الاستثناء إنّما هو اعتباراً بالصورة الخطّيّة ، وإلّا فالهمزة حرف أصلي صحيح يُسكّن في الجزم ، فإن سُهّلت بإبدالها ألفاً فالأولى لا تحذف ، لأنّ التسهيل عارض ، فالوجه ألّا يعتدّ به ، ومن يقول في الرؤيا(٤) إذا سهّل الرّيا(٥) اعتداداً بالعارض حذف الحرف المبدل من الهمزة هاهنا ، وعلى ذلك قوله :(٦) * ... وإلّا يُبْدَ بالظلم يُظْلَمِ *

إلّا أن يكون على لغة من يقول في توضأت توضيت ، وفي قرأت قريت ، وفي أخطأت أخطيت ، فيجعل ذلك إبدالاً على غير قياس(٧) ، وإنّما(٨) تحذف الحرف حينئذ في الجزم وليس بالكثير ، والله أعلم .

---

(١) قول أبي علي في سر صناعة الإعراب : ٧٦ ، وهو بنصه : " ... جاء به على أنّ تقديره محققا ، كأن لم ترأ " ثم إنّ الراء لما جاورت - وهي ساكنة - الهمزة متحركة صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة ، واللفظ بها : كأن لم ترأ ، ثم أبدل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها ، فصارت " ترا " ، فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل واللام محذوفة للجزم ، على مذهب التحقيق ، وانظر شرح الجمل لابن الضائع : ٨٦/ب ، والمغني : ٣٦٥ - ٣٦٦ ، وشرح أبيات المغني : ١٣٣/٥ ، وانظر المحتسب : ٦٩/١.

(٢) "ثم قال" مكانه بياض في "ح".

(٣) الجمل : ٢٠٧.

(٤) في الاصل ، و"ق" "الرويا" بدون همز .

(٥) في الأصل "الرؤيا" مهموز ، والمثبت من "ح" و في "ق" "الريا" مشددة الياء ، ويظهر في هذه الكلمة أثر الإصلاح .

(٦) هذا جزء من بيت لزهير في شرح ديوانه : ٢٤ ، وهو بتمامه :

جريءٍ متى يُظْلَمْ يعاقب بظلمه سريعًا وإلّا يُبْدَ بالظلم يَظْلِمِ

والبيت في سر صناعة الإعراب : ٧٣٩ ، وشرح ابن الضائع : ٨٧/أ .

(٧) انظر سر صناعة الإعراب : ٧٣٩ .

(٨) في "ح" و"ق" "فانك".

باب الأمر والنهـــي

أما النهي فلا يكون إلّا بالمضارع ،لأنّ أداتَهُ لازمة له ،وأمّا الأمر فإنّه على وجهين :

أحدهما : أن يكونَ (١) بالأداةِ ،فلا يكون إذ ذاك إلّا بالمضارع.

والآخر : أن يكون بالصيغة دونَ أداةٍ (٢) ،إلّا أنّ الأداة يعتبر لزومها وعدم لزومها بأن تنظر إلى الفعل المأمور به ، فإنْ كان مُسْنَدًا إلى الفاعلِ المخاطبِ ،كنت مُخيَّرًا بينَ الأمرين كقولك : اضرب ولتضرب ،والأول أكثر في الاستعمالِ ،وإنْ كان مُسْنَدًا إلى غير الفاعل المخاطب لم يكن إلّا باللام كقولك : ليقم زيدٌ ،فالمسند إليه ها هنا فاعلٌ ،إلّا أنّه غير مخاطب ،وتقول: لِتُكْرَمْ يا زيدُ ، فالمسند إليه ها هنا مخاطب إلّا أنّه غيرُ فاعلٍ ،وتقول : ليكرم زيدٌ ،فالمسند إليه ها هنا لا فاعل ولا مخاطب ،فلذلك لَزِمَتِ اللام في هذا وما أشبهه (٣) .

مسألة (٤) : إنّما صَحَّ الاستغناء عن لامِ الأمرِ مَعَ الفاعل المخاطَب ، ولا يَصِحُّ مع المتكلِّمِ والغائِبِ ،لِأنّ الخِطَابَ والتوجيهَ بالأمر يعطى ما تعطيه اللام من معنى الطلبِ ،فلم تكنِ الحاجةُ إليها ضروريةً (٥- بخلاف فعل الغائبِ، فإنّه لما فَاتَهُ مُحْرِزُ الاستغناء ،كانت الحاجة إليها ضروريةً -٥) ، وأما كونُ المتكلم آمرًا لنفسه في نحو : لِأَفْعلْ كذا ،فإنّما ذلك مجازٌ من القول ، فلم تَقْوَ الدلالةُ فيه على الأمريةِ ،فلزمتِ اللامُ لِتَدُلَّ على المعنى المطلوب من الأمرية ،

---

(١) في "ق" " الا يكون " خطأ .
(٢) " دون أداة " ساقطة من "ق ".
(٣) انظر شرح المفصل لابن الحاجب ٢٧١/٢ .
(٤) هذه المسألة ساقطة كلها من "ح ".
(٥-٥) ساقطة من "ق " انتقال نظر .

وأما لزومها في فعل المخاطب ،غير الفاعل نحو: لِتُعْنَ بحاجتك ،فإنّ ذلك راجعٌ إلى فعل الغائب اعتبارًا بأصل الإسناد ،وهو لِيُعْنَك بحاجتك اهتمامُك بها ،وفعل الغائب تلزمه اللامُ لِمَا تقدّم ،(١) هذا أحسنُ ما يوجه به هذا الموضع .(٢) وقد وجّه ذلك بعضهم بغير هذا فقال : لما دخل الموضعَ حذفٌ كرهوا أنْ يجمعوا عليه مع ذلك حذفَ حرفين : لام الأمر وحرفِ المضارعة ،فيكون ذلك إخلالًا كثيرا ،(٣) وهذا التوجيه(٤) ضعيفٌ لأمرين :

أحدهما : أنه غير مُطَّرِد ،لخروج فعل المتكلِّم من ذلك .

والثاني : أنّهم(٥) لو كرهوا كثرةَ الحذف في باب الأمر لم يبقوا الكلمة فيه على حرفٍ واحدٍ في نحو: قِ(٦) نفسَك وشِ(٧) ثوبَك ، ولكرهوا ما هو أشدُّ مِنْ هذا ،وهو أنْ أتبعوا الحرفَ الباقيَ أخويه في الحذفِ حتى لم يَبْقَ من الفعل إلّا حركةُ ذلك الحرفِ المحذوف ، وذلك إذا أمرت مُذَكَّرًا مفردًا من وَأَى يَئِي قلت : إِ(٨) يا زيد ،فإذا كانَ قبله ساكنٌ صحيحٌ نقلتَ حركة الهمزة إليه وحذفتها فقلت : قلِ يا زيد ، فكسرة اللام [هي](٩) الباقية من جملة الفعل ، فكثرة الحذف في بابِ الأمر غيرُ مكروهة ،والأظهر أنَّ ما ذكرناه من التوجيه إنَّما يكون جوابًا لسؤالٍ وارد على طريقة الكوفيينَ القائلينَ : بأصالة أحدِ البنائين لِصَاحبه(١٠) / فيقال ٢٢٣

---

(١) في " ق " " كما تقدم ".
(٢) انظر المسألة في شرح ابن يعيش : ٧/٥٩- ٦١.
(٣) انظر شرح ابن يعيش : ٧/٥٩.
(٤) ساقطة من " ق ".
(٥) ساقطة من " ق ".
(٦) في " ق " " قه ".
(٧) في " ق " " شه ".
(٨) في " ق " " إه ".
(٩) تكملة من " ق ".
(١٠) ذهب الكوفيون إلى أنَّ صيغة الأمر مختصرة من الأفعال المضارعة المجزومة بلام الأمر. انظر الإنصاف : ٥٢٤ ، والملخص : ١٤٨.

لهم : لِمَ لَمْ يجز إسقاطُ اللامِ إلَّا بالشرطين المذكورين؟، فيجاب بما تقدم ، وأما على طريقة البصريين القائلين بأَصالةِ كُلٍّ واحدٍ من المثالين فلا ، لأنه سوءالٌ(١) عن مَبادِئ اللُّغاتِ ، والله أعلم.

فصل:(٢) إذا كان الأمرُ بالصيغة دون أداةٍ لَزِمَتْ ألفُ الوصل إنْ كان ثاني مُضارِعه ساكناً لفظاً غيرَ محذوفٍ في الاستعمال كقولك : اضرِبْ، واذهَبْ ، واخرُجْ ، فإنْ كانَ ثاني مُضارِعه محركا لفظاً استغنى عنها كقولك: قم ، وبعْ ، وخَفْ ، وأما خذ ، وكل ، ومر ، فإنَّ هذه الثلاثةَ تستعمل على وجهين:

أحدهما : حذف الهمزةِ ، لكثرةِ الاستعمالِ ، فيستغنى -على هذا- عن ألف الوصل(٣- على ما ذُكِرَ.

والآخر : سلامتها من الحذف ، فيجب اجتلابُ ألفِ الوصل-٣) ، فيقال : أخذ ، أكل ، وأمر ، فتُبْدَلُ الثانية واواً لِضَمَّةِ(٤) الأولى ، واللفظ الثالث أكثرها كقوله تعالى ﴿ وَأْمُرْ أهلك بالصلاة ﴾(٥) فإنْ كان المُضارعُ المحرَّكُ(٦) الثاني لفظاً رباعياً لم يكنْ بدٌّ من مراجعة الأصْل كقولك يقيم ، ويفيض ، تقول منه : أقم ، أفض ، والله أعلم.

ثم قال : (وإذا كان آخِرُ الفعْلِ ياءً أو واواً أو ألِفاً(٧)) إلى آخِرِه.

هذه طريقةُ البصريين ، أَنَّ(٨) الأمرَ بغير لامٍ أصلٌ بنفسه ،

---

(١) في "ق" "من المثالين فإنّه سوءال ..".
(٢) في "ح" "مسألة".
(٣-٣) ساقط من "ق".
(٤) في "ح" "للضمة".
(٥) طه : ١٣٢.
(٦) "المضارع المحرك" ساقط من "ق".
(٧) الجمل : ٢٠٨.
(٨) "أن" في "ح" "إلى".

وليس مختصراً من الأمر باللام ،خلافاً للكوفيين القائلين بالاختصار ، وأنّ الأمر بغير اللام فرعُ الأمر باللام ،مستدلين على ذلك بثلاثة أدلة (١) وهي : حذف الأواخر ،وحذف الأوائل ،وقد اجتمع الأمران في المعتل الفاء (٢) واللام كقولك : عِ (٣) كلامِيَ ، وَشِ ثوبك ، فهذا فعل أمرٍ محذوفُ اللامِ والفاء ، فلولا أنه معربٌ مختصرٌ من الأمر باللام لم تحذف فاؤه ، ولا لامه ،لأنّ هذه اللامَ إنّما يحذفها الجازمُ ،والفاء إنما تحذف لوقوعها بين كسرةٍ وحرفِ المضارعةِ فدلّ هذا على أنّ قولك : عِ (٤) أصلُه لِتَعِ .

والدليل الثالث جريانه عليه ،إذا كان بغير لامٍ كجريانه عليه إذا كان باللّامِ في الحركات والسكنات ،وعدة الحروف .

وقد اعتذر البصريون عن ذلك كلّه بما ينفي عنه وجهَ الاستدلال فقالوا : إنّ حذفَ اللام وحذفَ الفاء إنّما أوجبه الحمل عليه إذا كان باللام ،لأنه في معناها ومن جنسه وجارٍ عليه ،فكأنّهم حملوا ما ليس فيه موجبُ الحذف ، لقوة هذا الشبه ،وإذا كانوا يحملون اسمَ الفاعل على الفعل وليس من جنسه ،لأنه في معناه وجارٍ عليه ، فحمل الجنس على جنسِهِ أولى وأقربُ ،وأما الشبه اللفظيّ الذي استدلوا به أيضاً فإنَّ الذي يشبه ذلك ضمّةُ المنادى وفتحة المبنى مع " لا " فإنّهم أجروا عليهما ما يُجرى على حركة الإعراب ،لشبههما (٥) بها من جهة الاطّراد أيضاً ، فهذا مما اعتذر به البصريون عنه شبه (٦) الكوفيين ،يبقى عليهم دعوى الفرعية ،

---

(١) انظر الإنصاف : ٥٢٤ ومابعدها ،وشرح الجمل لابن الضائع : ٨٧/ب وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٦١-٦٢ .

(٢) في " ق " "بالفاء "

(٣) في " ق " " عه " .

(٤) ساقطة من " ق " .

(٥) في " ق " " لشبههما " .

(٦) في الأصل " تشبه " .

وهي على خلاف الأصول ، وأن الأمر بغير لام أكثر استعمالا (١) منه باللام ، فتكون المسألة من باب ما غلبت فيه الفروع الأصول ، وذلك على خلاف الأصول أيضا .

فصل : فإن كان ثالث المضارع مضموما ضمة لازمة ، وجب ضم ألف الوصل عند الابتداء بها إتباعا كقولك : أقتل ، أغز ، أدع ، فإن كانت الضمة عارضة لم يعتد بها ، ولزم كسر ألف الوصل عند الابتداء بها كقولك : إمشوا يا زيدون ؛ لأن أصله امشيوا ، فنقلت ضمة الياء لما قبلها ، ثم حذفت (٢) ؛ لالتقاء الساكنين ، فصار كما ترى ، فإن كان مفتوحا كانت ألف الوصل مكسورة عند الابتداء بها كقولك : اذهب اعلم ، فإن كان مكسورة كسرة أصلية فكذلك أيضا كقولك : امش اضرب ، فإن كانت الكسرة غير أصلية ، وهي المشمة كقولك : اغزى يا هند فحكم ألف الوصل في هذا كالحكم في الضمة الأصلية ؛ وذلك أن الأصل في هذا الأمر للمؤنث اغزوى على مثال اخرجي ، فنقلت كسرة الواو لما قبلها ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، أو قلبت ياء ، ثم حذفت فصار إلى ما ترى ، فلما كان الإشمام في الزاى لازما ها هنا صار بمنزلة التصريح بالضمة ، فلزم لك (٣) ضم ألف الوصل عند الابتداء بها ، وهذا بين إن شاء الله .

---

(١) في "ح" "استفهاما".
(٢) في الاصل "حركت" خطأ.
(٣) في "ق" و "ح" "لذلك".

باب ما يجزم من الجوابات

/ الضابط لهذا الباب أنَّ المضارع إذا وقع جوابًا لغير الخبر (١) ٢٣٤
فإنه ينجزم لا بدَّ من ذلك، لأنَّ معنى كونه جوابًا: أنه مسبب عمّا قبله، ولا يستثنى من هذا الأصل على مذهب أهل البصرة إلّا مسألةُ النهي إذا كان الثاني مُسبَّبًا من وجود الفعل الذي قبله.

وأطلق أهل الكوفة القولَ في ذلك (٢) على أصل تقديرهم في المسألة، وجملةُ ما يتدرج تحت هذه الكلية ثمانيةُ (٣) أشياءَ، وهي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي، وليس النفي مما ينجزم جوابُهُ، وقد غلط أبو القاسم في التسوية بينه وبين ما ذكر، وكذلك إطلاقُهُ القولَ في النهي، والأصل المرجوع إليه ما ذكرناه أولاً، وبالله التوفيقُ.

عبارةٌ (٤) أخرى أبسطُ مما قبلها: إذا وقع المضارع جوابًا لغير الخبر، أي مُسبَّبًا عنه، فإنَّه ينجزمُ ولا بدَّ، وجملتها (٥) ثمانيةُ أشياءَ وهي: الأمر، والنهيُ، والدعاءُ، والاستفهامُ، والتمني، والترجي، والعرضُ، والتحضيض، مثاله: اتقِ اللهَ تدخلِ الجنة، ولا تعصه تنجُ من النار، وغفر الله لنا يسترنا، وأين بيتك أزرْكَ؟ وليت لي مالاً أُنفقْ منه، ولعلي أحجُّ تغفرْ ذنوبي، وألا تنزل عندنا نتحدثْ (٦)، وألَّا تقرأُ تنتفعْ، ومن ذلك

---

(١) أي الإنشاء.
(٢) في الأصل و"ق" "بذلك".
(٣) لم يبلغ مجموع ما ذكره هنا ثمانية، فأسقط الدعاء وسيأتي بعد قليلٍ.
(٤) هذه العبارة كلُّها ساقطة من "ح" وينتهي السقط عند نص الجمل الآتي.
(٥) والاصل "جملته".
(٦) في الأصل "لتحدث" خطأ.

قولك [(١)] : لا تدنُ من الأسدِ تَسْلَمْ ، والمعنى إلَّا تدنُ منه ، أي إنْ لم تدنُ منه تسلمْ ، وهذا صحيح المعنى ، فإنْ قلت : لا تدنُ من الأسد يأكلك ، لزم رفع يأكلك عند البصريين .

وضبط هذه المسألة أنْ تقول [(٢)] : إذا كان المضارع مسبَّباً من عدم فعل النهي لزم جزمُهُ نحو : لا تدن من الأسد تسلم ، فالسلامة مسبَّبة عن عدم الدنو ، وإذا كان مسبَّباً عن وجود فعل النهي وجب رفعه كقوله : لا تدنُ من الأسد يأكلك ، فالأكلُ مسبَّب عن وجود الدنو ، لأنْ التقديرَ : إلَّا تدن منه ، أي إنْ لم تدنُ منه يأكلك ، وهذا المعنى فاسد مع جزم المضارع بعد فعل النهي ، فلهذا لزم رفعه على معنى التحذير ، والكوفيون يجزمونه ، لأنهم إذا قدَّروا حرفَ الشرط اسقطوا " لا " فقالوا : لا تدن من [(٣)] الأسد يأكلك على تقدير : إنْ تدنُ منه يأكلْكَ ، والمعنى على هذا صحيح ، ولكنه خطأ من جهة إسقاط حرف " لا " مع تقدير حرف الشرط ، ويلزمهم على هذا إسقاطها من نحو : لا تعصِ الله تدخلِ الجنة ، وهذا شنيع ، فكان قولهم غيرَ صحيح .

---

(١) ساقطة من " ح " .

(٢) ضبط هذه المسألة ابنُ عصفور بقوله : " واختلف أهل البصرة والكوفة متى يجزمُ جوابُ النهي ، فمذهب أهل البصرة أنه لا يجوز جزمُ جوابِ النهيِ حتى يسوغ فيه دخول حرف الشرط عليه مع أداة النهي نحو : لا تعص يغفر لك ، لأنه يسوغ أن تقول : ان لا تعص الله يغفرْ لك ، ولا يجوز : لا تعص الله تندم ، لأنه لا يسوغ أن تقول : ان لا تعص الله تندم " شرح الجمل : ١٩٢/٢ - ١٩٣ وانظر الكتاب : ٩٧/٣ ، وشرح ابن الضائع : ٨٩/أ . قال ابن السيد : وفي القولين نظر . إصلاح الخلل : ٢٦٣ ، ويعني قول البصريين والكوفيين .

(٣) " من " ساقطة من " ق " .

خبرٌ في المسألةِ : حدثت بسبتة أن محفلاً عظيماً جمعَ أمراءها وأعيانها وعظماءها فتكلموا فيما نحن بسبيله من جزم الجواب بعد هذه الأشياء المذكورة ،فألقى عليهم بعض أصحاب الأستاذ ابن أبي الربيع يعرفه بابن الخضار(١) سؤالاً فقال : أين في القرآن جوابُ الأمر غيرَ مجزوم ؟ (٢) ! فاستغربوا هذا السؤال وكادوا ينكرونه مطلقاً فضلا [عن] أنْ يكونَ في القرآن ،لكنهم لم يسعهم إلَّا البحثُ عن ذلك ،لمكانِ السائل من العربية ،فبينما هم كذلك إذْ أقبل عليهم صاحبُ المنزل وهو شيخنا أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي(٣) رحمة الله عليه ، فلما رآهم غيرَ بُصَراءَ بموضعه من القرآن أرشدهم إليه فقال : من ذلك قوله تعالى ﴿ فذرهم في خوضهم يلعبونَ ﴾(٤) و ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرُهم وتزكيهم بها ﴾(٥) و ﴿ هب لي من لدنك وليًّا يرثُني ويرثُ من آل يعْقوبَ ﴾(٦) فحسَّنَ السائلُ إصابته وجميعُ من حَضَرَ ،وكان حينئذٍ حدَثَ السِّنِّ ،وكان ذلك عندَ أبيه خيراً من رئاسة سبتةَ بل [سبتة](٧) دونها .

والقول في ذلك عندي : أنَّ جوابَ هذه الأشياء لا يكون إلاَّ مجزوماً ما لم يَعْرِضْ له مانعٌ ، إذ لا يُعْنَى بالجواب إلاَّ كونُه مسبَّباً عن الأوَّلِ ،فمتى قصد به ذلك تعين تضمن الشرط ،وإذا تعيَّن تضمن [معنى](٧) الشرط وجَبَ الجزمُ ،وحيث يأتي غَيْرَ مجزومٍ ،فإنَّما ذلك

---

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد الكناني التلمساني ،كذا ورد اسمه مَرَضاً في درة الحجال: ٢/ ٦٦ ،وذكر في الإحاطة : ٣/ ٩٣ ، مَرَضاً ،أنه عروضيٌّ كفيف . ولم أتمكن من العثور على ترجمة له مستقلة .

(٢) تكملة من " ق ".

(٣) في " ق " " أبو محمد عبدالله بن عبد المهيمن . خطأ وانظر ترجمته في قسم الدراسة .

(٤) الأنعام : ٩١.

(٥) التوبة : ١٠٣. (٦) مريم : ٦.

(٧) تكملة ليست في النسخ وبها يستقيم الكلام .

(٨) تكملة من " ق ".

لعدم تضمن معنى الشرط ، أما على جعله حالاً أو صفة ، أو على معنى القطع ، وينبغي أن يحمل كلام صاحب المنزل على أنه أجاب السائل على مقتضى سؤاله ، لا أنه (١) يعتقده كذلك ، وإنما حمله على ذلك لمكانه من العلم ودقة النظر فتفهم ذلك ، وبالله التوفيق .

وأما قوله (وكل شيء كان جوابه بالفاء منصوبا) (٢) إلى آخره .

فإن هذه الكلية غير صحيحة ، لأنها يندرج تحتها النفي ومسألة النهي التي استثناها البصريون ، فالصحيح ما ذكرناه أولاً .

ثم اختلف الناس في الجازم لهذا الفعل على قولين ، (٣) فمنهم من قال إنه مجزوم بحرف الشرط محذوفاً لدلالة المعنى عليه حتى صارت الجملة / الأولى بمنزلة العوض منه (٤) من حيث هي سبب في الثانية ، فكان ٢٣٥ حذف حرف الشرط بعد هذه الجملة بمنزلة حذف رُبَّ بعد الواو ، وهذا هو (٥) القول المشهور الذي عليه الحذاق ممن يوثق بعلمه كالفارسي وأمثاله . (٦)

والقول الثاني أنه مجزوم بالجملة المذكورة قبله لا بتقدير حرف شرط (٧) ، وإنما جاز ذلك لأنها سبب في الثانية ، والسبب مؤثر في مسببه ، وهو قول أبي إسحاق الزجاج ، ورده ابن عصفور بأن الجملة

---

(١) في " ق " " لأنه " .

(٢) الجمل : ٢١٠ .

(٣) في " ق " " قولهم " . خطأ . قال سيبويه " واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله ، وزعم الخليل أنك إذا قلت : إن تأتني آتك ، فآتك انجزمت بإن تأتني ، كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت : ائتني آتك . الكتاب : ٣/ ٦٢-٦٣ ، فمذهب سيبويه يحتمل الوجهين ، وكذا قال ابن الضائع : ٨٨/ ب ، مذهب الخليل هو الثاني وانظر شرح ابن عصفور ٢/ ١٩٢ .

(٤) ساقطة من " ق " .

(٥) ساقطة من " ح " .

(٦) الإيضاح : ٣٢٢ .

(٧) في " ق " " الشروط " .

لم يثبت لها عملٌ من حيث هي جملةٌ (١) ، ورام ابنُ الضائعِ الاحتجاجَ له (٢) بأنْ قال : له أن يقولَ : ولم يثبت للجازم أيضاً أنْ يعمل محذوفا ، (٣) وقد ذكرنا قبلُ وجهَ عملِه محذوفًا بما رفعَ الإشكالَ عن هذا الإلزام ، واللهُ أعلم.

وأمّا قوله : (وجوابُ الجزاءِ مجزومٌ وقد ذكرناه في بابه) (٤).

فكان من حقِّه أنْ يقولَ : وسيُذكَرُ فيما يُستقبلُ إنْ شاءَ الله ، (٥) وكذا يعبر سيبويه عما كان نحوَ هذا ، فما وجهُ قوله وقد ذكرناه في بابه ، وهو إنّما يذكره (٦) فيما يستقبل ، فيمكنُ أن يجابَ عن ذلك بأنّه عبَّر بقوله : وقد ذكرناه عما وقع في المبيَّضةِ ، ثم جرد هذا التصنيفَ منها وهذا أولى من أنْ يقال : إنّما عبّر بقوله : وقد ذكرناه عما رواه في نفسه ، لأنّ حديثَ النفسِ يُسمّى ذكراً ﴿واذكر ربَّك في نفسك﴾ (٧) من جهة أنَّ ذلك منه إحالةٌ للمخاطَبِ ، ولا تكون الإحالة إلَّا على ما وقعَ التعبير عنه خارجَ الوجودِ ، هذا هو الأصلُ ، وباللهِ التوفيقُ .

---

(١) شرح الجمل : ٢/١٩٢.
(٢) ساقطة من "ق".
(٣) شرح الجمل : ٨٨/ب.
(٤) الجمل : ٢١٠.
(٥) في إحدى نسخ الجمل المعتمدة في التحقيق " وقد يذكر في باب الجزاء " ولعل هذه العبارة من إصلاح النساخ .
(٦) ساقطة من "ح".
(٧) الاعراف آية ٢٠٥.

بابُ الجَــــــزاءِ

اختلفت عبارةُ الناس في الترجمةِ من هذا البابِ ؛ فمنهم من يقول : بابُ الشرطِ والجزاءِ ، وهو ظاهرٌ ، لأنّ الشرطَ عبارةٌ عن الجملة الأولى والجزاءُ عبارةٌ عن الجملة الثانيةِ .

ومنهم من يقول : بابُ الشرط ، ويكتفي بالجملةِ الأولى ؛ لأنها سَبَبٌ في حصول الثانية .

ومنهم من يقول بابُ الجزاءِ ويكتفي بالثانية ، لأنها مُسَبَّبةٌ عن الأولى ، وهما جملتان متلازمتان ، لا تستغني إحداهما عن الأخرى لفظاً دونَ معنًى ، أو معنًى دونَ لفظٍ ، فمِنْ ثَمَّ جاز الاستغناءُ بإحداهما عن الأخرى في التعبير ، وكلُّ شيئين متلازمين جائزٌ أنْ يُستَغنَى بذكر أحدهما عن الآخَرِ كقولك : لبستُ نَعْلِي ، ولبست خُفِّي ، ويستفاد من هذا مايستفاد من قولك لبست نَعْلَيَّ وخفي ، وهذا بيِّنٌ إنْ شاءَ الله تعالى .

ثم قال : (وحروفُ الجزاءِ إنْ ، ومهما) (١) إلى آخره .

جملة ما يجزم فعلين إحْدَى عشْرَةَ كلمةً هي : إنْ وثلاثة أسماء ، وهي : مَنْ ، وما ، ومَهْمَا ، وثلاثة ظروف زمان وهي : مَتَى ، وإذْ ما ، وأَيَّان بفتح الهمزة وكسرها ، وثلاثة ظروف مكان وهي : أَيْنَ ، وأَنَّى ، وحيثُما .

و " أيّ " وهي تتردد بين الأقسامِ الثلاثة ، لأنّها بحَسَبِ ما تضاف إليه .

فأما " إنْ " فلا خلاف في حرفيتها ، وأما " مهما " فاختلف

---

(١) الجمل : ٢١١ .

فيها على ثلاثة أقوال .(١)

أحدها : إطلاق القول بالاسمية وهو المشهور .(٢)

والثاني : إطلاق القول بالحرفية ، وهو ضعيف ، لجريان أحكام الأسماء عليها .

والثالث : التفرقة بين أن(٣) يعود عليها ضمير أو لا ، وهو أيضاً ضعيف ، لأن عودة الضمير ليس منفرداً بالدلالة على الاسمية ،(٤) ثم اختلف في وجه تركيبها على ثلاثة أقوال ، فقال الخليل : إنما هي " ما " زيدت بعدها " ما " على سبيل التوكيد ، ثم أبدلت ألف الأولى هاءً فصارت مهما كما ترى .(٥) وقال سيبويه : هي " مه " ضمت إليها " ما " ، ودخلها معنى الشرط(٦) . وقال أبو إسحاق الزجاج " مه " اسم فعل على سبيل الزجر و " ما " التي بعدها هي اسم الشرط(٧) ، وهذا القول رده الأئمة بأن القائل : مهما تقم أقم ، لم يقصد معنى زائداً على الشرط ، ولو كان على ما قاله الزجاج - رحمه الله - لم يقل أحد : مهما تقم أقم إلا على معنيين أحدهما : أن يكون زاجراً للمخاطب بقوله : مه ، وشارطاً أن يقوم عند قيامه مثلا ، ولما كان الأمر على خلاف ذلك دل على عدم صحة هذا

---

(١) انظر الجني الداني : ٥٥٠ .

(٢) قال به السهيلي وابن يسعون . المغني : ٤٣٥ ، وذكر ابن الضائع أن السهيلي يزعم أنها اسم في موضع ، وحرف في موضع . شرح الجمل ١/٩٠ ، ومثله في الجني الداني : ٥٥١ ، وجريان أحكام الأسماء عليها هو عود الضمير عليها في مثل قوله تعالى ﴿ مهما تأتينا به من آية ﴾ فعاد ضمير " به " عليها .

(٣) في الأصل " من أن " .

(٤) تقدمت الإشارة إلى صاحب هذا القول في هامش تحقيق القول الثاني .

(٥) الكتاب : ٣/٥٩ - ٦٠ مع اختلاف ظاهر ، وانظر المسائل البغداديات ٣١٢-٣١٣ .

(٦) الكتاب : ٣/٦٠ ونص سيبويه : " ... وقد يجوز أن يكون " مه " كإذ ما ضم إليها ما .

(٧) انظر قول الزجاج في إعراب القرآن له عند قوله تعالى ﴿ ومهما تأتنا به من آية ﴾ جـ ٥/قسم ٢٢/ص ١٠ ، وفي شرح الجمل لابن الضائع : ١/٩١ أ ، ونسبه في شرح ألفية ابن معطي : ٣٢٢ للأخفش .

المذهب (١) ،فالقولُ إذاً ما ذهبَ إليه الخليلُ وسيبويه وهما قولان جيدان ،والله أعلمُ.

والفرقُ بينَ هذه الأقوالِ أنَّ الجازمَ على قول الخليل "ما" الأولى ،لأنَّها (٢) اسمُ الشرط عنده ،وأما الثانيةُ فحرفٌ زائدٌ للتوكيد ولا حَظَّ له (٣) في العمل على / الحقيقةِ ، والجازمُ على قول سيبويه ٢٣٦
"مهما" بكمالِها ،لِأنَّها اسمٌ مركَّبٌ جعل عبارةً عن معنًى واحدٍ بمنزلة سائرِ المركبات تركيبَ مزجٍ وخَلْطٍ ،والجازمُ على قول الزجاج الكلمةُ الثانيةُ ، وهي "ما" وأما "مَهْ" فلا حَظَّ لها في العمل على العكسِ من قولِ الخليل.

وأما "إذْ ما" فلا خلافَ أنَّها مركبة من "إذ" و"ما" وإنَّما اختُلِفَ في بقاءِ ظرفيتها وتجردها للحرفية ، فذهب أبو العباس المبرّد إلى الأول (٤) ،وذهب سيبويه إلى الثاني (٥) ،والعَجَبُ أنَّ اكثرَ المتأخرينَ سلكوا في المسألةِ مَسْلَكَ أبي العباس مَعَ نَصِّ الإمام على الحرفيةِ وصحة الاستدلال على ذلك ،فلنبسط القول في الاحتجاج لكل واحد من القولين حتى يَظْهرَ صحةُ (٦) الصحيحِ منهما إنْ شاءَ اللهُ.

فأما أبو العباس فتعلّقَ بما ثبت لها قبل أنْ تكون شرطاً من أحكام الاسمية ،فلزم مصاحبةُ الأصلِ الثابتِ لها ،ويقول : إنَّما أحدث التركيب

---

(١) انظر مثل هذا الرد في المسائل البغداديات ٣١٣-٣١٤.
(٢) في "ح" و"ق" "أنها".
(٣) في "ق" "لها".
(٤) انظر المقتضب : ٤٦/٢ ،وهو مذهب الفارسي في البغداديات : ٢٩٤.
(٥) الكتاب : ٥٧/٣ ،وانظر الجنَى الداني ٢١٤ - ٢١٥ ، ورصف المباني ٦٠.
(٦) في "ق" حُجَّة.

إِنْ كانت عبارةً عن الزمان الماضي ،فصارت في هذا الباب عبارةً عن الزمان المستقبل ،لتضمنها حرفَه ،فهذا هو الوجه الذي أحدثه التركيب .

وأما سيبويه فيقول : كان الأصلُ فيها أَنْ تكونَ حرفًا ،لأنها بمنزلته في لفظها وأصلِ معناها ،وإِنَّما قلنا فيها بالاسمية ،لجريان بعض أحكام الأسماء عليها ،فاسميتُها مجازيةٌ ،فلما ركبت مع حرف " ما " في هذا الباب انتفت عنها أحكامُ الأسماءِ جملةً ، فكان الحكمُ الذي أوجبه التركيبُ أنْ صَيَّرَهَا إلى الأصل الذي كان ينبغي أن تكونَ عليه قبل التركيب، لانتفاءِ جملةِ أحكامِ الأسماء عنها في حال التركيب ،هذا أظهر (١) ،واللهُ أعلمُ.

وأما أينما فليس فيها إِشكالٌ ،لأنَّ "ما" معها غيرُ مركبة ،وإِنَّما هي زائدة للتوكيد ،ويعلم الزائد من المركَّب في هذا الباب بأن تنظرَ إلى اسم الشرط ،فإن كان مما يَجزمُ وحدَه كانت " ما " معه زائدةً للتوكيد كأين ،ومتى ،وإِنْ كان لا يجزم إِلَّا بضم " ما " إليه كانت "ما" مركبةً معه نحو حيثُ ،وإذْ .

ثم إِنَّ بعضَهم عبَّرَ عن " ما " في هذه المواضع بأنَّها عوض من المضاف إليه ،و نقد بعضهم هذه العبارةَ بما يلزم عليه من الجمع بينَ العوض والمعوَّض منه ،لِأَنَّ هذه الجملةَ التي بعدَها هي التي كانَتْ مضافًا إليها قبلَ أنْ يكونَ شرطًا ،فلما ضُمِّنَتِ الكلمة معنى الشرطِ زالت الإضافة وبَقِيَ الذي كان مضافًا إليه ،فينبغي أنْ تصحح هذه العبارةُ بأن يقال : إنها عِوَضٌ من الإضافة لا من المضاف إليه ، لِأَنَّ الذي زالَ بتضمن (٢) معنى الشرط إِنَّمَا هو الإضافة دونَ المضاف إليه ،وقد يقال : إِنَّ هذه

---

(١) انظر ترجيح اسميتها في المسائل البغداديات : ٢٩٤ ،وترجيح حرفيتها في رصف المباني : ٦٠.

(٢) في "ح" و"ق" بتضمين .

الجملة إنَّما كانت مضافًا إليها (١) قبل تَضَمُّنِ ٱلكلمة معنى ٱلشرطِ ،وأما في حين تضمنها معنى ٱلشرط فليست مضافًا إليها ،فلا يصدق عليها إذْ ذاك أنها مضافٌ إليها ،فإذا لم يصدق عليها ذلك صح قول من قال : ان " ما " عوضٌ مِنَ ٱلمضافِ إليه ،وٱللهُ أعلمُ.

مسألة : يقال لِمَ (٢) سَمَّاها حروفًا ،وقد ٱنقسمت أربعةَ أقسامٍ؟

فيجاب من ذلك بأحد ثلاثة أشياءَ (٣) : إمَّا أنْ يكونَ أوقع الحرف بإزاء كلمة حتى كأنه قال : وكلمات ٱلجزاء ،وهذا مأخذٌ حَسَنٌ ،إذْ كان ٱلحرفُ يَعُمُّ ٱلكلماتِ بهذا ٱلنظر .

وإمَّا أنْ يكونَ سَمَّى ٱلأسماء حروفا ،لتضمنها معنى ٱلحرفِ ،فكأنها حروفٌ ،إلا أنَّ هذا ٱلمأخذ فيه ٱستعمال اللفظِ في حقيقتِهِ ومجازِه ،وهي مسألة خلافية بين أهلِ ٱلأصولِ .

وإمَّا أنْ يكون أطلق عليها حروفًا تغليبًا لحكم أصل ٱلباب ،وهو حرف ٱلشرط ،وٱلله أعلمُ.

ثم قال : (اعلم أنَّ هذه ٱلحروفَ تَجزِمُ ٱلأفعالَ المستقبلة ، وٱلجواب) (٤) إلى آخره .

اختلف ٱلناس في ٱلجازم للجواب بعد ٱتفاقهم على جزم فعل ٱلشرط بحرفه على أربعةِ أقوالٍ (٥) :

---

(١) في " ق " " اليه ".
(٢) في الأصل " لما " خطأ.
(٣) انظر ٱلأول وٱلثاني في إصلاح الخَلَلِ : ٢٦٤ وانظر شرح ابن عصفور : ٢/١٩٥.
(٤) في الجمل : ٢١١ " فهذه ٱلحروف تجزم ٱلفعل المستقبل والجواب" وفي بعض النسخ " ... تجزم ٱلأفعال المستقبلة والجواب ".
(٥) انظر هذه الأقوال ومن نسبت له في شرح ألفية ٱبن معطي : ٣٣١-٣٣٢ ،والمساعد : ٣/١٥٢ ومابعدها .

أحدها : أنه مجزومٌ بحرفِ الشرطِ ،وهو ظاهرُ قولِ أبي القاسمِ، وَنُقِدَ بِأَنَّ الجازمَ لا يقوى أن يعملَ في فعلين ،كما أنَّ الجارَّ لا يقوى أن يعمل في اسمين ، إذْ كان جازمُ الأفعالِ نظيرَ جارِّ الأسماءِ ،وعواملُ الأسماء أقوى من عواملِ الأفعالِ ، فَظَهَرَ ضعفُ ذلك القولِ .

وأجيبَ : بِأَنَّ أصلَ العملِ الطلبُ فَقَوِيَ حرفُ الشرط على العمل في فعلين؛ لطلبه إيَّاهما بخلافِ الجارِّ.

القول الثاني : أنّه مجزومٌ بالحرف وفعلِ الشرط معًا ،ووجه ذلك أنّ الفعلَ الأولَ سببٌ في الثاني ،والسبب / مؤثِّرٌ في مُسَبَّبه إلَّا أَنَّ هذا ٢٣٧
السَّبَبَ لا يرتبط بمُسَبَّبه إلَّا بحرف الشرط ،فمِنْ ثَمَّ وَجَبَ أن يُنْسَبَ إليه قسط من العَمَلِ ،فصار حرفُ الشرط وفعلُ الشرط (١) معًا بمنزلة عاملٍ مركّبٍ من جزئين ،وهذا هو ظاهر كلام سيبويه (٢) ، فهو أجود ،والله أعلم.

القول الثالث : أَنَّ فعلَ الشرط بانفراده عاملٌ في الجواب ،واسْتُشْكِلَ من حيث كان الفعلُ من عواملِ الأسماءِ ،وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وأجيب بما قلناه أوّلًا مِن أنَّ أصلَ العملِ الطلبُ ،وفعلُ الشرطِ يَطْلُبُ (٣) جوابَهُ من حيث هو سببٌ فيه ، فمن ثَمَّ صَحَّت هذه النسبةُ من العمل.

القول الرابع : أَنَّ الجواب منجزمٌ على الجوارِ (٤) ،وكأنّ هذا القائلَ مَرَّ بباله جواز خفض الاسم على الجوار ،والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماءِ ،فكان الجزمُ في الأفعالِ على الجِوار (٥) اعتبـــــارًا

---

(١) في " ق " " والفعل معا ".
(٢) الكتاب : ٦٢/٣ قال : " واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله " وفي موضع آخر قال :" ولم تجعل لإن جوابا ينجزم بما قبله " ٦٦/٣ ،وانظر ما قاله المؤول من أنّ حـــرف الشرط يعمل في الشرط ص
(٣) في الأصل و " ق " " يطلبه ".
(٤) هو مذهب الكوفيين . انظر الإنصاف : ٦٠٢ ،وشرح التسهيل لابن مالك " تكملة الابن " ١٠٣٣/٢ ،والمساعد : ١٥٣/٣ .
(٥) في " ق " " الجواز ".

بآستعماله في آلأسماء، فصار قولك: إنْ يقمْ زيدٌ، يقمْ عمرو في مقابلة: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَربٍ، وربَّما ينقدُ هذا بأنَّ آلخفض على آلجوار إنَّما هو لمشاكلةِ أمرٍ لفظيٍّ (١)، وهذا آلمجزوم قد يكون قبله مجزومٌ لفظاً وقد يكون قبله ما ليس مجزوماً لفظاً وبآلعكس، فهذه آلمشاكلة آلتي ذهب إليها، هذا آلذَّاهب إنَّما تحصُلُ فيما إذا كانَ آلفعلانِ مجزومين معاً لفظاً لا تحصُلُ في غير ذلك، وقد يقول صاحبُ هذا آلمذهبِ إذا حَصَلَ ذلك في موضعٍ مَّا حُمِلَ عليه سائرُ آلباب، ليجري آلكل على أسلوبٍ واحدٍ، وكأنه لم يَنْقَدِحْ له صحةُ واحدٍ من تلك آلمذاهبِ آلثلاثةِ من حيثُ مكانُ (٢) ورودِ آلنظرِ على كلِّ واحدٍ منها بِمَا ذكرناه قبلُ، فهذا [هو] (٣) آلذي أوجب له أنْ يقولَ هذه آلمقالةَ، وآلله أعلم. ولا ينهض ذلك آلاعتذارُ عنه لآمتناع ذلك آلحملِ في آلأسماءِ وهي آلأصل، وإذا آمتنعَ في آلأصل كانَ آمتناعه في آلفرع أولى، وآلله أعلمُ.

ثم قال: (إلاَّ أن تدخلَ في آلجوابِ آلفاءُ فيرتفعُ آلجوابُ) (٤).

بالنظر إلى دخول آلفاءِ على ثلاثة أقسام: قسم تلزمه آلفاءُ، وقسمٌ لا تلحقه آلفاءُ، وقسمٌ يجوز فيه آلأمران.

فأما آلقسم آلذي تلزمه آلفاء فهو كلُّ جوابٍ لا يَصِحُّ أن يكون شرطاً، كقولك: إنْ قام زيدٌ فقد قَامَ عَمْرو، وإنْ قام زيدٌ فعمروقائم، وما أشبهه مما لا يصح لمباشرة حرف آلشرط.

وأما آلقسم آلذي لا تلحقه آلفاءُ فكل جوابٍ يصلح أن يكون شرطاً إلاَّ آلمضارعَ كقولك: إنْ قَامَ زيدٌ قام عَمْرو وإنْ قام زيد لم يقم

---

(١) في "ق" "أمر آللفظ".
(٢) ساقطة من "ح".
(٣) تكملة من "ح".
(٤) الجمل: ٢١١.

عمرو ، لأنّ كلَّ واحدٍ من هذا الضَّرْبِ يصلحُ لمباشرة (١) حرفِ الشرط ،

وأما القسمُ الثالث فهو إذا كان الجوابُ مضارعًا مجرّدًا (٢) ، فهذا الضرب على وجهين إنْ قصدت بناءه (٣) على مبتدأ كان بالفاء كقوله تعالى ﴿ فمن يؤمن بربه فلا يخاف ﴾ (٤) ، أي فهو لا يخاف كذا قال سيبويه (٥) ، وإنْ لم تقصد بناءه على مبتدأ لم تلحقه الفاء وجاز فيه حينئذٍ الرفعُ والجزمُ ، إنْ كانَ فعلُ الشرط ماضيَ اللفظ أو المعنى ، فأما الجزمُ فعلى جعله جوابًا ، وأما الرفع فعلى نية التقديم عند سيبويه (٦) ، وعلى تقدير الفاء عند أبي العباس (٧) كقوله (٨) :

وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ   يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

ومذهب سيبويه أجود ، لأنّ الفاءَ إنما تُحذَفُ من الجواب للضرورة دون سَعَةِ الكلام ، (٩) والله أعلم .

ثم قال : (والأجود في هذا الباب أن تأتي بفعلين مستقبلين) (١٠) الى آخره .

هذا كما قال ، وذلك أن الموضع إنما هو للمستقبل ، فاذا جئتَ بفعلين مستقبلين كان اللفظُ مطابقًا للمعنى ، فكانَ أجودَ الأوجه من جهة المطابقة .

---

(١) في الأصل : " المباشرة " وزاد في " ق " " حرف الشرط الشرط " فكرر الشرط .

(٢) في " ق " " مجرد " مرفوعًا .

(٣) في الأصل " بناؤه " .

(٤) الجن : ١٣ .

(٥) الكتاب ٣ / ٦٩ ، فهو مبتدأ ولا يخاف الخبر ، والخبر لا يكون إلّا مرفوعًا .

(٦) الكالب : ٣ / ٦٦ .

(٧) المقتضب ٢ / ٦٧ ، ٦٨ وانظر شرح أبيات المغنى ٦ / ٢٩١ .

(٨) البيت لزهير من قصيدة يمدح بها هَرِمَ بنَ سنان انظره في شرح ديوانه : ١٥٣ ، والكتاب ٣ / ٦٦ ، والمقتضب ٢ / ٦٨ والاصول ٢ / ١٩٢ والمحتسب ٢ / ٦٥ ، الإنصاف : ٦٢٥ ، وشرح الفية ابن معطي : ٣٣٠ ، وشرح ابن يعيش ٨ / ١٥٧ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٩٠ .
والخليل : الفقير من الخَلة بالفتح وهي الفقر .

(٩) انظر الكتاب ٣ / ٦٧ ، وشرح الفية ابن معطي ٣٣٠ ، وشرح ابن عصفور ٢ / ١٩٧-١٩٨ .

(١٠) الجمل : ٢١٢ .

وأما ٱلوجهُ ٱلثاني : وهو أن يكون ٱلشرطُ والجوابُ معًا بلفظ ٱلماضي ، فإنّه من باب وَضع ٱلماضي موضعَ ٱلمستقبل ؛ لأنَّ حرفَ ٱلشرط يحرز ٱلمعنى ، إذْ هو من ٱلأدواتِ ٱلمخلِّصة للاستقبال ، فمن أجلِ فواتِ ٱلمطابقة كانَ هذا ٱلوجهُ دونَ ما قبله في ٱلجودةِ .

وأمّا ٱلوجه ٱلثالث : وهو أن يكون فعلُ ٱلشَّرطِ بلفظِ ٱلماضي والجواب بلفظِ ٱلمضارع ، فإنَّ ذلك في ٱلرتبة (١) ٱلثالثة من ٱلجُودةِ / ، من جهة ٢٣٨
ٱلمنافرة ٱللفظيةِ ، من حيث كان لفظُ ٱلثاني مطابقًا للمعنى ، وكان (٢) لفظ ٱلأول مخالفًا له ، ولكن حسَّنَ ذلك ما قلناه قبلُ : من إحراز حرف ٱلشرط ٱلمعنى (٣) .

وأما ٱلوجهُ ٱلرابع وهو كون ٱلأول بلفظ ٱلمستقبل وٱلثاني بلفظ ٱلماضي (٤) ، فإنّه ضعيف عندهم من جهة إعمال حرفِ ٱلشرط في ٱلأول وقطعه عن ٱلعَمَلِ في ٱلثاني ، وهو ضَرْبٌ من ٱلتهيئةِ وٱلقطعِ ، وفي هذه ٱلمسألة على هذا دليلٌ على إعمال حرف ٱلشرط في ٱلجوابِ ، كما عَمِلَ في ٱلأول ، ولولا أنّهُ عاملٌ فيه ما قبُحَ هذا ، فإنْ قيلَ لعلَّ قبحَ ذلك من جهة ٱلمنافرة بين ٱللفظين .

فٱلجوابُ : أنَّ هذا ٱلمعنى موجودٌ في عكسها ، ولم يقبح هذه فإذا كانَ كذلك ظهر وجهُ ٱلاستدلالِ ، وٱلله أعلم .

---

(١) في ٱلأصل " فإذا كان في ٱلرتبة " .
(٢) في " ح " " كانَ " بدون حرف العطف .
(٣) في " ح " و " ق " " للمعنى " .
(٤) هذا قليل لا يأتي إلّا في الشعرَ و منه قوله :
وإنّ تقطعوا منا مناطَ قلادةٍ   قطعنا به منكم مناطَ ٱلقلائدِ
انظر شرح ألفية ابن معطى : ٣٣١ ، وشرح ابن عصفور ٢ / ١٩٨ .

ثم قال : (وإذا جئتَ بعدَ جوابِ (١) ٱلجزاءِ بفعلٍ معطوف) إلى آخره .

الفعل ٱلمعطوف بعدَ ٱلجزاءِ لا يخلو من أنْ يكونَ معطوفًا بٱلواو ، أو بٱلفاء ، أو بثُمَّ ، فإن كان معطوفًا بٱلواو كان لك فيه ثلاثةُ أوجهٍ (٢)

أحدها : أنْ تجزمَه بٱلعطفِ على ما قبله كقولك : إنْ تُكرِمْ زيدًا يشكُرْكَ ويُحسِنْ إليك ، ومعنى (٣) هذا أنَّ ٱلأوَّلَ شرطٌ في حصول ٱلفعلين مطلقًا مجتمعين أو مفترقين .

الوجه ٱلثاني : أنْ تنصِبَهُ بإضمارِ "أنْ" بعد ٱلواو ، وتكون "أنْ" مع ٱلفعل بتأويل ٱلمصدر ، وٱلمصدر معطوفٌ على مصدرِ ٱلفعلِ ٱلمذكور ، ومعنى هذه ٱلمسألة أنَّ ٱلأوَّلَ شرطٌ في حصول ٱلفعلين بقَيْدِ ٱلاجتماع ، لأنَّ ٱلواوَ هنا موضوعةٌ لهذا ٱلمعنى ، إلَّا أَنَّ هذا الوجهَ من ٱلنصبِ بعدَ ٱلواو ضعيفٌ ها هنا ، لأنَّ ٱلواوَ إنَّما ينتصب مابعدها بأنْ لازمةَ ٱلإضمارِ بشرطين (٤) :

أحدهما : أنْ يرادَ بها معنَى ٱلجمع دونَ معنى ٱلعطف .

وٱلثاني : أنْ يكون ما قبلها غيرَ واجب ، وهذا ٱلشرطُ غير موجود ها هنا ، إذْ جملةُ ٱلشرط وٱلجزاءِ من جملةِ ٱلواجب ، لكن حسَّنَ ذلك قليلًا أَنَّ ٱلجوابَ معلَّقٌ على غيرِ واجبٍ ، فأشبهَ غيرَ ٱلواجب من هذه ٱلجهةِ ، (٥)

---

(١) ساقطة من "ق" وانظر الجمل : ٢١٢ .

(٢) انظر هذه الأوجه في ٱلكتاب ٣/٨٩ ، والمقتضب ٢/٦٤-٦٥ وشرح ٱبن يعيش ٧/٥٥ وشرح ٱلكافية الشافية لابن مالك : ١٦٠٣ ومابعدها وشرح ٱلرضي ٢/٢٦٧ .

(٣) ساقطة من "ق" .

(٤) انظر ما سبق ص

(٥) ساقطة من "ق" وٱنظر بيان عدمِ كونه غيرَ واجب فيما يأتي قريبًا ص

كما أنه إذا علّق غيرُ واجبٍ على واجبٍ صار الواجبُ واجبًا ، وانظر إلى ما قاله العلماءُ في قوله تبارك وتعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ﴾. (١)

والوجهُ الثالثُ : أنْ ترفعه بعدَ الواو فتقول : إنْ تكرمْ زيدًا يشكرك ويُحسنُ إليكَ ، وارتفاعه من وجهين :

أحدهما : على القطع والاستئناف ، كأنَّه معطوفٌ على أوّل الكلام.

والوجه الثاني : أنْ تكونَ الواوُ واوَ الحال ، ولا بُدَّ حينئذٍ من (٢) أنْ يكونَ الفعلُ مبنيًّا على مبتدأ مقدَّرٍ كأنه قال : إنْ تكرمْ زيدًا يشكرك في حال إحسانه إليك ، والفرق بين المعنيين أنَّ المعنى مع القطع : أنَّ الفعلَ الأولَ شرطٌ في الثاني بانفراده ، وقولُه بعدُ ويُحسنُ إليكَ إخبارٌ أنَّ ذلك يكونُ منه على كلِّ حالٍ مطلقًا سواءٌ وقع الشرط أو لم يقعْ ، والمعنى مع واو الحالِ أنَّ الأولَ شرطٌ في حصولِ الثاني مُقيَّدًا بالحال المذكورة ، والله أعلمُ.

فصل : فإنْ كانَ العطف بالفاء كانَ في المسألة ثلاثةُ أوجهٍ .

أحدُها : الجزمُ بالعطفِ على ما قبلَهُ مثاله : إنْ تُكرِمْ زيدًا يشكرك فيُحسِنْ إليكَ ، ومعنى هذه المسألة أنَّ الأولَ شرطٌ في حصولِ الفعلين على هذا الترتيبِ .

والوجه الثاني : أنْ تَنصِبهُ بإضمارِ " أنْ " ، و" أنْ " مع الفعل بتأويل المصدر والمصدر معطوفٌ بالفاء على مَصْدَرِ الفعلِ المذكور كقولك : إنْ تكرمْ زيدًا يشكرك فيحسن اليك ، (٣- ومعنى هذه المسألة كالقول -٣) في الواو من ضَعْفِ النصب .

---

(١) الجمعة : ٩ .

(٢) ساقطة من " ق ".

(٣-٣) في " ح " و" ق " ومعنى هذا الوجه كالقول ".

الوجه الثالث : الرفع على ٱلقطع كأنّه قال : إنْ تكرمْ زيدًا يشكرك فهو يحسن إليك ، ومعنى ٱلقطع هاهنا أنّ هذا ٱلفعلَ ٱلمعطوفَ خارجٌ عن جملة ٱلشرط ، ومقتضاه حاصلٌ ، على سبيل ٱلتعقيب على جملة ٱلشرط وٱلجزاء ، وٱللهُ أعلمُ.

فصل : فإنْ كان ٱلعطف بحرفِ ثُمَّ لم يكن فيه غيرُ ٱلجزمِ والرفعِ ، ولم يجز فيه (١) ٱلنصبُ ، لِأَنَّ ثُمَّ ليستْ كٱلفاءِ ، وٱلواوِ في نَصبِ ٱلفعلِ بعدَها ، إلّا أنْ يكون معطوفًا بها على ٱسمٍ صريحٍ ، وليس هذا من ذلك ، فأما ٱلمعنى مَعَ ٱلجزمِ فَإِنَّ الفعل الأول شرطٌ في حصولِ ٱلفعلين على سبيل ٱلترتيبِ وٱلتراخي ، وأما معناه مَعَ ٱلرفعِ / فَإِنَّ ٱلفعلَ ٱلأول شرطٌ في حصولِ ٱلجواب على ٱنفرادِهِ ؛ لِأَنَّ ما بعدَ حرفِ ثُمَّ خارجٌ عن ٱلشرط غيرُ داخلٍ في حكمه ، وإنَّمَا هو على سبيل ٱلآستئناف ، وٱللّه أعلمُ. ٢٣٩

فصل : وأما ٱلفعل ٱلواقع بينَ ٱلجزمين فلا يخلو من أنْ يكونَ مصحوبًا بحرفِ عطفٍ أوْ لا ، فإنْ كان غيرَ مصحوب بحرفِ عطفٍ فإنَّه على وجهين :

أحدهما : أن يكون مما يَصِحُّ فيه ٱلبدل.

وٱلثاني : أنْ يكون مما لا يَصِحُّ فيه ٱلبدل ، فإنْ كان مما يصح فيه ٱلبَدَلِيَّة (٢) كانَ مجزومًا بِحَقِّ ٱلبَدَلِيَّةِ ، كقولك : منْ يقصِدْ (٣) زيدًا يمشِ إليه ، وإنْ كانَ مما لا يَصِحُّ فيه ٱلبدل ٱرتفع على ٱلحال كقولك : من يقصِدْ زيدا يضحكُ يشكرْه ، أي من يقصده ضاحكا يشكرْه (٤) ،

---

(١) ساقطة من " ق ".

(٢) في " ح " و " ق " " البدل ".

(٣) " من يقصد " ساقطة من " ح ".

(٤) ساقطة من " ح " وانظر الكتاب ٣ / ٨٥-٨٧ وشرح ٱبن عصفور ٢ / ٢٠٣ ، وشرح ٱبن يعيش ٧ / ٥٣ ، وهذا البدل بدل غلط أو نِسيانٍ ولا يكون كلا ولا بعضا.

ومن هذا القبيل قول الشاعر (١):

تعـــال فإنْ عاهدتَني لا تخونُني ... نكنْ مثلَ مَنْ يا ذِيبُ يصطحبانِ

فقوله: لا تخونني في موضع نَصْبٍ على الحال، أي فإن عاهدتني غيرَ خائنٍ.

وسألني يومًا الخطيب أبو إسحاق بنُ أبي العاص (٢) رحمه الله من إعرابه، فدار بيننا فيه الكلام، وكان رحمه الله معجبًا بالغرائب، وكـــان مع ذلك ضَنِينًا بها، لا على وجه البخل بالعلم، ولكن على سبيل الإغراء بالمسائل، لأنّ الطالب إذا كانتْ فيه نَجَابةٌ وضُنَّ عليه بمسألةٍ ما حمله ذلك على شِدَّةِ الحرص على تحصيلها، ورُبَّما كانَ ذلك أكثر فائدةً وأثبتَ لها من أنْ تُنْسَى. كما حَدَّثَني الشيخ أبو بكر بن حنيد الأمين المالَقيّ رحمه الله قال: صَلَّيتُ يومًا العصرَ بمسجدٍ بالقاهرةِ، أو قال بغيرها، فلما انْصَرَفَ من الصلاة إذا بشيخٍ ظَرِيفِ المنازع قد أسند ظهره إلى جِدارِ القِبْلَةِ، فعقد بين يديه أخوانٍ يجوِّدان عليه، أحدهما بحرفِ حَمْزَةَ والآخر بحرفِ الكِسَائِيّ، فلما بلغ هذا الثاني بالقراءة إلى قوله تعالى: ﴿ هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء ﴾ (٣) قال الشيخ للقارئ قِفْ، فوقف (٤)، فقال له فائدة، ثم قال له: اقرأ، ولم يفسّر له الشيخ هذه الفائدة، قال فقلت في نفسي لعلّه يفسّرها إذا فَرَغَ، فلما فَرَغَ لم يفعل فحال بيني وبين سؤاله عنها في اليوم الثاني سَفَرِي مَعَ أصحابي، فانظر إلى هـــذا الغَرَضِ من هذا الشيخ فإنّه من بابِ ما ذكرناه عن الخطيب رحمه الله، والذي

---

(١) البيت للفرزدق وهو في الكتاب ٢/٤١٦، والمقتضب ٢/٩٥، ٣/٢٥٣، والاصول ٢/٣٩٧، والمحتسب ١/٢١٩، والخصائص ٢/٤٤٢، وشرح أبيات المغني ٦/٢٣٧، ويروى "تَعِش" بدل "تعال" وهي الرواية المشهورة.

(٢) هو أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن أبي العاصي التنوخي. كان اماما زاهدا مدرسا للعربية والفقه، آخذا في الادب، ملازما للسنة محاربا للبدعة تولى الخطبة والقراءة بجامع غرناطة أخذ عن ابن الزبير وغيره. توفي سنة ٧٢٧. الاحاطة: ٣/٣٧٤، الكتيبة الكامنة: ٣٢، وغاية النهاية: ١/٢٤.

(٣) "من السماء" من "ق" والآية ١١٢ من سورة المائدة.

(٤) ساقطة من "ق".

أبرزته المذاكرة في هذا البيت أنَّ قوله : لا تخونني جوابُ القسم المذكور قبلَهُ ،فلا يكون له موضعٌ من الإعراب على هذا ،خلافاً للوجه الأول الذي حملَهُ عليه سائرُ النحاة وهذا واضحٌ .

فصل : فإنْ كانَ الفعل الواقعُ بينَ الجزمين (١) مصحوباً (٢) بحرف عطفٍ ،فلا يخلو أنْ يكونَ حرفُ العطف الواوَ أو الفاءَ أو ثُمَّ ، فإنْ كان الواوَ فثلاثة أوجه . (٣)

أحدها : الجزم عطفاً على المجزوم قبله كقولك : من يقصد زيدًا ويكرمْهُ يشكرْه ، (٤) ويكون المعنى على هذا أنَّ الفعلين معاً شرط في الجواب مطلقًا .

والوجه الثاني : النصبُ بعدَ الواو ،لأنَّ فعلَ الشرط بمنزلة غير الواجب من حيثُ لا يَصْلُحُ فيه بانفراده عن الجواب صدقٌ ولا كذبٌ ،وإنْ كان على فَرضِ الواجب بدلالةِ الامتناع من زيادة حرف "مِنْ" بعده على الأصحِّ (٥) ، فيكون هذا الفعل منصوباً بأنْ لازمةَ الإضمارِ (٦) ، من حيث كان هذا المصدر المقدَّر معطوفاً على المصدر المقدَّر من الفعل المذكور ،والمعنى على هذا أنَّ الفعلين معاً شرطٌ في الجواب على سبيل الاجتماع دونَ الإطلاقِ خلافاً للمسألة الأولى .

---

(١) في الأصل و "ح" "الحرفين".
(٢) في "ق" "مصوبا" هكذا .
(٣) انظر الكتاب ٣/٨٨ ومابعدها .
(٤) في "ح" و "ق" "أشكره".
(٥) لأنهم أنابوا حروف العطف من ذلك التكرير.
(٦) في "ح" "منصوباً بإضمار أنْ لازمة هذا الإضمار".

وَالوجه الثالثُ : أنْ ترفعَه على أنْ تكون الواوُ واوَ الحال ،فيكون الفعل إذْ ذاك مبنيًا على مبتدأ مقدَّرٍ ، ويكون المعنى على هذا أنَّ الفعلَ الأوّلَ شرطٌ في الجواب في تلك الحال ،إلّا أنَّ هذا قليلٌ ،أعني دخولَ واو الحال على الفعل المضارع. (١)

فإنْ كانَ مصحوبًا بالفاء فوجهانِ .

أحدهما : الجزمُ بالعطفِ على المجزومِ قبلَه ،وهو الوجه ، ويكون المعنى إذْ ذاكَ أنَّ الفعلينِ معًا شرطٌ في الجوابِ على سبيل الترتيب .

الوجه الثاني: النصبُ بإضمارِ "أنْ" بعدَ الفاء كما كان ذلك بعد الواو ،إلّا أنّ شرطَ الفاء التسبيب ،وشرطَ الواوِ الجمعُ . وقد تقدم ذلك في بابيهما . قال سيبويه إنَّ النصب بعد فعل الشرط أمثل منه بعد الجواب ،وقد تقدم هذا المعنى .

وأما الرفع فغيرُ جائزٍ ها هنا،لامتناع الحَالِ لِكَوْنِه بالفاءِ ، ولامتناع عطفه على المجزومِ قبلَهُ ، لِمَا يلزم على ذلك من / الفساد ، ٢٤٠
وهو أنه كانَ يكونُ مرفوعًا بلا رافعٍ ؛ لأنَّ حرف الشرط لا يعمل رفعا ، ولامتناع وقوعه هاهنا موقع الأسماء، وهو أنَّهُ إنَّما (٢) يرتفع بذلك المعنى ولا يجوز أيضًا رفعُهُ على الابتداءِ (٣) ، لِمَا يلزم عليه من الفصل بين المجزومين بأجنبيٍّ منهما وذلك غيرُ جائزٍ إلا بجُمَلِ (٤) الاعتراضِ .

مسألة : فإن قيلَ : فهلا سَوَّيْتَ بينَ "إنِ" الشرطية و"إنَّ" التوكيدية فجوزت العطف على الموضع هنا كما جوزته في "إنَّ" ،لأنّ كل

---

(١) انظر الى الجنى الداني ١٩٢ .
(٢) " انه " ساقطة من "ح " "انما "ساقطة من "ق ".
(٣) في "ح " و"ق " "الاستئناف ".
(٤) كذا هي الكلمة في الأصل و"ق " وهي مطموسة في "ح ".

واحد من معموليهما مرفوعُ الأصل فزال بورود الناسخ ، وإذا كانوا يراعون الفروع في نَحْوِ قوله : (١)

* ولا سابقٍ شيئًا [إذا كان جائيا] (٢) *

فمراعاةُ الأصولِ أولى . (٣)

فالجوابُ أَنَّ ذلك لا يجوز هنا ، لأنَّ العطف على موضع معمول الحرف إنَّما يكون على توهم سُقُوطِ ذلك الحرف ، فإن كانَ سقوطه يُخِلُّ المعنى (٤) الذى سِيقَ له الحرف لم يجز توهم سُقُوطِه ، وإذا امتنع ذلك امتنع العطف على موضع معموله ، وبابُ الشرط من هذا القبيل ، فالقول فيه كالقول في " ليت " و " لعلَّ " من أخوات " إنَّ " في امتناع العطف على الموضع لِمَا ذُكِرَ ، وقد مضى الكلام في " إنَّ " في بابها فتأمَّلْ هذه المسألة فإنَّها غريبة .

فصل : فإنْ كان الفعل الواقع بينَ الجزمين (٥) مصحوبًا بحرف " ثم " لم يكن فيه إلاَّ الجزمُ كقولك إنْ تقصدْ زيدًا ثم تُحْسِنْ إليه يشكرْكَ ، والمعنى أنَّ الفعلين شرطٌ في الجواب على سبيل الترتيب والتراخي ، فأما امتناع الرفع فلما قلناه قبلُ ، وأما امتناع النصب ، فلأنَّ ثم ليست كالفاء ، والواو في ذلك ، فمن أجل هذا كله تَعَيَّنَ الجزمُ (٦) ، والله أعلمُ .

ثم أدخل قوله تبارك وتعالى * من ذا الذى يُقْرِضُ الله قرضًا حسنا * (٧) الآية - دليلاً (٨) على ما قاله في المعطوف على الجواب

---

(١) هذا جزء من بيت لزهير وهو بتمامه :
بدا لِيَ أني لست مدركَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئًا إذَا كان جَائِيا
وهو في شروح ديوان زهير : ٢٨٧ وانظر تخريجه فيما سبق ص
(٢) تكملة من " ح " .
(٣) انظر الخصائص ٢/٣٥٣ .
(٤) في " ح " و " ق " " بالمعنى " .
(٥) الأصل - " الحرفين " .
(٦) انظر الكتاب ٣/٨٨ ومابعدها .
(٧) البقرة ٢٤٥ ، والآية في الجمل : ٢١٣ .
(٨) في الأصل " دليل " بالرفع .

من الأوجه الثلاثة ،ووجه الاستدلال من ذلك أنّ المعطوف ها هنا فيه ثلاثة أوجه ، كما أنّ المعطوف هنالك فيه ثلاثة أوجه ، العطف والنصب والقطع ، وليس بين الموضعين فرق ،إلّا من جهة أنّ المعطوف في الآية الكريمة مرفوع والمعطوف في المثال مجزوم ،وكل واحد منهما شريك ما عطف عليه ،وغاية مقصوده ما قدمناه من أنّ الأوجه الثلاثة في الآية والمثال نظائر (١) فقط ، فاعتراض من اعترض عليه وجه الاستدلال بالآية الكريمة تحامل (٢) ،والله أعلم.

وأما قوله في الآية الأخرى : (يجوز في "يعذب" الرفع والنصب والجزم) (٣).

فاعترضه ابن عصفور (٤) بأنّ ظاهره أنّ جواز هذا مخصوص بيعذب ،وليس كذلك ،فكان من حقه أنْ يقول : يجوز في يغفر الرفع [والنصب] (٥) والجزم ،ومعلوم أن يعذب معطوف عليه ،والمعطوف شريك المعطوف عليه في عامله .

---

(١) أي من أمثلة التنظير .
(٢) لم يذكر هذا الاعتراض ابن السّيد في إصلاح الخلل وذكر في هامش "ق" ان المعترض هو ابن السّيد وابن عصفور.
(٣) الجمل : ٢١٣ والاية هي ﴿ إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ،فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ﴾ البقرة : ٢٨٤ .
(٤) في "ح" و"ق" "بعضهم" وفي هامش "ق" عن نسخة أخرى انه ابن عصفور كما هنا .
وهذا الاعتراض لم يذكره ابن عصفور في شرح الجمل ،ولابن عصفور أكثر من شرح على الجمل فلعله في هذا الشرح ،والذى ذكر هذا الاعتراض هو ابنُ السيد في إصلاح الخلل : ٢٦٦. فقال :
"هذا كلام يوهم أنّ الأوجه الثلاثة إنّما تجوز في "يعذب" وحده ، وهي جائزة في "يغفر" أيضاً لا فرق بينهما في ذلك ،وقد تأملته في نسخ كثيرة فوجدته كذلك . هـ أي لم يجد "يغفر" مكتوبا ، وما نفاه ابن السّيد موجود في بعض النسخ المعتمدة في تحقيق الجمل ،ولعل ذلك المثبت في تلك النسخة من إضافات بعض النساخ العلماء بمواطن العوار .
(٥) تكملة من "ح" و"ق".

والجوابُ : أنه إِنَّما قالَ ذلك من جهةِ أنه يلزم من جزمِ الثاني جزمُ الأول ، ولا يلزم من جزم الأول جزمُ الثاني ، ألا ترى أنَّ الثاني إِنَّما كان مجزومًا من حيث كانَ معطوفًا على مجزوم لعدمِ استقلاله بالجازم ، وإِذا كان الأول مجزومًا جازَ قطعُ الثاني واستقلالُ الأول بالجازمِ،(١) فلهذا عدل عن ذكر المعطوف عليه إلى ذكر المعطوف (٢) ، والله أعلم.

ثم أدخل هذا البيت شاهدًا على رفعِ المضارعِ بينَ الجزمين على أنه في موضع الحالِ ، وهو قوله :(٣)

مَتَى تأتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نارِه ... تجِد خيرَ نارٍ عندَها خيرُ مُوقِدِ

ولو جزم هذا الفعل على البدل من فعل الشرط ، لكان جائزًا ؛ لأنه يعطى معناه بخصوص ؛ لأنَّ معنى قولِهِ : " تعشو " تأتي في وقت العشا ، وهو الظلام ؛ أي تقصد لناره بليلٍ ، وقيل : إنَّه يُسَمَّى كلُّ قاصدٍ عاشيًا ، وأما قوله : " عندها خير موقد " فإنه جملة تَحْتَمِلُ أمرين :

أحدهما : أن يكون موضعها (٤) خفضًا على الصفة لنار ، كأنه قال : تَجِدْ خيرَ نارٍ كائنٍ عندها خيرُ موقد ، ويكون المعنى أنَّه فضَّلَ نار هذا الممدوح على سائر نيرانِ الفضلاء ، وأما مدح صاحبها فبالضِّمنِ دونَ التصريح .

---

(١) في " ق " " الجزم " .
(٢) هذا توجيه بن الضائع . شرح الجمل : ٢٢٧/أ.
(٣) البيت للحطيئة ، وهو في شرح ديوانه : ، والكتاب ٨٦/٣ ، ومجاز القرآن ٢٠٤/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٧٨/٢ ، وشرح ابن يعيش ٦٦/٢ ، ١٤٨/٤ ، ٤٥/٧ ، ٥٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور .
(٤) في الأصل : " موضعهما " .

والوجه الثاني : أن يكون موضعها نصبًا على ٱلصفة لخير ،كأنه قال :تجد خير نار ، أي تجد نارا خير نار كائنًا عندها خير موقد / ،ويكون ٢٤١ ٱلمعنى : أنَّه مدح هذه(١) ٱلنار وصاحبها تصريحا ،لِأَنَّهُ أخبر أن هذه ٱلنارَ خيرُ النيران مطلقًا ،وأنَّ موقدها خيرُ ٱلموقدينَ مطلقًا ، فهذا ٱلوجه ٱلثاني أَمْدَحُ من ٱلأول مِنْ حيثُ ٱلإطلاقُ فيه والتقييد في ٱلأول ،وٱلله أعلم وليس فيه سوى عودةِ ضميرِ ٱلمؤنث على لفظ خير وهو مذكر إِلَّا أنه مضاف إلى مؤنث هو بعضه ،وأيضًا فَإِنَّ موصوفَهُ ٱلمقدر مؤنث ،فمن ثم ساغ تأنيث ضميرِه . وٱلله أعلم .

فصل : ثم قال : (وإذا دخل على ٱلاَسْم ٱلذى يجازى بـه عامل غير ٱلاَبتداء أو ٱلفعل الذي يجازى به بَطَلَ ٱلجزاء)(٢) إلى آخره .

هذا كما قال ،وٱلأصل في ذلك أنّ ٱلاَسم إذا كان له صدر ٱلكلام لم يعمل فيه عاملٌ لفظيٌّ قبلَه ،إِلَّا أنْ يكون خافضًا ،اسمًا كَانَ أو حَرْفًا ، بشرط أَنَّ يكونَ ذلك ٱلخافض مُعَلَّقًا بفعل ٱلشرط كقولك : بمن تمرر أمرر ، وغلامَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ،فكل واحد من هذين ٱلخافضين مُعَلَّقٌ بفعل ٱلشرط دونَ غيرِه ،(٣) أَلَا تَرَى أنـك تقول في ٱلاَستفهام : علمت غُلَامَ أَيِّهم قائم ؟ فلو نصبت فقلت : علمت غلامَ أَيِّهِمْ قائِمًا ؟ لم يجز ، لأَنَّ ٱلخافض لٱسم ٱلاَستفهام كٱلخافضِ لٱسم ٱلشرط في أَنَّ كلَّ واحد منهما يكتسي من مخفوضه حكمَهُ من لزوم ٱلصدريـةَ ،وقد تقرر هذا ٱلمعنى فـي ٱلمضافات ،وذلك أَنَّ ٱلمضافَ يكتسى من ٱلمضاف إِليه ٱلتعريف في نحو: غلام زيد ،وٱلتنكير في نحو : زيد(٤) آمرأة ،والتخصيص في نحـــو :

---

(١) في ٱلأصل " هذا " بٱلتذكير .
(٢) الجمل: ٢١٤ .
(٣) انظر شرح ٱبن الضائع : ٢٢٨/أ .
(٤) في ٱلأصل " غلام امرأة " خطأ .

غلام ٱمرأة وٱلتأنيث في نحو ﴿ إِنَّها إِنْ تك مثقالَ حبة ﴾(١) وٱلتذكير في نحو قوله تعالى : ﴿ فظلت أعناقهم لها خاضعين ﴾(٢) وٱلعقل(٣) ، وكلاهما مجموعٌ في هذه ٱلآية ،وبيان ذلك أنَّ خاضعين خبرٌ ، من ٱلأعناق ، فلو كان خاضعةً لم يكن فيها ما ذكرناه ،ولكن لَمَّا جاء بلفظ خَاضِعِينَ ٱلذي أصله ٱلاختصاص بمذكر من يعقل عرفنا أنه إِنَّما كان ذلك من جهة أنَ ٱلأعناق مضافة إلى ضمير مذكر من يعقل ،فٱكتست منه وَصْفَيْهِ مَعًا ، فمن ثَمَّ اخبر عنها بخبر مذكر من يعقل ،وهذا ٱلتوجيه أحبُّ ما سمعت في ذلك إليَّ ، وٱللـه أعلم بٱلصواب .

إِلَّا أَنَّ لفظَ أبي ٱلقاسم فيه تجوزٌ من حيث ٱلعِبَارَةُ ،وذلك أَنَّه قال: وَإِذَا دَخَلَ على ٱلاسم ٱلذي يجازَى به عاملٌ غيرُ ٱلابتداءِ ولو لم يذكـر ٱلابتداء لَكَانَ كافيًا ،لأنَّ ٱلابتداءَ لا يوصَفُ بٱلدخولِ على ٱلمبتدأ ؛لأنـه ليس [شيئًا](٤) منفصلاً عنهُ ،وإِنَّما هو مَعْنًى يتصف به ٱلمبتدأ ،ولكـن لَمَّا كانَ هذا ٱلوصفُ مِن عوارِضِ موصوفـه جَازَ له ٱلتعبيرُ عنه بٱلدخول عَلَى ٱلمبتدأ مَجَازًا ،وٱلله أعلمُ.

وكذلك قوله : (أو(٥) ٱلفعل ٱلمجازَى به) ؛ لأنَّ هذا أيضًا في حكم ٱلاستثناء مِن حيثُ هو مَعْطوفٌ على ٱلابتداء ،وليس بداخل علـى ٱسم ٱلشرطِ [للزوم تأخيره عنه ،لكن قد يتجه ذلك ، بأنْ يكونَ إِنَّما وَصْفُهُ بٱلدخولِ على ٱسم ٱلشرطِ ، ٱعتبارًا بِأَنَّ أصلَهُ ٱلتقديمُ على ٱسمِ ٱلشرط](٦)

---

(١) لقمان : ١٦ .
(٢) الشعراء : ٤ .
(٣) ساقطة من " ق " ،يعني أنَّ ٱلمضاف ٱكتسب من ٱلمضاف إليـه ٱلتذكير والعقل .
(٤) زيادة من " ق ".
(٥) " أو " في الاصل " ان " وفي " ق " " وٱلفعل الذي يجازى به " والمثبت من ٱلجمل : ٢١٤ ،و" ح " .
(٦) ما بينَ ٱلمعقوفين من " ح " و" ق ".

(١- وانما لزم تقديم اسم الشرط عليه لتضمنه حرفه (٢) ، ففعل الشرط إذاً يصحُّ وصفُهُ بالدخول على اسم الشرط اعتباراً -١) بهذا التأويل مع بقاء الحكم ، وهذا واضحٌ إنْ شاءَ الله .

وأما بطلان الجزاء بسبب دخول العامل عليه فلما ذكرناه قبل من أنَّ الاسم الذي له صدر الكلام لا يعمل فيه عاملٌ قبله ، إلَّا أنْ يكون خافضاً ، فلما أدخلنا عليه العاملَ وأردنا معناه ، وتعذَّر إعمالُه فيه وجبَ أنْ يُسْلَبَ المعنى الذي أوجب له الصَّدْرِيَّةَ حتى يمكن إعمال ذلك العامل فيه كقولك : إنَّ مَنْ يكرمْني أكرمُهُ (٣) [فإنْ أردنا (٤) الجزاء ألحقنا الهاء فقلنا : إنَّهُ من يكرمْني أكرمْهُ]؛ (٥) لأنَّ هذا العامل ليس حينئذ معلَّقا باسم الشرط ، ورُبَّما حذفت هذه الهاء لفظاً وهي مرادة معنىً ، وأكثر ما يكون ذلك في الشعر ، والله اعلم ، وعلى ذلك أدخل (٦) هذا البيت (٧) :

* إنَّ مَنْ يدخلِ الكَنيسَةَ يومًا * البيت

ثم قال (٨) : (ومِمَّا جاءَ من الجزاءِ قولُ زهيرٍ :

(١-١) ساقط من " ق ".
(٢) أي حرف الشرط " ان ".
(٣) الكتاب : ٣/ ٧١ - ٧٢ .
(٤) في " ق " " ألحقنا ".
(٥) تكملة من " ح " و " ق ".
(٦) في " ح " " دخل ".
(٧) هذا صدر بيت ينسب للأخطل وعجزه :
* يَلْقَ فيها جآذِرًا وظِبَاءً *
وليس في شعره الذي وضعه السكري ، وهو في أمالي الشجري ١/ ٢٩٥ و والحلل ٢٨٧ ، وشرح ابن يعيش ٣/ ١١٥ ، والمقرب ١/ ١٠٩ ، ورصف المباني : ١١٩ ، والخزانة ١/ ٤٥٧ ، شرح أبيات المغني ١/ ١٨٥ وذكر البغدادي أنَّه فَتَّشَ في ديوان الأخطل برواية السكري ولم يجده فيه .
(٨) في الأصل : " ثم قال السهيلي " بإقحام كلمة " السهيلي " وتمام
===

* ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ * البيت

ذهب [بعض](١) الناس إلى أنّ " مهما " التي يجازى بها حرف ، لانتفاء أحكام الأسماء عنها (٢) في هذا البيت ، وقال أبو الحسن الضائع (٣) بل فيها في هذا البيت حكمان من أحكام الأسماء أحدهما : أنه يمكن أن تكون رفعاً بالابتداء .

والثاني : أنّ في " تكن " ضميراً يعود عليها على المعنى ، وهو اسمها ، و" عند امرئٍ " خبرها و" من خليقة " بيانٌ لاسم تكن ، والجملة خبر " مهما " ، وهذا إعرابٌ صحيحٌ / فتعينت اسميتها ، وهو ٢٤٢
المشهور فيها ، وجواب الشرط " تعلم " وحرف " لو " وما اتصل به اعتراض بين الشرط وجوابه ، وقوله : " تخفى على الناس " منصوبُ المحلِّ بخال ؛ لأنها من أخوات ظننت ، وجواب لو محذوف أغنى عن ذكر جواب الشرط.

ثم أنشد هذا البيت :

(* إذْ ما أتيت على الرسول فقل له *) (٤)

مستشهداً به على الجزاء بإذْما ، وقد تقدم أنّ سيبويه يذهب إلى حرفيتها ، وأنّ الكثير من المتأخرين يذهبون إلى ظرفيتها ، وقد تقدم الاحتجاج بكل

=== البيت : * وإنْ خالها تخفى على النّاس تعلمِ *
والبيت من معلقته . انظر شرح ديوانه : ٣٢ والبيت في الجمل: ٢١٥ أمالي ابن الشجري ١/ ٢٩٥ ، والحلل : وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٢٠٣ ، والمغني ٤٣٥ .

(١) تكملة من " ح " و" ق ".

(٢) انظر ما سبق ص

(٣) في " ق " " أبو الحسين " ولم أجد قول ابن الضائع هذا في مظنّته من شرح الجمل ، وهذه النسخة التي بين يديّ بها اضطرابٌ واضحٌ في باب الجزاء.

(٤) الجمل : ٢١٦ ، وعجز البيت :
* حقّاً عليك إذا اطمأنّ المجلسُ *
وهو لعباس بن مرداس السلمي - رضي الله عنه - في ديوانه : ٤٧ ، ===

من آلفريقين (١) ،فإنْ قلنا بحرفيتها فليس لها موضعٌ منَ آلإعراب ،وإن قلنا بظرفيتها فهي منصوبةُ آلمحلّ بفعل آلشرط ،وآلجملة المقرونة بآلفاء هي آلجواب ،وقوله : "حقا" ينصب (٢) على آلمصدر بفعل مضمر ومفعول آلقول في آلبيت آلثاني (٣).

ثم أدخلَ هذا آلبيتَ :

* (فأصبحتَ أنّى تأتِها تشتَجِرْ بِها) * (٤)

شاهدًا على آلجزاء بأنّى ،وهي من ظروفِ آلمكان آلمضمّنةَ حرفَ آلشرطِ ، وآلفعلُ بعدها مجزومٌ بها وهي منصوبةُ المحلّ به ،وتشتجر مجزوم على آلجواب ،و"كلا" رفعٌ بالابتداء و"شاجر" خبرُهُ جاءَ مفردًا اعتبارًا باللّفظِ ،ولوثنّاه اعتبارًا بآلمعنى لجازَ ،لأنه (٥) من قَبيلِ ماله لفظ ومعنًى يصف في آلبيت رجُلًا ركبَ أمرًا عظيمًا (٦) لا خلاصَ (٧- معه ؛ بمنزلةِ من

=== والكتاب ٥٧/٣ ،والمقتضب ٤٨/٢ ،والخصائص ١٣١/١ ، والحلل : ٢٩ ،ويروى "إمّا أتيت" ولا شاهد على هذه الرواية .

(١) انظر ما سبق ص وما بعدها .

(٢) في "ح" "نصبا".

(٣) هو قوله : يا خيرَ من ركبَ آلمطِيَّ ومَنْ مشى
فوقَ التراب إذا تُعَدُّ آلأنفُس

(٤) الجمل : ٢١٥ وهو للبيد بن ربيعة العامرى رضي الله عنه ،وعجزه :
* كلا مركبيها تحت رجليك شاجر *
وهو في ديوان لبيد : ٢٢٠ ،والكتاب ٥٨/٣ ،والمقتضب ٧٨/٢ وشرح ابن يعيش ١٠٩/٤ ، ١١٠ ، ٤٥/٧ ،والخزانة ١٩٠/٣ ، ٢١٠/٤ .

(٥) في "ح" "لأنها".

(٦) قصة هذه الأبيات أنّ للبيد جارًا من بني عبد آلقيس قد لجأ إليه ، فضربه عم "لبيد" بآلسيف وعمّ لبيد هو ملاعبُ آلأسنة ، فغضب لبيد لذلك وأنشأ هذه آلقصيدة التي منها هذا البيت . انظر الحلل : ٢٩١ .

(٧-٧) اكثر هذا الكلام من كلام آبن السيد في الحلل ٢٩٢ .

رَكِبَ ناقةً صعبةً لا يَقْدِرُ على النزول عنها سالِمًا ،لأنّ رجليْه قد اشتبكتا(١) بركابيها ،وكلا مركبيها لا يُسْتَقَرُّ عليه ،إنْ رَكِبَ على مركبها المقدم ،وهو الرَّحْلُ وَجَدَهُ مركبًا صَعْبًا ،وإنْ ركب على المؤخَّرة ،وهو الكِفْلُ مَالَ به وصَرَعَهُ ،ويروى تحت رحلك بالحاء المهملة ، وهو للناقة كالسَّرْجِ للفرس ، وما يَحْوِيِ وراءَ الرحل ،أو يدار فيركَبُ عليه الرديف يسمى كِفْلًا ،يقال : رَحَلْتُ البعير ،وأكْفَلْتَهُ إذا جعلتَ عليه رَحْلًا وكِفْلًا ،وهما المركبان اللذان ذكرهما .-٢) والله أعلمُ.

ثم قال : (وقد يجازى بإذَا في الشعر).(٢)

أصل الجزم في هذا الباب إنَّمَا هو لإنْ ،وهو حرفٌ موضوعٌ للإمكانِ دونَ التحقيقِ ،وغيرُها من جوازم هذا الباب إنَّمَا جَزَمَ بتضمنه معناها ،وأما " إذَا " فمخالِفَةٌ لها ،لأنها إنَّمَا تجيء وقتًا معلوما كقولك : آتيك إذَا احْمَرَّ البُسْرُ ، وإذا طلعتِ الشَّمسُ ، وإذَا جاءَ العُصَيْرُ وما أشبه ذلك ،ولو قلتَ : آتيك إنْ طلعتِ الشمس ، أوإنْ جاءَ العُصَيْرُ لم يَجُزْ ، فلهذا الذي ذكرناه من الخلاف لم يكن لَهَا أصلٌ في الجزمِ ،لكنها قد تَجْزِمُ في الشعر ،وذلك إذا وقعت مُوقعاً (٣- يصلح لإنْ كما لوقلت : إذَا جاءَ زيد يقم عمروً ،فإنْ وقعت موقعاً -٣) لا يصلح لإنْ لم تجزم مطلقاً ،معناه نظما ونثراً(٤) كقولك : إذا طلعت الشمس يقوم زيدٌ ، فما جزمت فيه لِصَلاحِيَتِهِ لإنْ قولُه:(٥)

إذَا قَصُرَتْ أسيافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إلى أعدائِنَا فنضَارِبِ

---

(١) في الأصل و "ح " "اشتبكتا".
(٢) الجمل : ٢١٥.
(٣-٣) ساقط من "ح ".
(٤) "معناه نظما ونثرًا "ساقطه من "ح " و" ق " .
(٥) البيت لقيس بن الخطيم ،وهو في ديوانه : ٤١ ،والكتاب ٦١/٣ ، ومجاز القرآن : ٢٥٩ ،والمقتضب ٥٥/٢ ،والجمل ٢١٦، والخزانة ١٦٤/٣ . وهناك بيت آخر يشبه بيت ابن الخطيم هذا انظر المفضليات : ٢٠٧ ،وتعليقات الشيخ عبد الخالق عضيمة على المقتضب ٥٦/٢.

وموضع الشاهد منه جزمُ نضاربْ ،وذلك أنه معطوف على جواب " إذا " وهو " كان "(١) فلولا أنّ هذا الجواب في موضع جزمٍ ما عُطف عليه مجزومٌ ،لأنّه قد عُلِمَ أنّ المعطوفَ شريكٌ للمعطوف عليه في عامله، ولا وجهَ لكسر " باءِ " فنضاربِ إلّا أنْ تكونَ ساكنةً ،ثم كسرت لسكونها وسكون " باء " الإطلاق .

ويروى فنضاربُ بالرفع على الإقواء(٢) ،وخُطَانا جمع خطوةٍ ،و والخطوة عبارةٌ عن المسافة التي بينَ القدمين ، والخَطْوة بفتح الخاء المصدر، وقوله : " إلى أعدائِنا " مُتعلّقٌ بخُطانا ،فإنْ قلت : وكيف يتعلق به وقد قلت : إنه اسمٌ لما بينَ القدمين ؟ ، وإنّما يصح التعلق بالفعل وما فيه معناه ،وقد عَرِيَ " خطانا " من ذلك كلِّه .

فالجواب : أنّ ابنَ جنّي سأل الفارسيَّ من ذلك فأجابه بأن الجار يتعلق بالوهْم مثلاً ، وخطانا يُتوهَّمُ معه الفعلُ ،لأنَّ الخطوة لا بد أن تكون من خطو ،وهذا ظاهرٌ إنْ شاءَ اللّهُ .

مسألة(٣) : زعم الفراء أنّ الشرطَ يكون له جوابان ، كما يكون للمبتدأ خبران ،وجعل من ذلك قول زهير:(٤)

فلا تكتمُنَّ اللهَ ما في نفوسِكم ليَخفى ومهما يُكتَمِ اللهُ يعلَمِ
يؤخَّرْ فيوضَعْ في كتابٍ فيدَّخَرْ ليومِ الحسابِ أو يُعجَّلْ فينقمِ(٥)

---

(١) في " ق " " كان " بكسر الألف وإسكان النون . خطأ .
(٢) انظر تعليقات الشيخ عبد الخالق على المقتضب ٢/٥٦ .
(٣) انظر المسألة في شرح ابن الضائع : ٢٢٧/ب-٢٢٨/أ ، فهو مستفيدها كلّها من ابن الضائع.
(٤) البيتان من معلقة زهير . انظر شرح ديوانه : ١٨ .
(٥) " يعجل فينقم " ساقطة من " ق ".

فقوله : " يُؤَخَّرْ "(١) جوابٌ بعدَ جوابٍ(٢) عنده ،وردَّه / ابن ٢٤٣
خروف بِأَنَّ ٱلخبرين يَصِحُّ أَنْ يكونا في معنى خبرٍ(٣) واحدٍ كقولهم :
هذا حُلْوٌ حامِضٌ ،أي مُزٌّ ، ولا يصح ذلك في ٱلفعل ، بهذا رد ٱبنُ خروفٍ على
ٱلفراء في هذا ٱلبيت .

وقد قيل في ذلك غيرُ وجهٍ ؛ فمن ٱلناس من قال : أَنَّ " يُؤَخَّرْ "
بدلُ غلطٍ من ٱلجواب ،ولا يصح ذلك(٤) ،ومنهم من قال : إِنَّمَا هو مرفوع
ولكنه وقف عليه فسكَّنَهُ ثم أَجْرَى ٱلوصلَ مجرى ٱلوقف(٥) ، أو يكون أجرى
ٱلمنفصل مجرى ٱلمتصل ، فتوهمه [فعل](٦) فسكنه تسكينه ، و[قد]
قيل : إِنَّ هذا ٱلتوجيه خَطَأٌ ،لقوله : " فينقم " ولا وَجْهَ لِكَسْرِهِ إِلَّا أَنْ يكونَ
مجزومًا ،ثم كسر للإِطْلَاقِ ، ولا وَجْهَ لِجَزْمِهِ إِلَّا ٱلعطفُ ،فكيف يَصِحُّ أَنْ يكون
ما قبله مرفوعًا .

وقيل : إِنَّهُ بدلٌ من ٱلجوابِ بدلُ شيءٍ من شَيْءٍ على سبيل
ٱلمجازِ ،وذلك أَنَّ عِلْمَ ٱللهِ تعالى بما يكتم سَبَبٌ في جزائه عليه ،فٱلجوابُ
في ٱلحقيقة هو " يُدَّخَرْ " ولكن لما عبَّر بٱلعلم ٱلذي هو سببٌ من ٱلمجازاة

---

(١) في ٱلاصْل " فيؤخر " خطأ .
(٢) " بعد جواب " ساقطة من " ق " .
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) لأنْ بدل ٱلغَلَطِ لا يكون إِلَّا حينَ ٱلنطق . انظر شرح ابن الضائع ٢٢٧/ب ، أما الكلامُ المحرَّر كالشعر فلا يكون فيه ، فضلاً عن أنْ يكون في شعر زهير ٱلمشهور بالتنقيح في شعره .
(٥) مثل قول آمريءِ ٱلقيس :
فَٱليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا من ٱلله ولَا وَاغِـــل
بإسكان " أشربْ " المضارع ، انظر شرح القصائد السبع الطوال لابن ٱلأنباري ١٠-١١ والخصائص ٣١٧/٢ ، ٣٤٠ ، ٧٤/١ .
(٦) تكملة من " ح " و" ق " ومكانها بياضٌ في الاصْل ،وهي قَلِقَةٌ .

أبدل منه المجازاة التي هي مسببة عنه ، فالبدل هنا هو المبدل منه على الوجه المجازي ، والله أعلم.

مسألة : وقد يجزم حرف الشرط ثلاثة أفعال على غير الوجه الذى ذهب إليه الفراء ، وذلك في كل موضع حذف فيه فعل الشرط ، لكون مفسّره صار بدلاً من اللفظ به كقوله تعالى : * وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجِرْه * (١) ألا ترى أنّ الفعل المحذوف الرافع لأحد إنّما يقدر مجزوما ومفسّره مجزومُ المحَلّ ، والجواب مجزومُ المحَلّ أيضًا ؟ وقد ظهر ذلك في قوله : (٢)

* أينما الرّيحُ تُميِّلْها تَمِلْ *

وإنّما جاز ذلك لأنه لا يُجمع بين المفسِّر والمفسَّر لفظا في الاستعمال ، وإنّما ذلك أمرٌ تقديريّ .

فصل : أدواتُ الشرط ما كان منها حرفًا فلا موضعَ له من الإعراب ، وما كان منها ظرفًا فإنّه منصوبُ اللفظِ أو المحَلِّ بفعل الشرطِ ، وما كان منها اسمًا فإنه إنْ كان مبتدأً فقد قيل إنّ خبره الجملة التي هي شرط ، وقد قيل إنّ خبرهُ الجملةُ التي هي جزاء وقد قيل : إنّه مبتدأ لا خبر له ، والصحيح أنّ خبرَهُ الجملة التي هي شرطٌ ، والدليل على ذلك أنّ إعرابه موقوفٌ على حَسَبِ فعلِ الشرط ، وبيان ذلك أنّه إنْ عاد عليه منه ضميرُ رفعٍ لفظًا أو موضعًا

---

(١) التوبة : ٦ .
(٢) هذا عجز بيت لكعب بن جُعَيْل ، وصدره :
* صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائرٍ *
وهو في الكتاب : ٣/١١٣ ، والمقتضب ٢/٧٣ ، وشرح أبيات ابن السيرافي : ٢/١٩٦ ، وأمالي ابن الشجرى : ١/٣٣٢ ، والإنصاف : ٦١٨ ، والخزانة ١/٤٥٧ ، وينسب إلى غير كعب. انظر تخريجه في الكتاب .

كان آسم الشرط (١- مبتدأً ليس غيرُ (٢) ،فإنْ كان الضمير ضميرَ نصب لفظا أو موضِعًا كان -١) آسمُ الشرط من باب الآشتغال ولا حظَّ للجزاء في هذا الحكم أصلًا ،وشبهةُ من قال : إنَّ الخبر [في] (٣) جملة الجَزاء أنها متعلّقُ الفائدةِ ،وليس في ذلك كبيرُ دليل ،لأنَّ هذا (٤) إنَّما أوجبه ما ضمِنَهُ آسم الشرط من معْنَى حرفه ، ألَا تَرَى أنَّك تقول : قام زيد فيكونُ كلامًا مستقلًّا ثم تُدْخِل عليه حرفَ الشرط ،فتقول : إنْ قام زيد فيزول عنه الآستقلال ولا يزول عنه الإعراب الذي كان قبل دخول حرف الشرط عليه ؟ وهذا ظاهِرٌ والله أعلم.

وأما شبهة من قال : إنَّه مبتدأ لا خبَرَ لَهُ ، فهي : أنَّه لمح فيه قولهم في نحو : أقائمٌ الزيدان؟ (٥- فإنَّه مبتدأ لا خبر له ، وليس ذلك بمستقيم ،لأنه إنَّما صَحَّ أقَائِمٌ الزيدان -٥) ،لأنَّ آسم الفاعل بمعنَى الفِعْل، فصار لذلك (٦) أقائمٌ الزيدان ؟ في تقدير : أيقوم الزيدانِ ؟ ،ولولا ذلك لم يجز ، وليس ذلك في آسم الشرطِ ،وقد كان بعضُ المذاكرينَ يذهب إلى أنَّ الخَبَرَ في الجملتين معًا ، متعلِّقًا بأنَّ الفائدة إنَّما حصلت بمجموعهما ، ولو كان كما زعم لتساوت الثانية والأولى في جواز حمل آسم الشرط على ضميره المنصوب بفعل الثانية ، فكنت تقول : أيَّهم يَقُمْ أكرمْهُ ،بنصب "أيّ" حملًا على ضميرها (٧) المنصوب بأكرم ،وهذا لا يقوله أحد ،على فساد رأيه ،وقد تقدم هذا المعنى في الآحتجاج للقول الأوّلِ ،وهذا واضح إنْ شاء الله.

(١-١) ساقط من "ح".
(٢) في "ق" "لا غير" وفي الأصلِ إشارةٌ إلى أنَّه في نُسْخَةٍ أُخْرَى "لاغيرُ".
(٣) زيادة من "ح".
(٤) في "ح" و"ق" "ذلك".
(٥-٥) ساقط من "ح".
(٦) في "ح" و"ق" "قولك".
(٧) في الأصل "ضمير".

فصل: (١) وأما الوجهُ الذي يتوصل به إلى معرفة (٢) إعراب اسم الشرط ، فهو أن تنظر إلى فعل الشرط ، فإنْ عمل في ضميره رفعًا لفظًا أو موضعًا (٣) كان مبتدأ ليس غيرُ (٤) ، كقولك : من يقم أُكرمْه ، ومن يذهبْ به أزده ، وإنْ عمل فيه نصبًا لفظا أو موضعًا فالمسألة من باب الاشتغال ، والابتداء هو المختارُ كقولك : من تكرمْهُ يشكرْكَ ، (٥- ومن تذهبْ به بكرمْك .

فإنْ لم يعمل في ضميره فإنْ كان متعديا إلى واحد كان اسمُ الشرط / مفعولَه كقولك : من تُكرِمْ يشكرك -٥) ، فإنْ كان غير متعدٍ ٢٤٤
أو كان متعديًا وقد أخذ مفعولَه كان اسمُ الشرط (٦) ظرفًا أو مصدرًا كقولك : أيَّ مكانٍ تَجْلِسْ أَجْلِسْ معك ، وأيَّ زمان تَسِرْ أَسِرْ معك ، وأيَّ ضرب تضرب زيدًا أضرب مثله ، إلَّا أنْ يكون متعديا إلى اثنين ، وقد أخذ واحدًا باسم الشرط حينئذٍ مفعوله الثاني كقولك : مَنْ تُعطِ درهمًا يشكرك ، وهذا كلُّه ظاهرٌ ، والله أعلمُ .

فصل : إذا وَقَعَ الفعلُ الماضي بعدَ أدواتِ الشَّرطِ فإنَّه مقلوبُ المعنى إلى الاستقبالِ ، لأنَّها إنَّما وضعت شرطًا فيه لا خلافَ في ذلك إلَّا " كَانَ " وَحْدَهَا من بين سائرِ الأفعال ، فإنَّ فيها أربعةَ أقوال :

أحدها : أنَّها تَقْوَى على " إنْ " ، ولا تَقْوَى عليها " إنْ " بل يبقى معَهَا على وَضْعِهَا مِنْ مُضِيِّ معْنَاهَا ، لِأنَّها أمُّ الأفعالِ ، أَصْلٌ في كُلِّ فِعْلٍ وحَدَثٍ قال الله تعالى ﴿ إنْ كنت قُلْتُهُ فقد عَلِمْتَهُ ﴾ (٧)

---

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي ٣٢٩ .
(٢) ساقطة من " ق " .
(٣) في " ق " " وموضعا " والمثبت " أو موضعا " .
(٤) في " ح " و " ق " " لا غير " ، وفي الأصل إشارة إلى ذلك .
(٥-٥) ساقطة من " ق " .
(٦) بعد كلمة " الشرط " في " ق " " مفعولة " وعليها " خطأ " وكل ذلك في الهامش .
(٧) المائدة : ١١٦ .

قاله أبو العباس المبرد (١) .

والثاني : أنها بعد حرف الشرط كغيرها من الأفعال في أنها مقلوبة المعنى إلى الاستقبال . والتقدير : إن أكن قلته فقد علمته ، أي إن أكن فيما يستقبل موصوفاً بأني قلته فقد علمته (٢) وهو مقلوب قولهم : كان زيدٌ سيقوم ، وهو جائزٌ باتفاق ، وهو قول ابن الضائع .

والثالث : أنَّ المسألة على حذف فعل الشرط وإبقاء معموله دالاً عليه تقديره : إنْ أكن كنت قلته أو إنْ أقل كنتُ قلته وهو قول ابن السراج وقوم بعده (٣) .

والرابع : أنَّ " إنْ " في هذا الموضع محمولة على " لو " في بقاء معناها الوضعي (٤) ، وهو قول الفرّاء .

وأولى هذه الأقوال قول ابن الضائع ، لبقاء " كان " معه على الأسلوب المطّرد من غير حذفٍ ولا حملٍ على حرف ، مع حصول المعنى كقوله تعالى ﴿ وإنْ كنتم جُنُباً فاطَّهروا ﴾ (٥) وهذه مقلوبة المعنى ، بلا إشكالٍ .

وأما قول المبرّد فهو مقدم لباب الشرط أجمع ، قال (٦) ابن السراج ، وأظنّه رجَعَ عن ذلك ؛ لأنه وقعَ في الطُرّة بخطه ينظرُ فيه (٧) .

---

(١) انظر الأصول : ٢/ ١٩٠ ، والمساعد ٣/ ١٨٦-١٨٧ .
قال ابن السراج : " ورأيت في كتاب أبي العباس بخطه موقَّعاً عند الجواب في هذه المسألة : ينظر فيه ، وأحسبه ترك هذا القول " .

(٢) " فقد علمته " ساقط من " ح " و " ق " .

(٣) الأصول : ٢/ ١٩١ .

(٤) انظر معاني القرآن ١/ ١٤٣ .

(٥) المائدة : ٦ .

(٦) في " ح " " فقال " خطأ .

(٧) انظر تخريج ذلك فيما سبق قبل قليل .

وأما مذهب ابن السراج ومن تبعه فتكلف لم تدع إليه ضرورة ؛ لأن المعنى حاصل دونه. وقول الفراء غير صحيح ؛ لأن جوابها يكون مستقبلاً ، ولا يكون ذلك في "لو" وأيضاً فإنها دعوى مجردة ، والله أعلم.

مسألة: (١) يحذف جواب الشرط ؛ لتقدم ما يدل عليه بشرط أن يكون فعل الشرط ماضي اللفظ أو مضارعاً مقروناً بلم كقولك : أقم (٢) إن قام ، وأقم (٢) إن لم يقم زيد ، ولا يكون المضارع حينئذ مجرداً إلا في الشعر كما لو قلت : أكرمك إن تقم (٣) ، ويحذف أيضاً فعل الشرط دون الجواب بعد "إن" متبوعة بـ "لا" على سبيل العوض ، قال ذو الرمة (٤) :

خليليَّ هل من حيلةٍ تعلمانها ... يدنيكما (٥) من وصل ميَّ احتيالها ؟
فنحتالها أولا فإن لا فلم تكن ... بأول راجٍ حيلةً لا ينالها

كأنه قال : فنحتالها أولا تعلمانها ، فإن لا تعلماها (٦) ، فلم تكن بأول راجٍ حيلةً لا ينالها ، فحذف الفعل المعطوف بأو وفعل الشرط ، لأن حرفه (٧) متبوع بلا ، إلا أن حذف الجواب أكثر في الاستعمال من حذف فعل الشرط (٨) ، لأن حرفه أشد طلباً له منه لجوابه ، لتراخي هذا واتصال ذلك ، والله أعلم.

---

(١) انظر المسألة في المساعد ١٦٣/٣ ، وما بعدها ، وشرح ابن عصفور ٢٠١/٢.

(٢) في "ق" "أقوم" في كلا الموضعين خطأ.

(٣) في "ح" "لم تقم" خطأ ، وذلك مثل قوله :

يثني عليك وأنت أهل ثنائه ... ولديك إن هو يستزدك مزيد

(٤) والبيتان من قصيدة طويلة في ديوان ذي الرمة : ٦٢٥.

(٥) في الأصل و "ق" "يدينكم" والمثبت من الديوان و "ح".

(٦) في "ح" و "ق" "تعلمانها".

(٧) في "ح" "حذفه" خطأ.

(٨) المساعد : ١٦٩/٣.

(٩) في "ح" "حذفه" خطأ.

ويحذف الشرط وجوابه (١- في حال الضرورة (٢) كقوله : (٣)

قالتْ بناتُ العمِّ : ياسلمى وإنْ
كان عَييًّا مُعْدِمًا قالـــتْ : وإنْ -١)

ويحذف الشرطُ المنفيُّ بلا وجوابُهُ كلُّه أو بعضُه اختيارًا نحو قولهم : افعل كذا وكذا إمَّا لا (٤) ، وقال بعض العرب وقد مات ابنه : اللهم إنْ كـــان كريمَ الجدين سهلَ الخدين فاغفِرْ له ، وإلَّا فلا (٥).

مسألة : إذا اجتمع الشرطُ والقسم كان الجوابُ للأول منهما ، وأغنى عن جواب الثاني ، فتقول : لئن قام زيد ليقومَنَّ عمرٌو ، وإن يقم زيد والله يَقُمْ عمرٌو ، ولذلك وجب أن يكون فعلُ الشرط ماضيَ اللفظ أو مضارعًا مقرونًا بلم إذا تقدَّمَ عليه القسم ؛ لأنَّ جوابَهُ حينئذٍ محذوفٌ ، ولا يحذف إلَّا بالشرطِ المذكورِ إلَّا في الشعرِ .

فإنْ قيل : ما الفرقُ بينَ هذا البابِ وبابِ الإعمالِ حتى راعيتم في هذا البابِ الأوَّل ، فحملتم الجوابَ عليه حتى لا يجوز ذلك إلَّا (٦) فـــي الشعرِ ، وراعيتُم في بابِ الإعمالِ الثانيَ فعلقتم به المطلوب / لكـــل ٢٤٥ واحدٍ من العاملين ، وكانَ ذلك هو المختارُ عندكم ؟!

(١ -١) ساقطة من " ح " .

(٢) ذكر أبو حيانَ أنه لم ينص أحدٌ على حذف الشرط وجوابه ضرورةً إلا ابنُ مالك والأبذي وابن عصفور ، وغيرهم يجيز الحذف إذا فهم المعنى . التذييل والتكميل ٥/١٦٢/ب وانظر المساعد ٣/١٧٠ وشرح الجُزُوليّة للابذي ٣٨٣-٣٨٤ .

(٣) الرجز ينسب لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ١٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٥ ، ٢/٢٠١ ، والمقرب ١/٢٧٧ وضرائر الشعر ١٨٤ ، ١٨٥ ، والخزانة ٣/٣٦٠ .

(٤) كذا هذا القول في جميع النسخ ، ويمثل لهذه المسألة بنحو: " اضربْ زيدًا إن أساء وإلَّا فلا " انظر المساعد ٣/١٧٠ .

(٥) القول في أمالي القالي ١/١٩٨ عن الأصمعيّ .

(٦) ساقطة من " ح " .

فالجواب في الفرق بينهما : أنَّ المتقدمَ في بابِ الإعمال عاملان ، فكان الأولى أن يعلَّق المعمول بالثاني منهما دونَ الأول من جهة أنَّ الأصلَ اتصالُ المعمولِ بعامله ، وليس ذلك في هذا الباب ، لأنَّ القسَمَ ليس بعامل في جوابه ، وإنَّما هو مقتضٍ له ، فإذا جعلتَ الجواب للقسم في نحو (١) قولك : لئن قام زيد ليقومن عمرٌو . فلم نَحْمِلْ معمولاً (٢) على عاملٍ بعيدٍ ، وتركتَ حمله على عامل قريب مع إمكان ذلك ، وإنَّما يراعى الأول من المقتضِيَيْنِ غيرِ العامِلَيْنِ ، والثاني من العاملين وإنْ كان جميعها قد استوى في الاقتضاءِ ، والله أعلمُ .

مسألة : إذا وقعتِ الجُمْلَةُ الاسمية (٣) مَوْقِعَ الجوابِ وجَبَ الرَّبْطُ بأحدِ حرفَيْنِ ، إمَّا بالفاء (٤) ، وإمَّا بـ " إذا " الفجائيَّةِ إلَّا في الشعر (٥) ، وإذا وقع موقعه غيرُها مما لا يصح لمباشرةِ حرفِ الشرط فلَا بُدَّ من الفاء إلاَّ في الشِّعرِ .

فإنْ قيل هلَّا اكْتُفِيَ بحرفِ الشَّرطِ عَنِ الربط بغيره كما اكْتُفِيَ به إذَا صَلَحَ الجوابُ لِمُبَاشَرَتِهِ ، وهو إنَّما جيء به للربطِ بينَ جملتي (٦) الشرط والجزاءِ ؟

فالجوابُ : أنَّها إنَّما تربط الجوابَ بالشَّرطِ إذَا كان الجوابُ على أَصْلِهِ صالحاً أَنْ يكونَ شرطاً ، وأمَّا إذَا وَقَعَ موقِعَهُ غيرُه مِمَّا لا يَصْلُحُ فيه ذلك ، فَإِنَّه بمنزلةِ جُمْلةٍ مُبْتَدَأَةٍ من جِهَةِ امتناعِ مُبَاشَرَتِهَا لحرفِ الشرط ، فلا بدَّ من رابطٍ ، والله أعلمُ .

---

(١) ساقطة من " ق " .
(٢) في الأصل " مفعولا " .
(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك : ١٥٩٦ - ١٥٩٨ .
(٤) في " ح " " إمَّا الفاء " .
(٥) مثل قول الشاعر : * من يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها *
(٦) في " ح " جملة ، وفي " ق " جملتين ، وكله صواب .

مسألة : فإنْ قيلَ : فهلاّ كانَ الرابطُ غيرالحرفين المذكورين ؟

فالجوابُ أنَّ المرادَ من جوابِ الشرطِ وقوعُه بعدَ وقوعِ الأولِ ، ولا بدَّ ،وهذا المعنى مُضارعٌ لمعنى الفاء ،وأمّا إذا الفجائيّةُ فإن ماتضمنته من معنَى المفاجأةِ مضارعٌ أيضًا لمعنَى الفاءِ ،ألاَ ترَى أنَّك إذا قلت : خَرَجْتُ فإذا الأسدُ ، فإنَّ معناه خرجتُ ففاجأني الأسدُ ،فالمفاجأة بعد الخروج بلا مُهْلَةٍ ،فالحاصل أنَّ "الفاءَ" و"إذا" يقتضيان التّبعيَّة بلا مُهْلَةٍ ،فلذلك اشتركا في الرّبطِ ،والله أعلمُ.

بابُ ما يَنْصَرِفُ وما لا يَنْصَرِفُ (١)

أول هذا الباب معرفةُ الأسبابِ المانعةِ من الصرف وهي تسعة أشياءَ (٢) : التعريف ، والتأنيث ، والتركيب ، والوصف ، والوزن ، والعدل ، والعجمة ، والجمع المتناهي ، وشبه ما لا ينصرف ، وهذا الأخير يعُمُّ ثلاثةَ أشياءَ (٣) وهي : المزيدُ في آخرِه ألفٌ ونونٌ كعثمان (٤) ، وألف إلحاق أو تكثير ، كأرْطى من قولهم : مأروط (٥) ، وكقبعثرى ، وشبه الأصل ، كأحمر المنكَّر بعد التسمية ، فهذه أحدَ عشرَ سببًا ، وزاد بعضهم شبه العُجْمَة كالجمع (٦)

---

(١) ذكر الإمام الشهير أبو القاسم السهيلي في أماليه ص ٩١ أنَّ النحاة عللوا عدمَ صرفِ الاسم بأنَّ الاسمَ غيرَ المنصرف أشبهَ الفعلَ فلم ينصرف ، والذي لا يُصرف من الأسماء فيه علتان فرعيتان كالتعريف فإنَّه فرعُ التأنيث ... إلى آخرِ ذلك . وذكر أنَّ النحاة لو اقتصروا على السماع دونَ أنْ يحصروا هذا الباب تحت علل محدودة لا نتفع بنقلهم ، ولم يكثر الحشو في كلامهم ، ولَما تضاحك أهل العلم من فساد تعليلهم حتى ضربوا بهم المثل . وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض وفساد من العلل ، لأنَّ العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة ... الخ انظر ذلك مفصلاً هناك .

(٢) انظر التبصرة : ٥٣٩ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٤٤٠ .

(٣) انظر الملخص : ٦٠٦ ، وشرح ألفية ابن معطي ٤٤٠ .

(٤) شبه ما لا يتصرف في عثمان ونحوه هو : أنه مسامت لحمراء ، لأنه على مثالها في عدد الحروف والتحرك والسكون ، وهذه الزيادتان في عثمان ، قد اختص بها المذكر ، فلا تلحقه علامة تأنيث ، كما أنَّ حمراءَ لا تؤنث على بناءِ المذكَّر . الكتاب ٣/٢١٦ . وانظر التوطئة : ٢٧٧ .

(٥) والأديم المأروط هو المدبوغ بالأرْطى ، والأرْطى نوع من الشجر . النبات لأبي حنيفة الدِّينَوَريّ : ١٠٦ .

وانظر المسألة في سرّ صناعة الإعراب ٦٩١ ، والمقتضب ٣/٣٣٨ ، والممتع : ١/٢٨٠ ، واللسان "أرط" .

(٦) منهم الفارسيُّ في الإيضاح : ٣٠٣ ، وابنُ بابشاذ . انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٤١ ، وذكر المحقق أنّ هذا الرأيَ في شرح المقدمة النحوية ، ولم أجده في شرح المقدمة المُحْسِبَة ، ومنهم ابن عصفور في شرح الجمل : ٢/٢١٨ ، وانظر ص

المتناهي في حال التعريف ، وزاد آخرون شبه العلمية ، كألفاظ التوكيد كأجمع وجمع ، وأكتع وكتع ، لأنها عنده معرفة بنية الإضافة ، فلما كانت معارف بغير أداة في اللفظ أشبه تعريفها تعريف العلمية ، فتكون الأسباب المانعة من الصرف على هذا ثلاثة عشر ، وسيأتي بيان ذلك بالتفصيل إن شاء الله تعالى .

فصل : اختلف الناس في وجه تسمية المنصرف منصرفًا ، فمنهم من قال : إنما سمي منصرفًا ، لانصرافه عن شبه الفعل ، واعترضه ابن عصفور بأنه يلزم على هذه التسمية أن يكون قد أشبه الفعل ثم انصرف بعد حصوله[(١)] الشبه[(٢)] ، وهذا يصدق على جميع ما ينصرف في النكرة دون المعرفة ؛ لأن هذا الضرب إنما انصرف بعد التنكير لتحقيق[(٣)] حصول الشبه قبله ، وأما نحو رجل ، وفرس ، وثوب ، وما أشبه ذلك ، فإن هذه الأشياء لا تصدق عليها تلك التسمية بذلك اللحظ ، إذ لا يقال : انصرف عن كذا إلا بعد الإقبال عليه ، هذا إن سلم هذا المأخذ ، وإلا فقد كان الأستاذ أبو عبد الله ابن هاني رحمه الله ينكر هذا الإلزام ، ويظهر من ابن الضائع تسليم ذلك الإلزام ، لأنه قال : لعله ذهب إلى أنها من باب تسمية المقابلة[(٤)] ، ومن النحويين من قال : إنما سمي منصرفًا من الصريف وهو الصوت[(٥)] / ٢٤٦

---

(١) في " ح " و " ق " " حصول " .
(٢) شرح الجمل ٢/٢٠٦ .
(٣) في " ق " " بتحقيق " .
(٤) شرح الجمل ٢٢٩/ب .
(٥) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٣٨ .

كقوله : (١)

* له صريفٌ صريفَ القَعْوِ بالمسد *

لأنّ الاسمَ المنصرفَ في آخره التنوينُ ، وهو صوتٌ بعد تمام الاسم ، فإنْ قيل : ظاهر هذه التسمية على هذا المأخذِ الاختصاصُ (٢) بالمنون ، فما يُصْنَعُ بالمضافِ ، والمحلَّى بالألفِ واللامِ ؟ (٣) فإنّ بعضهم قال : يلزم اختصاصُ التسميةِ بالمنوّنِ على هذا المأخذِ .

قلنا : الأولى عدمُ الاختصاص ، لأنّ الألف واللام والإضافةَ يعاقبان التنوينَ ، فلا يمتنع أن يُسمّى منصرفًا من جهة أنّ فيه معاقبةً (٤) التنوين . وقد ثبت في غير موضع أنّ العربَ تحكم للمعاقِب بحكم المعاقَب .

ومنهم من قال : إنما سُمّيَ منصرفًا من الصَّرْفِ وهو اللبن الخالص ساعةَ ينصرف به ، كأنه لحظ أنّ الاسم المنصرف خالص من الشوائب المانعة من الصرفِ .

ونُقِدَ (٥) هذا القولُ بأنّ فيه الاشتقاقَ من الاسم غير المصدر ، وهو قليلٌ .

ومنهم من قال : إنّما سُمّيَ مُنْصَرِفًا ، لانصرافِه عن (٦) حالةِ

---

(١) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني ، وصدره :
* مقذوفة بدَخِيسِ النَّحْضِ بازِلُها *
ومعنى مقذوفة : أي مرمية اللحم رميا ، والدخيس : الذى دخس بعضه بعضا ، أي أُدمج من كثرته وصلابته ، وبازلها ، أي سنها الذي بَزَلَ ، والصريف صوت احتكاك الأنياب ، والقَعْو البكرة التي يدور فيها المحور .
والبيت في ديوانه : ٦ ، والكتاب ١/ ٣٥٥ ، وشرح ألفية ابن معطي ٤٣٨ .
(٢) في الأصل " لاختصاص " خطأ .
(٣) انظر الخصائص ٢/ ٢٥٨ .
(٤) في " ح " و " ق " " معاقبة " .
(٥) في " خ " " بعد " بعين ساكنة .
(٦) في " ح " و " ق " " من " .

النصب إلى حالةِ ٱلجّر ،كأنه نظر إلى أنَّ الٱسم أولُ أحواله ٱلرفعُ ،ثم النصبُ، ثم يدخل ٱلجارّ (١) بعدَ ٱلناصبِ ،فإنْ جرَّه على ما هو الاصْلُ سمي منصرفا ، لانْ صورةَ ٱلنصبِ قد ذهبت بدخول (٢) ٱلجارّ (٣)، وإنْ بقي بصـــورة ٱلمنصوب قيل فيه غير منصرف ،أي غيرُ منصرفٍ عن ٱلصورة ٱلتي كان عليهـا في حالة ٱلنصب ،وٱلله أعلم.

فائدة (٤) في خَبَرٍ : بينَما نحن جلوسٌ بين يديْ شيخِنا ٱلأستاذِ أبي إسحاق ٱلغافقي بمسجد ٱلقفال من سَبْتَةَ إذْ دَخَلَ علينا رجلٌ أشعث ذو أطْمَارٍ [كأنما] (٥) قَدِمَ من بلادِ ٱلمشرق يعرف بٱبن واش ، فسلـــم وقعد وتكلم فَعُرِفَ مكانُهُ من ٱلطلب ،وقال للأستاذ : يا سيدي ما زلت أتمنى لِقَاءَكَ ، فإذ يسر ٱلله فيه ،فعسى أن تنعم عَلَيَّ ببيان مسألة دارت فيهـا رءوس ٱلمَشَارقة ،وهي ٱشتراطُ تعدد مانع ٱلصرف ،و نفي ٱشتراط مانع ٱلإعراب، مع أن ٱلمتعدِّدَ لم يَقْوَ إلَّا على مَنْعِ ٱلبعضِ (٦) ، وٱلمتحد قَوِيَ على مَنْعِ ٱلكلّ، فبادر بعض ٱلطلبـة إلى أنْ قال : هذا قريبٌ ،وشَرَعَ في ٱلجواب ،فٱلتفت إليه ٱلسائل وقال له : ما قدمت من أرض ٱلمشرقِ أشعثَ أغبرَ ذا أطْمَارٍ إلَّا لآخذها من شَيخٍ ٱلشيوخ ٱلذي عَمَّ صيتُهُ ٱلمشرقَ والمغربَ ،وأقول : سمعت من لفظ ٱلشيخ كذا وكذا ،فإذا نزلْتَ (٧) لا سمعَ من مثلك فأقولُ : سمعتُ من لفظِ مَنْ ؟!

---

(١) في ٱلاصْل و "ق" "الجر".
(٢) في "ق" "لدخول".
(٣) في ٱلاصْل و "ق" "الجر".
(٤) هذه الفائدة كلها ساقطة من "ح" وينتهي ٱلسقط عند قوله "فصل : "ثم إن الاسماء المعربة على ثلاثة أقسام" وسيأتي ص
(٥) في ٱلاصْل و "ق" هكذا "كما" ولعلَّ ٱلصوابَ ما أثبت.
(٦) في "ق" مع أنَّ المتعدد لم يكن قويا على منع البعض".
(٧) في "ق" "قدمت".

من تكون أنت حتى أنزل لمثلك ؟ ! واللهِ ما سمعتُ قطُّ باسمِكَ ، ولا أظن
يعرفك إلّا أهلُ منزلِكَ ، والعلم لا يؤخذ إلّا من أهْلِهِ وأربابه الذين
اشتهروا حتى يكونوا حُجّةً على السامعين ، والتفتَ بأكثر من هذا ، فسكّتهم
الأستاذ ، ثم قال : لمّا كانَ سببُ حملِ المضارعِ على الاسم في الإعرابِ
متعدّدًا ، وهو شبهه في الإبهامِ ، والتخصيص بعدَه بالحرف ، كان سببُ حمل
الاسم الذي لا ينصرف عليه في منع الجر والتنوين متعدّدًا أيضا ، وهو شبهُهُ
به في كونه فرعًا عَنْ أَصْلِ جنْسِهِ من وجهين وهما التعريف والتأنيث مثلا ، وإنّما
كان ذلك ، لأنّ الخروج عن الأصل لا يكون إلّا بسبب قويّ ، فإذا انضمّ إلى
السببِ الواحد سببٌ آخر قَوِيَا على ذلك ، فالحاصل أنّ تعددَ الموجب في
مقابلة تعدد المانع ، أعني أنّ تعددَ موجب (١) إعرابِ المضارع في مقابلة
تعدد مانع الصرفِ للاسم ، وأما سببُ بناءِ الاسم فهو أقوى من سببَي منع
صرفه من جهة أنّ المعنى الذي وضع الحرف له قد شاركه الاسم (٢) فيه
حتى صَارَ بِمَنْزِلَتِهِ في إعطاء ذلك المعنى بعينه ، فلذلك قَوِيَ على منع
ما لا يكون في الحرف وهو الإعراب ، ولم يشترط فيه تعدد ، فالحاصل أنّ اتحادَ
المانعِ هنا ، وهو السبب المُوجِبُ للبناء في مقابلة اتحاد الممنوع ، وهو الإعراب
باعتبار ذاته لا باعتبار أنواعه ، وقد يقال في الفرق : إنّ الاسم المبنى أشبه
أضعفَ الفرعينِ ومبني الأصل والاستعمال فأُجْرِيَ مُجْرَاهُ في مَنْعِ ما لا يكون
فيه وهو الإعرابُ مِنْ حيث شاركه في مَعْنَاهُ الذي وضع له ، والاسمُ الذي لا ينصرف
أَشْبَهَ أقوى الفرعينِ ومُعْرَبَ الاستعمال وهو المضارعُ فأُجْرِيَ مُجْراه في منع
ما لا يكون فيه وهو الجرّ والتنوين ، ولمّا كانت لِمَا أشبهَ أقوى الفرعين مَزِيَّةٌ ما
أَشْبَهَ أضعفَهُمَا (٣) لم يَقْوَ سببٌ واحدٌ على أنْ يمنع منه / أُصْلَيْنِ ، وهما الحرف ٢٤٧

---

(١) ساقطة من " ق ".
(٢) ساقطة من " ق ".
(٣) في " ق " " الجر " خطأ.

والتنوين ، وقوى سبب واحدٌ على منع أصلٍ مما أشْبَهَ ٱلاضْعفَ ، فلذلك ٱشترط تعدد ٱلمانع فيما أشْبَهَ ٱلاقْوىٰ ، ولم يشترط فيما أشْبَهَ ٱلاضْعف وٱللهُ أعلمُ.

إملاءٌ آخَرُ : علة بناء ٱلآسم أقوى من علة منع صرفِهِ ، والدليل على ذلك ٱشتراط تعددِ سببِ ٱلمنع وعدم اشتراط تعدد سبب البناء ، وهو سوءالٌ جَلَبَهُ ٱبنُ واش ٱلفاسيُّ من ٱلمشرقِ إلى سَبْتَةَ ليسأل عنه ٱلأستاذ ، وزعم له أنَّ ٱلمسألةَ دارت بينَ ٱلمشارقة ، فلم يأتوا فيها بِمُقْنِعٍ ، وزعم له أنَّ جُلَّ قدومه إنَّما كان بقصد سوءاله عنها .

فأجابَ ٱلأستاذُ بنحو ما أذكره ، وذلك أنَّ علة بناء ٱلآسم أقوى من علة منع صرفه من جهة ٱلمعنى ٱلذى وضع له الحرف إذا شاركه فيه الآسم ، فقد صار بمنزلته في إعطاء ذلك ٱلمعنى بعينه ، وليس كذلك إذا أشبه ٱلفعل ، لأنَّ ٱلمشاركة لم تقعْ في ٱلمعنى ٱلذي وضع له ٱلفعل ، وإنما أشبهه من جهة أنَّ الفعل فرعٌ عن ٱلآسم من جهتين : احداهما : الآشتقاق منه .

وٱلثانية : الآفتقار إليه ، والآسم ٱلممنوع ٱلصرف فرعٌ عن أصول الأسماء من جهتين . إحداهما : التعريف ، وٱلثانية ٱلتأنيث مثلاً . فليست ٱلفرعية ٱلمانعة من ٱلصرف هي نفسَ ٱلفرعية ٱلتي وضع لها ٱلفعل ، فٱشترط ٱلتعدد في ٱلاضْعف ، ولم يشترط في ٱلاقوى ، ومن أجلِ ذلك أيضًا [1] كان سببُ ٱلبناء مخرجًا من ٱلاصْل بالكلية ، وكان سَبَبُ ٱلمنع من ٱلصرف مخرجا من بعض ٱلاصْل دونَ جميعِهِ ، فتدبرّ ذلك ، وبٱللهِ ٱلتوفيقُ .

فصل : ثم إنَّ ٱلاسْماء ٱلمعربة على ثلاثة أقسام : قسم يسمى منصرفا ، وهو ما استوفى ٱلحركاتِ الثلاثَ كزيدٍ وعمرو .

وقسم يسمى غيرَ منصرف ، وهو ما جُرَّ بالفتح كأحمد وأمثالِهِ .

---

(١) ساقطة من "ق".

وقسمٌ تخلَّفَ عن ٱلضربين فلا يُسمَّى منصرفًا ولا غيرَ منصرف كالتثنية وجمعي ٱلسلامةِ ، هذا هو ٱلأَولى في مَعرِض ٱلتعليم.(١)

ومن ٱلنحويين مَن يقول : إنَّ ٱلأسماءَ ٱلمعربةَ على قسمين : منصرفٌ وغيرُ منصرفٍ ، فٱلمنصرفُ ما جُرَّ بالكسرةِ ، وغيرُ ٱلمنصرف ما جُرَّ بٱلفتحة ، وهذا لا يَعُمُّ جملة ٱلأسماءِ ٱلمُعْرَبَة فكان ٱلأول أولى وٱلله أعلم.

ثم إنَّ ٱلأسماء ٱلتي لا تَنْصَرِف على قسمين : قسمٌ لا ينصرف مُطلقًا لا معرفةً ولا نكرةً .

وقسمٌ لا ينصرف في ٱلمعرفة وينصرف في ٱلنكرة ، وزاد بعض ٱلناس قسمًا ثالثًا ، وهو ما لا ينصرف في ٱلنكرة . وينصرف في ٱلمعرفة بعَكسِ ما يليه ، وهو ٱلمعدولُ في ٱلعدد ، وهذا ٱلقول مَحْكيٌّ عن ٱلفارسيِّ ، وقد رَجَعَ عنه في ٱلإيضاح(٢) ، وٱرتضاه ٱبنُ عصفور(٣) ، قال ٱبنُ الضائع : ومُرتضاهُ غيرُ مُرتَضًى ، وٱلصحيحُ ما قدّمناه أَوّلًا مِن أنَّها على قِسْمَيْنِ ، ولعلَّ ٱلفارسيَّ إنَّما قال ذلك في مَعرِضِ ٱلمناظَرةِ(٤) ، [وما يقال في مَعرِض ٱلمناظَرة](٥) لا يلزم أنْ يكون مَذهبًا ، ويدل على ذلك رُجوعُهُ عنه في ٱلإيضاح ، فهذا هو ٱلصحيح إنْ شاءَ ٱلله .

فأما ٱلقسم ٱلذي لا ينصرف في معرفةٍ ولا نكرةٍ فيعُمُّ خمسة أجناسٍ

أحدها : أفعل فعلاء ، وأَفْعَل مِن .

وٱلثاني : فعلان فعلى .

---

(١) انظر هذا القسم في الخصائص : ٢/٣٥٨ " باب ٱلحكم يقف بين الحكمين " وانظر تعليق الشيخ النجار على ذلك ، وٱلأشباه والنظائر ٢/٣٧٣ ، وذكر في همع الهوامع ١/١٢١ أنَّ ابنَ جنّي ذكر ذلك وسبقه إليه شيخه أبو علي الفارسيّ .

(٢) قال في ٱلإيضاح : ١٣ " الأسماء المعربة على ضربين ، منصرف ، وغير منصرف .

(٣) شرح ٱلجمل : ٢/٢٠٩ .

(٤) في ٱلأصل " المناظر " بدون تاء ٱلتأنيث .

(٥) تكملة من " ح " و " ق " .

والثالث : المؤنث بالألف مقصورةً أو ممدودةً .

والرابع : الجمع المتناهي .

والخامس: المعدول في العدد ،فهذه الأجناس الخمسةُ لا ينصرف شيءٌ منها في معرفةٍ ولا نكرةٍ على ما يأتي تفصيله بعد إنْ شاءَ الله .

ثم قال : (منها أفعلُ إذا كان نعتًا) (١) إلى آخره .

ضبط أبو القاسم هذا الفصلَ بذكر أفعل فعلاء ،وأفعل مِنْ ،وليس ذلك بجامع لوجود ما يمتنع صرفه من الصفات التي على هذا المثال (٢) وليس منه ،وأحسنُ من ذلك أنْ تقولَ : أفعل إذا كان وصفًا كان على ثلاثةِ أقسامٍ.

أحدها : أفعل أفعلة كأرمل وأرملة ،وأربع وأربعه ،فهذا الضرب ينصرف في النكرة ،ولا ينصرف في المعرفة .

والثاني : "أفعل مِنْ" ، فهذا لا ينصرف في معرفةٍ ولا نكرةٍ ما دام بمن لفظًا أو نيّةً . (٣)

والثالث : ما خرج عن هذين القسمين كأحمر ،و"أكبر" في قولنا : الله (٤) أكبر على مذهب المبرد (٥) ،فهذا الضرب لا ينصرف أيضًا في معرفةٍ ولا نكرةٍ . ويندرج تحته في هذا القسم أدهم للقيد ،

---

(١) في الجمل ٢١٨ "ومنها [ما كان على وزن] أفعل إذا كان نعتا" كذا في الجمل ،وما بين المعقوفين أشار المحقق إلى أنها زيادة من نسختين معتمدتين في التحقيق .

(٢) قد اعترض ابن السيد على الزجّاجي بمثل ما جاء هنا . انظر إصلاح الخلل : ٢٦٩ وانظر المقتضب ٣/٣٤١ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٢٠٣ .

(٤) لفظ الجلالة ساقط من " ق " .

(٥) الأجود عند المبرد أنّها أسماء تصرف في النكرة ،وتسميتها من حيث أنّها تدل على شيءٍ بعينه . انظر المقتضب ٣/٣٣٩-٣٤٢ ،٣١٢ ، وانظر الكتاب ٣/٢٠١ ،وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج : ١١ .

وأسود للحية ،⁽¹⁾ وأرقم لحية فيها نُقَطٌ تخالف سائرَ لونها⁽²⁾ ،ويندرج فيه أيضًا في بعض اللغات أنعى⁽³⁾ ،وأجدل للصقر ،وأخْيَل لطائر على أحد جناحيه لُمْعَةٌ تخالف سائرَ لونه . قال / سيبويه : إنَّ بعضَ العرب ٢٤٨ يمنع صرفَ هذه الثلاثة⁽⁴⁾ وإنْ كانت نكرات ،والأفصح صرفها ،لأنَّ المانع موهومٌ ،فالبقاء مع الأصل أجودُ ،وإذا تأملت هذه الأشياء وجدتَها مندرجة في الأصل المذكور ،وكذلك أيضًا آدَرُ من قولهم : رَجُلٌ آدَرُ ،وإن لم يكن له فَعْلاء ،لأنَّ امتناع ذلك إنَّما هو من أصل الخِلْقَة ،⁽⁵⁾ فإذا سميت بشيء من هذه الأقسام الثلاثة لم ينصرف ،لأنَّ فيه العلمية والوزنَ الغالبَ ،فإن نكَّرتَهُ بعد التسمية ،فأما "أفعل أُنعَلَة" فإنَّه ينصرف كما كان ينصرف قبل التسمية ،وهذا أجدر ،لانفراده بسببٍ واحدٍ ،وقد كان فيه قبل التسمية سببًا كما تقدم .

وأما "أفعل مِن" فإنَّه لا يَنْصَرِفُ اتفاقًا من سيبويهِ⁽⁶⁾ والأخفش ، فطريقة سيبويهِ معلومةٌ ،وهي أنَّه يُرَاعِي شَبَهَ الأصل ،وهذا بمنزلة أصله إذا كانت معه "من" تصريحًا ، وأما على مذهب الأخفش فإنَّه⁽⁷⁾ عنده

---

(١) في "ح" "وأسود اللحية".

(٢) قال في الكتاب : ٣/ ٢٠١ "وأما أدهم إذا عنيت القيد ،والأسود إذا عنيت به الحية ، والأرقم إذا عنيت به الحية ، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، لم تختلف في ذلك العرب .

(٣) انظر التكملة للفارسي ٥٤٩ .

(٤) قال سيبويه : " هذا باب ما كان أنعل صفة في بعض اللغات وآسمًا في أكثر الكلام ،وذلك : أجدل وأخيل وأنعى ،فأجود ذلك أنْ يكون هذا النحو آسمًا ،وقد جعله بعضهم صفة ،وذلك أنَّ الجَدْلَ شدة الخَلْق ،فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد ، وأما أخيل فجعلوه أنعل من الخِيلان للونه . . . وعلى هذا جاء أنعى ، كأنه صار عندهم صفة ،وإنْ لم يكن له فعل ولا مصدر" الكتاب ٣/ ٢٠٠- ٢٠١ ،وانظر المقتضب ٣/ ٣٣٩ ،وشرح ألفية ابن معطي : ٤٤٧ .

(٥) الأَدَرُ : مما يوصفُ به الرجال ،ولا توصف به النساء "اللسان" "أدر" .

(٦) انظر الكتاب : ٣/ ٢٠٢ .

(٧) في "ح" فإنها .

من باب الحكاية فاتفاقهما في هذه المسألة من وجهين مختلفين.

وأما القسم الثالث فإنه لا ينصرف في رأي سيبويه وأتباعه (١)، وينصرف في رأي الأخفش مطلقاً عند قوم (٢)، ومقيداً عند آخرين في لغة من يجمعه بعد التسمية على "فُعل" وبيانُ ذلك في تحقيق النظر في هذا البيت. (٣)

أتاني وعيدُ الحُوصِ من آل جعفرٍ فيا عبدَ قيسٍ لو نهيتَ الأحاوصا

فالحُوص والأحاوص جمع أحوص المنكر بعد التسمية، فصدر البيت يقتضي مراعاة الأصل من حيث جمعه جمع الأصل، ولولا ذلك لم يجمعه هذا الجمعَ، فقال بعض المحققين (٤): إنّ الأخفش وافق سيبويه على منع صرفه في هذه اللغة، لأنّ هذا الجمع كالتصريح بمراعاة الأصل، وأما الأحاوص في عجز البيت فهو الجمع الذي يخص الأسماء وما استعمل استعمالها دون الأوصاف المحضة، ففي هذا وقع عنده خلافُ الأخفش، ووجهُ تعليقه به، أنّه ليس في لفظه ما يدلُّ على مُراعاة الأصل، فكان البقاء على الأصل الذي هو صرفُ الاسم أولى، لامتناع ما يدلُّ على مُراعاة الأصل، فكان البقاء على الأصل

---

(١) الكتاب ٣/٢٩٣، وشرح ابن يعيش ١/٧٠.

(٢) انظر الملخص : ٦١٥.

(٣) البيت للأعشى الكبير، وكذا أنشده في جميع النسخ وصوب الإنشاد "فيا عبد عمرو" كذا نص عليه في الصحاح وغيره، ولم ترد "عبد قيس" في واحد من المراجع التالية: والبيت في ديوانه : ١٤٩ من قصيدة نفّر بها عامر بن الطفيل على ابن عمه علقمة بن علاثة رضي الله عنه، وانظره في إصلاح المنطق : ٤٠١، والصحاح "حوص"، واللسان "حوص"، شرح الجمل لابن عصفور : ٢/٢١١ وشرح ابن يعيش ٥/٦٢، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/٥٤٧ وتذكرة النحاة : ٦٣١ وشواهد الشافية : ٤/١٤٤، والخزانة ١/٨٨.

(٤) في هامش "ق" هو ابن الضائع.

الذي هو صَرْفُ الاسم أَوْلَى، لامتناع ما يدلُّ على مُرَاعَاة (١) أَصل اللفظ من الصفة.

والجواب عن هذا الإلزام: أنَّ هذا الجمعَ وإنْ كانَ ليس من أصله أَنْ يكونَ في الصفة لا ينافِرُ مراعاةَ الأصل من الصفة، لأنهم إذا كانوا يجمعون الصفة التي استُعمِلَت استعمالَ الأسماءِ جَمْعَ الأسماء من جهة هذا الاستعمال، فجمع الاسم هذا النوع من الجمع أولى، وليس فيه ما يمنع لَحْظَ الأصل من الصفة كما لم يمنع الأباطح، والأبارِق، والأجارِعُ أن يكون مفردها وصفا، وهذا بيِّن إن شاء الله، والقاطع في ذلك ما حكي عن أبي زيد الأنصارى أنه سئل عربيٌّ فصيحٌ من عبيدٍ خمسةَ عشرَ، اسم كل واحد منهم أحمد، كيف تعدهم؟ فقال أقول: خمسةَ عشرَ أحمدًا، فنونَهُ (٢) لأنه نكرة وأقعَ تمييزًا، ثم قيل له: فإنْ كانَ اسمُ كل واحدٍ منهم أَحْمَرَ؟ فقال: أقول: خمسة عشر أحمر، فلم يَصْرِفْهُ وإن كان نكرةً، (٣) فهذا نص في الموضع على صحة ما ذهب إليه سيبويه، فإنْ قِيلَ: لعلَّهُ مصروفٌ ووقف عليه بالسكون على لغة من قال: جعل العين (٤) على الدف إبر. (٥)

أجيب بأنَّ هذا غيرُ واردٍ لاتحاد القائلِ فَصَحَّ ما ذكرناه (٦) والله أعلمُ.

ثم قال: (ومنها فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَى) (٧) إلى آخره.

المزيد في آخره ألفٌ ونونٌ، إمَّا أنْ يكون اسمًا، وإمَّا أنْ يكونَ صفةً، فإنْ كان اسماً فإنَّه لا ينصرف في المَعْرِفة وينصرف في النكرة كعثمان وعمران، وإنْ كانَ صِفَةً [فإنْ كانَ] (٨) مما تلحقه التاء كعريان وسيفان (٩) لحق بالأول

---

(١) ساقطة من "ح". (٢) في "ق" "نونه".
(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢١٢/٢. (٤) في "ق" "القين".
(٥)
(٦) في "ح" و "ق" "ذكرناه".
(٧) في الجمل: ٢١٨ "ومنها [ما كان على وزن] فعلان" والزيادة التي بين الأقواس من بعض نسخ التحقيق.
(٨) تكملة من "ح" و "ق". (٩) السَّيْفَانُ: الطويل.

في أنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ؛ لنقصان الشبه بسبب لَحاقِ التاء التي لا تلحقُ فَعْلَاءَ أَفْعَل ،وإنْ كانت له " فَعْلَى " لم ينصرف مطلقاً كسكرانَ (١) وغضْبانَ وإنْ لم يثبت له أحد الأمرين كقولنا : الله رحمن رحيم ، فإنَّ فيه قولين : (٢) أحدهما : أنه لا ينصرف مطلقاً نظرا إلى امتناع فَعْلَانَة .

والثاني : أنه ينصرف في النكرة دونَ المعرفَة ،نَظَرًا إلى امتناعِ فَعْلَى ،والأول أَجْوَدُ ، لأنَّ باب " فَعْلَى " أوسع من باب فعلانة ، والدخول في أوسع البابين وَاجِبٌ. (٣)

فصل : اختلف الناس في تحقيق الوجه المانع من الصرف لفعلان فَعْلَى ؛ فالذي عليه أهل النظر ،أنَّ المانعَ من صرفه ، شبه هذه الألف والنون ،بالألف والهمزة في باب حَمْرَاءَ ، والشبه بينهما من خمسة أوجه (٤)

/ وهي : أَنَّهما في الموضعين زيادتان زيدتا معاً ،والأولى منهما أُلف قبلها ثلاثة أحرف ،ولا تلحقها (٥) التاء ، وبناء المؤنث مخالفٌ لبناء المذكر ،فلما قوي شبه نعلان نعلى ،بفعلاء أفعل هذه القوةَ ،جرى مَجْرَاهُ في الامتناع من الصرف ،هذا هو ظاهر كلام سيبويهِ (٦) ،وعليه أهل النظر من أصحابه . ٢٤٩

وذهب بعضُهُم إِلَى أَنَّ المانِعَ مِنْ صرفِهِ إِنَّما هو الصِّفَةُ وزيادةُ الألِفِ

---

(١) في "ح" "كسْكْرانَ وسَكْرَى " وانظر المسألة في همع الهوامع : ١/ ٩٦ .
(٢) في الأصل و "ح" قولان . خطأ .
(٣) انظر المسألة في همع الهوامع : ١/ ٩٦ .
(٤) انظر الكتاب ٣/ ٢١٦ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٤ ،وشرح ابن يعيش : ١/ ٦٧ .
(٥) أي الألف ولا تلحقها التاء .
(٦) انظر الكتاب : ٣/ ٢١٦ .

والنون (١) ، فإذا عُورِضَ بصرف فعلان فَعْلَانَةُ (٢) أجاب بأنَّ ذلك تلحقه التاء ،فلذلك انصرف في النكرة ،وهذه لا تلحقه التاء بوَجْهٍ ،فلم ينصرف في النكرة ، وإذا لم ينصرف في النكرة ،كان انصرافه في المعرفة أبعدَ ، فافتقر إلى التنبيه على أمرٍ زائدٍ على الصفة ،وزيادة الألف والنون ،وهو أنْ يقال : الصفة تمنع الصرف مع زيادة الألف والنون بشرط عَدَمِ لَحَاقِ التاء ، وينبنى على القولين الصرف وعدَمُهُ في حال التنكير بعدَ التسمية ، فَعَلَى القولِ بأنَّ المانع إنَّما هو الشبه الذى أصَّلْنَاه أوَّلاً لا ينصرف مطلقا ، لوجوده في أحواله الثلاثةِ ،وعلى القول بأنَّ المانع الصفة وزيادة الألف والنون ،فإنَّه إذا صار علمًا لم ينصرِفْ أيضًا للعلمية والزيادة ، فإذا نُكِّرَ بعد العلمية فينبغي أن ينصرف ،لأنه لم يبق فيه من الموانع (٣) إلَّا الزيادة وحدَها ،والزيادة وَحْدَها لا تقوَى على المنع ، وهذا لازِمٌ على قول الأخفش ،ومحكيٌّ عنه ،لأنه لا يراعى شبه الأصل فاعرف ذلك ،وبالله التوفيقُ .

وأما القسم الذى لا يَنْصَرِفُ في المعْرِفة ويَنْصَرِفُ في النكرة فتحقيق المانع من صَرْفِهِ مبنيٌّ على تحقيق العلةِ المانعةِ من الصرف لفَعْلَانَ فَعْلَى ، فمن علل المانع في باب فعلان فَعْلَى بقوة الشبه بينَ الألف والنون ، والألف والهمزة في فَعْلَاء أفْعَل ،قال : المانع في (٤) هذا الذي نحن بسبيلِهِ العلمية وشبه الألف والنون فيه بالألف والنون في باب فَعْلَان فَعْلَى ، ولهذا المعنى انصرف في النكرة ولأنَّه مشبه بالمشبه ،ولأنْ المانع مقصورٌ على حالةِ التعريفِ دونَ حالةِ التنكير ، فكانَ انصرافُه في حالة التنكيرِ ظاهرًا بلا إشكالٍ ،بخلاف المشبَّه هو به ،ومن علل المنع في باب

---

(١) انظر شرح ابن عصفور ٢/٢١٣ .

(٢) هي لغة بعض بني أسد يقولون : عَطْشَانَةٌ ،وغَضْبَانَةٌ . انظر شرح ابن يعيش : ١/٦٧ .

(٣) في " ق " المواضع " خطأ .

(٤) في الأصل " من " .

فعلان فَعْلَى بالصفة والزيادة علل المنع في هذا الذي نحن بسبيله بالعلمية والزيادة ، ولهذا وَجَبَ صرفُهُ في النكرة قولاً واحداً ، فالحاصل مما ذكر في هذا القسمِ الذي نحن بسبيله الاتفاقُ على انصرافِهِ في حال التنكير وامتناع صرفه في حالِ التعريف .

وإنَّما اختُلِفَ في تعيين المانع على قولين :

أحدهما : العلمية وشبه الزيادة هنا بالزيادة في باب فعلان فعلى .

والقول الثاني : أنَّ المانعَ العلميةُ والزيادةُ بناءً على تحقيق المانع في بابِ فَعْلان فَعْلَى .

ثم قال : (ومنها ما كان في آخرِهِ ألفُ التأنيث مقصورةً وممدودةً)(١) .

معناه ومِنَ الأجناس الخمسة التي لا تنصرفُ مطلقاً ، كل ما كان في آخرِهِ ألِفُ التأنيثِ مقصورةً ، أو ممدودةً ، ولا خِلافَ بينَ أحدٍ من علماء النَّحْوِ(٢) في هذا الحكمِ بِوجودِ المانعِ في أحواله الثلاثةِ ، وهو لزومُ حرفِ التأنيثِ ، وبناءُ الكلمة عليه(٣) ، فإنْ سُمِّيَتْ بهذا الضربِ زادَ على قيامِ المانعِ العلميةَ ، وسواءٌ وجودُها(٤) وعَدَمُها بالنظرِ إلى مَنْعِ الصرف ، نعم هو معها أكثرُ ثِقَلاً منه دونَها بِناءً على تفاضل الثِّقَلِ في هذا الباب ، والله أعلمُ .

فاذا نكرته بعد التسمية زالتِ العلميةُ وبقي على ما كان عليه من المنعِ مِنَ الصرفِ قبلَها . نعمْ إنْ كانَ صفةً في أصله كحمراءَ ، كان الثقل الذي دخله بالعلميةِ خَلَفاً من الثقلِ الذي كان فيه بالصفةِ ، فالحاصل أنَّه لا فرقَ بينه في حال التسميةِ به وبينه قبلَ أنْ يُسَمَّى بِهِ إذا كان صفةً ،

---

(١) الجمل : ٢١٩ .

(٢) في الاصل " بين أحد من العلماء في النحو " وفي " ق " " بين أحد من العلماء النحو " والتصويب من " ح " .

(٣) انظر الإيضاح : ٢٩٧ .

(٤) أي العلمية .

وإنَّما يقع ٱلفرقُ في ٱلمسألة بينَه إذا كان ٱسماً في أصله كصحراء وبينَه منكّراً بعد ٱلتسمية به إذا كان صفة في أصله على ما فسَّرناه ،فتأمل ذلك فإنَّ ٱلنظر فيه يفتقر إلى بحث ،وتأمل . وبٱلله ٱلتوفيق .

فصل : اعلم أنَّه لا خِلَاف بينَ أحدٍ من ٱلعلماء في أنَّ ٱلألف ٱلمقصورة ها هنا موضوعه للتأنيث بنفسها وأنها / غير منقلبة من غيرها ، ٢٥٠
لأنه (١) لو كانت منقلبة من غيرها فإنَّما كانَ يكون أحدَ حرفين ، إمَّا ياءً ، وإمَّا واواً ،وكلاهما باطلٌ قطعا ،لأنَّ ٱلواوَ لم يثبت في موضع كونها علامةً للتأنيث ،وكذلك ٱلياء إلَّا ما يذكر من ٱلأخفش في خِطاب ٱلمؤنث كقولك : افعلي يا هندُ (٢) ،وقد تقدم ذلك ،فإذا لم يثبت تأنيث بٱلواو مطلقاً ولا بٱلياءِ في ٱلأسماءِ ٱتفاقاً تعيَّنَ كونُ هذه الألفِ بنفسها غيرَ منقلبةٍ من غيرها ،وأما إمالتها فإشعارٌ بما تصير إليه في بعض تَصاريفِ ٱلكلمةِ (٣) كحُبْلَيان وحُبْلَيَاتٍ (٤) ،وأمَّا همزة ٱلتأنيث وهيَ ٱلمعبَّر عنها بٱلألف ٱلممدودة ،فٱلحذاق من عُلَماءِ ٱلنحو على أنَّها مُبدلةٌ من ألفِ ٱلتأنيث ،وٱستدلَّ ٱلفارسيُّ في ٱلإيضاحِ (٥) على أنَّها مُبْدَلةٌ من غيرها ،وليست موضوعةً للتأنيث بنفسها ؛ بزوال صورتها عند زوال صورة ٱلألف قبلها ، كما إذا كسرتها فقلت : صَحارِيّ أو صَحارٍ ،أو صَحارَى ،فزوال صورة ٱلهمزة عند زوال صورة ٱلألفِ قبلَها دليلٌ على أنَّها إنَّما أبدلت من غيرها لوقوع ذلك ٱلغير طَرَفاً بعد ألفٍ زائدةٍ ،فلما زالَ ٱلسَّببُ في قلبها همزةً زالت من أنْ تكونَ همزةً ،

---

(١) في " ح " " لأنها " .
(٢) مذهب الأخفش أنَّ الياءَ في مثل افعَلِي يا هند حرف تأنيث والفاعل مستترٌ . انظر التسهيل : ٢٣ ،وشرحه لابن مالك : ١٦٢/١ ، والجَنَى الداني : ٢٠٥ ،والمغني : ٤٨٧ .
(٣) في ٱلأصل " الكلام " .
(٤) انظر التكملة : ٥٣٠ .
(٥) انظر ٱلإيضاح : ٢٩٧ ،وٱلملخص : ٦٠٩ .

ولو كانت موضوعة للتأنيث بنفسها لوجب ثباتها في التكسير ؛لأنها حرف صحيح ،فكنت تقول : صَحَارِيء بالهمزة ،وهذا لا يقوله أحد ،وذكر عن الأخفش أنها للتأنيث بنفسها ،ولعلَّه تجوز في ذلك ،لما ذكرناه من فساد هذا القول واللهُ أعلم.

مسألة : ذهب سيبويه إلى أنَّ "أسماء" الاسم العلم فَعلاء ، والهمزة للتأنيث كصحراء ،وليس بجمع "اسم" في أصله ، فعلى هذا لا يَنْصَرِفُ مطلقاً ،وذهب أبو العباس المبرد إلى أنَّ اللفظ جمع اسم في أصله ، ثم سميت به المرأةُ ، فلم ينصرف للعلمية والتأنيث المعنوي ،واعترَض قولَ الإمام بإهمال مادة "اسم" في اللغة العربية ؛ فلذلك وجب أن يكون عنده أفعالا (١) وعلى هذا القول ينصرف في النكرة .

وأما امتناع صرفِهِ في أسماء الرجال عنده فلأنَّه غلب استعماله في أسماء النساء (٢) [فجرى مَجْرى زينبَ كما جرى هنا مجرى ...، لكثرة استعمالِهِ في أسماءِ النِّساءِ] (٣) فأما اعتراضُهُ بإهمالِ تلك المادَّة ، فلا يَلْزَمُ سيبويهِ ،لأنه لم يصرِّح بإثباتها ،وإنَّما يريد سيبويه أنَّ الهمزة في أوله مُبْدَلَةٌ من واوٍ ،كأنَّهُ وَسْماءُ (٤) من الوَسْم والسِّمَةِ ،وهو الحُسْنُ ، والعرب تلحظ هذه المعاني في تسمية النِّساءِ ،كأنَّ المرأة سميت بذلك لحُسْنِهَا وَبَرَاعَةِ جمالها ،ثم قلبت الواو المفتوحة همزةً كما فعلوا ذلك في وَحَد حيث قالوا : أَحَد (٥) ،ومنه ﴿ قل هو اللهُ أَحَدٌ ﴾ ، لأنه من الوَحْدَةِ والانفرادِ ،فقولُ سيبويهِ أظهرُ ،واللهُ أعلمُ ،والقولُ الآخرجَيِّدٌ .

---

(١) في الأصل "افعال".
(٢) الكتاب ٢/٢٥٧ ،والمقتضب ٣/٣٦٥ ،وانظر تعليق الشيخ عبد الخالق على ذلك ،واللسان "اسم".
(٣) تكملة من "ح".
(٤) في الأصل "وسم" خطأ.
(٥) في الأصل "حد" بدون همزة خطأ.

ثم قال : (ومنها كل جمع ثالث حروفه الف) إلى آخره.(١)

أخذ يتكلم فيما يمتنع صرفه من جُموع التكسير ، فقال في رسمه : إنَّه كل جمعٍ ثالثُ حروفِهِ ألفٌ وبعدها حَرْفَان أو حرفٌ مشدد ، أو ثلاثة حروف ، يعني أوسطُهَا ياءٌ ساكنةٌ ، وشرط في امتناعه من الصرف التجريد من تاءِ التأنيث (٢) ، وهذا الرسم يحتاج إلى تأمل .

أما قولُهُ : هو كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان أو حرف مشدد ، فإنَّ هذه العبارةَ تعم ما كان الحرفان فيه متحركين لفظًا ، كمساجد ، وأصلاً كدَوَابّ ، وما كان الأول منهما ساكنًا لفظاً وأصلاً كحَمَارّ في جمع حَمَارَّةٍ ، وهي شدة القيظ ، ولا خلاف في أَنَّ حَمَارًّا (٣) منصرفٌ مطلقاً ، ما لم يكن علماً لمؤنث إذا كان من حَمَارَّة ، كتمر من تمرة ، فإذا كان كذلك كان الرسم غيرَ صحيح ، لاحتياجه إلى التنبيه على هذا الذى نبهنا عليه ، وتصحيحه أنْ يريد بقوله : بعدَها حرفانِ متحركان لفظاً كمساجد أو أصلاً كدوابّ.

وأما مسألتنا فهي (٤) على وجهين ، أحدهما : أن تكون من مفردها ، كتمر من تمرة ، فعلى هذا التقدير يكون غير مندرج في الرسم وهو المراد ، وإنْ قدّرته جَمعَ حَمَارَّة من باب إجراء المخلوق مُجْرَى المصنوع ، كان مندرجًا تحتَ الرسم ، وهو المراد فلا اعتراضَ على هذا ، والله أعلمُ.

---

(١) الحمل : ٢١٩.
(٢) هذا الرسم الذي رَسَمَهُ أبو القاسم رَسَمَهُ كثيرٌ من النحاة. انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٥٣، وشرح الرضي : ٥٤/١ ، وشرح ابن يعيش : ٦٣/١ ، والملخص : ٦١١ ، وقال في همع الهوامع ٧٩/١ : فإنْ كان الساكن بعد الألف لا حظ له في الحركة نحو : قَبَالّ جمع قَبَالَّة " وحَمَارّ جمع " حمارّة " فمصروف. هذا مذهب سيبويه والجمهور .
(٣) " حمارا " في الأصل بغير تنوين . وانظر اللسان " حمر " ٢١١/٤.
(٤) في " ق " " فإنّها ".

فصل : فإنْ سئلت من تحقيق المانع لهذا الضرب من الجموع من الصرف قلت : الجمع المتناهي وعدم النظير في الآحاد الأُوَل / ،أي ٢٥١
في الآحاد العربية ،فوصفه بالمتناهي تخريج من الجموع ما ليس يتناهى كأفعال ،وأفعل ،ووصفه بعدم النظير في الآحاد الأُوَل يخرج من الجموع ما كان متناهيا(١-١) وله نظيرٌ في الآحادِ الأُوَلِ ،ومثال ذلك أنْ تلحقه التاء فيصيرَ له إذْ ذاك نظير في المفردات ،ألا ترى أنّ صياقلة ،وجحاجحة نظيره من المفردات العربية طَلَانِيَة ،وكَرَاهِيَة وثَمَانِيَه وما أشبه ذلك ، فمن ثَمَّ وجب صرفه في النكرة؛ لسبب لَحَاقِ التاء ،وقد كان قبلها معدومَ النظير (٢) ، والله أعلم.

وأما سَرَاوِيلُ فمذهب سيبويه أنه مفردٌ؛ قال في الكتاب : وأما سراويل فشيء واحد ،وإنّما لم ينصرف؛ لأنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفةٍ ولا نكرةٍ(٣) ، ولا يعترض به الرسم المذكور؛ لأنه أعجميٌّ ، ويحكى أنّ أعرابيا مَرَّ بفلاةٍ فوجد فيها سراويلَ فلم يعرفْها ،وظن أنها قميصٌ،فأخذ يلبس فأدخل يديه في فخذيِ السراويل،فبقي رأسُهُ ،فأخرج إحدَى يديه ،فأدخل رأسه في أحد الفخذين وَإِحْدَى يَدَيْهِ في الأُخْرَى ، فبقيت يده الأخرى ،فما زال هكذا ، فلما لم يَتَأَتَّ له لُبْسُ القميص بَصَقَ فيها ثم طرحها وقال : أَيْشِ هذا ؟ إنّ هذا لقميص(٤) شيطانٌ ،[وإنَّما](٥) لم يأْخُذْهَا فينتفعَ بها في غيرِ ذلك ؛لأنه تَشَاءَمَ بِهَا ؛لاعتقادِهِ فيها أنَّهَا من لُبْسِ الشياطين ،وَإِنَّمَا

(١-١) ساقطة من "ح".
(٢) انظر الكتاب : ٣/٢٢٨ ،وشرح ألفية ابن معطي : ٤٥٤ ،وشرح ابن يعيش ١/٦٤.
(٣) الكتاب : ٣/٢٢٩.
(٤) في "ق" "القميص".
(٥) تكملة من "ح" و "ق".

كانت العرب تتَّزِرُ بإزرةٍ تشدُّها على أوسطِها .(١)

وقيل(٢) : إنَّ سَرَاويلَ جمعُ سروالة ،بدليله قوله(٣) :

عَلَيهِ مِنَ ٱللؤمِ سِرْوَالَـــة   فَلَيسَ يَرِقُّ لِمُستعطِـــف

فهو على هذا بمنزلة سَرَاويل لا ينصرفُ ، للجمع ٱلمحقَّق وعَدَمِ ٱلنظير ،وقيل: ليس فيه دليلٌ لاحتمال أنْ يريدَ : عليه قطعة من ٱللؤمِ(٤) ،وإنَّما ٱحتيج إلى هذا ٱلتأويل ،لقول سيبويه : وأما سَرَاويلُ فشيءٌ واحدٌ ،ولو كان سِرْوَالَةٌ معروفاً في كلامهم على أنَّه وَاحِدُ سَرَاويلَ لم يَغِبْ ذلك عن سيبويهِ ،لأنَّه إنَّما سمع في بيت شعر(٥) فدل على صحة هذا ٱلتأويل .

ويمكن أن يكونَ سِرْوالةٌ لغةً في سَرَاويل ،فلا يكون سَرَاويل جمعاً على هَذا(٦) ، فإذا سميت بسراويل فإنَّه لا ينصرف للعلمية وعدم ٱلنظير في ٱلآحاد ٱلعربيَّة ، ولا يَصِحُّ أنْ يقالَ للعلمية وٱلعُجْمَةِ ،لأنَّها جنسية ، وٱلعجمة ٱلجنسيةُ لا أَثَرَ لها في مَنْعِ ٱلصرف(٧) ،ولكن يَصِحُّ أن يقـــال :

---

(١) في "ح" و"ق" أوساطها .

(٢) من هنا إلى قوله "فصل" الآتي ساقط من "ح".

(٣) البيت مجهول ٱلقائل ،ويزعم بعضهم أنه مصنوع ،وهو في المقتضب ٣٤٦/٣ ،وشرح الفية ابن معطي : ٤٥٥ ،وشرح ابن يعيش ٦٤/١ ، وشرح ابن عصفور ٢١٧/٢ ،والخزانة ١١٣/١ .
ومن قال : إنّ سراويل جمع سروالة المبرد في المقتضب ٣٢٦/٣ ، ٣٤٥-٣٤٦ ،وقد ذكر الشيخ عبد الخالق أنّ مذهب المبرد هو مذهب سيبويه .

(٤) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٥٥ ،وشرح ابن يعيش ٦٤/١ .

(٥) في "ق" ". . . لم يغب ذلك عن سيبويه ،وإنَّما لم يذكره سيبويه لأنه إنَّما سمع في بيت شعر".

(٦) هذا قول ٱلسيرافي انظر ٱلخزانة : ١١٧/١ ،وزعم الأخفش أنَّه سمع من ٱلعرب سرواله . ٱرتشاف ٱلضَّرَب : ٤٢٦/١ .

(٧) انظر شرح ألفية ٱبن معطي : ٤٥٥ .

للعلمية وٱلتأنيث على ٱلقول بأنَّه مفردٌ ،ولوصح بأنه جمعٌ لم يصح ،لأن التأنيث حينئذٍ تأنيثُ جمعٍ ولا يُعْتَبَرُ في منعِ ٱلصرف ،وسيأتي بعدُ إنْ شاء ٱلله .

فإذا نُكِّرَ بعد ٱلتسمية فإنّه لا ينصرف ،لعدم ٱلنظير وشبه ٱلأصل ، ولا يصح أنْ يقال : للتأنيث والعجمة ، لأمرين :

أحدهما : ٱلعجمة الجنسية لا أثر لها في منعِ ٱلصرف كما تقدم .

وٱلثاني : أنَّها لو كانت مما لها أثرٌ في ٱلمنع لم يصح ذلك هنا ، لأنَّ ٱلعجمة لا تَمْنَعُ معَ ٱلتأنيث أصلًا ،وإنما تمنع معَ ٱلعلمية خاصَّةً .

فصل : وهذا ٱلجمع إذَا كانَ مُعْتَلَّ ٱلآخِرِ ،كجَوارٍ فإنّه ينون رفعًا ٱتفاقًا ،ولا ينون نصبًا ٱتفاقًا ،وينون جَرًّا ٱتفاقًا ما دَامَ جمعًا (١) ،فإنْ نقلته عن ٱلجمعية (٢) بٱلتسمية دخله خلاف يونس ، وسيتبين [ذلك] (٣) فيما يستقبل إنْ شاء ٱللهُ .

وٱختلف ٱلناس في هذا ٱلتنوين على ثلاثةِ أقوالٍ : أحدها : أنَّه تنوين عِوَضٍ من حركةِ ٱلياء ،إذْ أصله جَوارِيُ ،ومررت بجَوارِيَ ،فحذفت ٱلضمة وٱلفتحة في موضع ٱلجر ٱستثقالًا ، إذْ هي نائبةٌ من ٱلكسرة ،فجرى عليها حكمها من الٱستثقال ،ثم سِيقَ ٱلتنوين عوضًا من هاتين ٱلحركتين ،ثم حذف ٱلياء لٱلتقائها ساكنةً مع ٱلتنوين ،فَصَار جوارٍ (٤) كما تَرَى ،وهذا ٱلحكم إنَّما هو بعدَ ٱلنظر في منعِ ٱلصرفِ ،وٱعترِضَ بأنَّ ٱلتنوين حَرْفٌ والمعوَّض منه حَرَكَةٌ ،

---

(١) الكتاب ٣٠٨/٣ وشرح ألفية ابن معطي : ٤٤٥-٤٥٦ ، وهمع الهوامع : ١١٥/١ .

(٢) في ٱلأصل " العجمة خطأ " .

(٣) زيادة من " ق " .

(٤) في ٱلأصل " جواري " بإثبات ٱلياء وهو خطأ . وهذا المذهب مذهب المبرّد والزجاجي . انظر ارتشاف الضَّرَب ٣١١/١ وشرح ٱبن عصفور ٢١٩/٢ . وانظر مذهبَ سيبويه في ٱلكتاب ٣٠٨/٣ .

وليس من قوة الحركة أنْ يعوَّض منها حرفٌ (١) ، وقد قيل إنَّ نون التثنية والجمع عِوَضٌ من حركة الواحد ، إلَّا أنَّه لا يَصِحُّ ، والله أعلمُ.

القول الثاني : أنَّ هذا التنوينَ تنوينُ صرفٍ (٢) ، وهو تنوين الأصْل ، وبيان ذلك أنَّ أصل الكلمة قبل النظر في منع الصرف : هؤلاءِ جَوارِيٌ ، ومررت بِجَوارِيٍ يا فَتَى ، إذْ أصلُ الأسماءِ أنْ تكونَ منوَّنةً منصرفةً ، نحذفت الضمة والكسرة استثقالاً / ، ثمحذفت الياءُ لالتقائها ساكنةً مع تنوينِ الأصْلِ فصَارَ هؤلاءِ جوارٍ ، ومررْتُ بجوارٍ كما ترَى ، ثم نظر صَاحِبُ هذهِ المقالةِ بعد في مَنْعِ الصرف فلم يَجِدْ في اللفظ مانِعًا ، فوجب عنده بقاؤه على ما كان عليه من الصرف ، إذْ مُصَاحَبَةُ الأصْلِ واجبةٌ حتى يَنقُلَ عنها سَبَبٌ وَثِيقٌ ، فتأمَّلْ ذلِكَ وباللهِ التوفيقُ . ٢٥٢

القول الثالث : أنّ هذا التنوين تنوينُ صرفٍ كالطريقة الثانية ، إلَّا أنَّه لمَّا انحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، ونُظِرَ في وجهِ منعِ الصرف وُجِدَ (٣) تقديرُ الإعراب في الياءِ المحذوفة محرزاً للمثال الأصْلي [فمنعه من الصرف لذلك ، فلما انحذف التنوين الأصْليّ] (٤) ، لحضور المانع ، سيق تنوين آخر ليكون عوضاً من الياء المحذوفة ، لالتقائها ساكنةً مع تنوين الأصْل ، ولولا ما سبق (٥) هذا التنوين الثاني لرجعت الياء لزوال ما أَوْجَبَ حَذْفَها ، وهذا القول أمثلُ مما قبله ، والله أعلمُ ، وهذا الحكم الذي ذكرناه جارٍ في اللفظ في أحواله الثلاثة ، أعني قبل التسمية به ، وفي حال التسمية ، وفي حال التنكير منها على مذهب سيبويهِ (٦) ومَنْ قال بقوله ، وذهب يُونُسُ إلى اختصاصِ

---

(١) هذا الاعتراض ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٢١٩ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب : ١/٣١١ .

(٣) في الأصْل " وجب " خطأ .

(٤) تكملة من " ح " و " ق " .

(٥) في " ق " " سيق " وهي مُحْتَمِلَةٌ لذلك في الأصْل ، وفي " ح " غير واضحةٍ .

(٦) الكتاب : ٣/٣١٠ .

التنوين بالجمع دون الواحد ، فلو سميت بجوارٍ لجرى عنده مجرى الصحيح في الامتناع من التنوين ، فيقول : هذا جواري يا فتى ، ومررت بجواري فاعلم ، وكذلك لو سميت امرأةً بقاضٍ أو غازٍ وما أشبه ذلك لقلت فيه : هذا قاضي يا فتى ، ومررت بقاضي فاعلم ، فتقول في عقد الباب تنوين العوض يكون في كل اسمٍ فيه مانعُ الصرف آخره ياءٌ قبلها كسرة مطلقًا عند سيبويه ، ومقيدًا بالجمعية عند يونس ، ومذهب سيبويه هو الصحيح عند العلماء ، وأما يونس فقد خطَّأه الخليل (١) فيما ذهب إليه .

ثم قال : (ومنها المعدولُ من العدد) (٢) إلى آخره .

هذا الضرب من المعدول (٣) مقصورٌ على السماع عند الجمهور، (٤) وحُكِيَ عن الزجاج أنه قياسٌ إلى عُشار ومَعْشر (٥) والمسموع من ذلك أُحادُ ، وثُناءُ ، وثُلاثُ ، ورُباعُ ، وخُماسُ ، وعُشارُ ، ومَوحدُ ، ومَثنى . (٦)

واختلف في حقيقةِ العَدْلِ فيه ، فقال قومٌ : هو معدولٌ لفظًا ومعنًى ، (٧) وبيانُ ذلك أنك إذا قلتَ : جاء القوم ثلاثة ، فهم كلُّهم ثلاثة على مايقتضيه اللفظ وَضعًا ، ثم تقول : جاء القوم ثُلاثَ ، فيكون معناه جاءَ القوم جماعاتٍ،

---

(١) الكتاب ٣ / ٣١٢ .

(٢) الجمل ٢١٩ .

(٣) في " الأصل " و " ق " " المعدود " .

(٤) مذهب الفراء وأبي عبيدة والكوفيين أنّهم لا يتجاوزون بهذا العدل الأربعة انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٦٥١ ، ومجاز القرآن : ١ / ١١٦ ، وهمع الهوامع ١ / ٨٤ ، ومذهب المبرّد وابن جنّي وسائر البصريين إلى أنه يقاس إلى العشرة . المقتضب : ٣ / ٣٨٠ ، والخصائص ٣ / ٣٨١ ، وهمع الهوامع : ١ / ٨٤ ، وذكر السيوطي أنّ أباحيان نقَل ورودَ السماع عن العرب من أحاد إلى عُشار ، ومن علم حجةٌ على مَنْ لم يَعْلَمْ .

(٥) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٤ .

(٦) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٤ وشرح ابن عصفور : ٢ / ٢١٩-٢٢٠ .

(٧) قال به الزجاج . ما ينصرف : ٤٤ ، وهمع الهوامع ١ / ٨٦ .

كل جماعة منهم ثلاثة، فثُلاثُ (١) معدولٌ عن لفظ ثلاثةٍ وعن معناه. فاللفظ غير اللفظ والمعنى غير المعنى (٢)، وهذا الرأي عندهم غيرُ صحيح، وقد رَدَّه الفارسيُّ في الإيضاح فقال: ولا يكون العدل في المعنى (٣)، وهو كما قال، لأنَّ حقيقةَ العدلِ أنْ تَعْدِلَ عن لفظ يعطي مَعْنًى، إلى لفظ آخر يعطي ذلك المعنى بعينه، وأمّا أنْ تعدِلَ عن لفظ يعطي معنًى إلى لفظ (٤) آخَرَ يعطي معنًى آخر، فليس [ذلك] (٥) بِعَدْلٍ، إذ سائر الكلام بهذه المنزلة، والذي يصح في [هذا] (٦) الموضع أنْ ثُلاثَ معدولٌ عن لفظ ثلاثة الذى يعطي ذلك المعنى بعينه، وهذا (٧) ثابتٌ في كلام العرب في نحو قولهم: الزيدون خيرُ ثلاثةٍ في الناس (٨- والمعنى: الزيدون خير الناس إذا فرقوا ثلاثة ثلاثة -٨)، ومعلومٌ ضرورةً أنَّ ثلاثةً ها هنا يراد به ما يراد بثُلاثَ في قولك: جاء القومُ ثُلاثَ، ألا ترى أنَّ معنى قولك: الزيدون خير ثلاثة في الناس: الزيدون خير الناس إذا فرقوا ثلاثةً ثلاثةً (٩)، فثُلاثُ (١٠) إذاً معدولٌ عن ثلاثة الذى يراد به ذلك المعنى، وهذا ظاهر إنْ شاء الله، وهو أحسنُ ما يقال في هذا (١١) الموضع، وبالله التوفيق.

---

(١) في الأصل "ثلاثة" خطأ.
(٢) قال ابن القواس: العَدْلُ في المعنى هو إفادةُ التكرير المعنويِّ للتكثير شرح ألفية ابن معطي: ٤٥٠.
(٣) الإيضاح: ٣٠١.
(٤) ساقط من "ح".
(٥) زيادة من "ح" و"ق".
(٦) زيادة من "ق".
(٧) في "ح" "وهو".
(٨-٨) ساقطة من "ح" و"ق".
(٩) في "ق" "ثلاثة ثلاثة" مرتين فقط.
(١٠) في الأصل "ثلاثة" خطأ.
(١١) ساقطة من "ح" و"ق".

والفرق (١) بين ثلاثة المعدول عنها (٢) ثلاث، وبين ثلاثة المستعمل في أسماء العدد أنّ مدلول الأول غير محصور بالعدد الذى وضعت له المادة (٣)، ومدلول الثاني محصور بالعدد الذى وضعت له المادة، وأنّ آحاده مع انتفاء الحصر مركبات من العدد الذى وضعت له المادة، وأنّ آحاد هذا المستعمل في أسماء العدد بسائط، والدليل القطعي على وجود ذلك من كلام العرب: الزيدون خيرُ ثلاثةٍ في الناس، لا يكون هذا إلّا على معنى: الزيدون خير الناس إذا فرقوا ثلاثةً ثلاثةً، أي جماعات كل جماعة من ثلاثة (٤)، فلو كان ثلاثة هنا على المعنى (٥) الوضعي للمادة لاستحال ذلك بناءً على أنّ مدلول أفعل التفضيل بعض مخفوضه، ولا يتصور التبعيض مع اتحاد المعنيين، / وإنّما يتصور إذا كان مخفوضها يعمّ مدلولها (٦) وغيره، وكذلك إذا قلت: الزيدان خير اثنين في الناس، لا يتصور ٢٥٣
أنْ يكون الزيدان بعض الاثنين حتى يراد بالاثنين التكثير، وهذا واضح إنْ شاء الله.

والاصح أنّ هذا الضربَ لا ينصرف (٧) للعدل الذي ذكرناه والصفة، فإذا سميتَ به لم ينصرف للعلمية ولحظ العدل، لانّه اللفظ المعدول، فإذا نكّرته بعد التسمية لم ينصرف أيضاً في رأي سيبويه (٨) ومن قال بقوله،

---

(١) من هنا إلى قوله "والاصح أنّ هذا الضربَ لا ينصرف" ساقط من "ح".
(٢) في "ق" "عنه".
(٣) يعني أنّ مدلول العدد المعدول لا يفهم منه مجموع القوم في نحو قولنا جاء القوم أحاد، بينما اسم العدد واحد واخوانه يعلم به المجموع. انظر شرح ألفية ابن معطي: ٤٥٠.
(٤) في الاصل "أي جماعات من كل جماعة ثلاثة".
(٥) في "ق" "كان ثلاثة هنا غير مصروف هنا على المعنى" باقحام بعض الكلمات.
(٦) في الأصل "إذا كان مخفوضاً يعم مدلوله".
(٧) انظر الإيضاح: ٣٠١.
(٨) الكتاب: ٢٢٥/٣.

للحظ العدل وشبه الأصل ، ومن لا يراعي شبه الأصل صرفه ، ولا يعتد بقول من قال : إنه مصروف في حال التعريف ، لأنه ليس فيه في تلك الحال غير العلمية وهي لا تمنع بانفرادها ، وهو عنده غير مصروف في حال التنكير ، ولا فرق بل منعه من الصرف في حال التعريف أقوى ، لأن فيه فرعًا محققًا ، وهو العلمية ، وينضم إليها لحظ العدل ، لأنه اللفظ المعدول ، وأما في حال التنكير فليس فيه فرع محقق ، وإنما هو لحظ العدل وشبه الأصل ، فليس ذلك الرأى بسديد ، ويحكى أن الفارسي كان يقوله ، ثم رجع عنه ، والله أعلم .

وقال بعض الناس : (١) المانع من صرفه كونه معدولًا ، وكون العدل فيه على غير جهة المعدل ، لأن العدل (٢) إنما أصله أن يكون في المعارف وهذا عدل في النكرات ، وهذا الرأى غير مسلم ، لأن العدل كما يكون في المعارف يكون أيضًا في النكرات ، ألا ترى أن عدل أخر عدل في نكرة (٣) ، والله أعلم .

ومنهم من قال : المانع من صرفه العدل والجمع ، لأنه جمع في المعنى وإن كان واحدًا في اللفظ ، وهذا الرأي غير مستقيم أيضًا ، لأنه لا يمنع من الجموع إلا ما كان على مثال مخصوص ، وليس هذا من ذلك ، وأيضًا فإن الجمع هنا مصروف إلى المعنى والمانع في الجموع إنما هو أمر لفظي ، والله أعلم .

مسألة : وأما " أخر " فإنه لاحق بهذه الأجناس الخمسة في الامتناع من الصرف مطلقًا ، وإنما لم يذكره أبو القاسم فيما تقدم ، لأنه ليس

---

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٥٠ وهمع الهوامع ١ / ٨٦ .
(٢) " لأن العدل " ساقطة من " ح " .
(٣) في " ح " " نكرات " .

بجنس ، وإنّما هو لفظ مفردٌ ، وذكره سيبويه وألحقه بالأجناس الخمسة فيما ذكره ، والقول فيه : أنه لا ينصرف للعدل والصفة (١) ، أمّا كونُه صفةً فظاهر ، وأما وجهُ عدلِه فمن الناس من قال فيه : إنّه معدولٌ عن الألف واللام ؛ وبيانُ ذلك أنّ "أُخَر" جمع أُخرى ، وأخرى تأنيث آخَر ، وآخر أفعل التفضيل ، وأفعل التفضيل لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث إلّا بشرط أنْ يكونَ بالألف واللام ، أو مضافًا على غير معنى "مِنْ" فكان الأصل أنْ يقال فيه الآخَر بالألف واللام ، فكأنهم عدلُوا عن الآخر إلى أُخَر (٢) ، وهذا الرأي غيرُ مستقيم ؛ لأنّ فيه عدلًا عن لفظٍ معرفة إلى لفظ نكرة ، ولا بدّ في المعدول أنْ يعطي المعنى الذي أعطاه الأول ، ولأجلِ هذا لا تجد في غير هذا نكرةً معدولةً عن معرفةٍ ، ومنهم من قال : معنى العدل فيه أنه عُدِلَ به عن طريق نظيره وقياسه ؛ لأنّ نظيرَه لا يجمع إلّا بشرط أنْ يكون بالألفِ واللامِ ، أو مضافًا على غيرِ معنى "مِنْ" ، فلمّا جُمِعَ هذا على غيرِ قياسِ نظيره كانَ ذلك عدلًا فيه ، وهذا القولُ أيضًا فيه نظرٌ من جهةِ أنّ اللفظَ معدولٌ عن معنىً ، وحقيقة العدلِ أنْ يكونَ باعتبارِ لفظين لا باعتبار لفظٍ ومعنىً (٣) ، والله أعلم .

وقال بعضهم (٤) من حذّاقِ المتأخرين : الوجهُ في ذلك عندي أنّ "أُخَر" معدولٌ عن "آخَر" هذا اللفظ ؛ وبيانُ ذلك : أنّ الأصل أنْ

---

(١) ذكر الزجاج أنّ الصفة في "أخر" لم يذكرها سيبويه ، ولكنه ذكر ما يدل عليها . انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤١ .

(٢) هو مذهب كثير منهم الخليل وسيبويه ، وهو المذهب المشهور . انظر الكتاب ٣/٢٨٣ وما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٠ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٩٤٤ ، والتبصرة والتذكرة : ٥٦٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٤٤٩ ، وشرح شذور الذهب : ٤٥٢ ، فأصحاب المؤلفات السابقة كلهم يرون أنّ أخر معدولة عن الألف واللام .

(٣) انظر المسألة فيما سبق ص٨٨٩ وانظر ردّ الفارسي العدلَ عن المعنى في الإيضاح : ٣٠١ .

(٤) في "ح" قال بعض حذاق المتأخرين . وفي هامش "ق" تعليقًا على ذلك : هو ابن الضائع .

تقول : مررت بنسوةٍ آخَرَ مِنْ هؤلاء . كما تقول : أفضلَ من هؤلاء ، فكأنهم عَدَلُوا من لفظِ "آخَرَ" إلى لفظ "أُخَر" وهذا عدل صحيح ، لأنه عدل نكرةٍ من نكرةٍ ، والمعنى الذي أعطاه الأول هو المعنى الذي أعطاه الثاني بعينه ، وهذا أَمْثَلُ ما يقال فيه ، لاندراجه تحتَ العقد الذي أَصَّلْنَاه في حقيقة العدلِ ، والله أعلم.

إملاءٌ (١) آخَرُ أَخْصَرُ وأَتَمُّ مما قبلَهُ : إذا سميت بواحدٍ من هذه الأقسام الستة فإنه لا ينصرف ، أمَّا أفعل فعلاء فللعلمية ووزن الفعل / ٢٥٤
الغالب ، وكذلك أفعل مِنْ ، وأمَّا فعلان فَعْلَى ، فلشبهه بفعلاء أفعل ، وهو شَبَهٌ متعدد ، وقد ذُكِرَ قبلُ ، وأما فعلاء أفعل ، وفعلى فعلان وسائر ما فيه همزة التأنيث أو ألفه ، فللتأنيث ولزومه ، والعلمية زيادة في الثقل .

وأما المعدول في العددِ ، فللعلمية ولَحْظِ العدل ، وأما لفظ الجمع فللعلميةِ وعدمِ النظير ، وعبَّر عنه أبو علي بِشِبْهِ العجمة (٢) ، وأما آخر فللعلميةِ ولحظِ العدل ، فإذا نُكِّرَت ، فأما المؤنث بالهمزة والألف ، فلا خلاف في امتناع صَرْفِهِ ، لقيام المانع في أحواله الثلاثة ، وأما أفعل فعلاء فللوزن وشبه الأصل ، وكذلك " أفعل مِنْ " إذا كانت (٣) " بِمِنْ " ، وأما فعلان فعلى فلزيادة الألف والنون وشبه الأصل ، وأما لفظ الجمع فلِعَدَمِ النظير وشبه الأصل ، وأما المعدول في العدد فلشبه الأصل ولحظِ العدل ، أي تلحظ فيه أنه اللفظ المعدول قبل التسمية به ، وكذلك أُخَرُ ، من لا يراعي شبه الأصل ، وهو الأخفش يلزمه أَنْ يعرفَ جميعَ ما يعتبر في مَنْعِهِ شبه الأصل

---

(١) هذا الإملاء ساقط من "ح" .
(٢) الإيضاح : ٣٠٣ وانظر ما تقدم من تخريج هذا القول ص
(٣) في "ق" " كان " .

إلَّا "أفعل مِنْ " فإنَّه اتفق مع سيبويه على امتناعه من الصرف ،لكن لا من الوجهِ الذي منعه سيبويهِ من الصرف ،ولكن من وجه آخر ،وهو أنه عنده من بابِ الحكاية من جهة أنَّه عاملٌ ومعمولٌ.(١)

ويظهر من كلام الأخفش أنَّه وافق أيضًا سيبويهِ على امتناع صرف نحوِ(٢) مَسَاجِدَ مطلقًا ،لأنه سئل عن مسألة "مساجدَ محاربَ" المركب إذا نُكِّرَ بعدَ التسمية ،فقال : ينصرف ،لأنك أخرجته إلى باب ينصرف فيه في النكرة ،يَعْنِي أَنَّ التَّرْكِيبَ لا يمنع إلَّا مع العلميةِ خاصَّةً ،فظاهرُ هذا أَنَّ نحوَ مساجدَ لا ينصرف عنده إذَا نُكِّرَ بعد التسمية به ،وهذا وِفَاقٌ لسيبويهِ.(٣)

ثم قال : (فإِنْ أدخلتَ على جَمِيعِ ما لا ينصرفُ الألفَ واللامَ أو أضفتَهُ انصرفَ).(٤)

اختلف الناسُ في السَّببِ الذي أوجبَ جرَّ الاسمِ الذي لا ينصرفُ مع الألفِ واللامِ والإضافةِ ،فمنهم من قال : السببُ في ذلك أَنَّ الألفَ واللامَ والإضافةَ يُعَاقِبانِ التنوينَ ،وقد تقرر في غير موضع أَنَّ العَرَبَ تحكم للمعاقِبِ بحكم المعاقَبِ ، فمن ثَمَّ جرَى مَعَ الألفِ واللامِ والإضافةِ ، الحكم الذي يَجْرِي(٥) مَعَ التنوين ، فكما أَنَّ الاسم المنوَّنَ يُجَرُّ بالكسرة ،فكذلك ما فيه الألفُ واللامُ والإضافةُ من هذا الضَّربِ يجر بالكسرة وهذا واضحٌ إنْ شاءَ اللهُ.

---

(١) انظر ما تقدم ص ٨٧٥

(٢) ساقطة من "ق".

(٣) الكتاب : ٢٢٧/٣.

(٤) الجمل : ٢٢٠.

(٥) في الأصل "يجر".

ومنهم من قال : إنّما جر بالكسرة مع الألف واللام والإضافة ؛لأنه أشبه جنسه المتصرف من وجهين :

وهما أنه دَخَلَهُ ما دخله من الألف واللام والإضافة .

وأمن معهما فيه (١) التنوين ،كما أُمِنَ في الآخر التنوين معهما ، وقد كان أشبه الفعل من وجهين فحصل التعارض بين الشبهين فتساقطا ، فرجع الاسم الذي لا ينصرف إلى أصله من الانصراف ، وقد تقرر أنَّ مراجعة الأصول تكون بأدنى سبب ،والخروج عنها لا يكون إلَّا بسببٍ قويٍّ ،فهذا أخرى أن يرجع إلى أصله من الانصراف ،لتعارض الشبهين اللذين أحدهما يقتضي منع الصرف ، والآخر يقتضي وجوده (٢) ، وهذا ظاهر إنْ شاءَ الله .

بحث : هذا الذي ذكرنا (٣) - قبلُ من تصوير شبهين بين المنصرف وغير المنصرف مِنْ أنه دَخَلَ على كل واحدٍ منهما ما دخل على الآخر من الألف واللام ،والإضافة ،وأنه أُمِنَ مع الداخل على هذا من التنوين ما أُمِنَ [من] (٤) الداخل على هذا - فيه نَظَرٌ ، وذلك أنَّ أمنَ التنوين من لوازمَ الألفِ واللامِ والإضافة ، ولازمُ الشيءِ لا يُعَدُّ شرطاً،لامتناع تصور الانفكاك ،لِأنَّ أَمْنَ التنوين ثمرةُ وجودِ الألف واللام والإضافة ،وثمرة الشيء لا يتصور أن يعد شبهاً ثانياً ،فهذا ما ينظر فيه ،وبالله التوفيق .

فصل : اعلم أنَّ الألفَ واللام والإضافة إنَّما يوجبان جَرَّ القسم الذي لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ،وأما القسم الذي ينصرف في النكرةِ

---

(١) في الأصل " في " خطأ .

(٢) ذكر ابن عصفور عن بعضهم أنّ الإضافةَ والالفَ واللامَ من خواص الاسماء، فهما يُبْعِدان الاسمَ من شَبَهِ الفعل الذي أوجَبَ للاسمِ منعَ الصرف. شرح الجمل : ٢/ ٢٢٢ .

(٣) في " ح " و " ق " " ذكر " .

(٤) تكملة من " ح " و " ق " .

ولا ينصرف في المعرفة فإنهما لا يوجبان جرّه بالكسرة أصلاً ؛ لأنهما لا يدخلان عليه إلاّ بعد تقدم تنكيره (١) ، [وتقدم تنكيره] (٢) هو السببُ في جرّه بالكسرة ، فلم يدخلا عليه إذًا إلاّ بعد استحقاقه للجر بالكسرة ، فقد تبينَ الفرقُ بينَ دخولهما على ما ينصرف في النكرة ودخولهما على ما لا ينصرف مطلقًا ، فكانَ كلام أبي القاسم ها هنا حَسَنًا / ؛ لأنه كأنه قالَ : وإذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف مطلقًا أو أضيف انصرف ، يدلك على أنّ كلامه في قوة هذا : أنه لمّا فرَغ من هذا الفصل ساقَ بعده القسم الذي ينصرف في النكره ، فكان كلامه ها هنا أحسنَ من كلام الفارسيّ في أول الإيضاح حيث قال : وإذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف ، أو أضيف انجرّ كقولك : مررت بالأحمرِ وأحمرِ القوم ، وإبراهيمهم (٣) ، فمثّل بالقسمين كما ترى ، فظاهر كلامه أنّ الألف واللام والإضافة أوجبا (٤) جرَّ كلٍّ واحدٍ من القسمين . وقد ظهر لك مما تقدم أنهما لا أثرَ لهما إلاّ في القسم الأول دون القسم الثاني ، وقد أوّلَ الناسُ كلامه هنا بتأويلين : ٢٥٥

أحدهما : أن يكون ذلك منه من باب إجْراءِ سَبَبِ السَّبَبِ مُجْرى السبب ، بيان ذلك أنك لمّا أردت إدخالَ الألف واللام عليه أو إضافتَه لزم تنكيره ؛ لأنه لا يجمع بين تعريفين في لفظٍ واحدٍ ، فقد صار دخولهما عليه سببًا في تنكيره ، وتنكيره سببٌ (٥) في جرّه بالكسرة ، والله أعلمُ .

والتأويل الثاني : أنْ تكون الألفُ واللامُ والإضافةُ (٦) لمجرَّد رفعِ الاشتراك العارض في الأعلام كرفعِهِ بالنّعتِ ، وذلكَ أنّ العَلَمَ ينعت

---

(١) في الأصل : إلاّ بعد تقدير تنكيره .
(٢) تكملة من " ق " وفي " ح " بعد تقدير تذكيره وتقدير تنكيره " .
(٣) الايضاح : ١٣٠
(٤) في الأصل و " ق " " أوجب " بالإفراد . خطأ .
(٥) في الأصل " سببا " منصوبًا .
(٦) ساقطة من " ق " .

مع بقاء تعريفه ، فكذلك يُضَافُ وتدخله الألف واللام مع بقاء تعريفه ، والغرض بذلك في الموضعين رَفْعُ الاشتراكِ العارضِ خاصَّةً ، فإذا كانَ كذلك كانت الألف واللامُ والإضافةُ (١) سببًا محقّقًا في جرّه بالكسرةِ ، ولولا هما لم يُجَرَّبها أصلًا لقيام سَبَبَي المنع منه وهَذا حَسَنٌ لَولَا أنَّ الفارسيَّ (٢-٢) نَصَّ في داخل الكتاب أنَّ العَلَمَ لا يُضَافُ حتى يُنَكَّر (٣) فيبقى على هذا سؤال وهو : طلبُ الفرقِ بينَ النعت ، والألفِ واللامِ ، والإضافةِ .

والجواب : أنَّ نعت العَلَم ليس كإضافته وإدخالِ الألف واللام عليه في الاتصال والانفصالِ ، فكان النعت لرفع الاشتراك العارضِ في العَلَم لانفصاله ، وكانت الألف واللام والإضافة لتعريفه لاتصالهما ، فإذا كان كذلك لزم تنكيره عند دخولهما عَلَيْهِ ، لئلا يجمع بين تعريفين ، والله أعلمُ .

ثم قال [أبو القاسم] (٤) (وأما ما لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة فهو اثنا عَشَر جِنسًا) (٥) .

هذا الحصر غير ضروريّ ، لأنه يمكن أن يزاد فيه وأنْ ينقص منه على ما تَقِف عليه بعدُ إنْ شاء الله .

ثم قال : (منها (٦) كل اسمٍ أعجميٍّ على أكثر مِن ثلاثةِ أحرفٍ) .

اعلم أنَّ الأسماء الأعجمية تنقسم على أربعة أقسام ، قسم استعمل جنسا عند الطرفين (٧) ، أعني عندَ العَجَمِ وعندَ العربِ ، كالزنجبيلِ ، واللجام ، والابريسم ،

---

(١) ساقطة من " ق " .
(٢-٢) في " ق " " لقيام سببين يمنعانِ منه ، وهذا يُعزى لابن الطراوة ، لولا أنَّ الفارسيَّ " .
(٣) الإيضاح : ٢٦٨ .
(٤) زيادة من " ح " و " ق " .
(٥) الجمل : ٢٢٠ .
(٦) في الأصل و " ق " " ومنها " بإثبات الواو ، والواو ليست في الجمل ولا في " ح " .
(٧) في الأصل و " ح " " في الطرفين " .

فهذا القسم جارٍ مُجرى العربي لا يمنعه من الصرف إلّا ما يمنع العربي ، لتصرف العرب فيه تَصرُّفها في كلامِها .

وقسم استعمل علماً في الطرفين ، كإبراهيم ، وإسماعيل ، وما أشبه ذلك ، فهذا القسم هو الذي يمنع الصرف مع العلمية بشرط الزيادة على ثلاثة أحرف .

وقسم استعمل جنساً في الطرف الأول علماً في الطَّرَفِ الثاني ، فهذا القسم على قسمين .

أحدهما : أن يجهل الناقلُ جنسيته في الطرف الأول .

والثاني : أن يعلم ذلك ، فإنْ جَهِلَ الناقلُ جنسيته في الطرف الأول لَزِمَ إجراؤه مُجْرَى ما استعمل علماً في الطرفين تعلقا (١) بتحقيق استعماله [علما] (٢) عند العرب ، وعدم تحقيق جنسيته عند العجم ، والتعلق بالأوهام ضعيفٌ ، وإنْ علم الناقل جنسيته في الطرف الأول كان في المسألة قولانِ .

أحدهما : إجراؤها مُجرى ما قبله تعلّقاً باستعماله عند العرب ، وهو رأيِ أبي علي الشلوبين . (٣)

والثاني : إجراؤه مُجْرَى ما استعمل جِنْساً في الطرفين ، وهو رأيِ أبي الحسن اللخمي النَّحْويّ (٤) ، ومثال ذلك : قالُونُ ، وهو بلسان الروم : جَيِّدٌ ، ولم يقع عند العرب إلّا علماً .

---

(١) في " ق " " اما " بدل تعلقا " .
(٢) زيادة من " ح " .
(٣) انظر شرح الجُزُولِيَّةِ للشلوبين : ٣٢٦ ، وحواشيَ المفصل : ٣٠ ، وارتشاف الضَّرَبِ : ٤٣٨ .
(٤) هو أبو الحسن الدباج علي بن جابر بن علي اللخمي ، نحوي مقرئ ، متين الدين ، معاصر لأبي علي الشلوبين ، يقال إنَّه مات بسبب سماعه
= ==

قال بعض المتأخرين : أظنّه أبا الحسن الأبدى (١) خلاف الرجلين إنّما هو عند عدم لحظِ الصفة لحظَها في الحارث والعباس ، وأما إذا لحظ فيه معنى الوصف الذي له في أصله ، فلا خلاف بينهما في صرفه ، لتحقيق معنَى الجنسية فيه ، والله أعلمُ.

وقسم / استعمل علماً في الطرف الأول جنساً في الطرف الثاني ، فهذا الضرب جارٍ مَجْرَى ما استُعمِلَ جنساً في الطرفين من لزوم صرفه مذكّراً ، وهذا يُصحِّحُ ما ذهب إليه الشَّلَوْبينُ ويحققه من لزوم التعلق باستعمالِ العرب له لا لِغَيرهِ ، والله أعلمُ. ٢٥٦

وأما تمثيل أبي القاسم الثلاثيَّ من الأعجمي بما (٢) استعمل جنساً في الطرفين (٣) ، فنقدهُ ظاهرٌ ، لأنَّ العُجْمَةَ (٤) الجنسيةَ لا أثرَ لها في منع الصَّرفِ وإنْ كانت على أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ ، فكان ينبغي أنْ يمثّل بالعُجْمةِ

=== لأصوات النواقيس بدلاً من الأذان حينما استولى النصارى على إشبيليَةَ سنة ٦٤٦ ، وقد وُلِدَ سنة ٥٥٦هـ .
انظر ترجمته في المُغْرِب في حُلَى المَغْرِبِ : ١/ ٢٦٠ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٥٣ .
انظر مذهب الدباج في ارتشاف الضَّرَب : ١/ ٤٣٨ .

(١) " الابدى " كذا في جميع النسخ بالدال المهملة ، والصواب بالذال المعجمة نسبة إلى مدينة " أبذة " بالمعجمة . انظر مقدمة شرح الجُزُوليّة للابذى : ١٠
والابذى هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الخشني الأُبَّذِيّ ، نحوى ذاكر للخِلاف ، واقف على غوامض كتاب سيبويه توفي سنة ٦٨٠ هـ . انظر مقدمة شرح الجزوليَّة له ، وبغية الوعاة : ٢/ ١٩٩ .

(٢) في الأصل " ما " فقط.

(٣) نحو " خش " و " دل " و " خان " ، فخش تعني طيب ، دل تعني القلب ، وخان تعني الزوج .

(٤) في الأصل " العجمية ".

آلتي يفرق فيها بين آلثلاثيّ وآلزائد ،وهي آلشخصية (١) ، وقد آنفُصِل من ذلك بآنفصالٍ ضَعِيفٍ ،وهو أنه آستغنى من آلتصريح بآلشرط آلثاني بآلتمثيل بقوله : نحو : إبراهيم (٢) ،فيقول آلقائل : [ولعلَّه] (٣) أراد بهذا آلتمثيل آلزيادة على ثلاثة أحرف فقط ، (٤) ومن لنا بأنَّه أراد بآلتمثيل آلأمرين معًا ؟! ،اللهم إلَّا أنْ تأخذ آلمسألة على رأيِ من يقول [في آلمسألة] (٥) بالعموم فيمشي ذلك ،فهذا مما ينظر فيه ، وتأولوا أيضًا تمثيله : " بثلاثيّ آلجنس " أنه إنَّما أراد أنَّ آلثلاثي من آلأعجمي لا أثر له في مَنْع آلصَّرفِ مطلقًا جِنْسِيًّا كانَ أو شخصيًّا ،وآلمفهوم آلأوَّل ،وبآللّهِ آلتوفيقُ .

ثم قال : (ومنها كُلُّ آسمٍ على وَزْنِ آلفعل) (٦) إلى آخره .

إنّ كان آلوزن آلمسمَّى به مختصًّا بآلفعلِ (٧) ، أيّ ليس له نظيرٌ في آلأسماء مُنِعَ آلصرفَ معآلتعريف خاصة ،كالزائد على ثلاثة أحرف المزيد في أوله أحدُ حروفِ " نأيت " أوألفُ وصلٍ كانفعل ،وينفعل وفعّل آلمضاعف آلعين مبنيًّا للفاعل أو للمفعول (٨) ، وفُعِل ،وفُعْلِل مبنيين للمفعول ،ولا يعتد بِبَقَّمَ (٩) ، لأنه أعجميٌّ ، ولا بِبَذَّرَ (١٠) ، لأنهمنقول

---

(١) انظر إصلاح الخَلَل : ٢٧١- ٢٧٢ .

(٢) هذا الآنفصال لآبن عصفور في شرحه : ٢/ ٢٢٣ .

(٣) في آلأصل " له " وفي " ق " " لعله " بدون واو .

(٤) ساقطة من " ح " .

(٥) زيادة من " ق " .

(٦) الجمل : ٢٢٠ .

(٧) انظر وزن الفعل آلذى يخصه أو يغلب عليه في شرح آبن يعيش ١/ ٦٠ .

(٨) في آلأصل " المفعول " .

(٩) في آلأصل " بيقم " خطأ ،والبَقَّم فارسيٌّ معرَّب ،وهو صبغ أَحمرُ ، وقد تكلمت به آلعرب ، المعرب للجواليقي : ١٠٧ ،واللسان " بقم " وذكر ياقوت أنه لم يأت على وزن فَعَّل بفتح آلأول وتشديد ثانيه إلا عَشَرةُ ألفاظ عدها في رسم " بذَّر " ،وذكر آلبكرى في معجم مااستعجم من هذه آلعشرة خمسة فقط في رسم " بذر " .

(١٠) اسم بئر بمكة لبني عبد آلدار . انظر معجم ما استعجم ،ومعجم آلبلدان " بذر " .

من الفعل ، ولا بُدُكِل لندوره .

وإنْ كانَ آلوزن غالبًا على آلفعل لم يكن له أثر في منع آلصرف كضارب إلَّا بشرط أنْ يكونَ في أوله أحدُ حروفِ تأيت ، فإنَّه يُمنَعُ الصرفَ مع آلتعريف مطلقًا ، ومع آلوصف (١) آلأصلي بشرط عدم قبوله هاءَ آلتأنيث فأرمل ، و أربع ، ويعمل منصرفات (٢) في آلنكرة ، وإنْ كان فيها وزن آلفعل وآلصفة لقبولها هاءَ آلتأنيث في قولك : آمرأة أرملةٌ ورجال أربعةٌ ، وناقة يعملةٌ ، ويبين (٣) ذلك بعده بقبولها (٤) عن شبه آلفعل إذْ (٥) كان آلفعل لا يقبلها ، وآلوصف أيضًا بأربعٍ عارض ليس بأصليٍّ ، ومن قال في يعمل : إنّه (٦) جِماعُ (٧) آليَعْمَلة ، وهو سيبويه ، فهو عنده من باب تمر وتمره ، لا إشكالَ في صرفه في آلنكرة ، إذْ لا يكون هذا آلآستعمال في آلصفات .

وأَبطح للمكان آلمنبطح مِنَ آلوادي ، وأجرع للمكان آلمستوي ، وأبْرَق للمكان آلذي فيه لونانِ ، لا ينصرف لوزن آلفعلِ آلغالب وآلصفةِ آلأصلية .

وأما آستعمالها آستعمالَ آلأسماء فبمنزلة الوصف بأربعٍ كلاهما عارضٌ فلا يعتدُّ به في وجوبِ صرفٍ ولا في مَنعِهِ ، وكذلك آلأدهمُ للقيد ، وآلأسود للحيَّة ، وآلأرقم لحية فيها نُقَطٌ لا تنصرف لوزن آلفعل آلغالب وآلصفة آلأصلية .

---

(١) في " ق " " وصف " خطأ .
(٢) في " ق " " متصرفات " .
(٣) كلمة غامضة في جميع آلنسخ ولعلها " ويبين " .
(٤) في " ق " " لقبولها " وفي " ح " يمكن أنْ تكون " لقولها " .
(٥) في " ح " " اذا " .
(٦) ساقطة من " ق " .
(٧) في " ق " " جمع " و " جِماع " لفظ سيبويه انظر : ٣/١٩٤ .

لأنّ (١) أبطح وأخويه صِفاتٌ حقيقية لتلك الأمكنة آستعملت آستعمال الأسماءِ، والأدهم وأُخواه صفاتٌ حقيقية في غيرِ القيد والحيتين، وإنّما أُطلقت على هذه الثلاثة؛ لاستعمالِها (٢) على مقتضى اللفظ، وهذا الفرق لا أثر له في جوازِ صرف، وإنّما يعتبر الوضع الأصلي.

وأما أجدل، وأُخيل، وأُفعى فأكثر كلام العرب يصرفها، لعدم تحقيق الوصفية، والقليل منهم يمنعها الصرفَ لوزن الفعل وتوهم الوصف، (٣) قال سيبويه: لأنّ الجَدْلَ شِدّة الخَلْقِ، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد، وأخيل أفعل من الخيلان لِلَوْنِهِ، وهو طائر أخضر على جناحيه لُمَعةٌ مخالفةٌ للونِهِ، وعلى هذا المثال جاء أفعَى، كأنه صار عندهم صفةً، وإنْ لم يكن له فعل ولا مصدر، فكأنهم توهموا فيه معنى الخبث. (٤)

وحكى الشلوبين عن آبن جِنّي: أنه جعل "أَفْعَى" مُشتقًّا من فَوْعَةِ السُّمِّ، وهي شِدّتُه، وهي في تقدير القلب، (٥) والله أعلمُ.

وإنّ كان الوزن مشتركا لم يكن له أثر في منع الصرف مطلقاً في قول سيبويه وجميع من يوثق بعلمه (٦)، كثلاثي / الماضي ورباعيه ٢٥٧
المجردين المبنيين للفاعل كضرب، وعلم، وظرف، ودحرج، إلّا عيسى بنَ عمر، فإنّه آستثنى من ذلك المنقولَ من فَعَلِ، فجعلَه كغيره في التأثيرِ،

---

(١) في "ح" و"ق" "الا ان".
(٢) في "ق" "لاستعمالها".
(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٢٠١، والمقتضب ٣/ ٣٤٠، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١١، والأجود عند المبرّد الصرف ٣/ ٣٣٩، وانظر الكتاب ٣/ ٢٠٠ وهمع الهوامع ١/ ٩٨.
(٤) هنا ينتهي كلامُ سيبويهِ. الكتاب ٣/ ٢٠٠ - ٢٠١.
(٥) انظر قول آبن جنّي في سر صناعة الإعراب.
(٦) الكتاب ٣/ ٢٠٧، وشرح آبن يعيش ١/ ٦١.

قال سيبويه : وهو خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون كَعْسَباً اسم رجل، وهو فَعْلَل من الكعسبة ، وهو العدو الشديد مع تدانى (١) الخطا ، والعرب تنشد هذا البيت : (٢)

أنا بن جلا وطلاعُ الثنايا متى أَضَعِ العِمَامَةَ تعرفوني

ولا نراه (٣) على قول عيسى ، ولكنه على الحكاية (٤) ، يعني أنه من باب التسمية بالجمل (٥) ، ولو سمى بالفعل مجرّدًا من الضمير (٦) لوجب صرفه، وهو القياس ، لأنّ هذا النوعَ من الأفعال داخلٌ بالتسمية في حيز الأسماء، إذْ ليس في لفظه ما يدل على كونه مختصًّا بالفعل ، ولا غالبا عليه ، فوجب أنْ يكونَ حكمه حكم ما هو على وزنه من الأسماء ، فالتسميه بضَرَبَ ، وعلِمَ، وظرف ، ودحرج ، كالتسمية بجَمَلٍ وكتِفٍ ، وعَضُدٍ ، وجعفر ، خلافا لعيسى في التفرقة بين الفريقين . فالحاصل أنّ أوزانَ الأفعالِ (٧) أربعة أقسام: (٨) وزن مختصٌّ ، ووزن (٩) غالبٌ في أوله أحد حروف " نأيت " فهذان القسمان من الأسباب المانعة من الصَّرفِ اتفاقاً ، ووزن غالبٌ مجرّدٌ أوله حرف من حروف " نأيت " ، ومشترك اشتراكاً واسعًا ، فهذان الضربان (١٠) لا أثرلهما

---

(١) في " ق " " تواني ".

(٢) البيت لسُحَيم بن وَثِيل الرياحي ، وهو في الكتاب ٣/ ٢٠٧ ، والأصمعيات : ١٧ ، والكامل ٢٩١ ، ٢٩٤ ، والخزانة ١/ ١٢٣ ، ٢/ ٣١٢ ، ٤/ ١١٢.

(٣) في " ح " " ألا تراه ".

(٤) هنا ينتهي ما ساقه من كلام سيبويه ٣/ ٢٠٦-٢٠٧.

(٥) فإن كان من باب التسمية بالجمل ، فالجمل تحكَى كما هي . انظر شرح ابن يعيش ١/ ٦١ وشرح ابن عصفور ٢/ ٢٢٦ .

(٦) " من الضمير " ساقطة من " ق ".

(٧) في " ح " " الفعل ".

(٨) انظر هذه الأقسام في شرح ابن يعيش ١/ ٦٠.

(٩) " ووزن " ساقطة من " ح ".

(١٠) في " ق " " القسمان ".

في منع الصرف مطلقا خلافا لعيسى في ٱستثناء ما كان من ذلك منقولا من فعل، فإنَّه عنده كغيره في ٱلتأثير على ما تقدم، وٱلله أعلم.

ومن أحكام الفعل المسمى به أنه إنْ كان في أوله ألف وصل وَجَبَ أن يجرى في لزوم (١) قطعها على قياس ٱلأسماء. وشذوذ "ٱبن" وبابه يمنع القياس عليه، وٱلقسمة بمصدر في أوله ألف وصل كالتسمية بٱبن وبابه [في بقائها] (٢) على حالها من غير قطع؛ لأنها لم تنقل من جنس [آخَرَ] (٣) وذهب بعض ٱلمتأخرين (٤) إلى التسوية بين ٱلمصادر ٱلمسمَّى بها وٱلأفعال في لزوم قطع ألف ٱلوصل في جميع ذلك في حال ٱلتسمية، لأنْ كينونتها في ٱلمصادر من جهة جريانها على أفعالها، فيجب أَنْ تكونَ داخلةً في حكم أفعالِها وهو خلافُ قولِ سيبويهِ (٥) والجمهور، وهذه ٱلأحكامُ كلُّها من إعراب الفعل ٱلمسمى به إعرابَ ما لا ينصرف، أو ما ينصرف وقطع ألف ٱلوصل إنَّما تكون إذَا كان ٱلفعل المسمى به مجرّدًا، وأما إنْ سميت به مع مرفوعه لفظًا أونيَّةً فلا يغير عن حاله وتجب حكايته؛ لأنه حينئذ من باب ٱلتسمية بالجمل، ولذلك مسائل وأحكام ستقف على شيء منها فيما يستقبل إنْ شاءَ ٱلله.

ثم قال: (ومنها كل ٱسمٍ في آخرِهِ هاء ٱلتأنيث). (٦)

يقال هاء ٱلتأنيث ٱعتبارا بحالة ٱلوقف، وتاء التأنيث ٱعتبارًا بٱلأصْل (٧)، هذا مذهب البصريين، وذهب ٱلكوفيون إلى أصالة ٱلهاء في

---

(١) في "ق" "وجب".
(٢) تكملة من "ح".
(٣) زيادة من "خ".
(٤) هو ابن الطراوة، انظر شرح ٱبن ٱلضائع ٢٣٢.
(٥) الكتاب ١٩٩/٣، وشرح ٱلجمل لٱبن ٱلضائع ٢٣٢.
(٦) الجمل: ٢٢١.
(٧) "بٱلأصْل" كذا في جميعِ ٱلنسخ، وحقّها أنْ يقول: "بٱلوصل".

باب الدلالة على التأنيث، وفرعية التاء وأنّ كونها كذلك من أحكام الوصل، والأصح مذهب البصريين؛ لأنّ الوصل هو الأصل في حال التركيب، وكونها هاءً من تغيير الوقف وهو عارض والاستدلال بالأصول مقدّم على الاستدلال بالعوارض، وأيضًا فإنّ استعمالها تاءً موجود (١) في الحالين واستعمالها هاءً مخصوص بالوقف، والأخص فرعُ الأعمّ (٢) ضرورةً، وأيضًا فإن التاء قد ثبت كونها للتأنيث في غير هذا، ولم يثبت تأنيثٌ بالهاء في موضع، وأما الهاء في هذه فإنّها بدلٌ من "تاء" (٣) من نفس الحرف، وهذا كله ظاهرٌ، والله أعلم.

ثم إنّ هذه الهاء إنّما تَمنعُ الصرفَ مع تعريفِ العلمية؛ لأنها حينئذ لازمة ما هي فيه، ولا يمنع من التأنيثِ إلّا ما كانَ لازماً، ولأجلِ هذا لا تمنعُ مع الوصفِ [في] (٤) نحو: قائمةٍ، وذاهبةٍ؛ لعدم لزومها، وهذا كله إنّما هو في التاء التي تقلب في الوقف هاءً، وأما التاء في نحو بنت، وأخت فلا حظّ لها في منعِ الصّرفِ على المعروف؛ لأنّها وإنْ أعطت معنى التأنيث، فإنّما ذلك لاختصاصها بلفظٍ مخصوصٍ بالمؤنث. (٥)

وحكى أبو بكر بنُ السَّرَّاجِ: أنَّ قوماً يجرونها (٦) مجرى تاءِ التأنيث في منعِ الصرفِ (٧) ما هي فيه علماً لرجلٍ (٨)، ووجه ذلك والله أعلم

---

(١) في "ق" "موجودة" بالتأنيث.
(٢) في "ح" "فرع والأعم" بالتنوين والعطف.
(٣) في الأصل "ياء".
(٤) تكملة من "ح".
(٥) انظر المسألة في الخصائص ١/ ٢٠٠.
(٦) في الأصل "يجرونه".
(٧) في "ح" "في منع صرف".
(٨) الأصول: ٢/ ٩٨.

شبهها / بتاء التأنيث في إعطاء المعنى الذي تعطيه تاء التأنيث ٢٥٨
وشبه العلة في هذا الباب علة.(١)

إملاءٌ آخرُ أتمُّ منه:(٢) مذهبُ سيبويهِ والجماعةِ أنَّ تاءَ بنتٍ وأختٍ محكومٌ عليها(٣) بحكمِ(٤) تاءِ التأنيثِ في بابِ النَّسبِ، فلا يجمع بينها وبين ياء النسب(٥) ومحكوم عليها بحكم تاء عفريت، وسنبينه في باب ما لا ينصرف.

فنقول في النسب إلى بنت، وأخت: بَنَوِيّ وأَخَوِيّ كالمذكَّر بلا فَرْقٍ، وتَصْرِفُ ذلك علماً لمذكر كما تَصْرِفُ نحو: عِفْرِيت علما لمذكر، فلا فرق، وأما يونسُ فأجراهما في البابين مُجْرَى تاءِ عفريت، فجمع بينهما وبين ياء النسبِ فقال: بنتي وأختي(٦) وصرفَ ما هي فيه علماً لمذكر، ويحتج بأنَّ سكونَ ما قبلها وامتناعَ الوقف عليها بالهاء عند جميع العرب دَلالةٌ على أنها ليست بتاءِ تأنيثٍ، وإذا لم تكن تاءَ تأنيث فلا مانعَ من الجمع بينهما وبين ياء النسبِ، ولا أثر لها في منع الصرف، ويقول لسيبويه: إنْ كانت للتأنيث فامنع ما هي فيه من الصرف علماً لمذكر، وإنْ لم تكن للتأنيث فاجمع بينها وبين ياء النسب، ولا سبيلَ إلى قسمٍ ثالثٍ، فيقول سيبويه: هذا الإلزامُ غيرُ واردٍ؛(٧)

---

(١) بعده في "ح" "وأما هَنَتٌ فلها حالتان قبل التسمية بها، حالة في الوصل، وهي سكون النون، وحالة في الوقف، وهي حركتها بالفتح، فإذا سميت بها التزمتَ حالة الوقف، لأنه أقيس الوجهين من جهة أنه مؤنث "هَنٍ" والقياس أنْ تلحق التاء لفظ المذكر من غير تغيير والله اعلم"، وهذه الفقرة ستأتي بعد قليل قبل نصّ الجمل الآتي.

(٢) هذا الإملاء كله ساقط من "ح" إلا الفقرة السابقة في هامش (١) وستأتي.

(٣) "محكوم عليها" ساقطة من "ق" وأمامها في الهامش كلمة "حكم".

(٤) في "ق" "حكم" فقط.

(٥) الكتاب: ٣/٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣.

(٦) الكتاب ٣/٣٦١.

(٧) في "ق" "غير لازم".

لاختلاف حكمي البابين، وذلك أنّ بابَ النسب يراعى فيه المعنى، وباب ما لا ينصرف يراعى فيه اللفظ، وهذه التاء في بنية مخصوصة بالمؤنث، فهي من جهة المعنى بمنزلة ما هو أمارةٌ على تأنيث مدلول اللفظ؛ بدليل امتناع الجمع بينها وبين تاء التأنيث الواردة في نحو بنات وأخوات، ولا يقال: بنتات (١) ولا أختات، فمن أجل هذا لم يجمع بينها وبين ياء النسب، وأما باب ما لا ينصرف فيراعى (٢) فيه حكم اللفظ، والمنافرةُ بينها وبين تاء التأنيث من جهة اللفظ واضحةٌ بدليلين:

أحدهما: سكون ما قبلها (٣)، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها أبدا إلّا فتحةً أو ألفاً لكونها من جنسها، وقد ذكر في المسائل توجيه قراءة ابن ذكوان (٤) ﴿تأكل منسأْته﴾ (٥) بسكون الهمزة،

والثاني: امتناع الوقف عليها بالهاء عند جميع العرب، فالحاصل أنها تشبه تاء التأنيث من جهة المعنى، ولا تشبهها من جهة اللفظ فعرفت جهة المعنى إلى باب النسب وجهة اللفظ إلى باب ما لا ينصرف؛ لأنّ الأوّل يراعى فيه المعنى، والثاني يراعى فيه اللفظ.

وحكى ابنُ السَّرّاج أنَّ قوماً يمنعون صرفَ ما هي فيه علماً لمذكر اعتباراً بِشَبَهِهَا بتاء التأنيث فأَجْرَوْا عليها حكمَ تاءِ ثُبَةٍ وعِدَةٍ؛ لأنّ شبه

---

(١) في الأصل "بنيتات".
(٢) في الأصل "يراعى".
(٣) ساقطة من "ق".
(٤) هو عبد الله بن ذكوان القرشيّ، لم يكن أحدٌ في عصره أقرأ منه توفي بدمشق سنة ٢٤٢هـ. غاية النهاية ١/٤٠٤، الأعلام ٤/٦٥.
(٥) سبأ: ١٤ وفي حجة القراءات: ٥٨٤ أنها قراءة ابن عامر، وقراءة ابن ذكوان في البحر المحيط: ٧/٢٦٧ قال أبو حيان: "منسأته بهمزة ساكنة، وهو من تسكين التحريك تخفيفاً، وليس بقياس، وضعف النحاة هذه القراءة، لأنّه يلزم فيها أن يكونَ ما قبل التأنيث ساكناً غير الفاء وقيل قياسها التخفيف بينَ بينَ، والراوي لم يَضْبِطْ وأنشد هارون ابن موسى الدمشقي شاهدًا على هذه القراءة:

===

ٱلعلة في هذا ٱلباب عِلَّةً.(١)

قلنا : نَعَمْ شِبْهُ ٱلعلة في هذا ٱلباب عِلَّةٌ إذا كان شبهًا لفظيا ، وسكونُ ما قبلها وٱمتناعُ تَغَيُّرِها في ٱلوقف عندَ جميعِ ٱلعربِ يمنعان ٱلشبه ٱللفظيَّ ،فكانَ ٱعتبارًا ضعيفًا فَتَأَمَّلْهُ ،فإنّه تحقيق في ٱلموضع ،ولا شكَّ أنّ هؤلاءِ يمنعون ٱلجمعَ بينها وبينَ ياء ٱلنسب كسيبويهِ وٱلجماعةِ وهو أَحْرَى .

وأما هَنَةٌ فلها حالان(٢) قبل ٱلتسمية بها ، حالة في ٱلوصل وهي سكون ٱلنون ،وحالة في ٱلوقف وهي حركتها بٱلفتح ، فإذا سميت بها ٱلتزمت حالةَ ٱلوقف ،لأنه أقيسُ ٱلوجهين من جهة أنّه مؤنثٌ حَسَنٌ ، وٱلقياسُ أنْ تُلْحَقَ ٱلتاءَ لفظَ ٱلمذكَّر من غير تغيير ،وٱلله أعلم .

ثم قال : (ومنها كلّ ٱسم مؤنث على ثلاثة أحرفٍ)(٣) إلى آخره .

أخذ يتكلم في ٱلمؤنث بغير علامة وضابطُ ذلك أن تقول :لا يخلو أنّ يكونَ ثلاثيا ، أو زائدًا ،فإن كان زائدًا لم ينصرف في ٱلمعرفةِ وٱنصرف في ٱلنكرة مطلقًا إنْ كان علمًا لمؤنث ،ومشروطا بكونه غيرَ وصفٍ موضوعًا لمؤنث ،أو غالبًا عليه ،لم يكثر ٱستعماله في تسمية ٱلمذكر إنْ كان علمًا لرجل ، فإذا سميت بزينب ،أو عَناق ،أو أسماء المستعملِ في أُسماء ٱلنساء في مذهب من جعل وزنه "أفعالا" وهو [مذهبُ](٤) ٱلفرّاءِ لم ينصرف في ٱلمَعْرِفَة ، وٱنصرف في ٱلنكرة ،لأنّ زينب وعَناقًا [ٱسمان](٥) موضوعانِ للمؤنث ،

=== صريع خمر قام من وكأتــه كقَوْمةِ ٱلشَّيخِ إلى مُنْسَأتِه

(١) قول ابن ٱلسراج هذا تقدم قبل قليل ص: ٩٠٥
(٢) في "ح" حالتان .
(٣) الجمل : ٢٢١ .
(٤) زيادة من "ق" وفي ٱللسان "وسم" نسب هذا ٱلقول للمبرّد ، وٱنظر ٱلمسألة فيما سبق ص
(٥) تكملة من "ق".

وأسماءٌ غالبٌ عليه التأنيث ، وإنْ كان أصله جمعًا ولكنه لما غَلَبَ في أسماء النساء جَرَى مَجْرَى زينبَ وتنوسي أصله .

فإنْ سميته بـ " حائض " وبابه ، أو بـ " ذراع " ، أو بـ " نساء " صرفت على كلّ حال ، لأنّ حائضًا وإنْ كان من الأوصاف الخاصة بالمؤنث [فهو](١) وصفٌ " لمذكرٍ في التأويل ، كأنه قال : شيء حائض (٢) ، فوجبَ أن يكون حكمه في التسمية حكمَ المذكر .

وأما ذراع فكثر استعماله في المذكر نحو قولهم : أنتَ ذراعي ، وزيدٌ ذراعُ فلانٍ ، أي عَضُدُهُ / ، وأيضًا فإنّه يوصف به المذكّر فيقال : ثوبٌ ذراعٌ (٣) . ٢٥٩

وأما نساءٌ فليس تأنيثه وضعيًّا ، وإنَّما هو طارئ بالتكسير وغير لازم فيه . ولا يكون تأنيث الجمع حقيقيا أبدًا بخلافِ تأنيث المفرد فإنّه يكون حقيقيا ومجازيا ، فيجرى المجازي مَجْرَى الحقيقي ليكون كله على وجه واحد فيما ذُكِرَ (٤) .

وَإِنْ كان المسمَّى به ثلاثيًّا لم يخلُ مِنْ أَنْ يكونَ متحركَ الوسطِ : كقدم ، أو ساكِنَهُ كهِنْد ، فإنْ كانَ متحركه لم ينصرفْ علمًا لمؤنثٍ ، وانصرف نكرةً ، أو علمًا لمذكّر (٥) . وانفرد ابنُ خروفٍ بامتناع صرفِهِ (٦) نحو : قَدَم علمًا لمذكّر (٧) ، وإنّما أُتِيَ (٨) عليه في المسألة مِنْ حيثُ قالوا : إنَّ حركةَ الثاني

---

(١) تكملة من " ق " .
(٢) قال في الكتاب ٣/ ٢٣٦ " واعلم أنّك إذا سَمَّيْتَ المذكر بصفة المؤنث صرفته ، وذلك أنْ تسمى بحائض أو طامث ، او مُتْئِم ، وقال الخليل " المؤنث الذي يوصف بالمذكر " شيءٌ " كأنك قلت : " شيءٌ طالِقٌ " ماينصرف وما لا ينصرف : ٥٥ .
(٣) الكتاب : ٣/ ٢٣٦ .
(٤) الكتاب : ٣/ ٢٤٠ .
(٥) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٩ - ٥٠ ، والكتاب ٣/ ٢٤٠ .
(٦) في الأصل " صرفه " .
(٧) انظر مذهب ابن خروف في المساعد ٣/ ٢٠ ، وهمع الهوامع ١/ ١١٠ .
(٨) في الأصل و " ق " " اوتى " .

في حكم الحرف ،فألحقه لذلك بالرباعيّ العَدَدِ ،كما ألحقوا نحو (١) : حمزيٍّ في النسب بالخماسي العدد ،والصواب ما ذكرناه أولاً ؛ لاجتماع ثالثه مع تاء التأنيث في تصغيره أسماءَ المؤنث (٢-٢) وبالله التوفيق .

وإنّما امتنع صرف الأول ؛لأنّ الحرف الزائد على الثلاثة تنزل منزلةَ تاءِ التأنيث من حيث تعاقبا ،ولم يجمع بينهما إلّا فيما لا يعتد به لشذوذه (٣) ، بخلاف هذا الثلاثيّ فإنه إذا صُغِّرَ ظَهَرَتْ فيه العلامة وإنْ لم تكن في مكبّره واقعاً على مؤنثه ،وإذا ردّ الرباعيّ في التصغير ثلاثيا ظهرت فيه العلامة أيضًا (٤) فاجتماعُ العلامة مع الحرف الثالث وامتناع اجتماعها مع الزائد على الثلاثة دليلٌ على ما ذكرته من تنزله منزلةَ تاء التأنيث في باب منع الصرف .

فإنْ قلت : فهل يلزم فَتْحُ ما قبلَهُ كما يلزم فتحُ ما قبلَ التاءِ ؟ فالجواب : أنّ ذلكَ لا يجوزُ ،لأنْ المشبَّهَ لا يقْوى قوةَ المشبّهِ بهِ في كلِّ أحوالِهِ . (٥)

فإنْ قلت : فما الفرقُ بينَهُ وبينَ الثاني من المركبين (٦) وكلاهما سواءٌ في التنزل منزلةَ تاءِ التأنيث ؟ ،فالجوابُ : أنّ الثاني من المركبين أقوى شبهًا بتاءِ التأنيث من جهة أنّهُ زائدٌ على الكلمة ،وأنّه يحذف في النّسَبِ وفي الترخيم على اللزوم ،فلا منافرةَ بينَهُ وبينَ تاءِ التأنيث ،وأمّا [الحرف] (٧) الزائد الذى نحنُ بسبيلِهِ فإنّه منافرٌ لها من جهةِ أنّه من

---

(١) ساقطة من " ق " .
(٢ - ٢) ساقطة من " ح " .
(٣) الإيضاح : ٢٩٨ ،وشرح ابن عصفور ٢٩٣/٢ .
(٤) نحو " سماء " إذا صغر قيل فيه " سُمَيَّة " . انظر شرح ابن عصفور ٢٩٣/٢ .
(٥) في " ق " " أحوال " .
(٦) في " ق " " ثاني المركبين " .
(٧) زيادة من " ح " و " ق " .

نفس البنية، وقد يكون أصلاً، ولا يلزم حذفه في النسب ولا في الترخيم، وهذا واضح إن شاء الله.

وأما الثلاثي الساكن الوسط، فإن كان مؤنثاً وضعاً، أو غلبة غير أعجمي، ففيه لغتان علماً لمؤنث: الصرف لخفة البناء، وتركه وهو الوجه، لوجود علتين محققتين، هذا قول سيبويه (١)، ولم يعتبر الزجاج خفة البناء، فلم يجز صرفه، قال: ولا حجة للنحويين فيما أنشدوه دليلاً على جواز صرفه (٢)؛ لأن الشعر يصرف فيه ما لا ينصرف كثيراً، (٣) وإجماع النحويين على اعتبار خفة البناء في نوح، ولوط يرد على الزجاج في قياسه، وهو المعنى الذي أشار إليه الفارسي في الإيضاح (٤)، وقد صرح سيبويه بأن صرفه لغة في قوله: هذه هند بنت عمرو، فيمن صرف هنداً، فهذا يدل على استقرارها لغة؛ (٥) ولما كان الثلاثي الساكن الوسط أخف الأبنية لم يبعد أن تقاوم خفته إحدى العلتين.

فإن كان أعجمياً كحمص، وجور، وماه (٦)، لم يكن فيه إلا المنع من الصرف؛ لأن عجمته قاومت خفة البناء فلم ينصرف، لاجتماع التعريف والتأنيث، وقد تقدم أنه ليس للعجمة الثلاثية فيه تأثير، إلا في مقاومة خفة

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٤٠.

(٢) ما أنشدوه هو:

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تغذ دعد في العلب

وسيأتي هذا البيت قريبا.

(٣) انظر ما قاله الزجاج في: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٩-٥٠.

(٤) قال الفارسي في الإيضاح ٢٩٨ "ومن زعم أن القياس في دعد كان ألا يصرف دخل عليه في قوله هذا صرفهم لنوح، ولوط وهما أعجميان ومعرفتان، فإلزامهم الصرف لهما لخفتهما يقوي من صرف هند ودعد في المعرفة".

(٥) هذا الذي نسبه سيبويه بأنه لغة لم أتمكن من العثور عليه في الكتاب، والذي في الكتاب هو جواز الصرف وعدمه، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك قبل قليل، ~~فإذا كان الصرف وعدم الصرف واردين في الثلاثي الساكن الوسط فكيف يعرف أن الصرف لغة ؟~~

(٦) "جور" و"ماه" بلدتان في بلاد بفارس.

البناء خاصّةً ،فإن قيل : ولعلها (١) هي المؤثّرة والتأنيث هو المقاوِم ؟

فالجواب : أنّه قد ثبت تأثير تأنيثِ الثلاثيّ المحرّكِ الثاني والساكِنِه في إحدى اللغتين، لا سيما على قول الزجاج القائل : بأنّ صرف هند ضرورةً ،ولم يثبت تأثير العجمة الثلاثية لا في المحرّكِ الثاني ولا في السّاكنه (٢) ، فقد اجتمع في حمص ،وجور ،وماه ما افترق في قَدَم علماً لمؤنث وفي نوح ،فالمؤثّر في قدم هو المؤثر في حمص وأمثاله ،وغير المؤثر في نوح هو المقاوِمُ في حمص وأشباهه ،وبالله التوفيقُ .

ثم أنشد بيت جَرِيرٍ شاهداً على جواز الوجهين في هند وهو قوله : (٣)

لم تتلفّعْ بفضلِ مئزرها دَعْدٌ ولم تُسقَ دَعْدُ في العلبِ

التلفع : التقنع بالثوب ،وقيل : إدخال فَضْلَةٍ منه تحت العَضُدِ ،والعُلَب جمع عُلْبَةٍ وهي أقداح من جلود يُحْلَبُ فيها ويشربُ بها (٤) / ، وقوله : "في العُلَبِ" في موضع الحال ،كأنّه [قال] (٥) ولم تسق اللبن كائناً في العلب ،ومن رواه بالباء كان معلّقا بتسق ،وهي باءُ الاستعانة ،والمعنى أنّها كانتْ حَضَرِيَّةً رقيقةَ العيشِ ،لا تلبس لِباسَ الأعراب ،ولا تغتذي كاغتذائهم ،ويروى : ولم تُغْذَ دَعْدُ ،وكرّر ذِكْرَ (٦) دَعْدٍ إشادةً بذكرها واستطابة له . ٢٦٠

---

(١) في " ق " " فإنْ قلت فلعلها " .
(٢) في " ق " " الساكن " .
(٣) " وهو قوله " مكانه بياض في " ح " والبيت في ديوانه : ٨٣، والكتاب ٣/ ٢٤١ ،والكامل ٤٠٨ والخصائص : ٣/ ٦١ ،٣١٦، والحلل : ٢٩٤ ،وشرح ابن يعيش ١/ ١٧٠ ،قد نسبه في الحلل لابن قيس الرقيّاتِ ،ولم يورده ابن حبيب في شرحه لديوان جرير، وإنما الحق في ملحقات الديوان : ١٠٢١ وهذه الملحقات من عمل المحقق .
(٤) ساقطة من " ح " .
(٥) تكملة من " ق " .
(٦) في الأصل " وذكر " خطأ ،وفي " ح " و " ق " " وكرر ذكرها إشادةً " .

ثم قال : (ومنها كلُّ ٱسمٍ (١) مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف لا علامة (٢) فيه للتأنيث) .

هذا الفصل مخصوص بٱلمؤنث ،لأنّه سيذكُرُ فيما يأتي فصل المذكر المسمى باسم مؤنثٍ ،فاعتراض ٱبن ٱلسِّيْد عليه هنا غيرُ صحيح ،وذلك أنه قال : لا يصح هذا ٱلأصْل حتى يُزادَ فيه شروطٌ فيقال : كلُّ مؤنث على أكثرَ من ثلاثة أحرفٍ لا علامةَ فيه للتأنيث ،وليس أصله التذكيرَ وتأنيثه حقيقي (٣) ، فحينئذٍ لا ينصرف لمذكر كان أو لمؤنثٍ ظنًّا منه أنه يريد ٱلإطلاقَ ،وليس كذلك لما ذكرناه. وٱنظر إلى تسويتهٍ بينَ ٱلمؤنث وٱلمذكّر في تلك ٱلشروط ،فإنّها تُعْطِي أنه متى نقص منها شرطٌ وهو علم لمؤنثٍ فإنّه ينصرفُ كما يكون كذلك وهوعَلَمٌ لمذكّرٍ،وليس كذلك ،وٱنظر أيضاً إلى قوله : وتأنيثه حقيقي ،فإنَّه يوهم ٱشتراطَ أن يكون المؤنث له فَرْجٌ بإزاء ذكر ٱعتبارًا بٱلعُرفِ ٱلجاري عند ٱلمعربين ،وليس كذلك ،وإنَّما يشترط أن يكون ٱلتأنيث غيرَ عارضٍ كتأنيث ٱلجمع مثل أن تسمى رجلا بِنِسَاءٍ ، فانه ينصرف ،لأنّ تأنيثه تأنيثُ جمعٍ وهو عارضٌ فلا يُعْتَدُّ به .

فٱلحاصلُ أنَّ ٱبنَ ٱلسِّيْد وَهِمَ (٤) في هذا ٱلأصْل ٱلذي أصّلَهُ في ثلاثةِ مواضعَ.

أحدها : جعلُه ٱلمقيّدَ مطلقاً .

وٱلثاني : تسويته بينَ ٱلمؤنَّثِ وٱلمذَكَّر في تلك ٱلشروطِ .

وٱلثالث : ٱشتراطه في ٱلتأنيث أنْ يكونَ حقيقيًّا ،غيرَ أنه تحرّزَ بهذا ٱلثالث (٥) مِنَ ٱلتأنيث ٱلعارضِ ، وَإِنَّما ٱلخَلَلُ من جهةِ ٱلتعبير عن ذلك

---

(١) " اسم " ساقطه من الجمل : ٢٢٣ .
(٢) في الجمل " لا علم " وٱلمثبت موافق لبعض نسخ ٱلجُمَل.
(٣) إصلاح الخلل : ٢٧٥ .
(٤) في " ق " " توهم ".
(٥) في " ح " " التأنيث ".

بما يعطى اشتراط (١) أنّ يكونَ المؤنث له فَرْجٌ بإزاءِ ذَكَرٍ ،والله أعلم.

ثم قال : (ومنها كلُّ اسمٍ مَعْدولٍ من (٢) فاعِلٍ إلى فُعَلَ في حالِ التعريف نحو : عُمَرَ ، وقُثَمَ).

معنى العَدْلِ أن تُرِيدَ لَفْظًا فتعدِلَ عنه إلى لفظٍ آخَرَ يعطِي المعنَى الذي أعطاه الأولُ بعينه ، (٣) وهذا يقتضي أنَّ الثاني ليسَ أصْلاً في إعطاءِ ذلك المعنَى ،وهو موضع الثِّقَل فيه ،ولو اختلف اللفظانِ لاختلاف المعنَى ، لم يكنْ (٤) ذلك عَدْلاً كضَارِبٍ ،ومضروبٍ وما أَشْبَهَ ذلك ، ثم إنَّ هذا البناءَ يوجد معدولاً وغيرَ معدول ،وطريق الوصول إلى مَعْرفة المعدول من غيرِه (٥) أنَّه إن سُمِعَ مصروفًا عَلِمتَ أنَّه منقولٌ ،وليس بمَعْدولٍ ،وإنْ لم يكنْ له أصْلٌ في النكراتِ ،لِأنَّ صَرْفَه يدُلُّ على ذلك ،وإنْ سُمِعَ غيرَ مصروف علمتَ أنه معدول ،وليس بمنقولٍ ،وإنْ كان له أصلٌ في النكرات ،لأنَّ عدمَ صرفِه يَدُلُّ على ذلك ،فهذانِ قسمانِ طَرَفا نقيضٍ ، فإنْ جُهِلَ حالُه حكمتَ عليه بالنقل إنْ كان لَهُ أصْلٌ في النكرات ،وإنْ لمْ يكن له أصْلٌ في النكرات وَجَبَ الحكم عليه بالعدلِ لشبه العَدْلِ بالنقل الغالب في الأعلام دونَ الارتجالِ ،والنقل بالوَهْمِ ، لأنَّ العَدْلَ أكثرُ من هذين فهو أَوْلَى والله أعلمُ.

فصل : وينبغي أن يذكَرَ ها هنا أقسامُ المعدولاتِ ،فيقال : المعدول على تِسْعَةِ أقسامٍ (٦).

---

(١) في " ق " " اشتراطه ".
(٢) في الجمل : ٢٢٢ "من " والمثبت يوافق بعض نسخ الجمل.
(٣) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٤٣ وانظر ما تقدم ص: ٨٨٩
(٤) في " ق " " ولو اختلف اللفظان لاختلافه لم يكن ... ".
(٥) في " ق " " المعدول من غير المعدول ".
(٦) انظر هذه الأقسام في شرح ألفية ابن معطي : ٤٤٤ ومابعدها.

أحدها : ما كان معدولا من فاعل معرفة إلى فُعَل وهو على ضربين . أحدهما : ما نقل من أعلام ٱلمذكَّر نحو : عمر ، وزُفَر ، ولا يختص بباب ، وقد تقدم آنفًا . وٱلثاني : ما نقل من صفات ٱلمذكر مخصوصًا بٱلنداء نحو : يا فُسَق ، ويا غُدَر ، ويكون هذا أيضًا معدولا من فَعِيل ومن أفْعَل نحو : يا خُبَث ، ويالُكَع ، وٱلأصْلُ يا فاسقُ ، ويا غادرُ ، ويا خبيثُ ، ويا ألكعُ ، وهذا ٱلضرب يكثر ٱستعماله (١) في باب ٱلنداء ، وقد تقدم في بابه .

القسم ٱلثاني : ٱلمعدولُ في ٱلعدد ، وله بناءان : فُعَال ، ومَفْعَل كقولك : أُحَاد ومَوْحَد ، وثُنَاء ومَثْنَى ، وٱخْتُلِفَ في ٱلقياس إلى عُشَار (٢) ومَعْشَر وقد تقدم في أول ٱلباب .

القسم ٱلثالث : ٱلمعدولُ من طَرِيقة ٱلجمع نحو : جُمَع ، وكُتَع في ٱلتوكيد ، وهما معدولان من جَمَاعَى ، وكَتَاعَى (٣) ، أو جَمَاعٍ ، وكَتَاعٍ ٢٦١
كصَحَارَى وصَحَارٍ ، لأنَّ جَمْعَاءَ وكتعاءَ ٱسمان كصحراءَ ، لا صفتان كحمراءَ ، فكان حقهما أنْ يكونَ جَمْعُهما (٤) كجَمْعِ صَحْرَاءَ لا كَجَمْعِ حَمْرَاء ، وقال قومٌ : هما معدولان من جُمْعٍ وكُتْعٍ ، لأنَّ جمعاء وكتعاء بمنزلة حمراء ، من قِبَلِ قولهم في ٱلمذكر : أجمع وأكتع ، وقياس فعلاء ٱلتي يقال في مذكَّرها أفعل أنْ يُجْمَعَ على فُعْلٍ كحمراء وحُمْر ، وٱلأولُ أصَحُّ وعليه حُذَّاقُ ٱلنظار كٱلفارسيِّ (٥) وٱبن جِنِّي ؛ لأنَّ تشبيهَ ٱلشيءِ بشَكْلِهِ أولى من تشبيهه بغير شَكْلِهِ ، وجمعاء وكتعاء ٱسمانِ لا صِفَتَانِ نحقُّهما أنْ يُشَبَّهَا في ٱلجمع (٦)

---

(١) ساقطة من " ح " .
(٢) في ٱلأصل " عشر " خطأ .
(٣) في " ق " " جماعا وكتاعا " .
(٤) في " ح " و " ق " " جمعهما " .
(٥) انظر قول ٱلفارسي في اللسان : " جمع " ٨ / ٦٠ ، وفي ٱلمسألة أقوال كثيرة انظر همع الهوامع ١ / ٩٠ ، وذكر ٱبنُ مالك أنَّ جُمَعَ واخواتها عُدِلَت من ٱلإضافة المنوية ففي قولنا رأيت ٱلهندات جُمَعَ ، أي رأيت الهندات جمعهن . شرح عمدة الحافظ : ٨٦٧ .
(٦) في ٱلأصل " بالجمع " .

بالأسماء لا بالصفات ،وفعلاء إذا كان اسمًا جُمِعَ على فَعَالَى(١) وعلى فَعَالٍ، وقد تقدم ذلك في باب التوكيد .

القسم الرابع : المعدول عن الألف واللام ،وذلك سَحَرُ المجرّدُ ليوم بعينه(٢) ، وأمسِ في اللغة التميمية إذا كان أيضًا مجرّدًا في موضع الرفع أو الجرّ بمذ أو منذ(٣) ، وسَلامُ عليكم في أحد الوجهين على أحد القولين ،وأُخَر ،وكان الأصل في جميع ذلك أن يستعمل بالألف واللام ، أما سحرُ وأمسِ ،وسلامُ عليكم فعدل من تعريفها بالألف واللام إلى تعريفها بالعلمية ،فاجتمع فيها العلمية والعدل عن الألف واللام ، فلم تنصرف لذلك ،وأما أُخَرُ فقد تقدم القولُ فيهِ في صَدْرِ الباب .

القسم الخامس : فَعَالِ المعدول عن افْعَلْ في الأمر كنَزَالِ ،وحَذَارِ، أي انزِلْ واحْذَرْ ،وسيأتي .

القسم السادس : فَعَالِ المعدول في النداء من فاعلة أو فعيلة ، أو فعلاء نحو : يا فَسَاقِ ،ويا خَبَاثِ ،ويا لَكَاعِ ،والمراد يا فاسقة ،ويا خبيثة ، ويا لكعاء ،وهذا الضرب من فَعَالِ مطَّرِدٌ في ذَمِّ المؤنث كفُعَلَ في ذمِّ المذكر، وكلاهما مخصوص بالنداء(٤) ،وقد تقدم في بابه .

القسم السابعُ : فَعَالِ المعدول عن المصدر كفَجَارِ ،ويسار معدولٌ عن فَجْرَة وميسره ،ولا خلافَ في قَصْرِهِ على السَّماعِ وسيأتي .

---

(١) في الأصل "فعال" .

(٢) انظر همع الهوامع ١/٩٢ .

(٣) انظر لغة تميم في "أمس" في اللسان ٦/٩ .

(٤) يقال للمذكر يا فسقُ ،ويا لكعُ . . . وانظر المسألة في المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنبارى : ٦١٤ ،وقد ورد في الشعر غيرَ منادىً ، قال الحطيئة :

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بيتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

وانظر اللسان : "لكع".

القسم الثامن : فَعَالِ المعدولُ عن صفة غالبة في غير النداء (١)

نحو : جعار ، وقثام للضبع ، وحلاقِ للمنيه ، والمراد جامرة ، وقاثمة ، وسيأتي أيضًا . (٢)

القسم التاسع : فعال المعدول عن الأسماء الأعلام في الأشخاص

نحو : حَذَامِ ، وقَطَامِ ، ورقاشِ ، وهذا القسم نظير عمر ، وزفر في كونهما أعلامًا للاعيان معدولةً عن أعلام الأعيان حقيقة ، وسائرها أعلام للمعاني المفهومة منها وكلا القسمين بمنزلة المعدول عن المصدر في قصرهما على السماع ، وسيأتي مستوفىً في بابه إنْ شاء الله .

فصل : واعلم أنَّ كل " فُعَل " في المعدولاتِ لا ينصرف في حالِ التعريفِ مطلقاً ، وينصرف في حالِ التنكير غيرَ " أُخَرَ " خلافًا لأبي الحسن في جُمَعَ وبابِهِ (٣) ، فإنَّه ينصرفُ في حالِ التسمية بِهِ ، ولابن السِّيْد في فُسَقَ وبابِهِ فإنَّه أيضًا يصرِفُهُ ، لأنَّهما لم يعدلا في حال التسمية بهما (٤) فوجب أن تُجْرِيَا مُجْرَى سَحَرَ في حَالِ التسمية به ، فإنَّه ينصرف اتفاقاً ومقتضى الكلية أَصَحُّ ، (٥) والفرقُ بينهما وبين سحر أن جُمَعَ وفُسَقَ وأمثالهما لم تستعمل إلَّا معدولةً ، فصار لفظها نصًّا في العدل ، فوجب رعيه ، بخلاف سحر فإنه ليس نَصًّا في العدلِ في حَالِ التسمية به ، لاستعمالِهِ قبلها معدولاً وغيرَ معدول ، فَعَدْلُهُ إذاً إنَّما هو بالإشارة إلَى يوم بعينه ، فلذلك وَجَبَ صَرْفُهُ في حالِ تسميةِ المذكَّر به ، إذْ ليس لفظه نَصًّا في العَدْلِ

---

(١) في الأصل " غير في النداء " خطأ .

(٢) ساقطة من " ق " .

(٣) انظر مذهب الأخفش في إصلاح الخلل : ٢٧٥ ، وهمع الهوامع ١ / ٩٠ .

(٤) ساقط من " ق " وهو يعني أنّ العدل في فُسَقَ وبابه إنَّما يكون في حال كونها مناداياتٍ ، أما إذا سُمِّيَ بها لم تعد مناديات ، فليس للعدل فيها مكانٌ ، وكذلك جمع إذا سُمِّيَ بها فإنَّه بالتسمية بها خرجت من باب التوكيد ، والعدل مشروط فيها إذا كانت للتوكيد هذا معنَى كلام ابن السِّيد . انظر إصلاح الخَلَل : ٢٧٥ .

(٥) أي الكلية الواردة في أول فصلٍ .

فيراعى ، وليس عُمَرُ العلم مع عُمَرٍ جمع عُمْرَةٍ بمنزلة سحر ، من قبل أَنَّ عُمَرَ العلمَ لا يكون مرّةً علمًا ، ومرةً عمرة ، ولو كان كذلك لم يكن لفظه نصًّا في العدل ، ولزم أَنْ يكون بمنزلة (١) سحر في وجوب الانصراف في حال تسمية المذكر به ، ولكن إنْ سميتَ بالجمع صرفت وإنْ سميتَ بعمر المعدول عاقلًا أو غيرَ عاقل لم تصرف وجهًا واحدًا ، لأنه اللفظ المعدول بعينه ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (ومنها كلُّ اسمٍ على بناءِ الفعل الماضي) (٢) إلى آخره .

هذا الفصل قد تقدم الكلام عليه مع الكلام على [ما كان على] (٣)

٢٦٢ بناءِ الفعل / المستقبل ، فلينظر هنالك ، ونذكرها هنا مسائلَ لم تذكر هنالك ، فمن ذلك أنّ المسمّى مذكرا بفعلٍ أَصْلُ وزنه مخصوصٌ بالأفعال ، لكنه اعتل اعتلالًا صاربه على أوزان الأسماء ، فإنّه مصروف كقيل ، وردَّ ، لأنْ هذا الباب أصله أن يراعى فيه اللفظ (٤) ، فإنْ قلت : فما بالهم منعوا صرف أقام إذا سُمِّيَ به مجرّدًا ؟

فالجواب (٥) : أنّ الزيادة في أوله تُحْرِزُ الأصل وتنبّه عليه ، فلذلك لم ينصرف بخلافِ باب قيل وردَّ ، فإنّه ليس فيه ما يُحْرِزُ الأصْل ، فلا يراعى .

قال القاضي : هذا إذا كانَ ذلكَ الاعتلالُ لازمًا ، فأمّا إذا كانَ غيرَ لازمٍ كتخفيفِ ضَرْب بعدَ التسمية به ، فإنّه لا يَنْصَرِفُ ، وهذا الذي قالَهُ

---

(١) في " ق " " مثل " .
(٢) الجمل : ٢٢٢ .
(٣) تكملة من " ق " و " ح " .
(٤) انظر المقتضب ٣١٤/٣ .
(٥) هذا الجواب مستفيدُهُ من شرح ابن الضائع : ٢٣٣ .

القاضي من امتناع صرف ضرب المخففة بعد التسمية به ليس مذهبَ سيبويه، وإنَّما هو مذهب أبي ٱلعباسِ المبرّدِ (١)، ومذهب سيبويه صرفه (٢) وهو ٱلصحيح ، لأنّ مراجعة ٱلأصول تكون بأدنَى سببٍ ، والخروج عنها لا يكون إلَّا بسببٍ قويّ .

فإنْ سميتَ به مذكّرا بعد ٱلتخفيف فإنّه مصروف قولاً واحداً ، لأنّ التخفيف حينئذٍ نظيره (٣) ٱلإعلال في قيل ، ورُدَّ في ٱللزوم ، فجرى ذلك كله مُجْرى واحداً في وجوه (٤) ٱلصرف .

مسألة : (٥) إذا سميت بأنظور من قوله (٦) :

وإنّني حيثما يَثْني ٱلهوَى بَصَرِي من حيثما سَلَكوا أَدْنو فأنظورُ

فذهب ٱلفارِسيُّ في ٱلتذكرة إلى ٱلصرف ، وٱلشَّلَوبين إلى تركه ، فوجهُ قولِ ٱلفارسيّ أنّه يراعى فيه ٱللفظ ، وقد أزالت المدّةُ ٱلوزنَ ٱلمانعَ ، فوجَبَ صرفُه وهو أظهرُ ، ووجه قول ٱلشلوبين أنَّ ٱلأصولَ مُعْتَبَرةٌ عند ٱلحاجة إلى ٱستعمال ٱلضرائرِ نَظَراً إلى ٱمتناعِها في ٱلقياسِ ، فكأنَّها مَعْدُومةٌ في ٱلحِسّ .

ونظيرُ هذه ٱلمسألةِ مسألةُ ألفِ ٱلجمعِ إذا ٱكتنفها واوانِ ، وٱلثانية منهما تَلِي ٱلطَّرَفَ وجَبَ همزُها نحو أوائل في جمع أول ، فإنْ بَعُدَتْ من ٱلطَّرفِ لم يَجُزْ هَمزُها نحو : عَوَاوِيرَ في جَمْعِ عُوَّارٍ (٧) ، فإنِ ٱضطُرَّ شاعرٌ

---

(١) انظر المقتضب ٣/٣١٤ .
(٢) الكتاب ٣/٣٠٦ .
(٣) في "ق" "نظير" .
(٤) في "ق" "وجوب" .
(٥) هذه المسألة استفادها من شرح ٱبن الضائع ٢٣٣ ، وٱنظر قول الفارسيّ أيضًا في الخزانة .
(٦) البيت لابراهيم بن هَرمة في ملحقات شعره : ٢٣٩ ، والخصائص ٢/٣١٦ ، ٣/١٢٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٢٦ ، ٦٣٠،٣٣٨ ، وشرح ٱلقصائد السبع : ٢٣٢ ، وضرائر الشعر : ٣٥ ، وشرح ٱلجُمَل لابن عصفور ١/١٢١ ، والخزانة ١/٥٨ .
(٧) العُوّارُ : القذى في العينِ .

فأشبع الأول فقال : أوائيل (١) وحذف في الثاني فقال عواور (٢) بقي كل واحد من الحرفين على ما كان عليه قبل استعمال الضرورة لما قلناه من المحافظة على الأصول وعدم الاعتداد بالعوارض الضرورية (٣).

والجواب عن هذا الاحتجاج: أن النظائر تختلف أحكامها باختلاف أبوابها، ومثال ذلك من مسائل الفقه: من لم يدر ما طلق، أثلاثاً (٤) أم اثنتين؟ ومن لم يدر ما صلى أثلاثاً (٤) أم أربعاً لزمه أكثر العدد في الطلاق وأقلهما في الصلاة، فهاتان المسألتان نظيرتان، وقد اختلف حكمهما باختلاف بابيهما. وكذلك ما نحن بسبيله في مسألتي باب ما لا ينصرف وباب التصريف هما نظيرتان، وحكمهما مختلف باختلاف بابيهما، فباب ما لا ينصرف يراعى فيه اللفظ دون الأصل إلا بمحرز، وباب التصريف يراعى فيه الأصل دون اللفظ، والله أعلم.

مسألة : وأما ذلاذل جمع ذلذل [منونا] (٥) وذلذل كقلقل وزبرج : وهو أسفل القميص فيقال فيه : ذلذل بحذف الألف منونا، فهل هذا التنوين عوض من الحرف المحذوف كتنوين جوار ونحوه، أو تنوين صرف؟ قولان لسيبويه والفارسي (٦)، فوجه المنع أن توالي أربع حركات محرز الأصل، فوجب اعتباره في أحي تصغير أحوى، ووجه الصرف زوال الصورة المانعة لفظاً على الأصل المعتبر في هذا الباب، والعجب من ابن الضائع حيث قال فيه : إنه تنوين صرف باتفاق مع وجود الخلاف وظهور

---

(١) في الأصل " أوائل " خطأ، لأنها لم تشبع.
(٢) في الأصل " عواوير " خطأ، لأنه لم يحذف منها شيء.
(٣) في ق " الضرورة " وانظر المسألة في اللسان " عور " ٤/٦١٥.
(٤) في الأصل " ثلاث " بدون الهمزة في كلا الموضعين.
(٥) تكملة من " ق ".
(٦) انظر قول الفارسي في اللسان : " جأل ".

وجه كل واحد من القولين.

مسألة: (١) إذا سميتَ مذكّرًا بجُيَئَل اسمِ الضبع جرى مجرى زينب في منع الصرف ،فإذا خففته بعد التسمية فقلت: جيل منعت أيضًا ،وإنْ كان في اللفظ على ثلاثة أحرفٍ ، لأنّ حركة الهمزة محرزةٌ للأصل ، فوجب اعتبارُه كما ذكر في مسألة أُحَيَّ مصغّرًا ،وصحة الياء محرزة أيضًا ، فتأكد اعتبار الأصل ، فإذا عرفت هذا علمت أنّه ليس في / اعتبار ٢٦٣ الأصل ها هنا ما يُقوِّي مذهبَ أبي العباس في اعتبار الأصل في صرف المخفف بعد التسمية بما قلناه من (٢) حضورِ ما يحرز الأصل هاهنا وعدمه هنالك ،وإنْ كان ابن السراج والسيرافي قد احتجا بالمنع [هنا على المنع] (٣) هنالِكَ .

وأما شَمْأَل إذا سَمَّيْتَ به مُذكّرًا ثم خَفَّفْتَه بعد التسمية فبمنزلة جَيْئَل فيما ذُكِرَ ، إلّا أنّه ليس فيه غيرُ المحرزِ الأول لصِحَّةِ ثانيه ،وهذا كلُّه واضحٌ إنْ شاءَ اللهُ .

مسألة : "أفْعَل" في الأفعال أكثرُ منه في الأسماء ،فلذلك منعوا صرفَهُ علمًا لمذكّر لِغَلَبَةِ هذا الوزن في الأفعال ،و"فاعل" في الأسماء أَقَلُّ من "أفعال" فيها ،فكان ينبغي على هذا أنْ يكونَ أولى بمنع الصَّرفِ منه ،وهو عند الجمهور مصروفٌ فما الفرق ؟

الجواب: أنَّ الكثرةَ والقِلَّةَ إنَّما تعتبران في الأسماء غير الصفات ، لقرب الصفات من الأفعال،ولَمَّا كان "فاعل" في الأسماء غيرِ الصفات أكثر من "أفعل" فيها انصرف هذا لكثرة وجوده فيها ،ولم ينصرف ذلك لقلته فيها (٤) وقد مَضَى في القاعدة التي يَنْدَرِجُ تحتَها هذا المعنى أنَّ الوزن

---

(١) هذه المسألة ساقطة من "ح".

(٢) في "ق" "في".

(٣) تكملة من "ق" ،وانظر اللسان "جأل".

(٤) في "ق" "لقِلَّةِ وجودِهِ فيها".

الغالب على الفعل لا أثر له في منع الصرف إلَّا بشرط أَنْ يكون في أوله حرفٌ من حروفِ نأيت ، وإنَّما ذكرنا هذه المسألة هنا ليحصل بها بيان العلة في ذلك ، وبالله التوفيقُ .

ثم قال : (ومنها كل اسمين جعلا اسمًا واحدًا نحو : حضرموت، وبعلبك) (١) إلى آخره .

التركيب يكون على جِهَة الإضافة كغلام زيد ،وعلى جهة الإسناد كقَامَ زيدٌ ،وعلى جهة المَزْجِ والخلط كبعلبك ،وهذا الثالث هو المعتبر في منع الصرف ،هذا الضرب من التركيب يوجد في حالَي التعريف والتنكير.

فأما الضرب الأول فنحو : بعلبك ،وحضرموت ، ورام هرمز ، ومَارَسَرجِسَ ،ومَعْدِي كَرِبَ ، وأما الضرب الثاني فنحو : خمسةَ عَشَرَ ،وخامِسَ عَشَرَ في الأعداد ،وهو جَارِي بيتَ بيتَ ،ولَقِيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ في الأحوال ؛ أي ملاصقًا ومتواجهين ،ومساءَ صبحَ ،ويومَ يومَ ،وبينَ بينَ ،في الظروف ، أي صباحًا ومساءً ،ويومًا ويومًا ،وبينَ كذا وبينَ كذا ،ونحو: حَيْصَ بَيْصَ في غير المتمكن ،أي داهِيَة يضيقُ المَخْرَجُ عنها ،وجاء التركيب أيضًا في النداء نحو يابنَ أمَّ ،ويابنَ عمَّ ،فإذا سُمِّيَتْ بهذا الضَّرْبِ الثاني لَحِقَ بالأول وصَارَ الضَّرْبَانِ ضَرْبًا واحدًا .

وفي جميع ذلك في حال التسمية (٢) ثلاثةُ أوجهٍ .

أحدها : إجراؤه مُجْرَى الاسم الذي لا ينصرف ،ويكون حينئذ آخرُ الأول مفتوحًا إنْ كان صحيحًا ، أو (٣) ساكنًا إنْ كان معتلًّا ،فلزم

---

(١) الجمل : ٢٢٣.

(٢) في "ح" "العلمية".

(٣) في الأصل "أو".

فتحه في حال الصحة ليتنزل (١) الثاني من المركبين منزلة تاء التأنيث (٢)، ولزوم سكونه في حال اعتلاله طلبًا (٣) للتخفيف، ولتنزل الياء منه منزلة ياء "دردبيس" اعتبارًا بجعل الاسمين اسمًا واحدًا (٤)، وقال الخليل: شبهوا هذه الياءات بألف مثنى حيث عرّوها من الجرّ والرفع، فكما عرّوا الألف منه (٥) عرّوها من النصب أيضًا (٦). وقال سيبويه: شبهوها بياء ساكنة زائدة نحو: ياء دردبيس ولم يحركوها تحريك الصحيح لاعتلالها (٧)؛ يعني فرارًا من الثقل.

والوجه الثاني: إجراؤه مجرى المضاف والمضاف إليه، فيتأثر حينئذٍ آخر الأول بالعوامل لفظًا إنْ كان صحيحًا أو تقديرًا إنْ كان معتلًّا من غير فرق بين حالة النصب وحالتي الرفع والجرّ؛ ليكون في حال إعرابه بمنزلته في حال بنائه مع الثاني، بخلاف ياء القاضي؛ إذْ لم تكن قطُّ محلَّ بناءٍ، فيجري عليها في حال إعرابها حكمها في حال بنائها.

وأما الاسم الثلاثيّ المضاف إليه فحكمه ثمَّ حكمه مفردًا تمنعه من الصرف في حال استتلاله بعلة المنع وتصرفه في حال تعرّيه من ذلك.

والوجه الثالث: بناؤه على الفتح تشبيهًا بخمسة عشر،

---

(١) في "ق" "لتنزل".
(٢) انظر شرح عدة الحافظ: ٥٥٨ وشرح الشافية الكافية: ١٤٥٥.
(٣) في جميع النسخ "طلب" مرفوعًا.
(٤) انظر شرح عدة الحافظ: ٥٥٨ وشرح الشافية الكافية ١٤٥٥، والمساعد ٣٢/٣، وشرح ألفية ابن معطى ٤٦٠.
(٥) في الكتاب "منها".
(٦) الكتاب ٣٠٦/٣.
(٧) نصّ سيبويه هو: "وإنّما اختصت هذه الياءات في هذا الموضع بذا، لأنهم يجعلون الشيئين هاهنا اسمًا واحدًا، فتكون الياء غير حرف الإعراب، فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة نحو ياء دردبيس، ومفاتيح، ولم يحركوها تحريك الراء في شغر، لاعتلالها كما لم تحرك قبل الإضافة، وحركت نظائرها من غير الياءات". الكتاب ٣٠٦/٣ - ٣٠٧.

حكاه غير سيبويه (١) ، وهو تشبيهٌ ضعيفٌ ، وهذا الوجه أقربُ فيما كان مركباً قبل التسمية ، لأنه أشبهُ بأصله من بَعْلَبَكَّ وبابه .

قال ابن السراج : فإن سميت بالمضاف والمضاف إليه فالقياس أن يترك على حاله ، وأجاز الأخفش التركيب ، فتقول في التسمية بمائة دينار / مثلا : جاء مائةَ دينارَ ، (٢) والوجه ما ذكرناه ، والله أعلم. ٢٦٤

ثم قال : (ومنها كلُّ اسمٍ في آخره ألفُ الإلحاق نحو : أَرْطَى ، وعَلْقَى ، ومِعْزَى) . (٣)

ألف الإلحاق تمنع الصَّرْفَ مع العلمية لشبهها بألفِ التأنيث من ثلاثة أوجه ، وهي : (٤) الزيادة ، وعدم الانقلاب ، والامتناع من لَحَاقِ تاء التأنيث في حال التسمية ، فإنْ قيل : هلَّا قلت : إنها منقلبةٌ عن ياءِ الإلحاق ؟

فالجواب : أنَّها لو كانت منقلبةً لكان ذلك فارقاً بينها وبين ألفِ التأنيث ولانْصرفَ ما هي فيه كما انصرف " عِلْبَاء " علماً لمذكر لَمَّا فارقت همزته همزة التأنيث بانقلابها عن (٥) غيرِ مانع (٦) ، وهمزة التأنيث منقلبةٌ عما يمنع بنفسه وهو ألف التأنيث ، والأصل في ذلك أنَّ الحرفَ إذا كان منقلباً عَنْ مانعٍ منع ، وإنْ كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع ، فالأول كألف التأنيث ، والثاني كهمزة الإلحاقِ ، (٧- فلو كانت ألفُ الإلحاقِ -٧) منقلبةً عَنْ " ياءٍ " لم يكنْ لها حظٌّ في المنع ، لانقلابها عن غيرِ مانعٍ .

---

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٦٠ .
(٢) انظر قول ابن السراج والأخفش في الأصول ٢/ ٩٧ .
(٣) الجمل : ٢٢٣ .
(٤) في الأصل " وهو " .
(٥) في " ح " " من " .
(٦) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢١٢ .
(٧-٧) ساقطة من " ح " .

فصل : ويجري مجرى ألف الإلحاق فيما ذُكِر ألفُ التكثير ويقال ألف التطويل ، فإذا سمّيتَ مذكرا بأرطى على من قال[1] : أديم مأروط ، وهو شجرٌ يدبغ به ، أو بقبعثرى[2] ، وهو الجمل الضخم لم ينصرف للتعريف وشَبَهِ ألفِهِ بألفِ التأنيث وانصرف في النكرة ومصغرا ، لزوال العَلَمِيَّةِ بالتنكير وصورة الألف بالتصغير لكسر ما قبلها[3] ، فإن قيل : هلا مَنَعَتْ هذه الألف وحدَها ولزم فتحُ ما قبلها في التصغير لقوة شبهها بألف التأنيث على ما ذُكِر قبلُ ، كما منعت الألف والنون في فَعْلان فَعْلَى ولزم فتحُ ما قبلَها لقوة شَبَهِهَا بهمزة التأنيث في فعلاء أفعل ، وهذه الألف أولى بذلك من الألف والنون ، لأنّ هذه الألف شبيهة بما يمنع بنفسه ، والألف والنون شبيهتان بمنقلب عما يمنع بنفسه .

فالجواب : أنّ هذه الألفَ كانت قبلَ التسميةِ معرضةً لِلَحَاقِ تاءِ التأنيث وهي بعدَ التسمية ممنوعةٌ من لَحَاقِها ، فلما نكّرتَها صارت بالتنكير إلى حالة كانت فيها غيرَ ممتنعةٍ من لَحَاقِها ، فلذلك وجب صرفها في حالتي التنكير ، ولم تنصرف في حالة التعريف ، لأنها الحالةُ التي يتم بها[4] شبهها بألفِ التأنيث ، وأما كسر ما قبلها في التصغير فلِقِصَرِ الشبه على إحدى حالاتها الثلاث بخلافِ الألف والنون في فعلان فَعْلَى ، فإنّ شبهها بهمزة التأنيث في فعلى افعل قائمٌ في الأحوال الثلاث ، وهذا بيّن إنْ شاء الله ، فإنْ سميت بأَرْطَى على مَنْ قال : أديم مَرْطِيٌّ لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل في حالَتَيْ تكبيره[5] وتصغيره ؛ لقيام السببين في

---

(١) في الاصل " على ما قال " خطأ .

(٢) قال أبو الفتح : " ... لحاقها لغير الإلحاق ولا تأنيثٍ ، وذلك قولهم " قَبَعْثَرَى " فليست هذه الألف للتأنيث لأنها منونة ولا للإلحاق لأنه ليس لنا أصلٌ سُدَاسِيٌّ فَيُلْحَقَ قَبَعْثَرَى به " سر صناعة الإعراب ٦٩٤ .

(٣) انظر المسألة في سر صناعة الإعراب : ٦٩١ ، وانظر مراجعَ أخرى للمسألة في أول الباب ص

(٤) في " ح " و " ق " " فيها " .

(٥) في الأصل " تنكيره " خطأ .

الحالتين ، إلّا أنه ينون مصغّراً في حالتي الرفع والجرّ كتنوين جوارٍ وبابه على الاصحّ .

مسألة : ألفُ معزًى للالحاق ليس غير[1] ، والمشهور تأنيثه ، فيجب على هذا ألّا ينصرفَ علماً لمذكرٍ أو لمؤنثٍ في حالتيْ تكبيره[2] وتصغيره ، أما امتناعُ صرفِهِ علماً لمذكرٍ فللتعريف وألف الإلحاق ، والتأنيث زيادة ، وهو تأنيث لفظي كزينبَ علماً لمذكر ، أو يكون امتناع صرفه للتعريف والتأنيث وألف الإلحاق زيادة في الثقل ، ولا يجوز أن يكون المانع التأنيث وألف الإلحاق ، ويكون التعريف زيادة في الثقل ، لأنهما وإنْ كانا فرعين فإنَّ المُجَامَعَةَ بينهما لا أثرَ لها في منع الصرف أصلاً ، فإذا صغّرتَهُ لم ينصرف للتعريف والتأنيث ليس غير[3] لزوال صورة ألفِ الإلحاقِ بكسر ما قبلها ، إلّا أنّهُ ينوّنُ رفعاً وجرًّا كتنوينِ جوارٍ وبابه ، [4-] وقد تقدّمَ مذهبُ يونُس .[-4]

وأما امتناعُ صَرْفِهِ علماً لمؤنثٍ فللتعريف وألفُ الإلحاقِ والتأنيث اللفظيّ والمعنويّ زيادتانِ في الثّقل ، أو للتعريف والتأنيث المعنويّ ، وألف الإلحاقِ والتأنيثُ اللفظيّ زيادتانِ في الثقل ، أو للتعريف والتأنيث اللفظي وألف الإلحاق والتأنيث المعنويّ زيادتانِ في الثقل ، ولا يجوز أنْ يكون أحد التأنيثينِ هو المانعَ مع ألفِ الإلحاقِ ؛ لِمَا قلناه من امتناع التأثير ، لِمُجامعةِ هذين ، فإذا صغّرتَهُ في هذه المسألةِ زالَتْ صورةُ ألفِ الإلحاقِ فبطَلَ حكمُها في المنعِ وبَقِيَ حكمُ الباقي عَلَى ما ذُكِرَ ، واللهُ أعلم .

---

(١) في هامش الاصل من نسخة أخرى ، وفي "ح" و"ق" "لا غير".
(٢) في الأصل "تنكيره" خطأ.
(٣) في هامش الأصل من نسخة اخرى وفي "ح" و"ق" "لا غير".
(٤-٤) ساقطة من "ح".

/ فإنْ سميتَ به على لغة من ذكره (١) من العرب بطُل حكم ٢٦٥
التأنيثِ اللفظيِّ وبقي حكم ما عداه على ما ذُكِر ، وهذا كلُّه واضح (٢) ،
والله أعلم.

مسألة : فإنْ قيلَ ولِمَ لَمْ يمنعِ التأنيثُ مع ألف الإلحاق وهما فرعانِ ؟

فالجواب : أنَّ ألفَ الإلحاقِ فيها شائبةٌ من التأنيث وهي شبهها* بألفِهِ على ما مَضَى بيانُهُ ، وتأنيث في تأنيث بتأنيث كقولك : واحد في واحدٍ بواحدٍ ، ولا بُدَّ أنْ يكونَ المانع مركبًا من فرعينِ متباينين حقيقةً أو حكمًا ، وبذلك يتضاعف الثقيل الذي يقوى على إخراج الاسمِ عن أصلِهِ من الصَّرفِ إلى عدم الصَّرفِ فتَدَبَّره فإنَّه دقيقٌ ، وبالله التوفيقُ .

مسألة : إنْ قيل : هلَّا لم ينصرِفْ عِلْبَاء علماً لمذكر (٣- لشبه همزته بهمزة (٤) حمْرَاء في الانقلاب عن زائدٍ ، كما لم ينصرف أرطى علماً لمذكَّر -٣) لشبه أَلِفِهِ بألفِ التأنيثِ في الزيادة وعدمِ الانقلابِ كما تقدَّم ؟

فالجوابُ : أنَّ الهمزتينِ في عِلْبَاء وحَمْرَاء [وإنِ] (٥) اتفقتا في الانقلابِ عن زائد ، فقد اختلفتا في الحكم ، وذلك أنَّ همزة حمراء منقلبة عن حرف يمنع بنفسه وضعًا وهو ألف التأنيث ، وهمزةُ (٦) عِلْبَاء منقلبةٌ عن حرفٍ لا حَظَّ لَهُ في المنعِ لا فرعًا ، ولا أصلًا ، والحكمُ إنَّما يتعلَّق بالأصل دونَ الحرفِ المنقلِبِ عن ذلك الأصْلِ .

---

(١) في الأصل " ما ذكره " خطأ.
(٢) " وهذا كلُّه واضحٌ " ساقط من " ق ".
(٣-٣) ساقط من " ح ".
(٤) في " ق " " همزته همزة ".
(٥) تكملة من " ح ".
(٦) في " ق " وألف علباء .

* في الاصل: "شبيهها" وفي ق "تشبيهها"

مسألة : فإنْ قيل : فينبغي (١) أنْ ينصرف حمراء لزوال صورة ألف التأنيث بانقلابها همزةً كما انصرف أُرَيْطٍ مصغراً لزوال صورة ألف الالحاق بكسر ما قبلها .

فالجواب : أَنَّ المنع في أَرْطَى إنما هو لصورة الألف ، فلمّا زالت الصورة انصرف ، والمنع في باب حُبْلَى مثلاً ليس بصورة الألف ، وإنَّما هو لمعناها ، فلم ينصرف لِبَقَاءِ المعنى وإن زالت الصورة في اللفظ ، والله أعلم .

ثم قال : (منها كُلُّ اسم (٢) مذكرٍ سميته بمؤنثٍ على أكثر من ثلاثة أحرفٍ) إلى آخره .

الغرض بهذا الفصل تسمية المذكَّر بما ليس فيه علامةٌ من مؤنث الأسماء ، أمّا ما فيه علامةٌ فلا إشكال في امتناع صرفه ، إمّا مُطْلَقًا إنْ كانت العلامة غير التاء (٣- في الاحوال الثلاثة -٣) ، وإمَّا في حال العلمية إنْ كانت التاء (٤) .

فأمَّا المؤنثُ بغيرِ علامةٍ ، فقد ضَمَّنَاهُ الفصلَ قَبْلُ ليكونَ الفصلانِ فَصْلاً واحدًا طَلَبًا للاختصارِ ، فلا نُطَوِّلُ بإعادتِهِ ، ولكنْ نذكرها هنا ما قاله النَّحْوِيُّونَ في علةِ امتناعِ نحوِ زينب عَلَمًا لمذكَّر من الصرفِ ، إنَّما لم ينصرف ، لأنه في أسماء الذكور كالأعجميِّ في الأسماء العربيَّةِ ، وذلك أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما دَخِيلٌ (٥) فيما صار إليه (٦) غيرُ أصيلٍ فيه ، فتمكن الثقل بِعَدَمِ الإِلْفِ (٧) فَمُنِعَ ما يستثقل وهو الجرُّ والتنوينُ ، ومن هذا المعنى يعبِّر

---

(١) في " ق " " ينبغي " بدون فاء . خطأ .
(٢) الجمل " اسم " ساقطة من " ح " وانظر الجمل :
(٣-٣) ساقطة من " ح " .
(٤) في " ق " " للتاء " .
(٥) في الأصل " دخل " .
(٦) في الأصل و" ح " " منه " .
(٧) في " ق " " لعدم الالفة " .

المعربون بقولهم : لا ينصرف للتعريف والتأنيث بمعنى أنّ هذا اللفظ مألوف في أسماء المؤنث فأبقيت عليه التسمية الأصلية ، وإن كان مدلوله مذكراً ومجرّدًا من العلامة ، بهذا المعنى علّل سيبويه (١).

والقول الثاني : أنّ الحرف الزائد على الثلاثة (٢) تنزّل منزلة تاء التأنيث ، بيانه أنّ هذا الحرف الزائد على الثلاثة يُعاقِب تاء (٣) التأنيث في تصغيره علمًا لمؤنث ، فلا يُجمع (٤) بينهما بخلافه ثلاثيًا ، فدلّت هذه المعاقبة على ما قلناه من تنزيله منزلة تاء التأنيث ، فكأنه تاء تأنيث بهذا اللحظ ، فقولهم في نحو "زينب" علما لمذكر : لا ينصرف للتعريف والتأنيث ، مع كونه غير مؤنث لا لفظا ، لتجرده ولا معنا ، لتحول دلالته ، إنّما هو على معنى أن هذا الحرف الزائد لمّا تنزّل منزلة تاء التأنيث فكأنه تاء تأنيث ، من جهة الحكم الذى أعطته المعاقبة المذكورة ، ويشعر بصحة هذا أنه لا يعاقبها إلا ما يحل محلها ، وذلك أن تاء التأنيث لا يُتصَوّر أن تكون ثالثة وضعاً ، ولا تكون من جهة الوضع إلا أربعة ، فصاعدا ، وهذا معنى دقيق فتدبره (٥) ، وبالله التوفيق .

وأما استضعاف ابنُ الضائع هذا القول الثاني بما الزمه من صرف قَدَام ، ووراءٍ علمين لمذكر ، لحصول (٦) الجمع بين الحرف الرابع وتاء التأنيث فيهما (٧) / مصغرين ، فغير سديد ، لأن الجمع بينهما أمرٌ ٢٦٦

----

(١) الكتاب : ٣/٢٣٦ .
(٢) في "ق" "الزائد على ثلاثة أحرفٍ".
(٣) في "ق" "يعاقِبُ هاءَ التأنيث".
(٤) في "ح" "فقد يجمع" خطأ . وفي "ق" "لا يجمع" بدون حرف العطف .
(٥) هذا الوجه الثاني في شرح ابن عصفور : ٢/٢٢٨-٢٢٩ ، وانظر المسألة في المذكر والمؤنث لابن الانبارى : ٧٠٢ ومابعدها .
(٦) في "ق" "فلحصول".
(٧) انظر قول ابن الضائع في شرح الجمل له : ٢٣٥ .

لفظي ، مؤكِّد للتأنيث لا يُفيِّتُ معناً ، فاغْتُفِرَ تكلّفه ، لضرورة الإشْعَار (١) بتأنيثهما لما تعذر ما يدل على ذلك ، وكان أولى من فوات المعنى ، وهو التأنيث الذى خُصّا به من بين سائرِ ظروفِ المكانِ ، والله أعلم.

مسألةٌ : إذا سميت مذكرا بأسماءَ علماً لمؤنثٍ ، فمذهب الفراءِ أنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ، لأنه عنده منقولٌ من " أسماء " تكسير اسم ، ولكنّه لمّا كَثُرَ استعمالُه في أسماءِ النساءِ لحق بالمؤنثِ وضعاً كزينبَ علماً لمذكرٍ (٢) ، ونظيره عند سيبويه هند علماً لمؤنثٍ من جهةِ أنه منقولٌ من مذكرٍ ، وهو الجديد ، ولكن لمّا كثُرَ استعماله في أسماءِ النساء لحقَ بالمؤنثِ وضعاً كدعد في جواز الوجهين ، ولولا ذلك لم يجز فيه الصرف على مذهبه في المنقولِ من مذكرٍ كزيدٍ علماً لمؤنثٍ ، فانه عنده غير مصروف وجهاً واحداً (٣) ، وذهب سيبويه في " أسماء " أنه فَعْلاء وهمزته بدلٌ من واو ، وأصله وَسْمَاء ، فأبدلت الواو همزة (٤) سماعاً ، وهذا أولى من قول الفراء لِما فيه من تَوَهُّمِ الوصفِ الذى وُضِعتْ له المادة ، وهو من مقاصد العرب في باب التسمية. وإنما لم يجز أن تكون الهمزة أصلاً غير بدلٍ لرفضِ هذه المادة في اللغة ، وعلى هذا المذهب لا ينصرف مطلقا ، لأنّ همزته للتأنيث (٥) ، والله أعلم.

مسألةٌ : اذا سميت مذكرا بذراعٍ فانه ينصرف مطلقا وإن كان مؤنثاً وضعاً ، ووجه ذلك أنّه كَثُرَ استعمالُه في أسماء الذكور ، إما على

---

(١) في الأصل " لضرورة والاشعار " بزيادة الواو.
(٢) انظر المسألة فيما سبق ص
(٣) الكتاب : ٢٤٢/٣.
(٤) في الأصل " همزته " خطأ.
(٥) انظر ما سبق ص

ما قاله الشلوبين من نحو : أنت ذراعي ، وفلان ذراعٌ لفلان ؛ أي عضدٌ له ، لأنّه لا يُعْلَمُ استعماله علماً لمذكرٍ عنده أصلا [١] ، وإمّا على أن يكون قول الخليل : كَثُرَ تسمية المذكر به [٢] ، محمولاً على ظاهره ، وأنه يوصف به المذكور نحو : ثوبٌ ذراعٌ ، فلذلك جرى في الصرف مَجْرَى ما ليس منقولاً من مؤنث ، فلم يُنَزَّل الحرف الرابع منه منزلة تاء التأنيث كجعفر علما لمذكر ، وليس على ما قال ابن الضائع من شبهه بالعجمةِ الجنسيةِ محتجاً بذلك على صحةِ ما ذهب إليه من تعليل مَنْعِ نحو زينبَ علما لمذكر من الصرفِ ، وقد مضى بيانه ، وبالله التوفيق .

مسألةٌ : ثلاث من قولك : ثلاثُ نسوةٍ مؤنث من غير علامة ، وثلاثة من قولك : ثلاثة رجال مؤنث بالعلامةِ ، فان سميت مذكرا بالأول فهو بمنزلة زينبَ في ترك الصرف ، فان سميته بالثاني مَنْزُوعَ التاءِ فهو بمنزلة جعفرٍ في وجوب الصرف ، لأنه انما كان مؤنثاً بالتاء ، فلمّا زالتِ التاء زال حكمُها ، وهذا بخلاف حبارى ، فإنّه مؤنثٌ بالألف وبالمعنى ، فاذا صغرته فقلت : حُبَيْر فإنّه لا ينصرف علماً لمذكر لبقاءِ التأنيث بالمعنى بعد زوال التأنيث بالألف ، فجرى لذلك مَجْرى زينبَ ، والله أعلم .

مسألةٌ : لسان فيه لغتان : التذكير ، والتأنيث [٣] ، فلا ينصرف علما لمذكرٍ على لغة من أنثَ ، وينصرفُ على الأخرى ، وأما قباء وحراء ، فانّهما يذكران بلحظ مكان ، ويؤنث بلحظ بقعةٍ ، ينصرفان على الأول ولا ينصرفان على الثاني ، فان سميت بهما مذكرا على لغةِ من أنّثَ صرفت ليس غير . قال الخليل : وترك الصرف خطأ [٤] ، يعني أنهما إنما كانا مؤنثين بلحظ

---

(١) انظر قول الشلوبين في شرح ابن الضائع : ٢٣٥ ، وبعضه في حواشي المفصل له : ٢٥ .
(٢) الكتاب : ٣/٢٣٦ .
(٣) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٢٩٥ .
(٤) الكتاب : ٣/٢٤٥ .

بقعةٍ في قباءِ وحراء ،فليس خاصا بلغةٍ ،فظهر الفرق ،والله أعلم.

ثم قال : (ومنها كلّ اسمٍ موءنثٍ سميته بمذكر)[1] الى آخره

لو قال : ومنها كل موءنث دونَ أن يَذْكُرَ اسْما لكان أبين[2] ؛

لأنّ الاسم عبارةٌ عن اللفظ ،وليس اللفظ هو المسمى بمذكر ،ووجه ذلك أن

يكون سَلَكَ به مسلك من يرى أن الاسم هو المسمى ،والله أعلم.

ثم اعلم أن مسائلَ هذا الفصلِ ثلاث .

إحداها : تسمية الموءنث بالثلاثي الساكن الثاني كفَضْل.

والثانية : تسميته بالمحرَّك الثاني كقَمَر .

والثالث : تسميته بالزائدِ عليها كجعفر ،فامتناع الصرف في الثانية

والثالثة ظاهر ؛لاستقلاله بعلتي المنع وهما التعريفُ والتأنيثُ / ،وأما ٢٦٧

الأول ففيها خلاف ،فمذهب سيبويهِ امتناع الصرفِ للتعريف والتأنيث

أيضا[3] ،والنقل من الخفة إلى الثقل قاومَ خِفَّةَ الوسط ،هذا هو

الجاري على ألسنة المعربين ،وأما عيسى بن عمر ،ويونس ،والجرمي فَصَرْفُهُ

عندهم جائزٌ كهند ، بل هو أقرب ؛لأنّ نحو هند منقول من ثِقَلٍ إلى

ثقل ،وصرفه جائز ،ونحو زيد علماً لموءنثٍ منقولٌ من خفةٍ إلى ثقل ،وما

هو ثقيلٌ في إحدى حالتَيْهِ أخف مما هو ثقيل في كلتا حالتيه ،هذه

حجتهم في ذلك.[4]

---

(١) هذه الفقرة ساقطة من نسخة الجمل بتحقيق د. علي توفيق الحمد وهي في نسخة الشيخ ابن أبي شنب ص ٢٢٩.

(٢) لفظة "اسم" لم ترد في نص الجمل أصلا سواء في نسخة الشيخ ابن أبي شنب ،أو في نص الجمل عند كل من ابن الضائع وابن عصفور .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٤٢.

(٤) انظر مذهب عيسى ،ويونس ،والجرمي في المقتضب ٣ / ٣٥٢ ، وانظر الكتاب : ٣ / ٢٤٢ ، وشرح ابن عصفور ٢ / ٢٢٩.

والجوابُ : أن هذا الالزام ليس فيه كبيرُ دليلٍ ؛لأن موضع الثِّقَلِ إنما هو في ثقل الشيء إلى غير جنسه وبذلك تحصل المنافرة والاستيحاشُ ؛لعدم الإلْفِ ،وأما نقله من مؤنث إلى مؤنث فليس فيه خروجٌ من الجنسِ ولا منافرةٌ؛لوجودِ الإلْفِ ،فلهذا جاز صرف نحو هندٍ علماً لمؤنثٍ؛لكونه مألوفاً في النساء ،ولم يَجُز صرف نحو زيد علماً لمؤنثٍ؛ لكونه غير مألوفٍ في النساء،وهو موضع الثِّقَلِ كما تقدم.(١) وبالله التوفيق .

---

(١) انظر المقتضب ٣٥٢/٣ ،وشرح ابن الضائع ٢٣٦ .

باب أسماء القبائل والأحياء والسُّوَر والبلدان

حكم هذا الفصل من أسماء القبائل، والأحياء في الصَّرف وتَرْكِه حكمُ غيره، فما كان فيه مع العلميَّة سببٌ ظاهرٌ كوزن فعلٍ، أو تأنيثٍ لم ينصرف، كان اسمًا لأبٍ، أو أمٍّ، أو حيٍّ، أو قبيلةٍ كتغلبَ، وأعصرَ، وباهلةَ، وقضاعةَ، وخزاعةَ وأشباه ذلك، وما كان مجردًا من الأسباب الظاهرة فهو راجعٌ إلى مقاصد العرب، فربما لَزِمَ في بعضها أن يكونَ اسمًا لقبيلةٍ فيمتنع الصرفُ كيهودَ، ومجوسَ، وأما يهودٌ المصروفَ فنكرةٌ جَمْعُ يهوديٍّ، وكذلك مجوس جمع مجوسيٍّ، كزنجيٍّ و زنجٍ*، وربَّما غَلَبَ على بعضها أن يكونَ اسمًا للحيِّ فيصرفَ، وقد يستعملُ اسمًا للقبيلةِ فيُمْنَعُ كقريشٍ ومَعَدَ، وعادَ، وثقيفَ، وربَّما غَلَبَ على بعضها أن يكونَ اسما للقبيلةِ، فيمتنع الصرفُ كسُدوسَ، وجُذامَ، ورُبَّما كَثُرا جميعاً كثمود، وسبإ، قال سيبويه: هما مرة للقبيلتين، ومرة للحيين، وكثرتُهما سواء(١)، وربَّما غَلَبَ على بعضها أن يستعمل اسمًا لأبٍ كتميم(٢)، وقد يستعملُ اسمًا للحيِّ(٣) فيصرفُ في الوجهين، وقد يستعملُ اسمًا للقبيلةِ فيُمْنَعُ الصرف.

فصلٌ(٤): وأما ذِكْرُه تغلبَ في القسم الذى ينصرف في المعرفة، فإنّ الناس قد أخذوا عليه في ذلك وقالوا: هو خطأٌ، لأنه إنْ أُرِيدَ به القبيلةَ ففيه ثلاثُ عللٍ، التعريفُ والتأنيثُ ووزنُ الفعلِ، وان أُرِيدَ به

---

* في الأصل: كزنجي جمع زنج. خطأ

(١) الكتاب ٣/٢٥٢.

(٢) الكتاب ٣/٢٤٩، ٢٥٠.

(٣) قال سيبويه في معنى الحي: " واما أسماء الأحياء فنحو معد، وقريش، وثقيف، وكل شيء لا يجوز لك أن تقول فيه: من بني فلان، ولا هؤلاء بنو فلان، فانما جعله اسم حي ". الكتاب: ٣/٢٥٠.

(٤) الجمل: ٢٢٥.

الحي ففيه التعريف والوزن ، فهو غير مَصْرُوفٍ في المعرفة على كل حال سواءٌ قصدتَ قَصْدَ حيٍّ أو قَصَدَ قبيلةً ، ولا فرق ، إلاّ أنه اسمُ قبيلةٍ أثقلَ منه اسمُ حيٍّ.(١)

والقول في ذلك - والله أعلم - : إنه إنْ صَحَّ عنه بالرواية صرفه فوجْهُهُ التَّجوّزَ في إطلاقِ الصَّرفِ عليه من جهةٍ ما انبنى عليه أصلُ البابِ من حُصُولِهِ مع لحظِ التّذكيرِ وعدمِهِ مع لحظِ التأنيثِ ، فإنْ اتّفقَ وجودُ علّةٍ أخرى مع لحظ التذكير فأمر خارجٌ عن وَضْعِ البابِ ، فكأنّه قال : إذا قصدت بتغلب قصد حيٍّ فحكمُهُ الصّرفُ من جهة وضع الباب ، ونظير ذلك ما قاله الناس في قولِ سيبويهِ في مكونٍ من "كان" أنه جائز من جهة تصرف الفعل(٢) ، وانما امْتَنَعَ من جهةٍ أخرى خارجةٍ عن ذاتِ الفعلِ ، وذلك ما يلزم عليه من حذف المبتدأ من غير دليل . والله أعلم.

ثم أنشد للأخطلِ :(٣)

(* فان تبخل سُدوس بدرهميها *) البيت

شاهِدُه تأنيث الفعل ، وتأنيث الضمير ، ومنع الصرف ، والقَبُولُ من الريح ما هب من الشرق ، ويروى شَمُول ، وهي الشمال ، ويقال : شَمْألٌ وشَأمِلٌ على وزن فَعْأل وفَأعلٍ بتقديم الميم على الهمزة وتأخيرها ، وكلاهما ملحق بجعفر ، وحُكي عن بعض الشراح أن الأخطل وضع التثنية موضع الجمع في قوله بدرهميها ، قال ابن السِّيْد ، وليس كذلك / ، لما حُكِيَ ٢٦٨

[من](٤) أن الأخطل قَدِمَ على الغضبانَ الشيبانيِّ يسأله في حَمَالةٍ ،(٥)

---

(١) هذا الاعتراض ذكره ابن السيد في اصلاح الخلل : ٢٧٩.

(٢) انظر الكتاب ١/٤٦ ، وانظر المسألة في البسيط : ٧٧٣-٧٧٥.

(٣) الجمل : ٢٢٤ ، وعجز البيت :

* فان الريح طيبة قبول *

وهو في شعر الأخطل : ٣٧٣ ، وانظر تخريجه في الجمل. وتقوى

(٤) زيادة من "ح".

(٥) في "ق" "حمايه".

فقال له الغضبان : إِنْ شِئتَ أعطيتُك ألفين ، وان شئتَ [أُعطيتُك] (١) درهمين ، فقال له الأخطلُ : ما بالُ الألفين ، وما بالُ الدرهمين ؟

فقال : ان اعطيتُكَ ألفينِ لم يعطِكهما الا قليلٌ ، وإنْ أعطيتُكَ درهمينِ لم يبقَ بالكوفةِ بكريٌّ إلاَّ أعطاكَ ، وكتبتُ لك إلى إخوانِنا بالبصرةِ بمثل ذلك .

فقال الأخطلُ : فالدرهمانِ خيرٌ [لي] (٢) ، ففرض له (٣) على كلِّ مَنْ بالكوفةِ من بكرِ بنِ وائل درهمينِ ، فأما بنو سُدُوسٍ فأبوا أنْ يُعْطُوه درهماً ، لقول قاله ، فقال الأخطل :

* فان تبخل سُدُوسٍ ... * البيت

وقوله : " فان الريح طيبة قبولُ " مثلٌ ضَرَبَه للاستغناء عنهم (٤) بغيرهم ، تقول العرب : ريحُ فلانٍ تَهُبُّ ، وريحه عاصفة (٥) ، إذا كان أمره ظاهراً ، وسعده متصلا ، وتقول في ضِدِّه : فلانٌ ساكنُ الرِّيحِ إذا ذهبَ سَعْدُه ، وقال تعالى : * وتذهب ريحكم * . (٦)

وأنشد أبو القاسم أيضا (٧) :

(* بكى الخَزُّ [من رَوْحٍ] *) البيت

---

(١) زيادة من " ق " .
(٢) زيادة من " ق " .
(٣) ساقط من " ق " .
(٤) في الأصل " به عنهم " باقحام " به " .
(٥) في " ق " " وريح فلان عاصفة " .
(٦) الانفال : ٤٦ ، وبهذه الاية ينتهي ما نقله عن ابن السيد من الحلل : ٢٩٨ - ٣٠١ ، مع حذف كثير .
(٧) تكملة من " ق " . والبيت بتمامه :
بكى الخز من روح وانكر جلدَه   وعجت عجيجاً من جذام المطارفُ
انظره في الجملً : ٢٢٥ ، والحلل : ٣٠٢ ، والبيت لهند بنت النعمان بن بشير الأنصارى رضي الله عنه تهجو زوجها روح بن زنباع الجذامي ، وزير عبدالملك بن مروان ، وتصفه بأنه بدوى يبكي منه الخز ويعج من قومه المطارف ، وهي أكسية خز . وينسب البيت أيضا لحميدة اختها ، ولأخت النعمان والدهما .

شاهده على منع صرف جُذامَ ،والعجيجُ الاستغاثةُ . والمطارفُ : أكسيةٌ من خزٍ لها أَعْلامٌ ،واحدها مِطْرَفٌ مثلث الميم ،ومعنى البيت : أنهم لم يكونوا أهلا للباسِ الجيدِ من الثيابِ ،فهي تنكرهم ،وقوله : عجيجاً من باب ترشيح المجاز ،وهو كثير في كلامهم.

ثم قال : (فإذا قلت : هؤلاء من بني سُدُوسٍ ،أو من بني تميمٍ وما أشبه ذلك ، فالصرفُ ليس غير (١) ،لأنك تقصد قصد الأب).

هذا صحيح ،أما سُدُوس ،وتميم فلا اشكال في صرفهما اذا جُرَّا باضافةٍ " بني " إليهما ،لأنه ليس فيهما علة أخرى من غير الباب.

وأمّا قوله : " وما أشبه ذلك " فإنّما يعني به وما أشبه ذلك في جَرِّه باضافة "بنِي " إليه وتجرده من علة أخرى من غير البابِ ،فلذلك قال: " فالصرف ليس غير (٢) ".

والعجب من اعتراضِ النّاسِ عليه هذا الموضعَ مع ظهور ما ذكرناه. (٣)

وأما قوله : (وما غلب عليه أن يكون اسم الحي معد ،وقريش، وثقيف). (٤)

---

(١) في " ح " و " ق " والجمل : ٢٢٥ " لا غير ".

(٢) في " ح " و " ق " " لا غير ".

(٣) قال ابن السيد : " ظاهر كلام أبي القاسم أن كل ما قيل فيه بنو فلان انصرف ،لأنه كلام مطلق لا تقييد فيه ،وذلك غير صحيح انما يجب الصرف اذا لم يكن في الاسم المضاف اليه علة تمنع الصرف ،فاذا كانت فيه علة مانعة من الصرف لم ينصرف ،وان أريد به الأب ،ألا ترى أنك تقول : بنو أصر ،وبنو تغلب فلا تصرف ،وان كنت تريد الاب . . . " اصلاح الخلل : ٣٨٠ ، وقد ذكر ابن الضائع أن ابن السيد قد تعسف في رده على الزجاجي . شرح الجمل : ٢٣٨/ب.

(٤) الجمل : ٢٢٥.

فليس نصا على امتناع جر بعضها باضافة "بنى" إليه ،وانما يقول: إِنَّ هذه الأشياءَ غَلَبَ عليها أن تكون أسماءً للأحياء ،أي كَثُرَ ذلك في الاستعمال ، لا على أن [معنى](١) ذلك لا يجوز في كل لفظ .

وقوله : (وكل شيء لا يجوز أن يقال فيه : من بنى فلان ،ولا بنو فلان) مبتدأ خبره " فالصرف ليس غير "(٢) وهوفي غاية الاشكال ، لأن يهود ومجوس لا يقال فيهما(٣) بنو فلانٍ ،وليس فيهما(٤) إلاّ منعُ الصرف.(٥)

ثم قال : (فأما أسماء البلدان فالغالب عليها التأنيث وترك الصرف).(٦)

حكم هذا الفصل من أسماء البلدان في الصرف وتركه أيضاً حكم(٧) غيره ،فما كان من ذلك بالف ولام ،أو إضافة كالمَرِيَّةِ ،ووادى آش ،تعاقبت(٨) على آخِرِه حركات الاعرابِ الثلاث(٩) تعاقُبُها على المنوَّنِ ،وما كان مجرداً منها(١٠) ،فإن كان فيه مع العَلَمِيَّةِ سببٌ ظاهرٌ لم ينصرف ،أردتَ به مذكراً

---

(١) زيادة من "ح" .
(٢) قوله " فالصرف ليس غير" مكانه في الجمل ٢٢٥ " فلا ينصرف " والمعنيان متضادان كما ترى ،وهذه الأخيرة لم ترد في احدى النسخ المعتمدة في تحقيق الجمل ولا في نسخة الشيخ ابن أبي شنب ، والصواب في المسألة اثبات عبارة " فالصرف ليس غير" أو اسقاطها ،لأن ذلك مراد أبي القاسم ،لاتفاقه مع الشرح فاذا سقطت هذه العبارة المشار اليها يكتفى بالعطف على معد ، وقريش ،وثقيف" فالمعنى واحد سواء ذكرت هذه العبارة أو سقطت ،الا أن الأولى ذكرها .
(٣) في الأصل و "ق" "فيه ".
(٤) في الأصل "فيها ".
(٥) لم يتعرض لهذه المسألة ابن السيد ،ولا ابن الضائع ، ولعل الاشكال يندفع بأن كلمة "بنى " خاصة بالعرب ، فالاعاجم ليس في أنسابهم "بنى " والله أعلم.
(٦) الجمل : ٢٢٦.
(٧) في "ق" "كحلم ".
(٨) في "ح" و "ق" "تعاقب ".
(٩) المثبت من "ح" وفي "ق" "الحركات الثلاث " و "الثلاث " في الأصل "الثلاثة " خطأ .
(١٠) في "ح" "منهما ".

أو مؤنثاً ككةَ ،ويثربَ ،وحُزْوَىٰ ، وإن لم يكن فيه مع العلمية سببٌ ظاهرٌ، فانه يُذَكَّرُ على تأويلِ المكانِ والبلدِ فيصرف ،إلاّ أن يكون اعجمياً زائداً علىٰ ثلاثة أحرفٍ كبغداذ ،ويؤنث على تأويل البقعة والبلدة فلا يصرف ،وتَصَرُّفُ العرب فيها على نحوتَصَرُّفِها في أسماء الأحياء والقبائل ،فربما لزم في بعضها التذكير كفَلْج ،وبَدْر ،ونجد ، وثبير (١) ،وربَّما كان الأمر بالعكس كعُمان ،والزاب ،وربما كثرا جميعا كقباء ، وحراء ،وأَضاخ ، وبغداذ ،وربما كان التذكير أكثر الوجهين كواسط ،ودابق ،ومِنَىٰ ، وهجر ،وحنين ،وربما كان الأمر بالعكس ، قال أبو القاسم وهو أكثر أسماء البلدان ،ثم أنشد بيت الفرزدق (٢) شاهدا على منع واسط ،وهجر من الصرف [وهو] (٣)

منهن أيامُ صِدْقٍ قد عُرِفتُ بها أيامُ واسطَ والايامُ من هجرا

واعترضه ابن السِّيْد من وجهين أحدهما : نسبته للأخطل ،وإنما هو للفرزدق ،وكذا وقع في سيبويه.

والآخر انشاده إياه " عَرَفْتُ " بضم التاء ،وإنما هو بفتحها ، لأنه يخاطب غيره (٤) ،وهذا النقد الثاني كما ترىٰ ، وإنما كان ينبغي / أن يقول : كذا ثبت في النُّسَخِ ،وهو وهم ،ويقال : رجل صِدْقٍ وحمار صِدْقٍ ،يراد به الشده ،ومنه اشتق الصدق في المنطق ؛ لأن صاحبه قوى النَّفْسِ ،والايام الثانية والثالثة بدل من أيام صدق ، والمعنى فيها أنها أيامٌ صالحه. ٢٦٩

---

(١) ساقطة من " ق ".
(٢) البيت في الجمل : ٢٢٦ ،والكتاب ٢٤٣/٣ ،والحلل : ٣٠٥.
(٣) زيادة من " ح ".
(٤) انظر الحلل : ٣٠٥.

مسألةٌ : قال ابن عصفور : ان " عُمَان " مما استعمل مذكرا ، والغالب عليه التأنيث (١) ، وهو خلاف قول سيبويه (٢) ، فان قيل : إنه (٣) جَوَّزَ المبردُ فيه التذكير ، وهو امام في اللغة.(٤)

فالجواب : أنه ليس في كلامه نصٌّ أنه من العرب ، وكثيرا ما يَعْتَمِدُ على القياس ، وقد رَدَّ في مواضعَ على السماع ، ولا تثبت اللغة هكذا.(٥)

ثم قال : (وتقول في أسماء السور : هذه هود ، ويونس)(٦) الفصل.

الأصل في هذا الفصل أنك إذا سميت السورةَ بجملة كاقتربتِ الساعة وجبت الحكاية ،(٧) وكذلك إذا جعلت الجملة اسما لذلك المعنى ، كأنك قلت : قرأت سورة " اقتربت [الساعة](٨) " ، أي سورة هذا اللفظ ، فإن سميتها بالفعل وحده ، لم يكن [فيه](٩) الا الاعراب ، وقطع همزة الوصل وإبدال التاء هنا [هاء](١٠)(١١) في الوقف ، فإن جعلته اسما لذلك المعنى ، فالوجه الاعراب كما تقدم في تسميته السورة به ، فتقول: قرأت سورة إقتربت يا فتى ، أي سورة هذا اللفظ ، وسواء لفظت بسورة ، أو نويتها ، وتجوز الحكاية فتقول : قرأت سورة اقتربت يا فتى ، من غير قطع ألف الوصل ؛(١٢) لأنك جعلته اسماً للفعل على حد قولهم : " قام " فعل ماض ، لأن الاسم هنا

---

(١) شرح الجمل : ٢/٢٣٨.

(٢) قال سيبويه : " ومنها ما لا يكون الا على التأنيث نحو عمان " الكتاب : ٣/٢٤٤ .

(٣) في " ح " " قد ".

(٤) انظر المقتضب : ٣/٣٥٨.

(٥) انظر هذا الجواب في شرح ابن الضائع : ٢٣٩/ب.

(٦) الجمل : ٢٢٧.

(٧) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦١.

(٨) تكملة من " ق ".

(٩) تكملة من " ح " وفي " ق " " لم يكن بد من الاعراب ".

(١٠) ساقطة من " ح ".

(١١) تكملة من " ح " و " ق " وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦١.

(١٢) الكتاب : ٣/٢٥٦.

هو المسمى بعينه ،وقد قال ابن خروف :ان جعلت الحروف والأفعال أسماء لمعانيها جاز الإعرابُ والحكاية.(١)

فصل : فان سميت السورة باسم غير منصرف أو بما فيه ألف ولام كان على حكمه قبل التسمية به من الصرف و تركه كيوسف ،ويونس ، والأنفال ، والأعراف ،وكذلك إذا نويت مضافاً محذوفاً ولم تجعله علماً للسورة كقولك: قرأت الانفال ،ويوسف ،(٢- أي سورة الانفال وسورة يوسف -٢) ،والدليل على نية الإضافة قولهم : هذه الرحمن ،[و](٣) لا بد أن يكون المعنى : هذه سورة الرحمن ،لأن هذا اللفظ لا يسمى به غير الله تبارك وتعالى شرطاً.(٤)

فصل : فان كان الاسم المسمى به السورة مذكراً فكمؤنث سُمّي بذلك اللفظ ،فان كان ثلاثيا ساكن الوسط ،وكان عربياً لم ينصرف في قول سيبويه (٥) ،وكان فيه الوجهان في قول عيسى كهود (٦) ،وقد قيل انه أعجمي ،وهو ظاهر كلام سيبويه ؛لأن العرب عند قوم من ولد إسماعيل عليه السلام ،ومن قبله ليس بعرب ،وهود قبل إسماعيل ،فإن كان الساكن الوسط أعجميا كنوح ولوط لم ينصرف وجهاً واحداً بمنزلة جُور ،وحمص، وماه ،وقد تقدم ذلك ،فان كان المسمى به السورة غير ذلك كله (٧) لم يكن فيه غير المنع .

---

(١) انظر قول ابن خروف في شرح ابن الضائع ٢٤٠/أ.

(٢-٢) ساقطة من "ح".

(٣) زيادة من "ح".

(٤) احترز بقوله "شرطا" من تسميتهم مسيلمة الكذاب "رحمن اليمامه" وانظر الكتاب ٢٥٧/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٦١.

(٥) الكتاب : ٢٤٢/٣.

(٦) الكتاب ٢٤٢/٣ ،والمقتضب ٣٥٣/٣.

(٧) ساقطة من "ق".

فصل : فإن سَمّيْتَ السورةَ بحروفِ التّهجّي الموضوعةِ في أَوّلها ، فإن كانَ له نظيرٌ في الأسماءِ العربيةِ المفردةِ نحو: صاد ، وقاف فلك فيه ثلاثةُ أَوْجُه .

أحدها : الإعرابُ ، وهو أحسنُها ، فإن نويتَ به لغةَ من أَنّثَ الحروف كان لك فيه الوجهان اللذانِ في هندٍ ، ودعدٍ من الصرفِ وتركِه (١) في مذهب سيبويه وعيسى ، والتزامُ المنعِ في مذهبِ الزجّاجِ (٢) ، وإن نويتَ به لغةَ من ذكّرَ الحروفَ لم يكن فيه إلاّ المنعُ في مذهبِ سيبويهِ والزجّاجِ ، وجواز الوجهين في مذهب عيسى .

والوجه الثاني : البناءُ لقلةِ تمكّنِه ، وقلّةُ التّمكنِ قد توجبُ البناءَ ، فيكونُ مفتوحَ الآخرِ كأينَ ، وكيفَ .

والوجه الثالثُ : الحكايةُ وتركُها على السّكونِ (٣) ، وفي هذا الوجه نظرٌ من جهةِ انتقالِه عن مسماه بالكليّةِ ، وإنّما تجوزُ الحكايةُ فيه إذا كانَ باقياً على مسماه ، وهو حرفُ الهجاء .

فصل : فان كان له نظيرٌ في الأسماءِ الأعجميةِ كحاميم ، وطاسين ، وياسين ، كان فيه أيضاً الأوجه الثلاثةُ المذكورةُ ، أحسنُها الاعراب ، اعرابَ ما لا ينصرف ، اعتباراً بنظيرها من الأعجميةِ ، وهو: هابيل وقابيل . (٤)

والوجه الثاني : البناء على الفتحِ لِقِلّةِ تمكنها .

والثالثُ : الحكايةُ وتركُها على السكون على نية التسمية / بالمركب ٢٧٠
من حرفين بمنزلة (٥) "إنما" و "ليتما" . (٦)

---

(١) في "ق" "وعدمه" .
(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٢ .
(٣) انظر المصدر السابق .
(٤) انظر المصدر نفسه .
(٥) في "ق" "نحو" .
(٦) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٢-٦٣ .

فصل : فإن كان له نظيرٌ في المركباتِ نحو طاسين ميم ،ففيه أيضاً الأوجهُ الثلاثةُ المذكورةُ ، أحسنُها الاعرابُ ،وإجراؤ ها مَجْرَى المركَّبِ كحضرموتَ وبعلبكَ ، فإن جعلتَها بمنزلةِ اسم لا ينصرف فتحتَ آخرَ [الاسم] (١) الأوَّلِ [كما نفتح آخر الأولِ] (٢) من المركبين وتأثر آخرُ الثاني بالعواملِ ،وإن جعلتَها بمنزلةِ المضافِ والمضافِ إليه تأثّرَ آخرُ الأولِ بالعواملِ ،وكان الثاني مضافاً إليه ،ولا بدَّ من لحظِ العَلَمِيَّةِ فيه ، وإن كان بعض الأسم ،فراراً من أن يكونَ بصورةِ المعرفةِ المضافةِ (٣) إلى النكرةِ ،ولم يأتِ ذلك ،قال ابن الضّائع : إلاّ في باب النداءِ نحو يا غلامَ امرأةٍ إذا قصدتَ واحداً بعينِه (٤) ، وهو غلطٌ منه ،لأنَّ سيبويه قد نصَّ على خلافِ ذلك.

والدليل على صحة لحظِ التَّعريفِ (٥) في المضاف إليه اتفاقُ النحويين على أنك لو سميتَ رجلاً بغلامِ امرأةٍ لمنعت امرأة [من] (٦) الصرف ،وان كان بعضَ الاسمِ ،فلا بد إذ ذاك من لحظِ التَّعريفِ ، فإن نَوَيْتَ لغةَ من أنَّثَ الحرفَ كان فيه الوجهانِ اللذانِ في هندٍ ،ودعدٍ (٧) على حَسَبِ (٨) الخلافِ المذكورِ ،وإن نَوَيْتَ لغةَ من ذَكَّرَ الحرفَ لم يكن فيه إلا المنع في قول سيبويه ،وقد تَقَدَّمَ مذهبُ (٩) عيسى .

---

(١) زيادة من " ق ".
(٢) تكملة من " ح ".
(٣) في " ق " " المضاف ".
(٤) شرح الجمل لابن الضائع ١٤٢/أ.
(٥) في " ق " " المعرفة " .
(٦) زيادة من " ح " .
(٧) ساقطة من " ق ".
(٨) في " ق " " وهو على حسب ".
(٩) في " ق " " قول ".

والوجه الثاني : البناءُ على الفتحِ لما تقدم من قِلَّةِ التَّمكن .

والثالث : الحكايةُ وتركُ ذلك على السكونِ سواء جعلته اسماً للسورةِ أوللكلمةِ .

فصل : فإن لم يكن له نظيرٌ في الأسماءِ العربيةِ المفردةِ ،ولا في الأعجميةِ المُعَرَّبَةِ ،ولا في المركباتِ نحو ، المَص ، و الم ،و كهيعص ، لم يكن فيه إلا الحكايةُ ،لأنَّها الأصل ،وما عداها فتشبيه .

وأما طه فإن جعَلْتَه اسماً للسورة ،أو للكلمةِ كان محكياً على نيةِ التركيب ،كإنما ،و" ليتما " في التسمية بهما ،وغير منصرفٍ على نية جعلِه اسماً واحداً[1] ، وعلى هذا ينوّن إن جعلتَه اسماً لِلَّفْظِ ،فتقول: قرأتُ طهاً يا فتى تشبيهاً بفاعل ،ويجوزأن يشبه بفعلى ،فلا ينون ، والله أعلم.

قال أبو القاسم : (وهذه يونسُ).[2]

قال ابنُ السّيدِ : لا وجه لِذكْرِ يونسَ في هذا الموضع ،لأنه لا ينصرف على كل حالٍ ،لأنَّه إن كان علماً للسورةِ ففيه التَّعْريفُ والتأنيثُ والعجمةُ ،وإن كان على حذفِ المضافِ ففيه التعريفُ والعجمةُ[3] ، وهذا لا يلزمُ ،لأنَّه يمكنُ أن يكونَ أبو القاسمِ إنَّما ذكره ليُبَيِّنَ اختلاف هود،في الوجهين ،ولا يُتَصَوَّرُ ذلك الاختلافُ في يونسَ ،ولم يتعرض لبيانه ،لظهورِ الأمرِ فيه[4] ، والله أعلم.

---

(١) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٣.
(٢) الجمل : ٢٢٧.
(٣) اصلاح الخلل : ٢٩٠.
(٤) بهذا ردّ ابن الضائع. شرح الجمل : ٢٤١/١

باب ما جاء من المعدول على فَعَالِ

المعدول من فَعَالِ على أربعةِ أقسام[(١)]:

أحدها : أن يكونَ معدولاً من " افْعِل " في الأمر كنـزالِ ، وقراءِ ،أي انزل واقراء .

والثاني : أنْ يكونَ معدولاً من الصِّفَةِ في النداءِ نحو : لكاعِ ، وخباثِ ، وكلاهما مُطّرد .

والثالث : فعالِ في غير النداء نحو : جعارِ للضبُع ،وحلاقِ للمنيه .

والرابع : فَعَالِ في المصدر نحو : يَسَارِ بمعنى الميسره ،وهذان القسمانِ يحفظانِ ولا يقاس عليهما .

فصل : واخْتُلِفَ في وجهِ بناءِ ما يراد به الأمر من ذلك[(٢)] كنزالِ ، فقيل : بُنِيَ لتضمنه معنى الحرف إذ معنى نزالِ : لِتَنزل[(٣)].

وقيل : بُنِيَ لوقوعِه موقعَ المبني ،لأنه معدولٌ من أصل بناءِ الأمر ،وهو : افْعَلْ[(٤)].

وقيل : بُنِيَ لتجردِ مدلولِهِ من المعاني الموجبةِ للإعرابِ ،وهي الفاعلية ،والمفعولية ،والإضافةُ ،لأنّ الإعرابَ إنما يكونُ في اللفظ أَمَارةً على إعتقاب تلك المعاني على مدلوله ،والثلاثةُ الباقيةُ محمولةٌ في البناءِ على باب نزالِ[(٥)] ،لشبهها بها في الوزنِ والعدلِ والتعريفِ والتأنيثِ .

---

(١) ذكر ابن عصفور وابن الضائع انها خمسة أقسام ،فزادا " فعال المعدولة في الأسماء الأعلام نحو: خدام ،وقطام . انظر شرح ابن عصفور : ٢/ ٢٤٥ ،وشرح ابن الضائع : ٢١٠/ب.

(٢) " من ذلك " ساقطة من " ح " و " ق " وهي من هامش الأصل ، وما أثبت اجتهاد في قراءتها .

(٣) انظر شرح ابن عصفور : ٢٤٣/٢ .

(٤) في " ق " " أفعل " بهمز أوله وكسر العين . خطأ .

(٥) " على باب نزال " في " ح " " على تلك ".

وكان بناؤها على حركةٍ ،فراراً من آلتقاء الساكنين ،وكانت كسرةً على الأصل في آلتقائهما .

وقيل : لأنها مؤنثاتٌ (١) ،والكسرُ مِمّا يؤنثُ به (٢) ،ولولا ذلك لَبُنِيَت على آلفتحِ ،لأنّ قبلَ آخِرها ألفاً .

فصلٌ : فإن سميتَ مؤنثاً [بشيءٍ] (٣) من هذه الأقسام ، فإن آلحجازيين / يتركونه مبنياً علىٰ آلكسرِ ،لأنه مؤنثٌ منقولٌ إلىٰ ٢٧١
مؤنثٍ ،فبقي علىٰ حاله (٤) .

وأمّا بنو تميمٍ فالفصحاءُ منهم يعربونه إعرابَ ما لا ينصرف ،وهو آلقياس ،لزواله عن موضع البناء بالتسمية (٥) ، إلا ما آخره راءٌ ،فإنّهم يوافقون أهل آلحجازِ ،لحرصهم على الإمالة ،ولا يَتَوَصَّلُونَ إلىٰ ذلك إلا بموافقة أهل الحجاز ،وغير الفصحاءِ منهم يجرونَه على القياسِ مطلقاً في إعرابه إعرابَ ما لا ينصرف (٦) .

فصلٌ : فإن سميتَ به مذكراً فالقياسُ أيضاً أن يُجْرِيَ مُجْرَىٰ آسمٍ لا ينصرفُ ،بمنزلةِ زينبَ آسم رجلٍ ،ومن العربِ من يصرفه ،وهي لغةٌ ضعيفةٌ خارجةٌ عن القياسِ ،كأنّه عنده مرتجلٌ للمذكرِ ،ولذلك قال فيه سيبويه : كأنه سَمّىٰ رجلا بصباح (٧) .

---

(١) انظر المسألة في الكتاب : ٣/ ٢٧٤ ، ٢٧٥ والحلل : ٣٠٨ .
(٢) في "ق" والكسرة مما يؤنث بها " ،وهذا قول سيبويه : ٣/ ٢٧٢ .
(٣) تكملة من "ح " و "ق " .
(٤) الكتاب : ٣/ ٢٧٨ .
(٥) الكتاب : ٣/ ٢٧٧ .
(٦) الكتاب : ٣/ ٢٧٨ ،وانظر تعليل موافقتهم فيما آخره راء في هامش الكتاب عن شرح السيرافي .
(٧) ساقطة من "ح " وانظر الكتاب : ٣/ ٢٧٩- ٢٨٠ .

مسألةٌ : إذا جاء فَعَالِ لا تدري ما أَصلُه من العدلِ والتأنيثِ ، فقياسُه الصرفُ ، لأنّ أكثرَ هذا البناءِ غيرُ معدولٍ كذا قال سيبويه.(١)

ثم أنشد أبو القاسم بيتَ زهيرٍ :

(وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ [إِذا (٢-) دُعِيتَ نَزَالِ ...](٣) البيت

قال ابنُ السِّيدِ : إنّه يُقْبح أن يكونَ "أنت" من قوله :

"ولنعم حشو الدرع"(-٢) أنت مبتدأ خبره ما قبله ، قال : لأنّ لامَ الابتداءِ لا تدخلُ على خبرِ المبتدأِ ، لكنّ يُسَهِّلُ ذلك كَوْنُ الخبرِ جملةً كقولهم : زيد لهو قائمٌ(٣) ، قال ابن الضائعِ : هذه اللامُ هي التي يُتَلَقَّى بها القسمُ ، وليست لامُ الابتداءِ ، فلا قبح في دُخُولِها هنا أصلاً ، وإنما هذا كقولك : والله لَنِعْمَ الرجلُ زيدٌ .

ثم تشبيهه بقولهم : زيدٌ لهو القائم خطأ ، لأنها في هذا الخبرِ داخلةٌ على مبتدأ ، وليست في "لَنِعم الرجلُ" .

كذلك قال .

ثم [قال](٤) ، ليتَ شِعْرِي إذا قَبُح أن يكونَ "أنت" مبتدأ ، فما وَجْهُه ؟ (٥) لكن يمكن أن يريد أنه قبيحٌ ، ولا مندوحةَ عنه ، هذا آخر كلامه .

قال قائلٌ : هذا عجبٌ من ابن الضائعِ ، وابنِ السِّيدِ قد جَعَلَه خَبَرَ مبتدأ مضمرٍ ، وبعد هذا قال : ويَقْبُحُ ، والعامل في "إذا" المعنى الذي تضمنه "حشو الدرع" ، كأنه قال : لَنِعْمَ الشجاعُ أنت في هذا الوقت .

---

(١) الكتاب : ٢٨٠/٣ .
(٢-٢) ساقطة من "ح" وبيت زهير في شرح ديوانه ٨٩ ، والكتاب : ٢٧١/٣ ، والجمل : ٢٣٨ ، والبيت بتمامه :
لنعم حشو الدرع انت اذا دعيت نزال ولوج في الذعر
(٣) تكملة من "ق" .
(٤) الحلل في شرح أبيات الجمل : ٣٠٦ .
(٥) تكملة من "ق" . (٦) شرح الجمل : ٢١٠ .

ثم أنشد بيت آلنَّابِغة :(١)

(إنا آقْتَسَمْنا خِطَّتَيْنا بَيْنَنا (٢- فحملتُ بَرّةَ وآحْتَمَلْتَ فجارِ) -٢)

شاهداً على "فجارِ" معدولٌ من المصدرِ ،كأنّه قال : فَحَمَلْتُ البرورَ واحتملتَ الفجورَ ،إلاّ أنّ "فجارِ" ينبغي أن يكونَ معدولاً من فَجْرةٍ ، بدليل مجيئه في مُقابلةِ بَرَّةَ ،وإنّما قال في الأولِ : حَمَلْتُ ،وفي الثانية إحتملتَ ؛لأنّ المزيدَ فيه التاءُ مخصوصٌ بالكثيرِ ،والمجردِ صالحٌ له وللقليلِ ، ولما كان النَّابِغَةُ يهجو زُرْعَةَ بالكثرة غَدْرِه آستعمل المزيدَ ؛ليكون أبلغَ في آلهجو قال آبن آلسّيدُ : وإنما يكون هذا فيما يستعملُ على وجهين مجرداً ومزيداً ،وأما ما لا يُسْتَعمل الا مزيداً ،فإنه صالحٌ للقليلِ والكثيرِ ، كقولك : آستويتُ على الشيءِ ،وآجتويتُ آلبلدَ إذا كرهتُه .

قال : وأما قوله تعالىٰ : ﴿ لَها ما كَسَبَت وعليها ما آكْتَسَبَت ﴾(٣) فإنَّه لَما كانَ آلإنسانُ يُجازَىٰ على قليلِ الخيرِ وكثيرِه ، آستعمل فيه آللفظَ الذي يصلح للقليل والكثيرِ ،ولمّا كان الانسانُ لا يؤاخذ بالصغائر بفضلِ آلله ورحمته آستعمل آللفظَ الذي لا يكون إلاّ للكثيرِ(٤) ،والله أعلم.

قال : وقولُ من قال : إن "فَعَلَ" يُسْتَعملُ في الخيرِ ، و"آفْتَعَلَ" يُسْتَعمل في الشرِ ، ساقطٌ ،بدليل قوله تعالى ﴿ ترىٰ الظَّالِمِيْنَ مُشْفِقِيْنَ مِمَّا كسبوا ﴾(٥) وهو واقعٌ بهم ،وقال تعالىٰ ﴿ ومن يَقْتَرِفْ حسنةً ﴾(٦)

---

(١) بيت النابغة في ديوانه صنعة ابن السكيت تحقيق د. شكرى فيصل : ٩٨ ،والكتاب : ٣/ ٢٧٤ ،والجمل : ٢٢٩ ،والصحاح "فجر" والحلل : ٣٠٧.

(٢-٢) ساقطة من "ح" ،ومكانها "البيت" وهي تناسب نص هذه النسخة ،وهي أيضا ثابتة في كل من الأصل و"ق" واثباتها غير صحيح بعد ايراد البيت كاملا.

(٣) البقرة : ٢٨٦.

(٤) في "ق" الا في الكثير.

(٥) الشورى : ٢٢. (٦) الشورى : ٢٣.

وقال سبحانه : ﴿ الرحمنُ على العرشِ آستوى ﴾.(١)

ثم أنشد أبو القاسم :(٢)

(فقلت : آمْكُثِي حَتَّى يِسَارِ) البيت .

وصف أن زَوْجَهُ(٣) أو امرأةً من محارمه سألته أن يَحُجَّ بها ، فقال لها : امكثي حتى نوسر ، فقالت : أعاماً وقابله ؟ أي أمكثُ عاماً وقابله ، أي وعاما مقابلاً بعده ؛ كأنّها آستبعدت يسره إلاّ بعدَ عامين

وقوله " معا "(٤) .

للناسِ فيها سبعة أقوالٍ على الجملة .

أحدها : أنها من قبيل آلظروف مطلقاً مضافةً كانت أو غيرَمضافةٍ .

والثاني : أنها من قبيل آلأحوالِ مطلقاً ، مقدرة بآسم آلفاعلِ ، وذلك بعد صحة آلتركيب آلمستقبل ، فإذا قلت : خرجنا معاً ، كان التقديرُ خرجنا مصاحبين ، وإذا قلت : خرجتُ معك ، كان معناه أيضاً : خرجت مصاحبك ، ولولا هذا التقديرُ لم يجُزْ أن يكون حالاً في حالِ آلاضافةِ ، لأنّ الحالَ لا تكون إلاّ نكرةً.(٥)

---

(١) طه : ٥ ، وانظر قول ابن السيد في الحلل : ٣٠٨-٣١٠ ، مع تصرف ظاهر في عبارة ابن السيد .

(٢) هذا جزء من بيت لحميد بن ثور في ديوانه : ١١٧ والبيت بتمامه :
قلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت : اعاما وقابله
وهو في الكتاب ٣/ ٢٧٤ ، والجمل : ٢٢٩ ، والحلل : ٣١٠ .

(٣) في الأصل و " ح " " زوجة " بتاء معقودة .

(٤) في " ح " " وقوله " معا " نصب على الحال ، وقد قيل فيه انه ظرف وهو بعيد " وبقية الباب الى نهايته ساقطة من هذه النسخة .
وانظر تلك المسائل في الجني الداني : ٣١١ وما بعدها ، والمغني : ٤٣٩ ، ومنهج السالك : ٢٣٣ .

(٥) هذان الوجهان ، الأول والثاني مذهب السيرافي ، انظر الكتاب : ٣/ ٢٨٧ ، هامش " ٢ " وهو من كلام السيرافي .

والثالث : أنها ظرفٌ في حال الاضافة ، وحالٌ في حالِ الافرادِ .

والرابع : أنّها / من قبيلِ الحروف في حالِ الإسكان ، وزعم ٢٧٢

النحاسُ أنّ النحويين مجمعونَ على ذلك (١) ، وهذا كما نرى ، فإن مقتضى

كلام سيبويهِ لزوم الاسمية في كلّ حالٍ (٢) ، وحكى الكسائيّ أنّ إسكان

العينِ لغةُ رَبيعةَ (٣) ، وخصّه سيبويهِ بالشعرِ على التشبيه بهل .

والخامس : إطلاقُ القولِ بالحرفيةِ ، رأيته لبعض الحذاق ،

ويُتَعَجّبُ له كيف قاله .

والسادس : وهي مسألة تصريفية أن الاسمَ ثنائيُّ اللفظِ في

حالي الإضافة والإفراد كيد ، ودم (٤) .

والسابع : أنه كذلك في حال الإضافةِ . ومن باب عصى ورحى

في حال الافراد .

فصلٌ : أما إطلاقُ القول بالظرفية (٥) فيضعف بقلة استعمال

قولك : الزيدانِ معاً في حال السّعة .

وأما إطلاق القولِ بالحاليةِ ، فيبطلُ بدخولِ "مِنْ" عليه ، حكى

سيبويه : ذَهبَ مِنْ مَعِه (٦) ، و"مِنْ" تدخل على الظروف دون الأحوال ،

---

(١) انظر قول النحاس في الجني الداني : ٣١١ ، والمغني : ٣٤٠ .

(٢) الكتاب : ٢٨٦/٣ - ٢٨٧ ، والمحتسب : ٦١/٢ .

(٣) حكى الكسائي أنها لغة ربيعة وغنم . انظر المحكم : ٥٥/١ ، والجنى الداني : ٣١١ .

(٤) قال في الجني الداني : ٣١٢ : " واختلف في حركة "مع" اذ نونت ، فذهب الخليل وسيبويه الى أنها فتحة اعراب ، والكلمة ثنائية حالة الافراد كما كانت حالة الاضافة ، وذهب يونس والأخفش الى أن الفتحة فيها كفتحة تاء "فتى" لأنها حين أفردت ردت اليها لامها المحذوفة ، فصارت اسما مقصورا ، قال ابن مالك : وهو الصحيح لقولهم : الزيدان معا ، والزيدون معا فيرفعون "معا" في موضع كما ترفع الاسماء المقصورة نحو : فتى ، وهم عدا ، ولو كان باقيا على النقص لقيل الزيدان مع ، كما يقال : هم يد واحدة على من سواهم .

(٥) ساقطة من "ق" .

(٦) الكتاب : ٢٨٧/٣ ، ٢٤٠/١ ، ومعه بكسر العين .

وقُرِىءَ في الشَّاذِ : * هذا ذكرٌ مِنْ مَعِي وذكرٌ من قَبْلِي * (١) بتنوين " ذكر " وكسر ميم " مِنْ " في الموضعين ،وما جاء في الشعر من نحو : الزيدان معاً ،للاجماع على بطلانِ نظيره من نحو : زيدٌ قائما (٢) ،

وأما التفصيلُ فهو الوجه المستقيم ،لما تقدم من دخولِ "مِنْ "عليه في حالِ ٱلإضافة ،وتمكن ٱلحاليةِ في ٱلإفراد مع بُعْدِ ٱلظرفيةِ فيه ،وأَمَّا من يقول بالحرفيةِ مطلقاً ،أو في حال ٱلإسكانِ ،فلا سبيل إليه ؛ لوجود بعضِ أحكام ٱلأَسماء فيه ،من دخول "مِنْ " ،ولِحَاقِ ٱلتنوين ،وٱستقلالِ ٱلكلام به مع ٱلاسمِ على ما جاء في الشعر من نحو : ٱلزيدانِ معاً ،والمعنىٰ واحدٌ في حالتي ٱلحركةِ وٱلسكون ،وأَمّا كونُه ثنائيُ ٱللفظِ كيدٍ ودمٍ في حَالَتَيِّ ٱلإضافة والافراد، وهي المسألةُ التصريفيةُ ،وهو قول سيبويه والخليل (٣) ،

وأما كونه من باب عصىً ،ورحىً في حال ٱلإفرادِ ،فهو مذهب يونس وٱلأخفش ،وٱحْتَجَّ له بعض المتأخرين (٤) بما جاء من (٥) نحو ٱلزيدان معاً [قال] (٦) فوقوعه في موضع رفع كوقوعِ ٱلأسماء ٱلمقصورةِ دليلٌ على صحةِ كونه من باب عصىً ورحىً ،وغَفَلَ عن ٱنتصابه على ٱلظرفية.

واما لامه فينبغي أن تكون واواً حملاً على ٱلأكثر ،وهو باب أخٍ ، وأبٍ ، وينبغي أن تكون عينه ساكنةً في ٱلأصل (٧) على ما وَصّىٰ به سيبويه ،

---

(١) الأنبياء : ٢٤ ، وهي قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف. المحتسب : ٢/١٦١.

(٢) انظر ما نقل عن الجنى الداني في الهامش :

(٣) انظر الجني الداني : ٣١٢.

(٤) هو ابن مالك انظر ما سبق نقله قبل قليل من الجني الداني.

(٥) ساقطة من " ق ".

(٦) تكملة من " ق ".

(٧) في الأصل " الوصل " خطأ.

ولا يُقْدَمُ على تحريكهما الا بدليلٍ ،ولا دليلَ على كونها محركةً في الأصل ،وأما هذه الحركةُ ،فإنها إعراب ،وليس في تحريكها على مذهبِ من جعله مقصوراً دليلٌ على أنها حركةُ أصلٍ ، اذا سُلِّمَ ذلك فإنه يمكن أن يقال فيه ما يقال في : بديان ،ودميان ،ولا خلاف أن "بداً" ساكنُ العينِ في الأصل ،وكذلك " دمٌ " على مذهب سيبويه ،والله أعلم.

باب الاستثناء

الاستثناء إخراجُ بعضٍ من كلٍ بإلّا وما في معناها ، والذي في معناها " غير " و " سوى " مثلّثاً ، إلّا أنّه يُمَدُّ مع فتح السين ، وحاشى ، وخلا ، وعدى ، وليس ، ولا يكون ، وزاد أبو علي "لا سيما"(١) واعتُرِضَ بمخالفة معناها لمعنى " إلا "(٢) ، ولا يكونُ من هذا البابِ إلّا ما وافقَ معناه معنى " إلاّ " ، وذلك أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيداً فإنّ زيداً غير قائمٍ ، وإذا قلتَ : قام القوم لا سِيَّما زيدٍ ، فان زيداً قائم.

وقد أُجيب من ذلك : بأنك إذا قلتَ : فعلَ القومُ كذا لا سِيَّما زيدٍ ، فإنّ معناه فعلَ القومُ كذا فِعْلاً معهوداً إلا زيداً فإنه خالفَ المعهودَ بأن زادَ على فعلهم ، فبهذه المخالفةِ حصلتِ الموافقةُ لإلّا ، فلذلك أدخلَها أبو عليّ في بابِ الاستثناء(٣) ، والله أعلم.

فصل(٤) : إطلاق القول بالقدر المخرج هو الصحيح خلافاً لمن اشترَط نقصانَه من الباقي ، ولمن اشترَطَ عدمَ زيادته عليه(٥) ، وكل واحدٍ من الفريقين يمنع : عندي عشرة [إلاّ سته ، لانتفاء النقصان ، وحصول الزيادة ، فان قلت : عندي عشرة](٦) إلاّ خمسة امتنع على الأول لعدم النقصان ، وجاز على الثاني ؛ لعدمِ الزيادة ، فان قلت : يلزم على ذلك الإطلاق(٧)

---

(١) الايضاح : ٢٠٩.

(٢) بهذا الاعتراض اعترض ابن عصفور . شرح الجمل ٢/٢٦٢.

(٣) بهذه الاجابة اعتذر ابن عصفور من الاعتراض السابق ، انظر شرح الجمل : ٢/٢٦٢ ، ومثله في الملخص : ٣٩٩.

(٤) هذا الفصل ساقط من " ح ".

(٥) انظر المسألة في شرح ابن عصفور : ٢/٢٤٩ ، ومابعدها ، وهمع الهوامع : ٣/٢٦٨ ومابعدها.

(٦) تكملة من " ق " ، وهي ملحقة بهامشها.

(٧) بعض الإطلاق الوارد في المقرب [illegible]

وقوع اللفظِ العامّ على الأقلِ مثل أن يكون الإخوةُ مثلاً عشرة ،فتقول : قام الإخوةُ إلاَّ سبعةً منهم ،فتكون قد أوقعتَ اللفظَ الذى يَعُمُّ العشرةَ على ثلاثةٍ ،وهو مجازٌ بعيد. (١)

فالجواب : أنه يجوز في الاستثناء ما لا يجوز دونه ،فيجوز أن تقول : عندي عشرةٌ إلا ثلاثةً ، ولا يجوزُ في غير الاستثناء: عندي عشرة (٢) وأنت تعني سبعة ،فإنْ مَنَعَ مانعٌ الاستثناءَ من الاعداد ؛ لسبب أنها نصوص / فيما تحتها. (٣) ٢٧٣

فالجواب : أنها نصوصٌ ما لم يقترن بها ما يزيل نَصِّيَّتَها (٤) كما إذا أريدَ بها معنى المبالغةِ في التكثير ، وأيضاً فإنَّ القائل : أنت طالقٌ ثلاثاً إلاَّ واحدةً عبارةٌ عن ثنتين ،ولا يُعتَبَرُ الكلامُ إلاّ بآخرِه والفراغِ من جميعِ قيودِه ،والمتكلِّمُ مخيرٌ بينَ أنْ يقولَ: له عندي عشرةٌ إلاّ ثلاثة ، وأن يقولَ : عندي سبعةٌ ،فهما لفظان مترادفان ،على أن القاضي ابابكر (٥) رضي الله عنه أبطل القول بالإخراج ،بما يلزم عليه من الإحالة ؛بيانها أنك إذا قلتَ : قامَ القومُ وفيهم زيدٌ فقد وجب له نسبة القيام ،فإذا أخرجته بإلاّ فقد نفيته عنه ،فيصير مثبتاً منفياً باعتبارٍ واحدٍ ،فظهرت الإحالة.

والجواب أن الاخراج ليس على الوجه الذى الزمه القاضي ؛ وإنما هو باخراج ما توهمه المخاطب داخلاً ؛وبيانه أنك لما قلت :

---

(١) انظر هذا المعنى في شرح ابن عصفور : ٢/ ٢٥٠.
(٢) بعدها في الأصل كرر "الا ثلاثة ،ولا يجوز في غير الاستثناء عند عشرة ".
(٣) انظر شرح ابن عصفور : ٢/ ٢٥١.
(٤) في " ق " تنصيصها ،وهذا الجواب ذكره ابن عصفور ،وابن الضائع.
(٥) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن القاسم المعروف بالباقلاني درس على أبي الحسن الاشعرى ،وذكره القاضي عياض في طبقات المالكية . انظر الوافي بالوفيات : ٣/ ١٧٧ والاعلام : ٦/ ١٧٦.

قامَ القومُ ،وهم عند المتكلم ثلاثةٌ : عمروٌ ،وخالدٌ ،وجعفرٌ مثلاً ،وقع في خيال السامع أن زيداً منهم فيما فهمت عنه ، فأخرجت بإلاّ ظنه داخلا في عموم اللفظ ،وهذا صحيح (١) إنْ شاء الله.

فصل : وهذه الأدوات على ستةِ أقسام : " إلاّ " قسم متفق على حرفيته ،و" غير " قسمٌ متفق على اسميته ،و" سوى " قسم مختلف فيه ؛ ذهب أبو العباس إلى اسميته ، وأنك إذا قلت : قام القومُ سوى زيدٍ ، فإنّه بمنزلةِ لو قلتَ : قام القومُ غيرَ زيدٍ ،فانتصابُه انتصابَ غير (٢) ،وذهب سيبويهِ إلى ظرفيته ،وأنك إذا قلتَ : قامَ القومُ سِوى زيدٍ ،فإنه بمنزلةِ لو قلتَ : قام القومُ مكانَ زيدٍ ،وبدلَ زيدٍ ،ودخله معنى الاستثناء (٣) ، وهذا أَوْلَى من جهتين :

أحدهما : أنّه لفظٌ غيرَ متصرِّفٍ ،وعدمُ التّصرفِ في بابِ الظروفِ كثيرٌ والدخولُ في أوسعِ البابين واجب.

والجهة الثانية : انتصابه في موضعٍ لا ينتصبُ فيه إلاّ الظرف، وهو قولهم : مررت بِمَن سوايَ ،فهذا لا وجه لانتصابه ،إلاّ أنْ يكونَ ظرفاً وَقَعَ صلةً لمَن. (٤)

و" حشى " قسم اختُلِفَ في تردُّدِه بين الحرفيةِ والفعليةِ (٥) ، واختصاصه بالحرفية ، (٦- فذهب سيبويهِ إلى اختصاصه بالحرفية -٦) ،وهو

---

(١) انظر قول القاضي والجواب عليه في الايضاح في شرح المفصل ١/٣٥٩.

(٢) المقتضب ٤/٣٩١.

(٣) قال في الكتاب : ٢/٣٥٠ : " وأما أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل ان هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ،وما أتاني أحد مكانك ،الا أن في سواك معنى الاستثناء " هـ فكلمة " بدل " ليست في نص سيبويه ،وانظر ١/٣١-٣٢ وهذه المسألة خلافية ،انظر الانصاف : ٢٩٤ ومابعدها.

(٤) انظر شرح الفية ابن معطي : ٦٠٧ ،والملخص : ٤٠٢.

(٥) في " ق " "بين الحرف والفعل ".

(٦-٦) في " ق " " واختصاصه بالحرفية مذهب سيبويه " وانظر الكتاب ٢/٣٠٩.

الصحيح ،لأنها لم تقع صلةً لما المصدرية في موضع ، ولو كانت فعلاً لجاء فيها (١) ذلك كما جاء في "خلا" ،وعدا"من أخواتها .

(وذهب أبو العباس المبرد إلى ترديدها بينهما (٢) ، واستدلَّ على صحةِ ذلك بأمرين :

أحدهما : أنه حُكِيَ من كلامهم : غفر اللهُ لي ولِمَنْ سَمِعَني حاشىٰ الشيطانَ وأبا الإصبَع (٣) ، فهذه فعل ولا بد؛لنصبها المفعولبه.

والأمر الآخر : قول النابغة (٤) :

* ولا أُحاشي من الأقوامِ من أحد *

فهذا مضارع حاشىٰ . ولا دليل في ذلك كلّه ،أما الأول فنادرٌ ،والنادرُ كالعدمِ ،فلذلك لا يعلق عليه حكم في المشهور .)

وأما الثاني : فإنه من باب بناء الفعلِ من الحرفِ كما قالوا :سألني فلانٌ حاجةً ، فلوليتُ له ،أي (٥) قلت له : لولا كذا ،فبنوا الفعلَ من لفظِ الحرفِ ،فقوله : ولا أحاشى (٦) ،أي (٧) لا أقول له (٨) :حاشىٰ ، ولا آستدلالَ مع تطرقِ الاحتمال .

وخلا قسمٌ (٩) متفَقٌ على ترديدِه بين الفعليةِ والحرفيةِ إذا كان

---

(١) في "ح" فيه .

(٢) المقتضب : ٣٩١/٤ ،وما ذكره عن المبرد من أدلة آستفاده من ابن عصفور ٢٤٩/٢ .

(٣) هذه الحكاية مروية عن المازني عن أبي زيد ،ومحكية عن الشيباني أيضا بعبارة مخالفة لما هنا ،انظرها في الأصول: ٢٨٨/١ ، والمحتسب ٣٤٢/١ ،والجنى الداني : ٥١٣ ،وقد رويت "... حاشى الشيطان وابن الاصبغ" ونص في الجنىٰ على أنها بالصاد المهملة والغين المعجمة ،وهي بالغين المعجمة في "ق".

(٤) البيت في ديوانه : ١٣ تحقيق د . شكرى فيصل ،وصدره:

* ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه *

وانظره في الانصاف ٢٧٨ ،وشرح المفصل ٨٥/٢ ،والجنى الداني ٥١٠ ،والمغني ١٦٤ وشرح أبياته :

(٥) ساقطة من "ق".

(٦) في الأصل "الاحاشى" خطأ.

(٧) ساقطة من "ق" أيضا.

(٨) ساقطة من "ح".

(٩) في "ح" "فعل" خطأ.

مجرداً من حرف " ما " المصدرية ، فمن جعلها حرفاً جرَّ بها مابعدها ومن جعلها فعلاً نصبَ بها مابعدها ،فيقال : قام القوم خلا زيدٍ وخلا زيداً ،فان وقعت صلةً لما المصدرية تعينت الفعلية اتفاقاً ،ووجب نصبُ مابعدها، إلّا ما ذكر عن الجرمي في جرِّ مابعدها (١) ،ولا وجه لما حينئذ إلا أنْ تكون زائدةً ،وهي حكايةٌ شاذةٌ .

وعدا ،وليس ،ولا يكون قسم ، فأما عدا فمتفق على فعليته مطلقاً سواء وقع صلةً (٢) لما المصدرية أولا ، إلا ما حكاه السيرافيُّ عن الاخفش ،وبه أخذ الجرمي كما ذكر في خلا. (٣)

وأما ليس فمن الناس من يقول : أنّها حرف (٤) ،نظرا إلى معناها ، وهي على هذا أصل بناء على مثال " ليت " ،ومذهب سيبويه أنها فعل نظراً إلى أحكامِها (٥) ،وهي على هذا مخففةٌ من لَيِسَ (٦) ؛ دليله أنه حُكِيَ فيها لِسْتَ بكسر اللام كبعت .

---

(١) انظر رصف المباني : ١٨٦ ،والجني الداني : ٤١٤ ،ومذهب الجرمي ذهب اليه الكسائي ،والفارسي والربعي وابن جني ،انظر المغني : ١٧٩ ،وذكر ابن هشام والمالقي في رصف المباني : أنهم إنْ ذهبوا الى زيادة " ما " قياسا فذلك فاسد ؛لأنّ " ما " لا تزاد أولَ الكلام ؛ لأنها ضد الاعتناء الذى قدمت له ،ولأن " ما " لا تزاد قبل حرف الجر وإنما تزاد بعده.
وان قالوا: ان ذلك سماعا ، فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

(٢) ساقطة من "ح ".

(٣) نقل ذلك عنه أبو حيان من الأوسط. انظر منهج السالك: ١٧٥ ونقله عنه أيضا السيرافي ذكر ذلك الرضي في شرحه :١/٢٢٩ قال :" قال السيرافي لم أر أحدا ذكر الجر بعد"إلا" إلا الأخفش "

(٤) ذُكِرَ ذلك عن ابن السراج ،والفارسي ،وابن شقير . انظر الجني الداني : ٤٥٩ . وفي الأصول لابن السراج : ١/ ٧٤مايدل على أن " ليس "عند السراج أنه فعل .

(٥) الكتاب : ٣٤٤/٤.

(٦) انظر اللسان " ليس " ٢١٢/٦.

وأما "لا يكونُ" فمركَّبةٌ من فعلٍ وحرفٍ، وذُكِرت في الأفعال؛ لأنها / فعلٌ دخل عليها حرفُ النفي، ولم يغيِّرها في اللفظِ، ولا في التقدير بخلافِ "عدا" إذا دخلتْ عليها "ما"، فان "ما" معهما مصدِرّية، فهما في تقديرِ اسم. ٢٧٤

وزاد بعضُهم (١) في أدواتِ الاستثناءِ "بَلْهَ"* نحو قولك: قام القومُ بَلْهَ زيداً (٢). وإنما هي عند المحققينَ من قبيل أسماءِ الأفعال، وعلى ذلك أنشد قوله: (٣)

نَذَرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها بَلْهَ الأكفِّ كأنَّها لم تُخْلَقِ

أي: دعِ الأكفَّ [كأنها لم تُخْلَق] (٤). ومن رواه بالخفضِ كانت عنده مصدراً مضافاً إلى معموله، كأنه قال: تَرْكَ الأكفِّ، أي اتركِ الأكفَّ، ومن رواه بالرفع جعل بَلْهَ بمعنى "كَيْفَ" ومعناها قريبٌ من معنى "لا سيما" (٥).

ثم قال: (فأما "إلَّا" فإذا كان ما قبلها من الكلام موجباً، كان مابعدها منصوبا) (٦) الى آخره.

ضابطُ هذا الفصلِ أنْ تقولَ: لا يخلو حرفُ "إلَّا" من (٧) أنْ يكونَ استثناءً في المعنى دون اللفظِ، أو يكونَ استثناءً في اللفظِ والمعنى،

---

(١) ساقطة من "ق".   *"بَلْهَ" كَكَيْفَ. القاموس.
(٢) هذا مذهب الكوفيين. انظر الجنى الداني: ٤٠٤.
(٣) البيت لكعب بن مالك الانصارى رضي الله عنه، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٢، والمغني: ١٨٣، والجنى الداني: ٤٠٤، والخزانة ٣/٢٠.
(٤) زيادة من "ق".
(٥) انظر الجنى الداني: ٤٠٤، وشرح ابن الضائع: ٢١٣.
(٦) الجمل: ٢٣٠.
(٧) ساقطة من "ق".

فإنْ كان آستثناءً في المعنىٰ دون اللفظِ كان ما بعدَها علىٰ حَسَبِ العاملِ الذي قبلَها من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ كقولك : ما قام إلّا زيدٌ ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيدٍ ، وهذا النوع هو الذي يسمىٰ مفرغاً بمعنىٰ أن آلعَامِلَ الذي قبلَ " إلَّا " مفرَّغٌ لمابعدَها (١) ، أي أنَّه يطلبُه طَلَبَ العامِلِ للمعمولِ . وإنْ كانتْ " إلّا " آستثناءً في اللفظِ والمعنىٰ ، فإنّها على وجهين :

أحدهما : أن يكونَ ما قَبْلَها مما يَصِحُ فيه التفريغُ لمابعدها .

والآخر : أن يكونَ مما لا يصحُّ فيه التفريغُ ، فإنْ كانَ مما يصحُّ فيه التفريغُ جَازَ في المسألةِ وجهان (٢) :

أحدهما : أن يكونَ مابعدها تابعاً لما قَبْلَها على البدلِ كقولك : ما قامَ القومُ إلَّا زيدٌ ، وما رأيت آلقومَ إلّا زيداً ، وما مررت بالقومِ إلَّا زيدٍ .

والوجه الثاني : النصب علىٰ آلإستثناء ، والأول أكثرُ وأقيسُ من جهتين : إحداهما حصولُ المشاكلةِ بين مابعدها وما قبلها ؛ لأنَّهم إذا كانوا يحافظونَ على المشاكلةِ مع فسادِ المعنىٰ في نحو : هذا جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، فمحافظتهم عليها مع صحة المعنىٰ أولى .

والمرجح الثاني : أن آلمستثنىٰ مُشَبَّهٌ بغيره ، وآلبدلُ قائمٌ بنفسه غَيْرَ مشبَّهٍ بغيرِه (٣) ، وأن يكون الشيء جارياً علىٰ حكمِ نفسِه أولىٰ من أن يكونَ جارياً علىٰ حكمِ غيره ، ولهذا - والله أعلم - أجمعَ القراءُ علىٰ الرفعِ في قوله تعالى : ﴿ ما فَعَلُوه إلّا قليلٌ منهم ﴾ (٤) إلا آبنَ عامرٍ

---

(١) في " ق " " لما بعد إلّا ".
(٢) في " ق " " جاز فيما بعدها وجهان ".
(٣) بعد هذه الكلمة في " ق " بياض بقدر كلمة واحدة ، وكتب أمامها في الهامش " أي بالمفعول به " ووضع فوقها حرف كأنه " ظاء ".
(٤) النساء : ٦٦.

فَإِنَّهُ ٱنفردَ دُونَهم بالنصبِ (١) ، كما ٱنفردَ برفعِ " كلٌّ " في ٱلحديد. (٢)

وأمّا قولُ أبي القاسمِ: (وجازَ فيه النصبُ إذا تمَّ (٣) الكلامُ دُونَه) .

فَظَاهِرُه جوازُ النَّصبِ في نحو قولك : ما مررتُ إلَّا بزيدٍ ،فتقولَ: [ما] (٤) مررتُ إلَّا زيداً على تقديرِ ما مررتُ بأحدٍ إلَّا زيداً ،ويكون "إلَّا زيداً" استثناء من متروكٍ ،ولا ينبغي أن يمتنِعَ هذا ؛ لأنهم (٥) إنَّما منعوا النصبَ في نحو قولك : ما قامَ إلا زيدٌ ،لأنَّك لو نصبتَ فقلت : ما قامَ إلا زيداً على أنْ يكونَ ٱستثناء من متروكٍ كالمسألةِ الأولى لم يجز،لما يلزمُ عليه من بقاءِ الفعلِ فارغاً ، بلا فاعلٍ ،ولا يَصِحُّ ذلك ،وأمّا مسألتُنا وهي : ما مررتُ إلّا زيداً ، فلا يلزمُ فيها هذا المحظورُ ،وإنَّما في المسألةِ حُذِفَ ٱلمستثنىٰ منه ،وهوفضلةٌ،ولا يَضُرُّ ذلك ،والله أعلم.

ثم قال : (وإذا فرغّتَ ما قبلَ إلّا لمابعدها عمل فيه ولم تعمل "إلّا " شيئاً). (٦)

مفهومُ هذا ٱلشرطُ أنَّ حرفَ " إلّا " هو الناصبُ للمستثنىٰ ؛وذلك أن قوله : ولم تعمل " إلا " شيئاً معطوفٌ على [جوابِ] (٧) «إذا» ، والمعطوفِ علىٰ الجوابِ جوابٌ ،لأنّ من الشرطِ في المعطوفِ (٨) والمعطوفِ عليه التساوي في المساقِ ،فتقديرُ الكلامِ : وإذا فَرَّغْتَ ماقبل إلّا لمابعدها عَمِلَ فيه ،وإذا لم تفرِّغ ما قبلها لما بعدها عمِلَت هي فيه.

---

(١) انظر هذه القراءة في السبعة : ٢٣٥.

(٢) هي الاية : ١٠ ﴿ وكلا وعد الله الحسنى ﴾ انظر السبعة : ٢٦٥ ،وهي ليست من باب الاستثناء ،وانما ذكرها هنا في معرض التنبيه علىٰ مخالفاتِ ابن عامر للاخرين.

(٣) في الأصل "أتم" والمثبت يوافق الجمل : ٢٣٠.

(٤) تكملة من "ح" و "ق".

(٥) في الأصل "الا أنهم".

(٦) الجمل : ٢٣٠.

(٧) تكملة من "ح".

(٨) في "ح" "من شرط المعطوف".

وقد اختلف النَّاسُ في ذلك على ثمانيةِ أقوال.(١)

أحدها : ما قلناه من ظاهر قول سيبويه(٢) وأبي القاسم ،لأنَّ معناها الاستثناء ،وهو مَحْكِيٌّ عن أبي العباسِ المبرِّدِ ،فإذا قلتَ : قام القومُ إلَّا زيداً ،فالأصل : قام القوم أستثني زيداً ،ثم وُضِعَت " إلّا " موضعَ أَستثني على ذلك المعنى .

وَرُدَّ هذا القول بجوازِ الرَّفعِ على البدلِ في الموضعِ الذي يمكن فيه التَّفْرِيْغُ ،فلو كان ذلك صحيحاً لم يجزْ رَفْعُهُ ،ولزمَ نصبُه لبقاءِ المعنى الذي أوجَبَ نَصْبَه ثَمَّةَ.

/ ورُدَّ أيضاً بأَنَّ تقديرَ الفعلِ الذي نابتْ عنه "إلّا" لا يصح ٢٧٥
في "غيرٍ" إذا قلتَ : قام القومُ غيرَ زيدٍ ،لما يلزم عليه من انقلابِ المعنى الذى قصدَه المتكلمُ ،لا يصح قام القوم أستثني غَيْرَ زيدٍ ،وَرُدَّ أيضاً بأَنَّ الحرفَ لا يعملُ بما فيه من معنى الفعلِ إلّا في الظروفِ والمجروراتِ والأحوالِ ، وهو مع ذلك غيرُ مطرد .

القول الثاني : أنّه منصوبٌ بالمخالفةِ ،لأنه مخالفٌ للأولِ في الحكمِ ،وَرُدَّ [أيضاً](٣) بامتناعِ النَّصبِ في مواضعَ كثيرةٍ تُوجَدُ فيها المخالَفَةُ كقولك : (٤- قام زيدٌ لا عمروٌ ،وقامَ زيدٌ بل عمروٌ ، وما قام زيدٌ لكن عمروٌ إلى غير ذلك من المواضعِ -٤) ، فلو كانت المخالَفَةُ ناصبةً لم تَعْرَ من ذلك في موضعٍ(٥) كسائرِ العواملِ ،وقد تَقَدَّمَ ذلك ،حُكي هذا القول عن الكسائي .

---

(١) انظر هذه الأقوال الثمانية في الايضاح في شرح المفصل : ١/ ٣٦١ ومابعدها ، والجنى الداني : ٤٧٦.
(٢) ساقطة من "ح ".
(٣) زيادة من " ق " .
(٤-٤) في " ق " " كقولك قام زيد لا عمر ،وقام زيد خلا عمرو ،وماقام زيد لكن عمرو الى غير ذلك من المواضع " .
(٥) في الأصل " مواضع " .

القول الثالث : أنه منصوبٌ بأَنْ مضمرةً بعد إلاّ كأنّه قال : قام القوم إلاّ أنَّ زيداً لم يَقُمْ ،وَرُدَّ بامتناعِ إضمارها بجوازِ الرفعِ حيثُ يصح التّفريغُ ،وباقتضائِها عاملاً في مَحلّها ،لأَنّها مَعَ ما تَعْمَلُ فيه بِتأويلِ المصدرِ ، فلو صَحَّ تَكَلُّفُ عاملٍ في مَحَلِّها لاَغنىٰ عَن ذِكْرِها ،لإمكانِ نسبةِ العملِ إليه دَوْنَها ، فَقَدْ ظَهَرَ فسادُ هذا القول ،وهو مَحْكِيٌّ عن الكسائيِّ أيضا.(١)

القول الرابع : أَنَّ "إلاّ" مُرَكَّبَةٌ من "إنْ" الخَفِيْفَةِ(٢) من "إنَّ" و"لا". فالمنصوبُ اسمُها ،والخبرُ محذوفٌ(٣) ،والمرفوعُ معطوفٌ بلا ،وهذا القولُ غَنِيٌّ عن الردِّ لظهور بُطْلانه ،ولعلَّ صاحِبَهُ إنّما أرادَ أن يُذْكَرَ في القائلين ؛ ألا تَرَىٰ أَنَّ هذا التَّقْدِيْرَ لا يُتَصَوَّرُ في التَّفْرِيْغِ ،ويلزَمُ النصبُ في الواجبِ ،والمعنىٰ في الموضعين واحدٌ وأيضاً فإنّه لو صَحَّ التَّرْكِيْبُ(٤) لَمْ يَصِحَّ بقاءُ العملِ ،لأنّ كلَّ تركيبٍ يتغيَّرُ معه المعنىٰ يتغيَّرُ معه الحكمُ كإذ ما ، وحيثما ، فإن تَغَيُّرَ المعنىٰ أَزالَ العملَ الأصيلَ وأَحْدَثَ عملاً آخر.

وأما العطفُ بلا فباطلٌ ،لِأَنَّها إنّما يَتْبَعُ مابعدَها ماقبلَها ها هنا في الموضعِ الذي يصحُّ فيه التَّفْرِيْغُ ،وذلك غيرُ الواجبِ ،والعطفُ بها لا يكون إلاّ بعد الإيجابِ ،وهذا واضحٌ ، وهذا القول مَحْكِيٌّ عن الفراء.(٥)

---

(١) قال في منهج السالك : ١٦٠ "وقد غلط من نسب هذا المذهب الى الكسائي".

(٢) في "ح" "مخففة".

(٣) في "ق" "وخبرها محذوف".

(٤) في "ق" "لم يصح التركيب" خطأ.

(٥) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء : ١٢٩ ،وشرح ابن عصفور ٢/٢٥٤ ،والجنى الداني : ٤٧٧.

القولُ الخامسُ : أنَّه منصوبٌ بأستثني مضمراً بعد إلَّا ،وهو قول الزَّجّاجِ . وحُكي عن المبرِّد أيضاً ،ورُدَّ بمخالفةِ النَّظائر؛وذلك أنَّه لا يُجْمَعُ بين فِعْلٍ وحرفٍ يدلُّ على معناه ،وباجماعِهم على آمتناع تقديرِ أتمنىٰ وأُشَبِّه وأَنْفِي بعد ليت ،وكأَنَّ ،ولا ، و بفسادِ المعنىٰ بتقديره مع " غيرٍ " ، لأَنَّك لو قلتَ : قامَ القومُ أستثني غَيْرَ زيدٍ لانقلَبَ(١) المعنىٰ المراد .

القولُ السادِسُ : أَنَّه منصوبٌ بما قَبْلَ " إلَّا " على سبيل الاستقلالِ من غير لحظِ توسُّطٍ بإلّا ، وهو قولُ آبنِ خروفٍ ،وآلذي دَعَاه إلىٰ ذلك انتصابُ" غَيْرَ " في نحوِ قولك : قام القومُ غيرَ زيدٍ بما قَبْلَها من غيرِ توسطٍ بحرفٍ ،فَدَلَّه ذلك على أَنَّ ما بعدَ " إلَّا " منصوباً بما قبلها من غيرِ تَقْدِيْرِ تَوَسُّطٍ بها كما كان ذلك في "غير" ،فكأَنَّه جَعَلَ آنتصابَ " غيرٍ " نصاً في رفعِ آلاحتمال هنالك ،وَرُدَّ عليه بما يلزمُ علىٰ ذلك من عدمِ النَّظِيْرِ ،وذلك أَنَّ " إلَّا " هي المقتضِيَةِ للمستثنىٰ على سبيلِ الاخراجِ ؛والدليل علىٰ ذلك أَنَّك لوأَسقَطَّها فقلتَ : قامَ القومُ زيداً لم يَكُنْ لَهُ معنىً ، فَيَلْزَمُ علىٰ قوله نِسْبَةُ العملِ لغيرِ المُقْتَضِي وانتفاؤه عن المقتضِي ،وهذا لا نظيرَ له ،فوجبَ آجتنابُه .

وأما آنتصابُ(٢) "غيرٍ" بلا واسطةٍ فلا دليلَ له فيه ؛لأَنَّ ظاهر كلامِ سيبويهِ(٣) أَنَّ انتصابَها على الحالِ ،وفيها معنى آلأستثناء وسيأتي[في](٤) ذكر(٥) توجيه آبن الباذش ان شاء الله .

---

(١) في الأصل " لانقلاب ". (٢) في "ق" «نصبه»
(٣) في الأصل " س ".
(٤) تكملة ليست في النسخ.
(٥) ساقطة من " ق ". وانظر ما سيأتي: ٩٦٥

القولُ السابعُ : أنّه منصوبٌ عن تمام الكلامِ كالتمييزِ المنتصبِ عن (١) تمامِ الاسم ، وعَزاهُ من قالَ به إلى سيبويه (٢) ، وأنّهُ لَظاهرُ الكتابِ ، وينبغِي أن يُحقّقَ النظرُ في هذا المذهبِ فيُقالُ : لا يخلو أن يكونَ المعنى : أنَّ نَصْبَ هذا المستثنى إمّا بالتمامِ نفسِه ، وهو معنى معلّقٌ بالجملةِ ، أو يكون منصوباً بالجملةِ نفسِها ، من حيثُ هي جملةٌ ، وكلاهما باطلٌ باتفاقِهم على جوازِ توسُّطِ / المستثنى والمعمولُ لا يصحُّ توسُّطِه ٢٧٦
بين أثناءِ العاملِ ، ولأنّ المعنى لا يتقدَّمُ عليه معمولُه ما عدا الظرفُ والمجرورُ ، وإذا كانتِ الحالُ لا يجوزُ تقديمُها على عاملِها إذا كان معنى ، مع أنّه مُشعِرٌ بالفعليَّةِ ، فأولى الا يُقدَّمَ المستثنى على عاملِها ، وهو معنى غيرُ مُشعِرٍ بفعليَّةٍ ، وأيضاً فإنّ الحالَ مُشبَّهةٌ بالظرفِ بخلافِ المستثنى . فانظرْ إلى هذا فإنّ فيه غموضا .

القول الثامن : أنَّه منصوبٌ بما قبل " إلاّ " من الفعل أو معناه بتوسطِها ، كالمفعولِ معه المنتصبِ بما قبْلَ الواوِ وبتوسُّطِها ، وهو مذهبُ الفارسيِّ وحذاقِ النحاةِ ، فمثال الفعلِ : قامَ القومُ إلا زيداً ، ومثال المعنى : القوم إخوتك إلا زيداً ، لأنها أُخوّةُ الصداقةِ ، ولا يَصِحُّ مع أُخُوَّةِ النسب ؛ لتَعَرِّيها من الإشعارِ بالفعليةِ ، وهذا هو الصحيحُ إنْ شاء اللهُ ؛ وبيان ذلك أنه قد ثبتَ بالاجماعِ أن المستثنى معلّقٌ بالفعلِ المذكورِ بتَوَسُّطِ الحرفِ في قولك : قام القوم حاشى زيدٍ ، وقام القوم خلا زيدٍ ، فوجب أن يكون ما بعد إلّا معلّقاً بالعامل الذي قبْلَها ، وهو كالنَّصِ في موضع الاشكال ، فوجب الاعتمادُ عليه [أيضاً] (٣) فإنّ ما بقي من أدواتِ الاستثناء

---

(١) في " ق " " على ".
(٢) انظر الجنى الداني : ٤٧٨ .
(٣) زيادة من " ح " و " ق " .

إنّما هو منصوبٌ بالعاملِ المذكور لفظاً كالاسمِ ،والظَّرفِ ،أو محلاً كالفعلِ ، فكَيْفَ ما دارَ الأمرُ ،فالعملُ إنّما هو للعاملِ في المستثنىٰ منه ،وهـذا ظاهرٌ إن شاء الله ، ولا يُعْتَرضُ هذا القولُ بانتصابِ " سوىٰ " و " غير " دون توسُّطٍ بحرفٍ ،لِأَنَّ " سِوَىٰ " ظرفٌ على الأَصَحِّ ،و " غير " حالٌ على ظاهر كلام سيبويه ، وفيهما معنىٰ الاستثناء .

ووجه ابْنُ البَاذِش انتصابَ " غير " دون تَوَسُّطٍ ،بأَنَّ فيها شَبَهاً بالظرفِ ،لتوغلها في الابهام ، بناءً منه على أَنَّها نَصْبٌ على الاستثناء (١) ، وفيه نظرٌ ؛ لأَنّ المنصوبَ علىٰ الاستثناءِ ينبغي أنْ يكونَ مَدْلُوْله هـو : المستثنىٰ في المعنىٰ ،وليس مدلولُ " غير " هنا هو المستثنىٰ إنّما مدلولُه [المستثنىٰ منه ،والمستثنىٰ منه لا يكونُ هو المستثنىٰ] (٢) وهو ظاهر .

مسألة (٣) : لما قَرَّرَ ابْنُ الحاجبِ خلافَ الناسِ في ناصبِ المستثنىٰ المتَّصِلِ قال بعد ذلك : وأَمَّا المنقطعِ فالعامل فيه نفس " إلّا " ،لِأَنَّهـا تعملُ عمل " لكنّ " ،ولها خبرٌ مقدَّرٌ علىٰ حَسَبِ المعنىٰ ، ومنهم من يقول: إنه يظهر . (٤)

قلت : كلام النحويين على أَنَّ الخلاف المذكورَ جارٍ ، في الموضعين ، بلا فرق ،وذلك أن الفعلَ ينصِبُ كلَّ ما تَعَلَّقَ [به] (٥) بعد ارتفـاعِ الفاعلِ بـه (٦) علىٰ اختِلافِ وُجُوهِ المنصوباتِ ،وكلُّ منصوبٍ به كالمفعولات

---

(١) انظر قول ابن الباذش في شرح ابن عصفور: ٢/ ٢٥٤ .

(٢) ساقطه من الأصل ،وكرر مكانها " انما مدلوله هو المستثنى . . . " وزاد في " ق " كلمة " منه " قبل قوله : " وهذا ظاهر " . وهو خطأ .

(٣) هذه المسألة وجميع المسائل التي بعدها ساقطة من " ح " ، وينتهي السقط عند نص الجمل الآتي وهو " وأما غير فانها تخفض مابعدها ". انظر ص ٩٧٠

(٤) الايضاح في شرح المفصل : ١/ ٣٦٣ .

(٥) تكملة من " ق " .

(٦) ساقطة من " ق " .

الصحاح والمصادر والظروف ،والأحوال والتمييزات والمنصوبات بتوسط الواو نحو : ما صنعت وإياك ،فكذلك المستثنى منصوبٌ بالفعلِ الذى قبل إلا بتوسطها كالمفعولِ معه ؛وذلك أَنَّك إذا قلت : قام القوم إلا زيداً ،فقام قد ارتفع به فاعلُه ،وهو القومُ ،وما بعد إلّا متعلّقٌ به ،فوجب أَنْ ينصبَه ،وإذا صَحَّ ذلك في الفعل جرىٰ مَجْراه في ذلك(١) كل ما في معناه كالمفعول معه ، ولا يمنع هذا العمل كون ما بعد " إلا " في المنقطع مخالفاً لما قبلها ،كما لم تَمْنَعْ هذه المخالفةُ أن يعملَ ما قبلَها فيمابعدها بتوسطها في بابِ العطفِ ،سواءٌ إذا قلت : ما قام زيدٌ لكن عمرو ،فكما يَعْمَلُ ما قبلها فيما بعدها مطلقاً في بابِ العطفِ ،سواءٌ كان مابعدها جزءً ما قبلها أو لا كقولك : ما قام القومُ لكن زيد ،وزيد بعض القوم ،وما قام زيد ،لكن عمرو ،وكذلك يعمل ما قبلها فيمابعدها في باب الاستثناءِ مطلقاً ، سواءٌ كان مابعدها جزءً ما قبلها أو لم يكن كقولك : ما قام القومُ إلّا زيداً ، وما أحدٌ في الدارِ إلّا فرساً ،وهذا واضحٌ إنْ شاء الله.

مسألة : ما قام القوم إلّا زيدٌ بمنزلة قولك : ما قام إلا زيدٌ ،وهذا الثاني نصٌّ في إسنادِ القيامِ / إلىٰ زيدٍ ونفيه عن غيره ، فكذلك الأول ، ٢٧٧
سواء كان البدل على تقديرِ تَكْرارِ العاملِ ،أو على تقديرِ الفاءِ المبدل منه ، قال سيبويهِ في الثّاني من أبوابِ الاستثناء : ولكنّك أدخلتَ "إلّا" لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ،ولتنفي ما سواها(٢) ، فهذا منه دليلٌ على صحةِ ما قلتُه ،وكذلك قوله في البابِ الثالثِ : وجه الكلامِ أن تجعلَ المستثنىٰ بدلاً من الذي قبله ؛ لأنك تدخله فيما أخرجتَ منه الأولَ(٣) ، فهذا نصٌّ في المسألة ،فإذا نصبتَ فقلتَ(٤) : ما قام القوم إلّا زيداً كان فيه قولان :

---

(١) " في ذلك " ساقطة من " ق ".
(٢) الكتاب : ٢/٣١٠.
(٣) الكتاب : ٢/٣١١.
(٤) في " ق " " قلت ".

أحدهما : أنّ علمك معلق" بالنفي ، والإثبات معا ، على ما مضى .(١)

والثاني : أنه معلق بالنفي دون الاثبات ، وسواء كان الذي يرفع هو الذى ينصب أولا (٢) ، لأنه يحتمل أن يكون الرفع عند قصد التنصيص ، ويكون النص عند قصد الإجمال ، لكن الرفعَ على البدل أكثرُ في كلامِ العربِ وأفصح (٣) ؛ لأجل المشاكلةِ ؛ ولأنه بدلاً له حكم نفسه ، والنصب محمول" على غيره ، وفي هذا إشعار" باتحادِ المعنى ؛ لأنَّه لو كان على معنيين لم يغلب الرفعُ النصبَ ؛ لاختلاف المقاصد عند اختلافِ المعاني ، ويشعر (٤) بذلك أيضا اتفاق العربِ على وجوبِ النصبِ مع التقديمِ على المستثنى منه ، فلو كان أيضاً (٥) النصب على خلافِ معنى الرفع لكانت العربُ قد اتفقت على إبطال المعنى الذي كان في حالِ التأخيرِ بالتقديم ، وهذا هدم" لبابِ المعاني في الباب أجمع ، فتأمل ذلك وتدبره ، فقولنا :

لا إله إلاّ الله ، توحيد" محض" ؛ لِتَعلّق علمِ القائلِ بالنفي والإثبات معاً ، على ما مضى من التقدير ، وتصوير العموم هنا والإخراج منه إنّما هو من جهةِ الاشتراك في المعنى المسوغ للتسمية ؛ وذلك أن الألهة هي العبادة و"إله" بمعنى مألوه ؛ أي (٦) معبود ، فإله في هذا الموضع يعم كلَّ معبودٍ بحقٍ وباطلٍ ، فوقعَ النفيُ على اللفظِ الذي يعم كلَّ معبودٍ بغيرِ حقٍ ، ودخل حرفُ "إلاّ" لاثباتِ المعبودِ بحقٍ ؛ ويدلك على صحة ما ذكرناه من أن العموم إنما هو من جهة الاشتراك في المعنى المسوغِ للتسمية ما جاء من نحو: خير الراحمين ، وخير الرازقين ، وخير الفاتحين ، وخير المنزلين ، وغير ذلك مما يكثر ، ومدلول "أفعلِ المفاضلة" بعض مدلول ما تضاف إليه فتأمل ذلك ، وبالله التوفيق .

---

(١) أى على ما مضى من التعقيب على ابن الحاجب.

(٢) في الأصل و"ق" "أولاً" منوناً خطأ ، وهذا الموضع ساقط من "ح" وقد سبقت الإشارة لذلك.

(٣) الكتاب : ٢/١١ ٣.

(٤) في "ق" "يشهد".

(٥) ساقطة من "ق".

(٦) في "ق" "بمعنى".

مسألة : اعراب قولنا : لا إلٰه الا الله مع الوجوه الممكنة فيه :

" لا " حرف نفي يفيد الاستغراق في مثل هذا الموضع " إلٰه " اسمه مبنيٌّ معه ، و " لا " وما عملت فيه في موضع رفعٍ بالابتداء ، والخبرُ محذوف تقديره ، لا إلٰه لنا إلّا الله ، أو لا إلٰه في الوجود إلّا الله (١) ، و " إلّا " حرفُ إثباتٍ لما بعده يفيد استغراق النفي لما عداه ، وهو بدل مما قبله على الموضعِ ، هذا هو الوجه في هذه المسألة ، فان قلت : أجعلُ " إلا " في هذا الموضعِ هي التي في قول الله تعالىٰ ﴿ لو كان فيهما آلهةٌ إلَّا اللّهُ لَفَسَدَتا ﴾ (٢) فيكون " إلا اللّهُ " تابعاً لما قبله على الموضع تقديرُه : لا إلٰه غيرَ اللّهِ لنا ، أو في الوجود. (٣)

قلنا : إذا كان كذلك كان النفي معلقاً بالمغايرِ ، ولا يلزم من نفي المغايرِ نفيُ المماثلِ ، ولا يلزم أيضاً من نفي المغايرِ إثباتُ المغايرِ ، وإذا كان كذلك وجبَ اجتنابُ هذا الغَرْض ، لأنه قريبٌ من الكفرِ ، فإنْ قلتَ : أجعلُ ما بعد إلا هو الخبرُ ، ولا يُحتاجُ إلىٰ تَكَلُّفِ حذف .

قلنا : لا يجوزُ ، لأنّ خبرَ " لا " لا يكونُ مُوجَباً ولا معرفةً أبداً ، لتعذر الاستغراقِ الذى وُضِعَ له حرفُ " لا " في مثل هذا .

فان قلتَ : أَجعلُ الخبرَ مجموعَ " إلّا الله " على تأويل : لا إلٰـه غير الله . (٤)

قلنا : فالنفيُ علىٰ هذا إنما تَعَلَّقَ بغيرِ اللّه ، ولا يلزمُ من نفي المغايرِ إثباتُ المغايرِ إلّا من جهةِ مفهومِ الصفةِ ، وهذا غيرُ كافٍ في مقامِ التوحيد. (٥)

---

(١) انظر تقديرات العلماء لخبر " لا " في كتاب : " لا اله الا الله " : ٧٤ ومابعدها .

(٢) الانبياء : ٢٢.

(٣) انظر معنى " لا اله الا الله " للزركشي : ٧٦ ومابعدها ، ومعنى التبعية هنا : أن تكون نعتا .

(٤) " الا الله " ضرب عليها بالقلم في " ق " .

(٥) انظر الاستغناء : ١٣٩.

فان قلت : أجعلُ ما بعد "إلا" بدلاً من الضمير المستترِ في الخبرِ المحذوف . قلنا : / يَضْعُف هذا الوجه من جهةِ التردد في ٢٧٨
تَوَهُّم نحو هذا الاضمار ، فان قلت : أنصبه على الاستثناء . قلنا : هو جائزٌ إلا أنَّه مرجُوحٌ من وجهين :

أحدهما : أنَّ المستثنى مُشَبَّهٌ بالمفعولِ معه ، والبدلُ له حكمُ نفسِه .

والثاني : أنَّ المنصوبَ على الاستثناءِ مختَلفٌ فيه ، هل معناه كمعناه إذا كان بدلاً ، أو هو مسكوتٌ عن إثباته بعد "الا" ؟ فلهذا كان الوجهُ الأولُ هو الصحيحُ في إعرابِ المسألةِ ، والله أعلم .

قال قائلٌ : إن كان قولنا : لا اله إلّا الله كلاماً مستقلاً قائماً بنفسه من غيرِ تقديرِ أمرٍ زائدٍ على المنطوقِ به صَحَّ المعنى المطلوبُ بكلمةِ التوحيد ، وسلم من الشوائبِ الموهمةِ ، وبَطَلَت قاعدةُ النحويينَ (١) القائلينَ بأنَّ الاستثناءَ والبدلَ إنما يكونا (٢) بعدَ صِحَّةِ التَّركيبِ الإسنادي ، فلابد من تقديرِ لفظٍ زائدٍ على المنطوقِ به ، وتقديرُ هذا القيد غيرُ لائقٍ بالمعنى المطلوب عند أهل الكلامِ على ما مضى ، فالمسألةُ على هذا [مسألةٌ](٣) مشكلةٌ جدا ، والقول في ذلك - وبالله التوفيق - : أنَّ ذلك إنما يكون وارداً لو كان (٤) قولنا : لا إلهَ إلّا الله مقولاً (٥) ابتداء ، وليس كذلك على قواعدِ أهلِ العربيةِ ، وإنما وقعَ ذلك في اللغةِ على أنَّه جوابٌ لمن قال : هل من كذا ؟ فكأنه قيل : هل من إله إلّا الله ؟ . فقيل

---

(١) في الأصل "النحو" خطأ ، والمثبت من "ق" .
(٢) في الأصل "يكون" بالافراد ، والمثبت من "ق" وهذا الموضع ساقط من "ح" .
(٣) زيادة من "ق" .
(٤) في "ق" "ان كان" .
(٥) في "ق" "منقولا" خطأ .

في الجواب : لا إلهَ إلّا الله ،أي هل لكم ، أو في آلوجودِ من إله إلا آلله ؟ فقيل في آلجواب : لا إلهَ لنا ،أو في الوجودِ إلّا آللـه ، وهذا آلمحذوفُ هو آلذى ظهرَ في قوله تعالى ﴿ مالكم من الهٍ غيرُه ﴾[(١)] ووَضْعُ الجوابِ أن يكونَ مطابقاً للسوءالِ ،فلما كان علىٰ هذا آلفَرْضِ ،كان الجوابُ وهو قولنا : لا إلهٰ إلّا آلله مطابقاً للسوءالِ وهو : هل من إلهٍ إلّا آلله ؟ . وهذا يرفعُ آلإشكال ،ويجمعُ بين النظرين ،وقد تقدمَ أَنّ " إلّا " في مثل هذا يقتضي أنّ ما نُفِيَ عن ما قبلها[(٢)] ثابت لما بعدها بنص سيبويهِ ،وهو إمامُ آللسان[(٣)] . وبالله التوفيق .

ثم قال : (وأما " غيرُ " فانها تخفضُ مابعدها) إلىٰ آخره[(٤)].

الأصلُ في " غيرٍ " الصفةُ ،والأصل في " إلاّ " آلآستثناءُ ثم تُحْمَلُ كل واحدةٍ منهما على صاحبَتِها فيما هي أصلٌ فيه ، ولما كان الأصلُ في "غيرٍ" ما ذَكَرَ جازَ أن يكونَ الموصوفُ بها جمعاً ، ومفرداً منكرين ،أو معرفين بأداةٍ جنسيةٍ كقولك : قام رجالٌ[(٥)] ، غيرُ زيدٍ ، وقام القوم غيرُ زيدٍ ،وجاء رجل غير زيد ،وما يحسن بالرجل غيرِ زيدٍ أن يفعل كذا ،ومفرداً لفظاً جمعاً معنىٰ كقوله[(٦)]:

فكفىٰ بِنَا فضلاً على مَنْ غيرنا حبُّ النبيِّ محمدٍ إيانا

وَيُحْذَفُ الموصوفُ بها كقولك : غير زيد أحب إليَّ منه .

---

(١) هود : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤.

(٢) في " ق " " قبلنا " خطأ .

(٣) الكتاب ٢/٣١١.

(٤) الجمل : ٢٣١.

(٥) في " ق " " رجل " والمثبت هو الصواب.

(٦) البيت لكعب بن مالك الانصاريِّ ،وينسبُ لحسانَ رضي الله عنه ولغيرهِ وهو في الكتاب ٢/١٠٥ ،ومعاني الفراء : ١/٢١ ، ومجالس ثعلب : ٢٧٣ ،وأمالي آبن آلشجرى : ٢/٣١١ ، والحلل : ٢٨٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٩٢ ، والملخص : ٦٠٢ ،والخزانة ٢/٥٤٥.

وإنّما جازَ أَنْ يُنْعَتَ بها المعرَّفُ بالألفِ واللامِ الجنسيةِ ؛ لأنّ تعريفَها كلا تعريفٍ ،فلو كانت إحالةً على معهودٍ لم يجز ،كما لو قلت : قام القومُ غير زيدٍ ، تعني قوماً معهودين بينك وبين المخاطبين.(١)

وأما " إلّا " الموضوعة موضعَ " غيرٍ " فلا يكون الموصوفُ بها إلّا جمعاً لفظاً ومعنىً ،أو معنىً دون لفظٍ ، منكوراً(٢) ، أو معرفاً بالألف واللامِ الجنسيةِ ،فالجمعُ المنكرُ كقوله تعالى ﴿ لو كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللّهُ لَفَسَدَتا ﴾(٣) "فإلّا الله" صفةٌ لِآلِهة ؛لأنّ المعنى لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا ، ولا يصح أن يكونَ "إلّا الله " بدلاً ؛لأنّ " لو " غيرُ مُسْتَحِقّةٍ لتفريغِ ما يليها من العوامل كإنْ ؛لأنهما حرفا شرطٍ على فَرْضِ الوجوب ،والبدلُ بعد " إلّا " في الاستثناءِ مُوجَبٌ ، فكان يلزمُ أنْ يكونَ التقديرُ على البدلِ : لو كان فيهما الله لفسدتا ، وهذا فاسد ،وأبو العباس المبرد موافق لسيبويه في هذا.(٤)

---

(١) في " ق " " المخاطب ". انظر الاستغناء : ٢٢١ ومابعدها .

(٢) في " ق " " منكرا " .

(٣) الأنبياء : ٢٢

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٣١ - ٣٣٢ ،والمقتضب ٤/٤٠٨ - ٤٠٩ ، وانظر معاني الفراء ٢/٢٠٠ قال أبو حيان " واضطرب كلام النحويين في الوصف بالا فقال بعض أصحابنا انه يخالف سائر الصفات ،بأنه يجوز أن يوصف بها الظاهر ،والمضمر ،والمعرفة والنكرة وقال بعضهم : قول النحويين : انه يوصف بها يعنون بذلك أنه عطف بيان . منهج السالك : ١/٢٢٩.
ومسألة أبي العباس كان فيها مخالفا لسيبويه ،فردها عليه ، قال أبو حيان في التذييل والتكميل : ٣/٤٢/ب " قال أبو الحسن ابن عصفور : زعم المبرد في المسائل التي ردها على سيبويه أن قوله : الا الله " ينبغي أن تجعل "الا الله " بدلا من آلهة ،لأن ما بعد " لو " غير موجب في المعنى ، والبدل في الكلام غير الموجب أحسن من الوصف ،واستدل على أن ما بعد " لو " غير موجب من جهة المعنى بأنك اذا قلت : لو قام زيد قام عمر ،كان قيام زيد غير واقع ،كما أن القيام

===

وقد حَكَىٰ ابنُ السَّراجِ أنَّه قال : لو كان معنا [(١)] إلا زيدٌ ، [لغلبنا] [(٢)] أجودُ كلامٍ وأحسنُه ،يعني ،لأنَّ الامتناع نفي في التحصيل ، وقد أنكر ابنُ خروفٍ ثبوتَ ذلك عن المبردِ ،والله أعلم بصحته.

ومثال ما هو جمع معنى [نحو قوله] [(٣)]

وبلدٍ ليسَ بها أنيسُ   إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

فالحاصل أنَّ [إلا] [(٤)] الموضوعةُ موضعَ / " غير " لا يوصف بها مفردٌ محضٌ [(٥)] ، ولا معرفةٌ محضةٌ ، ولا تقعُ إلا في موضعٍ صالحٍ للاستثناء ،إلا أنْ يَمْنَعَ من ذلك مانعٌ من خارجٍ ،كالآيةِ المذكورةِ ، ولا يُحْذَفُ الموصوفُ بها خلافاً لغير ،فلا يقال : قام رجلٌ إلا زيدٌ ؛ لأنَّ رجلاً مفردٌ محضٌ ، ولا قام الرجالُ [(٦)] إلا زيدٌ ،والألفُ واللامُ إحالةٌ على معهودٍ ،لأنَّ التعريف حينئذ محضٌ حتىٰ يُقْصَدَ بها [(٧)] الجنس ، ولا يقالُ : قامَ إلا زيدٌ تريدُ قامَ [(٨)] غير زيد ،وهذا كله ظاهر والله أعلم. ٢٧٩

=== من زيد غير واقع اذا قلت : ما قام زيد " وانظر شرح الرضي ١/٢٤٧ ،والمغني : ٩٩ ،والبحر المحيط : ٦/٣٠٥ ونقض ابن ولاد : ١٨٢ - ١٨٧.
وما رده المبرد على سيبويه رجع عنه في المقتضب : ٤/٤٠٨ ،فقال: "هذا باب ما تقع " الا " ومابعدها نعتا بمنزلة "غيرٍ" وما أضيفت اليه".

(١) في الأصل "معها " وفي "ح " "معنى " والمثبت من" ق"والأصول.
(٢) تكملة من الأصول : ١/٣٠١.
(٣) تكملة من "ح" و"ق " والرجز لجران العَوْد ،وهو في ديوانه: ٥٢ والكتاب ٢/٣٢٢ ،ومعاني الفراء ١/٤٧٩ والمقتضب ٢/٣١٩ ، ٣٤١ ،٤١٤ ،والانصاف : ٢٧١ ،وشرح ابن يعيش : ٢/٨٠ ، ١١٧ ،والخزانة : ٤/١٩٧.
(٤) تكملة من "ق ".
(٥) في "ق " "مفردا محضا " بالنصب.
(٦) في "ق " "الرجلان ".
(٧) في "ق " " به ".
(٨) ساقطة من "ح ".

ثم قال : (وقد يجوز أن (١) تكون غيرُ نعتاً ما قبلها ،وذلك إذا لم يجز في موضعها إلّا).

اعترضه ابن السِّيْدِ بأن قال : ظاهره أنّ الاستثناءَ أَمْلَكُ بها من الوصفِ وليس كذلك.(٢)

الجواب : أن هذا تحامل على أبي القاسم بل قوله : وذلك إذا لم يجز في موضعها " إلّا " يقتضي أن الوصفَ أَمْلَكُ بها من الاستثناء ؛ لأنْ ذلك نصٌّ في أنّها تفارقُ الاستثناء وتتجردُ لِمعنى الوصفِ ،فدلَّ ذلك على أنّ أصلَها الوصف ، والاستثناءُ بها عارضٌ ،وهذا ظاهرٌ. ولو اُعترض عليه بأن ظاهرَ كلامهِ أنّها لا تكونُ نعتاً إلا حيثُ لا يصحُ الاستثناءُ لكانَ أظهرَ،وليس كذلك ،لأنّها تُسْتَعْمَلُ نعتاً حيثُ يَصِحُّ الاستثناءُ وحيثُ لا يصحُ ،وإنما قالَ ذلك أبو القاسم ،لأنه أرادَ بيانَ أحدِ الوجهين فيها والله أعلم.

وأما قوله (عندي درهمٌ غير جيدٍ).(٣)

وامتناعه من النصبِ على الاستثناء ،فإنّ الجوهرَ يَصِحُّ اجراءُ وصفه عليه ،ولا يصح استثناؤه منه ،لامتناع تَصَوُّرِ البعضيةِ ،لأنْ بَعْضَ الجوهرِ جزءٌ من خِلْقَتِهِ ،والصفةُ من الموصوفِ على خلافِ ذلك ، فإنْ نَصَبْتَ " غير " على الحالِ جازَ على قلته ،لأنَّ الحالَ وصفٌ في المعنى ،وهذا واضحٌ ان شاء الله.

ثم قال : (وأما سِوى وسُوىً ،وسَواء) (٤) الى آخره .

قد تقدمَ في أولِ البابِ تقسيمُ هذه الأدواتِ على الكمالِ وبقي

---

(١) في الجمل : ٢٣٢ " وقد تكون " غير " نعتا .. ".
(٢) اصلاح الخلل : ٢٩١.
(٣) الجمل : ٢٣٢.
(٤) الجمل : ٢٣٢.

الكلامُ في (١) فصلين :

أحدهما : بيانُ موقعِ الأفعالِ منها من الاعراب .

والثاني : بيانُ وجهِ إضمارِ فاعلها ولم يَجْرِ لها ذكر.

الفصل الأول : أمّا ما كان منها فِعْلاً مجرداً من حرفِ " ما " ففيه قولان : (٢)

أحدهما : أنه منصوبُ المحلّ بالعاملِ في المستثنى منه ،فإذا قلت : قام القوم عدا زيداً ،وخلا زيداً ،ولا يكون زيداً ، وليس زيداً كان تقديرُه : قام القومُ عادينَ زيداً ، وخالينَ زيداً ،وغير كائنين زيداً ،والمرادُ : قام القومُ إلاّ زيداً ،ولكن هذه الأفعالُ ضُمِّنَتْ معنى " إلاّ " فَٱسْتُثْنِيَ بها .

والقول الثاني : أنّ هذه الجملةَ لا موضعَ لها من الاعرابِ ؛ لوقوعِها موقعَ ما لا موضعَ (٣) له من الاعرابِ وهوحرفُ " إلاّ " وإنما هي بمنزلةِ لو قلتَ : قام القومُ ،ولم يقمْ زيدٌ ،والقول الأولُ أجودُ من هذا ؛ لأنّ معنى هذه الجملة متصلاً بمعنى ما قبلها ،فوجب أن يكون اللفظُ متصلاً بما قبله؛ ليكون اللفظُ والمعنى جاريين على أسلوبٍ واحد .

فان كان الفعلُ ملتبساً بحرفِ " ما " فان كانت مصدريةً كان [فيه] (٤) قولان :

أحدهما : أنه في موضعِ الحالِ ،فإذا قلت : [قام] (٥) القوم ماعدا (٦) زيداً كان تقديره : قام القوم عَدْوًا زيداً (٧) وعَدْوُ زيداً (٨) في

---

(١) في " ح " " على" .
(٢) انظر هذان القولان في شرح ابن الضائع : ٢١٨ ،وكلاهما للسيرافي .
(٣) في " ق " " ما لا موقع " .
(٤) تكملة من " ق " .
(٥) تكملة من " ق " .
(٦) في " ق " " عدا " فقط .
(٧) في الأصل و " ح " " زيد " غير منصوب .
(٨) في الأصل " زيد " غير منصوب وفي " ح " " ذلك " خطأ .

موضع عادين زيداً ، وقدره سيبويه : قام القومُ مجاورتهم زيداً.(١)

والقول الثاني : أنه ظرفُ زمانٍ ،ورجَّحَهُ صاحب هذه المقالة على الأول بأن وَضْعَ(٢) المصدرَ مَوْضِعَ الزمانِ أَوْسَعُ من وَضْعِه موضعَ الحالِ ،لا سيما اذ كان معرفةً ،ولا خلافَ في قصرِه على السماعِ ،وإنما خِلافُ المُبَرِّدِ فيما جاء من ذلك نكرةً ،فينبغي أن يكونَ القولُ بالظرفية مقدماً على القولِ الآخرِ ، لكن لصاحب هذه المقالة أن يقول : لم أقسْ على مسموعٍ فيكون خرقاً للاجماعِ ،وإنما هو تأويل لفظٍ مسموعٍ ،وكلا القولين يحتمله قول سيبويه ،هذا منتهى القول في الفصل الأول على سبيل التلخيص .

وأما الفصل الثاني : وهو [بيان](٣) إضمارِ فاعلِ(٤) هذه الأفعالِ مع عدمِ جَرْيِ الذكرِ ،فإنك لما قلت : قام القوم وقع في نَفْسِ السامعِ أن زيداً مثلاً داخلٌ في عمومِ / اللفظِ، وأَنّه بعض القائمين فأخرجته ٢٨٠ بقولك : عدا زيداً ،ففي عدا ضميرُ هذا البعض الذي دل عليه سياق الكلام ؛ ولذا لزمَ إفرادُه وتذكيرُه ،وفيه إشكالٌ ،وذلك أَنَّ هذا التفسيرَ يقتضي أن الضميرَ المستترَ [هو](٥) ضميرُ المستثنى وإذا كانَ كذلك لزمَ عليه تعدي فعلِ المضمرِ المتصلِ إلى ظاهرِه ،وهو ممنوعٌ مطلقا ، فما وجه ذلك ؟

الجواب : أن هذا التفسيرَ إنما هو تفسيرُ الاعرابِ(٦) ،والغرضُ به إصلاح اللفظ المتعارَفِ في الاصطلاحِ . وتفسيرُ المعنى : قام القوم إلا زيداً ،وهذا هو المرادُ في التحصيل ،وله وُضِعَ اللفظُ ،والله أعلم.

---

(١) الكتاب : ٢/٣٤٩.
(٢) في " ق " " موضع ".
(٣) تكملة من " ح ".
(٤) في " ح " " عامل ".
(٥) زيادة من " ق ".
(٦) في " ق " " اعراب ".

ثم قال : (فأما سِوى ،وسُوى ،وسَواء وخلا وحاشا فانهـــا تخفض على كل حـال).

هذا ظاهرُ في سِوى وأختيها ،مشكل في حاشا وخلا ،لأنَّ هذا العمومَ يستلزمُ إتحاد العملِ ،وقد نَصَّ على تعدده ، فظهر التناقض .

ثم قوله : (وكذلك خلا) (١) يعطي أن النصبَ بها مثلــه بحاشا ،وليس كذلك لنصِ سيبويهِ على أَنَّ النصبَ بخلا أكثرُ من الخفــضِ، فهذا مما ينظر فيه .

ثم قال : (وأما إِلَّاان يكونَ فإنَّ شئــتَ رفعتَ بـها وإنْ شئتَ نصبته بها).(٢)

ظاهره أن " إلاّ أنْ يكونَ " بكماله هو أداة الاستثناء ،وليـس كذلك ،وانما أداة الاستثناء حرف " إلَّا " و " أن يكون " بعده منصوب المحل [بها] (٣) على الاستثناء ،أو مرفوعه على البدل حيـــــث يصح التفريغُ ،ويجوز في " يكون " النقصانُ والتمامُ ،وهو أجودُ؛لقـربِ المأخذِ (٤) ،فاذا قلت : قام القومُ إلّا أَنَّ يكونَ زيدٌ ،لم يكن فيما بعــد " إلا " غير النصب ؛لامتناعِ صحةِ التفريغِ (٥) ، والتقديرُ : قام القوم إلّا كونَ زيدٍ ،أي إلّا وجودَ زيدٍ ،أي إلا زيداً ،لأن وجودَ زيدٍ ليسَ أمـراً زائداً على الذاتِ ،فلو نصبت زيداً على تقديرِ النقصانِ لكانَ التقديرُ : قام القوم إلّا أن يكونَ بعضُهم زيداً على ما تقدم ،وهو متناول بعيد ،

---

(١) الجمل : ٢٣٢.
(٢) الجمل : ٢٣٣ مع تصرف في نص الجمل .
(٣) زيادة من "ق".
(٤) قال ابن الضائع : قال سيبويه : " وهو الكثير في كلام العرب يعني الرفع في " الا أن يكون زيد ، قال وبعضهم ينصب على وجه النصب في "لا يكون " يعنى على أن تضمر البعض المقدر في هذه الافعال المتقدمة " شرح الجمل : ٢١٨/ب.
(٥) لأن التفريع هو أن يفرغ ما بعد الا للعامل الذى قبلها ، ولا يكون ذلك الا بنفي ما قبل الا .

فلهذا كان تقديرُ التمامِ أجودَ ،فإن كانَ الكلامُ يصحُّ فيه التفريغُ جازَ فيما بعدَ "إلاّ" الاستثناءُ ،والبدلُ مثاله : ما قام القومُ إلاّ أنْ يكونَ زيدٌ،تقديره على الاستثناء: إلا كونَ زيدٍ ،وعلى البدل إلا كونُ زيدٌ بالرفع ، وهذا المصدر بدلٌ من القومِ بدلُ بعضٍ من كلٍّ ،فإنْ قلتَ : وكيفَ يُتَصَوَّرُ أنْ يكونَ المعنى بعضَ العينِ ؟

فالجوابُ : أنّه على ما تقدَّمَ من أنّ هذا المصدرَ ليس أمراً زائدا على الذات بناءً على أنّ الوجودَ عبارةٌ عن الموجودِ ،وقد تقدمَ هذا المعنى في باب التعجبِ في قوله : ما أحسن ما كان زيد ،أي ما أحسن كون زيد ،أي وجوده ،وأما قوله تعالى ﴿ إلا أنْ تكونَ تجارة حاضرة تديرونها ﴾ (١) قُرِئَ بنصبِ التجارةِ ورفعِها (٢) ،فنصبها على نقصانِ تكون وفي اسمها وجهان .

أحدهما : أن يكونَ ضميرَ الأموالِ المذكورةِ قبل .

والثاني : أن يكون ضميرَ التجارةِ التي اقتضاها المساقُ ،ولذلك أنّثَ الفعلَ،كأنه إلا أن تكونَ التجارةَ تجارةٌ حاضرةٌ ،ويكون ذلك كبيت الكتاب (٣) :

بَنِي أسدٍ هل تعلمونَ بلاءَنا إذا كانَ يوماً ذا كواكبَ أشْنَعا

أي إذا كان اليومُ يوماً هذه صفته .

وأما رفع التجارةِ فعلى وجهين :

أحدهما : أن يكون على التمامِ وهو أقربُ مأخذا .

والثاني : أن يكون على النقصانِ أيضاً ويكون الخبرُ في قوله : "تُدِيرُوْنَهَا" ،والله أعلم.

---

(١) البقرة : ٢٨٢ .

(٢) قرأ نافع بالنصب ،وقرأ الباقون بالرفع . حجة القراءات : ١٥١ .

(٣) البيت لعمرو بن شاس . انظر الكتاب : ٤٧/١ ،وشرح أبيات سيبويه : ٦٣/١ ،وشرح عيون سيبويه : ٤٩ .

باب الاستثناء المقدم

الاستثناء لا يختلف حكمه مقدما على حكمه موءخرا ، الا اذا كان بالا و" غير" ، وكان الكلامُ غيرَ واجبٍ ، فنأخذ في بيان ذلك وبالله التوفيق.

فنقول : إذا كانَ الكلامُ ٱلذي فيه ٱلاستثناءُ بغيرٍ و"الا" ، فلا يخلو من أربعة أوجه :

أحدها : أن يكونَ موءخراً ، وهو الأصلُ ، فإذا كانَ كذلك جازَ فيه (١) وجهانِ فصيحانِ :

٢٨١ / أحدهما : ٱلإتْباعُ على البدلِ كقولك : ما قام القوم الا زيدٌ ، وهو عندهم من قبيلِ بدلِ البعضِ من الكلِّ بناءً على أنَّ ما بعدَ إلّا هو البدلُ ، وهو بعضُ القومِ ، وقيل : إنَّهُ من قبيلِ بدلِ الشيءِ من الشيءِ ، وهما لعينٍ واحدةٍ ، بناءً على أنّ البدلَ هو مجموعُ قولك : إلّا زيدٌ ، والمعنى ما قام القومُ غيرَ زيدٍ ، وغيرُ زيدٍ هم القومُ ، وهذا ظاهر .

الوجه الثاني : النصبُ على ٱلاستثناء ، ومعناه منصوباً كمعناه مرفوعاً على الأظهرِ ، فإذا كانَ كذلك كانَ ٱلإتباعُ أَوْجَهَ لأمرين :

أحدُهما : حصولُ المشاكلةِ بين اللفظين ، وإذا كانوا يختارونَ ذلك مع فسادِ المعنى في نحو قولهم : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ ، فأولى مع صحتِه ، وقد تقدمت الاشارةُ إلى هذا المعنى .

والأمر الثاني : أن البدل جارٍ على حكم نفسِه والاستثناءُ جارٍ على حكم غيرِه ، لأنه (٢) مُشَبَّهٌ بالمفعولِ مَعَهُ على الأصحِ ، وإجراءُ الشيءِ على حكمِ نفسِه أولى من اجرائه على حكمِ غيره .

---

(١) ساقطة من " ح ".
(٢) في " ق " " كأنه ".

الوجه الثاني من الأوجه الأربعة : توسيطُ (١) المستثنى بين المستثنى منه وصفته كقولك : ما قام القوم إلا زيداً العقلاءُ ، ومذهب سيبويه جوازُ الأمرين مع ترجيح البدلِ في ظاهر كلامه (٢) ، ونُقِلَ عن المازنيّ أن الوجهَ النصبُ ؛ لأنَّ المبدلَ منه (٣) في تقدير الملغيّ ، فكيف ينعت ؟! كذا قال السيرافيُّ عن المازنيّ (٤) ، والصحيحُ ما قلناه عن سيبويه ؛ لأنَّ الوجهَ الذي رَجَحَ مَعَهُ الإتباعُ مع التأخير موجودٌ (٥) مع التوسيط ، وهو أنَّه يشاكِلُ ما قبلَه لفظاً ولا يُخالِفُه مَعْنى ، وهذا (٦) أولى ؛ لحصولِ المشاكلةِ من الطرفين .

قال المبردُ : كان المازنيُّ يختارُ النصبَ ، ويقولُ : إذا أَبْدَلْتَ من الشيءِ فقد طَرَحْتَهُ من لَفْظي وإنْ كان [في المعنى موجوداً] (٧) فكيفَ أَنعتُ ما هو بمنزلةِ الملغى ؟!

قال المبرد : والقياس عندي قولُ سيبويه ؛ لأنَّ الكلامَ إنما يراد لمعناه ، والمعنى الصحيحُ أن البدلَ والمبدلَ (٨) منه موجودان معاً ، لم يوضعا على أن يسقطَ أحدُهما إلّا في بدلِ الغلطِ ، فإنَّ المبدلَ منه بمنزلةِ ما ليس في الكلامِ ، وانظر إلى كلامِ المبردِ هنا فإنَّه يَدُلُّ على خلافِ ما ينقله بعضُ الناسِ عنه في حقيقةِ البدلِ (٩) ، والله أعلم .

---

(١) في " ق " " توسط " .
(٢) الكتاب : ٢/ ٣٣٦ .
(٣) في " ق " " البدل منه " .
(٤) انظر قول المازني في المقتضب : ٣٩٩/٣ ، ونقل السيرافي عنه في شرح ابن الضائع : ٢٢١/ب .
(٥) في " ق " " يوجد " .
(٦) في الأصل و " ح " " ها هنا " خطأ .
(٧) ما بين المعقوفين ليس في النسخ كلها ، وهو تكملة من المقتضب ٣٩٩/٣ .
(٨) في الأصل " المفعول منه " خطأ .
(٩) نقل ابن بابشاذ عن المبرد أن البدل على نية طرح المبدل منه
===

الوجه الثالث : تقديمه على المستثنى منه كقولك: ما قام الا زيداً القومُ ،فهذا لا يكون فيه الا النصبُ ؛ لأنَّه لما تعذرَ الوجهُ الراجحُ مع التأخيرِ ،لامتناعِ تقديمِ البدلِ (١) ،لزمَ معَ التقديمِ استعمالُ الوجهِ المرجوحِ مع التأخيرِ .

* ومن لم يجد إلَّا صعيداً يتمما *

وَشَبَّهَهُ سيبويهِ بتقديمِ نعتِ النكرةِ عليها ،وهو تشبيهٌ حسنٌ (٢) ،إلاّ أنَّهُ حُكِيَ عن العربِ ماظاهره جوازُ الرفعِ مع التقديمِ ،وذلك قولهم : ما قام الا زيدٌ أحدٌ حكاه سيبويهِ (٣) ،فلا يجوزُ أن يُحْمَلَ على أنَّه بدلٌ مقدمٌ ؛ لأنَّ البدلَ إنما وُضِعَ على أن يكونَ تابعاً للمبدلِ منه ،وفي تقديمِه نقضٌ لهذا الوضعِ (٤) ، فوجبَ اجتنابُه ،ولا يجوزُ أن يُحْمَلَ على أن الثاني بدلٌ منه ، بدلُ كلٍّ من بعضٍ للاجماعِ على الإهمالِ لذلك (٥) في كلامِ العربِ (٦) ، فوجبَ أن يُلْتَمَسَ له وجهٌ يصحُّ عليه .

والقول في ذلك عند الحذاقِ من المتأخرين: أَنَّ الثانيَ بدلٌ من قولك : إلَّا زيدٌ بجملتِه اعتباراً بالمعنى (٧) ،وذلك أن معنى

=== في اللفظ والمعنى . انظر شرح الجمل له : ١/٢٢/ب والثابت عن المبرد ما ذكره المؤلف عنه هنا . وقد ذكر ذلك أبو علي الشلوبين عن المبرد وذكر ان ابن بابشاذ قد غلط فيما توهمه على المبرد . انظر حواشي المفصل : ٤٠١ ،والتذييل والتكميل ٤/١٤٦/أ وانظر المسألة في شرح ابن عصفور ١/٢٧٩ وما بعدها .

(١) في الأصل " المبدل ".

(٢) قال في الكتاب : ٢/٣٣٥ " كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : فيها قائما رجل ،حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة " . وانظر الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٢١١ .

(٣) الكتاب : ٢/٢٣٧ .

(٤) في الأصل " الموضع ". (٥) في " ح " على اهمال ذلك .

(٦) انظر شرح ابن عصفور ٢/٢٦٣ . (٧) في " ق " " للمعنى ".

"ما قام الا زيدٌ أحدٌ" : ما قام غير زيدٍ أحد ، وغير زيدٍ عبارةٌ عن جملةِ الأحدين دون زيدٍ ، فاذا كان كذلكَ كان الثاني بدلَ شيءٍ من شيءٍ وهما لعين واحدة .

وقال ابن عصفور : إنّ هذا من بابِ وضعِ اللفظِ العام موضعَ اللفظِ الخاصِ (١) ، فأحدها هنا عبارةٌ عن زيدٍ وحدَه ، بناءً على أنّ "أحداً "(٢) بدلٌ من زيدٍ دونَ اعتبارِ " إلّا " وهذا غيرُ مستقيمٍ من جهتين .

أحدهما : اخراجُ اللفظِ عن مَوْضِعِه / في اللغةِ من غير دليلٍ . ٢٨٢

والآخر : ما يلزم [عليه] (٣) من استعمالِ (٤) ما هو مخصوصٌ بالنفي في الايجابِ ، فقد ظهرَ فسادُ هذا التوجيهِ ، فوجبَ اجتنابُه والتمسكُ بالأولِ .

والتوجيهُ الرابعُ تقديمُ المستثنى صدراً نحو أن تقول : إلا زيداً قامَ القومُ ، وهذا ممنوعٌ عند الجمهور جائزٌ عند الزجاجِ والكسائيِّ (٥) ، وهذا لا أصلَ له إلاّ في الضرورةِ التي يُستَباحُ معها مالا يُستباحُ دونَها (٦) ، ووجه المنعِ أنّ المستثنى مشبّهٌ بالمفعولِ معَه ، والمفعولُ معَه لا يتقدمُ صدراً (٧) ، فالمحمولُ عليه أولى الاّ يتقدّمَ ، لأنه فرعه ، فلا أقلّ من أن يكونَ الفرعُ والأصلُ جاريين على أسلوبٍ واحد .

---

(١) شرح الجمل : ٢/٢٨٠ .

(٢) في "ق" "اذا ما" خطأ .

(٣) تكملة من "ح" و "ق" .

(٤) في الأصل "التزام" .

(٥) المسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ونسبه في الاستغناء : ١٢٧ للكوفيين نقلا عن السيرافي ، وفي ص ٢١٣ نسبه لأبي اسحاق الزجاج .

(٦) مثل قول أبي زبيد الطائي :
خلا أن العتاق من المطايا ... أحسن به فهن اليه شوس
انظر ذلك في الاستغناء : ١٢٨ .

(٧) في الأصل "لا يتصور صدرا" .

فان قيل : إنما امتنعَ تقديمُ المفعولِ معهُ صدراً ، لمعنا فيه وهو: الاعتبارُ بأنَّ أصْلَه أن يكونَ معطوفاً بالواوِ ، والمعطوفُ لا يتقدَّمُ صدراً ، وليس هذا [المعنى] (١) في المستثنى .

أُجيبَ بأنَّ الفرعَ قَدْ يُحْمَلُ على الأصْلِ فيما هو أصلٌ في ذلك الأصْل ، لما بينهما من الارتباطِ كالفعلِ المضارعِ حُمِلَ في الإعرابِ على الاسمِ وهو أصلٌ في الأصْلِ فرعٌ في الفرعِ ، وهذا كلُّه بناءً على أصح المذاهبِ من أنّ المستثنى منصوبٌ بما قبلَ " إلا " من الفعلِ أو معناه بتوسطها .

وأما على قول من يقول : إنّه منصوبٌ عن تمامِ الكلامِ كانتصابِ درهمٍ بعد عشرين ، فينبغي أيضاً (٢) أن يكونَ امتناعُ تقديمه صدراً أظهرَ إعتباراً بضُعْفِ عَمَلِ العاملِ فيه ، لأنَّه ليس فعلاً ولا لفظاً يُشْعِرُ بمعناه ، وإنّما هو معنىً يَتَّصِفُ به الكلامُ ، ولهذا جعلنا توسيطَه (٣) بين أثناءِ الجملةِ مفسراً لهذا المذهبِ ، وقد تَقَدَّمَ ذلك في صدرِ الباب .

وأما على مذهب من يرى أنه منصوبٌ بأستثني وُضِعَت " إلاّ " موضعَه على سبيلِ النيابَةِ ، أومنصوباً بأستثني مقدراً بعد (٤) " إلا " فيمتنعُ أيضاً تقديمُه صدراً ، لأنَّ تقديرَ أستثني (٥) ، أو (٦) وَضْعَ الحرف موضعَه إنّما هو مشروطٌ بالتأخيرِ عن العاملِ فيه (٧) ، فلو قدمته فقلت : الا زيدا قام القوم لكنتَ قد وضعتَ الشيءَ غيرِ موضعِه تقديراً ، ولا يُقَدَّرُ

---

(١) تكملة من " ح " و " ق " .
(٢) ساقطة من " ق " .
(٣) في " ق " " توسطه " .
(٤) في " ق " " بعمل " .
(٥) ساقطه من " ح " .
(٦) في " ق " " اذ " .
(٧) " عن العاملة فيه " ساقطة من " ق " .

محذوفٌ من المحذوفات إلاَّ في موضعِه الأصيلِ ، إلاّ أنْ تُضَمَّ (١) لذلك (٢) صورةٌ تؤدي إلى عدمِ النظيرِ ، فحينئذ تُلْزِمُ تقديره في غير موضعِه ، وليس من قوةِ الحرفِ أن يُتَصَرَّفَ فيه هذا التصريف .

وأما على قول من يرى أنّه منصوبٌ بالمخالفةِ فإنه قائل (٣) بجواز التقديم ، رُوِيَ عن الكسائيِ جوازُ التقديمِ صدراً في قوله : الا زيداً ما قام القوم (٤) ، وفيه قبحٌ آخرُ وهو : التقديمُ على " ما " النافية ، ولها صدرُ الكلامِ ، إلّا أنَّ هذا لا يلزمُ على الأصلِ لمذهبه (٥) ، لأنّه لا يقول : إن مابعدها هو العاملُ ، وإنّما العاملُ عنده المخالفةُ ، وهي دائرة بين المستثنى والمستثنى منه مقرونين بالحرفين ، وإنما ينازع في أصل العامل عنده .

وأما على مذهب من يرى أنّه منصوبٌ بأن مضمرةً بعد إلّا ، فإنْ كانَ غيرَ قائلٍ بجوازِ التقديمِ ، فَلَعَلَّه يقولُ : إنّ الحرفَ لا يضمرُ في غيرِ موضعِه ، وليس ذلك من قُوَّتِه (٦) ، لأنَّ التصرفَ لا أصْلَ له في الحرفِ .

وأما على مذهبِ من يرى أنّه منصوبٌ بإنْ مخففةً من إنّ مدغمةً في إلّا (٧) ، فلعله يمنعُ التقديمَ صدراً ، لشبهه بالصفةِ المخصصةِ ، فكما يمتنع تقديم الصفة ، فكذلك المستثنى ، والله أعلم .

وهذا التوجيهُ يُشْبِهُ أنْ يَصِحَّ إجراؤه في جميع الأقوال .

---

(١) " الا أن تضم " ساقطة من " ق " .
(٢) في " ق " " الى ذلك " .
(٣) في " ح " " قال " .
(٤) تقدم هذا المذهب قبل قليل .
(٥) في " ح " " على أصل مذهبه " .
(٦) في " ق " " قوله " .
(٧) في " ح " " لا " خطأ .

ثم أنشد أبو القاسم بيت الكميت [وهو :] (١)

وماليَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ ومالِيَ إلاَّ مَشْعَبَ الحقِ مَشْعَبُ

شيعة الانسان من يشايعه على أمره ويتعصَّب له ، ومشعب الحق : طريقه.

والشاهد انتصا "آلَ أحمدَ" في الصدر ، ومشعبَ الحقِ في العجزِ على الاستثناءِ المقدمِ ، وأَنْشَدَ للكميتِ [أيضاً] (٢)

ومالي الا اللَّهُ لا ربَ غَيْرُهُ ومالِيَ إلا اللَّهَ غَيْرَكَ ناصـرُ

ولا شاهد في الصدر (٣) ؛ لوجودِ التفريغ ، فهو بمنزلة : ما في الدار الا زيد ، والشاهد انما هو في العجز .

وزعم ابنَ خروفٍ أنّه رُوِيَ : إلاّ اللّهَ في الصدرِ منصوباً ، ووجهـه على أن يكونَ [في] (٤) الأصلِ : ومالي الا الله غيرك ناصر " وما ليَ الا الله توكيدا (٥) ، ويتصور في الاسمين في هذا البيت أربعة أوجه :

أحدها : أن يكونا معاً / منصوبين على الاستثناء المقـدمِ ٢٨٣ من «ناصر» .

والثاني : أن يكونا حالين منه ؛ لأنّهما لو كانا مؤخرين لجاز أن يكونا نعتين له (٦) ، فهمـا من بـاب

---

(١) ساقطة من "ح" و "ق" والبيت في الجمل : ٢٣٤ ، والهاشميات: ٣٩ والمقتضب : ٣٩٨/٤ ، والكامل : ٤١٦ ، والحلل: ٣١٢ ، والانصاف : ٢٧٥ .

(٢) زيادة من "ح" والبيت في الجمل : ٢٣٤ ، وهو في الكتاب : ٣٣٩ ، والمقتضب : ٤٢٤/٤ ، والحلل : ٣١٦ ، وشرح ابن يعيش : ٩٢/٢ ، والخزانة : ٣٧٣/٢ .

(٣) في "ق" " ولا شاهد في صدر البيت " .

(٤) زيادة من "ق" .

(٥) قول ابن خروف ، وتوجيهه في شرح ابن الضائع : ٢٢٠ ، قال ابن السِّيد في الحلل : ٣١٦ " والنصف الأول من هذا البيت لا شاهد فيه على نصب الاستثناء المقدم ؛ لأنّ اسم اللهِ مرفـوعٌ بالابتداء ، لا يجوز فيه النصب ؛ لأنّ ليس قبله شيء يستثنى منه ولا يبدل ، فهو بمنزلة قولك : ما في الدار الا زيدٌ ، وإنما الشاهد في الثاني ، لأنّ التقدير : ومالي ناصر ، الا الله غيرك . فلما قدم المستثنى نصبها " .

(٦) قال ابن السيد في جعل "الا الله" حالا : " ويجوز في هذا ===

تقديم نعت (١) النكرة عليها ، وانتصابها على الحال.

والثالث : أن يكون "إلا الله" استثناءً مقدماً و"غيرك" هو الحال.

والرابع : بالعكس (٢) من هذا ، كذا قال ابن السِّيد ، واستُضعِفَ قوله في إجازتِهِ انتصابَ "الا الله" على الحال، لعدم تمكن الا في [باب] (٣) الوصف ، فلا تكون كذلك إلا تابعه في اللفظ ، ألا ترى أنه لا يجوز : قام الا زيدٌ ، تريد به قام غير زيد ، فلمَّا لم تَتَمَكَّنْ تَمَكُّنَ "غير" لم تقع موقعَها إلا في الموضِعِ الذى تكون فيه "غير" على أصلها ، لأن الفروع ليس لها تمكن الأصول. (٤)

مسألة : اذا عطفتَ على المستثنى المقدَّمِ كقولك : ما قام الا زيداً أحدٌ وعمرو ، جاز في المعطوف النصبُ حملاً (٥) على اللفظِ ، والرفعُ حملاً على تَوَهُّمِ الرفعِ في زيد ، لأن الأصلَ والمعنى ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ، وليس هذا بأبعدَ من قولهم : ما قام غير زيدٌ وعمرو ، فيمن رفع زيدا ، لأنَّ المعنى والأصل ما قام إلّا زيدٌ وعمرو ، وابنُ خروفٍ يقول في نحو هذا : انه مبتدأ محذوفُ الخبرِ كأنَّهُ قال : ما قام الا زيدٌ وعمروٌ قائم.

=== البيت وجه ليس بمعتاد عند النحويين ، بل أكثرهم ينكره ، وذلك أن القائل اذا قال : ماجاءني أحد الا زيد ، فقد يجوز أن تكون "الا زيد" صفة لأحد ، بمنزلة "غير" ، وكأنه قال : ماجاءني من أحد غير زيد ، واذا قدمت على هذا "الا" فقلت : الا زيدا أحدا ، كأن قولك : "الا زيدا" حالا بمنزلة صفة النكرة اذا تقدمت عليها ، فيكون قول الكميت على هذا التقدير حالا "الحلل : ٣١٧ ، وانظر بقية الوجوه الأربعة هناك .

(١) ساقطة من "ق".

(٢) في "ق" على العكس .

(٣) تكملة من "ح".

(٤) انظر شرح ابن الضائع : ٢٢٠/ب.

(٥) في "ق" "جريا".

باب الاستثناء المنقطع

الاستثناءُ المُنْقَطِعُ : هو أن يكونَ المستثنى من غيرِ جنسِ ما قبلِه كقولك : ما في الدّارِ أحدٌ إلّا أسداً ، وليس هذا على حقيقة الاستثناء . وإنَّما هو اَستدراكٌ وابتداءُ كلامٍ مستأنفٍ ، وإنّما المعنى : لكنَّ فيها أسدٌ ، ولهذا قدَّرَه سيبويهِ بلكنَّ مخفَّفَةً ومُثقَّلةً (١) . فإنّما سُمّيَ اَستثناءً ، لأنّه بأدَواتِ الاستثناءِ الحقيقيِّ .

وهذا الضَّرْبُ مِن الاستثناءِ منصوبٌ عند أَهْلِ الحجازِ على الاطلاق ، وأما بَنُو تَميمٍ فإنَّه عِنْدَهُمْ على وجهين (٢) :

أَحَدُهما : ما يُتَصَوَّرُ فيه الاتصالُ بوجهٍ مّا مِن المجازِ.

والثاني : ما لا يتصور فيه ذلك ، فأمَّا الوجهُ الثاني فهو عندَهم بمنزلتِهِ عِنْدَ أَهْلِ الحجازِ منصوبٌ لاغير. وأما الوجهُ الأَوَّلُ فهو عندَهم جارٍ مَجْرَى المتَّصِلِ في جَمِيعِ وُجُوهِهِ على ما تَقَدَّمَ ، والمجاز على وجهين :

أحدهما : أن يكون المستثنى من توابع ما قبله نحو ما في الدار أحدٌ ، الا فرسٌ أو ثوبٌ [أو كتابٌ] (٣) أو نحو ذلك مما هو متاع (٤) لِلأَحَدِيْنَ ، (٥- ومنه قول النابغة (٦) :

.... وما بالربعِ مِنْ أحدِ

إلّا آلأواريَّ -٥) ....

---

(١) الكتاب : ٣٢٥/٢ .

(٢) انظر لغة بني تميم في الكتاب : ٣١٩/٢ - ٣٢٠ ، والمقتضب ٤١٢/٤ ، ٤١٣ ، وشرح ابن يعيش : ٨٠/٢ ، والملخص ٤٠٩ .

(٣) زيادة من "ح" و "ق" .

(٤) في "ق" "تابع" .

(٥-٥) ساقطة من "ح" .

(٦) هذان جزءان من بيتين للنابغة الذبياني وهما :

وقفت فيها أُصَيْلاناً أُسائلُها ... عَيَّتْ جواباً وما بالربعِ من أحدِ

إلا آلأواريَّ لأْياً ما أُبَيّنُها ... والنؤيُ كالحوضِ بالمَظلومةِ الجلدِ

وهما في ديوانه : ٢ ، ٣ والكتاب : ٣٢١/٢ ، ومعاني الفراء ٤٨٠/١ ، والمقتضب ٤١٤/٤ ، والأصول : ٢٩٢/١ والملخص ٤١٠ .

والوجه الثاني : أن يكون المستثنى مما يقوم مقام الأحَدِيْنَ ، وإنْ لم يَكُنْ مِن توابِعِهِم نحو: ما في الدَّارِ أحدٌ الا أَسَدٌ ،وكقوله:(١)

وَبَلْدَةٍ ليسَ بها أَنِيسُ   إِلَّا اليَعَافِيرُ وإِلَّا العِيسُ

لأنّ الاسَدَ واليعافيرَ تقومُ مَقَامَ(٢) الأحَدِيْنَ في عِمْرانِ الأَمَاكِنِ.(٣)

فصلٌ : ويُعَبَّرُ أيضاً عَنْ حكمِ الاستثناءِ بأن يُقالَ : إِن كانَ ما يَصِحُّ فيه التَّفْرِيغُ جَرَىٰ عندَ بني تميمٍ مَجْرَىٰ المتَّصِلِ في [جميعِ](٤) وُجُوهِهِ ،وإن لم يصحَّ فيه(٥) التفريغُ لم يكنْ عندَهم [فيه](٦) إلا النصبُ ،وكلاهما منصوبٌ لا غيرُ عندَ الحجازيين.(٧) فمثالُ الأوَّلِ: ما في الدارِ أحدٌ الا فرسٌ،أوْ إلّا أسدٌ إنّما أردتَ أن تَقُولَ : ما في الدار إلّا فرسٌ ،أو ما فيها إلا أسدٌ ، ولا شَكَّ أنَّ هذا الكلامَ يُعْطِي(٨) نَفْيَ الحكمِ عن جميعِ مَنْ يَعْقِلُ وما لا يعقلُ ،وإثباتَه لما بعدَ إلّا ،وإنما ذُكِرَتْ أحداً على سبيلِ التَّوكيدِ(٩) ، ومثال الثاني الّذى لا يصحُّ فيه التفريغُ قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾(١٠) فهذا لا يكونُ إلّا منقطعاً ،لأنَّ قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ لا يُتَصَوَّرُ أنْ يَقَعَ في الوهمِ أنّ الله تعالى دَاخِلٌ في عمومِ النَّفْيِ فَيُحْتَاجُ إلى ٱستِثْنَائِهِ ،وهذا بمنزلةِ قولك : لا تأخُذُ(١١) هذا من يَدِي ،

---

(١) سبق ص
(٢) في "ق" "يقومان" .
(٣) في "ق" "المساكن".
(٤) تكملة من "ح" و"ق".
(٥) في "ق" "منه".
(٦) تكملة من "ح" .
(٧) شرح ابن عصفور ٢/٢٦٧.
(٨) في "ق" "يقتضي".
(٩) الكتاب: ٢/٢١٩-٢٢٠ وشرح ابن يعيش ٢/٨٠ ، ويعني بالتوكيد هنا التوكيد اللغوى لا الاصطلاحي.
(١٠) هود : ٤٢.
(١١) "لا خذ هذا من يدى" هكذا في الأصل ومثله في "ق" مع كسر الخاء والذال المعجمتين .

فَلَسْتَ داخلاً في النَّفْيِ أَصْلاً ،ولهذا مَثَّلَهُ القاضي بِأَنْ قالَ : نَظِيْرُ الآيةِ أن تقولَ عِنْدَ مجيءِ سيلٍ عظيمٍ : لا عاصِمَ اليومَ من هذا السيلِ إلا مَنْ أَقامَ بالجَبَلِ ، المعنى لكنْ من أقام بالجَبَلِ معصومٌ ،وينبغي أَنْ يكونَ هذا الوجهُ في الآيةِ هو الصَّحِيْحُ إِن شاءَ اللَّهُ ،وهوظاهرُ كلامِ سيبويهِ [1] ،

ومن هذا الضَّرْبِ : ما زادَ إِلّا ما نَقَصَ،وما نفعَ الا ما ضَرَّ ،وهما من أمثلةِ / ٢٨٤
سيبويهِ [2] ، ففي زادَ ونقصَ فاعلانِ مستَتِرانِ والمعنى : لكنَّهُ نقص ولكنَّهُ ضرَّ ، فما مع الفعلِ بتأويلِ المصدرِ ،وهو نَصْبٌ على الاستثناءِ ، وجوَّزَ القاضي أنْ يكونَ مبتدأً محذوفَ الخبرِ كأَنَّهُ قال : ما زادَ النهرُ لكنَّ النقصانَ شَأْنَه ،وما نَفَعَ زيدٌ لكنَّ الضَّرَّ شَأْنُهُ [3] ،وهذا بعيدٌ ،لأَنَّهُ لو كان على ذَلِك [4] لجازَ عندَ الحجازيين ما في الدَّارِ أحدٌ إِلَّا فرسٌ على معنى لكنْ فيها فَرَسٌ ،ولاستوى [5] عند بني تميمِ القسمانِ في جوازِ الرَّفْعِ، ولمّا لم يكن كذلك وجبَ أنْ يكونَ القولُ الأولَ .

فصلٌ : وظاهرُ قولِ سيبويهِ وأبي القاسمِ التسويةُ بين هاتين الآيتين : ﴿ ما لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [6] و ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [7] على مَذْهَبِ بني تميمٍ ، أَمّا الآيةُ الأُولَى والمُثُلُ التي قبلها ، فأَجْرَوها مُجْرَى المتصلِ [8] [على مذهب بني تميمٍ] [9]

---

(١) الكتاب : ٢/ ٣٢٥ .
(٢) الكتاب : ٢/ ٣٢٦ .
(٣) في الأصل : " الا الضر شأنه ". وانظر قول القاضي في شرح الكتاب له : ٣/ ١١٤ ،وفي الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٤٧٢ .
(٤) في " ق " " كذلك " .
(٥) في الأصل و " ح " " لا استوى ".
(٦) النساء : ١٥٧ .
(٧) هود : ٤٢ .
(٨) في " الأصل " " المنفصل " خطأ .
(٩) تكملة من " ح " و " ق " وبعدها في " ح " " ظاهر " وضرب عليها في " ق " لأنها مقحمة .

[لقول](١) سيبويه : وبنو تميم يرفعون هذا كلَّه ، يجعلون اتّباعَ الظَّنِّ علمَهم والتّكلُّفَ سلطانَه(٢) ، وأمّا الآيةُ الثانيةُ على مذهب بني تميمٍ(٣) ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ فجاء بها سيبويه في بابِ " ما لا يكونُ إلّا على معنى ولكنَّ "(٤) ، وهو الظّاهرُ على ما تقدَّمَ، وللناسِ في ذلك مسالكُ : مسلكُ المبرّدِ أنّه متصلٌ(٥) ، والتقديرُ عنده : لا عاصِمَ ولا غيرُه إلّا من رَحِم ، وهذا غيرُ مستقيم ؛ لأنّ المعنى حينئذٍ ما(٦) في اليوم عاصمٌ ولا غيرُه الا من رحم ، فيكونُ المعنى: على أن الذي لم يُعصَمْ وقُضِيَ عليه بالهلاكِ ليس في اليوم ؛ لاندراجِه في عُمُومِ ما اقتضاه اللفظُ بصيغَتِه ، وليسَ كذلك ، وإنما دعاه إلى هذا التّقديرِ أنّه لم يتصوَّرْ [له](٧) اندراجُ المستثنى في عمومِ اللّفظِ لو لم تُذكر أداةُ الاستثناءِ إلا بهذه الضّميمةُ .

---

(١) مكان " لقول " بياض في الأصل والتكملة من " ق " و " ح ".

(٢) الكتاب : ٣٢٣/٢ .

(٣) " على مذهب بني تميم " ساقطة من " ح " و " ق " .

(٤) الكتاب ٣٢٥/٢ .

(٥) هذا المذهب ذكره عن المبرد أبو علي الشلوبين في حواشي المفصل : ٢٤٦ ، وكلام المبرد في المقتضب لا يدل على أن الآية من الاستثناء المتصل ، وإنما هي عنده من باب الاستثناء المنفصل ، فهو موافق لسيبويه في هذا المسلك ، فقد قال : " باب ما يقع في الاستثناء من غير المذكور قبله ، وذلك قولك : ما جاءني أحدٌ إلّا حماراً ، وما في القوم أحدٌ الا دابّةً ، فوجه هذا وحدّه النصب ، وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول فيُبْدَل منه ، فنصبه بأصل الاستثناء على معنى " ولكن " ... فمن ذلك ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم ﴾ فالعاصم الفاعل ، و " من رحم " معصوم ، فهذا خاصة لا يكون فيه الا النصب . المقتضب ٤١٢/٤ ، وانظر موافقته لسيبويه في الكتاب ٣٢٣/٢ ، ونقض ابن ولاد : ١٧٧ ، والخزانة : ٩/٢ .

(٦) في " ق " " لا " .

(٧) تكملة من " ح " وفي الأصل " لم يتصوره ".

المسلكُ الثّاني : أنَّ عاصماً بمعنى معصوم ، ومَنْ رَحِم بمعنى مرحوم ، وعلى هذا يكونُ متّصلاً على ضُعْفِه ؛ لقلة استعمالِ فاعلٍ بمعنى مفعولٍ ، وخروجِه عن القياسِ. (١)

المسلكُ الثالثُ (٢) : أنَّ مَنْ رَحِم بمعنى راحِم ، وعاصم على ظاهِرِه ، وينبغي أن يكونَ على هذا منقطعاً ؛ لأنّه لا يقعُ في الوهمِ ، أنَّ اللهَ تعالى داخلٌ في عمومِ النفي (٣) ، فيُحتاج إلى استثنائهِ ، وإنْ كانَ بعضُهم قد جعَلَه متصلاً ، وليس بصحيحٍ على ما تقدَّمَ ، فهذه الأربعةُ (٤) مسالك أَصَحُّها [مسلكاً] (٥) مسلكَ سيبويهِ ، ولا وجهَ لتسويةِ أبي القاسم بين هذه الآيةِ وبين ما قبلَها ؛ لأنَّه لا يُتَصَوَّرُ إجراؤها على مسلكٍ مِن هذه المسالك أصلاً ، والله أعلم .

فصل : ما ذكرْتُه أولاً في حَدِّ الاستثناءِ المنقطِعِ يرِدُ عليه نَحْوُ قوله تعالى ﴿ لا يَذُوقُونَ فِيها المَوْتَ إلاَّ المَوْتَةَ الأُولَى ﴾ (٦) وهو منقطعٌ باتفاقٍ ، مع أنَّه من جنسِ ما قبلَه ، وكذلك يرِدُ عليهِ نحو ﴿ ولا تَنكِحُوا ما نَكَحَ آباؤُكُم مِّنَ النِّساءِ إلَّا ما قَد سَلَفَ ﴾ (٧) ويرِدُ أيضاً على حَدِّ المتَّصِلِ الإشكالُ الذي أوردَه القاضي (٨) ، فالأولى أنْ يُقالَ (٩) : الاستثناءُ المتصلُ هو أن تُخْرِجَ بإلَّا أو ما في معناها ما لولاها لاندرجَ في عمومِ

---

(١) ذكر ذلك الفراء في معاني القرآن ٢/ ١٥ ، والسيرافي في شرح الكتاب ٣/ ١١٤ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء : ٤٧٢ ، وانظر التبيان في اعراب القرآن للعكبرى : ٧٠٠ ، وشرح ابن يعيش ٢/ ٨١.

(٢) في " ق " " وعاصم على ظاهره بمعنى معصوم " فاقحم " بمعنى معصوم ".

(٣) في الأصل و" ق " " اللفظ ".

(٤) في " ح " " أربعة ".

(٥) زيادة من " ق ".

(٦) الدخان : ٥٦.

(٧) النساء : ٢٢.

(٨) يعني الباقلاني انظر ما سبق ص

(٩) في " ح " " تقول ".

لَفظِ ما قبلها بوجهٍ مّا (١) كقولك : ما قامَ القومُ إلّا زيدا ،أَلا تَرَى أنَّكَ لو لم تأتِ بإلّا لوقعَ في خيالِ السامعِ أنّ زيداً مندرجٌ في عمومِ اللفظِ، لصلاحيتِهِ لذلك ،وإنّما قُلْنَا : بوجهٍ مّا ؛لامتِناعِ اندِراجِه حَقِيْقَةً ؛لما كانَ يلزمُ على ذلك من الكذبِ في أَحَدِ الطرفين على ما تَقَدَّمَ في أولِ البابِ.

وأَمّا الاستثناءُ المنقطعُ فهو أن تذكرَ بعدَ " إلاّ " أو ما في معناها ما لا يصحُّ في الوهمِ اندِرَاجُهُ في عمومِ لفظِ ما قبلها لو لم تَذْكُرْهُ (٢) مطلقاً ، سواءٌ كانَ من جنسِ ما قبلَها أو لا ،فقوله تعالى ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ (٣) منقطعٌ ، وإنْ كانَ من جنسِ ما قبلَه ؛ لِأَنَّه لا يصحُّ في الوهمِ اندِرَاجُهُ تَحْتَ عمومِ اللفظِ لو لم تُذْكَرْ إلّا فَيُحْتَاجُ إِلى إِخراجِه ؛لاستِحالةِ ذَوْقِ المَوتَةِ الماضيةِ في المستقبلِ ،وكذلك قوله تعالى ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ (٤) على القول بأنَّ عاصمَ على ظاهِرِه ،ومَنْ رَحِمَ بمعنى الرّاحِمِ استِثْنَاءٌ منقطعٌ ؛ لأنّه لا يصحُّ في الوهمِ اندِرَاجُه / تَحْتَ (٥) عمومِ اللفظِ لو لم تُذْكَر إلّا ،فَيُحْتَاجُ ٢٨٥ إِلى استِثْنَائِهِ لقوله :﴿من أمر الله﴾،وقد جَعَلَه بعضُهم متصلاً ،ولا يَصِحُّ ، وقد تقدم بيانه.

مسألة: (٦) ما زيدٌ بشيءٍ الا شيءٌ لا يعبأُ به ،لا مانع من اجراء هذا المجرور على اللغتين الحجازية والتميمية ،وان كان كذلك ارْتَفَعَ ما بعدَ " إلّا " على البَدَلِ على اللغتين (٧) معا ، الا أنه بدل على الموضع

---

(١) مثل قول ابن الفخار هذا كان قد قال القرا في بصورة أوسع. انظر الاستغناء ٣٨٢ - ٣٨٥.

(٢) في "ح" "لو تذكر".

(٣) في "ق" "ما بعد الا على اللغتين على البدل" باقحام "اللغتين".

(٣) الدخان : ٥٦.

(٤) هود : ٤٣.   (٥) في "ح" و"ق" "في".

(٦) من هنا الى نهاية الباب ساقط جميعه من "ح".

(٧) في "ق" "ما بعد الا على اللغتين على البدل على اللغتين" باقحام "اللغتين".

في اللغةِ التميمية، وبدلٌ على المعنى على اللغةِ الحجازية (١)، اعتباراً بأنَّ البدلَ على تقديرِ تكرارِ العاملِ، أو على تقديرِ الغاءِ المبدل منه، والتقديرُ على الأوّلِ ما زيدٌ بشيءٍ ما زيدٌ إلا شيءٌ لا يُعبأُ به، وعلى الثاني: ما زيدٌ الا شيءٌ لا يعبأُ به، ولا عملَ «لما» فيما بعدَ «إلاّ»، لأنّها إنّما عمِلَتْ لمعنًى فيها وهو النّفيُ، وقد انتقض بإلاَّ، بخلافِ ليْسَ فإنَّها تعمَلُ في الموجَبِ والمنفيِّ (٢)، لأنَّ عملَها للفعليةِ لا للنفيِ، وهو موجودٌ في الحالتين (٣)، ولا يَرِدُ على هذا قولُ مَنْ قالَ بافسادِ المسألةِ: بأنَّ مرفوعاً لا يُبْدَلُ من منصوبٍ، لأنَّه إنّما حمَلْناه على أنَّه بدلٌ على المعنى.

ونظيرُ هذه المسألة في أنه لا يَعْمَلُ في البدلِ العاملُ في المبدلِ منه، لتَعَذُّرِ قولنا: لا إلَهَ إلاّ اللهُ، ألا ترى أنّ البدلَ هنا مرفوعٌ بالابتداءِ اعتباراً بالمعنى، والمبدلَ منه منصوبٌ بلا، وأنَّ التقديرَ: ما لنا إلاّ اللهُ، على هذا ينبغي أنْ تُحمَلَ هذه المسألةُ، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويهِ أعني أنَّ المجرورَ منصوبُ المحلِّ في اللغةِ الحجازيةِ. (٤)

وقال أبو بكرِ بنُ عَبيْدَةَ: إنّ أهلَ الحجازِ لمّا قصَدُوا إلى البدلِ لم يُمكِنْهُمُ العملُ فاستوتِ اللُّغتان، كما تستويانِ إذا قُلتَ: مازيدٌ الا شيءٌ لا يعبأُ بِه، فيظهرُ من كلامِ سيبويهِ أنَّ المسألةَ يقولُها أهلُ الحجازِ وبنو تميمٍ.

---

(١) الكتاب: ٣١٦/٢.

(٢) في الأصل "والنفي" والمثبت من "ق" والموضع ساقط من "ح" وقد سبقت الاشارة الى ذلك قبل قليل.

(٣) انظر المسألة في شرح ابن يعيش: ٩١/٢.

(٤) الكتاب: ٣١٦/٢.

قلت : لا يَثْبُتُ ما قالَهُ ابنُ عَبِيْدَةَ في اللغةِ الحجازية أنْ يَرْجِعُوا إِلىٰ اللغةِ التَّمِيْمِيَّةِ عِنْدَ تعذرِّ البدلِ ،ولو كانَ كذلِكَ لرَجَعُوا إِليهم مع " بل " و " لكنَّ " ،فَكُنْتَ تَقُولُ على لُغَتِهِم : ما زيدٌ قائم" بل قاعدٌ وما زيدٌ قائمٌ لكن قاعدٌ ،وهذا لا يُؤْثَرُ عنهم أصلا .

قال : وقال بعضُهم لا يكونُ إِلاّ علىٰ لُغةِ تميمٍ ،وأَمّا الحجازيون فينصبون ،وذلك أَنّهم لَمّا لَمْ يُمْكِنْهم البدلُ على اللفظِ ،لاَمتناعِ زِيَادَةِ إِبدال المرفوعِ من المنصوبِ عَدَلوا إِلىٰ النَّصبِ علىٰ الاستثناء ،و "بشيءٍ" عندهم في موضع نصبٍ .

قلت : ظاهرُ كَلَامِ سيبويهِ ما ذكرناه أولا ،وأَنَّ الرفعَ علىٰ اللغتين معاً ،وفيه أن الباءَ تدخلُ علىٰ الخبرِ في التميميةِ كما تدخُلُ عليه في الحِجَازِيَّةِ ،والله أعلم.

فصلٌ أَبْسُطُ فيه القولَ في بيتي النَّابِغَةِ (١) وموضع الشاهد منهما قوله :

" وَقَفْتُ فيها " يحتمل أن يريد وقفتُ أنا ،ويَحْتَمِلُ أن يكونَ المعنى : وَقَفْتُ فيها ناقتي ،أي حبستُها وحُذِفَ المفعول.

وقوله : " أُصَيْلاناً " نُصِبَ (٢) علىٰ الظرفِ ،أي عَشِيًّا (٣) ، ووجه تصغيره مبسوط في آخرِ أبوابِ التّصغيرِ ،وسماها الفارسيُّ المسألَةَ الحمقاءَ ،لأنّها لا تدخلُ عنده تَحْتَ الأقيسةِ (٤) ، وقوله : " أُسَائِلُها "

---

(١) بيتي النابغة في الجمل : ٢٣٥، وقدسبق تخريجهما ص: ٩٨٦، وهما :

وقفت فيها أصيلانا أسائلها ... اعيت جوابا وما بالربع من أحد

الا اواريّ لأياً ما ابينهـا ... والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد

(٢) في " ق " " نصباً ".

(٣) في " ق " " عشيات ".

(٤) أصيلانا تصغير أصيل على غير قياس ،كأنه تصغير " أصلان " الجمع ، وهو عكس قياس التصغير ،لأن الجمع اذا صغّر يصغّر على لفظ واحده ،وهذا صغر على لفظ جمعه.

منصوبُ المحلّ على الحالِ من فاعلِ "وَقَفْتُ" ،وهي على هذا مقدَّرةٌ بحالٍ جاريةٍ على صاحبها ،كأنه قال : وقفت فيها مُسَائِلَها ،ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ المجرورِ ،وعلى هذا تكون جارية على غيرِ صاحبِها ان قدَّرتَها باسمِ الفاعل ،كأنه قال : وقفت فيها مُسَائِلَها أنا ،فيبرز الفاعل هنا على الوجوب.(١)

ويقال : أُصَيْلان ، وأُصيلَال على إبدالِ اللامِ من ٱلنونِ / ومجرَاهما في منعِ الصَّرفِ في حالِ التعريفِ واحدٌ وهوغريبٌ أن يقال في حال التسمية به لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف واللام ، كما يقال لزيادة الألف والنون ؛ لأن حكم البدلِ حكم المبدلِ منه. ٢٨٦

وقوله : "عَيَّتْ جواباً" ،أَصْلُهُ عَيِيَتْ وإِدْغَامُه على الجوازِ ، وسيأتي في التَّصريفِ إِنْ شاءَ اللّهُ ،ويَحْتَمِل أَنْ يكونَ على معنى ٱلاستئنافِ، وأَنْ يكونَ منصوبَ المحل على الحال على تقدير قد ،أو دون تقديرها على القولين .

وقوله : "جواباً" ينصب على وجهين :

أحدهما : أن يكون على إسقاط الخافضِ كَأَنَّه كانَ عَيَّتْ(٢) عَنِ ٱلجوابِ ،فَلَمّا سَقَطَ الخافضُ تَقَوّى(٣) الفعلُ فَنَصَبَ.

والثاني : أنْ يكون نَصْباً على التَّمييزِ المنقولِ ،كأَنَّهُ كان:عَيَّى جوابُها بمنزلةِ تَصَبَّبَ زيدٌ عرقاً ،إلا أَنّ فيْهِ تجوّزاً.

وقوله : " وما بالربعِ مِنْ أَحَدٍ ،إلاّ ٱلأَواريَّ " ، يُضْبطُ الأواريُّ مثلثا ؛ فأما النصب فعلى الاستثناء المنقطع على اللغة الحجازية من لفظِ

---

(١) في "ق" "فيبرز الضمير هذا على الوجوب".
(٢) في "ق" "عييت" خطأ.
(٣) في "ق" "تعدى".

أحد ، وعلى المتصلِ على اللغةِ التَّمِيْمِيَّةِ تجوزاً على ما تقدم .

وأما الرفع فعلى وجهين :

أحدهما : على أن يكون بدلَ بعضٍ مِنْ كُلٍّ على لَحْظِ الإتصال المذكور.

والثاني : على النَّعتِ على أنْ تكُونَ " إلّا " هِيَ التي في قوله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [١] وكلاهما على الموضع .

وأما الجرُّ فعلى وجهين أيضاً :

أحَدُهُما : على النَّعتِ على اللفظِ على الوجهِ المذكورِ في حرفِ " إلّا " .

والثاني : على البدلِ على اللفظِ على رأيِ الأخفشِ القائلِ بجوازِ زيادَةِ حرفِ " مِنْ " في المعرِفَةِ وفي الواجب [٢] ، وهو فاسد على رأيِ سيبويهِ ، لِما يَلْزَمُ عَلَيْهِ من زيادةِ حرفِ " مِنْ " في المعرفة وفي الواجب، وليس قائلاً بذلك.

وأما وزن الأَوَارِيِّ ففواعيلَ كطواويسَ ، واحِدُها آري ، وأصله " آرُوي " فاعولٍ كطاووسٍ ، فَلَمّا اجتمعتِ الواوُ والياءُ وسُبِقَتْ إحداهما بالسكونِ قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَتْ في الياءِ بعدَها ، ثُمَّ قُلِبَتِ الضَّمَّةُ كسرةً على القياسِ التَّصرِيفِيِّ ، ولا يكونُ آري فاعِيْلاً ؛ لأن هذا المثال ليس في الأوزانِ العربية ، وإنّما يكونُ في الأعجميةِ [٣] كقابيلَ ، وهابيلَ ، والآرِيُّ هو مَحْبَسُ الدَّابَّةِ ، وهو من تَأَرَّيْتُ بالمكان إذا أقَمْتَ فيه [٤] ، والله أعلم.

---

(١) الأنبياء : ٢٢.

(٢) نسب ابن السيد هذا المذهب للكسائي في الحلل : ٣٢٢ ، وانظر المسألة في شرح ابن يعيش : ٢/٩١.

(٣) في " ق " " العجميه ".

(٤) في " ق " " أقمت به ".

وقوله : "لَأْياً ماأُبَيِّنُها " مصدرٌ في موضعِ الحالِ من فاعــــل "أُبَيِّنُها " والمعنى : أُبَيِّنُها مُبْطِئاً ، و" ما " زائدةٌ لا تمنعُ مِن عملِ الفعلِ في الحالِ ، وهو من المصادرِ الّتي لَمْ يُستَعْمَلْ لها فعلٌ إلّا بالزيادَةِ ، يقال : التأى (١) ولا يقال : لَأَي .

وقوله : والنوي يجوز رفعه و نصبه ، بالعطف على الأواري فيمن نصبه ، والرفع على وجهين : أحدهما بالعطف على الأواري فيمن رفعه ، والآخر أن يكون مبتدأ خبره في كاف التشبيه ، وفيه ثلاث لغات نُؤْي ، ونَأْي ، ونِيْئ (٢) ، وهو ما يُخَدّ حولَ الخباءِ لئلا يدخلَ فيه الماءُ ، ولذلــك شَبَّهوه (٣) بالحوضِ ، وقوله : بالمظلومةِ الجلدِ : الباء ظرفيه وهــي منصوبةُ المحلّ على الحالِ من الحوضِ ، والمظلومةُ الأرضُ الّتي حُفِــر فيها ولم يكن فيها حفر قبل ذلك ، من الظلم ، وهو : جعل الشيء في غير موضعه (٤) ، وقيل : هي الّتي أتاها سيل من أرض أخرى .

---

(١) في الحلل لابن السيد : ٣٢٢ . "ألأْ" وفي "ق" "التئي".

(٢) في "الأصل" و"ق" "نيئ" هكذا بنون ، وياء ثم همزة ، وهذا الفصل ساقط من "ح" وقد سبقت الاشارة لذلك ، والمثبت موافق لما في اللسان ، والقاموس ، والدرر المبثثه في الغــرر المثلثة : ١٩٥ .

(٣) في "ق" "شبهه ".

(٤) في "ق" "في غير محله ".

باب النفـــي بـــــلا

اعلم أنّ "لا" حرفٌ مشتركٌ بينَ الأسماءِ والأفعالِ، فالقياسُ ألّا يَعْمَلَ في الأسماءِ كما لا يعملُ في الأفعالِ؛ لعدمِ اختصاصِهِ بما يدخلُ عليه، فما وَجْهُ عَمَلِه في الأسماءِ؟

الجواب: أنّها في الموضعِ الذي تَعْمَلُ فيه جوابٌ، تحقيقاً أو تقديراً، لسؤالٍ عن نكرةٍ مجرورةٍ بمن (١) الّتي تُفيدُ في الأسماءِ استغراقَ الجنسِ، وحَقُّ الجوابِ أن يكونَ مطابقاً للسؤالِ، فلمّا تَفَسَّرَتِ النّكرةُ في السؤالِ بمِنْ الاستغراقية وجبَ أنْ تُفَسَّرَ في الجوابِ، وأيضاً فإنّ "لا" هذه هي الاستغراقيةُ؛ لتضمُّنِها معنى "مِنْ" ونيابتِها عنها، فيلزمُ عن ذلكَ أنْ تكونَ مختصة بالأسماء، لمكان الاستغراق الذي لا تفيده الا في الأسماء فهي غير تلك المشتركة، وانما أُتِيَ على من استشكل عَمَلَها في الأسماءِ من جهةِ الاشتراكِ اللفظيِّ، فاعتقدَ الإتحادَ في المتعدِّدِ، وإذا كانَ كذلك كانَ وجهُ عَمَلِها الاختصاصَ على الأسلوبِ العامِّ عند النحاةِ، وهذا ظاهرٌ / إنْ شاء الله. ٢٨٧

فصلٌ: وأمّا وَجْهُ عملِها النصبَ في الاسمِ والرفعَ في الخبرِ، فهو أنّ لها شبهاً خاصّاً بإنّ من جهةِ أنّها تُسْتَعْمَلُ لتوكيدِ النّفي، كما أنّ إنّ لتوكيد الايجابِ، وهما معنيانِ متقابلان، ومن كلامهم حمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره (٢)، فالحاصلُ أنّ الوجهَ الذي أوجبَ لها جملةَ العملِ غيرُ الوجهِ الذي أوجب لها تَفْصِيْلَهُ، والله أعلم.

---

(١) وذلك نحو: هل من رجل في الدار؟ فيقال: لا رجل في الدار. انظر الملخص: ٤٩٨.

(٢) شرح ألفية ابن معطي: ٩٣٦، ورصف المباني: ٢٦١.

فصل : لمَّا كانَ عملُ " لا " غيرَ أصيلٍ من حيثُ هي مُشَبَّهَــــةٌ بِمُشَبَّهٍ وجبَ أن يكونَ ذلك مقيداً بشروطٍ على الأصلِ المعهودِ عند النحاةِ وجملتُها خمسةٌ :

أحدها : أن يكونَ أصلُ ما تدخلَ عليه مبتدأً .

والثاني : أن يكون نكرةً .

والثالث : أن يُرادَ به استغراقُ الجنسِ .

والرابع : ألَّا يُفْصَلَ بينَهما بفاصلٍ .

والخامس: أن يكونَ جواباً لِمَنْ قال : هل من كذا تحقيقــــاً أو تقديراً (١) ، فإذا اجتمعَتْ هذهِ الشروطُ جازَ اعمالُها عَمَلَ "إنَّ " وعَمَلَ (٢) "لَيْسَ " ، إلا أنَّ عَمَلَها (٣) عَمَلَ "إنَّ " أكثرُ في الاستعمالِ من إعمالها عَمَلَ " لَيْسَ " ،وبه جاءَ القرآنُ ،ولا أَعْلمُ فيه إعمالَها عَمَلَ لَيْسَ إلاّ ما قيــلَ في قولِهِ تعالى : ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (٤) على أنها " لا " المعملــة إعمالَ ليس (٥) ،ولحقتها تاءُ التأنيثِ كما لَحِقَتْ لَيْسَ تنبيهاً على أنَّها فَرْعُها ، غيرأنها مخصوصةٌ بالحينِ لا تَعْمَلُ إلاّ فيه ،وسأذكرها مسألةً بعــدُ إن شاء الله .

وقُرِئَ شاذا ﴿لَا رَيْبُ فيه﴾ (٦) رفعاً ،وهي المحمولةُ علــى لَيْسَ ،لعدمِ التّكرارِ ،والله أعلم.

فأما قراءةَ من قرأ ﴿لَا بَيْعٌ فيه وَلَا خُلَّةٌ ولا شَفَاعَةٌ﴾ (٧) رفعاً ،

---

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٣٧ ،والملخص : ٥٠٤.
(٢) ساقطة من "ق ".
(٣) في "ق " "إعمالها " .
(٤) سورة ص : ٣.
(٥) هذا مذهب الجمهور ،انظر المغني : ٣٣٥.
(٦) البقرة : ٢ ،وهي قراءة أبي الشعثاء ،وزيد بن علي .
(٧) البقرة : ٢٥٤،وهي قراءة نافع ،وعاصم وابن عامر ،وحمزة والكسائي . السبعة : ١٨٧.

فالوجهُ فيها أن تكونَ ملغاةً ،ولا ينبغي أن يُعتَقَدَ فيها أنّها معملةٌ عَمَلَ ليس ،لقلتِهِ في الاستعمالِ ،ولا يُحمَلُ التنزيلُ إلّا على الوجهِ الأفصَحِ .

فصلٌ : فإن فاتَ شرطٌ من هذه الشروطِ بَطَلَ العملُ المذكورُ ، فَمِنْ ذلك قولك : لا مرحباً ،ولا أهلاً ،ولا كرامةً ،ولا مسرةً ،ولا سَقْياً ، ولا رعياً (١) ،وما أشبه ذلك فليست هذه الأشياءُ منصوبةً بلا ؛لأنّها لا تعمَلُ إلّا فيما كان أصلُه مبتدأً ،وليس ذلك في هذه الأشياءِ ،وإنّما هي منصوبةٌ بأفعالٍ مضمرةٍ ، فلذلك لَمْ تعمَلْ ولمْ يلزمْ فيها التكرارُ (٢) ، ومن ذلك إذا وَقَعَتْ بعدها المعرفةُ فإنّها لا تعملُ فيها شيئاً ،ويلزمُ تكرارُها في حالِ السَّعَةِ ؛ليكون عوضاً من فواتِ العمومِ بالتعريفِ ؛لأنَّ في التكرارِ زيادةً ،كما في العمومِ ،هذا قولُ سيبويهِ (٣) ،ولم يَقْصُرِ المبرّدُ (٤) وابنُ كيسانَ عدمَ التكرارِ على حالِ الضرورةِ (٥) ، والصوابُ ما رآهُ (٦) سيبويهِ ؛ وذلك أنّ "لا" إذا كانتْ جواباً لقولكَ : أزيدٌ في الدارِ ؟ اسْتُغْنِيَ بلا عن ذكرِ الجملةِ ،كما يُسْتَغْنَى بِنَعَمْ ؛لأنها نَقِيضَتُها .

فإنْ قالَ قائلٌ : يجوزُ ذِكْرُ الجُمْلَةِ بعد "نَعَمْ" فَتَقولُ : نَعَمْ زيدٌ في الدارِ ، في جوابِ قولِهِ : أزيدٌ في الدَّارِ ؟ (٧- فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أن يجوزَ (٨) ذلك في "لا".

فالجوابُ : أنَّ الجملةَ المذكورةَ بعد "نَعَمَ" توكيدٌ لما تضمنتهُ "نَعَمْ" مِنْ معناها ،فهي بمنزلةِ قولكِ : نَعَمْ نَعَمْ.

وأمّا ذِكْرُ الجملةِ بَعْدَ "لا" فلا يُتَصَوَّرُ فيها هذا المعنى ؛لأنّك إذا قُلْتَ : "لا" في جوابِ [قولك] (٩) : أزيدٌ في الدارِ -٧) ؟ فقد

---

(١) هذه الأمثلة من أمثلة الكتاب : ٢ / ٣٠١ .

(٢) لأن التكرير لا يكون الا مع المعرفة مثل : لا زيد في الدار ولا عمرو.

(٣) الكتاب : ٢ / ٣٠٦ . (٤) في "ح" "يعضد".

(٥) المقتضب ٤ / ٣٦٠ ،والتوطئة ٢٨٣ ،وشرح ابن عصفور ٢ / ٢٦٩ ، وشرح التسهيل ١ / ٦٣٦ والخزانة ٢ / ٨٨ ، ٨٩ ،وانظر أمالي ابن الشجرى ٢ / ٢٢٤-٢٢٥ .

(٦) في "ح" "زاده" خطأ . (٧-٧) كررت هذه الفقرة في "ح".

(٨) في "ق" "يكون". (٩) زيادة من "ح".

ٱسْتَقَلَّتِ ٱسْتِقْلَالَ نَعَمْ ،فصارتِ الجملةُ بَعْدَها في تقديرِ ٱلإِيْجَابِ ،وإذا كانَ كذلك لم تكنْ " لا " دَاخِلةً على هذه الجملةِ الواقِعَةِ بعدها فَتَنْفِيَها ،وإذا كانتْ مُوجَبَةً لم يُتَصَوَّر أنْ تكونَ توكيداً لما تضمنته "لا " كما كانت توكيداً لما تضَمَّنَتْه " نَعَمْ " ،لأنّ المُوْجَبَ لا يُؤَكِّدُ بِهِ المنفيُّ ،فهذا فَرْقُ ما بَيْنَهما.

وأما قَوْلُهم : لا نَوْلُكَ أنْ تفعلَ (١) ،فمحمولٌ على حكمِ ما هو معاقبٌ له وهو : يَنْبَغِي ،لأنَ النَّوْل هو : الأخْذُ كالتَّنَاوُلِ باليدِ ،فلمّا كانَ قولك : لا نَوْلُكَ أن تفعلَ في معنى لا ينبغي لك أن تفعلَ ، لم يلزمْ تكرارُها ،كما لا يلزَمُ ذلك مع " ينبغي ".(٢)

وأما قولهم : قَضِيَّةٌ ولا أَبَا حسنٍ (٣) و (٤)

* لا هَيْثَمَ الليلةَ للمطيِّ *

ولا بصرةَ لكم.(٥)

و(٦) : .... وَلاَ أُمَيَّةَ بالبلادِ

وإذا هَلَكَ كِسْرَى فلا كسرى بَعْدَهُ ،وإذا هَلَكَ قيصرُ فلا قَيْصَرَ بعده (٧) وما أَشْبَهَ ذلك مِمّا ظاهِرُه (٨) أنّ " لا " مُعْمَلَةٌ في لَفْظِ المعرفةِ ، فَحَمَلُوهُ (٩) على تَقْدِيْرِ تَنْكِيْرِها ،على حَدِّ ما يُقَدَّرُ في تَثْنِيَةِ

---

(١) القول في الكتاب : ٢/٣٠٢ ،وامالي ابن الشجرى ٢/٢٢٥ ، والملخص : ٥٠٥ ،وشرح ابن عصفور ٢/٢٦٩.

(٢) شرح ابن عصفور ٢/٢٦٩ ،والمقرب ١/١٨٩.

(٣) هذا نص الكتاب في هذا القول ٢/٢٩٧ ،وتورده بعض الكتب هكذا : قضية ولا ابا حسن لها.

(٤) البيت لأحد بني دبيْر من أسد وبعده :

* ولا فتىً مثلُ بنُ خَيْبَرِي *

كذا قال في الخزانة عن الفراء وأبي عبيد ،وانظره في الكتاب ٢/٢٩٦ ، والمقتضب ٤/٣٧٤ ،والأصول ١/٣٨٢ وأمالي ابن الشجرى ١/١٣٩ ، وشرح ابن يعيش ٢/١٠٣ ،والملخص : ٥٠٧.

(٥) القول في الكتاب ٢/٢٩٦.

(٦) هذا جزء من بيت لعبدالله بن الزَّبِير الأسدى ،ويُنسب لغيره ، وهو بتمامه :

ارى الحاجاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبلاد

والبيت في ديوانه : والكتاب ٢/٢٩٧ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٦٩ ،وامالي ابن الشجرى ١/٣٢٩ ،وشرح ابن يعيش ٢/١٠٢ ، والخزانة ٢/١٠٠.

(٧) سبق تخريجه ص ٢٧٩ (٨) في " ق " ظهر". (٩) في الأصل " محمولة".

الاعلامِ وجمعِها ، / يدلُّكَ على ذلك تَجَرُّدُ ما كانَ فيه الالفُ واللامُ ٢٨٨
منها (١) ،وذلك على تَوَهُّمِ تَعَدُّدِ مسمياتِها ؛ كلّ واحدٍ منهم على صِفَةِ المذكورِ . وقدَّرها سيبويهِ على حَذْفِ "مثل" (٢) وينبغي أَنْ يَكُونَ تَفْسيرُ المعنىٰ علىٰ أصلِ مذهبه في : له صوتٌ صوتَ الحمارِ (٣) ،ويكون تفسير إعراب علىٰ أصلِ (٤) الخليلِ في المسألةِ ،وذلك مذكورٌ في موضعِه ، والله أعلم بالصواب .

ومن ذلك تقولُ : لَا رَجُلَ واحد في الدارِ ،ولا آثنان ،فلاتَعْمَلُ عَمَلَ "إنَّ" ولا عمل "ليس" ؛لفوات إرادةِ الاستغراقِ الذي لا تعملُ الا بحصولِه ،ويلزمُ التكرارُ علىٰ ما مضىٰ بيانُهُ ،وكذلك إذا فُصِلَ بينهما وبين ما لولاها لعَمِلَتْ فيه ؛لأنَّها مع مَعْمُولَيْها (٥) في مُقَابلَةِ "مِنْ" مع مَعْمُولِها ، فكما لا يصحُّ الفصلُ بين "مِنْ" ومجرورِها ،فكذلك لا يصحُّ الفصلُ بينَ "لا" وما تعملُ فيهِ ، فإن لم تكنْ جواباً لِمنْ قال : هل من كذا ؟ لا تحقيقا ولا تقديرا ،وجب الفاوءها لفوات التنصيص على العموم، أو تأكيده ،إلا علىٰ وجهِ الاحتمال .

وأما قول أبي القاسم : (إن "لا" تنصبُ النكراتِ (٦) بغيرِ تنوينٍ ولا تَعْمَلُ في المعارفِ شيئا) .

فَظَاهِرُه ما رآه شيخُهُ أبو إسحاق من أنّ فتحةَ المفردِ مع "لا" فتحةُ إعرابٍ (٧) ،وصَحَّحَهُ القاضي السيرافي ونَسَبَه لسيبويهِ (٨) تعلقاً

---

(١) مثل البصره في قولهم : لا بصرة لك.
(٢) الكتاب : ٢٩٧/٢.
(٣) الكتاب ٣٥٥/١، ٣٥٧ .
(٤) في "ق" "مذهب".
(٥) في "ح" "معمولها".
(٦) في الأصل : "النكرة" والمثبت من "ح" و"ق" والجمل : ٢٣٧.
(٧+٨) شرح السيرافي ٨٢/٣أ - ب ،والكتاب ٢٧٤/٢ ،وانظر ذلك في حواشي المفصل : ٢٧٩ ،وشرح ابن عصفور : ٢٧٠/٢ ،وشرح التسهيل لابن مالك ٦٢٤/١.

منه بقوله في أولِ البابِ : و" لا " تعملُ فيما بعدَها فتنصِبُهُ بغيرِ تنوينٍ ، ومن ثَمَّ نَقَلَه أبو القاسمِ وزادَ مِنْ عِنْدِه : ولا تعملُ في المعارفِ شيئاً . ولا حُجَّةَ لهم في قولِ سيبويهِ ،لأنَّه إنما سَمَّاه نصباً ،لأنَّه شَبيهٌ(١) بالنَّصْبِ كما سَمَّى في النداءِ(٢) يا زيد رفعاً ،لأنَّه شَبيهٌ بالرفعِ ،وقد تَقَدَّمَ في بابِ النداءِ ،أنه ليس في العربيةِ حركةٌ بناءٍ تشبهُ حركةَ إعرابٍ : إلّا ضمةُ(٣) المفردِ المقصودِ [في النداءِ](٤) نحو : يا زيدُ ،وفتحة المفرد المبنى مع " لا " في هذا البابِ ،وقد مضى وجه ذلك .

فصلٌ : ثُمَّ إنَّ ما تعملُ فيهِ لا في هذا البابِ على ثلاثةِ أقسامٍ :

أحَدُها : أن يكونَ مفرداً كقولِكَ : لا رجلَ في الدار .

الثاني : أن يكون مضافاً نحو قولك : لا مثلَ زيدٍ في الدار .

الثالث : أن يكون شبيهاً بالمضافِ ،وهو المُسَمَّى مُطَوَّلاً ،لطولِهِ بمعمولِهِ المرفوعِ أوِالمنصوبِ لفظاً أو محلاً كقولِكَ : لا قائماً أبوه في الدارِ، ولا ممروراً بأبيه(٥) في الدارِ ،ولا ضارباً زيداً في الدارِ ،ولا ماراً بزيدٍ في الدارِ ، وَشَبَهُهُ بالمضاف ،أن كلَّ واحدٍ منهما عامل فيما بعده ،ومختص به ، فأمَّا المضافُ والمُشَبَّهُ به ،فمنصوبان بـ"لا" نصباً صحيحاً حملاً على "إنَّ" أو مرفوعاً بها حملاً على " ليس " على ما تقدم.

وأما المفردُ وهو ما ليس مضافاً ولا مُشَبَّهاً به فإن حملتَها على " ليس " فهو مرفوعٌ بها رفعاً صحيحاً ،وإن حملتَها على " إنَّ " كان فيه ثلاثةُ مذاهبَ .

---

(١) في " ق " " لكونه شبيهاً ".
(٢) ساقطة من " ق ".
(٣) في " ق " " حركة " .
(٤) تكملة من " ح " و" ق " .
(٥) " ممرور بأبيه " بياض في " ح " .

أحدها : أَنَّه منصوبٌ بها نصباً صحيحاً ،وأَنَّ تَنْوِينَهُ إِنّما حُذِفَ تخفيفاً ،ولِشَبَهِهِ بالمركَّبِ من حيثُ هو مع " لا " بمنزلتِهِ مع "مِنْ" فيما هو جوابٌ لَهُ(١) ،وهو مذهبُ الزجاجِ والسيرافي كما تَقَدَّمَ . وَرُدَّ بأَنَّ حذفَ التنوينِ الموضوعِ بإزاءِ معنى التمكينِ لا يطردُ حَذْفُهُ إِلَّا لأَحَدِ ستةِ أشياءَ وهي : إما بالإضافةِ(٢) ،وإما بالألفِ واللامِ(٣) ،وإما بمنعِ(٤) الصَّرفِ ، وإما بالتقاءِ(٥) الساكنين على اختلاف حاليه مِنَ الاطراد وَعَدَمِه ،وإمّا حالةَ الوقفِ ،وإمّا البناء(٦) ،ولَمّا كانَ المفردُ مع " لا " مجرداً مِنْ جميع ما ذُكِرَ ، تَعَيَّنَ كَوْنُهُ مبنياً .

والعجبُ منهما كيف تعلقا بالمحتَمِل من كلام سيبويه وهو ما تقدم ، وغَفَلا من كَلامِه(٧) عَنِ النص الذي لا يَحْتَمِلُ التأويلَ ،وهو قوله في أَوَّلِ(٨) البابِ الثاني .

واعلم أَنَّ المنفيَّ الواحدَ إِذا لم يَلِ " لك " ،فإنّما يَذْهَبُ منه التنوينُ ،كما ذَهَبَ من خمسةَ عشَرَ،لا كما أُذْهِبَ من المضافِ(٩) ، فهذا نَصٌّ لا احتمال فيه ،والله أعلم .

المذهبُ الثاني : أَنَّه مبنيٌّ وأَنَّ عِلَّةَ بنائِهِ تَضَمُّنُهُ معنى الحرفِ، لأنَّ مَعنَى قولِكَ : لا رَجُلَ في الدَّارِ : لا مِنْ رجلٍ في الدارِ ، نظراً إلى ما هو جوابٌ [لَهُ](١٠) ،وقد تَظْهَرُ في الشِّعرِ ضَرُورَةً

---

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٣٩.

(٢+٣+٤) باء الجرالتي بعد حرف "اما" تكملة من "ق" .

(٥) في "ح" و"ق" " للتقاء " هكذا وَصلَ اللامان ببعضهما ،ولعل المقصود : لالتقاء . والباء تكملة ليست في الأصل .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٢٤ ،وشرح الالفية للشاطبي ٤٥٤.

(٧) "من كلامه" ساقطة من "ق".

(٨) ساقطة من "ح" .

(٩) الكتاب ٢/ ٢٨٣ ،وما تعجب منه الشارح هنا تعجب منه ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٦٢٤- ٦٢٥. وذكر ابن القواس في شرحه الفية ابن معطي ٩٣٩ أن كلام سيبويه محتمل للامرين ،وكأنه لم ينتبه لنص سيبويه الثاني .

(١٠) تكملة من "ح" .

كقوله[١]:

فَقَامَ يَذُودُ ٱلنَّاسَ عَنْها بِسَيْفِه / وَقَالَ أَلَا لا مِنْ سَبِيْلٍ إِلى هند ٢٨٩

وَصَحَّحَهُ ٱبنُ عصفورٍ بأَنَّهُ ٱلأَكثرُ في بناءِ ٱلأَسماءِ[٢]، ولم يُبْنَ إِذا كانَ مضافاً، وإِن كانَ فيه ذلك المعنى إِذا سُلِّم؛ لأَنَّ الاضافَةَ لَمَّا كانت مِنْ خصائصِ ٱلأَسماءِ قابَلَتْ ذلك ٱلتَّضَمُّنَ، فَبَقِيَ ٱلاَسم على أَصلِهِ من الاعراب؛ لأَنَّ الخروجَ عنِ الأَصلِ لا يكونُ إِلاَّ بِسَبَبٍ قويٍ.

وَرَدَّ ٱبنُ الضائعِ هذا المذهبَ بأَنَّ ٱلاَسمَ ليسَ هو المُضَمَّنَ[٣] معنى "من"، وإِنّما المُضَمَّن[٤] معنَاها حرفُ "لا"؛ لأَنها إِنّما أَفادتِ ٱلاَستغراقَ؛ لتضمنها معنى الحرفِ الموضوعِ له، لنيابتها عنه[٥]، وهذا صحيح؛ لأَنَّه لو كانَ بناؤُه لِتَضَمُّنِه معنى "مِنْ" لَوَجَبَ بناؤُهُ مع الفصلِ؛ لوجودِ ذلك المعنى فيه على قوله، وأيضاً فإِنّ الصِّفَةَ المفردةَ تُبْنَى مَعَهَ، وليس فيها ذلك المعنى، فَتَعَيَّنَ أَنَّ بناءَه إِنما هو للتركيبِ مع الحرفِ[٦]، وهو المذهَبُ الثَّالِثُ، وإِذا كانَ الاسمُ يُبْنَى إِذا رُكِّبَ مَعَ ٱلاَسمِ، فبناءُ ٱلاَسمِ إِذا رُكِّبَ مع الحرفِ أولى، وأيضاً فإِنّه لا مُوجِبَ لبناءِ الصِّفَةِ مَعَ الموصوفِ في هذا البابِ إِلاَّ التَّركيبَ، وهذا هو المذهبُ الصَّحيْحُ، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه[٧].

مسأَلةٌ[٨]: إِذا قُلتَ: لَا رَجُلَ ولا امرأةَ رفعاً ونصباً على زيادة "لا" الثانية فاخبرت عنهما بخبرٍ مثنى، فلا خلافَ في جوازِ

---

(١) البيت لم أقف له على قائل، وهو في شرح التسهيل لابن مالك: ٦١٨/١، وهمع الهوامع ١٩٩/٢.
(٢) شرح الجمل ١٧١/٢.
(٣+٤) في "ق" "المتضمن".
(٥) مذهب ابن الضائع في همع الهوامع ١٩٩/٢.
(٦) في "ح" "للترد منها مع الحرف".
(٧) همع الهوامع: ١٩٩/٢.
(٨) هذه المسألة ساقطة من "ح".

المسألةِ ، فإن جَعَلْتَ " لَا " الثَّانِيَةَ كالأُولىٰ في بناءِ اسمِها مَعَها ،فهل يجوز تثنية الخبرِ عنهما أولا ؟ قولان ،بناءً على أنّ كلَّ واحدٍ من الحرفين عاملٌ في الخبرِ المثنىٰ ،أو غيرُ عاملٍ ،فمَن قال بالأَوَّلِ مَنَعَ تثنيةَ الخبرِ؛ (١) لما يلزمُ عَلَيْهِ من إعمال عاملين في معمولٍ واحدٍ ، ومن قال بالثاني : جوز المسألة ؛لأنّ كل واحد من المنفيين مع حرفه في موضع رفع بالابتداء ، فيجرى (٢) مجرى قولك : زيدٌ وعمروٌ قائمان في جواز تثنية خبرهما ، فان قلت : وهذا أيضا فيه اعمال عاملين في معمول واحد ،ألا ترى أن كل واحد من المبتدأين عامل في خبره ؟ فلزم (٣) من ذلك أن يكون " قائمان" في قولك : زيدٌ وعمروٌ قائمان مرفوعاً بكل واحدٍ من المبتدأين ،بناءً على أن كُلّ واحدٍ من المبتدأين يعمل في خبره .

فالجوابُ : أنَّهم إنّما استجازوا ذلك هُنا ؛لِأَنَّ عطفَ مبتدأٍ على مبتدأٍ بمنزلَةِ تثنيتهما ،فصارَ قولُك : زيدٌ وعمرٌ قائمان بمنزلَةِ : الزيدان قائمان ، وإنما عُطِفَ هنالك الثاني على الأوَلِ ،لمّا فاتَ شَرْطُ التثنيةِ ، وهو إتفاقُ اللفظين ،وهذا ظاهرٌ ،وعلى هذا يجري قياسُ نظائِرِهِ ، وبالله التوفيق .

ثم قال أبو القاسم : قال الله عَزَّ وَجَلَّ ﴿ الٓمٓ *ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (٤) .

إن جعلت " الٓمٓ " اسماً للسورةِ كان له موضعٌ من الاعراب، وهو إمّا الرَّفْعُ بالابتداءِ ،والخبرُ محذوفٌ ،كأنّه " الٓمٓ " هذه التي

---

(١) انظر الخلاف في رفع خبر " لا " في شرح الفية ابن معطي : ٩٣٨ .
(٢) في " ق " " مجرى " .
(٣) في " ق " " فيلزم " .
(٤) أول البقرة .

أَتْلُو أَوْ أَقْرَأُ ، وإمّا على خَبَرِ ٱبتداءٍ مُضْمَرٍ ، كأنَّه قال [(١)] : هذه ٱلّتي أَتْلُو أَوْ أَقْرَأُ : الٓمٓ ، وإمّا النَّصْبُ على المفعولِيَّةِ كأنّه : أَقْرَأُ ، أو أَذْكُرُ الٓمٓ ، وإن جَعَلْتَها أسماءً لحروفِ التَّهجي لم يكن لها موضعٌ من الإعرابِ ، وإنْ ٱستَحَقَّتِ الإعرابَ في أنفسِها ، فإنّها [(٢)] لم يدخلْ عَلَيْها ما يَقْتَضِيهِ ، وٱعتبارًا بمسمياتها ، وأَمّا " ذلك " فَرَفْعٌ بالابتداءِ والخبرُ في قوله : " لَا رَيْبَ فيهِ " إنْ جَعَلْتَ الكتابَ صِفَةً له [(٣)] ، فإن جَعَلْتَهُ خبرًا عنه ٱحتَمَلَتِ الجملةُ ثلاثةَ أوجهٍ .

أحدُها : أن يكونَ حالًا من الكتابِ .

والثاني : أنْ تكونَ خبرًا ثانيًا .

والثالثُ : أن تكونَ مستأنفةً لا موضعَ لها .

مسألةٌ : قد أُولِعَ مقرئوا زمانِنا بوقفِ القارئِ على قوله تعالى ﴿ لا ريبَ ﴾ على حذفِ خبرِ " لا " وعلى أنْ يَكُونَ المجرورُ خبرًا مقدمًا على " هدى " ، والأجودُ الوقفُ على المجرورِ على أن يكونَ خَبَرَ لا ريب ؛ لِأَنَّ الأَوَّلَ يَلْزَمُ عليه الجمعُ بين فَرْعَيْنِ ، وليس ذلك في الوجهِ الثاني وٱنفرادُ أحدِهما كافٍ في بابِ الترجيحِ ، وقد عُلِمَ أَنَّ ٱجتماعَهما أقوى في ذلك من ٱنفِرَادِهما ، وعلى المجرورِ كان يقفُنا شيخُنا أبو إسحاق الغافِقي رحمةُ اللهِ عليهِ / مع تجويزِ الوجهِ الآخَرِ [(٤)] ، وباللهِ التوفيقِ . ٢٩٠

ثم قال : (وقد يَجُوزُ ألّا تَعْمَلَ " لا " فتلغِيَها وترفَعَ ما بعدها بالابتداءِ) [(٥)] .

---

(١) ساقطة من " ح " .
(٢) في " ح " لأنها ، وفي " ق " " كأنها " ويبدو أنها مصلحة عن " فانها " وفي الأصل يبدو أنها مصلحة من " كأنها " .
(٣) أى للمبتدأ .
(٤) انظر القطع والائتناف للنحاس : ١١٣ ، والمكتفى لابي عمرو الداني : ١٥٨ .
(٥) الجمل : ٢٣٧ .

أَطلق في موضعِ التقييدِ بشرطِ التَّكْرَارِ على ما تقدَّمَ ، غَيْرَ أَنَّه يَنْبَغِي أن يُحْمَلَ قَوْلُه : لا غلامٌ لك ، ولا مالٌ عندي على أَنَّه مثالٌ واحدٌ لإِلْغائِها مُكَرَّرَةً ، فيكونَ بياناً لذلك المجملِ ، إِلّا أنْ يكونَ مذهبُهُ مذهبَ المُبَرِّدِ في عدمِ اشتراطِ التكرارِ مع الإِلغاءِ(١) ، فيكونَ حينئذ كلامُهُ محمولاً على ظاهرِه ، ولا يلزمُ على هذا أنْ يكونَ كلامُهُ : لا غلامٌ لك ولا مالٌ عندك مثالاً واحداً ، بل يجوزُ أن يكونَ مثالين ، ولا ينبغِي أنْ يُحْمَلَ على هذا ؛ لضعفِ القولِ بِهِ ، واختصاصُ ذلك بالشعرِ وندورِه في الكلامِ.

ثم قال : (وقد يجوز أن تُجْرَىٰ " لا " مُجْرىٰ " ليس ")(٢).

(٣- في قراءةِ من قرأَ ﴿ لا رَيْبٌ فيه ﴾(٤) على احتمال أن تكون " لا " بمعنى " ليس " فتعمل وأَلّا تكونَ فتلغى -٣) ، [قال] (٥) : (إِلَّا أَنَّها لا تعملُ إِلّا في النكرات)(٦).

كان ينبغي أن يقولَ عوضاً من الاقتصارِ على شرطِ التنكيرِ : إِلّا أَنَّها لا تعملُ عملَ " ليس " إِلّا في الموضع(٧) الذي تَعْمَلُ فيه عَمَلَ " إِنَّ " على ما تقدمَ في صدرِ البابِ ، هذا مذهب علماءِ سيبَتةَ وهو ظاهرُ كلامِ سيبويهِ حيث قال : وإِن جَعَلْتَها بمنزلةِ «ليس» كانَتْ حالُها كحالِ " لا " ، في أَنّها في مَوْضِعِ ابتداء ، وأَنَّها لا تَعْمَلُ في معرفةٍ.(٨)

---

(١) انظر المقتضب ٣/٣٦٠ ، وشرح ابن عصفور : ٢/٢٦٩ ، والخزانة ١/٢٢٤.
(٢) الجمل : ٢٣٧.
(٣-٣) ساقط من " ح " وفي " ق " الحقت في الهامش .
(٤) البقرة : ٢.
(٥) زيادة من " ح ".
(٦) الجمل : ٢٣٨.
(٧) في الأصل : " المواضع ".
(٨) الكتاب : ٢/٢٩٦.

حَمَلَ الشيوخُ قولَه : في إنَّها في موضعِ ٱبتداءٍ ،أنها جوابُ هل من كذا ؟ بمنزلةِ المعملةِ عَمَلَ " إنَّ " ولا يريد بذلك أنَّ إعْرابَها مع ٱسمها كإعرابِ المبنيةِ مع ٱسمِها أصلاً ، وإذا كانتْ جوابَ : هل من كذا ؟ كانت نصاً (١) في ٱلاستغراقِ بمنزلةِ المعملةِ عَمَلَ " إنَّ " ،ولذلك قال : وإنَّها لا تَعْمَلُ في معرفةٍ ، يعني ،لأنها (٢) جوابُ هل من كذا ؟ ولولا أنَّها كذلكَ لم يَمْتَنِعْ أن تعملَ في المعارفِ ،هذا هو الصحيحُ في هذه المسألةِ خلافاً لابنِ مالكٍ (٣) ولابنِ (٤) مُعْطٍ في ٱمتناعِ ٱشتراطِ (٥) الاستغراقِ في العملِ .

ثم أنشد قوله : (٦)

مَنْ صَدَّ عن نِيْرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَرَاحُ

"مَنْ " هاهنا شرطية ،وهي مرفوعةٌ بالٱبتداءِ ،وفعلُ الشرطِ وما إتصل به خبرُها ،خلافاً لمن يَزْعَمُ أن الخبرَ في الجوابِ ،ٱعتباراً بأنَّه محلُّ الفائدةِ في زَعْمِه ، وليس كما قال ،وإنّما أوْجَبَ ذلكَ حرفُ الشَّرْطِ ،والفاءُ جوابُ الشَّرْطِ ،و" براحُ " ٱسمُ " لا " ،لأنَّها بمنزلةِ "ليسَ" ،وهو موضعُ الشَّاهِدِ ،والخبرُ محذوفٌ ،أيْ ليس لي براحُ .

---

(١) في الأصل و" ق " " أيضا " خطأ.
(٢) في " ق " يعني لا لأنها بزيادة " لا " ويبدو أنها من باب التعقيبة ،لأنها وقعت في آخر الصفحة ،فليتصل آخر الصفحة بأول الصفحة التالية كرر " لا " وان كانت هذه النسخة ليس من عادتها ذلك . الا أنه وجد فيها بعض المواضع .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ٦٤٣/١.
(٤) اللام زيادة في " ح " .
(٥) في الأصل و" ق " " اشتراطه ".
(٦) الجمل : ٢٣٨ . والبيت لسعد بن مالك بن ضبيعه بن قيس بن ثعلبة ،وهو في الكتاب : ٥٨/١ ،وشرح أبيات الكتاب ٨/٢ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ،والأصول ٩٦/١ ،والحلل : ٣٢٥ ، والملخص : ٤٩٨ ،والخزانة ٢٢٣/١.

ثم قال : (فإذا فصلت بين " لا " وما تعمل فيه بطل عملها).(١)

قد تقدَّمَ أنَّ التكرارَ واجبٌ إذا أُلغِيَتْ مطلقاً ،فَصَلْتَ أوْ لَمْ تفصِلْ ، ومع الفصلِ يَتَبَيَّنُ الإلغاءُ ،إذ لا يَحْتَمِلُ غيرَ ذلك ،بخلافِ عدمِ الفصلِ ؛ إذ يَحْتَمِلُ أَنْ تكونَ المشبَّهَةَ بليسَ ،أعني : مع التكرارِ ،إلّا أنَّ الإلغاءَ مع التكرارِ أكثرُ من إعمالِها عَمَلَ ليس ،كما أَنَّ عَمَلَها عَمَلَ " ليس " أكثرُ مِنْ عَدَمِ التَّكْرارِ مَعَ الإلْغاءِ ،وَنَقَصَهُ التَّنْبِيْهُ على لُزُومِ التكرارِ مَعَ الفصلِ ، كَمَا نَقَصَهُ فيما قَبْلُ ،وَقَدْ تَقَدَّمَ إلّا أَنَّه يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ قولُهُ : لاَ في الدَّارِ رجلٌ ، ولاَ لكَ مالٌ ، على أنَّه مثالٌ واحدٌ ،فيكونُ تَنْبِيْهاً بالمثالِ على لزومِ التَّكْرارِ مع الفصلِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيْرُه فيما قبلُ.(٢)

ثُمَّ قالَ : (فإذا نعتَّ المنفيَّ [نَصَبْتَ فـ]قُلْتَ(٣) : لا غلامَ عاقلاً) إلى آخرِهِ.

لا يخلو النَّعْتُ في هذا البابِ من ثلاثةِ أوجهٍ :

أحدُها : أن يكونَ مفرداً.

والثاني : أن يكونَ مضافاً.

والثالثُ: أن يكونَ شبيْهاً بالمضافِ ،وهو المُسَمَّى مُطَوَّلاً ،فإنْ كانَ مفرداً غيْرَ مفصولٍ جازَ فيه ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ.(٤)

أَحَدُها : إجراؤه على اللفظِ كقولِكِ : لا رجلَ عاقلاً ، لِشَبَهِ(٥) حَرَكَةِ المبنيِّ مع " لا " بحركةِ الاعرابِ.

---

(١) الجمل : ٢٣٨.
(٢) ص
(٣) زيادة من الجمل : ٢٣٨ ،وهي في الجمل عن احدى الاصول المعتمدة في التحقيق .
(٤) انظر هذه الأوجه في الايضاح ٢٣٩ ،والملخص ٥٠٢.
(٥) في الأصل و" ق " " لشبهه ".

والثّاني : إجراؤه على الموضع على القياس في المبنيّات كقولك:
لا رجلَ عاقلٌ في الدّنيا. (١)

والثالثُ : تركيبُ الصّفةِ والموصوفِ بعد ما تُزِيلُ التركيب مع " لا " لامتناعِ تركيبِ ثلاثةِ أشياءَ ؛ هذا قولُ ابن جنّيّ ،وقال به (٢) الأستاذُ أبو الحسينِ (٣) ،وقال في قولٍ له آخرَ : يُمكنُ أن يُقالَ : إنّ الصّفةَ والموصوفَ رُكّبا وإنْ كانَ مركباً مع " لا " يعني ؛لأنّ التّركيبَ في هذا البابِ ليس تركيباً (٤) محضاً ، ولو كانَ تركيباً (٥) محضاً كخمسةَ عشرَ لمْ يجزِ اعتبارُ حركتِهِ أصلاً ، وإنّما أرادوا أنْ يكونَ المفردُ مع " لا " كالشيءِ الواحدِ ،كما هي مع ما هي جوابٌ له ، والله أعلم .

(٦- فإنْ فصلْتَ بينَ الصّفةِ والموصوفِ بطلَ التركيبُ وبقيَ الوجهان. -٦)

مسألةٌ (٧) : إذا قلتَ :لا مثلَهُ عاقلاً ،فإنّ تنوين هذا المنفيِّ (٨) إنّما كُفَّ للاضافةِ لا لِتركيبِهِ مع " لا " / ؛ لأنّ المضافَ لا يُجعلُ ٢٩١
مع غيرِه بمنزلةِ خمسةَ عشرَ ،كذا قالَ سيبويهِ (٩) ،فيُؤخذُ مِنْ هذا أنّ مذهبَهُ انفصالُ " لا " مِنَ المنفيِّ بها إذا كانَ مركباً مع الصّفةِ في نحوِ : لا غلامَ عاقلٌ في الدارِ ، كما قال ابن جنّيّ والأستاذ في أصحِ قوليه .

وبيانُ ما قاله سيبويه : أنّ اتّصالَ هذا المركّبِ بما رُكّبَ معه أشدُّ من اتصالِ المضافِ بالمضافِ إليه ،فإذا لمْ يجزْ تركيبُ " لا " مع المضافِ ؛لكونِهِ مع المضافِ إليهِ كالشيءِ الواحدِ ، كان امتناعُ تركيبِها

---

(١) أي على موضع اسم " لا " ؛لأنّ موضع اسم " لا " الرفع بدليل رفعه عند الفصل . شرح الفية ابن معطي : ٩٤٥.
(٢) في "ح" " له " خطأ.
(٣) في الأصل " أبو الحسن " وانظر قول أبي الحسين في الملخص : ٥٠٢. وانظر شرح الفية ابن معطي : ٩٤٥.
(٤+٥) في "ح" " شبيها " . (٦-٦) ساقط من "ح".
(٧) هذه المسألة ساقطة من "ح".
(٨) في الأصل " المعنى " خطأ . (٩) الكتاب : ٢/٢٩٠.

مَعَ المركَّبِ أَوْلىٰ ، وَيَدُلُّكَ علىٰ أَنَّ التركيبَ أَقْعَدُ في صَيْرُورَةِ الشيئين كالشيءِ الواحدِ من الاضافةِ مَجِيءُ الفصلِ بين المضافِ والمضافِ إليهِ ، واستقلالُ(١) كلِّ واحدٍ منهما باعرابِهِ الّذي يستَحِقُّهُ بخلافِ التركيبِ(٢) ، فكأنَّهُ نَبَّهَ بآمتناعِ تركيبِها(٣) مع المضافِ علىٰ آمتناعِ تركيبِها مَعَ المُرَكَّبِ ، فكأنَّهُ من بابِ التَّنْبِيهِ بالأدنىٰ علىٰ الأعلىٰ ، واللهُ أعلمُ.

فصلٌ : فإنْ كانَ النَّعْتُ مضافاً أو شَبِيْهاً بِهِ لَمْ يَجُزِ التَّركيبُ وجاز الوجهانِ الآخرانِ كقولِكَ : لا رجلَ مِثْلَ زيدٍ في الدار ، ولا رجلَ خيراً من زيد في الدار ، رفعاً ونصباً فيهما(٤) ، واعتبار اللفظِ هنا بخلافه في آلنداءِ في نحو : يا زيدُ صاحبَ عمرٍ ، فإنّه لا يجوزُ فيهِ آعتبارُ اللفظِ أصلاً ، والفرق بينهما أَنَّ قولك : لا رجلَ خيرٌ من زيدٍ ، جواب لقولك هل من رجلٍ خير من زيد؟ ، فكما يجوز آعتبارُ اللفظِ ، والموضعِ في السؤالِ ، فكذلِكَ في الجوابِ علىٰ توهمِ الابتداءِ ، ويَصِحُّ آستعمالُه وليس ذَلِكَ في قولك : يا زيدُ.

فصلٌ : فإنْ كان آسْمُ " لا " معرباً ، وذلك إذا كانَ مضافاً أوْ شَبِيْهاً به ، جازَ في نَعْتِهِ الوجهانِ النصبُ حملاً على اللفظِ ، والرفعُ حملاً على الموضعِ علىٰ تَوَهُّمِ ما هو جوابٌ له ، أوعلىٰ تَوَهُّمِ ما يُرادُ بِهِ(٥)

---

(١) في الأصل " لاستقلال ".
(٢) لعل معترضاً يعترض بأن المضاف والمضاف اليه ؛ لشدة تلازمهما اذا فُصِلَ بينهما لم يؤثر ذلك الفصل على الارتباط بينهما ، بينما اذا فصل بين ما هو من باب التركيب هنا أثر على ارتباطهما لأن هذا الارتباط ليس في قوة ارتباط المضاف بالمضاف اليه.
(٣) في " ق " " تركيبهما ".
(٤) انظر شرح ابن عصفور ٢ : ٢٧٤ - ٢٧٥.
(٥) في " ح " " فيه ".

على مَعْنَاه وهو قولك : ما مِنْ غُلَامٍ رجلٍ عاقل عندك ، وَمَنَعَ ابْنُ عُصْفُورٍ في بعضِ تَقْييدِهِ اعْتبارَ الموضِعِ إذا كانَ اسم " لا " معرباً (١) ، وكذلك إذا كانَ النَّعتُ معرباً ، وإنْ كانَ اسم " لا " مبنياً ، وليس كَلَامُه في المسألتين بصحيحٍ ؛ لأنَّه خلافٌ لسيبويهِ ولما عَلَيْهِ حُذّاقُ النحاةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُ ذلك وهوفي المُقَرَّبِ (٢) والهِلَالِيَّةِ (٣) مع الجماعة ، وهو الصوابُ ، وعطفُ البيانِ كالصِّفَةِ في جميعِ ما ذُكِرَ من التَّرْكِيبِ ، والحملِ على اللفظِ وعلى الموضعِ على حَسَبِ ما مَضَى في الصِّفَةِ (٤) ، وهذا على مذهبِ مَنْ يراه في النكراتِ وهو الصَّحِيحُ .

وأما عطفُ النَّسَقِ فيجوزُ فيه وجهان : الحملُ على اللفظِ بشرطِ تَنْكِيرِ المعطوفِ ، والحملُ على الموضعِ مطلقاً معرفةً كان المعطوفُ أو نكرةً ، ولا يجوزُ التركيبُ ؛ لمكانِ الفصلِ بالعاطفِ .

وأَمَّا البَدَلُ ، فإنْ كَانَ معرفةً لم يجزْ إلَّا على الموضعِ إتِّفَاقاً ، وإنْ كَانَ نكرةً جرى أيضاً على الموضعِ (٥) ، وفي إجْرَائِهِ على اللفظِ قولان : ذهبَ الأُستاذِ أبو الحسين (٦) إلى المنعِ ، وَذَهَبَ ابْنُ الضَّائِعِ وابْنُ عُصْفُورٍ إلى الجوازِ (٧) ، وهو مذهبُ ابْنُ خَرُوفٍ ، وَجَوَّزَهُ ابْنُ عَبْدَةَ . فَحُجَّةُ (٨) الأُستاذِ أنّ البدلَ على تَقْدِيرِ تَكْرَارِ العاملِ ، ولا يُتَصَوَّرُ ذلك هنا ؛ لمكانِ التَّركيبِ ؛ لأنه راجعٌ إلى اللفظِ ، و " لا " مَعْدُومَةٌ .

---

(١) انظر مذهبه هذا في شرح الجمل ٢/٢٧٤ ، وشرح الالفية للشاطبي ٤٥٨ ، وما في المقرب : ١/١٩١ خلاف مذهبه في شرح الجمل .
(٢) انظر المقرب : ١/١٩١ .
(٣) هذا المذهب ذكره الشاطبي عن ابن عصفور في المقرب والهلالية . انظر شرح الالفية : ٤٦١ .
(٤) " في الصفة " ساقطة من " ق " .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/٦٤٠ .
(٦) في الأصل " أبو الحسن " وفي جميع النسخ « مذهب الاستاذ أبو الحسين المنع »
(٧) المقرب : ١/١٩١ .
(٨) في الأصل " بحجة " .

وَحجَّةُ ابنُ الضَّائِعِ أَنَّ قولَهم : إِنَّ البدَلَ على تَقْديرِ تَكْرارِ العامِلِ لَيْسَ مَعْناه أَنَّ العامِلَ فيه محذوفٌ إنما معناهُ أَنَّ حُكْمَه حُكْمُه لو كُرِّرَ فيه العَامِلُ ، فَلَمَّا امتنَعَ التركيبُ لِمكانِ الفصلِ بالأَوَّلِ لَزِمَهُ (١) الإعرابُ .

وأَمَّا التأكيدُ اللفظيُّ فَحُكْمُهُ حكمُ الصفةِ في جميعِ ما ذُكِرَ كقولِك: الا ماءَ ماءَ باردٌ ، والا ماءَ ماءً بارداً ، والا ماءَ ماءَ باردٌ ، ويجوزُ أن يكونَ (٢) في "ماء" الثاني أن يكون (٣) صِفَةً موطأةً / ، وأن يكون بدلاً في ٢٩٢ حالِ رَفْعِه اتفاقاً ، وفي حالِ نَصْبِه منوناً على أحد القولينِ ، ولا يجوزُ مع عدمِ التنوينِ اتفاقاً ، وقد فُسِّرَ ذلك .

وأما التوكيدُ المعنويُّ فلا مدخلَ لَه في هذا البابِ ، لِامتناعِ تَوْكيدِ النَّكِرَةِ بِهِ مطلقاً على مذهبِ البصريين. (٤)

فصلٌ : فإن كانَ اسمُ " لا " مثنى ، أو مجموعاً جمعاً مذكَّراً سالماً كقولِكَ : لا رَجلين في الدارِ ولا بنينِ فيها ، فظاهرُ كلامِ سيبويه أَنَّه مبنيٌّ مع " لا " كالمفردِ (٥) ، ومذهبُ المبردِ أنَّه معربٌ ، لِأَنَّ المثنى لا يُبنى عِنْدَه (٦) أصلاً (٧) ، (٨- وأيضاً فإنّه طويلٌ بالنونِ ، والمطولُ لا يُبْنَى مع " لا " . -٨)

---

(١) في " ق " " ولزمه " .

(٢) ساقطة من " ح " . (٣) ساقطة من " ق " .

(٤) لأن الفاظ التوكيد معارف ، فلا تؤكد النكرة بمعرفة . همع الهوامع ٥/٢٠٤ . ونسب هذا المذهب في المقتضب ٤/٣٦٦ ، للخليل وسيبويه وانظر شرح ابن عصفور ٢/٢٧٢ .

(٥) الكتاب ٢/٢٨٣ . (٦) في " ح " " غيره " خطأ .

(٧) قال المبرد في المقتضب ٤/٣٦٦ " لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا . لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد . وقوله في هذا نقله ابن يعيش في شرح المفصل ٢/١٠٦ ، والشاطبي في شرح الألفية ٣ ٤٥ قال الشاطبي : " وهو قول قوى ويعضده ما جاء من اعراب اثنين في قولهم : اثني عشر ، ولم يركبوه مع عشر كما ركبوا ثلاثة عشر وأربعة عشر ، وسائر الباب . شرح الألفية ٣ ٤٥-٤٥٤ .

(٨-٨) هذه الفقرة ليست من كلام المبرد ، وانما هي في شرح ابن عصفور: ٢/٢٧٢ وابن عصفور يظهر من كلامه انها من حجج المبرد .

فَأَمّا اللذانِ وهذانِ (١) ،فليسَ بتثنيةٍ في الحقيقةِ ،وإنّما هو على صيغةِ (٢) تُشْبِهُ التثنيةَ ،وردّهُ ابْنُ عصفورٍ بقولِهم : اثنانِ إذا عَدّوا ولم يُرَكَّب (٣) ،واستضعف ابْن الضائع هذا الردَّ ،قال : لأنّ له أن يُقيّدَ فيقولَ : لم يوجدْ مثنى يستحقُّ الإعرابَ وهو مبنيٌّ .وتسليمُ ابْن الضائعِ البناءَ وهمٌ ؛لأنّ اثنانِ ليس بمبنيٍّ (٤) ؛ لأنّه لم يُشْبِه الحرفَ ،ولا تضمّنَ معناه ،ولا فيه وجهٌ من وجوهِ البناءِ أصلاً ،ولو كان كذلك لَمَا دَخَلَهُ الإعراب في حالِ تَرْكِيبِهِ مع ما يَقْتَضِيهِ ،نَعَمْ هو موقوفٌ كغيرِهِ على حدِّ ما يقال فيما يُتَهَجّى كدالْ ،وذالْ ،ولامْ ، وما أشبَهَ ذلك من أنّه سكونُ وقفٍ لا سكونُ بناءٍ ،ولو كان بناءً (٥) لحذوا به (٦) حَذْوَ كَيْفَ ،وأينَ ؛وذلك أنّ الأسماءَ المستحقةَ (٧) للإعرابِ إذا قُصِدَ بها تأديةُ مسمّاها فَحَسْبُ كانتْ خاليةً من الإعرابِ ؛ لِأَنّ جَوْهَرَ اللفظِ موضوعٌ لِجَوْهَرِ المعنى ،وحَرَكَاتُ اللفظِ دالّةٌ على أحوالِ المعنى ، فإذا أردت إفادةَ جوهرِ المعنى وَجَبَ إخلاءُ اللفظِ عن الحركاتِ .

[ثم] (٨) قال ابْنُ الضائعِ (٩) : وإنما ينبغي أن يُرَدَّ عليه بقولِهم في النداءِ : يا زيدان ؛لأنه لو كانَ معرباً للزمَ نصبُه ثَمّةَ ، هذا صحيحٌ ،فينبغي أن يقال : إن المنادى المفردَ المقصودَ يُبنى على ما كانَ يُرفع بهِ ،والمركبَ مع " لا " يُبنى على ما كان يُنصب بهِ من جهةِ شَبَهِ البناءِ في هذين البابين بالإعرابِ على ما تَقَدَّمَ .

---

(١) ساقطة من " ح " .
(٢) في " ح " " صفه " .
(٣) شرح الجمل ٢/٢٧٢ . وكل الذى ساقه قبل هذا مستفيده من شرح ابن عصفور .
(٤) في الأصل " مبني " . (٥) " لو كان بناء " ساقطة من " ح " .
(٦) في " ح " " بها " . (٧) في " ح " " مستحقة " .
(٨) زيادة من " ح " .
(٩) في الأصل و " ق " " قال ابن عصفور وابن الضائع " وفي " ق " فوق " ابن عصفور " ما يدل على عدم ارادتها ،وهذا المذهب لم يرد في شرح ابن عصفور . والله أعلم.

مسألةٌ : فإنْ قِيلَ : فإذا جَازَ أنْ تراعي صورةَ حَرَكةِ البناءِ فــي هذين البابين ؛ لشبَهِها بحركةِ الإعرابِ ، فمُرَاعاةُ حركةِ الإعرابِ أولى ؛ لفرعيةِ الأُولى وأصالةِ الثانيةِ ، ومراعاةُ الأصولِ مُقَدَّمَةٌ على مراعاةِ الفروعِ ، فينبغي على هذا التنزيلِ أن يقالَ : مررتُ بأحمدَ العاقلَ بنصــب النعتِ اعتبارا بصورةِ حركةِ المنعوتِ ، كما يُقالُ : لا رجلَ عاقلاً في الدارِ (١) ، بنصبِ النَّعتِ اعتباراً بصورةِ حركةِ المنعوتِ .

فالجوابُ : أنّ كُلَّ واحدةٍ من الحركتين إنّما ينبغي أنْ تَجْــرِيَ على حكمِ ما تُشْبِهُهَ ، فكُلٌّ واحدةٍ من حركتي المنادى والمبنيِّ مع " لا " شَبِيْهَةٌ بِحَرَكَةِ الإعرابِ ، فَجَرَتْ على حكمِها في جوازِ اعتبارِ صُورتِها ، وفَتْحَةُ ما لا ينصرفُ في موضعِ الجرّ تُشْبِهُ حَرَكَةَ البناءِ من جهةِ أنّها غيرُ مناسِبةٍ للعاملِ ، فوَجَبَ أنّ تجري على حُكْمِ حركةِ البناءِ في امتناعِ اعتبارِ صورتِهــا ، مع أنّ الأخفشَ قد أطلقَ عليها أنّها حركةُ بناءٍ (٢) ؛ لما قلناه ، وقد تَقَدَّمَ في بابِ النداءِ شيءٌ من هذا [المعنى] (٣).

ومما يَنْظُرُ إلى هذه المسألةِ مسألةُ الفعلِ المضارعِ مع الاسمِ الذي لا ينصرفُ ، والاسمُ المبنيُّ مع الحرفِ ؛ وذلك أنّ الفعلَ المضارعَ لمّا أشبه أقوى الكلمِ الثلاثِ جَرَى على حكمِهِ في دخولِ الإعرابِ ، والاسمُ المبنيُّ لَمّــا أشْبَهَ أضعفَ الكلمِ الثلاثِ جَرَى على حكمِهِ في استحقاقِ البناءِ ، وأمّــا الاسمُ الذي لا ينصرفُ فإنّهَ أشبَهَ ما منزلتَهُ ما بين (٤) المنزلتين ، فمــن ثَمَّ جَرَى عليه في بعضِ الأحكامِ دونَ بعضٍ . والله أعلم.

---

(١) " في الدار " ساقطة من " ح ".
(٢) ساقطة من " ح " .
(٣) زيادة من " ح " .
(٤) في " ح " " ما منزلته بين المنزلتين " .

مسألة : إذا قلتَ : لا غلامَ عاقلَ ، فركّبْتَ الصفةَ مع المنفيِّ بلا وجعلتَها كخمسةَ عشرَ ، واعتقدتَ انفصالَ " لا " على الأظهرِ ، ثُمَّ جئتَ بصفةٍ ثانيةٍ جازَ فيها الرفعُ ، والنصبُ كقولِكَ : لا غلامَ عاقلٌ كريماً في الدار ، فأمّا الرفعُ فعلى توهُّمِ الموضعِ فيما هو جوابٌ له ، أو على توهُّمِ موضعِ المرادفِ ؛ اذ يجوزُ في الجوابِ : لا رجلَ في الدارِ ، وما من رجلٍ في الدارِ ، على معنى واحدٍ ، وقد تقدَّمَ ذلك.

وأمّا النصبُ فهلْ هو باعتبارِ لفظِ المُرَكَّبِ ، أو باعتبارِ موضعِهِ ؟

٢٩٣ والقول في ذلك : أنّهُ باعتبارِ موضعِهِ ؛ لأنَّ " لا غلامَ عاقلٌ " بعد " لا " بمنزلة خمسةَ عشر بعدها (١) ، فكما أنَّكَ (٢) إذا قلتَ [لا] (٣) خمسة عشر عقلاءَ في الدار ، أن عقلاء نُصِبَ باعتبارِ موضعِ خمسةَ عشر على القياسِ في سائرِ المبنياتِ ، فكذلك مسألتُنا ، وذلك أنَّ الحركةَ في قولِكَ : لا غلامَ عاقلٌ في الدارِ ، مخالفةٌ للحركةِ في قولك : لا رجلَ في الدارِ ، في أنَّ هذه منسوبةٌ لحرفِ لا ، فجاز اعتبارُها على ما تَقَدَّمَ ، والحركةُ في قولك : لا غلامَ عاقلٌ غيرُ منسوبةٍ لحرفِ " لا " ؛ لتقديرِ انفصالِها ، فلم يجزْ اعتبارُها كما لم يجزْ ذلك في خمسةَ عشر ، ألا ترى أنّك تَعْتَقِدُ أنَّ " لا " عاملةٌ في موضعِ هذا المركَّبِ عملاً صحيحاً حتى لو كانَ معرباً لظهرَ فيه عملُها ، فلهذا قلنا في قولِك (٤) : لا غلامَ عاقلَ ظريفاً في الدارِ ، إنَّ نَصْبَ ظريفٌ ليس باعتبارِ لفظٍ ، كما لا يكونُ ذلك في خمسةَ عشر ، إذا كانَ منفياً بلا ، وإنّما هو باعتبارِ نصبِ الموضعِ ، فالحاصلُ أنَّ نصبَ ظريفٍ في المسألةِ ، ورفعَهُ باعتبارِ موضعين ، إلّا أنَّ نَصْبَه باعتبارِ موضعٍ حاضرٍ ، ورفعَه باعتبارِ موضعٍ غائبٍ ، وهذا ظاهرٌ إن شاء الله.

---

(١) في الأصل " بعدهما ".
(٢) في " ق " " فكذلك ".
(٣) تكملة من " ق ".
(٤) في " ق " " ذلك ".

مسألةٌ : إذا قُلْتَ : لا غلامَ عاقلاً (١) كريمٌ ، فنصبت (٢) الصفة الأولى اعتباراً باللفظِ ، ورفعتَ الثانيةَ اعتباراً بالموضعِ ، لم يكنْ في الجوازِ اشكالٌ ، فإن رفعتَ الأولى اعتباراً بالموضعِ ونصبتَ الثانيةَ اعتباراً باللفظِ ، كانَ في المسألةِ نظرٌ من جهةِ العَوْدِ إلى اللفظِ بعد العدولِ عنه ، فأشْبَهَ الإتباعَ بعد القطعِ ، وهو مكروهٌ عندهم (٣) ، والأظهرُ ها هنا الجوازُ ، لأنَّه أشبَهُ بقولِهِ تعالى ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا ﴾ (٤).

مسألةٌ : فإنْ جئتَ بصفةٍ ثالثةٍ فنصبتَ الأولى اعتباراً باللفظِ ورفعتَ الثانيةَ اعتباراً بالموضعِ ونصبتَ الثالثةَ باعتبارِ اللفظِ (٥) ، فقلتَ : لا غلامَ عاقلاً كريمٌ ظريفاً في الدارِ ، كان في المسألةِ أيضاً النظرُ المذكورُ ، وأيضاً فإنَّه منافرٌ لما يَسْتَحْسِنُونَ من الازدواجِ في الكلامِ ، ألا تراهم يستعملونَ في ازدواجِ الكلامِ ما لا يجوزُ استعمالُه وَحْدَه حِرصاً على المشاكلةِ (٦) ؟ غيرَ أنَّه يظهرُ أنّ المسألةَ جائزةٌ ، لأنَّها أشبَهُ بقولِه تعالى ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً نُدْخِلْه جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِيْنَ فِيهَا أَبَداً قد أَحْسَنَ اللهُ لَهُ رِزْقاً ﴾ (٧) وأيضاً فإنّ العلةَ في امتناعِ العودةِ إلى اللفظِ بَعْدَ العدولِ عَنْهُ في بابِ النعتِ معدومةٌ هنا ، لأنَّ المانعَ ثَمَّةَ إنما هو ما يلزمُ عليه مِن الفصلِ بين النعتِ والمنعوتِ بجملةٍ أجنبيةٍ على رأيِ من يرى ذلك ، وكذلك [على] (٨) من يَرَى أنّ المانعَ إنّما هو

---

(١) في "ح" "عاقل".
(٢) في الأصل "فتنصب".
(٣) قال أبوحيان في البحر المحيط : "... لأنْ ما يحمل على اللفظ مرة ، وعلى المعنى مرة انما يبتدأ أولا بالحمل على اللفظ ، ثم يليه الحمل على المعنى". وانظر المسائل البصريات للفارسي ٤٩٠ - ٤٩١ ، والخصائص : ٢/٤٢٠ - ٤٢١.
(٤) الأنعام : ١٣٩.
(٥) في "ح" و "ق" "اعتبارا باللفظ".
(٦) مثل قولهم : حسن بسن ، وشيطان ليطان.
(٧) الطلاق : ١١.
(٨) تكملة من "ح".

ما يلزمُ عليه من تَسَفُّلٍ بعد تَصَعُّدٍ في بابِ المدحِ ، أو الذمِّ ، أو الترحمِ ، وليس ذلك هنا ، وإنما يكونُ في المسألةِ نظرٌ على من يرى أَنَّ المانعَ هنالك إنما هو امتناعُ العربِ من (١) العودةِ إلى المعنى بعد الانصرافِ عنه ؛ لما رُكِزَ في طباعِهم من الأنفةِ والاعتزازِ ، وسأل بعض أهل اللغة عَرَبيًّا عن استخذى ، وقد أشكلَ عليه فقال له : كيف تقول : استخذأتُ واستخذيتُ ، فقال : لا أقوله ، فقال : ولِمَ ؟ قال : لأَنَّ العربَ لا تستخذي لأحدٍ ، (٢- فلم يهمز - وسيأتي ان شاء الله -٢) ، أي لا تذلُّ ولا تخضعُ ، لكنَّ الأظهرَ الجوازُ ؛ لأنَّ المسألةَ أشبهُ بقولِهِ تعالى ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقاً ﴾ (٣) على أنَّ ابنَ عصفورٍ قد احتج عَنِ الكوفيين المانعين تَقَدُّمَ الحملِ على المعنى : بأنَّ جَمْعَ " خالدين " وإفرادَ الضمير في (٤) " له " ليسا بالنَّظرِ إلى شيءٍ واحدٍ ؛ لأَنَّ " خالدين " حالٌ من الضميرِ في " نُدْخِلْهُ " على المعنى وضميرٌ " له " راجعٌ إلى لفظِ " مَنْ " فليس في الآيةِ على هذا إلا الحملُ على اللفظِ فقط ، وأطلقَ البصريون القولَ بالجوازِ سواءً كان هنالك فصلٌ كالآية ، أو لا نحو : من يقومون ويخرج : فله درهمٌ .

وللكوفيين في ذلك تفصيلٌ يأتي فيما يستقبلُ إن شاء الله .

مسألةٌ : يا زيدُ زيدُ الطويل ، ان جعلت زيدا / الثاني ٢٩٤
بدلا كان النعت له رفعًا ونصباً باعتبارِ اللفظِ والموضعِ ، وإن جعلتَه عطفَ بيانٍ نوَّنْتَه رفعاً ونصباً باعتبارِ لفظِ المنادى وموضعِه ، والطويلُ

---

(١) " العرب من " ساقطة من " ق " .
(٢-٢) ساقطة من " ح " .
(٣) الطلاق : ١١ .
(٤) ساقطة من " ق " .

نعتٌ له ، ويجوزُ جَعْلُه للمنادى رفعاً ونصباً أيضاً بشرطِ موافقةِ عطفِ البيانِ في الإعرابِ ، ولا يجوزُ أن يُحمَلَ عطفُ البيانِ على اللفظِ والنعتُ على الموضعِ ولا عكسُ ذلك ، لِما فيهِ من المنافرةِ اللفظيَّةِ ، وإذا كانُوا قد فرّوا مِنَ المنافرةِ اللفظيَّةِ مع فسادِ المعنى في قولِهم : هذا جحرُ ضبٍ خربٍ ، فأحرى مع صحَّتِهِ ، قال هذا المعنى أبو بكرِ بنِ عَبْدَة في شرحِ الكتابِ ، فعلى هذا الأصلِ ينبغِي امتناعُ ما يُشبِهُه من هذهِ المسألةِ التي فرَغنا مِنْ بَسْطِها وفي ذلك كلِّه نظرٌ ، وقال (١) الفارسيُّ في هذا البيت (٢) :

* لا أَبَ وابْناً مِثْلَ مروانَ وابْنِهِ *

إنْ جَعَلتَ " مِثْلَ " صفةً احتمل أمرين : أنْ تنصبَهُ على اللفظِ ، وإن جَعَلْتَه (٣) على الموضعِ : يعني فرفعْتَهُ كانَ أقبحَ مِنْهُ في غيرِ هذا الموضعِ ، لأنَّك عطفْتَ بالنصبِ ، فإذا رفعْتَهُ بعد ذلكَ قَبُحَ ، لأنَّكَ حكَمْتَ برَفْعِهِ بعدَ ما حكَمْتَ بنَصْبِه ، فهذا أقبحُ من أن تحمَلَ الأسماءُ المبهمةُ على المعنى ، ثم ترجِعُ إلى اللفظِ ، لأنَّ الاسم كما يُعلَمُ مِنْهُ الإفرادُ (٤) ، فقد يُعلَمُ منه الجمعُ ، ولا يُعرَفُ من الرفعِ النصبُ (٥) ، ولا من النصبِ الرفعُ ،

---

(١) من قوله " وفي ذلك كله نظر " الى قوله " فصل : يتصور " ساقط من " ح " .

(٢) هذا صدرُ البيتِ وعجزُهُ : * إذا هو بالمجدِ ارتدى وتأزّرا *
وهو يُنسبُ لرجلٍ من عبدِ مناة بن كنانة كذا قال ابن بري في شرح شواهد الايضاح : ٢٠٧ وينسب للفرزدق ولغيره . وهو في الكتاب : ٢/٢٨٥ ، ومعاني الفراء ١/١٢٠ والمقتضب : ٤/٣٧٢ ، والإيضاح : ٢٤١ ، والخزانة : ٤/٦٧ .

(٣) في " ق " " جملته " .

(٤) في الأصل " كما يعلم منه من الافراد " بإقحام " من " والمثبت من " ق " والموضع ساقط من " ح " وقد سبقت الاشارة اليه .

(٥) في " الأصل " ولا يعرف من الرفع والنصب " بعطف النصب على الرفع . خطأ ، والمثبت من " ق " والموضع ساقط من " ح " كما ذكر سابقا .

فلِهَذا استُجِيْزَ حَمْلُ الصِّفَةِ هنا على اللفظِ (١) ، يعني مع كون أحد الموصوفين مبنياً والآخرِ معرباً ؛ لأنَّ هذا المبنيَّ أصلُه الإعراب ، فليُنْظَر مع هذا فيما تَقَدَّمَ ، وبالله التوفيق .

فصلٌ : يُتَصَوَّرُ في [نحوِ] (٢) قولِكَ : لا رجلَ ولا امرأةَ : مئةٌ (٣) وأحد وثلاثون وجهاً ، وبيان ذلك أَنَّ تأخذَ الأولى بمنزلة " إنَّ " ، وبمنزلةِ " ليس " (٤) ، ومكسوعةً (٥) بالتاءِ معملةً عمل " ليس " عند سيبويهِ (٦) ، وعمل " إنَّ " فيما أَسْنَدَه الزجاجُ (٧) إلى الأخفش (٨) ؛ لأنَّها " لا " التي لنفي الجنسِ لحقتها التاءُ لتأنيثِ الكلمةِ كَرُبَّت ، وثَمَّت ، (٩) ومهملةً في قول له آخر (١٠) ، وفعل عند " ح " (١١) قال (١٢) : وهو

---

(١) هنا ينتهي قول الفارسي وهو في المسائل البصريات : ٤٨٨-٤٩١ ، مع اختلافات يسيرة .
(٢) زيادة من " ح " .
(٣) ساقطة من " ح " وهذه المسائل نبه اليها الشاطبي فقال : " وان نظرت الى ما يتصور في " لا " - على الجملة - غير منوطة بكلام الناظم كثرت المسائل الجائزة ، وقد رفعها شيخنا الأستاذ أبو عبدالله الفخار الى مائة واحدى وثلاثين مسألة ، سمعناها منه ، وهي في شرحه للجمل ، فليطالعها من تشوف اليها " . شرح الالفية : ٤٥٦ .
(٤) في الأصل : " بمنزلة إن أو بمنزلة ليس " بالعطف بأو خطأ .
(٥) في " ق " " معكوسة " خطأ .
(٦) في الأصل و " ح " رمز لسيبويه بحرف " س " ، وقد رمز في هذا الفصل والفصل التالي له إلى كثير من العلماء ببعض الحروف وسأحوّل تلك الرموز الى مسمياتها . والمسألة في الكتاب : ٥٨/١ ، والجني الداني : ٤٥٢ .
(٧) في الأصل و " ح " " ز " وهو رمز للزجاج .
(٨) في الأصل " ش ط " وفي " ح " " ش " وهو رمز للأخفش الأوسط وانظر مذهبه في الجني الداني : ٤٥٤ .
(٩) هذا مذهب الجمهور كما في الجني الداني : ٤٥٢ ، والمغني ٣٣٥ .
(١٠) انظر قول الأخفش الاخر في حواشيه التي على كتاب سيبويه : ٥٨/١ الهامش السادس والمغني : ٣٣٥ .
(١١) هكذا في جميع النسخ ، ويبدو أنه يعني ابا الحسين بن أبي الربيع ، وانظر قول ابن أبي الربيع في الجني الداني : ٤٥٢ .
(١٢) ساقطة من " ح " .

ظاهرُ كلامِ سيبويه (١) ،والأصلُ عندَه " لا س " على القياسِ في " لَيسَ " ثم أبدَلَ من السينِ التاءَ كما أُبْدِلَت منها في سِتّ (٢) ، وَيَردُ على هــذا القولِ وَقْفُ الكسائيِّ عليها بالهاءِ. (٣)

وأُجيبَ بِأَنَّه لَمَّا كانَتِ التَّاءُ بَدَلاً من السينِ ، ولم تكنْ أصــلاً بنفسِها رُوعِيَ فيها التأنيثُ ، فَوَقَفَ عليها بالهاءِ ، كما رُوعِيَ في بنتٍ ونحوِها لزومُ التأنيثِ ،فَلَمْ تَجْتَمِعْ مع تائهِ في بناتٍ ، وخافضةٌ عند الفراء (٤) ، وحكاه عن العربِ ،وملغاةٌ مع وجوبِ (٥) [التكرارِ] (٦) عند سيبويه ، ومع جوازِه عند المبَرِّدِ (٧) ، (٨- ومنونٌ اسمها ضرورةً عند يونسَ الجميعِي ، -٨) ومثلُها يَتَصَوَّرُ في الثانيةِ من غيرِ فرقٍ ،فالحاصلُ أنَّ وُجوهَ (٩) الأولى العشرةِ يتصورُ مع كلِّ وجهٍ من وجوهِ الثانيةِ ، فتضربُ على هذه العشرةَ في العشرةِ الحاصلةِ في الثانيةِ ،فيكونُ الجميعُ مائةَ وجهٍ ،ثم تضيــفُ إلى [جملةِ] (١٠) العددَ الحاصلَ بالضربِ جميعَ الوجوهِ التي تختصُّ بها الثانيةُ ،وذلك أَحَدَ وثلاثونَ وجهاً (١١) ،فيكون الجميع مئةً وأحد وثلاثين وجهاً ، فإن أردتَ الوقوفَ على ذلك عيانا فَمَثِّلْهَا مسألةً مسألةً ،كلُّ مسألةٍ على الوجهِ الذي وُضِعَ اللفظُ لَهُ ،بعد ما تَعْلَم أنّ " لا ت " مخصوصـــةٌ

---

(١) قال في الكتاب ١/ ٥٨ لا تكون " لا ت " الا مع الحين تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين ،لأنه مفعول به " ،وانظر الجنــى الداني : ٤٥٢.

(٢) أصلها " سدسه ".

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢/ ٣٩٨. قال : "أقف على "لات" بالتاء والفراء يقف بالهاء.

(٤) في الأصل و " ح " " ف " وهو رمز للفراء ،وانظر ما حكاه عن العرب في معاني القرآن : ٢/ ٣٩٧.

(٥) في " ق " " وجود ".

(٦) تكملة من " ح " وانظر الكتاب ٢/ ٢٨٥.

(٧) في " الأصل " و " ح " " د " رمز للمبرد ،والمثبت من هامش " ق ".

(٨-٨) هكذا وردت هذه الفقرة في جميع النسخ ،ولم أتبين الصواب فيها. وانظر مذهب يونس في المغني : ٩٨.

(٩) في " ق " " وجوده ". (١٠) تكملة من " ق ".

(١١) في الأصل " ثلاثون " خطأ.

بالحين وما رادفه على جميع الأقوال فيها ، فأول ذلك أن تأخذ الأولى بمنزلة " إنّ " ثم تذكر معها أوجه الثانية العشرة ، فتقول : لا رجل ولا امرأةَ عمل " إنّ " ، ولا امرأةٌ عمل ليس ، ولاتَ ساعةُ مندمٍ عمل " ليس " ، ولات ساعةَ مندم عمل " إنّ " ، ولات ساعة مندم مهملة ، والنصب بفعل مضمر ، ولات(١) ساعة مندم فعل ، ولات ساعةِ مندم خافضة ، ولا امرأة ملغاه على طريقه سيبويه(٢) ، وعلى طريقة المبرد(٣) ، ولا امرأةً عمل " إنّ " مع التنوين ضرورةً ، فهذه عشرة أوجه مع إعمال الأولى(٤) عمل " إنّ " فاذا فرغت من ذلك على ما وصفت انتقلت إلى المعملة عمل ليس ، فصورتَ معها الصور(٥) المذكورة مع المعملة / عمل " إنّ " ، فيحصل ٢٩٥
من ذلك عشرة أوجه أيضا ثم تفعل كذلك مع البواقي ، فيخرج لك العدد المذكور بالضرب(٦) ان شاء الله .

فصل : وأما ما تختص به الثانية ، فالزيادة والحذف مع بقاء التركيب ، والحذف مع زواله ، فتزاد مع المعملة عمل " إنّ " باعتبار اللفظ ، وباعتبار الموضع ، ومع المعملة عمل ليس ، (٧- ومع الملغاة على طريقة سيبويه دون طريقة المبرد -٧) ، ومع المكسوعة بالتاء المعملة عمل " ليس " رفعاً ونصباً على اعتبار اللفتين ، ومع المعملة عمل " إنّ " على حكاية الزجاج ، ومع المهملة على طريقة الأخفش رفعا ونصبا على اعتبار اللفتين

---

(١) في الأصل " أولات " بالعطف بأو .
(٢) في الأصل و " ح " " س " .
(٣) في الأصل و " ق " " د " وفي " ح " " ع " .
(٤) في " ق " " الأول " .
(٥) في " ق " " الصورة " .
(٦) في " ق " " في الضرب " .
(٧-٧) ساقطة من " ح " .

[ومع الفعلية على طريقة "ح" رفعا ونصبا على اعتبار اللفتين](١)

(٢- ومع النون اسمها على طريقة يونس رفعا ونصبا على اعتبار اللفتين -٢) ، ومع المنون اسمها على طريقة "ي" باعتبار اللفظ والموضع .

فهذه ثلاثة عشر وجها ، وتحذف مع زوال التركيب مع المعملة عمل "إنَّ" على الوجهين ، ومع المعملة عمل "ليس" ومع الملغاة على طريقة المبرد دون طريقة سيبويه ، ومع المكسوعة بالتاء المعملة عمل ليس على اعتبار اللفتين ، ومع المعملة عمل إن ، ومع المهملة على اعتبار اللفتين ، ومع(٣) الفعلية على اعتبار اللفتين ، ومع المنون اسمها على الوجهين ، فهذه ثلاثة عشر وجها(٤) أيضا .

وتحذف مع بقاء التركيب مع المعملة عمل إنَّ ، ومع المعملة عمل ليس ، ومع الملغاة ، وهو تفريع على طريقة سيبويه ، لأن المحذوف هنا بمنزلة المثبت ، ولا يتصور ذلك على طريقة المبرد ، لأن الحذف مع بقاء التركيب لا يكون إلا بشرط ذكر الأولى ، لدلالتها على المحذوفة ، ومع النون اسمَها على الوجهين ، فهذه خمسة أوجه ؛ الجميع أحد وثلاثون وجها ، ولا يكون شيء من ذلك مع "لات" في وجه واحد(٥) من وجوهها ، لشذوذ ذلك في بابه ، فلا يقاس عليه باب آخر. [وبالله التوفيق]

فصل : ولما فرغ أبو القاسم من بيان جعل "لا" الثانية كالأولى قال بأثَرِه : (وإن شئت جعلتها عاطفة ، فَنَصَبْتَ ونَوَّنْتَ فقلتَ: لا غلامَ عندي ولا عبداً ولا أجيراً لك)(٦).

---

(١) تكملة من "ح" و"ق".
(٢-٢) ساقط من "ح" و"ق".
(٣) في "ق" "على".
(٤) ساقطة من "ح".
(٥) ساقطة من "ح" و"ق".
(٦) في الجمل : ٢٣٩ "لا غلام لك ولا عبداً لك ..".

هذه العبارة منتزعة من سيبويه في باب ما أُجْرِيَ مُجْرَى ليس في بعض المواضع ، قال فيه : ما كان عبدالله مُنْطَلِقًا ولا زيدٌ ذاهبٌ.(١)

ثم قال(٢) : وان جعلتها " لا " التي في العطف التي تكون في ليس نصبت.

واعترض ابن السيد على أبي القاسم عبارته(٣) ،كما اعترضها(٤) أبو الحسن على سيبويه ،واعتراضهما(٥) تعسف ظاهر ،فان القدر الذى أرادا بذلك مفهوم عنهما ،وكيف يصح أن يريدا بها أنها العاطفة والواو معها ،وأنها لا يعطف بها بعد النفي ،وانما أرادا(٦) أن "لا " العاطفة أنها تأتي(٧) لتأكيد النفي ،وهذه بمنزلتها(٨) ،ولا فرق بينهما في المعنى ،الا ترى أنك اذا قلت : قام زيد لا عمرو ،فانما اكدت نفي قيام زيد عن عمرو ،فاطلاق لفظ العطف عليها مجاز من القول ،وليس ذلك فيها بأبعد من " إمّا "بالاجتماعهما(٩) في مصاحبة حرف العطف لكن كان الأولى لأبي(١٠) القاسم أن يقول عوضا من ذلك: وان شئت جعلتها زائدة فنصبت ونونت ؛ لأنه في معرض تعليم الولدان ، فالتقريب عليهم ما أمكن أولى . [وبالله التوفيق](١١)

---

(١) الكتاب ١/٦٠.

(٢) أى سيبويه ،وهذا النص الذى نقله عن سيبويه مذكور في الهامش الثالث من ١/٦٠ ،وقد أشار المحقق الى أنه نص الأصل ،وأثبت مكانه في المتن عن نسخة اخر مايلي "وان شئت جعلتها "لا " التي يكون فيها الاشتراك فتنصب".

(٣) اصلاح الخلل : ٢٩٢.

(٤) في الاصل "اعترضنا " خطأ.

(٥) في الأصل و "ق " "اعتراضها " والمثبت من "ح ".

(٦) في الأصل و"ح " "أراد ".

(٧) في "ح " "انما تأتي ".

(٨) في "ح " "وهو بمنزلتها ".

(٩) في "ح " "لاجتماعنا " خطأ . وانظر الجنى الداني مبحث "إمّا" ٤٨٧.

(١٠) في "ح " "بأبي ".

(١١) زيادة من "ح ".

فصل : لما كان عمل " لا " المحمولة على " ان " مخصوصاً بنكرات الأسماء على سبيل التعميم ،وجب اذا دخلت على مضاف الى معرفة ان تُقْحَمَ لام الاضافة بينه وبين المضاف اليه ،اصلاحا للفظ ، حتى يصير كأنه غير مضاف (١) ،وذلك قولك : لا غلامَ لك في أحد وجهيه ، ولا أبا لك (٢) ،ولا غُلاَمَيْ لك ،والأصل : لا أباً لك ،ولا غلامين لك ،ثم حذف التنوين والنون تخفيفا ،وأضافوا ،ثم أدخلوا اللام ولم يتركوا اللفظ مضافا ، لقبح ذلك على الأصل الذى ذكرناه ،وقد تركوه كذلك في الشعر ،وذلك مع "الأب" كقوله : (٣)

أبا لموتِ (٤) الذى لا بُدَّ أنـي ملاق لا أباك تخوفيني (٥)

يريد لا أبا لَكِ ،فان قلت : فاذا كانت الاضافة هنا للتخفيف دون التعريف ، فهل الذى دعاه (٦) الى اقحام هذه اللام ليزول بذلك قبح اللفظ ،بخلاف سائر ما اضافته غير محضة ؟

فالجواب : أن هذه الاضافة لما كانت محضة قبل دخولها في هذا الباب ،وصارت بدخولها فيه غير محضة على ما يستحقه حرف "لا" وجب اقحام اللام ،ليزول قبح / اللفظ المعهود فيه التعريف ٢٩٦

----

(١) انظر المسألة في الكامل : ٦٧٠ ، ١١٤٠ ،والمسائل البصريات ٥٣٤ - ٥٣٧ والخصائص ١/ ٣٤٢ - ٣٤٥ ،وامالي ابن الشجرى ١/ ٣٦٢ ،وشرح ابن يعيش ٢/ ١٠٤ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٦ ،والخزانة ١/ ٣٠٩.

(٢) في الأصل " أباك " خطأ.

(٣) البيت لأبي حية النميرى ،وقيل للأعشى وليس في ديوانه وهو في المقتضب ٤/ ٣٧٥ ،والكامل ٦٧٠ ، ١١٤٠ ،والاصول ١/ ٣٩٠ ،والخصائص ١/ ٣٤٥ ،وأمالي ابن الشجرى ١/ ٣٦٢ ، وشرح ابن يعيش ٢/ ١٠٥ ،والخزانة ٢/ ١١٨ .

(٤) في الأصل "أبي الموت" خطأ.

(٥) في الأصل " تخوفوني ".

(٦) في الأصل و"ق" "فما الذى دعاه ".

ويشعرك بهذا المعنى أن هذه الاقحام لا يكون في هذا الباب الا حيث تكون الاضافة تعرف اذا خرج عن الباب نحو : غلاميك ،ولا تقول : غلامي لرجل ،لأنه لا قبح في اللفظ فيزال بالاقحام ،وهذا واضح ان شاء الله تعالى .

مسألة : وجوز الفارسي في قولهم : لا أبا لزيد أن يكون " أبا " غير مضاف ولكنه رد فيه لام الفعل كما رد في قوله:(١)

* كأنك فينا يا أبات غريب *

وفي قول(٢) الآخر:(٣)

* ولكن على أقدمنا يقطر الدما *

---

(١) هذا الذى ذكره الفارسي في الخصائص ١/ ٣٣٩ ،وقال ان ذلك جاء جوازا حسنا وجعله في لغة القصر . والذى في الايضاح ٢٤٣ - ٢٤٥ أن اللام مقحمة غير معتد بها من جهة أن الألف في الأب ، يعني أن الالف انما ذكرت؛لان الاضافة مرادة ،لأن الأب اذا كان غير مضاف فلا تثبت فيه الألف ،ومثل ذلك في المسائل البصريات ٣٣٥ - ٣٣٦ ،والخصائص ١/ ٣٤٢- ٣٤٥ ، وقد رجعت الى المسائل البغداديات ،والمسائل العسكريات ، والمسائل العضديات ،والتكملة كلها للفارسي فلم أر فيها مانسب اليه هنا . وقد ذكر ابن برى في شرح شواهد الايضاح : ٢١٢ ، أن الألف في "أب" لام الكلمة .
والشاهد الذى أورده فجز بيت لأبي الحدرجان وصدره :
* تقول ابنتي لما رأتني شاحبا *
وهو في نوادر أبي زيد ٥٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٣ ، والخصائص ١/ ٣٣٩ ،وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨١٥.

(٢) في الأصل و"ق" "وكقول الآخر" والمثبت أولى ،مراعاة للمشاكلة التي يقتضيها المعنى .

(٣) هذا عجز بيت للحصين بن الحمام المرى ،وصدره :
* فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا *
والبيت في أمالي ابن الشجرى ٢/ ٣٤ ، ١٧٨ ،وشرح ابن يعيش ٤/ ١٥٣ ، ٥/ ٨٤ ،والخزانة ٣/ ٣٥٢.

فـ " لك " على هذا صفة أو خبر ، لأنه غير مضاف اليه ، وانما يمتنع أن يكون خبرا أو صفة على تقدير اقحام اللام ، لأن المضاف اليه لا يكون خبرا ولا صفة ، وهذا الذى قاله الفارسي من رد لام الفعل في غير اضافة انما يمشى على لغة القصر(١) دون لغة سائر العرب ، والدليل على ذلك أن الجمهور من العرب اذا لم(٢) يريدوا معنى اضافة فانما يقولون: لا أب لزيد ، واذا أرادوا معنى الاضافة قالوا : لا أبا لزيد ، فدل رد لام الفعل على لغة الكثير من العرب على ارادة الاضافة ، والفرق بين اللغتين أن الفتحة المقدرة في الف " أبا " فتحة بناء على لغة القصر ، وفتحة اعراب على لغة سائر العرب ، والله أعلم.

مسألة :(٣) وهل جر الاسم المخفوض في هذا الباب بلام الاقحام ، والمضاف معلق عن العمل في اللفظ ، أو جره بالمضاف والحرف معلق ؟

قولان ، والأول أصح ، وعليه حذاق النحاة ، كابن جني ونظائره ، لأن التعليق في الأسماء مستعمل في مواضع بخلاف الحروف ، وقوله:(٤)

* ولا لِلِما بِهِم أبداً دواء *

----

(١) هي الزام الاب الالف في احوال الاعراب المختلفة ، انظر شرح ابيات الايضاح لابن برى : ٢١٢.

(٢) في "ح " " وانما لم " خطأ.

(٣) انظر تفصيل المسألة في الكافي في شرح الايضاح لابن أبي الربيع ٢/١٧٥ - ١٧٦.

(٤) هذا عجز بيت لمسلم بن معبد الوالبي ، وصدره :

* فلا والله لا يلقى لما بي *

وهو في معاني القرآن للفراء ١/٦٨ ، والخصائص ٢/٢٨٢ ، والمحتسب ٢/٢٥٦ ، والصاحبي ٣٩ ، والانصاف ٥٧١ والمقرب ١/٢٣٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٣ ، ٤٣٢ ، ٤٧٦ ، والخزانة ١/٢٦٤ ، ويروى في منتهى الطلب ضمن مجلة المورد :

فلا والله لا يلقى لما بي وما بهم من البلوى دواء

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

أندر من أن يذكر [و] (١) على كلا الوجهين لا يجوز أن يكون خبرا ، أما على القول بتعليق الحرف (٢) ، فظاهر ، وأما على القول الاخر ، فانه وان كان غير مضاف لفظا ، فانه مضاف معنى ، والمضاف اليه لفظا أو معنى لا يكون خبرا عن المضاف ، ولهذا يقال : ان هذه الاضافة لم تقع الا من الصفة (٣) دون الخبر والله أعلم.

فصل : ثم قال أبو القاسم : (وقد تزاد لا بين العامل والمعمول (٤)).

أو جز من هذا أن تقول (٥) : وقد تزاد " لا " (٦) بين الخافض والمخفوض ، لأن في كلامه اطلاقا ثم تقييدا بالمثال المذكور في الكتاب .

ثم ان زيادتها على وجهين .

أحدهما : زيادة من جهة اللفظ دون جهة المعنى ، وهو الأكثر.

والثاني : زيادة (٧) من الجهتين معا ، فالأول كالمثال المذكور (٨) ، لبقاء المعنى الذى وضع له الحرف ، ولم تعد فصلا بين

----

(١) تكملة من " ح " .
(٢) في الأصل " الخبر " خطأ .
(٣) في الأصل " لم تقع الا مع الصفه " .
(٤) الجمل : ٢٣٩ .
(٥) من هنا الى قوله " عن أن يكون جوابا " الحق في هامش الأصل بخط دقيق عسر القراءة ، لولا ما يفسره من نسخة " ح " وهو ساقط من نسخة " ق " وظهر مكان السقط علامة الحاق لكنه لم يكن في الهامش أما مها شيء ، سوى حرف " خ " ولعله يعني به نسخة أخرى .
(٦) في الأصل " لا تزاد لا " خطأ .
(٧) " والثاني : زيادة " ساقطة من " ح " .
(٨) هو قوله : " جئت بلا زاد " و " غضبت من لا شيء " وانما كانت زائدة من جهة اللفظ ، لوصول عمل ما قبلها لما بعدها ، وليست زائدة من جهة المعنى لأنها تفيد النفي . انظر الجني الداني : ٣٠٦ .

الخافض والمخفوض ،وهذا الوجه هو الذى جوز اطلاق القول عليها بالزيادة وقد كان اطلاق لفظ " لغو " عليها أظهر [و] (١) لكن ذلك صحيح على الوجه الذى ذكرناه .

وأما الوجه الثاني ،وهو زيادتها من الجهتين معا ،فكقول جرير ، أنشده سيبويه : (٢)

ما بال جهلك بعد الحلم والدين

وقد علاك مشيب حين لا حين

وقال : فانما هو حين حين ،و"لا " بمنزلة " ما " اذا الغيت (٣) ، وأجاز ابن خروف زيادتها من جهة اللفظ كقولك : قام لا زيد (٤) ،وهو خلاف ظاهر الكتاب ،وبالله التوفيق .

---

(١) الواو زيادة من "ح " .

(٢) الكتاب ٢/٣٠٥ وجرير يخاطب به نفسه ،وهو أول القصيد في ديوانه : ٥٨٦ ،وانظره في مجاز القرآن : ١/٢١٢ ، وأمالي ابن الشجرى : ١/٢٣٩ ،وشرح ابن عصفور : ٢/٢٧٨ ، والخزانة : ٢/٩٤ .

(٣) أى سيبويه في الكتاب : ٢/٣٠٥ .

(٤) " قام لا زيد " هكذا اجتهدت في قراءة الجملة ،ويمكن أن تكون : قام الا زيد .

باب دخول الف الاستفهام على لا

اذا دخلت ألف الاستفهام على " لا " هذه التي فرغ من بيان أحكامها كان ذلك على معنيين .

أحدهما : التوبيخ والتقرير .

والثاني : التمني ، فحكم المنفي بها في الوجه الأول حكمه مجردا منها في جميع الوجوه من عمل ، والفاء ، وتركيب ، واخبار ، واعتبار الموضع ، ودخول " الا " بلا خلاف في جميع ما ذكر ، لأنها لم يطرأ عليها ما يخرجها عن أن تكون جوابا ، فيمتنع فيها حكم من تلك الأحكام ، وكذلك في الوجه الثاني عند أبي عثمان (١) وأبي العباس (٢) ، وكذلك عند سيبويه ، الا ثلاث مسائل (٣) ، فانه منعها وهي : اعتبار الموضع ، ودخول " الا " ، والاخبار عن اسمها بان (٤) ، بدخول التمنى خرج نحو قولك : الاماء أشربه عن (٥) أن يكون جوابا ، وصار مستغنيا كاستغناء : اللهم ماء أشربه ، ومعناه اللهم هب لي ماء اشربه. (٦)

---

(١) انظر المقتضب : ٣٨٢/٣ ومابعدها ، وشرح ابن عصفور : ٢٧٩/٢.

(٢) هذا المذهب الذى نسبه للمبرد هو في رد ابن ولاد على المبرد ١٦٩ ومابعدها ، وانظر ذلك في تعليقات الشيخ عبد الخالق على المقتضب ٣٨٤/٤ ومابعدها ، ولم يصرح في المقتضب بموافقته لأبي عثمان ولا لسيبويه بل عرض أدلة كل منهما ، وكذا قال الشيخ عبد الخالق عضيمة . وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٦٤٢/١.

(٣) الكتاب : ٣٠٧/٢ وشرح ابن عصفور ٢٧٩/٢ ، وشرح الرضي : ٢٦٢/٢.

(٤)

(٥) في " ق " " على ".

(٦) في الكتاب : ٣٠٩/٢ " وصار مستغنيا عن الخبر كاستغناء اللهم غلاما ، ومعناه اللهم هب لي غلاما ".

مسألة : فان قيل : وكيف يصح [امتناع] (١) الاخبار عن المنفي بلا (٢) في التمني جملة ،وهو معها فيه على ما كان عليه قبل من التركيب معها ،أومع تابعه ،أومن عدم التركيب فيهما ،وأنه اسم لها ؟ فالجواب أن جميع ذلك أحكام لفظية ،والمعنى على خلاف ذلك ،وقد يراعى اللفظ وان كان المعنى على خلافه ،الا تراهم قالوا في نحو "أقائم أخوك" : انه مبتدأ ، وان كان معناه : أيقوم أخواك ، فكذلك المنفي بلا في التمني يعرب اعرابه قبل التمني اعتبارا بالصورة اللفظية ،والمعنى على أنه مفعول به ،لأنه المتمنى (٣) ، فوجب لذلك أن لا يكون لها خبر ،والا تلغى ،والا تعمل عمل ليس (٤) ،وقول المازني : كما حكم للتمني في العمل وبناء الاسم مع "لا" ومع الصفة بحكم المنفي ،فكذلك ينبغي أن يحكم أيضا له بحكمه في جميع ما تقدم (٥) قياس غير صحيح ،لمخالفته السماع ،وقد وجه المسموع من ذلك بما تقدم ،وهذا واضح ان شاء الله.

عبارة أخرى في تقسيم "لا" اذا دخلت عليها همزة الاستفهام

وهي : أن تقول : اذا دخلت همزة الاستفهام على لا كان ذلك على أربعة أوجه : التوبيخ ،والتمني ،والعرض ،والتحضيض ،فالتوبيخ والتمني قد تقدم الكلام فيهما ،وأما العرض والتحضيض فمن حروف الأفعال عند البصريين ،فلا يقع الاسم بعدها فيهما الا أن يكون محمولا على فعل ظاهر أومضمر ،وقد تقدم بسط ذلك في باب الاشتغال (٦).

---

(١) تكملة من "ح" و"ق" ومكانها في الأصل كلمة محيت ووضع بدلها كلمة "صح" مكررة ،ليدل بذلك على أن حذفها صحيح . والصواب المثبت.

(٢) في الأصل كلمة مغاير رسمها لرسم "بلا".

(٣) في الأصل "التمني" خطأ.

(٤) انظر هذا الجواب فيما نقله الشيخ عبد الخالق في هوامش المقتضب ٤/ ٣٨٥ عن رد ابن ولاد.

(٥) انظر شرح ابن عصفور ٢/ ٢٧٦.

(٦) انظر ص

عبارة أخرى تجمع أقسام " ألا " المركبة وغير المركبة (١) وهي :
أن تقول : " ألا " في كلام العرب على خمسة أوجه : تكون / استفتاحا (٢) ، ٢٩٧
وتكون توبيخا ، وتمنيا ، وعرضا ، وتحضيضا (٣) ، وقال سيبويه في " ألا "
الاستفتاحية : انك اذا سميت بها أعربتها وأجريتها مجرى قَفًا ، وهذا
يقتضي أنها عنده بسيطة (٤) ، وخالف الزمخشريُّ فقال : انها مركبة ،
وحجته أن همزة الاستفهام تدخل على المنفي على معنى التقرير ، وهو
تحقيق الايجاب ، وألا الاستفتاحية المراد بها تحقيق الكلام ، وهذه
نسبة ظاهرة (٥) .

والجواب عن هذه الشبهة أن الاستفهام بعيد عن التحقيق جدا ،
ومعلوم أن التحقيق غير مفهوم من لفظها لعروضه ، وإنما يفهم بقرينة
تقترن بالكلام الذى استفتح بها (٦) ، فالصحيح ما ذهب اليه سيبويه ،
وبالله التوفيق .

---

(١) في " ح " و " ق " " مركبة وغير مركبة " .
(٢) في " ح " " استفهاما " .
(٣) انظر المغني ٩٥ ومابعدها .
(٤) الكتاب ٢/٣٣٢ .
(٥) البحر المحيط ١/٦١ ، وانظر الجني الداني : ٣٧٠ ، والمغني : ٩٦ .
قال في البحر المحيط : ١/٦١ " والذى نختاره أن " الا " التنبيهية حرف بسيط ، لأن دعوى التركيب على خلاف الأصل ، ولأن ما زعموا من أن همزة الاستفهام دخلت على " لا " النافية دلالة على تحقيق مابعدها الى آخره خطأ . لان مواقع " ألا " تدل على أن " لا " ليست للنفي ، فيتم ما ادعوه ، الا ترى أنك تقول : الا ان زيدا منطلق ليس أصله ، لا ان زيدا منطلق ، اذ ليس من تراكيب العرب بخلاف ما نظر به من قوله تعالى " أليس ذلك بقادر " لصحة تركيب ليس زيد بقادر ، ولوجودها قبل " رب " وقبل " ليت " وقبل النداء وغيرها مما لا يعقل فيه أن " لا " نافية ، فتكون الهمزة للاستفهام دخلت على لا النافية فأفادت التحقيق .

ثم أنشد أبو القاسم بيت حسان [(١)]:

* الا طعان ولا فرسان عادية *

البيت على التمني [(٢)]، قال أبو علي الشلوبين: المعنى في البيت على التوبيخ [(٢)]، وقال أبو محمد صالح [(٣)] فيمن جعله تمنيا: انها نزعة من قولهم: يا ويح من يرثي له الشامت، ولا يخلو مع ما فيه من التمني من التوبيخ، ولذلك صح البدل على الموضع ودخول " الا " [(٤)] وذلك أن التوبيخ في البيت هو الأصل، وانما نزع من جعله تمنيا ذلك المنزع، لأنه أبلغ في المعنى [(٥)] المقصود بالبيت وليس تمنيا على الحقيقة، ولو كان تمنيا في الحقيقة لم يجز اعتبار الموضع في البدل، ولا دخول " أَلا " وأيضا فان قوله في العجز:

* إلّا تجشؤكم عند التنانير *

يحيل أن يكون تمنيا على الحقيقة، فهذا يصحح ما ذكرناه، وبالله التوفيق.

وصفهم في البيت بالنهم وافراط الشهوة في الطعام، وانهم ليسوا أهل غارة ولا حرب، والنصب في قوله: " الا تجشؤكم " على الاستثناء المنقطع، والرفع على البدل على الموضع، وان كان تمنيا عنده

---

(١) في " ق " " ثم استدل ببيت حسان ":
وبيت حسان في الجمل: ٢٤٠ وعجزه:
* الا تجشؤكم عند التنانير *
ونسبه لحسان سيبويه في الكتاب ٢/٣٠٦ وابن السيد في الحلل ٣٢٨، وغيرهما ونسب لخداش بن زهير انظر شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/٥٨٨ والبيت ليس في ديوان حسان انظر: ١٧٨ وانظر الخزانة ٢/١٠٣.

(٢) انظر قول الشلوبين في شرح الجزولية: ٣٣٦، وانظر شرح الجمل.

(٣)

(٤) انظر الحلل: ٣٢٨.

(٥) في الأصل " التمنى ".

اعتبارا بالحقيقة على ما ذكرناه ، وهذا البدل من باب اجراء ما يقوم مقام الشيء مجرى الشيء على ما مضى في باب الاستثناء ، وقوله في البيت : " ولا فرسان " عطف على ما بعد همزة لاستفهام ، ليكون منسحبا على جميع الأمرين ، و" عادية " نعت لفرسان نصبا على اللفظ اتفاقا ، ورفعا على الموضع ان كان توبيخا اتفاقا أيضا ، وان كان تمنيا كان على ما مضى بيانه في البدل على الموضع ، ويروى " عادية " بالعين المهملة من العدو تعدو للغارة ، أو من العدوان ، ويروى بالغين المعجمة من الغدو الى الحرب .

وجوز ابن خروف رفع " تجشؤكم " على أن يكون خبر " لا " ، ولا يصح ذلك ، لأنه واجب ومعرفة ، ولا عمل لها في واحد منهما أصلا .

وقول أبي القاسم (١) (كان ذلك على معنيين على التمنى والتحضيض) غير سديد ، وذلك أن الغرض بهذا الباب بيان أحكام " لا " العاملة عمل " ان " ، وعمل (٢) " ليس " اذا دخلت عليها الف الاستفهام .

وأما " ألا " التحضيضية فلا مدخل لها في هذا الباب ، لأنها من حروف الأفعال (٣) ، فقد أدخل في الباب ما ليس منه ، وأهمل ذكر ما هو منه ، وهو توبيخ .

ثم قوله : (والتحضيض يجوز فيه التنوين (٤)) .

محال ان أخذ على ظاهره ، لأن التحضيض من صفة الحاض على الفعل والتنوين ليس من أحكام المعاني ، وانما هو من أحكام الألفاظ ، وكذلك ان أخذت التحضيض عبارة عن الفعل وحرفه فلا بد أن يكون مراده بقوله " يجوز فيه التنوين " متعلق فعل التحضيض وهو الاسم المعلق به فعل التحضيض ، وكأنه رأى أن أبين حكميه (٥) امتناع التنويـن ،

---

(١) الجمل : ٢٤٠ .
(٢) في الأصل و " ق " .
(٣) انظر الجنى الداني : ٣٧٠ .
(٤) الجمل : ٢٤٠ .
(٥) ساقطة من " ح " .

وجوازه أبعد الوجهين ،وليس كذلك ،وقد كان أبين من ذلك إذْ ذَكَرَ التحضيضَ أن يقولَ : وأَمَّا التحضيضُ فلا يكونُ الاسم فيه إلّا محمولاً على فعلٍ ظاهرٍ أو مضمرٍ لاختصاصِه بالفعلِ على طريقةِ البصريينَ ،وقد تقدم ذلك في الاشتغال .(١)

ثم أنشد أبو القاسم :(٢)

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا (٣)

اختلف الناس في اعراب " أفضل مجدكم " في هذا البيت على خمسة أقوال .

أحدها / : أنه مفعول ثان لتعدون ، على معنى تحسبون من أخوات ظننت ،وقال به الاستاذ أبو الحسين ،ونسبه ابن الضائع للكوفيين . ٢٩٨

والثاني : انه حال صاحبه عقر النيب على أن تعدون بمعنى تحسبون بضم السين ،وعلى أن اضافته غير محضة .

والثالث : أنه بدل منه على من يرى أن اضافة "أفعل من" محضة ،وهو ظاهر كلام سيبويه، لأنه قال في الكتاب : لو قلت : هذا زيد أسود الناس لم يجز ،لأن الحال لا تكون الا نكرة ،وقد بين ذلك فيما مضى .(٤)

والرابع : أنه منصوب بتعدون بعد اسقاط الجر ، كأنه تعدون عقر النيب من أفضل مجدكم ، فلما اسقط الجار تعدى الفعل فنصب .

---

(١) انظر ما سبق ص

(٢) الجمل : ٢٤١ والبيت لجرير ،وهو في ديوانه ٣٣٨ ،ونسب في أمالي ابن الشجري : ٢/ ٢١٠ لأشهب بن رميله ،وهو في الكامل ٣٦٣ ،والمقتضب ٣/ ٧٨ ،الحلل : ٣٣٠ ،والجنى الداني : ٥٤٧ ،وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ١٢٣.

(٣) عجز البيت ساقط من "ح" ومكانه كلمة "البيت".

(٤) انظر ص

والخامس : أنه نعت لعقر النيب ، وذلك غير صحيح ، لأنه ان كانت اضافته غير محضة لزم عليه نعت المعرفة بالنكرة ، وان كانت اضافته محضة لزم عليه كون النعت أعرف من المنعوت ، لأن تعريفه هنا من الثانية و تعريف المنعوت من الرابعة ، والثانية أقوى تعريفا من الرابعة وقد بين (١) في باب الصفة أن من شرط النعت أن يكون مساويا للمنعوت في التعريف أو دونه في الرتبة ، فان اعتذر عن هذا بأن مذهب المبرد أن تعريف المضاف أدون من تعريف المضاف اليه .

فالجواب أن هذا ليس بانفصال للاشتراك في هذه النسبة الا أن يقال : ان اضافة "أفعل من" غير محضة وتعريف النيب تعريف الجنس، وتعريف الجنس قد تجرى عليه أحكام النكرة ، فيكون ذلك من باب : ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ، فهذا مما يمكن أن يقال وبالله التوفيق .

و "بني ضوطرى" منادى على جهة الذم ، أى يا بنى الحمقى ، أو نصب عليه ، و "لولا" تحضيض ، وهو موضع الشاهد ، و "الكمي" نصب بفعل مضمر دل عليه ما قبله ، كأنه لولا تعقرون الكمي [المقنعا] (٢) ، و "المقنع" الذى على رأسه المغفر ، وقدر أبو علي الفارسي (٣) الفعل المحذوف لولا تلقون الكمي ، أو تبارزون (٤) ، وقدره غيره : لولا تعدون لتقدمه ، أى هلا تعدون قتل الكمي ، فحذف المضاف وكل ذلك ممكن ، وبالله التوفيق .

---

(١) انظر ص
(٢) زيادة من "ح".
(٣) "الفارسي" ساقطة من "ح" و "ق".
(٤) كتاب الشعر : ٥٧ ، والخزانة : ٤٦٠/١.

باب التمييـــز

التمييز والتبيين والتفسير بمعنى واحد ،وهو عند النحويين : عبارة عن كل اسم نكرة منصوب بعد تمام الكلام ،أو بعد تمام الاسم ،بيانا لما أنبهم من الذوات ،فالمنتصب بعد تمام الكلام نحو : حسن زيـــد وجها ، فوجها اسم نكرة منصوب بعد تمام الكلام ،بيانا للذات الحسنة في الحقيقة ،وكذلك تصبب زيد عرقا ،وما أشبهه .

والمنتصب بعد تمام الاسم نحو : عشرون درهما ، فدرهما اسم نكرة منصوب بعد تمام الاسم بيانا للذات المعدودة.

والتمييز كما تقدم على قسمين . قسم : ينتصب بعد تمام الكلام ،وقسم ينتصب بعد تمام الاسم ،فأما القسم الذى ينتصب بعد تمام الكلام ، فلا خلاف في مجيئه محولا من الفاعلية تحقيقا أو تقديرا الـى النصب على التمييز تشبيها بالمفعول به كقولك : تصبب زيد عرقا ، وأصله (١) [تصبب] (٢) عرق زيد ،وكذلك امتلأ الاناء ماء ،فيـه بيان للذات المالئة (٣) ،فهو وإنْ لم يصحّ أنْ يكونَ فاعلاً في هذه البنية ، فانه فاعل فيما هي مطاوعة له ،وهو "ملأ" فحكم له بحكم أنه فاعـل بهذا التقدير .

على أن ابن خروف زعم أن هذا النوع من التمييز ليس مـن ضروراته أن يكون فاعلا ،بل الذى من ضروراته أن تنبئهم (٤) ذات فتأتي به تفسيرا ،فعلى قوله لا يحتاج الى تأويل نحو : امتلأ الاناء ماء .

----

(١) الواو ساقطة من "ح" و"ق".
(٢) تكملة من "ح" و"ق" .
(٣) في "ق" "المائية" .
(٤) في "ق" "فيوءتى".

فصل وقد (١) تقدم أنه لا خلاف في مجيء هذا التمييز المنتصب عن تمام الكلام منقولا من الفاعلية الى النصب على التمييز ، وانما اختلف الناس في مجيئه منقولا من المفعولية ، فجوز ذلك قوم ، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾ (٢) والمعنى عندهم ، وفجرنا / عيون الأرض ، واختار الشلوبين أن يكون "عيونا" نصبا على الحال ، ٢٩٩

أى وفجرنا الأرض في حال كونها عيونا (٣) ، وهو أبلغ في المعنى ، وجعل ذلك من باب التسمية بالمآل كقولهم (٤) :

الحمد لله العلي المنان ... صار الثريد في رؤوس العيدان

---

(١) في الأصل و "ق" "وقد" باشبات الواو .

(٢) القمر : ١٢ .

(٣) قال الشلوبين في التوطئة : ٢٨٥ "ويجوز أن يكون "عيونا" في هذا حالا ، أى فجرنا الأرض في حال كونها عيونا ، فان قلت: ان الأرض في حال التفجير ليست بعيون ، وانما هي عيون بعد التفجير ، فالجواب : أنه لا يبعد أن تسمى قبل كونها عيونا بذلك ، ويكون ذلك من باب التسمية بالمآل كقوله تعالى : ﴿ اني اراني اعصر خمرا ﴾ فان قلت : ان الحال لا تكون الا مشتقة ، أوفي تأويل المشتق ، فكيف تأويل الاشتقاق هنا .
فالجواب : أنه قد يكون هذا على تأويل : وفجرنا الارضين محال الماء ، أوحوامل للماء ، ونحن اذا قلنا ذلك ، أعني "محال الماء" مع التفجير ، كانت المحال أوالحوامل عيونا ، فان قلت : فما أجود الوجهين في المعنى ، الحال أوالتمييز؟ فالجواب : أن الأجود في المعنى الحال ، لأنه ابلغ من حيث كانت الحال من صاحبة الحال ، فيأتي من ذلك أن الأرض كلها عيون ، واذا كان الأمر كذلك يكون التمييز مفعولا شغل عنه الفعل الواقع به من غيره لم يثبت في قولك : فجرنا الأرض عيونا ، اذ الأظهر فيه الاولى غيره ، فيكون التمييز على هذا موضع نظر لم يثبت بعد ، وانما الثابت كون التمييز منقولا من الفاعل .
وانظر المسألة مع مذاهب فيها أخرى في التذييل والتكميل ٣/ ١١٠/أ .

(٤) سبق ص :

لأنها لم تكون عيونا الا بعد حصول التفجير من جهة أنه سبب في كونها عيونا ، والمسبب متأخر عن السبب ضرورة .

وهذا الاعتبار (١) غير واجب ، لأن تقديم التفجير على كونها عيونا تقديم حكمي لا تقديم بالزمان ، لأن التفجير وكونها عيونا متلازمان ، وكذلك ما أول به عيونا من محال وحوامل للماء غير واجب أيضا ، لأن الحال اذا جاءت بالجامد لم يلزم تأويله بالمشتق ، بخلاف النعت ، لأنها خبر من الأخبار ، والخبر من حيث هو خبر لا يلزم فيه ذلك ، هذا مذهب سيبويه .

فصل : اختلف الناس في جواز تقديم هذا التمييز المنتصب عن تمام الكلام على عامله اذا كان (٢) فعلا ، فمنع ذلك سيبويه واكثر أصحابه (٣) ، وجوزه المازني والمبرد ، اعتبارا بالحال (٤) ، لاتفاقهما في لزوم التنكير ، والانتصاب عن تمام الكلام ، وبيان ما انبهم من الذوات والهيئات ، فكما أن الحال يجوز تقديمها (٥) على عاملها اذا كان فعلا ، فكذلك التمييز ، وقد وافق السماع هذا القياس ، وأنشدا بيت أبي القاسم (٦) شاهدا على هذا وسيأتي (٧) ، وأخبرني من أثق به من أصحابنا أنه لقي الشيخ أبا حيان الغرناطي بالقاهرة فسأله عن مذهب

---

(١) في الأصل و "ق" "الاعتذار" والصواب ما أثبت.
(٢) في "ق" "ان كان".
(٣) الكتاب ١/٢٠٥.
(٤) المقتضب ٣/٣٦ وانظر الهامش الثاني من الصفحة نفسها ، وهو من نص المبرد في نقض بن ولاد .
(٥) في "ح" و "ق" "لا يجوز تقديمها" خطأ وانظر المسألة في شرح ابن عقيل ٢/٦٤٦ .
(٦) في الأصل "وأنشد أبوجعفر الشقوري بيت أبي القاسم".
(٧) الشاهد هو قول الشاعر :
اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب
انظر ما يأتي ص

مدرس العربية بغرناطة في ذلك ، قال : فأخبرته بامتناع التقديم ، فقال : بل الصحيح الجواز قياسا وسماعا ، ثم قام فأخرج له مبيضة على ابن مالك (١) وقرأ عليه فيها وجه القياس على ما ذكرناه آنفا عن المازني والمبرد ، وأَنشَدَ له من السماع أبياتا كثيرة (٢) ، فيرحم الله الشيخ أبا حيان ، لقد أغفل أصلا عظيما من أصول النحو مع كثرة دوره على ألسنة المعربين (٣) ، وذلك أن تقديم التمييز على عامله اذا كان فعلا لو كان جائزا عند العرب كالحال ، لكثر نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها تأويل ، كما كثر تقديم الحال على عاملها اذا كان فعلا نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها تأويل ، فلما كان الأمر على خلاف ذلك دل دلالة واضحة على امتناع العرب من تقديمه على عامله ، وان كان فعلا ، واختصاص ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أنه من ضرائره .
وبالله التوفيق . (٤)

وانما نظر الشيخ أبو حيان في رد ابن مالك على مانع التقديم فلم يظهر له فيه تعقب فحمله ذلك على مقالته آنفا ، وقد ظهر لي أن أذكر هنا كلام ابن مالك في هذه المسألة ، وأتبع كل وجه ما يظهر لي وبالله التوفيق .

قال ابن مالك : وانتصر لسيبويه يعني في (٥) منع تقديم التمييز بأن هذا النوع من التمييز فاعل في الأصل ، وقد أوهن بجعله

------ - -----------

(١) يعني بذلك منهج السالك على ألفية ابن مالك ١/٢٢٨ .
(٢) عدد الأبيات التي انشدها ابو حيان سبعة أبيات .
(٣) في الأصل و " ق " المقرئين .
(٤) بعده في " ح " أقحم قوله : " فصل : واختلف الناس في السبب المانع من التقديم " ثم ازالها .
(٥) ساقطة من " ح " .

كالفضلات ، فلو قدم لازداد وهنا الى وهنه ،فمنع ذلك ،لأنه اجحاف ،
قال : وهذا الاحتجاج مردود بوجوه .

أحدها : أنه دفع روايات برأى لا دليل عليه.(١)

الجواب [انه](٢) لم ترد قط رواية برأى ،وانما قلنا :
ان ذلك مخصوص بالشعر الذى يجوز فيه تقديم ما لا يجوز تقديمه
في النثر على تسليم اعرابه تمييزا ،وقد يتجه له اعراب آخر.

ثم قال : الوجه الثاني : أن جعل التمييز كبعض الفضلات
محصل الضرب من المبالغة ففيه تقوية لا توهين ، فاذا حكم بعد ذلك
بجواز التقديم ازدادت التقوية وتأكدت المبالغة ،فاندفع الاشكال.(٣)

الجواب :أن المسألة تشبه الأصول بالفروع ،واذا شبه أصل
بفرع لم يقو الفرع(٤) أن يحمل عليه الأصل في جميع وجوهه ،وانما يحمل
عليه في الوجه الذى وقع فيه التشبيه دون وجه آخر لم يقع فيه تشبيه ،وفي
تقديم التمييز ازدياد بعد عن الأصل ،وانما وقع التشبيه بالمفعول في
مجرد النصب لا في جواز التقديم ، فوجب الامتناع .

ثم قال : الثالث أن أصالة / فاعلية التمييز المذكور، ٣٠٠
كأصالة فاعلية الحال نحو : "جاء راكبا رجل " ، فان أصله : جاء
راكب على الاستغناء بالصفة ،وجاء رجل راكب على عدم الاستغناء بها ،
والصفة والموصوف شيء واحد في المعنى ، فقدم " راكب " ونصب
بمقتضى الحالية ،ولم يمنع ذلك تقديمه على "جاء" مع أنه يزال عن
اعرابه الأصلي وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف ، فكما تنوسي الأصل

---

(١) انظر كلام ابن مالك في شرحه على التسهيل : ١٠٧/٢ مع اختلاف يسير .
(٢) تكملة من "ق" .
(٣) شرح التسهيل : ١٠٧/٢ . (٤) في "ق" " لم يقى".

في الحال كذلك تنوسي في التمييز.(١)

الجواب : هذا تلفيق بعيد جدا ،وذلك أن ما ذكره من أصالة فاعلية الحال غير صحيح ،لأنّ الحال لم تكن قط فاعله لا لفظا ولا أصلا انما أصلها أن تكون تابعة لموصوف تكون على حسبه من رفع أو نصب أو خفض ،ولم يك قط الرفع راتبا لها فتكون كالتمييز .

ثم قال : الرابع أنه لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة لصح اعتبارها في فضلة جعلت عمدة ،فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة ، والأمر بخلاف ذلك ،لأنّ حكم النائب فيه حكم المنوب عنه ،ولا تعتبر حالة التي انتقل عنها ،فكذا التمييز المذكور.(٢)

الجواب : انا نقول(٣) : لم يتقدم التمييز اعتبارا بأصل لا يجوز تقديمه فيه ، لقوته بأصالة متفق عليها ،ولم يتقدم النائب لقوة الوجه الذى انتقل اليه على الوجه المنتقل عنه ،فلم يعتبر أصله فيقدم لما فيه من اعتبار الوجه المرجوح بعد حصول الوجه الراجح ، وذلك تسفل بعد تصعد ،وهو مجتنب عندهم ،وأيضا فان النائب إنّما نابَ عن الفاعلِ في وجهٍ لا يصحُّ معه التقديمُ ،وهو شغل الفاعل به ، فبناؤه له ،وجَعْلَهُ معه كالشيءِ الواحدِ وامتناعُ حذفِهِ ،كما أن الفاعل كذلك فيما ذكر بخلاف التمييزِ فإنّه لم يشبه بالمفعولِ إلّا في مجرّدِ النصبِ خاصّةً من حيثُ اشتغل الفعلُ بِغَيْرِه لفظاً ،فأشْبَه الفضلاتِ فانتصبَ انتصابَها .

----

(١) شرح التسهيل ٢/١٠٨.

(٢) المصدر السابق .

(٣) في "ح" "أنك تقول".

ثم قال : الخامس : أن منعَ [تقديم] (١) التَّمييزِ المذكورِ عند من منعه مُرَتَّبٌ على كونِه فاعلاً في الأصلِ ،وذلك إنَّما هو في بعضِ الصور ،وفي غيرِها هوبخلافِ ذلك نحو : امتلأ الكوزماء ،و ﴿ فجرنا الأرض عيونا ﴾ (٢) وفي هذا دلالة على ضعف علة المنع لقصورها عن عموم (٣) جميع الصور.

الجواب : أنه قد صح في غير موضع من العربية حمل ما ليس فيه سبب على ما فيه سببٌ إذا كان الجميع من باب واحد ؛ ليجرى الكل على أسلوب واحد كتعد ،ونعد ،وأعد مع يعد ،وكيذر مع يدع ، وكامتناع [نعت] (٤) الضمير بغير نعت البيان ؛ حملاً على امتناع نعته به ،ونظائره كثيرة ،وقد ذكر ذلك ،فيما مضى (٥) ،ويأتي أيضا فيما يستقبل ان شاء الله ،وهذا من ذلك ،وبالله التوفيق .

ثم قال : السادس : أن اعتبار أصالة (٦) الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك في نحو : أعطيت زيدا درهما . فإنَّ " زيداً " في الأصل فاعل وبعد جعله مفعولا لم يعتبر ما كان له من منع التقديم بل أجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل ، فكذلك ينبغي أن يفعل بالتمييز المذكور.(٧)

الجواب : أن هذا بعينه هو رد ابن عصفور (٨) ،وأجيب

---

(١) تكملة من شرح التسهيل : ٢/١٠٨.
(٢) القمر : ١٢.
(٣) في الاصل و " ق " " على عموم " والتصويب من " ح " وشرح التسهيل : ٢/١٠٨.
(٤) تكملة من " ح " و " ق ".
(٥) انظر ص
(٦) في " ح " بعد كلمة " أصالة " فراغ يقدر بخمس كلمات تقريبا كتب أمامه في الهامش فالعلة يفيد أنه فراغ في أصل هذه النسخة أيضا .
(٧) في " ق " في التمييز ،وانظر شرح التسهيل : ٢/١٠٨.
(٨) شرح الجمل : ٢/٢٨٤.

بالفرق بين المسألتين ،وذلك أن زيدا هنا لم يكن قط فاعلا بهذه البنية الناصبة له ،وانما كان فاعلا في بنية أخرى وهى " عطى " قبل النقل ،وهما بنيتان مختلفتان كما ترى .

وأما التمييز فانّه فاعل في الأصل والمعنى بهذه البنية الناصبة له في الحال ،وليس مفعولا صحيحا كزيدا في أعطيت زيدا درهما ،وقد تقدم هذا المعنى في الرد على ابن عصفور .

ثم قال : فثبت بما بينته أن تقديم التمييز على عامله اذا كان فعلا متصرفا جائز ،وان كان سيبويه لم يجزه.(١)

قلت : بل ثبت بما تعقبت به بيانه : أن تقديمه غير جائز، وفاقا لسيبويه .

ثم قال : وحكى ابن كيسان ان الكسائي أجاز : نفسه طاب زيد ،وان الفراء منعه.(٢) فلله در الفراء في منع قياس غير صحيح ، وبالله التوفيق .

فصل : واختلف الناس في السبب المانع / من التقديم ٣٠١

على خمسة أقوال :

أحدها : أن المانع كونه فاعلا في أصله ، قاله الفارسي وغيره (٣) ، ورده ابن عصفور باتفاقهم على جواز التقديم في نحو : أذهبت زيدا ،وان كان فاعلا في أصله ،ورد بأن التمييز فاعل في أصله بهذا الفعل الذى نصبه ،وزيدا في أذهبت زيدا لم يكن قط فاعلا بهذا الفعل الذى نصبه ،وانما كان فاعلا بالفعل قبل النقل ،وهو الآن مفعول صحيح ،فوجب أن يغلب عليه الحكم الحاضر .

---

(١) شرح التسهيل ٢/١٠٩.
(٢) المصدر السابق .
(٣) انظر الخصائص ٢/٢٨٤ ،وشرح ابن عصفور ٢/٢٨٤ ،والملخص ٣٩٧ ،وهو مذهب ابن أبي الربيع .

وأمّا التّمييزُ فإنّما هو فاعلٌ في الحقيقةِ ،وانتصابُه إنّما هو مجازٌ وعلى (١) التشبيهِ ،وهذا ظاهر ان شاء الله.

الثاني : أن المانعَ شَبَهُهُ بالنعتِ في أنّه بيانٌ لِمَا قَبْلَه ، فلا يتقدم كما لا يَتَقَدَّمُ النعتُ ،واستحسَنَ ابْنُ خروفٍ هذا ،وردَّه ابن عصفورٍ؛ بأنّه لَوْكَانَ كالنَّعتِ لم يَتَقَدَّمْ عَلَى المُمَيَّزِ (٢) مُتَوَسِّطاً بينه وبين الفعل كما لا يَتَقَدَّمُ النعت.

قال ابن الضائع : ولهم أَنْ يُفرِّقوا بِأَنَّ النعتَ بيانٌ للمنعوتِ ، والتمييزُ ليس بياناً للمرفوعِ بالعاملِ فيه ،وإنّما هو بيانٌ لِمَنْ الفعلُ حَقِيقَةً ،فهو بيانٌ للفعلِ وإسنادُه حَقِيقَةٌ ،فلا يتقدمُ عليه.

الثالث : أَنَّ المانعَ كونُ عامِله غيرَ متصرفٍ ،لأَنَّ ناصبَهُ تمامُ الكلامِ دونَ الفعلِ المذكورِ قبلَه قاله ابْنُ عصفور (٣).

وهذا غير صحيح ،لأَنَّهُ لا يصح نسبةُ العملِ إلى غيرِ الفعلِ مع حضورِه وإمْكانِ نسبةِ العملِ إليه.

فان قال : قد ثَبَتَ في المنتصبِ بَعدَ تمامِ الاسمِ أنّه لا يَعْمَلُ فيه الفعل.

أُجيبَ بِأَنَّ الأحْكَامَ من جَرِّهِ عندَ زوالِ التمامِ دَلَّتْ على تَعَذُّرِ نِسْبَةِ العملِ إلى الفعلِ.

والرابع للجرمي: أنَّ الأصلَ في الحالِ ،والتمييزِ امتناعُ التقديمِ ؛ لضعفِ عَمَلِ العاملِ فيهما ،من جهةِ أنّه لا يعملُ فيهما إلّا بِقَيْدِ التنكيرِ ، لكن خَرَجَتِ الحالُ بدليلِها وهو تشبيهها (٤) بالظرف ،فجاز تقديمها وبقي التمييز على أصل الامتناع ،وهذا أحسن.

---

(١) في الأصل و " ق " "وعلى " باثبات الواو ،وانظر المسألة في شرح الجمل : ٢/ ٢٨٤.

(٢) في الأصل غير واضحة ،وفي " ق " التمييز ،وانظر شرح ابن عصفور: ٢/ ٢٨٤.

(٣) شرح ابن عصفور : ٢/ ٢٨٢.

(٤) في " ح " "شبهها ".

الخامس : أَنَّ المانِعَ أَنَّهم كَرِهُوا ٱلإتساعَ بعدَ ٱلإتساعِ مع (١) ٱعتبار الفاعِليَّةِ في الحقيقةِ قاله الأُستاذ أبو الحسين (٢).

القسم الثاني : المنتصبُ علىٰ تمامِ الأَسمِ ،وهو محصورٌ في ثلاثةِ أبوابٍ ،وهي : المقاديرُ والمُشَبَّهُ بها ،والأَعدادُ (٣).

والمقاديرُ [على] (٤) ثلاثةِ أنواعٍ : مكيلاتٌ نحو : عندي قَدَحٌ بُرًّا ،وموزوناتٌ نحو : عندي رطلٌ زيتاً ،وممسوحاتٌ نحو : عندي ذِراعٌ ثوباً ، وما في السماء مَوْضِعُ راحةٍ سحاباً ،وهذا النوع مُقَدَّرٌ بمن ،تقول من ذلك : عندي ملءُ القَدَحِ مِنْ بُرٍّ ،ومن البرِ ،وليس قولك : عندي ملءُ القَدَحِ بُرّاً منصوباً على إسقاطِ حرفِ الجرِّ (٥) ،لأمرين :

أَحَدُهُما : أَنَّه لو كان كَذَلِكَ لجازَ تَعْرِيْفُه فَكُنْتَ تَقُولُ : عِنْدِي ملءُ القَدَحِ ٱلبر ،وهذا لا يجوز.

والثاني : أَنَّ المجرورَ إِذَا عَمِلَ فِيْهِ المَعْنىٰ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُحْذَفَ مِنْهُ حرفُ الجرِّ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ حَرفُ الجرِّ هنا غَيْرَ زائدٍ ، وأَنَّه مُتَعَلِّقٌ بالظرفِ في نحو : عندي ملءُ القَدَحِ مِنْ بُرٍّ ،ومن البر ، وأَنَّ "براً" من قولك في نحو (٦) : عندي ملءُ القدحِ بُرّاً ،إنّما جيءَ بِهِ لبيانِ ذاتِ المالئِ للقدحِ ، وأنه أصلٌ في نَفْسِهِ دونَ فَرعيَّةٍ عن إسقاطِ جارٍّ ، وهذا ظاهر إن شاء اللّهُ.

---

(١) ساقطة من "ق".
(٢) الملخص : ٣٩٧.
(٣) انظر شرح ابن عصفور : ٢/ ٢٨٢.
(٤) تكملة من "ح".
(٥) في "ق" "على اسقاط الخافض حرف الجر".
(٦) "في نحو" ساقطة من "ح" و"ق".

وأمّا المشبّهُ بالمقاديرِ ،فنحوُ قولِك : عندي مثلُكَ فارساً ،والشّبهُ بَيْنَهما أنّ المقدارَ في نَحْوِ عِنْدي رَطْلٌ عامٌ في أنواعٍ ،فجئتَ بالنّوعِ لبيان المقدارِ : لي مِثْلُك ،فالمثلُ عامٌّ في الصِّفاتِ ،فاحتاجَ المثلُ إلى مُفَسِّرٍ ، كما احتاجَ رَطْلٌ [إلى مُفسِّرٍ] (١) يَرْفَعُ الاحتمالَ المذكورَ في المسألتين ، وكذلك قولك : للهِ دَرّكَ عالماً ،لِأنّه بمنزِلَةِ قولِكِ : ما في الدّنيا مِثْلُك عالماً ،وكذلك قولك : كَفَى بزيدٍ عالماً ،لأنّه فيه معنى التّعظيم ،فكأنّكَ قُلْتَ : ما في الدّنيا مِثْلُه (٢) عالماً ،وكذلك حسبك به عالما على ماذكر في كفى ،وكذلك قوله عليه السلام : " رضيت بالله ربا ،وبالاسلام دينا ، وبمحمد رسولا " (٣) لتضمنه معنى ما في الدنيا مثل الله ربا ،ولا مثل الاسلام دينا ،ولا مثل محمدا رسولا ،فانتصب ذلك على التمييز ، كما انتصب عالما بعد "كفى بزيد" / ومن المشبه بالمقادير قولك : ٣٠٢ داري خلف دارك فرسخا ،لأنه انبهم فيه المقدار فميز بفرسخ ، ويجوز رفع فرسخ ، ويكون ذلك على حذف مضاف تقديره بعد داري من دارك فرسخ ، ومن ذلك عند الشلوبين (٤) قوله سبحانه ﴿ ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ﴾ (٥) وكذلك قوله تعالى ﴿ واذ واعدنا موسى أربعين ليلة ﴾ (٦) لما قال تعالى " واعدنا " علم أن هناك مسافة من الزمان ،فميزت بأربعين ،قاله الاستاذ أبو الحسين (٧) ، فيكون ليله تمييزا للتمييز .

وأما الأعداد فقد تقدم الكلام عليها في باب العدد ،فلينظر ثمة .

---

(١) تكملة من " ح " و " ق " .
(٢) في " ق " " مثلك " .
(٣)
(٤) انظر ذلك في الملخص : ٢١٤ .
(٥) الزخرف : ٣٢ .
(٦) البقرة : ٥١ .
(٧) الملخص : ٢١٤ .

فصل : تمام الاسم يكون بالتنوين نحو : عندى رطل زيتا ، ويجرى مجراه النون في المثنى نحو : رطلان زيتا ، وفي الجمع الذى على حده نحو : * بالأخسرين أعمالا *(١) وما يجرى مجراها نحو : عشرون درهما ، والاضافة نحو : عندى مثلك عالما ، والألف واللام ، لأنها تعاقب التنوين نحو : الرطلان زيتا ، والتنوين يكون ظاهرا فيما عدا العدد نحو ما تقدم ، والمقدر يكون في العدد نحو خمسة عشر درهما ،(٢) وهذا التمام على ثلاثة أقسام : قسم يجوز(٣) اثباته ، فيلزم نصب المفسر حينئذ ، الا أن يدخل عليه حرف الجر ، وذلك(٤) المضاف اليه المميّز نحو : على التمرة مثلها زبدا ، والنون المشبهة بنون الجمع ، وذلك من عشرين الى التسعين ، والعدد المركب من أحد عشر الى تسعة عشر ، فانه يلزم فيه تقدير ما به التمام .

وقسم يلزم حذفه فيجب خفض المفسر وذلك(٥) التنوين في عشرة الفاظ من الثلاثة الى العشرة ، ومائة ، والف ، والنون في تثنيتهما الا في الشعر .(٦)

وقسم يجوز فيه الأمران اثبات التمام والنصب ، وحذفه والخفض ، وذلك ما كان التمام فيه تنوينا ظاهرا ، أو نون تثنية أوجمع ، تقول من ذلك : عندى رطل زيتا ، ورطل زيت ، [و رطلا زيت](٧) ورطلان

---

(١) الكهف : ١٠٣ .
(٢) انظر ما يتم به الاسم في شرح ابن عصفور : ٢/٢٨٢ . والتنوين المقدر يكون في الأعداد المركبة كما مثل : لأن التركيب كالتنوين به يكون التمام ، فلا يصح الجمع بين التنوين والاضافة ، فلما قام التركيب مقام التنوين أخذ حكمه. انظر المقتضب : ٢/١٦٤ .
(٣) في " ح " " يلزم " .
(٤)، (٥) في " ق " " كذلك ".
(٦) مثل قول الربيع بن ضبع الفزارى :
* اذا عاش الفتى مئتين عاما *
(٧) تكلمة من " ح " و " ق " .

زيتا ،وهؤلاء طيبون أخبارا ،وطيبوا أخبار ،وكذلك ما أشبهه.

فصل : تنكير التمييز من باب الواجب ،وزعم ابن الطراوة والكوفيون (١) أنه من باب الجائز ، قالوا : بدليل مجيء الأمرين فيه باطراد في باب الصفة نحو قولهم : مررت برجل حسن وجها ،والوجه ،وجاء ذلك أيضا في العدد قالوا : العشرون درهما والدرهم ،والخمسة عشر درهما والدرهم ، وقالوا : غبن [زيد] (٢) رأيه وسفه نفسه ، ووجع ظهره (٣) ،وأيضا فان التعريف لا يخل بالمعنى المطلوب بلفظ التنكير ،ولا معنى لالتزامه.

الجواب أن المنصوب في باب الصفة ان كان نكرة قيل فيه تمييز ، ولا يجوز تعريفه ، وقيل فيه : نصب على التشبيه بالمفعول به (٤) ،ويجوز تعريفه ،لأنَّ التمييز لفظ اصطلاحي ،فلا معنى للخلاف فيه ،وأيضا فان المعنى المطلوب اذا كان حاصلا بالأصول ،فلا معنى لتكلف الفروع ، لتعريها من مزيد فائدة ،اذا كان تعريف الجنس كلا تعريف (٥). وقد بين في فصل الحال ، (٦) وأما العشرون الدرهم ،فان المراد تعريف العدد ، وأدخلت الألف واللام في المعدود اتباعا بدليل أن ذلك لم يأت الا عند تعريف العدد . وأجرى منصوب العدد مجرى مخفوضه ،وأما نحو سفه نفسه ، فمن باب اجراء الفعل مجرى الصفة ،فنصب على التشبيه بالمفعول به

---

(١) انظر مذهب ابن الطراوة والكوفيين في شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٨١ ، ومنهج السالك : ١/ ٢٢٠-٢٢١ ، وابن الطراوة النحوي : ١٤٠.

(٢) زيادة من " ح ".

(٣) قال ابن السراج عن بعض أشياخه : لا يجوز اصلا ،واجازه الزجاج على اسقاط حرف الجر ،كأنه وجع عبدالله من رأسه ،والفراء والكسائي يجيزان ذلك على التمييز " بنصه من حواشي المفصل : ٢٣٣-٢٣٤. وانظر قول ابن السراج ،والزجاج ،والفراء والكسائي في : الأصول ٢/ ٢٣٠ ، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج : ١/ ١٩٠-١٩١ ،ومعاني الفراء : ١/ ٧٩. وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ : ١٠٢-١٠٣.

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠٣.

(٥) في الأصل و " ق " " اذا " خطأ. (٦) انظر ما تقدم ص

عند بعضهم ،(١) أو أن يكون هذا الفعل على وجهين بمنزلة : رجع ورجعته في التعدى وعدمه ،أو على اسقاط حرف الجر ،كأنه سفه في نفسه ،وغبن في رأيه ،ووجع من ظهره.

وأما ما جاء في الحديث : " من أن امرأة كانت تهراق الدماء (٢) فعلى ما تقدم من اجراء الفعل مجرى الصفة (٣) ،والأصل كانت امرأة تهراق دماؤها ،ثم اسند الفعل الى ضمير امرأة بعد النقل ،كذا أخذه ابن الضائع، وأخذه السهيلي على أن " الدماء " مفعول به صحيح ،والأصل عنده كانت امرأة تهريق (٤) الدماء ، ثم حول تهريق (٥) الى تهراق حملا على تستحاض ، لأنه في معناه ، ومرفوعه فاعل ،وان كان على صورة ما لم يسم فاعله .

قال ابن الضائع : وهذا من دقائق / أبي زيد ، ولا يحتاج ٣٠٣ ولا يثبت ،وأما ابن خروف فأغلظ الرد عليه وبه تشجع ابن الضائع ،وهو تحامل على السهيلي ،وذلك أن العرب تحول اللفظ من بناء الى بناء بسبب يخصه ، ثم تحول لفظا آخر تحويله حملا عليه بمجرد كونه في معناه، كيذر مع يدع ،فيدع حول من الكسر الى الفتح لمكان حرف الحلق ،ثم حول " يذر " تحويله حملا عليه بمجرد كونه في معناه ،ليكونا جاريين على أسلوب واحد ،لاجتماعهما في معنى واحد ،وكذلك تهراق مع تستحاض، وبالله التوفيق .

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠٣.

(٢) الحديث في شرح الموطأ : ١/ ١٧٩ وسنن ابي داود - كتاب الطهارة - باب في المرأة المستحاضة : ١/ ٧١ .

(٣) قال في همع الهوامع : ٥/ ١٦ "وفي نصب الفعل اللازم اسما تشبيها بالمتعدى خلف ،فأجازه بعض المتأخرين قياسا على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى نحو : زيد تفقأ الشحم ،أصله تفقأ شحمه ،فاضمرت تفقأ . ونصبت الشحم تشبيها بالمفعول به ،واستدل بما روى في الحديث " كانت امرأة تهراق
===

ثم قال أبو القاسم : (ومنه عندى مائتان عبدا اذا أثبت النون ضرورة .)(١)

كل عدد يفسر بمخفوض فانه يجوز فيه حال الضرورة اثبات التمام ونصب المفسر نحو : عندى ثلاثة أثوابا ومائة عبدا ، ثم أدخل بيت(٢) الربيع ابن ضبع الفزارى ،وكان من المعمرين قيل : نيف على مائتين(٣) ، وقيل نيف على ثلاث مائة سنة ،استشهد به أبو القاسم على ثبات النون ونصب المفسر ضرورة .

وصف في البيت كبره وضعفه وذهاب سروره وفتوته ،و " مائتين " نصب على الظرف ، و " عاما " على التمييز .

ثم قال أبو القاسم : (ومن الناس من يجيز تقديم التمييز على عامله اذا كان فعلا ،وأنشد البيت:(٤)

أتهجر ليلى للفراق حبيبها   وما كان نفسا بالفراق تطيب(٥)

وهذا البيت لا حجة فيه من وجوه .

=== الدماء " ومنعه الشلوبين ،وقال : لا يكون ذلك الا في الصفات.
وقد تأولوا الأثر على اسقاط حرف الجر ،أو على اضمار فعل ،أى بالدماء ، أو يهريق الله الدماء منها .
قال أبوحيان : وهذا هو الصحيح ،اذ لم يثبت ذلك من لسان العرب .

(٤) ،(٥) في "ح" "تريق ".

(١) " ومنه عندى " ساقطة من الجمل : ٢٤٢ و نص الجمل " ومائتين عبدا ".

(٢) بيت الربيع هو :
اذا عاش الفتى مائتين عاما   فقد ذهب اللذاذة والفتاء

(٣) في "ح " المائتين.

(٤) الجمل : ٢٤٣ ،والبيت للمخبل السعدى التميمي ،أو لأعشى همدان . وانظره في المقتضب : ٣٧/٣ والحلل : ٣٣١ ، والانصاف : ٨٢٨ ،وشرح ابن عصفور : ٢٨٤/٢ وهو في ديوان اعشى همدان واخباره : ٧٥ مفردا ومصادر تخريجه كلها كتب نحوية فيها المقاصد النحوية .

(٥) عجز البيت ساقط من "ح " و" ق " .

أحدها : أنه ضرورة مدفوعة(١) بالقياس .

الثاني : ما قاله الزجاج من أن الرواية : وما كان نفسي تطيب،(٢) ونقد بأن رواية لا تقدم في رواية ،وهذا النقد غير صحيح ،لأن المسألة من باب ترجيح رواية على رواية(٣) أخرى(٤) ،ولا يثبت أصل الا بأرجح الروايتين مع موافقتها للقياس(٥) .

الثالث : أن هذا البيت قد وقع الاضطراب فيه ،فلا يثبت به قاعدة ،فيجب ترك العمل به والعدول الى القياس .

الرابع : أن نفسا يحتمل أن يكون خبركان ،ويطيب صفة لها ، وذكر حملا على المعنى ،لأن النفس انسان ، وقد جاء فيها ذلك في التنزيل قال تعالى ﴿ بلى قد جاءتك آياتي ﴾(٦) بفتح الكاف ، والأشبه أن يكون من باب تقديم التمييز ضرورة ،لأنه ابلغ في المعنى ، والله أعلم.

---

(١) في الأصل و"ق" "مرفوعة".
(٢) الايضاح : ٢٠٣ ،والانصاف : ٢/ ٣٨٤.
(٣) ساقطة من (ح).
(٤) ساقطة من (ق).
(٥) قال أبو الفتح في الخصائص : ٢/ ٣٨٤ : "فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم".
(٦) الزمر : ٥٩.

باب الاغــــــراء

الاغراء في اللغة هو : الالزام والتسليط ،ولما كان قولك : عندك زيدا ،ودونك عمرا ،وعليك زيدا الزاما للمخاطب ، سمي هذا النوع من الأسماء اغراء .

واعلم أن العرب تستغني عن ذكر الأفعال باسماء تدل عليها كدلالة الأسماء على مسمياتها ،فلذلك كانت أقسامها على حسب أقسام الأسماء .

والأسماء على ثلاثة أقسام ،مفردة كزيد وعمرو ،ومركبة كبعل بك ، ومعدي كرب ، ومضافة كعبدالله وعبد الرحمن .

فأما أسماء الأفعال على ثلاثة أقسام أيضا : مفردٌ كصه ،ومركبة كهلم ،وحيهلا ،ومضافة كدونك ،وعندك.(١)

فصل : ولما كانت هذه الأسماء نائبة عن الأفعال ودالة عليها ،وجب أن يعمل كل واحد [منها](٢) عمل ما هو اسم له من التعدي وعدمه ، فصه ،ومه غير متعديين ؛ لأنهما اسمان بغير متعد ،فصه اسم لقولك اسكت ،ومه اسم لقولك : انكف ، وعندك ،ودونك ، وعليك متعديات ،لأنها أسماء لمتعد ،وهو الزم ،ودع . و " هلم " على وجهين يكون اسما لاحضر ،فيكون متعديا كمسماه ،ومنه قوله تعالى * قل هلم شهداءكم *(٣) ويكون اسما لأقبل ،فيكون متعديا بتوسط الحرف ،ومنه قوله تعالى * والقائلين لاخوانهم هلم الينا *(٤) وكذلك

---

(١) انظر الملخص : ٣٤٧ .
(٢) تكملة من " ح " .
(٣) الانعام : ١٥٠ .
(٤) الاحزاب : ١٨ .

" دونك " يكون اسما لقولك : خذ ،فيكون متعديا كسماه ،ويكون اسما ، كقولك[1] : تأخر ،فيكون غير متعد ،ومنه قولهم[2] : دهدريــن سعد القيـن ،فدهدرين اسم لقولك :

/ " بطل " و " هلك " وسعد القين فاعل به[3]. ٣٠٤

فصل : واتفق الناس على بناء جميع أسماء الأفعال ، وانما اختلفوا في موجب بنائها ،فذهب الفارسي ،وابن جني وكثير من الحذاق الى أن موجب بناء ما يراد به[4] الأمر منها هو تضمنه حرفه[5] ،وما كان منها خبرا ،فانما بني بالحمل عليه ، لأنه قد تقرر في كلام العرب حمل ما ليس فيه سبب حكم ما ،على ما فيه سبب ذلك الحكم ،اذا كـان الجميع من باب واحد ، ليجرى الكل على اسلوب واحد ، وهذا من ذلك.

وقال قوم باتحاد موجب[6] بنائها ،وهوالوقوع موقع المبنى[7] ، فهي في الأمر واقعة موقع فعل الأمر المجرد من حرفه[8] ،وفي الخبر واقعة موقع الفعل الماضي ،وكلاهما مبنى ، قالوا :[9] وهذا أولى ،لاطراده، ونقد من وجهين :

---

(١) في " ق " " لقولك ".
(٢) المثل في جمهرة الأمثال : ١/٤٤٨ ،و" دهدرين " بضم الدالين وفتح الراء مع تشديدها اسم " لبطل وللباطل وللكذب ، ومعنى المثل : بطل سعد الحداد ، بأن لا يستعمل لتشاغلهم بالقحط، أن أن قينا ادعى أن اسمه سعد زمنا ثم تبين كذبه ،فقيل له ذلك ، اى جمعت باطلا الى باطل ياسعد الحداد . هـ بنصه من القاموس المحيط : " دهدرين ".
(٣) على ما مضى من قول الفيروزآبادى يكون منادى.
(٤) في الأصل " يرد به ".
(٥) انظر المساعد : ٢/٦٥٨.
(٦) في " ق " " موجبها ".
(٧) في الأصل و" ق " " البناء ".
(٨) انظر التبصرة : ٢٤٦.
(٩) في الأصل و" ق " " وقالوا " باثبات واو العطف ،والصواب ساقطه كما في " ح " .

أحدهما : أن الوقوع موقع المبني انما يوجب شبهها بذلك المبني ، وشبه الأفعال لا يوجب بناء ،وانما يوجب منع الصرف .

والآخر أنه ينكسر ،لأنه [١] قد جاء في باب الخبر ما هو واقع موقع المضارع المعرب ، ولم يختلف في بنائه نحو : "أف" وقد يجاب عن هذا الثاني بأنه واقع موقع معرب أصله البناء ،الا أن هذا غير معتبر ، لأن اجراء الأحكام على فروع محققة ، معد على اجرائها على أصول متوهمة لا حقيقة لها ،فلا تعتبر ، فالطريقة [الأولى] [٢] أولى [٣] ،والله أعلم.

فصل : واختلف في مدلولات هذه الأسماء على قولين :

أحدهما : أنها أفعال ، فمدلول صه ،أسكت ،ونزال ،انزل ، وتراك ،اترك .

والثاني : أنها مصادر نائبة عن أفعالها ،فمدلول صه ،السكوت ، ونزال ،النزول ،وتراك الترك ،فمن قال بالأول [٤] - وهو الأستاذ أبو الحسين - رأى أنها لا موضع لها من الاعراب ،لأن الاعراب في الأسماء انما هو بازاء أحوال مدلولاتها من الفاعلية والمفعولية ،والاضافة ،ولما لم يكن للفاعل حظ في معنى [من] [٥] هذه المعاني الثلاثة ،وجب أن لا يكون لما جعل لها دليلا عليها موضع من الاعراب . فان قيل : فما يصنع قائل هذا بنحو : ضربا زيدا ،فانه معرب مع أن مدلوله : اضربه

---

(١) في الأصل و"ح" "بأنه".
(٢) تكملة من"ح" و"ق" .
(٣) ساقطة من "ق" .
(٤) في "ق" "الأولى".
(٥) تكملة من "ح" و"ق" .

فهذا ونحوه ينقض ما قاله من الاعراب في اللفظ ،انما هو بازاء مدلوله من الفاعلية ،والمفعولية ،والاضافة ،وهذا اسم معرب ، ولا يتصور في مدلوله معنى من تلك المعاني الثلاثة .(١)

الجواب أن "ضربا" له مدلولان ،مدلول بالاصالة ،ومدلول بالعرض ، فمدلوله بالأصالة هو المعنى الذى أوقعه الفاعل ،ومدلوله بالعرض هو الفعل الذى نصبه ،والاعراب فيه انما هو بازاء مدلوله بالأصالة لا بازاء مدلوله بالعرض.

وأما اسم الفعل ، فليس له مدلول بالأصالة ،وانما مدلوله الفعل بالعرض ، وذلك لا يوجب أن يكون له محل من الاعراب ،فقد ظهر الفرق(٢) وبالله التوفيق .

وأما من قال : ان مدلولها مصادر ، فانه يقول : ان لها موضعا من الاعراب ،وهو النصب بالأفعال التي نابت عنه .

فصل : فان قيل : فاذا كانت مدلولاتها مصادر، فهلا سميت اسماء مصادر باعتبار مدلولها ،كما سميت أسماء أفعال في القول الأول باعتبار مدلولها ؟

فالجواب من وجهين :(٣)

أحدهما :أن المصادر تسمى أفعالا لغة ،فلا فرق على هذا بين أسماء أفعال ،وأسماء مصادر.

والثاني : أن يكون التعبير عنها بأسماء الأفعال باعتبار مدلولها ،(٤) لأن مدلول المدلول مدلول ،فهي اذا دلالة على الأفعال بتوسط المصادر.

---

(١) الكافي : ١/ ٣٤٤-٣٤٥ ،وانظر الملخص :٣٤٧-٣٤٨.
(٢) انظر ما سيأتي ص
(٣) "من وجهين" ساقط من "ق".
(٤) في "ح" "باعتبار مدلول مدلولها" وهو غير بعيد .

فصل : ثم قال أبو القاسم : (وقد أجاز بعض النحويين النصب بسائر الظروف (١)) .

اعلم أن هذه الأسماء التي سميت بها الأفعال مخرجه عن أصلها ووضعها الأول ، فوجب أن تكون مقصورة على السماع والا يقاس على شيء منها الا ما كان من " فعال " في الأمر ، فانه يطرد بناؤه من كل فعل ثلاثي ، هذا مذهب سيبويه (٢) والحذاق من / أصحابه ، وخالف ٣٠٥
المبرد في " فعال " فجعله مقصورا على السماع كغيره (٣) ، وطرد الكسائي القياس في سائر الظروف المكانية والمجرورات ، الا ما كان منها على حرف واحد نحو بك ، ولك (٤) ، وهو غير مستقيم ، لأنه وضع لغة ليس للقياس فيه مجال .

مسألة : لم جاءت ظروف المكان مسمى بها الفعل ، ولم يأت ذلك في ظروف الزمان ؟

الجواب : أن ظروف المكان المسمى بها الفعل كلها مضافة الى الأشخاص ، وظروف الزمان لا تضاف الى الأشخاص ، مع أن الأصل في كل واحد من الفريقين ألا يخرج عن أصله ووضعه الأول ، فخرج ظرف المكان بدليله ، وهو السماع ، وبقي ما عداه على أصله ، والله أعلم .

---

(١) الجمل : ٢٤٤ .

(٢) الكتاب : ٣/ ٢٧٠ ومابعدها ، ثم قال : ٣/ ٢٧٢ " والحد في جميع هذا افعل " قال السيرافي : " وزعم سيبويه أنه يطرد في هذا الباب من الأفعال الثلاثية كلها أن يقال فيها " فعال " بمعنى " افعل " انظر قول السيرافي في حاشية التبصرة : ٢٥٢ هامش " ٤ " .

(٣) انظر التبصرة : ٢٥٢ .

(٤) شرح ابن عصفور : ٣/ ٢٨٦ ، وشرح ابن يعيش : ٤/ ٥٢ .

مسألة : لِمَ لا يضافُ اسم الفعلِ إلى المفعولِ به كما يضاف أسماء الفاعلين والمصادر العاملة عمل أفعالِها ؟

الجواب : أنَّ اسم الفعلِ مدلولُه الفعلُ من حيثُ جُعِلَ اسماً له، فجرى مَجْرَى مدلولِه في امتناع الاضافةِ .

واما اسم الفاعلِ ، فإنَّه يدلُّ بالأصالةِ على شخصٍ مُتَّصِفٍ بمقتضى المادةِ ، وإنّما يعرض له (١) في بعض المواضعِ أنْ يعملَ عملَ الفعـــلِ ، وذلك لا يمنع من اضافتـه.

وأما المصدر العامل عمل فعله ، فله مدلولان : مدلـــول بالأَصَالَةِ : وهو الذى أوقعه الفاعل ، ومدلول بالعرض ، وهو الفعل الذى نصبه (٢) ، واضافتـه إنما هي بازاءِ دلالة الأصالة ، لا بازاء دلالة العرض ، وهذا واضح ان شاء الله .

وقد علل بعض النحاة امتناع اضافـة اسم الفعل ، بأنه مع ضميـــره المستتر جملة للاستقلال (٣) ، ولا تضاف الجمل ، ويدخل عليه في هذا امتناع اضافة المصدر النائب عن فعل الأمر ؛ لأنه أيضا جملة ، لاستقلاله مع ضميره المقدر فيه ، ولا خلاف في جواز اضافته الى المفعول ، كما قال الله تعالى : ﴿ فضرب الرقاب ﴾ (٤) ثم قال : (ولا يجوز أن تغرى بغائب) (٥) .

هذه العبارة تحتمل أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون باؤها الجارة للالصاق والاختلاط ، وهـــو

---

(١) ساقطة من " ح " .
(٢) في " ق " " ينصبه " .
(٣) في " ح " " لا استقلال " .
(٤) سورة محمد " صلى الله عليه وسلم " : ٤ .
(٥) الجمل : ٢٤٤ ، وانظر الكتاب : ١/ ٢٥٠ .

أصلها ،كأنه قال : ولا يجوز أن تغرى أحداً بغائبٍ ،أي ولا يجوز أن تسلط أحدا على غائب ،وهذا التأويل هو الذى سبق الى افهام المعترضين عليه ،لأنّ المأمور به لا يشترط فيه حضور ولا غيبة ،لأنك تقول مرة : عليك زيدا ،ومرة عليكني ،(١) فيكون المأمور به على الوجهين.(٢)

التأويل الثاني : أن تكون الباء زائدة في المفعول ،والأصل : ولا يجوز أن تغرى غائبا ،[أى ولا يجوز أن تأمر غائبا](٣) ، لأنه لا يتصور أن يكون المأمور غائبا ، إلّا إذا كان الأمر باللام ،وذلك متعذر في أسماء الأفعال ،وهذا المعنى صحيح ،الا أن زيادة الباء في المفعول مقصورة على السماع ،وقد تحسن هنا قليلا ، لكونها في سياق النفي .

التأويل الثالث : أن تكون الباء باء الحال ،و«غائب» عبارة عن اللفظ المأمور به ،كأنه قال ولايجوز أن تغرى ناطقا [بلفظ غائب ،أي](٤) بلفظ غيبة ،فالمسألة من باب حذف الموصوف ، والصفة غير خاصة ، و فيه مع ذلك أن وصف اللفظ بأنه غائب مجاز ،وانما الغائب في الحقيقة مدلوله ،وفيه أيضا أن اللفظ المنطوق به(٥) ليس بغائب حال النطق به ، والشيء الحاضر لا يتصف(٦) بالغيبة من حيث هو حاضر ، فهو تأويل بعيد جدا ،الا أن يكون غائب على معنى النسب ، كأنه قال : ولا يجوز أن تغري أحداً بلفظ ذي غيبة . [فتأمل ذلك](٧).

التأويل الرابع : أن تكون على حذف مضاف موصف ،(٨) والأصل :

---

(١) " عليكني " مكانها بياض في " ح " .
(٢) هذا الفهم فهمه ابن السيد في اصلاح الخلل : ٢٩٢.
(٣) تكملة من " ح " .
(٤) تكملة من " ح ".
(٥) في الأصل و" ق " " المأموربه ".
(٦) " ق " " يوصف ".
(٧) زيادة من " ح " .
(٨) في الأصل و" ق " " مضاف وموصف " بالعطف خطأ .

ولا يجوز أن تغرى أحدا بلفظ مأمور غائب ، فيكون المأمور غائبا ،لأنَّه اذا لم يجز أن يغرى أحدا بلفظ هو كمأمور غائب على الغرض ،لم يجوز أن يكون المأمور غائبا ،وهذا التأويل أقرب الى التحصيل . والله أعلم.

فصل : وأعلم أن السبب في امتناع اغراء الغائب ،أن لفظ الاغراء فرع فعل أمر بغير لام ، وفعل الأمر (١) بغير لام لا يكون فاعله غائبا ، / فاذا لم يجز في الأصل أن يكون فاعله غائبا ، فألَّا يجوز في الفرع أحرى (٢) ،فان قلت : ولعله فرع أمر باللام ،وفاعل هذا يكون غائبا ٣٠٦
وحاضرا ، فيكون جائز في الفرع كما هو جائز في الأصل.

الجواب : أن الأمر بغير لام هو الأصل الذى وضع له ، وأما الأمر باللام ،فهو فرع ليس بأصل لذلك المعنى ،وانما وضعه (٣) أن يكون فعل حال ،ثم ادخلت عليه لام الطلب فصار أمرا باللام ،ولم يكن لذلك في أصل وضعه ، فلذلك وجب أن يكون وضع هذه الأسماء موضع ما هو أصل ،دون وضعها موضع ما هو فرع ،وهذا واضح ان شاء الله.

وأما قولهم : عليه رجلا (٤) ليسنى ،فحمله سيبويه على أنه اغراء لغائب ،قال : وهو قليل ،شبهوه بالفعل. (٥)

---

(١) في " ق " " أمر ".
(٢) في " ح " و " ق " " أولى " ،وعلل سيبويه هذا الوضع بقوله : " ولا يجوز أن تقول : رويده زيدا ،ودونه عمرا وأنت تريد غير المخاطب ،لأنه ليس بفعل ،ولا يتصرف تصرفه ،وحدثني من سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسنى ،وهذا قليل شبهوه بالفعل " الكتاب : ١/ ٢٥٠ ،وعلل الصيمرى في التبصرة : ٢٤٩ : أن هذه الأسماء اشبهت الأصوات فالأصوات كغاق ، وبس ،وحوب ،لا تستعمل الا للمخاطب ،فكذلك أسماء الأفعال.
(٣) في " ق " " وضع ".
(٤) في " ق " " رجل " غير منصوب خطأ.
(٥) الكتاب : ١/ ٢٥٠ وانظر قول سيبويه فيما سبق قبل قليل .

فان قلت : يمكن أن يكون الهاء مفعولة في المعنى ،والفاعل مخاطب مستتر (١) ، والمعنى فعليه أنتم رجلا غيرى ،أى الزموه رجلا غيرى ،قلت كذا وجهه ابن خروف ،و منه عنده قوله عليه السلام : " من استطاع منكم الباءة فليتزوج ،والا فعليه بالصوم ، فانه له وجاء " (٢) والتقدير عنده : فعليه أنتم بالصوم ، أى الزموه الصوم ،وبصروه ،ودلوه عليه ،وهذا التأويل من ابن خروف ،وان خرج به من شذوذ الباب ، فعليه (٣) التزام شذوذ آخر ،وهو تقديره اسما لفعل متعد الى اثنين بالنقل ،وهو غير مقيس في الأصل ، فأولى ان لا يقاس في الفرع ،وإنما سمع من ذلك في هذا الباب لفظ واحد وهو قولهم : عَلَيَّ زيداً ،أى أولنى زيدا (٤) ،فهذا اسم لفعل متعد الى اثنين ،فجرى مجراه ،ولا يجوز أن تقول : دوني زيدا ، قياسا عليه ،ووجه ابن الضائع الحديث على أن ضمير " عليه " راجع على لفظ " من " وهو مخاطب في المعنى ،لأن قوله (٥) عليه السلام " من استطاع منكم " بمنزلة : ان استطعتم ،فاللفظ لفظ الغيبة ، والمعنى على الخطاب ،والله أعلم.

فصل : اعلم أن هذه الأسماء التي سميت بها الأفعال أكثر ما تستعمل في الأمر ،وأقل ما تستعمل في الخبر ؛ لأن حذف الفعل في الأمر أكثر منه في الخبر ؛ لقوة الدلالة عليه في الأول من جهة المشاهدة والحضور ،واختصاصه بالفعل ،وضعف الدلالة عليه في الثاني ،لامتناع لزوم المشاهدة والحضور ،ولاشتراكه بين الأسماء والأفعال . (٦)

---

(١) في الأصل " مستقر " خطأ.
(٢)
(٣) في الأصل " فعليه ".
(٤) انظر الكتاب : ١/ ٢٥١.
(٥) ساقطة من " ح ".
(٦) انظر الملخص : ٣٤٨.

فأما الضرب (١) الأول فلا يكون فاعله الا مضمرا ، لا يظهر أبدا ، بخلافه في الفعل الذى هو اسم له ، فانه ثم يستتر (٢) في الافراد ، ويظهر في التثنية والجمع ، وهو الأصل من حيث هو علامة ، واستتار العلامة نقض لوضعها ، ولأن الدلالة العقلية لا تقض أن يكون الفاعل اثنين أو جماعة ، فلزم ابرازه لذلك ، ولم يظهر في حالة الافراد ، لأن الدلالة العقلية تقتضيه ، اذ لا بد للفعل من فاعل ضرورة ، وأقل ما يكون واحدا ، وهو المحقق ، ولم يظهر في الأسماء تنبيها على فرعية العمل وفرقا بينها و بين الفعل الذى له أصالة العمل .

فصل : وأما الضرب الثاني وهو المستعمل منها في الخبر ، فانه جار مجرى فعله الذى ناب عنه في أنه يكون فاعله مرة اسما ظاهرا نحو : هيهات زيد وعمر ، كما تقول : بعد زيد وعمر ، ويكون مرة اسما مضمرا ، الا أنه لا تكون له صورة ، لما قلناه في الضرب الأول ، فاذا قلت : زيد وعمرو شتان ما هما ، لأن حرف " ما " زائد ، و " هما " توكيد للفاعل المستتر في شتان (٣) ، وقد غلط ابن هشام [في الموضع] (٤) فجعل " هما " فاعلا بشتان ، وهو غير مستقيم لما تقدم .

مسألة : تقول : زيد عليكه (٥) على الابتداء والخبر ، ولا يجوز نصب زيد على الاشتغال ، لأن هذه الأمثلة لا يصح أن تعمل فيما قبلها ، لعدم تصرفها في نفسها ، فلا تفسر عاملا فيه ، والقاعدة في الاشتغال : أنه لا يفسر الا ما يصح أن يعمل ، وجوز ذلك ابن خروف ،

---

(١) في الأصل " قال : فأما الضرب الأول " باقحام " قال " .
(٢) " يستتر في " في " ح " " يستوى " خطأ . وانظر المسألة في الملخص: ٣٤٨ .
(٣) الملخص : ٣٤٨ .
(٤) تكملة من " ح " و " ق " .
(٥) في " ح " " عليك " فقط .

وهي نزعة كوفية (١) ،فان (٢) من أصولهم ،أن هذه الأمثلة يتقدم (٣) عليها معمولها ، فمن ذلك عندهم قوله تعالى : * كتاب الله عليكم * (٤) والمعنى عندهم : عليكم كتاب الله كما قال تعالى / * عليكم أنفسكم * (٥) وأما سيبويه فانه عنده مصدر لفعل مضمر دل عليه ما قبله ، لأنه لما قال تعالى * حرمت عليكم أمهاتكم * ،وكذا وكذا ، فكأنه قال : كتب الله ذلكم عليكم كتابا ، (٦) ثم حذف الفعل ،وأضيف المصدر الى الفاعل ،فهو من باب صنع الله ووعد الله حقا ، (٧) ويجوز أن ينتصب نصب المفعول به باضمار فعل ،تقديره : الزموا كتاب الله عليكم ، أى الزموا هذا الذى كتب (٨) الله عليكم ،والمجرور متعلق بالمصدر ، على هذا ينبغي أن يحمل قوله : (٩) ٣٠٧

* يا أيها المائح دلوى دونكا *

لأن في قوله : " يا أيها المائح " دلالة على الفعل الذى يقتضيه المساق ؛ لأن المائح هو الذى يملأ الدلو في قعر البئر ، فكأنه قال : (١٠) يا أيها المائح املأ دلوى ،وهذا أولى من قول من جعله مبتدأ ،وخبره

---

(١) مذهب الكوفيين هذا نزع عنه الفراء . انظر معاني القرآن له : ١/ ٢٦٠ وانظر مذهب الكوفيين في الانصاف : ٢٢٨ ، وشرح ابن عصفور : ٢/ ٢٨٧ ،والملخص : ٣٥٠ ، الا أن ابن مالك في شرح الكافية : ١٣٩٤ ذكر أن جواز اعمال هذه الأسماء في معمولها المتقدم معزو للكسائي وحده دون غيره ،وانظر مذهب الكسائي في همع الهوامع : ٥/ ١٢٥.

(٢) في " ق " " لأنه ".

(٣) " الأمثلة يتقدم " ساقطة من " ق ".

(٤) النساء: ٢٤.

(٥) المائدة : ١٠٥. (٦) في " ق " " كتبا ".

(٧) الكتاب : ١/ ٣٨١-٣٨٢. (٨) في " ح " و " ق " " أى الزموا ماكتب الله عليكم ".

(٩) بعده : * اني وجدت الناس يحمدونكا * وهو لراجز من بني أسد بن عمرو بن تميم كذا قال في الخزانة : ٣/ ١٥ ، وانظره في معاني الفراء : ١/ ٢٦٠ ،وأمالي القالي ،والانصاف : ٢٣٤ ، وشرح ابن عصفور : ٢/ ٢٨٧ ،والمغني : ٧٩٤.

(١٠) ساقطة من " ح ".

"دونك".(١)

فصل : ذهب سيبويه والجمهور الى أن الكاف في(٢) "عليك" و"عندك" و"دونك" اسم مضاف اليه.

وذهب الأخفش الى أنها حرف خطاب، كالكاف في رويدك زيدا(٣)، وله في ذلك شبهتان :

احداهما : أن أسماء الأفعال لا تضاف، كما تضاف مدلولاتها، وهي الأفعال.

والثانية : اختلافها بحسب ضمير(٤) المغرى المستتر، لأن اللفظ المسمى به لا يختلف، ويجب أن يبقى على الشكل الذى وقعت به التسمية في نحو هذا.

الجواب عن الاولى : أن الفعل انما(٥) سمي بالمضاف اليه، والذى لا يجوز : أن يضاف وهو اسم فعل.

والجواب عن الثانية : أن التسمية وقعت بمضاف ومضاف اليه في النية، ثم تبرز في الوجود على حسب المخاطب، من افراد، وتثنية، وجمع،

---

(١) انظر التبصرة : ٢٥٠ - ٢٥١ وشرح ابن عصفور : ٢٨٧/٢.
(٢) في "ح" و"ق" "من".
(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية : ١٣٩٣ "واختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات" أى أسماء الأفعال" فموضعه رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وجر عند البصريين، وهو الصحيح، لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء "على عبد الله زيدا" بجر عبد الله.
وذكر في شرح الرضي : ٦٩/١، وهمع الهوامع : ١٢٥/٥ عن ابن بابشاذ : أن الكاف المتصلة بهذه الظروف حرف خطاب لا ضمير، فلا محل لها من الاعراب.
(٤) في الأصل و"ق" "الضمير".
(٥) في "ح" "اذا" وفي المسألة قال ابن أبي الربيع في الكافي: ٣٥٠/١ "ان الفعل سمي بالمضاف والمضاف اليه كما سمي الشخص بالمضاف والمضاف اليه نحو : عبد الله، وأبي بكر".

وتذكير ،وتأنيث كما قيل في علامات الانكار،وعلامات التثنية والجمع ، وقد بُيِّنَ ذلك فيما مضى ،ولا بد من ذلك ،والا فالمسألة في غاية الاشكال.

فان قلت : أقول ان كل مسألة من افراد ،وتثنية ،وجمع ،وتذكير وتأنيث مرتجلة لها حكم نفسها.

قلت : ليس هذا بجواب ، لأنه ليس خاصا بهذه المسألة ، والعقل يقضي بأن كل مسألة من مسائل العربية بهذه المنزلة ، ولم يعتبر ذلك أصلا ،وبالله التوفيق .

فصل : يجوز أن يعطف على الضمير المرفوع المستتر في هذه الأسماء بعد أن يؤكد ،أو يفصل غالبا،(١) فتقول : عليك أنت وزيد كذا . فان قلت : فيه اغراء الغائب ، وقد تقدم امتناعه.(٢)

فالجواب : أنه [انما](٣) يمتنع اغراء الغائب مباشرا للفظه، واما أن يكون معطوفا فجائز ،لأنه قد تقرر في غير موضع أنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ،وهذا منه . ويجوز أيضا توكيده بالنفس ،والعين ، لكن بعد أن يؤكد بضمير منفصل ،وذلك قولك : عليك أنت نفسك زيدا ، ويجوز ذلك أيضا(٤) بألفاظ الاحاطة مطلقا ،على ما بين في باب التوكيد ، واما الكاف ، فلا تؤكد على مذهب الأخفش ، وتؤكد على مذهب سيبويه والجمهور ،والنفس والعين في ذلك كألفاظ الاحاطة ،وقد مضى في باب العطف أن الضمير المخفوض لا يعطف عليه الا باعادة الخافض غالبا.

---

(١) انظر التبصرة : ٢٤٨ .
(٢) سبق ص
(٣) زيادة من "ح".
(٤) ساقطة من "ق" .

فصل : رويد على أربعة أقسام : (١)

أحدها : أن يكون اسم فعل . تقول : رويد زيدا ، أى دع زيدا (٢) ، وتلحقه كاف الخطاب لبيان أحوال المخاطب ، على الوجوب لمن جعلها ، أو لتوكيده على الجواز لمن جعلها (٣) حرفا لا موضع له من الاعراب (٤) .

القسم الثاني : أن تكون مصدرا ، من باب ضربا زيدا ، فتقول : رويدا زيدا ، ورويد زيد ، كما تقول : ضربا زيدا ، وضرب زيد ، (٥) ومنع المبرد الوجه الأول ، والتزم الاضافة ، قال : لأنه مصدر مصغر ، فلا يعمل ، كما لا يعمل اسم الفاعل اذا صغر ، (٦) وليس كما قال : لأن عمل اسم الفاعل بالشبه بالفعل المضارع لفظا ومعنى ، والتصغير يبطل الشبه اللفظي ، ويعود على المعنى بالنقص ، فوجب أن لا يعمل ، وأما المصدر فليس عمله بالشبه ، انما عمله بالنيابة ، ولا يمتنع أن يوضع المصدر المصغر موضع الفعل ، كما لم يمتنع أن يسمى به الفعل ، والذى يمتنع أن يصغر بعد (٧) أن يسمى به / الفعل ، أو بعد أن يوضع ٣٠٨
موضع الفعل ، على سبيل النيابة ، حتى لو كان التصغير منفصلا بالصورة من المصغر لم يمتنع أن يؤتى به بعد حصول العمل ، كما لا يمتنع وصف اسم الفاعل بعد حصول العمل ، فتفهم هذا فانه حسن في معناه .
وبالله التوفيق .

---

(١) انظر هذه الأقسام في التبصرة : ٢٤٦ ، والملخص : ٣٥٢ وشرح الرضي : ٢/ ٧٠-٧١ .
(٢) الكتاب : ١/ ٢٤٣ .
(٣) في "ح" "علمها" وفي "ق" "عطها" .
(٤) الكاف في "رويدك" حرف خطاب ، لا موضع لها من الاعراب عند سيبويه والمبرد وغيرهما . انظر الكتاب ١/ ٢٤٤ ، والمقتضب : ٣/ ٢٠٩ ، ٢٧٧ ، والأصول : ١/ ١٤٣-١٤٤ ، والتبصرة : ٢٤٨ ، وانظر مبحث المضمرات في شرح ابن يعيش : ٣/ ٩٩ . وانظر التبصرة
(٥) الكتاب : ١/ ٢٤٣ .
(٦) في المقتضب : ٣/ ٢٠٩ ، ٢٨٠ ما ينقض هذا الكلام ، قال المبرد : "وتقول رويد زيد ، كما قال الله تعالى ﴿فضرب الرقاب﴾ ورويدا زيدا كما تقول : ضربا زيدا في الأمر" .
(٧) "يصغر بعد" ساقطة من "ق" .

القسم الثالث : أن يكون حالا [١] نحو قولك : ساروا رويدا ، وهو حال من المصدر الذى تضمنه الفعل ، [٢] والتزم السهيلي أن يقدر المصدر معرفة ، لاطراد الحال منه ، ولا يقدر نكرة ،لقلة ذلك ،وليس كما قال ،لأنّ الحال انما هي من المصدر المفهوم من الفعل ،وانما يفهم من الفعل المصدر الذى أخذ منه ،ولم يؤخذ الا من مصدر مطلق ،لا من مصدر مقيد ،والذى أوجب اطراد الحال ها هنا ،انما هو كون هذا المصدر مفهوما من حروف الفعل الذى أخذ منه ،فصار لذلك كالمعرفة ،والله أعلم.

القسم الرابع : أن يكون صفة نحو : ساروا سيرا رويدا ،وجوز بعضهم في قولك : رويدا زيدا أن يكون اسم فعل نون للتنكير ،فيكون على هذا وجها خامسا ،وهو ممكن. والله أعلم.

مسألة سوئل عنها أبو بكر بن زيد وهي : هلم لك ولأخيك ،فقال : لا تجوز ،لأنّ " لك " تفسير للمضمر [٣] في " هلم " والمعطوف على التفسير تفسير ،فلزم أن يكون المفسر بهما ضميريِ مخاطب وغائب ،واسم الفعل لا يتحمل ضمير غائب أصلا.

والذى أقوله في المسألة : أنها جائزة ،وليس في " هلم " ضمير غائب أصلا ، وانما فيها ضمير مخاطبين على سبيل التغليب ،وهي في ذلك بمنزلة ما هي اسم له ، فكما يجوز باجماع اقبلا ،تعني مخاطبا وغائبا ، فكذلك يجوز [٤] أن تقول : هلم ،تعنى مخاطبا وغائبا ،الا أنه وقع التغليب في المستتر ،ولم يقع في التفسير ،لأنه منقطع مما قبله ،ولو فعل لجاز ،فكان يقال : هلم لكما ، فتفهم ذلك ،وبالله التوفيق .

---

(١) " أن يكون حالا " ساقطة من " ق ".
(٢) الكتاب : ١/ ٢٤٤.
(٣) في الأصل و" ق " " المضمر ".
(٤) في " ق " " لا يجوز " خطأ.

مسألة(١) : لا خلاف أن أسماء الأفعال ينجزم جوابها ، كقولك : عليك زيدا يكرمك ، وصه تسلم ،ونزال أحدثك ،وانما اختلف الناس في نصبه بعد الفاء ،كقولك : عليك زيدا فيكرمك ، وصه فتسلم ، ونزال فاحدثك على ثلاثة أقوال .

أحدها : الجواز مطلقا ،وهو قول الكسائي ، حتى انه اجاز ذلك في الأمر اذا كان بلفظ الخبر نحو : حسبك كثرة الكلام فتصيب بنا منه(٢) ، على أصل مذهبه من نسبة العمل للمخالفة ،وذلك باطل عند البصريين ،وهو مشروح في غير هذا ،وهو أيضا ظاهر على أصل أبي عمر الجرمي من نسبة العمل للفاء ،ولا يصح عند الأئمة.

والثاني : المنع مطلقا ،بناء على أن النصب بعد الفاء انما هو بأن مضمرة ،وهي مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر المأول معطوف بها على مصدر مؤول مما قبله ، وأسماء الأفعال الأفصح لا يصح(٣) تأويلها بمصدر .

وأما(٤) امتناع تأول "عليك" و "صه" بمصدر فظاهر . وأما امتناع تأويل(٥) "نزال" بمصدر ،فلأنه علم لمدلوله ،والاعلام أبعد شيء من تأولهما بمصدر ،والى هذا القول كان يميل شيخنا ابو اسحق الغافقي .

القول الثالث : الجواز فيما كان مشتقا من لفظ المصدر ،كنزال ، لأن فيه أمرين :

---

(١) هذه المسألة ساقطة من "ح" وانظر شرح ابن عصفور : ٢/٢٨٨.
(٢) مكانها كلمة مغايرة غير مقروءة في "ق".
(٣) لا يصح "ساقطة من "ق" .
(٤) في الأصل "أما" فقط .
(٥) في الأصل "تأول".

أحدهما : أنه اسم للمصدر (١) ودليل عليه.

والثاني : موافقة الدليل للمدلول في المادة ،ويجوز أن يعامل الدليل معاملة المدلول (٢) ، لا سيما مع الموافقة في المادة ،وليس في عليك زيدا ،وصه زيد موافقة في مادة ، فلذلك انحط عن منزلة (٣) نزال ، وهو قول ابن جني ،وهو مذهب جيد . وبالله التوفيق .

---

(١) في الأصل "لمصدر" والمثبت من "ق".
(٢) في "ق" "معاملة مدلوله".
(٣) في "ق" "رتبة".

بـاب التصغيـــــــــر

التصغير عند النحويين : عبارة عن تغير ما يلحق الاسم ، يدل به على تحقير ما يتوهم عظيما ،أو تقليل ما يتوهم كثيرا أو تقريب ما يتوهم بعيدا ، وهو فيه بمنزلة وصفه بمعنى من تلك المعاني ، فرجيـل / ٣٠٩
بمنزلة قولك (١) : رجل حقير ،ودريهمات بمنزلة دراهم قليلة ،ودوين السماء ،بمنزلة مكان قريب من السماء ،الا أنه أخصر ،ولما كان الاسم المصغر بمنزلة وصفه بمعنى من تلك المعاني منعوا اسم الفاعل من النصب ورفع الظاهر مصغرا (٢) ،كما منعوه منهما موصوفا ،فلا يجوز :هذا ضويرب زيدا ،وقويم أبوه ،كما لا يجوز هذا ضارب" عاقل " زيدا ،وقائم مثلك أبوه ، فان جاء ما يوهم ذلك حمل على اضمار ما يصح اعماله،لأنه قد يدل ما لا يصح أن يعمل .

فصل : وصفة التغيير المذكور ،أن يضم أول الاسم ،ويفتح ثانيه، وتزاد ياء التصغير ثالثة ساكنة ،ويكسر مابعدها ،الا في عشرة مواضع ، وهي (٣) أن يكون حرف اعراب ،أو يكون مابعدها ألف تأنيث ،أو همزته، أو تاؤه ،أو علامة تثنية ،أوواو جمع على حدها ،أوالف الجمع المؤنث

---

(١) ساقطة من " ح " و " ق ".
(٢) قال ابن خالويه في كتاب ليس : ٢٠٢ " فليس أحد يعمل اسم الفاعل اذا صغره الا الكسائي وحده ،أجاز هذا ضويرب زيدا ، وأباه سائر الناس ،لأنه لما صغره صحت له الاسمية ،وحجة الكسائي أنهم اعطوا فعل التعجب مصغرا ،كما أعطوه مكبرا ، فأجمعوا على اعماله قبل التصغير ، هذا ضارب زيدا ، كما تقول هذا يضرب زيدا " . وانظر التكملة : ٤٨٦ - ٤٨٧ ،وشرح ابن عصفور : ٢/ ٢٩١ ،ارتشاف الضرب : ١/ ١٦٩ .
(٣) في الأصل " وهو ".

السالم ،أو ألف أفعال مطلقا (١) ،أو الفا ونونا (٢) ، الا ما كسر على " فعالين " ،وظهرت فيه النون ،أو الثاني من المركبين.

ثم قال أبو القاسم : (ابنية التصغير ثلاثة ، فعيل ،و فعيعل ، و فعيعيل). (٣)

كأنهم أرادوا أن يكون لمعنى التصغير صيغ محصورة ليقرب متناوله، ويخف أمره ، وأراد بقوله : فعيل ،وفعيعل ،و فعيعيل ،صورها وأشكالها ، ولم يرد الوزن المطلوب في باب التصريف ،لأنّ المطلوب هنا انما هو معرفة التصغير والمطلوب في باب التصريف معرفة الأصلي من الزائد على ما يأتي في موضعه ان شاء الله.

فصل : واعلم أن جميع ما يخالف هذه الصور الثلاث في ظاهر الأمر راجع في الحقيقة اليها ،لأنّ ما آخره تاء التأنيث ،أو الفه ،أو همزته ، انما يعتبر فيه تصغير الصدر ،والصدر من حيث هو صدر واحد من تلك الأمثلة .

وأما أفيعال فالأصل (٤) فيه أن يكسر ما بعد ياء التصغير، وانما فتح طلبا للفرق بينه وبين افعال المكسور الهمزة ،كذا قال سيبويه، (٥) وكذلك الكلام في البقية.

---

(١) مثل أبيات.
(٢) في الأصل " أو الفا أو نونا " خطأ.
(٣) الجمل : ٢٤٥.
(٤) في "ح" " فالحاصل " خطأ.
(٥) قال سيبويه : " فاذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، فتحقير افعال كتحقير عطشان فرقوا بينها وبين أفعال ، لأنه لا يكون الا واحدا ،ولا تكون أفعال الا جمعا ،ولا يغير عن تحقيره قبل أن يكون اسما كما لا يغير سرحان عن تصغيره اذا سميت به " الكتاب : ٣/ ٤٩٦.

ثم قال : (فأما " فعيل " فتصغير الثلاثي من الأسماء) .(١)

يعني ما هو ثلاثي اللفظ ، كزيد ، وعمرو ، أو أصلا كيد ، ودم ، أو ما رد اليه من الرباعي وجوبا نحو : كساء ، ورداء عند سيبويه(٢) ، أو جوازا في تصغير ترخيم نحو : حارث ، وكذلك نحو : منطلق ومستخرج ، فان جميع ذلك يرد الى فعيل بعد حذف المزيد فيه .

ثم قال : (وفعيعل تصغير الرباعي والخماسي ، الذى ليس رابعه حرف لين) .(٣)

نقصه التنبيه على السداسي والسباعي ، لأن ذلك كله يجب رده الى مثال فعيعل ، الا ما كان رابعه من ذلك حرف لين ، فانه يصغر على حاله ، فنقول في جعفر : جعيفر ، وفي مدحرج دحيرج ، وفي مكتسب مكيسب ، ومستخرج مخيرج ، وفي بردرايا بريدر .

وأما قوله : (وفي فعيعيل تصغير ما زاد على أربعة أحرف ورابعه حرف لين) .(٤)

فانما يعني به الملتزم فيه الياء والا فقد يكون لما ليس رابعه حرف لين مما حذف منه حرف أو أكثر ثم عوض منه ياء قبل الآخر على سبيل الجواز .

فصل : واعلم أن التصغير ، والتكسير القياسي في الرباعي ، والخماسي ، والسداسي ، والسباعي يجريان من واد واحد ، الا أن ثالث صيغة التكسير ألف بعدها كسرة ، وثالث صيغة التصغير ياء ساكنة

---

(١) الجمل : ٢٤٥ .
(٢) الكتاب : ٣/ ٤٧١ .
(٣) ، (٤) الجمل : ٢٤٥ .

بعدها كسرة ، ولما كانت هذه الياء في مقابلة الألف أجروا عليها حكمها ، فلا تقبل الحركة ،كما لا تقبلها (١) الألف ،وأدغموا المضاعف بعدها ، كما أدغموه بعد الألف ،وان يكون فيها المد الذى في الألف ،ولكن دونه ،وجوزوا تصحيح ما قياسه الاعلال نحو : قسيور ، حملا على قساور ،ويحذف فيه [ما يحذف فيه] (٢) لقيام البنائين ،ويكره فيه من تصغير الخماسي الأصول ما يكره فيه ،وسيأتي ذلك كله مبينا ان شاء الله تعالى -

---

(١) في "ح" "كما لا تقبل بها ".
(٢) تكملة من "ح " .

٣١٠

/ باب تصغير الثلاثي

قال أبو القاسم : (حكم الاسم المصغر أن يضم أوله ، ويفتح ثانيه ، وتزاد ياء التصغير ثالثة ساكنة ، ويكسر ما بعد ياء التصغير (١) ، الا أن يكون حرف تأنيث ،أو حرف اعراب) .

في هذا الفصل اشكال في أربعة مواضع .

أحدها : قوله : حكم الاسم المصغر ،وكان ينبغي أن يخرجه بالوصف عن العموم ،فيقول : حكم الاسم الثلاثي على ما تقتضيه الترجمة.

الثاني : قوله : أن يضم أوله ،ولا يتصور فعل ما هو حاصل ، لأنه قد علم أن الطلب انما يتعلق بالممكن دون المستحيل.

الثالث : قوله : ويكسر ما بعد ياء التصغير الا أن يكون حرف تأنيث ،وقد علم أن حرف التأنيث لا يباشر [ياء] (٢) التصغير ، لاستحالة أن تكون ساكنة اعتبارا بوضعها مفتوحة اعتبارا بحرف التأنيث ، اذ لا يكون ما قبله الا مفتوحا ،أو ما هو من جنس الفتحة.

الرابع : تخصيص هذين الموضعين بالاستثناء ،وقد تقدم أنها عشرة مواضع (٣) .

الجواب عن الأول أنه لما كان ذلك الحكم يعم الثلاثي والمزيد اقتصر على اللفظ الذى يعم الضربين جميعا طلبا للاختصار ، حتى لو كان (٤) أخرجه بالوصف عن العموم لأوهم أن المزيد بخلاف

---

(١) في " ق " " يكسر مابعدها " وانظر الجمل : ٢٤٦.
(٢) تكملة من " ح " و " ق " .
(٣) انظر ما سبق ص
(٤) ساقطة من " ح " .

الثلاثي في ذلك الحكم ،فكان يحتاج الى تكرار ذلك[١] الحكم المذكور في المزيد . والله أعلم.

والجواب عن الثاني : أن اسم المفعول[٢] كاسم الفاعل في أنه اذا وقع صلة الألف[٣] واللام ، جاز أن يقدر بالفعل الماضي ، وهو الأكثر ،وبالمضارع ،فان قدرته في مسألتنا بالماضي جاء منه الاشكال المذكور ،وان قدرته بالمضارع ارتفع الاشكال ،فعلى هذا ينبغي أن يحمل. والله أعلم.

والجواب عن الثالث : اما ما قاله الشلوبين : من أن هذا الموضع انما ينبغي أن يقرأ برفع قوله " حرف تأنيث ،أو حرف اعراب "،[٤-] على أن تكون كان تامة ،والمعنى الا أن يوجد حرف تأنيث ،أو حرف اعراب[-٤] يمنع من ذلك ،واما ما قاله ابن الضائع : من[٥] أن حرف التأنيث هنا انما يعنى به الحرف الذى يلي حرف التأنيث ،كلام حبلى مثلا ، فتكون الاضافة اضافة المجاورة والملابسة. وهو جائز في كلام العرب ، وانما يلزم الاشكال المذكور ، على أن يريد بحرف التأنيث ، الحرف الذى يؤنث به ،وعلى الأول يرتفع الاشكال ،فعليه ينبغي أن يحمل. والله أعلم.

والجواب عن الرابع : أن قوله : " حرف تأنيث يعم " أربعة مواضع ،هاء التأنيث ،وألفه ،وهمزته ،وتاءه نحو : هندات :

---

(١) في " ح " " ذكر ".
(٢) اسم المفعول هنا هو كلمة " المصغر " في كلام أبي القاسم الزجاجي .
(٣) في " ح " " للألف ".
(٤-٤) ساقط من " ح " .
(٥) ساقطة من " ق " .

(١- ويكون اطلاق " حرف تأنيث " على الألف والتاء هنا على حَدِّ اطلاقهم (٢) حرف تأنيث على الألف والهمزة في نحو حمراء ،لأنهما في الموضعين حرفان متلازمان زيدا معا ،وقد علم أن الحرف الأول -١) منهما لا حظ له في التأنيث أصلا ، وأما الثاني من المركبين ،فانه عندهم بمنزلة هاء التأنيث في الكثير من الأحكام ، فكأنه لم يرد بحرف التأنيث الاحكمه الذى شاركه (٣) فيه المركب وغيره ، لأن ذلك معلل معقول المعنى ، وكذلك الألف والنون في نحو (٤) : سكران ، لأن الألف والنون فيه (٥) عندهم بمنزلة الألف والهمزة في نحو حمراء ،وقد تقدم بيان ذلك فيما لا ينصرف ،وأما الف أفعال ،فأصله كسر ثالثه في التصغير ،وانما فتحوه طلبا للفرق بينه وبين افعال بكسر الهمزة ، فكان الفتح فيه ليس لأجل التصغير ،وانما هو لمخالفة اللبس (٦) ، كما فتحوا ثاني جَفَنَات ،للفرق بين الاسم والصفة ،ولذلك لم يعد عند المحققين من جموع التكسير .

ثم قال أبو القاسم : (تقول في [تصغير] (٧) فلس فليس) .

كلامه هنا في أنواع الثلاثي ،والقول في ذلك : أنه (٨) ان / ٣١١

(١-١) نص هذه الكلمات في الأصل هكذا " ويكون اطلاق " حرف تأنيث " على الألف والهمزة في نحو حمراء ، لأنهما في الموضعين حرفان ، والتاء هنا على حد اطلاقهم حرف تأنيث على الألف متلازمان زائدا معا ،وقد علم أن الحرف الأول ". والنص كما ترى فيه تقديم وتأخير أخل بالمراد .

(٢) في " ق " قولهم.

(٣) في " ق " "يشاركه ".

(٤) ساقطة من " ق " .

(٥) ساقطة من " ق " .

(٦) في الأصل و " ح " "مخالفة " خطأ . وانظر المسألة في الكتاب: ٣/ ٤٩٦ ونصه نقل فيما سبق

(٧) زيادة من الجمل : ٢٤٦.

(٨) ساقطة من " ق ".

كان صحيح الفاء والعين واللام غير مضاعف ،لم تزد (١) على ما ذكر في رسم التصغير ان كان مذكرا مجردا ،وذلك نحو : جميل في جمل ، وكذلك ان كانت فاؤه ياء نحو : يسير في يسر ، وكذلك ان كانت عينه واوا نحو : حويض في حوض ، وكذلك ان كانت لامه ياء نحو: ظبي في ظبي ،الا أنك تدغم فيها ياء التصغير ،لاجتماع المثلين وسكون الأول منهما ، فان كان مضاعفا فك تضعيفه ،لوقوع ياء التصغير بينهما ، نحو : كرير في كر ،ومديد في مد .

وان كانت الفاء واوا كان همزها على الجواز نحو : وعيد ، وأعيد في وعد (٢) ،فان تصور أن يكون معها مثلها كان الهمز على اللزوم ، وذلك اذا صغرت "وأيا" (٣) في لغة من سهل قلت : أوى ،والاصل وأى ، فلما أبدلت الهمزة المفتوحة واوا للضمة قبلها اجتمع واوان في أول الكلمة ،فلزم همز الأول منهما (٤) ،فان قلت : التسهيل القياسي عارض ، فينبغي أن لا يعتد به ،الا من يعتد بالعارض ،ألا ترى أن ادغام رؤيا بعد التسهيل على الجواز دون اللزوم لما كان التسهيل قياسيا ؟

---

(١) في "ق" "لم يخرج ".
(٢) انظر المنصف : ٢١٢، ٢١٧-٢١٨ ،والممتع : ٣٣٢/١ .
(٣) الوأى : الوعد . اللسان "وأى ".
(٤) قال في اللسان : " قال سيبويه سألته يعني الخليل عن " فعل" من " وأيت " فقال : وئي ،فقلت : فمن خفف ؟ فقال :أوى ،فأبدل من الواو همزة ،وقال : لا يلتقي واوان في أول الحرف .
قال المازني : والذى قاله خطأ ،لأن كل واو مضمومة في أول الكلمة فأنت بالخيار ، ان شئت تركتها على حالها ،وان شئت قلبتها همزة فقلت : وعد ،وأعد ،ووجوه ، وأجوه لاجتماع الساكنين ، ولكن لضمة الأول ، قال ابن برى : انما خطأه المازني من جهة أن الهمزة اذا خففت وقلبت واوا فليست واوا لازمة بل قلبها عارض لا اعتداد به ،فلذلك لم يلزمه أن يقلب الواو الأولى همزة، بخلاف أو يصل تصغير واصل ،قال وقوله في آخر الكلام : لا لاجتماع الساكنين صوابه لا لاجتماع الواوين .

فالجواب : أن همزة الواو المضمومة على الجواز وهي مع ضمتها بمنزلة واوين في الثقل ، فاذا انضم اليها واو أخرى لم يبق بعد الجواز الا اللزوم ، لتضاعف الثقل (١) ،وكون التسهيل عارضا لا يزيل ثقل (٢) [اجتماع الواوين ،وهما أشد ثقلا من اجتماع الواو والياء ،فلذلك وجب] (٣) رعي اللفظ (٤) في الواوين ،وجاز الوجهان في الواو والياء ،وهذا مذهب الخليل وسيبويه . قال : وسألت الخليل عن فعل (٥) من وأيت فقال : ووءى (٦) ،فسألته عنها فيمن خفف فقال : أوى ،ولا بد من الهمزة ، لاجتماع الواوين. (٧)

وأنكر المازني ذلك فقال : الواو الثانية في نية الهمزة ، فلم تجتمع واوان في التحصيل ،وذلك عنده بمنزلة ووري ، فكما أن همزة الواو على الجواز دون اللزوم ،لأن الثانية مدة أصلها ألف ، فكذلك الواو الثانية في ووءى ، مدة أصلها همزة ،فهمزها على الجواز (٨) ، فالحاصل أن همزة الأولى في ووءى عند الخليل وسيبويه من باب اجتماع الواوين ، فكان واجبا . وهو عند المازني من باب همز الواو المضمومة ، فكان على الجواز.

---

(١) هذا قول سيبويه في الكتاب : ٤/ ٣٣٣.
(٢) في الأصل " ثقلا لاجتماع ".
(٣) تكملة من "ح" و "ق".
(٤) في "ق" "اللفظين" خطأ.
(٥) في اللسان "وأى" "فعل" بالبناء للمجهول.
(٦) في اللسان "وأى" "وئي" بالبناء للمجهول ،والمثبت ما في النسخ الثلاث ،ومثله في الكتاب : ٤/ ٣٣٣ ، وقد مثل في المنصف : ٢١١ بالبناء للمجهول .
(٧) الكتاب : ٤/ ٣٣٣.
(٨) انظر المنصف : ٢١٨ ،وانظر المقتضب : ١/ ٢٣٣.

وأنكر أبو العباس المبرد قول الخليل من غير الجهة التي أنكرها المازني ،وذلك أنه قال : الذين يخففون الهمزة في ووءى انما يستثقلون الهمزة ويطلبون العدول عن لفظها الى لفظ آخر ، فاذا كان ذلك من مذهبهم لم يجز أن يفروا من همزة ساكنة الى همزة متحركة لهم عنها مندوحة.(١)

الجواب : أن الأمر على خلاف ما ظنه أبو العباس ،لأنهم انما قلبوا الهمزة الساكنة واوا ،لأنها أخف من الهمزة الساكنة ، فعدلوا الى ما هو أخف ،واما الواو المضمومة فهي أثقل من الهمزة المضمومة ، لأن الواو المضمومة بمنزلة واوين ، فلذلك قلبوا الهمزة الساكنة واوا ، والواو المضمومة همزة ،والغرض بذلك كله التخفيف . ونقل ابن الضائع أن المبرد والمازني انكرا معا قول الخليل من جهة واحدة(٢) ،وذلك أنك اذا قلت : ووءى بعد التخفيف ،فان راعيت اللفظ وجب الهمز والادغام فتقول : أى ،وان راعيت الأصل لم يجب همز ولا ادغام ،فلذلك الزماه التناقض .

---

(١) قال أبو العباس في المقتضب : ١/ ٢٣٣ : " اذا التقت واو في أول الكلام الى جانبها واو ،والاولى مضمومة فان شئت همزت الأولى لضمها ،ولا يكون لازما ،لأن الواو التي هي مدة ليست بلازمة ،وذلك اذا أردت مثل قوول زيد ،وهو فوعل من قاولت ومن وعدت تقول : ووعد زيد ،وان شئت همزت الواو لضمها ،وليس من أجل اجتماع الواوين ،لو كان لذلك لم يجز الا الهمز ،ولكن المدة بدل من الف " واعد " ،وليست بلازمة ،انما انقلبت واوالما أردت بناء ما لم يسم فاعله. ومثل ذلك قول الله عز وجل : ﴿ ما وورى عنهما من سوآتهما ﴾ (الاعراف : ٢٠) ولو كان غير القرآن لكان همز الواحد جائز" . انتهى قول المبرد . وهو مذهب المازني الذى سبق تخريجه وانظر أيضا الكامل : ٨١.

(٢) ما قاله ابن الضائع عن المبرد هو الثابت في المقتضب وقد نقلته في الهامش السابق .

قال : والجواب عنه : أنه غلب جانب اللفظ في جانب الثقل ، وراعى الأصل فيما راعته العرب في رؤيا ، اذ لا ثقل فيه لفظا .

فان كانت العين ياء لفظا وأصلا (١) فوجهان ، ضم الأول (٢) - على الأصل المذكور - وكسره ، للياء بعده ، ولأن تغيير الحركة أيسر من تغيير الحرف ، وذلك قولك (٣) شييخ ، وشييخ (٤) ، وبييت ، وبييت ، ولا يجوز قلب الياء واوا ، لبعدها من الطرف . وقولهم في ناب : نويب ، وفي بيت بويت ، وفي شيخ شويخ شاذ (٥) لا يقاس عند البصريين ، وقاس عليه الكوفيون (٦) ، والى ذلك أشار أبو القاسم بقوله : (ولا يجوز شوى ، لأنه ليس من كلام العرب) (٧) .

فان كانت العين ياء لفظا دون أصل ، فانها ترد الى أصلها ، لزوال سبب القلب بالتصغير ، فتقول في قيل : قويل ، وفي ريح / ٣١٢ رويحة (٨) ، وفي ديمه دويمه ، لأن قلب الواو ياء انما أوجبه (٩) الكسرة قبلها ، فلما زال السبب بالتصغير رجع الأصل ، هذا هو المطرد ، وقد يلزم البدل شذوذا ، وذلك نحو : عيد تقول فيه : عييد كما قالوا (١٠) في

---

(١) في " ق " " أو أصلا ".
(٢) في " ق " " الأولى " خطأ .
(٣) في " ح " " قولهم ".
(٤) قال سيبويه " ومن العرب من يقول شييخ وبييت ، وسييد ، كراهية الياء بعد الضمة " الكتاب : ٣/ ٤٨١ .
(٥) في الأصل و " ح " " شاذا " منصوبه خطأ .
(٦) انظر المساعد : ٣/ ٤٩٨ ، وارتشاف الضرب : ١/ ١٧٤ ، فقد حكوا عن العرب : " بويضه ".
(٧) الجمل : ٢٤٦ .
(٨) في " ق " " رويح ".
(٩) في " ق " " أوجبته ".
(١٠) في الأصل " قال " وفي " ق " " قيل " والمثبت من " ق " .

تكسيره " أعياد " وكان القياس عويد وأعواد ،لأنه من عاد يعود ، ولكن العرب ألزمته البدل ، لقصد التفرقة بينه وبين تصغير عود وتكسيره ، وهو توجيه السماع.

وتقول في طي ،وزى ،ولي ،مصدر طويت ،وزويت ،ولويت طوى ،وزوى ،ولوى ،لأن قلب الواو ياء انما كان لسكونها قبل الياء ،وقد زال ذلك بالتصغير ،فوجب الرجوع الى الأصل .

وتقول في ذيب وفي بير فيمن خفف : ذويب ،وبويره ،لأن قلب الهمزة ياء انما كان لسكونها بعد الكسرة ،فلما زال ذلك بالتصغير رجعت الى الأصل .

فان كان ثاني المصغر الفا ،فان كانت بدلا وجب ردها الى أصلها من الواو والياء ،وذلك نحو : باب ،وناب ،تقول فيه : بويب ، لقولهم أبواب ،ونييب لقولهم أنياب الا ما شذ.(١)

فان كانت الألف زائدة قلبتها واوا ، لمكان الضمة قبلها ،وفرارا من اجتماع المثلين لو قلبتها ياء ، وذلك نحو : هار(٢) ،وشاك ،ولات على لغة من حذف العين تقول فيه هوير ،وشويك ،ولويت ،وكذلك ناس تقول فيه : نويس ،لأن الألف زائدة .(٢)

فصل : ما كان عين الفعل منه مبدلة همزة بسبب أوجب ذلك أو جوزه ، فان سيبويه وأكثر أصحابه (٣) يصغرونه باثبات الهمزة

---

(١) في الأصل تقول فيه : بويب ونويب ، لقولهم : أنياب الا ما شذ . خطأ . وانظر المسألة في الكتاب : ٣/ ٤٦١-٤٦٢.
(٢) الهار هو الضعيف وانظر شرح ابن يعيش ٥/ ١٢٠-١٢١.
(٣) الكتاب : ٣/ ٤٥٦ والأصول : ٣/ ٦٠ ، وشرح الكافية لابن مالك : ١٩١٠ ،وشرح ابن عصفور : ٢/ ٢٩٨ .
(٤) انظر الكتاب : ٣/ ٤٥٦ ، ٤٦٢ - ٤٦٣ ، ٦٦ ،والأصول : ٣/ ٥٩.

وان زال بالتصغير سببها ،لأن ياء التصغير في مقابلة ألف التكسير ، فكما يجب اثباتها بعد الف التكسير اجماعا ،فكذلك يجب اثباتها بعد ياء التصغير ،وقد تقرر أن التصغير وهذا الضرب من التكسير يجريان من واد واحد ،فتقول في نحو قائم ، وبائع ،وأدؤر ،واثؤب : قويئم ،وبويئع وأديئر ، واثيئب ،كما تقول في تكسيرها : قوائم ،وبوائع ،وأدائر ،وأثائب وخالف الجرمي في نحو : قائم ،وبائع فأوجب الرجوع الى الأصل ،لزوال سبب القلب بالتصغير ،فتقول : قويم ،وبويع ،بادغام ياء التصغير في الحرف الذى كانت الهمزة بدلا منه (١) ، وخالف المبرد في نحو : ادؤر ،وأثؤب ،فأوجب الرجوع الى الأصل ، لزوال سبب القلب بالتصغير ، وهو الضم ،فتقول : أدير ،وأثيب ، بادغام ياء التصغير في الحرف الذى كانت الهمزة بدلا منه (٢).

فصل : ومما يثبت فيه البدل عند سيبويه نحو : متعد ،ومتسر ، تقول فيه : متيعيد ،ومتيسير ،وذلك أنه مفتعل من الوعد ،واليسر ،فلما حذفت منه التاء الزائدة بقيت الأولى على حالها ،لأن البدل لم يكن للادغام ،فيزول بزواله ،وانما ابدلت الواو تاء ليثبت اللفظ على وجه واحد في جميع أحواله ، لأنه لو لم يبدل لتلاعبت به الحركات ، فكنت تقول أتيعد يأتعد ،فهو موتعد ، موتعد ،وايتعاد ،وهي لغة أهل الحجاز ، وأراد غيرهم أن تثبت الكلمة على حال واحدة ،فلما وقع البدل لهذا المعنى وجب بقاؤه ،وقد علل ذلك بالفرق بين اللغتين ،

---

(١) انظر قول الجرمي في النكت للأعلم : ٩٣٦ ،وشرح الكافية لابن مالك : ١٩٠٩ ،وشرح الشافية : ١/٢١٥.

(٢) انظر قول المبرد في النكت للأعلم : ٩٣٦ ،وشرح الشافية : ١/٢١٦.

والأوّل أجود . والله أعلم.(١)

وأما الزجاج فانه يقول في تصغيره : مويعد ،وميبسر ،وحجته في ذلك أن البدل انما اوقع للادغام ،اذ ليست الواو أو الياء مما تدغم في التاء ،فأبدلت حرفا يصح ادغامه في التاء ،فلما زالت التاء في التصغير رجعت الى الأصل ،لزوال السبب في قلبها تاء،(٢) والفارسي على مذهب الزجاج في هذه المسألة .

فصل : ومما اتفق على اثبات البدل فيه تخمة ،وتكأة ،وترات، وتدعه ،وتقاه ،وما أشبه ذلك مما ابدلت التاء فيه من الواو التي هي فاء الفعل ،تقول : تخيمة ،وتكيأة ،وتريث ،وتديعة ،وتقية ،والأصل : وخمة ،ووكأة ،وورات ،وودعة ،ووقأة ،لأنه من توخمت ،وتوكأت ،وورثت ، وودعته . ووقاك الله ،وانما وجب اثبات البدل ،لأنه لم يكن لسبب يزول بالتصغير .(٣)

ومما يصغر أيضا على حاله ولا يرد الى أصله جميع ما كان فيه قلب ، وهو تقديم حرف على غيره من حروف الكلمة ، لأنّ التقديم / ٣١٣
والتأخير ثم(٤) لم يكن لسبب يزول بالتصغير ،وانما هو على غير قياس ، فكان بناء مستقل ،فوجب أن يصغر على حاله ،وذلك نحو : لاث ،وشاك، وأَيْنُق ،ومطمين على رأى سيبويه(٥) ، وتسمى مسمى به ،والأصل

---

(١) انظر النكت للأعلم : ١٣٦ ،وشرح ابن يعيش : ١٢٣/٥ ،وشرح الشافية : ٣١٤/١.
(٢) النكت : ٩٣٦ ، وشرح الشافية : ٢١٦/١ وهمع الهوامع: ١٤٢/٦.
(٣) انظر النكت.
(٤) غير واضحة في الأصل ،وهي ساقطة من "ح" .
(٥) الكتاب : ٤٦٥/٣ - ٤٦٦ والنكت : ٩٣٧ وهمع الهوامع: ١٤٢/٦.

لائث ،وشائك ،وأنوق ، ومطمأن ، وقووس ، فقدمت لام لاث ،وشاك ، فصار بمنزلة قاض ، وقدمت عين أنوق على فائه ، ثم قلبت ياء ،لأنّ التغيير يأنس بالتغيير ،فقالوا : أينق ،وقدمت الميم وهي لام على الهمزة في مطمئن ،فصار مطمئن ،وقدمت اللام على العين في قووس ، فصار بالتقدير (١) قسووا ، فاعلت الواو التي كانت عينا بقلبها ياء على قياس مذكور في التصريف ،وادغمت الواو الزائدة فيها بعد قلبها ياء ،فصار في التقدير قسو على صورة نحو التي في قوله : " انكم لتنظرون في نحو كثرة ،فاذا صغرته قلت : قسي على صورة فعيل ،وأصلها قسيي على صورة كتيب بثلاث ياءات ،فحذفت احداها على مذهب (٢) سيبويه ،ويقتضي مذهب أبي عمرو جواز الجمع بينهما ،فيكون كالمنقوص ،فوزن : لاث ، وشاك فالع ،وانيق اعفل ،ومطمئن مفلعل ،وقسي فلوع ، فاذا صغرت قلت : لويث ،وشويك على صورة قويض ،وأيينق ،ومطميئن (٣) ، فلم ترد شيئا من ذلك الى أصله ،لأنّ القلب لم يكن لسبب يزول بالتصغير ، فكأنه بناء مستقل .

فصل : ثم قال أبو القاسم : (فان كان الاسم الثلاثي مؤنثا الحقت في تصغيره " الها " كانت في مكبره ، اولم تكن) (٤).

هذه العبارة تعطى بظاهرها الحاق هاء التأنيث في كل مصغر كانت الهاء في مكبره ،فيجيء من ذلك دخول هاء على هاء ،وذلك محال ،و انما كان ينبغي أن يقول : الحقت الهاء في مصغره ان لم تكن

---

(١) في " ق " " في التقدير ".
(٢) في " ق " " أصل ".
(٣) في " ح " و" ق " " طميئن ".
(٤) الجمل : ٢٤٦.

في مكبره ،ووجه ذلك والله أعلم التنبيه على أن المؤنث بهذه العلامة انما يصغر معها صدر ما هي فيه ،ثم تلحق بعد الفراغ من عمل التصغير بخلاف غيرها مما يؤنث به ،فتنه مرة يصغر معه الصدر كما قلنا في الهاء، ومرة يصغر معه جملة الكلمة ،وأما الهاء فلا خلاف في أنها لا يصغر معها الا صدر ما هي فيه ،فكأنه أشارالى أنه انما يعتبر في التصغير الاسم مجردا منها ،والله أعلم.

فصل : واعلم أن الاسم المؤنث على ضربين .

ضرب مؤنث بالعلامة ،وهو الأصل .

وضرب مؤنث بغير علامة ،وكأنه محذوف منه العلامة ،اعتبارابالأصل ، ولما كان كذلك وجب ردها في التصغير (١) ،لأنه يرد الأشياء الى أصولها ، وأيضا فانه لما كان الحرف الثالث اذا حذف ووجب رده في التصغير ،لقيام بنائه ،وكانوا قد حكموا لها محذوفة بحكم اللام المحذوفة في نحو : أرضين على ما يأتي ردها في التصغير كما ردوا لام الثلاثي ،ولهذا المعنى اختص بالثلاثي دون ما زاد على ذلك . والله أعلم.

و من الناس من قال : انما وجب رد التاء ،لأن التصغير الحق المصغر بالأوصاف ،وأوصاف المؤنث يلزمها العلامة ،فلذلك لحقته العلامة لهذا المعنى (٢) . والله أعلم.

فان قيل : لو كانت العلة هذه لاستوى (٣) الثلاثي والزائد في هذا الحكم ؟

---

(١) انظر التكملة : ٤٨٨ ،وهمع الهوامع ٦/ ١٤٣.
(٢) انظر شرح ابن يعيش : ٥/ ١٢٧.
(٣) في الأصل " لا سوى " خطأ.

فالجواب : أن الزائد فيه ما يقوم مقامها على ما مضى بيانه

في باب ما لا ينصرف ،فلذلك لم يجز أن يجمع بينها وبين ما يقوم مقامها ،

وليس ذلك في الثلاثي . وهذا واضح ان شاء الله ، فتقول في دار :

دويره وفي نار : نويره ،وفي هند : هنيدة ، وفي دعد :دعيده ،

وكذلك ما أشبهه ،وقد شذت من هذا الباب الفاظ ، فصغرت بغير

علامة ،وهي مؤنثة ،(١- وقد شذت من ثلاثي المؤنث الفاظ ، فصغرت

بغير علامة -١) ،وهي القوس ،والفرس ، والعرس [والعرس](٢) والحرب،

والناب ،والعرب ،والذود ،والضحى ،والدرع.(٣) والثلاثي من ألفاظ

العدد ،وهي خمس ،وست ،وسبع ،وتسع ، وعشر ،والثلاثي من أسماء

الأجناس في لغة من أنث نحو : نخل ، ونحل ، وشجر ، فرقا بينها

وبين واحدها ،ما جرى على المؤنث وصفا بغير علامة ،مصدرا كان كامرأة

عدل ،أو غير / مصدر كامرأة حائض اذا صغرته مرخما ،والطش ، ٣١٤

والطست فرقا بينهما وبين ما فيها العلامة ،ومنها القدر على ما نص عليه

بعض أشياخنا بسبته ،وذلك أني لقيت بعض أصحابنا في سوق من أسواقها

زمان قراءتي بها ، فسألني كيف تصغر قدرا ،فقلت : قديره بالتاء ،

(١-١) ساقط من " ق ".
(٢) تكملة من "ح" و "ف".
(٣) ذكر ابن التستري الكاتب في المذكر والمؤنث له :٥٠ ما يؤنث من سائر الأشياء بدون علامة وهي : الطح ،والنار ،والدلو ، والقوس ،والمنجنيق ،والحرب ،والدرع ،والسراويل ،والموسى ، والذهب ، والعسل ،والعرس ، والخمر وصفاتها ،والريح ونعوتها . وعد أبو حيان ما حفظ من تلك الألفاظ وهي أقل مما ذكر ابن الفخار وزاد أشياء لم ترد فيما تقدم وهي : نصف ، وخود ،ونعل ،وشول ،ونحل ، همع الهوامع : ٦/ ١٤٤.

فقال : كذا كنت أقول ،ولكن هلم معي ، فمضيت واذا بشيخنا الأستاذ أبي عبدالله بن عبد المنعم رحمه الله يقول لفخار كان يسا ومه بكم هذه القدير ، فقلت له في ذلك ،فقال : كذا هو النص عن الخليل في العين ، ثم رأيت ذلك في الصحاح للجوهري (١) ،فهذه عشرون موضعا على الكمال. (٢)

واعلم أنه انما يعتبر في التصغير الحال الحاضرة من تذكير وتأنيث خلافا ليونس في اعتبار الأصل ، مستدلا بقولهم : عيينه اسم رجل قال سيبويه : وانما سمي بالمصغر (٣) ، وانظر هل يلزم يونس أن يقول في زيد زيبيد -اسم امرأة- اعتبارا بالأصل كما اعتبره في العكس، يظهر أنه أولى ،لأن اعتبار الأصل فيما هو أصل أظهر من اعتبار أصل فيما هو فرع . (٤) والله أعلم.

ثم قال أبو القاسم : (فان زاد على الثلاثة [أحرف] لم يلحق فيه التاء (٥) ،فتقول في [تصغير] (٦) زينب : زيينب ،وفي عقرب : عقيرب).

قد تقدم أن ما زاد على ثلاثة أحرف من المؤنث ، فانه يصغر بغير علامة ،من جهة أن الحرف الرابع فما زاد قائم مقام هاء التأنيث، فلذلك لم يجز أن يجمع بينهما ،وقد أشار الخليل الى هذا المعنى. (٧)

---

(١) الصحاح "قدر" ٢/ ٧٨٧.
(٢) انظر عدها فيما سبق قبل قليل.
(٣) الكتاب : ٣/ ٤٨٤.
(٤) ذكر في المقتضب :٢/ ٢٤٠، أن المؤنث اذا سمي بمذكر لم يكن في تصغيره الا التأنيث فتقول في عمر : عميره.
(٥) في الجمل : ٢٤٦ و"ح" "الهاء".
(٦) زيادة من الجمل .
(٧) الكتاب : ٣/ ٤٨١.

وأما قول أبي عمرو في تصغير حُبارى : حبيرة (١) ،فليس على حد قولهم في هند : هنيدة ،لأنّ الهاء في حبيرة عنده انما هي عوض من الف التأنيث المحذوفة في التصغير ،والهاء في هنيدة انما هي الهاء التي [كأنها] (٢) كانت محذوفة من المكبر فردت في المصغر ،لما ذكر قبل . والله أعلم.

ثم ان رباعي المؤنث فما زاد اذا حذف منه فصار بالحذف على ثلاثة أحرف جرى على ما ذكر في لحاق العلامة ، انما يعتبر في الحال (٣) الحاضرة من العدد ، سواء كان الحذف بسبب تصغير الترخيم ،أو بسبب آخر ، فتقول في زينب وفي سعاد : زنيبة (٤) ، وسعيدة اذا صغرتهما تصغير الترخيم ،وتقول في " سماء " اذا صغرتها تصغير التكبير : سميه على مذهب سيبويه ،وسمي على مذهب أبي عمرو ، وذلك أن " سماء " فيها ألف زائدة بعدها همزة بدل من واو ،فلما صغرتها أدغمت ياء التصغير في الألف بعد قلبها ياء ،فانقلبت الهمزة ياء ،لانكسار ما قبلها ،فاجتمع في الكلمة ثلاث ياءات .

فأما أبو عمرو فلا يحذف شيئا ،فيقول : سمي في الرفع ، والجر ،وسميا في النصب كسائر المنقوصات ، (٥) ولم يلحق فيه هاء التأنيث ،لأنه على أربعة أحرف ،وأما سيبويه فيحذف أحدها طلبا للتخفيف ،فيصير العدد على ثلاثة أحرف ، فيجب الحاق هاء التأنيث على القاعدة في امثاله ، فيقول : سميه ،فان صغرته تصغير الترخيم قلت:

---

(١) الكتاب : ٣/٤٣٧ .
(٢) تكملة من " ق " و " ح " .
(٣) في الأصل " الحاق " .
(٤) في الأصل " زيينبة " خطأ .
(٥) انظر الكتاب : ٣/ ٤٧١-٤٧٢ ، ٤٨١-٤٨٢ ، ٤٥٩ وانظر قول أبي عمرو وسيبويه في شرح الشافية : ١/ ٢٣١- ٢٣٤ .

سمية على القولين ، فالحاصل أنك تقول على مذهب سيبويه : سمية سواء صغرته تصغير التكبير ، أو تصغير الترخيم ، وتختلف الصور على مذهب أبي عمرو ، لأنه يقول في تصغير التكبير سمي كسائر المنقوصات ويقول في تصغير الترخيم سمية كما يقول سيبويه . والفرق بين القصدين في مذهب سيبويه ، أن المحذوف في تصغير الترخيم الحرف الزائد ، وهو الألف لا غير ، وان التصغير ورد على الكلمة في التقدير بعد حصول الحذف ، وأن المحذوف في تصغير التكبير يحتمل أمرين :

أن يكون الحرف الزائد ، وأن يكون الحرف الأخير ، لكونه طرفا ، والحذف يسرع الى الأطراف ، وأن الحذف انما كان بعد حصول التصغير لأنه انما أوجبه اجتماع الياءات . وهذا بين ان شاء الله.

باب تصغير الرباعي

/ الرباعي العدد مطلقا يصغر على مثال فعيعل ، تقول في تصغير جعفر : جعيفر ،وفي صيرف صييرف ، على ما تقدم ،الا في موضعين . ٣١٥

أحدهما ما آخره ألف[(١)] التأنيث ،فانك تفتح منه ما بعد ياء التصغير ، تقول في حبلى : حبيلى ، فرقا بينها وبين الف الالحاق.

والثاني : ما اجتمع في آخره ثلاث ياءات بياء[(٢)] التصغير ، فانك تحذف الآخرة منها على مذهب سيبويه ، فتقول في كساء كسي ،وكسيي على مذهب أبي عمرو كسائر المنقوصات[(٣)] ، فان كان هذا الرباعي مشدد العين زال ،لوقوع ياء التصغير بين المثلين ، تقول في سلم : سليلم ، وفي قنب قنينب.

فان كان مضاعف اللام غير مدغم صغر على حاله ،لأنه ملحق ، فوجب أن يجرى مجرى ما ألحق به ،فتقول في : قردد : قريدد ،كما تقول في جعفر : جعيفر ،وان كان[(٤)] مدغما ، فان كان ملحقا زال ادغامه ،لأن الملحق لا يدغم ،الا اذا كان أول المثلين ساكناوضعا ، فتقول في حدب[(٥)] : حديبب وان كان غير ملحق لزم ادغامه ، فتقول في معد : معيد ،وفي دابة دويبة ، فان كان الثالث ألفا ، أو واوا ساكنة أدغمت فيها ياء التصغير بعد قلبها ياء ، فتقول في

---

(١) في الأصل و" ق " "تاء التأنيث " خطأ.
(٢) "بيا " ساقطة من " ح ".
(٣) انظر شرح الشافية : ١/ ٢٣١- ٢٣٤.
(٤) في الأصل و" ق" "فان " بالفاء والمثبت من " ح ".
(٥) الحدب من الرجال : الضخم .

كتاب : كتيب ،وفي مقام : مقيم ،وفي عجوز : عجيز ، فان كانت الواو عينا ، أو للالحاق ،وكانت متحركة بحركة ظاهرة ،فان شئت أجريتها على قياس التصريف فأدغمت (١) فيها ياء التصفير بعد قلبها ياء ،فقلت في أسود : أسيد ،وفي جدول جديل ،وان شئت أجريتها مجراها بعد ألف التكسير فصححتها ،فقلت : اسيود وجديول ،كما تقول في التكسير: اساود وجداول ، والأول أجود ،وأجرى على القياس .

فان كان الآخر معتلا كان ياء على كل حال ،لانكسار ماقبله، الا ما كان من الف التأنيث ،كما تقدم .

وهاهنا نتكلم في مسألة أحوى (٢) وما أشبهها (٣) ،وذلك أن من قال في أسود أسيود قال في أحوى : أحيوى والتزم ذلك يونس ، مخافة ما يلزم على الادغام من الحذف ، أو الجمع بين ثلاث ياءات . قال سيبويه : وقول يونس حسن ، يعني من هذه الجهة (٤) ،وله في المسألة وجه آخر وهو اجراؤه مجرى الصحيح ،فتقول : هذا أحيوى غير منون ،ومررت بأحيوى بظهور الفتحة على أصله المذكور في باب ما لا ينصرف ،وليس (٥) بحسن من هذه الجهة ،ومن قال : اسيد قال : احيي بحذف الياء الآخرة ،لاجتماع ثلاث (٦) ياءات ،ولا يعرف ، لوزن الفعل في الأصل ،والصفة ،أو العلمية ان كانت . وجاز اعتبار الأصل ،لوجود المحرز ،وهو الهمزة التي أصلها أن تكون لمعنى المضارعة ، هذا مذهب سيبويه.

---

(١) في الأصل " أدغمت " بدون الفاء .
(٢) في الأصل " أخرى " خطأ.
(٣) في " ح " " أشبهه ".
(٤) الكتاب : ٣/ ٤٧٢ وانظر المسألة في شرح الشافية : ١/ ٢٣٣ ومابعدها .
(٥) في " ح " " لم يحسن ".
(٦) في الأصل " ثلاثة " خطأ.

وأما عيسى بن عمر ، فانه يصرفه ، لأن القاعدة مراعاة اللفظ في باب ما لا ينصرف دون الأصل (١) ، بخلاف باب التصريف ،ولهذا انصرف " خير منه " ، لزوال الوزن لفظا .

قلنا تراعى فيه الأصول اذا كان ثم ما يحرزها (٢) ، لقيامه مقام حضورها ، فكما لا ينصرف " يضع " اذا سميت به مذكرا ،فكذلك أحي ،وحروف المضارعة مما يحرز الأصل ،ولهذا انصرف " خير منه " لخلوه مما يحرز الأصل ،واما ابو عمرو فانه يجمع بين ثلاث ياءات ،فيقول : رأيت أحيي ، وينونه رفعا وجرا كجوارى ،واذا صغرت شاوية على من قال : أسيود قلت : شويوية ،ويونس يلتزم ذلك على ما تقدم من أصل مذهبه ، فاذا أدغمت قلت على مذهب سيبويه ،وعيسى شويه ،بحذف الياء الاخرة (٣) ،لاجتماع ثلاث ياءات ،وعلى مذهب أبي عمرو سويية على أصل مذهبه من جواز الجمع بين ثلاث ياءات (٤) .

مسألة : أروية أفعولة عند سيبويه جريا على القاعدة في الهمزة اذا كانت أولا ،وجمعها أروى منونا ،لأنه " أفعل " اسم غير وصف ، فلا مانع من صرفه ،وحكى الفارسي عن أبي الحسن في تصغير أروى أريا/ (٥) ٣١٦
نص على اصالة الهمزة ،فوزن على هذا فعليه ،وأروى فعلى ،والألف للتأنيث ،فالحاصل أن أروية افعولة على من نون أروى ،و فعلية (٦) على من لم ينون ،وأن " أروى افعل على من نون لا غير ،و فعلى على من لم ينون ،كذا ينبغي أن يؤخذ هذا الموضع .

---

(١) الكتاب : ٣/ ٤٧٢ .
(٢) في الأصل " يحرز " .
(٣) في " ق " " الأخيرة " .
(٤) انظر الكتاب المواضع السابقة ، وشرح الشافية .
(٥) انظر تفصيل ذلك في المسألة الثالثة عشر من المسائل البغداديات : ١٢٧ وانظر الكتاب : ٣/ ٤٦٩ ،والنكت للاعلم : ٩٣٩ .
(٦) في الأصل " فعيله " خطأ .

فان صغرت أروية على أنها افعولة قلت على من قال أسيود ، فصحح الواو ،أريويه ،لانها عين ،ويلتزم ذلك يونس على أصل مذهبه المذكور ، فان صغرتها على من قال : أسيد فأدغم اجتمع في المسألة أربع ياءات ،فوجب أن تحذف(١) اثنتان ،لأنك اذا لزمك حذف المفردة كان حذف المزدوجة الزم،(٢) فوجب أن تقول : أريه ، ومن يقول في النسب : أميي(٣) يقول هنا : أرييية بالجمع بين أربع ياءات .

فان صغرتها على أنها فعلية ،قلت : أرييه ، فلم تحذف شيئا على القاعدة في تصغير المنسوب ، وذلك انهم فرقوا بين دخول التصغير على النسب و [بين](٤) دخول النسب على التصغير ،فقالوا اذا ادخل التصغير على النسب صغرت ما قبل يائه فلم يتصور الحذف أصلا ، لأن كل واحد من حرفي النسب والتصغير المعنى ،فلو حذف لاختل المعنى الذى سيق له الحرف ،وكذلك تقول في عدوى(٥) عديي لا غير ، واذا دخل النسب على التصغير أعلت القياس ، فاذا نسبت الى أسيد قلت : أسيدى بالحذف لا غير ، ومما يزيد عندك ذلك بيانا مسألة "أميه" تقول في النسب اليها أموي على القاعدة في النسب الى فعيله(٦) ،فاذا صغرتها زدت ياء التصغير قبل الواو وادغمتها فيها بعد قلبها ياء وتركت ياء النسب على حالها ، فقلت : أسيي لا غير . وان لم يجز ذلك قبل

---

(١) في "ح" "تكون".
(٢) في "ق" "أولى" .
(٣) منسوب الى "أمية".
(٤) تكملة من "ح" .
(٥) في الأصل "عدو" .
(٦) في الأصل "فعيليه" خطأ.

التصغير ،وكذلك اذا صغرت جهني قلت : جهيني (١) وان لم يجز ذلك قبل التصغير .

ثم قال أبو القاسم : (واما عجوز ،فتقول عجيز ، ولا يجوز اظهار الواو) . (٢) وذلك أن الواو الواقعة بعد ياء التصغير ان كانت ماحركة بحركة ظاهرة في المكسر ،وكانت عينا ، أو زائدة للالحاق ، فوجهان أحدهما قلبها ياء وادغام ياء التصغير فيها على القاعدة التصريفية ،وهو أجود .

والثاني تصحيحها حملا لياء التصغير على ألف التكسير ،فتقول في أسود : أسيد ،وأسيود ،وفي جدول جديل ، وجديول ،وان كانت الواو ساكنة لفظا وأصلا ،أو لفظا دون أصل لم يكن فيها الا الاعلال المذكور ،فتقول في مقام مقيم ،وفي عجوز عجيز لا غير . (٣)

---

(١) " قلت جهني " ساقطة من " ح " .
(٢) الجمل : ٢٤٧ .
(٣) " لا غير " ساقطة من " ح ".

باب تصغير الخماسي وما فوقه

وذلك أن الخماسي المدد على ثلاثة أقسام.

أحدها : أن يكون كله أصولا كسفرجل.

والثاني : أن يكون خماسيا بزيادة واحدة كمدحرج .

والثالث : أن يكون خماسيا بزيادتين ،كمنطلق .

فاذا صغرت الخماسي الأصول حذفت الحرف الآخر منه مطلقا ، وهو أجود ،لأنه محل التغيير ،فتقول في سفرجل : سفيرج ، وفي فرزدق ،فريزد ، وفي قذعمل (١) ، قذيعم ، ويجوز حذف ما قبل الآخر وابقاء الآخر بشرطين . (٢)

أحدهما : أن يكون متصلا به .

والثاني : أن يكون من حروف "سألتمونيها" ، أو ما يشبهها ، فتقول : في قذعمل : قذيعل ،وفي فرزدق فريزق ، لأن الميم في الأول من حروف سألتمونيها ،والدال في الثاني ، وان لم تكن من حروف "سألتمونيها" فانها تشبه التاء منها ،لاجتماعها في مخرج واحد ، ولأن كل واحد منهما يدغم في صاحبه.

ولا يصغر هذا الخماسي الأصول الا على استكراه ،لما في ذلك من حذف حرف من أصول الكلمة (٣) ،فان كان خماسيا بزيادة واحدة

----

(١) القذعمل : الضخم من الابل ،وانظر تعليل حذف الحرف الأخير منه في الكتاب : ٣/٤٤٨ ،وشرح الفية ابن معطي : ١٢٠٠٦.

(٢) شرح ابن عصفور : ٢/٣٠٢ وشرح الشافية : ٣/٢٠٤-٢٠٥ .

قال

(٣) لما كان هذا الحذف مستكرها ،فانه سمع الأخفش "سفيرجل" بدون حذف شرح الشافية : ٢٠٥١١ وشرح ابن يعيش :١١٧/٥ ،

===

فانك تحذفها حيث كانت ،لاقامة بناء التصغير ،الا أن تكون رابعة ، وهي ياء ،أو واو ،أو ألف ،فانك لا تحذفها ،لأن بناء التصغير لا يختل باثباتها ، فتقول في قنديل : قنيديل ،وفي عصفور عصيفير ،وفي سربال ، سريبيل ،وفي فردوس فريديس (١) .

فان كان خماسيا بزيادتين فلا بد أن تكون الزيادتان متفاضلتين أو متساويتين ، أو متقاربتين (٢) ، فان كانتا متفاضلتين حذفت المفضول ، لاقامة بناء التصغير ،الا أن يكون رابعا ،وهو حرف مد ولين نحو : تجفاف ، تقول فيه : تجيفيف ،ولا تحذف شيئا .

والتفاضل بين الحرفين يكون بالتقدم والتحرك والدلالة على المعنى ،ومقابلة / الأصول ،والخروج عن حروف " سألتمونيها " ، ٣١٧
والا يؤدى الى مثال غير موجود على رأى (٣) .

وما استغنى (٤) بحذفه عن حذف حرف ساواه في جواز الحذف ، فكل واحد من المتقدم ،والمتحرك ، والدال على المعنى ،والملحق بالأصول ، والخارج عن حروف الزيادة ،وما لا يؤدى الى مثال غير موجود على من قال به ،

=== قال الخليل : لو كنت محقرا هذه الأسماء ولا أحذف منها شيئا كما قال بعض النحويين لقلت سفيرجل كما ترى حتى يصير بزنة دنينير. فهذا أقرب وان لم يكن من كلام العرب ٣/ ٤١٨ وحرف الجيم رواه الأخفش محرك ،والخليل يرى تسكينه قياسا على دنينير. انظر شرح ابن يعيش ٥/ ١١٧-١١٨ .

(١) شرح ألفية ابن معطي : ١٢٠٧ ،وشرح ابن عصفور : ٢/ ٣٠٢ ، والمقرب : ٢/ ٩١ .

(٢) " أو متقاربتين " ساقطة من " ح " .

(٣) انظر شرح الشافية : ١/ ٢٢٧ ،والمقرب : ٢/ ٩٣ ، وذلك نحو " ذرحرح " يصغر على ذريرح ، لأنه فعيعل ،ولا يقال : ذريحر ،لأن " فعيلع " غير موجود .

(٤) في " ح " و" ق " يستغنى .

والمستغنى بحذفه عن حذف مساويه في الحذف [١] أفضل مما يقابله ، فميم منطلق أفضل من نونه ، من ثلاثة أوجه وهي : التقدم ، والتحرك والدلالة على المعنى [٢] ، فلذلك تحذف النون وتبقى الميم ، فتقول : مطيلق ، واذا صغرت مجلبب قلت على مذهب سيبويه : مجيلب ، فالميم وان لم تكن للالحاق ، فانها تفضل باء الالحاق بالدلالة على المعنى ، وبالتقدم ، والمبرد يحذف الميم فيقول : جليبب ، لأن مجلبب [٣] ملحق بمدحرج ، فكما لا يجوز في مدحرج الا دحيرج ، فكذلك لا يجوز في مجلبب الا جليبب ، لأنه ملحق به ، ومذهب سيبويه أولى ، لأن حرف الالحاق غايته أن يفضل ما ليس للالحاق اذا لم يكن فيه ما يفضل به حرف الالحاق ، نحو : دلامص ، الميم للالحاق ، والألف لغير الالحاق ، وليس فيها ما تفضل به حرف الالحاق ، فهي أولى بالحذف . [٤]

واذا صغرت : خفيدد ، وعفنجج قلت : خفيدد ، وعفيجج ، فتحذف الياء والنون [-٥] من حروف " سألتمونيها " ، والجيم والدال ليستا منها [٦] ، فهما أفضل من الياء والنون [٥-] ، لأنهما وان كانا للالحاق كاحدى [٧] الدالين واحدى الجيمين ، فان الياء والنون من حروف

---

(١) " في الحذف " ساقطه من " ح " .

(٢) دلالتها على المعنى من حيث أنها تدل على اسم الفاعل ، وحذف الميم يجل بذلك المعنى . شرح ألفية بن معطي : ١٢٠٧ ، والمقتضب : ٢٤٩/٢ .

(٣) في الأصل : " مجيلب " .

(٤) انظر الكتاب : ٤٢٩/٣ ، والمقتضب : ٢٥١/٢ - ٢٥٢ وشرح الشافية : ٢٥٩/١ ، وما نقله الشيخ عبد الخالق من رد ابن ولاد على المبرد .

(٥-٥) ساقطة من " ح " و " ق " وانظر المقرب : ٩٥/٢ .

(٦) في الأصل " منهما " بالتثنية خطأ . وهذه الكلمة ضمن ما سقط من " ح " و " ق " .

(٧) في " ح " " فاحدى " خطأ .

" سألتمونيها " والجيم والدال ليستا منها (١) ، فهما أفضل من الياء والنون من هذه الجهة ،فلذلك (٢) حذفتهما دون الجيم والدال ،وكلاهما ملحق بهما بسفرجل ،ومثلها (٣) فيما ذكر غدودن ،وعثوثل. (٤)

فصل : فان كانت الزيادتان متساويتين ، فأنت مخير في حذف أيهما شئت ،وذلك نحو : قلنسوة ،فالنون والواو مزيدتان (٥) لغير الحاق ، لعدم بناء يكون هذا ملحق به ، فالنون تفضل بالتقدم ،والواو تفضل بالتحرك ، فقد تقابل التفاضل ، فان شئت حذفت النون فقلت: قليسيه فقلبت الواو ياء ،لانكسار ما قبلها ،وان شئت حذفت الواو فقلت : قلينسة ،ومثله في التساوى حبنطى، (٦) النون والألف زائدتان (٧) للالحاق بسفرجل ،فالنون تفضل بالتقدم ، والألف تفضل بأنها في موضع حركة ،لأنها (٨) في مقابلة لام سفرجل ، فقد تقابل التفاضل فان حذفت النون قلت : حبيط ، فصار كسائر المنقوصات، وان حذفت الألف قلت : حبينط وكان الطاء محل الاعراب ،وكذلك سائر ما استوت فيه الزيادتان يجرى هذا المجرى .

---

(١) في الأصل " منهما " خطأ والمثبت من "ح " و "ق " .
(٢) في "ح " " فكذلك ".
(٣) في "ح " " مثلهما " بالتثنية.
(٤) انظر الكتاب : ٣/٤٢٨-٤٢٩.
(٥) في "ح " و "ق " " زائدتان ".
(٦) انظر المسألة في شرح الشافية : ٣/٢٥٤- ٢٥٥ قال الرضي في قلنسوه : ولو قيل أحذف الواو ، لتطرفها اولى لم يبعد ، ومثله قال في الف " حبنطى " وانظر الكتاب :٣/٤٣٦-٤٣٧ ، والمقتضب :٢/٢٥٤ ،وتعليق الشيخ عبد الخالق على " قليسيه".
(٧) في " ق " " مزيدتان ".
(٨) في الأصل " لأنهما " خطأ.

فصل : فان كانت الزيادتان متقاربتين ،فأنت أيضا بالخيار في حذف أيهما شئت ،وذلك نحو : ثمانية ،وعلانية ،ويمان ،وشام الاصل ثمنية (١) ،وعلنية ، (٢) ويمنى ،وشامي ، فحذفت احدى اليائين (٣) وعوض منها الألف (٤) ،فالألف تفضل بالتقدم ،والياء تفضل بالتحرك ،الا أن الياء من البنية الأصلية ،والألف مجتلبة على سبيل التعويض ،فكأنها زيدت للمد لوقوعها في موضع تكثر فيه الزيادة فأشبهت الف صادح ،فكان حذفها أجود . (٥)

فصل : اذا حذفت من الكلمة حرفا أو أكثر ،لاقامة بناء التصغير ، فجائز أن تعوض من ذلك المحذوف ياء ساكنة (٦) قبل الاخر ،وانما كان ذلك ،لأن بناء التصغير يمكن مع العوض ولا يمكن مع بقاء الحرف المعوض منه ،ولا يكون العوض الا حيث يمكن ،فان تعذر العوض وجب الاقتصار على الوجه الأول ،فمما يتعذر فيه العوض ما آخره ألف التأنيث نحو : حبارى ، فانك اذا صفرته بحذف الألف الأولى فقلت حبيرى لم يمكن أن تقع ياء ساكنة قبل ألف التأنيث / لأنك تفتح ما قبلها ابدا ، ٣١٨
وكذلك همزته نحو : جلولاء ،فانك اذا صفرته بحذف الواو قلت : جليلاء (٧) ،لم يمكن أن تقع ياء ساكنة قبل همزة التأنيث لما قلناه في الألف ،وكذلك اذا صفرت نحو : كساء ،ورداء على مذهب سيبويه

---

(١) ،(٢) هذه الكلمات الأربع مشددة الياء ،والنون سابقة للياء في الثلاث الأول .
(٣) الياءان هما المضعفان .
(٤) في الأصل "الف" بدون حرف التعريف .
(٥) قال سيبويه : ٤٣٧/٣ ."واذا حقرت علانية أو ثمانية أو عفارية فأحسنه أن تقول : عفيرية ،وعلينية وثمينية ،من قبل أن الألف ها هنا بمنزلة الف عذافر وصادح ،وانما مد بها الاسم ،وليست تلحق بناء ببناء ، والياء لا تكون في آخر الاسم زيادة الا وهي تلحق بناء ببناء". وانظر المقتضب ٢/ ٢٥٣ واعتراض الشيخ عبد الخالق عظيمة على الرضي في شرح الكافية :٢٥٧/٣ .
(٦) في "ق" "أن تعوض ياء" من ذلك الحذف ساكنة".
(٧) انظر تصغير جلولاء وأمثالها فيما يأتي ص

قلت : كسي (١) ،وردى ،ولم تعوض من الحرف المحذوف ياء قبل الآخر ،لأنك فررت من اجتماع الياءات ،فكيف تعود الى ما فررت منه ،وكذلك المصغر تصغير الترخيم ،لأن الغرض بتصغير الترخيم الاقتصار على الأصول وحذفها جميع الزوائد التي لا تحرز المعنى والتعويض ينافي هذا الغرض فافهم [ذلك] (٢) و بالله التوفيق .

فصل : فان كان سداسيا بزيادة واحدة ،فانك تحذفها حيث كانت ، فيبقى خماسي الأصول ، فيجرى على ما تقدم في حذف الآخر ،أو ما قبله بالشرطين ، (٣) وذلك نحو : قبعثرى (٤) ،ودردبيس، (٥) وعضرفوط (٦) ،تقول فيه : قبيعث ،ودريدب ،وغضيرف ،والتعويض جائز على ما تقدم.

فان كان سداسيا بزيادتين ،فانك تحذفهما معا ، لقيام بناء التصغير ،الا أن تكون ألف (٧) التأنيث على ما يأتي ، (٨) أو يكون أحدهما بعد الحذف رابعا ،وهو حرف مد ولين ،وذلك نحو : عنكبوت تحذف الواو والتاء ،فتقول : عنيكب ،وتقول في طمأنينة ،وقشعريرة : طميئنة ،وقشيميرة ،بناء على أن الأول من المضاعفين هو الزائد ، أوعلى الامكان ،ومن يعتقد أن الثاني من المضاعفين هو الزائد ، فانه يحذفه على الوجوب ،لأنه لا يجوز حذف الأصلي وابقاء الزائد ، فتبقى الياء

---

(١) انظر مذهب سيبويه فيما تقدم ص
(٢) زيادة من " ح " .
(٣) انظر الشرطين فيما سبق ص
(٤) القبعثرى : الجمل العظيم .
(٥) الدردبيس : الداهية والشيخ والعجوز وخرزة الحب .
(٦) العضرفوط : من دواب الجن وركائبهم.
(٧) في الأصل و " ح " " الفي " خطأ.
(٨) انظر ما يأتي ص

خامسة لا يقوم بناء التصغير الا بحذفها ،فتقول على هذا : طميئنة، وقشيعرة ،والتعويض جائز.(١)

وأما عيطموس(٢) ، فانك تحذف الياء فتبقى الواو رابعة وهي حرف مد ولين ،فتقول فيه : عطيميس لا غير ،ولاتحذف الواو ،لأنك لا تستغنى بحذفها عن حذف الياء ،وما يستغنى بحذفه عن حذف نظيره فحذفه واجب ،لأن الحذف لا يكون الا لضرورة اقامة بناء التصغير.

فصل : فان كان سداسيا بثلاث زوائد ، فانك تحذف واحدة ان كان الرابع بعد الحذف حرف مد ولين ، وذلك نحو : مغدودن(٣) على من جعل الزائد هو الثاني من المضاعفين ،أو على الامكان ، فتقول : مغيدين ، ومن جعل الأول هو الزائد لم يكن الرابع حرف مد ولين ، فيحذف الدال الأولى ،فيقول : مغيدن ،ومغيدين ،فالياء عنده انما هي على الجواز ،على ما تقدم في طمأنينة. فتفهم ذلك.

ومن يفضل تضعيف الأصل على حرف المعنى يقل : غديدن، لأنه يحذف الميم فتبقى الواو الثالثة ،فيجب حذفها ، لاقامة بناء التصغير ،كذا قال بعضهم. وعندى فيه نظر ، لأن حذف الميم يؤدى الى حذف الواو ،وحذف المضاعف الثاني يستغنى بحذفه عن حذف الواو ،والقاعدة عندهم : أن الحرف الذى يستغنى بحذفه عن حذف زائد مثله يجيز(٤) حذفه دون الآخر ، الا أن يكون القائل بتفضيل تضعيف الأصل يرى أن المضاعف الأول هو الزائد دون الثاني،

---

(١) انظر الكتاب : ٣/٤٤٧ والمقتضب : ٢/ ٢٥١.
(٢) "العيطموس" التامة من الابل والنساء .
(٣) انظر شرح الشافية : ١/ ٢٦٠ .
(٤) في "ق" و"ح" "يجب" .

فحينئذ يمشي ما قال في تفضيل تضعيف الأصل ، لأنه لا بد من حذف الواو على هذا التقدير ،سواء حذفت الميم أو الدال الأولى ،فتأمل ذلك.

فان لم يكن الرابع حرف مد ولين حذفت اثنين ،لقيام بناء التصغير ،فتقول في مستخرج ،مخيرج ،واستبرق ، ابيرق ، و في مقعنسس: مقيعس ،والمبرد يقول : عقيسس على أصله في تفضيل تضعيف الأصل على حرف المعنى [(١)] ،وقد تقدم ترجيح قول سيبويه [(٢)].

وأما انطلاق ، فتقول فيه : نطيليق [(٣)] ، لأن رابعه حرف مد ولين بعد حذف الف الوصل [(٤)] وأبوعثمان المازني يقول : طليق بحذف النون مع [الف] [(٥)] الوصل [(٦)] قال : لأن نطيليق : [(٧)] نفيعيل [(٨)] ،وهو مثال غير موجود ، وهذا الذى قاله أبو عثمان غير لازم/ ٣١٩ لأن التصغير [ليس] بناءً أصليا ،فيمتنع فيه ذلك ،وقد تقدم مثل هذا في باب الترخيم .

وأيضا فانك تقول في هارهوير [(٩)] وفي يعد اسم رجل يعيد ، وهذا جائز باتفاق ،ووزنه في اللفظ فويل ،ويعيل ،وليس ذلك في الكلام فدل أن الخروج [(١٠)] عن الأمثلة في هذا الباب غير معتبر ، لأنه ليس أصل بناء ،وهذا واضح ان شاء الله .

---

(١) انظر المقتضب : ٢/ ٢٥١-٢٥٢ ،والكتاب : ٣/ ٤٢٩.

(٢) انظر ما سبق ص   وذكر الفارسي في التكملة :٤٩٥ أنه لا يقال قعيسس لأن الميم لمعنى الفاعل .

(٣) في الأصل "مطيلق" وفي "ق" "مطيليق" كلاهما بالميم خطأ.

(٤) في الأصل و "ق" "بعد حذف الأصل" خطأ.

(٥) تكملة من "ح".

(٦) في "ق" "الأصل" خطأ .

(٧) انظر شرح الشافية : ١/ ٢٦٠.

(٨) في الأصل "كفيعيل" وفي "مفيعيل" وكلاهما خطأ.

(٩) انظر شرح ابن يعيش : ٥/ ١٢٠-١٢١.

(١٠) في الأصل "يدل على الخروج عن".

فصل : فان كان سباعي العدد حذفت منه ثلاث زوائد ، أو اثنين ان كان الباقي حرف مد ولين رابعا (١) ، فتقول في بردرايا (٢) : بريدر ،فتحذف ثلاثة أحرف ،لأنه لا يقوم بناء التصغير الا بحذفها ، وتقول (٣) في احرنجام ، حريجيم ،فلا تحذف الا ألف الوصل والنون ، لأن الرابع بعد حذفهما حرف مد ولين ،وكذلك تقول في اشهيباب: شهيبيب ، بحذف ألف الوصل والياء فقط ،وكذلك ما أشبهه. (٤)

ثم قال أبو القاسم : (فان كان فيه زيادة (٥) حذفتها ،لأنها أحق بالحذف من الأصلي). يحتمل هذا الكلام وجهين :

أحدهما : أن يريد به (٦) ما هو على خمسة أحرف ،وأحدها زائد كمدحرج ، فانك تحذف منه الميم ،وان كانت لمعنى ،لأنها أحق بالحذف من الأصل .

والوجه الآخر : أن يريد به ما هو على خمسة أحرف أصول وفيها حرف زائد على الخمسة ، فانك تحذفه أولا ،وبعد ذلك ينتقل الى الأصول ،فتحذف منها الآخر أو ما قبله بالشرطين في ذلك (٧) ، لقيام بناء التصغير ،وهذا الوجه هو ظاهر كلام سيبويه ،وبه وقع التمثيل ، فتقول في عضرفوط : عضيرف ، تحذف الواو ثم تحذف بعدها الطاء والتعويض جائز على ما تقدم .

---

(١) كان الأولى أن يقول : " ان كان الباقي رابعا حرف مد ولين ".
(٢) بردرايا : اسم موضع بنهروان بغداد .
(٣) ساقطة من " ح ".
(٤) انظر شرح الشافية : ١/ ٢٦١.
(٥) في الجمل : ٢٤٨ " زائدة ".
(٦) في " ح " " يراد ".
(٧) انظر الشرطين فيما سبق ص

فصل : ثم قال : (وان كانت في آخره الألف التأنيث ممدودة تركتها على حالها)[(١)] .

(٢- يعني بقوله : تركتها على حالها -٢) ، صغرت ما قبلها كما تصغره لو لم تكن فيه الف التأنيث ، وذلك أن القاعدة أن يصغر صدر المؤنث بالهمزة ، كما يصغر صدر ما فيه تاء التأنيث ، فتقول في معيوراء : معيراء ، وفي شيوخاء مشيخاء ، كأنك صغرت معيورا ، ومشيوخا ، ثم جئت بالهمزة بعد ذلك ، وهذا متفق عليه ، واستثنى من ذلك سيبويه ما ثالثه حرف مد ولين ، كجلولاء ، وبروكاء ، فصغر الجميع بحذف الواو ، فقال فيه : جليلاء ، وبريكياء ، واطلق ابو العباس[(٣)] القول في تصغير الصدر ، كما يفعل ذلك مع تاء التأنيث ، فقال : بريكياء وجليلاء ، فلا يحذف شيئا ، والحجة لسيبويه في الاستثناء المذكور قول العرب في ثلاثون : ثليثون ، فحمل على هذا جميع ما ثالثه حرف مد ولين اذا أشبه ثلاثون ، فعلى هذا اذا سميت بنحو : كريمان ، وكريمون ، فانك تحذف منه حرف المد [واللين][(٤)] فتقول : كريمان ، وكريمون ، ولا يكون ذلك الا بعد التسمية ، لأنه لا يشبه " ثلاثون " الا اذا سمي به ، لأنه قبل التسمية به له[(٥)] واحد مستعمل ، فيجرى مجراه ، فلا تحذف

---

(١) الجمل : ٢٤٨ .

(٢-٢) ساقطة من " ح " .

(٣) انظر مذهب سيبويه وأبو العباس وحجة كل منهما في الكتاب : ٢/٤٤٠ ، ٤٤١ ، والمقتضب : ٢/٢٦٠ ومابعدهما .
وانظر رد ابن ولاد على المبرد وفي تلك الصفحات ، وانها أيضا النكت للأعلم : ٩٢٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٩٠٠ ومابعدها .

(٤) تكملة من " ح " .

(٥) في الأصل : " بدله " .

منه شيئا ،وسوى أبو العباس بين الجميع في الامتناع من الحذف مطلقا ، وثليثون حجة عليه (١) ، وكذلك ان سميت بدجاجان قلت على مذهب سيبويه : دجيجان بالحذف ، ودجيجان بلاحذف عند أبي العباس على أصله ،فان سميت بدجاجتان اتفق الجميع على أنك تقول :دجيجتان بلاحذف ، لمكان تاء التأنيث ،لأنها انما يصغر معها صدر ما هي فيه باتفاق ،وهذا واضح ان شاء الله.

---

(١) قال الفارسي : ثليثون قول جميع العرب ،يعني بحذف الألف في التصغير ،ارتشاف الضرب : ١/١٧٨.

باب تصغير الظـــروف

وذلك أنَّ المعربَ من الظرفين الزماني والمكاني على قسمين :

قسم يحتمل القربَ والبعدَ مما يضافُ إليه احتمالاً وضعياً ، فهذا الضرب يجوز تصغيره ،للتنصيص على أحدِ الوجهين المحتمِلَيْن ،وهـــو القرب ،تقول : جاء زيد قبيل العصرِ ،أي قبل العصر بيسير ،وكذلك بعيد الظهر ،و: بضافٍ فويق الارض[1]......

ودون السَّماء، وكذلك ما أشبهه/ تجري هذا المجرى. ٣٢٠

وقسم موضوع للقرب ، فهذا الضرب لا يجوز تصغيره ، لأنَّ المراد من تصغيره حاصل منه غير مصغر ، فلا معنى لتكلف التصغير ؛ لأنَّ الفروع لا تتكلف الا لمزيد فائدة ،وتكلف ما لا يحتاج [اليه][2] ضرب من العي ،وذلك نحو : بين ،ووسط ،وعند ، فان قيل : ان عند تستعمل فيما قرب ،وفيما بعد ،تقول : عندي مال وهو حاضر بين يديك ،وعندي مال وهو ناء عنك .

فالجواب : أن الحضور يكون حسيا ،وهو الأصل ،ويكون معنويا وهو مجاز ،فحضوره في الوجهين أنه تحت ملكك وفي قبضتك ،والى ذلك وقعت الاشارة بالوضع ،وهذا بين ان شاء الله .

فصل : واعلم أن اليوم ،والشهر ،والسنة ،والساعة ،والليلـــة يجوز تصغيرها ،وأما الاعلام من أسماء الشهور والايام فلا يجوز تصغيرهـا عند سيبويه[3] ،والفرق عنده أن الضرب الأول أشد تمكنا مـــن

---

(١) في الاصل «يضاف» بياءٍ مثناة من تحت خطأ، وليست واضحة في «ح»، والمثبت من «ق». وهذا جزء من بيت في معلقة آمرئ القيس وهو: وأنت إذا استدبرته سدّ فرجه بضافٍ فويق الارض ليس بأعزل

(٣) انظر مذهب سيبويه في الكتاب : ٣/ ٤٨٠ وهمع الهوامع : ٦/ ١٥١-١٥٢ ،والمبرد يصغر ذلك. المقتضب ٢/ ٢٧٥- ٢٧٦.

(٢) تكملة من «ح».

الضرب الثاني ،وذلك أن كل واحد من اليوم ،والشهر ، والسنة ،والساعة والليلة يقع على ما أنت فيه ،وعلى ما يأتي ، وعلى ما مضى ،وهذا تمكن.

والضرب الثاني مخصوص بوقت يتكرر بتكرره ،فاستغنوا لذلك عن تصغيرها بتصغير ما هو أمكن منها ، وهو اليوم ،والشهر ،والسنة.

ولا يصغر أيضاً أمسِ ولا غد ، لأنهما لليوم الذى قبل يومك والذى بعد يومك ،فلم يتمكنا تمكن اليوم والساعة (١) ، وكذلك أول من أمس والبارحة لا يصغران. (٢)

فصل : والتصغير في اليوم والليلة على وجهين من المعنى :

أحدهما : أن يكون اعتبارا بنقصانه عما هو أكمل منه ،لأنه قد يكون يوم أكمل من يوم [آخر] (٣) وساعة أكمل من ساعة أخرى ،وكذلك الليلة ،ولا يتصور هذا المعنى في الشهر والسنة من جهة أن ما ينقص من اليوم يزيد في الليل ،وما ينقص من الليل يزيد في اليوم.

والوجه الثاني : أن يكون ذلك اشارة الى تقليل العمل فيه وقلة الانتفاع به ،وهذا الوجه يجرى في الجميع.

وقد قال بعض النحاة : ان الوجه الأول يجرى أيضا في الشهر والسنة ،لأن الاعتماد على الأيام دون الليالي ،لأن التصرف في غالب الأمر انما يقع في أيام الشهور والسنة دون لياليها.

ثم قال أبو القاسم (والأماكن مذكرة كلها الا قدام ووراء) (٤).

---

(١) في "ق" "والشهر".
(٢) انظر الكتاب ٣/٤٧٩-٤٨٠.
(٣) زيادة من "ح".
(٤) الجمل : ٢٥٠.

كان ينبغي أن يستثني مع قدام ووراء ما فيه الهاء [منها][(١)] كيمنه ، ويسرة . وكان ينبغي أيضا أن يذكر في الباب ظروف الزمان ، لاجتماعها مع ظروف المكان في أن المراد بتصغيرها اما التقريب ، واما التحقير للذات[(٢)] ، ان لم يتجه التقريب .

والقول في ذلك وبالله التوفيق : أن تقول : ما يصغر من الظروف المكانية والزمانية على أربعة أقسام .

قسم مذكر نحو خلف ، وفوق ، وتحت ، ودون في المكان ، ويوم ، وشهر ، وعام في الزمان ، فهذا كله يصغر على حاله ، فتقول : هو خليف كذا ، وفويقه ، وتحيته ، ودوينه ، وفعل يويم كذا وشهير كذا ، وعويم كذا .

وقسم مؤنث بالهاء نحو : يمنة ، ويسرة في المكان ، وغدوة ، وبكرة في الزمان ، فهذا أيضا يصغر على حاله بالهاء ، تقول : هو يمينة كذا ويسيرة كذا[(٣)] ، وجاء غدية وبكيرة .

وقسم يؤنث[(٤)] بغير علامة ، وذلك قدام ووراء .

قال ابن جني : ومن العرب من يؤنث امام[(٥)] ، وكان القياس في هذه أن تصغر بغير علامة ، لأنّ القاعدة أن الحرف الرابع

---

(١) تكملة من " ح " و " ق " .

(٢) في " ح " " واما تحقير الذات " .

(٣) في " ح " " يمنة كذا ويسرته " .

(٤) في " ح " " مؤنث " .

(٥) حكى ذلك الكسائي اللسان " أمم " وذكرها الفراء ، في المذكر والمؤنث له : ٣٥ دون أن يعزو حكايتها للكسائي .
وانظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٧٧ ، والمذكر والمؤنث لابن التستري : ٥٥ .

في المؤنث بغير علامة يقوم مقامها ،ولا يجمع بينهما ولكنها لما شذت بخروجها عن نظائرها ، شذوا في تصغيرها ،لأن الشذوذ يأنس بالشذوذ فقالوا : قديديمه ،وويريئه ،وأميمه (١) ، فجمعوا بين الشيء وما يقوم مقامه تنبيها على الشذوذ ،وذلك أن تأنيث الكلمة انما يعلم اما بالعلامة الموضوعة / لذلك ،واما بالأحكام المذكورة في باب التأنيث، وقدام ٣٢١
ووراء ،وامام في أحد وجهيها مؤنثات ،وليس فيها شيء مما ذكر (٢) فيعلم به تأنيثها فأظهروا العلامة في التصغير وجمعوا بينها وبين الحرف الرابع على خلاف المعهود ،لضرورة التنبيه على التأنيث ،وهذا بين ان شاء الله .

وقسم صغر على غير بنائه المستعمل ،وذلك في أسماء العشية، قالوا في مغرب الشمس : مغيربان ،وفي العشي عشيان ، وقالوا فيهما : مغيربانات ، وعشيانات ،كأنهم جعلوا الحين اجزاء (٣) ، لأنه كلما مضى منه جزء خلفه جزء آخر ،وكل واحد من تلك الأجزاء مغرب وعشى ، كما قالوا : عظيم المناكب ،ومفارق رأسه ،وانما هو منكب ومفرق ، ولكنهم جعلوا كل جزء منكبا ومفرقا ،وهو كثير في كلامهم. (٤)

---

(١) ساقطة من "ح".
(٢) في الأصل و"ق" "يذكر" والصواب المثبت ،لأنه قد ذكر فيما سبق .
(٣) الكتاب : ٣/ ٤٨٤ ،وانظر المقتضب : ٢/ ٢٧٧.
(٤) في الأصل "عشياة" وفي "ق" "عشيات" بضم ففتح ،وياء مشددة والصواب ما أثبت من "ح" بفتح العين ثم شين مشددة ثم الف ، لأن مكبر عشيشية عشاة ، تجعل أولى يائى عشية شينا مفتوحة ،فتدغم الشين في الشين ،وتنقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. شرح الشافية : ١/ ٢٧٥، وانظر الكتاب : ٣/ ٤٨٤.

وقالوا : في عشية ،وعشيشية ،وفي الأصل ،أصيلان ، فكأنهم حين قالوا : مغيربان ،وعشيان ،وعشيشية انما صغروا مغربان وعشيان ،(١) مثل ندمان وعشاة وذلك على تقريب حين من حين ،وتقليل ما بينهما ،(٢) وعلى هذا المعنى صغروا غدوة وضحوه ،فالمراد بغدية وضحية القرب من طلوع الشمس ، كما أن المراد بعشيشية القرب من غروبها .

ثم أنشد أبو القاسم في الباب بيت القطامي شاهدا على تأنيث قدام وهو :(٣)

قديديمة التجريب والحلم انني أرى غفلات العيش قبل التجارب

والشاهد فيه الحاق علامة التأنيث في التصغير ،ولو كان مذكرا لم يجز ذلك ،و "قديديمة" نصبت(٤) على الظرف بفعل تقدم في بيت قبله وهو :

صريع غوان راقهن ورقنـــه لدن شب حتى شاب سود الذوائب

فالعامل في لدن ،وقديديمة "راقهن ورقنه" ،والغواني جمع غانيـة ، وهي التي غنيت لجمالها(٥) عن الزينة ،ومعنى راقهن : [أي](٦) أعجبهن بجماله وشبابه ،ورقنه ،أعجبنه ،ولدن ،أي من وقت شبابه الى وقت شيبه قبل أن يجرب الأمور ،ويكون له حلم ينهاه عن القبيح ،فـــان

---

(١) مثل هذا ورد في الكتاب : ٣/ ٤٨٤-٤٨٥ ،وشرح الشافية : ١/ ٢٧٥.

(٢) في "ق" "عشيان" بالتصغير خطأ ،والصواب المثبت بفتح فسكون ، ثم فتح ،انظر الكتاب : ٣/ ٤٨٤.

(٣) البيت في الجمل : ٢٥٠ وهو في ديوان القطامي : ٥٠ ،و في المقتضب : ٢/ ٢٨٣،٤/ ٤١ والمذكر والمؤنث للانباري : ٣٢٢، والحلل : ٣٣٣ .

(٤) في "ق" "بالنصب".

(٥) في "ح" "بجمالها" .

(٦) زيادة من "ق" .

غفلات العيش ولذاته انما هي قبل التجارب والفكرة في العواقب

ويروى انني بكسر الهمزة على الاستئناف ،وأنني بفتحها ،وهو مفعول من أجله ،وفي المكسورة ذلك المعنى (١) كقوله تعالى : * ويصلى سعيرا *انه كان في أهله مسرورا * (٢).

وانما قالوا : ورِيئة في لغة من جعل الهمزة أصلية ، (٣)

ومنهم من يقول : وريت بكذ ، أى ساترت (٤) ،ولامها على هذا ياء بدليل أن الفاء واو وتصغيرها على هذا : وريه على مذهب سيبويه، ودخول التاء (٥) على هذا جار على القاعدة في ثلاثي المؤنث المجرد . وعلى طريقة أبي عمرو وريِّيه. (٦)

ويحتمل أن تكون المادة الأولى راجعة الى هذه المادة ، ويكون اثبات الهمزة من باب اجراء المنقلب مجرى غير المنقلب . والله أعلم.

ثم قال : (وما كان من الاماكن والزمان غير متمكن لم يجر تصغيره). (٧)

رد الشلوبين هذا الموضع عليه ،بأنه لو كانت هذه علة توجب امتناعا ، لم يصغر قبل وبعد ، لاتصافهما (٨) بذلك.

واجيب بأن التصغير فيهما على خلاف القياس كما قاله أبو القاسم، فهو محفوظ لا يقاس عليه. والله أعلم.

---

(١) أى معنى المفعول لأجله ، وما ساقه من شرح للبيت واعراب استفاده من ابن السيد في الحلل : ٣٣٣-٣٣٤.

(٢) الانشقاق : ١٢-١٣.

(٣) في الأصل : " أصليا ".

(٤) في " ق " استاترت " خطأ.

(٥) في الأصل و" ق " " الياء " بالتحتية خطأ.

(٦) انظر مذهب ابي عمر فيما تقدم ص

(٧) الجمل : ٢٥٠.

(٨) في الأصل " لاتصالهما " خطأ.

باب تصغير الأسماء المبهمة

لما كان لهذه الأسماء حكم بين حكمين أفردها بالذكر ، وذلك أن التصغير تصرف في لفظ المصغر ، والأسماء المبنيات غير قابلة لتصرف اللفظ ، لكن لما كان لهذه الأسماء تعلق بالمتمكن من جهة أنها تثنى وتجمع ،وتوصف ، ويوصف بها ،وتعلق بغير المتمكن ، من جهة أنها مبنية ، لتوغلها في شبه الحرف ، جعلوا لها / منزلة بين المنزلتين ٣٢٢
فصغروها اعتبارا بتعلقها ،ولم يوفوها وجوه التصغير كلها اعتبارا بتعلقها بغير المتمكن الذى لاحظ له في التصغير ،فتركوا أوائلها على حالها ، وزادوا الفا في آخر المقصود منها (١) ،وقبله في الممدود ،ليكون عوضا من فوات ضم أوائلها للتصغير وربما استعمل ياء التصغير فيها ثانية (٢) على ما يأتي (٣) ان شاء الله ، فكذلك قالوا في تصغير أَلَى : أليا ،وفي تصغير ألاء (٤) ألياء ،والذى : اللذيا ،والتي اللتيا بفتح ما قبل ياء التصغير في جميع ذلك على حكم التصغير .

وما كان منها على حرفين نحو : ذا ،وتا ،فانه لا يمكن تصغيره على لفظه المستعمل ،لأن ياء التصغير لا تقع الا ثالثة ، متوسطة لفظا أو أصلا ، فلو صغرناه على لفظه المستعمل ، فكانت ياء التصغير ثانية ومتأخرة ،فوجب رد الكلمة الى أصلها ،وهو : ذى بياء مشددة ، فصغرناها فوقعت ياء التصغير بين اليائين ، وزدنا بعد الآخرة (٥)

---

(١) التكملة : ٥٠٦ .
(٢) في الأصل "ثابتة" خطأ.
(٣) في "ح" "على ما يلزم" خطأ.
(٤) هنا "الاء" : الممدودة.
(٥) في "ح" "الأخيرة".

الفا عوضا من ضم الأول على ما مضى فقلنا : ذييا ، فلما اجتمعت ثلاث ياءات لم يكن بد من حذف احداها (١) ،فرارا من الثقل ،فلم يمكن حذف ياء التصغير؛لئلا يختل معناه ،ولا حذف الثالثة لما كان يلزم عليه من فتح ياء التصغير ،لأجل الألف التي بعدها ،وياء التصغير لا تقبل الحركة أصلا ، كما لا تقبلها الف التكسير ، لأنهما متقابلان ، فلم يبق الا حذف الأولى ،فلذلك وقعت ياء التصغير ثانية في الاستعمال وهي في الأصل ثالثة ،وتقول في " تا " المشار به الى المؤنث : تيا على ما ذكر في " ذا " . ولم يصغر من أسماء الاشارة الى المؤنث (٢) غيرها ،كما لم يثنوا غيرها ،وذلك من باب الاستغناء بالشيء عن الشيء.

فان قيل : أما الاستغناء بتصغير " تا " عن تصغير " ذى " و " ذهي " و " ذه " فظاهر ،لأنهم لو قالوا فيها ،ذيا بفتح الأولى لالتبس بالمذكر ،ولوتركوه مكسورا فقالوا : ذيا لخالفوا القاعدة وهي : أن ياء التصغير لا يكون ما قبلها الا مفتوحا ،لأنها في مقابلة ألف التكسير ، وأما استغناؤهم بتصغير " تا " عن تصغير " تي " فدعوى.

الجواب أنهم لو صغروها لم يكن بد من أحد أمرين ، اما فتح التاء ،واما كسرها ،فان تركوها مكسورة خالفوا القاعدة ،وان فتحوها عادوا الى " تا " فإذن ولا بد من الرجوع الى " تا " ، فالبقاء معها أولى من تكلف عمل لا دليل عليه. (٣)

رأى الأمر يفضى الى آخر فصير آخره أولا

فلهذا والله أعلم قالوا بالاستغناء ،وأيضا فان " تا " أكثر استعمالا من " تى " وبالله التوفيق .

---

(١) في الأصل و " ق " " احداهما " بالتثنية خطأ.
(٢) في " ق " " من أسماء الاشارة المؤنثة ".
(٣) سبق ص

فصل : فاذا ثنيت اللذيا ،واللتيا ،وذيا ،وتيا قلت :

اللذيان ،واللتيان ،وذيان ،وتيان ،فحذفت الألف المزيدة في آخر المصغر عوضا من ضم الأول ،لالتقائها ساكنة مع ألف التثنية ،كما فعل ذلك قبل التصغير ، كذا يقول الأخفش .

ويقول سيبويه : انما حذفت لمجرد المعاقبة لمابعدها ، كما أن التنوين حذف لمجرد معاقبة الف الندبة اذا قلت : واغلام زيداه ، ولولا ذلك لحرك ،لالتقاء الساكنين .

وتظهر ثمرة الخلاف في جمع اللذيا ، فمن زعم أن الحذف لالتقاء الساكنين قال : اللذيون ،واللذيين . كالمصطفون ،والمصطفين ، ومن زعم أنه انما حذف لمجرد المعاقبة قال : اللذيون واللذيين بضم الياء في الرفع وكسرها في الجر.(١)

وفي نسبة كل واحد من القولين اضطراب سببه اضطراب الرواية في الكتاب ، فأثبتها السيرافي على ما سقناه هنا ،وعكسها الأستاذ أبو الحسين وغيره ،وكل تكلم على ما ثبت عنده في روايته / وبالله التوفيق . ٣٢٣

وزعم ابن خروف أن من قال الذين في الأحوال الثلاثة قال : اللذيين ،ومن قال : اللذون ،وهم كنانة قال : اللذيون (٢) رفعا ،

---

(١) انظر قول سيبويه في الكتاب : ٣/ ٤٨٨ وقول الأخفش في المقتضب : ٢/ ٢٨٩ والى مذهب سيبويه ذهب المبرد ،ونسب الأعلم في النكت : ٩٥٠ موافقته للأخفش وما في المقتضب يخالف ذلك. ومذهب الأخفش أنه لما حذفت الألف المزيدة بقي ما قبلها مفتوحا ليدل على الألف المحذوفة ،وعليه يكون لفظ الجمع كلفظ التثنية سوى أن نون الجمع مفتوحة ونون التثنية مكسورة. انظر شرح ابن يعيش : ٥/ ١٤١ وشرح الشافية : ١/ ١٨٨.

(٢) بضم الياء المشددة في حالة الرفع ،وكسرها في الحالتين الاخريين شرح ابن يعيش : ٥/ ١٤١.

واللذيين نصبا وخفضا ،وهذا الذى قاله أظهر (١) ،والله أعلم.

ثم أنشد : (٢)

(ألا قل لتيا ...) البيت

شاهدا على تصغير " تا " على " تيا " على حسبما تقدم ،ومعنى البيت ، الا قل لهذه المحبوبة قبل مرورها اسلمي ،و" المرة " من المرور كالجلسة من الجلوس ،وهي الهيئة ،وقيل : المرة القوة من قوله تعالى ﴿ ذو مرة فاستوى ﴾ (٣) أى قبل عزمها في النهوض واستحكام نيتها وهو من قولهم : استمر مذهبه على كذا ،و" تحية " مصدر لا سلمي ،لأنه تحية .

ثم قال أبو القاسم : (وفي تصغير اللاتي (٤) اللتيات) .

ليس اللتيات تصغير اللاتي على اللفظ ،وانما ذلك على المعنى ، وانما أراد أنك رجعت الى الواحد ،وهو التي ، فصغرته فقلت : اللتيا ، ثم جمعته بالألف والتاء ،فقلت : اللتيات ،كما تقول في تصغير دراهيم : دريهمات ،وتفسيره أنك رجعت الى واحده ،وهو درهم ، فصغرته ،فقلت: دريهم ،ثم جمعته بالألف والتاء ،فقلت : دريهمات ، وكان حق " اللاتي " (٥) أن يصغر على لفظه ،لأنه من قبيل أسماء الجموع ،وأسماء الجموع كلها تصغر على الفاظها ،لأنها من قبيل الآحاد في اللفظ ، وموضوعة للقليل ،وان جاز أن يعنى بها الكثير كغيرها ،ولكنهم استغنوا عن ذلك بما ذكر.

---

(١) في " ح " " ظاهر ".

(٢) البيت بتمامه كما في الجمل : ٢٥١
الا قل لتيا قبل مرتها اسلمى تحية مشتاق اليها متيم
وهو مطلع قصيدة للأعشى الكبير في ديوانه : ١١٩ ،وانظره في الحلل : ٣٣٥ .

(٣) النجم : ٦ .

(٤) في " ق " " اللتي " هكذا بلامين. وانظر الجمل : ٢٥١ .

(٥) في " ق " " اللتيات ".

فصل : ونقصه التنبيه على تصغير المجموع ،وعلى تصغيرالترخيم .

والقول في ذلك أن جموع السلامة كلها ، لمذكر [كانت] أو لمؤنث (١) تصغر على ألفاظها ،لأنه لا مانع من ذلك من طريق المعنى ، اذ (٢) كان اللفظ موضوعا للقليل ،وهو العشرة فما دونها ، وتصغير الجمع انما يراد به تقليله ،ولا تدافع بين المعنيين ،فتقول : في زيدين (٣) ،زييدون ،وفي جعفرين (٤) جعيفرون (٥) ،وفي هندات هنيدات ، ويجوز لك مع هذا ، أن ترجع الى واحدها فتصغره ،ثم تجمعه على ما يقتضيه قياسه ، وصورة هذه المسألة كصورتها اذا صغرت الجمع على لفظه ، ولم ترجع الى الواحد ، والاختلاف انما هو في القصد كمسألة : منصور المرخم على اللغتين معا ،الا أنك اذا صغرت الجمع على لفظه كان المراد بذلك تقليل العدد ،واذا رجعت الى واحده فانما أردت تحقير ذاته ،ولم تذهب الى تقليل عدده جريا على القاعدة (٦- المذكورة أولا ،وتقول في هندات : هنيدات اذا صغرته على لفظه من غير اعتقاد تكلف -٦) ،واذا رجعت الى الواحد اعتقدت الحاق هاء التأنيث على القاعدة في تصغير ثلاثي المؤنث المجرد ، ثم لما جمعت ذلك الواحد حذفت منه هاء التأنيث الملحقة في الواحد ،لأجل التاء الواردة ،لأنه لا يجمع بين تاءي تأنيث في كلمة واحدة ، فتفهم ذلك.

---

(١) في الأصل " المذكر والمؤنث " وفي " ق " للمذكر اوللمؤنث ، والمثبت من " ح " والتكملة منها أيضا.
(٢) في الأصل و " ق " " اذا " خطأ والمثبت من " ح ".
(٣) في " ح " " زيد " وفي الأصل " زيدون " مرفوعا.
(٤) في " ح " " جعفران " خطأ.
(٥) في " ق " " جعيفرين " انظر شرح ابن يعيش : ٥/١٣٢.
(٦-٦) ساقطة من " ح ".

ويلحق بجموع السلامة في الوجهين من التصغير على اللفظ ، والرجوع الى الواحد على حسبما تقدم أربعة أبنية من جموع التكسير وهي أفعال ،وأفعل ،وأفعلة ،وفعله ،فتقول في أجمال : أجيمال ،وفي أكلب ،اكيلب ،وفي أرغفة ،أريغفة ، وفي فتيه ،فتيه ،وان شئت رجعت الى الواحد فصغرته ، ثم جمعته على قياسه المذكور في بابه على المعنيين.(١)

ومما يصغر على لفظه أسماء الجموع كقوم ،ورهط ،وابل وغنم(٢) ،ولا بد من مراعاة القاعدة في التصغير ،وهي الحاق العلامة في ثلاثي المؤنث المجرد ،فتقول في ابل : أبيله ،وفي غنم ،غنيمه. وسأل سائل هل يقال في قوم قويمه على قولهم : قامت القوم بتأنيث الفعل .

الجواب أنه لا يجوز ،لأن تأنيث فعله(٣) كتأنيثه في نحو قامت الرجال لا يعتبر هنا ،كما لا يعتبر في باب ما لا ينصرف ،لأنه انما عرض(٤) / بلحظ جماعة ،ويزول بلحظ جمع ، فلا يعتد به. ٣٢٤

فصل : وأما أسماء الأجناس كنخل ،ونحل ،وتمر(٥) ، فانها بمنزلة أسماء الجموع في أنها تصغر على ألفاظها ، لأنها آحاد

---

(١) انظر شرح ابن يعيش : ٥/١٣٢.
(٢) لأبي الحسن الأخفش تفصيل في المسألة وهو : أنه اذا كان لاسم الجمع واحد من لفظه صغر على لفظ الواحد مثل صحب ، وركب ، فان لهما مفردين ،وهما صاحب ،وراكب ،فيصغران على رويكب ،وصويحب . انظر ارتشاف الضرب : ١/١٨٢ ،وانظر المسألة في التبصرة : ٧٠٥ ، وشرح ابن يعيش : ٥/١٣٣.
(٣) في الأصل "فعلة" بتاء معقودة . خطأ.
(٤) في الأصل و"ق" "عوض" بالواو . خطأ.
(٥) في "ق" "ثمر" خطأ.

مثلها ، تقع على متعدد (١) ، الا أنها تخالفها في أن المؤنث منها لا تلحقه هاء التأنيث في التصغير ، فرقا بينه وبين واحده ، وقد تقدم ذلك ، فتقول في نخل ، ونحل ، وتمر ، نخيل ، ونحيل ، وتمير على اللغتين معا ، وتصغير هذا الضرب على لفظه يدل على أنه ليس بتكسير ، لأنه اذ ذاك خارج عن أبنية القلة .

فان قال قائل : لم لم يكن على وجهين أحدهما أن يكون أصلا والواحد ثان عنه فخرج بالتاء الفارقة بين الواحد والجنس ، فيكون تمره من تمر ، بمنزلة ضربة من ضرب .

والثاني : أن يكون ثانيا عن الواحد على القاعدة في التكسير كما قال سيبويه في تخمه ، وتخم ، وتهمة ، وتهم ، فيكون تصغيره على لفظه على الوجه الأول ، ويرجع على الثاني الى الواحد ، فيصغر ثم يجمع بالألف والتاء .

فالجواب أن ذلك محتمل وفيه نظر . وعلى ذينك اللحظين تنبني مسألة في الايمان وهي :

من حلف أن يأكل تمرا واحتيج الى اللغة هل يبر بأكل واحدة أو لا يبر الا بأكل ثلاث أو ثنتين على خلاف الناس في أقل الجمع ، فيظهر أن من جعل تمره من تمر ، بمنزلة ضربة من ضرب يقول بالأول ، كما أنه من حلف أن يضرب غلامه ضربا ، فانه يبر بضربه واحدة ، بناء على القاعدة في أسماء الأجناس أنها يعبر بها عن القليل والكثير مما يتناوله (٢) اللفظ ، ومن يجعل (٣) تمرا تكسير تمرة قال : بالثاني بناء

---

(١) في " ق " " على ما تعدد " .
(٢) في " ح " " مما لا يتناوله " خطأ .
(٣) في " ق " " جعل " .

على أن تمرة من تمر على هذا التقدير بمنزلة رغيف من أرغفة ،فكما أنه من حلف أن يأكل أرغفة ، فانه لا يبر الا بأكل أقل الجمع ،فكذلك من (١) حلف أن يأكل تمرا لا يبر الا بأكل أقل الجمع والله أعلم.

فصل : وأما ما عدا ما ذكر من جموع التكسير فان شيئا من ذلك لا يصفر على لفظه ،للمناقضة التي بين صيغتي التصغير والتكسير ، وذلك لأن هذه تقتضي التقليل وهذه تقتضي التكثير ، فلما تدافع المعنيان وجب الرجوع الى الواحد المستعمل أو القياسي ،ان كان غير مستعمل فتصغره وتجمعه على قياسه ،وهذا ان لم يكن له جمع قلة ، فتقول في مساجد : مسيجدات ،وفي مذاكر ،ذيكرات (٢) ،وفي سمحلة سميحون ، ترجع الى مسجد ،وذكر ،وسمح ،وان لم يستعمل .

فان كان له جمع قلة جاز الاقتصار عليه ،لأن الغرض بتصغير الجمع تقليله ،وهذا المعنى حاصل بالرجوع الى جمع القلة ،فيصح الاكتفاء به على هذا ، فان أردت مع هذا المبالغة في القلة صغرته على لفظه ، فقلت في الكلب أكيلب ،وفي اجمال أجيمال ،وفي فتية فتيتة. (٣)

فصل : ولا أعلم شيئا من جموع الكثرة صغر على لفظه الا في موضعين : أحدهما مسألة أصيلان على قول القاضي السيرافي ،ومسألة أشياء على قول أبي الحسن.

أما أصيلان ،فان السيرافي يقول : كأنهم جمعوا أصيلا على أصلان ،كرغيف ورغفان ،ثم صغروه شذوذا ، وقال ابن جنى في التوجيه

---

(١) في "ح" "لمن".
(٢) في الأصل و "ق" "مذيكرات". خطأ .
(٣) انظر المسألة في ارتشاف الضرب : ١/١١٣.

انما امتنع تصغير جمع الكثرة على لفظه ،لما في ذلك من تدافع الكثرة والقلة في المثال الواحد في حالة واحدة ، وليس ذلك في تصغير الظرف [١]، لأنه انما يراد بتصغيره التقريب [٢] ، فلا مانع اذا من تصغيره ، ورده الشلوبين بأنه تقليل في التحصيل ،لأن اللفظ حينئذ انما يتناول الأوقات القريبة من الليل .

وفي هذا الرد نظر ،وذلك أن المراد بتصغير الجمع تقليل عدده ، وليس ذلك في أُصيلان ،وبيان ذلك أن الأَصيل هو العشِي ، فكأنهم جعلوه أجزاء متعددة عشرين مثلا أو / ثلاثين فصغروا اللفظ ٣٢٥
تنبيها على تقريب الأجزاء من الليل ،ولا يلزم من ذلك تقليل عددها ،بل يكون كل واحد من تلك الأجزاء مصغراً دونه مكبرا ،فتكون الأجزاء كلُّها قريبةً من الليل ، فيكون التقليلُ راجعاً إلى كلِّ جزءٍ في ذاته ،وإنَّما المحضور تقليل العدد في جمع الكثرة ، [٣-] فما قاله ابن جني على هذا صحيح [-٣]، فتأمله . وبالله التوفيق .

مسألة [٤] : قد تقدم أن القاعدة في نحو تصغير : فعلان فعيلان بسلامة الألف ، لفتح [٥] ما بعد ياء التصغير ،الا أن تكون العرب قد كسرته على فعالين ،وصحت فيه النون ،فيجب حينئذ اتباع التصغير التكسير ،فتقول في سرحان : سريحين ،لقولهم : سراحين ،وفي سلطان سليطين ،لقولهم : سلاطين ،وفي دكان ،دكيكين ،لقولهم :

---

(١) في "ح" "الظروف".
(٢) في الأصل "التعريف" واضحة . وهي خطأ.
(٣-٣) ساقطة من "ح" .
(٤) هذه المسألة ساقطة من "ح". وانظر في هذا الموضع الكتاب : ٤٢٠-٤٢٣ ، والمقتضب : ٢/ ٢٦٤.
(٥) في "ق" "بفتح" وهو متجه.

ن كاكين ،فتنقلب الألف ياء لكسر ما بعد ياء التصغير ، كما انقلبت ياء لكسر ما بعد الف التكسير ، فان لم تكسره العرب على فعالين ، أو كسرته على فعالين ، ولم تصح فيه النون وجب (١) سلامة الألف فيه ، لوجوب فتح ما بعد ياء التصغير ، كما يجب ذلك في باب فعلى ، لتمحض شبه الألف والنون هنا بالألف والهمزة ثمة ، فقولهم : أصيلان ، وهو تصغير اسم آخره الف ونون زائدتان ، فاثبات الألف جار على القاعدة المذكورة ، لأنه لم ينطق به مكبرا فيكسر ،والا كسر على تقديره.

وحكى ارتباطها وامتناعها من الدخول تحت الأقيسة.

قلت المعتمد عليه ما قدمته (٢) أولا ،ولعل الفارسي انما قال ذلك لضرب من التصرف في المقال ، دون نظر الى القاعدة ، لأن الرجوع الى القواعد انما يكون (٣) على وجه الفتوى ،ومقام الفتاوى دون مقام المناظرات (٤) . والله أعلم .

فصل : وأما مسألة أشياء ،فانها عند أبي الحسن " أفعلا " محذوفة (٥) الهمزة التي هي لام تخفيفا ،فقيل له كيف تصغيرها ،فقال : أشياء ، فقيل له : هلا رددته الى واحد ،فقلت شييئات ،لأن أفعلاء لا تصغر على لفظها ، فلم يأت بمقنع .

قال الفارسي : والجواب عن ذلك أن أفعلاء في هذا الباب (٦) انما جاز تصغيرها ، لأنها صارت بدلا من أفعال ،بدلالة اضافة العدد

---

(١) ساقطة من " ق " .
(٢) في " ق " " ما مهدته ".
(٣) في الأصل " يتكون ".
(٤) في " ق " المناظره .
(٥) في " ح " " فحذفت ".
(٦) في " ح " " الموضع ".

القليل اليها ،وتذكيرهم اياه في نحو ثلاثة أشياء ، فلذلك جرى عليها ما جرى على "أفعال" من الأحكام ، فلم يجتمع على هذا في الكلمة مايتدافع من ارادة التقليل والتكثير في شيء واحد فيمتنع تصغيره.

فصل : وأما تصغير الترخيم ،فيكون في الاعلام وغيرها عند سيبويه ،وقصره الفراء (١) على الاعلام اعتبارا بترخيم النداء ،وحكمه أن تحذف من الاسم الذى تريد تصغيره جميع زوائده ،والاقتصار على الأصول ،الا علامات التأنيث الثلاث ،التاء ،والألف ،والهمزة ،وعلامة التثنية وجمعي التصحيح نحو الزيدون والهندات ،وزيادة أفعال وأفعل وأفعلة في حال التكسير ، فانه لا يحذف شيء من هذه العلامات . أما التاء فلأنها يجب الحاقها في كل مؤنث ثلاثي أصلا كهند ، أو صيرورة كزينب، تقول فيهما : هنيدة وزنيبة (٢) ،فاذا صغرتها وجب اثباتها .

وأما الألف والهمزة فلو حذفتا لم يكن بد من الحاق التاء على الأصل المذكور ،فاذ ولا بد من العلامة ، فبقاء الكلمة على ما هي عليه أولى من حذفها واجتلاب (٣) حرف أجنبي يعطي / معناه ،وأما علامة ٣٢٦
التثنية وجمعي التصحيح ،فان حذفها يخل بالمعنى الذى سيقت له، فينبغي على ما تقدم أن يكون كميت تصغير كمت غير مستعمل ، يجرى على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ،ولو كان اذا جرى على المؤنث تصغير كمتاء (٤) كحمراء لم يجز حذف الهمزة منه (٥) على ماتقدم ،

---

(١) انظر الكتاب : ٣/ ٤٧٦ ،والمقتضب : ٢/ ٢٩٢ ،وشرح الشافية : ١/ ٢٨٣ .
(٢) في الأصل "زيينبه" خطأ.
(٣) في "ق" "واجتناب" واضحة بالنون ،وفي الأصل تحتمل القراءتين ، والتصويب من "ح".
(٤) في "ح" "كميتاء" خطأ.
(٥) ساقطة من "ق".

وأما قوله :(١)

وكمتا مدماة ....

فلا دليل فيه ،لأن فعلانة(٢) قد يجمع على فعل كورد وورد ،وان كان قليلا . والله أعلم.

وحكى سيبويه في ابراهيم بريه(٣) على تشبيه(٤) الأصل بالزائد . وبالله التوفيق .

---

(١) البيت بتمامه :
وكمتا مدماة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
وهو لطفيل الغنوى . وهو في الكتاب : ١/ ٧٧ والمقتضب : ٤/ ٧٥ والجمل : ١١٦ ،والحلل : ١٤٦ وقد سبق تخريجه ص :

(٢)

(٣) الكتاب : ٣/ ٤٧٦ وانظر أيضا : ٣/ ٤٤٦ حيث صغر ابراهيم على : بريهيم ،وانظر رد المبرد على سيبويه في تصغير ابراهيم على " بريهيم " فيما نقل من شرح السيرافي ورده عليه في هامش الكتاب : ٢/ ٤٤١ ،ورد الفارسي أيضا على المبرد في المسائل الحلبيات : ٣٧٩ .

(٤) في الأصل " على تشبيهه ".

باب النســــب (١)

النسب والاضافة والاسناد في اللغة بمعنى واحد ،الا أن النحويين اصطلحوا للتفرقة بين الأبواب ،فخصوا النسب بما لحقه من آخره ياء مشددة على معنى الوصف ،وخصوا الاسناد بما (٢) ضم الى غيره على جهة الافادة ، وخصوا الاضافة بما (٢) ضم الى غيره على جهة التخصيص أو التعريف. (٣)

ثم ان هذه الياء المذكورة تلزم الاسم المنسوب اليه أربعة تغايير ، تغييران من جهة اللفظ وهما : لزوم كسر ما قبلها ،ونقل الاعراب اليها ، وتغييران من جهة المعنى وهما : نقله الى باب الصفة المشبهة فيجرى مجراها في جميع ما ذكر فيه من الوجوه ،ونقله من مدلول الى مدلول آخر ، ألا ترى أن غرناطة اسم للمدينة المحروسة ،ومدلول غرناطي الرجل المنسوب اليها .

فصل : ولما لزمت هذه التغايير الأربعة ،صارت كالتمهيد لما أردف عليها من التغايير الآتي ذكرها ،وهي على ضربين : مقيس وغير مقيس .

فغير المقيس ما غير على سبيل التوطئة والاشعار بأن الباب باب تغيير ،فهذا الضرب موقوف على الوارد منه.

---

(١) ذكر ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٠٩/٢ اختلاف النحويين في تسمية هذا الباب ،ورجح أن الصحيح تسميته باب الاضافة ، قال : لأن الاضافة أعم من النسب ،لأن النسب في العرف انما هو اضافة الأنساب الى آبائه وأجداده .

(٢) في الأصل " بم ضم " هكذا في كلا الموضعين.

(٣) في " ق " " والتعريف ".

وأما الضرب المقيس فهو ما غير بسبب الاستثقال على ما يأتي تفصيله بعد ان شاء الله .

ولما كثر التغيير في هذا الباب ، بدأ أبو القاسم بذكر أشياء من نوادره على سبيل التوطئة للضرب المقيس ، وقد علم أن الأصل بقاء الاسم على ما كان عليه قبل لحاق الياء (١) من عدم التغيير ، الا ما أوجبه لحاقها من التغايير المذكورة ، وأنا أذكر تلك النوادر وما قيل فيها واحدا واحدا ان شاء الله .

فمن ذلك قولهم في النسب الى العاليه (٢) ، وهي مواضع مرتفعة علوى بضم العين ، والقياس عالى ، وكأنهم خافوا اللبس بالنسب الى " عاليه " اسم امرأة (٣) ، فبنوا الاسم على فعل ، ليقع الفرق .

ثم قال : (وفي النسب الى الشتاء : شتوى) (٤) .

ثبت في كتاب سيبويه بالضبطين ، بفتح التاء وسكونها (٥) ، فأما شتوى بفتحها فلا خلاف أنه على غير قياس ، وكأنهم بنوا الاسم على فعل مثل عصا ، فقالوا شتوى مثل عصوى (٦) ، فهو من تغيير النسب . وأما شتوى بسكونها ، فان صح أن الشتاء جمع شتوة ، كان قولهم في النسب الى الشتاء : شتوى بسكون التاء على القياس ، لأن النسب

---

(١) في الأصل و " ق " " التاء " منقوطة من فوق .

(٢) اسم لكل ما كان من جهة نجد من المدينة ، وما كان دون ذلك من جهة تهامة فهي السافلة . معجم البلدان " عاليه " .

(٣) ذكر الأعلم أنهم قالوا علوى نسبة للعلو ، لأنه معنى العاليه ، أو ليفرق بين نسبة هذا الموضع وامرأة اسمها العاليه . النكت : ٨٨٣ .

(٤) الجمل : ٢٥٢ .

(٥) لم أقع على هذا في الكتاب . والله أعلم .

(٦) في " ح " " فقالوا شتوى وعصرى " .

(١)
الى الجموع انما يقع على واحدها دون الفاظها ، وهذا [هو]
قول الزبيدى (٢) ،وغيره عنده (٣) غير صحيح ،وان كان الشتاء
والشتوة مترادفين على الزمان الواحد ، كان القياس في النسب الى
الشتاء : شتائي ،أو شتاوى ،مثل النسب الى كساء والى شتوة شتوى ،
والشذوذ على هذا القول انما هو في الاقتصار على النسب الى الشتوة دون
الشتاء ،وهو قول ابن الضائع .

---

(١) زيادة من " ح " و " ق " .

(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدى ،بضم الزاى نسبة الى قبيلة " زبيد " اليمنية لا الى مدينة " زبيد " بفتح الزاى عالم باللغة والأدب شاعر ،ولد ونشأ باشبيلية ولد سنة ٣١٦ ،وتوفى سنة ٣٧٩ . اشارة التعيين : ٣٠٧ ، وبغية الوعاة : ١/ ٨٤ ، والاعلام : ٦/ ٨٢ .
انظر قول الزبيدى في الواضح : وارتشاف الضرب : ٢/ ٢٩١ ، ومذهب الزبيدى هذا ، هو مذهب أبو العباس المبرد وميرمان . انظر شرح الشافية : ٢/ ٨٢ ،وارتشاف الضرب : ٢/ ٢٩١ .
وفي هذه المسألة قال في اللسان : " شتا " ١٤/ ٤٢١ . قيل الشتاء جمع شتوة . قال الجوهرى : وجمع الشتاء أشتية . قال ابن برى : الشتاء اسم مفرد لا جمع بمنزلة الصيف ،لأنه أحد الفصول الأربعة ، ويدلك على ذلك قول أهل اللغة : أشتينا دخلنا في الشتاء ،وأصيفنا دخلنا في الصيف ، وأما الشتوة فانما هي مصدر شتاء بالمكان شتوا وشتوة للمرة الواحدة ،كما تقول : صاف بالمكان صيفا وصيفة واحدة ، والنسبة الى الشتاء شتوى على غير قياس ،وفي الصحاح : النسبة اليها شتوى وشتوى مثل خرفي وخرفي قال ابن سيدة : وقد يجوز أن يكونوا نسبوا الى الشتوة ،ورفضوا النسب الى الشتاء .

(٣) في " ق " " عنهم " .

والنكتة في بيان الشذوذ في شتوى ، كالنكتة في بيـــــان الشذوذ في علماء جمع عالم ،وذلك أن الشتوة والشتاء مترادفان علـــى الزمان المعروف لا على أن يكون الشتاء جمع شتوة ،وكذلك علماء يكون جمع / عالم وجمع عليم ،فلما قالوا في النسب : شتوى ، كـــان ٣٢٧
الظاهر أن يكون نسبا الى شتوة دون أن يكون نسبا الى (١) شتــاء ، لأنك اذا جعلته نسبا الى شتاء كان شاذا ،واذا جعلته نسبا الى شتوة كان جاريا على القياس ،وكذلك علماء اذا جعلته جمعا لعالم كان شاذا ،واذا جعلته جمعا لعليم كان جاريا على القياس ،وحمــــل المسألتين على مقتضى القياس واجب ،فما وجه ارتكاب الشذوذ وترك مقتضى القياس ؟

الجواب قول سيبويه في علماء : يقولها من لا يقول الا عالم، (٢) وكذلك قال الشلوبين والاستاذ في شتوى يقولهما (٣) من لا يقول الا شتاء ، فبهذا تعين الشذوذ في المسألتين ،ولولا ذلك لوجب القول بمقتضـــى القياس وترك الشذوذ ،وهذا حسن في معناه.

وأما النسب الى الشتاء الذى هو جمع شتوة فالرجوع الى الواحد وهو شتوه ،فتقول على ذلك : شتوى ،ولا يسمع في هذا خلاف أصلا ، وانما الخلاف على القول بأن الشتاء والشتوة مترادفان على الزمـــــان المعروف على حسبما تقدم ،وان كان قول الزبيدى عندهم خطأ ، حيـــث جعل الشتاء جمع شتوة في الموضع الذى يراد به الزمان المعروف ،وليس الشتاء الذى هو جمع شتوة بزمان ،انما هو جمع شتوة التي يراد بها

---

(١) ساقطة من "ح".
(٢) الكتاب : ٣/ ٦٣٢ وانظراللسان "علم" ٢/ ٤١٧.
(٣) في الأصل و"ق" "يقوله".

المطرة ،وأما الشتاء الذى يراد به الزمان ، فمفرد لا جمع ،ولذلك (١) قال ابن عصفور حيث رد عليه : ويد الله أبدا مع الجماعة.

ثم قال : (والى الروح روحاني) (٢).

يقال روحاني بضم الراء في النسب الى الروح من الملائكة والجن جميعا ،فيما قاله سيبويه عن أبي الخطاب، (٣) ويقال أيضا في كل شيء فيه الروح من الناس والدواب والجن ، فيما قاله عن أبي الخطاب. (٤)

فأما الأول ،فلأنهم أرواح دون أجسام ،والروح عند أكثر علماء الشرع جسم لطيف .

وأما الثاني فعلى نسبة الشيء الى أشرف جزء منه وهو الروح ، لأنه [به] (٥) يمتاز عن الجماد .

ثم قال : (والى الري : رازى ،(٦- والى مرو : مروزى) (٧).

القياس في النسب الى الري : ريي ،-٦) ورووى أحسن ،وتجعل العين واوا حملا على الأكثر ،وهو من (٨) باب طويت ، لأنه أكثر من باب حيي ،والدخول في أوسع البابين واجب مع التجريد من الأدلة ،

---

(١) " ولذلك " كذا في جميع النسخ ،وليست " وكذلك " وقول ابن عصفور على هذا : " ويد الله أبدا مع الجماعة " وان كان الشك يتحيف هذا المثبت . لعدم التمكن من العثور على نص ابن عصفور في كتبه المطبوعه.

(٢) الجمل : ٢٥٢. (٤) في جميع النسخ «أبوعبيدة»

(٣) الكتاب : ٣٣٨/٣.
والذى في متن نسخة الاستاذ عبد السلام هارون : ٣٣٨/٣" أبو الخطاب " مكان "أبي عبيدة" وذكر في هامش التحقيق أن في نسختي "أ" و "ب" "أبا عبيده" فيبدو أنه اقحام.

(٥) تكملة من "ح" .

(٦-٦) في "ق" "والى الراى رائي ورووى أحسن ".

(٧) الجمل : ٢٥٢.

(٨) ساقطة من "ح" .

فقولهم : رازى في النسب الى هذه المدينة شاذ ، لاختلاف المادتين ، وكذلك النسب الى مرو ،والقياس مروى ، كما تقول في النسب الى دلو : دلوى ،فقولهم مروزى شاذ ، وكأنهم بنوا الاسم على مفعل ،ثم أوقعوا النسب عليه.

ثم قال : (والى البصرة بصرى)(١).

حكى(٢) يعقوب أن البصر الحجر الأبيض(٣) ،فاذا لحقته التاء فتحو الباء ،فقالوا : بصر. قال القتيبي : قولهم بصرى على القياس ،لأن فتحها مسبب عن لحاق التاء ،فلما زال سبب فتحها في النسب رجعت الباء الى أصلها من الكسر ،فقالوا لذلك بصرى.(٤)

قال الأستاذ : هذا غير صحيح ،لأن القاعدة في تاء التأنيث ألا يغير لها البناء ،كما أن القاعدة في الألف أن يغير لها البناء ، وقد تقدم ذلك في باب ما لا ينصرف ،واذا كان كذلك وجب أن يحمل البصرة اسم المدينة على أنه بناء مستقل ، والبصر في الحجر بناء آخر ، وأن قولهم : [بصرى](٥) في النسب الى المدينة مما شذ في النسب كشذوذ " إمسي " بكسر أوله في النسب الى أمس ، فاذا سميت شيء من هذا الذى شذ في النسب رجعت به الى القياس ،كما في التصغير، لأن الشاذ موقوفا على محله.

ثم قال : (والى دراب جرد : دراوردى)(٦).

---

(١) الجمل : ٢٥٢.
(٢) في الأصل و " ق " " وحكى ".
(٣) قال " والبصر بكسر الباء من غير هاء ، وبفتحها مع الهاء حجارة الى البياض " المشوف المعلم " بصر " .
(٤) أدب الكاتب : ٤٢٩.
(٥) تكملة من " ح " .
(٦) الجمل : ٢٥٢.

القياس درابي (١) قاله أبو علي ، لأنه مركب ، والنسب الى المركب انما يقع على الصدر ، والدليل على أنه من قبيل المركبات : أنك لا تجد اسما مفردا على ستة أحرف أصول ، وكأنهم / بنو الاسم ٣٢٨
على دراورد ، ثم نسبوا اليه ، لأنهم كثيرا ما يغيرون الأعجمي ، والواو زائدة ، وبذلك (٢) يحكم عليها غير أول ، ولأنها لا تكون أصلا في مثل هذا البناء ، وقد ذكر سيبويه في كتابه من مغير النسب كثيرا فقف عليه هنالك.

والذى يرجع من ذلك الى علم العربية ما ينضبط بالقياس ، وأنا أذكر ذلك فصلا فصلا على حسب ترتيب أبي القاسم بقدر ما يحتمله الموضع ان شاء الله.

قال رحمة الله عليه (فاذا نسبت الى اسم على فعيلة أو فعيلة) (٣).

لم يذكر أبو القاسم هنا غير هذين البنائين ، وذكر سيبويه معهما " فعولة " بفتح الفاء وضم العين و بعدهما واو (٤) ، وقال أبو علي كل اسم ثالثه ياء أو واو ساكنة وآخره هاء التأنيث (٥) ، و هذه الكلية يندرج تحتها أربعة أبنية : فعيلة كفريضة ، وفعيلة كجهينة وفعولة كشنوءة وفعولة كحموله ، فأما فعيلة كفريضة ، وفعيلة كجهينة ،

---

(١) التكملة : ٢٥٣.
قال أبو حاتم " الدراوردى " منسوب على غير قياس ، بل هو خطأ ، وانما الصواب " درابي " أو " جردى " أحدهما ، و " درابي " أجود . المعرب للجواليقي : ٢٠٢ وانظر المقتضب : ١٤٣/٣.

(٢) في الأصل " لذلك " بلام الجر.

(٣) الجمل : ٢٥٣.

(٤) في الأصل و " ق " " بعدها " وانظر قول سيبويه في الكتاب ٣٣٩/٣ ، والنكت ٨٨٦ . قال في الكتاب : هذا باب ما حذف الياء والواو القياس ، وذلك قولك في ربيعة : ربعي ، وفي حنيفة : حنفي ، وفي حذيمة : حذمي ... وفي شنوءة شنئي.

(٥) التكملة : ٢٤٥.

فلا خلاف فيهما ، وأما فعولة كشنوءة . وفعوله كحموله ، فاختلف فيهما ،فقيل : انهما ملحقان باختيهما ،وقيل لهما حكم أنفسهما ، وهو قول أبي العباس (١) ،فاذا نسبت الى شيء من هذه الأبنية على المشهود ،فانك تحذف هاء التأنيث ،لأنها يلزمها البدل في الوقف ،فقوى النسب على حذفها ،ثم تحذف الياء أو الواو (٢) على اللزوم ، لأنه لما اجتمع في آخر الاسم تغيير وحذف لازم لزمه الحذف اذ كان من كلامهم أن يحذفوه لأمر واحد في نحو : قرشي وهذلي في النسب الى قريش أو هذيل ، فلما كثر التغيير لم يبق الا لزوم الحذف ، فاذا حذفت ذلك الحرف ،فتحت العين ان كانت غير مفتوحة فقلت في فريضة: فرضي ،وفي شنوءة شنئي ،وفي حموله حملى كما قلت في جهينة : جهني ،وانما فتحت العين في شنوءة وفي حمولة في النسب بالحمل على منحهـا في النسب الى نحو فريضة ، ليجرى الكل على اسلوب واحد ، لكن هذا الحذف لا يكون الا بشرطين ،وهما : عدم التضعيف ،وصحة العين كما تقدم من التمثيل (٣) ، فان كان مضاعفا أو معتلا لم يحذف منه شيء فرارا من ثقل التضعيف ،وحذرا من الاغلال ،فتقول في نحو : شديدة ، وهريره ،وملوله ،ولذوذة ،شديدى ،وهريرى ،وملولى ،ولذوذى دون حذف ، ليبقى (٤) الفصل بين المضاعفين ،وتقول في طويله ،قووله : طويلي وقوولي ،لأنك لو حذفت الياء والواو لقلت : طولي وقولي ، فكان

---

(١) انظر قول أبي العباس في النكت : ٨٨٦-٨٨٧ ،وشرح ابن يعيش ٥/ ١٤٦ - ١٤٧ وشرح ابن عصفور : ٢/ ٢١١ وشرح الشافية ٢/ ٢٣- ٢٤ ، وانظر في المسألة قولاً جيداً لأبي الفتح بن جنى في الخصائص : ١/ ١١٥.

(٢) في " ق " " الياء والواو ".

(٣) انظر شرح ابن عصفور ٢/ ٣١٧ وانظر الكتاب ٣/ ٣٣٩.

(٤) في الأصل " لنفي ".

يجب أن تقلب الياء والواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فكان يكون ذلك اجحافا كثيرا ، فلما كان الحذف يؤدى الى هذا الاجحاف اجتنبوه ،(١) فان قلت : هذا النسب المؤدى الى هذا الاجحاف خاص بما أوله مفتوح من تلك الأبنية ، فما قولك في المضمومة نحو : خوله ولويزه مسمى بهما .

والقول في ذلك أن هذه المسألة مختلف فيها ، فقال الاستاذ لا أذكر في ذلك نصا ،(٢) ولكن الوجه عندى أن يجريا مجرى اختيهما ، ليجرى الكل على اسلوب واحد كما فعلوا في باب اكرم وباب يعد (٣) ، وقد مضى بيانه ، وقال أبو بكر بن عبيدة : لهما حكم أنفسهما ، فيقال عنده في خوله وفي لويزه مسمى بهما خولي ولوزى ، وهي من المسائل التي خالف فيها شيخه أبا الحسين .

وقال سيبويه في النسب الى عدوة عدوى قياسا على شنئي ، (٤) والمبرد ينكر القياس على شنئي ، لأنه لفظ نادر لا نظير له في مسموع ، فوجب أن يعد في مغير النسب الذى لا يقاس عليه ، فيقول في النسب

----

(١) انظر المسائل العضديات : ٢٢ ، وشرح ابن عصفور : ٢/٣١٨ .

(٢) في الكتاب : ٣/٣٣٩ " وذلك قولهم في بني حويزه حويزى ، بفتح الحاء في متن الكتاب ، وعلق الاستاذ عبد السلام هارون بقوله : ضبطت في " أ " بفتح الحاء في حويزه ، وضبطت في " ط " واللسان ضبط قلم بضم الحاء وكذا يفهم من ضبط القاموس والتاج ، ووردت مهملة الضبط في " ب " انتهى كلام الاستاذ . فان كانت بالضم على ما ذكر سابقا فقد نسب اليها سيبويه هو .
وانظر تحقيقا للمسألة في شرح الشافية : ٢/٢٥ الهامش الأول والمسألة تحتاج الى تطلب في مظانها . والله أعلم .

(٣) " وباب يعد " ساقطة من " ق " .

(٤) ابن جني يجعل القياس على هذا المثال المنفرد هو سر القوة في القياس عليه قال : " قال أبو الحسن : فان قلت : انما جاء هذا في حرف واحد - يعني شنوءة - قال : ===

الى عدوة عدوى كما اتفق معه سيبويه في النسب الى عدو وعدوى من غير تغيير.(١)

وقال الأشياخ : قول سيبويه هو الصواب ،وهو أدق نظرا من نظر أبي العباس في المسألة ،وذلك أن شنئيا هو كل ما جاء من ذلك في هذا الباب ،والقياس يقبله ،لأن فيه ما في أختيه ،ولم يأت ما يناقضه، فوجب اعتباره .

ثم قال / : (وربما جاء بعضه بالياء).(٢) ٣٢٩

لما كان من كلامهم أن يحذفوا الحرف لأمر واحد نحو قولهم في قريش وهذيل وثقيف : قرشي وهذلي وثقفي ،كان الحذف واجبا فيما تضاعف فيه التغيير ، لأن التغيير(٣) يأنس بالتغيير لا سيما في الباب الذى أول أمره مبنى على التغيير ، فما جاء من هذا الضرب غير مغير لم يحذف منه الا تاء التأنيث ،فهو شاذ موقوف على السماع ،فما(٤) جاء من ذلك قولهم في عمير كلب : عميرى ،وفي سليمه سليمى ،وفي خريبة خريبي ،وقالوا في الرجل يتكلم بسليقته ،أى بطبيعته : سليقى،(٥) لأنه يتكلم(٦) أصل طبعه ولغته.

=== فانه جميع ما جاء ،وما ألطف هذا القول من أبي الحسن ،وتفسيره أن الذى جاء في فعوله هو هذا الحرف ،والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه ،فاذا قاس الانسان على جميع ما جاء ، وكان صحيحا في القياس مقبولا ، فلا غرو ولا ملام " الخصائص : ١/ ١١٦.

(١) انظر شرح الشافية : ٢/ ٢٤.

(٢) الجمل ٢٥٣ ،ونصه :" فأما المقيس منه : فاذا نسبت الى اسم على " فعيلة " أو " فعيلة " حذفت منه " الياء " و " هاء " التأنيث فقلت في حنيفة : حنفي ،... وربما جاء بعضه بالياء كما قالوا في عميره عميرى ".

(٣) " لأن التغيير " ساقطة من " ق " وهناك احالة لم يظهر أمها في الهامش شيء .

(٤) في الأصل " فما جاء " .

(٥) انظر الكتاب : ٢/ ٣٣٩.

(٦) في " ق " " لأنه لا يتكلم " خطأ.

وأما النسب الى أمية ،فعلى ثلاثة أوجه.

أحدها : أموى ، كما تقول في جهينة جهيني ، هذا هو القياس ،لأنه فعيله.

الثاني : أموى ، بفتح الهمزة ،وهو موضع الشذوذ ، وهو نظير كسر الباء في بصرى.(١)

الثالث : أميي بأربع ياءات ،وشذوذ هذا من وجهتين،(٢) لأنه اجتمع فيه من الشذوذ ما افترق في خريبي وفي قصيي فتأمله.

وأما قول الناس في النسب الى المرية مريني* ،فانه من لحن العامة، وانما القياس مروي ،لأنه فعيله ،فلما حذفت تاء(٣) التأنيث لمجيء ياء النسب أتبعتها الياء المزيدة في الحذف ثم فتحت العين كما فتحتها من(٤) نمر ، فانقلبت الياء الفا ،لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم نسبت اليها كما تنسب الى رحى ، فوجب أن تقول : مروي ،وكذلك قول الناس أيضا(٥) المريني(٦) للرجل من أهل المرية ليس بمستقيم ، نعم لو قالته العرب لقلنا فيه [مثل](٧) ما قلنا في أميي ،وكذلك النسب الى الجزيرة جزرى هذا هو القياس ،لأنه فعيله ،وقول الناس جزرى(٨) بكسر أوله من لحن العامة ، نعم لو قالته العرب لقلنا فيه ما تقدم في النسب الى البصرة بصرى بكسر أوله ،ولكن هذه الأشياء الخارجة عن(٩)

---

(١) حكى ذلك سيبويه عن بعض العرب . شرح الشافية :٢/٠٣٠.

(٢) في " ق " " من وجهين ". * هكذا في النسخة ولعل الأشبه مريي

(٣) في " ق " " هاء ".

(٤) في " ق " " في ".

(٥) ساقطة من " ق ".

(٦) في " ح " " المرى ".

(٧) زيادة من " ق ".

(٨) في " ح " و " ق " " جزيرى ".

(٩) في " ق " " على ".

القياس موقوفة على السماع .

ثم قال : (فان لم تكن فيه هاء التأنيث فالوجه فيه اثبات الياء)(١)

هذا كما قال عند سيبويه : انك اذا نسبت الى فعيل نحو كريم ،أو فعيل مثل قريش ، أو فعول مثل ضروب قلت : كريمى ،وقريشي ، وضروبي ،الا أن يكون فعيل أو فعيل معتل اللام نحو : علي ،وعلي تصغيره مسمى به ، فانك تقول : علوى وعلوى ،فرارا من الجمع بين اربع ياءات ،وذلك غاية في الثقل .

وأما فعول فلا يحذف منه شيء وان كانت لامه واوا ،فتقول في عدو : عدوى بخلاف عدوة بالتاء ،(٢) فعدو وعدوه بمنزلة كريم وكريمه يختلفان في النسب ، كما أن عليا وعلية يتفقان في النسب ، فتقول فيهما : علوى ، لأن العلة المانعة في أحدهما موجودة في الآخر، فيلزم مما تقدم أن قولهم : قرشي ،وهذلي ،وثقفي من الشاذ الذى لايقاس عليه ، وقد تقدم ذلك ، وانما هو على مذهب سيبويه ،وأما أبو العباس فهو عنده قياس لكثرة ما جاء من ذلك ،(٣) والصحيح مذهب سيبويه ، لأنه لما لم يكن فيه تاء لم يحذف منه شيء ،لأن حذف ذلك مما تقدم انما ألزمه الأنس بحذف التاء ، لأن التغيير يأنس بالتغيير في الباب الذى كثر فيه التغيير ،فوجب الا يحذف شيء الا اذا كان له ما يأنس به.

ثم أنشد هذا البيت:(٤)

(بكل قريشي عليه مهابة سريع الى داعى الندى والتكرم)

---

(١) الجمل : ٢٥٣.
(٢) في " ق " " بالهاء ".
(٣) المقتضب : ٣/١٣٣.
(٤) البيت في الجمل : ٢٥٣ ولا يعرف له ابن السيد قائل . انظر الحلل : ٣٣٨ ،وهو في الكتاب : ٣/٣٣٧ وشرح ابن يعيش : ٦/١١.

شاهدا على مجيئه في النسب على الأصل ،وهو القياس عند سيبويه ، وقولهم : قرشي على خلاف القياس عنده ،وهوقياس عند المبرد ،وقد تقدم ذلك كله.

ثم قال : (فاذا نسبت الى اسم مقصود على ثلاثة أحرف قلبت ألفه واوا).(١)

المقصور عبارة عما آخره ألف من معربات الأسماء ، سمي مقصورا ، لأنه قصر على ظهور جملة اعرابه ،أى حبس ،فكل واحد من مبنيات الأسماء ،ومن معربات الأفعال مما آخره الف لا يسمى مقصورا الا مجازا.

أما المبني فانه لم يستحق (٢) اعرابا ،فيقال انه حبس عن ظهوره فيه .

وأما الفعل فانه لم يحبس عن ظهور جملة الاعراب ،وانما حبس عن ظهور بعضه ،الاتراه يجزم بحذف آخره نحو : لم يع (٣) زيد ، فسيعود الكلام في هذا المعنى ،في باب المقصور والممدود ان شاء الله تعالى .

٣٣٠ فاذا / نسبت الى اسم مقصور على ثلاثة أحرف قلبت ألفه واوا مطلقا ،سواء كان من ذوات [الواو أو من ذوات] (٤) الياء بخلاف باب التثنية ، فان الألف ترد فيه الى أصلها ، أو يسوى بين البابين ،فان كانت الألف بدلا من واو قلبت واوا ، فقلت في عصا :عصوى وان كانت بدلا من ياء قلبت ياء ، فقلت في رحى : رحيي ، فلما ثقل ذلك عليهم وقل نظيره قلبوا الياء واوا ،فقالوا : رحوى ،فاستوى القبيلان

---

(١) الجمل : ٢٥٣.
(٢) في " ق " " لا يستحق ".
(٣) في " ح " " لم يعي " .
(٤) تكملة من " ح " الا أن كلمة " ذوات " ذهبت بتمزق في طرف الورقة . المقتضب : ٣/ ١٣٦ ،وشرح الفية ابن معطي :

بعد هذا العمل ،أو يقال :

رأى الأمر يفضي الى آخره   فصير آخره أولا

هذا أولى ،والأول مقول لبعضهم ،وفي الكتاب : أنك اذا بنيت فعليله من رميت قلت : رمويه ،وأصلها رمييه ، فأدغمت الياء الثانية التي للمد في الثالثة التي هي اللام الثانية ،فلما اجتمعت ثلاث ياءات ،والأولى منها مكسورة بعد فتحة ،قلبوها واوا ، فرارا من هذا الثقل ،فصار رمويه كما ترى[1] ،وكذلك يفعل برحى ونظائرها ، فان قلت : فهلا حذفوا ألف "رحى" في النسب ،لالتقاء الساكنين[2] ،كما حذفوها في الجمع، لالتقاء الساكنين .

فالجواب : أن ذلك لا يجوز ،لأنها اذا حذفت في الجمع علم بفتح ما قبل علامة الجمع أنه جمع اسم مقصور كما قال صاحب الدرة :

* والفتح في المقصور نائب الألف *

لا ترى أنه لو كان جمع اسم محذوف الاخر لكان ما قبل الواو مضموما ، وما قبل الياء مكسورا نحو : قاضون وقاضين ،وكذلك اذا سميت رجلا بيد ودم قلت : يدون ،ودمون رفعا ،ويدين ودمين نصبا وجرا ،ولو حذفت الف رحى في النسب لقلت : رحي بكسر الحاء ، لأجل ياء النسب ، فيصير مثل النسب الى مثل يد ودم ،فلذلك جعلوها في النسب مثلها في التثنية من وجوب القلب ،خوف اللبس و مخالفة لها في قلبها واوا مطلقا ، فرارا من الثقل المذكور[3] .

ثم قال : (فان كان على أربعة أحرف[4]) الى آخره.

---

(١) انظر الكتاب : ٤١٥ ، ٤١٦ .
(٢) الساكنان هو الف رحى ،والياء الاولى من النسب ،لأن ياء النسب ياء مشددة الاولى منهما ساكنة . وانظر شرح الشافية : ٣٨/٢ .
(٣) انظر شرح الشافية : ٣٨/٢ .
(٤) الجمل : ٢٥٣ .

اذا كانت الألف رابعة ، فان كان ثاني الكلمة متحركا ،فلا تكون الألف حينئذ الا للتأنيث ، ولا تجد اسما توالى قبل آخره ثلاث حركات الا ألف التأنيث وهاء التأنيث وهمزة التأنيث ،والألف والنون المشبهتين لألفي التأنيث في نحو [ظربان وذلك](١) نحو: جمزى و بشكى ومرطى وما أشبه ذلك ،فاذا نسبت الى هذا الضرب حذفت الفه لا غير ،لأنها وان كانت رابعة لفظا ، فهى خامسة حكما ، لتنزل حركة الثاني منزلة حرف ،كما نزل الحرف في نحو : يضربان منزلة الحركة ، فهذا هو(٢) وجه لزوم الحذف ،(٣) لا ما قاله الأبذى :من أن حذفها انما لزم فرارا من توالى أربع حركات في النسب ، لولم يحذف، فان هذا المعنى موجود في تثنيته ولم تحذف هنالك ، فلو كانت على ما قاله لاستوى البابان في لزوم الحذف ،أو في اثباته ، ولما كان الأمر على خلاف ذلك كان الوجه ما قاله الأستاذ .

فصل : فان كان الثاني ساكنا ، فانه على ثلاثة أقسام.

أحدها : أن تكون الألف بدلا من حرف أصلي نحو معزى ومرمى ،وهذه الألف بدل من ياء المثلين الا أنها في مرمى بدل من ياء أصلية ،وهي في معزى بدل من ياء بدل من واو ، لأن الأول من رميت ، والثاني من عزوت ،ولكنها قلبت هنا ياء ،لوقوعها رابعة بعد فتحة في اسم على مثال الفعل ،ثم قلبت الياء الفا ، فاذا نسبت الى هذا الضرب كان لك فيه وجهان .

---

(١) تكملة من "ح".
(٢) ساقطة من "ق".
(٣) كذا قال في شرح الشافية : ٣٩/٢ وانظر شرح ابن عصفور ٣١٨/٢.

أحدهما : قلب الألف واوا وهو أجود ، والثاني حذفها تشبيها بألف التأنيث ، لأنها رابعة وغير أصل بنفسها.(١) ،كما حملت(٢) عليها ألف التأنيث في القلب على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى.

القسم الثاني : أن تكون الألف للتأنيث ، فلك فيه ثلاثة أوجه.

أجودها الحذف ، ثم قلبها واوا ، ثم زيادة الألف قبل الواو ،(٣) وذلك قولك : حبلى وحبلوى ، وحبلاوى .

فأما الحذف ، فبالحمل على تاء التأنيث ، لاجتماعهما في الدلالة على معنى التأنيث ، الا أن حذف التاء واجب في النسب وحذف الألف جائز ، لاختصاص التاء بعلة الوجوب / الآتي ذكرها في موضعه ، ٣٣١

وأما قلبها واوا فبالحمل على ألف الالحاق في نحو : أرطى ، كما تحذف الف الالحاق في النسب بالحمل على الف التأنيث ، فتكون كل واحدة منهما محمولة على صاحبتها ، لما بينهما من المشابهة في الزيادة [والتطرف](٤) وعدم الانقلاب على الأصح في الف الالحاق ، ولهذه المشابهة منعت ألف الالحاق الصرف في حال التعريف ، وقد مضى في بابه.

وأما زيادة الالف مع القلب ، فبالحمل على همزة التأنيث كأنهم أرادوا التسوية بينهما في النسب ، كما سووا بينهما في التكسير حيث قالوا في صحراء : صَحَارَى كما قالوا في حبلى : حبالى ، وهذا حسن في معناه.

---

(١) انظر شرح الفية ابن معطي : ١٢٥٥ ، وشرح ابن عصفور : ٢/٣١٩ وشرح الشافية : ٢/٣٩.

(٢) في الأصل و " ح " "جملت ".

(٣) انظر شرح الفية ابن معطي : ١٢٥٤.

(٤) ذكر في شرح الفية ابن معطي : ١٢٥٤ أن الحذف اما تشبيها بتاء التأنيث ، واما للتخفيف ، أو لأنها زائدة وهو اختيار ابن معطي .

(٥) تكملة من " ح ".

القسم الثالث : أن تكون الألف للالحاق نحو : أرطى على من قال : مأروط ، فهذا الضرب فيه ثلاثة أوجه.

أحدها : أرطوى بالقلب وهو أحسنها ،لأنها في مقابلة حرف أصلي .

الثاني : أرطي بالحذف ، لشبهها بألف التأنيث ، وهذا محكم في باب ما لا ينصرف (١) ،ولم يذكر سيبويه غير هذين الوجهين ، وحكى (٢) أبو زيد الأنصاري (٣) الوجه الثالث (٤) وهو : أرطاوى ، بزيادة الف قبل الواو ، وذلك في الوجهين تشبيه بألف التأنيث ، الا أن أرطي أحسن من ارطاوى ،لأن زيادة الألف في أرطاوى (٥) على التشبيه بزيادتها قبل ألف التأنيث في حبلاوى على التشبيه بحمراوى فاعرف ذلك ،وهذا كله على من جعلها زائدة للالحاق ،وأما من قال : أديم مرطي ،فالألف على هذا بدل من أصل ، فعلى هذا لا يكون فيها غير وجهين :

أحدهما : قلبها واوا ،وهو أحسن الوجهين ، لأنه من باب معزى ومرمى .

والثاني :حذفها ، فتقول : ارطوى ،وارطي ،ولا يقال ارطاوى بزيادة الالف قبل الواو الا من جوز من النحاة في " معزى " و " مولى " معزاوى ومولاوى ،وهوقياس منه على أرطاوى ،وهو في أرطاوى ضعيف ،بدلالة أن سيبويه لم يحفظه عن العرب ، والقياس على الضعيف النادر فاسد .

---

(١) انظر ما سبق في باب المنع من الصرف ص

(٢) في " ق " " ذكر ".

(٣) ساقطة من " ق ".

(٤) في " ق " " وجها ثالثا ".

(٥) في الأصل " ارطوى ".

ثم قال : (فاذا جاوز المقصور أربعة أحرف)(١) الى آخرالفصل.

اعلم أن ألف المقصور اذا كانت خامسة فصاعدا فلا بد من حذفها مطلقا بدلا من أصل كانت أو للتأنيث أو للالحاق ، تقول في مشترى وفي جحجبى(٢) ،وفي حبركى ،وهو الطويل الظهر القصير الرجلين : مشترى وجحجبي ،وحبركي ،الا ما حكاه سيبويه عن يونس أنه أجرى ما ألفه خامسة وهو مضاعف العين مجرى ما الفه رابعة ،وهي مبدلة من أصل ، فيقول في نحو : مثنى ومعلى ،مثنوى ومعلوى كما يقول في مغزى ومدعى : مغزوى ومدعوى(٣).

والوجه الاخر وهو : الحذف مفرع من جوازه ،وانما قال ذلك يونس اعتبارا بالصورة ،لأن حقيقة الادغام الادخال ، فكان المثل(٤) الأول أدخل في المثل(٤) الثاني ، وصارا معا بمنزلة حرف واحد ، فلذلك أجراه مجرى المدغم في هذا الحكم المذكور.

وأما سيبويه فنظر الى كونه محسوبا بحرفين في تقطيع الشعر اتفاقا ،فوجب القول بما ذهب اليه ،وهو الصواب ان شاء الله.

وقوله : (فان كانت الألف للتأنيث(٦) قلبتها واوا).

ظاهر كلامه أن قلبها واوا أجود من حذفها ،وليس كذلك ، وأمثل ما يحمل عليه كلامه التخيير بين(٧) الأمرين ، ويكون اعتماده على هذا المعنى.

---

(١) الجمل : ٢٥٣.
(٢) بنو جحجبي : بطن من الأوس . جمهرة الأنساب : ٤٧٠.
(٣) الكتاب : ٣/ ٣٥٦ وشرح الشافية : ٢/ ٤١.
(٤) في " ق " " المثال " في الموضعين.
(٥) لأن الحرف المشدد يجب في التقطيع بحرفين ساكن فمتحرك .
(٦) في الجمل : ٢٥٤ " في التأنيث " والمثبت يوافق بعض نسخ الجمل وبعد ذلك في الجمل قوله :" وان شئت حذفتها فقلت حبلي ".
(٧) في الأصل " التخيير على بين " باقحام " على ".

ثم قال : (وان نسبت الى ممدود) الى آخره .

الممدود عبارة عما آخره همزة قبلها ألف ، وحكم هذا الضرب في النسب والتثنية والجمع المذكر السالم جار على أسلوب واحد ، ما يلزم ابداله في بعضها يلزم ابداله في سائرها . وما يلزم اثباته في بعضها يلزم اثباته في سائرها ،وما يجوز فيه الوجهان في بعضهت يجوز فيه الوجهان[١] في سائرها ،وضابطه أن تقول : هذه الهمزة على ثلاثة أقسام .[٢]

أحدها أن تكون أصلية من نفس الكلمة[٣] ،فاذا كانت كذلك وجب اثباتها في النسب ، كما يلزم اثباتها في سائر الأبواب المذكورة ، فتتولى في قراء[٤] ،وضاء ،وحناء : قرائي ،ووضائي ،وحنائي ، هذا هو الأصل المعمول عليه ،وقد حكى قلبها واوا ،فيقال قراوى ، وجعله الشلوبين من شواذ النسب[٥] ، وأخذ الاستاذ على الفارسي في قياس / باب التثنية على باب النسب في هذه المسألة من جهة ٣٣٢
أن الشذوذ ينبغي أن يكون مقصورا على محله ،كقضايا الأعيان ،فقال الفارسي في الايضاح : قراوان كما قالوا في النسب قراوى،[٦] كذا كان الأستاذ يقول عن الاستاذ[٧] الشلوبين ،لكن لها في التثنية ثقل خاص بها ، وهو أنها ثم واقعة بين الفين ،ويدل على ذلك أن من[٨]

---

(١) " فيه الوجهان " ساقطة من " ق ".
(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي : ١٢٥٦.
(٣) في الأصل " الحرف ".
(٤) قُرّاء : بضم القاف ،وراء مشددة مفتوحة : هو الناسك المتعبد أو الحسن القراءة .
(٥) التوطئة : ٢٩٧ ، ومثل قول الشلوبين قال في شرح الفية ابن معطي : ١٢٥٦ وانظر المسألة في شرح الشافية : ٢/٥٥.
(٦) التكملة : ٢٢٧ ، وكتاب التكملة للفارسي جزء من الايضاح .
(٧) ساقطة من " ح ".
(٨) في " ح " " ممن ".

لغته تحقيق الهمزة يسهلها اذا وقعت بين الغين كالوقف على نحو رأيت السماء (١) ، كما أن المحققين يسهلون الهمزة اذا اجتمعت مع مثلها .

القسم الثاني : أن تكون الهمزة للتأنيث ،وحكم هذه أن تبدل واوا في الأبواب الأربعة ،فتقول : حمراوى ،وصحراوى ،وكأنهم فعلوا ذلك فرقا بين الأصلية والزائدة ،فكان الأصل أولى بالاثبات ،والزائد أولى بالقلب ،وكونها واوا بالحمل على باب النسب ،ليجرى الكل على أسلوب واحد ، وذكر الأستاذ في "حمراء" حمرائي بالاثبات ،وفي "قُرّاء" قُرّاوِي بقلبها واوا كأنهم حملوا كل واحد منهما على صاحبه، لضرب من المعارضة ،كما فعلوا ذلك في نحو : معزى وحبلى ،فقالوا : معزى ، كما قالوا : حبلي ، وقالوا حبلوى ، كما قالوا : معزوى ، كذا قال الأستاذ .

القسم الثالث : ما الهمزة فيه بدل من ياء أو واو أصلية أو زائدة للالحاق ،فهذا الضرب الاثبات فيه أحسن الوجهين ،الا أن الاثبات في المبدلة من أصل أحسن منه في المبدلة من زائد للالحاق ، وبالعكس ،وقد تقدم ذلك في التثنية ،وذلك نحو كساء ، وعلباء ، تقول كسائي ، وعلبائي ،وكساوى ،وعلباوى ،وقد تقدم القول على هذه الهمزة في المواضع الأربعة في باب التثنية والجمع الذى على حدها ، وأن الأصلية تعلم أصالتها بثباتها في جميع تصاريف الكلمة ، وأن المبدلة من غيرها يعلم كونها ليست أصلا بنفسها ،بزوالها في بعض تصاريف الكلمة ،وأن المبدلة من واو يعلم ابدالها منها بالاشتقاق ،

---

(١) في "ح" و"ق" "كساء".

والمبدلة من ياء زائدة للالحاق يعلم ذلك بظهورها في بعض المواضع نحو : درحاية ،فانظر ذلك كله في موضعه .

مسألة من ملح العربية : وهي أنك اذا نسبت الى نحو : اداوة ،وهراوة ،وشقاوة قلت : اداوى ، وهراوى ، وشقاوى ، باقرار الواو لا غير ،وبسط ذلك ،أنك اذا نسبت الى نحو بجايه (١) ، وعباية وجب أن تحذف تاء التأنيث ، فلما حذفتها بقيت الياء (٢) طرفا بعد ألف زائدة ، فوجب قلبها الفا ، فلما اجتمعت الفان قلبت الثانية منهما همزة ،فصار في التقدير من باب الممدود المنقلب عن أصل ، فنسبت اليه كما تنسب الى كساء ورداء بجائي ، وعبائي بالهمزة ،وان شئت قلبت الهمزة واوا ،فقلت : بجاوى وعباوى ،والاقرار أحسن ،ولا بد من هذا العمل بناء على أن الاسم لا ينسب اليه حتى يقدر كاملا يصح النكلم به ، هذه القاعدة عند المعربين ،فاذا كان كذلك فكان ينبغي أن يندرج العمل نحو اداوة وشقاوة ونظائرها مما لامه واوا تحت هذه القاعدة ، فما وجه ذلك ؟

الجواب : أن نحو بجايه وعبايه مما آخره ياء فلما آل أمره الى الهمزة كنت ثم بين أمرين .

اما أن تتحمل الثقل (٣) وتقرها ،واما أن تحملها على همزة التأنيث فتقلبها واوا وتتناول هذا التناول البعيد ،فرارا من ثقل الهمزة ،فحصل أنك فررت من الهمزة الى الواو ، لما ذكر ،فلما

---

(١) بجايه : مدينة على ساحل البحر الأبيض المتوسط ،وهي الآن من مدن دولة الجزائر .
(٢) في "ح" "التاء" خطأ.
(٣) في "ح" ثقلها.

ظفرت بالواو في أول الأمر وجب التمسك بها ، اذ لو فعلت بها ما فعلت بنحو بجايه ،لفررت اليها.(١)

رأى الأمر يفضى الى آخره فصير آخره أولا

فتأمل ذلك فانه حسن في معناه ،وبالله التوفيق .

ثم قال : (فاذا نسبت الى اسم آخره ياء قبلها كسرة)(٢) الى آخره .

هذا الفصل على أربعة أقسام :-(٣)

أحدها أن تكون الياء ثانية ،ولا يكون ذلك الا مع [تاء](٤) التأنيث أو معتمدا على مضاف اليه واجب الذكر ،وذلك نحو : "شية"، و "ذى مال" ، و "في زيد" ،والذى أوجب ذلك في معربات الأسماء أنها مظنة للحاق التنوين ،وذلك يوجب حذف الياء للتقاء الساكنين ، وذلك يؤدى الى ابقاء الاسم على حرف واحد ،ولا يكون ذلك في شيء من معربات الأسماء الا على الوجه المذكور ،لأنه يؤمن معه ذلك المحضور، ولذلك(٥) يكون ذلك موجودا في الأفعال نحو : "قي" و "شيء" على لغة :(٦)

٣٣٣ * الم يأتيك والانباء / تنمى *

---

(١) سبق .
(٢) الجمل : ٢٥٤ وتمام عبارته "حذفتها فقلت في قاض ،وغاز ، وداع ،وراع ، قاضي ،وغازى ..."
(٣) ساقطة من "ق" .
(٤) تكلمة من "ح" .
(٥) في "ق" "وكذلك" .
(٦) هذا صدر بيت لقيس بن زهير العبسي ،وعجزه :
* بما لاقت لبون بني زياد *
والبيت في الكتاب : ٣١٦/٣ ،والمحتسب : ٦٧/١ ، ١٩٦، ٢١٥
===

وفي مبنيات الأسماء نحو : ذى قائمة ،وتي ذاهبة.(١)

فاذا نسبت الى نحو " شيـــة " حذفت تاء التأنيث ،فبقي(٢) الاسم على حرفين والثاني منهما حرف علة ،وهومعرب ،وذلك لا يصح استعماله(٣) لما تقدم .

والقاعدة أن الاسم لا ينسب اليه حتى يقدر كاملا يصح التكلم به ، فلا بد من أحد أمرين : اما أن يكمل بحرف أجنبي ،واما أن يرد اليه ما كان حذف منه ،والنظر يقتضي تقديم ما هو من صلب الكلمة علــى غيره ، ولا يجتلب أجنبي مع وجود ما هو من الصلب ،وانما يؤتـــى بالأجنبي اذا عدم ما هو من الصلب ،هذه قاعدة معلومة في التصريف ، فاذا كان كذلك وجب رد الأصل في شية .

=== وسر صناعة الاعراب : ٧٨ ، ٦٣١ وامالي ابن الشجرى : ١/ ٨٤ ، ٨٥ ، ٢١٥ ،وشرح ابيات سيبويه لابن السيرافي : ١/ ٣٤٠ ، والخزانة : ٣/ ٥٣٤ ، وقد أنشده سيبويه وغيره على أنه ضرورة فلم تحذف منه علامة الجزم من " يأتيك " وقد رواه بعضهم " ألم يبلغك " وذكر ابن جنى في سر صناعة الاعراب : ٧٨ : ان بعض اصحبه يروونه :ز" ألم يأتك " على ظاهرالجزم ، وأنشده المبرد عن أبي عثمان عن الأصمعي " ألا هل أتاك " انني ،وانظر الخزانة : ٣/ ٥٣٥ ، وعلى هـــذه الانشادات المتعددة يفوت الاستشهاد ،وما تجدر الاشارة اليه أن سيبويه قال عند انشاده هذا البيت " أنشدنا من نثق بعربيته " وبناء على ذلك فان هذه الرواية صحيحة لا تقدح فيها الروايات الأخرى وأما اللغة التي ذكرها في المضارع المجزوم ، وهي تركه علـى هيئته غير مجزوم ، فهو قول الزجاجي ،وتبعه عليه الاعلم ،وقد ذكر ابن السيد في اعتراضه على صاحب الجمل أنها هـذا خطأ وليست لغة ، لأن اللغة ما كان مستعملا في الكلام ،وأما مـا ينفرد به الشعر فهو ضرورة ،ثم اعترض عليه أيضا بأنه جعلـــه في موضع من الجمل ضرورة و في موضع آخرلغة . انظر اصـلاح الخلل : ٤١٣ ،وانظر الحلل : ٤١٢ ،والخزانة : ٣/ ٥٣٤.

(١) في الأصل : " ذاهبة ".

(٢) في "ق " " فيبقى ".

(٣) المقتضب : ٣/ ١٥٦ ،وشرح ابن عصفور : ٢/ ٣١٥.

فاذا ردت الأصل ، فهل ترجع العين الى أصلها من السكون ، لأنها انما حركت بحركة الفاء عند حذفها ،فلما ردت (١) الفاء رجعت اليها حركتها وبقيت العين ساكنة على أصلها الوضعي ، فتقول على هذا ،وشيي ، هذا قول الأخفش (٢) ،أو يبقى على العين ما جرى عليها من التحرك في الاستعمال ،لحصول (٣) الأنس به ، لأن الغرض برد المحذوف تقوية الكلمة ،وسلبها ما أنست به من الحركة تضعيف وتوهين ،وهما غرضان متدافعان ،فوجب أن يبقى على العين ما أنست به من الحركة ،وهذا قياس وافقه السماع.

حكى سيبويه في النسب الى غد غدوى بفتح الغين (٤) ، وهو فعل في الأصل باجماع (٥) ، وقول الأخفش قياس خالفه السماع ،وقياس وافقه السماع مقدم على قياس خالفه السماع عند أهل النظر ، واذا كان السماع الذى لا يقتضيه قياس يفسد القياس المتفق على صحته ، فكيف لا يفسد القياس الذى يقابله قياس أصح منه ،واذا كان كذلك كان أصح القولين ما ذهب اليه سيبويه ،فتقول على قوله ،وشوى (٦) ، وان شئت همزت الواو على من يرى ذلك قياسا ،فقلت أشوى .

وهل حركت الشين بالفتح ، لما نقلت حركتها الى الفاء عند ردها أو حركت (٧) بالكسر على الوجه المستعمل ،فلما صارت الكلمة بذلك على صورة " ابل " فعلوا بها ما فعلوا بابل من التحويل (٨) ؟.

---

(١) في "ح" "ردت".
(٢) انظر قول الأخفش في حاشية الكتاب : ٣٧٠/٣ وهو من تعليقات الأخفش نفسه ،وانظر المقتضب : ١٥٦/٣ وشرح ابن عصفور : ٢١٥١ ،وشرح الشافية : ٦٣/٢ ،وانظر التكملة : ٢٤٤ ، ٢٥٠.
(٣) في "ح" "بحصول". (٤) الكتاب : ٣٥٨/٣. (٥) في "ق" اجماعا.
(٦) الكتاب : ٣٦٩/٣ وقد رد المبرد قول سيبويه هذا ونصر مذهب الأخفش ،انظر المقتضب : ١٥٦/٣-١٥٧ وانظر ذلك فيما علق به الشيخ عبد الخالق عظيمة من كلام ابن ولاد في حواشي المقتضب : ١٥٧/٣ وانظر المسألة في شرح الشافية : ٦٢/٢-٦٣.
(٧) في الاصل "لو حركت" خطأ.
(٨) النسب الى ابل ابلي بفتح العين كنمرى .شرح الشافية : ٦٢/٣-٦٣.

وجهان ممكنان ،وهما مقولان للاستاذ ،والأول أولى على طريقة قولهم :

رأى الأمر يفضي الى آخره فصير آخره أولا

هذا هو القول في مسألة نحو : شية ،والنسب الى " دية " من قوله تعالى ﴿ فدية مسلمة الى أهله ﴾ (١) بمنزلته " الى شية " وكذلك أمثالها .

وأما النسب الى " في زيد " يعنى فمه ،فان العرب لما أفردته عوضت من العين ميما ،فقالت : هذا فم ورأيت فما ،وعجبت من الفم ، فقد كفيت مؤنة ذلك ،فتقول على ذلك : فمي ،وفموى على (٢) من قال في التثنية : فمان ،ومن قال فيها (٣) : فموان بالرد قال في النسب : فموى لا غير ،لأنّ النسب يقوى على رد ما لا يرد في التثنية ، ولا ينعكس ،لأنّ التثنية مبنية على سلامة بناء الواحد ،والنسب مبني على التغيير، (٤) وبه بدئ .

فالحاصل أن كل ما يرد في التثنية يرد في النسب ،وما لا يرد في التثنية قد يرد في النسب ، الا أنك اذا قلت في النسب : فمي كان أمره واضحا ،واذا قلت : فموى فان فيه جمعا بين العوض والمعوض منه ،وهو قليل : وليس لهذا وجه ،الا أن يكون من ذلك القليل ،الا أن يدعى أن فمويا (٥) مادة أخرى على حيالها ،وهو بعيد ،لأنها دعوى مجردة من دليل وثيق وبالله التوفيق .

---

(١) النساء : ٩٢.

(٢) في الأصل "عن ".

(٣) في الأصل و"ق " " فيهما " . خطأ.

(٤) هذا معنى كلام سيبويه : ٣/ ٣٦٥ وانظر شرح الشافية : ٢/ ٦٦ ،والخزانة : ٢/ ٢٧٠.

(٥) في الأصل و "ح " " فموى ".

وذهب أبو العباس المبرد الى أنك اذا نسبت الى فم ورددت المحذوف كما رددته في " غد " و " يد " رددت اللام ،وهي الهاء (١) التي ظهرت في أفواه ، واذا رددت اللام زال بدل الميم من الواو ، لأن ابدالها منها انما كان عند الحذف للام (٢) وبقاء الاسم على حرفين ، والثاني حرف علة ،واذا كان كذلك وجب على طريقة من يرد العين الى أصلها من السكون ،أن يقول : فوهي (٣) ،وهو مذهب أبي الحسن ان كان قائلا بطريقة أبي العباس ،وأما من لا يرد العين الى أصلها من السكون ،وعليه الأكثر ،فيلزمه أن يقول هنا : فاهي بالالف ، لأنها في موضع حركة ، فالحاصل أنك تقول : فمي ،وفموى على من قال من العرب في التثنية [فمان ومن قال] (٤) : فموان قلت على قوله : فموى لا غير ،وذهب أبو العباس الى رد اللام على من ردها (٥) في غد ودم في النسب ، / فاذا رجعت اللام وهي التي ظهرت ٣٣٤ في افواه زالت الميم ورجعت الواو التي هي عين الكلمة (٦) ،لأن ابدال الميم منها انما كان عند حذف اللام ،فلما [رجعت] (٧) زال البدل ، فان كان أبو الحسن قائلا بهذا لزمه أن يقول : فوهي بسكون الواو على أصل مذهبه (٨) ، الا أن هذا لم ينقل عنه في هذه المسألة

---

(١) في " ح " و " ق " وهي " هاء ".
(٢) في " ح " " حذف اللام ".
(٣) انظر مذهب المبرد في المقتضب ١٥٨/٣ وفي هامش الكتاب : ٣٦٦/٣ فيما نقل من شرح السيرافي وفي شرح الشافية : ٦٦/٢.
(٤) تكملة من " ح ".
(٥) في " ح " " على من قال ردها ".
(٦) ساقطة من " ح ".
(٧) تكملة من " ح ".
(٨) سبق مذهبه عند النسب الى شية.

،فيظهر أنه موافق للجماعة ،وهو غير بين ،والظاهر أنك اذا أردت اللام كان كل واحد من الامامين على أصل مذهبه ،فعلى مذهب سيبويه تقول فاهي ، وعلى أصل أبي الحسن فوهي ، هذا قياس لا نص معه، و اذا عدمت النصوص وجب العمل على مقتضى القياس.

والنسب الى "ذى مال" و "ذات مال" ذووى سواء في ذلك المذكر والمؤنث ،والنسب الى "شاة" شاهي على المشهور ،و شوهي على أصل [مذهب] (١) أبي الحسن ،وبيان ذلك أن شاة محذوفة اللام ، وأصلها شوهة بسكون العين ، هذا هو الصحيح لا ما قاله ابن هشام من أنها فعلة ،لأنه فاتته قاعدة التصريف في المسألة.

ثم لما حذفت اللام شذوذا فتحت الواو لأجل التاء ،لأن تاء التأنيث بمنزلة الفه ،لا بد من فتح ما قبلها [ثم انقلبت الفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها] (٢) ، فاذا ردت اللام فعلى أصل أبي الحسن ترجع العين الى أصلها من السكون ،لزوال سبب فتحها ، فيجب على هذا أن تقول : شوهي ،وعلى مذهب سيبويه يجب ابقاء العين متحكمة ،لأنسهابها في الاستعمال على أصله المذكور قبل ،فيجب أن يقال على هذا شاهي ،وعليه الأكثر كما تقدم.

ولما قال الفارسي : ان النسب (٣) الى "ذى مال" و "ذات مال" ذووى على صورة واحدة ،قال : و "ذاتي" خطأ (٤) ،وأظنه أشار بذلك الى قول أهل الأصول : الذاتي والعرضي ،كأنهم اعتقدوا

---

(١) تكملة من "ق".
(٢) تكملة من "ح" ومن هامش "ق".
(٣) في "ق" "ان نسبت" خطأ.
(٤) التكملة : ٢٤٢.

أن التاء ليست للتأنيث ،وانما هي حرف أصلي ، واظن هذا التركيب،[١]
أعنى " ذوت"[٢] مهمل في اللغة ، وأظن [أن][٣] الفارسي
بحث عن[٤] ذلك فلم يجده في اللغة ،والا فلم[٥] قال : انه
خطأ ، وعَالِمٌ من أهل العلم قد أكثروا دوره على ألسنتهم ؟

ولكن أمثل ما يحمل عليه كلامهم ، أنهم تسامحوا في استعمال
هذه اللفظة مع علمهم أنها ليست من كلام العرب ،كما استعمل النحاة
" كلا " و " بعض " بالألف واللام ،مع علمهم أن ذلك ليس من كلام العرب،
وكما تسامح الفارسي وغيره في اعراب الأسماء الخمسة بتلك الحروف ،مع
علمهم ما يلزم عليه[٦] من المحضور ،وكما تسامحوا في تسمية تاء نحو
بنت وأخت تاء تأنيث[٧] ،مع انهم يقولون ان تاء التأنيث لا يكون
ما قبلها أبدا[٨] الا فتحة[٩] أو ما هو من جنسها ،وكما تسامحوا
في اعراب " كلا " و " كلتا " بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا ،وهي
عندهم لفظة مفردة ،وكذلك تسامح علماء الأصول في استعمال تلك
اللفظة مع علمهم أنها ليست من كلام العرب ،وحكى أن الفراء على
جلالة قدره كان يخاطب بعض أمراء زمانه فيلحن في خطابه اياه ،

---

(١) في الأصل و " ق " " الترتيب " خطأ.
(٢) في الأصل " ذوات " واضحة ، وفي متن " ق " " ذات " ثم صححها في الهامش بـ " ذوت " كما في " ح " .
(٣) زيادة من " ح " .
(٤) في " ق " " على ".
(٥) في الأصل و " ق " " فلما " باثبات الف " ما " مع أنها مجرورة.
(٦) في الأصل " عليهم ".
(٧) في " ح " و " ق " " تاء التأنيث ".
(٨) ساقطة من " ق " .
(٩) في " ح " " مفتوحا ".

فقال بعض الحاضرين : أيها الأمير انه يخاطبك باللحن ،فقال له : أتخاطبني يا أبا زكريا (١) باللحن ، فقال : أصلح الله الأمير ، اني أتكلم بكلام الناس ،فاذا تكلمت بالعلم فرقت بين الصواب والخطأ ، فعلى هذا لا ينبغي أن يقدم على تخطئة عالم من علماء الدنيا يضبطون الشوارد ويقيدون الأوابد ،و بالله التوفيق .

ومن هذا الفصل النسب الى اللات ،والقول في ذلك أن هذه التاء للتأنيث ،بدليل الوقف عليها بالهاء ،فاذا حذفتها بقي الاسم على حرفين والثاني منهما حرف علة ،وهذه الألف لا يعلم لها (٢) أصل فيزاد عليها مثلها ،فتجتمع الفان ،فيجب أن تهمز الثانية ، فيصير اللفظ : لاء ،فاذا نسبت الى هذا قلت لائي باثبات الهمزة. (٣)

و من قال في : ما ماوى (٤) قال في لاء جلاوى ، والأول أجود ، وهذا بين ان شاء الله .

القسم الثاني ، من التقسيم الأول : أن تكون الكلمة التي آخرها ياء قبلها كسرة على ثلاثة أحرف نحو : عم ،وشج ،فهذا اذا نسبت اليه حولت كسرة العين فتحة ،فانقلبت الياء الفا ،فصار على صورة المقصور، فتنسب اليه كما تنسب الى المقصور الثلاثي ،فتقول عموى وشجوى ،وكذلك تقول / في " لو " من قولك : رجل لو اذا أصابه اللوى وهو : ٣٣٥ وجع في البطن ،وهو فعل بمنزلة كتف . (٥)

---

(١) في الأصل و" ق " " بكر " .
(٢) في " ق " " له ".
(٣) انظر شرح الفيه ابن معطي : ١١٦٢ وشرح الشافية: ٢/ ٦٠.
(٤) شرح الفية ابن معطي : ١٢٦٢ وشرح ابن يعيش : ٥/ ١٥١.
(٥) انظر التكملة : ٢٤٤.

القسم الثالث أن يكون على أربعة أحرف وذلك نحو قاض وغاز، وداع، ومهد ومدن وما أشبه ذلك، فهذا الضرب لك فيه ثلاثة أوجه.

أحدها : أن تنسب اليه على حاله، فتقول : قاضي وغازى وداعي ومهدى ومدني، وأصله قاضيي، وغازيي، ومهديي، ومدنيي، فحذفت كسرة الياء استثقالا لها (١) ثم حذفت الياء لاستثقال الساكنين، فصار كما قلناه أولا، فان قلت : وهلا لم تحذف الياء كما لم تحذف في نحو دويبه، وشويبه.

فالجواب : أنه انما يطرد الجمع بين ساكنين اذا كان الأول حرف مد ولين أو حرف لين، وكان الساكن الثاني مدغما، وكان ذلك في كلمة واحدة، ومسألتنا وان كان ساكنها الأول حرف مد ولين، والساكن الثاني مدغم، فان ذلك ليس في كلمة واحدة من جهة أن ياء النسب عندهم بمنزلة كلمة أخرى ضمت الى ما قبلها للدلالة على المعنى المراد، فلما فات هذا الشرط، وجب الحذف كما وجب في ألف حبلى حين نسبت اليها. (٢)

الوجه الثاني : أن تحول كسرة الضاد من قاض ونظائرها فتحة قياسا على تحويلها في تغلب، ويثرب، فاذا فعلت (٣) ذلك انقلبت الياء الفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار في التقدير قاضى ومغزى، فمن قال في مغزى وبابه الذى هو أصل بناء مغزوى قال في هذا المحول : قاضوى ومغزوى، وهو أحسن الوجهين، ومن قال :

---

(١) المثبت من "ح" وهي في الأصل "لا" وساقطة من "ق".
(٢) انظر في المسألة شرح ابن يعيش : ٥/ ١٥١.
(٣) في "ق" "جعلت".

معزى بالحذف حملا على باب حبلى ،قال في هذا المحول : قاضي وغازى (١) ،وهو أضعف الوجهين ،فقد صار قاضي على وجهين .

أحدهما : أحسن الأوجه الثلاثة وهو الأصل الأول.

والثاني ،الوجه الثالث ،وهو فرع الفرع ، وهو أضعفها.

والوجه الثاني : فرع باعتبار الوجه الأول الأصيل ،أصل باعتبار الوجه الثالث ،فهو فرع بين أصل و فرع ،فتأمل هذه المسألة فانها حسنة .

القسم الرابع : أن تكون الياء خامسة نحو : مشتر و مكتس ومنشر ، فهذا ليس فيها (٢) الا الحذف ، لأنه لما كان حذفها رابعة على الجواز ، لم يكن فيها خامسة الا الوجوب ،وهاهنا ثلاث مسائل : مسألة [نحو] (٣) : كتف ،ومسألة نحو : مكتسب ،ومسألة نحو : تغلب ،فاذا نسبت الى كيف فيمن لم يسكن قلت : كتفي ، بتحويل كسرة التاء فتحة ،فرارا من توالى كسرتين قبل ياء مشددة (٤- واذا نسبت الى مكتسب قلت : مكتسبي [من غير تغيير] (٥) ،وقد توالى فيه كسرتان قبل ياء مشددة ،ولم يتحول تحويل كتف مع اجتماعهما في الثقل الذى أوجب تحويل كتف. -٤) واذا نسبت الى تغلب فوجهان (٦) : الاقرار ،وهو أجود الوجهين ،والتحويل الملحوظ [به] تحويل كتف فيسأل عن الفرق .

---

(١) في " ح " " مغزى ".
(٢) في " ح " " فيه ".
(٣) زيادة من " ح " .
(٤-٤) ساقطة من " ق " .
(٥) تكملة من " ح ".
(٦) تكملة من " ح " .

الجواب : أن كل مسألة من هذه المسائل الثلاث لها حكم يخصها ، ومن ثم وقع الافتراق .

أما مسألة كتف فلو ترك غير محول لكان موضع الثقل أغلب على الكلمة ،لأنها توالى فيها كسرتان (١) وياءان الا حرفا واحدا غير مكسور .

وأما مكتسب ،فانه انما بقي على حاله في النسب ،لأنه لم يغلب عليه موضع الثقل ، لأن فيه ثلاثة أحرف غير مكسورة.

وأما تغلب ،فانه فرع بين أصلين ،فان فيه حرفا ساكنا بعده حرف مكسور ، والساكن حرف ضعيف ، يعتد به مرة ،ولا يعتد به أخرى ، فمن اعتد به الحقه بمكتسب وجعله أصلا فتركه على حاله، وهوأحسن الوجهين ، ومن لم يعتد به ،ألحقه بكتف في التحويل وجعله أصلا له ،فقال : تغلبي كما قال : كتفي ، والدليل على صحة اعتبار الساكن في تغلب على الوجه الذى قلناه اتفاق العرب على النسب (٢) الى نحو : عُذَافرة (٣) وعُلَبِط و هدبد ،وما أشبه ذلك على وجه واحد عذفرى ،وعلبطي ،وهدبدى ،من غير تحويل لما عدم الساكن الذى انبنى على وجوده في تغلب الاعتداد به وعدم الاعتداد ، فتأمل هذه المسألة فانها من ملح العربية والحمد لله قاسم الأشياء بفضله.

وأما قول أبي القاسم (واذا نسبت الى اسم في آخره / ٣٣٦ ياء قبلها كسرة حذفتها) (٤).

---

(١) في " ق " " الكسرتان ".
(٢) في الأصل " النسبة "
(٣) في " ح " " عذفر ".
(٤) الجمل : ٢٥٤.

فليس على اطلاقه ، لأن الثلاثي من ذلك لا تحذف ياؤه ، وانما تبدل واوا على ما تقدم ،والخماسي منه تحذف ياؤه على الوجوب ،والرباعي منه تحذف ياؤه مرة وتبدل واوا أخرى ،فيجب أن يحمل قوله على أنه عبر بالأخص ، وهو الحذف ،عن (١) الأعم ، وهوالازالة ،فالمبدلة مزالة بالبدل واوا ،والمحذوفة مزالة بالحذف غير ثابتة ،وان لم تأخذه هكذا ظهر الخلل في العبارة وبالله التوفيق .

ثم قال (وكذلك ان كانت فيه ياء مشددة) (٢) هذا الفصل على ثلاثة أقسام .

أحدها أن تكون الكلمة على ثلاثة أحرف نحو : حي و "لي" و "طي" وما أشبه ذلك ،فهذا الضرب [لك] (٣) فيه وجهان.

أحدهما أن تنسب اليه على حاله بالجمع بين أربع ياءات ، فتقول : طيي ، وليي .

والثاني أن تحرك ثانيه ،فان كانت الياء (٤) أصلية فلا اشكال في تصحيحها ،وان كان أصلها واوا وجب (٥) ردها ،لأنها انما انقلبت ياء ،لاجتماعها مع الياء التي بعدها وسبقها بالسكون ، فلما زال سبب قلبها ياء لتحركها ،رجعت الى أصلها ، فمثال الياء : حي تقول فيه : حيوي ،ومثال الواو : لي (٦) وطي وشي وغي تقول في ذلك كله : لووي ،وطووي ،وشووي ،وغووي ،وأصلها : لوى ،وطوْي، وشوى ، وغوى ، لأنها مصادر لويت ،وطويت ،وشويت ،وغوى (٧) يغوى غيا ،

---

(١) في "ق" "على".
(٢) الجمل : ٢٥٤-٢٥٥.
(٣) زيادة من "ح" و "ق".
(٤) في الأصل "التاء" منقوطة بنقطتين من فوق . خطأ.
(٥) في الأصل "فوجب".
(٦) في الأصل "ولي" خطأ.
(٧) في "ق" "غوى" بدون حرف العطف .

وهذا الوجه من تحريك الثاني أجود . قال أبوعلي [١] : لأنهم اذا كانوا يقولون في الرمل والحمض : رملي و حمضي بتحريك الثاني وهو حرف صحيح ، فان يفعلوا ذلك فيه وهو معتل أولى ،لما فيه من ثقل الجمع بين اربع ياءات لو لم يحركوا ،ولذلك كان مقيسا في المعتل وسماعيا في الصحيح ،وأما الواو التي قبل ياء النسب فانها مبدلة [من الف مبدلة] [٢] من الياء التي هي لام الكلمة ،لأنك لما حركت الثاني بالفتحة انقلبت الياء التي هي لام الفا ، لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فلما نسبت الى الكلمة قلبتها واوا ،فاعرف ذلك.

القسم الثاني أن تكون الكلمة رباعية وقبل الياء كسرة نحو علي وعدى ، فالوجه في هذا الضرب أن تحذف الياء الساكنة ،فاذا حذفتها بقي على مثال كتف ،فتفعل فيه ما تفعل بكتف من تحويل الكسرة فتحة ،فتنقلب الياء الفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ،فان كانت الياء بدلا من واو للكسرة التي قبلها ،فانها ترجع الى أصلها ،لزوال سبب قلبها ياء ، وهو الياء ثم الكسرة ثم قلبت الالف واوا قبل ياء النسب.

وذهب أبو علي الى جواز النسب اليه على حاله بالجمع بين أربع ياءات [٣] ،وهذا أثقل من طيي ،وليي ،لأن في علي [٤] اربع ياءات بعد كسرة ،وهي في طيي وليي [٥] بعد فتحة ، وذلك ضعيف فهذا أضعف من ذلك الضعيف .

---

(١) انظر التكملة : ٢٤٧.
(٢) تكملة من "ح" و "ق".
(٣) التكملة : ٢٤٧.
(٤) كذا في جميع النسخ دون نسب والأولى أن يقول : علي منسوبا.
(٥) في "ق" "علي" خطأ.

واذا نسبت الى تحية حذفت منه تاء التأنيث ،فاذا فعلت ذلك صار النسب اليه كالنسب الى علي وعدى ،الا أنهم أجروا الياء الساكنة من تحيه مجرى الياء الساكنة من علي ،فمن قال في علي : علوي قال في تحية : تحيي ،ومن قال : علوى قال : تحوى ، وهو الوجه ، فان كان قبل الياء فتحة نحو : قصي كان ذلك فيه وجهان .

أحدهما : أن تنسب اليه على حاله . فتقول : قصيي بأربع ياءات بمنزلة طيي ،الا أن هذا أحسن من طيي ، لأن فيه قبل الياءات حرفين متحركين ،وفي طيي حرف واحد متحرك .

الوجه الثاني : أن تحذف الياء الساكنة ،فيرجع الحرف الى أصله من الواو ،لأنها انما انقلبت ياء ، لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها ،فلما زال سبب القلب رجعت الى أصلها كما تقدم في مسألة " لي " و" طي " ، ثم تقلب (١) الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فصار " قصا " مثل هدى ، فتنسب اليه / كما تنسب الى " هدى " ٣٣٧
[- فتقول : قصوى -] (٢) فهذه الواو [- منقلبة عن الف منقلبة عن واو -] (٣) منقلبة عن ياء منقلبة عن واو ، لأنه من قصا يقصو اذا بعد .

وأما أمية ،فالقياس فيه أموى بضم أوله ،لأنه فعيله (٤) على ما تقدم في أول الباب ،وهذه الواو أيضا بدل من الف مبدله من واو مبدلة من ياء مبدلة من واو ،لقولهم (٥- أمة بينة الأموة ،-٥) و ذلك على الترتيب المذكور في "قصي " وقد سمع في أميي ،بتركه على حاله بأربع ياءات ،وأموى بفتح أوله وكلاهما من شاذ (٦) النسب ، يحفظ ولا يقاس عليه.

---

(١) في "ح " و"ق " "انقلبت" . (٢) تكملة من "ح ".
(٣) تكملة من "ح " و من هامش "ق " عن أصل آخر. كذا قال ناسخها ، وما في متنها هو : فهذه الألف منقلبة عن واو منقلبة عن ياء منقلبة عن واو ،لأنه من قصى .
(٤) في "ق " "فعيلي " خطأ.
(٥-٥) في "ق " "أميه بينة الأموى " . خطأ.
(٦) في "ق " "شواذ ".

مسألة : اذا نسبت محيي اسم فاعل ،أوالى محيا اسم مفعول ، فانك تحذف الياء أو الألف ،لأنها خامسة(١) ، فاذا فعلت ذلك صارا معا الى مثل "قصى" فمن يقل في قصي : قصيي ، بأربع ياءات يقل فيهما : محيي بأربع ياءات ،ومن يقل قصوى مثل هروى يقل فيهما : محوى(٢) ،وان كانت الياء الساكنة في محيي تضعيف الأصل ،وهي في قصيي زائدة ،فاذا كانوا يجرون الياء الساكنة من تحية مجرى الزائدة في طية ،وصبيه ،فأن يجروا الياء الساكنة من محيي مجرى الياء الزائدة في قصي أو لا ،لأن الياء الساكنة من تحيه أصليه ، وهي في محي يمكن أن تكون الزائدة ،لأنها تضعيف الأصل ،وقد تقدم أن الف "مثنى" وشبهه يجب حذفها في النسب(٣)، لأنها خامسة على كل حال ،خلافا ليونس ،فانه أجراه مجرى مدعى في جواز الوجهين في مثني ،ومثنوى ، لأن المدغم عنده بمنزلة حرف واحد من جهة أن اللسان يرتفع به ارتفاعة واحدة ،ورد ذلك عليه سيبويه بأنه محسوب بحرفين في تقطيع الشعر في جميع الأحكام(٤) ،وهذا بين ان شاء الله تعالى .

القسم الثالث : أن تكون الكلمة خماسية ، وهذا على وجهين.
أحدهما : أن تكون الياء المشددة(٥) بمنزلة ياء النسب.
والثاني : أن تكون لغير النسب ولا بمنزلة ياء النسب.

---

(١) انظر شرح الشافية : ٢/٥٣.
(٢) انظر المسألة في شرح ابن يعيش : ٥/١٥٣.
(٣) "في النسب" ساقطة من "ق".
(٤) انظر ما سبق ص
(٥) ساقطة من "ق".

فأما الوجه الأول فانك تحذف الياءين معا ،لأنهما زائدتان زيدتا معا ،فيجب أن يحذفا معا بمنزلة غيرهما (١) من الزيادتيـــن اللتين زيدتا معا ،فاذا حذفتها جئت بيائي النسب فقلت : كرسي ، فاللفظ واحد والمعنى مختلف (٢) ،فتقول للذى (٣) يجلس عليه :كرسي وللصانع له كرسي ،ويقع الفرق بينهما بأن هذا من قبيل الصفات المشبهة باسم الفاعل وجار على أحكامها ،وكذلك بتخي يقع على الطائر قبـــل النسب وعلى صائده بعد النسب. (٤)

وأما الثاني : وهو ما كان بمنزلة : مرمى فانك تحذف منه الياء الساكنة ،لأنها المزيدة ،لأنك اذا كنت تحذفها من نحو علي ، وهو رباعي فان تحذفها من مرمى أولى ،لأنها على خمسة أحرف ، فاذا حذفت الياء الساكنة من مرمى بقي على صورة مرم بمنزلة قاض ، وقد تقدم أن لك في قاض وجهين .

أحدهما :أن تنسب اليه على حاله ، فتقول : قاضي .

والثاني : أن تحول الكسرة فتحة على من قال في تغلب : تغلبي ،فيصير حينئذ من فصل مغزى ، فمن يقول في مغزى مغزوى يقال هنا :(٥-) قاضوى ،ومن يقل : مغزى يقل [هنا] (٦) : قاضي . وقد تقدم ذلك ،فكذلك تقول [في مرمي] (٧) مرمي ومرموى علـــى الترتيب الذى ذكرناه في قاض .

----

(١) في الأصل "غيرها ".
(٢) انظر شرح الشافية : ٥٣/٢ ،وانظر المقتضب : ١٣٨/١ .
(٣) في "ق " "في الذى ".
(٤) لم أقف على هذا فيما اطلعت عليه. والبخت الابل الخرسانية.
(٥-٥) في الأصل " فمن ذلك يقال في مغزى ومغزوى يقل هنا " وهي مضطربة.
(٦) زيادة من "ح ".
(٧) تكملة من "ق " و "ح " "تقول هنا ".

مسألة(١) : النسب الى ما قبل آخره ياء مشددة نحو : سيد وميت وما أشبه ذلك اذا نسبت الى مثل هذا حذفت منه الياء المكسورة فرارا من ثقل أربع ياءات وكسرتين ، فقلت في سيد : سيدى ، وفي ميت ميتي ، وفي أسيد أسيدى ولم تحذف الساكنة كما حذفها في نحو علي ، لأنك لو فعلت ذلك لأدى الى زيادة اعلال ، وهو قلب المكسورة الفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فاجتنبوا ذلك بحذف المتحركة ، ليسلم البناء من الاعلال ، فان كان بين الياء المشدد ة والآخر حرف مد ولين نحو : مهيّم(٢) فانك تنسب اليه على حاله ، فتقول : مهيمي ، ولا تحذف منه شيئا ، لأنك ان حذفت منه الياء الساكنة التي للمد صرت الى مثل أسيد ، وان حذفت المتحركة التي حذفتها من أسيد التقى ساكنان وذلك مرفوض في كلامهم ، وان حذفت الياء الساكنة الأولى وجب انقلاب ما بعدها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلما كان بقاء الكلمة على حالها ، أبين(٣) من ذلك كله ، وجب اجتناب ما عداه ، وأيضا فان مد الياء فصل بين الياءات كما فصل المد في دابة ونحوها ، ولم يكن بمنزلة اجتماع ساكنين ، لأن المد في الحرف أكثر من الحركة ، وستقف عليه(٤) في الادغام ان شاء الله.

فصل : ثم قال : (وفي يد يدوى ويدى) المحذوف منه حرف من بنات الثلاثة على ثلاثة أقسام .

---

(١) انظر المسألة في الكتاب : ٣/ ٣٧١ وشرح الشافية : ٢/ ٣٢ وشرح ابن يعيش : ٥/ ١٤٧ .

(٢) "مهيم" مصغر مهوم من قولهم : هوم يهوم اذا نام. انظر الكتاب : ٣/ ٣٧٢ وشرح ابن يعيش : ٥/ ١٤٧.

(٣) في الأصل و "ح" "قبله".

(٤) في "ح" "أحسن".

(٥) في الأصل "وستقف على ذلك".

قسم حذفت منه اللام ،وقسم حذفت منه الفاء ،وقسم حذفت منه العين ،فأما ما حذفت منه الفاء ، فانه ينسب اليه على حاله ، ولا ترد اليه الفاء من حيث هي فاء ،ولكن ان ردت في موضع ما فلسبب خارج عن ذاتها ، فاذا نسبت الى "عدة" و"زنة" قلت : عدى ، وزني ،وكذلك ما أشبهه مما لامه حرف صحيح ،فأما نحو : شية فلا بد من رد فائه (١) ،لأن الاسم لا ينسب اليه حتى يقدر كاملا (٢) يصح استعماله ، وذلك [أنك] (٣) اذا نسبت الى مثل هذا ، فانك تحذف تاءه ، لأنها تعاقب / ياء النسب ، فاذا حذفتها بقي الاسم على ٣٣٨
حرفين الثاني منهما حرف علة ، ولا تجد ذلك في الأسماء المعربات، لما كان يؤدى اليه من بقاء الاسم على حرف واحد عند لحاق التنوين ، وذلك اجحاف كثير ، فلأجل هذا يجب رد فاء الكلمة ، فيجب على هذا أن تقول : وشوى وعلى رأى الأخفش : وشيي على الأصل (٤) ، وقد تقدم تحقيق القول في الخلاف بينه وبين سيبويه في المسألة. (٥)

وأما ما حذفت عينه ، فانه ينسب اليه أيضا على حاله ، ولا يرد اليه المحذوف ،فتقول في النسب الى سه : سهي [لا غير] (٦) وكذلك لثه : لثي ،وكذلك مذ اذا سميت به مذى ، وأما ما حذفت لامه ، فانه على ثلاثة أقسام .

أحدها : ما حذفت لامه وعوض منها الف الوصل ،وذلك : ابن ، واسم ،واست ،وما أشبه ذلك.

---

(١) في "ق" من "ردها" فقط.
(٢) في الأصل "كلاما" خطأ.
(٣) زيادة من "ح".
(٤) "على الأصل" ساقطة من "ق".
(٥) انظر ما سبق ص
(٦) تكملة من "ح" و"ق".

(١-الثاني : ماحذفت لامه وعوض منها التاء ،وذلك : بنت وأخت ،وما أشبه ذلك.-١)

الثالث : ما حذفت لامه ولم يعوض منها شيء .

فأما ما حذفت لامه وعوض منها الف الوصل ،ففيه وجهان .

أحدهما أن تنسب اليه على حاله ،فتقول : ابني واستي ، وان شئت حذفت الف الوصل ،ورددت المحذوف ،فقلت : بنوي ، وستهي ، ومن ذلك اسم ،تقول فيه : اسمي ،وسموي ،بضم أوله وكسره على أنه فعل ،وفعل كقفل وحمل ،وقد تقدم ذلك في أول الكتاب (٢) ، وكل واحد من المختلفين في المسألة على أصل مذهبه من (٣) اعتبار استعماله محرك العين أو مراجعة الأصل ، وقد تقدم ذلك في أول الباب .

وتقول في النسب الى آمرئ القيس : آمرئي بكسر الراء والهمزة ، أما كسر الهمزة فلأجل ياء النسب ،وأما كسر الراء فاتباع لحركة الهمزة ، كما كان ذلك قبل النسب ،وكذلك آبنم ، و مسألة امرئ مما جمع فيه بين العوض والمعوض منه ، وانما جاز ذلك ،لأن أصله مرءٌ ،وهذه الهمزة معرَّضَةٌ لتسهيلها (٤) بالنقلِ والحذفِ ،فكأنها فعل بها ذلك (٥-على وجه ذلك-٥) . والله أعلم . ولذلك (٦) كانت حركة الراء قبلها تابعة لحركتها اعتبارا بأنها تكون محل [حركة] (٧) اعراب في حال التسهيل من الأصل كما فعلوا ذلك في الأسماء الستة ،

(١-١) ساقطة من " ح " .
(٢) انظر ما تقدم ص: ٥ وانظر المقتضب : ٣/ ١٥٤ .
(٣) في " ق " " من " .
(٤) في " ح " " للتسهيل " .
(٥-٥) في " ح " " هذا وجه ذلك " .
(٦) في الأصل " وكذلك " .
(٧) زيادة من " ق " .

بخلاف باب المقصورات ،وقد مضى ذلك مبينا في باب معرفة علامات الاعراب .

وتقول في آمرِئ آلقيس أيضاً : مَرَئِيٌّ على مذهب سيبويه ،ومَرِّئِيٌّ على مذهب الأخفش على ما مضى ،وكذلك تقول في آبنم : آبنمي وبنوي فيمن رد المحذوف .(١)

القسم الثاني وهو ما حذفت منه اللام وعوض منها التاء نحو : بنت واخت ،فمذهب يونس في هذا الضرب إثبات التاء مع ياء النسب ؛ لأنها ليست للتأنيث ؛ بدليل سكون ما قبلها وأن الكلمة تنصرف في أسماء الرجال فتقول : بنتي واختي (٢) ،وذهب سيبويه والخليل إلى وجوب حذفها مع ياء النسب ، ولا يجمع بينهما ؛لأنها وإن لم تكن للتأنيث وضعاً ،فإنها نُزِّلَتْ (٣) هنا منزلة تاء التأنيث ،من جهة أن هذا البناء خاصٌّ بالمؤنث ،ومن جهةِ أنَّها تُرادِفُ تاءَ التأنيثِ ،ولا يجمع بينهما تقول في المذكرِ : آبن ،وفي المؤنث بنت ،وآبنة وفي الجمع بنات ، ولا يقال : بنتات ؛فلزم لذلك أن يقال في النسب : بنوي كما يقال في المذكر ،وكذلك تقول في النسب الى آخت : أَخوي كالمذكر .(٤)

وأما صرف ذلك في أسماءِ الرجالِ ،فإنما ذلك لأنَّ باب ما لا ينصرف يراعىٰ فيه اللفظ ،ولكون ما قبله (٥) يمنع أن يجري عليه أحكام

---

(١) انظر شرح الشافية : ٢/ ٦٧.

(٢) الكتاب : ٣/ ٣٦١.

(٣) في " ح " و" ق " " تنزلت ".

(٤) الكتاب : ٣/ ٣٦١.

(٥) في " ح " " وسكون ما قبلها ".

تاء التأنيث في ذلك الباب ،وأما هذا الباب فانما يراعى (١) فيـــه المعنى دون مجرد اللفظ .

مسألة (٢) : اذا نسبت الى " كلتا " حذفت الف التأنيث ، فصار الى مثال (٣) بنت ، فتقول على مذهب سيبويه والجماعة : كلوى ، وعلى مذهب يونس : كلتي ، على أصل مذهبه في النسب الى بنـــت والتاء في كلتا بدل من واو ، حملا على الأكثر ،وقد قيل : انها بدل من ياء ، ولم تبدل هذه التاء في كلتا الا في التأنيث ،فان قيل : وكيـــف جاء الجمع بين هذه التاء وبين الف التأنيث ،وقد قلتم : انها قد جرت عندهم مجرى تاء التأنيث .

فالجواب : أن هذه المسألة على العكس من باب صحراوات ، وحبليات ،والشيء قد يعتبر بعكسه ،بيانه أن الواو في صحراوات بـدل من همزة التأنيث ،والياء (٤) في حبليات بدل (٥) من الف التأنيث ، فاعتبر اللفظ في جواز الجمع بينهما وبين تاء التأنيث ، ولو اعتبر الأصل لم يجز الجمع أصلا ،وكلتا التاء فيها (٦) وان كانت جارية مجرى تـــاء التأنيث ، فانها بدل من واو أو ياء ،فاعتبر الأصل في هذه المسألة ، ولو اعتبرت الأحكام اللفظية لم يجز الجمع ، فتأمل ذلك فانه حسن .

---

(١) في " ح " " فانه يراعى ".
(٢) انظر المسألة في شرح الشافية : ٧٠/٢.
(٣) في " ق " " مثال ".
(٤) في الأصل " والتاء " بنقطتين من فوق . خطأ.
(٥) تكملة من " ح " و " ق ".
(٦) في الأصل و " ق " " فيه ".

القسم الثالث : وهو ما حذفت لامه ولم يعوض منها (١) شيئا ، وذلك نحو : يد ودم وأخ وأب وما أشبه ذلك ، فهذا الضرب معتبر في التثنية والجمع بالألف والتاء والاضافة فما رد في واحد من هذه الثلاثة لزم رده في النسب ، وما لم يرد (٢) في واحد منها كنت مخيرا في الرد وعدمه ، فتقول في أخ واب : أخوى ، وأبوى ، لقولهم : أخوان وأبوان وأخوك وأخوات ، وتقول في نحو : يد ودم يدى ودمي ، ويدوى ، ودموى ان شئت ، لقولهم : يدان ودمان ، وذلك أن الرد في النسب أقوى منه في التثنية والجمع والاضافة ، واذا كان الرد في الأضعف على الجواز كان في الأقوى على اللزوم ، ومن قال في تثنية يد ودم : يديان ودميان ، لزمه أن يقول في النسب دموى ، ويدوى وجها واحدا ، والخلاف في عين يد / ودم على ما تقدم. ٣٣٩

ثم قال (واذا نسبت الى اسم في آخره هاء التأنيث حذفتها فقلت في النسب الى طلحة طلحى .) (٣)

وذلك أن هاء التأنيث مع ما قبلها بمنزلة الثاني من المركبين ، فكما أن ياء النسب لا تلحق بعد الثاني من المركبين ، فكذلك لا تلحق بعد تاء التأنيث (٤) ، وكان الثاني من المركبين كالأصل في هذا الحكم لهاء التأنيث (٥) ، من جهة أن الثاني من المركبين زيادة على ما قبله مع عدد حروفه ، واذا كان الحرف الأصلي اذا كان خامسا يحذف وجوبا اذا كان حرف علة ، فهو أولى بالحذف ، فلهذا المعنى جعل المركب هنا

---

(١) في " ح " " منه ".
(٢) في الأصل " ولم يرد " خطأ.
(٣) الجمل : ٢٥٤.
(٤) في " ح " و " ق " " بعدها تاء التأنيث ".
(٥) في " ح " " لها من التأنيث " هكذا .

أصلا لتاء التأنيث ،وكذلك أيضا يقال في باب الترخيم : انه لا يحذف معها شيء مما قبلها ،لأنها شبيهة[(١)] بالثاني من المركبين ، فكما لا يحذف في الترخيم معها[(٢)] شيء مما قبله ،فكذلك هاء التأنيث ، ويقال في موضع آخر : ان الثاني من المركبين يفتح ما قبله ، لأنه في هذا بمنزلة هاء التأنيث ،فكما أن هاء التأنيث يفتح لها ما قبلها ، فكذلك الثاني من المركبين ،وهاء التأنيث انما واجب أن يفتح ماقبلها ، لأنها بمنزلة الف التأنيث في الدلالة على معناه ،والف التأنيث يلزم فتح ما قبلها ، محافظة[(٣)] على المعنى الذى سيقت له ، فمن ثم لزم فتح ما قبل هاء التأنيث ، وأما زوال صورة الف التأنيث في التكسير والتثنية والجمعين اللذين على حدها ،فلأن التأنيث يفهم من التركيب بالأدلة التي تدل على تأنيث المؤنث بغير علامة ،ومعنى الجمع والتثنية لا يفهم الا من صيغتيهما ،فوجب أن يكون الحكم للطارئ، فتأمل هذا الفصل فانه حسن في معناه.

ووجه أيضا[(٤)] آخر في امتناع الجمع بين هاء[(٥)] التأنيث وياء النسب ،وذلك أنهما يجتمعان في أن كل واحد منهما يكون فارقا بين الواحد والجنس ،فتقول : تمرة ،وتمر ،وشجرة وشجر ،وطلحة وطلح.

وتقول مع ياء النسب : يهودى ويهود ،وزنجي وزنج ، وتيمي وتيم.

---

(١) في "ق" "مشبهة".
(٢) في الأصل و"ق" "معه" خطأ.
(٣) في "ق" "يحافظ" هكذا.
(٤) ساقطة من "ق" وفي "ح" "ووجه أيضا آخر ايضا".
(٥) في الأصل "الف" خطأ.

وتجامع هاء التأنيث أيضا ياء النسب في الدلالة على معناه تقول : مهلبي و مهالبة ،و بربرى و برابرة ،وأشعرى وأشاعرة ، لما زالت ياء النسب بالجمع صارت هاء التأنيث عوضا منها على معناها.

ويجتمعان أيضا في أن كل واحد منهما يلحق الاسم ، ليكون هذا على لفظ المؤنث ،وليس هناك معنى تأنيث (١) ،وليكون هذا على لفظ النسب ،وليس هناك معنى نسب ،فالأول كغرفة ،وكلمة ، والثاني نحو : كرسى و بختى .

ويجتمعان أيضا في أن كل واحد منهما قد يستغنى عنه في موضع العلم بمعناه ،وذلك نحو : زينب وهند وشمس وقدر و نحو ذلك.

ومثال الاستغناء عن ياء النسب قول عنترة: (٢)

.... لأعجم طمطمي

أراد : لأعجمي . (٣)

وأما قول ابن فيرة : (٤)

وكوف وبصر .

فانما هو من باب حذف احدى اليائين لمكان التضعيف .

---

(١) في " ق " " التاء التأنيث " هكذا.

(٢) البيت بتمامه :

يأوى الى حزق النعام كما أوت حزق يمانية لأعجم طمطمي

وهو في شعره : ٢٠٠ من معلقته ،واللسان : " طمم " يصف ظليما يأوى الى جماعات النعام كما تأوى قوم من اليمن الى أعجمى لا يفقهون كلامه. والحزق الجماعات ،والطمطمي الذى لا يفصح ، وقيل في معنى البيت انه يصف ظليما يأوى الى جماعات النعام كما تأوى السحب اليمانية الى سحابة فيها رعد ،فالرعد هنا هو الأعجم الطمطمى .

(٣) في " ق" " الأعجمى ".

(٤) ابن فيرة هو :

ويجتمعان أيضا في أن كل واحد منهما قد يستغنى عنه بصيغة تخالف صيغة المذكر ،وبصيغة تخالف المنسوب بالياء (١) ،فيقع [بذلك] (٢) الفرق بين المسألتين كقولهم : رجل صنع اليدين وامرأة صناع ، وقالوا : جدى في المذكر ،وعناق في المؤنث ،وكذلك جمل ورجل (٣) ،وقالوا في النسب : عطار و بتات و نجار وغير ذلك.

ويجتمعان أيضا في أن ياء النسب يغير لها الاسم المنسوب اليه كثيرا ،وقد تقدم ذلك في أول الباب ،وتاء (٤) التأنيث قد جاء فيها ذلك وان قل قالوا : البصر للحجر الأبيض بكسر الباء، (٥) فاذا أدخلوا هاء التأنيث قالوا بصرة ففتحوا (٦) الباء ،فلما كانت بينهما هذه المشابهة من هذه الجهات كرهوا الجمع بينهما ،لأن الجمع بينهما كان يكون شبيها بالجمع بين حرفين لمعنى واحد في موضع واحد ، وأيضا فانهم لو لم يحذفوها مع ياء النسب ،لأدى ذلك الى الجمع بين علامتي تأنيث بلفظ واحد في لفظ واحد ،ومثاله : أنك لو نسبت رجلا الى طلحة ،ولم تحذف التاء ، لقلت : طلحتي ،فان نسبت اليه امرأة قلت : طلحتية (٧) بتائين . فلما كان ابقاؤها يفضى الى هذا رفض وجعل الباب كله واحدا ،وأما لحاق تاء (٨) التأنيث بعد ياء النسب في نحو قولك : امرأة طلحية ،فلأنه صار بالنسب من قبيل الصفات المشبهة باسم الفاعل (٩) ،والتاء انما هي دلالة على تأنيث الضمير

---

(١) في "ح" "بالهاء" خطأ.
(٢) زيادة من "ح" و"ق".
(٣) في الأصل "رحل" بالمهملة : حيث قد وضع حاء صغيرة تحتها علاما للاهمال وفي "ق" "رجل" بالجيم ،والصواب المثبت.
(٤) في "ق" "هاء".
(٥) في "ق" "فكسروا الباء".
(٦) في الأصل "بفتح".
(٧) في الأصل و"ق" "طلحتتي".
(٨) في "ق" "هاء".
(٩) في "ح" "باسماء الفاعلين".

للمرفوع بالصفة (١) .

ثم قال : (واذا نسبت الى اسم مركب نحو : معدى كرب) (٢) .

الوجه أن يقال في توجيه حذف الثاني من المركبين أنه بالحمل على المضاف ، لأن المركبين بمنزلة شيء واحد ، والمضاف اليه كالشيء الواحد ، فلما كان بينهما هذا الشبه ، وكان المضاف اليه هو المحذوف اذا كان المضاف معه علما فكذلك يحذف الثاني من المركبين ، فيكون حذف المضاف اليه أصلا يحذف الثاني من المركبين ، وسيأتي وجه حذف المضاف اليه بعد ان شاء الله .

فأما قولهم : ان الثاني من المركبين انما حذف في النسب بالحمل على تاء التأنيث مع قولهم : ان حذف تاء التأنيث بالحمل على الثاني من المركبين ، فظاهر الأمر أنها من مسائل الدور ، لاتحاد حقيقة الحمل لأنه اذا كان حذف التاء بالحمل على حذف الثاني من المركبين وحذف الثاني من المركبين بالحمل على حذف التاء ، فقد صار كل واحد منهما أصلا من حيث هو فرع وفرعا من حيث هو أصل ، وانما كان يصح ذلك لو تعددت وجوه الحمل ، وأما مع الاتحاد فلا ، لكن يصح أن يكون
٣٤٠ حذف الثاني من / المركبين بالحمل على تاء التأنيث ، على أن يكون حذف التاء اما لما كان يلزم على اثباتها من تأنيث المذكر في نحو قولك : هذا رجل قائمتي في النسب الى قائمة ، لأن لفظ النسب عبارة عن المنسوب ، وأما لما كان يلزم على ذلك من الجمع بين تائي التأنيث في لفظ واحد نحو : طلحتيه اذا نسبت امرأة الى طلحة ،

---

(١) في الأصل و " ق " " الضمير المرفوع و في " ح " " للضمير للمرفوع " ولعل المثبت هو الصواب .

(٢) هذا القول ليس في الجمل وما في الجمل هو : " وان نسبت الى اسمين جعلا اسما واحدا حذفت الآخر منهما فقلت في معدى كرب : معدى " الجمل : ٢٥٥ .

و اما لما كان يلزم على ذلك من كون تاء التأنيث وسطا ووضعها أن تكون آخر الكلمة ، فعلى هذه الأوجه أوعلى أحدها يجوز أن يقال : انحذف الثاني من المركبين محمول على حذف تاء (١) التأنيث في النسب ، ويسوغ أيضا أن تكون تاء التأنيث محمولة في الحذف على الثاني من المركبين على أن يكون حذفه هو بالحمل على المضاف اليه في نحو امرىء القيس لما بين المركب والمضاف والمضاف اليه من الشبه من جهة أن كل واحد منهما يتوالى فيه ست حركات نحو : شغر بغر ، وقدم رجل .

ثم نرجع في صورة النسب الى المركب فنقول في معدى كرب : معدى و معدوى ، لأنك لما حذفت الجزء الثاني بقي معدى بمنزلة قاضي فتنسب (٢) اليه على الوجهين في قاضي ،وقد تقدما (٣) ،وتقول في بعل بك : بعلي و في بلال أباد : بلالى ،وكذلك سائرها ، والنسب الى الجملة المسمى بها كالنسب الى المركب تحذف العجز وتنسب الى الصدر ، و اذا سميت بخمسة عشر ثم نسبت اليه قلت :خمسي ، لأنك لما حذفت العجز حذفت بعد ذلك التاء (٤) ، لأنها لا يجمع بينها و بين ياء النسب ،ولا ينسب اليه وهو اسم عدد ،لئلا يلتبس بالنسبة (٥) الى خمسة ،وكذلك اثنا عشر لا ينسب اليه وهو اسم عدد ، فاذا سميت به نسبت اليه فقلت : اثني وثنوى كما قلت في ابن : ابني وبنوى .

مسألة : قال الاستاذ أبو الحسين اذا فرضنا رجلين اسم أحدهما اثنان واسم الآخر اثنا عشر وخيف اللبس لم ينسب اليه هكذا ، لمكان اللبس .

---

(١) في " ق " " هاء ".
(٢) في " ح " " تنسب ".
(٣) انظر ما تقدم ص
(٤) في " ق " " الهاء ".
(٥) في " ح " " بالنسب ".

وعندى أنه يجوز النسب اليه ،ولا يراعى في الاعلام ،الا ترى أن النسب الى المثنى والمجموع جمع سلامة أو جمع تكسير بالرجوع الى الواحد كائنا ما كان ،وذلك كله يشبه النسب الى الواحد ،وكذلك اذا سميت بزيدين أو بالزيدين ،وحكيت اعرابهما نسبت اليهما كالنسب الى الواحد ،ولا أذكر في ذلك خلافا ،وبالله التوفيق .

ثم قال : (وان نسبت الى اسم مضاف تعرف بالمضاف اليه.) (١)

هذا الفصل على وجهين :

أحدهما : أن يكون المضاف والمضاف اليه علما كعبد الله وامرىء القيس ،فهذا الضرب ينسب فيه الى الأول ،لأنه لم يتعرف بالثاني ، وكذلك اذا سميت بقولك : غلام زيد وصاحب عمرو وما أشبه ذلك نسبت (٢) اليه في ذلك كله الى الاسم الأول وتحذف الثاني فتقول : عبدى وامرى ،وغلامي ،وصاحبي ،وكذلك ما أشبهه .

الوجه الثاني أن يكون المضاف مع المضاف اليه غير علم ،ولكنه موضوع على أن يتعرف بالثاني حقيقة أو حكما كقولك : غلام زيد ،وصاحب عمرو ،ودار خالد ،وبستان جعفر ،فهذا الضرب ينسب فيه الى الثاني ، لأنه المقصود لتعريف الأول ،فتقول : زيدى ،وعمرى ،وخالدى ،وجعفرى ، وكذلك الكنى كلها ينسب فيها الى الثاني كقولهم في ابي بكر بن كلاب : بكرى ،لأنها وضعت على تقدير تعريف الأول بالثاني ،واليه الاشارة بقولي : أو حكما ،وكذلك النسب الى امرأة كنيتها أم عمرو عمرى ،فان سميت بشيء من هذه الكنى وصيرتها اعلاما جرى عليها حكم

---

(١) في الجمل : ٢٥٦ " وان نسبت الى اسم مضاف ،وكان يتعرف بالمضاف اليه ،نسبت الى المضاف اليه ".

(٢) في " ق " " تنسب ".

الاعلام ،كما قالوا في امرئ القيس : امرئي ،ولم يقولوا : قيسى ،وان كان وضعه وضع ابن الزبير ، فانه قد صار علما ،وكذلك اذا سميت بابن الزبير [و] (١) صيرته علما جرى عليه حكم الاعلام ، فقلت فيه : ابني وبنوى ،وهذا كله واضح ، وبالله التوفيق .

وانما وجب (٢) حذف أحد الاسمين من (٣) المضاف والمضاف اليه ،لأنك لو لم تحذف فقلت : غلام زيدى لأعطى أن الغلام مضاف الى رجل منسوب الى زيد ،وهو خلاف المطلوب ،وانما يحصل المطلوب بحذف أحدهما على ما مضى من التقسيم ويجوز أن يقال : (٤) انما وجب حذفه ، لأنه ليس من كلامهم جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ،لأن المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ،وياء النسب مع ما تلحقه كالشيء الواحد ، وانظر الى امتناعهم من تركيب " لا " مع اسمها اذا كان مضافا كقولك (٥) : لا مثل زيد في الدار ،فتأمل ما نبهتك عليه ،وبالله التوفيق .

ثم قال : (وقد يبنون من الاسمين جميعا اسما واحدا.) (٦)

هذا الفصل موقوف على السماع ،وذلك قولهم في عبد القيس : عبقسي وفي عبد الدار : عبدرى (٧) ، وفي عبد شمس عبشمي ،وكأنهم فعلوا ذلك خوف اللبس ، ولو نسبوا اليها على القياس لقالوا في عبد القيس : عبدى ،وكذلك في عبد الدار ،وكذلك في عبد شمس ،وقالوا في عبد مناف : منافى ،وهو أيضا شاذ .

---

(١) تكملة من " ح " و " ق " .
(٢) في " ق " " وأما وجه " .
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) في " ح " " أن تقول " .
(٥) في " ق " " كقولهم " .
(٦) الجمل : ٢٥٦ " وجميعا " ساقطة من الأصل .
(٧) في " ق " " عبدلي " .
(٨) ساقطة من (" ح " .

ثم أنشد : (١)

وتضحك مني شيخة عبشمية ... كأن لم تَرَيْ قبلي أسيرا يمانيـــا

قوله (٢) : عبشمية نسبة الى عبد شمس ، وعبد شمس اسم علم ، فكان (٣) قياسه أن يقول : عبدية ، ولكنه خاف اللبس فبنى على الاسمين " عبشما " على مثال (٤) فعلل ، فقال : عبشمية ، وهو من الشاذ [الذى] (٥) لا يقاس عليه . وقوله : كأن لم ترى تلوين كقوله تعالى : * الحمد لله رب العالمين * ثم قال : * اياك نعبد واياك نستعين * وهـــو انتقال من مقام الى مقام / أشرف منه ، وهو من بديع الكلام الفصيح . ٣٤١

وأصله قبل الجزم " ترءيين " على مثال تعلمين ، ثم سهل بالنقل والحذف (٦) ، فصار " تريين " على مثال (٧) تضعين ، ثم انقلبت الياء الفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : ترايين ثم حذفـــت الألف لالتقاء الساكنين ، فصار ترين ، ثم دخل الجازم ، فحذفت النون التي كانت علامة للرفع ، فصار : كأن لم ترى ، على ما ترى (٨) ، ويروى " كأن لم ترى " (٩) بلفظ الغيبة ، وفيه أقوال : منها أنه مجزوم بحذف الحركة المقدرة في حرف الاعراب ، وهو الألف ، وهذا متروك في النظر ، لأن حرف الاعراب اذا كان معتلا معاقبا لضمة الاعراب جرى عليه حكمها ، فكما يحذف

---

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وقد سبق تخريجه ص:
(٢) في الأصل و " ق " " وقوله " .
(٣) في " ح " " فكأنه " .
(٤) في " ق " " مثل " .
(٥) تكملة من " ح " .
(٦) أى بحذف الهمزة ونقل لحركتها الى الحرف الذى قبلها وهوالراء .
(٧) ساقطة من " ق " .
(٨) في " ح " و " ق " " كما ترى " .
(٩) في الأصل " ترى " منقوطة الياء خطأ . وانظر تخريج هذه الرواية فيما سبق ص :

الجازم ضمة الاعراب كذلك يحذف الحرف الذى عاقبها ،والذى يقول من العرب :(١)

* ألم يأتيك والانباء تنمي *

هو الذى يلفظ بالضمة في حالة الرفع ،فلما لم (٢) تعاقب هذه الياء ضمة الاعراب وجب الا تحذف في الجزم ،لوجود الضمة في حالة الرفع.

ومنها أنه مجزوم بحذف الألف التي كانت حرف اعراب لما عاقبت الضمة على القياس ،وهذه الألف اشباع . وهذا الوجه مذكور في الضرائر، أعنى الاشباع (٣) ،ومنها أن التسهيل في هذا اللفظ مسبوق بالجزم ، بيانه أن أصل (٤) الكلمة "ترءا" على مثال تعلم فحذف الجازم الألف التي هي لام الكلمة ،فصار "ترأ" على مثال "نفع" ثم نقلت حركة الهمزة الى فاء(٥-٥) الكلمة ، ولم تحذف الهمزة ،ثم قلبت ألفا لسكونها (٦) بعد فتحة كما قالوا في المرأة المراه ،وفي الكمأة الكماه. (٧)

ومنها أن هذا على لغة القلب كأنه كان ("تراء" ثم سكن الجازم الهمزة ، ثم انحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم انقلبت الهمزة الفا لسكونها (٨) بعد فتحة ،فصار "كأنْ لم ترى" (٩) كما ترى فهذه (١٠) الالف بدل من همزة ساكنة للجزم ،وهي عين في موضع اللام ،وهو توجيه صناعي.

---

(١) سبق ص

(٢) في "ق" "فكما لم".

(٣) انظر مبحث الاشباع في الضرائر لابن عصفور : ٣٢ ومابعدها. وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٩٦ ولم يجعلا هذا البيت وأمثاله من الاشباع ،وانما استشهدا به على اثبات حرف العلة في الفعل المجزوم.

(٤) "بيانه أن أصل" في الاصل "فان أصل" وفي "ق" "فانه أصل" والمثبت من "ح".

(٥-٥) في "ق" "الحركة الى الفاء".

(٦) في الأصل "لكونها".

(٧) انظر سر صناعة الاعراب : ٧٥.

(٨) في الاصل "لكونها".

(٩) في الأصل "تراني" خطأ.

(١٠) في "هذه".

ويمكن وجه خامس وهو أن يكون على اهمال " لم " اهمال " ما " ،لاتفاقهما في النفي ،كما اهملت " أن " اهمال " ما " لاتفاقهما في المصدرية ، نظير الأول قوله : (١)

لولا فوارس من نعم وأسرتهم   يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وقوله : (٢)

فأمسوا بها ليل لو اقسموا (٣)   على الشمس حولين لم تطلع

ونظير الثاني قراءة من قرأ ﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ (٤) برفع يتم ،ولم أر هذا [التوجيه] (٥) في هذا الموضع لأحد .

وهذه الجملة المقرونة بلم (٦) مرفوعة المحل ،لأنها واقعة موقع خبر حرف التشبيه واسمه (٧) محذوف اختصارا لفهم المعنى . وتقديره مع الخطاب كأنك لم ترى ،ومع الغيبة كأنها لم ترى (٨) ،وحرف التشبيه مع معموله مرفوع المحل على الصفة للموصوف بعبشمية ،أو للصفة وتقديرها : شيخة عبشمية شبيهة بمين رائية قبلى أسيرا يمانيا ، والمعنى على الاثبات لا على النفي على الأصح .

وقوله " أسيرا يمانيا " منسوب الى اليمن ،وأصله يمني فحذفت الأولى من يائي (٩) النسب ،لمكان التضعيف ،وعوض منها

---

(١) البيت لم يعرف قائله ،وهو من انشاد الأخفش والفارسي . كذا قال في الخزانة : ٣/ ٦٢٦ ،وهو في المحتسب : ٢/ ٤٢ .وسر صناعة الاعراب : ٤٤٨ ،والمعنى : ٣٦٥ ، ٤٤٤ ،وشرح أبياته : ٥/ ١٣١ .

(٢) لم أهتد الى قائله.

(٣) في " ق " " بها ليلا " هكذا.

(٤) البقرة : ٢٣٣ وهي قراءة مجاهد . البحر المحيط : ٢/ ٢١٣ .

(٥) زيادة من " ح " .

(٦) في الأصل " بأن " خطأ.

(٧) في "ق " " واسمها ".

(٨) انظر الحلل : ٣٤١ .

(٩) في الأصل " من باب " خطأ.

الالف ، ولهذا لم يكن لهذا البناء حكم في باب منع الصرف ،و بالله التوفيق .(١)

/ فصل في النسب الى الاسماء المحكية : والقول في ذلك : ٣٤٣

أنك اذا نسبت الى مسمى بما يلزم فيه الحكاية ،فانك تنسب الى الكلمة الأولى وتحذف مابعدها ،فتقول في تأبط شرا : تأبطي ، وفي برق نحره : برقي ،وفي ذراحبا ، ذروى و [ذرى](٢) وفي شاب قرناها شابي .

وأما اذا نسبت الى ما لايصح التكلم به ،فانك لا تنسب اليه حتى تصيره على هيئة يصح التكلم بها ،كما اذا سميت بكأن على القول بالتركيب ،وهو قول الأكثر ،فانك اذا حذفت "أن" بقيت الكاف على حرف واحد ، فوجب أن تزيد عليها حرفا من جنس حركتها ،فصارت الكلمة على حرفين ،والثاني حرف علة ،ولا يكون ذلك في شيء من معربات الأسماء ،الا أن يكون معتمدا على غيره كفيك ، وذى مال(٣) ،فيجب

---

(١) بعد هذا في نسخة الأصل "و بالله التوفيق وهو حسبي و نعم الوكيل ولا قوة الا بالله العلي العظيم ،وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث لكافة الأمم العرب والعجم و على آله وأزواجه وذريته .
نجز الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وقائد الغر المحجلين وسلم على عباده الذين اصطفى .
وأمام هذه النهاية بخط مغاير كتب : " الفصل في النسب الى الأسماء المحكية أول الصفحة اليسرى بعد هذه الورقة ليتصل بقول المؤلف رحمه الله : "ولهذا لم يكن لهذا البناء حكم في باب منع الصرف ". وما وعد بالحاقه موافق لما في النسختين الاخريين .

(٢) تكملة من "ح" .

(٣) انظر ما تقدم ص

لذلك أن تزيده حرفا آخر من جنس المزيد ،فاذا اجتمع الفان همزت الثاني منهما ،فيصير كاء كماء ،فتنسب اليه كالنسب(١) الى ماء [فتقول](٢) كاوى وكائي(٣) ،والأول اجود على ما مضى(٤) في باب التثنية.

وكذلك النسب الى "لعل" على القول بالتركيب أيضا العملى كالعمل ،وكذلك اذا نسبت الى [لا](٥) مسمى بها ،الا أن المزيد هنا حرف واحد ،وكذلك النسب الى "لات" من * ولا تحين مناص *(٦) ومن اللات والعزى لائي ولاوى(٧) ،وليست هاتان المسألتان من هذا الفصل ،وانما جلبهما الاشتراك في الحكم.

واذا نسبت الى "لولا" مسمى بها قلت : لوى ، لأنك لما حذفت "لا" بقي "لو" على حرفين الثاني حرف علة ،فوجب أن يزاد حرف مثله(٨) ،كما قالت العرب:(٩)

* ان ليتا وان لوا عناء *

واذا نسبت الى "اما" من قوله تعالى * فأما ترين من البشر أحدا *(١٠)

---

(١) في "ق" "كما تنسب".
(٢) تكملة ليست في النسخ .
(٣) في الأصل "كاوى".
(٤) انظر ما تقدم ص : وانظر باب التثنية :
(٥) تكملة من "ح".
(٦) سورة ص : ٣.
(٧) الكتاب : ٣/٣٦٨.
(٨) الكتاب : ٣/٣٦٨.
(٩) هذا عجز بيت لأبي زبيد الطائي وصدره :
* ليت شعرى وأين مني ليت *
وهو في ديوانه : ٢٤ ، والكتاب : ٣/ ٢٦١ ،والمقتضب ١/ ٢٧٠ وشرح أبيات سيبويه : ٢/ ٢١١. وشرح ابن يعيش : ٦/ ٣٠ ، ١٠/ ٥٧ ،والخزانة : ٣/ ٣٨٢.
(١٠) مريم : ٢٦.

مسمى بها قلت : اني بتخفيف النون ،فان سميت بنحو : قل ،و بع ،
وخف قلت قولي و بعي ،وخافي وذلك أنك لما نزعت الضمير ووجب
تحريك لام الكلمة رجعت العين المحذوفة ،لزوال السكون الذى أوجب
حذفها ،وكذلك قالت العرب في النسب الى " كنت " : كوني (١) ،وقولهم
كنتي شاذ (٢) ،والكنتي هو الشيخ ،لأنه يقول كنت كذا [وكنت كذا]
وهذا مما يدل على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ،فاذا سميت بقولك :
انطلقت قلت : انطلقي و تبقى الألف موصولة ،لأنك انما تريد
المسمى بانطلقت ، وهي هاهنا الف وصل ولا بد ، فكذا اذا نسبت
اليه ،لأنك تريد ذلك المعنى ،بخلاف مالو سميت باطلق وحده ،
فانك تقطع الألف ولا بد .

فصل في النسب الى الجمع (٣) : والقول في ذلك : أنه ان
كان باقيا على معناه من الجمعية ،فانه يرد الى واحده ان كان مستعملا ،
وذلك أن المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على أن بينه وبين ذلك
الجنس ملابسة . وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع (٤) حصول الفرق بين
النسب اليه جميعا و بينه مسمى [به] (٥) ،فان لم يكن باقيا على
جمعيته [وذلك] (٦) بأن يصير علما وضعا أوغلبة ، فانه ينسب اليه
على حاله ، لانتفاء قصد معنى الجمعية فيه ،فصار كغيره من الاعلام

---

(١) " كوني قولهم " ساقطة من " ق " وانظر اللسان " كون " ٣٦٩/١٣ ،
قلت : وزعم سيبويه أن اخراجه عن الأصل أقيس ،فتقول كوني .
(٢) تكملة من " ح ".
(٣) انظر في هذا الفصل الكتاب : ٣٧٨/٣ ومابعدها ،والتكملة : ٢٥٥
ومابعدها ،وشرح الشافية : ٧٧/٢ ومابعدها .
(٤) ساقطة من " ق " .
(٥) تكملة من " ح " .
(٦) زيادة من " ح " .

،فتقول في النسب الى مساجد جمعا مسجدى ،وتقول فيه اسم رجل مساجدى ،ولو قلت [فيه] (١) مسجدى لم يكن له معنى ، اذ ليس في مساجد دلالة على مسجد ،كما فيه اذا كان جمعا دلالة على واحده ، فلذلك رجعت اليه ثمة ولزمت اللفظ المسمى به هاهنا ،وتقول في الأنصار: انصارى ،لأنه صار علما بالغلبة ،واهمل فيه معنى الجمعية ، وضابطه أن تقول : الجموع غير السالمة على أربعة أقسام .

أحدها أن يكون جمعا لفظا ومعنى ،وله واحد مستعمل نحو مساجد ، ومسامعة ،ومهالبة ، فهذا يلزم الرجوع فيه الى الواحد ، فتقول : مسجدى ،ومسمعي ،ومهلبي .

(٢- الثاني : أن يكون جمعا لفظا ومعنى الا أنه لم ينطق له بواحد نحو : عباديد ومحاسن . -٢)

الثالث : أن يكون جمعا في اللفظ مفردا في المعنى نحو : مساجد اسم رجل ،وانمار كذلك ،وكلاب كذلك .

الرابع : أن يكون مفرد اللفظ جمعا في المعنى على العكس مما قبله نحو : نفر ،ورهط ،وقوم ،فهذه الأقسام الثلاثة ينسب اليها على حالها ، تقول في أولها : عباديدى (٣) ،ومحاسني ،لأنه لا واحد له قاله أبو زيد . (٤)

وتقول في الثاني : مساجدى ،وانمارى ،وكلابي وكلاهما مسموع .

---

(١) زيادة من "ح".

(٢-٢) ساقطة من "ح" وهي ملحقة في الهامش الا أنها غير واضحة ، ولعل بها نقص .

(٣) في "ق" "عبادى" خطأ.

(٤) الكتاب : ٣٧٩/٣ ،وشرح الشافية : ٧٨/٢ .

وتقول في الثالث : نَفَرِيّ ورهطي . وقومي ، فالحاصل أن كل جمع لفظا و معنى ليس سا لما وله واحد مستعمل يلزم الرجوع [فيه] (١) الى واحده كقولك في مساجد : مسجِدِي ،ومنابر منبرى ،وما عدا هذا فانه ينسب اليه على حاله ،فتقول في النسب الى الجُمَع جمع جُمعَه : جُمعِي بسكون الميم ،لأنه جمع لفظا و معنى ، وله واحد مستعمل ،فان سميت به قلت : جمعي بفتح الميم ، لأنه وان كان جمعا في الصورة ،فانه مفرد المعنى ،فقس على هذا واعمل عليه ، وقالوا في الرباب : ربي ،والرباب جمع ربة وهي الفرقة من الناس ربة ورباب كجفرة وجفار ، وتقول في أناس أناسي ،لأنه من أسماء الجموع مفرد اللفظ مجموع المعنى ،وقالوا فيه : انساني أجروه مجرى الجمع ، والأول أحسن اعتبارا بالنظائر من أسماء الجموع ،وقالوا في الابناء أبناوى ،كما قالوا في الأنصار أنصارى ،وقالوا بنوى ردوه الى الواحد ، لأنه جمع ابن ، وتقول في النسب الى الأعراب : أعرابي ، قال سيبويه : لأنه ليس له واحد على هذا المعنى (٢) ،يريد لأنه لم يتحقق كونه جمعا لعرب ،ولو كان جمعا لعرب لكان مدلوله في الجمعية كمدلوله في المفردات ،وليس كذلك ،لأن العرب اسم لمن عدا العجم مطلقا سكن البادية (٣) أو الحاضرة ،والاعراب اسم لمن سكن البادية خاصة ،فالاعراب أخص من العرب ، والجمع لا يكون أخص من مفرده ، والى هذا المعنى (٤) أشار أبو علي في الايضاح بقوله : لو قلت ذلك لزدت الاسم عموما (٥) ،أى لو نسبت الى الأعم وهو عرب لزدت الاسم عموما ،

---

(١) زيادة من "ح".
(٢) الكتاب حـ ٣/ ٣٧٩ وانظر شرح الشافية : ٢/ ٧٨.
(٣) في الأصل "الجاديه".
(٤) ساقطة من "ح" .
(٥) التكملة : ٢٥٦.

لأن النسبة الى الأعم أعم من النسبة الى الأخص ،والغرض بالنسبة التخصيص ، (١- وانما يقع التخصيص -١) بالأخص دون الأعم ،ونظير هذه المسألة وجوب حذف الأعم ،والنسبة الى الأخص من المضاف والمضاف اليه اذا تعدد المدلول نحو غلام زيد ،وذلك أن الأول موضوع على العموم ،والثاني موضوع على الخصوص ،لأن الأول انما أضيف الى الثاني لقصد ارتفاع العموم الوضعي واكتساب التخصيص بالاضافة (٢) الى الثاني ،ولهذا سلك بالكنى هذا المسلك ،لأنها على تقدير قصد أن يتعرف الأول بالثاني من باب الحارث والعباس ،وان كانت في غير هذا الباب جارية مجرى الاعلام ،وذلك في باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال كقولك : هذا زيد بن أبي بكر ،وهذا [أبو] (٣) بكر بن أبي زيد ،والفرق بين البابين واضح ، وهو أن هذا الباب ينسب فيه الى أخصهما ،فالنسب فيه راجع الى المعنى وذلك الباب معتبر بكثرة الاستعمال ،ولا شك في كثرة استعمال الكنى كثرة الاعلام أو أشد ،وربما غلبت الاعلام.

فصل تذكر فيه التثنية والجمع المذكر والجمع المؤنث السالمان (٤)

نحو : الزيدون والزيدان والهندات ،فهذا الضرب اذا نسبت اليه رجعت الى واحده / فقلت في النسب الى الزيدين والزيدين : ٣٤٤
زيدى لا غير ،وفي الهندات هندى لا غير ، وكذلك ان سميت بشيء من ذلك وحكيت اعرابه الذى كان له قبل التسمية ، الا أنك اذا نسبت

(١-١) شاقطة من "ق".
(٢) في "ح" "باضافته".
(٣) من "ح" و"ق".
(٤) انظر هذا الفصل في الكتاب : ٣/ ٣٧٣.

الى نحو : تمرات [قلت] (١) تمرى بسكون الميم ،فان نسبت اليه مسمى به قلت : تمرى بفتحها ،لأنك لم تقصد الرجوع الى الواحد الأصيل .

وأما مسألة أبي علي في الايضاح ،وهي مسألة : سنين (٢) ، فان من العرب من يجريها مجرى الجمع المذكر السالم فيعربها بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا ،وعلى هذا تنسب اليه بالرجوع الى الواحد (٣) وهو سنه ،فتقول : سنوى على من قال سنوات ،وسنهى على من قال : سنيهة . فان سميت به قلت في النسب اليه سنيني (٤) بكسر السين ،لأنك لم ترجع الى الواحد (٥) ،وانما نسبت الى اللفظ المسمى به ،ومن العرب من يعربه بالحركات ،فيقول : هذه سنين طيبة ،ورأيت سنينا طيبة ،وعجبت من سنين ذهبت ولم تعد ،ومنه قول الشاعر : (٦)

دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

وعلى هذا تقول في النسب اليها : سنيني مطلقا سميت بها (٧) أولا ،واختلف في وزنها ،فقيل فعيل كرغيف ،وأصله سنيو ثم أبدلت النون من الواو كما قالوا في صنعاء : صنعاني ،وفي بهراء : بهراني ، فأبدلوا النون من الواو التي يستحقها الموضع ،ثم كسروا السين اتباعا للكسرة النون ، وقيل : ان وزنه فعلين كغسلين ،وأصله سنوين ،

---

(١) تكملة من " ح " .
(٢) التكملة : ٢٥٢.
(٣) في " ح " " واحده ".
(٤) في الأصل و " ق " " سنيي " وفي " ح " " سنيي " ولعل المثبت هو الصواب .
(٥) في " ح " " واحد ".
(٦) البيت للصمة بن عبد الله القشيرى ،وهو في ديوانه : ٦٠ وامالي ابن الشجرى : ٢/٥٣ ،وشرح ابن يعيش : ٥/١١ وانظر تخريجات أخرى في ديوانه.
(٩) في " ح " " بها " .

فنقلت حركة الواو الى النون قبلها ،ثم حذفت لالتقاء الساكنين ،فصار سنينا كما ترى ،فالحاصل أن النسب (١) الى " سنين " (٢) على من أعربه بالحركات سنيني (٣) وجها واحدا مطلقا سميت به أولا ،ومن أعربه بالحروف فانه يختلف ، فتقول في النسب اليه قبل التسمية بـه بالرجوع الى واحده على ما مضى بفتح السين ،فان سميت به بقيت السين مكسورة ،لأنك انما نسبت الى ذلك اللفظ المسمى به من غير اعتقاد رجوع الى الواحد .

مسألة (٤) : يقال صعق على مثال كتف ،وهو الأصل ، ويقال : صعق بكسر الصاد اتباعا لحركة العين .

فأما الأول فاذا نسبت اليه وجب فتح عينه ،فتقول : صعقي كما تقول في كتف : كتفي ،وهو واجب في كل فعل وفعل مطلقا قبل التسمية وبعدها .

وأما الثاني فاذا (٥) نسبت اليه قبل التسمية به كان على ثلاثة أوجه ،أحدها صعقي بفتح الصاد والعين كالوجه الأول ، أما فتح العين فواجب (٦) في النسب كما تقدم ،وأما فتح الصاد ،فانها انما كانت مكسورة بالاتباع لحركة العين ،فلما زال سبب كسرها رجعت الى أصلها من الفتح ، فمن ثم وافق [هذا] (٧) الفرع [ذلك] (٧)

---

(١) في " ق " " النسبة ".
(٢) في " ق " " السنين ".
(٣) في الأصل " سني ".
(٤) هذه المسألة والمسألة التالية لها اختصرتا في نسخة " ح " وقدمت الثانية على الأولى ،ثم اعيدتا بما يوافق النسختين الاخريين دون اشارة الى شيء من ذلك.
(٥) في " ق " " فان "
(٦) في الأصل و " ق " " فوجب " .
(٧) زيادة من " ح " في الموضعين .

(١-
الأصل ، قال سيبويه :وهو الوجه الجيد يعني مراجعة الأصل ،وهذه الحركة ،وان (٢) كانت فتحة الأصل فهي فرع فرعها ،تفسيره أنها للصاد بالأصالة ،ثم حولت كسرة اتباعا لحركة العين ، ثم لما زال سبب الاتباع بتحويل كسرة العين في النسب فتحة حولت هي فتحة كما تراجع الأصول (٣) عند ارتفاع الأسباب . والله أعلم. -١)

الوجه الثاني : صعقي بكسر الصاد وفتح العين ،أما فتح العين فعلى ما ذكر من الوجوب ،وأما كسر الصاد فمن باب بقاء المسبب وان زال السبب اعتبارا بعروضه كما بقيت ضمة همزة الف الوصل في قولك : أدعي يا هند ،وان زال سبب ضمها ،وهو ضمة العين في الأصل اعتبارا بعروضه ،فلذلك (٤) لم يعتد به في الموضعين .

الوجه الثالث : صعقي بكسرهما [معا] (٥) ،وهذا الثالث ثابت في أصل القاضي ،وعليه فسر كلام سيبويه ،وهو على هذا من شواذ النسب ، لما فيه من ترك الوجوب (٦) ،هذا حكمه في النسب اليه قبل التسمية به ، [فان نسبت اليه بعد التسمية به (٧) وجب بقاء الحرف الأول على ما كان عليه] (٨) قبل التسمية به من فتح أو كسر ،ولا يجوز خلاف ذلك ،لأنك انما سميت بذلك اللفظ بعينه .

وأما مسألي قسي : فان نسبت اليه [وهو جمع وجب رد الى واحده على القاعدة المذكورة في قلك فتقول : قوسي فان نسبت اليه] (٩)

(١-١) في "ح" ملحقة في الهامش واكثرها غير واضح .
(٢) في "ق" "فان".
(٣) في "ق" الاصل.
(٤) في "ق" "فذلك".
(٥) زيادة من "ح".
(٦) في الأصل "الموجب".
(٧) ساقطة من "ح".
(٨) ساقطة من الأصل.
(٩) ساقطة من الأصل .

بعد التسمية به حذفت الياء الزائدة وهي الأولى (١) فبقي قسيـا على مثل ابل ، فتقول : قسوى ،كما تقول : ابلي ،هذا هو الذى يصح في هذه المسألة ،وقال القاضي : ان النسب الى قسي : قسوى بضم القاف وفتح السين ، (٢- وهو قول سيبويه ،وهو مشكل جدا ، لما ذكرته ،ووجهه أن المسألة من باب مراجعة الأصول لحضور ما يحرزها ، وهو أن فعيلا ليس من أبنية الأصول -٢) ،ولذلك قال سيبويه : انها (٣) فعول ، فردها لذلك الى أصل بنائها (٤) والله أعلم.

وقال ابن خروف ما معناه : ان كسر القاف انما كان اتباعا لكسرة السين ، فلما وجب فتح السين زال بذلك سبب كسر القاف ،فرجعت الى أصلها من الضم ،ومن كسرها لم يعتد بالعارض ،وهو الفتح في النسب.

قلت : هذا موضع دارت فيه رؤوس القوم حتى قال أبو بكر بن عبيدة : من قال صعقي ببقاء كسر الاتباع لم يفعل ذلك في قسي ، لأصالة المتبع في صعق ،وفرعيته في قسي ،وقد أثبت ابن خروف ما نفاه أبو بكر ، والصحيح ما ذكرناه أولا وعليه الاعتماد ان شاء الله . وهذا اللفظ مقلوب اللام الى موضع العين ،وأصله (٥) بعد القلب قسوو على وزن فلوع ، فقلبت الواو الثانية ياء ،وادغمت الواو التي قبلها بعد قلبها ياء على القاعدة في كل ما كان من هذا النحو على فعول ،ولذلك قالوا بشذوذ " انكم لتنظرون في نحو كثيرة " (٦) فصار اللفظ بها قسيا ، ثم كسرت السين لتصح الياء بعدها ، فصار قسيا ،ثم كسرت القاف اتباعا ،فصار

---

(١) في الأصل " أولى ".
(٢-٢) في "ح" ملحقة في الهامش واكثرها غامض.
(٣) في الأصل و"ق" " لأنها ".
(٤) في "ق" " بنائه ".
(٥) في الأصل " وأصلها ".
(٦) انظر القول فيما سبق ص

قسيا كما ترى ،وهذا الأصل مسبوق بأصل آخر ،وهو : قووس على فعول ، ومن هذا وقع القلب ،وبالله التوفيق .

فصل : الأصل في المنسوب أن يكون بياء النسب ،لأنه من جملة الفروع المفتقرة الى علامة يستفاد منها (١) المعنى المطلوب ، التأنيث والتصغير والتثنية والجمع وما أشبه ذلك ،وقد يستغنى عن العلامة بصيغة تعطي ما (٢) تعطيه العلامة ،وليس ذلك بأصل ،فمما استغنوا به عن العلامة في النسب قولهم لصاحب الثياب : ثواب ، ولصاحب العاج عواج ،ولصاحب الجمال والحمر التي يعملان عليها : جمال وحمار ،والذى يعالج الصرف صراف . قال سيبويه : وذلك أكثر من أن يحصى (٣) ،قلت هذا يشعر بالقياس الذى ذهب اليه أبو العباس ،وكذلك قوله : وتقول لمن كان شيء من هذه الأشياء صنعته : لبان وتمار وتبال ،غير أنه قال : وليس كل شيء من هذا قيل هذا ، ألا ترى انك لا تقول لصاحب البر برار ،ولا لصاحب الفاكهة فكاه ،ولا لصاحب الشعير شعار ،ولا لصاحب الدقيق دقاق (٤) ،قال الشلوبين : ولا ينبغي أن يؤخذ من سيبويه في منعه برارا ونحوه أنه ليس بمقيس بل هو مقيس ،ألا ترى قوله : وهو (٥) أكثر من أن يحصى ، لكن بين أن العرب قد تترك القياس في مواضع وتستغني عنه بغيره فتحفظ تلك المواضع ، ويبقى مقيسا فيما عداها.

---

(١) في " ق " " معها ".
(٢) في " ق " " تقتضي ما تقتضيه ".
(٣) الكتاب : ٣/ ٣٨١.
(٤) الكتاب : ٣٨٢/٣.
(٥) ساقطة من " ح ".

وقال الأستاذ : ان هذا الفصل كله غير مقيس ، نعم هو في بعض أكثر من بعض ،وقد جمعوا بين الأصل والفرع في بعض ذلك ، قالوا : بتي وبتات ،والبتات هو الذى يبيع البتوت ،وهي الأكسية ، واليها نسب عثمان البتي (١) من كبار الفقهاء . هذا الذى ذكرته انما هو لمن كان ذلك له صنعة ،وله فيها مزاولة ،من جهة أن فعالا موضوع للمبالغة والتكثير ،فأما اذا كان صاحب شيء ولم يكن له فيه علاج ،فيقال فيه فاعل كدراع ونابل وناشب وتامر ولابن وسالح وشاحم ولاحم وناعل ، أى صاحب درع ونبل ونشاب وتمر ولبن وسلاح وشحم ولحم ،ونعل . ومن هذا الضرب عند الخليل : عيشة راضية (٢) ، أى ذات رضى ، وهو أحسن من تأويل أهل اللغة القائلين بأن فاعلا يأتي بمعنى مفعول ،وهو مرجوح بأن وضع فاعل انما هو / لمن وقع ٣٤٥
منه فعل ، كما أن وضع مفعول لمن وقع به فعل ،ونسبة الفعل لمن وقع منه حقيقة ،ونسبته لمن وقع به مجازيه ،وكون فاعلا بمعنى مفعول مناقض للوضع ،ونسبة الفعل لمن وقع به غير مناقض ،لأن الاضافة تكون بأدنى ملابسة ،فكان تأويل الخليل أحسن من تأويل أهل اللغة ،والقول في أمثاله : مثله فيه ،كقوله تعالى : ﴿ من ماء دافق ﴾ (٣) و ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله ﴾ (٤) على من جعله متصلا ،وكقولهم : (٥- فلان طاعم كاس -٥) ،أى ذو طعام وذو كسوة ، على أن الأستاذ

---

(١)

(٢) الكتاب : ٣/٣٨٢.
(٣) الطارق : ٦.
(٤) هود : ٤٣.
(٥-٥) ذهبت من "ح" لتمزق في الورقة .

أبا علي حملها على (١- طعم وكسي ،وانما اختار سيبويه -١) والخليل أن يكونا على النسب ،لأنه ابلغ في باب الذم أن يوصف بأنه يطعم ويكسى ،ومن ذلك عند الخليل امرأة حائض ،أى ذات حيض ،ومذهب سيبويه أنه صفة لمذكر في التأويل ،أى شيء حائض .

قال ابن جني : والحجة لسيبويه في وجوب همزه ،لأن الصفات معتبرة بأفعالها في الصحة والاعلال ،فهمزه دليل وثيق على اعتباره بفعل معتل العين ،ولو كانت على معنى النسب لصح اذ لم (٢) يعتبر به فعل ،والله أعلم. (٣)

(١-١) ذهبت من "ح" لتمزق في الورقة .

(٢) في "ح" "اذلا ".

(٣) بعده ختمت نسخة الأصل بقوله :" هذا الى هنا انتهى ما وجد للمصنف رحمه الله من التقييد على كتاب الجمل ،وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما والحمد لله رب العالمين وسلام على عباده الذين اصطفى ".

وختمت نسخة "ح" بقوله : " انتهى ما قيد الشيخ الامام العلامة أبي عبدالله محمد بن الفخار رضي الله تعالى عنه وأرضاه بمنه وفضله ".

باب منه آخـــــر (١)

قال أبو القاسم (كلّ فعلٍ عينه واو [و] (٢) كان على "فَعَـل" فانه يلزم في المستقبل يَفْعُل ،وتسكن الواو في مستقبله وتنقلب في ماضيه ألفاً نحو : قام يقوم وصاغ يصوغ)الى آخر الفصل .

اعلم أن الأفعال الثلاثية المعتلة العين الصحيحة اللام على ثلاثة أوزان ،وزنان مشتركان في الواو والياء وهما : فَعَلَ وفَعِل نحو : قال وباع وخاف وهاب ،ووزن خاص بالواو وهو فَعُلَ نحو : طال ضد قَصُر، ولما كانت هذه الأوزان (٣) على صورةٍ واحدةٍ في الظاهر ، لم يكن بُدٌّ من الاستدلال على اختلافها في الباطن ،فمن ذلك : التعدي ،واللزوم ، والصفةُ ،وكسرُ حروفِ المضارعةِ ،وحركةُ فاءِ الفعل عند اسناده الى ما يسكن معه آخره (٤) ،وبالمضارع ،ومن ذلك : الاستظهارُ بالنَّقِيضِ، فأما "قالٌ" و"باعٌ" فوزنهما الوضعي فَعَل بفتح العَيْن ثم حُوِّل الأولُ إلى فَعُل بضمها ،والثاني الى فعِل بكسرها ،فصار لهما وزنان ،وزن وضعي ووزن عارضٌ . فان قيل : وما الدليل على هذه الدعوى (٥) ،ولعلها فَعُل بضم العين أو فَعِل بكسر العين غير محولين ؟

---

(١) من هنا الى النهاية ليست في نسخة الأصل ولا في نسخة "ح" فهي من "ق" وحدها .
(٢) تكلة من الجمل :٤٠٣ .
(٣) هكذا في النسخة ،ولو قال : الأفعال لكان أولى .
(٤) يسكن آخر الماضي مع تاء الضمير ونونه ،نحو كَتَبْتُ ،وكتبن . التذكرة والتبصرة : ٨٧٢ ، وشرح الشافية للرضي :٣/٥٥ .
(٥) أى على دعوى أن وزنهما "فعل" بفتح العين .

فالجواب (١) : أن فَعُل يمنعه تعديها ومجيء الصفة منهما على فاعل (٢) ، والقاعدة اختصاص ذلك بغير فعل ولا يعتد بالنادر ، ويمنع "باع" من ذلك وجه آخر ، وهو أن فَعُل بضم العين لا يكون فيما عينه ياء كما لا يكون فيما لامه ياء ، لما في ذلك من نقل الأخف إلى الأثقل (٣) ، ويمتنع فعل بكسرها بضم عين مضارع "قال" وكسر عين مضارع "باع" ، والقاعدة في عين مضارع فعل بالكسر الفتح ، لا يجوز (٤) غير ذلك عليها بعاد اتفاقا (٥-٥) ، ويدل على امتناع ذلك أيضا امتناع الكاسرين لحرف المضارعة نحو : خاف من كسر أول مضارعهما ، فاذا امتنع ضم عينيهما وكسرها بالأدلة المذكورة تعين فتحهما .

----

(١) انظر شرح الملوكي في التصريف : ٥٣ ومابعدها ، وانظر الممتع : ٤٣٨ ومابعدها .

(٢) هذا الوزن وهوفَعُل بضم العين في الأغلب للسجايا كالقبح والوسامة وقد يجرى غير الغريزة مجراها اذا كان مما له لبث نحو: حلو ، وبرع وكرم وفحش فلذا كان لازما ، والمتعدى من الفعل هو : "رحب" في قوله "رحبتك الدار" قال الأزهرى وهومن كلام نصر بن سيار ، وليس بحجة . شرح الشافية : ١/ ٧٤-٧٥ ، وانظر التعليق على هذه المسألة هناك ، وأما ما أتى منه فاعل شاذ فنحو "حامض" من "حَمُضَ" الممتع : ٤٤٢ .

(٣) شرح الشافية : ١/ ٧٦ .

(٤) على كلمة " يجوز" علامة تدل على الغائها لهذه الكلمة ووضع أمامها كلمة "يعود" والمعنى على ما اثبت ، وانظر الملوكي : ٥٨ ، والممتع : ٤٤٣ ونصه سأنقله عند التعليق الآتي بعدها .

هكذا هذه العبارة وهي غير مستقيمة ، وقد قال ابن عصفور في المسألة : " وأما فعل المكسور العين فيجيء مضارعها أبدا على "يفعل بفتح العين نحو: "كدت تكاد" "وزلت تزال" ولم يشذ من ذلك شيء الا لفظان وهما : "مت تموت" و "دمت تدوم" فجاء مضارعهما على "يفعل" بضم العين ، على أنه يمكن أن يكون من تداخل اللغات" . الممتع : ٤٤٣ ، وانظر شرح الملوكي : ٥٨ .

(٥-٥) هكذا في النسخة وهي مضطربة كما ترى .

فان قيل : هذا الاستدلال صحيح على تَعَيُّنِ الوزن الوضعي . فما الدليل على صحة التحويل الى الوزن العارض ؟

فالجواب (١) : أن الذي يَدُلُّ على ذلك تحرك فاء " قال " بالضم وفاء " باع " بالكسر عند اسنادهما الى ما يسكن معه آخرهما نحو : قلت وبعت ، ووجه الاستدلال أن هذه الحركة اما أن تكون منقولة من العين اليها ، واما أن تكون مجتلبة لقصد الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء ، فلا يجوز الثاني ؛ لأَنَّه لو كان ذلك بقصد الفرق لضموا أولَ " خاف " حيث ضموا أولَ " قال " ، لاستوائهما في ذلك ، وأيضا فان أول الماضي لا يُضَمُّ الا إذا بُنِي للمفعول وليس " قُلت " مبنياً له ، فاذا كان كذلك ثبت أنها منقولة من العين إليها ، وليس بعينهما ضمة ولا كسرة في أصل الوضع، فثبت أنهما محولان هذا إلى فَعُل وهذا إلى فَعِل ، ثم نُقِلَتِ الضمةُ والكسرةُ إلى الفاءين وانحذفت العينُ ؛ لالتقاء الساكنين ، ودلت الضمة في " قلت " على أن المحذوف واو ، والكسرة في " بِعْت " على أن المحذوف ياء على القاعدة في حروف العلة أنه لا يحذف شيء منها الا بعد حركة من جنسه لتشعر به. (٢)

فان قيل : ما الذي دعاهم إلى هذا العمل هَلَّا تركوا الفعلَ على وَزْنِهِ الوضعي ؟

فالجواب (٣) : أَنَّهم فعلوا ذلك لتعتل الفاء باعتلال العين

----

(١) المنصف : ١/ ٢٣٤ .

(٢) المنصف : ١/ ٢٣٤- ٢٣٥ ، والممتع : ٤٣٩ .

(٣) قال في المنصف : " فان قيل : ولم نقلت قلت الى " فعلت " وبعت الى " فعلت " ؟
قيل : لأنهم أرادوا أن يغيروا حركة الفاء عما كانت عليه ، ليكون
===

كما اعتلت العين في يغزو ويرمي باعتلال اللام، لأن محل الفاء من العين محلُّ العينِ من اللام ،وبيان ذلك أن لام يغزو أو يرمي قد اعتلت بحذف الضمةِ منها فاعتلت العينُ لمجاورتها بالاقتصار على الضمةِ في يغزو أوالكسر في يرمي وهو أحد الجائزين في الصحيح نحو يعكُف ويعكِف (١) ،وهذا النوع من الاقتصار ضرب من الاعلال وكذا [القصر (٢)] في قال وباع لما اعتلت بحذف حركتها وقلبها ألفا أعلوا الفاء في قلت وبعت [بنقل حركة] (٣) العين اليها وحذف حركتها ،وأيضا فإنَّهم

=== ذلك دلالة على حذف العين ،وامارة للتفرق ،الا ترى أن "ليس" لما لم يريدوا فيها التصرف لم يغيروا حركة الفاء وذلك قولهم : "لست" .

فلما كانت القاف في "قلت" مضمومة والباء في بعت مكسورة بعدما كانتا مفتوحتين في "قال" و"باع" دلك ذلك على أن الفعل متصرف ،وأنه قد حدث فيه لأجل التصرف حدث ما ،وأنه ليس كالحروف التي تلزم ضربا واحدا من الحكم كـ" ليت" ولا كـ" ليس الذى ليس متصرفا .

ألا ترى أنك لو قلت" قلت ،وبعت " [بفتح الفاء] لجرى مجرى "لست" ولم تكن ثم حركة غريبة تدل على العين المحذوفة ، وأن الفعل متصرف ،ونقلت " قلت " الى " فعلت " لأنّ الضمة من الواو ،وبعت الى "فعلت" لأنّ الكسرة من الياء". المنصف ١/ ٢٣٤- ٢٣٥ .

(١) المنصف : ١/ ٢٣٥ .

(٢) غطى على هذه الكلمة ورقةُ الترميم في النسخة ،ولم يظهر في الصورة الا حرف الراء .

(٣) غطى هاتين الكلمتين في النسخة ورقةُ الترميم في الأصل ، فلم تظهرا في المصورة .

أرادوا الاشعار بتصرف الفعل وأَنَّ تَحَرُّكَ الفاءِ بحركةٍ غير وضعيةٍ إنَّما هو لحادثٍ حدثَ في الفعلِ ولذلك لم يفعلوه في لَيْس على الأعرف وأصلها لَيِسَ مثل : هاب ، لأنها كالحرف في عدم التصرف، فتركوا صورتها كصورة لَيْتَ.(١)

فصل : وأما طال ضد قَصُر ،فيدل على أَنَّه فَعُل بضم العين أمران :

أحدهما : مجيء الصفة منه على القياس فيه وذلك فَعِيْل وفُعَال نحو : طويل وطُوال .(٢)

والثاني : أنه ضد قَصُر وقد جاء عنهم اجراء الشيء مجرى ضده .

ألا تراهم جروا ب " كم " الخبرية كما جروا ب " رُبَّ " وهذه للتقليل وتلك للتكثير ؟ وقالوا : كَثُرَ(٣) ما تَقُولَنَّ(٤) ذلك كما قالوا : قلما تقولَنَّ ذلك.(٥)

وأما " خاف " و" هاب " فيدل على أنهما فَعِل بكسر العين ثلاثة أشياء :

أحدها : فتح عَيْنَيْ مضارعيهما مطلقا.(٦)

---

(١) انظر ما سبق نقله عن المنصف قبل قليل .
(٢) انظر المسألة في المنصف : ٢٣٩/١ وانظر الممتع : ٤٥٠.
(٣) في النسخة " أكثر " ولعل المثبت هو الصواب .
(٤) في النسخة " تقولين " خطأ ".
(٥) حمل النقيض على نقيضه هنا هو أنهم يدخلون نون التوكيد في المضارع المستقبل المنفي ،ثم حملوا عليه غير المنفي هنا لمكان التضاد بين " قل " و" كثر " . انظر المنصف : ٢٣٩/١ ،وشرح ابن يعيش : ٤٢/٩ -٤٣.
(٦) لأن كل ما كان مضارعه يفعل بفتح العين ، ولم تكن عينه أو لامه من حرف الحلق وجب أن يكون ماضيه " فعل " بكسر العين . التبصرة : ٨٧٥.

والثاني : جواز كسر حرف المضارعة منهما .

والثالث : كسر الأول منهما عند اسناده الى ما يسكن معه آخرهما ولا وجه لها الا أن تكون حركة العين محولة عليه ، ولم يقم دليل على أنها مجتلبة الى العين.

فالحاصل أن هذا المعتل العين على وجهين :

أحدهما : مُحَوَّل منقول وهو فَعَل المفتوح العين في الواو والياء نحو قال وباع . والآخر : منقول غير محول وذاك فَعُل وفَعِل بضم العين وكسرها في الواو والياء لعدم الحاجة الى ذلك إذا كان المطلوب حاصلاً دون تحويل ،ففي الأول تحويل ونقل وحذف وفي الثاني نقل وحذف دون تحويل وبالله التوفيق .

فصل : اعلم أن نقل حركة العين الى الفاء إنما يكون في حالة اسناد الفعل إلى ما يسكن معه آخره ،ولا يكون في غير ذلك ، مخافة لبس فِعْلِ الفاعلِ بِفِعْلِ المفعولِ ،ألا ترى أنَّك لو نقلت حركة العين الى الفاء في نحو : خاف زيدٌ وهاب عمروٌ لقلتَ خِيفَ زيدٌ وهيب عمروٌ وحصل اللبس باتفاق الصورتين .

فان قلت : هذا اللبس إنما كان يكون في خيف وهيب دون " قال"؛ لأنك لو نقلت في" قال" لقلت : قول زيدٌ الحقَ.

فالجواب أنهم جعلوا " قال " تابعة لهن ليجرين على سَنَنٍ واحد ، وأيضا فان بعضهم يقول في المفعول : قُول الحقُ فكرهوا أن يوافق المبني للمفعول ،وقد نقل بعضهم في كاد وزال : كيد وزيل يفعل وما زيل يفعل لَمَّا أمنوا بناءهما للمفعول (١) ، وحيث يكون فِعْل الفاعل

---

(١) المنصف : ١/٢٥٢-٢٥٣.

وفِعْل المفعول على لفظ واحد وقع الفصل بينهما عند كثير من العرب بالاشمام نحو : خفت يا زيد وهبت يا عمرو ،وبعضهم لا يبالي فيكتفي في الفصل بينهما بما يقتضيه السياق .(١)

قوله : (وتسكن الواو في مستقبله).(٢)

قد تقدم أن أصل قال وباع وطال وخاف وهاب : قَوَل وبَيَع وطَوُل وخَوِف وهَيِب فحذفت هذه الحركات التي في حروف العلة طلبا للتخفيف فانقلبت ألفات؛لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلهن في اللفظ ،فلما جاء المضارع أعلوه حملاً على الماضي ؛لئلا يكون أحدهما صحيحا والآخر معتلا، فنقلوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما فصار : يَقُوْل ويَبِيْع ويَطُوْل ،وكذلك يخاف ويهاب أصلهما يَخْوَف ويَهْيَب فنقلت الفتحة إلى الخاء والهاء فصار في التقدير يَخَوْف ويَهَيْب ثم قُلبت الواوُ والياء ألفين ،لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في اللفظ ،هذا هو الذى عليه حذاق أئمة(٣) التصريف .

وقد قال قوم من النحويين ان يقول ويبيع ونحوهما استثقلت الحركة على الواو والياء فيهما فنقلت الى ما قبلهما فكأنّ هذا المضارع عندهؤلاء إنما أُعتّل لنفسه لا بالحمل على الماضي ، وهو قول غير مستقيم ،لأنّ الياء والواو اذا سكن ما قبلهما جرتا مَجْرى الصحيح فلم تستثقل فيهما الحركة.(٤)

---

(١) المنصف : ١/٢٥٣ ، ٢٥٤ ،والممتع : ٤٥٣.

(٢) الجمل : ٤٠٣.

(٣) المنصف :٢/٢٤٧-٢٤٨.

(٤) هذا المذهب ذكره في المنصف : ١/٢٤٨ دون أن يعزوه لأحد ، وما ذكره هنا بنصه من المنصف .

وذُكِرَ أنّ أبا عمر الجرمي دخل بغدادَ (١) ،وكان الفراء يغشاه في مجلسه ويُكثر عليه المسائلَ وهو يجيبه ،فقال له بعض أصحابه : سله أنت ، فقال : يا أبا زكريا ما تقول في قم ؟ قال : أصله أَقْوُمْ فاستثقلوا الضمةَ على الواو فأسكنوها ثم حذفوها لالتقاء الساكنين ،فصار الى ماترى. فقال له: أخطأت يا أبا زكريا ،لأنّ القاف قبلها ساكنة. فلم يعد اليه الفراء بعدها . فالقاعدة التي يعول عليها أن أصل الاعلال إنما هو في ثُلَاثِيّ الماضي واعلال ما عداه مما يتصرف منه موقوف على اعلاله كما أنّ تصحيحه موقوف على تصحيحه فَمُضَارِعُهُ والأمْرُ منه ومصدرُه واسمُ الفاعل واسمُ مفعوله واسمُ مصدره وزمانُه ومكانُه كلّ ذلك محمولٌ عليه في الصحة والاعلال فتقول : قال يقول فهو قائل ومقول ومقالا ... (٢) بالاعلال في الجميع،لاعتلال قال. وتقول: "عَوِرَ يَعْوَرُ عَوَراً وهو عاوِرٌ ،والمكان مَعْوُوْرٌ فيه، وأَعْوَرَ الله عينه ،ومُعْوَر ،وهو كذلك في الثلاثة كل ذلك صحيح لصحة عَوِرَ وإنّما صح عور وأخواته كما صح اعتوروا واخواته ،وذلك أن كل واحد منها في معنى ما لا بد من تصحيحه.

ومسائل التصريف يعتبر فيها المعنى وذلك أن معنى عور اعور ، واعتونوا في معنى تعاونوا فصحة الواو بعد الفتحة دلالة على سكون ما قبلها في المعنى. (٤)

---

(١) في النسخة "دخل على بعداد" خطأ ،وهذه المسألة التي جرت بين الجرمي والفراء ذكرها في المنصف : ٢٤٨/١ ،والخصائص : ٢٩٩/٣ والممتع : ٤٤٩-٤٥٠.

(٢) هنا كلمة الحقت بالهامش وهي غير واضحة.

(٤) المنصف : ٢٥٩/١.

ثم قال (وتسقط الياء والواو في مفعول).(١)

يريد أن الأصل في مَبيع ومقُول : مبيوع ومقوول على زنة مضروب فنقلت ضمة الياء والواو الى ما قبلهما وحذفت احداهما لالتقاء الساكنين ، فذهب سيبويه [الى حذف](٢) الزائد وهو الثاني فبقي مقول ومبيع على زنة مَفْعُل ثم قلبت ضمة الياء كسرة لتصح الياء (٣) ، وذهب الأخفش الى حذف الأصل وهو الأول فبقي على وزن مَفُول ثم قلبوا ضمة الياء كسرة لتنقلب الواو ياء لقصد الفرق بين مفعول من ذوات الياء ومفعول من ذوات الواو ، فصار مبيع كما ترى (٤) كذا يمشي في هذا الموضع .وأظنه غير صحيح على القولين معا.(٥)

أما على مذهب سيبويه فإنه لا يقلب الضمة كسرة لتصح الياء الا بشرط أن تكون الياء قريبة من الطرف ،ولا يعتبر مجرد اللفظ إذا كان مخالفاً للأصل ،وسواء كان عنده مفرداً أو جمعاً نحو : بِيْض وبِيْع في فُعْل من البيع،فإنَّ الأصل فيها بُيْع وبُيْض فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء القريبة من الطرف ،والياء في مسألتنا بعيدة من

---

(١) الجمل : ٤٠٣ .

(٢) غطى على هاتين الكلمتين ورق الترميم فلم تظهر في المصورة ، فلعل المثبت هو الصواب .

(٣) الكتاب : ٣٤٨/٤ ،والمنصف : ٢٨٧/١ ومابعدها ،والممتع : ٤٥٤ .

(٤) المنصف : ٢٨٧/١-٢٨٨ .

(٥) انظر شرح الشافية : ١٤٧/٣-١٤٨ وقال ابن جني في مذهب أبي الحسن :" وقوله في هذا يكاد يرجح عندى على مذهب الخليل وسيبويه " المنصف : ٢٨٩/١ ،قال المازني " وكلاالوجهين حسن جميل ،وقول الأخفش أقيس " المنصف : ٢٨٨/١ .

الطرف اعتبارا بالأصل (١) ،كما اعتبر في العواور ، فلم تهمز الواو/واعتبر في اوائل اذا مد ضرورة فهمز (٢) ،لأن المسألة تصريفية ،والتصريف يراعى فيه الأصل دون مجرد اللفظ .

وأما على مذهب الأخفش فانه لا يقلب الضمة كسرة لتصح الياء في نحو : فُعّل من البيع فكيف يقلب الضمة كسرة لتنقلب الواوالزائدة ياء ، هذا بعيد أن يقصده الأخفش .

ولكن القول في ذاك وبالله التوفيق : ان ضمة ياء مبيُوع حذفت ابتداء ليعتل بالحمل على فعله ، فالتقت ثلاثة سواكن فكسرت الياء وحذفت الواو لالتقاء الساكنين في كل واحد منهما ،وجاءت الياء بعد كسرة على ما ينبغي . هذا على مذهب سيبويه وأما على مذهب الأخفش فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم انقلبت الواو ياء بعد الكسرة فهذا أيضا على ما ينبغي على أصل مذهبه .

فان قلت : هذا التنزيل لا يمشي في ذوات الواو ،لأنه لا بد أن تكون الضمة ثَمّ منقولة الى فاء الفعل كما كانت منقولة اليها في فعله ، فينبغي أن يكون الأمر كذلك في ذوات الياء ليكون العمل واحدا في الموضعين .

---

(١) قال ابن عصفور : " ومما يدل على صحة مذهب سيبويه والخليل وفساد مذهب الأخفش أنك اذا نقلت الضمة من العين الى الفاء في " مفعول " من ذوات الياء اجتمع لك ساكنان : واو " مفعول " والياء ،فتحذف واو " مفعول " فتجيء الياء ساكنة بعد ضمة قريبة من الطرف ،فتقلب الضمة كسرة على مذهب سيبويه في الياء الساكنة بعد الضمة اذا كانت تلي الطرف ،فانه تقلب الضمة كسرة مفردا كان الاسم وجمعا نحو " بيض " جمع أبيض ،أصله " بيض " نحو حمر ، ثم قلبت الضمة كسرة ". الممتع : ٤٥٨.

(٢) المنصف : ٤٩/٢.

والجواب : أنا إن أخذنا بجميع مآخذ مقول (١) كان قادحا في المذهبين معاً، فلا بد من أنْ يُلتمس له وجه لا يعود بقدح في واحد من المذهبين، وهو ما ذكرناه آنفا، ولا يحتاج إلى ذلك في مقول ونحوه.

فصل : الأدلة على صحة مذهب سيبويه ثلاثة أوجه : (٢)

أحدها : أن الزائد أولى بالحذف من الأصلي وذلك واجب في التصغير وان دل على معنى، لأنّ حذفه لا يخل بأصل التركيب، وحذف الأصلي يُخِلُّ بأصل التركيب، والمحافظة على الأصول أولى من المحافظة على العوارض وقد قدح في هذا الاستدلال بأن الغرض بذلك في التصغير تمام بنائه، ومسألتنا من باب الحذف لالتقاء الساكنين، ولا يختص ذلك بزائد دون أصل، ألا ترى أن المحذوفين من نحو : مصطَفون * وأنتم الأعلون * (٣) لالتقاء الساكنين ما هو من أصل الكلمة.

الثاني : أن قولهم مَبِيْع (٤) دليل على حذف الزائد ولو كان الأول

---

(١) في النسخة " مأخذ منقول " ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) انظر بعض هذه الحجة في أمالي ابن الشجرى : ١/ ٢٠٤-٢٠٥.
(٣) آل عمران : ١٣٩، وسورة محمد " صلى الله عليه وسلم " ٣٥.
(٤) هذا دليل ذكره المازني احتجاجا لسيبويه، وسأل عنه الأخفش، فقال : " انهم لما اسكنوا ياء " مبيوع " والقو حركتها على الباء انضمت الباء وصارت بعدها ياء ساكنة، فابدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها، ثم حذفت الياء بعد أن الزمت الباء كسرة للياء التي حذفتها، فوافقت واو " مفعول " الباء مكسورة، فلنقلبت ياء للكسرة التي قبلها، كما انقلبت واو " ميزان " و " ميعاد " ياء لكسرة التي قبلها " المنصف : ١/ ٢٨٧، وانظر أمالي ابن الشجرى : ١/ ٢٠٩.

هو المحذوف لقالوا مبوع ؛ لوقوع الواو المزيدة بعد ضمة وقد تقدم ما يقدح في هذا الاستدلال ؛ لأنه كما يلزم أن يكون على مذهب سيبويه أيضا لبعد الياء من الطرف أصلا كما تقول مُوقِن ومُوسِر، والأصل مُيْقِن ومُيْسِر، فقلبت الياءُ واواً تغليباً لحكم الضمةِ ؛ لبعد الياء من الطرف ، وهذا واضح .

الثالث : مجيء تاءِ التأنيث عوضاً من المحذوف في نحو إجازة،(١) ولم يأت عوضاً من عين الكلمة في موضع ، فوجب أن يكون هنا عوضا من الزائد ، وإذا ثبت ذلك هنا وجب أن يكون المحذوف في مبيع الزائد ؛ لأن الموضعين محل الخلاف ، وقد يُقْدَحُ في هذا الاستدلال بأن يقال : قد جاء التعويض من الزائد في نحو : أرضون وكون العوض غير هاء التأنيث والمعوض منه غير عينٍ لا يضر .

فصل : وأما أدلة الأخفش فأربعة :

أحدها :(٢) أن عين الكلمة ليس بازاء معنى فهي أولى بالحذفِ من الواو المزيدةِ ؛ لأنها بازاء المعنى من المفعولية، فهي أولى بالثبات ليثبت المعنى بثباتها ، وقد قُدِحَ(٣) في هذا الاستدلال بأنّ الميمَ هي الموضوعةُ بازاء المعنى من المفعولية بانفرادها دون الواو بدليل لزومها في كل آسمٍ من أسماء المفعولين مزيداً أو غيرَ مزيدٍ والواو مخصوصة بالثلاثي دون غيره، واللام هو بازاء المعنى المطلوب دون غير اللام لبقاء المعنى عند عدمه .

---

(١) هكذا في النسخة وقد ذكر ابن الفخار في الافادات والانشادات : ٩٧ أن تعويض التاء من المحذوف يكون في نحو " زنادقة ".
(٢) انظر هذا الدليل في المنصف : ١/ ٢٨٩ ، أمالي ابن الشجري : ١/ ٢٠٥ ، والممتع : ٤٥٦ ، والافادات والانشادات : ٩٧ .
(٣) انظر هذا القدح في أمالي ابن الشجري : ١/ ٢٠٥ ، والممتع : ٤٥٧ .

الثاني : أن العين هي التي لحقها الاعلال في الفعل الماضي وفي المضارع وفي اسم الفاعل ، فهي التي ينبغي أن تعل بالحذف (١) ، وقد يُقْدَحُ في هذا الاستدلال بأنها يكفيها من الاعلال ما لحقها من نقل حركتها الى ما قبلها واسكانها ولا يلزم مضاعفة الاعلال.

الثالث : أن الأول من الساكنين هوالذى يحذف اذا التقيا في كلمة واحدة نحو : قل وخف وبع وقاضٍ وما أشبه ذلك ، فكذلك ينبغي أن يكون المحذوف هنا هو الأول . وقد يُقْدَحُ في هذا بأنه إنّما حُذِفَ الأول هنا لاعتلاله وصحة الثاني ،وكذلك التنوين في نحو : قاضٍ حرفٌ صحيح وليس أصله أن يحذف لالتقاء الساكنين وان كان فيه شبه مّا بحروف العلة ، وأنه (٢) وان سيق للدلالة على معنى التمكن ، وفي حَذْفِه نَقْضُ الغرض أيضا ، فقد يُحذف الثاني من الساكنين إذا كانا حرفي علة كما قال أبو الحسن ابن الباذش في قراءة حمزة والكسائي ﴿ يا زكريا إنّا نبشرك ﴾ (٣) بالقصر بدلالة اجماعهما على إمالة ألف التأنيث ، واتفاقهما على امتناع إمالة هذه الألف ، فدل ذلك على أن المحذوف من الألفين هو الثاني ، وأن الباقي هو الأول الذى لا أصل له في الإمالة ، فلما جاء حذف الأول منهما في موضع وحذف الثاني في موضع دار الامكان بين الثاني والأول في مسألة مبيع فكان مجملا ولا يصح الاستدلال بالمجمل ، لاحتياجه في بيانه الى غيره.

---

(١) أمالي ابن الشجرى : ٢٠٧/١.

(٢) في النسخة " وأنها ".

(٣) مريم : ٧ ، وهي في النسخة بتحقيق همزة " زكريا " وهي قراءة ابن كثير ونافع ، وابيعمر ، انظر التكملة للفارسي : ٢٢٠ ، وانظر معجم القراءات : ٣٢/٤.

الرابع : قال ابن الضائع أقوى ما يُحْتَجُّ به للأخفش أنه لا يُحذف حرف لالتقاء الساكنين الا اذا كان حركة ما قبله (١) منه ، ولذلك لم تُحذف الواو ولا الياء بعد الفتحة في نحو : اخشوا الله واخشي الله ، والواو الأولى في "مَقُوُل" هي التي قبلها ضمة ، فهي التي ينبغي أن تحذف لالتقاء الساكنين حتى تكون ضمتها دليلا عليها ، وكذلك مبيع كسرة الياء دليلة على [أنّ] (٢) المحذوف لالتقاء الساكنين ياء .

قلت : لا يتم هذا لابن الضائع أصلاً على ما قاله النحويون من نقل ضمة العين إلى ما قبلها وحذفها إثر ذلك، ثم كسرت الياء لتنقلب الواو المزيدة ياءً ؛ لأنّ حذف الياء على هذا قد كان حصل قبل وجود الكسرة ، فقد حذفت في مبدأ الأمر دون دليل .

فأجاب عن هذا بأن قال: لم تنقل ضمة العين إلى ما قبلها ولكنها حذفت ابتداء حذفاً ، ثم كسرت الياءُ لالتقاء الساكنين ، ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين بعد ثبات كسرة الياء قبلها ، وقد تقدمت الاشارة إلى هذا المعنى ، فاذا قيل له : قد تحذف الواو بعد كسرة في آغزي في أمر المخاطبة والياء بعد ضمة في نحو قاضون رفعا !

بيانه أن الأصل في الأول اغزوى على مثال اخرجي فنقلت كسرة الواو الى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، والأصل في قاضون : قاضيون على مثال ضاربون . قال الفارسي : فنقلوا ضمة الياء الى ما قبلها ثم حذفوها لالتقاء الساكنين (٣) ، فاذا كان الأمر كذلك فسدت عليه

---

(١) في النسخة " قبلها ".
(٢) تكملة يلتئم بها السياق.
(٣) انظر التكملة : ١٨١.

القاعدة التي أصلها من أنه لا يحذف حرف لالتقاء الساكنين إلَّا بشرط أن تكون حركة ما قبله من جنسه.

فله أن يجيب بأن يقول : أما آغزِي في أمر المؤنث فإني أقول: لمّا نقلت كسرةُ الواوِ إلى ما قبلها انقلبت ياءً ثم حذفت الياءُ لالتقاء الساكنين . وأما قاضون فانه لم تنقل ضمة الياء إلى ما قبلها ولكنها حذفت بعد الكسرة، ثم بعد ذلك حولت كسرة الضاد ضمةً لأمْر أوجب ذلك وهو المحافظة على سلامة الواو ، فعلى هذا لم يحذف حرف في الموضعين لالتقاء الساكنين الا وحركة ما قبله من جنسه وهذا واضح ان سلم هذا التوجيه ولم يعارض بالفارسي ، ولا بالامكان في مسألة " اغزي " فتأمل ذلك.

فصل : اسم المفعول من الثلاثي فيه شائبتان.(١)

إحداهما : أنه غير جار على فعله كجريان المزيد فحقه التصحيح على هذا لتعريه من الجريان الموجب للاعلال .

والثانية : أن أصله أن يكون جارياً على فعله كغيره ، ولكنهم عدلوا به إلى ما هو عليه لقصد الفرق بينه من الثلاثي وبينه من الرباعي كما عدلوا عن فواعل (٢) الى فُعَّال (٣) وفعل (٤) وفعلة (٥) لقصد الفرق بين المذكر والمؤنث ،فكذلك هذا،فلما لزم لزوم الجاري واستُغْنِيَ به

---

(١) كتبت في النسخة "شيئان" ثم ضرب عليها وكتبت كما ترى ،وهي محتملة لغير ذلك.

(٢) أى في جموع التكسير .

(٣) نحو: صُوَّام. من صائم.

(٤) نحو : فره من فاره.

(٥) نحو : كفره من كافر .

عنه حُكِمَ له بحكمه ووجب (١) اعلاله بهذا النظر كما لزم اعلال الجاري (٢)،
وقد قالوا : إِنّ التصحيح في الياء مطردٌ وفي الواوِ غَيْرُ مطَّرِدٍ (٣) فتقول (٤)
في الياء مخيوط و مزيوت ومَغْيوم ومَغْيون ويقولونه (٥) أيضا فيما لم يسمع.
وأما الواوففي الإصلاح عن الفراء أَنَّه لم يأتِ من ذلك إلّا حرفان ، يعني
فيما حفظ هو وهما : مسك مدووف وثوب مصوون فيقول القائل : من أين
كثر التصحيح في الياء وقل في الواو فقد استويا في اللحظين المذكورين،
فان أُجِيْبَ بأنّ سبب ذلك ثقل الضمة في الواو وخفتها في الياء ،فان قيل :
ألم يقولوا أَنَّ حرف العلةِ إذا سَكَنَ ما قبله جرى مجرى الصحيح في استخفاف
الحركة فيه ؟ قيل : نعم ومع هذا فان الضمة في الواو على كل حال أثقل
منها في الياء وإن سكن ما قبلها ،والدليل على ذلك أنهم يهمزون الواو في
نحو : أدوُر فيقولون : أدؤُر ،ولا يهمزون الياء في أبيت .(٧)

----

(١) يمكن قراءتها في النسخة " ووجد ".
(٢) انظر المنصف : ١/٢٨٣.
(٣) المنصف : ١/٢٨٣-٢٨٦ ،وشرح الشافية : ٣/١٤٩.
(٤) في النسخة " وتقول ".
(٥) كلمة غير واضحة ،ولعل المثبت صحيحٌ ،وانظر المسألة في المرجعين السابقين .
(٦) اصلاح المنطق : ٢٢٢ ،والمبرد يجيز القياس في المسألة ولا يقف عند السماع . المنصف : ١/٢٨٥.
(٧) قال سيبويه : " وبعض العرب يخرجه " يعني اسم المفعول من الثلاثي المعتل الوسط " فيقول : مخيوط ،ومبيوع ،فشبهوها بصيود ،وغيور حيث كان بعدها حرف ساكن ،ولم تكن بعد الألف فتهمز ،ولا نعلمهم اتموا في الواوات ،لأنّ الواوات أثقل عليهم من الياءات ،ومنها يفرون الى الياء فكرهوا اجتماعهما مع الضمة " الكتاب : ٤/٣٤٨ - ٣٤٩.

فصـــل : الاسم الثلاثي : فمعتل العين يعتل فيه ما كان على وزن الفعل ويصح ما لم يكن على وزنه (١) ، فالأول كباب وناب ، وأصله : بَوَبَ ، ونَيَبَ فانقلبت الياء والواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ومثلـــه في الاعلال : مال وحاد وخاف وكبش صاف أصل ذلك : مَوِلَ وخوِف وحَوِد بكسر العين ، وما جاء من هذا الضرب صحيحاً ... (٢) ومنبهـــة على الأصل كالقَوَد ، والحَوَكة ، والخَوَنَة ، والجَوَرَة ، كما شذ أَجْوَدَ (٣) ، واستحوذ ونحوه في الأفعال . (٤)

وأما الثاني فنحو : بُيُضٌ ، وعُيُن جمع بَيُوض وعيان (٦) [فاعلال المعتل] (٧) من ذلك مشروط بتجرده من الف التأنيث ومن الألـــف والنون المزيدتين (٨) لفظا ومعنى [فان لحقه ...] (٩) ذلـــك لفظا ومعنى ، أو معنى دون لفظ وجب التصحيح لبعـده في ... شبه الفعل لاختصاصها بالاسماء وذلك نحو : جوده ، وحيدان صرى

....

....

.... (١٠)

وجب الاعلال ، لتجرده من الزيادة لفظا ومعنى .

---

(١) الكتاب : ٣٥٨/٤ ، والتكملة : ٥٨٨ ، والمنصف : ٣٣٢/١ ، والممتع : ٤٦٣ .
(٢) كلمة غير واضحة .
(٣) يمكن أن تكون كلمة أخر ، والمثبت تذكره المصادر .
(٤) المنصف : ٣٣٢/١ والممتع : ٤٦٥ .
(٥) يمكن أن تكون " الثاني " .
(٦) المنصف : ٣٣٩/١ والممتع : ٤٦٧ ، و " عيان " بكسر العيـــن حديده في متاع الفدان ، والفدان : الثوران يقرن للحرث بينهما ، أو هو آلة الثورين . القاموس المحيط : " عين " و " فدن " .
(٧) هكذا اجتهدت في قراءتها .
(٨) انظر الممتع : ٤٩١ - ٤٩٢ وانظر : ٤٦٦ ومابعدها .
(٩) مقدار ثلاث كلمات غير واضحة اجتهدت في قراءة بعضها .
(١٠) مقدار ثلاثة أسطر غير واضحة .

وأما مسألة ديم جمع ديمة فإنما أعل بالحمل على مفرده ؛ لأن موجب الإعلال إنما هو في المفرد وهو سكون الواو منه بعد كسرة وكان حق الواو في الجمع أن تَرْجِع (١) [لحركتها بالفتح] (٢) ولكن الجمع حمل على مفرده؛ لأنه فرعه .

وأما مسألة قيم فاعتبر فيه أصله من الاعلال وكان حقه قِوَم كعوض ، ولكن لما كان أصله قياما بقيت الياء على حالها اعتبارا بأصلها .... (٣) اعلال الثاني المعتل العين على ثلاثة أوجه : اعلال بالحمل على الفعل و اعلال بالحمل على مفرده ان كان جمعا و اعلال بالنظر الى أصله .

فصل : وأما المزيد من الأسماء فاما ان كان على وزن الفعل فانه على ضربين : ضرب يجب اعلاله لاعتلال فعله وضرب يجب تصحيحه (٤) .

فالأول : ما خالف فعله في عين الزيادة التي في أوله أو في غير الحركة وذلك نحو : مقام ومخاف ومعيشة ومثوبة فهذا الضرب يجب اعلاله بالحمل على الفعل الذى وافقه في الوزن وخالفه في عين الزيادة ؛بيان ذلك أن معيشة أصلها : مَعْيِشَة (٥) فأعلت بنقل حركة العين إلى الفاء بالحمل على " يعيش "؛ لاتفاقهما في الوزن الأصيل ،

---

(١) انظر التكملة : ٥٨٩ ، والمنصف : ١/ ٣٤٤-٣٤٥ ، وشرح الشافية ٣/ ١٣٧-١٣٨ .
(٢) هكذا اجتهدت في قراءتها ، وهي في النسخة غير واضحة .
(٣) مقدار كلمتين غير واضح .
(٤) انظر المسألقي الممتع : ٤٨٤ ومابعدها .
(٥) انظر المنصف : ١/ ٢٩٦ .

وإنما ينظر في مثل هذا إلى الأصل ، وكذلك مثوبة أصلها مَثْوُبة فأعلت بنقل حركة العين الى الفاء بالحمل على الفعل الذى وافقه في الوزن . وكذلك مقام أصلها مَقْوَم فأعل بنقل حركة العين إلى الفاء ثم انقلبت ياء؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ بالحمل على الفعل الذى وافقه في الوزن وهو يخاف مثلا ، لأن أصله يخْوَف؛ لأن الفرق قد وقع بين هذه الأسماء وبين الأفعال التي على أوزانها بالميم المزيدة في أوائلها ، لأنها زيادة مخصوصة بالأسماء ، وكذلك لو بنيت من القول مثل مُسْعُط لقلت : مُقْوُل وأصله مَقْوُول فأعل بنقل حركة عينه الى الفاء بالحمل على الفعل الذى وافقه في الوزن ، لأنه على وزن الأمر من يقول قبل[1] الاعلال .

فصل : وكذلك فعل أيضا وان وافقه في غير الزيادة اذا خالفه في غير الحركة ، لأن المطلوب حصول الفرق ، مثاله لو بنيت من القول أو من البيع مثل تُرتُب لقلت ، تُقُول وتُبِيع بالاعلال [2] ، والأصل فيهما : تُقْوُل وتُبْيُع على وزن تُقْوُل قبل الاعلال فلما وقع قيل بالفرق بينهما وبين الفعل بضم تاء المبني وفتح تاء المبني عليه وجب اعلالهما بالحمل على الفعل [الذي][3] وافقاه في الوزن وخالفاه في غير الحركة واعلالهما بنقل حركة العين إلى الفاء فصار تُقُول وتُبُيع ثم حولت ضَمَّةُ الياء كسرة لتصح الياء فصار تبيع على أصل سيبويه وتُقَرُّ الضَّمَّةُ على أصل الأخفش فتنقلب الياء واواً فتقول : تُبُوع. [4]

---

(١) في النخسة " قيل ".
(٢) انظر الممتع : ٤٨٤ ومابعدها .
(٣) تكملة يلتئم بها السياق .
(٤) تقدم مذهب سيبويه والأخفش في أول الباب .

مسألة : إن قيل : لـم(١) صح تَدْورة وقد كان ينبغي أن يعتل لوقوع الفرق بينه وبين الفعل الذى وافقه في الوزن بهاء التأنيث لاختصاصها بالأسماء ؟

فالجواب:أنه يشترط في الفارق أن يكون من البنية وليست هاء التأنيث من البنية،وانما هي بمنزلة الثاني من المركبين .

فائدة : يُحمل الاسم على الفعل في الاعلال اذا وافقه في الوزن وخالفه في غير الزيادة ويُحمل الفعل على الاسم في التصحيح اذا وافقه لفظا ومعنى. ويصحح الاسم الموافق للفعل في الوزن وعين الزيادة وعين الحركة ويُعل الفعل ما لم يكن في معنى ما يجب تصحيحه فالأول : كمقام ،والثاني : كما أقولَه ! وأقْوِل به ! في التعجب ،والثالث : كأبيض، والرابع : كأقام فاعلال الأول بحصول الفرق بينه وبين الفعل بالمخالفة في عين الزيادة ،وتصحيح الثاني للموافقة بينه وبين أفعل التفضيل من جهة من جهتي اللفظ والمعنى كما حمل عليه الاسم في الاعلال ،وتصحيح الثالث لقصد الفرق بينه وبين/ الفعل الموافق له في اللفظ ،واعتلال 299
الرابع لينتقل من الوجه الأثقل الى الوجه الأخف ان كان ماضيا ؛لأنه موضع الثقل بالحمل عليه ان كان مضارعا .

أصل : يحمل الاسم المزيد في أوله على الفعل في الاعلال اذا وافقه في الوزن وخالفه في عين الزيادة ويُحمل الفعل على الاسم الموافق له لفظا ومعنى في التصحيح ويصحح الموافق للفعل في الوزن وعين الزيادة وعين الحركة ،ويعل الفعل ما لم يكن في معنى ما يجب تصحيحه؛ فالأول كمقام ومعاش .

----

(١) في النخسة " لما ".

والثاني :كما أقْوَله (١) وأَقوِل به في التعجب .

والثالث: كأبيض وأقول منك .

والرابع : كأقام واستقام .

فأما الاعـــلال الأول فلحصول الفرق بينه وبين الفعل بالمخالفة في عين الزيادة ،وأمّا التصحيح الثاني فبالحمل على الاسم الموافق هو لــه لفظا ومعنى ،فكما حمل الاسم على الفعل في الاعلال كذلك حمل الفعـــل على الاسم في التصحيح ليكون في ذلك طرف من المعاوضة ،وتحصيـــل ذلك أَن الأصل حمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع فرع في الأصل ، وأن الفرع حمل على الأصل فيما هو أصل في الأصل فرع في الفرع الا أن حَمْل الأصل على الفرع فيما هو أصل في الفرع أكثر من حمل الفرع فيمـا هو أصل في الأصل ، والسابق ان لو كان الأمر . . . (٢) الكثرة والقلـــة من جهة أن حَمْل الفروع على الأصول أظهر من العكس مع ان في حمـــل الفرع على الأصل مراجعة البنية الأصلية ،وفي حمل الأصل على الفرع خروج عن البنية الأصلية .

الجواب أن حمل الفرع على الأصل في المسألة ينقل ما أصله الثقل الى الوجه الأثقل ،وحمل الأصل على الفرع ينقل الى الوجه الأخف وهـذا بين ان شاء الله .

فصل : ثم قال { واذا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما (٣) بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الأولى في الثانية (٤) }.

---

(١) في النسخة " ما قول " فقط .
(٢) كلمة غير واضحة في النسخة لعلها " بانعكاس ".
(٣) في الجمل : ٤٠٣ " وسبقت الاولى منهما ".
(٤)

في هذه القاعدة بحث بيانه: أنّ " إذا " أداة شرط ، والاجتماع شرط والقلب مشروط ، والمشروط لازم لشرطه ، فجاء من ذلك أن كل موضع وجد فيه الشرط وجد فيه المشروط ، فأما نحو سيد وميت وطيّ فانسحاب حكم الشرط عليه صحيح ، وأما نحو بويع وديوان والعَوّا (١) وأُسَيِّد في أحد الوجهين وضَيْوَن (٢) وحيوة (٣) فلا يصح حكم انسحاب الشرط عليه فكان ينبغي أن يستثنى فيقول: إلّا في خمسة مواضع :

أحدها : أن يكون الاجتماع عارضا فيخرج بُوَيع وأمثاله مما اجتماع الواو والياء فيه عارض ، وذلك أن فعل المفعول مغير من فعل الفاعل فالواو في بويع بدل من ألف بايع فكان الاجتماع عارضا .

الثاني : أن يؤدي إلى مراجعة الأصل المستقل فيخرج ديوان؛ لأنّ أصله دِوّان فَثَقُلَ عليه التضعيف فأبدلوا الواو الأولى ياء ؛ لأنها أخف من الواو (٤) كما فعلوا في قيراط ودينار ، والأصل قِرّاط ودِنّار ففروا من التضعيف الى الابدال. (٥)

والثالث : أن يقصد بالابدال الفرق ، فيخرج العَوّا وأصلها : العَوْيَا فقلبت الواوُ ياءً على القاعدة في فَعْلَى ؛ لقصد الفرق بين الاسم والصفة بدليل أنها تبدل في حال الانفراد ، فكذلك اذا كانت مع الواو.

----

(١) العوا : اسم لنجم.
(٢) الضيون : السنور الذكر . اللسان " ضون ".
(٣) حيوه : اسم رجل .
(٤) انظر سر صناعة الاعراب : ٥٨٧.
(٥) المنصف : ٢ / ٣١-٣٢.

والرابع : أن يقصد بالكلمة الحمل على النظير نحو : أسيود في لغة من أظهر حملاً على التكسير ،لأنهما نظيران وياء التصغير في مقابلة ألف التكسير ،الا أن ألف التكسير يجب تصحيح مثل هذا بعدها وهو مع ياء التصغير من باب الجائز باعتبار الأصلية في هذا والفرعية في هذا.(١)

والخامس : أن يقصد بالاظهار التنبيه على أصل الباب كضَيْون وحيوة وغوير على شذوذه.(٢)

فصل : اختلف الناس في سيد ونحوه على ثلاثة مذاهب :

الأول : قال البصريون هو فَيْعِل (٣) وأصله سَيْوِد اجتمعت الواو والياء ،وسُبِقَت احداهما بالسكون فقلبت الواوُ ياءً وأدغمت فيه الياء ثم لما أعلواهذه العين بالقلب أعلوها أيضا بالحذف تخفيفا فقالوا : سيد وميت .(٤)

الثاني : قال البغداديون هوفَيْعَل بالفتح كصيرَف، ثُمَّ حُوِّلَ إلى فَيْعِل بالكسر استدلالاً منهم بالشاهد على الغائب وذاك أنهم لما شاهدوا فَيْعَلاً بالفتح في الصحيح كصيرف ،وكان أصل سيِّد ونحوه غالباً،لأنه أمر محتمل باعتبار الاختلاف فيه حملوه عليه وهذا غير صحيح ،لأنَّ المعتل نوع على حياله ،والصحيح نوع على حياله،فالتمسك بالظاهر واجب الا بدليل واضح يقود إلى غيره ،وقد ثبت أن العرب تحصر المعتل ببناء كقضاة جمع قاض والصحيح ببناء نحو كتبة جمع كاتب وهذا من ذاك.(٥)

---

(١) انظر اللسان " ضون ".
(٢) انظر اللسان " حيا " ١٤/ ٢١٥ ،و" ضون " .
(٣) فيعل بكسر العين .
(٤) الكتاب ٤/ ٣٦٥ ،والمنصف ٢/ ١٥-١٦ والممتع : ٤٩٨-٤٩٩.
(٥) انظر مذهب البغداديين في المنصف : ٢/ ١٦ ،والممتع : ٤٩٩، وانظر المسألة في الكتاب : ٤/ ٣٦٥.

والثالث : قال الفراء هو فعِيل (١) كطويل ثم لما كان فعله معتلا اعل بتأخير العين وتقديم الياء ،فكان على زنة فيعِل ،وطويل عنده شاذ كأنه يخرج منبهة على الأصل المتروك في سيد وبابه ،وكان حقه عنده أن يعتل لاعتلال فعليه ،ودليل ذلك عنده أنه اذا لم يكن له فعل معتل وجب تصحيحه كسويق ،فهذا الرأى عند سيبويه أيضا ، لأن القلب على خلاف الأصول فلا يجوز القول به إلا بدليل واضح ،ورده ابن عصفور بأن قال : قد جاء هذا البناء في بنات الياء كليّن ،وليس في بنات الياء ما عينه ياء ولامه صحيحة نحو : كبييل هذا لا يوجد أصلا (٢) ،وللفراء أن يقول: هو محل النزاع لأنني أقول هو عندى فعيل الا أنه لم يأت على الأصل ،لأنه لوجاء على الأصل لكان شاذاً ،لأنه من فعل معتل فيجب اعلاله/وتصحيحه شاذ كطويل ولا يصح أن يقال : 301 لم لم يشذ كشذوذ طويل ،وهذا بين .

فصل : وما جاء من المصادر المعتلة على فَيْعُولة قولهم : كينونة ،وقيدودة (٣) وبينونة وما أشبه ذلك ،وأصلها كيونونة وقيودودة وبيْونة فلما اجتمعت الواو والياء في الأولين وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الثانية ثم بعد ذلك حذفوا الياء التي هي عين فصار كينونة وقيدودة وبينونة ،وكان الحذف لازما اذا كان جائزا فيما هو أقل منه عددا وهو باب سيد وميت (٤) وليس بعد الجواز الا اللزوم (٥).

---

(١) انظر مذهب الفراء في الممتع : ٥٠١.
(٢) الممتع : ٥٠١.
(٣) القيدودة : الطويل في غير السماء . الكتاب ٤/ ٣٦٥.
(٤) فقالوا : سيد ،وميت بحذف الياء المتحركة فتبقى الياء الساكنة . الكتاب ٤/ ٣٦٦ ، المنصف ٢/ ١٠ ،والممتع : ٤٩٩ ، ٥٠٢ وما بعدها .
(٥) انظر المسألة في المنصف : ٢/ ١٠ ومابعدها والممتع : ٥٠٢ .

قال الفراء : أصل هذه المصادر كلها فُعْلولة بضم الفاء ، ولكنهم فتحوها لتسلم الياء من قلبها واوا ، لمكان الضمة قبلها ، وأجروا ذوات الواو مُجرى ذوات الياء ، فقالوها كلها بالياء تغليبا لحكم الأكثر ؛ لأنّ مجيئها في الياء أكثر من مجيئها في الواو ، ونظيره شكوته شكاية قلبت الواو فيه ياء حملا على مصادر ذوات الياء كالسعاية والرماية هذا تقرير ما قالـــه الفراء.(١)

ولا يصح قوله من وجهين :(٢)

أحدهما : أن تأويله في المسألة مخالف للقاعدة الثابتة باستقراء الأئمة الموثوق بعلمهم ، وذلك أنه قال حُوِلت ضمة الفاء فتحة لتسلم الياء في نحو بينونة من قلبها واوا ، والقاعدة في الياء المضموم ما قبلها أنهـــا ان كانت بعيدة من الطرف ثبتت الضمة وقلبت الياء واوا نحو : مُوْقن ومُوسر ، وان كانت قريبة من الطرف حولت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبهـــا واوا مطلقا على مذهب سيبويه (٣) . هذا هو الثابت بالاستقراء الصحيح .

والياء المضموم (٤) ما قبلها في نحو : بينونة على ما قاله الفراء بعيدة من الطرف فكان الواجب أن تُقَرّ الضمـة فتنقلب الياء واوا كموقنون وموسرون .

وقوله : وحملت ذوات الواو على ذوات الياء في فتح الضمة وقلب الواو ياء ضعيف جدا ؛ لأنه حَمَلَ ذوات الواو على ذوات الياء في تحويل

----

(١) انظر المسألة في المنصف : ٢/ ١٢ ، والممتع : ٥٠٣-٥٠٤ .
(٢) رد ابن عصفور على الفراء باكثر من هذا . الممتع : ٦٠٤ ومابعدها .
(٣) انظر الممتع : ٤٥٨ .
(٤) في النسخة " المضمومة ".

الضمة فتحة وزاد على ذلك قلب الواو ياء ، والمحمول عليه على خلاف الأصول ، مع ان المعلوم من كلامهم طلب الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء نحو: قلت وبعت وقد مضى بيانه ، وهذه تسوية في موضع طلب الفرق ، فكان نقضا ، فوجب اجتنابه .

فصل : ثم قال (وكل واو أو ياء وقعت بعد ألف زائدة أبدلت همزة نحو قائم وبائع).(١)

هذا الاطلاق مقيد بالمثال لا يتجه الا على ذلك ، وهو ضعيف ، لأن المثال الواحد لا يكفي في اعطاء الحكم العام ، فكان ينبغي أن يقول وكل واو أو ياء وقعت بعد ألف زائدة في اسم جار على فعل معتل العين .(٢)

وبيان مراده أن الواو في قاوم والياء في بايع قد اعتلتا في فعليهما بقلبهما ألفا (٣) ، لتحركهما وانفتاح ما قبلها ، فوجب قلبهما هنا ألفا ؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ولم يعتد بالألف المزيدة (٤) لضعفها بالزيادة والسكون ، فاجتمع لذلك ألفان فقلبت الثانية همزة ؛ لئلا تحذف احداهما لالتقاء الساكنين فيلتبس فاعل بفعل . ومن العرب من يحذف هنا العين ولا يبالى باللبس ، لأنه لا يوازن ثقل الهمزة فيقول : هذا شاكٌ ولاثٌ ، ومنهم من يقلب اللام لموضع العين فرارا أيضا من ثقل الهمزة فيقول هذا شاكٍ ولاثٍ ورأيت شاكياً ولاثياً ، فالأول : فاعل ، والثاني : فال ، والثالث : فالع ، ولا يقاس عليه .

---

(١) الجمل : ٤٠٤.
(٢) انظر المنصف : ٢/٥٢ ومابعدها .
(٣) أي في الأصل .
(٤) في النسخة " المزيد ".

وكذلك الصفات من الأفعال المزيدة المعتلة العينات معتلة أيضا لاعتلال أفعالها كمنقاد من انقاد ومختار من اختار ومستقيم من استقام ، وما صح فعله صح هو ،سواء كان تصحيح فعله يقتضيه القياس نحو: عَوِرَ وَصِيدَ وَحول واجْتَوَرَ ،أو كان شذوذا منبهة على الأصْل كاستحوذ ،واغْيَلت،(١) وأغْيَمت ،لأنّ العين التي صحت في الفعل هي العين التي في الصفة فوجب اتحاد الحكم وهذا بين (٢) وبالله التوفيق .

فصل : ثم قال وكل واو بضمة (٣) فهمزها جائز ،الا أن يكون ضمها اعرابا أو لالتقاء الساكنين .

تم ما وجد من تقييد الشيخ الامام أبي عبد الله
محمد بن الفخار على الجمل والحمد لله
رب العالمين والصلاة والتسليم على
سيدنا محمد خاتم النبيين ،على يد
الفقير الى رحمة مولاه الغني به
عمن سواه عبد الرحمن
بن . . . السبتي
لطف الله به بمنه
وكرمه انه سميع
مجيب.(٤)

---

(١) اغيلت الغنم : اذا ولدت في السنة مرتين ،واغيلت المرأة ولدها :اذا رضعته وهي حبلى .

(٢) انظر شرح الشافية :٣/ ٩٦ ومابعدها .

(٣) في الجمل : ٤٠٤ "انضمت" . ومثل لذلك في بأثوب ،وأدؤر ،وأجوه .

(٤) في جانب الصفحة امام خاتمة هذه النسخة كتب "بلغت المقابلة على جهة الاستطاعة ،وذلك بعد عشرين مضت من ذى الحجة تمام عشرين بعد ثمانمائة . . . . وغفر لنا ذنوبنا بمنه وكرمه انه سميع مجيب . . . .

الفهارس

فهرس الآيات الكريمة

رقم الآية	الصفحة
(تابع التوبة)	
١٠٨	٣٦٨-٦٢٥
١١١	٥٧٤
١١٤	٥٧٤
(يونس)	
١٠	٧٩٢
١٣	٢٢٢
٢٤	١٧١
٢٧	٣٨٩
٣٧	٧٦٤
(هود)	
٢٧	٤١١، ٦٤٤
٤٢	٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩
٥٠	
١٠٢	٥٧٤
١٠٧	٣٩١
١١٣	٢٣٣
(يوسف عليه السلام)	
٢	٢٥٤
٣	٢٨٧
١٠	٢١٠
١١	٥٠٦
١٨	٤٢٩
١٩	١٦١

رقم الآية	الصفحة
٢٨	٤٣٨
٣٩	
٤١	
٤٣	٣٩١ ، ٧٢٤
٨٢	٨٠٤
(الرعد)	
٦	٥٧٤
١٦	٦٥٨
(الحجر)	
٣٠	١٩٨
(النحل)	
١	١٠
٥٧	٣٧١
٩٠	٥٧٤
٩١	١٩٢
٩٨	١٣٦
(الاسراء)	
٧٦	٨٣ ، ٧٨٨
(الكهف)	
٥	٥٣٥
١٨	٤٥١، ٦٨٧
٢٥	٥٨٨، ٧٩٦
٣٨	٧
٩٥	٥٠٥
٩٦	٥٤٦
١٠٣	١٠٤٨

فهرس الأحاديث

فهرس الأمثال

فهرس الأقـــوال

فهرس الأعـــــلام

(أ)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(هـ)

فهرس القبائل والأمم والطوائف والمدارس

فهرس الكتب الواردة في المتـــــن

فهرس المواضع

فهرس القوافي

القافية	اسم الشاعر	البحر	الصفحة
مجلف	الفرزدق	الطويل	١٨٩
الشغوف	ميسون بنت بحدل الكلابية	الوافر	٧٩ ، ٧٦٠ ، ٧٧٣ ، ٧٨٥
لمستعطف	مجهول	المتقارب	٨٨٥
(ق)			
تخلق	كعب بن مالك	الكامل	٩٨٥
المخترق	رؤبة	الرجز	٣٧٩
(ك)			
آلك	لعبد المطلب	مجزوء الكامل	٩
دلوكا	لأحد بني أسد بن عمر بن تميم	الرجز	١٠٦٣
مباركا	ابو خالد القناني	الرجز	٥
(ل)			
تل	كعب بن جعيل	الرمل	٢٩٨ و ٨٥٩
ينالها	ذو الرمة	الطويل	٨٦٣
اطفالها	للأعشى الكبير	الكامل	١٧٧
دليلا	للأخطل	الكامل	١٤ ، ١٥
كميلا	العباس بن مرداس	المتقارب	٥٩٤ ، ٦١٩
اولا	مجهول	المتقارب	٧٢ ، ٢٧٤ ، ١١١٣ ، ١١٣٧ ، ١١٤٥ ، ١١٤٨
بلابله	مجهول	الطويل	٣٣٥
وقابله	حميد بن ثور	الطويل	٩٤٩
رجل	الاعشى الكبير	البسيط	٦٨٧
جمل	كثير	البسيط	٦٧٨
قبول	الاخطل	الوافر	٩٣٥ ، ٩٣٦
عل	امرؤ القيس	الطويل	٣١
فحومل	امرؤ القيس	الطويل	٤٠ ، ١٥٩
تحلل	امرؤ القيس	الطويل	٢٣٥
الرواحل	امرؤ القيس	الطويل	٣٧١
محول	امرؤ القيس	الطويل	٣٧٩
تجملي	امرؤ القيس	الطويل	٣٩٥
بأعزل	امرؤ القيس	الطويل	٢٨٠
القواعل	امرؤ القيس	الطويل	١٦٥
يحول	امرؤ القيس	الطويل	٢٦٧

فهرس المصادر والمراجـــع

أولا - المخطوطات والرسائل العلمية :

- الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية
للراعي الاندلسي / ت : محمود رجب المزين / رسالة ماجستير بكلية اللغة بالازهر .
- ارتشاف الضرب / لابي حيان / خ : دار الكتب رقم جـ ٨٢٨ نحو.
- الاغفال للفارسي / مصورة مركز البحث بمكة رقم ٢٣٩ نحو عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٥٢ نحو.
- برنامج المنتورى / لأبي عبدالله محمد بن عبدالله المنتورى ،
مصورة د . عبدالرحمن العثيمين عن مجموع بالخزانة العامة بالرباط رقم ١٥٨٧.
- التبيين عن مذاهب النحويين / لأبي البقاء العكبرى ،
ت/ عبد الرحمن سليمان العثيمين / رسالة ماجسنير بكلية الشريعة ، بمكة المكرمة.
- التذييل والتكميل / لأبي حيان / الجزء الثالث ،
ت : حماد حمزة البحيرى / رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية بالأزهر.
- التذييل والتكميـــل (شرح التسهيـــل) لأبي حيان ،
مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم ٧٣ نحو عن نسخة دارالكتب المصرية رقم ٦٢ نحو والجزء الأول من نسخة الاسكريال رقم ٥٢.
- تقييد ابن لب على جمل أبي اسحاق الزجاجي / رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى / اعداد : محمد الزين زروق .
- الجزولية (المقدمة الجزولية) للجزولي ،
مصورة مركز البحث بمكة عن نسخة المكتبة الازهرية رقم ٤١٥.
- حواشي المفصل للشلوبين / رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.
- شرح التسهيل / لابن مالك مع تكملة ابنه/رسالة دكتوراه بجامعة ام القرى ،
ت / علاء حمويه وعدنان خلف .
- شرح الجزولية لابي علي الشلوبين / صورة عن نسخة القرويين بفاس رقم ١٢٠٢.
- شرح الجمل لابن خروف / مصورة : د . عياد بن عيد الثبيتي عن نسخة مكتبة جامع ابن يوسف بمراكش رقم ٣٠٤.

- شرح الجمل لابن بزيزة (غاية الامل في شرح الجمل) مصورة الدكتور عبد الرحمن العثيمين عن نسخة كوبريلي بتركيا رقم ١٤٨٤.
- شرح الجمل لأبي اسحاق الغافقي / مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم ١٦٥ نحو عن نسخة رقم ٢٢ ق بالخزانة العامة بالرباط.
- شرح الجمل لابن أبي الربيع (وهو الشرح الاوسط) ظنا / مصورة الدكتور عياد بن عيد الثبيتي عن نسخة مكتبة جامع ابن يوسف العامة بمراكش رقم ١٠٠
- شرح الجمل لابن الضائع / خ : دار الكتب رقم ١٩ نحو.
- شرح الجمل / لابن باب شاذ خ : فيض الله رقم ١٩٤٨.
- شرح الجزولية / للأبذى / ت : سعد حمدان الغامدى / رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية - جامعة ام القرى - مكة المكرمة.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي / مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم ١٩٦-٢٠٠ عن نسخة دارالكتب رقم ١٣٧.
- صلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الاعلام والتكميل / لابي عبدالله محمد ابن علي البلنسي / القسم الاول / ت : حنيف بن حسن القاسمي / رسالة ماجستير بكلية الشريعة بمكة المكرمة / ١٤٠٦هـ - ١٤٠٧هـ.
- فهرس السراج / مصورة الدكتور عبد الرحمن العثيمين / عن نسخة مكتبة محمد عبد الحي الكتاني - الخزانة العامة الرباط.
- الكافي (شرح الايضاح) لابن أبي الربيع / مصورة د. عياد بن عيد الثبيتي عن نسخة الزاوية الحمزية بالمغرب رقم : ١٧.

ثانيا - المطبوعات :

(أ)

- ابن زمرك الغرناطي : سيرته وأدبه / للدكتور احمد سليم الحمصي ، مؤسسة الرسالة بيروت ط/ (١) ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ابن الطراوة النحوى / للدكتور عياد بن عيد الثبيتي ط (١) مطبوعات النادى الأدبي بالطائف ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- ابن كيسان النحوى : حياته آثاره آراؤه / للدكتور محمد ابراهيم البنا ، دارالاعتصام ط (١) ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- ابو الحسين بن الطراوة للدكتور محمد ابراهيم البنا ط (١) / دار الاعتصام القاهرة.

- الاحاطة في تاريخ غرناطة /للسان الدين بن الخطيب /
ت / محمد عبدالله عنان / ط(٢) نشر مكتبة الخانجي القاهرة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م
- الاحكام في أصول الاحكام / لسيف الدين الامدى / تعليق : عبد الرزاق عفيفي موٴسسة النور ١٣٨٧هـ.
- اخبار النحويين البصريين / للسيرافي / ت : طه الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي / مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط(١) ١٣٧٤م / ١٩٥٥م
- اختصار القدح المعلى / لابن سعيد / اختصره أبوعبدالله خليل /
ت/ ابراهيم الابيارى / الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، القاهرة ١٩٥٦م.
- أدب الكاتب / لابن قتيبة / ت : محمد الدالي / موٴسسة الرسالة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لابي حيان ت : د. مصطفى احمد النحاس ط(١) / مطبعة النسر الذهبي ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الازهية / لعلي بن محمد الهروى / ت : عبد المنعم الملوحي دمشق ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- الاستغناء في احكام الاستثناء للقرافي / ت : د. طه محسن - وزارة الاوقاف العراقية - مطبعة الارشاد بغداد ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- اسرار العربية / لابي البركات الأنبارى ت : محمد بهجت البيطار / مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م .
- الأشباه والنظائر للسيوطي / ت : د. عبد العال سالم مكرم / موٴسسة الرسالة بيروت ط(١) ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي / ت : عبد الحسين المبارك ،مطبعة النعمان ١٣٩٤هـ .
- اصلاح الخلل الواقع في الجمل / لابن السيد / ت: حمزة عبدالله النشترى نشر دار المريخ الرياض ط (١) ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- اصلاح المنطق لابن السكيت / شرح وتعليق احمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف بمصر ط (٣) ١٩٧٠م.
- الاصول / لابن السراج / ت : عبد الحسين الفتلي / ط (١) ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م موٴسسة الرسالة بيروت .
- اعراب القرآن لابي جعفر النحاس ت : د/ زهير غازى زاهد مطبعة العاني ببغداد ١٩٧٩م.

- الاعلام / للزركلي / ط (٥) دارالعلم للملايين بيروت .
- الافادات والانشادات / للشاطبي ت : د . محمد أبوالاجفان - موسسة الرسالة بيروت بيروت ط (١) ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- اكمال الاعلام بتثليث الكلام / لابن مالك / ت : سعد حمدان الغامدي مطبوعات مركز البحث العلمي .
- امالي ابن الشجري / دار المعرفة بيروت.
- الامالي / لأبي علي القالي / مطبعة دارالكتب / بالقاهرة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م.
- امالي السهيلي / ت: د . محمد ابراهيم البنا / مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- امالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) / ت : محمد أبو الفضل ابراهيم دارالكتاب العربي بيروت /ط : ٢ ، ١٩٦٧م.
- الانصاف لابي البركات الانبارى ت : محمد محي الدين عبد الحميد ط ٤ ١٣٨٠هـ / ١٩٦٩م.
- الايضاح / للفارسي / ت : حسن الشاذلي فرهود / ط (١) ١٣٨٦هـ دار التأليف بمصر.
- ايضاح شواهد الايضاح للقيسي / ت: محمد بن حمود الدعجاني / دارالعرب الاسلامي / ط (١) ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- الايضاح في علل النحو /للزجاجي / ت : د . مازن المبارك / ط(٢) دار النفائس ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

(ب)

- البحر المحيط لأبي حيان الغرناطي / مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٨هـ.
- برنامج المجارى / ت : محمد ابو الاجفان / دارالغرب الاسلامي ط(١) ١٩٨٢م.
- برنامج الوادى آشي / ت : محمد محفوظ / ط (١) ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م ، دارالغرب الاسلامي اثينا .
وت : د . محمد الحبيب الهيلة - تونس ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م منشورات مركز البحث بمكة
- البسيط في شرح الجمل / لابن أبي الربيع ت : دعياد الثبيتي ط(١) دار الغرب الاسلامي بيروت
- بغية الوعاة / للسيوطي / ت : محمد ابو الفضل ابراهيم مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- البيان في اعراب غريب القرآن / لابي البركات الانبارى تـ د / طه عبدالحميد طه / دار الكتاب العربي الهيئة العامة للتأليف والنشر ١٩٦٩م-١٩٧٠م.

- البيان والتبيين / للجاحظ / ت : عبد السلام هارون ط (٢)
مطبعة لجنة الترجمة والنشر القاهرة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

(ت)

- تأريخ الأدب العربي لبروكلمان / الجزء الثاني ترجمة : عبد الحليم النجار.
- تاريخ التعليم في الاندلس /للدكتور محمد عبد الحميد عيسى نشر دار
الفكر العربي / القاهرة ١٩٨٢م.
- تأريخ قضاة الاندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)
لأبي الحسن النباهي المكتب التجارى للطباعة والتوزيع - بيروت.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة / ت : السيد احمد صقر / مطبعة عيسى
البابي ١٣٧٣هـ.
- التبصرة والتذكرة / للصيمرى / ت د . فتحي أحمد مصطفى علي الدين / ط (١)
دارالفكر بدمشق ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- التبيان في اعراب القرآن / لأبي البقاء العكبرى / ت : على محمد البجاوى /
مطبعة عيسى البابي .
- تذكرة النحاة لابي حيان / ت : د . عفيف عبد الرحمن موءسسة الرسالة
بيروت ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- التصوير اللغوى عند الاصوليين للدكتور السيد أحمد عبد الغفار/ طبع دار
عكاظ للطباعة والنشر جده ط (١) ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- تفسير ابن ابي الربيع / مصورة الدكتور عياد الثبيتي عن نسخة الخزانة
العامة بالرباط رقم ٣١٥ ق .
- التكملة /للفارسي / ت : د . كاظم بحر المرجان /الموصل ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- التكملة والذيل والصلة / للصاغاني ت /عبد العليم الطحاوى وآخرون /
مطبعة دارالكتب .
- تهذيب اللغة للازهرى / ت : احمد عبد العليم البردوني - الدار المصرية
للتأليف والترجمة .
- التوطئة / لابي علي الشلوبين / ت يوسف احمد المطوع / دارالتراث العربي
للطباعة والنشر / القاهرة.

(ج)

- الجامع لاحكام القرآن (تفسير القرطبي) طبعة دارالكتب.
- الجامع الصحيح (صحيح البخارى) دارمطابع الشعب .
- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس/ لابن القاضي /
دار المنصور للطباعة الرباط ١٩٧٣م.

- الجمل لأبي القاسم الزجاجي /ت : د . علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة بيروت ط (١) ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الجمل لأبي القاسم الزجاجي / ت : ابن ابي شنب / ط (٢) باريس ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م.
- جمهرة الانساب لابن حزم / ت : عبد السلام هارون / ط (٤) دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.
- جمهرة الأمثال / لأبي هلال العسكرى ت : محمد ابو الفضل ابراهيم وعبد المجيد قطامش / ط (١) ١٩٦٤م مطبعة المدني
- الجنى الداني في حروف المعاني /للمرادى ت : د/ طه محسن / طبع بمطابع دارالكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل.

(ح)

- حجة القراءات / لابن زنجلة بتحقيق و تعليق سعيد الأفغاني / مؤسسة الرسالة ط : ٢ ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- حذف من نسب قريش / عن مؤرج بن عمرو السدوسي / ت : صلاح الدين المنجد / دارالكتاب الجديد بيروت ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي / دراسة وتحقيق وتعليق د. مصطفى امام ط (١) الدارالمصرية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٧٩م.

(خ)

- الخصائص / لابن جني / ت : محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر بيروت ط (٢)
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب / للبغدادى دار صادر.

(د)

- الدرر المنبثه في الغرر المثلثة /للفيروزابادى / ت : د. على البواب دارللواء الرياض ط(١) ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- درة الحجال / لابن القاضي ت : د. محمد الأحمدى ابو النور ، دارالتراث بالقاهرة المكتبة العتيقة بتونس / ط (١) ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- درة الغواص في أوهام الخواص / للقاسم بن علي الحريرى / ت : محمد ابو الفضل ابراهيم / دار نهضة مصر القاهرة.

- الديباج المذهب في أعيان المذهب لابن فرحون / دارالكتب العلمية بيروت .
- ديوان أبي الاسود الدؤلي / ت: محمد حسن آل ياسين / دارالكتاب الجديد بيروت ط(١) ١٩٧٤م.
- ديوان بشربن ابي خازم / ت : عزة حسن ، منشورات وزارة الثقافة ط ٢ دمشق ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
- ديوان الاعشى الكبير / شرح وتعليق د. محمد حسين مكتبة الاداب بالجماميز القاهرة .
- ديوان أعشى همدان وأخباره / ت : د حسن عيسى ابو ياسين دار العلوم الرياض ط (١) ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- ديوان امرئ القيس / ت : محمد ابو الفضل ابراهيم / دا رالمعارف بمصر.
- ديوان امرئ القيس /لأبي الحجاج الاعلم الشنتمرى / اعتنى بتصحيحه الشيخ ابن أبي شنب / الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- ديوان حسان بن ثابت / ت : سيد حنفي حسين / الهيئة المصرية العامة.
- ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكرى والسجستاني / ت : نعمان امين طه / مطبعة مصطفى البابي الحلبي / ط (٢) ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م
- ديوان حميد بن ثور / ت : عبد العزيز الميمني / الدارالقومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٥م مصورة عن طبعة دارالكتب.
- ديوان ذى الرمة (شرح ديوان ذى الرمة لأبي نصر احمد بن حاتم الباهلي) رواية ابي العباس ثعلب تحقيق وتعليق د. عبد القدوس أبو صالح دمشق ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
- ديوان ذى الرمة / ت : مطيع ببيلي ط(٢) ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م المكتب الاسلامي للطباعة والنشر.
- ديوان رؤبة / (مجموع اشعار العرب) / ت: وليم بن الورد البروسي ، ليبسيغ ١٩٠٣م.
- ديوان عباس بن مرداس / جمعه وحققه د. يحيى الجبورى - دارالجمهورية بغداد ١٩٦٨م.
- ديوان العجاج / رواية الاصمعي وشرحه ت: د. عزة حسن - مكتبة دارالشروق بيروت.
- ديوان الفرزدق / دار صادر بيروت
- ديوان القطامي / ت : ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب بيروت ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.
- ديوان قيس بن الخطيم / تحقيق ناصر الدين الاسد / دارالعروبة القاهرة ط(١) ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

- ديوان كعب بن مالك / ت : سامي العاني / بغداد ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
- ديوان لبيد بن ربيعة / ت : د. احسان عباس - الكويت/ ١٩٦٢م.
- ديوان المتلمس/ رواية الاثرم عن أبي عبيدة عن الاصمعي / شرح وتعليق حسن كامل الصيرفي - مطبعة الشركة المصرية للطباعة والنشر ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- ديوان المثقب / ت : حسن كامل الصيرفي / القاهرة ١٩٧١م.
- ديوان النابغة صناعة ابن السكيت / ت : د. شكرى فيصل دارالفكر بيروت.

(ذ)

- ذيل الامالي / للقالي - دارالفكر بيروت.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لابن عبد الملك المراكشي / ت: احسان عباس ومحمد بن شريفه / دارالثقافة بيروت لبنان.

(ر)

- رحلة القلصاوى / لابي الحسن القلصاوى / ت : د. محمد ابو الاجفان الشركة التونسية للتوزيع - تونس ١٩٧٨م.
- الرسالة للشافعي / ت : احمد محمد شاكر.
- رسالة الملائكة / لأبي العلاء المعرى /ت : محمد سليم الجندى / المكتب التجارى للطباعة والتوزيع - بيروت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني / لأحمد بن عبد النور المالقي / ت: احمد محمد الخراط دمشق ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

(س)

- السبعة في القراءات لابن مجاهد ت : د. شوقي ضيف / دارالمعارف بمصر ط(٣) ١٩٨٠م.
- سر صناعة الاعراب / لابن جني / ت : السقا وآخرون ط(١) مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م (وهي التي تذكر في الهوامش مجزءة).
- سر صناعة الاعراب لأبي الفتح بن جني / ت : حسن هنداوى ط(١) دار العلم دمشق.
- سنن أبي داود / مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد /دار احياء السنة النبوية.
- السيرة النبوية / لمحمد بن عبد الملك بن هشام / دارالفكر القاهرة.

(ش)

- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي / ت : محمد علي سلطاني / المطبعة الحجازية بدمشق ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- شرح أبيات المغني / للبغدادى / ت : عبد العزيز رباح واحمد يوسف الدقاق مطبعة الحجاز دمشق.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد بن مخلوف / المطبعة السلفية دارالكتب العربية بيروت ط(١) ١٣٤٩هـ
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب /لابن العماد الحنبلي / نشر دار الافاق الجديدة بيروت.
- شرح أبيات سيبويه / لابن السيرافي /ت : محمد على سلطانب / مطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
- شرح أبيات مغني اللبيب / للبغدادى / ت : عبد العزيز رباح واحمد الدقاق / دارالمأمون / دمشق .
- شرح أشعارالهذليين / للسكرى / ت : عبد الستار فراج / مطبعة المدني .
- شرح الفية بن معطي / لعبد العزيز بن جمعة الموصلي (ابن القواس) ت : على موسى الشوملي -مكتبة الخانجي ط(١) ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م
- شرح الحماسة /للتبريزى / عالم الكتب -بيروت.
- شرح الجمل لابن هشام الانصارى / ت : د. على محسن عيسى مال الله عالم الكتب / ط (١) ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شرح ديوان جرير / للصاوى / دار الاندلس بيروت
- شرح ديوان الحماسة /للمرزوقي / نشر أحمد امين وعبد السلام هارون / ط(١) القاهرة ١٩٥١م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى / صنعة أبي العباس ثعلب / الدار القومية القاهرة ١٩٦٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي ت : محمد نورالحسن وزميليه / دارالكتب العلمية بيروت.
- شرح شذور الذهب /لا بن هشام ت : محمد محي الدين عبد الحميد / دارالفكر .
- شواهد الايضاح لأبي علي الفارسي تأليف ابن برى / ت : د. عيد مصطفى درويش مراجعة د. محمد مهدى علام - منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة طبع الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- شرح شواهد شرح الشافية للبغدادى (وهو الجزء الرابع من شرح شافية ابن الحاجب) ت : محمد نور الحسن وزميليه دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- شرح الشواهد الكبرى للعيني / (المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية) مطبوع بهامش خزانة الأدب.
- شرح شواهد المغني / للسيوطي ت : احمد ظافر كوجان دمشق ١٩٦٦م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / لابن مالك ت : عدنان عبد الرحمن الدورى / مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- شرح عيون سيبويه / لهارون بن موسى / ت عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه / مطبعة حسان القاهرة ط (١) ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- شرح القصائد الطوال للانبارى / ت : عبد السلام هارون - دارالمعارف ط (٤) ١٩٦٩م.
- شرح قطر الندى / لابن هشام / تحقيق وشرح محمد محي الدين عبد الحميد.
- شرح الكافية / للرضي / دارالكتب العلمية بيروت.
- شرح الكافية الشافية / لابن مالك ت : د. عبد المنعم هريدى / دار المأمون للتراث نشر مركز البحث بجامعة أم القرى بمكة.
- شرح كلاويلى ونعم / لمكي بن أبي طالب / ت : احمد حسن فرحات / دارالمأمون للتراث دمشق.
- شرح الكوكب المنير / لابن النجار / ت : محمد الزحيلي د. نزيه حماد نشر جامعة الملك عبد العزيز بمكة / مطبعة دارالفكر دمشق ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف / لابي احمد العسكرى / ت : عبد العزيز أحمد / مطبعة مصطفى الحلبي ط (١) ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.
- شرح المفصل / لابن يعيش / عالم الكتب بيروت مكتبة المتنبي القاهرة.
- شرح المقدمة المحسبه / لابن باب شاذ / ت : خالد عبد الكريم / الكويت ط (١) ١٩٧٦م.
- شرح موطأ مالك لمحمد عبد الباقي الزرقاني ط (١) مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٣٨١هـ.
- شرح الهاشميات (الهاشميات) لأبي رياش احمد بن ابراهيم القيسي / ت :د. داوود سلوم ونورى القيسي / عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية بيروت.
- كتاب الشعر أو شرح الابيات المشكلة الاعراب / للفارسي / ت/د. محمود الطناحي مكتبة الخانجي القاهرة ط (١) ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- شعر ابي زبيد (ديوان ابي زبيد) ت : د . نوري القيسي بغداد ١٣٨٦هـ ١٩٦٧م.
- شعر الأخطل / صنعة السكري /ت : د . فخر الدين قباوة ط (١) دارالاصمعي حلب ١٩٧١م.
- شعر عبدالله بن الزبعرى / للدكتور يحيى الجبوري /موءسسة الرسالة بيروت ط(١) ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- شعر عبدالله بن الزبير الاسدي / جمع وتحقيق د . يحيى الجبوري / دارالحرية للطباعة بغداد منشورات وزارة الاعلام العراقية ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي / جمعه وحققه د . حسين عطوان / مطبوعات مجمع اللغة بدمشق .
- شعر عنترة / بشرح الاعلم الشنتمري / تحقيق ودراسة : محمد سعيد مولوي ، المكتب الاسمي ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- شعر بن هرمة بن الخرم / جمع وتحقيق د . يحيى الجبوري / مطبعة وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق ١٩٧٦م.
- شيوخ العلم الدرس في سبتة / للدكتور حسن الوراكلي / منشورات جمعية البعث الاسلامي - تطوان المغرب ط(١) ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
-

(ص)

- الصاحبي /لابن فارس / ت : سيد احمد صقر - مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري / ت : أحمد عبد الغفور عطار / دارالعلم للملايين بيروت.
- صحيح مسلم /لابي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري / ت : محمد فؤاد عبد الباقي - دار احياء التراث العربي .

(ض)

- الضرائر الشعرية / لابن عصفور / ت: السيد ابراهيم محمد ط/ الأولى دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٠م.

(ط)

- طبقات الشافعية للسبكي / ت : عبد الفتاح الحلو ،و محمود الطناحي / مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م.

(ظ)

- ظاهرة التنوين في العربية / للدكتور عبد الرحمن اسماعيل / مطبعة الأمانة مصر ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(ع)

- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المسألة السابعة ببجاية لأبي العباس الغبريني ت: رابح بونار / الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م.
- عيون الاخبار لابن قتيبة / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.

(غ)

- غاية النهاية في طبقات القراء / لشمس الدين الجزرى / نشر :ج برجستراسر ط (١) مكتبة الخانجي بمصر ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

(ف)

- الفاخر في الأمثال / للمفضل بن سلمة ت : عبد العليم الطحاوى / داراحياء الكتب العربية مصر ط(١)
- فرحة الأديب / للأسود الغندجاني / ت: د. محمد علي سلطاني / مطبعة دارالكتاب بدمشق ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- الفصول الخمسون /لابن معطي / تحقيق ودراسة محمود الطماحي مطبعة عيسى الحلبي .
- فهارس كتاب سيبوية / للشيخ عبد الخالق عضيمة ط (١) ، مطبعة السعادة بالقاهرة.

(ق)

- القاموس المحيط / للفيروزآبادى / مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- القطع والائتناف / لأبي جعفر النحاس / ت : د . أحمد خطاب العمر / مطبعة العاني بغداد ط (١) ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م .

(ك)

- الكامل للمبرد / ت : محمد الدالي / مؤسسة الرسالة بيروت ط(١) ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الكامل للمبرد / ت : محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاته / مطبعة دارالنهضة مصر .
- الكتاب لسيبويه / المطبعة الاميرية ببولاق / ١٣١٦هـ.
- الكتاب لسيبويه / ت : عبد السلام هارون دار القلم ،دارالكتاب العربي الهيئة العامة من ١٣٨٥هـ -١٣٩٧هـ - ١٩٦٦م -١٩٧٧م.
- الكشاف للزمخشرى / عيسى البابي الحلبي / ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م.

(ل)

- اللامات للهروى / ت : يحى علوان البلداوى ط (١) ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م مكتبة الفلاح الكويت .
- لسان العرب لابن منظور/ دارصادر بيروت .
- اللمحة البدرية في الدولة النصرية / للسان الدين بن الخطيب / منشورات دار الافاق الجديدة بيروت ط(٢) ١٩٧٨م.
- ليس في كلام العرب / لابن خالويه / ت : احمد عبد الغفور عطار ط(٢)

(م)

- ما يجوز للشاعرفي الضرورة / للقزاز القيرواني (ضرائر الشعر) / تحقيق وتقديم : المنجى الكجي / المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ١٩٧١م / الدارالتونسية للنشر والتوزيع .
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج / ت : هدى قراعة -القاهرة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة / ت : محمد فوءاد سزكين ط (١) ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.
- مجالس ثعلب / ت : عبد السلام هارون - دارالمعارف مصر ط(٢) ١٩٦٠م.
- المجتنى / لابن دريد / دارالفكر دمشق ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م
- مجمع الأمثال للميداني / ت : محمد محي الدين عبد الحميد / ط (٢) مطبعة دارالسعادة بمصر ١٩٥٩م.
- المحتسب لابن جني / ت : على النجدى ناصف وآخران .
- المحكم / لابن سيده / مطبعة مصطفى البابي الحلبي / القاهرة ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م.
- المذكر والموءنث / لابي بكر الانبارى ت : د. طارق الجنابي / مطبعة العاني بغداد ١٩٧٨م .
- المذكر والموءنث / لابن التسترى الكاتب ت د. أحمد عبد المجيد هريدى نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة -ودارالرفاعي بالرياض / ط(١) ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- المذكر والموءنث / لأبي موسى الحامض .
التذكير والتأنيث في اللغة مع تحقيق المذكر والموءنث لأبي موسى الحامض / مطبعة عين شمس بالقاهرة ١٩٦٧م.
- المسائل البصريات / للفارسي ت : د. محمد الشاطر احمد محمد احمد مطبعة المدني ط(١) ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- المسائل البغداديات (المسائل المشكلة) للفارسي / ت : صلاح الدين عبد الله السنكارى وزارة الاوقاف العراقية - بغداد ١٩٨٣م.
- المسائل الخلبيات / للفارسي / ت : د. حسن هنداوى - دارالقلم دمشق ودار المنارة بيروت ط (١) ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المسائل العضديات / للفارسي ت : د. علي جابر المنصور - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط (١) ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل / ت : د. محمد كامل بركات مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة.
- المستصفى / للغزالي / ت : محمد مصطفى ابو العلا - شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٩٧٠م.
- المستقصى في امثال العرب / للزمخشرى / حيدر آباد / ١٩٦٢م.
- مستودع العلاقة ومستبدع العلامة / لأبي الوليد بن احمر ت : محمد التركي التونسي مراجعة محمد بن تاويت الطنجي ، منشورات كلية الآداب والعلوم اللسانية جامعة محمد الخامس الرباط.
- مسند الامام أحمد بن حنبل / ط (١) المكتب الاسلامي للطباعة والنشر دار صادر بيروت ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- المشوف المعلم للعكبرى / ت : ياسين محمد السواس / طبع دارالفكر دمشق منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- معاني القرآن / للأخفش / ت : د. فائز فارس / المطبعة العصرية الكويت ط (١) ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م.
- معاني القرآن للفراء الجزء الأول ت : احمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، والجزء الثاني ت : محمد علي النجار / دارالكتب المصرية ، والجزء الثالث ت : عبد الفتاح شلبي وعلي النجدى ناصف / الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- معاني القرآن واعرابه لابي اسحاق الزجاج ت د : عبد الجليل عبده شلبي الهيئة العامة ١٣٩٤ - ١٩٧٤م.
- معجم البلدان / ياقوت الحموى / دار صادر بيروت ١٩٥٦م.
- معجم شواهد العربية / لعبد السلام هارون / مكتبة الخانجي ط (١) ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- معجم ما استعجم في اسماء البلاد والمواضع / للبكرى ت : مصطفى السقا ط (١) مطبعة لجنة التأليف ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدى / مؤسسة الرسالة بيروت دارالفرقان عمان ط (١) ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- المعرب من الكلام الأعجمي / للجواليقي ت : احمد محمد شاكر - دار الكتب ط(٢) ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- المعمرون والوصايا / لابي حاتم السجستاني / ت : عبد المنعم عامر / مطبعة عيسى الحلبي القاهرة ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.
- معنى لا اله الا الله / لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي / ت : محمد محي الدين علي القره داغي / دار البشائر الاسلامية بيروت ط(٣) ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الممتع في التصريف /لابن عصفور ت : د. فخر الدين قباوة حلب.
- منتهى الطلب من اشعار العرب (ضمن مجلة المورد).
- المنصف شرح كتاب التصريف / لابن جني / ت : ابراهيم مصطفى ، وعبد الله امين مطبعة مصطفى الحلبي ط (١) ١٣٧٩هـ.
- المغرب في حلى المغرب /لابن سعيد ت : د. شوقي ضيف ط(٢) / دار المعارف القاهرة.
- المغني / لابن هشام / ت : د. مازن المبارك ومحمد على حمد الله دار الفكر بيروت / ط (٣) ١٩٧٢م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية / للعيني -مطبوع بهامش خزانة الأدب.
- المقتصد في شرح الايضاح / لعبد القاهر الجرجاني / ت : د. كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والاعلام - الجمهورية العراقية ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد/ ت : عبد الخالق عضيمة / المجلس الاعلى للشئون الاسلامية القاهرة.
- المقرب / لابن عصفور / ت : احمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى مطبعة العاني بغداد ط(١) ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك / لأبي حيان ت: سدني جليزر نيوهافن ١٩٤٧م.

(ن)

- كتاب النبات لأبي حنيفة الدينورى / ت : برنهارد لغين /مطبعة دار القلم بيروت نشر : فرانزشتاينر بفسبادن ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- نتائج الفكر للسهيلي / ت : د. محمد ابراهيم البنا / منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
- نزهة الالباء / لابي البركات الانبارى / ت : محمد ابو الفضل ابراهيم القاهرة ١٩٦٧م.

- نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب /للمقرى / ت : د . احسان عباس
دار صادر بيروت .
- نقض ابن ولاد (الانتصار في الرد على المبرد في نقده لسيبويه)
خ : المكتبة التيمورية بدار الكتب .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه / للاعلم الشنتمرى / ت : زهير عبد المحسن
سلطان ط(١) منشورات معهد المخطوطات بالكويت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- النوادر لأبي زيد الانصارى / دار الكتاب العربي بيروت ط(٢) ١٩٦٧م.
- النوادر لأبي زيد الانصارى / ت : د . محمد عبد القادر أحمد بيروت
١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج / مطبوع بهامش الديباج المذهب
دار الكتب العلمية بيروت.
- هدية العارفين للبغدادى / مصوره عن طبعة استانبول ١٩٥١م /
منشورات مكتبة المثنى بغداد .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / للسيوطي / ت : عبد العال سالم
مكرم / دار البحوث العلمية الكويت .
- الوافي بالوفيات / للصفدى / بعض اجزائه جمعية المستشرقين الالمانيـة
دار النشر / فرانزشتاينر بغيسبادن .

فهرس موضوعات القسم الأول (الدراســــة)

فهرس موضوعات القسم الثاني (التحقيق)

الموضـــوع	الصفحة
باب اضافة المنادى الى المتكلم	٧٠٣
باب ما لا يجوز فيه الا اثبات الياء	٧٠٨
باب ما لا ينفع الا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره	٧١٢
باب الاستغاثة	٧٢٣
باب الترخيم	٧٢٨
باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا	٧٤٦
باب الندبه	٧٤٨
باب المعرفة والنكرة	٧٥١
باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة	٧٦٠
باب الجواب بالفاء	٧٦٥
باب أو	٧٦٧
باب الواو	٧٧٠
باب وحده	٧٧٤
باب حتى في الأفعال	٧٧٨
باب من مسائل الفاء	٧٨٣
باب من مسائل اذا	٧٨٨
باب من مسائل أن الخفيفة الناصبة للفعل	٧٩١
باب أفعال المقاربة	٧٩٧
باب من المفعول المحمول على المعنى	٨٠٤
باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة	٨١٧
باب الأمر والنهي	٨٢٣
باب ما يجزم من الجوابات	٨٢٨
باب الجزاء	٨٣٣
باب ما ينصرف وما لا ينصرف	٨٦٧

الموضوع	الصفحة

فهرس الفهـــــارس